

الجزء الثاني

من كتاب الأنوار لأجمال الإبرار في فقه الإمام

المشافى للعلامة الفاضل والإمام الكامل

يوسف الأردبيلي ومعه حاشية

الكمثري ورحمة الله

على مؤلفيهما

آمين



جزاك الله يوسف كل خير * ولا أخالك من لطف جميل
لقد أبرزت في الفتوى كتاباً * تفرد في الفتاوى عن مثيل
هو الأنوار بهدي البرايا * إلى الجنات والظل الظليل
فرحة ربنا أعداد رمل * على الملوك الإمام الأردبيلي

تنبيه

وضع كتاب الأنوار في أول الصحيفة وحاشية الكمثري في آخرها وهي حاشية
على الكتاب المذكور تبين معضله وتوضح مشكله وقد فصل بينهما جدول
وجعلت التعقيب تابعة لكتاب الأنوار المذكور حيث هو برأس الصحيفة

وحلى الهامش بحاشية العلامة الفاضل والاستاذ الكامل
الحاج إبراهيم علي الأنوار المذكور

طبع بالمطبعة الميمنية

على نفقة أصحابها مصطفى الباقى الحلبي وأخوه به

(بكري وعيسى بنصر)

4727
518

ما شاء الله

بسم الله الرحمن الرحيم

كتاب الفرائض

يخرج من تركه الميثاق تعلق في الحياة بالعين فقط كالعبد الحاني وحق الشفعة بالمتفرع وحق عامل
الفرائض بماله وتقدم الجناية على حق العامل ثم المتعلق بالعين والذمة كالمزهرين والبيع المتعلق به حق
الرجوع بالا فلاس والعين المتعلق بها الزكاة للمكتمل أداؤها وتقدم الزكاة على الرهن والزهر على الرجوع
ثم مؤن تجهيزه بلا اسراف ولا تقتصر ثم المتعلق بالذمة فقط كالخمس والزكاة المتعلقة بالذمة أصلاً ولقوات العين
المتعلقة بها وكالكفارة والنذر ودون العباد ولا يقدم بعضها على بعض ثم تنفذ وصاياه من ثلث ما بقي ثم
يقسم الباقي بين الورثة وهم من الرجال عشرة الابن وابنه وان سفل والاب وابوه وان علا والاخ من الجهات
وابن الاخ لامن الام والام لامن الام وابن الم كذلك والزوج والمتنق ومن النساء سبع البنت وبنت الابن
وان سفلت الام والجدة وان علت والاخ من الجهات والزوجة والمعتقة واذا اجتمع الرجال كلهم وورث
منهم الاب والابن والزوج فقط واذا اجتمع النساء كلهن فالبنت وبنت الابن والام والاخ لا يورث والزوجة
واذا اجتمع السنغان سوى الزوج أو الزوجة فالابوان والابن والبنت والزوجة والزوجة ومن انفرد من
الرجال حاز كل المال الا الزوج مطلقاً والاخ من الام اذا اتظمت بيت المال ومن انفردت من النساء عند الرد
حازت كل ما يورث زوجها من المال المتعلقة وأسباب الثورث القرابة والنكاح والولاء والاسلام فبث القرب
من القرب والزوج من الزوجة وبالعكس والمتنق من العتق ولا يعكس والثورث بالخلف والنصرة
والهجرة والتمني والمؤاخاة منسوخ والمراد بالاسلام حيث مات ولم يخلف وارثاً بالاسباب الثلاثة الخاصة
أفضل فئ من ذوى الفروض واتظمت امر بيت المال لامن عادل يصرف الحقوق الى المستحقين فان لم ينظم
قال صحيح المربع المفتي به انه يرد الفاضل منهم عليهم وورث ذوو الارحام ان فقدوا وسند ذكر كيفية نورتهم

هي جمع فريضة بمعنى
مفروضة أي مفترقة لها
من السهام المقدرة فقلت
على غيرها والفرض لغة
التقدير وشرعاً هو نصيب
مقدر شرعاً للورث والاصل
فيه آيات الموارث
والاخبار الآتية تكبر
الصحيح أطقوا الفرائض
بأهلها لما في فلاوى أى
أقرب رجل ذكر وورد
في الحنفى على تعلمها
وتعلمها أخبار منها خبر
تعلوا الفرائض وعلموه
وروى وعلموها الناس
فأما امر ومقبوض وان
العلم سبق قبض وتظهر الفتن
حسبى يختلفان في
الفريضة فلا يصح من
يقضى بينهما ورواه الحاكم
ومصحح اسناد دوروى ابن
ماجه وغيره تعلموا الفرائض
غيره خبر تعلموا الفرائض
فانه من دينكم وانه نصف
العلم وانه أول علم ينزع من
أمتى وسعى نفعاً لعلقه
لموت اللقائل الحياة وقيل
النصف بمعنى النصف قال
الشاعر
اذا مت كان الناس نصفان
شامت
وأخو منى بالذى كنت صانع
وقيل غير ذلك وهو غير

متوقف على علم الفتوى بأن يعلم نصيب كل وارث من التركة والنسب بأن يعلم الوارث من الميت والنسب وكيفية انسابه اليه آخر
والحساب بأن يعلم من أى حساب تخرج المسئلة (قوله كالمزهرين الخ) وليست صور التعلق منحصرة في المذكورات كما اشار اليه بالكاف

فصل الابن الواحد
يستغرق المال
(قوله الآن يكون في
درجتهن أو أسفل منهن
ذكر فيصين) لتغير
 اسقاطه لكونه عصبية
 ذكرا وتطرح حيازته مع
 بعده أو مساوئه فأخذ
 الواحد منهم مثل نصيب
 الواحدة منهن ويسمى
 الاخ المبارك (قوله وأما
 يصب النازل الخ) قالوا
 وليس لنا من يصبأخته
 ومجموعة أي يوجد
 وبنات أحمامه وأحمام
 أي يوجد الاستقلال من
ألا الابن (قوله الا في
 المشتركة) بفتح الراء
 المشددة وقد تسكر على
 نسبة التشريك بها مجازا
 ويقال المشتركة بقاء بعد
 الشين والشهور الاول
 والمضى المشترك فيها بين
 اولاد الابوين وأولاد الام
 فان اولاد الابوين يتقلبون
 فيا إلى الفرض وأولاد
 الاب يسقطون

والاختوات والجد يقاسمهم وان الاب يسقط أم نفسه والجد لا يسقط أم الاب وان الاب يراد الام من الثالث
 الى ثلث ما بقي والجد لا يراد الاب والام والابن والبنت والزوجة لا يحجب لهم وابن الابن لا يحجبه الاب
 الابن وابن ابن اقرب منه والجد لا يحجب الا المتوسط بينه وبين الميت والاخ من الابوين يحجب ثلاثة الاب
 والابن وابنه ومن الاب يحجب هؤلاء والاخ من الابوين ومن الام يحجب أربعة الاب والجد والولد وله
 الابن وابن الابن من الابوين يحجب ستة الاب والجد والابن وابنه والاخ من الابوين ومن الاب وابن الاخ
 من الاب يحجب هؤلاء وابن الاخ من الابوين والمم من الابوين يحجب هؤلاء وابن الاخ من الاب والمم من
 الاب يحجب هؤلاء والمم من الابوين وابن المم من الابوين يحجب هؤلاء والمم من الاب وابن المم من الاب
 يحجب هؤلاء وابن المم من الابوين والمم من الابوين يحجب هؤلاء وبنت الابن يحجبها الابن وبنتا
 الصلب اذا لم يكن من عصبها والجد ضمن الام لا يحجبها الا الام ومن الاب يحجبها الاب والام والعرق من كل
 جهة تحجب البعدى منها والعرق من جهة الام كام الام تحجب البعدى من جهة الام كام الاب والعرق من
 من جهة الاب كام الاب لا يحجب البعدى من جهة الام كام الام والاخ من الجاهات كالاخ والاختوات
 الخلف من الاب يحجبون أختان من الابوين وكل عصبية يحجبها أصحاب الفروض المسفرة كاختين من
 الاب وأختين من الام والمم وكأختين من الاب وأخت من الام وأم وعم وشرط الحجب الارث فن لا يرث
 لا يحجب الاحب نقصان كالاخوات مع الابوين
فصل الابن الواحد يستغرق المال والابن فصاعدا كذلك ولو اجتمع بنون وبنات فهو بينهم كل ذكر
 مثل حظ لاثنتين وأولاد الابن اذا انفردوا كأولاد الصلب وان اجتمعوا فان كان في أولاد الصلب ذكر فلاثين
 لا يراد الابن والافان كان هناك بنت فلها النصف والباقي لا يراد الابن من الذي كورأ والدة كوروالاات وان لم
 يكن الاثني أو اثنا فلها وأطن السدس تسعة الثلثين وان كان بسان فصاعدا فلها ثلثون الثلثان والباقي
 لا يراد الابن من الذي كورأ والدة كوروالاات ولا ثلثي الثلاث الخلف الا ان يكون في درجتهن أو أسفل منهن
 ذكر فيصين سواء كان أخا أو أختا يحجبون أو ابن عمهم وأولاد ابن الابن مع أولاد الابن كأولاد الابن
 مع أولاد الصلب وكذا في كل درجة نازلة وأما عصب النازل المحرومة من الثلث دون المسحقة فلو خلف
 بنا وبنت ابن وابن ابن لم يصبها الا ثمانية وعشرة ولو خلف بنتين وبنت ابن وابن ابن وابن ابن عصبها
 ثمانية ولو خلف بنتين وبنت ابن وابن ابن لم يصبها الا ثمانية وأسفل منه والاخوات من الابوين
 اذا انفردوا كأولاد الصلب وكذا من الاب الا في المشتركة وهي زوج وأم وأبنة وأخوان لام وأخ أو أكثر
 أو أخ وأخت أو أكثر من الابوين فللزوجة النصف وللأم والابنة السدس ولولا الام الثلث يشاركهم فيه
 أولاد الابوين بالسوية ذكورهم واناثهم فيه سواء ولو كان بدلهم أولاد الاب يسقطوا وللشركة شروط الاول
 ان يكون فيها صاحب سدس من أم وأبنة والافيني السدس لا يراد الابوين فلا شركة الثاني أن يكون
 أولاد الام أكثر من واحد والافيني السدس لا يراد الابوين فلا شركة الثالث أن يكون في أولاد الابوين
 ذكر والافعال المسئلة لا تحت بالنصف ولا تحتين فأكثر بالثلثين الرابع أن يكون فيها الزوج والا فلا يحصل
 الاستغراق ولو اجتمع أولاد الابوين وأولاد الاب فهو كالأب اجتمع أولاد الصلب مع أولاد الابن الا ان بنات
 الابن يحسبن من في درجتهن ومن هو أسفل منهن والاخت للاب لا يصبها الا من في درجتها ولو خلف
 أختين لابوين وأختا لاب وابن أخ لاب فلها الثلثان والباقي لابن الاخ والاخ من الابوين ومن الاب
 عصبية مع البنت وبنت الابن حتى تسقط الاخت من الابوين مع البنت الاخت من الاب كما يسقط الاخ الاخ
 وبزوا من الابوين ومن الاب ينزلون منزلة آبائهم في حالي الاجتماع والافراد الا في انهم لا يرثون الام
 من الثلث الى السدس وفي انهم لا يقاسمون الجد بل يسقطون به وان علا في انهم لا يصبون أخوانهم اذ ليس

قلدا أكثر الفرعيين ويسمى الأول عاصبا بنفسه لاصحابه بالصورة بنفسه لا واسطة وقرى الزمعي بين بغيره ونعم غير
 ثونه في الأولى عصبته بخلافه في الثاني قال وهو اصطلاح والحقيقة واحدة والعصبه جمع عاصب وتجمع هي على عصبات و
 وغيره مذكرا أو مؤنثا (قوله فان لم يكن فلعصباته) الى قوله اخضع (5) بالذ كر لان الولاء اخضع من النسب المتراخي

واذا تراخي النسب لم ترت
 الاثني كسبت الاخ والم
 والمراد بقوله لم يكن أي لم
 يوجد العلق مطلقا وبمقة
 الارث كما قاله ابن حجر قال
 حتى لو كان مسلما أو أعتق
 نصرانيا ثم مات ولعقبه
 أولاد نصاري ورثوه مع

حياة أبيهم
 فصل اذا اجتمع مع الجد
 الاخوة والاخوات

(قوله اذا كانوا مثلي الجد)

والخاطب ان الاخوة

والاخوات ان كانوا مثلي

استوى الثلث والمقاسمة

وذلك في ثلاث صور اخوان

أواح وأختان أو أربع

أخوات لكن الفرعيون

يقولون له الثلث لانه أسهل

عملا من المقاسمة ولورود

النص به في حق من له

ولادة وهي الام دون

المقاسمة وان كانوا دون

مثليه فالمقاسمة أكثر

وذلك في خمس صور أخ أو

أخت أو أختان أو ثلاث

أخوات أو أخ وأخت

وان كانوا فوق مثليه

فالثالث اكثروا ولا تنحصر

صوره (قوله وان كان

وارثات أصلا وفي انهم يسقطون في المشرقة وفي ان بني الاخوة من الابوين لا يحجبون الاخوة من الاب
 وأبوهم يحجبهم وفي ان الاخ من الاب يحجب بني الاخ من الابوين ولا يحجبهم ابنه والعلم من الابوين ومن
 الاب كالأخ من الجنتين في حالتي الانفراد والاجتماع وعلى هذا قياس بني الم وسائر عصبات النسب والعصبه
 من ليس له سهم مقدرم من المجمع على نور بينهم بل يرت جميع المال أو الباقي من أصحاب القروض وهم الابن
 والاب والمثلي لهما ويقدم منهم الابن ثم ابنه وان سفل ثم الاب ثم الجد والاخوة والاخوات وهم في درجة ثم
 بنوا الاخوة من الابوين ثم من الاب ثم بنوهم كذلك ثم العلم من الابوين ثم من الاب ثم بنوالم كذلك ثم علم
 الاب من الابوين ثم من الاب ثم بنوهم كذلك ثم علم الجد لاوين ثم للاب ثم بنوها كذلك فان لم يكن
 عصبته من النسب قال الاب والفاضل من القروض لعتقه رجلا كان أو امرأة فان لم يكن فلعصبته الذين
 يتعصبون بأنفسهم حتى لو اجتمع الابن والبنت والاخ والاخت اخضع بالذ كر ولا ترت المرأة قالوا الام لان
 معتقها أو من ينتهي اليه بنسب كآولاده وأحفاده وأولاد كعتيقه وعتيق عتيقه والمتعصبون بأنفسهم ترتيبهم
 في الولاء كفي النسب الا ان أخ المعتق يقدم على جده وكذلك ابن أخيه فان لم يوجد أحد من عصبات المعتق
 قال المعتق فلعقب المعتق ثم لعصبته كذلك الى حيث ينتهي فان لم يكن فليت المال ان اعطلم والأولاد وى الارحام
 ولو اجتمع في شخص جهتان فرض وتعصب فبرث بهما كزوج هو ابن عم أو عتيق ولو اشترك اثنان
 في الصوبة واخضع لهما بقرابة أخرى كإبن عم أحدهما أو لام فلاخ السدس والباقي بينهما بالسوية
 فان ترك معهما بنتا فليت النصف والباقي بينهما بالسوية لسقوط الفرضية باليت ولو ترك ابني عم معتقه
 وأحد هما أخ للمعتق لانه قال كاه للاخ

فصل اذا اجتمع مع الجد الاخوة والاخوات من الابوين أو من الاب ولم يكن معهم ذوفرض فليجد
 خير الامر من من المقاسمة ولتلك المال ويستوى ان اذا كانوا مثلي الجد وهو كاخ في المقاسمة جد أو أخ
 المقاسمة خير وجد وثلاث أخوة الثلث خير وان كان معهم ذوفرض فان لم يغضل شيء كبنتين وأم وزوج
 فيفرض له السدس ويراد في القول وان فضل دون السدس كبنتين وزوج فيفرض له السدس وتعال
 المسئلة الى ثلاثة عشر وان فضل قدر السدس كبنتين وأم فيفوز به الجد ويسقط الاخوة والاخوات في
 الاحوال كلها وان فضل أكثر من السدس فليجد خير الامر الثلاثة من المقاسمة كاخ وأم ووجد ومن
 سدس المال كبنتين وجد وثلاثة أخوة ومن ثلث ما بقى كام وجد وخسة أخوة ولو اجتمع مع الجد الاخوة
 والاخوات من الابوين ومن الاب فليجد خير الامر من والامور وبعد أولاد الاب على الجد في الحساب
 فاذا أخذ حصته فان كان في أولاد الابوين ذ كر فثلاثي لاولاد الاب وان لم يكن فان كان أخا واحدة فتأخذ
 الى النصف وأختين فأكثر الى الثلاثين ولا يفضل منهما شيء في الأمثلة جد وأخت لاوين وأخ للاب المقاسمة
 خير فالمسئلة من حصة سهمان للجد وسهمان ونصف للاخت من الابوين والكسرى في مخرج النصف
 فيضرب المخرج في الاصل بنوع عشرة ومنها تصح ونسعى عشر به جد وأخت لاوين وأختان للاب
 المقاسمة خير فهي من حصة للجد سهمان وللأخت من الابوين سهمان ونصف في لكل منهما الربع

مهمهم ذوفرض وذوات الفرض معهم بنت و بنت ابن وأم و جد هه وزوج وزوجة (قوله فليجد خير الامر الثلاثة الخ) وجه السدس ان الاولاد
 لا ينقصونه عنه فالأخوة أو ابنتي أو ثلث الباقي له لو فقد ذوفرض أخذ ثلث المال والمعامسة ما مرن من تزله من تلقا من مضابط معرفة الا كعمر
 الثلاثة ان كان الفرض غصفا أو أهل فالقسمة أعطي ان كانت الاخوة دون مثليه وان زاد على مثليه فثلث الباقي أعطي وان كانوا مثليه استوى
 يسر قد يستوي الثلاثة وان كان الفرض ثلثين فالقسمة أعطي ان كان معه أخت والأخيه السدس وان كان الفرض بين النصف والثلثين كعصف

بين فان

يقسم بينهما اثلاثا

تقدر تقصيلها عليه كافي

سائر صور الجدة والاختوة

فقرض لها بالرحم وقسم

بينهما بالتعصيب رعاية

للجانبيين قال القاضي

ومحل القرض لها ذالم

يكن معها أخت أخرى

لا تادى بها ولا أخذت

السدس ولم ترد هذه

يفلظ فيها كثيرا

ويوجه ذلك بان تعدد

الاختين حجب الام عن

الثالث فيقضى سدس ثنتين

بالمشقة لعددها اختا عليها

وقوله لا تادى بها ليس بقيد

الافى أخسها السدس

وحدها اذ لو كان معها

شقيقة مثلها حجب الام

وأخذت السدس قال ابن

حجر في التحفة

في فصل لا يرث المسلم من

الكافر وبالعكس

قال ابن حجر وفارق جواز

نكاح المسلم الكافر فبان

مبنى ما هنا على الموالاة ولا

موالاة بينهما بوجه أو ما

النكاح من نوع الاستعداد

قوله لكن لا يرث الذي

من الحربى وبالعكس

لانتفاء الموالاة بينهما قوله

ولا يشترط القطع بانه

لا يعيش أكثر منهما قوله

فلا بد من حكمه لانه في

محل الاجتهاد

والكسر في مخرج الربع فيضرب المخرج في الاصل تبلغ عشرين ومنها نص وسمى عشر فيتسبب
وأختان لا يوربن وأخت لاب المسئلة من خمسة للجدة سهمان والباقي للاختين لا يوربن ويجب الاقتصار عليه
جدوا أختان لا يوربن وأخت لاب المسئلة من ستة للجدة سهمان والباقي للاختين ولا يوربن والآخر والجمع
الاختوات اتخلص بثلاثة أخ فلا يفرض لمن الاثني الا كدر يوهي زوج وأوجد وأخت لا يوربن وأولاب
فلزوج النص وللأم الثلث وللجدة السدس ويفرض للاخت النصف وتعال المسئلة الى تسعة ويجمع
تصيب الاثنت والجدة ويقسم بينهما اثلاثا فلا يقسم فيضرب عدد ورثتهم في التسعة تبلغ سبعة وعشرين
ومنها تصح ولو كان بدل الاثنت أخا سقط ولو كان أختين فلزوج النصف وللأم السدس وللجدة السدس
والباقي لهما ولو لاهول ولو خلف بتين وأما وجد أو أختا سقطت الاخت لأنها حصة محنة مع البنت والجد
صاحب فرض وصبة

لا يرث المسلم من الكافر وبالعكس ويرث الكافر من الكافر لكن لا يرث الذمي من افرقي
وبالعكس ولا يرث المرتدة لا يورث منه وماله في ولا يرث الرقيق ولا يورث منه وماله لسيده سواء لقن
والدبر والمكاتب والمستولمة والمعلق حتى جففة ولا يرث من البعض ويرث ماله ملكه بالخبرة ولا يرث المنقذ
وولد الزنا الامن الام واولاد الام ولا يرث منهما الام والام واولاد الام ولا يرث القاتل سواء كان مباشر أو غيبا
أو قرا أو سواه كان مضمونا أو لم يكن وسواء كان الضرب لصلحة كضرب الأب والزوجة والمسلم للتأديب
وسق الدواء للعلاج أو لصلحة وسواء كان القاتل مكفلا أو غيره وسواء كان مكرها أو مكرها وسواء كان
يسوع لم تركه كقتل القصاص أو لا يسوغ كقتل الامام حدا بالرحم أو الحاربة أو غيرها وإذا مات
الشوارتان بقرق أو سرق أو هدم أو غربة ولم يعلم أماتا ما أو على الترتيب أو على الترتيب ولم يعلم السبق
فلا توارث بينهما بل مال كل واحد لباقي ورثته فلو غرق أخ وأخت وخلف الأخ امرأة وبنتا والاخت
زوجا وبنتا جعل كل الاخ من مات عن زوجته وبنت لاخير وان لم يعلم السابق
واختبه يوقف حتى يتبين أو يصلحوا ولو ادعى على ورثة ميت نسبوا أو نكروا أو نكلوا وحلف ورثان لم
يحجبهم والمفقود المصطع الخبر في سفر أو حضر أو قتل أو انكسر سفينة لا يشم ماله حتى تقوم اليينة على
موته أو يضى مدة يغلب على الظن أن مثله لا يعيش أكثر منها ويحكم الحاكم بالاجتهاد بموته ولا يشترط القطع
بل يكفي الغلبة على الظن وقسمة الحاكم له تتضمن الحكم عوته ولو اقسما أو بانفسهم فلا بد من حكمه
وزوجته أن تزوج حينئذ وتعتق أم ولده وورثه من كان وارثه حينئذ ولا يرث منه من مات قبله ولو بلحظة
ولو مات له قريب قبل الحكم فان لم يكن له وارث الا المفقود فوقفنا حتى يتبين انه كان حيا أو ميتا عند موته
وان كان له وارث أو ورثة أخذنا في حقهم بالأسوأ فمن يسقط منهم بالمفقود لا يعطى ومن ينقص حقه بحياته
أو موته قدر ذلك ومن لا يختلف حقه بذلك يعطى نصيبه في الامثلة وزوج مفقود وأختان لا يوربن وان كان
حيا فلا اختين أرهن من سبعة ولا يورث لعم وان كان ميتا فلها اثنتان من ثلاثة والباقي للعم فيقدر حياته أخ
لاب مفقود وأخت لا يوربن وجد فان كان حيا فلا أخ الاثنت والجدة الثلث وان كان ميتا فالثلث بينهما
بالسوية فيقدر في حق الجدة حياته وفي حق الاخ موته ابن مفقود وبنت وزوج والزوج الربع بكل حال
فطريق تصحيح هذه المسائل ان تصح على تقديرى الحياة والموت وتضرب احداهما في الاخرى ان تباينتا
وفقها ان اتوا قاتما من يرث على التقدير يضرب نصيبه من كل مسألة في الاخرى وأقوى وفقها ان كان
ويصرف اليه الاقل مما حصل من الضرب بين مثاله أختان لا يوربن وعم وزوج مفقود فان كان حيا من سبعة
والاخر ثلاثة ولا موافقة فيضرب بثلاثة في سبعة للاختين من مسألة الحياة ثمانية مضروبة في ثلاثة يكون
اثنا عشر ومن مسألة الموت سهمان في سبعة يكون أربعة عشر فيصرف اليهما الاقل وهو اثنا عشر ويوقف

في فصل لا يرث المسلم من الكافر وبالعكس
قال ابن حجر وفارق جواز
نكاح المسلم الكافر فبان
مبنى ما هنا على الموالاة ولا
موالاة بينهما بوجه أو ما
النكاح من نوع الاستعداد
قوله لكن لا يرث الذي
من الحربى وبالعكس
لانتفاء الموالاة بينهما قوله
ولا يشترط القطع بانه
لا يعيش أكثر منهما قوله
فلا بد من حكمه لانه في
محل الاجتهاد

الزوج وأخت لأبوين
فأخبر برث بتقدير الأنوثة
السدس عائلا لأنه أخت
دون تقدير والد كونه لانه
أخ وهو عاصب ولم يسبق
ذوالفرض شيئا وإذا ورث
مطلقا فتدبر بتقدير
الذ كورة أو كثر كحل
من الاب وبالعكس
كزوجة وأم وأخوين
منها وحصل من لأبوين
وقد يرث بها على السواء
كبت وحصل من الأب
(قوله وضع من سبعة
وعشرين) أي وتقول
سبعة وعشرين للزوجة
ثلاثة ولأبوين ثمانية منها
ويوقف الثلثان عائلان فإن
كان ابنتين كان له
ذكر أو ذكور اثنين
كحل للزوجة الثلث من غير
عول ولأبوين السدسان
بغير عول والباقي للأولاد
وهذه هي المتبرية لأن عليا
كرم الله وجهه مسئلة وهو
يخطب بغير الكوفة على
رؤي العين والاصفقال
أرجح الأصارغ المرأة تسعا
ومضى في خطبته (قوله إذ
لا يضبط لعد داخل) لانه
قد وجدته في بطن خسة
وسبعة واتساعه وكذا
أر بعون على ما سلكه ابن
الرفعتوان كلامهم كان
كلا صعب وانهم عاشوا
كثيرة والجل ولم تسكب

الباقي فإن عرف حياة الزوج دفع إليه وإن عرف موته فسهما للآخرتين والباقي لأم وزوج وأختان لأب
وإن مفقود فإن كان حيافن اثني عشر وإن كان ميتافن ستة عائل إلى ثمانية وتوافقا ليع ضرب بربع
أحد اسمي الآخر يطلع أو بعة وعشرين للام من مسئلة الحياة سهما مضروبان في وفق مسئلة الموات
يكون أو بعة ومن مسئلة الموات سهما مضروب في وفق مسئلة الحياة يكون ثلاثة فيعطي ثلاثة والزوج من
الحياة ثلاثة مضروبة في وفق الموت يكون ستة ومن الموت ثلاثة في وفق الحياة يكون تسعة فيعطي ستة
ويوقف الباقي ولو مات وخلف حلالا لو كان منفصلا لكان وارثا مطلقا كحل زوجته أو على تقدير
الذ كورة كحل امرأة الأخ والجدة أو على تقدير الأنوثة كحل امرأة الأب مع الزوج وأخت
لأبوين فإن لم يكن وارث سوى الجن يوقف المال وإن كان وارث غيره وكان الحل يحجبه مطلقا كأولاد
الأم والحصل من الميت أو على بعض التقادير كأولاد الأبوين والحصل منه لم يدفع إليه شيء والأقان كان له مقدر
دفع إليه عائلان أمكن كزوجة عائل أو بطن طاعن عائل ولهما سدسان عائلان ويقدر الحل بتبين فيكون
من أربعة وعشرين ونصف من سبعة وعشرين وإن لم يكن له مقدر كأولاد لم يدفع إليهم شيء إذا اضطل لعدد
الجل ثم إن فصل حيالوق بعد وجوده عند الموت عمل بمقتضاه وإن انفصل ميتا ولا أكثر من أربع سنين
أو ستة أشهر فأوقها ولها زوج وأبسطاها بأن كان الحل من غيره لم يرث إلا أن يتفقوا على وجوده ومثدولو
يردت أو أمين حياتهما فوجد أميتين أو التيس إن ألحق كان هو الابن أو البنت صححت المسئلة بتقدير راحة
كل وموت الآخر ودفع الأقل كفي المفقود بعينها ولو مات وخلف خنثى بشكل حاله فإن لم يخلفا ربه
بالذ كورة والأنوثة كأولاد الأم وللمتقى فلا إشكال وإن اختلف في خنثى حقه وحق من مع من الورثة
اليقين ويوقف الخنثى كونه فإن كان يرث على أحد تقدير يورث الذ كورة والأنوثة دون الآخر كونه الآخر لم يدفع
إليه شيء وإن كان يرث على التقديرين لكل على أحدهما أقل دفع إليه الأقل ووقف الباقي للأمة والخنثى
وأخ لا يدفع إلى الآخر شيء ويدفع إليه النصف ويوقف الباقي والخنثى وبنت وعم للأبوين الثلثان بالسوية
ويوقف الباقي بين الخنثى والعم زوج وأولاد خنثى للزوج الربع وللأب السدس وللوالدة النصف ويوقف
الباقي بين ابنة وأبنة فاعده تصح هذه المسائل إذا كان الخنثى واحدا إن يقدر ذكر أو صححت المسئلة ثم
أنتى وصححت وقولنا فإن تماثلت أقسام العدد باعتبار الذ كورة مرة وباعتبار الأنوثة مرة أخرى ويدفع
إلى عائل كل وارث الأقل من النصيبين ويوقف الباقي وإن تداخلت أقسام أكثر هكذا وإن توافقا ضرب
الوفق من أحد اسمي الآخر ويقسم الحاصل هكذا وإن تباينتا ضرب أحد اسمي الآخر ويقسم هكذا
المثال خلقت زوجا وأبوين وبنتا وأولاد خنثى فبالأنوثة من خمسة عشر وبالذ كورة من ستة وثلاثين والموافق
بالتك ضرب ثلث أحد اسمي الآخر يكون مائة وعشرين وإذا قسم بتقدير الأنوثة يحصل للزوج ستة
وثلاثون وللأب أربعة وعشرون وللأم كذلك وللبنت ثمانية وأربعون والخنثى كذلك وإذا قسم
بتقدير والد كورة يحصل للزوج خمسة وأربعون والتفاوت تسعة وللأب ثلاثون وللأم ثلاثون والتفاوت ستة
والخنثى خسون والتفاوت اثنان وللبنت خمسة وعشرون والتفاوت ثلاثة وعشرون فيدفع إلى الأب أربعة
وعشرون وكذا إلى الأم وإلى الخنثى ثمانية وأربعون وإلى البنت خمسة وعشرون ويوقف الباقي وهو ثلاثة
وعشرون فإن بان ذكر إحدى الزوج تسعة والأب ستة وكذا الأم ستة والخنثى اثنين وإن بان أنثى فالحل
يدفع إلى البنت ولو كان خنثيان فلها ثلاثة أحوال أما ذكران أو أنثيان أو ذكر وأنثى فالحل يبقى أن تصح
بتقدير ذكر كورتهم مرة وتقدر برأوتهم أخرى وتقدر برذ كورة واحدا وأنوثة أخرى وتقسم المصححة
بتقدير برذ كورتهم المصححة بتقدير برأوتهم المصححة بالتقدير الثالث يعطى كل واحد الأقل
بروقف التفاوت وكل ازداد خنثى برذ بدال الآخر وذلك أن تصح المسائل بالتقدير ثم نظرا لمبدأ التام
ركبو التحليل مع أبيهم بغداد وكان من سلاطينها (قوله لوقت يعلم وجوده عند الموت) فإن انفصل لأقل من

يدعون ستة أشهر وان كانت فراشا أو اعترف الورثة بوجوده الممكن عند الموت كما قاله في العنقة وقوله يعلم أي يظن إذا لحاق الوالد بالشيخ
 في أقامه الشارع مقام العلم والعلم في كلامهم المراد به الحقيقي أو المنزل منزله كما قاله ابن حجر (قوله) وبوف سنه عشر (قوله) فان باذ كر ين
 يدفع إلى كل واحد منها ثمانية وان باثنا عشر يدفع إلى كل واحد ثلاثة والباقي يضم إلى نصيب الابن وان ابن أحد هاذ كر أو الآخر ابني يدفع
 إلى الذكر اثنا عشر والباقي للابن (فصل ان) كانت الورثة كلهم عصبان قسم المال بينهم بالسوية ان لم يمتحوا ذ كر أو واثنا عشر كل ثلاث
 نسوة اعتنق فبالسوية ولا يتصور غيرهن على ان السبكي نازع في أن يوجد فيها اجتماع عصبان حائز لكن بما جردى له في قوله في العنقة
 (قوله) كزوج وأخت للابن وأب (المستأمن) اثنين ونسعى الشيعة أذ ليس لنا شصان بران إلى مال مناصفة فرضوا عما (قوله) فاسلمهم
 من ذلك المخرج (وهو أقل عدد يصح (أ) منه الكسر وكل متداخلين متوافقان ولا ينكس قال شيخ الإسلام في شرح المنهج

منته اختلاطاً متوافقاتاً ومتباينات وتعمل عملك عند الانكسار على فرق بين أوفرق وتفسر البعض في البعض فأبلغ منه أصبح المسائل زوج وابن وولدان خنثيان فبقصد يزد كورنهمان أو نعو بأونتهما من ستة عشر لزوجاً أو بعوا ولان ستة وكل خنثى ثلاثة وألقاب الأثالث من عشرين للزوج خمسة وكل زوج ابن ستة ولان ثلاثة والأربعة داخلية في ستة عشر وعشرين وبهنا موافقة لربع فيضرب ربع حلها في الأخرى يبلغ ثمانين ومنها أصبح يدفع إلى الزوج عشرون وإلى الابن عشرون وإلى كل واحد من الخنثيين اثنا عشر ووقف الباقي ستة عشر

فصل ان كان الورثة كلهم عصبات قسم المال بينهم بالسوية ان تمحضوا كورا وانما لوان اجتماعا قدر كل ذكر اثنتين وعدد ورثتهم أصل المسئلة وان كان فيهم ذور فرض أو ذور فرضين مثالا في القدر كزوج وأخت لابو بن أولاب وأذور فرضين عثني القدر متفق المخرج كاختين لأب وأختين لأم فالمسئلة من ذلك المخرج فالصنف من اثنين والثالث والثلاثان من ثلاثة والرابع من أربعة والسادس من ستة والخن من ثمانية وان كان فيهم ذور فرضين تخلف المخرج أو أكثر نظري المخرجين أو المخرجين فان تدخلوا كالاثنين والثلاثة الستة فاصل المسئلة أكثر وهو ستة وان توافقا كالأربعة والخمسة فالأصل الحاصل من ضرب وفق أحدهما في الأخرى وهو أربعة وعشرون وان تبنا كالأربعة والخمسة فالأصل الحاصل من ضرب أحدهما في الأخرى وهو ثمان عشر فالسؤالان كالأربعة والخمسة وأمرهما ظاهر والتمهيد اخلاص ان ينفى الأكثر باسقاط الأقل منه أو يساويه الأقل بزيادة مثله عليه مرة أو أكثر كالأربعة وستة والتوافقان الأكثر بينهما عدالتا غير أحدهما باسقاط الأقل من الآخر ثم باسقاط الباقي من الأقل مرة أو أكثر ستة وعشرة والمتباينان ان فيهما واحد كالأربعة وأربعة واثنين وثلاثة وكل مشهد اخلاص متوافقان ولا ينكس وجهه الأصول سبعة اثنان وثلاثة وأربعة وستة وخمسة وثمان عشر وأربعة وعشرون وتقول منها ثلاثة الستة الى سبعة كزوج وأختين لأب والى ثمانية كزوج وأم والى تسعة كزوج وأختين لأب وأختين لأم والى عشرة كزوج وأم وثمان عشر تقول الى ثلاثة عشر كزوج وأم وأختين لأب والى خمسة عشر كزوج وأختين لأب وأختين لأم والى سبعة عشر كزوج وأم وأختين لأم وأربعة وعشرون تقول الى سبعة وعشرين كزوج وأختين لأب وأختين لأم واذ اجمعت المسئلة فان اتهم السهام على المستحق فذلك والا فان انكسرت على صنفه فتقابل بين سهامهم وعدد ورثتهم فان تبنا كزوج وأختين من ضرب عدد ورثتهم في أصل المسئلة وان توافقا كالم

والمراد بالتوافق هنا توافق
التوافقى الصادق بالتقابل
والتداخل والتوافق لا
التوافقى الذى هو قسم
التداخل (قوله وجعل
الاصول سبعة) الخ) وزاد
المأخوذون فى مسائل الجدل
والاخوة حيث كان ثلث
الباقى بعد الفروض خيرا
له اصدان أكثر من أحدهما
ثمانية عشر كلام وجد خمسة
أخوة لغیرهم لأن أقل عدد
شعير يسع جميعهم والتوافق
واحد ثمانية عشر والثاني
خمسة وثلاثون كزوجته وأم
وجد وبسعة أخوة لغیرهم
لأن أقل عدد لهم ربع
سبعة وسبعين وثلاث
رماية هو ستة والثلاثون
والثقة مائة من أصحاب
يصلون ذلك فصحا
لأصلا فأصل الاولى من
سنة فاحصنا إلى ثلث مائة

ففسر بناها في ثلاثة فصحت من ثمانية عشر وأصل الثانية من اثني عشر ضررت في ثلاثتها قلنا فصحت من ستة وأربع
وثلاثين قال في الروض وطريق التأخيرين هو اختار الأصح الجاري على القاعدة لأنه أخصر ولأن ثلث ما في فرض مضمون الحد السادس والر
فلم تكن الفرع يصنف من خرجيها (قوله وتقول منها ثلاثة الخ) لأن الأصول قبل أن تام ونافض فالتام هو الذي إذا اجبعت أجزاءه الصحيح
لا كانت مثله وأز بدنته كالسنة قال لها سداسا وثلاثا نصف افاوت والاثني عشر لها سداس ورابع وثلث ونصف فزادت والاربعة وعشرون
قالها عن سدس ورابع وثلث ونصف فزادت فهذه تقول والنافض على ما قاله الرافعي هو الذي إذا اجبعت أجزاءه كانت أقل منه كالأثنين ليس
عشرى الأنصاف هو واحد والثلاثة ليس لها الثلث هو واحد والاربعة ليس لها الربع ونصف وهو ثلاثة والثمانية ليس لها الاثنى ورابع
نصف وهو سبعة فهذه لا تقول لأن تلك إذا اجبعت سهامها الصحيحة نقصت عنها

(قوله المدخل ثلاث)

جداث وستة أمهام

وتسع أخوات لاب المستلثة

من ستة ونصف من مائة

ونمانية وأثمانا لله المداخلة

وان كان بين بعضهما وافي

تقليبا لتدخال (قوله)

الموافقة أو ربع زوجات

الح المستلثة من اثني عشر

وتصح من خمسة آلاف

وأربعين (قوله المداخلة)

زوجتان (الح المستلثة من

اثني عشر وتقول السبعة

عشر وتصح من ثلاثة

آلاف وخمسة وسبعين

ومن صور الثباين مستلثة

الامتجان وهي أربع

زوجات وخمس جداث

وسبع بنات وتسعة أمهام

جزء سبهما ألف ومائتان

وستون ونصف من ثلاثين

ألفا ومائتين وأربعين يقال

ميت خلف ورثة عدد كل

فريق أقل من عشرة

وهي من أكثر من ثلاثين

ألفا مائتين (قوله)

المثال زوجتان وأربع

جداث وست أخوات

لاب المستلثة من اثني

عشر وتقول إلى ثلاث

عشرة ونصف من ثمانية

وسبعين (قوله المثال أو ربع

زوجات (الح جزء سبهما

أربع مائة وعشرون ونصف

من سبعة آلاف ومائتين

وأربع أمهام ضرب الوفا من عدد رؤسهم في المسئلة وان انكسرت على صنفين فقابل بين عدد رؤس كل
صنف وسبهمهم فان توافقا عدد رؤسهم الى الوفا وان تباينا ترك بحال او قوبل بين عدد رؤسهم فان
تباين لا ضرب أحدهما في المسئلة يعولان كانت عالة وان تداخل ضرب الاكثر وان توافقا ضرب الوفا
من أحدهما في الأخرى ثم الحاصل في الأصل وان تباينا ضرب أحدهما في الآخر ثم الحاصل في الأصل
وبقاس بهذا اما اذا انكسرت على ثلاثة أصناف أو أربعة ولا يزيد عليها الانكسار على صنفين للمداخلة
ثلاث جداث وثلاث أخوات لاب وعم المداخلة ثلاث أخوات لاب وست جداث وعم الموافقة أربع جداث
وستة أمهام المداخلة ثلاث جداث وسبعة أمهام الانكسار على ثلاثة أصناف المداخلة ثلاث جداث وثلاث
أخوات لاب وثلاثة أمهام المداخلة ثلاث جداث وستة أمهام وتسع أخوات لاب الموافقة ست جداث وأربعة
أمهام وتسع أخوات لاب المداخلة ثلاث جداث وخمس أخوات لاب الانكسار على أربع أصناف
المداخلة زوجتان وأربع جداث وست عشرة فاضا لا وبثمانية أخوات لام المداخلة زوجتان وست
جداث وأربع وعشرون أخالا وستة وثلاثون ابن عم الموافقة أربع زوجات واثنان عشرة جدة وأربعون
أخالا واثنا عشر ابن عم المداخلة زوجتان وثلاث جداث وخمس أخوات لام وسبع أخوات لاب وإذا
أردت ان تعرف نصيب كل صنف اذا انكسرت على صنفين فاضرب نصيبه في المضروب فاحصل فهو له وان
أردت ان تعرف نصيب كل صنف اذا انكسرت على صنفين فصاعد اضرب نصيب ذلك الصنف في المضروب
فاحصل فهو ذلك الصنف وان أردت ان تعرف نصيب كل واحد من كل صنف فالطريق ان تقابل بين نصيب
كل صنف وعدد رؤسهم وقسط النصف بينهما وتأخذ بتلك النسبة من العدد المضروب في المسئلة المثال
زوجتان وأربع جداث وست أخوات لاب للزوجتين ثلاثة والثلاثة مثل الاثنين ونصفه فتأخذ كل واحدة
مثل العدد المضروب في المسئلة ومثل نصفه وهو تسعة والجداث اثنان مثل نصفهن فلكل واحد نصف العدد
المضروب وهو ثلثا ولا أخوات ثمانية وهن ست والنمانية مثل الست وثلثها فلكل أخت مثل المضروب
وثلثه وهو ثمانية وان أردت ان تعرف قبل التصحيح فان كان الكسر على صنف ولم يوافق سبهمهم عددهم
كأربع زوجات وخمس بنات وابن فلكل واحد ما لجناتهم وان وافقت كثلث زوجات وعشر بنات
وعم فلكل واحد وفق سبهمهم وان كان على صنفين فصاعد فالطريق ان يترك الصنف الذي تريد ان
تعرف ما للكل منهم ويضرب الباقية بعضها في بعض ثم الحاصل في التروك غايه فهو لكل واحد منهم المثال
أربع زوجات وخمس جداث وسبع أخوات لاب وثلاث لام وان أردت ان تعرف مال كل واحد من
الزوجات مثلا ضربت ثلاثة في خمسة ثم الحاصل في سبعة ثم الحاصل في نصيب الزوجات فهو مال كل واحدة
منهن وان أردت ان تعرف نصيب كل جدة وأخت فكذلك ولو كانت الاصلد ادموافقة لسبهمهم رددت
الاعداد الى فقها ثم ضربت بعضها في بعض ثم ضربت الحاصل في الموقوف أو في وقعه المثال امرأته وست
جداث وعشر أخوات لاب وابن وأربع عشرة أخالا ثم ثلاثة ثلاثة منقسمة والجداث اثنان متوافقان
بالصنف فرددتهن الى ثلاثة ولا أخوات ثمانية متوافقة بالنصف فرددتهن الى خمسة ولا أخوات لام أربعة
متوافقة بالنصف فرددتهن الى سبعة فاذا أردت ان تعرف مال كل جدة تركتهن وضربت خمسة في سبعة
ثم الحاصل في وقعة الجداث فهو مال كل واحدة منهن وكذا البواقي من الأخوات لاب وابن والأخوات
لام لا تذهب في تصحيح مسائل الدار ودرو عليه اذ لم يكن معه زوج ولا زوجة وكان واحد الفلكل له
فر ضارودا وان زاد كاد وبنات فالاصل عددها سبهمهم وهو أربع واحد للام وثلاثة للبنات وان كان معه الزوج
أو الزوجة دفع اليه فرضه من مخرجه والباقي هو الاصل ان انقسم على الباقي كنزوج وبنات وثلاث بنات
وكروية وأم وأختين لام وان لم ينقسم فان وافقت سبهمهم من مخرج فرضهم ضرب جزء الوفا في مخرج

وأربعين (قوله) وذلك كروحة وأم وبنتين) يبقى بعد استخراج فروضهن واحد من أربع وعشرين للام خمسة فصاح المسئلة من مائة وعشرين لأن الكسر على عرج الخس فنضرب خمسة في أربعة وعشرين ونرجع بالاختصار إلى أربعين أي لأن هذه الأعداد متوافقة بالثلاث فترجع الأعداد إلى أثلثها فيرجع مال الزوجة إلى خمسة ومال المسمى بالبنتين إلى ثمانية وعشرين ويقال على وفق الاختصار ضرب خمسة في ثمانية أربعين **فصل** إذا مات عن وريثة (قوله) ولو مات عن زوج قبل الدخول وعن بنتين من غيره (الخ) المسئلة الأولى من ثمانية لزوج منها أربع اثنان ولكل واحدة من البنتين ثلاثة والثانية من اثنين ونصيب الميت الثاني من الأولى ثلاثة ولما وافقة بين نصيبه ومسئلته في الأولى تبلغ ستة عشرة فنها صحاح (قوله) ولو مات عن زوج وأم وأختين (الخ) المسئلة الأولى من ستة للزوج النصف وللأم السدس ولا خنتين للام الثلث والثانية أيضا من ستة ونصيب الميت الثاني من

ذلك القرض فهو الأصل وذلك كزوجتين وجدتين وأربع أخوات لأم وجدة وأختين لأب واختلام الباقي ثلاثة وسهام المردود عليهم ستة موافقة بالثلث فيضرب ثلث سهامهم في الأصل وإن باينت ضربت السهام في المخرج فهو الأصل وذلك كروحة وأم وبنتين وقد عد في الشرح الكبير والروض شرح الباب ست بنات وزوجان من صور التوافق وهو المفهوم من سياق الحادي وقد عده المعلق من صور التباين وهو الحق لانفاقهم على ان الاعتبار بموافقة السهام لا بموافقة الزؤس الباقي إلا ان يراد به السهام هذا التصحيح فيستقيم

فصل إذا مات عن وريثة ومات أحد هم قبل قسمة التركة فإن انحصرت وريثة الثاني في الباقي والآثر منه على حسب الأثر من الأول فرض كأن الثاني لم يكن وقسمت التركة بين الباقي مثاله مات عن أخوة وأخوات أو بنين وبنات ثم مات بعضهم عن الباقي فإن لم ينحصروا وانحصرت واختلف مقدار استحقاقهم أو بعضها فصاح مسئلة الأول والثاني وينظر في نصيب الثاني من الأولى فإن انقسم على مسئلة كزوج وأختين لأب ومات أحداهما عن الأخرى وعن بنت فلا كلام وإن لم ينقسم فإن كان بين نصيبه ومسئلته موافقة كزوج وأم وثلاثة أخوات مات الزوج عن ست بنين ضرب سبعة الوافي من مسئلة في مسئلة الأول وإن لم يكن موافقة كزوج وثلاثة أعمام قتل اثنان واحد عن زوجة وأختين لأب وعم ضرب جميع مسئلة في مسئلة الأول ثم من له شيء من الأولى يأخذه مضروبا في الثانية إن كان بينهما تباين أوفي وفقها إن كان توافقي ومن كان له شيء من وريثة الثاني من الأولى يأخذه مضروبا في نصيب الثاني من الأولى أوفي وفقها إن كان ولو مات عن زوج قبل الدخول وعن بنتين من غيره فنزوج الرجل بإحدهما ومات عن الزوج وتلك الأخت انحصرت الوارث واختلف المقدار كله ولو مات عن زوج وأم وأختين لا فنزوج الرجل بإحدهما ومات عن الأم والزوج وتلك الأخت انحصرت الوارث واختلف بعض القادر ولو مات ثالث قبل قسمة التركة فصاح مسئلة لكل واحد منهم فإن انقسم نصيب كل واحد من مسئلة الأول على مسئلة فقد بحث المسائل كلها من الأولى وإن لم ينقسم فصاح الأولين كأمهم ثالث وأطلب الموافقة بينهما بين نصيب الثالث من الأولين فإن وجدت فاضرب وفقها فبحث الأوليان منه وإن فقدت فاضرب كلها فيما بحثا وهكذا الفعل بالاربع والخامس وإذا ردت القسمة فنلح في الأولى فاضرب في مسائل المتوفين بعده مسئلة بعده مسئلة فبالغ فهو نصيبه لكن لو انقسمت سهام بعضهم على مسئلته فلا تضرب فيها واضرب في الأخويات ولو وافقت سهام بعضهم مسئلة فاضرب في وفق تلك المسئلة ومن له شيء من الثانية أو الثالثة أو الرابعة فاضرب فيما مات عنه مورثه وهو نصيبه من مسئلة الأول ثم اضرب الحاصل في مسائل المتوفين بعده مسئلة بعده مسئلة أوفي وفقها إن كان في جملتها ما وافق السهام فيه المسئلة على الشرط المذكور في الميت الأول فبالغ فهو نصيبه مثاله زوجة وأم وثلاث أخوات مفترقات المسئلة من خمسة عشر عائلة ماتت الأم عن زوج وعم وبنتين هما الأختان من الأخوات المفترقات ومسئلة الأم من اثني عشر ونصيبها سهمان يوافقان مسئلتها بالنصف فيضرب نصف مسئلتها وهو ستة في الأولى تبلغ تسعين وقد ماتت الأخت للاب وخلف زوجا وأما بنتا واختلا بحدى المفترقات ومسئلة الثالثة من اثني عشر ولها من الأولى سهمان مضروبان في وفق الثانية وهو ستة يكون اثني عشر وذلك منقسم على مسئلتها فصحت المسائل الثلاثة من تسعين للزوجة من الأولى ثلاثة مضروبة في ستة يكون ثمانين عشرو ولاخت للام سهمان في ستة يكون اثني عشر ولها أيضا من الثانية أربعة في واحد يكون ستة عشر وللأخت من الأولين من الأولى ستة في ستة ومن الثانية أربعة في واحد ومن الثالثة واحدة فيكون واحد أو أربعين ولزوج الثانية ثلاثة في واحد ولعالمها واحد في واحد ولزوج الثالثة ثلاثة في واحد وليتها ستة في واحد ولها اثنان في واحد وقد يمكن الاختصار بهذا التصحيح وذلك حيث كانت الأصاب

مثلاً أفرد مسئلتهم إلى عدد دروسهم أو شواقة بجزء صحيح من نصف أو ثلث فترد إلى ذلك الجزء وذلك كزوجة وبنت وثلاثة بنين منها مات واحد منهم من الباقي فترد إلى ذلك الجزء وإذا لم توفي الأنصبة كلها فلا يمكن الاختصار وزوجة وابن وبنت وأخ لأب فأت الابن وخلف الباقي هم أم وأخته وعهدهم ماتت البنت وخلفت زوجها وبنتا من خلفه الابن وهو الأم والعم ثم مات الأم وخلفت زوجها وأم أوست أخوات مفترقات واحدة من الإبنين وثلاث من الأب وثلاث من الأم فأمسائل الأربع صرح من مائة وأربع وأربعين وبين الأنصبة ما وفقه الخليل فارد هال في ثلثها وذلك ثمانية وأربعون قال الزاوي في الخلية الأولى أن تكتب الفتاوى في المناسبات بالهدنانيز وحسب الشعرات والقراريط ليعرفوا دعوها وإفان السهام بمبلغ الألف والاركة تسعة فلا يعرف في الجواب والعمالمة

[illegible]

الاولى واحد ولا موافقين فيه وبمسئلته فغضب مسئلتى فى المسئلة الاولى تبليغ ستة وثلاثين فيها فصاحان (قوله قالما لل اربع مسح من مائة وأربع وأربعين) قالى كشف الغواض وكل مناسخة اشركت انصبا الورقة فيها جزى أو أجزاء فانهلخص من آخرها بعد العمل الى الجزء الذى وقع به الاشتراك الى اولى ادى الاجزاء ورجع كل نصيب الى ذلك الجزء (قوله والقرارى) قالى الصالح القرطاب نصف دنانير وأصله قرطاب بالشد بد لان جمعه قراريط (جامعة) هو توريث ذوى الارحام بنفسها هل التنزيل وهوان ينزل كل فرع منزلة أصله الذى بدلى به الى الميت لا ينجب القرابة وهو توريث الاقربب الاقارب الى الميت كالصنات والمذهبان متفقان على ان من انفسد منهم حاز جميع المال ذكر كان أو اناي وانما يظهر الاختلاف عند اجتماعهم

متفرقت المال بينهن
على خمسة أسهم ففرضا
وردا للخالدة الشقيقة
ثلاثة ولكل من اثنتين
الاخريين واحد لان الام
كذلك (قوله ثلاثة أخوال
متفرقين) فالسند للذي
من الام والباقي للذي من
الاوين ولا تنس الخال من
الاب لان الام لو مات عنهم
ورثوها كذلك (قوله اب
اب الام وأب أم الاب)
فاللثاني لانه أسبق
الى الوارث

كتاب الوصية

هي لغة الواصل من أوصى
الشئ بكذا أو وصلة به لان
الموصى وصل خير بياض
عقبه وشرعا تبرع بحق
مضاف ولو تقدر للمبايع
الموت ليس يتدبر ولا تعلق
عقوق وان الصفا بها حكما
كالتبرع المجزى في مرض
الموت أو للمعنى به والاصل
فيها قبيل الاجماع قوله
تعالى من بعد وصية يوصي
بها أو دين وأخبار تحكي
الصحيحين ما حقق امرئ
مسلم له ثوب يوصي فيه بيت
ليتين الا ووصيته مكتوبة
عنده أي ما لحزم أو
العروف من الاخلاق الا
هذا فقد يفجا الموت (قوله
الاول التكليف) لان
الوصية تبرع

أخت وإن أخذت نصف بينها وبين الابنتين ثلاث بنات اخوة متفرقين فالسند لبنت الاخر من الام والباقي
لبنت الاخر من الاوين لان الاخر من الاب يسقط بالاخر من الاوين بن ثلاث بنات اخوات متفرقات المال
يسمى على خمسة أسهم ثلاث لبنت الاخت من الاوين ولكل من الاخرين واحد ثلاث خالات متفرقات
المال بينهن على خمسة أسهم ثلاثة أخوال متفرقين فالسند للذي من الام والباقي للذي من الاوين بن ثلاث
خالات متفرقات وثلاث عمات متفرقات فالثالث للخالدة على خمسة والثالث للعمات على خمسة خالدة وصمة
فالثلث للخالدة والثالث للعمات من الاوين وعم وعم من الام وخالدة من اب فالثالث لقرابة
الام للخالدة من الام سهم وللخالدة من الاب ثلاثة أسهم والثالث لقرابة الاب لثلاثهما للعمتين من الاوين
والباقي بين العم والعم من الام مناصفة خال وخالدة من أم وبنت عم لاب فالثالث بين الخال والخالدة نصفين
والباقي لبنت العم وحكم أولاد الاخوال والخالات والاعمام والعمات من الام حكمهم أب أم الام وأب أم الام
فاللثاني كونه الاول لسبقه الى الوارث أب الأم وأب أم الام فاللثالث بينهما أب أم الام وأب أم الام فاللثالث
لثاني أب الام وخال المال للاب أب أم الام وخالدة وصمة فالثالث للخالدة والباقي للعمة أم أم الام وخالدة فاللثالث
ربع للعمدة والباقي للخالدة أم أم وعم فالثالث للعمدة والباقي للعمدة (قوله تذبذب) اذا أردت ان تعرف
الضرب والحاصل ف ضرب الآحاد في الآحاد واحد واحد واحد وفي العشرات عشرة وفي المئين مائة وفي الألوف
ألف وضرب المئتين في العشرات واحد مائة وفي المئين ألف وفي الألوف عشرة آلاف وضرب المئين
في المئين واحد عشرة آلاف وفي الألوف مائة ألف وضرب الألوف في الألوف واحد ألف مائة ألف مائة ألف
في الآحاد فالطريق ان تظم المضروب الى المضروب فيه وتأخذ كل عدد زاد على العشرة عشره يضرب
من العددين الى العشرة تأخذ هاتين الآخريتين اذا أردت ضرب سبعة في تسعة فاجمعهما يكون ستة عشر
فتأخذ لكل عدد من العشرة فيكون ستمين ثم من السبعة الى العشرة واحد ومن السبعة ثلاثة فاضرب
واحد في ثلاثة يكون ثلاثة فالجمع ثلاثة وستون واذا أردت ضرب الآحاد في العشرات كضرب خمسة في
سبعين فقد سبعين سبعة واضرب خمسة في سبعة يكون ثلثاثة وخمسين واذا أردت ضرب الآحاد في الآحاد
والعشرات في العشرات كضرب عشرين في ثلاثة عشر مثلا فاضرب العقد في العقد ثم العقد في الآحاد ثم الآحاد في
العقد ثم العقد في الآحاد واذا أردت ضرب العقود في العقود فالقاعدة ان ترد العقود الى الآحاد وتضرب
لآحاد في الآحاد وتأخذ كل واحد مائة ألفا وعشرة آلاف ومائة ألف أو ألفا ألف كما هي المراتب
وأحسن طريق الاختصار النسبة فاذا أردت ان تضرب ثمانين في خمسة وعشرين فتنسبها الى المائة وهي
ر بعمائة فخر ربع الثمانين وهو عشرون فتأخذ لكل واحد منها مائة فيكون ألفين واذا أردت ضرب
مائة وخمسة وعشرين في أربعة وثمانين فتنسب الاول الى العقد الذي يليه وهو الألف فيكون ثمان
فتأخذ ثمان أربعة وثمانين يكون عشرة ونصف فتأخذ لكل واحد الف فيكون عشرة آلاف وخمسة مائة

كتاب الوصية

وهي واجبة على من عنده ودبعة أو في ذمته حتى الله تعالى كان كاهن الحج أو لا دمي ولم يعلمه من ثبت بقوله
مستحبة بالتصدق لمن له مال وورثة أغنياء ويقدم الاقارب الذين لا يرثون ومنهم المحارم بالنسب ثم الرضاع
ثم ما صاهر ثم بالولد ثم بالجوار ولهذا كان الاول الموصى وله شرط الاول التكليف فلا يصح من الجنون

كتاب الوصية

(قوله ولم يعلم من ثبت بقوله) أي لم يعلم ما عنده أي في ذمته من ثبت بقوله احترز به عن علم نحو الصبيان
ولفظ من هنا عبارة عما فوق الواحد بعض الافراد فتأمل وهذا اشكل لان قول الورثة كاف في الثبوت
مع ان المتحذ عن علمه لا يكفي

(قوله فلا يصح من العبد الخ) لأنه ليس أهلاً للتعبد قال الزركشي ومقتضى (١٣٣) الخلقهم سلطان وصية المبعوض وقيل من

كونه يورث الصحة فيها يستحقه ببعضه آخره قال شيخ الإسلام وظاهر أن عمله في غير العتق لأن أنفق يستعقب الولاء والمبعض ليس من أهله (قوله بما يصح من المسلم) احتراز به عن الخمر والخمر ونحوهما فلا تصح به سواء أوصى مسلم أم لغيره ولو أوصى إدا به غيره مطلقاً أو بقصد تملكها بطلت لأن مطلق القفل للعتك وهي لا تملك قال في الأسنى وقارفت العبد حالة الإطلاق بأنه مخاطب ويتأق قبوله وقد يفتق قبل موت الموصى بخلافها قال الزركشي وقياس ما من محبة الوقف على التحيل المسئلة محبة الوصية على الأولى أي عند الإطلاق (قوله لأقل من ستة أشهر من المستفرشة) أي المرأة التي تكون فراً شازوج أو سيد لأن الظاهر وجوده عند هالندرة وطء الشبهة وفي تقدير الزنا الساءة ظن وما ذكره من إلحاق السنة أشهر بما فوقها هو ما ذكره في الر وضو غيرها لكن صوب الأسنوي وغيره إلحاقها بما دونهما لا بد من تقدير زمن يسع لخطتي الولد والوضع كما

والبرسم والمتوه الذي لا يعقل ومن الصبي المميز وغيره كالتدبير ويصح من المحجور بالسفاهة الثاني الخربة فلا يصح من العبد وإن كوثب ومات متيقاً ويصح من الكافر بما يصح من المسلم الثالث الاختيار فلا تصح من المكره كسائر التصرفات الركن الثاني الوصي له وله شروط الأول أن يكون موجوداً فلا تصح لجل سيحدث ومسجد يسيئ الثاني أن يكون معلوماً فلو قال أوصيت بكذا لأحد هذين الرجلين بطلت ولو قال أوصيت بأحد هذين العبدن أو قال أعطوه أحد هذين الرجلين صحت كما قال بعضهم من أحد هذين الرجلين الثالث أن يتصور له الملك فلا تصح لليت علم مونه أوله يعلم ولأوصى إدا به غيره مطلقاً أو بقصد تملكها بطلت وبقصد الصرف في علفها صحت ويحتاج إلى القبول وشعين صرف في علفها يصرفه الوصي ثم القاضي ثم ما ذونه وإن كان مالها ولو أوصى لسجد وفرد الصرف في همارته أو مصلحته صحت وكذا إن أطلق وتزل على العمارة والمصلحة ولو قال أردت تملكه صح ويصير ملكه بالقبول ونصح للذي والخرى والمرئد والمحمل بشرطين أحدهما أن يكون موجوداً وقت الوصية بلان يفصل لأقل من ستة أشهر من للمستفرشة ودون أربع سنين من غير المستفرشة الثاني أن يفصل حياة الأفلانع له ويقبل له الولي بعد دخوجه أو ولو بدت ذكراً أو أنثى نصف ولو أوصى لعبد اجني صحت فإن عتق قبل موت الموصى وقبل فهي له وإن عتق بعده وقبل فهي لسيده ولو أوصى لعبد نفسه قال أوصيت له بثلث ما ملك من رقبته وغيرها أو بثلث ما ملك أو بثلث أمواله ولم ينص على رقبته نفذت الوصية في ثلث رقبته وبقية ما لورثته وثلث أمواله وصية تمل بغيره رقيق لورثته ولا مهاباً بينهما ولو أوصى لمن بغيره رقيق لورثته وإن لم يكن بينهما مهاباً فوصية لورثته وإن كان قال مات الموصى في نوبة العبد فوصية له في نوبة الوارث فوصية له ولو أوصى لعبده بعين أو قال أعطوه من مالي كذا فإن مات هو ملكه فوصية لورثته وإن مات بعده فله ماله وإن مات وقد اعتقه فله عتقه ولو أوصى له بثلث أمواله بشرط تقديم رقبته عتق كله ودفع اليميناً به بالثلث ونصح الوصية له ولده لا يتحقق من رأس المال ولذا كونه لا يستقل بالملك فإن عجز ورقي صارت وصية لوارث ولدبره وعتقه والوصية له لمعتبران من الثلث فإن في جهما عتق ونفذت الوصية لوارث بالبر بالبر عتق بقدر الثلث وكانت الوصية وصية لمن بغيره رقيق وارثته وإن وفي بأحد هما قدم رقبته ولا شيء له بالوصية ونصح الوصية لغيره سواء كان عداً أو خطيباً أو غيره وإذا قلت المستولداً والمذبرة عتقها عتقت ونصح لوارث بإجازة الورثة بدعوت الموصى ولاصح بدونها وإن نقص عن الثلث ولو أجازوا في حياته أو أذوا له في الوصية لم أم أروا أو الرد بعده ونه فله ذلك ولو أجازوا بعد الموت لزمت وإن لم يقسموا أو لم يبع من الوارث في مرض الموت والوقف عليهم أو برأؤهم

(قوله والبرسم) البرسام من أمراض القلب ومرض كذا في السبيري (قوله والمتوه) في القاموس عته كعني عتاه فوه معتوه ونقص علفه (قوله وإن كوثب ومات متيقاً) أي وإن كان مكاتباً عند الوصية ولم يأن له سيده فيها ومات عتقاً بعد إداده النجوم وذلك لعدم أهليته حينئذ (قوله بما يصح من المسلم) احتراز به عن نحو خر (قوله ولو قال أوصيت بأحد هذين الخ) ما صحت في الأولى فلا تتحقق الجاهلة فالألهام أولى وأما في الثانية فلان ذلك تفويض لغيره وهو أنما يسطر معينا (قوله ولو قال أردت تملكها) أي بعد الموت صحت لأن للسجد ملك كالأقل في التحفة لأنه سر ملك أي منزل منزلة (قوله وصية لمن بغيره رقيق لورثته ولا مهاباً بينهما) أي والحال أنه لا مهاباً بين العبد ومالكه الوارث أي ذي باطلة هنا مطلقاً (قوله فإن لم يكن بينهما مهاباً فوصية لورثته) وهي باطلة كالإختي إن كان الوارث الذي هو مالك البعض حراً أو أذوا فوقعه على إجازة الآخرين فتأصل جد احثي تصل المسائل الآتية (قوله وهو ملكه وصية لورثته) فهي باطلة مطلقاً كالإختي لتعذر إجازته لنفسه (قوله لا تتحقق من رأس المال) فتصير أهلاً

د كروه في العدد (قوله ونصح الوصية له ولده الخ) ولا تتحقق بموته فتصير أهلاً للملك وقته (قوله فإن عجز ورقي صارت وصية لوارث) لأنه المالك له حينئذ

الذين صدقوا كل واحد غيره كالوصية والاعتبار في كونه وارثا يوم الموت حتى لو أوصى لأخيه ولا ابن ولم يده
 ان قبل موته فلا حاجة الى الاجازة في الثلث ولو أوصى لأخيه وله ابن غلب قبل موت الموصي فوصية الوارث
 ولو أوصى لكل وارث بقدر حصته من التركة بطلت ولو أوصى لكل وارث بعين هي قدر حصته من ثوب
 وعبد وغيرهما أجازت الورثة صحت وإن لم تجز فلا ولو أوصى لوارث بقدر حصته من التركة وأقل أو أكثر
 وأجاز الباقي فهو كالخارج عن كونه موروثا والباقي مشترك بين الموصي له وسائر الورثة ولو أوصى ثلث
 ماله لأجنبي ووارث وأجازت الورثة للوارث فهو بينهما وإن ردت ارتدت للوارث وبقي السدس للأجنبي ولو
 وقف في مرض الموت دار على ابنه الحاضر الصغير وحققها الثلث ازم الوقت وإن زادت فله رد الزيادة بعد
 البلوغ ولو كان الابن بالغاً وقبل بنفسه مائة الأب فله رد الزيادة إذا أجازت المعتبرة هي الواقعة بعد الموت
 ولو كان له ابن وبنت ووقف المار عليها مائة فللأب فلان من خرجت من الثلث وإن زادت فلهما الرد في الزيادة
 وإن وقف عليها مائة فمحل فأن رضى الابن بذلك والألفه الرد في السدس ولها في نصف السدس
 وتركه الوصية أكثر من ثلث المال فإن فعل ورد الوارث ولم يكن بطلت في الزيادة فإن أجاز فبطلت وأجازته
 تنفيذ الوصية المورث لا ابتداء عطية من الوارث حتى يكتفى لفظ الاجازة فلو زمت وإن لم يجز القبض ولا حاجة الى
 هبة وقبول وقبض ولو غلبت زوجته بنت عم له وأما هو قد أوصى لها وأجازها الأب فلا رجوع لأنه تنفيذ
 ولو اعتق عبد في مرضه وزادت قيمته على الثلث وأجاز وأفواه الكل لمورثه به ذكر العبيد دون الأناث
 لأنه تنفيذ بشرط إن يعرف الوارث قدر الزيادة على الثلث وقدر التركة فإن جهل بهما وأباحهما بطلت
 الاجازة ولو أجاز ثم قال كنت أعتقد أو ظن أن التركة قليلة فبانت أكثر ما أغنه صدق جيمه ونفذ في القدر
 المصدق ولو أقام الموصي له بينة على علمه بقدر التركة كزمت ولو كانت الوصية بعد معين فبازم ثم قال غلبت
 التركة كثيرة فإن العبد خارج من ثلثها وقدران خلافة وأظهر من لم أعلمه وإن نلف بعضها صدق جيمه
 ولا يلزم الا للثلث والاعتبار في المال يوم الموت حتى لو زاد ماله بعد الوصية تعلقت به وإن نقص نقص الثلث
 الركن الثالث الموصي به وله شروط الأول أن يكون مقصودا يستصحب فلا تصح بغيره اقتناؤه والاتفاق
 به كالتجر أو الخنزير أو المزارع أو العود أو الطبل الذي لا يصح لمباح الثاني أن لا يكون حراما فلا يصح ببناء بقعة
 لبعض المعاصي ولا بعمارة الكنيسة وكتابة التوراة والأنجيل ولقرأتهما وقد سبق في الجنائز أنه بكرة الهدف
 في التابوت حيث صلبت الأرض وكذا وضع المحدث تحت رأس الميت ولا تصح الوصية بهما في زمن هذا أنه لا
 تصح الوصية بطعام المميز لأنه مكره وقد سبق في الجنائز كراهته ولا تصح بالطعام النشأت المجمعات
 للنساجين ماله حرام قطعاً وقد سبق أيضاً هناك وفي الزيادة لاني عاصم العبادي أنه لو أوصى بأن يدفن في

(قوله فلا رد ان خرجت
 من الثلث) لان التصرف
 في ثلث ماله نافذ فاذا
 تمكن من قطع حتى
 الوارث عن الوارث بالكلية
 فكف عنه وقفه عليه أولى
 (قوله والا فله الرد في
 السدس ولها في نصف
 السدس) لان له مثلها يرفع
 القسم على اثني عشر لانه
 أقل عدد لرجوعه ثلث ويطل
 الوقف في الربع ويصير
 ما بطله وهو الربع الحاصل
 من السدس ونصف ملكا
 بينهما اثنان والباقي وقفاً
 عليهما كذلك

للملك حينئذ (قوله بقدر حصته من التركة) أي قدر حصته مشاعاً كنصف وثلث مثلاً بطلت لأنه يستحقه بغير
 وصية وبإثباته بذلك لانه مؤكلم بمعنى الشرعي بخلاف تعاطي العقد الفاسد (قوله بعين هي قدر حصته) أي
 مشاعاً كان ترك الابن وثوباً وعبداً قيمتهما سواء فخص كل واحد واحد (قوله فهو) أي الموصي به كالخارج
 عن كونه الخ (قوله وبقي السدس للأجنبي) أي سدس جميع المال (قوله فله الرد في السدس) لانه إنما
 تعتبر اجازته في حقه وحقه منه صرف ثلثي الدار وقد وقف عليه النصف فليس له الا تمام الثلثين وأما الثلث
 الآخر أعني سدسين فهو حقه فلا معنى لتسليمه على ابطال الوقف فيه ٣ سدس ونصف وقف عليها بقي نصف
 سدس فتغيرت في فأن أجازت فيكون جميع الثلث وقفاً عليها وإن ردت أيضاً فيكون المردود أعني الربع
 الحاصل من السدس ونصف ملكاً بينهما اثنان وتسكون القسمة من اثني عشر تسعة منها وقف عليها اثنان وتسعة
 على الابن وثلاثة على البنت وبقيت ثلاثة بينهما ملكاً اثنان لثلاثين وثلث البنت والسبعة بين وقفها وملكها
 كالنسبة بين وقفه وملكه (قوله وأجازها الأب فلا رجوع) لانه تنفيذ لأهبة حتى يرجع (قوله والمزمار)

يات بطلت الثالث أن يقبل النقل من شخص إلى آخر بغير الأثر فلا يصح بالقصاص وحده القذف وحق
 الشفعة وأخير الرابع أن يصادف ماله فلا وصى بحال الغير ففيه خلاف يأتي على الأثر الخامس أن يكون قاضاً
 عن دينه وموثة تجهيزه فلا يستغرقه الدين والموثة إلا كلاهما لم تنفذ إلا أن يتبرع بالبراءة أو القضاء
 وتصح للجل الموجود والحدث والموجود والحدث ويصح للشاكلة ولينها ومنع المار والعدوى بدة
 وموثة والأطلاق التأييدو على يقدر على تسليمه كالأبق والمصوب والطارئ المنفلت والجهول كسواب وعبد
 غير موصوف ويعطى ما ينطلق عليه لاسم ودينه مسجداً وسقاية وقبارة ومشهد بزار قرا بكقبور العلماء
 والصالحين وما يصلح الاتعام به من النجاسات كالكلب الملع والزيت النجس وجلد الميت وشعرها السفن
 وبالخر المحترمة ويوم الكفاية فإن عجز فلائق ورقة المكاتبان جوزنا بمال الغير ولو قال وأوصيت بهذا
 العبد وهو لغيره وهذا أن ملكته فيه وجان أحدهما أنها تصح وهو الذي رجحه صاحب الروضة والثاني
 المنع وهو الذي قطع به الزلي وأوصى بأن يباع بعض أمواله من فلان بعد موته بحثه أن الرابعية الصفة
 وهي الإيجاب بأن يقول أوصيت به بكذا أو أعطوا أو سلموا أو أادعوا إليه بعد موتى أو هو له بعد موتى أو جعلته
 له بعد موتى أو ملكته أو وهبته بعد موتى ولو قال وهبته ونوى الوصية لم تنفذ لأن قبل متصلاً تنفذ هبة ولو
 قال هذا له فهو أقر ولو قال هوله من مالي وأعيته له فهو كآية تصح مع الشية ولو كتب أني أوصيت لفلان
 بكذا فكآية ولو جد له كآية وصية بعد موته ولم يتم ينفع على مضمونه وكان أشهد جاعة أن الكآية خطي
 وما فيه وصية ولم يعلم على ما فيه نقل في العز بـ والروضة عن الجهورية أنه لا تنفذ الوصية بذلك ولا يعمل بها
 فيه حتى يشهد الشهود دعاء فيه مفصلاً وقطعاً بيان الكآية كآية وهو اللد كور في شرح اللباب والحاوي وتعليقه
 حتى لو كتب وقال نوبت به الوصية لفلان أو اعترف الوارث به بعد موته بحث ولو اعتقل لسانه بحث
 بالإشارة والكآية ولو قيل لمرض ما تقول في عبدي فلان فقال أأرادت فهو أقرار بحر يشهد ولو قال نلت
 مالي للفقراء لم يكن إقراراً لزيادة المال إلى نفسه قال القاضي حسين في الفتاوى ولا وصية أيضاً وقال الزاجي
 في زيادة القماش هو وصية للفقراء ولو قال هذا العبد للفقراء فالفقراء من كلام البغوي في فتاويه النذر
 في القاموس من زمر زمر اغنى في القصب (قوله وفي الزيادة لا في عاصم العبادي) إلى قوله بطلت لأن الدفن
 بالبيت مكروه كذا أفتى القفال ولكن ضعفه في التحفة فقضيت محبة الوصية بالبيت في البيت وصرح
 في موضع آخر (قوله فلا يصح بالقصاص وحده القذف وحق الشفعة الخ) أي إذا لم يبطل بالتأخير
 لتأجيل الثمن أي لغير من هي عليه إذا تقبل النقل وفي التحفة ما حاصله محبة الوصية بنحو القصاص وحده
 القذف وحق الشفعة لمن هو عليه قال الفاضل إبراهيم الحنثي نعم تصح الوصية بالقصاص لمن هو عليه
 والعفو عنه في المرض كالجزم به البلقيني وحكاة عن تعليق الشيخ أبي حامد ومثله حد القذف وحق الشفعة
 (قوله وسقاية) لعل المراد بها البئر (قوله ومعارضة مشهد) أي موضع يحضره الناس للتقرب إلى الله تعالى
 (قوله بنجوم الكتباة) بأن قال أوصيت بنجوم العبد الفلاني أن يدفن عجز العبد من أداء اليوم فلائق له
 بهذه الوصية (قوله أن جوزنا بمال الغير) وبأى خلاف على الأثر (قوله وهو الذي رجحه في الروضة) وهو
 المعتقد في الصورة الثانية لا في الأولى وأعلم أن المعتقد أنه لو قال أوصيت بهذا المكاتب أن عجز نفسه وهذا
 العبد أن ملكته بحث الوصية لأنها تصح بالمدوم فيذين أولى وإن قال بهذا المكاتب ولم يقل أن عجز نفسه
 أو بهذا العبد ولم يقل أن ملكته فالعقد المنصوص أنه لا تصح فإني الروضة هنا ضعيف (قوله ونوى الوصية
 لم تنفذ) لأن صريح عقد لا يكون كآية في آخر (قوله ولو اعتقل لسانه) في القاموس اعتقل لسانه لم يقدر
 على الكلام (قوله ولا وصية أيضاً) لأنه لم يصف إلى ما بعد الموت (قوله وقال الزاجي في زيادة الخ) وهو
 المعتقد (قوله فالفقراء من كلام البغوي في الفتاوى النذر) أي كان مدبراً عليهم

(قوله فلا يصح بالقصاص
 الخ) لأنها لا تقبل النقل نعم
 تصح الوصية بالقصاص لمن
 هو عليه والضو عنه في
 المرض كالجزم به البلقيني
 وسكاة عن تعليق الشيخ
 أبي حامد ومثله حد القذف
 وحق الشفعة (قوله رجحه
 صاحب الروضة) قال في
 الروض ولو أوصى بالمكاتب
 أن عجز نفسه وبعد غيره
 أن ملكه صح قال في شرحه
 أنها تصح بالمدوم فيذين
 أولى قال وكلامه ظاهر في
 أن صورتهما أن يقول
 أوصيت بهذا المكاتبان
 عجز نفسه أو بهذا العبد أن
 ملكته وصوب في الروضة
 بينه وبين قوله أوصيت
 لهذا المكاتب أو بهذا
 العبد لكن قال ابن الرقة
 في هذه الظاهر البطلان
 وكلام الشافعي والأكثرين
 يقتضيه قال البلقيني وهو
 المفتي به فقد نص عليه
 الشافعي وبزعم به الرافعي في
 الكتاب واقتضى كلامه
 الاتفاق عليه

فصل التبرعات المتعلقة

بالموت معتبرة من الثلث

(قوله بأشخاص البصر)

أي فتح عينيه من غير

تحريك جفن وبلوغ الروح

الخبيزة أي الخلقوم أو

أخراج الأضياء أي الأعماء

وغمره أي غمسه (قوله فن

الخوف القولنج) بفتح اللام

وكسرها وهو الخ قال

الأدري ويظهر أن يقال

هذا أن أصاب من لم يمتد

فإن كان ممن يصيبه كثيرا

وعاى منه كما هو مشاهد

فلا قال ومنها الرعاف الدائم

لأنه يسقط القوى بخلاف

غير الدائم (قوله ومنها

الاسهال المتواتر) أي

المتتابع لأنه يشترط طوابع

البدن (قوله إلا أن انضم

إليه) أي قوله ومع النوم

فمخوف لأن كلامها يسقط

القوة بخلاف اسهال يخرج

معه دم من نحو بواسير

(قوله ومنها ابتداء الفالج)

وهو عند الأطباء استرخاء

أشد شتى البدن طولا

وعند الفقهاء أعمن ذلك

وسببه غلبة الرطوبة والبلغم

فإذا حاج ربما أخلقا

الحرارة الغريزية وأهلك

(قوله وقد عرف الخ) لأن

أثره زال بالعرق والموت

بسبب آخر (قوله وقيل

ليس بمخوف وألا وأخرا)

لأنه وإن لم يسلم منه صاحبه

ومن تعليل القاضي هنا أنه يصح الإقرار وأما القبول فإن كانت الوصية لجهة كالفقير أو الملهاء فلا حاجة إليه

وزمت بأوت وإن كانت للشخص معين أو أشخاص معينين فيبشرط ولا يصح في حياته لو موصى كرده

ولا يشترط الفور بحيث شرط لكن إذا لم يقبل ولم يرد علوب القبول وألزم أن يفي حكم عليه بالرد ولورد قبل

موت الموصى لم يرد ولورد بعده وقبل القبول أرادت وبعده فلا وإن لم يقبض ولو مات قبل موت الموصى بطلت

وبعده وقبل الرد قام وأرثته بالقبول أو الرد والمالك قبل القبول موقوف فإن قبيل تبين أنه قد ملك بالموت وله

زواؤه من الموت وإن رد تبين أنه كان للوارث وله زواؤه ولو باع أو وهب قبل القبول بطلت ولا يحصل

القبول ويصح تعليق الوصية بالشروط فلو قال إن رجعت فلان عن سفره أو إن تزوج فقد أوصيته بذلك أصبحت

فصل التبرعات المتعلقة بالموت معتبرة من الثلث أوصى بها في الصحة أو في المرض وكذا المجزية في

المرض المخوف المتصل بالموت ولكنها نافذة في الحال حتى لو وهب جارية بياح له وطوفاها مات اعتبر

خروجها من الثلث ولو وهب في المرض وأقبض في الصحة ففي رأس المال وبالعكس ففي الثلث والمرض

إذا انتهى إلى أن يقطع بالموت عاجلا بأشخاص البصر وبلوغ الروح الخبيزة أو يقطع الخلقوم والمرء أو

يشق البطن وأخراج الأضياء أو بالفرق في الماء وغيره مع العجز عن السباحة فلا اعتبار لكلامه وصيته

وغيرها ولا يصح إسلام الكافر وتوبة الفاسق والحالة هذه لأنه في حين الاموات وسو كنه حركة الذنوب

وفي هذه الحالة كان إيمان فرعون فرقة بل وإن لم يمتد له فاما أن يخاف منه الموت عاجلا هو المخوف وأجلا

فلا وله حكم الصحة تفصيله بصور محمودة وغير محمودة ففي المخوفة القولنج وهو أن تتعدد أخطا الطعام في بعض

الأعضاء فلا تنزل ويعد بسببه البصائر إلى الدماغ ويهلك ومنها ذات الجنب والخامسة وهي فرج تحدث في

داخل الجنب قريب القلب والصدر ويوجع جعاشد بدمه تنفع ويسكن وذلك وقت الهلاك وكذلك وجع

الخامسة والروح الحادثة في الصدر والرئة ومنها الرعاف الدائم وابتداء وليس بمخوف ومنها الاسهال

المتواتر ولو لحظة ولو كان يومين ولم يمتد أثره فليس بمخوف إلا أن ينضم إليه خروج الطعام بلا استئصاله

أو خروج الدم من الكبد ونحوه من الأعضاء الشر يفقدون البواسير أو الزحير وهو الخروج بشدة وجع

أو التقطع وهو الخروج كذلك لكن قليلا قليلا والتجمل ومنع النوم ومنها الفالج وسببه غلبة الرطوبة

والبلغم وابتداءه مخوف فإذا استمر فلا خوف ومنها الحى الحبيزة أي اللازمة إذا كانت يوما أو يومين

أو ثلاثة وقد عرف فإن العطية بعدة من رأس المال والورد وهي الآتية كل يوم والثالث وهي الآتية يومين

والمقطعة يوما أو الاثنين وهي الآتية يومين والمنقطعة يومين والقب وهي الآتية يوما أو المنقطعة يوما أو ربع

ليست بمخوفة وهي الآتية يوما أو المنقطعة يومين ومنها البق وهو داء يصيب القلب ولا يتسعد بالحياة غالباً

والسل ليس بمخوف وألا وخوف آخر وهو داء يصيب الرئة وبأخذ البدن في الاصفرار والنقصان وقيل

ليس بمخوف وألا وأخرا ومنها الطاعون وهو هيجان الدم في كل البدن وانتفاخه قال المتولي وهو قريب

فصل التبرعات المتعلقة بالموت (قوله بأشخاص البصر) هو عين العين من غير تحريك (قوله الخبيزة)

أي الخلقوم (قوله وغمره) أي غمسه (قوله القولنج الخ) نعم إن كان بمصادر كثيرا وشيئ فلا (قوله

وكذلك وجع الخامسة الخ) أي مثل ذات الجنب وجع الخامسة طالع وأصل إن الشافي سمي ذات الجنب

ذات الخامسة فلذا قال المنصف ذات الجنب والخامسة (قوله الرعاف الدائم) لأنه يسقط القوى (قوله

دون البواسير) أي دون خروج الدم من البواسير إذا انضم إلى الاسهال الغير متواتر (قوله أو الزحير الخ)

أي ومن الأمراض الاسهال الغير متواتر إذا انضم إليه الخروج بشدة وجع (قوله الفالج) وهو استرخاء

أشد شتى البدن (قوله وقد عرف الخ) قال النووي في زوائد الروضة لأن أثره زال بالعرق والموت بسبب

آخر (قوله وقيل ليس بمخوف وألا وأخرا) وهو للمقد بلقاء الحياة معه غالباً

غالباً لا يتألف من شبه الموت
عاجلاً فيكون كالتخوفا
والمرء قاله في شرح الزمخشري
قوله وهو هيجان الدم في
كل البدن الخ) ويقال بشر
يؤلم جسده يخرج غالباً من
الآبلة مع طيب وخفقان
وقد يتحوّر (قوله ومنها
البرسام الخ) البرسام
بالفارسية الصدر ومن
الأس وسام المرض وسائر
اللغات غير العربية يقدمون
المضاف اليه على المضاف
فمعناه مرض الصدر
ومرض الرأس (قوله ومنها
وقوع الطاعون في البلد
وفشائ الوءاء وان يهصبه)
وتقدم تفسير الطاعون
وقال ابن الاثير الطاعون
المرض العام والوءاء التي
يفسده الهواء فتفسد
الامانة فجعل الوءاء فيها
من الطاعون وهو معدود
ومقصود بعضهم فسر
الطاعون بغير ذلك ولعله
أنواع وقيل الوءاء المرض
العام وقيل الموت التبرع
أي السريع (قوله الى
سقوط المشيمة) وهي التي
تسميها النساء التخلص
(قوله في الاعضاء الرئيسة)
كالقلب والكبد (قوله
والقول للوارث يمينه)
قال في أسنى المطالب ولو قال
الوارث بحدس الموت المتبرع
عليه يمينه لان الأصل عدم

من الجذام من أصابه ثا كلت أعضاؤه ويتساقط لحمه ومنها هيجان المرة أي الصفراء وهيجان الدم والصباه
الى عضويك ورجل وافتقاره واجرام ومنها الجراحة على المقتل والتأفة على الجوف أو الدماغ أو العظم
أو الى موضع كثير اللحم أو لما ضرب بان شدة بدون كل أو ورم ومنها التي مع الدم والبلغم وأثير هيجان
الاختلاط وبدونها فلا الآن بدوم ومنها البرسام وهو تورم عرض للحجاب الذي بين الكبد والمعدة يظهر
في الدماغ اعراض البرسام لانه يشترك في الغشاء اللطيف ويتصل به ومنها السراسم وهو ورم في أحد حجابي
الدماغ أو فيهما وفي الدماغ نفسه وفيها جميعاً ويكون مامن الدم أو الصفراء أو البلغم ومنها الصام القتال بين
فريقين أو شخصين متكافئين أو فريقين من الشكاوى والافلاخوف في حق الغالين ومنها الوقوع في
أسر أعداء عادتهم قتل الامارى ومنها اشتداد الريح وهيجان الامواج في حق ركاب السفينة ومنها التقديم
للقتل قصاصاً أو رجباً وغيرهما وان لم يجرح بعد ومنها وقوع الطاعون في البلد وفشائ الوءاء وان يهصبه
ومساظهور الطلق الى سقوط المشيمة اذا حصل من الولادة جرح أو ضربان شديد أو ورم أو ما غير
الخوفه فالحرب ووجع الفرس والصداع والرمد والطحال والحرم وحى الريح اختالية عن وجع آخر والقائه
المضغة والعلقنوك مرض لا يرجو زواله لكن يطول ولا يعاجله الموت كابتداء السيل وآثر الفالج والبرص
والجذام واليوساير فهو غير مخوف واذا وجد المرء خوقاً فحرج عليه في التبرع فيها زاد على الثلث ولم ينفذ فان
فعل ثم يرى أو قتل فيه أو مامن بهم تبين ان ذلك لم يكن خوقاً فخذ من رأس المال ومن هذا القبيل ان
يلتهم القتال ويتعصى الحرب وسلم واذا رأينا المرض غير مخوف فغات فان كان على افعال الموت عليه
كالصداع يتحوّر من مرض رأس المال والموت محمول على الفجأة وان كان يحال كاسهال يوم أو يومين فان
لم يظهر له أخرى فثبت من الموت ان كان خوقاً وان ظهرت فان قال اهل الخبرة لعله الاولى تقضى الى الثانية
غالباً الاولى مخوفة ايضاً والا فان لا بد من تجديد دسب باطن في الاعضاء الرئيسة فالتبرع في الاولى يكون
من رأس المال وان قالوا يمكن التجديد وعدمه فالتبرع من الثلث واذا أشكل مرض في أنه مخوف أم غيره
رجوع الى اهل الخبرة والعلم بالقلب ويشترط فيه الاسلام والبلوغ والعلة الخارجية والمعدودة وان كان ثبات نعم
يجوز شرب الدواء من يد الكافران بل دونه دواء داء واذا رجع فان شهدوا أنه كان خوقاً فذاك وان
قالوا انه لم يكن خوقاً لم يقبل لانه في محض والقول للوارث يمينه

(قوله ضربان شديد) أي وجع شديد (قوله ومنها الرسام) مر في أول الباب (قوله والرسام) وسر
الرأس وسام المرض أي مرض الرأس واعلم ان ذكر الرسام هنا لا قاعدة فيه لانه لا يبق معه عقل فلا يعتبر
تصرفه لامن الثلث ولا من غيره كذا قاله في السبيري (قوله وقوع الطاعون في البلد وفشائ الوءاء) في
القاموس الوءاء الطاعون أو كل مرض عام (قوله ظهور الطلق الخ) وقائدة وهو من ابن عباس انه
قال اذا صرع المرء ذؤولاً منها فيكتب في صحيفة فيمض ويضع بسم الله الرحمن الرحيم لاله الا الله احكم
الكريم سبحانه الله رب السموات ورب العرش العظيم كأنهم يوم يرونها لم يلبثوا الاعشى أو نحوها كأنهم
يوم يرون ما وعدون لم يلبثوا الا ساعة من نهار بلاغ فحصل بهلك الاقوام الفاسقون كذا في السبيري وفي
القاموس والمشيمة محل الوءاء قال في التحفة وهي التي تسميها النساء التخلص (قوله اذا حصل من الولادة
جرح الخ) فانه يستمر اخوف الا ان يزول (قوله في الاعضاء الرئيسة) أي الشريفة كنعنوا القلب والكبد
(قوله والقول للوارث يمينه) واعلم ان هذا لا يتلوه من نصف قال في التحفة ويقبل اقرار طبيبين انه غير
مخوف ايضاً خلافاً للمتولى اه ولعل المصنف نفع المتولى ونقل عن الكبير والروضة أنه اذا اختلف الوارث
والتبرع عليه في كون المرض خوقاً بعد موت المتبرع فالقول بقول المتبرع عليه لان الأصل السلامة من
المرض الخوف وعلى الوارث البينة وهو المذكر في التحفة

فصل في التبرع المحسوب من الثلث هو إزالة الملك بما لا يستحق كالمبة والوقف والاعتاق والإبراء وإزالة اليد كالبيع نسيت أو بطن مثل والإجارة والإعارة وإزالة الاختصاص عن السكك المملوكة والخير المبرمة وشبههما يعتبر من الثلث بقدر القيمة ولو باع نسيت ومات قبل حلوله فلا ورث رده وإبطاله فما زاد على الثلث بعده فلا ولو أوجبه بمادون أجرة المثل أو أماره يعتبر من الثلث حتى لو اقتضت مدتهما في المرض واسترد العين اعتبر بقدر الحاجة في الإجارة وجميع الأجرة في الإعارة من الثلث ولو باع في المرض بطن المثل أو بمحابة يتسامع بمثلها فنفايع من الوارث أو غيره وإن باع بمال يتسامع بمثلها فإن باع من وارثه فوصيته له ومن غيره فعترته من الثلث فإن لم يخرج ولم يجز الورثة فينفق في البضع وقدم في نفق بق الصفة ولو اشترى رخصاً أو قال في المرض فالحاجة من الثلث ولو ضمن عن وارثه في المرض لأجنبي بطل ولو أقر بمال أو غيره أو قارض أو ساق وشروط للعامل أكثر من أجرة مثله من رأس المال ولو نسكح من تزنه بأكثر من مهر المثل فإن زاد وصية فلا ورث ولو لم يترك لكفرها ولو سكتها فوصية لأجنبية تعتبر من الثلث ولو نسكحت بأقل من مهر المثل من ربتها فالقصاص وصية للوارث ولو لم يترك له وإن لم يكن وارثاً فعلاً وأسلمه وهي ذميمة تعتبر النقص من الثلث لأنه ليس بنفوق بل امتناع من السكك ولو كاتب في المرض اعتبر قيمته من الثلث ولو استوفى من رأس المال وكذا الوعالم زوجته بدون مهر المثل والواجب على الميت من ديون الله تعالى كالأجرة والاسلام والكفارة ومن ديون الآدميين يخرج من رأس المال وأوصى بها ولم يوص ولو قضى المريض ديون بعض أفراد ما لم يرضحها فجميع الديون أو لم يرضحها إذا جتمع برهان فصاعداً فإن كانا معلقين بالموت ولم يرضحها فجميع الديون أو لم يرضحها إذا جتمع برهان وان تمحض الشق فيقصر ولا يوزع وإن تمحض غيره فيقتطع وإن كانا منجزين بدم الأول فالأول إلى أن يتم الثلث وإن كان أحدهما منجزاً والآخر معلقاً فدم المنجز ولو علق عتق عبده بموته وأوصى باعتاق آخر لم يقدم أحدهما على الآخر

فصل في إذا أوصى بدابة مطلقاً فالاسم يتناول الخيل والبغال والحمير واللائي والصغير والكبير والاسم والمعيب ولو قال دابة للسكر والفرأ واللقطال ولينفع بدرها ظهرها تعين الفرس ولو قال لينفع بظهرها وسلسها تعين الفرس والجار ولو قال للحمل تعين البغال والحمير إلا إذا كان في بلد عديم الحمل على البراذن قيد بل الجع قال المتولى ولو كان عادة بلد هم الحمل على الجبال والبير جازان يعلى منساقا الزافي هو ضعيف وقال صاحب الروضة قول المتولى أقوى ولو أوصى بشاة مطلقاً يتناول الاسم الصغيرة والجائنة والكبيرة والسليمة والمعيبة والعائنة والماعزة والفكر واللائي والكباش والتيس دون السخلة والعناق كالفضيل

فصل التبرع المحسوب من الثلث **(قوله فان باع من وارثه فوصيته)** فيجب إجازة بقية الورثة **(قوله وقد مضى في نفق بق الصفة)** في فصل الأباع **(قوله ومالك غيره من قوله ومحابة المريض في مرضه إلخ قوله)** وأقال في المرض **(قوله لا تقطع الفسخ بالراضى قوله بطل)** لأنه محجور عليه **(قوله فان رأس المال)** لأنه يفتقر إلى المال الخاص **(قوله ولو نسكح من تزنه)** أي بطل بق النكاح **(قوله ولو نسكحت بأقل)** أي ولو نسكحت المريضة بأقل **(قوله ولو استوفى من رأس المال)** لأن الإبداء في المرض كاستيلاءه لا كطعمته **(قوله بطل)** كذا قيل **فصل** إذا أوصى بدابة مطلقاً **(قوله بالسكر والفر)** قال في القاموس كرم عليه عطف وعنه رجع وقال الفر الروان قال راع الرجل والعلم برغاور وغانا مال عن الشيء اه والمراد هنا ما يذهب ويرجع في الحركة **(قوله قول المتولى أقوى)** وهو المعتمد **(قوله البس)** هو الذكر من نحو المذا إلى علبسته **(قوله)** دون السخلة هي تقال لأولاد الغنم ساعة تضعه أمهاتهم تبلغ سنة والعناق اللائي من أولاد الغنم تبلغ سنة وذكراها في كلامهم مع دخولها في السخلة لا لبناح **(قوله كالفصيل)** هو ولد الناقة إذا انفصل عنها الذكر واللائي من ولد

المخوف وعلى الوارث البينة ويعتبر فيها طيبان نعم إن اختلف في عين المرض كان قال الوارث كان المرض محسباً مطعوماً التبرع عليه كان وجمع ضرر كشي غير طيبين فيه عليه صاحب الروض في شرح الإرشاد **فصل** التبرع المحسوب من الثلث **(قوله فان باع من وارثه فوصيته)** فلا ينفذ إلا بإجازة بقية الورثة **(قوله ولو كاتب في المرض اعتبر قيمته من الثلث)** لأنه قابل ملكه ملكه الذي هو كسبه فهو في الحقيقة نفوق لا معاضة وبقدر كونه معاوضة فالعوض مؤخر كالبيع مؤجل **(قوله)** ولو استوفى من رأس المال لأن الإبداء في المرض كاستيلاءه لا كطعمته البينة والنياب التسمية **(قوله ولو قضى المريض ديون بعض أفراد ما لم يرضحها فجميع الديون أو لم يرضحها إذا جتمع برهان فصاعداً)** كذا قيل **(قوله ولو استوفى من رأس المال)** لأن الإبداء في المرض كاستيلاءه لا كطعمته البينة كذا قيل **فصل** التبرع المحسوب من الثلث **(قوله فان باع من وارثه فوصيته)** فيجب إجازة بقية الورثة **(قوله وقد مضى في نفق بق الصفة)** في فصل الأباع **(قوله ومالك غيره من قوله ومحابة المريض في مرضه إلخ قوله)** وأقال في المرض **(قوله لا تقطع الفسخ بالراضى قوله بطل)** لأنه محجور عليه **(قوله فان رأس المال)** لأنه يفتقر إلى المال الخاص **(قوله ولو نسكح من تزنه)** أي بطل بق النكاح **(قوله ولو نسكحت بأقل)** أي ولو نسكحت المريضة بأقل **(قوله ولو استوفى من رأس المال)** لأن الإبداء في المرض كاستيلاءه لا كطعمته البينة كذا قيل **فصل** إذا أوصى بدابة مطلقاً **(قوله بالسكر والفر)** قال في القاموس كرم عليه عطف وعنه رجع وقال الفر الروان قال راع الرجل والعلم برغاور وغانا مال عن الشيء اه والمراد هنا ما يذهب ويرجع في الحركة **(قوله قول المتولى أقوى)** وهو المعتمد **(قوله البس)** هو الذكر من نحو المذا إلى علبسته **(قوله)** دون السخلة هي تقال لأولاد الغنم ساعة تضعه أمهاتهم تبلغ سنة والعناق اللائي من أولاد الغنم تبلغ سنة وذكراها في كلامهم مع دخولها في السخلة لا لبناح **(قوله كالفصيل)** هو ولد الناقة إذا انفصل عنها الذكر واللائي من ولد

الضأن والمعر ما تبليغ سنه العناق هي أتي المعز ما تبليغ سنة واجهدي ذكر وهو مثلها بالاولى وذكرها في كلامهم مع دخول على السخنة
للإيضاح ولوقال أعطوه شاه من غنى ولا غنى له بطلت وإن كان له طلبه خلاف ما لوقال شاه من شياهي وليس له الإطباء فانه يعنى عليه لان
الطباء تسمى شياه البراذخه (قوله ولا الثور البقرة) لاستعمال الثوري الذكر كقوله وعرفا قد دخل الجوز امين في اسم البقرة كما يتكلم بها انها بها
قال الصيرى ولا يدخل فيه الوحشي قال الزركشي الآن لا يكون له غيره فلا شبه الصحة كما مر في الشاة قال شيخ الاسلام وماله
الصيرى قد يشكك بحت من حلف لا يأكل لحم بشر يأكل لحم بقرو وحشي (١٩) قال وجواب بان ما هنا معنى على العرف يوما

هناك انما هي عليه اذا
له اضطرب وهو في ذلك
مضطرب (قوله وهي
التفسير) وهو معرفة معنى
كل آية وما رآه بها انفلا
في التوقيف واستنباطا في
غيره ومن ثم قال الفارق
لا يصرف لمن علم تفسير
القرآن دون أحكامه لانه
كامل الحديث والحديث
وهو علم يعرف به حال
الراوى قوة وضد ها والمروى
محمدة وضد ها وعلى ذلك ولا
عبرة بمجرد حفظ السماع
والفهمان يعرف من كل
باب طرفا صالحا يهتدى به
الى معرفة باقيه مدركا
واستنباطا وان لم يكن مجتهدا
خلافا لما يرويه بعض
العبارة عملا بالعرف
الطرد والمحمول عليه
غالب الرضايا قائمه حيث
أطلق العالم لإبدا رفته الا
أحد هو لا ومن ثم لو أوصى
للقية لم يشترط فيه ما ذكر
بل من حصل شيئا من الفقه
وان قل نظير ما في الوقف

و بنت الخاض والجهل في الوصية بالابل والبقر لوقال أعطوه شاه من غنى ولا غنى له بطلت ولوقال من مالى
اشترت والبعير يتناول الناقة والجل ولا الناقة والجل يتناول البهي والعرب ولا يتناول الجمل الناقة ولا
بالعكس والبقرة لا تتناول الذكرو ولا الثور البقرة والرقيق يتناول الصغير والكبير والسليم والمعيب والمسلم
والكافر والذكي واللائي والاحشي ولا يتناول العبد الامه والعكس ولو أوصى لجل فلانة فانت بولدين نصف
ولو أمتجعي وميت فالحل للحي ولو أوصى بغيره صرف الى أربعين دارا من كل جانب من الجوانب
الاربعة ويقسم على عدد الدور لا على عدد السكان ولو أوصى للمراء صرف الى الذين يحفظون جميع القرآن
دون الذين يرون من المحصف ولا يحفظون أو يحفظون البعض أو يقرن بالآخان ولا يحفظونه ولو أوصى
للعامة أو لاهل العلم صرف الى العلماء بعلمهم الشرع وهي التفسير والحديث والفقه ويكنى العلم الواحد من
هذه الثلاثة ولا يدخل فيه الذين يسمعون الحديث ولا علم بطرقه ولا إملاء الرواية ولا بالتوثيق فان السماع
المجرد ليس يعلم ولا يدخل المرفون وحجة القرآن والمستكمون والمنطقيون والمعمرون والادباء والإطباء
والمصنوعون وأصحاب الهندسة ولو أوصى لطلاب العلم أو لطلبة صرف الى من دخل في طلبه يومئذ
ولو أوصى لفقهائه أو لمتفهميه أو لوصيفة فعلى ما ذكرنا في الوقف ولو أوصى لعقل الناس صرف
الى الزهاد قال صاحب التهذيب في التعليق والراهم من لا تطلب من الدنيا الاما يكفيه وليعاليه ولو
أوصى لاجل الناس قال الرواي قال أصحابنا يصرف الى عبدة قالوا وان لوقال من المسلمين قال الروافض
وقال المتولي قيل يصرف الى الامامية المنتظرة للقائم والى المشبهة وقال صاحب الروضة وقيل الى مرتكب
الكبائر من المسلمين ولو أوصى لآخلاق الناس قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق صرف الى ماني الزكاة
ولو أوصى للفقراء دخل المساكين والعكس ولوجع بينهما نصف حيا ويكنى العرف الى ثلاثة من كل صنف
والجمل بالكره والبقرة وقد مر في القطة (قوله وهي التفسير) قال في التحفة وهو معرفة معنى كل
آية وما رآه بها غلاني التوقيف واستنباطا في غيره ومن ثم قال الفارق لا يصرف لمن علم تفسير القرآن دون
أحكامه لانه كافي الحديث (قوله والحديث) وهو علم يعرف به حال الراوى قوة وضد ها والمروى
محمدة وعلى ذلك ولا عبرة بمجرد حفظ السماع كذا قاله صاحب التحفة (قوله والفقه) بان يعرف من كل
باب طرفا صالحا يهتدى به الى معرفة باقيه مدركا واستنباطا وان لم يكن مجتهدا ولو أوصى للقية لم يشترط فيه
ما ذكر بل من حصل شيئا من الفقه أو قل نظير ما في الوقف أى بان يحصل طرفا من كل باب بحيث يتأهل به
لفهم باقيه (قوله والمستكمون والمنطقيون) وان كان السلام أفضل العلوم وكالات العلوم وان توقفت على
عمل المنطق لانها السابقيه (قوله على ما ذكرنا في الوقف) أى في وسط الركن الثالث (قوله الى
الامامية المنتظرة للقائم) أى خروج المهدي (قوله والى المشبهة) أى الذين يشبهون الخلفاء ببعض صفات الخلق

أى بان يحصل طرفا من كل باب بحيث يتأهل به لفهم باقيه أخذ من كلام الاحياء ويكنى ثلاثة من أصحاب العلوم الثلاثة وبعضها كذا فمراد بان
سحر في تحفة المحتاج رحمه الله (قوله والمستكمون) قال في شرح الروض ثم استدرك السك على ما ذكر في علم الكلام بانه ان اراد به العلم باقعة
وصفاته وما يستعمل عليه ليد على المبتدع ويميز بين الاعتقاد الصحيح والفاقد فذلك أجل العلوم الشرعية وقد جعله في كتاب السمعين
فروض السكايات وان اراد به التوكل في شبهه وخوض فيه على طريق الفلسفة فلا يلزم له ما اد الشافعي رضى الله تعالى عنه ولهذا اقل لان
ينبغي العبد به بكل ذنب ما لا يشرك غيره من أن يلقا به العلم الكلام (قوله وقال المتولي قيل يصرف الى الامامية المنتظرة للقائم والى المشبهة)
الامامية قوم ينتظرون خروج القائم أى المهدي والمشبهة قوم يشبهون الخلفاء ببعض صفات الخلق

(قوله ولو أوصى بجميع داره يذو ثلثها لعمرو وقسمت بينهما أرباعاً) لأن الموصي به هو مجموع الدار وثلثها ونسبة الثلث إلى هذا المجموع ربع ربعها لعمرو وثلثه أرباعها يدلان المرحى في ذلك معنى العول فإذا زاد الثلث على خرجه يصير به (قوله ولو أوصى لأقارب نفسه لا يدخل ورثته) لأنه لا يوصى لهم عادة فيقص بالباقي (قوله ولو أوصى للاختان) بفتح الهمزة (قوله ووجه الاسلام مؤداه من رأس المال) كغيرها من الديون وقال أبو حنيفة تسقط بالموت كذا كذا وقوله بالسقوط في الحج أظهر منه في الزكاة لأن الحج فعل وأول كذا مال في الذمة ولكن السنة دلت على جواز الحج (٢٠) عن الميت فلا تشاف إلى القياس قاله الشيخ كالباقي الله مبرى (قوله الدعاء والصدقة

ليث) والدعاء والصدقة ولو أوصى لسبيل الله تعالى أو قال صنعوا ثلثي في سبيل الله صرف إلى الفقراء ولو أوصى لعلاء بدينه ينفعه من الوارث والأجنبي أجمعاً وصرح في الخبر أن الله يرفع درجة العبد في الجنة باستغفار ولده وما خصصنا وقيل ناسخاً لقوله تعالى وإن ليس للإنسان إلا ما سقى الآية أن أريد ظاهره والا فقد أكثر وأقوى أنه ممتنع منه أنه يحول على الكافر أو أن معناه لاحق له الألف سقى أو ما فاعل عنه فهو محض فضل لاحق لظاهرها هو مقررى عمله أن المراد بالحق هنا نوع تعلق ونسبة إذ لا يستحق أحد على الله ثواباً مطلقاً خلافاً لمثله و معنى ينفع بالصدقة أنه يسير كأنه صدق قاله ابن حجر رحمه الله (قوله ولو أنبط بئر) في الصعاح بئر الماء يبط ويبط بنوطاً ينبع وأنبط الحفار بلغ الماء والاستنباط الاستخراج (قوله وقرأة القرآن) على القبر وعلى غير القبر (الح) قال في التفتا والذى

صفات الخلق (قوله قسمت بينهما أرباعاً) لأن الموصي به هو مجموع الدار وثلثها ونسبة الثلث إلى هذا المجموع ربع ربعها لعمرو وثلثه أرباعها يذو (قوله صدر الكتاب) أى أوله (قوله وقيل لا تدخل قرابة الإمام) لأنهم لا يفترون بها والمعقد خوطم كالجمي لأنهم يفترون بها (قوله ولو أنبط عيناً) أى أنبع عيناً (قوله وقضاء الصلاة عن الميت لا ينفع) ومرعى الصوم نفعه من جمع من المقتنين (قوله وقرأة القرآن على القبر) قال في الصفوة في القراءة وجه وهو مذاهب الأئمة الثلاثة على اختلاف في عين مالك بوصول ثوبها لثب بجرده ولو بعده أو اختاره كثيرون من أئمتنا قال نعم جل جمع عدم الوصول الذي قال عنه المصنف رحمه الله عليه في شرح مسلم أنه مشهور للمذهب على ما ذكره الألبان في الميت ولم ينو القارئ ثواب قرأته أو نواه ولم يدع أما الحاضر ففيه خلاف منشؤه اختلاف في أن الاستبشار للقراءة على قبره صحت

اختاره في الروضة أن الميت كالحاضر في شمول الرحمة التازلة عند القراءة وقيل عملها أن يعقبها بالدعاء (فضل) وقيل أن يجعل الأجر لخاص بقرائه له وحل الرافعي على هذا الأخير الذي عليه عمل السوفي الأذكار أن الاختيار قول الشافعي أن قرأ ثم جعل الثواب للميت لحقوات خبره أن هذا كالتأني صريح في أن مجردية وصول الثواب للميت لا يفيد ولو في الحاضر ولا ينافيه ما ذكره الأول لأن كونه مثله في ذلك كذا كذا في رواية مجرد شفع لاصول ثواب القراءة الذي السكلام فيه (قوله ولو أوصى بأعطاءه) قرأه في ثوبه صحت فمن قرأ قبره مدحه حياته استحق الوصية والأفلاك كذا في بعضهم قاله في التحفة

فصل ولو وصى بحظ أو نصيب أو سهم أو جزء أو قليل أو كثيرا وصى أو ثلث الأشياء أعطى ما يقوّل ولو وصى بنصيب ابن أو بمثل نصيب ابن صحح له مسألة الورثة بتقدير عدم الوصية وزد عليها مثل سهم منها وادفع الزائد إلى الوصي له فلو وصى بمثل نصيب ابن وإن غفلت منه من واحد فرد عليها واحدا وادفع إلى كل واحد النصف ولو كان له ابنان غفلت من اثنين فرد عليها مثل سهم منهما تكون ثلاثة ولو كان له ثلاثة بنين غفلت من ثلاثة فرد عليها سهم واحد تكون أربعة ولو وصى بنصيب بنت وله بنت غفلت من اثنين فرد سهمها تكون ثلاثة فلموصى له سهم منها ولو وصى وله بنتان بمثل نصيب واحداهما غفلت مناهما بن ثلاثة فرد سهمها تكون أربعة فيكون واحد منها للموصى له ولو وصى بنصيب أحد ورثته أعطى نصيب أقدم نصيبا ولو وصى بحصة معلوم كالربع وغيره جعل الباقي من مسألة الوصية بعد إخراج الوصية كالسهم للورثة فإن كان منقسما كالوصية بالربع والورثة ثلاثة بنين فذاك وإن لم ينقسم فإن كان بين الباقي ومسألة الورثة موافقة كالوصية بالثلث والورثة أربعة بنين ضرب الوفق من مسألة الورثة في مسألة الوصية وإن لم تكن كالوصية بالثلث والورثة ثلاثة بنين ضربت المسئلة في المسئلة ولو وصى لواحد أو أكثر بما يزيد على الثلث فإن أجاز الورثة لكل واحد مسمى له وقسم الباقي بين الورثة كما ينقسم الطرق إلا بعقوان ردوا الزيادة قسم الثلث بينهم بنسبة أصبأهم بتقدير الإجازة فلو وصى لواحد بالنصف والآخر بالثلث وله ابوان وإن كان فإن أجاز ومسألة الوصية من مستقروا الباقي واحد لا ينقسم على الورثة ولا موافقة به وبين مسألة الورثة فتضرب مسألة الورثة في مسألة الوصية تبلغ ستة وثلاثين كان للورثة واحد تضربه في المضروب يكون ستة ولو وصى بالنصف مضربها في المضروب يكون ثمانية عشر ولو وصى له بالثلث اثنان تضربهما في المضروب يكون اثني عشر وإن ردوا أصبأ الثلث بينهما على خمسة لأن صبيهما عند الإجازة خمسة من ستة ثلاثة للوصى له

القدر يحصل على ما إذا قلنا اختاره في الروضة أنه كالخاضر في شمول الرحلة التنازل عنه القراءة وقيل جعلها أن يعقبها بالدعاء وقيل أن يجعل الآخر الحاصل بقراءته بحيث وجب الرافعي على هذا الأخير الذي عليه عمل الناس وفي الآذان كالإختصار قول التالوسي أن قرأ ثم جعل الثواب للمب لخم وأنت خير من هذا كالتالي صريح في أن مجردية وصول الثواب للميت لا يفيد لولي الحاضر ولا ينافيه ما ذكره الأول لأن كون مثله فبإذن كراخيما فيجد مجرد دفع لوصول ثواب المرأة الذي الكلام فيه قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع اللهم وأصل ثواب ما قرأ نأى مثله فهو المراد وإن لم يصرح به لفلان لأنه إذا نفعه ما جالس للداعي فغالب أولى ويجري هذا في سائر الأعمال وبما ذكره وفي أصل وصول ثواب ما قرأناه لم يدفع إنكار الدرعان الفزاري قولهم اللهم وأصل ثواب ما تولته إلى فلان خاصة وإلى المسلمين عامة لأن ما اختص بشخص لا يتصور التعميم فيه ١١ ثم رأيت الزركشي قال الطاهر خلاف ما قاله فإن الثواب يتفاوت فأعلاه ما خصه وأدناه ما خصه غيره والله تعالى يتصرف فيها يعطيه من الثواب بما يشاء ١٢

فصل ولو وصى بحظ أو نصيب أو سهم أو جزء أو قليل أو كثيرا أو ثلث الأشياء (قوله وادفع إلى كل واحد النصف) أي إن أجاز الوارث الوصية والارث إلى الثلث كذا في القنوي وغيره (قوله غفلت من اثنين) لأن لها النصف (قوله فلموصى له سهم منها) وسهم الميت وسهم ليت المال (قوله غفلت من ثلاثة) لأن لها الثلثين وثلث الميت المال (قوله ضرب الوفق من مسألة الورثة) وهو اثنان في مسألة الوصية وهي ثلاثة تبلغ ستة للموصى له اثنان ولكل واحد من البنين واحد (قوله ضرب المسئلة) أي مسألة الوصية مثلا على ثلاثة في المسئلة أي في مسألة الورثة أعني ثلاثة أيضا تبلغ تسعة للموصى له ثلاث ولكل واحد من البنين اثنان (قوله كما ينقسم الطرق الأربع) قيل الطاهر أن الطرق المذكورة ثلاثة وإن أمكن أن يتكافأ ويجعل أربعة يجعل المداخله قسما آخر (قوله فتضرب مسألة الورثة) أعني ستة في مسألة الوصية أعني ستة

فصل ولو وصى بحظ أو نصيب أو سهم أو جزء أو قليل أو كثيرا أو ثلث الأشياء أعطى ما يقوّل ولو وصى بنصيب ابن أو بمثل نصيب ابن صحح له مسألة الورثة بتقدير عدم الوصية وزد عليها مثل سهم منها وادفع الزائد إلى الوصي له فلو وصى بمثل نصيب ابن وإن غفلت منه من واحد فرد عليها واحدا وادفع إلى كل واحد النصف ولو كان له ابنان غفلت من اثنين فرد عليها مثل سهم منهما تكون ثلاثة ولو كان له ثلاثة بنين غفلت من ثلاثة فرد عليها سهم واحد تكون أربعة ولو وصى بنصيب بنت وله بنت غفلت من اثنين فرد سهمها تكون ثلاثة فلموصى له سهم منها ولو وصى وله بنتان بمثل نصيب واحداهما غفلت مناهما بن ثلاثة فرد سهمها تكون أربعة فيكون واحد منها للموصى له ولو وصى بنصيب أحد ورثته أعطى نصيب أقدم نصيبا ولو وصى بحصة معلوم كالربع وغيره جعل الباقي من مسألة الوصية بعد إخراج الوصية كالسهم للورثة فإن كان منقسما كالوصية بالربع والورثة ثلاثة بنين فذاك وإن لم ينقسم فإن كان بين الباقي ومسألة الورثة موافقة كالوصية بالثلث والورثة أربعة بنين ضرب الوفق من مسألة الورثة في مسألة الوصية وإن لم تكن كالوصية بالثلث والورثة ثلاثة بنين ضربت المسئلة في المسئلة ولو وصى لواحد أو أكثر بما يزيد على الثلث فإن أجاز الورثة لكل واحد مسمى له وقسم الباقي بين الورثة كما ينقسم الطرق إلا بعقوان ردوا الزيادة قسم الثلث بينهم بنسبة أصبأهم بتقدير الإجازة فلو وصى لواحد بالنصف والآخر بالثلث وله ابوان وإن كان فإن أجاز ومسألة الوصية من مستقروا الباقي واحد لا ينقسم على الورثة ولا موافقة به وبين مسألة الورثة فتضرب مسألة الورثة في مسألة الوصية تبلغ ستة وثلاثين كان للورثة واحد تضربه في المضروب يكون ستة ولو وصى بالنصف مضربها في المضروب يكون ثمانية عشر ولو وصى له بالثلث اثنان تضربهما في المضروب يكون اثني عشر وإن ردوا أصبأ الثلث بينهما على خمسة لأن صبيهما عند الإجازة خمسة من ستة ثلاثة للوصى له

القدر يحصل على ما إذا قلنا اختاره في الروضة أنه كالخاضر في شمول الرحلة التنازل عنه القراءة وقيل جعلها أن يعقبها بالدعاء وقيل أن يجعل الآخر الحاصل بقراءته بحيث وجب الرافعي على هذا الأخير الذي عليه عمل الناس وفي الآذان كالإختصار قول التالوسي أن قرأ ثم جعل الثواب للمب لخم وأنت خير من هذا كالتالي صريح في أن مجردية وصول الثواب للميت لا يفيد لولي الحاضر ولا ينافيه ما ذكره الأول لأن كون مثله فبإذن كراخيما فيجد مجرد دفع لوصول ثواب المرأة الذي الكلام فيه قال ابن الصلاح وينبغي الجزم بنفع اللهم وأصل ثواب ما قرأ نأى مثله فهو المراد وإن لم يصرح به لفلان لأنه إذا نفعه ما جالس للداعي فغالب أولى ويجري هذا في سائر الأعمال وبما ذكره وفي أصل وصول ثواب ما قرأناه لم يدفع إنكار الدرعان الفزاري قولهم اللهم وأصل ثواب ما تولته إلى فلان خاصة وإلى المسلمين عامة لأن ما اختص بشخص لا يتصور التعميم فيه ١١ ثم رأيت الزركشي قال الطاهر خلاف ما قاله فإن الثواب يتفاوت فأعلاه ما خصه وأدناه ما خصه غيره والله تعالى يتصرف فيها يعطيه من الثواب بما يشاء ١٢

(قوله فتصرت ثلاثة في عشرة تكون ثلاثين فيها الصم) للموصي له بالنصف ستة والموصي له بالثلث أربع بعنويين في الورثة عشرون لكل واحد منهم خمسة (قوله وان لم يوافقا) (٢٢) ضرب الكل في المسئلة ومنها الصم) المثال اوصى لواحده بالنصف ولآخر بالثلث

قوله بنت وثلاثة بنين فان
 بأجاز أو مسألة الوصية من
 ستة والباقي واحد لا ينقسم
 على الورثة ولا موافقة بينه
 وبين مسألة الورثة فتضرب
 مسألة الورثة في مسألة
 الوصية تبلغ اثنين وأربعين
 للورثة واحد تضرب في
 المضرب وتكون سبعة
 وثلثمائة له بالنصف ثلاثة

بالنصف واثنان للآخر والنسبة بينهما لا أخا
 فيطالب بمقدار الثلاثة خمس فنضرب مخرج
 الخمس نبلغ خمسة عشر ثلاثة لوصي له بالنصف
 واثنان للآخر وعشرة للاثماسة على الورثة لكن توافق
 مسئلتهم بالنصف فتضرب ثلاثة في عشرة يكون ثمانية
 فهاضغ فان ثم توافقا ضرب الكل في المسألة ومنها
 نضع ان رد البعش سمعت المسألة بتقدير اجازة الكل ثم
 بتقدير رد الكل فان تماثلت انقسم احداهما
 وان تداخلتا كترهما وان توافقا فالخامس من ضرب
 واحد اياهي الاخرى ونضبط التعاوت بين الخاصين
 بتقديرى الاجازة والرد فحاصل كل مجزئ ان اجازته
 ومردود كل واحد لنفسه اثمالة اوصى واحد بالثلاث
 والاخر ثلث اقول له ان بان فعلى الاجازة من ستة وكذا
 على الرد والتفاوت باثنين المداخلة اوصى واحد
 بالنصف والاخر بالسدس وله ان بان فعلى الاجازة من
 ستة وعلى الرد من اثني عشر والتفاوت بأربعة
 الموافقة اوصى واحد بالنصف والاخر الثلث وله ان بان
 فعلى الاجازة من اثني عشر وعلى الرد من خمسة عشر
 والتفاوت بذكر بعد المائة مشروحا لقياس الكل
 عليه البانية اوصى

تبلغ ستة وثلاثين كان للورثة واحدة نصير به في المضروب ستكون ستة لكل ابن سهمان وفي سهمان
للأبوين **(قوله)** فاضرب ثلاثة في عشرة تكون ثلاثين ومنها نصير) وإعلم أن هذا غلط بل فاضرب ثلاثة في
خمس عشر تبلغ خمسة وأربعين قال الرافعي في الشرح الضعيف يضرب مخرج الثلاث في مخرج الخمس يكون
خمس عشر يدفع ثلثها إليها ثلاثة إلى الأول واثنين إلى الآخر في عشرة للورثة ومثلثهم من ستة وعشرة
لأنهم على ستة لكن يتوافقان بالنصف فيضرب نصف الستة فيها مئة من الوصيتين وهو خمسة عشر تبلغ
خمس وأربعين ومنها يصير الكل ١٥ عشرة لوصي به بالنصف وخمس للآخر ولكل ابن عشرة وللأبوين
عشرة لكل خمسة **(قوله)** وإن لم يتوافق اضرب الكل في المسئلة ومنها نصير) قيل المثال أوصى لواحد
بالنصف وللآخر بالثلث وبنت وثلاثة بنين فإن أجازوا فمسئلة الوصيق من ستة والباقي واحد لا ينقسم على
الورثة ولا موافقة بينهم وبين مسئلة الورثة فتضرب مسئلة الورثة في مسئلة الوصية تبلغ اثنين وأربعين للورثة
واحد نصير به في المضروب يكون سبعة وللوصي به بالنصف ثلاثة نصير بهما في المضروب يكون إحدى
وعشرين وللوصي به بالثلث اثنان نصير بهما في المضروب يكون أربعة عشر وابن واحد لا ينقسم عليها
على خمسة لأن نصيبها عند الإجازة خمسة من ستة ثلاثة للوصي به بالنصف واثنان للآخر والنسبة بينهما
بالأحسان فطلب عدد الثلاثة خمسة فتضرب ثلاثة في خمسة تبلغ خمسة عشر ثلاثة للوصي به بالنصف واثنان
للآخر وعشرة للورثة لا تنقسم عليهم لكن تبان مثلثهم فتضرب سبعة في خمسة عشر تبلغ مائة وخمسة
فانصاح للوصي به بالنصف أحد وعشرون والآخر أربعة عشر ويبقى للورثة سبعون للثبث منها عشرة
ولكل واحد من البنين عشرون **(قوله)** وكذا على الرذ) لكل واحد من الوصي لهما سهم واحد ولكل
واحد من البنين سهمان بعكس الإجازة **(قوله)** فعلى الإجازة من ستة) ثلاثة لمن أوصى به بالنصف وواحد
للموصي به بالنصف ولكل ابن واحد **(قوله)** وعلى الرذ من اثني عشر) ثلاثة للوصي به بالنصف وواحدة
للآخر ولكل ابن أربعة أسهم **(قوله)** فعلى الإجازة من اثني عشر) ستة للوصي به بالنصف وأربعة
للآخر ولكل ابن واحد **(قوله)** وعلى الرذ من خمسة عشر) لأن النسبة بين الثلث والنصف بالأحسان لأن
نصيبها عند الإجازة خمسة من ستة ثلاثة للوصي به بالنصف واثنان للآخر فطلب عدد الثلاثة خمس
فيضرب مخرج الثلث في مخرج الخمس تبلغ خمسة ثلاثة لها صاحب النصف واثنان للآخر وعشرة للأبوين

لواحد بنصيب ابن وله ابن وبنت فعلى الأجازة من خمسة على الرمن تسعة تضرب خمسة فى تسعة وتقسم فى الأجازة ثمانية عشر وبالرد خمسة عشر مثال آخر أوصى زى بدلار بيع ولعمرو بأثنى وله ابن فبالأجازة من ثمانية وبالرمن تسعة تضرب ثمانية فى تسعة وتقسم فى الأجازة ثمانية عشر ولعمرو وتسعة وبالرمن تسعة ستة عشر ولعمرو ثمانية عند نال صورة الموافقة فهو لعين اثني عشر وخمسة عشر موافقة بالثلث فنضرب ثلث واحد اهما فى الأخرى يكون ستين زى بدلى الأجازة ثلاثون واعمرو وعشرون ولكل ابن خمسة زى بدلى الرد اثنا عشر ولعمرو ثمانية ولكل ابن عشرون فالتفاوت فى نصيب كل ابن خمسة عشر فان أجازا وصية زى بد فقد ساعه كل بنسعة وان أجازا وصية عمرو فقد ساعه كل بنسعة وان أجازا أحدهما الوصيتين والأخرى وصية زى بد فلزى بد ثلاثون ولعمرو أربعة عشر وان أجازا أحدهما الوصيتين والأخرى وصية عمرو وتم له عشرون وان أجاز أحدهما وصية زى بد والأخرى وصية عمرو فهذا ساع زى بد بنسعة وذلك عمر ابنة

فصل يجوز الرجوع عن الوصية وعن بعضها وعن كل تبرع معلق بالموت دون المنجز فى المرض ودون التدبير لفظا ويحصل بقوله قضت الوصية أو طلتها أو وردتها أو فسختها أو رجعت عنها بأنكارها بلا غرض وبإزالة الملك عن الموصى به المعين دون المشاع بالبيع أو الهبة أو الاعتاق أو الأصداق وغيرها وبالرهن والهبة أو أن يقبض أو بالعرض على البيع أو الهبة أو الرهن وبالتوكيل أو بالوصية بالزلف أو بالكتابة والتدبير والاستيلاء وتعليق العتق والأقرار بأنه منسوب أو معتق أو حرا لصل وطلعن الخنطة وبزهرها وبهدم الدار بحيث يظل اسمها وذبح الشاة أو طبخها وبصبغ الثوب وقطعه قيصا أو البناء أو الغراس فى العرصة وبعمارة تحدث فى الموصى به ولو بابا ولا يحصل بالاستخدام والنقل إلى بلد بعيد ولا

(قوله فعلى الأجازة من خمسة) اثنان للموصى له واثنان للابن وواحد للابنت **(قوله وعلى الرمن تسعة)** لأن أصل المسئلة من ثلاثة واحدة للموصى له واثنان للابن والابن وهما لا ينقسم على رؤسهما لأن رؤسهما ثلاثة فتكون مائة تضرب بمسئلة الورثة وهى أيضا ثلاثة فى مسئلة الوصية تبلغ تسعة فتصاح ثلاثة للموصى له وأربعة للابن واثنان للابنت **(قوله تضرب خمسة فى تسعة)** لاجل ظهور التفاوت تبلغ خمسة وأربعين **(قوله فى الأجازة ثمانية عشر)** وللان أيضا ثمانية عشر وثلث تسعة **(قوله وبالرد خمسة عشر)** وللان عشرون وثلث تسعة فالتفاوت ثلاثة **(قوله تضرب ثمانية فى تسعة)** تبلغ اثنين وسبعين **(قوله زى بد ثمانية عشر)** ولعمرو تسعة وللان خمسة وأربعون **(قوله ولعمرو ثمانية)** وللان ثمانية وأربعون فالتفاوت باثنين وواحدة **(قوله بين اثني عشر وخمسة عشر الخ)** هذا ما وعد به بقوله والتفاوت بذكر بعد المباشرة الخ **(قوله زى بد على الأجازة ثلاثون الخ)** أى للموصى له بالنصف على الأجازة ثلاثون وللموصى له بالثلث عشرون **(قوله فقد ساعه كل بنسعة)** فقدم له ثلاثون وبقى لكل ابن أحد عشر **(قوله فقد ساعه كل بنسعة)** فقيم له عشرون ولكل ابن أربعة عشر **(قوله ولعمرو أربعة عشر)** وللان الرادى حق عمرو واحد عشر وللان الأخرى خمسة **(قوله يتم له عشرون)** زى بد أحد وعشرون وللان الرادى حق زى بد أربعة عشر وللان الأخرى خمسة **(قوله وذلك عمرو ستة)** فيكون زى بد أحد وعشرون وبغيره أحد عشر ولعمرو أربعة عشر وبغيره مثلهما

فصل يجوز الرجوع عن الوصية الخ **(قوله ودون التدبير لفظا)** أى لا يحصل الرجوع عن التدبير باللفظ ويحصل الرجوع عنه بازالة الملك نحو بيع وهبه كاسيجى وفى بابه ان شاء الله تعالى فى أول الفصل **(قوله دون المشاع)** أى الغير المعين كان أوصى بثلث ماله ثم تصرف فى جميع ما يملكه بنحو البيع لم يكن رجوعا وكذا لو هلك جميع ماله لأن الوصية تحل ماله عند الموت وثلث المال مطلقا لا ينقص بما يملكه عند الوصية كذا فى الصغير بل المعتبر ما يملكه عند الموت زاد أو نقص أو تبدل وسيجى فى المتن قريبا

(قوله وبالرمن تسعة) لأن نصيبها عند الأجازة ثلاثة من ثمانية والنسبة بينهما أمثلة فقلب عدد الثلاثة بالربع اثنان وللآخر واحد **(قوله فقد ساعه كل بنسعة)** فقيم له ثلاثون وبقى لكل ابن أربعة عشر **(قوله فهذا ساع زى بد بنسعة وذلك عمر ابنة)** فيكون زى بد أحد وعشرون وبغيره أحد عشر ولعمرو أربعة عشر وبغيره مثلهما **(قوله ودون التدبير لفظا)** أى لا يحصل الرجوع عنه باللفظ كما سيجى فى بابه ان شاء الله تعالى **(قوله دون المشاع)** أى غير المعين لأنه إذا أوصى بثلث ماله ثم تصرف فى جميع ما يملكه ببيع أو اعتاق أو غيره لم يكن رجوعا وكذلك لو هلك جميع ماله لا يظل الوصية لأن ثلث المال مطلقا لا ينقص بما عنده من المال حال الوصية بل المعتبر ما يملكه عند الموت زاد أو نقص أو تبدل قاله الراعى

الرجوع فليس ذلك من مقتضى اللفظ كحكا في قوله أوصيت به لكتاب من جهة أهله أوصى به لثاني بعد ما أوصى به لأول كأنه أراد أن يشرك بينهما لأنه ملك كلا منهما جميعه عند الموت وهو متعسر فيشار بين فيه (قوله فانه لا يكون لأخوالا نصف فقط) لأنه الذي أوجبه الموصى صريحا بخلافه في التي قبلها كما عرفت (قوله وأصر فوه إلى الرقاب نصف) لأن الوصيتين متفقتان على البيع وإنما الرقة في العن

كتاب الوصاية

الإيصاء والوصية ثابتان تصرف مضاف لما بعد الموت يقال أوصيت فلان بكذا وأوصيته إليه ووصيته إذا جعلته وصيا (قوله لو فقدت وقت الوصاية واجهقت عند الموت صحت) لأن ولايته إنما تدخل بالموت لأنه وقت تسلطه على القبول فهو كالوصية كالشاهد تعتبر صفاته عند الأداء يؤخذ مما قاله اليلقيني أنه لو أوصى إلى غير الجد في حياة الجد وهو بصفة الولاية ثم زالت ولايته عند الموت بان مات أو فسق أو جن صحت (قوله

فانه لا يستحق إلا السدس

وطا إذا كان الأول الموصى وله شروط التكليف والحرية أن كانت في قضاء الدين وتنفيذ الوصايا وأورد الودائع والعارى والنصوب والولاية الأصلية إن كانت في أمور الأطفال والمجانين فلا تصح من الصبي والمجنون والرقيق ومن الأم والأخ والعلم والوصى المطلق وتصح من المأذون فيها الثاني الوصى وله شروط التكليف والحرية والاسلام والعدالة وكفاية التصرف وعدم التغافل والعدالة فلا تصح الوصاية إلى الصبي والمجنون والرقيق والمكاتب والمدير والمستولدة وإلى الكافر في حق الطفل المسلم وإلى الفاسق كالتركيل في ماله وإلى العاقر عن التصرف لسفه وأهرم وإلى المغفل وإلى عدو الطفل ولو أجهقت هذه الشروط وقت الوصاية دون الموت بطلت ولو فقدت وقت الوصاية واجتمعت عند الموت صحت فتصح الوصاية إلى مديرة ومستولدة له حصول الحرية بوجوه ولا يشترط البصر والذكورة فتصح إلى الأعرج وبوكل في التصرفات وإلى الأتي وأم الطفل أولى من غيرها وإذا فسق الوصى وأقيم بعد القبول بطل ولا يتسواء كان الفسق يتعلق بالمال أو بسبب آخر ولا يعود بالتوبة كلقاضي وإذا فسق الأب أو الجد زالت ولايتهما فينتزع الحاكم مال الطفل والمجنون من أيديهما بالتوبة بطلت ولايتهما وليس من التعدي إلى كل الأب والوصى مال الطفل لضرورة لكن إذا وجب الضمان فطريق الوصى الدفع إلى الحاكم ثم القبض ليسر ولا يحتاج إليه الأب بل يقبض من نفسه وإذا تصرف الوصى وأقيم بعد الغزل بطل لكن لو رد الموصوب أو العار به أو الوديعة أو قضى الدين من جنسه لم ينقض وإذا جن الوصى أو أغنى عليه انزعزل ولا يعود ولا يالافقة كلقاضي وأقيم وإذا جن الأب أو الجد لم ينزعزل ولو اختلفت كفاية الوصى بأضعف عن الكتابة والحساب وساء تدبيره لكبر أو مرض ضم إليه القاضي من يعينه ويرشده ولو عرض ذلك لقيم عزله ولا يجوز نصب الوصى على الأطفال والجدى بصفة الولاية ولا على البالغين الرشيدين لأنه لا ولاية عليهم بمجرد نزع قضاء الدين وتنفيذ الوصايا ويقدم على الجد وغيره ولا يلزمهم تسليم التركة لاتباع في الدين بل لهم إمسأ كما وقضاء الدين من ماله فان

(قوله اشتركا) وبه قال الأئمة الثلاثة ووجه بأنه يحتمل أنه قصد الجميع والتشريك لا الرجوع وليس ذلك من مقتضى اللفظ فهو كالقول أوصيت به لهما وفي وجه الوصية الثانية رجوع عن الأولى (قوله لا أخوالا نصف) لأنه الذي صرح الموصى بتعيينه بخلاف المسئلة التي قبله هذه (قوله وأصر فوه إلى الرقاب) وهم المكاتبون (قوله إلا السدس) لما مر

كتاب الوصاية

(قوله والوصى المطلق) أي بأن لم يأذن له في الوصاية (قوله كالوكيل في ماله) أي كاليجور تركيل الفاسق في نحو بيع مال الطفل (قوله وبالتوبة يعود ولايتهما دون ولاية غيرهما) والفرق أن ولايتهما مشترعة في ولاية غيرهما مستفاد من التفويض فإذا ارتفعت ولاية غيرهما فلا تعود الأب والجد بصفة الوصاية (قوله أوصى الدين من جنسه) أي من جنس الدين لم ينقض لأنه كفي أخذ المستحق له ومن غيره ينقض (قوله ولو اختلفت

وبالتوبة يعود ولايهما) أي ولاية غيرهما لأن ولايهما شرعية ولايهما غيرهما مستفاد من التفويض فإذا ارتفعت لم تعد الأب والجد بصفة (قوله لم ينقض) لأن أخذ المستحق له كاف

استنوا

استتموا إليه الأزام بتسليمها والقضاء فلو مات ولم ينصب فأبوه أو ولي بقضاء الديون وأمر الاطفال والحاكم
بتفدية وصاياها الركن الثالث الوصي فيه هو التصرفات المالية المباحة فلا يصح بتزويج الاطفال ومبايعاتهم
والترجيح لهم ولا في المنصب كبناء كنيسة وكتبة التوراة أو الانجيل الركن الرابع الصيغة بان يقول وصيت
اليك وفوضت اليك أو أمنتك مقامي وجعلتك وشياو يشترط القبول باللفظ وهل يقوم العمل مقامه
وجهان ولا يتعدى حياة الوصي ولا يعتبر القبول بعد الموت ولو رد في حياته وقبل بدمونه سمحت ولو رد بعد
الموت بطلت ويجوز فيها التعليق والتأخير فلا قول اذا سمعت فقد أو وصيت اليك أو وصيت الي فلان فان لم يقبل
أو تعذر حاله فقد أو وصيت الي فلان أو أو وصيت اليك سنة أو الي ان يبلغ اثنى أو يقدم فلان أو قال زوجته
أو وصيت اليك الي ان تزويجي سمحت وتأخرت ولو فصل وقال أو وصيت اليك في قضاء الديون وتنفيذ الوصايا
والتصرف في أموال الاطفال والقيام بمصالحهم فذلك وإن اقتصر على قوله أو وصيت اليك أو أمنتك مقامي
أو جعلتك وصيا أو قال الحاكم جعلتك قيا بطلت ولو قال أو وصيت اليك أو أمنتك مقامي في أمر الاطفال
ولم يذكر التصرف فيه الحفظ دون التصرف وقيل له التصرف أيضا ولو عين له تصرف فلا يشده ولو قال
الحاكم وليت مال فلان يحفظ ولا يتصرف ولو اعتقل لسانه فأوصى بالاشارة المفهمة أو الكتابة أو قرأ عليه
كتاب الوصية فأشار برأسه ان نعم سمحت كالأخرس ولو أوصى الى اثنين فصاعدا فان كان في أمر ينفرد
صاحب الحق بإنشده حكا المظالم والودائع والقصوب والعواري والوصية المعينة والدين التي في التركة من
جنس فكل منهنما الانفراد وان كان في تفرقة الثالث وامور الاطفال فان أثبت الاستقلال لكل أحد بان
قال أو وصيت اليك أو الي كل منكما أو قال لكل واحد منهما أنت وصي في كذا أو أوصياي فكل منهما
الانفراد بالتصرف واذا مات أحدهما أو جن أو فسق أو لم يقبل فلا أخوان للانفراد ولو أطلق أو شرما اجتمعا
في التصرف فلا انفراد لأحدهما ولم ينفذ تصرفه أو يضمن ما ينفذ على الطفل وغيره ولو مات أحدهما
أو جن أو فسق أو غاب أو رد نسب الحاكم كدلالته والمراد من الاجتماع صدور التصرف من رأيهما
لا لفظهما بصح العقود معا ولا فرق بين ان يباشر أحدهما باذن الآخر وغيرهما باذنها ولو فوض أحدهما
الى الآخر وغاب فباع في غيبته بطل ولو أناب الغائب والقاضي عنه وانضم الى الحاضر جاز صرح تصرفه ولو
قال أو وصيت اليك بدم قال أو وصيت الي عمرو لم ينزل زبد فان قبلا اشتركا ولا انفراد لأحدهما وان قبل
أحدهما انفراد ولو قال لعمر وأوصيت به اليك بدم فقد أو وصيت به اليك فرجوع ولو أوصى الى رجل وجعل
عليه مشرفا جاز ولا يصح تصرفه دون اذنه

فصل في الوصية جازة للوصي عزل متى شاء والوصي عزل نفسه الا ان يتعين أو يغلب على ظنه تلف
المال باستيلاء ظالم من قاض وغيره واذا خرج عن الوصية بالعزل وغيره وجب على الحاكم نصب قيم
رشيق الوصي على الطفل وعلى من عليه نفقته بالمعروف وهو ترك الاسراف والتعثير يشترى له الخادم
بالحاجة ان كان مثله بخدم عادة واذا بلغ ونزع في أصل الاتفاق صدق الوصي بيمينه ولو انتفع على الاتفاق وقدره
واختلفا في الاسراف وعدمه رجوع الى العادة نفقته فان زاد ضمن الزيادة ولا فلا شيء عليه ولو اختلفا
في القدر فقال أنفق كل سنة مائة مثلا وقال بل خمسين فان احصل ما تصدق بيمينه والافضين ان زيادة

من الخلل (قوله مقامه) أي مقام القبول وجهان الادوية قيام العمل مقام القبول خلافا للسبكي (قوله
بطلت) للجهل بالوصي فيه لانه لا عرف يحمل عليه (قوله وقيل له التصرف أيضا) وهو المعتقد اعتادا
على العرف (قوله ان نعم) فان حرف تفسير بمعنى أي يريد بها تفسير الاشارة فتأمل
في فصل الوصية جازة خارج (قوله الا ان يتعين) بأن لم يوجد من بصفة الوصي تامل (قوله صدق) أي
الوصي بيمينه لمسرافه اليه (قوله صدق بيمينه) اذا لامل عدم الخيانة

(قوله وهل يقوم العمل
مقامه وجهان) قال في
شرح الروض وفي الاكتفاء
من الوصي بالعمل عن قبوله
ما مر في الوكالة فيكتفي به
وهل يقول وليت كذا
بعد موتي كأوصيت اليك
وجهان رجع منسما
الادعي الانقضاء بلفظ
الولاية والظاهر انه كتابة
لانه صريح في بابه ولم يجد
نفاذا في موضوعه (قوله
وقيل له التصرف أيضا)
اعتادا على العرف (قوله
أوصى الى اثنين فصاعدا)
الى قوله فكل منهما
الانفراد لان صاحب الحق
مستقل بالاخذ في ذلك فلا
يضر استئلاف أحدهما
وقضيه انه يباح له ذلك
وان المدفوع يقع موقفة
(قوله واذا بلغ ونزع في
أصل الاتفاق صدق
الوصي) لمسرافه اليه
عليه

(قوله ولأدى خيانة مطلقه إلخ) لأن الأصل عدم أخيانة (قوله ولتأخر عني تاريخ موت الوصي) كان قال مات من ست سنين وقال الولد من خمس وأتضا على الاتفاق من يوم موته لأن الأصل عدم الموت في الوقت الذي يدعيه ولتسهيل إقامة البيعة على الموت ومثله والتأخر عني الولد والوالد الوصي والقيم في أول (٢٦) مدة ملكه المال الذي أئقي عليه منه (قوله والله يعلم المفسد من العمل) قال

ولأدى خيانة مطلقه بعد أربعين صدق الوصي بيمينه ولتأخر عني تاريخ موت الوصي فقال كذا سنة وزاد الوصي ضلعي البيعة ولأدى دفع المال إليه بعد البلوغ فكذلك كآباء والجد ولأدى التلغ بالنصب أو السرقة صدق بيمينه والجنون بعد إفاقته كالصبي بعد البلوغ وإذا بلغ الصبي مجنوناً أو سفهاً أسقرت ولاية الوصي ويجوز شهادة الوصي على الأطفال ولا يجوز لهم بحال يكون وصياً فيه وإنه لو كان في حجر العادة بمسارته مثله ولو كان شريكاً مع الطفل لم يستقل بالقسمه وله دفع مال الطفل مضاربة إلى من يتصرف في البلد أو يسافر عنه أم الطريق ولو خاف من استيلاء ظالم على المال فيه بذل شيء لتخليصه وإنه يعلم المفسد من الصلح وقيم إلخ لم كالوصي في كل ما ذكر وإذا كان مال اليتيم غائباً فولاية التصرف فيه لقاضي بلد اليتيم ولا يجوز لقاضي بلد المال كآباء ولي المرأة قاضي بلد المرأة لقاضي بلد الرجل حتى لو بعث إلى قاضي بلد آخر ليجوزها بمن يبلده فروج بطل ولو باع مال الطفل فقال المشتري لأسلم الخن حتى تثبت وصايتك عند إلخ لم فله ذلك ولأدى الوصي الرجل يبيع داراً وأخرج كفته من ثمنها فاستقرض الوصي دراهم واشترى بها الكفن لم يكن له يبيع الدار ويؤممه أداء القرض من ماله ولو اشترى السكر بأس وبنى الشراء للميت فله يبيع الدار وأداء القرض من ثمنها وإن لم ينو الميث بالشراء فكأن استقرض الوصي دراهم إلى آخره وقال لا يجعل كفتي منها لم يؤممه الشراء بيمينها بل يجوز أن يشري مطلقاً ويقضي ثمنه من تلك الدراهم ولأدى نفقته المومر من مال نفسه ليرجع فلا رجوع إلا أن تكون المصلحة أن لا يبيع ماله في الوقت فيرجع ولو دفع المريض كيساً إلى زوجته وقال أدفعي كذا إلى فلان والباقي لك فهو توكيل تنزل بموته ولو ألقى كذا دعوى في حق إصاءه لا تنزل بموته ولو قال في مرضه خذوا ديني من الناس فهو إصاء إلى غير معين لا يصح ولو قال أصرقوا ثلثي إلى الفقراء فهو مستقيم فيمنع القاضي من يصرف إليهم ولو كان له مال في دبره ووفاة في المرض أدفعه إلى فلان وفلان من ورثته فإن دفعه قبل موته فذلك وإن مات لم يرجع الدفع له وإنه مبرأ الوصي الوصية من مال نفسه ليرجع في التركة جازاً إن كان وارثاً ويرجع والأفلا ويرجع والله أعلم

كتاب الودعة

الودعة المال الموضوع عند غيره ليحفظه بحسب قبوله على من يشق وقد رعى حفظها وأدائها إذا لم يكن ثم مثله لكن لا يؤممه مجنوناً ويستحب لمن يشق وقد روثم مثله ويحرم على من لا يشق ولا يقدر وطأ أركان الأول المودع وشرطه أن يكون جازاً التصرف أو أهلاً أو وصي أو مجنوناً أو سفهاً أو عبيد ماله لم يقبل والا فيضمنه ولا يزول إلا بالرد إلى ولهم وسيده ولو أخذ من يدهم حسبة أو صوته لم يضمن الثاني المودع وشرطه شرط المودع فلو أودع عند صبي أو مجنون أو سفهاً أو عبيد فلفق عنده ولو شرط منه يضمن وإن أنفقه ضمن ويتعلق الضمان بماله و ربة العبد الثالث الودعة وشرطها أن تكون مقبولة ولا افلاضاً بالتلف والاتلاف والاستعمال وغيرهما كالسرقين والسكب والمعل وأن يكون عمراً والأفلاض عياناً أيضاً كالزمر

(قوله فعليه البيعة) لتسهيل إقامة البيعة على الموت (قوله لم يستقل بالقسمه) لثمة (قوله على نفقته) النافذة ولي الولد

كتاب الإبداع

(قوله ولا أقبضته) أي باقضي القيم كالفاسب لوضعه بده عليه بفراذن معتبر فاندفع ما يقابل فاسد الودعة كعصاها وأعلم أنه حيث قبضت أذن معتبر فاسدها كعصاها حيث لا فلا (قوله صوتاله) أي عسفا

الأخرى ومن هذا الموضع أنه لو لم يبدل لقاضي السوء لا تخرج منه المال وصله لبعض خوته وأدى ذلك إلى استعماله ويجب أن يشترى في أقل ما يمكن أن يرضى به الظالم والظاهر قصدية إذا نزع الحجر عليه بعد رشده في بذل وإن لم يعمل القرائن عليه (قوله) ولأدى نفق على نفقته (الموسر) النافذة ولي الولد

كتاب الإبداع

الودعة المال الموضوع عند غيره ليحفظه بحسب قبوله على من يشق وقد رعى حفظها وأدائها إذا لم يكن ثم مثله لكن لا يؤممه مجنوناً ويستحب لمن يشق وقد روثم مثله ويحرم على من لا يشق ولا يقدر وطأ أركان الأول المودع وشرطه أن يكون جازاً التصرف أو أهلاً أو وصي أو مجنوناً أو سفهاً أو عبيد ماله لم يقبل والا فيضمنه ولا يزول إلا بالرد إلى ولهم وسيده ولو أخذ من يدهم حسبة أو صوته لم يضمن الثاني المودع وشرطه شرط المودع فلو أودع عند صبي أو مجنون أو سفهاً أو عبيد فلفق عنده ولو شرط منه يضمن وإن أنفقه ضمن ويتعلق الضمان بماله و ربة العبد الثالث الودعة وشرطها أن تكون مقبولة ولا افلاضاً بالتلف والاتلاف والاستعمال وغيرهما كالسرقين والسكب والمعل وأن يكون عمراً والأفلاض عياناً أيضاً كالزمر

الزركشي وفيه نظر ولو تجرعه عليه ما علم المالك فلا ضاعته ماله وأما على المودع فلا تعلق على ذلك وعلم والملك بجزءه لا يبيع له القبول ومع ذلك فالإبداع صحيح والودعة أمانة وأثر الترميم مقصور على الأتم لكن لو كان المودع وكلاً وأولى بغيره حيث يجوز الإبداع فهي مضمونة بجزءه لا أخذ قطعا (قوله وإن تلفه ضمن) لعدم تسليطه عليه كآؤ تلف ماله غيره بلا استيداع ولا تسليط -

والطنبور والرباب والخزغيب المحترمة الزاعم الصيغة كأودعتك واستودعتك واستعطفتك وابنتك في حقه أو أحفظه أو هو دية عندك ولا يشترط القبول لفظا بل يكفي القبض منقولا كأن أودعها ولو وضع ما لا بين يدي آخو ولم يتلفظ بشئ لم يحصل الإبداع ولو قبض ضمن ولو قال أر بذان أو دعتك كذا لم جاء به ووضعه وقال هذا دية عنده أو أحفظه فأخذه أو قال قبلت وأضعه تمت الدية متى ولو تركه ولو تركه وذهب المالك ضمن وقبيله فلا يكون رد الهوان لم يأخذ ولم يتلفظ بالقبول لم يحصل الإبداع ولو تركه وذهب فلا ضمان وإن كان ذهب بعد ذهاب المالك قال في العز يزو الروضة في كتاب السرقة ولو وضع ثوبا في المسجد وقال آخر أحفظه فقال نعم أحفظه فرد المستحفظ وقام القائل وتركه فسرق ضمن كما لو تركه باب الدار مفتوحا وقال آخر أحفظه فقبل وشيعها ولو أغلق بابها وقال آخر أحفظه وأظن إليه فاهله وسرق فلا ضمان وتنفسخ الدية بموت أحدهما وجنونه وأغمائه وبزل المودع أو المودع ويكون المال بعده يده أمانة شرعية كالشوب يطير الرجاء إلى داره فعليه وعلى الوارث الرد عند التمسك وإن لم يطلب وضمن إن لم يفعل والدية مع الزوايا كالأمانة لا يضمن المودع إلا بالتسدي وهو أتراع الأثرل التقصير في الأحرار فلا أحرار أحرارهم التمسك أو وضعها مضبغة أو في غير حوز مثلها ضمن لأن عند الإطلاق يجب وضعها في حوز مثلها وهو أن يقطع السارق بسرقة منه ولو أودعه دراهم في البيت وقال أحفظها فبربطها في الكعك أمكان الأحرار في الصندوق ضمن ولو وضعها في حوز مثلها أو في حوز منه ثم نقلها إلى حوز هو حوز مثلها لم يضمن ولو أودعه أناه فأخذه لغيره فاصابه بشئ وانكسر لم يضمن وإن أصابه بغيره ضمن خطئا كان أو عامدا ولو أودعه دراهم في سوق أو طريق مطلقا فبربطها في الكعك أو مسكها باليد فقد بالغ في الحفظ وكذا لو جعلها في جيبه وهو ضيق أو مزور وإن كان واسعاً أو غير مزور وضمن ولو أودعها باليد ولم يبربطها لم يضمن إن أخذها مذهب وضمن إن سقط بغفلة أو نوم ولو بربطها لم يسكها بيده نظر إلى الخطأ كان داخل الألام عارجا أو سائيا في النوع الثاني ولو وضعها في الكعك لم يبربطها فسقطت فإن كانت خفيفة لا يشعر بها عند السقوط ضمن وإن كانت ثقيلة فلا ولو وضعها في كور عمامته ولم يشد ضمن ولو أودعه كيسا من الدراهم في الطريق فأخذه القطاع فإن تحفظ في عمل يحفظ مثله في مثل ذلك الوقت عادة ككفها أو وسطه أو بين رجليه فلا ضمان وإن حالف والعادة في مثل ذلك الوقت الحفظ في اليد فترك في الجيب أو الوسط ضمن ولو ترك جاره في حوز خان وقال الخاني أحفظه لئلا يخرج فقبل وكان ينظره فخرج في بعض غفلة لم يضمن لأنه لم يقصر في الحفظ المعتاد وإذا سرق الثياب من مسلح الجسام والجاني جالس مستيقظ لم يضمن وإن قام وأنام ولا نائمه ثم ضمن ولا يجب عليه الحفظ إلا بالاستحفاظ والقبول وربط الدابة في الخنك أو وضع الثياب في الجسام لثاني الخالة في الحفظ فإذا أمره على وجه مخصوص فعمل إلى آخر وتلف فإن كان التلف بالجبهة المعقول إليها ضمن وإن كان بسبب آخو فلا دية أو دعه مالا في صندوق وقال لآخر قد فعله فبربطه عليه وانكسر رأسه بالثقل وتلف ما فيه ضمن وإن لم يمسك رأسه لم يضمن وإن كان رأسه أو جنبه فلا ضمان وإن كان في حوز عمامته أخذها من جانب ولو لم يبربطه فبربطه عليه لآخر قد فعله من رأسه أو من جانب آخر فلا دية أو قال لا تقبل عليه فأقبل أو ألقها فأقبل فقبل أو ألقها فقبل باب البيت فأقبل فلا ضمان ولو قال أدفته في البيت ولا بين عليه فيني فهو كالأول لا يبربطه فبربطه عليه ورواهم وقال أر بطها في كك فأسسك بيده وضاع فإن أخذها غاصب فلا ضمان لأن اليد أحرز والحالة هذه وان سقطت بنوم أو نسيان ضمن لأن

(قوله ككزم) في الصحاح
الزمار واحد الزمير تقول
منه زم الرجل يزم
بالضم ويزم بالكسر
زما فهو زمار (قوله
وضمن إن سقط بغفلة
أو نوم) لأن اليد أحرز
من الربط بالنسبة إلى
القبض والربط أحرز
بالنسبة إلى التلف بالسقوط
ككسائي في النوع الثاني
(قوله ولو وضعه في كور
عمامته) في الصحاح
وكل دور كور

عن الضياع فلا تقبل (قوله والخزغيب المحترمة) أما المحترمة فلا ضمن باتلافها ولكن يعصيه
(قوله في كور عمامته) كل دور كور وقد مر (قوله لا يبربطه عليه) أي لا تلم عليه (قوله وأخذها باليد) أي
السارق (قوله أو من جانب آخر) أي لو لم يبربطه عليه لم يبردها كعادة

الربط آخر زواياه ما ذكره ولو لم يربطها في الحكم وجعلها في جيبه لم يضمن الا اذا كان واسعا لم يربط
 وبالعكس يضمن ولو لم يربطها في الحكم لم يضمن الا ساكنا باليد ثم ان جعل الخيط خارج الحكم فأنخذها القطر
 ضمن وان ضاعت بالاسترسال أو انحلال العقد لم يضمن ان احتاط في الربط وان جعل الخيط داخل انعكس
 الحكم فان أخذها الطار لم يضمن وان استرسل ضمن وهذا هو التفصيل المحال عليه في النوع الاول ولو
 قال احفظ الوديعة في هذا البيت فقلها الى بيت آخر واحد مما منع جدارا أو شئاً أو دون منفى
 المنفعة لكنه يبعد من الشارع فعل هذا التفصيل ولو أودعه دراهم في سوق أو طريق وقال احفظها
 في البيت وجب ان يضمن في الحال الى بيته فان أخر بلا عذر ضمن وان أودعها في البيت وقال احفظها
 فيه فربطها في الحكم ونحوه بها ضمن وان شذها في عضده ونحوه فان كان السدبلي الاضلاع لم
 يضمن وان كان من الجانب الآخر ضمن ولو أودعه في البيت ولم يقبل شيئاً فهل يجوز اخروجه بها أم لا نظر
 الى العادة في مثله ولو عين للوديعة مكاناً وقال احفظها في هذا البيت أو الدار أو المحلة ولم ينص على النقل فقلها الى
 الادون في الحراز ضمن وان كان المنقول اليه حوزاً مثلها وان قلها الى مثل الاول لم يضمن الا ان تلف بسبب
 النقل كتهديم الدار للنقل اليه فيضن والسرقة والنصب من الثاني كالتهديم لا كالتلف وان نهي عن النقل
 فقال احفظ فيه ولا تنقل فان هلك بلا ضرورة ضمن وان كان الثاني حوزاً فان هلك لضرورة غارة أو حرق أو
 غرق أو غلبه تصوص لم يضمن ان كان الثاني حوزاً مثلها الا اذا لم يجد الادونه فلا يضمن أيضاً ولو ترك النقل
 والحالة هذه ضمن ولو قال لا تنقل وان حدثت ضرورة فان هلك لم يضمن ان ترك كذلك وان هلك قلت
 للضرورة وتلفت أو سكرها المالك فان عرف هناك ما يبعثه صدق بالعين في التلف والاطول بالينع
 صدق بالعين فان لم تكن بينة فاقول للمالك في نفي المدعى وهذا كله اذا كان البيت أو الدار المعينة للمودع
 ملكاً أو أجرة أو أعاره فان كان للمالك هكذا لم يضمن اخراجها الا لضرورة أو لو هلك الوديعة من طرف الى طرف
 كمن خرقة الى خرقة أو صندوق الى صندوق فان لم يجز فتح قفل ولا فسخ ختم ولا خلط ولا تعيين المالك
 نظر فلا ضمان كانت الظروف للمالك أو المودع فان جرى شيء من ذلك فالتلف والقض والخلط مضمن وان
 عين طرفاً فان كانت الظروف للمالك لم يضمن الا اذا كان النقل الى الادون وان كانت للمودع فكاليوت
 بلا فرق ولو قال احفظ في هذا البيت ولا تدخل اليها أحداً ولا تستعن على حفظها باحد غائب فان تلفت
 بالتحالفة بان سرقها لئلا تملأ والمستعان به ضمن وان سرق غيره أو وقع سرق لم يضمن ولو أودعه غائماً وقال
 اجعلها في البصر فجعلها في الخصر فان كان لا يدخل الى أصل البصر لم يضمن وان كان يتربص يضمن وان قال

(قوله وبالعكس) أي بأن قال اجعلها في جيبك فربطها في الحكم وذلك لان الجيب حوز (قوله فأنخذها
 الطار) أي القاطع ضمن لما فيه من اظهار الوديعة واغراء القاطع وتنبه عليها ولسهولة القطع والخل
 حيث شذ عليه (قوله وان ضاع بالاسترسال أو انحلال العقد لم يضمن) لانها اذا انحلت بقيت الدراهم في
 الحكم (قوله وان استرسل ضمن) لان الدراهم تنثر بالانحلال والحالة هذه وهذا تفصيل حسن ولا يشك
 بان المأمور به مطلق الربط فاذا أدى به لم ينظر لجهاث التلف كما لو قال احفظ في البيت فوضعه زوايه فانهدمت
 ولو كان بغيرها لم يضمن لان الربط من فعله وهو حوز من وجه دون وجه لا يرى العلور بطر بلا غير محكم ضمن
 وان كان لفظ الربط يشمل المحكم وغيره ولفظ البيت متناول لكل من زواياه والعرف لا يضمن موضعاً
 بخلاف الربط فانه مائة فانه من منزلي الاقدام (قوله فعل هذا التفصيل) قال في بعض الحواشي فبسط
 ان يأخذ العاصب والسارق تأمل (قوله والحالة هذه ضمن) لان الطاهر ان غرض المالك بالترجي عن
 النقل نوع من الاحتياط فاذا عرضت هذه الاحوال فالاحتياط النقل (قوله فان قل لم يضمن) لانه قصد
 صيانتها وان ترك فكذلك كما لو قال التي تمناعي في البحر فأنقاه فيقول (قوله ولا فسخ ختم) الفض الكسر

(قوله فأنخذها الطار) أي
 القاطع مأخوذ من طر
 التوب يضم الطاء أي قطع
 ضمن لان فيه اظهارها
 وتنبه الطار واغراءه
 عليها لسهولة قطعها وحله
 عليه حيث شذ (قوله وان
 جعل الخيط داخل انعكس
 الحكم) واستشكل الرافعي
 ذلك بان المأمور به مطلق
 الربط وقد أدى به فلا ينظر
 الى جهة التلف بخلاف
 ما اذا عدل عن المأمور به
 الى غيره لحصل به التلف
 وبانه لو قال احفظ الوديعة
 في هذه البيت فوضعتها
 زوايه منه فانهدمت عليه
 لا يضمن ولا يقال لو كانت
 في زاوية أخرى لست
 وفرق غيره بان الربط
 ليس كافياً على أي وجه
 فرض بل لا بد من تضمنه
 الحفظ وطه الور بطر بلا
 غيره محكم ضمن وان كان
 لفظ الربط يشمل المحكم
 وغيره ولفظ البيت متناول
 لكل من زواياه والعرف
 لا يضمن موضعاً منه
 (قوله فان قل لم يضمن)
 لانه قصد الصيانة وان ترك
 فكذلك كما لو قال اتلف
 مالي فالتلف (قوله ولا فسخ
 ختم) في الصعاح الفض
 الكسر والتفرقة

(قوله وغير الخنصر أيضا)
 حتمها أي المرأة كالتنصر
 في حقها أي الرجل لا لها قد
 تنصت في غير
 لم يضمن الادرمح لان
 هذا الخلط كان حاصل قبل
 الاخذ (قوله فان كان
 فيضمن الجميع) بناء على
 أن الغرض يقتضي الضمان
 (قوله فان تعمد ضمن
 الكل) لتعديه وان أخطأ
 فالسالم فقط لعدم تعديه
 في الباقي ولا يخاف ذلك
 نسوئهم خطأ بالعمد في
 الضمان لان عملها في ضمان
 الاتلاف كما في البعض
 المتلف في مسئلتنا لافي
 ضمان التعدي كما في الباقي
 فيها اذا تعدى فيه (قوله
 ولوأعلمه غير المودع
 لم يضمن) لانه لم يلتزم
 حفظها (قوله بانه الحلف
 كاذبا) وقال الفرائي يجب
 أي بالثبوت دون الطلاق كما هو
 ظاهر واعتمده الاذري
 ان كان حيوانا يرد بقضيه
 أو قنابري يد الفجور به قاله
 ابن حجر (قوله وبزومه
 الكفارة) لانه كاذب فيها
 (قوله فان اعترف وسلم
 ضمن) لانه فدى زوجته
 أو رقيقه بالوديعة (قوله
 وان حلف بالطلاق طلفت
 زوجته) لانه فدى الوديعة
 بزوجه

اجعله في الخنصر فجعله في البنصر لم يضمن الا ان يشكسر لفظها أو جعله في الائمة العليا وان أودعه مطلقا
 فان جعله في غير الخنصر لم يضمن وان جعله في الخنصر فكذلك ان قصد الحلف لا الاستعمال وغير الخنصر
 أضاف حقها كالتنصر في حقها ولو أودعه شيئا وقال لا تخبر به أحد فآخبره فسرقة الخبر أو غير الخبر لم يضمن
 وان تلف بسبب آخر لم يضمن قال العبادي ولو سأل رجل والحالة هذه فقال هل عندك لعلان وديعة فآخبر
 ضمن الثالث الخلط ولو خلط الوديعة بمال نفسه أو بمال المالك أو ارتفع الخبز ضمن ولو خلط الدرهم بالدينار
 لم يضمن الا ان ينقص فيلزمه النقص ولو أودعه درهم فافق منها درهم ثم ردهم ثم ردهم لم يضمن الا ان ينقص
 للمالك الا بالقبض ثم ان لم يجز المراد عن الباقي صار الكل مضمونا وان يمينه فالباقى غير مضمون وان لم ينشئ
 الدرهم و رده بعينه لم يضمن ولا بغيره الباقي مضمون عليه يمين ذلك الدرهم عن الباقي أو لم يجز حتى لو كانت
 البلية عشرة فتلقت لم يضمن الادرمح ولو تلقت خمسة لم يضمن الا نصف درهم هذا اذا لم يكن عليها ختم ولا قبل
 فان كان فيضمن الجميع وان كان مشدودا فبأشقي في النوع الخامس ولو تلف بعض الوديعة ولم يكن متصلا
 بالباقي كاحد ثوبين لم يضمن الا المتلف وان كان متصلا كسخر يرق الثوب وقطع طرف العبد والبيضة فان
 تعمد ضمن الكل وان أخطأ فالتلف فقط الزاع التضييع فان نسي الوديعة وضاعت ضمن ولو روى البقار
 البقرات في مهلكة ضمن ولو ترك واحدة في الطريق فقد أوسيا ضمن ولو وقت واحدة في حفرة فزومه
 أخوا جها فان لم يشعر فذهب ثم علم فعاودته ثم هلكت ضمن ولو أعلم بالوديعة ثم يصاد المالك ضمن
 ولو أعلمه غير المودع لم يضمن ولو أعلم المودع الصوص بها فان عين الموضع لم يضمن وان لم يبينه فلو أخطأ
 الظالم الوديعة فهو الفاضحان على المودع كالسرقة ولو أكرهه حتى سلمها بنفسه ضمن والقرار على الظالم
 وبمطالبه الظالم لزمه الدفع بالانكسار والاقفاء ما قدر فان ترك مع القدرة ضمن فان حلفه جازله اخطأ
 كاذبا وبزومه الكفارة ولا رجوع اذ لم يشترطه وان أكرهه على الحلف بالطلاق أو العتاق فيكون تخميرا
 ميين الحلف وبين الاعتراف والتسليم فان اعترف وسلمه ضمن وان حلفه بالطلاق طلفت زوجته ولو أخذته
 الصوص في الطريق وقال لا تخليك حتى تحلفه بالطلاق ان لا تخبر بنا أحد فآخبر لم يضمن لانه أكرهه وليس
 بتخيير ولو نادى السلطان في البلد من فلان عنده وديعة فليرحمها لم يضمن بل يضمن لانه أكرهه وليس
 المودع اليه أو أعلم بها فضمن ولو سأل السلطان المودع هل فلان عندك وديعة فقال نعم ضمن اذا
 علم من حاله انه يأخذ ولو أضع الى آخره فمأضاع فان نام بعينه امن الرجل وقد تفرق أهل الرفقة ضمن
 والا فلا يضمن ولو أودع مفتاح حانوته فجاءه شريك المالك فدفعه المودع اليه فذهب الشريك وأخذ المتاع
 كله لم يجب على الدافع الا قيمة المفتاح ولو دفعه الى أجنبي وقال اذهب وامر من ذلك الحانوت فذهب
 وسرق فكذلك لانه لم ياتهم الا حفظ المتاع ولو اتهم حفظه الدكان وسلم المفتاح فسرقت ضمن المتاع والمفتاح
 (قوله في الائمة العليا) أي من البنصر (قوله في غير الخنصر لم يضمن) لانه في غير الخنصر في حق الرجال
 انما يقصد الحلف لا التزيب (قوله وغير الخنصر في حقها) أي المرأة كالتنصر في حقها أي الرجل لا لها قد
 تنصت في غير الخنصر فان قصدت الاستعمال ضمن مطلقا والحلف فلا مطلقا (قوله والحالة هذه) أي بان
 أودعه شيئا وقال لا تخبر به أحد (قوله فقد أوسيا ضمن) لان التضييع سبب القصير ففسوى فيه النسيان
 وغيره كالانلاف (قوله فعاودته ثم هلكت ضمن) يعني ذهب ثم علم فعاودته ثم هلكت ففقد فعاودته فيه اسناد
 الفعل الى السبب يعني ارجعت الشقرة البقار اليها أي رجع هو سببها ثم هلكت ضمن لما مر في القول
 السابق أها (قوله غير المودع لم يضمن) لعدم الزامه الحلف كذا في القنوني (قوله ولا رجوع اذ لم
 يشترط) أي لا رجوع للودع بالكفارة على المودع كسبر الدال اذ لم يشترط الرجوع في أول العقد فأنامه
 (قوله طلفت زوجته) لانه لم يكره عليه بل خبره بينه وبين التسليم (قوله ولو أضع الخ) الا بضاع دفع مال الى

وأذا وقع الحريق في الخزانة فيأمر بالاحتياط وقدم أمتعته على الوديعة لم يضمن كالموت لم يكن فيها إلا الودائع
فأخذ في نقلها فاحتريق ما تأخر نقله ولو أخّر الوصي أو القيم ببيع أوراق الفرس حتى مضى وقتها ضمن
وليس من التصدى إن يؤخر البيع لتوقع زيادة فيبقى رخص الخماس الانتفاع والاستعمال فلوليس
لوديعة أدرك عليها بغير عذر ضمن وبعد دفع الدود والسقي والرعي لا يضمن إلا إن يتقارب لا ركوب
ولو أخذ الدراهم ليصرفها إلى حاجته أو الشوب ليلبسها أو أخرج الدابة ليركبها فلم يفعل ضمن لأن الإخراج
بهذا القصد غيابة ولو نوى الإخذ لنفسه ولم يأخذ أو نوى أن لا يرد إلى المالك بعد طلبه لم يضمن بخلاف
الاخذ في الابتداء بهذه النية أو بقصد الخيانة ولو كان في صندوق غير مقل فرفع رأسه ليأخذ ثم بدله
لم يضمن ولو كان الصندوق مقل ففتحته أو ألتكيس غشوا مقلقه ولم يأخذ ما فيه ضمن ولو خرق تحت الختم
ضمن ووقع لم يضمن إلا خرق ولو أودعه شيئا مدفوفاً فأنشده ضمن ولو حل الكاهن الكيس فإن كان مع
الختم ضمن قطعاً وإن كان دونه فإن شذبه كئياً علامة كالحتم فكالحتم وإن شذبت لثا ينشركر زمة الثياب
وغيرها فلا ضمان ويعرف ذلك إن يكون قريب التناول ولو عدا الدراهم أو وزنها وأذرع الثياب ليعرف
طوله لم يضمن لأن الشرع ورد به في اللقطة وهي أمانة شرعية وهذه أولى ولو أودع شاة فز صوفها أو
وسمها أو قطع اذنها ضمنها وإن حلب لبنها لم يضمنها ضمن اللبن كالأخذ حلاً من ظهر دابة غيره يضمن
الحلب دون الدابة ولو أودعه كئياً ففقر أمته ضمن لأن القرعة انتفاع وإذا صارت الوديعة مضمونة بانتفاع أو
غيره وضمت مدة ثلثها أو جزء زمته ولو ترك الخيانة وردها إلى مكانها لم يضمن ولو تعدد أمانته ولا يوجب قوله في
الرد وفي التلف خلاف كالعاصب ولو ردها إلى مالكها لم يضمن ولو ردها ولكن اتجته ثانياً فإن قال
استأمنتك أو أرتأك من الضيان أو أودعتكها أو أذنتك في حفظها برى وعاد أميناً ولو قال أو أذنتك
فان غنت ثم ترك الخيانة عدت أميناً بخلافه ثم ترك لم يعد أميناً السادس التفسير في دفع المملكات فلو
وقع الحريق في الدار والجوار فترك الوديعة حتى احترقت ضمن وإن ناه المالك عن النقل وكذا لو
أشرفت الدار على الانتهاء عليها فلم ينقلها ولو أودع دابة فلها أحكام الأول العلف والسقي فإن أمر بهما
فامتنع حتى مضت مدة يموت مثلها في مثلها دخلت في ضائه فإن ماتت ضمنها وإن نقصت ضمن النقص
وتختلف المدة باختلاف الحيوانات وإن ماتت قبل مضى هذه المدة لم يضمن إن لم يكن بها جوع وعطش سابق
وإن كان وهو عام به ضمن القسط وإن كان جاهلاً فلا شيء عليه ولو نهاه عن العلف والسقي فضييعها عصى ولم
يضمن ولو كان النهي لعله كالقوئج والضممة فعملها قبل زوالها ضمن ولو لم يأمره ولم ينزل ماء ولا يلزمه العلف
من ماله كالأمر به فإن دفعه إليه في صورتين فذلك والأفان قال أعلفها من مالك فقلع رجع شرط
الرجوع أو أخلق وإن شرط التبرع لم يرجع وإن لم يقل من مالك بل أطلق راجعاً وكيه ليرتدحاً وعلفها
أخو ليصر له فيه بمجاناً وقد مر (قوله فيبقى رخص) هو ضد الغلاء (قوله كزمة الثياب) الرزمة الكسر
ما شدة من الثياب في ثوب واحد كذا فهم من القاموس (قوله أو وسمها) الوسم الكس (قوله ولا يقبل
قوله في الرد) لصبر وروته غالباً (قوله وفي التلف خلاف كالعاصب) الأصح أنه يقبل قول المودع الخائن
والعاصب في التلف ويضمنان البذل كالجور وسببى في النوع العاشر (قوله لم يعد أميناً) لأنه اسقاط مال
وجب وتعليق للوديعة (قوله فلو وقع الحريق في الدار) أي المحفوظة فيها الوديعة (قوله أو الجوار) جمع
جار أي أو وقع في دار الجار (قوله وإن ناه المالك) لما أمر أن الطاهر أن غرض المالك بالنهي عن النقل
نوع من الاحتياط فإذا عرشت هذه الحالة فالاحتياط النقل (قوله إلا أن قال لا تنقل) وإن حدثت ضرورة
كأمر (قوله باختلاف الحيوانات) والمرجع إلى أهل الخبرة بها (قوله ضمن القسط) والعقد أنه يضمن
الجمع كما في حل الرد على البهية المسكرة ولم يكن معها مالها

(قوله وإذا وقع الحريق في الخزانة) إلى قوله
لم يضمن قال في شرح
الروض ثم إن أمكن
إخراجها مادفعها واحدة قال
الأذرعى فالظاهر الضمان
(قوله كزمة الثياب) قال
في الصحاح الرزمة الكسرة
من الثياب (قوله ولا يقبل
قوله في الرد) ظهور غيابه
(قوله وفي التلف خلاف)
كالعاصب والأصح أنه يقبل
ضمن البذل كالعاصب
كما سيأتي في النوع العاشر
(قوله ويختلف باختلاف
الحيوانات) قال في شرح
الروض والمرجع إلى أهل
الخبرة بها (قوله ضمن
القسط لا الجميع) ورجحه
في الروض قاله في شرحه
والأصح مقابله وهو قضية
كلام الروضة حيث شبهه
بمالوا كثرى بهيمة فغلبها
أكثر مما شرط فإنه يضمن
الجميع إذا لم يكن مالها
معهما ويقوده ما لو جوع
أنساناً وبه جوع سابق
ومنه الطعام مع عليه بالحل
فإن فانه يضمن الجميع

(قوله وجهان) والأوجه

أنه لا يجب (قوله يقع فيه السوس) في الصحاح السوس دود يقع في الصوف والطعام (قوله فلا ودع عند غيره) إلى قوله أو قاض لأن المالك لم يرض بيسد غيره وأمانة ولا على واستثنى السبكي وغيره ما لو طالت غيبة المالك فأودعها الوديع القاضي (قوله) فإن تعذر قال (القاضي) لأنه نائب عن كل غائب ويزم القبول عن سافر وإن كان سفره لا حاجة قال الماوردي ويزم الشهادة على نفسه بقبضتها ولا يزمه قبول الدين ممن هو عليه ولا المصوب من غاصه للغائب فيمالان بقاء كل منهما أحفظ للملك لأنه يبقى مضمونا له ولأن الدين في النعمة لا يتعرض للفساد قاله في الآسني (قوله قال أمين) لئلا يضرر بغير السفر وهل يزمه الأشهاد عليه بقبضتها وجهان كلاهما الماوردي قال شيخ الإسلام أوجههما لزوم (قوله أو إلى الأمين مع القدرة على الحاكم ضمن) لعدم بصيرة الأقوي قال الفارق وهذا في غير زماننا ما فيه فلا يضمن بردها إلى ثقة مع وجود الحاكم لا ظهر من فساده الحاكم (قوله كالجلاء)

فإن لم يظفر رفع إلى الحاكم ليقترض عليه أو يبيع بؤمها أو يؤجرها والقول على تعارض به كما سبق في هرب الجبال وعلف الضالة ونفقة اللقيط ونحوها فإن لم يفعل ولم تحلف حتى مات ضمن وإذا علقها يجب أن يظف قدر الولاء هلكت أو تمييت ولا يجب أن يسمنها ثم كانت سنة معتدلة فهل يجب أن يظفها أم لا يرضي عليها ذلك وجهان الثاني الموضع فإن حفظها وعلقها وحقها حيث يحفظ ويعفو يسقط دوايه من داره أو أصحله فقد وفى بالحفظ وإن أخرجهما كان يفعل ذلك بدوايه لنسقي وغيره فلا ضمان وإن كان لم يفعل ذلك بدوايه لم يرض موضع دوايه الوديع أيضا فإن كان في الأضراس خوف ضمن وإن لم يكن فلا الثالث المتولى بالحفظ والعلف والسقي فإن تولى بنفسه أو رفيقه أو غلامه وحضر هناك أيضا فذلك وإن بعثه على يد رفيقه أو غلامه وأخرجهما من يده فإن كان الرقيق أو ألقاه السلم أو أمينا والطر يق أمنا والموضع المبعوث إليه سوزا فلا ضمان ولا فيجب الضمان ولو ركبها إلى السقي أو الرعي ضمن الآن لا لشقاء الإبه والعبد المودع كالبهيمة في الأحوال المذكورة ولو دفع دابة في ظلمة ليسقيها فضاغت في الظلمة لم يضمن إن لم يضرها أو يجب نشر ثياب الصوف وعرضها على الرعي بل دفع الدواب يزمه البهيمن إذا لم يتدفع الإبه فإن لم يفعل وفسدت ضمن أمه المالك أو سكنت فإن نهاه فامتنع كرهه لم يضمن ولو كان في صندوق مقفل ففتح للنشر والعرض لم يضمن ولو لم يعلم المودع أنها ثياب بأن كان في صندوق أو كيس مشدود ولم يعلمه المالك فلا ضمان ولو كان أرزا وحشة يقع فيه السوس يزمه الدفع فإن تعذر باع بأذن الحاكم فإن لم يجد في الأشهاد السامع الإبداع عند غيره فلا على فلا ودع عند غيره وأزال يده ونظره عنها ضمن سواء كان الإبداع عند عبده أو زوجته أو ابنه أو أجنبي أو قاض ولو استعان بغيره في حملها إلى الحرز لم يزل يده ونظره ولم يكن منياعه أو كانت خزائن متروكة ابنه أو أباها وحده فدفعها إليه ليضيقها فيها أو أراد أن يزوج إلى الحجاب فاستحفظ من يشق به من متعلبه وكان بلا حظ الخزن في عوداته لم يضمن لأن العاد تجار به الاستعانة في مثل كسب العادة وعلقها ولو كان منهايا عن الاستعانة أو الاستحفاظ ضمن ولو كان الخزن خارجا عن داره التي بأوى إليها وكان لا يلاحظه ضمن ولو أراد سفره فتركها إلى مالكها أو وكيله فإن تعذر قال القاضي فإن لم يجد أو لا غير أمين قال أمين فإن ترك الترتيب ودفع إلى الحاكم مع القدرة على المالك أو الوكيل أو إلى الأمين مع القدرة على الحاكم ضمن والجائر كالعدم ولو دفن الوديع عند السرقة ضمن إن دفن في غير حوز لتبعية الأوامر أو في حوزة سوزي أو لم يعلم أمينا بها أو علم حيث لا يجوز الإبداع عنده لوجدان المالك أو الوكيل أو الحاكم وأحيث جاز ولم يكن الأمين هناك ولو أودع المالد فوفنا فجعل المودع عليه علامة فنسى ضمن وإن نسب المالك أيضا وكما يجوز الإبداع بعد السفر يجوز بسائر الأعداد كخوف الفرق والحرق والغارة وإشراق الحرز على الخراب مع فقد حوز آخر ينقلها إليه الثامن المسافر بها فإذا أودع حاضرا فأراد أن يسافر به لم يضمن فإن فعل ضمن وإن أمن الطريق وقصر السفر ولو سافر بها بعد كالجلاء أو وقوع حرق أو غارة أو فتنة فلا ضمان إن عجز عن المالك أو الوكيل أو الحاكم والأمين ويزم المسافر بها حالة هذه والأضحية ضامن ولو عجز عن السفر

(قوله في تغارعه) أي تغاريس التعليق وتفاسيله كما سبق في هرب الجبال في تسكته فصل لا تنفس في الإجارة (قوله ذلك وجهان) المذكور في السحفة أنه لا يجب وهو المعقد (قوله فيه السوس) هو دود يقع في الطعام والصوف (قوله السامع الإبداع عند غيره) إلى قوله أو قاض وذلك لأن المالك لم يرض بأمانة غيره ولا يده والقرار على من تلفت عنده ما لم يكن الثاني جاهلا قال في التحفة إن من طالت غيبته عرفا وإن كان لدون مسافة القصر جاز إيداعها عند القاضي الأمين لأنه نائبه ولأن في مصارعة حفظها مع طول الغيبة منع الناس من قبولها (قوله من متعلبه) أي من جاره المتصل داره بداره (قوله التي بأوى إليها) أي سكن فيها بالليل (قوله كالجلاء) أي كسفر القلة

قال في الصحاح الجلاء اتخرج عن الوطن والبلد وقد جلا عن أوطانهم وجلا عنهم إنا

(قوله ولو هجم قطع

الطريق الخ) اذ كان من

حقه أن يصبر حتى تؤخذ

منه قصير مضموه على

أخذها (قوله ولو أودعها

منسجما) في الصباح

النجعة انضم طلب الكلا

في موضعه والمنسجم المنزل

في طلب الكلا (قوله وهل

من بيت إلى بيت الخ) هذا

اذا لم يعين المالك موضعا

للمحفظ فيه فإن عين موضعا

من دار وأخاف فتقل منه

الغيره ضمن (قوله أو

قتله غيلة) قال في الصباح

الفيلة بالسر الاختيال

يقال قتله غيلة وهو أن

يخذه فيذهب به إلى

موضع خال فإذا صار إليه

قتله (قوله والمرايا لاصاء

الاعلام بها الأمر بردها)

أي مع بقائها في بده ومع

وجوب الاشهاد عليه عند

إيصال الوارث وأغيره صونا

له عن الإنكار (قوله ولو

لم يوص ومات) إلى قوله

عملا بالأصل قال في الروض

فإن لم يوص وادى الوارث

الثلف وقال أنعم أبو

لعله كان بغير تقصيره

فالظاهر براءة ذمته قال

في شرحه بخلاف ما أدام

يجزم الوارث بالتلف بان

قال عرف الأديع لكن

لم أذكر كيف كان الأمر وأنا

أجوز أنها تلفت على حكم

وقت السلامة ويجز عن المالك والوكيل والحاكم والأمين سافر بها لم يضمن إن أمن الطريق والأمينه
وإذا كان الطريق أمنا أخذت الخوف أقام ولو هجم قطع الطريق قال في المال في مضية أخفاه ضمن ولو
الثاق في الصحر أعاد فنه تحت التراب فكذلك ولو أودع مسافر في السرقة فإن يستعجها إلى حيث يريد
إن كان موضع الأبداع مخوفا ولو كان أمنا وبقي غير آمن لم ينقلها من المأمون وإن نقل ضمن ولو أقام ثم
سافر فله الاستعجاب ثانيا لا إذا دلت القرينة على أنه أراد إقرارها بالبلد ولو أودعها متجما فاجتمع بها
حيث يريد لم يضمن ولو أودعها فرمى في السفر فركبها في الطريق فإن لم يكن حفظه بغير الركوب ولم يدعى
قدرا لحفظ لم يضمن والقول قوله يمينه في ذلك وإن أمكن أو زاد ضمن ولو أودع في قرية فانتقل إلى
قرية أخرى بينهما مسافة القصر أو ما يسمى سغرا ونقل الوديعة معه ضمن وإن لم يسم سغرا فإن كان
في الطريق أولى الثانية خوف أولجها مؤنة أو الأولى أحو زحمتها أو انضباط أهلها أول كثرتهم
ولسكنه أو مسكن أهله فكذلك والأفلاضان وحيث منعنا النقل فذلك إذا لم يكن ضرورة فإن
كانت فهو كالسفرة لعذر يجب الرد على المالك أو وكيله إن لم يكن المالك أمينا فإن لم يجد لزمه السفر
بها وإذا أراد الانتقال بالضرورة فالحكم كالوارد المسافر فيها بلا عذر فيضمن إن نقلها وإن أمن
الطريق وقصر السفر والنقل من محلة إلى محلة ومن دار إلى دار كالنقل من قرية إلى قرية متصلتي
العمارة فإن كانت الأولى أحو رضمن والأفلا ولو هل من بيت إلى بيت في دار واحدة أو خان واحد فلا
ضمان التاسع ترك الأضواء فادرس مرضا مخوفا أو حلس ليقفل لزمه الإصاء بها فإن ترك ضمن إلا
إذا مات فجاء وقفل غيلة فإنه لا يضمن والمراد بالإصاء الإعلام بها الأمر بردها وله شروط الأول الجرح عن
المالك أو وكيله لغيلة أو حلس والافضيض بالايصاء الثاني أن يوصى إلى أمين فإن أوصى إلى فاسق ضمن
الثالث الجرح عن القاضي فإن قدر عليه وأوصى إلى أمين ضمن ولو جرح عن القاضي جاز أن يوصى إلى واره
الأمين ومن جاز الإصاء إليه والحالة هذه جاز الأبداع عنده أيضا الرابع أن يميز الوديعة عن غيرها بالاشارة إلى
عينها أو بيان جنسها وصفاتها ولو قال لفلان عندي ودعته لم تكف ولو قال له عندي ثوب فإن لم يوجد في
تركته ثوب أو وجدت أبواب ضمن وإن وجد ثوب واحد لم يتعين لحقه ولم ينزل عليه فيضمن ولو ميزها عن
غيرها فإن لم يوجد في تركته عين بتلك الصفات فلا ضمان ويجعل على التلف قبل الوصية بغير علمه وإن
وجدت فإن كانت واحدة سلطت إليه وإن زادت فلا ضمن وحيث وجب الضمان وجب في التركة ويضارب
المودع مع غرماء الميت بها أو يبدلها ولو وجد في التركة كيس مكتوب عليه أنه ودعة فلان أو في جريدته
لفلان عندي كذا ودعة لم يلزم الورثة التسليم بهذا بل بقرائهم أو بقرائهم أو وصيته أو بالينة
ولو لم يوص ومات وقال المالك أنه قصر وقال الوارث لعلها تلفت قبل وقت الإصاء فيصدق المالك على نفق
العلم بالتلف عملا بالأصل العاشر المحود بعد الطلب فإن طلبها المالك وجد ضمن ولو قال غلطت أو نسيت لم يرا

(قوله أخفاه ضمن) اذ كان من حقه أن يصبر حتى تؤخذ منه قصير مضموه على أخذها (قوله أنه
أراد) أي المالك قراره أي الوديعة (قوله منسجما) النجعة طلب الكلا في موضعه وقصر (قوله
غيلة) أي غيلة (قوله أو جريدته) أي دفتره (قوله لم يلزم الورثة التسليم بهذا) لاحتمال أنه كتب
أو غيره لبيسا لاحتمال أنه اشترى الكيس وعليه الكتابة لم يمحها أو الوديعة بمسكاتها في الجريدة
فلم يمحها (قوله وقال الوارث لعلها تلفت قبل وقت الإصاء) أي لم يجزم الوارث بالتلف بل قال لعلها الخ
فيصدق على بي العلم بالتلف عملا بالأصل إذا الأصل عدم التلف ولا بدع مسعها ولو جزم الوارث بالتلف
وادعاء وقال أنعم أبو يوص لعله كان غير تقصير فالقول قول الوارث إذا الظاهر براءة ذمته

الأمانة فليروى به ذلك فيضنها لانه لم يدع مسقطاً (قوله ولسمع يستعظمي الرداء والتلف) لاحتمال انه انسى ثم يذكركم كإلحاق المديح الشيء لا يثبت في أمي بدينة فلما سمع قال في الروضة وقد حكينا في المراجعين اذ قال اشترت بجمته ثم قال بل بما عتو خسين ان الاصحاب فروا بين لا يثبت في أمي بدينة فلما سمع قال في الروضة وقد حكينا في المراجعين اذ قال اشترت بجمته ثم قال بل بما عتو خسين ان الاصحاب فروا بين لا يثبت في أمي بدينة فلما سمع قال في الروضة وقد حكينا في المراجعين اذ قال اشترت بجمته ثم قال بل بما عتو خسين ان الاصحاب فروا بين

الا ان يصدق المالك ولو لم يطلبها لكن قال لي عندك وديعة فانكرت لم يضمن من ولادعي وديعة على آخر
 فانكر صدق يمينه فان اقام المدعي يمينه على الابداع واُعترف المنكر بعد موادعي الرد او التلق قبل
 الجود فان أنكر أصل الابداع لم يصدق في دعوى الرد لظهور رخصيته وصدق في التلق كالغائب ويضمن
 وتسعم يمينه على الرد او التلق حتى لو ماتت على الرد او التلق قبل الجود سقطت المطالبة وان قامت على
 التلق بعد ضمن ولو أنكر أصل الابداع عند أبيه ثم قال غلطت وتلق في يده في حياته قبل واذا ن
 ان لم ينكر أصل الابداع بل قال لا يلزمني تسليم شيء اليك ومالك عندي شيء او وديعة صدق في الرد او التلق
 فان اعترف ببقائها يوم الجود لم يصدق في دعوى الرد الا يمينه وان ادعى التلق صدق يمينه ويضمن ولو اقاله
 بالرد فادى الملاك بسبب خفي كالسرقة والغصب والسقوط منه صدق يمينه وان ادعاه بسبب ظاهر
 كالخرق والفرق والفارة فان لم يعرف ذلك هناك لم يقبل الا يمينه وان عرف فان عرف عموما صدق
 بلايين و بالعموم صدق بالبين وان لم يذكر سببا صدق يمينه ولا يكف ببيان السبب واذا انكل حلف
 المالك على نفي العلم واستحق الحادى عشر التأخير في الرد بلا عذر فان كانت الوديعه باقية لم يطلبها المالك
 لزمه الرد أى التحلية بين المالك وبينها للبشارة وتعمل المؤنة فان آخر بلا عذر ضمن وان كان بعد رد
 بغير قطعه او يكبر ما طاله في جنه الليل ويحى في خزنة لا يأتى في قفها في الوقت او كان مشغولا بصلاة
 او فتنه حاجبة او عمام او طعام او ملازم للمعرب مخافه به او منتظر لا انقطاع المطر والوديعه في البيت ليرجع
 اليه وما أشبه ذلك فلا تأخير ولو تولقت في تلك الحال فلم يضمن ولو قال لا أدفع حتى تشهد سبق هذا في كتاب
 الوكاؤه وشتره ان يكون المردود عليه أهلا لقبض فلور دعى السفيه المجبور او وضع في بدان التام لم يبرأ
 حتى يستيقظ والسكران المتصدى كالمسكى وغيره كانوا ثم ولو قال المالك ردعاه لي وكيلي فلان فطلب الوكيل
 فلم رد فبطلت المطالبة المالك فلم رد لكن له تأخير ليشهد المدفع اليه على القبض وان لم يطلب الوكيل
 قال لم يمكن من الرد يضمن وان تمكن ضمن وكذا الامانات الشرعية كالنوبت في داره والصاله
 بمجداو يعرف سالما وكذا فاقم السبي والسجدا اذا كان في يده ما فعل نفسه ولم يجز الحاكم بالرد ولو قال
 رد وديعتى على من قدرت عليه من وكلاي ولا تؤخر وقد رد على الزدعى بضمنه واحريره على غيره ضمن
 وعصى بالتأخير ولو لم يقبل ولا تؤخر ضمن وفي الصبيان وجهان ولو قال ردعاه لي شئت منهم فلم رد على
 واحد لم يرد على آخر لم يضمن وفي الصبيان وجهان واذا مات المالك ولم تعمل الورثة الوديعه ثم اراد عليهم أى
 الاعلام بها والتحلية فان لم يجدهم فعلى الحاكم حتى لو تولقت في يده بعد التحنن من الرد ضمن وان علموا
 فلا يجب الرد حتى يطلبوا ولو اطلبوا بها فمتنع ليقبض هل في الترق كوصية ضمن ولو قال رد دعتاه على
 المالك او تولقت في حياته او عدموته وقبل التحنن من الرد ضمن يمينه ولو قال رد دعتاه عليك صدق الوارث
قوله فانكرت او سكت لم يضمن لان اخفاها ابلغ في حقلها **(قوله)** وتسعم يمينه على الرد والتلق
 احتمال انه لم يسم ثم ذكر **(قوله)** وان لم ينكر أصل الابداع (الخ) اذ لا تاني بن كلامه **(قوله)** في كتاب
 الوكاؤه في فصل اذا اختلفا في أصل الوكاؤه قوله واذا طالب المالك ماله عن يده فقال لا أرده الآن
 شهده على الاسترداد (خ) **(قوله)** وفي الصبيان وجهان أشبهه بالملح **(قوله)** وفي الصبيان وجهان أى
 وجهيهما معه ورعيه الا ردعى **(قوله)** صدق الوارث لانه لم يأت بمسئله

(٥ - انوار) - ثانی) علی طلب (قوله وکذا الامانات الشرعية الخ) لان الامانات الشرعية تنتهي

بأنه يمكن من الرد ولا يستمر إلى الطلب والواجب عليه الإعلام بحصول المال ببدنه أن لم يعلمه وبحصوله في الخرز الفلاني أن علمه (قوله وفي العيصان وجهان) قال في شرح الروض وعدم العيصان ظاهر لأن الأمر لا يقتضي الفور (قوله وفي الضمان وجهان) قال الأذري: اشبههما

ولوادعي ابن المالك موت أبيه وعلم المودع وطلب الودعة فله تخليف المودع على نفي العلم به فان نكل حلف
وأخذ ولويات المودع فعلى وارثه الرأى الاعلام والتخليفان على مالهما فان تمكن ولم يرد ضمن وان لم يعلم
مالهما لم يجب تمس بها واسمها رها ولو كان المالك غائبا فالى وكيله ثم الى الحاكم فان أمر الحاكم بحفظها
فهما مستحفظا جدد ولو قال الوارث رد عليك موثق أو تلفت في يده أو في يدي قبل التحسين صدق بيمينه
ولو قال ردتها عليك صدق المالك ويحتمل كل واحد من المالك والمودع كونه ولو أقر المالك بالودعة
ثالث فهو كالومات المالك فان تمكن من الرد على المقر له ولم يرد ضمن ولو أودعه قباله لا تدفعها الى فلان
حتى يحطيك دينار أو دفعها قبيل أن يعطيه فعليه قيمة القباله وهي قيمة الكاغذ وأجرة الوراق ولو بعث
رسولا الى حانوته ودفع اليه ثمنه آية وعلامة وقال ردته الى اذا قبضت المأمور قبض ولم يرد الخاتم ووضع في
سوز لم يضمن لانه ليس على المودع الرد بل التخليف ولو أودع جماعة ما لا ذكر والله مشترك بينهم فجاء
بعضهم بطيه لم يكن له القسمة والتسليم الجميع اليه بل رفع الى الحاكم ليقسم ويدفع اليه نصيبه **خاتمة**
لو ادعى رد الودعة على من اتهمته صدق بيمينه ولو ادعى الرد على غير من اتهمه لم يصدق الا بيمينه ولو ادعى المودع
على المالك انك رفعت الودعة من الصندوق لم يقبل قوله بخلاف ما لو ادعى الرد عليه فإنه يقبل لانه يدعي
فعل نفسه وفي الاول فعل المالك ولو ادعى المودع الرد أو اهلاك ومات قبل الحلف فلورث أن يحلف
ان على أو غلب على ثمنه صدقه وان غلب كذبه فلا وان استوى الثمان فوجهان ولو ادعى المودع أو
من وقع الثوب في داره الرد لم يقبل الا بيمينه ولو أراد سفره أو دفعها أميناً فادعى الأمين تلفها صدق بيمينه وان
ادعى الرد فان ادعاه على المودع صدق بيمينه وان ادعاه على المالك لم يصدق الا بيمينه ولو قال المالك اذا سافرت
فاجعلها عند فلان ففعل فالحكم بالعكس ان ادعى الرد على المالك صدق بيمينه وان ادعاه على المودع لم
يصدق الا بيمينه ولو قال المالك أو دفعها عند فلان باذنك فأنكر الاذن صدق بيمينه فاذا حلف فان كان فلان
مقرا بالقبض وهي باقية ردها وان كانت تالفة غرم من شاء منهما ولا رجوع للعالم على الآخر وان كان
منكرا صدق بيمينه واختص الغرم بالمودع ولو صدق في الاذن وأنكر الدفع صدق بيمينه ولو صدق فلان
المودع في الدفع وقال تلفت في يدي لم يقبل على المالك بل يحلف المالك ويغرم المودع ولو صدق في الاذن
والدفع معا وفلان منكرا فلا ضمان على المودع لان الاشهاد عليه في الدفع والايداع ليس بواجب ولو اتفقوا
على الدفع الى فلان وادعى فلان التسليم وردها الى المالك صدق بيمينه ولو قال للمودع أو دفعها أميناً لم يعينه
قاضي الأمين التسليم عنه صدق وان ادعى الرد على المالك صدق المالك ولو كان مال في يده فجاء اثنان وادعى
كل واحد ودعه فان كذبهما وقال المالك صدق بيمينين وان أقر لاحدهما معينا يعطيه ويحلف للآخر فان
نكل حلف المدمي وغرمه القيمة ولو أقرهما فهو كال في بد شخص يتداعيان فان حلف أحدهما فحلفي له ولا
خصوصية للأخر مع المودع وان نكلا أو حلفا جعل بينهما ولو قال هو لاحد كما وقد نسبته فان صدقه فلا
خصوصية لهما معا وانما الخصوصية بينهما فان اصطلاحا على شيء قد اك والافيجعل كانه في أيديهما يتداعيان فان
أقام كل بينة تعارضتا وان نكلا أو حلفا وقف بينهما وان كذبا أو ادعيا علمه صدق بيمين واحدة على نفي العلم
(قوله ولو قال رد عليك موثق أو تلفت الخ) اذا اصل عدم حصولها في يد الوارث وعدم تسديدهما
(قوله صدق المالك) لانه لم يأت بيمينه **(قوله وعلامة)** عطف تفسير لآية **(قوله ولو ادعى المنتقل الخ)** لان
المالك لم يأت بيمينه والاصل عدم الرد **(قوله ولا رجوع للعالم على الآخر)** لزعمه ان الطام عليه هو المالك
(قوله ولو صدق) أي المالك في الاذن وأنكر الدفع صدق أي المالك بيمينه لسهولة البينة عليه **(قوله وادعى)**
فلان التسلخ **(خ)** لانه أمين المالك **(قوله وان ادعى على المالك صدق المالك)** لانه لم يأت بيمينه **(قوله صدق)**
بيمين واحدة على نفي العلم اذا المدمي شيء واحد وهو علمه

النتع (قوله ولو ادعى المنتقل
الخ) لان المالك لم يأت بيمينه
والاصل عدم الرد
(قوله ولا رجوع للعالم
على الآخر) لزعمه ان الطام
له هو المالك (قوله صدق
بيمين واحدة على نفي العلم)
لان المدمي شيء واحد وهو
علمه فاكنتي بيمين واحدة

الحاصل من الكفار الخ (قوله حتى لو ضربوا
المسكر) أى ساروا
الى دار الحرب (قوله

الكرام والسلاح ولا يحسن من مال الفى شيئا خوف نازع المسلمين بل يقسم كل ما نزلت وجب على
المسلمين القيام بأمرها وهذا فى منقولات مال الفى فمال الدور والأراضي فتجعل وقفا وتستعمل وتقسم
غلاتها كذلك أو تباع ويقسم ثمنها كذلك وإذا أخر عطاء المرتفعين وقتها والمال حاصل فلمهم المطالبة
كالديون وإن أعوز فلا يكون ديناً على بيت المال

والرايين) الرايين بالراء

المهمله وبالنون حف
يلس الساق خاصة ليس
له قدم (قوله والمنطقه)
بكسر الميم وهو ما يشبهه

الوسط (قوله والهميان)
كسر الهاء وعاء الدرامم
وهو فارسى معرب قاله فى

الصالح (قوله والمغفر) فى
الصالح المغفر زبد يسبح

من الروع على قدر الرأس
يلس تحت القلسوه (قوله

لالحقيقه) بفتح المهملة
وكسر القاف وعاء يجمع

فيه المتاع ويحصل على
حقوا العبد (قوله وغير

مضبوط) أى غير شاغل ومابع
عن القتال فى الصحاح ضبطه

عن الامر تشبهاً بشعله
(قوله ولا الخنجل) قال فى

الصالح خذله خذلاً إذا
تركه عنه ويصره والمراد

به هتان بكسر الازايف
ويكسر فلوب الس مثل

أن يقول لا تنفر وأنى آخر
وفى الصدو كثره نحو ذلك

(قوله أن يزل منعه كافر)
قال فى القاموس المنعة القوة

يقال فى حزة ومنعة (قوله
أو الخنجان) قال فى الصحاح

أخفنته الجراحة أو هنته
(قوله أن يركب غدا) أى

فصل الغنيمه المال الحاصل من الكفار بالقتال وإحفاف الخيل والركاب حتى لو ضربوا المعسكر
تلقاهم حلواً وصروحوا عند القتال على مال فغنيمه يبدأ منها بالسلب ويدفع الى القتال ولا يخمس وهو ثوبه
المبوسه مع الخلف والرايين والطوق والسوار والمنطقه والهميان ودرهم النفقه وآلات الحرب كالدرع
والجوشن والمغفر والأسلحه والمر كسوب وآلاته كالسرج واللباحم والجنيبه التى بين يديه لا الخبيبه
المشدوده على الفرس ولا ما فيها من الامتعة والدرهم ولا الفلام الذى معه ولا الجنيبه التى خلفه ولا مستحق
السلب مشروط الاول أن يكون القتال مسلحاً غير مضبوط فلا يستحقه الذى ولا الخنجل ويستحقه الذى
والجنيون والعبد والمرأة والتاجر الثانى أن يكون المقتول بالغاً فلا ذكراً أو أن كان صديقاً أو محبباً أو
امراً أو عبداً ولا يقاتل ويستحق لأن قتلهم حرام والحاله هذه وإن قاتل استحق الثالث أن يزل
منعه كافر بأسراً وقتل أو الخنجان بان يعميه أو يقطع يديه أو رجله أو يداورجلاً ولا يشترك جماعة
فالسلب لم ولو اتخذه واحد وقتله آخر فلا دلو ولو جرحه الاول أو قطع إحدى يديه أو رجله فقتله آخر
فلثالثى الرابع أن يكون الحرب قائماً فلو انهزم الجيش فتبعهم وقتل كافر لم يستحق الخامس أن يركب
غداً فلو رعى من ضمن أمن وراء الصف الى كافر وقتله أو من صف المسلمين إلى صف الكفار وقتل
كافراً أو قتل أسيراً أو مضعناً أو ثامناً أو مشغولاً بكل أو غيره لم يستحق ولا يشترط اقباله ولو قاتل بزمانه
هرب الكافر فقتله مبرراً استحق ولأن يكون مقاتله مع قتله حتى لو قاتل كافر مسلحاً فقتله مسلم من
وزنه استحق ولأن يقتله مبرراً حتى ولو غرر فى صف الكفار وقتل كافر استحق ولا فرق بين أن قال
الامام من قتله فله السلب أو لم يقل ثم بعد السلب يخرج المثلن اللازمة كسوة الجلال والحافظ وغيرهما

(قوله وإن أعوز) أى فقد المال

فصل الغنيمه المال الحاصل الخ (قوله بالقتال وإحفاف الخيل) الواو بمعنى أو فلا يرد المأخوذ بقتال
الرجال فى السفن فانه غنيمه ولا إيجاب فيه (قوله ولو ضربوا المعسكر تلقاهم) أى دهبوا وساروا الى
دار الحرب (قوله والرايين) هو غنم طوبى ليلس الساق لا قدمه (قوله والطوق) هو حلى العنق (قوله
والمنطقه) هى ما يشد فى الوسط (قوله والهميان) هو كيس الدرامم وقد مر غير مرة (قوله والجوشن) فى
القاموس الجوشن الصدر والدرع اه ولعله نوع منه (قوله والمغفر) زرد يسبح من الدرع على قدر
الرأس يلبس تحت القلسوه (قوله والجنيبه التى بين يديه) أى امامه وخلفه ويجنبه ولومن غير مجلس
مر كبه كرا كسب من معصو بفل (قوله لا الجنيبه التى خلفه) هذا اذا كان معه جنيبتان أو أكثر
فليس له إلا أحدها ما إذا لم يكن معه الجنيبه نهى له وإن كانت خلفه فوقع فى المحرور والوضوء وأصلها من
بين يديه مثل قتال (قوله غير مضبوط) أى غير شاغل ومابع عن القتال فى القاموس ضبطه عن الامر عوقه
و بطاء عنه كشيعة فيبدا على الامر وقف عليه فتبسط وتوقف والشيء ككتف الاحق فى عمله والضعيف
والثقليل وأبطله المرض لم يكسب غافره (قوله ولا الخنجل) قيل المراد بالخنجل هتان بكسر الازايف ويكسر
قلوب الناس و يشبهه فيقول لا تنفر وأنى الخرفان فى العدو وكثرة وخيولنا ضعيفه ولا طاقة لابسهم وما أشبه
ذلك (قوله منعه كافر) أى قوته (قوله أو الخنجان) فى القاموس الخنجان فى الغز وبالغ فى الجراحة فيهم وفلان
أوهنه وحتى إذا اغتصمهم أى غلبتهم وكثرتهم الجراح اه (قوله غدا) أى الغدا خطر (قوله ولو غمر)

حظاً (قوله حتى لو غمر) أى

بحر سحر النفل بفسح التون والقاء وهو زيادة مال على سهم الغنمية بشرطه الامام أو أمير الجيش عند الحاجة
 لن يقوم بأمر فيمنه زيادة مكابة الكفار أو توقيع غزوة أو دفع شركا لطيلة والتهجم على قلعة والدلالة عليها
 وحفظ مكنن ونحس حال وشبهها وقدره يتعلق باحتداد النفل وينقل بقدر العمل وخطره وحمله خمس
 المصالح ويجوز أن بشرطه من الحاصل وحينئذ بشرط أن يكون معلوما وان بشرطه بما يستعمل في هذا القتال
 وحينئذ يذكر الخرز كالثلث والرابع وغيرهما ويحتمل الجها للبحاجة ولوقال الامير من أخذ شيئا فهو له
 يصح شرطه ومن ظهر منه مبارز فحسب اقدام وأثر محمود أعطي سهمه وزيد من المصالح ما يليق به ثم يجعل
 الباقي خمسة أقسام منساو به يأخذ خمس رفاع فيكتب على واحدة ثمة وعلى أربعة للغانين ويدرجها في
 ننادق منساوية ويخرج لكل قسم رقعة فاسخرج عليها ثمة يجعله بين أهل الخس على خمسة وقسم الباقي
 على الغانين الفغار والمنقول ومنه يكون الرضخ وهو سهم ناقص عن سهام السكاليين يجتهد في تقديره الامام
 وهو واجب المسمى والعبء والمرأة والخسنى والزمن والاقطاع والذي الحاضر باذن الامام يترعا لا يتخذ
 ويؤات ينفهم بحسب النفع فبرجع المقاتل والمنكشف قتالا على غيره والعارض على الرجل والمرأة
 المداءة للجرى والساقية للعطاش على حافظة الرجل والغانون هم الذين شهدوا الواقعة على نية القتال
 وان لم يقاتلوا لاحق لن حضر بعدا قضائه ولو مات بعد انقضائه انقل حقه الى ورثته وان مات قبل حيازة
 المال ولو مات في اثناء القتال أو قتل فلاحق له ولو ماتت فرسه في اثناءه أو قتلت استحق سهمها ونجار
 الصكر والمختر فون يستحقون السهم اذا قاتلوا وكذا الاجراء لسياسة الدواب وحفظ الامتعة مدة مع أوجرتهم
 وقيل يستحق الاجير وان لم يقاتل والاحراء للجهاد لا يستحقون السهم ولا الاجرة ولو بعث الامام أو الامير
 سرية ولم يذهب فغنمت لم يشاركها الامام ومن معه من الجيش ولو بعث سرية الى جهين لم يشارك
 احدهما الاخرى ولو دخل الامام أو الامير دار الحرب وبعث سرية في ناحية فغنمت شاركهم الامام وجيشه
 ولو غنم الامام وجيشه شاركهم السرية واذا قسم يعطى الرجل سهمها والفرس ثلاثة وانما يعطى راكب
 الفرس دون البغل والجار والفيل والابل ويرضخ لها متساو فافرضه للفيل أكثر من البغل ولا يغفل
 أكثر من الابل ولا يلب أكثر من الجار ولا يعطى الفرس واحد ولا فرق بين العتيق الذي أبواه سر بيان
 والبرذون الذي أبواه عجميان والمجنين الذي أبواه عربي وأمه عجمية وبالعكس ولا يعطى للأعفف الذي
 لا غناء فيه ولو حضر فارسا وضاع فرسه فأخذها آخر أو غضبها من مالها وقاتل عليها كان سهمها مالها
 أي دخل (قوله نكابة) في القاموس نكي العدو وقتل وجرح (قوله كالطليعة) طليعة الجيش من يبعث
 ليطلع طلع العدو وكذا نقل عن الصحاح (قوله مكنن) مكن كونا أخفى ومنه السكنين في الحرب (قوله
 ما جرتا للنفل) أي الامام (قوله لم يصح شرطه) لا شراك الغانين فيه (قوله والمرأة المداءة) أي قوله
 على حافظة الرجل أي ترجعان على المرأة التي تحافظ الرجل لكثرة علمها (قوله فلاحق له) اذا الاعتبار
 بأثر القتال فانه وقت الخطر والظفر صككنا طعله الرافعي (قوله استحق سهمها) لان الفارس مشبوع
 والفرس تابع له فاذا مات التابع جاز ان يبقى سهم مشبوعه (قوله وقيل يستحق الاجير) وان لم يقاتل والمعتقد
 الاول (قوله لا يستحقون السهم ولا الاجرة) اما عدم استحقاقهم السهم فلا راضهم عنه بالاجارة وأما الاجرة
 فليطلبان اجازتهم لانه ان لم يكن متعينا عليه فحق حضر الصف تعين ولا يجوز أخذ أجرة عن فرض العين
 نعم ان كانوا ذميين فلهم الاجرة دون السهم (قوله سرية) في القاموس السرية من خمسة أنفس الى ثلثمائة أو
 أربع مائة (قوله دون البغل والجار) اذ لا تصل صلاحية الخيل (قوله فافرض لها متساو) ولكن لا يبلغ
 بها سهم فرس (قوله للأعفف) أي الفرس الهزال ومثله الخرون الجوح (قوله لا غناء فيه) أي الفرس
 الذي لا يقع فيه لنحوهم لعدم فائده (قوله كان سهمها مالها) كالموضع فرسه في الحرب فوجده آخر

دخل (قوله زيادة نكابة) في
 الصحاح فكتب في العدو
 نكابة اذا قتل فيهم
 وجرح وفي القاموس
 النكابة الطعان في الناس
 ونكتة لقاء على رأسه
 فانتكت (قوله كالطليعة)
 طليعة الجيش من يبعث
 ليطلع طلع العدو قاله
 الجوهري ولو مات في أثناء
 القتال الى قوله استحق
 سهمها لان الفارس مشبوع
 فاذا مات فالتاصل
 والفرس تابع فاذا مات
 جاز أن يبقى سهمه
 للثبوع (قوله والاحراء
 للجهاد لا يستحقون
 السهم قاتلوا أو يقاتلوا)
 لانهم أعرضوا عنه بالاجارة
 ولم يحضروا بمجاهدين ولا
 أجرة لبطلان اجازتهم
 لانهم يحضرون الصف يتعين
 عليهم هذا اذا كانوا مسلمين
 فان كانوا ذميين فلهم الاجرة
 دون السهم والرضخ اذ لم
 يحضروا بمجاهدين (قوله
 ولا يعطى للأعفف) الأعفف
 البين الهزال

كتاب النكاح والنظر في أطراف الأول في بخاصة رسول الله صلى الله عليه وسلم ﴿ قوله والضحى والاضحى ﴾ خبر ثلاث من على فرائض ولكم طمع النحر والوتر وكذا الضحى رواه البيهقي وسحقه ويؤخذ منه أن الواجب عليه أقل الضحى لأكثره وقباصه في الوتر كذلك واستشكل وجوب الثلاث عليه بضعاً خبره ويجمع العلماء بين أخبار الضحى المتعارضة في سببها بأنه كان لا يداوم عليها مخافة أن تفرض على أمته فيجوز عنها وأنه قد صح عنه أنه كان يوتر على غيره ولو (٣٩) كل واجبا عليه لا تمتنع ذلك وقد يجاب عن الأول باحتياله أنه اعتضده

بغيره وعن الثاني بأن صلاه الضحى واجبة عليه في الجملة وعن الثالث باحتياله أنه صلاها في الرحلة وهي واقعة على أن جواز أداؤها على الرحلة من خصائصه أيضا قاه في شرح الروض (قوله وسنخ في الآخر)

قال البلقيني والتهجد كان واجبا عليه وعلى أمته حولا كاملا ثم نسخ فصار تطوعا في حقه وحققهم (قوله) والمشاور مع أهله وأصحابه قال الله تعالى ومشاورهم في الأمر لكن نص الشافعي على عدم وجوب مهاجله حكمه البيهقي في المعرفة (قوله) واستئذان البكر (قوله) ومصارعة العدو وان كان ولو رادوا على الضعف ولو مع الخوف لأنه موعود بالصحة والنصر (قوله) وتخبر نساءه (الخ) فلو اختارته واحدة منهن لم يحرم عليه طلاقها كما لا يحرم على أمته أو كرهته بأن اختارت الدنيا توقفت الفرقة على الطلاق فلا

ولولم يكن مالها حاضرا كان الغائب * ﴿ كتاب النكاح ﴾ والنظر في أطراف الأول في بخاصة رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أقسام الأول الواجبات ومنها السواك والضحى والاضحى والوتر والتهجد ونسخ في الآخر والمشاور مع أهله وأصحابه وتغيير المنكر وان حاف على نفسه ومعارضة العدو وان كثر قضاء دين الميت المعسر ولا يجب الآن على الإمام من المصالح وتغيير نساءه بين مفارقتها واختياره الثاني المحرمات ومنها الزكاة والصدقة والخلاعة والشعر وزرع اللثة حتى يلقى العدو ويقاتله ويد العين إلى ما تمع به لباسه وللمن لا يستكثر زوجته الأربعين والصلاة على من عليه دين ولا وفاء لأصا من نسخ التحريم وأوجب القضاء من عنده والتزوج على الخيرات والتبديل بين وسنخ آخره وأما من كرهته

فقاتل عليه فهمه ذلك ﴿ كتاب النكاح ﴾ (قوله السواك والضحى الخ) روى أنه صلى الله عليه وسلم قال كنت على ثلاث ولم تكتب عليكم السواك والوتر والاضحية وروى أنه قال صلى الله عليه وسلم كنت على ركعتي الضحى وهما ركعتي فقلت إن الواجب عليه أقل الضحى لأكثره وقبص عليه الوتر (قوله وسنخ في الآخر) قال البلقيني كان التهجد واجبا عليه وعلى أمته حولا كاملا ثم نسخ فصار تطوعا على حقهم (قوله) والمشاور مع أهله وأصحابه) بديل قوله تعالى ومشاورهم في الأمر والنصوص عدم وجوب مهاجله (قوله) ومصارعة العدو وان كان ولو مع الخوف لأنه موعود بالصحة والنصرة (قوله) (المصالح) أي يجب على الإمام أن يفتي في الميت المعسر من مصالح المسلمين (قوله) بين مفارقتها واختياره بين الدنيا وبين اختياره صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم أقر لنفسه الفقر والعبر عليه فأمر مستخيرين كي لا يكون مكرها على الضرر فان اختارت النبي صلى الله عليه وسلم واحدة منهن لم يحرم عليه طلاقها كما لا يحرم على أمته وان اختارت الدنيا بوفت الفرقة على الطلاق (قوله) (الخ) أي الكعبة والشعر بكسر الشين لقوله تعالى ولا تحطه بينك وقوله وما علمناه الشعر وما ينبغي له (قوله) وزرع اللثة) لسكون الهمة أي السلاح لخبر لا ينبغي لسي أن يلبس لأمنه فيضه حتى يقاتل (قوله) (وللمن لا يستكثر) لقوله تعالى ولا تمنن تستكثر أي لا تصط مستكثر إياي طالب للكره والطمع في حصول الفرض (قوله) وحائنة الاعين) وفسروها بالإجماع إلى مباح من ضرب أو قتل على خلاف ما يظهر وإنما قيل له حائنة الاعين لأنه يشبه الخيانة من حيث أنه يخفى ولا يحرم ذلك على غيره إلا في محظور وسيجيء (قوله) وأوجب القضاء من عنده) أي كان النبي صلى الله عليه وسلم بعد ذلك يصلي على من عليه دين ولا ضمان وبوفيه من عنده (قوله) (والزوج على الخيرات) أي التسعة لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد إلا بعد التسعة إلا أن تزوجك (قوله) (التبديل بين) بأن طلقهن أو بعضهن وتكس بدل من طلق (قوله) وسنخ آخره) لأن تكون المنتزعة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ترك التزوج عليهن بقوله تعالى أنا أحلنا لك أزواجك اللاتي آتيت أجورهن (قوله) وأما من كرهته) واستشهد بأن النبي صلى الله عليه وسلم نكح امرأ أذات جبال فقلت أن تقول لرسول الله صلى الله عليه وسلم أعوذ بالله منك وقيل

تحصل باختيارها لقوله تعالى فتعابن أمثلكن وأمرسكن (قوله) (الخ) (والشعر) لقوله تعالى ولا تحطه بينك وقوله تعالى وما علمناه الشعر وما ينبغي له (قوله) (وللمن لا يستكثر) لسكون الهمة أي السلاح كما صحح ابن حجر في شرحه الارشاد وقال في الصحاح اللام جمع لامة وهي الدرع (قوله) (والزوج على الخيرات) لقوله تعالى لا يحل لك النساء من بعد إلا بعد التسعة إلا أن تزوجك (قوله) وسنخ آخره) بقوله تعالى أنا أحلنا لك أزواجك

(قوله وكان صلى الله عليه وسلم يؤخذ عن الدنيا الخ) وعبارة الرض وكن يؤخذ عن نفسه عند الوحي ولا يسقط عنه التكليف قال في الرواية وقاله صلى الله عليه وسلم ركعتان بعد الظهر فمضاهاهما بعد العصر ثم واطب عليها بعد العصر وهو عتصم بهذه المداومة على الأصح (قوله لعدم ضبطه) لا لشك في رؤيته (قوله ويجوز الانغماء عليهم) قال الاسوي بشرط أن يكون في لحظة أو لحنتين من الطرفين الثاني في مقدمات النكاح (قوله ويجدا أهبة) أي مؤمنين ومهر وكسوة فصل في التحسين وتفقير يومه (قوله ولواجدها الغير المحتاج التضي للعبادة) انهما ما بها والا فلا نكاح أفضل لمن تركه كيلا تنضي به البطالة الى الفواحش ويكره نكاح عتيق ومسح وزمن ولو وابدن مؤنه ونكاح عاجز عن مؤنه غير تائق له لا تنفعا حاجتهم اليه مع التزامهم بالقدرة عليه العاجز وخطر القيام (٤١) بواجبه فباعداءه وص في الام وغيره

على أن المرأة الناقصة يندب لها النكاح وفي معناها المحتاجة الى النفقة والنفقة من اقتحام القهجرة و يوافق ما في التشبيه من ان من جاز لها النكاح ان كانت محتاجة اليه استحب لها النكاح والا كرهنا قيل انه يستحب لها ذلك مطلقا ليس بشئ قلته في الاسي (قوله وأحب المكوحات البكر الولود) للاخبار الصحيحة وبها ما خبر جابر به انكرا بلاعبا وتلاعبك وخبر ابن ماجه عليه السلام بالابكار فانهم أعذب أهواها أي الذين كلاما وتثنى أرحاما أي أكثر أولاد وأرضى بالبسر ومنها ما رواه أبو داود والحاكم بنحو الولود والودود فاني مكأر بكم الام يوم القيامه ويعرف كون السكر ولودا وودا ما قار بها قال في الاحياء وكما يستحب نكاح البكر يستحب

أبغضه أو زني بحضرة كفر من كذب عليه متعمدا عصى وقال الشيخ أبو محمد كفو وكان صلى الله عليه وسلم يؤخذ عن الدنيا الخ ولا يسقط عنه الصلاة وغيره ومن يراه في المنام فقد رآه حقا ولو كان لا يجب العمل بما يسمعه الرائي منه لعدم ضبطه ويحاطب بعد الموت يقول السلام عليك أيها النبي ورجعة الله وبركاته لان الانبياء أحياء في عبورهم يصلون ويحجون كما ورد ولا تبطل به الصلاة بخلاف خطاب غيره وكان ماله صدقة تصد موته على المسلمين ولا يورث منه بل يورث للمال وأفق على زواجه منه ولا يجوز الجوزن على الانبياء وكذا الاستلام على الأصح ويجوز الانغماء عليهم ومعرفة اختصاصه مستحبة بل لو قيل بوجوده لم يبعد لانه بما يرى جاهل بعضها بتأني حديث صحيح فيه مل به أخذ بالناسي الطرف الثاني في مقدمات النكاح الاولى تسبب النكاح لمن يحتاج اليه ويجدا أهبة والافضل لقائد الالهة المحتاج ان لا يتزوج ويكرس شهره بالصوم ولا يجوز بالكافور ولو واجدها الغير المحتاج التضي للعبادة وأحب المكوحات البكر الولود والحسية السيدة العاقلة الصالحة الجليلة التي ليست له قرابة بقربى وتسبب أن لا يزدعي واحدة من غير حاجه وأن لا يتزوج اللقوت من غير صلحه المدة الثانية النظر في نكاحها ينظر الى وجهها وكفها وبل النكاح اذ اعزم على نكاحها ان ارتضاها فان لم يتسرعت امرأتهما لمها (قوله أو زني بحضرة كفر) قال النووي في زواجر الرض فلت في الرضا لله والله أعلم (قوله ولا يسقط عنه الصلاة وغيره) أي لا يسقط عنه التكليف بذلك (قوله فقد رآه حقا) لعدم مثل الشيطان صورته (قوله لعدم ضبطه) لا لوقوع الشك في الرؤية (قوله كارد) أي في الاحداث (قوله ويجوز الانغماء عليهم) أي لحظة أو لحنتين فقط (قوله أخذ بالناسي) استدابه صلى الله عليه وسلم (قوله ويجدا أهبة) أي مؤنه النكاح من مهر وكسوة وتفقير يومه (قوله ولا يجوز بالكافور) أي يحرم على الرجل والمرأة أدى الى اليأس من السمل (قوله الولود) أي كثير الولود وكثير الحب ويعرفان في السكر نكاحها (قوله الحسية السبية) الحسية ما بعده الانسان من فاعل آياته وفيل الحسب ما يكون في الشخص وكأنه من اتصال الحيدة في العرف أو في الشرع والسب ما يكون في الآباء (قوله الجلية) أي الحناء بحسب طبعه خبري كل ذلك واعلم انه يكره ذات الجلب البارع لميل الفجر اليها (قوله التي ليس لها قرابة قريبة) لما روي انه صلى الله عليه وسلم قال لا تنكح القرابة القريبة فان الولد يخلق صاوما أي يحيا وذلك لعصب الشبهه (قوله اللقوت) الفاء التي ولدها ولد من روج آخره في تلفت الى ولدها أي يغسل اليه (قوله ان ارتضاها) قال في الصم وان لم تأذن هي ولا وليها كتنافه اذن الشارع

(٦ - (انوار - ثاني) أن لا يزوج اسمه الامن بكر لم يزوج قط لان النفوس جبل على الايناس بأول ما لوف (قوله الحسية السبية) خبر بخبر النفوس كرواها كما وصفه بل يكره نكاح بنت الزنا وبنت الفاسق قال الادريجي وشي أن لطعن بهما القبيحة ومن لا يعرف ابوها والحسب ما بعده الانسان من معاصرا آياته وقيل حسب الرجل ديه وقيل ماله (قوله الصالحة الجلية) خبر الصحيحين تنكح المرأة لارب لها ولها ولحسبها ولديها فغير بذات الدين رت يدك أي افغرت ان خالف ما أمر بك به (قوله وأن لا يتزوج اللقوت) بالقاموحي من النساء التي طازوج ولها ولد من غيره فهي تلفت الى ولدها قاله الجوهري (قوله ان ارتضاها) قال في الاسي ويجوز ان ينظر كل من الرجل والمرأة من الآخر قبل الخطبة بعدد معلى كساحها غير المودة المقررة في شروط الصلاة وان لم يأن أي الآخر كسفا باذن الشارع ولا تطلق الاخبار وثلاثين فيعوب عر سوء احسنى فسام لا تعرض التزوج وله تكرير النظر عند حاجته اليه تشييه فله

يعتمد بعد تكليفه عليه قال أن كثر في بصره وضوء الشيطا التكرار ويحصل تقديره بثلاث وثلاثين مرة التي ترجع عليها التفتيش في الرواية قبل الخطبة ٣ أرتبك بثلاث ليل (قوله قبل الاكثر على انه لا يحرم عند الامن) لقوله تعالى ولا يبدن زنتهن الا ناهر منها وهو مفسر بالوجه والسكنين وهما ما في الروض فواصلها عن أكثر الاصحاب والذي صححه في التهايج كاصله الصرم وجهه الامام باتفاق المسلمين على نزع النساء من الخروج سافرات الوجوه بل ان النظر مظنة الفتنة ومحرر للشهوة قال في محاسن الشرع سد الباب والاعراض عن تفاصيل الاحوال كاخلاوة الاجنبية وصوب الوجهات الاول لكون الاكثر بن عليه (قوله الى المعصم) قال في المحاسن موضع السوار من الساعد والشاحن اطم بكسر الحاء وهو الشيخ الفاني (٤٢) فليس لاحد منهم النظر الى اجنبية كغيرهم من الفعل ويروي البخاري

عن أم سلمة خبر لا يدخلن عليكم يعني الخنث (قوله) ما لم تكن ابنته (أو أن يكون عدلا كما في الروض) وأن لا يكون مبعضا (قوله) وقيل هي كالطرفة قال في المناهج الاصح عند المحققين ان الامة كالطرفة والله اعلم قال ابن حجر في شرحه لاشتراكهما في الانوثة وخوف الفتنة وكثير من الامام ما يوقر أكثر اطرا ورجالا اخوفها فيهن أعظم وقال في الروض انه اربع دليل على قوله الا الى فرجها) فيحرم اتفاقا في الروضة عن القاضي من حله عملا بالعرف ضعيف ثم يجوز نظره ومسه لبحو الام زمن الرضا والثرية للضرورة قاله ابن حجر في التحفة (قوله ويجوز الى فرج الصغير الى التخييم) بخلاف فرجها والفرق ان فرجها الخنث وقيل يحرم (قوله واخني) بقدر كراخ في حكم النظر اخذ بالاحوط وينافي هذا ما مر في الجناز من أنه كمنظر

عن أم سلمة خبر لا يدخلن عليكم يعني الخنث (قوله) ما لم تكن ابنته (أو أن يكون عدلا كما في الروض) وأن لا يكون مبعضا (قوله) وقيل هي كالطرفة قال في المناهج الاصح عند المحققين ان الامة كالطرفة والله اعلم قال ابن حجر في شرحه لاشتراكهما في الانوثة وخوف الفتنة وكثير من الامام ما يوقر أكثر اطرا ورجالا اخوفها فيهن أعظم وقال في الروض انه اربع دليل على قوله الا الى فرجها) فيحرم اتفاقا في الروضة عن القاضي من حله عملا بالعرف ضعيف ثم يجوز نظره ومسه لبحو الام زمن الرضا والثرية للضرورة قاله ابن حجر في التحفة (قوله ويجوز الى فرج الصغير الى التخييم) بخلاف فرجها والفرق ان فرجها الخنث وقيل يحرم (قوله واخني) بقدر كراخ في حكم النظر اخذ بالاحوط وينافي هذا ما مر في الجناز من أنه كمنظر

بفسله بعدموته والرجال والنساء استباح الحكم الشرع وبخلاف الفتنة (قوله وان خاف حرم) قال في التحفة ويحرم نظره بغير الشهوة ولومع أمن الفتنة في الاصح المنصوص وان نازع فيه حكما وتلاجم متقدمون ومتأخرون حتى بالغ بعضهم فزعم انه حق للاجماع وليس في محله وان وافقه قول البغلي يعل مع أمن الفتنة اجابوا ذلك لانه مظنة الفتنة كالأرثاق قال في الكافي هو اعظم اثمها لانه لا يعمل بحال وانما يلزم بالاحتجاب للمشفقة في تركهم التعلم والاسباب وكثافتها بوجوب النضض فيها لا الحاجة كباقي وقتها بالغ السلف في التنبيه بينهم وسومهم الاثنان لاستدراكهم شرعا قال وشرط الحرمة مع أمن الفتنة واشغال الشهوة أن لا يكون الناظر محرر ما ينسب أو رضاء أو مصاهر فعلى ما شمله اطلاقهم ولا سيد أو أن يكون الناظر رجلا بحسب طبع الناظر ان الحسن يختلف باختلاف الطباع

(قوله وهو المرجع في الروضة والمحرر) فهو يوم قوله تعالى وأنتاهن ولا يملك تصفها لكافر يفتنوا مثلها فاقسم بسعاقه وأخبره كذا في قوله فيحرم التكشف لما قاله ابن حجر (قوله ويجرم النظر إلى قدام رجلها) إجماع حكمه قبل إخصاله والقائمة منسقط من الإختصار (قوله ويجب على من حلق عاتته موارة شعرها الخ) قال في التحفة نبيه كل (٤٣) ما حرم نظر منتهى ومنها اتصال حرم نظره منفصلا

كنظر الرجل إلى الرجل وفي نظر التسمية إلى المسلة وجهان أهمهما عند الفخر إلى أن نظرها كنظر المسلة إلى المسلة وهو المالك كور في شرح الباب وأهمهما عند بغوي أن نظرها كنظر الرجل إلى الأجنبية وهو المرجع في الروضة والمحرر ولو كانت التسمية ماو كملها جاز على الوجهين القسم الرابع نظر المرأة إلى الرجل وهو جائز إلا ما بين السر والركبة ويجرم عليها النظر عند خوف الفتنة قطعاً وما يحرم النظر إليه منفصلاً كالد كرو ساعد الحر قوسه رؤسها وشعر عانة الرجل وشبهها يحرم النظر إليه منفصلاً ويجرم النظر إلى قدام رجلها دون قلامة يدها وما يده ورجله ويجب على من حلق عاتته موارة شعره ثلاثاً بنظر إليه ولو ألبس شعر الأمانة وظفرها ثم عتقت يحرم النظر إليه لأن العتق لا يتعدى إلى المنفصل ويجوز للزوج النظر إلى جميع بدن الزوجة وكره إلى الفرج وإلى باطنه أشد ويكره النظر إلى فرج نفسه بلا حاجة ونظر السيد إلى أمته التي يجوز استئناحه منها كنظر الزوج إلى زوجته ولو كانت محبوبة أو وثيقة أو من زوجة أو مكاتبه أو مستتره كفهى كلمة الغير ونظر الزوجة إلى زوجها كنظره إليها ونظر المرأة إلى ما في يدها كنظره إليها وحيث حرم النظر حرم المس فصرم على الرجل ذلك فخذ الرجل وعلى المرأة ذلك فخذ المرأة فإن كان فوق إزارها إذا أمن الفتنة وقبحه المس دون النظر كس وجه الأجنبية حيث جاز النظر وكس كل ما جاز النظر إليه من المحارم وإمام الغير فلا يجوز للرجل من بطن أمه ولا يظهرها ولا غزرها وقفاً ورجلها ولا يقبل وجهها والعكس ولا يجوز أن يأمر الرجل ابنته أو أخته بنظر رجله ولأن يتكحل الجائر الرجال ويحرم أن يضامع الرجل الرجل والمرأة المرأة وإن كان كل واحد من جانب من الفرائض وأدلى العصبى أو العصبية عشرين وجب التفريق بينه وبين أمه وأبيه وأخته وأخيه في المصحح ويجوز للنظر إلى الأجنبية إذا أراد نكاحها أو شراءها أو الشراء منها والأجارة معها أو تحمل الشهادة منها أو أداءها عليها ويجوز النظر للمس لنفسه والحمامة والمعالجة بشرط أن يكون الرجل مسلماً إلا إذا لم يوجد ثم وإن يكون عدلاً إلا إذا فقد هناك وأن يكون زوجها ويحرم أو امرأة تتفق عاضراً هناك وأن يكون العضو مستورا لا يقدر المأدب من كشفه وأن لا يكون هناك امرأة تعلم ذلك وتباشر وأصل الحاجة كافي في النظر إلى الوجه واليد وفي سائر الأجزاء معتبراً كد الحاجة وهو ما يجوز الانتقال من الماء إلى التعم وفي النظر إلى السواكين يعتبر من بدناً كد وذلك بأن يكون بحيث لا يبعد التكشف بسببها هناك المراد أو يعتبر في العادة ويجوز النظر إلى الفرج لتحمل شهادة الزنا والولادة وإلى مدى المرأة للشهادة

أما أنها لا يباح بحال (قوله وهو المرجع في الروضة الخ) وهو المحقق لأنها قد تصفها لكافر يفتنوا ولقوله يوم قوله تعالى وأنتاهن ومثل التسمية كل كافرة ولو سبى (قوله قدام رجلها) لحرمة نظرها قبل الانفصال فكذلك بعده وهي ما تسقط من الإختصار (قوله لأن العتق لا يتعدى إلى المنفصل) وقد علمت أن المحقق حرم النظر إليه لأنها كافرة (قوله ويكره إلى الفرج) لأنه يورث العصى (قوله من طعن أمه الخ) أي لا حاجة وشفقة والإجازة أيضاً (قوله وأصل الحاجة) أي لا تارك (قوله وهو ما يجوز الانتقال الخ) كتحسين فاحش على العضو (قوله ولا يكون التكشف بسببها) أي سبب الحاجة هناك المرأة كنعو البواسير (قوله وتعدى في العادة بحيث لا يكون التكشف هناك الخ) بل يرد في العادة والتكشف (قوله في التحفة وطى حليته متفكر في محاسن أجنبية حتى خيل إليه أنه يطؤها فهل يحرم ذلك

عاريين نظره مسل لا يفضي الرجل إلى الرجل في الثوب الواحد ولا تفضي المرأة إلى المرأة في الثوب الواحد (قوله ويجوز النظر إلى الفرج لتحمل شهادة الزنا الخ) لظهور الحاجة إليه (قوله وطى حليته متفكر في محاسن أجنبية حتى خيل إليه أنه يطؤها فهل يحرم ذلك التفكير والتفكير اختلف في ذلك جمع متأخرون بعد أن قالوا أن المسئلة لمست منقولة فقال جمع محققون كآدم بن حنبل ورجال الإسلام ابن البرزى والكمال الراد شارح الإرشاد والحلال السوطي وغيرهم جعل ذلك وأعضاء كلام التقي السبكي في كلامه على فاعند عند التراجع فإليه ابن حجر

(قوله الخطيئة) بكسر الخاء

وحى التماس النكاح (قوله)

وحيث على خطيئة الغير

(اللعن) والركاكة اغترها التماس

الصحيح عن ذلك والتقييد

بالاخ فيه يجرى على الغالب

والمنع فيه ما فيه من الابداء

أو التقاطع (قوله ويجوز

الصدق في ذكر مساوى

الخطاب) أى عيوبه بسدت

بذلك لانها تسمى مباحها

أى ما يجوز به منها ان لم

تغزو نحو ما صلح لك كما

قاله النورى كالغزالى فان

المدفع بجرحه قوله لا تفعل

هذا ولا تلصق لك مصاهرته

أو معاملته ولا خير لك فيه

أو نحوه يجوز الزيادة بذكر

عيوبه به قال شيخ الاسلام

وقبيلته انه اذا المدفع بذكر

معصيا لا يذكر جميعها قال

ولو استثنى من نفسه فى

النكاح دفع ذلك نحو

قوله ألا أصلي كما قال ابن

سبحر ولو استثنى نفسه

وفيه مساوقه تردد والى

بتبعه انه يلزمه أن يقول

لأصلي كما قاله رضاه مع

ذلك فواضح والازمة الترك

أو الاخبار بما فيه من كل

من موم شرعا أو عرفا بما

يظهر طبعه مامر (قوله

بذكر مثالب الناس) أى

عيوبهم (قوله والغيبة

تباح لاسباب) بل تحجب

كأى شرح الروض بدلا

لصحة الغيبة وتحذيره من

الشر (قوله كرح الرواء)

على الرضا المقدمة الثالثة الخطيئة بكسر الخاء والخطيئة بينهما فإن كانت المرأة غيبه به متدعجا خطيئتها
تصير بها حريرا وإن كانت معتدة حوت لغير صاحب العدة تصير محاطا وتصر يضآن كانت رجعية
ولا يحرم ان كانت بائنة مطلقا أو فسخ أو غيرها أى فى عدة الوفاة أو التصريح بقوله لا بد نكاحك أو اذا
انقضت عدتك نكحتك والتعريض بقوله لم يرض راض فيك من بعده مثلك أنت جيلة أو أحسنه إذا طالت
فأذنتى وحكم جواب المرأة تصير بها حريرا تصير بها حريرا خطيئة وحوت على خطيئة الغير بعد صريح الإجابة من
المجبر أو غير المجبرة أو القاضى فى الجنونة إلا إذا أذن ذلك الغير أو تركه ولا يكره التعريض ولا التصريح بالوطء
لزوجيه وأمنه ويجوز الصدق في ذكر مساوى الخطا بل يحذر وكذا ذكر من يراد ماركته وغيرها وليس
ذلك من الغيبة المحرمة وإنما المحرمة التفكه بذكر مثالب الناس وإفهامك الناس بها وحثك أستاذهم بها وذكر
سواى الإنسان عند عده تفر باليه وما أشبه هذه الأغراض الفاسدة والغيبة ذكر الإنسان بمافيه مما
يكره سواء كان فى بدنه أو دينه أو نفسه أو خلقه أو ماله أو أولاده أو والديه أو زوجته أو خادمه أو مملوكه
أو عسائه أو نوبه أو مسيه أو سوكته أو عوصوته أو طلاقته سواء ذكره لفظا أو كاتمة أو اشار به بالعين أو بالأس
أولاد والعيبة تباح لاسباب أحدها التحذير كما ذكرنا الآن الثانى النظم إلى السلطان والقاضى وغيرهما
عن له ولاية أو فدية على أنصافه من ظلمه فيقول ظلمنى فلان أو فصلنى كذا الثالث الاستفتاء على غير
الشكر ورد المعاصى كقولهم لرحموا القدره على الدفع فلان يعمل كذا فاحذروه الرابع الاستفتاء بأن يقول
ظلمنى فلان وأنى أو أى كذا أو ما لرتقى فى الخلاص ودفع الظلم أو زوجتى تفعل كذا أو زوجى يضربنى
فصل يجوز ذلك ألا الخامس أن يكون المقتاب محاربا غسقى أو بدعة كالنكر ومصادره الناس وجباية
المكسوس وتولى الأمور الباطلة فيحوز ذكره بما يجاهره لا بعده لاسباب آخر السادس التعريض كذا
كان معروفًا بلق كالشمس والاعرج والازرق والقمير ونحوها فيجوز تعريضه به ويحرم ذكره تنقيصا
به السابم الصحيحة عامة كرح الرواء والشهود والمشتغلين بل ذلك واجب صولنا للشر بعة وخاصة كخيار
من يشتري شيئا معيلا ولا يعلم عسوه وكأخبار الوالى بفسق عامله أو بعدم أهليته لذلك العمل لبيده نهيه
أو يلزمه الاستقامة وتستحب الخطيئة قبل الخطيئة بان يقول بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله

التفكر والتخيل اختلاف فى ذلك جمع متأخرون بعد ان قالوا ان المسئلة ليست منعولة فقال جمع محققون
كان الفر كاح وجمال اسلام ابن البرزى والكمال الراد شارح الارشاد والجلال السيوطى وغيرهم يحمل
ذلك (قوله الخطيئة) بكسر الخاء هى التماس النكاح والخطيئة ضمها يعنى المقدمة الثانية أمران أحدهما
الخطيئة بكسر الخاء وثانيتها الخطيئة ضمها (قوله ومن يحذركم) أى أى رجل يحذركم لا الاستفهام هنا
على سبيل الإنكار (قوله فاذنتى) أى اعصنى وأخبرنى (قوله من المجبر) أى الذى المجبر (قوله أو غير
المجبرة) أى المرأة الغير المجبرة (قوله والقاضى فى الجنونة) التى لا بملها ولا جسد (قوله مساوى الخطايب)
أى عيوبه (قوله وغيرها) من نحو المايعة (قوله مثالب الناس) أى عيوبهم (قوله أو نفسه) من نحو
تقبل النفس (قوله أو طلاقه) أى شاة الوجهى ضد الموسسة (قوله والغيبة تباح لاسباب) وقد
تحب لنحو تحذيره من الشر (قوله كما ذكرنا الآن) من ذكر مساوى الخطايب لتحذره (قوله على
أنصافه من ظلمه) فى القاموس أنصف منه أخذ حقه منه كاملا حتى صار كل على النصف سواء (قوله
وجباية المكسوس) فى القاموس جى الخراج جباية جمعه والمكسوس درهم كانت تؤخذ من بائع السلع
فى الأسواق فى الجاهلية (قوله لاسباب آخر) كنهوا الاستفتاء (قوله كرح الرواء) بان يبين
حالمه للأخذ عنهم (قوله كأخبار الوالى) أى كأخبار العالم بأحوال العالم الوالى بأنه كذا وكذا
(قوله وتستحب الخطيئة) يضم الخاء هل الخطيئة بكسرها

ثان بين حالهم الا لا ختمهم **الطرف الثالث في الاركان** (قوله ان العلم بشرط العقد حالة العقد شرط) قال بعضهم وقوله الشيخين وغيرهما العلم بوجود شروط النكاح حال عقده شرط محمول على (٤) انه شرط لجواز مباشرته العقد لا لصحته حتى اذا كانت الشروط محققة في نفس الامر كان النكاح صحيحا وان كان للبائس عتقا فببشرته وبأثم ان أقدم عالما بمشاعه كذا قررره ابن حجر رحمه الله وقد تقدم ذلك في البيع في فصل الزبا (قوله قيل الطامع يتعهم في المعلن التبرار) الا فتعاهم بالدخول في امر عظيم من غير علم والتبرار للموضع المتهتم قال في القاموس قصعي في الامر قحوما رمي نفسه فيه من ضرر وبة وتتعهم النفس في الشيء اذا خالها فيه من غير روية قال والمتهم موضع في التبر بحتفه الماء (قوله ولا ينقد بغير التزويج) الى قوله وان ذكر للمهر وقال ابن حنيفة ينقد بما يقتضي التملك كالمهنة دون ما يقتضي الإباحة كالإعارة وقال مالك ينقد بالبيع بشرط ذكر المهر لتأخير رسم اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن مائة الله واستحلتهم فروجهن بكلمة الله وكلمته ماورد في كتابه ولم يرد فيه غيرها والقياس يمنع لان غيرهما والقياس يمنع لان في النكاح ضربان من التعبد قاله ابن حجر قال في صدر الشرعة لا حنيفة لنا قوله تعالى ان وهبت

أوصيك ونفس يتقوى الله ثم يقول حشكم خابرا اقباني كرىتكم ويخطب الولى كذلك ثم يقول لست برغوب عنك وأتحوه ويستحب عند العقد أيضا ويحصل الاستعجاب بخصبة الولى والزواج وغيرها والنكاح خطبتان مسنونتان احداهما قبل العقد الثانية بين الإيجاب والقبول بان يقول الولى بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله وصيكم ونفس يتقوى الله وطاعته زوجتك فلانة ثم يقول الزوج بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله وصيكم ونفس يتقوى الله قبلك نكاح فلانة واستحب الشافعي رضي الله عنه ان يقول الولى زوجتك كما على امر الله تعالى به من امساك بمعروف وتسرير باحسان فان ذكره قبل العقد أو بعده فذلك وان ذكره في العقد فسيأتي في شروط الصيغة ويستحب احتراجه من أهل الصلاح زيادة على الشاهدين والدعاء للزوجين بان يقال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير الطرف الثالث في الاركان وهي خمسة سبق في فصل في المعلن من العزير والزوجة وغيرهما ان العلم بشروط العقد حال العقد شرط وفي الاجارة ان اخله من شروط السلم والنكاح وغيرهما يرجعون الى من عرفها بالعقد لاني من يجهلها فيفسد قبل الطامع يتعهم في المعلن التبرار كما يتعهم القرائش في النار وهو كاقبل فعليكم بالعلم التكمه الركن الاول للصيغة وهي الإيجاب بان يقول الولى زوجتك أو أنكحتك والقبول بان يقول الزوج تزوجت أو نكحت أو قبلت نكاحها أو تزويجها ولا ينقد بغير التزويج والانسكاح كالا حلال والتحليل والاماحة والبطية وغيرها وان ذكر للمهر ولا يشترط اتفاق اللفظين فلو قال زوجتك ابني فقال نكحتها وقتلتها صح ونعمد بمعنى اللفظان بالفارسية وغيرها وهو ان يقول الولى شودادم بزني بازني شودادم وقول الزوج بزني كردم أو خواستم بزني أو برقم بزني ولا يصح ان يقول شودادم فقول بزني لم لان مدعي المبة ولو قال زوجي أو أنكحتي فقال الولى قد فعلت ذلك أنتم أو قال الولى تزويجكما أو أنكحتكما أقبلت أو لم يقل أقبلت فقال الزوج بم أو لم يقل ولا يشترط تقديم الإيجاب على القبول فلو قال زوجي فقال زوجتك صح وكذلك الحكم في الخلع والمسلم والاعتاق على مال ولو قال الولى أولا تزويج ابني فقال تزوجت أو قال دخترتها نكاح كن أو بزني كن فقال نكاح كردم صح ولو قال زوجتي ابنتك أو تزويج ابنتك فقال زوجتك أو قال جئتكم راضيا ابنتك فقال زوجتك لم يصح الا بالقبول بعد ولو قال الولى تزويج ابني أو تزويجها فقال تزويجها لا ينقد الا بالإيجاب بعده ولو قال المتوسط تزوجته

(قوله لست برغوب عنك) أي لست في هذا الكلام بمعرض عنك يقال رغبت فيه بلبته ورغبت عنه أعرض عنه (قوله ان العلم بشرط العقد حالة العقد شرط) فراجع الحاشيتين هاهنا (قوله وفي الاجارة) أي سبق في الاجارة في آخر الشرط السابع من شروط المنفعة قبل التذنب (قوله يتعهم في المعلن التبرار) أي المتهم الاقتصام بالدخول في امر عظيم من غير علم والقراش التي تعلق في النار يقال مائة الفارسية برونه (قوله وان ذكر للمهر) تخبر اتقوا الله في النساء فانكم أخذتموهن مائة الله واستحلتهم بكلمة الله وكلمته ماورد في كتابه ولم يرد فيه غيرها والقياس يمنع لان في النكاح ضربان من التعبد قاله في التحفة خلافا لابي حنيفة فيما يقتضي التملك كالمهنة وذلك مطلقا اذا ذكر للمهر (قوله فقال نكحتها وقتلتها) أي قبلت نكاحها أو تزويجها فامل (قوله برقم) أي قلت (قوله دخترتها من نكاح كن) أي أنكحت ابنتي (قوله زوجتي) على صيغة الماضي تعد برحرف الاستفهام أو تزويج صيغة مضارع كذلك وذلك لعدم الجزم لانه استفهام (قوله ولو قال الولى تزويج ابنتي) صيغة مضارع تعد برحرف الاستفهام وهو لا تزويجها صيغة ماضى كذلك وذلك لماسر آفا

فيها للثبوت الآيه والمجاز لا يخص بضره الرسالة (قوله فقال نكحتها وقتلتها صح) قال حضام وفي قبليها أو قبلت النكاح تردأى خلاف والى نص عليه في الام وغيرها الصحة في قبلي النكاح أو التزويج دون قبليها وجرى عليه الشيخ أبو حامد وغيره (قوله ولو قال المتوسط الخ)

من بطلان بخلاف ما لو قال
أوأحمد حاملاً (قوله ولا

شيئاً في نفسه) أي النكاح
لكن ثبت لها الخيار في

الصدقة فإن زويت صح
التزويج بلا قبيل ولا رهن

وإن فسخت رجعت إلى
مهر الثل (قوله وأقبلت

ابنتك) أي نكاح ابنتك
(قوله ولو أخبره صادق

بنت فقال إن الخ) في شرح
الروض وليس تعليق بل

تحقيق كقولها إن كنت
زوجتي فأنت طالق

ويكون أن يعمى إذا
كفوه تعالى وخافون أن

كنتم مؤمنين (قوله وأقال
زوجتكما متخالف) انتهى

عنه في الصحيحين سمي
بذلك لأن الغرض منه

مجرد انتع دون التوالد
وسائر أغراض النكاح

وكانت رخصة في أول
الاسلام لمضطركا كل

الميتة ثم حوت عام خيرهم
رخص فيها عام الفتح

وقبل عام حجة الوداع ثم
حوت أبدأ يستقبلونه

فيه الحدة ولوعلم ففاده
بشيء اختلافاً للعلاء

فله في الأسنى قال ابن حجر
وحكاية الرجوع عن ابن

عباس لم يصح بل صح كفاؤه
بعضهم من جمع من السلب

انهم وافقوه في الحل لكن
خالقوه فقالوا لا يترجمه

ابنتك فقال زوجته فقال للزوج قبلتها فقال قبلتها أصبح ولو قال بنتي فلانة من فلان وهو غائب فقيل
للزوج وهو غائب قبل كما بلغه الخبر ينقد قال الشولي ولو كان بينهما محجب لا يمنع الاستماع بان كان أحدهما
في بيت وأخفى آخر فناداه الولي بحضر تشاهد بن الإيجاب فدخل عليه في الوقت فقبل بحضرهما أصبح
والصيغة شرط الأول أن لا يطول الفصل بينهما وهو أن يز بدعي ما يقع في التعاطب فإن طال بطل وقيل
ما يشعر بالأعراض عن القبول الثاني أن لا يتخللها كلام أجنبي لا يكون من مقتضى الصدق ولا من
مصلحة ولا من مستحباته كالسمية والتحميد والعلاء ولو قال بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله
أوصيكم ونفسي يتقوى الله زوجتك ابنتي فلانة على ما أمر الله به من أمرك معروف أو نسرهم باحسان وقال
الزوج بسم الله والحمد لله والصلاة على رسول الله أوصيكم ونفسي يتقوى الله قبلت نكاح ابنتك فلانة على
ما أمر الله به من أمرك معروف أو نسرهم باحسان صح الثالث أن يشترط في المعنى فلو قال زوجتك ابنتي
ز قبلت قبلت ابنتك حفصة بطل النكاح ولو قال زوجتك ابنتي فلانة على ألف درهم صا فاقبل قبلتها
بلا مهر أو بمخمس مائة أو لم يذكر المهر صح النكاح و بطل الصداق وكذا لو قال زوجتك بكذا لا ناقبل مؤجلاً
ولو وضعت التزويج بالف فروجها الولي باقل من ذلك بطل النكاح وسياً في الكلام فيه في حكم التوكيل
الراجح أن يتأخر القبول عن تمام الإيجاب ومصلحة فلو قال زوجتك ابنتي على ألف درهم مؤجلة إلى شهر على
أن يرضن أبوك بالالف أو يرضن بها كذا فقبل قبل الفراغ بطل النكاح وقيل بعد الفراغ ولم يرضن الأب
ولم يرضن المعين لم يفسد النكاح ولا خيار في فسحه الخامس أن يشتمل القبول على ذكر النكاح ولو التزويج
أو الزوجة بان يقول قبلت النكاح أو التزويج أو هذا النكاح أو هذا التزويج أو قبلت نكاح ابنتك أو
ابنتك فلانة أو فلانة بنت فلان فلو قال قبلت واقتصر عليه بطل النكاح وإن نوى لأنه كتابة والنكاح
لا ينقد بالكآيات مع النية السادس أن يوجب الموجب ويقبل القابل بحيث يسمعه الشاهدان فإن لم يسمعا
أو أحدهما بطل النكاح السابع أن يصر بالبادئ على ما مثل به من الإيجاب والقبول حتى يشتمل الثاني فلن
يرجع عنه بطل ما يترتب عليه الثامن أن يسفر كاله حتى يشتمل الثاني فلو نوى أو أغنى عليه أو مات أو جرح بالسفه
بطل الثاني ولو أذنت حيث يمتدأ ذنهما رجعت أو أغنى عليها بطل الإذن التاسع أن لا يكون معقفاً ولو قال
إذا جاء رأس الشهر أو قدم فلان أو رضى فلان فقدمت زوجتك ابنتي فلانة أو أن فعلت كذا فقدمت زوجتك
بطل الإيجاب ولو أخبر بمولود فقال لاخوان كان بنتاً فقدمت زوجتك أو زوجها بك فلا ناقبل بطل النكاح
وإن بان كقادر وكذا لو أخبر بطلاق ابنته قبل الدخول أو بعده وبعد قضاء العدة

(قوله فقال قبلتها أصبح) لوجود الإيجاب والقبول من بطلان من بطلان هذا أعطاف للمعتمد بل المعتمد أنه
لا يصح لفظ قبلتها ولو في مسألة التوسط بل لا بد من قبلت نكاحاً أو تزويجاً ومرة. أشارت إلى الية
(قوله بخلاف البيع قال الشولي الخ) وترك في أكثر النسخ لفظ بخلاف البيع فإنه يصح كذلك وقد
أشهر إليه في أوائل البيع (قوله على ما يقع في التعاطب) من نحو اللفي (قوله وقيل ما يشعر الخ) أي طول
الفصل ما يشعر الخ وهذا هو المعروف في طريق العراقيين وخوأسان (قوله وسياً في الكلام في التوكيل)
في الطرف الخامس من قوله ولو قال الولي زوجها بالف فروجها بمخمس مائة أصبح النكاح وقيل لا (قوله
ولا خيار في فسحه) أي النكاح لكن لما خيّر في الصداق فإن رضيت صح التزويج بلا قبيل ولا رهن
وإن فسخت رجعت إلى مهر الثل وفي بعض النسخ بخلاف البيع وقد مر في القسم الثاني من فصل نهى
رسول الله صلى الله عليه وسلم عن بيع الغرر من قوله وإذا لم يرضن المشروط ولم يتكفل المعين خبر (قوله
أو قبلت ابنتك) أي نكاح ابنتك فلانة أو تزويجها (قوله والنكاح لا ينقد بالكآيات مع النية) لعدم
إطلاعهما على ما أضر (قوله وإن بان كقادر) لفساد الصيغة بالتعليق وفارق بيع مال مورثه فلانا

[illegible]

مما به من يد الاضمار هنا **(قوله)** ولوا غيره صادق يثبت فقال الخ **(قوله)** قال في الشفعة وسريج والموالو بشر
التي فقال بعد تيقنه وأطلبه صلح الجنان صادق الخ في حق زوجه كما فاته **(ص)** لانه غير علق بل تحقيق
اها فها كقولها تعالى وساقون ان صكته فامل **(قوله)** أو زوجه كما فاته
ونكاح الشفعة من النكاح الموقوف سمي ما هذا الغرض منه مجرد التمتع دون التملك وذلك
مصلحة التي عن نكاح الشفعة جازا ولا رخصة الصلح ثم عوم خيمر جازع الفسخ وقبل صحة الواضع ثم عوم
التي بلغ ابن عباس لم يسفر على حلها مخالفا لكافة العلماء **(قوله)** ولا احد) لشبهة
(قوله) فقال قبلها أي نكاحها مثلا بلاضافة الى الزوج **(قوله)** أو قبلها الخ) أي نكاحها
الخ **(قوله)** كاذ كرفي الوكيل أي يزعم الاضافة الى الطفل **(قوله)** وبقيت تار خبل) أي آثار الجنون بحيث
يعمل مشابهة من لا يعترف بأي باعترض منه الجنون فعلى حدق الخلق فقوله على حدة متعلق بعمل الحدة
أي يقتضي الإنسان من الضرب كذا في القاموس يعني أو ألقى الجنون وبقيت فيه آثار بحيث لو لم يكن معتادا
لجنون فقلنا لانه سمي الخلق ثم تعدوا لانه الخ **(قوله)** وجب الهر) أي مهر المثل دون المسمى لفساد النكاح
(قوله) وجب الخلق) لارتقاء الشبهة بالتعلق **(قوله)** قبل ان يفرق القاضي) لانه صحيح عندنا في حيفه فترضى
(قوله) فكلوا بعد بلولي يعني ليس للولي تزوجها قبل ان يفرق القاضي الخ **(قوله)** بالنكاح **(ص)**

(قوله الثاني عشر أن السباع
 والشجر إلى الزوج ولو كان
 غلات البيع لأن البيع
 يزول المال وهو قابل
 للنقل والشجر يزد على
 البع وهو لا يقبل النقل
 قوله ولو عند شهادة
 فاستبين الخ) يعني ليس
 للزوجة تزويجها قبل أن
 يفرق القاضي ولو حكم
 صحتها فاضحتي
 بنقض الشافعي الخ

عدين ورضائ ان كانت ممن يعتبر رضاها وان يصدقها الزوج والسيد ان كان عيدا ولا تكتفي ولا الزوج بالينتهى أصل العقد ولا فرق بين البكر والثيب والغريسة والبلدية ولا بين ان يكون المقره كفؤا أو لم يكن ولا بين ان يكذبها الولي المعين والشهود المعينون أو لم يكذبوها وتسلم الى الزوج سواء كان الولي حاضرا أو غائبا ويشترط ان لا تصيف التزويج الى نفسها بل الى وليها فلو قالت زوجت نفسي منه بحضور فلان وفلان وصدقها الزوج بطل ولو أقر الولي بانكحها فان كان مجبرا والحال حال الاجبار صرح اقراره اذا صدقه الزوج ولو كذبته وإن كان غير مجبرا والحال غير حال الاجبار للشبابه والعداوة ولعدم الكفاة وتوغيرها نسل الاقرار ولو قال هي ثيب كنت زوجها بكر لم يقبل ولو أقرت الزوج والولي لأخر فالقبول اقراره أم اقرارها أم السابق أم يتساقطان فيه وجوه قال في المخلص أمهما السقوط ولو أقرت لاثنتين معا فيبطلان وبالترتيب فزوجة للاول ولو أقرت اتمها زوجة بدم منسنة وأقام حمرو بيته أنه نكحها منذ شهر حكم بالاقرار ولو أقر السيد على أمته بالنكاح قبل ولو أقر على عبده أو نكر العبد أو أقر العبد أو أنكر السيد لم يقبل الاقراره الرابع ان يكون حرا فلا ولاية للعبد فنان كان أو مديرا أو مكاتبيا أو سوا البضن والولاية للابعد وصح توكيل العبد في القبول باذن السيد ودونه ولا يصح في الاعباء الخامس ان يكون محصيا فان كان مريضا بمرض يلهيه أو مشائما لم يشغله عن النظر ومعرفة الصلحة فلا ولاية له وزوج الاعد والعمى لا يقدح في الولاية فيزوج ويتزوج وكذا الاخوس ان كانت له كابة أو إشارة مفهمه السادس ان لا يكون معتوها والافترج الزوج الابدع والعتة الحالة المرحبه لا اختلال النظر لهرم أو غسل جيلي أو عارضى قال المتولى والجهل اسداء الاعضاء مع نقصان العقل وقال الماوردي هو الجنون الذي يسكن صاحبه ونؤمن عداوه والاغماء الذي لا يدوم غالبا طبعان المرة الصفراء والصرع كالنوم والذي يدوم يومين فأكثر لا يمنع الولاية وينظر الاقامة بخلاف الجنون المنقطع فإنه لا ينظر قال المتولى ولودعت حاجتها الى التزويج فزوجها السلطان نيابة والسكران الذي سقط تمييزه بالسكرية كلامه لقوى ينظر افاقته ان لم يغشى به مان كان مكرها أو غلطا وان غشى به فان قلنا الفسخ يسلب الولاية زوج الاعد ولا ينظر افاقته وان قلنا لا تسلب وعليه العمل فينظره السابع ان لا يكون محجورا بالسفه فان طلع سفيها أو ورشدا أو حرجي سب يقتضيه فالولاية للاعد أو حرجي بالفلس لا يمنع الولاية الثامن لان النكاح حق الزوجين فيثبت بمصادهما كنحو البيع (قوله والسيد ان كان) أي الزوج عيبا لان صحة نكاح العبد موقوفه على اذن سيده لا يفيد تصدقه فقط (قوله ولا فرق بين ان يكذبها الولي المعين والشهود المعين) لا احتمال النسيان أو الكذب (قوله والحال حال الاجبار) بان كانت بكر حال الاقرار (قوله بطل الاقرار) لانفاء اجبار حاله الاقرار (قوله أمهما السقوط) والمصدق بتقديم السابق فان وقع معا فلا نكاح على ما رجحنا ليقيني في بعض كتبه وتبعه غيره لتعارضهما من غير مرجح ورجح في تدري به تقديم اقراره لثقل ذلك بيدها وتحققا وصو به الزكشي (قوله حكم بالاقرار) لانه ثبت باقرارها ان النكاح للاول فمال ثبت الطلاق لا حكم للنكاح الثاني (قوله لم يقبل الاقرار) لان اذنها بشرط (قوله ولا يصح في الاجاب) لانه لا يزوج ابنته فبنت الغير أولى وقد مر في الوكالة (قوله يلهيه) أي يشغله (قوله والعمى لا يقدح في الولاية) لقدرة على البحث عن الاكتفاء (قوله يؤمن عداوه) أي يأمن الناس من ظلمه ومصاد وقد مر قبيل البيع (قوله والاغماء) مبتدأ وقوله والصرع عطف عليه وقوله كالنوم خبره أي انطرت افاقته الصرع هل ينفع الاعضاء النفسية عن أفعالها متعا غير تام وسببه شدة مرض في بعض طون الدماغ وفي مجاري الاعصاب المحركة للاعضاء من خلط غليظ كذا في القاموس (قوله فيزوجها السلطان نيابة) هذا من المتولى بخلاف لما مر في أول الركن الثاني انه ان كان الولي مجنونا ولومنتقع الجنون بزوج الابدع وهو المعتمد وان نزع بغيره أيضا (قوله والحرج بالفلس) لانه كامل وانما حرج عليه على الغير

(قوله فان كان مريضا بمرض يلهيه الخ) لجزءه عن البحث عن أسواق الاذ واج ومعرفة الكفاة منهم واعترض الرافعي بان سكوت الام ليس بأحد من افاقته المعنى عليه فادأ انتظرنا الافاق في الاغماء وجب أن ينظر السكون هنا ويتقدير الانتظار يجوز أن يقال يزوجه السلطان لا الابدع كافي صورة الفية لان الاهلية باقية وشدة فالام الماسحة من النظر كالفية وأجاب في المطلب عن الاول بأن للأغماء أمر اعرفه أهل الخبرة فجعل مراد بخلاف سكوت الام وان احتل زواله عن الثاني يمنع بهاء الاهلية وليس كالقبية لان الغائب يقدح على التزوج معها ولا كذلك مع دوام الام المذکور

قوله فلا ولاية للفاسق) بل لا بعد الحديث الصحيح لانتكاح الابوي من بشاى على وجهه قال احمد بن حنبل (قوله اوفى) أكد
 المتأخرين بولايتهم لان الفسقة يتعاونون الترويع في عصر الاولين وبه قال ابو حنيفة والشرعى الله تعالى فيها واختار من النورى
 كان الصلاح ما فيه به الغزالي هذه الولاية للفاسق ان كانت تنقل حكم فاسق الى ركب ما يفسق به لا يفسق به وان لم يفسق به ولم يفسق به
 ابن حجر واختار رجوع متأخر ون اذعم الفسق وطا الوافى الانتصار حتى قال الغزالي من اظله حكم على اهل العصر كهم الامن نشر بينهم
 اولاد اسوام وهو عيب لانهم من وطء شيعة وهو لا يوفى بحرمه كل فساد (٤٩) العبارة حكم عليهم بانهم ليسوا اولاد

أن يكون مسلماً إلا أن تكون المولية كافرًا ولاية للكافر على المسلمة بل بزوجه إلا بعد العلم والاسم على الكافرة بل بزوجه الكافر الأبعد فإن لم يكن فقاضى المسلمين والكافر بل تزوج ابنته الكافرة إذا لم يرتكب محظوراً ينهاه فلنا الفسق بسبب الولاية في الإسلام اتساعاً أن لا يكون فاسقاً إلا الإمام الأعظم فلا ولاية للفاسق بل لا بعد وأقضى أكثرنا ما يؤخر من بولايته وعليه العمل لأنه لا يتقاعد عن الكفر لكن لا ينفرده فيعتقد بل بزوجه إذن الأبعد ندبا وأذاب الفاسق واستبرأ عادت ولايته وبلى الإمام الأعظم الفاسق تزوج نياته وبنات غيره بالولاية العامة ويحقق الفسق بارتكاب كبيرة أو أضرار على صغيرة والعصل من الصغار وأما يسقي به إذا عصل مرات وحديثه قالوا لا بعد إذا قلنا الفسق بسبب الولاية وإن قلنا لا يسلب أولم يشكره في تزوج السلطان لكن لو زوج هو قبل تزوج السلطان مع أن العصل قد ارتفع قبيل التزوج والحرف الدنيئة لا تسلب الولاية مطلقاً وإن كان الولي مستورا العدة تنفذ نكاحه من غير بحث عن عدالته العاشر أن يكون حلالاً فإن كان محرماً أصبح أو محرمة نسلت تزوجه لكن لا يسلب به الولاية فيزوج السلطان إلا الأبعد ويجعلهم زواجره وإلهامه فلا يزوج السلطان محضرو ولا وكيل قبل تحمله خلاف وكيل الأصل فإنه يزوج قبل سلامة قال الإمام والشوئبي وغيرهما الوأحوام كالغنية فيجعل طول الزمان في الوأحوام كقول المسافة فيزوج السلطان وقصره كقصها فلا يزوج وهذا إذا كان المحرم غير بعيد فإن بعد إلى مسافة القصر فيكنى السفر محملاً الزمان الحادى عشر أن يكون مختاراً فلا يصح من المكره على التزوج الثاني عشر أن يكون عالماً بالوأخبار أو وكيل أو غيره وأن وكل الزوج أهله والركن الثالث الزوج ولا شرط أن يكون حلالاً ولو كان محرماً مطلقاً وأن يكون مختاراً فإن كان مكرهاً فكذلك وأن يكون مسلماً إذاً هي مسلمة فإن كان كافراً والزوجة مسلمة نطل وأن يكون عاجزاً عن الحرية خاق من العنت إذا هو حو هي أمه وأن يكون مأذوناً إذا هو عبد وأن يكون عالماً بجهالة فزوجكم امرأة لا يدري أنها أخته أم معتدة لا لاسم ولو كانت لرجل إبتنان أحدهما محرماً للزواج فقال زوجتك استى فلانة والزواج لا يدري أنها الحرمة أو التي تحمل قبيل نطل ولو قال

(قوله وعليه العمل لأنه لا يتقاعد عن الكافر) يعنى لا يكون أدنى من الكافر قال في الروضة قلت الذى رويحه الزايفى فى الحرمرنوع ولاينه واستنقى الفترالى فقال ان كان بحيث لو سلبنا الولاية لا تقلت الى ما تم يرتكب ما يفسق ولولا اولاده الذى قاله حسن و يبنى أن يكون العمل به واثمة أعلم هو به أفى ابن الصلاح وقواه ابن السبكي وأفى الادرى مندسبين صحة تزوج القريب الفاسق واختاره جمع آخرون اذا دام الفسق واقتصر ولا يمتد هذا الزمان **(قوله والعصل من الصغار)** أى المنع عن تزوج الولي من الصغوب الصغار **(قوله والوكيل قبل تحمله)** أى قبل التعليل لأن الموكل لا يملكه ففرع أولى **(قوله حاص من العنت)** أى **(قوله عالماً بجهالة فزوجكم امرأة لا يدري أنها أخته أم معتدة)** لا لاسم ولو كانت لرجل إبتنان أحدهما محرماً للزواج فقال زوجتك استى فلانة والزواج لا يدري أنها الحرمة أو التي تحمل قبيل نطل ولو قال

فصل الرابع فى اجها **(قوله حرمة زواج)** أى على الخاطب **(قوله فقل وكذلك)** أى نطل المسيحي أنه

فان كان الوكيل والزوج والشهود لا يعرفون هناك امرأة فاطمة بنت أبي بكر صح النكاح والا
 فلا حتى يميز بأوصاف الأب أو المرأة ولو قال زوجته فاطمة فان لم تعرف هناك فاطمة تاصح والا فلا
 الا ان يميز ولو قال القاضي لأخ زوج فاطمة بنت عبد الله من فلان ولم يكن اسم أبيها عبد الله أو وقع الغلط
 في اسمها أو اسم أبيها أو جدها أو اسمها أو مخاطب أو اسم أبيه أو جده لم يزوج نيابة حتى يميز القاضي ولو جاء
 دعي القبي القاضي وقال أئذن لي في تزويج امرأة في محلي والقاضي لا يعرفها فان ذكر الفقيه اسمه وانسبها
 له فاذنه جاز له التزويج نيابة له وإن لم يذكر فلا يجوز له نيابة ويجوز تحكيما ولو استخلف القاضي قهرا في
 تزويج امرأة كالمعجز وبشرط اللفظ قال البغوي في الفتاوى ولو جاء رجلان إلى المأذون وألحكما وقال
 ان فلانة بنت فلان أئذنت لك في تزويجها من فلان بن فلان والمأذون لا يعرفها وبصرفها الخطاب والشهود
 فزوج صح ان ذكر نسبها الركن الخامس الشهود فلا ينقد النكاح إلا بحضور شاهدين بالعين عاقلين
 رجلين مسلمين حريين عدلين مسلمين بصريين عاقلين عارفين بلسان المشافعين عاقلين بالوجه لا يقدرها
 غير مغنيين ولا مستوري الاسلام والحريّة ولا غير ذوى حرفة نيئة كالصباغين والصوّافين، ينقد من
 يحفظ وينسى عن قريب وبالحرم وبأصم يسمع اذ ارفع الصوت والمستور وهو من يصرّف عدا التظاهر
 لا لاطنا ولا ليجب البحث عن عدا العاطفة وان عقدا لحاكم ويجب عن الاسلام والحريّة حيث لا يظهر بان
 يكون في موضع يختلط المسلمون بالكفار والعبيد الاحرار ولا غلب ولا يكتفي بظاهر الاسلام والحريّة الدار
 حتى يصحف حالهما لاطنا ويكتفي بوجهه أو اسم لا نأحر ولو أخبر عدل بنسب المستور زال الستة فلا ينقد
 بحضوره ولو زافع الزوجان إلى حاكم وأقر ان نكاح عقد بمسورين واختصاني في الزوجية كالشفقة ونحوها
 حكم بينهما ولا ينظر في حال الشاهدين الا ان يعلم فسقهما فلا يحكم وان جحد أحدهما النكاح فأقام الدعي
 مستورين لم يحكم بحصته وفساده حتى يعلم باطنهما ولو بان كون الشاهد فاسقا أو عبدا أو كافرا فالنكاح
 باطل وانما يتبين بينة مؤرخة بحال العقد أو بتصادق الزوجين واعتبار بقول الشاهدين كالبؤنة فاسقين
 واعلم ان قوله وباليثية حرفة الجملة بالينة وهو غلط كالإثني **(قوله فان كان الوكيل والزوج والشهود**
لا يعرفون هناك الخ) أي امرأة أخرى اسمها فاطمة بنت الخ **(قوله فاطمة ثمة)** أي فاطمة أخرى من القوامم
(قوله ولو قال القاضي لأخ زوج الخ) وليس لها ولي خاص كاهو ظاهر **(قوله واسم أبيها)** فيه نوع
 تكرار **(قوله ويجوز تحكيما)** أي إذا لم يكن لها ولي خاص من سبأ وعق ولو كان لها ولي وهو غائب لم
 يجوز التحكيم لان نيابة الغائب للقاضي وسيجيء مزيادة تفصيل في آخر الطرف الثالث، من كتاب أدب القضاء
(قوله إلى المأذون) أي القاضي **(قوله ولا غير ذوى حرفة نيئة)** أي تحمل بر وأنه هذا هو المقعد ولقطة
 لازمة لتأكيده النفي واعلم ان في الروضة هنا وجهين من غير ترجيح لكن يسيح في كتاب الشهادات
 في الشرط الخامس من شروط من تقبل شهادته ان شهادته أهل الحرف الدينئة مقبولة من غير تفرقة بين
 النكاح وغيره وهكذا ذكر في العزيز والروضة هناك لكن صرح في تعليق الحارثي بعدم انعقاد النكاح
 بحضور صاحبي الحرف الدينئة فعمل المصنف تبعه **(قوله غير مغنيين)** المغفل من لا يحفظ قط لا من يحفظ
 وينسى **(قوله والصوّافين)** جمع صواغ صوغ الشيء هيا على مثال مستقيم وهو صياغ وصاوغ وصوّاف
 والصياغة بالسر حرفة **(قوله وبالحرم)** لانه ليس بعاقده ولا بمعقود عليه **(قوله وان عقدا لحاكم)** واعلم
 أن المتجه ان الحاكم لا يتولى العقد إلا بحضوره من ثبت عنده عدلها وان ذلك ليس شرط الصحة بل
 لجواز الاقدام فلو عقد بمسورين فينا عدلين صح أو عقد غيره بهما فبا فاسقين لم يصح كما يأتي لان العرف في
 العقود بما في نفس الامر قال في التحفة **(قوله زال الست)** أي هذه الاخبار فيها قبل العقد لا بعده
 لانعقاده ظاهر اقلها من ثبوت مبطاله **(قوله مؤرخة)** مشتق من التاريخ

(قوله ولو قال القاضي لأخ)

زوج فاطمة بنت عبد الله)

أي وليس لها ولي خاص

(قوله وبالحرم) لانه ليس

بعاقده ولا بمعقود عليه

(قوله وان عقدا لحاكم)

هذا ما اقتضاه كلام المتولي

والذي يؤم به من الصلاح

في فتاويه والنووي في نكته

واختاره السبكي وغيره انه

ان عقدهما الحاكم يصح

لسهولة الكشف عليه قال

ابن حجر ان ذلك ليس

شرطا لصحة العقد بل لجواز

الاقدام عليه فلو عقد

مستورين فينا عدلين صح

أو عقد غيره بهما فبا فاسقين

فاسقين لم يصح لان العبرة

في العقود بما في نفس الامر

(قوله ولا يشترط الأشهاد على رضا المرأة حيث يشترط رضاها) بأن تكون غير مجبرة لأن الأذن ليس ركناً للعقد بل شرطاً فيه فيجب الإشهاد عليه ورضاها الكافي في العقد يحصل بأنائها وبينة أو بأخبار ولها مع تصديق الزوج أو بحكم نفع أفعى البلقين كان عبد السلام بالوكلين المزوج هو الحال كما لم يشره إلا أن ثبت أنها غشده وأفعى البغوى بأن الشرط أن يقع في قلبه صدق اقتصر بها أذنته وكلام القفال والقاضى يؤيده وعليه يجعل مالى البحر عن (٥٢) الأصحاب أنه يجوز اعتدائى أسره الولي لغيره ليزوج موليته والذي يتجه أنه باقى

إذا أنكر الزوجان كالأعتبار بقولهما بعد الحكم كالتأقنين أو كذا فين إذا أنكر الشهود له ولو تقرر أن النكاح وقع في الأصول أو بالعدة تبين بطلانه ولا مهران لم يدخل وان دخل فيجب مهر المثل ولو نكحها بعد ذلك ملك ثلاث طلقات ولو طلقها إلا أن تقرر الفساد ليدفع التحليل قال صاحب التهذيب في التعليق لم تسمع إلا بينة تقوم على فساد العقد الأول لأنه حق الله تعالى وقال القاضى في الفتاوى ولو أقام الزوج البينة على الفساد لم تسمع وحاصل كلامهما أنها تسمع أن شهدت حبة ولا تسمع أن أقامها الزوج وهو الذي صرح به غيره وهو لو اعترف الزوج بالفساد وأنكرت قبل في الفرقة دون المهر فيجب نصف المسمى قبل الدخول وركه بعده وهذه الفرقة تقع لا يقتضيهما عدد الطلاق ولو أقرت بالفساد وأنكره صدق بينه فان مات ثم تزوجت وإن ماتت وأطلق قبل الدخول فلا مهر بعده ويجب مهر المثل وقيل أقل الأمر من المسمى ومهر المثل ويستحب استئنة المستورين والولي المذخور قبل العقد ولا يقع بحضور المعلن وإن تاب عند العقد حتى يستبرأ ولا يشترط الإشهاد على رضا المرأة حيث يشترط رضاها ويستحب ولو وكل الولي أو الزوج وحضر شاهد أجنبي ولو زوج أخ وحضر أخوان آخران شاهد بن انعقد وكذا الوضار السيد وقيل العبد إذا تزوج أو الولي وقيل السيد إذا تزوج أو الولي في شرعه وأولاهى إلى التوسط الذى عقد النكاح أو المطلق القاضى جاز قبوله إذا لم يشترط وليكن محولاً على ما إذا كان المدفع عالماً بأنه لا يجب عليه ذلك فان غلبه لم يجر حتى يعلم كما مر في آخر الجملة قال ولو شرط لم يجر فليكن محولاً على ما إذا لم ينعقد فان نصب بالاعتباط وغيره فهو أجرة الطرف الرابع في أسباب الولاية وهي ثلاثة الأول القرابة ويقدم منها الابوة فلاب والجد تزوج البكر الصغيرة من كتبها البكر الكبيرة اجباراً إلا إذا كان بينها وبينها عادة فاهراً أو الزوج غير كفؤ فافلاً اجباراً ولو زوج الصغيرة والكبيرة بغير أذن باقى من مهر المثل صح النكاح وجب مهر المثل ولا يزوج الصغيرة الثبينة العاقلة أحد ولو زوج طلق ولا اجبار على الثبينة الباطنة ولا تزوج إلا إذا نكحت حصلت الثبينة بوطء محرم ولو زالت بكارتها بسقطه أو وثبة أو أصعب أو خشباً واحدة الطمث أو طول التنيس أو مجنابة أو خلقت بالأكبر أو ووطئت في الدبر فبكر ولو ووطئت مجنوبة أو مكره أو نكحت فنبذ وإن عادت

ما من في عقد مستورين إن اختلف أفعالهم جواز مباشرة لافى الصحة كما هو ظاهر لما من إن سادها على مالى نفس الأمر قاله في التحفة (قوله ولو زوج أخ وحضر أخوان آخران شاهد بن انعقد) لأن مالى واكل أب أو أخ تعين للولاية وحضر آخران العاقد حقيقة إذا وكيل في النكاح سفر محض فكانا بمنزلة رجل واحد وفارق صحة شهادة سبيد ادن لقنه وولى السفينة النكاح بأن كلامهما ليس بعاقده ولا نائبه ولا العاقد نائبه لأن أذنه على الحقيقة ليس أتابه بل رفع بغيره كذا عمله ابن حجر رحمه الله تعالى في الطرف الرابع في أسباب الولاية وهي ثلاثة الأول القرابة (قوله فلاب والجد تزوج البكر الصغيرة) قال في التحفة ويشترط لصحة ذلك كفاءة الزوج وساره بمهر المثل على العقد وعدم عادة بينهما وبنيه

(قوله لأنه حق الله تعالى) لاسق الزوجان حتى يسقط (قوله فان مات ثم تزوجت) مؤاخنة بفرارها (قوله وقيل أقل الأمر من المسمى) وهو الملق (قوله بحضور المعلن) أى المعلن بالفسق (قوله حتى يشترط) بمعنى سنة حر يبايع الثبينة (قوله حيث يشترط رضاها) بأن كانت غير مجبرة إلا الأذن ليس ركناً للعقد بل شرطاً فيه فمن ينسب الإشهاد ليؤمن أنكارها (قوله ولو زوج أخ وحضر أخ) قال في التحفة لأن العاقد ليس نائبهما بخلاف ما لو وكل أب أو أخ تعين للولاية وحضر مع الآخران العاقد حقيقة فكانا بمنزلة رجل واحد وفارق صحة شهادة سبيد أذن لقنه وولى السفينة في النكاح بأن كلامهما ليس بعاقده ولا نائبه ولا العاقد نائبه لأن أذنه على الحقيقة ليس أتابه بل رفع بغيره عاه (قوله ولا يزوج الصغيرة الثبينة العاقلة أحد) لوجوب أذنها وهو متعذر مع صغرها (قوله أو واحدة الطمث) أى الخيض (قوله أو طول التنيس) أى المكث في بيت ولها من

ظاهرة أى بحيث لا تخفى على أهل عهتها وبينها وبين الأب وزعم أن اشتفاء هذه شرط للجواز لا للصحة غير الصحيح وجواز مباشرته لا لصحة كونه بمهر المثل الخال من نقد البلد (قوله ولا يزوج الصغيرة الثبينة العاقلة أحد) لوجوب أذنها وهو متعذر مع صغرها أما المجنونة فتزوج كما باقى والفتنة زوجها السيد مطلقاً (قوله أو واحدة الطمث) أى الخيض في الصحاح طمشت المرأة طمشتاً الغم حانت وطمشت بالأكسرة فمضى طامت (قوله أو طول التنيس) أى المكث في بيت أيها بالزوج قال في الصحاح غنيت الجارية بحس هتوما وغننا فمضى عانس وذلك إذا طامس مكشاً منزلاً لها بعد ادراكها حتى خرجت من عداد الأكارهه ما لم يتزوج فان زوجت مرة

البكارة

البكار ولو زوجت بكر نفسها أم بوا غير اذناها فان زوجها قبل وطء الاول وقبل حكم الحنفى بصحته صح
 وهذا أو بعد أحدهما فسد ولو انكحت البالغة منهما التزوج من كفولهما الإجابة فان امتنعوا زوجها
 السلطان ولو انكحت المرافقة فلا وأما الذى على سواى النسب كالأخ والعلم وبنيهما فلا يزوجون الصغيرة
 بحال بكرة كانت أم غيرا يزوجون الثيب البالغة إذا ذنها الصريح ويبطل غير اذنها يزوجون البكر إذا ذنها
 أو سكوتها بعد المراجعة إليها بكت أو تحكمت الا اذا كان البكاء مع الصباح وضرب الخد ولو عقد بحضورها
 ولم تنكح لم يكن ذلك اذنا ولو أراد تزويجها بغير كفولها فاستأذنها فسكتت كان اذنا وقال أبو ذؤيب
 شخص فسكتت أو قال أعيوزان أو زوجك فقالت لا يجوز أو قال أنا ذين فقالت لا أذن كنى ولو قالت
 الولي أو يكتمك بئز ويحبى فهو اذن ولو قيل رضىت بالتزويج فقالت رضىت كنى ولو قيل رضىت بما فعلته أمك
 وتعرف هى انهم يعنون النكاح فقالت رضىت لم يكف ولو قيل رضىت بما فعله الولي وتعلم هى انهم يريدون
 النكاح فقالت رضىت كنى ولو قالت رضىت ان رضىت أمى لم يحز وكذا ان رضى أنى أن أردت التعليق
 وان أردت أنى رضىت بما فعله جاز وهو المعتاد فى الاذن أن تقول رضىت بغير اختياره أو يجاز ولو اختارت
 أمها واحدا فلم ترغب بغير نكاحها بمن تختاره ثانيا بذلك الاذن ولو قال أو زوجك فقالت شأبدا وأنجبه أو كنى
 أو كرد من كرده أو فمواذن ولو صحا كرىل وامرأ الى حكم بزويجها منه وكانت المرأة بكرة افعال حكمتى
 لا زوجك منه فسكتت كان اذنا ولو أراد ان زوج ابنة عمه فأخبره رجل أو رجلان أنها ذنته فزويجها مالا
 كذا بنى فلا خيار فان قالت المرأة كنت أذنت صح النكاح وان قالت ما أذنت صدقت حينها على الزوج
 البينة على اذنها ولو أرسلت رسولاً بالاذن الى ابن عمها فليصحى الرسول وجاء من سمع من الرسول وأخبره
 فزويجها صح النكاح لان هذا اخبار لا شاهد فلو تزوج أخته ثم ادعت انها لم تاذن قيل فلو طأن كان قيل
 النكاحين وبعده فلا واذنت ثم رجعت قبل التزويج بطل الاذن والتزويج بذلك الاذن وان جهل برجوعها
 ولو استأذنها فى التزويج بغير عقد البلد أو بأقل من مهر النكاح فسكتت لم يكف ولو أذنت فى التزويج بأن فم
 قيل لها عند العقد بفساد فسكتت وهى بكرة كان سكوتها نكاحا بمسألة ولو قيل ذلك لامها وهى حاضرة
 فسكتت لم يكن اذنا السبب الثانى الولاة فالعق وبعصته يزوجون كالأخ والعلم ونحوهما ولو اعتق فى مرضه
 أمته جاز ولو لها الحر تزويجها قبل ان يبرأ السيد أو يموت ويخرج هى من الثلث فان مات ولم يخرج ولم يبرز
 لو ارت بان فساد النكاح ويجب على المبرز تزويج المجنونة البالغة والتزويج من المجنون البالغ عند ظهور
 الحاجة أو توقيع الشفاء بإشارة الأطباء ولا يجب عليه تزويج البنت الصغيرة ولا التزويج من الصغير ويجب عليه
 وعلى غيرها المبرر الإجابة اذا انكحت التزويج وان لم يكن متعينا كالأخ فى أخوة وعم فى أعمام ولو عزل الواحد

فصل الان قلنا القائل بطله
 وسبب ذلك من نكح مختلفا
 فيه فان قلنا القائل بصحته
 أو حكم بهامان براهام طلق
 ثلاثا فم التحليل وليس
 له تقليب من يرى بطلانه
 لانه تلقى بالتقليد فى مسألة
 واحدة وهو متنع قطعاً
 وان اتقى التقليد والحكم
 لم يصح حمل نعم تعين أنه لو
 ادعى بعد الثلاث عدم
 التقليد لم يقبل منه لانه
 يريد بذلك دفع التحليل
 الذى لزم باعتبار ظاهر
 فله (قوله ولو قيل رضىت
 بما فعله أمك) الى قوله لم
 يكف لان الأم ليست
 بولي لها (قوله وهو المعتاد
 فى الاذن) نقا أى الآن
 فى زماننا (قوله ولو استأذنها
 فى التزويج بغير عقد البلد
 الخ) قطعاً لمالك كبيع
 مالها ولو استؤذنت فى
 التزويج بغير رجل غير معين
 فسكتت كنى فيه سكوتها
 بناء على انه لا يشرط تعيين
 الزوج فى الاذن وهو
 الأصح (قوله ولو قيل ذلك
 لامها الخ) لان الخطاب
 ليس معها وسكوتها إنما
 يصحون اذا اذا كلن
 اعطاب معها (قوله عند
 ظهور الحاجة) بان قطهر
 رغبتها فى الرجال ورغبته
 فى النساء بدو رانه حوطن
 أو باحتياج من يتخدمه

وليس له صحر محرم بخدمه مؤمن النكاح اخف من عن جارية ومؤنتها (قوله ولا يجب عليه الخ) ولو مجنونين وان ظهرت البغطة فى ذلك لعلم

الحاجة حاله ما في النكاح من الاخطار والمؤن وبه قارق وجوب بيع ماله عند القبطه (قوله ولا يصح من غير الاكفاء) وان رضيت له فيمن ترك الاحتياط عن هو كالتائب عن الولي الخاص بل وعن المسلمين ولم يحلف الكفافة وقال كثيرون أو لا تكون بصح وأطال جمع متأخرون في ترجيحه وتزني (٥٤) الاول وليس كما قالوا وعلى الاول ولوليت ولم يحجب القاضي فهل لها تحكيم

عدل وزوجها حينئذ منه
للضرورة أو يمتنع عليه
كالتاضي على نظر ولعل
الاول أقرب ان لم يكن في
البلد كما يرى ذلك لثلاث
يؤدي الى فسادها ولانه
ليس كالتائب باعتبار به
السابقين ثم رأيت جمعا
متأخرين يحسوا انها لو لم
تجد كفوا وخافت الفتنة
لزم القاضي اجابتها قولا
واحدا للضرورة كما
أبيحت الأمة غائب العنت
اه وهو متجه مدركا
والذي يشبهه قهلا ما ذكره
انه ان كان في البلد كما
يرى تزويجها من غير
كفو تعين فان فقد
وجدت عدلا لتحكمه
مزوجها حينئذ فان فقدت من
ما يحسنه هؤلاء كذا قرره
ابن حجر رحمه الله تعالى
(قوله ولو قالت كنت
زوجة فلان الغائب الخ)
لانها اقرب بالسكاح لفلان
كذا تهلله البغوي عن
القاضي وفي أدب القضاء
لنر يسل انه يسمع قولها
ولا يبين عليها ولا يئنه لانها
مالكة لامرها بالعلة عاقلة
لانفع التصرف في نفسها

بعدة الزوج فان كانت صادقة ان كان رد زوجها وادعى عدم الطلاق وحلف فسحاح النكاح وردناها اليه
بعد العدة وان دخل بها الثاني وان كان الزوج في البلد وليست بغيره يقولوا دع الطلاق والموت لم تسمع الابنية قال السبكي ولا تخالفه بين كلام
البغوي والزايلي فكلام البغوي فيها اذا ذكرت زواجه معنا وكلام الزايلي في الزوج المجهول (قوله فيحضر أو يوكل) كالمالك مقيما
لوقته والوصول اليه لفتنة أو خوف في الجبلى عن الحلبة ان له ان يزوجه بلا امر اجعة في الاصح وعنده في الكفافة بقول المحقق ان تغدر

اولا والى زوجها السلطان واد قبل الاب الصغير أو الجنون نكاحا بحال ما لا ين فلا يتعلق بانها قبل
بدن فلا يكون الاب ضامنا به الا ان يصرح بالضمان كالمواشترى هيا للطفل مطلقا فان برع الاب بالاداء
لم يرجع وان ضمن وغرم فان ضمن بقصد الرجوع رجع والا فلا ولو قبل بصدق من مال نفسه صح عينا
كان أو ديناً ولا يجب نفقة على الاب بحال السبب الثالث السلطنة فيزوج السلطان بالولاية العامة البالغ
بأذن من من الاكفاء ولا يصح من غير الاكفاء وان ضمن فلا يزوجه الصغار بحال بالولاية ولا يئنه كسفر
الاب وغيره وانما يزوجه من في محل حكمه دون الغائبة وان كان مالها في محل حكمه والسلطان يزوجه في
صور احداها عند عدم الولي بالقرابة أو الولاء فان علم السلطان ان لاولى لها واطا خلية عن النكاح والعدة
زوجها فان لم يعلم طلبها بشاهدين غيرين نكحاً أو وجوباً وفيه جهان أحدهما الاول ولو قالت كنت زوجة
فلان الغائب فطلقى أو مات واغتصب عدلى لا يزوجه حتى تقيم بينة على الطلاق أو الموت فان شهد شاهدان
بالاستفاضة على الطلاق لم تسمع وعلى الموت تسمع ولوطى أمره أمه ثلاثا فاعتدت وزعمت انها اعتدت
ونكحت بفلان وأصابها وطلقها واعتدت وأمكن ذلك جازان يقول المطلق على قولها ولا يجب الاحتياط
هنا لان ذلك أمر يتعلق بالحاكم وعما دام أمره النظر وهنا بخلافه ولو ادعى زوجية امرأته تحت آخر فقلت
كنت زوجة لك فطلقتنى كان ذلك اقرارا له بالنكاح قال صاحب التهذيب في الفناوى في محلها لا تزوجه
برضاها ولم تقرر الثاني والا فهي زوجة للثاني ويبطل الاقرار للاول الثانية عند اسوام الولي السبب الاول والولاء
وقدمضى الثالث عند غيبة الولي فإذا لم يكن الاقرب حاضرا فان كان مفقودا لا يعرف مكانه وموته وحياه
زوجها السلطان ولو انتهى الامر الى غاية يحكم القاضي بونه على ما سبق في الفراض انتقلت ولا يئنه الى الابد
وان عرف مكانه فان كان على مسافة القصر أو فوقها زوجها السلطان لا لا بعد ولا فرق بين الملوك وغيرهم
وان كان دونها فلا يزوجه حتى يراجع مر اسفاً ومكانة فيحضر أو يوكل فان راجعه الحاكم فامتنع زوجها
كالمومض فاني عن التزويج والتوكيل وقد حضر كفوا أو اذاته قاله الزايلي في الحلبة وان تعذر
الوصول اليه لخوف الظلم في جازان يزوجه بدون المراجعة ولو ادعت غيبة ولها زوجها السلطان حتى يشهد
شاهدان ان لاولى لها حاضر وانما خلية عن النكاح والعدة ولا تقبل الاشهادة مطلع على بطن أسوأها
ولو كان العايب غير مجرب فللقاضي ان يحلفها على نفي الاذن في التزويج وعلى انه لم يزوجه في الغيبة والمؤمن واجبة
أو تسعبة كاليئنه وفيه جهان أحدهما الثاني واذا زوج ثم قدم الغائب بحيث يعلم انه كان قريباً من البلد عند

الفقد
بعد العدة
البنوي
لوقته

بمثل ذلك عند اعادة المودع السفر بمنزلة ماذا كان المالك مسافر انقل ذلك الزكشي ونقل الاذرعى كلام الجليلى ثم قال فان صح وجب تقييد اطلاق الرافعي وغيره به قال والظاهر انه لو كان في البلد في سجن السلطان وتقرر الوصول اليه ان القاضي يزوج قال في التحفة والذي يشبهه حيث تعذر اذنه زوجه او تعسر فلا به يجمع بين التوقف والصح وهو منتهى وتصدق في غيبه ولها وخلوها من الموانع ويسن طلب بنسبتها بذلك والا فتحليلها فان ألح في الطلب بلائنه ولا يمين أجبت على الواجه (قوله الا) أي لكن (قوله ولو عبت السكر كفاً الخ) لانه أكمل نظارتهما وفي وجه يسار اجابتهما اعفاً لما واختاره السبكي وغيره (قوله ولو عبت التيب كفاً الخ) توقف نكاحها على اذنها (قوله ثم ابوه وان علا) حالاً لما لك فانه قسم الاح على الجد كجلى الولاد (قوله ولا يزوج الابن بالبنوة) خلافاً للثلاثة الثلاثة والمزنى لانه لا مشاركة بينهما في النسب فلا يمتنع بدفع العار عنه وطهه الا يزوج الاخ لادم (قوله ولا يشترط رضاها) اذ لا ولاية لها

العقد جل الرابعة عند فصل الولي بقرابة أو ولاداً واحداً كان أو جماعة ولودعت العاقبة الى الفة حتى قال تزويجهما كفو فامتنع فصل ولودعت الى غير كفو فامتنع فلا اذا امتنع من المجهوب أو المني فيكون عضلاً ولو عبت السكر كفاً أو أراد الاب تزويجهما كفو آخر اجبار افله ذلك ولو عبت التيب كفاً والاب كفو آخر ولو عبت كفاً وغير المجهوب كفاً آخر تعين ما عبت والامتناع من تزويجهما من ميتها عضلاً ولو امتنع لنقصان المهر أو خمسة جنس مع حصول الكفاءة ورضيت المرأة لنقص والخسة فعصل ولا شك انه لو امتنع ليطلبه الزوج ما لا على ما هو المهور في وقتنا انه يكون عضلاً وهو جلي لا يسرب فيه يحصل ولو عبت كفو فقال أبوها الخاطب أخوها من الرضاع والمرأة تنكر ذلك وتطالب بالزوجه فلا يقبل قوله في حقها فان رجع قبل وأجبر على تزويجها فان لم يرجع فكذلك فان امتنع زوج القاضي بعد ثبوت الكفاءة ولو غلب زوج امرأته سنين وانقطع خبره فقالت للولي ان زوجي مات وأطلقني وانقضت عدتي فروجني وأسكر الولي الطلاق أو الموت صدق بيمينه فان نكل حلفت وأجبر الولي على التزويج فان أفى بزوجه القاضي ولو قال حلفت بالطلاق ان لأزوجهما زوجها القاضي بعد ثبوت الكفاءة ولو كانت لها أولياء في درجة فقال كل واحد أن لا أزوجه حتى يزوج الآخر فهو عضل والحاكم يزوجه ولا بد من ثبوت العضل عند الحاكم بزوجها ولا يتحقق ذلك حتى يمتنع بين يديه وذلك بأن يحضر الخاطب المرأة والولي وبأمره القاضي بالتزويج فيقول لأفعل أو يسكت وهذا اذا بسرا حضاره عند القاضي فان تعذر بتعز أو توراً أو غيبه جاز انباه بالبنوة ولو ادعى عدم الكفاءة في الخاطب عليها الاتبات بالبنوة ويقدم من الاسباب المذكورة القرابة وجوباً ثم الولاد ثم السلطنة ويقدم من القرابة الأب ثم ابوه وان علا ثم الاخ من الابوين ثم من الابن ثم شوها كذلك ثم الم من الابوين ثم من الابن ثم شوها كذلك ثم سائر العصات كما في المبررات ولا ولاية للقرابة الام كالأب والام والاع من الأم والخال وغيرهم ولو زوج الاب بعد مع وجود الاقرب الكامل بطل النكاح ولو كان انما أحد ابنيها فمقدم ولو أراد المتق نكاح عتيقته وله ابن منها وابن من غيرها والابن ولو كان انما معق أحد ابنيها فهو المقدم ولو أراد المتق نكاح عتيقته وله ابن منها وابن من غيرها زوجها السلطان ولا يزوج الابن بالبنوة فان كان ابن عمها أو معتقها أو ابن معتقها أو كان قاضياً فله الولاية بذلك فان لم يكن عصبة من القرابة فان اعتقها رجل فهو وليها وان مات أو لم يكن صفة الاولياء فعصباته على ترتيب اربابهم ويقدم أخوه وابن أخيه على جدّه وان اعتقها امرأه فولى العتقة ما حيت ولا يشترط رضاها فاذا ماتت فأولى العصباء فيقسم الابن على الاب والجد ولو اجتمع عدد من عصباء المتق في درجة كالبنين والاخوة فاذا زوجهما أحدهم رضاها صح ولا يشترط رضا الآخرين ولو اعتقها اثنان اشترط رضاها فيؤكلان أو أحدهما الآخر أو بائران معا ولو مات أحدهما عن اثنين أو اخوين كفى موافقاً أحدهما منه بدون مسافة القصراً أي يعلم قربه بالبنوة لا بلحقة على العمد خلافاً للبعوى (قوله اذا امتنع) الامني لكن (قوله وأراد الاب تزويجهما كفو آخر اجبار افله ذلك) قال في التحفة لانه أكمل نظارتهما والثاني يلزم اجابتهما اعفاً لما واختاره السبكي وغيره قال الاذرعى ونظائر الجزم به ان راد معنيها بنحو حسن أو مال (قوله تعين ما عبت) توقف النكاح على اذنها والحالة هذه (قوله والامتناع من تزويجها) أي في كلتي صورتين (قوله وخسة في حسه) أي جنس المهر (قوله فصل) ادالمهر محض حق لها (قوله لا يسرب الخ) أي لا ينكح فيه طالب علم (قوله صدق بيمينه) اذ الاصل عدم مادعته (قوله بتعز) بأن كان عزرباً (قوله وبواري) بأن كان مستورا من الناس بنحو حق (قوله عليها الاتبات بالبنوة) لان الولي حقا في الكفاءة (قوله ومعتقها) أي الابن معتقها (قوله ولا يشترط رضاها) اذ لا ولاية لها ولا اجبار كذا في التحفة (قوله فأولى العصباء) أولى تأنيث الاول أي زوجها العصباء على

أجبار الطرف الخامس في تولي الطرفين وفي تزويج الوكيل (قوله ولم تزوج بنت أخيه من ابنه البالغ) لأنه لم يوجد تولي الطرفين دون الصغير فليس له أن يزوجهما منه لأنه نكاح لم يحضره أربعة وليس له قوة الجدة وعليه قال البلخي الأقرب أنه لا يتعين الصبر بالولي الصبي فيقبل بل يقبل له أبوه وللحاكم (٥٦) تزويجهما منه كالولي إذا أراد أن تزوج موليته اهـ قاله في الأسنى والتحفة

للقن الآخر ولومات كل منهما من اثنين كني موافقة أحد ابني هذا أحد ابني ذاك ولومات أمه مملوونه الآخر استقل بتزويجهما ومن بعضهما تزويجهما ملك البعض مع وليهما من النسب ثم مع بعض البعض ثم مع السلطان الطرف الخامس في تولي الطرفين وفي تزويج الوكيل الجبان بتولي طرفي العقد في تزويج بنت ابنه من ابن آخر ويجب الاتيان بالإيجاب والقبول وليس للسيد ذلك في تزيج أمته من عبده الصغير أو الكبير ولم تزوج بنت أخيه من ابنه البالغ دون الصغير وإن لم يزوج من نفسه ولكن تزويجهما منه ابن عم آخر في درجته كان أخاه أو لا فإن لم يكن أو لم يكن أخاه في درجته تزويجهما القاضي منه ولو كان لها ابنا عم أحدهما الأب والأخ لأبوين وأراد الأول نكاحها بزوجهما الثاني وإن أراد الثاني فيزوجهما القاضي والمعتق لا يزوجهما من نفسه بل يزوجهما القريب فإن لم يكن فالقاضي وكلا يجوز تولي الطرفين لا يجوز أن يوكل وكلا بأحد الطرفين أو وكيلين بالطرفين ويجوز للجبر التوكيل في النكاح ولا يشترط الأشهاد عليه لتعيين الزوج كالأشترط في إذن الثيب للجبر والبكر لغير الجبر ولو عين الولي للوكيل أو الثيب للجبر أو البكر لغيره عين وإذا لم عين الولي وجب رعاية النظر فإن زوج من غير كفؤ أو من كفؤ وقد خطبها كفؤاً وأشرف بطل ولو خطبها كفؤاً بأكثر من مهر مثلاً فزوجهما الجبر من كفؤ آخر بمهر مثلهما مع ولو خطبها كفؤاً مع رجل نسب شر يف تزويجهما من ماله ما جاز ولو قالت زوجتي عن شئت فله التزويج من غير كفؤ لها الجبر الجبر فإن نهته عن التوكيل لم يوكل وإن أذنت له فيه أو في التزويج وكل ولو وكل قبل استئذانها في النكاح بطل ولو وكل أحد المالكين في التزويج قبل أن يأذن الآخر فيصح وإذا وكل بعد إذنتها لم يجب تعيين الزوج أن أطلق الأذن وإن عينت وجب التحمين فإن لم يفعل وأطلق التوكيل بطل التوكيل والتزويج وإن اتفق من معينا ولو غلب الوكيل غيبة بعدة لم ينزل ولو قال تزوجهما من زيد فزوجهما من وكيلة صح ولو قال بع من زيد فباع من وكيلة بطل ولو لم يكن لها ولي سوى الحاكم فأمر قبل استئذانها رجلاً بتزويجها فزوجهما الرجل باذنها بانه بطل ويقول وكيل الولي تزوج زوجتك بنت فلان ولا يشترط أن يقول وكالاه وبوكالتي ويقول الزوج قبلها ترتيب الأثر لا من كان ولي المعلقة في حياتها فيقدم بعد موتها بِناعلي أي بهلان التصيب إلا بن (قوله) للجد تولي الخ) لقوله ولايته (قوله في درجته) لا شترأ كهما في الولاية لا لا بعد منه تجبه (قوله) تزويجها القريب) أي قريب المعلقة (قوله) فإن لم يكن فالقاضي) لأن وجود المعتق يحجب قريبه (قوله) ولا يجوز أن يوكل الخ) لأن فعل الوكيل فعل موكله حقيقة (قوله) في إذن الثيب للجبر) أي وليها الجبر والبكر غير الجبره وليها الغير الجبر (قوله) وأشرف بطل) لأنه ما مومر بالا احتياط وبفارق الولي بأن نظره أوسع (قوله) (بته) التيهما الغم الفطنة والنباهة الشريفة الرفيع كذا في القاموس (قوله) قبل استئذانها في النكاح بطل) لأنه لا يلزم التزويج حينئذ بنفسه فكيف يفوضه لغيره (قوله) وإن اتفق من معينا) لفساد التفويض المطلق إذا كان المطلوب معينا (قوله) ولو قال بع من زيد فباع الخ) وقدر الفرق في الحاشية في باب الوكاله فيقول فصل بالوكيل بعد أمانة فراجعهما (قوله) ولم يكن ولي سوى الحاكم فأمر قبيل الخ) والمعقدة نكاح لان استئذان الحاكم في شغل معين كنحو سباع ينة عجرى مجرى الاستخلاف على الأصح (قوله) ولا يشترط أن يقول وكالاه وبوكالتي) أي أن لم يجعل الزوج والشاهدان أحدهما وكالته عنه والا حاش أن ذلك لجواز

(قوله) ولا تعيين الزوج) لأن وطور شفقتة يدعو إلى أن لا يوكل الأمن يشترط واختياره ولا ينفذ اشتراط تعيين الزوجتين وكذا أن يزوج له على العقد من تناقض فيه لا به لا ضابط هنا يرجع إليه ومقتضىه بالكفؤ قاله ابن حجر (قوله) وقد خطبها كفؤاً وأشرف بطل) لأن تصرفها لصحة وهي منحصرة في ذلك وأعمال بزم الولي الكفا لان نظره أوسع (قوله) ودرجل نبيه) قاله الصحاح نية الرجل بالضم شرف وأشهر بِناعه فهو نبيه ونابه وهو خلاف الخامس (قوله) وإن اتفق من معينا) لأن التفويض مطلق من أن المطلوب معين فاسد وفارق التقييد بالكفؤ في حالة الإطلاق بأنه ساعدته اطراد العرف العام به وهو معمول به في العقود بخلاف التقييد بالمعين فإنه يقررب من التقييد بالعرف الخاص وهو لا يؤثر كبيع الحصرم بلا شرط قطع في بلدانهم قطعه حصراً (قوله) ولم يكن ولي سوى الحاكم الخ) قال في شرح الروض ولو أمر الحاكم قبل أن تأذن له المرأة في تزويجها ولا ولي لها غير رجل بتزويجها فزوجهما باذنها جاز بِناعلي أن استئذانها جاز في شغل معين كنحو سباع ينة عجرى مجرى الاستخلاف (قوله) ولو يقول وكيل الولي تزوج زوجتك بنت فلان) قال في التحفة ويرفع نسبة إلى أن يجيزه بقول موكله أو كاله عنه مثلاً من جعل الزوج أو الشاهدان أحدهما وكالته عنه والا لا يحج ذلك وكذا لا بد من تصريح الوكيل بهان جعلها الولي والشهود قال وظاهر كلامهم أن

ولا
يكن ولي سوى الحاكم الخ) قال في شرح الروض ولو أمر الحاكم قبل أن تأذن له المرأة في تزويجها ولا ولي لها غير رجل بتزويجها فزوجهما باذنها جاز بِناعلي أن استئذانها جاز في شغل معين كنحو سباع ينة عجرى مجرى الاستخلاف (قوله) ولو يقول وكيل الولي تزوج زوجتك بنت فلان) قال في التحفة ويرفع نسبة إلى أن يجيزه بقول موكله أو كاله عنه مثلاً من جعل الزوج أو الشاهدان أحدهما وكالته عنه والا لا يحج ذلك وكذا لا بد من تصريح الوكيل بهان جعلها الولي والشهود قال وظاهر كلامهم أن

ولا حاجة أن يقول بركاتك ويقول الولي لو كبل الزوج زوجته بنى فلانة من موكلك فلان ولا يشترط أن يقول ولاية أو بولايي ويقول الوكيل قبلتها ولا حاجة أن يقول وكاله أو بوكالي ولو قال وكبل الزوج قبلت نكاح فلانة منك فلان فقال الولي زوجته فلانا زوج قال زوجها ولم يقل فلانا بطل ولو قال وكنت في تزويج فلانة فاذممت سنة فزوجها صح ولا يشترط في التوكيل واذن المرأة ذكر المهر لكن لو قدر الولي فزوج الوكيل بدونه أو مطلقا بطل النكاح كالوفاة زحها في يوم كذا أو مكان كذا الخالف ولو قدرت المرأة وقالت للولي أو الوكيل زوجيني بكذا فزوجها بدونه أو مطلقا أو بلامهر بطل النكاح ولو قالت للولي أو لوكيله زوجيني ولم تعرض للمهر فزوجها بدون مهر المثل أو بلامهر فسد النكاح ولو زوجها مطلقا لم يفسد ولو قال الولي زوجها بالثمن فزوجها باذنها بخمس مائة صح النكاح وقيل لا ولو قدر الزوج فزاد الوكيل بطل النكاح وإن نقص فلا ولو لم يقدر فيقبل مهر المثل أو أقل ولو لم يعين الزوجة فيقبل نكاح امرأة تكافئه بمهر المثل أو أقل فإن قبل من لا تكافئه بطل وإن قبل بأكثر من مهر المثل أو بغير نقد البدل أو بعين من مال الموكل أو من مال نفسه بطل النكاح ولو قال زوجها بشرط أن يرهن بالصدق كذا أو يتكفل به فلان أو لاتزوجها إلا بهذا الشرط صح التوكيل وعلى الوكيل الالتزام بالصدق فأن أهمله بطل النكاح ولو قال زوجها بكذا أو أخذ به فلانا كميلا ورهنا فزوجها ولم يشترط لم يفسد النكاح ولو قال لاتزوجها إذا لم يضمن به فلان قال القاضي حسين في الفتاوى صح التوكيل

الاقدم على العقد لاصحة النكاح لما سر غيرهم فإن العبرة في العقود كما يماي نفس الامر فلا تغفل (قوله) ولا يشترطه التوكيل واذن المرأة (الخ) والمعقد صحة النكاح بمهر المثل كافي سائر الأسباب المفسدة للصدق فالصنف تبع المروجع في أكثر هذه المسائل والحاصل أن النكاح لا يفسد بفساد الصدق وفارق عدم صحته من غير كفو بان إيجاب مهر المثل تدارك لمسات ذلك لا يمكن تداركه فكلام الروضة آخر الباب الثاني من الصدق يشترع بمأقنا وهو بآي الاستوى قال في النهاج ولو قالت لوليها زوجيني بألف فخص عنه بطل النكاح (قوله) فلا طلقت أي له الاذن بأن لم تعرض فيه لمهر فنقص عن مهر المثل بطل أي أن الاذن المطبق محمول على مهر المثل فكان نكاحا بدونه وفي قول يصح مهر المثل أي وكذا الزوجها بلامهر قلت الاصح صحة النكاح في صورتين أي صورة التقييد وصورة الإطلاق بمهر المثل والله أعلم لأن البعنة لم يردحمرى برد اليه وفارق ٣ تزويجه من عمره وفي التحفة (قوله) أو مطلقا أو بلامهر بطل هذه المسائل المراجعة وكذلك قوله أو بلامهر فسد وعلمت أنه يصح بمهر المثل (قوله) وقيل لا قال في الكشف وغيره هذا خطأ من المصنف رجة الله عليه أن القليل لم يعلم بعلامته شرح الباب والمذكور في شرح الباب أي في الصدق هو صحة النكاح موافقا للكيل الكبير والروضة ولم تذكر هذه المسألة في باقي الكتب السبعة نعم هو موافق لفتاوى القاضي (قوله) فزاد الوكيل بطل النكاح هذه المسائل المراجعة أيضا ومثلها قوله وان قبل بأكثر من مهر المثل (الخ) (قوله) فإن أهمل بطل النكاح لأن المخالفة هنا صريحة (قوله) لم يفسد النكاح لعدم الشرع بوفاء الشرط في العقد مبطل (قوله) قال القاضي حسين في الفتاوى صح التوكيل (الخ) قال في التعنفو بخلاف الوكيل وجوبه بأخذ الإطلاق فلا تزوج بمهر مثل وثمن يبذل أكثر من أي يحرم عليه ذلك وإن صح العقد بخلاف البيع لأنه يأتى بفساد المسمى ولا كذلك النكاح ولا ينافيه الإعلان في زوجها بشرط أن يضمن فلان أو يرهن بالمهر شيئا لم يشترط ذلك لأن المخالفة هنا صريحة بخلافه في الأولى ومثل ذلك على الأوجه زوجها ولا تزوجها حتى يضمن فلان وقول القاضي بخلافه ردّه الجوى بان كلامه متضمن للتعليق بالضمان فلم يصح بدونه وكذا في التزويج لم يمتاقر من تضمن كلامه التعليق به فاشترط لنفسه تصرفه وجوده ولو فاسدا وإن غلبم بعضهم بأنه حيث وكله العقد بعوض فاسدا وبشرط فاسد فزوج كذلك صح بمهر المثل والأفلا

التصرع بالوكالة فما ذكر
 شرط لصحة العقد فيه
 نظر واضح لقولهم العبرة
 في العقود حتى النكاح بما
 في نفس الامر فالتى يشبهه
 انه شرط لصحة التصرف
 لا غير (قوله) ولا يشترط في
 التوكيل واذن المرأة (الخ)
 قال في اسنى المطالب ولا
 يشترط في التوكيل بقبول
 النكاح وإيجابه ذكر المهر
 فإن لم يذكر الزوج فعقد
 له وكيه على من يكافئه بمهر
 المثل فادونه لا يمازاد
 عليه لكنه ان عقد به صح
 بمهر المثل قياسا على نظيره
 الآتي فإذا ذكر الزوج
 قدر أو على نظيره في الخلق
 وعلى ما يأتي في الصدق
 في وكيل الولي خلافا لما في
 الأنوار من جزمه بعدم
 الصحة قال في تحفة المحتاج
 ولا يزوج بمهر المثل وثمن
 يبذل أكثر منه أي يحرم
 عليه ذلك وإن صح العقد
 كما هو ظاهر بخلاف البيع
 لأنه يأتى بفساد المسمى
 ولا كذلك النكاح (قوله)
 فإن أهمله بطل النكاح
 بخلافه الصريحة

ويفرق بأنه في الأول لم يشترط عليه شي في العقد ولا قبله بل بعده وهو غير لازم فلم يجب امتثاله بخلاف الثاني فإنه بسبيل من وجوده ولو فاسداً إن لا يزوجه إلا بعده (قوله فزوجها بألف) أي أو بألف وجار (قوله ولو قال فزوجها بغير ألف) ولا نظر للمخالفة هنا لأن حقيقتها لم توجد إذ تسمية الخمر موجبة لمهر المثل فأتى بغايتها لا بما يتحققها قاله في التحفة (الطرف السادس) في خصال الكفاءة المربية في الزوج (قوله وإن كان ماها أخص) لأن النفس تعاف محبة من به ذلك والإنسان بعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه (قوله والعيوب المنفرة) إلى قوله لا يمنع الكفاءة قال ابن حجر خلافاً لجمع متقدمين بل قال القاضي يؤثر كل ما يكسر سورة النواقل وقول الروائي ليس الشيخ كفاً للشابة واختير وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف رعم قوم رعاية البلد فلا يكفي بجلب بله في فلا يراعى لأنه ليس بشئ كافي الروضة (قوله والعبرة في السبب بالآباء) لأن العرب تقتضيه به فيهم دون الإهات (قوله والقبول) أي الغير للثمة للخيار مبشداً وقوله لا تمنع الكفاءة خبره في نفسه وهو ظاهر (قوله والعيوب المنفرة) أي الغير للثمة للخيار مبشداً وقوله لا تمنع الكفاءة خبره في القاموس شاده وجهه شواها وشو حقه (قوله وبمتر السبب في الجهم كفي العرب) قياساً عليهم فالفرس أفضل من النبط وبنو إسرائيل أفضل من القبط (قوله والعبرة في السبب بالآباء) لأن العرب يفتخرون به فيهم دون الإهات كذا في التحفة (قوله والكس) من يكس البولات وبيوت الخلاء (قوله والعمام) يقال تمت الشيء كنسه نقل عن الحلي أن القيام من جميع ما يوقد به نار الحمام من محو الربل (قوله وقيم) الحمام من يقوم بأمره من الدلاك وغيره (قوله والزال) الزبال من يكس الزبل وينقله إلى المزاس والبساتين ولعل المراد من النخال الذي ينخل الدقيق أو صانع النخل وهو لا ينخلها الدقيق ونحوه (قوله في الصحاح) قيمت البليت ككنسته والقمامة الكناسة والجمع قام (قوله والنخال) في

والزوج بدون الشرط والقبول قال صاحب التهذيب ولو وكل بزوجها بشرط أن يحلف الزوج بسلامتها بعد النكاح أن لا يشترط الخمر صرح التوكيل والزوج ولو قال لا تزوجه إلا إذا حلف وجب أن لا يصح بدون الشرط والقبول ولو قال فزوجها بألف وجار ولم يصفها فزوجها بألف بطل ولو قال فزوجها بغير ألف وبجمل فزوجها بألف دينار فإن كان من غالب نساء البلد وقد مهر مثلها أو أكثر صرح النكاح مع المسمى والا فيفسدان ولو قال الزوج بمائة دينار فيصرف إلى غالب نساء البلد فإن استوى السكل فلا بد من التعين والا فلا يصح التوكيل والزوج ولو تزوجهما إلى نفسها ففالت أنما أذنت بألف قبل قولها على الزوج البيعة ولو تزوج الوكيل فأنكر الوكيل التوكيل والمرأة ساكتة أو معدة قولها صديقها ما وان أقرت بالسكاح أو التوكيل قبل الإقراره الطرف السادس في خصال الكفاءة المربية في الزوج وهي خمسة الأولى التي من العيوب فمن به عيب مثبت الخيار لا يكون كفو السليقة منه ولا للبيعة به وإن كان ماها أخص والعيوب المنفرة كالعمى والقطع والحرم ونسوة الصورة لا تمنع الكفاءة الثانية الحرة به فلا يكون رفيق كفاً حرة أصلية ولا لعقبة ولا عتيق حرة أصلية ولا من مس الرق أحد آباءه التي ليس الرق واحداً من آباءها ولا من مس الرق أباً أقرب إلى مس الرق أباً بعدى نسبها والعتيق كفو للعتيقة قال صاحب العزيز ونسباً أن يكون الرق الإهات مؤثراً قال صاحب الروضة والمفهوم من كلام الأصحاب أنه غير مؤثر وقد صرح بهذا صاحب البيان فقال من والدته رقيقة كفو لول والدتها العشرة الثالثة السبب فالجهم ليس كفاً للعربية ولا غير القرشي للقرشية ولا غير الهاشمي والمطلبي الهاشمية والمطلبي وهما كفو لغيره يعتبر النسب في الجهم كفي العرب وغير القرشي من العرب بعضهم كفو ببعض والعبرة في السبب بالآباء الآتي أولاد بنات رسول الله صلى الله عليه وسلم فالذي أبوه عجمي وأمهم عربية ليس كفاً للتي أبوها عربي وأمها عجمية الرابعة الدين والصلاح فمن أسلم نفسه ليس كفاً لمن لم يؤمن ولا ثلاثة في الإسلام ولا من لم يؤمن لمها كفو لها فالحق ليس كفاً للعتيقة ولا يعتبر المساواة في الصلاح ولا الاختيار به فمن لا يشترط الصلاح كفو للشهيرة به والمستبعد ليس كفاً للسليقة الخامسة الحرة فاصحاب الحرف الدينية ليسوا بكفاء للاشراف ولا لاسائر المحترمة فالكناسة والحمام والقصاص والخنثان والقمام وقيم الحمام وأخائك والحارس والراعي والبقر والزال والنخال

(قوله قال صاحب التهذيب) إلى قوله بدون الشرط والقبول قال في التحفة ويفرق بأنه في الأول لم يشترط عليه شي في العقد ولا قبله بل بعده وهو غير لازم فلم يجب امتثاله بخلاف الثاني فإنه يسئل عن وجوده ولو فاسداً إن لا يزوجه إلا بعده (قوله فزوجها بألف بطل) وبالف وجار به فكذلك (قوله ولو قال فزوجها بغير ألف) إلى قوله صرح مع المسمى قال في التحفة ولا نظر للمخالفة هنا لأن حقيقتها لم توجد إذ تسمية الخمر موجبة لمهر المثل فأتى بغايتها لا بما يتحققها ولا نظر للمخالفة هنا لأن حقيقتها لم توجد إذ تسمية الخمر موجبة لمهر المثل فأتى بغايتها لا بما يتحققها قاله في التحفة (الطرف السادس) في خصال الكفاءة المربية في الزوج (قوله وإن كان ماها أخص) لأن النفس تعاف محبة من به ذلك والإنسان بعاف من غيره ما لا يعاف من نفسه (قوله والعيوب المنفرة) إلى قوله لا يمنع الكفاءة قال ابن حجر خلافاً لجمع متقدمين بل قال القاضي يؤثر كل ما يكسر سورة النواقل وقول الروائي ليس الشيخ كفاً للشابة واختير وكل ذلك ضعيف لكن ينبغي مراعاته بخلاف رعم قوم رعاية البلد فلا يكفي بجلب بله في فلا يراعى لأنه ليس بشئ كافي الروضة (قوله والعبرة في السبب بالآباء) لأن العرب تقتضيه به فيهم دون الإهات كذا في التحفة (قوله والكس) من يكس البولات وبيوت الخلاء (قوله والعمام) يقال تمت الشيء كنسه نقل عن الحلي أن القيام من جميع ما يوقد به نار الحمام من محو الربل (قوله وقيم) الحمام من يقوم بأمره من الدلاك وغيره (قوله والزال) الزبال من يكس الزبل وينقله إلى المزاس والبساتين ولعل المراد من النخال الذي ينخل الدقيق أو صانع النخل وهو لا ينخلها الدقيق ونحوه (قوله في الصحاح) قيمت البليت ككنسته والقمامة الكناسة والجمع قام (قوله والنخال) في

والاسكاف والديباغ والقصاب والجزار والسلاخ والجال والجال والحلاق والملاح والمراق والمراس
والقوال والكروشي والجلي والحداد والصواغ والصباغ والدهان والدياس ونحوهم لا يكافون
ابنة الخياط والزراع والفخار والخباز والتجار والصراف والطارق في سلمهم
ويشبهان يكون الصراف كالصواغ والطارق كالخباز وشبهه الخياط لا يكافون ابنة التاجر والخباز والبيع
والجوهري وهم لا يكافون ابنة القاضي والعالم والزااهد المشهور والسنائع الشريفة بعضها أشرف من
بعض كتابين والديبة بعضها أدنى من بعض فإدنى سبب دناءته استعمال النجاسة كالطعام والكناس
والقصاب أدنى من الذي لا يستعملها كالجزار وشبهه وإذا اشك في الشرف والدناءة فأدنى الشرف
والأشرف أو أدنى والادنى فالمرجع عادة البلد قال صاحب العزيز والروضة والحق أن الطرف في حال الآباء ديننا
وسيرة حوفة من حيز السبب فإن مفاخر الآباء ومثالبهم هي التي يدور عليها أمر السبب فإن كان أبو طاسقا
أو صاحب حرفة دنية لا يكون كفؤا للتي أبو عاقل أو صاحب حرفة شريفة قال صاحب التهذيب في
الفتاوى والفسق والعفاف يراعى في الزوجين وفي الآباء وكذا الحرفة حتى إن ابن الاسكاف لا يكون كفؤا
لبنت التاجر ولو كان الابن اسكافا وأبو تاجر لا يكون كفؤا لبنت التاجر ولو كان الزوجان عقيمين وأبو
الزوجة فاسق وأبو المرأة عدل لا يكون كفؤا لها لأن فسق الأب أشنع من حوفة الدنيتة وإذا كان
الصفا والحرقة وغيرهما من انحصار تراعى في الآباء فالسلامة من العيوب وأدنى تراعى فإن البرص
والجلد والجذون أشنع وأبلغ شيء يعير به الولد ولا اعتبار للجسم واليسار بالهرم والنفقة وغيرهما في
الكفاءة قال الرزوي والشيخ لا يكون كفؤا للشابة والجاهل للعالمة قال صاحب الرزوي وهو ضعيف وهذا
الضعيف في الجاهل والعالمة ضعيف لأن علم الآباء إذا كان شرفا فلا دافك في علمهم ولأن الحرفة تراعى
في الزوجة مع أنها لا وازي العلم وقد قطع موافقة الرزوي وبإي شارح مختصر الجوهري وغيره ولا يقابل بعض
انحصار بعض أي لا يعير بقصبة بفضيلة فلا يزوج سلبية دنيتة من معيب نسب ولا حوة قاسقة من عيب
عفيف ولا عريبة قاسقة من عيب عفيف ولا عقيقة رقيقة من فاسق حوة ولا مغير يمين من مرجعي ولو
كان ابن البراز عقيفا وابنة العالم غير عفيفة لا يكون كفؤا لها وإن العالم إذا كان فاسقا لا يكون كفؤا
لبنت البراز العفيفة قال الامام والغزالي ولا اعتبار بالنسب إلى عظماء الدنيا والطلعة المستولين على الرقاب
(قوله والاسكاف) في القاموس الاسكاف كل صانع سوى الخفاف فإنه الاسكاف والاسكاف الجاد وكل صانع
جلد بد (قوله والجزار) جزرت الناقة تنحرها وفي بعض النسخ بدل الجزار الجزاز أي الذي يحز الصوف والشعر
من ظهر البهيمة أي يقطعها (قوله والجال) هومن يعمل على الجمل (قوله والملاح) هو صاحب السفينة
(قوله والمراق) هومن يبيع المرقعة والهراس بالغ المربية (قوله والقوال) رجل قوال حسن القول (قوله
والصواغ) أي الذي يصنع الخيل (قوله والدهان) بائع الدهن والدياس بائع الدبس (قوله والفخار) الصواب
الفخار في بياض النسبة الفخار الآية التي تتخذ من التين قال في التحفة وذكر في الأنوار نقاضا ليد كثير من
الحرف وله له باعتبار عرف بلده (قوله في سلمهم) أي في سلك الخياط والزراع الخ (قوله كالخباز) في
القاموس خبز الخاف وغيره كبنته أي ضمه وجمعه (قوله من حيز النسب) أي من قبيله (قوله أشنع)
أي أقبح من حوفة أي حوفة الاب (قوله يعير به الولد) مشتق من العار (قوله قال صاحب الروضة
وهو ضعيف) قال في التحفة وفي الزوجة والجاهل بكافيه العالمة وهو مشكل فإنه يرى اعتبار العلم في
الآباء فكيف لا يعتبر فيها إلا أن يجاب بان العرف يعير بنت العالم ولا يعير العالمة بالجاهل وبحث الأذرع أن
العلم مع الفسق لا أثر له إذا لاخر به حيث يث في العرف فضلا عن الشرع ومثله القضاء بل أولى وأعلم أن المعتقد
أن العالم كفؤ لبنت العالم (قوله لا وازي) أي لا تقابل العلم فكيف لا يراعى العلم فيها (قوله سلبية دنيتة)

الصباح نخلت البقيع
غر بلته والنخلة ما يخرج
منه (قوله والجزار) في
الصباح جزت الجزور
أجزرها واجتزرتها إذا
نحمرتها وجلدتها (قوله
والقوال) في القاموس
رجل قوال وقوله وتقوله
وتقوله بكسرهما ومقول
ومقول وقوله حسن القول
أو كثيره لسن وهو مقول
ومقول والاسم القالة
والقبيل والقال (قوله
والفخار) في القاموس
الفخارة الجسرة (قوله
والخزاز) في الصحاح خوز
الخف وغسبه بخززه
ويخززه خوزا فهو خوز
(قوله ومثالبهم) قال في المعجم
تلبت فلان عيبه والمثالب
منه ويقال أنه كثير التلبت
أي العيب (قوله لأن فسق
الاب أشنع) في الصحاح
شعنت فلان استقصته
وشعنته (قوله فكيف
بعلمهم) ويؤخذ منه أن
العالم كفؤ لبنت العالم
كأخبره به بعضهم وهو

قال الرافعي ولا يساعدهما كلام النقلة وقد قال الثوري وللجم عرف في الكفاءة وهو انهم يقدمون الاسراء والرؤساء على السوق فيعتبر عرفهم فلا يكون السوق كفاءة لهم والكفاءة حقها وحق الولي واحدا كان أو جماعة فان زوجها الواحد يغبر كفؤ برضاها واحدا من أجباعة برضاها ورضا الباقيين صحيح النكاح الا في المسلمة من الكافر ولو اختلفت هذه ثم زوجها واحد منهم منه ثانيا برضاها دون رضا الباقيين بطل ولا يشترط العلم بعدم الكفاءة لصحة الرضا والنكاح حتى يجوز لغير العلوي نكاح العلوية وسقط اختيار الا في العيوب فانه لا يسقط الا بالعلم ولو ظنه الولي أو أزال وجهه كفؤا ورضي به وزوج ثم بان خلافه لم يثبت اختيار الا ان يظهر معيابه على ما ساء في العيوب والغزو وولوز وجهها الاقرب من غير كفؤ برضاها لم يكن للابعد المنع والي عليها السلطان لا يزوجهما من غير كفؤ برضاها فان زوج بطل وان كانت عتيقة ولوز وجهها أحد الاولياء المستوين برضاها دون رضا الباقيين بطل ولوز وجهها أحد الاولياء من كفؤ برضاها بدون مهر المثل ودون رضا الباقيين صحيح ولوز وجهها الصغرى والبالعة من غير كفؤ برضاها بطل علم الولي عدم الكفاءة وجعل ولوز وجه الاب لابنه الصغرى عتيقة أو أمة أو مكاتبه بطل وان تزوج له من لا تكافئه بمجة أخرى صحيح والسيد تزوج أمته اجبارا من رقيق أو دني أو بغير شخص لا من معيب برص أو جنون أو جذام أو جب أو عتق ولوز وجهه بغير اذنها بطل ولوز وجهها برضاها يلزمها التحسين ولو باعها من برص أو جذام لم يلزمها التحسين وإذا اجتمع الاولياء في درجة كالاخوة والاعمام استحب ان يزوجهما أفضهم ثم أو رعيهم ثم أسنهم برضا الباقيين ولو تنازعوا قال كل واحد أنا تزوجهما فلا يملك الا طالب فالزوجه من رضاه المرأه وان اختلفا فزع بينهم إذا اذنت كل واحد وقالت اذنت في فلان فمن شاء فليرز وجهي منه ولو قالت زوجوني اشترط اجتماعهم ولو قالت رضيت أن تزوجه أو رضيت بفسان زوجها وصح ولكل تزوجهما ولو عيبت بعد ذلك واحد لم ينزل الباهون ولو عطل واحد فللباقيين الزوجه ولو اذنت واحد لم تأنز لم ينزل الاول ولو اذنت لواحد في تزوجهما من بعده لا تخمن عسر وكلاهما كفؤا وأطلقت الاذن لهما فزوجاهما من كفأين أو وكل المجبر رجلا فزوجها الولي من كفؤا ولو كيل من كفؤا أخا أو وكل رجلين فزوج أحدهما من كفؤا والآخر من كفؤا فان عرف السابق رعين فهو الصحيح وان وقعما معا أو لم يعلم السبق ولا المعية أو عرف سبق أحدهما ولم يتعين فهما باطلان وانما يعرف السبق بالبينه أو بتعداد النكاحين ولو شهد الوليان لم يقبل ولو شهد وكيل ز يد سبق نكاح عمر وقبل وكذا يسبق نكاح ز بدان أطلق ولم ينصف الى نفسه وان عرف السابق والتبس وجب التوقف الى التبين ولا يجوز لواحد منهما الاستقناع بها ولا لثالث نكاحها حتى تموت أو يظلم أو يموت أحدهما بطل الآخر وتنقض عتدهما ان ماتا أو الآخر

أي عبر نسبية (قوله قال الرافعي) أي وكذا الثوري في الروضة ولا يساعدهما كلام النقلة أي كلام الناقلين من العلماء المجتهدين وما قال هو المصنف (قوله على السوق) أي على أهل السوق (قوله دون رضا الباقيين بطل) لانه عقد جديد (قوله وتسقط الخيار) أي لا يشترط العلم بعدم الكفاءة وتسقط الخيار (قوله فان زوج بطل) لما سافر في أول السبب الثالث فرجع الحاشية هناك (قوله دون رضا الباقيين بطل) لان لم يحق الكفاءة (قوله بمجة أخرى) كالدنية صح (قوله أو بغير شخص) البعض النفس كذا في القاموس (قوله ولو باعها من برص الخ) قال في زوائد الروضة قال يتولى يلزمها التحسين انتهى وأقره وهو المصنف وانما صح بيعها من المعيب بلا اذنها دون النكاح لان الغرض الاصيل من الشراء المال ومن النكاح هو التمتع وقد عرفت لزوم تمكين المشتراة (قوله أو بتصادف الساكنين) أي الزوجين (قوله أو الآخر) أي لا بد من انقضاء عتدها بعد موت أحدهما ولا عدا لطلاق اذ لا عدا له قبل الدخول

المعتمد المقتضى به (قوله) ولو اختلفت هذه الخ لانه عقد جديد وفي معنى الخلع الفسخ والطلاق الرجعي إذا أعاد زوجه بعد البينة أو الطلاق قبل الدخول (قوله والي عليها السلطان الخ) لانه كالنائب عن الولي اخص فلا يترك الخط كما تقدم في السبب الثالث من أسباب الولاية مع ما فيه من اختلاف (قوله ولوز وجهها أحد الاولياء المستوين برضاها دون رضا الباقيين بطل) لان لم يحق الكفاءة (قوله ولوز وجه الاب لابنه الخ) لانتفاء الغيبة (قوله وان تزوجهما أفضهم ثم أو رعيهم ثم أسنهم برضا الباقيين لا يعبر بالبره لا يعبر باستفراشه من لا تكافئه بخلاف المرأة (قوله ولو باعها من برص أو جذام يلزمها التحسين) قال ابن حجر ولزمها تكمينه على الاصح عند الثوري لان الغرض الاصيل من الشراء المال ومن النكاح التمتع

(قوله لي كل على الآخر لم)

نسمع لان الزوجه ولو

كانت أمة لا تدخل تحت

البدليس في بدوا وحدهما

ما بدعيه الآخر (قوله فان

انكرت صدق يمينين عند

البنوي) ورجعه السبكي

وبه جزم في الرض تبعاً

لأمله أي الرضعة في نظيره في

الباب السادس من أبواب

الدعوى ويؤيد بما ذكره

في المعان من انها اذا ادعى

عليه ما لا فائدة له بحلف

لكل منهما يميناً (قوله

وجهان) قال في شرح

الروض ومحلها اذا حلفت

انها لا تعلم سبقه ولا تاريخ

العقدين فان اقصررت على

انها لا تعلم سبقه تعين الحلف

للتاني وأجري هذا الخلاف

في كل خصمين بدعيين شيئاً

واحداً (قوله وان حلفا

أو نكلا في الاشكال

والسوف) قال شيخ الاسلام

والقياس كما قال ابن الرفعة

كعبه ان انكرت وحلفت

بطلان النكاحين أن

يقال ان حلفاً أو نكلاً

بطل نكاحهما كما لا يخفى

بالاشكال وبه صرح

الخرجاني واقتضاه كلام

غيره وبررنا عليه في شرح

البهجة اه قال الأذري

وهو المذهب في الطرف

السابع في نكاح السفية

والعبد والامة (قوله فان

خالف لزم الاقل وسقطت

ولا يطالبان بالمهر والتفقة ولو ادعى كل مسابقة نكاحه فان لم يدعيها عليها ولا على ولها أو لأول كل
على الآخر لم نسمع وان ادعيها عليها فان كانت السفية نهات لم يسبق أحدنا فكيف لم نسمع وان ادعى
كل انها لم يسبق نكاحه سمعت فان انكرت صدقت يمينين عند البنوي وقال القفال ان حصر اودعيها
حلفت لهما يميناً وقال الامام ان حصر اودعيها كفت وان حلفها واحد ثم حصر الآخر فله تحليفها
وجهان فاذا حلفت كائنيما ونكحت في الدعوى والتحالف بينهما فان حلفا أحدهما ونكل الآخر قضى
له وان حلفا أو نكلا في الاشكال والتوقف بينهما حلفت أو نكحت على البت دون السبق ولا حاجة الى
التعرض لعلها ولو قالت أعلم السابق ولكن لا يردت اليمين عليهما وان اقترت لاحدهما السابق فثبت
له وللثاني تحليفها فان حلفت سقط حقه وان نكحت حلف وأخذ مهر مثلها فان نكل سقط حقه وان
اقترت لهما معا فلعو وبترتيب فللسابق الحكم ولو حلفت لاحدهما بانها لا تعلم سبقه أو قالت لاحد محال
يسبق نكاحك لم يكن اقرار الآخر ولو ادعيها عليها بوجبة مطلقة ولم ينصرها السابق ولا لعلها به وحراً
الدعوى فعلها الجواب البات ولا يكتفي في العلم بالسابق لكنها اذا لم تعلم السابق فعلها الجواب البات وحلفت
على انها ليست بوجبة ولو كان مقربين بانها لا تعلم السابق لكونها غائبة فلا دعوى عليها او يوقف ولو ادعيها
على ولها لم يكن مجبراً لم نسمع لان اقراره لا يسمع وان شهد به لا يقبل لانه شهادة على فعله وان كان مجبراً
سمعت وحلف ولدي تحليف المرأة ايضاً ان بلغت فان نكحت حلف المردوده وثبت نكاحه ونسمع
الدعوى على البات والمجبر معا ولو زعم أحد الوليين ثم قال الآخر كنت زوجتها من فلان قبل ذلك لم يقبل
الابنية الطرف السابق في نكاح السفية والعبد والامة السفية المحجور يتزوج باذن الولي وبطل دونه
واحداً ولا مهر ودخل ولو ادعى امرأه بالذات والنوع ولم يقدر الصداق لم ينكح غيرها وينكحها
بمهر المثل ودونه فان زاد صرح بوجبه المثل ولو قدر الصداق ولم يعين امرأة نكح امرأته الاقل من مهر
مثلها والمقدر فان خالف لزم الاقل منهما ولو عين وقدر فقال انكح فلانة على كذا فان زاد المقدر على مهر مثلها

(قوله ولا يطالبان بالمهر والتفقة) أي مدة التوقف (قوله سبق أحد السالكين لم نسمع) اذ الله في غير معلوم
(قوله يمين عند البنوي) وهو العتمة وان رضى يمين واحدة (قوله وجهان) ولعل القيس ان له تحليفها
هذا اذا حلفت انها لا تعلم سبقه ولا تاريخ العقدين فان اقصررت على انها لا تعلم سبقه تعين الحلف للثاني
وأجري هذا الخلاف في كل خصمين بدعيين شيئاً واحداً كذا نقل عن شيخ الاسلام (قوله وان حلفا
أو نكلا في الاشكال والتوقف) قال ابن الرفعة ولو حلفا أو نكلا بطل نكاحهما قال الأذري وهو المذهب
قلت وهو المعتمد وهو المفهوم من سياق الشيخ شهاب الدين في التحفة (قوله ويمينها حلفت أو نكحت)
مبتدأ وقوله على البت خبره دون التني أي في العلم (قوله فللسابق الحكم) أي حكم السالك السابق (قوله
وان شهد) أي الولي الغير المجبر (قوله فان خالف لزم الاقل وسقطت الزيادة) لانها تبرع والسفية ليس
أهل له قال في المنهاج ولو قال له انكح بألف ولم يعين امرأة نكح بالاقبل من ألف ومهر مثلها قال في الصفة
وان نكحها بأكثر من ألف بطل النكاح ان نفص الاقل عن مهر المثل لتعذر صحتها بالمسمى وبمهر المثل
لان كلامهم ان يضمن المأذون فيه والأصح بمهر المثل لانه أقل من المأذون فيه وأمسأله أو بأقل من
ألف والاقل مهر مثلها أو أقل صرح بالمسمى لانه أقل من مهر المثل أو أكثر صرح بمهر المثل ان نكح بأكثر
منه والاقل بالمسمى (قوله فقال انكح فلانة على كذا) قال الشيخ شهاب الدين اما ما ادعى له المقدر او امرأة
كانت كفراً بالذات فان كان الاقل مهر المثل أو أقل فنكحها به أو أقل منه صرح بالمسمى لانه لم يخالف الاذن بما
يضره أو بأكثر منه فالأزدي لا يردت يادته على مهر المثل فاعتد به لو افقته للمأذون فيه وبطل النكاح
في الثانية لتعذر به بالمسمى وبمهر المثل لان كلامهم ان يضمن المأذون فيه نظيره امرأه أو أكثر منه فالأزدي

(الزيادة) لانها تبرع وليس من أهل التبرع (قوله ولو عين وقدر) الى قوله وبأكثر بطل النكاح قال في التحفة اما ما ادعى له المقدر او امرأة

كان كسح فلانة باطل فان كان الالف مهر مثلها أو أقل فنكحها به أو بأقل منه صح بالمسمى لأنه لم يضاف الأذن بما يضرب أو ما يحكم منه لها الزمان في الأولى زيادة على مهر المثل فانعقد به لمواضعه للأذن فيه وبطل النكاح في الثانية لتعذر به المسمى ومهر المثل لأن كلا منهما أن يضمن المأذون فيه فظهر امر (قوله ولا يكتفى في الحاجة بقوله) أي السفيه لانه قد قصد ان لا يملكه (قوله فان كان له أب وأجد فزوج وبه إليه الخ) قال في شرح الروض قضيت ان الوصي (٦٢) لا يزوجه ونقل ابن الرفعة عن النص ان له أن يزوجه فيقدم على السلطان ونقله

البليغيني عن الشيخ أبي حامد وغيره وصوبه الزركشي وبه صرح الرافعي في الوصايا لكن حلفه السووي ثم من الروضة وصح من ز يادته هناك لا يزوجه ونقله عن جزم الشيخ أبي محمود به أقيمت تبعاً لابن الصلاح وصرح به جماعة منهم الغوراني والغزالي واستشهد بهم به لا يزوج ويح الإطفال قال الصيدلاني وغيره وقد نص الشافعي رضي الله عنه على كل من المفاشرين وليس باختلاف نص بل نصه على انه يزوجه بمول على وصي فوض إليه التزوج قال ابن حجر وولي الأب فاخذ فوصى أذن في التزوج على مائ على العز بركته ضعيف وإن أخطأ السبكي وغيره في اعتياده (قوله أما العبد والامة فنكحهما بغير إذن السيد باطل) قال الرافعي خلافاً لما لك حيث قال يصح نكاح العبد بغير إذن سيده والمسيء قدحه

بطل الأذن وإن كان مثله ونكح به أو بدونه صح وإن زاد سقطت الزيادة وإن قص المقدر من مهر مثلها فإن نكح بالمقدّر صح وبكسر جمل النكاح وإن أطلق الأذن نكح بمهر المثل لانه بقوله فان زاد صح بمهر مثلها وإن تزوج بشر يفة يستغرق مهر مثلها ماله بطل النكاح ولوقبل له الولي باذنه صح وبدونه فلا ويقبل بمهر المثل أو بدونه فان زاد صح بمهر المثل وبشترط في نكاحه الحاجة بأن تغلب شهوته أو يحتاج إلى من يخدمه كفي المجنون البالغ ولا يشترط الحاجة في نكاح الصغير العاقل بل يكفي الصلحة ولا يصح بدونها ولا يكتفى في الحاجة بقوله بل يعتبر الامارات الله عليه ولو بلغ رشيداً فصار سفيهاً ولم يحصر أو لم يكن ثم كما نفذ نكاحه وتصرفه ولو بلغ غير رشيد دام الحجر عليه فان كان له أب وأجد فزوج وبه إليه والأقلى القاضي أو مأذونه وللحجور وعليه الفس أن ينكح ومؤتته في كسبه لا في نفقته بدماً ما العبد والامة فنكحهما بغير إذن السيد باطل سواء كان السيد رجلاً أو امرأة ولو أنكر الأذن صدق بيئته ولو قيد الأذن في حرة أو أمة معينة أو قبيلة أو بلدة أو قرية أو زمان قيد ولو أطلق الأذن فلا نكاح حرة أو أمة في تلك البلدة أو غير هالك السيد المنع من الخروج الباطل وقدر مهر أفراذاً ولم يقدر فزاد على مهر المثل فإن ياد في ذمته ولورجع عن الأذن قبل النكاح بطل الأذن ولو طلق لم ينكح أخرى إلا بأذن جديد إذا كان النكاح الأول لم يطل ولو طلق النكاح من شئت بما شئت فله أن ينكح من شاء بما شاء ويتعلق الكل بكسبه وليس للسيد اجبار عبده على النكاح صغيراً كان أو كبيراً فلا يقبل الصغير ولا الكبير إذا امتنع ولا يكره عليه ولا يقبل إقراره عليه بالنكاح وله أن يزوجه أئمنه من عبده البالغ دون الصغير ولا يجب المهر ولا يستبد ذكره ولا يزوج إلا بالاجابة إذا طلب عبده النكاح والمهر والمكاتب وحوا بعض والمعلق عتقه بصفة كالقن ولودع أحد الشر يكره إلى النكاح وامتنع الآخر مع العبد وأمتنع الآخر فلا يجبر وله اجبار أئمنه على النكاح صغيرة كانت أو كبيرة ثيباً كانت أو بكر عاقلة أو مجنونة فيقبل إقراره بنكاحها ولو طلبت النكاح لم يزوج إلا بالاجابة حلت له أو حوت عليه والمهبر والمستولدة والمعلق عتقها كالقن والمكاتب ومن بعضها

باطل من أصله وقول الزركشي كالأذن في القياس محتم بمهر المثل كالأذن قبل الولي بزيادة عليه بردان قبول الولي وقص مشتملاً على أمرين مختلفين الحكم لا ارتباط لأحدهما بالآخر فاعتينا كلا حكمه وهو محتم النكاح إذا لامنع وبطلان المسمى لوجوب ما لمعه وهو زيادة على مهر المثل وأما قبول السفيه فقارنه مانع من محتم وهو انتفاء الأذن المجزئ من أصله (قوله بشر يفة يستغرق مهر مثلها ماله بطل النكاح) لا انتفاء المصلحة فيه وكذا لو لم يستغرق وكان الفاضل فانها بالنسبة إليه عرفاً (قوله نفذ نكاحه ونصرفه) وإن قلنا انه لا يزوجه ومولته لأن الولاية للغير بمحض طها لا بمحض تصرف النفس (قوله فان كان له أب وأجد) فقيت ان الوصي لا يزوجه وهو العبد وإن أذن له في التزوج (قوله اجبار عبده على النكاح) لانه يلزم ذمته عهدة نحو المهر يفارق الامة بانه يتنفع بنكاحها كتاب

لا

ولا في حقيقة حيث قال برقف على اجازة السيد انما في الخبر الصحيح إنما يملك تزوجه بغير إذن سيده فهو عاهر أي إزار (قوله وليس للسيد اجبار عبده على النكاح الخ) لانه يلزم ذمته عهدة المهر وغيره ولا ان العبد يملك رفعه بالطلاق ويفارق الامة بانه لا يملك منفقة بغيره والامة يملك منفقة بغيرها فيورد العقد على ما يملكه وبانه يتنفع بنكاحها ككتاب المهر والنفقة بخلافه في العبد ويفارق العبد الصغير إلا ان الصغير بان ولاية الأب التي تزوجه بها ابنته الصغيرة تنقطع ببلوغه بخلاف ولاية السيد لا تنقطع ببلوغ عبده فادام تزوجه بعد بلوغه مع بقائها فكذلك قبله كاتيب العاقلة (قوله والمكاتب ومن بعضها

لايجبران ولايجبران أي

لايجبر عليها ولاهما على السيد لانهما في حقه كالأجنيتا (قوله ولو بكر) اذلاستحي (قوله وعبد العبي والجنون والسفيه لايزوج) أي لا يزوجه ولهم ما فيه من اقطاع كسائه وقوائده عنهم (قوله ولا الأب والجد لأبى نكاح ما لكها) (قوله ويزوج أمة المجنونة الثيبة) لأنه يلى مال مالها وانكاحها في الطرف الثامن في المحرمات (قوله ولو زنى) اذلا حرمه لما الزنا فلا يشترط حرمه الماهرة وقال أبو حنيفة وأحمد يشترها ويكره ذلك خوفا من خلاف من حرمها عليه واحتمال أنها مخلوقة من مائه (قوله وان ولدت ابنا حوت إلى الخ) لمعوم الآية وثبتت السب والارث بينهما والفرق أن الابن كفؤ منها وافضل منها انسانا ولا كذلك النطفة التي خلقت منها البنت بالنسبة للأب قاله في الاسنى (قوله الثالث المحرمات بالماهرة) قال في القاموس الصهر بالكسر القرابة وحومة اختوتة والجمع أصهار وصهراء (قوله ولايجرم زوجة المتبني)

لايجبران ولايجبران ولو امتنع الشر بكان أو أحدهما من تزويج المشترك قلم زوجها السلطان كأمة الغائب والمحرم زوج السيدات بالملك الثابت لا بالولاية فلذلك أفردناه ونذكر في الأسباب فيزوج الفاسق أمة المسلمة وان سلطنا الولاية بالفسق والمسلم أمة للمكاتبية من حركاتي وان لم يزوج ابنته الكافرة والمكاتب أمة وان لم يزوج ابنته الحرة لا يزوج الكافرات المسلمة ومستولته لتزول ملكه وعدم سلطه على أهل الاسلام وأمة المرأة الباقية زوجها ولو بالنسب وغيره صغيرة وكبيرة بكر أو ثيبا ولا حاجة إلى أنها ولا بد من إذن السيدة نطقا ولو بكر فان لم يكن أو كان غائبا فالسلطان باذنها ولو أرادت تزويجها من غيرها فلا يجوز ولا يلزم تزويج أماتهم اذا ظهرت القطعة ولا بد من إذن السفيه ويزوجهن ولي النكاح دون المال فلا يزوج غير الأب والجد أمة الصغير والصغيرة والأب والجد أمة الصغيرة الثيبة ويزوج أمة المجنونة الثيبة في الطرف الثامن في المحرمات وهي قبيل الأول المحرمات على التأييد وهي أنواع النوع الأول المحرمات بالنسب وهن نساء القرابة غير والد العمومة واخوة القيسر على الرجل الأمهات وان علت البنات وبنات الأولاد وان سلطن الأخوات من الجهات وبنات الأخوة والاخوات وان سلطن والعصات واخوات ولايجرم بنات الأصحاب والعصات والأخوال والاحلال ولو زنى بامرأة فولدت بنتا لم يحرم على الزاني وعلى أبيه وابنته وحرم على ابنها وأبيها وان ولدت ابنا حوت هي وأمهات بنتها عليه ولايجرم عليه أم الزاني وابنته من غيرها النوع الثاني المحرمات بالرضاع يحرم من الرضاع ما يحرم من النسب ثم اذا أرضعت أجنبية ثاك أو ثاقتك لم يحرم عليك وان حومت أم الاخ والنافقة في النسب ولو أرضعت أجنبية ولدك لم يحرم أمها وبتابع عليك وان حومت جدة الولد أو أخته في النسب ولايجرم أختك من الام على أختك من الاب ولو ولدت والدا كنت همه وخاله النوع الثالث المحرمات بالماهرة يحرم بالنكاح الصحيح لا بالفاسد أمهات الزوجة من الرضاع والنسب وزوجة الابن وابن الابن كذلك وزوجة الاب والجد كذلك ولايجرم زوجة المتبني وان دخل ويحرم بالدخول بنات الزوجة من الرضاع والنسب ولايجرم بالنكاح الجرد ولا بالموت قبل الدخول ولايجرم بنت زوج الام ولأمة ولا بنت زوج البنت ولأمة ولأمة زوجة الاب ولا بنتها ولأمة زوجة الابن ولا بنتها

المهر والنفقة بخلافه في العبد (قوله لايجبران ولايجبران) الكلمة الأولى على صيغة المجهول والثانية على المعلوم أي لايجبران على النكاح ولايجبران السيد عليه لانهما في حق السيد كالأجنيتا (قوله في الأسباب) أي أسباب الولاية (قوله وان سلطنا الولاية بالفسق) لما تقرر أنه يزوجه بالملك لا بالولاية (قوله لتزول ملكه) لما صرف الركن الثاني من أركان البيع انه مأمور بإزالة الملك فلا يكون ملكه ثابا (قوله صغيرة كانت) أي الأمة (قوله ولو بكر) لانها لا تستحي من تزويج أمها (قوله وعبد العبي الخ) أي لا يزوج ولهم من عتدهم لما فيه من الاضرار عليهم من اقطاع قوائدهم وكسائه عنهم (قوله أمة الصغيرة الثيبة) لأنه لا يلى نكاح ما لكها (قوله والاخوات من الجهات) أي من جهة الابوين والأب والام قال الشيخ شهاب الدين رحمه الله نعم لو زوجه اها حكم مجهول ثم استحلها بغيره ولم يصدقه هو بنت اخوتها ولو بقي نكاحه نص عليه وبه اندفع مخالفة جمع فيه (قوله لم يحرم على الزاني الخ) اذلا حرمه الزنا (قوله وحومت على ابنها ونها) والفرق ان البنت كفؤ منها أي من الزانية وافضل انسانا فيشت السب ولا كذلك النطفة التي خلقت منها البكر بالسر القرابة وحومة اختوتة والجمع أصهار وصهراء (قوله ولايجرم زوجة المتبني) وهو الذي ولد من غيرك لكنك صبرته وجعلته

ولازوجة الربيب ولازوجة الراب ولوزوج الثمان كل بنت الآخر فولد لكل ابن كان كل منهما خال الآخر ولوزوج بنت رجل وهو بأمه وولدت لكل ابنا فولد الام عم ولد البنت خال ولد الام والوطه بملك النجيين يحرم الموطوءة على اولاد الواطي واباته وامهاتها وبناتها على الواطي والوطه بشبهة النكاح الفاسد كالمتعة وغيرها والفسر الفاسد ووطه جار بقالين والمشاركة ثبتت الماهرة والنسب والعدة اذا اشتملت الشبهة الواطي والموطوءة او اختصت بالواطى وهي عالة ومكنت مجنونا او مراهقا ولو اوطى زوجة الاب والابن وابنة الزوجة او امها بالشبهة انفسخ النكاح والوطه بالنكاح وملك النجيين كما يوجب الحرمة بوجوب المحرمية حتى يجوز للواطى اخلاوة والمسافرة بام الموطوءة بنتها والنظر اليهما وكذلك الابنة وابيها والوطه بالشبهة لا يوجب الحرمة فلا يجوز اخلاوة والمسافرة بامها وبناتها ولو اختلطت محرما بنسب او رضاع او ماهرة تاجنيت محصورات لم يجز ان ينكح واحدة منهن بالاجتهاد وغيره وغير محصورات كنسوة بلدة او قرية كبيرة جاز ولو اختلطت زوجته لم يجز ووطه واحدة بالاجتهاد محصورات كن او غير محصورات وجاز ان ينكح واحدة منهن قال الامام وغيره محصورا معسر على الآحاد عدة دون الولادة قال الغزالي كل عدد لواجتمعوا في مسعد عصر على الناظر عدمهم بمجرد النظر كالات فغير محصور وان سهل كالعشرة والعشرين فمحصورو بين الطرفين واساط يلحق باحدهما بالظن وما وقع فيه الشك يستفيق فيه القلب والقسم الثاني المحرمات لاعتلى التأسيس وله اسباب الاول الجمع فكل امرأتين ينهما قرابة او رضاع لو قدرت احدهما ذكر اسرحت الاخرى عليه موم الجمع ينهما فيحرم الجمع بين الاختين من النسب والرضاع كاتمان الابوين او من احدهما ولو نكحهما معا بطلاق امرئ بالثاني وكذلك الجمع بين المرأة وعتقتها او خاتمتها من النسب والرضاع دون بناتها وكذا يحرم الجمع بين العممة وبنات اولاد اخيها او عتقها ولا يحرم الجمع بين امرأة

وهو الذي من غيرك وصبرته
ابنك وكان في الجاهلية
عزلة الابن الحقيقي في
الارث وغيره فغير الشرع
حكمه ونصبه بالابن الحقيقي
(قوله فولد الام عم ولد
البنت) أى من الام وخاله
من الاب (قوله وولد
البنت خال ولد الام) وفيه
تعريف والظاهر انه ابن
أخ لولد الام وابن أخته
من الاب (قوله كما يوجب
الحرمة بوجوب المحرمية)
قال في الزوجة المحرمية هي
الوصلة المحرمة للنكاح أبدا

ابنك وكان في الجاهلية بمنزلة الابن الحقيقي في الارث (قوله ولازوجة الربيب ولازوجة الراب) الربيب ولد الزوجة والرابع زوج الام أى لا يحرم زوجة الربيب على الراب ولازوجة الراب على الربيب (قوله كان كل منهما خال الآخر) لان كلا منهما أخ لام الآخر (قوله ولوزوج) أى زيد مثله بن بنت رجل أى عمرو وهو بأمه أى وزوج عمرو بأمه وولدت الخ (قوله فولد الام عم ولد البنت) أى عمه من الام وخاله من الاب (قوله وولد البنت خال ولد الام) وفيه سهو من الناسخ بل الظاهر انه ابن أخ لولد الام من الام وابن أخت لولد الام من الاب واصل النسخة هو هكذا وولد البنت خاله ولد الام بالضمير غنيمة لاسهو (قوله والوطه بملك النجيين الخ) ولوفى الدرر (قوله كالمتعة) أى نكاح المتعة وهو من النكاح المؤقت وقدر مر البيان (قوله او مكنت مجنونا او مراهقا) أى وطئها مجنونا او مراهقا ولم تمنعه (قوله ولا يثبت النسب) أى الماهرة بالزنا وعدم ثبوت النسب بالنافذ فهم من النوع الاول من القسم الاول ويؤيد تفسيرنا ما سبق من التفرع من قوله حتى يجوز للزاني والمقبل الخ (قوله بالشبهة أو الملك) متعلق بالثلاثة الأخيرة (قوله بوجوب المحرمية) هي الوصلة المحرمة للنكاح أبدا كذا قيل (قوله لم يجز ووطه واحدة بالاجتهاد) لان الوطه اغتياح بالمقد لا الاجتهاد (قوله كالعشرة والعشرين) بل الماته (قوله يستفيق فيه القلب) ورجح الادعى التحريم عند الشك مجملها (قوله وكذلك يحرم الجمع بين العممة وبنات اولاد اخيها او عتقها وبين الخلاعة الخ) ففي عبارة المحنف رجة الله عليه نوع تكرار وساعة فتأمل فالاولى ان يقال وكذا يحرم الجمع بين المرأة وبنات اخيها وبنات اولاد اخيها وكذلك بين المرأة وبنات اخيها وبنات اولاد اخيها (قوله ولا يحرم الجمع بين المرأة

(قوله وإذا وطئ احداهما

سومت الاخرى) للاستيصال

الجمع المنهي عنه فان وطئها

قبل تحریم الاولى لم يمت

ولم تحرم الاولى اذا حرام

لا يحرم الحلال لكن يستحب

أن لا يطأ الاولى حتى

يستبرأ الثانية للاستيصال

الماضي رحم أختين (قوله

حلت المنكحة وحرم

الاولى) لان الاستفراش

بالنكاح أقوى منه للملك

اذ يتعلق به الطلاق

والظهار والايلاء والميراث

وغيرها والاخرى لا يندفع

بالاضغف الا لاحق

و يندفع بالاضغف السابق

ولا ينافيه قوله لو اشترى

زوجه انتفخ نكاحه

لان ذلك في الطلاق وهذا

في الاستفراش والمك

غسه أقوى من نفس

النكاح واستفراش

النكاح أقوى من

استفراش الملك (قوله

والعبد وسوا البعض بين

أكثر من اثنين) حلاقا

للملك حيث قال ينكح

أر بعالموم الآية (قوله

وان كن في العدة) لانها

أجنبية وقال أبو حنيفة

وأحد لا يجوز له نكاحها

في عدتها ولا يجوز نكاح

الاخ في عدة الاخت

أضاعدهما رحمهما الله

تعالى (قوله وان ضعف)

وأمر زوجها وأبنت زوجها وابن بنت رجل وربيبته وبين بنت امرأته وبين زوجة من امرأته سوى وبين بنت رجل وامرأته أباؤه بين أخت رجل من أمة وأخت من أمه وبين ابنتي أخوين أو أختين وكل امرأتين سومت بينهما بالنكاح حرم الجمع في الوطء بمك الإجماع ولا يحرم الجمع في الملك واذ وطئ احداهما سومت الاخرى الى أن تحرم الاولى بالوطء بالبيع وغيره أو بالزواج بالزواج والكتابة ولا يكفي الطعس والاجارة والهرن والبيع بشرط اختيار البائع ولا الخلف على أن لا يطأها ولو قال قوله سومتها على نفسي ولو عاد الخ بالرد بالعيب أو الأقالة أو الطلاق أو العجز عن تحريم الكتابة واستبرأها ولم يطأها فله وطء من شاء منه ما وان وطئها سومت العاتدة الى تحريم الباقية والوطء في الدر كفي القبل وأما التقبيل والمس فلا ولو ملك أم أو بنتا أو وطئ احداهما سومت الاخرى مؤبدا ولو وطئ الاخرى بعد ذلك علما بالتحريم أو جاهلا سومتا أبدأ ولو ملك أمه ثم نكح أختها أو عمتها أو خالتها حلت المنكحة وحرمت الاولى ولو نكح ثم ملك فامسك كسوام والمنكحة حلاله الثاني الزيادة على العدد الشرعي فيحرم أن يجمع اخر بين أكثر من أربع نسوة والعبد وسوا البعض بين أكثر من اثنين ويجوز للعهر أن يفسر ما شاء بالحصص ولو نكح اخر حراما بطل في الكل ومربا بطل في الخامسة وحدان وطئ ويجوز الخامسة اذا طلق الأربع أو بعضهن وان كن في العدة اذا كان الطلاق باثنا وكان رجيا وانقضت العدة وكذا انكاح الاخت في عدة الاخت الثالث استيفاء عدد الطلاق فاذا طلق اخر زوجته الحرة والأمة ثلاثا في نكاح أو أنكحة قبل الدخول أو بعده بكر أو شيئا حرم نكاحها عليه حتى تنكح زوجا غيره بنكاح صحيح ويعيبها ويافقها وتنفض عدتها وطلقتان من العبد وسوا البعض على الحرة والأمة كثلث من الحر ولا يؤثر العتق بعده ولو طلق طلقه فقت ثم طلقه تحرم ويشترط أن يكون الوطء في النكاح الصحيح وفي القبل بالة لها انتشارا وان ضعف فلا يكفي الوطء بملك العيبين ولا بالنكاح الفاسد ولا في الدر وان تعلق به أحكام الوطء ولو طلق زوجته الأمة ثلاثا لم يشرها ثم عمل له الوطء بملك العيبين حتى يعلها ولو يكن له انتشار أصلا لعنة أو شل أو مرض لم يكف ويكفي تقبيل الحشفة ولا بشرط الانزال ويحصل بوطء العبد والمجنون والخصي والذي في التمية والسبي الذي يتأني منه الإيلاج دون الذي لا يأتي منه ولا يمكن تطبيقه ولو زوجت من عبد غير بالغ فسد النكاح فلا حل

وأمر زوجها بنت زوجها) اذا قرابة ولا رضاع بينهما قال في الخاوي وتبين أي سومت أيضا جمع تبيين أية فرضت ذكر أي يمكن يسهما محرم أي للنكاح وانما قال صاحب الخاوي أية بدل احداهما للاحتراز عن مثل هذه لان أيتها فرضت هذا ذكر لا يحرم عليه الاخرى اذا لم الزوج وان كانت تحرم عليها زوجة الابن لو فرضت ذكر لكن زوجة الابن لو فرضت ذكر لا تحرم عليه الاخرى لانها تكون أجنبية عنه وكذلك بنت الزوج لو فرضت ذكر كما سومت عليه ولا عكس فتأمل جدا (قوله ولا يحرم الجمع في الملك) أي مالاوط (قوله حلت المنكحة وحرمت الاولى) لان الاستفراش بالنكاح أقوى من الاستفراش بالملك لانه يتعلق به نحو الطلاق لم نفس الملك أقوى من نفس النكاح الا ترى انه لو اشترى زوجته اعتسك نكاحه وقد أمرنا اليه سابقا (قوله ولو نكح اخر حراما بطل) هذا اذا لم يكن في واحدة منهما مانع من الصحة أو ما لو كان كان نكح حراما بطلان منها أو ختان بطل في الاختين وصح في الباقيات على الظاهر (قوله بالة لها انتشار) أي بالغل حتى لو أدخل السليم ذكر ما صبه بلا انتشار لم يعل كالأغل (قوله وان تعلق به أحكام الوطء) كسواها منة (قوله حتى يعلها) لظاهر القرآن (قوله والذي في النسب) بل نحو الجوسى كذلك في الذم سواء كان الحلق سدا أو ذميا قال في الروضة وشرطه الذي في وقت لوتره أو البنا لقرناه على ذلك النكاح (قوله ولا يمكن تطبيقه) أي الصبي الى أن يبلغ (قوله خبر بالغ فسد النكاح) لما ذكرناه لا لاجبار لسيد على العبد (قوله فلا حل) أي لنفس العبد ولا لتحليل أي المطلق

أى الانتشار فاستعان بأصبغ اليحصى ذوق المسيلة التي في الخبر بخلاف ما إذا لم ينتشر لثقل ونحو فاعلم أن الانتشار لا يفعل إلا بالقوة على الأصح كما فهمه كلام الأكثرين وصرح به الشيخ أبو حامد وصاحب المذهب والبيان وغيرهم حتى لو أدخل السليم ذكره بأصبغه بلا انتشار لم يجعل كالمخلع فاقبل من أن الانتشار بالفعل لم يقل به أحد ممنوع فله شيخ الإسلام (قوله فان شرطه الزوجة بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا) لان الوطء حق فله تركه كما التحكيك حق عليها فليس ملأه كقال الرافعي ولك أن تقول أن ما بين العقد بمساعدة غير ان شرط التشارط والمساعدة من ترك الخلقه (٦٦) ومنها منع له فلا جعلت كالاشتراط وأجاب عنه ابن الرضا بأنها إذا جعلت كالاشتراط

تعارض مقتضى الصحة والفساد فيرجع بالابتداء لقوته وعنى بمقتضى الصحة شرط الزوج أو مساعدته قال شيخ الإسلام والأولى في الجواب أن يقال بالبدئي بالشرط ان كان صاحب الحق فهو تارك خلقه ابتداء والآخر ليس مانعاً منه وان كان غير صاحب الحق فاشتراطه مفسد لما بدأ به فساعدته صاحب الحق لا يفيد تمام العقد لفساد الشق الأول (قوله قبل ان أحتمل) لانها مؤتمنة على فسر جهاد الوطء بمحاصر إقامة البينة عليه (قوله) فلها الزوج به بغير تحليل قال في شرح الرضوي ووجه انها لم تبطل برجوعها فاحقا لميرها (قوله وان لم تصلح الفدية للاستمتاع الخ) وقيل لم يحل له الامه اذا لم تصلح الخرفة للاستمتاع ووجه في روض الطالب لانه لا فقيه فوجدوها كالمعدم

ولا تحليل ولو نكح على انه اذا وطئها طلقها بطل النكاح ولو تزوج بشرط وفي عزمه انه اذا وطئها طلقها كره وصح العقد وحلت بوطئه ولو نكحها على أن لا يطأها الامره فان شرطه الزوجة بطل النكاح وان شرطه الزوج فلا ويحرم على المحلل له استدعاء التحليل ولو قالت نكحت زوجا وأصاى وفارقني واعتدت قبل ان أحتمل وان أنكر الزوج الثاني وصدق في نفي المهر أو ضعفه وللأول نكاحها لا كراهة ان ظن صدقها وان ظن كذبها كره ولو كذبها لم يحل له نكاحها ولو قال بعدة نكحت صدقها فله نكاحها ولو قال الثاني أمتهأ وأكرت لم يحل للأول ولو قالت أنا لم أنكح ثم رجعت وقال كذبت بل نكحت وأصاى وطلقى واعتدت وأمكن ذلك وصدقها الزوج فله نكاحها ولو قالت طلقني ثلاثاً قالت كذبت ما طلقني الا واحدة وثنتين فلها الزوج به بغير تحليل والاربع الرق ولا ينكح الحر امة الغير الا بشرط الأول أن لا تكون تحفه سواة وامة فان كانت بطل نكاح الامه وان لم يصلح القديمة للاستمتاع أصغر أو هرم أو غيبه أو حنون أو برص أو جذام أو رتق أو قرن الثاني أن لا يقدر على نكاح حرة تصلح للاستمتاع لعدم الصداق أو لعدم الحرية تخلقية هناك فان قدر بطل النكاح ولو وجد حرة ترضى بلامهر أو بمهر مؤجل بتوقيع القدرة عليه عند التحلل أو وجد من يقرضه أو يبيعه سيئة أو يستأجره بآخرة مجبلة أو له مسكن وأدام حلت له الامه ولو وهبه مال ليعقد أو جارية ليستمتع بها لم يلزمه القبول وحلت له الامه ولو وجد حرة ترضى بدون مهر المثل وهو واجده أو كان معسرا وله ابن موسر لم يحل له الامه الثالث أن يخاف العنت أى الوقوع في الزنا على الندور عن غلبت شهوته ورق تقواه فاعتق ومن ضعف شهوته وهو يستبعد الوقوع في الزنا لئلا يرضى أو حياء أو غلبت شهوته وقوى تقواه فآمن ولو كان في ملكه أمة كسبية أو محوسبة في قبضتها بمهر حرة أو شن أمة ينسرى بها لم يحل له الامه الرابع أن تكون الامه مسلمة وان كانت لكافر ولا يجوز للعبد المسلم (قوله فان شرطه الزوجة بطل النكاح) لان التحكيك حق له عليها فلا يمكنه تركه (قوله وان شرط الزوج فلا) اذا الوطء حقه لاحقا فله تركه (قوله استدعاء التحليل) أى طلبه (قوله قبل ان أحتمل) لانها مؤتمنة على فرجها واقامة البينة على الوطء عسروا لم يحتمل فلا يقبل (قوله صدق) أى الزوج الثاني في نفي المهر اذا أنكر النكاح والاصابة أو وصفه أى اذا أنكر الاصابة دون النكاح (قوله نكحت صدقها) أى علمته (قوله فلها الزوج) فحل عن شيخ الإسلام أنها لم تبطل برجوعها فاحقا لغيرها (قوله وان لم تصلح القديمة للاستمتاع) والعقد انه يحل له نكاح الامه ان لم تصلح الخرفة للاستمتاع لان وجودها كالمعدم (قوله) ولو وجد حرة ترضى بلامهر الخ) أى الأولى فلو جوب للمهر عليه بالوطء وأما الثانية فلا تنسفل دمه في الحال وقد يجزى عما يتوقفه وأما الثالثة فلمدم الحاق الاجل بالآخر صرح به بما يطلبه في الحال

وصرح به في المناهج بجملة المذهب والقاضيه به قطع ابن الصياغ وجاعه من العراقيين (قوله ولو وجدت حرة نكاح ترضى بلامهر الخ) فوجب مهر عليه بالوطء في الأولى لان طه أن تطالبه بالفرض في الحال فتشغل دمه ولا قدرته وفي الثانية تشغل دمه في الحال وقد يجزى عما يتوقفه وفي الثالثة لان الارض لا يلحقه الاجل هر بما يطلب منه في الحال (قوله الثالث أن يخاف العنت الخ) وأصل العنت المشقة سمي به الزنا لأنه سببها بالخذ في الدنيا والعقوبة في الآخرة والاصل فإد كره قوله تعالى ومن لم يستطع منكم طولا أن ينكح شهوره فليؤن الى قوله فلا ينفك لان الزنا لا يجوز له أن يرقى ولده لقضاء وطرا وكسر شهوة

نكاح الامة الكتانية ويجوز للعبد الكتاني الخامس ان تحتمل الوطء فان كانت صغيرة لا توأما طلق
النكاح والمستولون ومن بعض فريق كافر فيقة لا ينكحها المسلم الا بشروط الله كورة ومن بعض فريق
كافر فيقة ينكح الامة مع القدرة على الحرية ويجوز للمسلم وطء امته الكتانية دون المجوسية والوثنية
والمرتدة ومن لا يجعل له نكاح سائرهم ولو نكح امته نفسه طلق النكاح ولو ملك زوجته انفسخ النكاح
ولو نكحت عبد نفسه طلق النكاح ولو ملكت زوجها انفسخ النكاح كالجوز زوج ابنته من عبده مات
وورثت كذا وبعضه وولده المتزويج لا يملكها غيرها كان زوجها او عمتها حيا او عبدا ولو تزوج بها م ولد الغير
هو له منها كالا م ولو طلق ان ولده المستولدة يكون سوا فيكون حرا و يلزمه القيمة للسيد ولو نكح من بعضها
سور فولدها كالم ولو نكح امته نشر وطء امه سرا وامن العنت او نكح سورة لم ينفسخ نكاح الامة السادس
الكفر فلا يصلح منا كفة الكفار الذين لا كتاب لهم ولا شهية كتاب كعبدة الاوثان والشمس وانقرض
والنجوم والصور والحجر والقر والمطلة والزنادقة والباطنية والهرية واهل الاذاعة والذين يمسكون
صحف شيت وادر يس وابراهيم وزبور داود عليهم السلام ولا الذين لا كتاب لهم ولم شهية كتاب
كالجوس ونحوهم ما حكم اهل التوراة والانجيل وهم اليهود والنصارى ويشترط ان تكون اسرائيلية آمن
اولا بانها يمس على السلام قبل بعثة عيسى عليه السلام وقبل نسخ التوراة ولو بعد نحر فيها او عصى
عليه السلام قبل بعثة محمد صلى الله عليه وسلم ونسخ الانجيل ولو بعد نحر فيه او من قوم آخرين يعلم نهموهم
قبل نحر ما للتوراة وبعثة عيسى او تنصرهم قبل نحر صف الانجيل وبعثة محمد صلى الله عليه وسلم كالروم
فان كانت من قوم يعلم دخولهم بعد ما او بعد التعريف وقبل المعنة ولم يعلم انهم متى دخلوا كنعنارى
العرب سمعتهم اهل الحول بعد التعريف وقبل النسخ ان تمسكو الملق ونحوه الخرف اودخاوا في دين
من لم يسد له حلت منا حكمهم ودينهم وبشترط في الداخل ان يتدين بذلك الدين على وجه يقتضى

(قوله ولا يجوز للعبد المسلم نكاح الامة الكتانية) لان مدرك المتع فيها كفرها فاستوى فيها المسلم الحر والرقن
(قوله من لا جعل له) أى المسلم نكاح سائرهم أى لا جعل للمسلم وطء امته التي لا جعل نكاحها فهو كانت
سورة كعبدة الاوثان ونحوهم ولكن دخلت في دين بعد التعريف والعتة (قوله ولو نكحت عبدا) سها
طلق لتنافى احكام الملك والنكاح هنا لانها تنافاه السعر مثلا للفرع لانه عبده وهو يظالمها به لا يفرق
لانها روجه وعند تعذر الجمع يسقط الاضعف وهو النكاح (قوله فولد منها كالا م) أى ليس للسيد يه
ويتعق عوته وسبحى وفي كتاب عنى امهات الاولاد ان شاء الله تعالى (قوله والمطلة) وهم طائفة يتبعون
الصامح ويصعلون العالم ملاصاع (قوله والزادقة) في القاموس الزنديق بالكسر القائل بالور والظلمة ومن
لا يؤمن بالآخره ماله ولسه ومن يسلن الكفر ويظهر الابعمان (قوله والهرية واهل الاذاعة) وهم
الخرمينة وسبحى تعريفهم في التذنب الآتى (قوله ولا الذين يمسكون صحف شيت عليهم السلام) لانهم
لانه اوحى اليهم مع ما لا لفظها وفسل لانها حكم ومواعظ الاحكام وشرايع (قوله ويشترط ان تكون
اسرائيلية آمن اول الخ) الاسرائيلية التي هي من نسل اسرائيل أى يعقوب عليه السلام واهل ان هذا
الحكم لا يجري في الاسرائيليات عند صاحب العزى والروضة وغيرهما لى جارى غيرها قال شيخ الاسلام
زكريا الاصبارى فى الاسنى ولو جهل حال آباء الاسرائيليات فى انهم دخاوا في ذلك الدين فسل ماذا كرفى
غير الاسرائيليات او علم دخولهم فعد نكحهم بغيره وقبل سخطهم بحرم لشرف سبهن لى لا يحرم من
الامن دخل آباؤها في ذلك الدين بعد امته مينا صلى الله عليه وسلم وقضيته انهم لدخاوا في دين اليهود
بعد بعثة عيسى وقبل بعثة نبينا عليه السلام حلت منا حكمهم لشرف سبهن بخلاف نظيره في غير الاسرائيليات
اها مادخول الاسرائيليات في الدين بعد النسخ وبعثة نسا صلى الله عليه وسلم فلا تارقن غيرها في عدم

(قوله والمطلة) وهم طائفة تنسب الصامح ويجعل العالم معطلا سلا مانع اللهم ثبت قلوبنا على دينك (قوله ولا الذين يمسكون صحف شيت الخ) لانها لم تنزل لانها لم تنزل نظم بدرس وبلى واما اوحى اليهم مع ما لا يفسل لانها حكم ومواعظ الاحكام وشرايع (قوله ويشترط ان تكون اسرائيلية آمن اول الخ) الاسرائيلية فى انهم دخاوا في ذلك الدين قبل ماد كرفى غير الاسرائيليات او علم دخولهم فيه بعد نحر بغيره وقبل سخطهم بحرم لشرف سبهن لى لا يحرم منهن الامن دخل آباؤها فى ذلك الدين بعد درس الاسلام أى بعثة نبينا صلى الله تعالى عليه وسلم وقضيته انهم لدخاوا فى دين اليهود بعد بعثة عيسى وقبل بعثة نبينا عليهما السلام حلت منا حكمهم لشرف سبهن بخلاف نظيره فى غير الاسرائيليات قاله فى شرح الروض

اليمان بن ياقى من الانبياء عليهم السلام بعد ذلك كعيسى ومحمد عليهما السلام وقيل اسرائيلية آمن أول آبائهم
 بنبيها قبل النسخ والسامرة من اليهود والصابئة من النصارى ان خالفوه في أصول دينهم كشكذب موسى
 عليه السلام والتوراة وعيسى عليه السلام والانجيل ولا يتأولون نعم كلامهم وأشك في مخالفتهم لمجمل كلامهم
 وذيعتهم وان خالفوه في الفروع مع تصديقهم ما تصدق التوراة والانجيل وتأولوا صن كلامهم حلت منا حكمهم
 وذيعتهم وهذا اذا لم يفرهم اليهود والنصارى فان كفرهم لم ينافى كقولنا عاقل في العز زوال الصابئون
 مرتان فرقة توافق النصارى في أصول الدين وأخرى مخالفتهم فتقول الفلك سى ناطق وتعيد الكواكب
 السبعة وتضيف الآثار الباقية الصانع المختار وهم الذين أفنى الاصطخري يقتلهم في زمن الفاهر حين
 اشتغى الفقهاء يقتلهم ولا يعمل منا حكمهم أحد أبوه كافي والآخر نوبى ويجعل نكاح من أحد أبوه
 يهودى والآخر نصرانى ولو زعم قوم أنهم أهل كتاب وان آباءهم يمسكون بدين لم يدل أو تمسكوا بدين التبدل
 لم يعمل منا حكمهم ولا كل ذيعتهم بقولهم ولو أسلم منهم اثنان وظهرت عند التهما وشهدا لهم وأعليهم سمعت ولوشهد منهم
 قتلوا أسلم اثنان من السامرة ومن الصابئين وظهرت عند التهما وشهدا لهم وأعليهم سمعت ولوشهد منهم
 اثنان فصاعدا لهم أو عليهم لم يقبل والكفاية اذا نكحت فكالمسلة في النسخة والقسم والطلاق والزواج
 اجبارها على الفصل من الخيض والنفاس والحياة وعلى الاستحدااد وقول الاطفاوا زوال الشعر الاط
 والاسواخ اذا فاحتشئ من ذلك وعلى غسل الفم واليدين اذا تحست كالمسلة في السكل وله منعه من أكل
 الثوم والكراث ومن لس جلد الميتة قبل الدماع ومن لبس ماله رائحة كرمية ومن شرب السكر وان قل
 ومع المسحة من قليل التمدد وان اعتقدت باحة ومنع الكفاية من البيع والمكائس وأعيادهم كالمسلة
 من المساجد والجماعات والاعياد ومشاهدا خبر وليس له منع الكفاية من الصلاة والصوم الواجب عندهم
 وليس للمسلم اجبار أمته المحموسية والشوعية على الاسلام كالعبد المحموس والوثى لان الارفاق امان ولوتصر
 يهودى أو وثى أو محموس أو نصرانى أو وثى أو محموس أو نصرانى أو يهودى أو نصرانى أو محموس أو وثى أو محموس
 وثى أو يهودى أو نصرانى لم يفر ولم يقبل منه الا الاسلام ولو اراده مسلم أو مسلمة فان كان قبل النسخ

(قوله والسامرة من اليهود والصابئة من النصارى) سميت الاولى سامرة لسنها الى اصلها السامرى عابد الهل والثانية صائى قس لنسبها الى صائى عم نوح عليه السلام وقيل تخرجها من دين الآسرى (قوله وهم الذين أفنى الاصطخري في زمن الفاهر الخ) فيدلوا له أموالا كثيرة فتركهم (قوله ولزواج اجبارها على الفصل الخ) ويستطيع الفصل الوطء وان لم تنهوا للضرورة (قوله وعلى الاستحدااد) قال في الصحاح الاستحدااد حاق شعر العانة

الحل فتقول صاحب الحاوى في الحادى وشرح السلب لا يخالف ما نقل عن الجمهور على ما شرب بالخالفه
 (قوله وقيل الخ) في الفيل قيل والله أعلم (قوله وقيل اسرائيلية آمن أول آبائهم بنبيها قبل النسخ) أى
 سمته بياصلى الله عليه وسلم وقصدت الفرق بين الاسرائيليات وغيرهن وعدم مخالفتها صاحب الحاوى
 الجمهور فلا يغفل قسلى وفي تصور اسرائيلية لم يؤمن أول آبائهم قبل التعريب نظر قوى لان الاول أسماء
 اسرائيل ولا يشك أنهم آمنوا بالله تعالى على وجه يقتضى اليمان بن ياقى من الانبياء ومنهم موسى وعيسى
 عليهما السلام ويؤيد الاكتفاء بمجرد كونها اسرائيلية وجوابه ما أشار اليه الزاهى في الكبير والصغير حيث
 قال أراد بقوله أول آبائهم الآباء الداخلين في ذلك الدين (قوله والسامرة الخ) سميت هالنسب الى السامرى
 عابد الهل وسميت الصائبة هالنسب الى صائى عم نوح عليه السلام (قوله ولا يتأولون نعم كلامهم) أى
 لا يبالون بنصه حتى يتأولوه (قوله تصديقهم) أى تصديق موسى وعيسى عليهما السلام (قوله في زمن
 الفاهر) اسم خليفة حين استغنى أى الفاهر الفقهاء فأفنى الاصطخري يقتلهم فأعطوا الفاهر أموالا كثيرة
 فتركهم ولم يقتلهم (قوله اجبارها على الفصل من الخ) لاستباحة الوطء وان لم تنهوا للضرورة (قوله وعلى
 الاستحدااد) أى ابانة شعر العانة (قوله لان الارفاق امان) أى لان جعل الشخص رفيقا امانا لمن القتل
 فلا يصرح له بالرقا في الروضة لان الرقا اذا ادا امان من القتل فلا يجبر كالمسلة منه وليس كالمسلة لانه لا يعظم
 الامر به (قوله لم يقبل منه الا الاسلام) لانه أفر بطلان ما نقل عنه وكفى في السابق مقرا سلطان ما اتفق

يتناسخون وان روح الاله تعالى اى كدم ثم في شيت تم الانبياء والامتنى انتهت الى على وأولاده الثلاثة الى عبد الله هذا موسى في جبل اصفهان وانكروا القيامة واستحلوا انحرامات (قوله والفر اية الخ) قالوا محمد بعل اى شبه من الغربا بالقرب فغلط جبريل من على الى محمد فليكون صاحب الريش يضمن به جبريل (قوله أصحاب شيطان الطاق) هو لقب محمد بن النعمان اى جعفر الاحول يزعمون ان الله تعالى نور غير جسماني على صورة انسان وهو لا يعلم الاشياء الابد كونه (قوله والازامية الخ) وهم أصحاب زرام قالوا الامامة لمحمد بن الحنفية بعد على ثم ابنه على بن عبد الله ابن العباس ثم أولاده الى منصور ثم جد الاله في اى مسلم وأنه لم يقتل واستحلوا المحارم (قوله عنانية) نسبوا الى رجل يقال له عنان بن داود عتاقون سائر اليهود في السبت والاعباد (قوله في الشديقين) جانب الله والجميع الاشدق (قوله وكل ذي عاهة حسدى) اى حلة تتجاوز منه الى غيره قال في الصحاح العدوى من جرب وغيره وهو مجازونه، ن صاحبه الى غيره (الطرب

٢ (تاسع) في حكم تكاح الشركات

جبال ايلق يستحلون الميتة والمحارم وكل يستمتع وامرأة الآخر بلا خيرة ولا حجة ولا خطاية أصحاب اى الخطاب الاسدي كان يقول باطلة جعفر الصادق ثم ادعاه لنفسه والفرابة الذين زعموا ان جبرائيل عليه السلام غلط في النزول على محمد صلى الله عليه وسلم وانما كان مبعوثا الى على رضى الله عنه والذمية الذين زعموا محمد صلى الله عليه وسلم زعمهم ان على رضى الله عنه ارسله ليدعوا الى دعاهم الى الاسلام لنفسه والها شية أصحاب هاشم بن سالم الذي زعم ان مبعوده انسان اخلاء عجوف وامه لمعمت والزراية أصحاب زراية بن أعين الذي قال يحدوث علم الله تعالى وقدرته وسائر صفاته واليوسية أصحاب بولس القمي الذي زعم ان الملائكة تحمل ربهما والشيطانية أصحاب شيطان الطاق الذي زعم ان الله تعالى لا يعلم شيئا حتى يكون وان الله تعالى لا يعلم الخزيات والبدائية الذين اجازوا على الله البدء والازامية القائلون بذهب الحلول والمفوضة الذين قالوا ان الله تعالى خلق محمد صلى الله عليه وسلم وفوض اليه خلق الدنيا فها الذي خلقها قال الاستاذ ابو منصور واليهود اليوم فرق عنانية ورنانية وسامه وشادانية فيهم كهل الالهوا فبنا وجهوهم واعظم رنانية وبين الفرقين خلاف في اباحة الخمر وتوراة الاسرة تخالف توراة اليهود في مواضع كثيرة وادعى اليهود تسعة عشر نبيا بعد موسى عليه السلام وأقرت السامرة ثلاثة فقط وقال الماثون فرق احداها فرقة قالت يحدث العالم واثبات الصانع وأن الله ابع خلق الفلك حيا ناطقا سمعا قديرا يصدر امراد بر العالم وسمو السكا كماله الثانية فرقة قالت يحدث العالم وتوحيد الصانع ولم يصغوا بأوصاف السكا وروغوه بنى النفاض فقالوا لا نقول الله في عالم قادر ولكن نقول انه ليس بميت ولا جاهل ولا عاجز وقالوا ان هر من المنجم كان نبيا وقالوا ثلاث صلوات مفروضة في كل يوم منها ثمان ركعتان في كل ركعة ثلاث سجدة قبل الزوال وثلاث عند الغروب وأوجبوا الوضوء للصلاة وأحووا صوم ثلاثين يوما من ثمان مغبين من أزار وهو آخر شهر الشتاء ودجوا من ذوات الاربع على الذكر ومن غيرهما ليس له أسنان في الشديقين ومن الطير الما ليس له مخالب ولا يذبحون ماله له وحرموا اخذ بيروا السكب والحمار والخزور والحمام وما له مخالب المسكر والاختنان وأوجبوا القسل من الجنة ومن من الميت والخالص وأوجبوا محاربة الارص والمجدوم وكل ذي عاهة تعدى وقالوا لاطلاق الاصحح حاكم أو بيتة عن فاحشة ولا رجعة ولا جمع بين امرأتين الثالثة قوم بناحية واسط دنيهم خلاف دين مابنة حوان في اكل الخنزير وفي صلاتهم الى القطب الثاني والحرانية فصلى والقطب ورأها هو الطرف التاسع في حكم تكاح الشركات الانكحة الحاربة في الكفر محبة ثبت بها المصاهر تقع فيها الخلاق ويحتاج الى التحليل لو طلق ثلاثا ثم أسلم وثبت فيها شتمهم ذلك تعالى عما يقولون علوا كبيرا (قوله ليدعوا له) اى بالاسلام فادعى الامر اى النبوة (قوله تحمل ربهما) يقولون الرحمن على العرش والملائكة يحملون العرش تعالى عما يقولون علوا كبيرا (قوله والشيطانية) أصحاب محمد بن النعمان اى جعفر الاحول الملقب بشيطان الطاق يزعمون ان الله تعالى نور غير جسماني على صورة الانسان وهو لا يعلم الاشياء الابد وجودها قاله الدواني (قوله حتى يكون) اى يوجد (قوله على الله تعالى البدء) البدء الرسوع عن المظالم بعد ان عرس له اى آخو لم يكن ظاهرا في أول الامر (قوله والازامية) أصحاب زرام قالوا الامامة لمحمد بن الحنفية بعد على ثم ابنه على بن عبد الله بن عباس ثم أولاده الى المنصور ثم جد الاله في اى مسلم وان لم يعبدوا واستحلوا المحارم (قوله وقال الماثون) اى قال الاستاذ ابو منصور (قوله ومن غيرهما ليس له أسنان) اى من غير ذوات الاربع الذي كور كالاناث منها الشديق جانب الفم (قوله والخزور) البعير (قوله والاختنان) ختن ولده عتخته فهو عتختون قطع ما يوارى شتمته (قوله والخالص) اى ومن من الخافض (قوله وكل ذي عاهة تعدى) اى مرض وعلة تجاوز منه الى غيره وفي عصره وفي الحديث لا عدوى اى لا عدى شيء شأ (قوله انراثة) منسوب الى حوان وهي مدينة مشهورة

المسمى ان صح ومهر المثل ان فسد كافر واخر برؤا أسما قبل قبضه وان أسما بعده فلا شيء وبعد قبض
بعضه يفسد الباقي من مهر المثل وهذا الذي يندفع تكاحها بالاسلام فان اندفع فان دخل بها فلها المسمى
ان صح ومهر المثل ان فسد وان لم يدخل فان اندفع باستلامه من نصف المسمى ان صح ونصف مهر المثل ان
فسد وان اندفع باسلاهما فلا شيء ولو تزوج الفاعل الناذيان في حق الله تعالى أو للعباد اتفقت بينهما أو اختلفت
أو دى وسلم أو دى ومعه أو دى وسلم ومعه وجب علينا الحكم بشراءنا ولا يشترط رضا الخصمين ولو تزوج
معهان فلا يجب وحيث لا يقرر بعرض القاضي ولا يفرق اذ لم يرضوا بتحكيمنا ولو علنا من تكح في
الجوس محرماً ومطلقاً فلا يفسر بتحليل لم تنعز له ما لم يترافع بخلاف ما لو تكح محجوس مرتدة أو مسنة
وهذا حكمهم في الكفر فاذا أسلموا لم يمتحن شروط تكاحهم في الابداء ولكن يشترط شروطا
ليقرروا أحدهما ان لا يقترن بالاسلام مفسداً كان وقت العقد والثاني أن تكون المرأة بحيث يجوز له تكاحها
في الاسلام ولا يقترن بالعقد مفسداً أو زال قبل الاسلام ولم يزل لكن لم يمتحن بل كل طارئا فلا عبرة به
فيقر رضى تكاح بلا دوى وشهود وادعاء وغيره بخبره بالاجراء وعلى الرجعة في القرء الرابع أو الخامس وعلى
التكاح في عدة غير المنقضية عند الاسلام والباقي وقت الاسلام الواجبة من الشهة بعد التكاح وعلى
التكاح الموثق ان اعتقدوه مؤدوا على الصبان اعتقدوه وتكاحهم غير أهل الذمة ولا شرعى في تكاح
المحارم بالنسب والزنا والمحاهرة كلاماً والبنات والاخت وزوجة الأب والابن وعلى تكاح المطلق ثلاثاً
قبل التعطيل ولو أسلم وتحت أم وأختها ودخل بهما أو بالأم ومات على الثأير ودخل لكل المسمى ان صح ومهر
المثل ان فسد وللأم المسمى ان دخل بها قبل تكاح البنات ومهر المثل ان دخل بهما وان لم يدخل واحدة
منهما أو بالأم تعينت البنات وحرمات الأم ولا مهر لها ولا يشترط اقرار المصدة بالزوجين الا اليسارى
تكاح الامة فانه يشترط اقراره باسلاهما جميعاً فلو تكح في عدة الغير أو أسلم واحداً لم تنقض وأهل الآخر وقد
اختلفت ارفع التكاح ولو أسلم ومات أو تحت أم أو تحت ماله ثم أسلمت الامة لم يرفع والامن من العت كالسار
ولو أسلم وتحت أم أو تحت ماله كما ان حلت له الاماء ولو أسلم وتحت مائة أو تحت مائة تعينت اخره وان فسد
الاخرى ولو أسلم وتحت أختان اخذوا واحدة منهما سراً ودخل بهما أو لم يدخل وسواء تكحهما معاً أو مرتباً
ولو تزوجت بزوجة وهم لا يعتدون ذلك تكاحاً فأسلهما وان عقد ادفعه لم يقرر وان عقد امر باطل
الثاني وان اعتقدوه تكاحاً فليس له الاختيار ولا طلاقه ولكن يفرق بينهم ولومات أحد هما أسلم
الباقيان

عمرها ارا ن عمر ابراهيم تحليل عليه السلام فسميت بعمرها ثم عرت فصار توحان (قوله) باسلاهما فلا
(ثني) اذ الفرق حصلت من جهتها (قوله) معاهدان فلا يجب) لان لم يلتزم دفع بعضهم عن بعض (قوله) في الجوس
محرماً) كنعوبت وأم (قوله) في القرء الرابع أو الخامس) وهم يعتدون امتداد الرجعة اليه فيقر عليه اذ
لا يفسد عند الاسلام (قوله) وعلى التكاح في عدة غير) أى في عدة غيره وقوله المنقضية صفة لقوله عدة غير
وفيه ما لا يخفى فتأمل (قوله) وهم غير أهل الذمة) يعني لو غصب حوى أو ستمن امرأة منهم واتخذها زوجة
وهم يعتدون غصبها تكاحاً فيقر عليه اذ ليس فيه الاقامة الفعل مقام القول فاشبه سائر وجوه الفساد ولو
غصب ذمى لم يقرر لان على الامام دفع مهر بعضهم بعضاً بخلاف الحر والمسنن (قوله) ان دخل بها
قبل تكاح البنات) اصحة نكاح الام حبشاً (قوله) ولا مهر لها) لان العت لم ينفذ (قوله) ولا يشترط اقرار
المصدة باسلاهم الزوجين) بل محل القرءة باقراره باسلاهم أحدهما (قوله) ولو تزوجت) أى امرأة

اسلامهما معاً لان وقت اجتماعهما فيه هو وقت يجوز نكاح الامة فانه ان سبق اسلامه فالامة الكافرة لا تحل له واسلاهما فاقسلة لا تحل
للكافر فكان اجتماعهما في الاسلام سبباً بحال ابتداء نكاح الامة واعتبار الطارىء هنادون ما من عدة الشبهة الاحرام لان نكاح الامة

بدلاً يصل إليه عند هذا الحر والبدل أضيح حكم من الأصل بغيره وأعلى التضييق الاتقي به ولأن الفساد في نكاح الأمة مخوف من ارتفاق الولو وهو دائم فاشبه الحرمة وأما المدة والأحوال فيقتصر زوالهما عن قرب (قوله فهل يقران وجهان) قال في الأسى فلو مات الأول كافراً ثم أسلمت مع الثاني واعتقدوا ما في النكاح المذكور صحيحاً أقرناه والأول أسعداً ونبأ الأول وحده فظاهر أنها للزواج أن كانت كتابية (قوله ولو علق الاختيار للنكاح أو (٧٢) الفراق بطل) كان قال إن دخلت الدار فقد اخترت لك النكاح وألغى لأن ما مور

بالتعيين والاختيار المعلق ليس بتعيين ولأن الاختيار كابتداء النكاح أو كاستدائه فتعليقه كتعليق النكاح أو الرجعة فيه، أما إذا قصد بالغسغ الطارق فلا يعلق قاله في (قوله ولو علق) يكون اختيار الموطوءة لأن الاختيار كابتداء النكاح أو الاستدائه كما مر وكلاهما لا يحصل إلا بالقول كالرجعة (قوله إلى أن يصلح) بنسأوا تفاوت لأن الحق من الآن يكون فيه محجور عليها لصغر أو جنون أو سوء وصالح عنها ولو لم يمتنع بدون حضانة عدد من فلو كن ثمانية وبهين صفة فصالح عنها ولو لم يعل الفتن جاز اعتبار بعددهن ونسأوا بهن في ثبوت الأبدي بخلاف ما إذا صالح على أقل من الفتن لأنه خلاف القبط لوليت قال الصميرى وطريق الصلح يقع على الأقران أن تقول كل منهن لصاحبها انتهأى الروجة ثم تسألها تركتني

فهل يقران وجهان ولو أسلم كافي وغيره ونحوه كامة استمر النكاح وإن كانت محسوبة أو وثنية وتخلفت قبل الدخول تنجزت الفرقة ونحوه فلا الآن نصر إلى انقضاء العدة ولو أسلم ونحوه أكثر من أربع وأسلمت معه أو تخلفت وهن كآيات أو محسوبات أو وثنيات مدخول بهن اختياراً راعوا ما دفع نكاح البوافي وطن المهر ثم ما بعد الدخول وصفه قبله ولو لم تكن المحسوبات أو الوثنيات مدخولاً بهن تنجزت الفرقة والاختيار للنكاح أن يقول اخترت لك أو أسكتك أو أئنتك أو طلقك أو علق الاختيار للنكاح أو الفراق بطل والوطء لا يكون اختياراً ولو امتنع من الاختيار عزز بالحس ولو مات قبل التعيين اعتدت الحامل للوضع وذات الشهر وغير المدخول بها بأربعة أشهر وعشرون ذوات الأقراء بالأقصى من أربع أشهر وعشرون وثلاثة أقراء ويوقف لمن أربع أو الفتن إلى أن يصلح ولو أسلم الزوج وتخلفت المرأة المحسوبة أو الوثنية المدخول بها فلا نفقة لها المدة الصلح أسلمت في العدة ولم تسلم ولو أسلمت وتخلفت الزوج فلها النفقة لمدة العدة أسلم الزوج في العدة ولم يسلم ولو ارتدت الزوجة فلا نفقة لها لمدة الرد ولو ارتدت الزوج فلها النفقة لمدة العدة الطرف العاشر في العيوب وهي سبعة ثلاثة يشترك بها الرجال والنساء وهي الجنون والحذام والبرص واثنان يمتحان بالرجال وهما العنة والخ وهو الذي لا يبيح ما يمكن الجماع به واثنان للنساء وهما الزرق والقرن يقع التناهي والزاوا ساكنهما والراجع الفقع والزرق ارتفاق الحمل بالجمع والقرن والعظم ولا يثبت بالبق والصنات والبرص والعنى والقرع والعدويوط والاستحاضة واخنونة والعقم (قوله وجهان) أحدهما في زبانات الروضة الثمير وهو العقد (قوله أو وثنيات أو محسوبات مدخول بهن اختياراً راعوا) ثم بعد الاختيار إن أسلمن الوثنيات أو المحسوبات اختارات قبل انقضاء عدهن فقيم وهما أو لا فرق (قوله أو طلقك) المطلقة معدومة من الأربع فلا يختار بعد تطبيق أحدها من الأتالة وسومت عليه المطلقة الطلاق (قوله ولو علق الاختيار للنكاح أو الفراق بطل) كان قال إن دخلت الدار مثلاً فاخترتك للنكاح أو ألغى وذلك لأن الاختيار كابتداء النكاح فتعليقه (قوله إلى أن يصلح) بنسأوا أو تفاوت قال الشيخ شباب الدين في الصفة نعم إن كان فيه محجور عليها لم يحز لولها أن يصلح على أقل من حضانة عدد من فلو كن ثمانية لا ناوان لم يتيقن أنه حقها لكنها صاحبة بدعي عن الموقوف ولوطب بعضهن شيئاً قبل الصلح أعطى البعثن وإن لم يبرئ من الباقي ولو كن ثمانية فطلب أربع لم يعطين شيئاً أو خمس أعطين ربع الموقوف ليقين أن فيهن زوجة أو ستاً نصف وهكذا ومن قسمة ما أخذته والتصرف فيه ولا ينقطع به تمام حقهن (قوله والبرص) سيأتي تفسيره وتفسير البق في الفائدة الأولى (قوله والحذام) في القاموس الحذام علة تحدث من انتشار السوداء في البطن كله فيفسد مزاج الأعضاء وهشيمها مما ينشأ إلى تقطع الأعضاء وسقوطها عن قرح (قوله ارتفاق الحمل) أي اسداد عمل الجماع أعني الفرج بالجمع (قوله والقرع والعدويوط) الأولى ذهاب شعر الرأس لصلة والثانية بكسر العين المهمل وأسكان الدال المحجمة وقع الباء وهومن يخرج منه الفاعلة عند الجماع يقال رجل عدويوط وامرأة عدويوط (قوله والعقم) يقال عقم بقهرها إذا لم يقبل الولد ورجل عقيم إذا لم يولد له وامرأة عقيمة (قوله

من حقها الطرف العاشر في العيوب الخ وقال أبو حنيفة لا يفسخ النكاح بشئ من هذه العيوب إلا أن المرأة إذا وجدت زوجها محبباً أو عتياراً فعلى الأمر إلى الحاكم حتى يفرق بينهما طلبة ما ساعد ناعلى قولنا مالك وأجدها له الدميرى (قوله وبهي الجنون) وهو زوال الشعور من القلب بقاء الحر كقوة القوة في الأعضاء (قوله والبرص) وسيأتي تفسيره مع تفسير البق (قوله والرتق ارتفاق الحمل بالجمع) أي اسداده (قوله والعدويوط) بكسر العين المهمل وأسكان الدال المحجمة وقع الباء وهومن يتعوط عند الجماع (قوله والعقم) قال

الجوهري في الصحاح وأقيم البصر بها فعمقت على ما لم يسم فلهذا إذا لم تقبل الوفاق قال الكسا في رسم معقوفة أي مشدودة لانه وبمنزلة
العقم بالفتح والعقم بالضم وهو رجل عقيم لا يولد واهمأ أعقيم ونسوة عقيم (٧٣) قوله لو الاضفاء وهو رفع الحاضر بين مسلك

الجماع والبر قال في التحفة
ومثل الرقي ضيق المنفذ
بحيث يفضيها كل والحي
كذا أطلقوه ولعل المراد
بحيث يتعدى دخول ذكر
من بدنه كبده نحافة
وضعا فربها سوا ما أدى
لاضفاء ثم لا قال الاستنوي
وكما يجزى هو بذلك فكذلك
هي تعبر بذكر التبعي
يفضي كل وطوأة قوله
أومتقطعا قال ابن حجر
وان قل على الاوجه وان لم
يستحكم لانه يفضي
الجناية قوله ولا خيار
لاوليها العيوب الخادئة
بالزوج لان حقه في
الكفاة في الابتداء دون
الدوام لانتفاء العار فيه
ولذا لو عتقت تحت رقيق
ورضيت به لم تنصير قوله
ولا نفقة لها في العدة ولا
سكنى الخ قال في شرح
الروض بناء على أن نفقة
الطالبة الحامل لها لا للحمل
كذا يشوه على هذا وليس
البناء بمنزلة كقوله الامام
بل وجهه انها خرجت عن
عمل الفتح وانما الفنا في
الطائفة للنس كسائتي
بانه في النفقات ولان
الطلاق من خواص النكاح

والاَضْفَاء والجروح السببية رغبرها من العيوب وان لم تقبل العلاج ولا يثبت بالبرص والجذام قبل
الاستسكام وهو في البرص أن لا يقبل العلاج أو يأخذ في الازدياد أو يزمن وفي الجذام أن يسود أو يأخذ في
التقطع والتناثر وتصور الجذام في كل عضو لكنه في الوجه أغلب ولا فرق في الجنون بين أن يكون مطبقا أو
متقطعا وفي الجذام والبرص بين أن يقل أو يكثر قال الامام ولم يتعرضوا في الجنون لاستسكامه ولو قبل به
لكان قريبا قال الفزالي ولم يعتبر في الجنون أن لا يقبل العلاج ولو زال العقل بالمرض فلا خيار ولو زال
المرض ولم يعد العقل ثبت الخيار ولو باع في فرحة أي بجاهه بجمادى أو غيره أو في بياض أو برص أو بهق فالقول
للتكريميين وعلى المذاهب البينة يشترط أن يكون الشاهدان بالعين عاقلين رجلين من سن عدلين عالين
بالطب وليس للزوج اجبار الزنا على شيء في الموضوع ولو فعلت بحيث يمكن الوطء فلا خيار ولو ظهر بكل منهما
العيب فلكل منهما خيار سواء كانا من جنسين أو من جنس واحد مساويين أو أحدهما أعشى ولورضى به
أحدهما فلا خيار الفسخ وهذا في غير الجنون فلو كانا جنسين فلا خيار لأحدهما في الحال ولو نكح بمعية
وهو عالم بعيبها أو نكحت بمعية بغيره وهي عالة صبيغة فلا خيار ولو ادعى العيب علم الآخر بعيبه فلعليه البينة
والقول للأخرى عليه ولو اقترن العيب بالعد فلكل منهما الفسخ بعيب صاحبه ولو حدث قبل الدخول أو
بعده فكذلك الآن تحدث العنة ولا خيار لأوليها العيوب الخادئة بالزوج ولا بالمعارة فالجب والعنة
ويثبت للجنون والجذام والبرص وان رضيت وحكم ابتداء الزوج على ما ذكر فلم ينسحب الثلاثة
الاخيرة دون الاولين وخيار البعب على الفور ولا ينتردان بالفسخ بل لا بد من الزرع الى القاضي وكذلك أثر
العيوب ولو وطئها لم يظهر بعيب فقال كنت عالة فأنكرت صدقت بيئتها وإذا فسخ فإن كان قبل الدخول
سقط المهر كله ولا متعة فسخ هو أي وان كان بعده فإن كان بعيب مقارن أو حدث قبل الدخول وجب
مهر المثل وان كان بحداد بعده وجب المسمى ولو مات العيب قبل الفسخ فمهر المهر ولا فسخ ولو طلقها قبل
الدخول علما بعيبها أو جاهلا بعيب نصف المهر والصدق وكذلك لو طلقها قبل فسخها أو الفسخ ثابت لها ولا يرجع
الزوج بالمهر المهرودى من غير ووليس عليه المسمى ولا نفقة لها في العدة ولا سكنى حاملا كانت أو حائلا
ولو رضى أحد الزوجين بعيب الآخر ثبت بعيب آخر تجدد الخيار ولو زاد الاول فلا خيار ولو عادت به
بر صا فرضيت أو آخرت فحدثت به برص آخر في موضع آخر فلهذا الخيار ولو زاد الموضوع الاول فلا خيار
ولو فسخ أنه عيب فإن أن لا عيب بطل الفسخ ولو آخر وقال علمت العيب أو العتق أو الخلف ولم أعلم أنه
يثبت الخيار وأنه على الفور ليعفى الا اذا كان عن يخفى على مثله كالعالم فيقبل كما يقبل في البيع والشفعة

والاَضْفَاء وهو رفع الحاضر بين مداخل الذكر والدر (قوله وهو في البرص) أي الاستسكام في البرص
(قوله ولو قبل لمكان قريبا) قال في التحفة وان قل الجنون وان لم يستحكم (قوله والقول للأخرى بيمينه) إذا
الاصل علم العيب (قوله بالعيوب الخادئة بالزوج ولا الخ) أي ما في المقارنة بنحو الجب مظاهر وأما الخادئة فلا نه
انما حقه في الكفاة في الابتداء دون الدوام (قوله ولا متعة فسخ هو أي) لان شأن الفسخ تراة
الموضين كذا في الروضة (قوله ولا سكنى حاملا الخ) والمعقدان لها السكنى لانها تعتد عن نكاح صحيح فرقة
في الحياة قاشبه المطلقة (قوله ولو زاد الاول فلا خيار) لان رضاه الاول رضا جامع حدث وبشوا لم يمتد (قوله
أو العتق) أي قالت الامة التي ثبت عند علمت ان سيدي أعتقتي ولكن لم أعلم الخ (قوله أو الخلف) أي
قال علمت الخلف في الشرط بان شرط كونها ذات سبب من لا fian الخلف ولكن لم أعلم الخ (قوله عن مثله)

(١٠ - انوار - ثاني) بخلاف الفسخ لكن عملة في فسخ عقار انما يبايعه من فسخ طلاق كسائتي ثم والمذهب
كأذ كره في الرضة في العدة ان لها السكنى لانها معتدة عن نكاح صحيح فرقة في الحياة قاشبت المطلقة تحببنا الماء لا ما ذكره هنامان ان
المذهب عدم وجوبها كالنفقة (قوله ولو زاد الاول فلا خيار) لان رضاه الاول رضا جامع ولو منه وقيد بالتولي والعمراني سقوطه في الزائد

بموضع آخر اقم منظرًا
كان حدث في الوجه بعد
رويته في الفخذ فان كان
مشبه كان حدث في يده
بعد رويته في اليد الاخرى
فوجهان اه قال شيخ
الاسلام واقرهما اسلام
الجمهور انه لا خيار (قوله
غاصا) قال في الصحاح
الغوص النزول تحت الماء
(قوله واشيل) بالشين
المجعة والياء أي رفع في
القاموس شات الناقة
بذنبها شولا وشولانا
واشلتها رفعته (قوله او
رطوبة مودة) في
المصاحح قصص مود صبح
على لون الورد وهودون
الخره (قوله لاعدوى) أي
لا يصدى شيء شيا ولاهامة
أي تقول العرب اذا قتل
شخص ثلثه تصبر روحه
كالطير فوق قبره
ويقول ياقدوس ياقدوس
حتى يقتل قاله الطبري
وقيل هي البومة قالوا اذا
سقطت على جدار أحد
فبراها ناعية له نفسه أو
بعض أهل وفي القاموس
الهامة طائر من طير الليل
وهو الصدى وقال وهو
طائر يخرج من رأس
المقتول اذا لم يرع
الجاهلية ولا سفر أي

من مثله قال في العزيز والروضة ولو أخر قال علقت العيب ولم أعلم انه ثبت اختياره فلو كما قالت العشيعة علقت
العقب ولم أعلم انه ثبت اختياره فتقبل بالبين وهو الذي ذكره الامام في النهاية والغزالي في الوسيط والبسيط
وأقول صاحب الحاوي لا بالعيب والقور ليس المراد به عيب التناكح فيها لأنه بل المراد عيب المبيع
أي اذا قل المشتري جهل بان عيب المبيع ثبت اختياره فلا يعذر في ما صرح به الاثني في كتبهم هنا وقل
من يتعرض له على الوجه الذي ذكر صاحب الحاوي ومن لم يسمع به بنفسه فليصنع بحسب اقتناعه
قال الفاضل نجيب الدين السمرقندي وغيره علامة البرص أن يكون أيضا اللون برقا أو ملس
غاصا في الجلد واللحم الى العظم والشعر النابت فيه أيضا وجلده أنزل من جلده سائر البدن وأشد
تطامنا وان غرز فيه الابرة لا يخرج منه الدم بل رطوبه ينعاض ولا يصح بذلك علامة البقي الايض أن
لا يكون شديد البياض بل قريبا من لون الجلد ولا يكون غاصا في الجلد ولا ملس السطح وعلى الأكثر
يكون مستدير الشكل والشعر النابت فيه أسودا وأشقر واغرز بابر خرجه منه الدم وعلامة البقي الأسود
انه اذا ذلك ينشأ من شئ كالخالة ويبقى موضعه أحمر ونوع من البقي الأسود يقال له البرص الأسود فلا
خيار به البرص الذي يرجو ما اذا ذلك الجرح وتكون معه خشونة ثمنا والشعر الذي ثبت عليه لا يكون
شديد البياض واذا أخذ جلده بالاهام والسبابة واشيل عن اللحم وغرز فيه الابرة خرج منه دم أو طوبه
مودة ه الثانية قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدى ولا هامة ولا صفر وقال الشافعي رضي الله عنه
الجدام والبرص فيأزعهم أهل الطب بعدى قال امام الحرمين والقاضي حسين وغيرهما في التي صلى الله عليه
وسلم العدى من شخص الى شخص ومن جلس الى مجلس بالمجلس والمؤاكلة والمشار به والذي ذكره
الشافعي رضي الله عنه تعرض وثبت للعدي الى النسل والوالد قال بعض العلماء معنى قوله صلى الله عليه وسلم
لا عدى أي لا يصدى بنفسه وطبعه بل بأمر الله تعالى وتهدى برفيع المجلس والسبل والاتفاق لا يحرم
مجالسة المجدوم ولا مخالطته والافكان يجب الفسخ على من ثبت له اختيار وعمره عليه الاجازة ولا قائل بهما
وفي زيادات الزبادات انه يكره مصاحبة المجدوم والابصر لحديث الثقي الذي كان في وفدي بن قنق وقرار
من المجدوم رخصة لقوله صلى الله عليه وسلم فر من المجدوم كافر من الاسد وعدم الاحتراز عنه توكل احسن
أي مثل العامي (قوله غاصا) أي نازلا (قوله تطامنا) أي سكونا (قوله كالخالة) أي خالة الدقيق (قوله
مودة) أي على لون الورد (قوله واشيل) بالشين المجعة على صيغة الجهل بمعنى رفع (قوله لاعدوى) يعني
لا يصدى عن شخص الى شخص قاله عليه الصلاة والسلام الرزعم العرب ولا هامة الهامة اسم طائر وهي من
طيور الليل يصف بصرها بالناهار وكانت تسكن الخراب كانت العرب تزعم ان عظام الميت اذا بليت تصير هامة
ويخرج من القبر وترد في بلد ذلك الميت وبأى الميت خبيرا هل فاعل التي صلى الله عليه وسلم هذا الاعتقاد
وفي صبرورة الميت هامة أو غيرها من الحيوانات ولا صفر كانت العرب تزعم ان الصفر حية تكون في البطن
تلدغ الانسان أو الماشية وقيل العفصر هذا الشهر المعروف وكانت العرب يعتقدون شهر الصفر مشؤما فاعل
التي صلى الله عليه وسلم ذلك وكذب من قال به (قوله والذي ذكره الشافعي رضي الله عنه تعرض وثبت
للعدي الى النسل والوالد لا المجلس) هذا دفع لسؤال مقدر فقده وادفع بما تروى قال الشيخ شهاب الدين
رحمه الله والجدوم والبرص يعديان المعاش والولد وسيله كثيرا كما جزم به في الام في موضع وسكانه عن الأطباء
الجرين في موضع آخر قال البيهقي وغيره ولا ينافيه خبر لاعدوى لانه في الاعتقاد الجاهلية نسبة الفعل للبراة
تعالى فوقعه بفعله تعالى ومن صح خبره فر من المجدوم فرارك من الاسد أو كل على الله عليه وسلم مع تارة
وتارة لم يصاحبه في السنة الامر عليتنا الفراء والتوكل (قوله لحديث الثقي) واعلم انه كان في وفدي

لوضع

قوله لحديث الثقي (الخ) فأرسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم انافذ

لا يضر السفر في شهر صفر (قوله لحديث الثقي (الخ) فأرسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم انافذ

باعتناك فأرجع واهمس والوفاء لجماعة في حكمه لانه اذا ادعت عنه وهي مشتركة بين المجر عن الوطء وبين الحظيرة المعد للابل والمراد

الاول ويعبر عنه بالثعبين
 قوله ولا يطالب بالوطء)
 حلف) لانه حقه فله تركه
 قوله وطول الممارسة) أى
 الحاطلة) قوله ولا يضرب
 الاطبال المرأة) لان الحق
 لها) قوله دهشة) أى تخير
 في القاموس دهش فموس
 دهش تخير وذهب عقله
 من ذهل أو دله دهش فهو
 مدحوش أو جهل أى
 بقبول اختيار) قوله على
 بقاء العذرة) أى البكارة
 قوله فسد أن أو أن
 الفسخ) أى جاء وقت
 الفسخ) قوله واذا زال مال
 يمنع الاحتساب) قال
 ابن الرقعة وفيه نظر
 لاستزامة الاستئناف أيضا
 لان ذلك الفصل انما يأتى
 فى سنة أخرى قال فلفل
 المراد انه لا يمنع انزالها
 عنه في غير ذلك الفصل من
 قابل بخلاف الاستئناف
 قوله واختار بالعتة بعد
 ثبوتها على الفور) كالفسخ
 بسائر العيوب) قوله ولو
 أجازت في المدة وقبل
 ضربها لغت السابقة ثبوت
 الحق) قوله ولا لمطالبة
 بوطأة واحدة) أيضا لانه
 حقه فلا يلزم به كسائر
 الوطأت

لوضع النى صلى الله عليه وسلم بد المجنوم في القصة وقوله كل ثقة بالله وتوكل على الله)
 ادعت عنه فان أقر بها وأقامت بنيتها على إقراره ما ثبتت ولا فسخ الى مضي سنة مضروبة وإن أنكر صدق
 بيمينه ولا يطالب بالوطء اذا حلف ولو نكل ردت اليمين عليها وطأ الحلف اذا تبين ذلك بالقرآن وطول
 الممارسة واذا حلفت فلا فسخ في الحال بل يضرب القاضى سنة مجمله فيها عدا كان أو ساو ابتداءها من وقت
 ضرب به لامن وقت الإقرار أو المطالب ولا يضرب الاطبال المرأة لكن لو سكنت وجهه القاضى على دهشة أو
 جهل فلا بأس بقتيبها ولو قالت أنا طالبة حق على وجه الشرع كفى وإن جهلت بالتفصيل ولو شهدت البينة
 بالعتة نفسها دون الإقرار بها لم تسمع لانه لا اطلاع عليها للشاهد بين ولو سمعوا الإقرار بها قبلت لهم الشهادة
 بها بل عليهم الشهادة بالإقرار كما لو أقر زيد بدار لعمر و قبلت للشاهد أن يشهد بالملك لعمر و فإذا تمت السنة
 رفعت ثانيا يدعى الفسخ فان ادعى الاصابة صدق بيمينه إن لم تقم بينة على بقاء العذرة كجاء على الائر فان
 نكل ردت اليمين عليها فان حلفت أو أقر بعدم الاصابة فقد أن أو أن الفسخ ولا يمس لاننا تستقل هي
 بالفسخ ولا حاجة الى اذن القاضى لكن بشرط أن يقول بثبت العتة وأحق الفسخ فأختارى وإيس للقاضى
 الفسخ الا إذا نحا حتى أو اعترف الرجل بجزء وجهت المرأة في الوقت فليس له التفرق بينهما ولو اعترفت في
 المدة عنه أو مرضت أو حبست فلا يحسب ولو مرض أو سافر أو حبس حسب واذا زال ما يمنع الاحتساب
 استأنفت السنة أو ينتظر مضي مثل ذلك الفصل واختار بالعتة بعد ثبوتها على الفور ولو رويت بالقام معه
 بعده أو قالت أعتته شهرا أو سنة أخرى سقط حقهما من الفسخ ولو أجازت في المدة وقبل ضرب بها لغت ولو
 فسخت أو أنها بالطلاق وجدد نكاحها ثم عن عنها ثانيا وتكسر امرأ أو أعلنها عنه وأعلنت انه حكم بعته
 في امرأ أخرى وعن عنها فلها الخيار ولو عن امرأ أول بعث عن أخرى ثبت اختيار وكذا لو عجز عن
 القبل دون البر أو عن البكر دون الشيب ولو اعترفت بقدره وقالت انه يتنعم فلا خيار ولا لمطالبة بوطأة
 واحدة أيضا ولو ادعت على الصبي أو المجنون العتة لم تسمع قال القاضى حسين في الفتاوى ولو تزوج سو بأمة ثم
 ادعت عنه لم تسمع لانه يضمن فساد النكاح واذا فسخت بالعتة فلا مهر ولو قال لا قدر لها مهر فقامت وقالت
 تغيب أى في جاعتهم رجل مجنوم فأرسل اليه النبي صلى الله عليه وسلم انا بعتك فاربع) قوله وقوله
 أى قول النبي المجنوم كل ثقة بالله أى أتق ثقة بالله) قوله ولا يطالب بالوطء) لانه حقه فله تركه) قوله وطول
 الممارسة) أى الجمالة والمخاطلة) قوله سنة مجمله فيها) عدا كان أو ساو لأن ما يتعلق بالطبع لا يفرق بينه وبين
 القرن وغيره وسكت مضي الفصول الاربعه فان تعدد الجماع ان كان لعارض حارة زال شتا ما وبرودة زال
 صيفا وبوسة زال ريبعا أو وطى به زال خويها فاذا امتنت السنعة ان عجزه خلقي) قوله من وقت الإقرار
 أو الحلف) أى حلف المرأة الاولى عام يشمل صورة الشهود فتأمل) قوله على دهشة) أى تخير) قوله
 بقتيبها) أى على الطلب) قوله على وجه الشرع كفى) أى للضرب) قوله على بقاء العذرة) أى البكارة
 قوله فقد أن) بما لم يأت به أو حضر أو أن الفسخ أى وقته أى فقد جاء وقت الفسخ) قوله استأنف
 السنة أو ينتظر مضي مثل ذلك الفصل) أى من الصيفان كان صيفا أو الشتاء ان كان شتاء وهكذا وانما
 قيد بمثل ذلك الفصل لاسم في الحكمة فلا تغفل ولا يصرا نكاحا من المأخضة فباعدا على المعقد ومن لم لا يستمر
 الاستئناف أيضا كما قال ابن الرقعة وفيه نظر لاستزامة الاستئناف أيضا لان ذلك الفصل انما يأتى في سنة أخرى
 قال فلفل المراد انه لا يمنع انزالها عنه في غير ذلك الفصل ولو كان الانزال عنه يوما مثلا معينا من فصل
 فالقياس ان قضى نظير ذلك اليوم) قوله ولو قال أعتته شهرا الخ) لانه على الفور والتأجيل مفوت له) قوله
 ولو أجازت المرأة الى قوله لغت لسبق ايجازها على ثبوت حقها) قوله ولو فسخت أى المرأة أو أنها لانه
 نكاح جديد) قوله بوطأة واحدة) لما امر انه حقه) قوله لانه يضمن به فساد النكاح) قال في التحفة ان

(قوله) فإذا قال: أصبتها أو تكسر صدق بيئته) لشدة إثبات الوطء باليئتماع أن الأصل السلامة (قوله) ولو اختلفا في القدر الباقى صدقت بيئته) لزوال أصل السلامة وهذا ما نقله في الروضة عن قول الأكثرين ثم قال وقال صاحب الشامل ينبغي أن يؤخذ بقول أهل الخبرة كالأول ادعت جبهة أو تكسر قال المتولى وهو الصحيح (٧٨) (قوله) يتفقون) أي يصحون قال في القاموس اقتضاه وتفقده طلبه عند غيب

(قوله) الثالث قالت: طلقني

(الح) قال في شرح الروض

وما ذكره آخرها وحصل

الاستثناء من تصديق الثاني

(قوله) ولو أتت بعد حلفه

(الح) قال في الروض قال قول

قوله أن لم ينسفه قال في

شرحه ترجع جانبها بالولد

فيثبت النسب ويتقرر

جميع المهر قال وإنما احتج

إلى بيئته لأن ثبوت النسب

لا يفيد تحقق الوطء فإن

نفاذه عنه صدق بيئته

لاتقاء المرجع (قوله) ولو

أراد الرجعة في هذا الموضع

قال في شرح الروض

فالجواب بين المسائل الثلاثة

أن الشخص قد صدق

بيئته للدفع ولا يصدق

لإثبات حقه على غيره

لأن العيينة بحجة ضعيفة

واستثنى أشياء أيضاً منها

ما لو شرطت بكارتها كما

سيأتي فوجدت ثبوتاً فقلت

افتمنى وأتكر صدقت

لدفن الفسخ وهو دفع كمال

المهر ونظيره أدنى القاضي

في إذا لم أشفق عليك اليوم

فانت طالق وإدعى الاتفاق

في صدق لدفع الطلاق

وهي لبقاء النفقة عليه عملاً

بأصل بقاء العصمة وبقاء

بل لأنه عتق نظر إليها أربع سنو عدول وبحكم شهادتهن فإن لم يكن حلفت المرأة وضربت مدة سنتين وان

نسكت حلف ولم يضرب ومهما اختلف الزوجان في الإصاحة صدق الثاني عملاً بالأصل إلا في ثلاثة مواضع

أحدها العنة فإذا قال: أصبتها أو تكسر صدق بيئته سواء كان قبل المدة أو بعده سواء كان خصياً أو مقطوعاً

بعض الآخر إذا كان الباقي بحيث يمكن الجماع به ولو اختلفا في قدر الباقي صدقت بيئته ولو أرى أهل الخبرة

بغلاف ما لو ادعت أنه محبوب أو تكسر ولو ادعت عجزه بعد مضي السنة وإدعى امتناعها فإن كان له بيعة على

الامتناع أمهل سنة أخرى بلا امتناع وإن كانت لها بيعة على الطاعة فقد ممت السنة بلا امتناع ولو لم تكن بيعة

أو لكل بيعة صدق بيئته ثم يضرب القاضي المدة ثانياً وأمسكتها في جوار قوم ثقات يتفقون حاطة ما إذا

مضت حكم بقولهم الثاني الفيشة في الإيلاء فإذا طأ البتة بها فقال: أصبتها صدق بيئته ولو قالت في هذين

الموضعين بعد حلف الزوج وقبله أنا نكسر وشهدت أربع سنو بكارتها سمعت وحلفت على أنه لم يصبها أو على

أن بكارتها هي الأصلية لأن احتمال العود قائم طالما فسخس فإن نسكت حلف الزوج وبطل خيارها فإن

نسكت فلها الخيار لأن نكوله كلفها الثالث قالت طلقني بعد الدخول في كمال المهر وقال بل قبله ولك النصف

صدق بيئته جرت الخلوة ولم يجز عليها العدة مؤخدة بقوله ولا نفقة ولا سكنى ولو أتت بعد حلفه أو قبله

بولد لزمان محفل صدقت بيئته أو بطالب الزوج بالنصف الآخر وبثب النسب منه ولو أراد الرجعة في هذه

المواضع الثلاثة قال قولاً بيئته في عدم الإصاحة الطرف الحادي عشر في الفرور والعق فإذا شرط في

العقد اسلام المنكحة فبانت ذميمة أو شرط نسب أو جلالاً وشباباً وإساراً وبكارة وأغبرها من صفات

الكامل أو النقص كاشد أدها أو غيرها فبانت خلافه صح النكاح وكذا الوشرط هو في الزوج فبان

عبد أم أذنوا في النكاح أو في الزوجة فبانت رقية مآذونة وهو بمنزلة رجل له نكاح الاماء ثم إن بان خيرا

مما شرط كإسلامها بدل كفرها أو بكارتها بدل ثوبتها وغناه بدل فقره وحسنه بدل قبحه فلا خيار

ادعت مقارته للعقد لأن شرطه أي شرط محبة النكاح خوف العنت أي الزاوه ولا يصور من عتق قال هذا

ما أطلقه شارح وإنما يتأني على رأي مرفى سمعت نكاحها (قوله) صدق بيئته) لأن الأصل السلامة (قوله)

صدق بيئته) لزوال أصل السلامة ولا يرى أهل الخبرة أي لا يؤخذ بقولهم ولو ألقاها وأعلم أن الصحيح

عند المتولى أنه يؤخذ بنفوسهم كالأول ادعت جبهة أو تكسر (قوله) يتفقون) أي يصحون (قوله) الفيشة) هي

الرجوع إلى الوطء الذي امتنع منه (قوله) أصبتها صدق بيئته) استدالة للسكاح قال في الروضة (قوله) صدق

بيئته) عملاً بالأصل (قوله) صدقت بيئته) أي أن لم ينسفه ترجع جانبها بالولد فإن نفاذه عنه صدق بيئته لاتقاء

المرجع وأعلم أن هذه الصورة محل الاستثناء من تصديق الثاني وأقبلها وتوطئها (قوله) ولو أراد الرجعة في

هذه المواضع الثلاثة) هذا ظاهر في الموضع الأول إذا طلقها بعد الحلف طلاقاً رجعياً وفي الموضع الثاني محتاج

إلى تقدير أي إذا كان الإيلاء قبل الدخول متفقاً عليها ثم طلقها الزوج بعد حلفه على أصابها طلاقاً رجعياً وفي

الموضع الثالث قال الزوج طلقك قبل الدخول ولك النصف فلا يمكن من الرجعة لأن شرط الرجعة أن

تكون الزوجة مدخولاً بها فلا حاجة إلى بين الزوجة واستثنى أشياء بحيث في التحققة فراجعها (قوله)

كاشد أدها) أي أضافه المذكورات فهذا تمثيل للنقص (قوله) وغيرها) أي غير الأضداد كمنحو العمى (قوله)

صح النكاح) كافي السبع بل أولى كالاتي

النفقة ومنها ما اختلفت هي والمحل في الوطء صدقت حتى تحل للاول لعسرا إقامة البيعة عليه كما مر وحتى

يشطر المهر (الطرف الحادي عشر) في الفرور والعق (قوله) فبان خلافه صح النكاح) لأن خلف الشرط إذا لم يفسد البيع التام

بالشرط الفاسد قال نكاح أو ما خلف العتق كزوجي من زيد فبان عمر أقبيل جزأ (قوله) كإسلامها بدل كفرها) وفارق مبيعة شرط

وان

كفرها فبانت مسقطها من الماحظ ثم القعة وقد تزبد الكفره قاله في النسخة (قوله لم لو كان المشروط نسباً) الى قوله فلا خيار لوجود الكفاءة ولا تنفاه العار (قوله خرجت بخلافه فلا خيار) كالأول اشترى عيادته كاتباً خلف ظنه ولبعد النكاح عن الخيار وضعف تأثير الظن (قوله أو بان رقيقاً ما أذن فلا خيار لها) كالأول يكسبها ظناً حتى ينخرجت (VV) أمه وهذا ما مضى عليه في الامم والبوليطي

وبسببه الغزالي في وسيله وبسيطه ونقل في الروضة عن ابن الصباغ وغيره ان لها الخيار برقه لما يلحق الولد من العار برق الاب ولان قص الرق مؤثر في حقوق النكاح لان السيد منعه من الحق الخدمه ولانه لا يلزمه الانفقه المعسر (قوله الا اذا اقترن بالعد) لان الشرط انما يؤثر في العقد اذا ذكر كفيه (قوله) قاله لخالص قبل العلم الخ والمراد بالحصول العلوق ويعلم ذلك بالوضع فان وضعته لافل من ستة اشهر من وطئه بعد علمه فهو حر والافريق قاله الماوردي قال الزركشي ولا بد من اصابا وقدر زائد للوطء والوضع (قوله ثم يهرم) أي يرجع بها على الغارم (قوله) ولا يتصور النكاح برق من السيد) لانما اذا قال زوجتك هذه الحره وأعلى اهاجرة عتقت وخرج عن أن تكون كساح غرو هذا ما ذكره في أصل الروضة واعتراض عليه بتصوير من السيد في صرhone زوجها السيد بان الرهن

وان بان دونه كشيء يبطل كبرها وقبحها بدل حسنيتها وفقره بدل غناه وكبره بدل شبابه ثبت الخيار نعم لو كان المشروط نسباً أو صفه أو سقه ولم يكن نسبه وعفته وسقته دون نسب الآخر وعفته وسقته أو سريه وكان الآخر رقيقاً أيضاً فلا خيار وحيث ثبت لها الخيار في الصور الاربع فلا خيار لها الخيار أيضاً ولو قالت كنت تكره انزال البكارة عندك صدقت بينهما الدفع المسخ ولو قالت أنت أن لها أو أنكر صدقت هي بدفع المسخ وهو بدفع نصف المهر ولو نكح امرأه على ظن انها مسلمة فخرجت كائيه أو سرة فخرجت رقيقه ما أذن وقهره من يحمله نكاح الاماء أو عفيفة أو غيرها من خصال الكفاءة غير العيوب خرجت بخلافه فلا خيار وقيل ان خرجت كائيه فلا خيار ولو أذنت في تزويجها من ظنته كغواها فبان فسقط أو ذناء نسباً أو سقته أو بان رقيقاً ما أذن فلا خيار لها وان بان معيها فلها الخيار وقيل ثبت بالجلبع وإذا فسخ النكاح حكم المهر والنفقة والسكنى والمتعة ما ذكرنا في المسخ بالعيب ولا يرجع على الغار بالمهر المردود ولا يؤثر النكاح بالاذن الاقترن بالعد فان سبقه فلا عبرة به ولا يثبت به الخيار وإذا غر بصره امرأة فبانت رقيقه فالولد لخالص قبل العلم سواء كان المردود أو عيباً أجاز العقد أو فسخ وعلى المردود فقيه يوم الولادة لسيد الامه ويرجع بها على الغار إذا غرم ولا يرجع قبله وله مطالبة تسليمه كالثامن ولو كان عيباً ما أذن فيقتل المهر بكسبه والعقبة بذمته فيغير مهابداً العتق ثم يهرم الغار وان لم يكن ما أذن لا يغير فبرقته ولا يتصور النكاح برق من السيد بل من وكيله أو من الامه نفسها ومنهما ولا اعتبار بعول غيرهما فان كان من الوكيل فيقتل بذمته وماله وان كان من الامه فيقتل بذمته وان كان منها فيقتل نصف بماله وذمته ونصف بذمته ان يعتق ولو خرجت مبدرة أو مكاتبه أو مستولدة أو معلقة صفة فكما (قوله أيضاً فلا خيار) لا تنفاه العار بسبب وجود الكفاءة (قوله في الصور الاربع) من السبب والعقبة والحرقة والحرية بان كان نسبها وعفتها وسقته فوق سببه وعفته وسقته وان كانت سرة وهو رقيق (قوله فلا خيار لها الخيار) لاسان لم حقا في الكفاءة (قوله وهو بدفع نصف المهر) ان طلقها بعد (قوله) بخلافه فلا خيار) لتقصيره بترك البحث أو الشرط وهو المتمد (قوله) وان رقيقاً ما أذن) فلا خيار لها لتقصيرها كوليها بترك البحث (قوله ودفع ثلث الجلبع) والمعتد أنمو بان معيها أو عيباً فلها الخيار أما في الاول فلو افقه ما ظنته من السلامة للغالب في الناس وأما في الثاني فلان قص الرق يؤدي الى تضررها بأشغال سيده عليها بخدمته وباله لا ينفعها الانفقه المعسر وبأنه تعبير ولها برق أبيه (قوله على ما ذكرنا في النسخ الخ) أي قبيل الفائدتين من قوله فإذا فسخ فان كان قبل الدخول لسط المهر كالحج وقد عتقت ان المذهب انها تستحق السكنى (قوله قبل العلم سو) محلل بظنه المراد بالحصول العلوق ويعلم ذلك بالوضع فتأمل (قوله سواء كان المردود أو عيباً) لاسواءهما في الظن قاله في الروضة قال الشيخ شهاب الدين وان كان الزوج عيباً لظنه فان الولد يتبعه من ثم ولو وطئ عيباً أمه يظن انها زوجته الحره كان الولد حر اولو وطئ زوجته الحره يظن انها زوجته الامه قاله لسط ولا تزلظنه خلافاً لظن بوهيم وبقرق بان الحرية انما تتبع حرية الام أقوى الا لا تؤثر فيها الظن بخلاف الرق برقها فانه يقبل الرغ بالعلق والشرط فأن في الظن (قوله ولو كان عيباً) أي المردود عيباً (قوله والعقبة) أي فقيه الولد (قوله ثم يهرم) أي بعد اداء فقيه الولد يرجع بما غرم على الغار

والسيد معسر بالدين المرتن به وفيه اسمها حره وفي جانبيه زوجها سيدها بان المني عليه وهو معسر وفيها لو أراد الحرية لعتق عن الزنا وفي أمه السفية اذا زوجها بان وليه وفي أمه الفس اذا زوجها بان الغرام وفي أمه المكاتب وفيها لو أتى المشتبه بسر أو في أمره بمرض عليه من مستغرق كالا يعتق عليه بضعة إذا لم يكن في هذه الحالة قاله في الاسنى

(قوله لكن لو خرجت مكاتبه) وهو ما ذكر في أصل الروضة وعليه بان المهر لها فلا معنى للفرم لها والاسترداد منها فلهذا في الاسمي وهذا إنما يأتي على التعريف وهو القول بالرجوع (٧٨) بالمهر (قوله وبجناية يفرم) أي المهر وعشر قيمة الأم لسيدها لأنه الذي ضمن

به الجنين الرقيق (قوله ولا

يتوقف على حصول الفرلة)

أي المهر (قوله فلا يتصور

أن يبرث معه) أي مع

المهر والراجلدة أم الأم

إن كانت حرة (قوله فإذا

عنت أمه تحت عبد الخ)

اتفاقا فعلا لغيره وهو أن

تكون الحرة عرافا للعبد

(قوله ولو عنت تحت حرة

الخ) لأن الكمال الحادث

له حاصل له في الأولى فاشبه

ما إذا أسلمت كابية تحت

مسلم ولبقاء النقصان

وأحكام الرق فيها بعدها

وقال أبو حنيفة إذا عنت

تحت حرة فلها الخيار قال في

صدر الشر يعقدها ببناء

على مسألة اعتبار الطلاق

فإنه عندنا بالبساء فلها

الخيار منعاً لزيادة الملك

عليها وعند الشافعي

بالرجال فربو بعدة الفسخ

(قوله ولو ادعت الجهل

بأن العتق يثبت الخيار

صدقت جميعها) لأن الأصل

عدم عليها وبخالف

خيار عيب المبيع إذا لم يكن

الدمي قريب عهد بالاسلام

ولم يشأ ببادية بعده لأنه

مشهور بمره كل أحد

وهذا خفي لا يعرفه إلا

الخواص (قوله ولو ادعت

لو خرجت قنة لكن لو خرجت مكاتبه وقسخ الزوج فلا فطر لها إذا كان المهر ومهرها والولد الحاصل منها قبل

المهر وعلى المهر وعشر قيمته للسيد لا للمكاتبه ويرجع بها على الوكيل والمكاتبه أن غرت هي وبأحسن

كسبها فإن لم يكن ففي ذمتها ولو فصل الوالد ميتا بغير جناية فلا شيء على المهر وبجناية يفرم عشر قيمة الأم

للسيد ها ولا يتوقف على حصول الفرلة وإذا حصلت فلا يتصور أن يبرث معه الزوج إلا الجدة أم الأم

لأنها لا تسقط بالأم رقها والخيار بخلاف الشرط على الفور قال أبو حنيفة وبغيره الفسخ ولا يفسر إلى الحاكم

تخييار عيب المبيع قال الراعي وهذا يختلف فيه فليكن تخييار عيب النكاح وأما العتق فإذا عنت أمه تحت

عبد أو مدر أو مكاتب أو معلق عتقه بصفة أو حر البعض فلها الخيار دون الأم ولو عتقت تحت حرة أو برت

أو كوت أو علق عتقها بصفة أو عتق بعضها أو عتق عبد تحت أمه أو عتقا معاً فلا خيار ولو عتقت ولم تعلم

العتق حتى عتق الزوج طل خيارها وإذا فسخت فإن كان قبل الدخول سقط المهر ولمنع ولا منع للسيد

منه وإن كان بعده والعتق متأخر عن الدخول وجب المسمى للسيد وإن كان مقدماً ما هو به جاهله فغير المثل

له وهذا الخيار على الفور أيضاً لكن لا يحتاج إلى المرافعة فإن أثبت أو سكنت من الوطء ادعت الجهل

بالتق صدقت جميعها إن لم يكن بها الحال وإن كان غائباً عن الأمانة وقت الاعتناق وإن كذبها إن كان معانفاً

البيت صدق جميعها ولو ادعت الجهل بأن العتق يثبت الخيار صدقت جميعها ولو ادعت الجهل بأن الخيار على

الفور لم تحذر إلا أن تكون ممن يخفى على مثلها ذلك ولو كانت المبينة صغيرة أو مجنونة أو فلا خيار لولا أنها

بمخلاف ما لو خرج زوجها معاً وبأخبار طما في الحال فيها فإذا كتمناها فلها الخيار على الفور ولو غاب

عبد أو قطع خبره فعتقت زوجته فلها الخيار • الطرف الثاني عشر في الاستقاعات ووطء الأب جارية

(قوله فلا مهر لها إذا كان المهر لها فلا معنى للفرم لها والاسترداد منها وإعلم أن هذا

من مروج القول القديم أعنى القول بوجوب المهر وعلى الغار بالمهر المهرود والجدة التي هو الأطهر

لأرجوع له على الغار كافر (قوله يفرم) أي المهر وعشر قيمة الأم لسيدها والجنين القن إنما ضمن

بهذا (قوله ولا يتوقف على حصول الفرلة) أي المهر وفي التحفة أنه إذا انفصل الجنين ميتاً بجناية

مضمونة ففيه لا انعقاد حراً غرة ولو أزمه فإن كان الجاني حراً أو جندياً لم يملك على عاقلة غرة للفور ولا حراً له أبوه

وعلى المهر وعشر قيمة الأم للسيد وإن زادت على قيمة الفرلة لم يضمن الجنين القن إنما ضمن بهذا وإن كان

الجاني مكاتباً أو حراً البعض أو قناً جندياً تعلقت الفرلة برقبته وضمنه المهرود لسيدها عشر قيمتها والمهرود

أوقه فالسيد على عاقلة ذلك أيضاً والسيد على عاقلة غرة للفور وله عليه عشر قيمتها أو قن السيد تعلقت

برقبته (قوله وإذا حصلت) أي الفرلة فلا يتصور أن يبرث معه أم الأم الأب والمهرود إلا الجدة (قوله أم الأم)

فقوله أم الأم بدل من الجدة أي أن كانت حرة (قوله لاها) أي الجدة (قوله لرفها) أي الأم علة لقوله لا تسقط

أي الجدة (قوله فلها الخيار) أي دفعاً للمعاد دون الأولياء لم يضمن في الابتداء على السواء (قوله

ولو عنت تحت حرة أو برت الخ) أي أمي الأولى فلم يدر العار بالكفاءة وأماني غيرهما فلبقاء النقصان وأحكام

الرق (قوله ولو ادعت الجهل بأن العتق يثبت الخيار الخ) وإن لم تكن قريب العبد بالاسلام إذا الأصل عدم

عليها فارق خيار عيب المبيع بأن هذا خفي لا يعرفه إلا الخواص بخلاف ذلك فافترقا (قوله ولو ادعت

الجهل بأن الخيار على الفور الخ) والمعتمد أنها تصدق بجميعها وإن لم تكن ممن يخفى على مثلها إن كانت ودية

لهبها بالاسلام (قوله ولا خيار طما) أي الصغيرة والمجنونة في الحال فيها أي في العيب والعتق بل حين

الجهل بأن الخيار على الفور الخ) ويرجع في الرض بها تصدق بجميعها كنظره من العيب والأخذ بالشفعة وبإذن الولد

وبغيرها وهو مقتضى كلام الجرجاني وغيره في كتاب العمان قال في شرح الرض ومقتضى كلامه كقولاه أنه لا فرق بين من يخفى عليها ذلك

ومن لا يخفى بان تكون قديمه المهذب بالاسلام وحالطت أهله لكن قيده البارز كالعبادي ممن يخفى عليها ذلك قال الزركشي ولا وجه له لأن

الابن

يكون اختيار على الفور عما أشكل على العلماء فعمل هذه المرأة أولى وتقل هو نحو من ابن بونس في الطرف الثاني عشر في الاستقاعات
الح (قوله الزوج الثلث دعيا بين البتية) أما الاستقاعات بحلقه دبرها غرام بالوطء خاصة قاله في شرح الروض (قوله والزل في الحرة الخ) وهو
أن ينزل بعد الجلاء خارج الفرج (قوله وتركه أولى) لأنه متى رقى إلى قطع النسل ونقل إلى أصل الروضة عن إطلاق صاحب التلذذ بأنه
مكر وهو المنقول عن العراقيين وبضم به الزوى في شرح مسلم (قوله ويجب به مهر النخل الخ) الوطء في الدبر كالأوطء في القبل في إفساد
العبادات وجوب الفسل والحد والكمهارة للعدة وثبوت الرجعة وغيرها إلى سبعة أحكام داخل خبران الله تعالى لاستسحي من الحق
لأنما النساء أدبارهن والتحليل الزوج الأول والتحسين واخره من المعتوز والعتنة وتغيير إزدان البكر من النطق إلى السكوت
وكونه لا يوجب إعادة الفسل على الموطأ بخلاف ما رجح من دبرها (٧٨) بخلاف القبل فيمن قضت وطرها فانه يوجب

إعادة العسل عليها وهذه
السبعة ذكرها في الروض
قال في شرحه وفي ثامنة
واسعة وهما جعل الزفاف
ثلاث ليال وعدم وجوب
الرجم على المفعول به وإن
كل عصا كان كرم في بابه
وزاد ابن الزفعة عشرة
تقلا عن صاحب المحبط
وأقر وهو وطء ما لو كتبه
الحرمته عله نسب أو
مجنس أو نحوهما في الدبر
فانه يوجب الحد بخلافه في
القبل (قوله اللهم جننا
الشیطان) أي عدائنه
(قوله ولاحدان فعل)
لشبهة الملك ولشبهة
الاعفاف الذي هو من
جنس مافعله فاشبهه ماله
سرق ماله لا يقطع (قوله
ويجب التعزير) كما
ارتكب سائر المحرمات
التي لا حد فيها ولا كفارة
وهو حق الله تعالى لا حق

الإن وعكسه واعفاف الأب والزوج بحجارة الابن والمسكاتب يجوز للزوج الثلث دعيا بين البتية والابلا ج
في القبل من جهة الدبر والزل في الحرة والامة بالاذن ودونه وتركه أولى ويحرم الاستمناء بنفسه ولا يحرم
بسد هاهنا بدأ منسوخ يحرم الاتيان في دبرها ودبرها وبالأمو يجب به مهر النخل في النكاح الفاسد والمسعى
الصحيح وثبت به المصاهرة بكران نظرا أنه هو هناك أمته وزوجة أخرى وإن تحدثت بما جرى بينه
وبين زوجته وأمنه ويستحب ملاعبة المرأة لطفها وإنسا مالم يرتب عليها مفسدة وإن لا يطلها ولا يعطيل
عهد هاهنا الجاع من غير عذر وإن يقول عند الجلاء باسم الله اللهم جننا الشيطان ويحرم عليها وعلى الامة
تحرر ما يشهد به أن تمتعها إذا طلب الجواز ولا يحرم وطء الموضع والحامل ويكره أن تصف امرأة
أمرأ زوجها بلا حاجة ويحرم على الأب وطء جارية الابن ولاحدان فعل ويجب التعزير وهو المثل أن كان
موسرا وإن كان مسعرا يفتي في ذمته وثبت به المصاهرة فتعزم به على الابن ويستمر ملكه أن لم يتجمل
من الأب ولا يزمه شيء يتحرر بما عليه بخلاف ماله وطئ زوجة ابنه أو أخته بالشبهة فانه يفرم مهرها ولو
أحبها الأب فالولد سبب وتغبرأ ولله موسرا كان أو مسعرا وتزيمه قيمة الجار بضع المهر دون قيمه
الولد ولو استولاه جارية أمته أو أخته وهو موسر سري إلى نصيب الأختي والوالد سري عليه كمال المهر والقيمة
للسيدن وإن كان مسعرا لم يسر إلى نصيب الأختي والوالد صفة أو صفة رفيق للأختي ولو كان الأب
رفيقا لأحد ولا استيلاء والوالد سبب وقيمته في ذمته إلى أن تعق والمهر يتعلق برقبته مكرهه كانت
أوطأ وطء أمته البت وأحفدة كوطء أمته الابن ولو كانت الامم موطأة للفرع أو مستنابته والأب
عليه فكذلك لأحد عليه المهر ويحرم عليها إذا فأن أولها

السكالا والافاقه (قوله والزل) أي منع التي من رجها بالصبي خارج الفرج (قوله وتركه أولى) لانه
يفضي إلى قطع السبل (قوله مالم يرتب عليها) أي على الملاعبة مفسدة من نشوز ونحوه (قوله وإن لا يعطيلها)
أي عن الجلاء (قوله جننا الشيطان الخ) أي عدائنا من بعد ما رزقنا (قوله لزوجها) بلا حاجة خوفا
الفتنة منه (قوله ولاحدان فعل) لشبهة الملك كالأقطع بصفة نصاب من ماله (قوله ولا يزمه) أي الأب
شيء يتحرر بما عليه أي على الابن لبقاء ملكه من الملك هو المقصود الأصلي (قوله فانه يفرم مهرها) لزوال
الحل والملك جميعا (قوله دون قبعة الولد) لا تدراج قيمته في قيمة أمه لانه جزء منها ولان قيمته إنما تجب بعد
الانفصال وهو وقع في ملك الأب (قوله كمال المهر والقيمة) أي قيمة الحاربه (قوله فالولد سبب)

الولد ذكر في الروض (قوله بخلاف ماله وطئ زوجة أمه الخ) والفرق نقاء المالية التي هي المقصود الأعظم في الامة والنفات على الابن إنما هو
محرر لأجل وهو غير مقوم بدليل انه لو اشترى أخته تخرجت أخته بتمكن من الرد والنفات في الزوجة الملك والخل جميعا ولان الخل فيها هو
المقصود فيقوم ولذلك يجوز أن يشتري أخته ولا يجوز أن ينسكحها على ماد كولو تزوج رجل أمته أو أخته أو ماله مهران مهر
لما كانا لاستيفاء منفعة من المهر والمهر لزوجها لا هو ما عليه أبدا ووطءه فاحقه مختلفة كذا ذكر في الاسني والتحققة (قوله
ويزيمه قيمة الحار به مع المهر) لاختلاف سببهما فالمر للابلا ج والقيمة للاستيلاء (قوله دون قيمة الولد) لانه لا يزم قيمة أمه وهو جزء منها
فادر ج فيها لانه لا يعتد في ملكه لا انتقال ملكه إلى قبيل العلق ولان قيمته إنما تجب بعد انفصاله وذلك وقع في ملكه (قوله ولو كان الأب
رفيقا الخ) قال في شرح الروض وما جزم به من حبه وولد الرقيق هو ما نقله في الروضة عن فتاوى القفال قياسا على ولد المهرور لكن قال

القاضي في تعليلها الصحيح من المذهب انه رقيق وقال البلقيني انه الزاجح والقياس يظهر لان المهر وطين انها منه فان عقد الولد سوا
بخطاف العبد البني وطي جارية (٨٠) ولده فانه لا ظن يقتضي حرة الولد حتى يزول منزلة المهر وروايات لظن ان شبهة الملك لان

العبد لا يملك (قوله ولا يجب اعفاف الام) لان الحق لها اعلاها والزامه بالانفاق على زوجها عسر جدا على النفوس فلم يكتب به قاله ابن حجر (قوله والولد بحال) لان حرمته دون حرمه الاب (قوله فان كان رقيقا فلا يجب) لان نكاحه بغير اذن سيده لا يصح وباذنه يقتضي تعليق المهر والنفقة بكسبه وماله تجارته ان كان له ذلك وبذمته ان لم يكن (قوله ولا يعمل له الطلب بدونه) أي الاحتياج الى النكاح نعم ان احتياج اليه لا يتعلق بل بالخدمة ممرض أو نحوه قال ابن الرضا وجب اعفاه قال السبكي وغيره وهو الصحيح اذا تعينت الحاجة اليه لكنه لا يسمى اعفاه (قوله وصدق بغير بين فيه) لان تخليفه في هذا المقام لا يبيح بحاله قال في التحفة وبأنه يطلب مع عدم الحاجة ولو كذب ظاهر حاله كذبي فالحق فلا ذكر في فيه تردد والوجه تصديقه بلا بين ان احتمل صدقه ولو على تدوير (قوله اشوهاء) أي قبيحة ولو شبهة في القاموس شاه وجهه شوهاء

والمعقد انه رقيق اذ لا ظن لشبهة الملك هنا اذ العبد لا يملك (قوله فالمستولدة) أي للابن لا بصير مستولدة له أي للاب لان المستولدة لا تقبل النقل (قوله ووطء الابن كوطء الاجنبي) اذ لا يجب اعفاف الفرع على الاصل حتى يكون كوطئه لجهة الاعفاف (قوله ولا يجب قيمته) اذ تنفوي شهادته لجهة الاب لا الابن فتأمل (قوله ولا يجب اعفاف الام الخ) أما في الام قال في التحفة يلزم على الولد اعفاف الاب لانه من وجوب حاجاته المهمة كالنفقة وبه فارق الام لان الحق لها اعلاها والزامه بالاعفاف ولا انفاق على زوجها معها عسر جدا على النفوس فلم يكتب به اه وأما في الولد فلا نكاحه بالولد دون حرمته الاصل (قوله فان كان رقيقا فلا يجب) قال في بعض الحواشي ان نكاحه بغير اذن سيده ماطل وباذنه يقتضي تعليق المهر والنفقة بكسبه وماله تجارته ان كان له ذلك وبذمته ان لم يكن (قوله وعلى سرية) أي جارية بشرى به اسميت بها لانها موضع سرور الرسل (قوله ولا يعمل له) أي للاب الطلب أي طلب الاعفاف بدونه أي بدون الاحتياج المقيد (قوله أو بملكه جارية) وخروج بملكه انكاحه أمه أو غيرها فلا يجوز لانه غني بماله فرعه بوجوب الاعفاف (قوله اذا هيا) أي اذا هيا مستمتعا (قوله شوهاء) أي قبيحة (قوله أو ببها أمه) أي بلا غليك بل الوطء حيث شرام (قوله أن لا يسوقه) أي لا يدفعه اليه في القاموس سوق فلان أمره ملكه اياه (قوله برده منها لانه) أو غيرها برضاع (قوله كالشوز) وغيرها كالربة (قوله وجب التجديد)

وشوهة قبيح فهو أشوه وشوهة الله قبيح وجهه والشوهاء الغاية والجلية والمشوثة (قوله أن لا يسوقه) أن لا يدفع اليه الصداق

(قوله ولولمك الابن زوجة ابيه الخ) لان الاصل في النكاح الثابت الدوام والقوة ما ليس بالابتداء (قوله ولولها الاب في ملكه لم تصرف مالها) لانه رضى برق الولد حين نكحها ولان النكاح محقق فيكون واطنا للنكاح لا يشبه للملك بخلاف ما اذا لم يكن نكاح (قوله ولولمك المكاتب زوجته انفسخ النكاح) بخلافه في امة وابنه والفرق ان (٨١) تعلق السيد بملك مكاتبه واشد من تعلق

الاب بملك ابنه فتزول ملك مكاتبه بمنزلة ملكه فان قلت لولمك مكاتب ابا سيده لم يتعلق عليه ولم يزوله منزلة ملكه قلنا لان الملك قد يجتمع مع القرابة والملك والنكاح لا يجتمعان

(الطرف الثالث عشر)

في احكام نكاح العبد

والامة (السيد باذنه العبد

النكاح لا يصير ضامنا للمهر

والنفقة وشرط الضمان)

لانه لم يلتزمها تصرفا ولا

تصرفا ولتقدم ضمانه على

وجوبه ان ضمنه عند

الاذن اما بعد العقد فيصح

في المهر ان عليه بالنفقة الا

في اوجب منها قبل الضمان

وعلمه قال ابن حجر (قوله

لا قبله) لان الاذن لم يتناوله

فان قلت قد اعتبر برق

ضمان العبد كسبه الحاصل

بعد الاذن قلت الفرق ان

المضمون ثم ثابت حالة

الاذن بخلافه قاله الشيخ

الاسلام (قوله ولولم يكن

مكسبا الخ) كالترض

لزوج برضا مستحقه

(قوله ويجب على السيد

ان يخله الليل للاستمتاع)

أي بعضه الا في الامة

ان ينكح جارية ابنه ويجوز للرفيق ولولمك الابن زوجة ابيه لا ينفسخ نكاحه وان كان موسرا آمنان العنت ولولها الاب في ملكه لم تصرف مالها ولا يجوز للسيد ان ينكح جارية مكاتبه ولولمك المكاتب زوجته انفسخ النكاح ويجوز لابن ان ينكح جارية الاب والولد يتق على الجد ولا قيصة على الابن (الطرف الثالث عشر في احكام نكاح العبد والامة السيد باذنه العبد في النكاح لا يصير ضامنا للمهر والنفقة وان شرط الضمان ولكهما يتعلقان باكسبه الحاصلة بعد النكاح لا قبله ولو كان المهر مؤجلا فلا يتعلق الا بالمكاتب بعد الحلول ويجوز له ان يؤسر نفسه طهما والرفيق في صرف الكسب اليه ان يؤدي كل يوم النفقة فان فصل شيء فصرف الى المهر حتى تنادي ثم الحاصل كل يوم الى النفقة والفاضل الى السيد ولا بد من نفقة المستقبل ولو اخذ السيد كسبه لم يصرف الى مهرها ونفقةها فلها المطالبة من السيد ولو كان ما ذوات في التجارة فيقتل عن رأس المال ويحده الحاصل قبل النكاح وبعده ولو لم يكن مكتسبا ولا ما ذوات في التجارة فيقتل عن بدمته كالزاد على مقدار السيد في الصدق وطا الفسخ باعساره ولا تأثر لعمله وقت العقد بزمناته والجهيز عن بعض النفقة كالجهيز عن الكل ويجب على السيد ان يخله الليل للاستمتاع ويجوز له ان يصداقه نهارا ان تكفل بهما والا فليعلم ان يخله ليكتسب فان استخدمه ولم يلتزم بشيئا زمه الاقل من أجر الشل وكال المهر ونفقة مدة الاستخدام ولو استخدمه اجني لم يلزمه الا أجر الشل والسيد ان يسافر بالعبد وان فاته الاستمتاع والعبد ان يستصحب المرافقين ان يخرج أو كانت امة ومنه ما سيدها سقطت فقرها ولو لم يطالب الزوج باخروج فالنفقة بحالها والسيد يتكفل بها فان لم يفعل فعليه الاقل من أجر الشل وكال المهر والنفقة مدة السفر ولو زوج امة عبده فنقته ما عليه ولو اعتقها السيد دونه سقطت نفقتها عنه وتتعلق يكسب العبد ولو اعتقه ونهاسقطت نفقتها عن السيد وتجب على العتيق كحززوج بامة الغير ولو نكح العبد بغير اذن السيد او باذنه الصحيح نكاحا فاسد اود حل بها فيجب مهر الشل وتعلق بدمته لا برقبته

لبغاه الحاجة لا اعفاف مع عدم التصغير (قوله ان ينكح جارية ابنه) لما مر انه غي بمال فرعه بموجب اعفافه عليه (قوله ولولمك الابن زوجة ابيه الخ) اذا اصل في النكاح الثابت الدوام ويغفر في الدوام لقوته مالا يقتصر في الابتداء (قوله ولولها الاب في ملكه) أي في ملك الابن لم تصرف مالها انما (قوله ولا يجوز ان ينكح السيد جارية مكاتبه) لان شبهة السيد في مال مكاتبه أقوى منها في مال ولده الا يرى انه ينفسخ نكاح السيد بملك المكاتب زوجته بخلاف نظيره من الولد (قوله ولولمك المكاتب زوجته) أي زوجة سيده انفسخ النكاح وفاق الولدان تعلق السيد بماله أقوى واشد من تعلق الاصل بمال الفرع كما علم بما مر آنفا (قوله ان ينكح جارية الاب) لعدم وجوب اعفاف الولد عليه كما مر (قوله وان شرط الضمان) لتقدم ضمانه على وجوبه (قوله لا قبله) اذا الاذن لم يتناوله وهو ظاهر (قوله ثم الحاصل الخ) أي بعد تمام المهر الحاصل كل يوم لم يصرف الى النفقة فان فضل منه شيء فالى السيد (قوله متعلقان برأس المال) لانه لم يبق بعد ما ذون فيه فكان كدين التجارة وبه فارق ما صرف في الكسب انه لا يتعلق به الا بعد الوجوب قاله الشيخ شهاب الدين (قوله الا أجر الشل) وفارق السيد باذنه لم يوجد منه الا نقوب متفعة والسيد سبق منه الاذن القنضي للاتزام ماوجب في الكسب من المهر والنفقة (قوله وتعلق بدمته)

(١١ - انوار - ثاني) وقت فراغ شغله بعد النزول في السفر فيما يظهر خلافا لما روي عنه كلام المارودي ثم رأيت

الزركشي صرح بنحو ذلك قاله ابن حجر ان كان الاستخدام الليل كالحارس فالامر بالعكس صرح به المارودي (قوله لم يلزمه الاقل من أجر الشل الخ) لان أجره ان زادت كان له اخذان يادة وتقتصر لم يلزمه الاتمام (قوله ولو استخدمه اجني لم يلزمه الا أجر الشل) لانه لم يوجد منه الاتقويت منفعة والسيد سبق منه الاذن القنضي للاتزام ماوجب في الكسب (قوله ولو نكح العبد بغير اذن السيد) الى قوله وتعلق

بذمته لا برقبته أي ولا كسبه ولا مال بجمارته للشبهة حصوله برضا مستحقة ثم لو أذن له السيد في الفاسد بمحوصه تعلق بكسبه ومال بجمارته بخلاف ما لو أطلق لاعتزافه للصحيح فقط وفي قول في رقبته لأنه اتلاف قاله في التحفة قال ومحل الخلاف في حصة بالغة عاقلة رشيدة مستقيمة سلعت نفسها باختيارها وأما سلمها سيدها فان قد شرط من ذلك تعلق برقبته لأنه جناية محضة (قوله ولو نكحت بغير إذن سيدها الخ) كما لو أكره أمته أو سرة على الزنا ورجمه في الروض وبه صرح الإمام ولكن ربيع الزركشي نقله بذمته (قوله ففعل صح واستمر النكاح) كما يجوز أن يزوج عبده بامته (قوله ولو (٨٢) ملكت زوجها بشراء الخ) لحصول الفرق من قبلها كردتها (قوله وبعد الدخول لم

يسقط) وطا المطالبة بعد العتق وإن لم يثبت للسيد على عبده دين ابتداء لأن الدوام أقوى منه (قوله ولو ضمن السيد من العبد الصدق أي زوجته الحرة أو المكاتبة أو المبعوضة (قوله) فإن كان قبل الدخول بطل البيع) ويستمر النكاح لأن صحيح البيع يؤدي إلى بطلان العن لسقوط صداقها بانفساخ النكاح اللازم لصحة البيع (قوله) وإن كان بعده صح أي البيع لتقرر الصدق بالدخول واستحقاقه على السيد بضمانه أما إذا لم يضمنه السيد فلا يصح البيع به مطلقا لعدم استحقاقها الصدق عليه فلا تملك جعل مال ليس لها عليه عوضا مستحقه من الثمن (قوله ولو صرحا بالمقاربة) بأن قال بعتك بالغيرة (قوله) فهو بيع بغير الصدق) وفي صدقها في ذمة عبدها وبجب عليها الثمن للبايع وقد يتقاصن إذا كان البايع ضامنا (قوله واشترته) أي اشترت الأمه زوجها بأذن سيدها صح لأن الملك للسيد (قوله) ولا رجوع للسيد أي البايع على العبد كالزمن عنه دينا آخر وأداه في رقه نقل عن شيخ الإسلام أنه إن اشترته بغير الصدق لم يسقط الصدق عليه دين ابتداء لأنه لا يغفر في الدوام لقوته مالا يغفر في الابتداء (قوله وقد يتقاصن) في الحساب عند اتحاد جنس المهر والتمن (قوله) وإن ورثته قبل الدخول أي وإن ورثت بعض العبد قبل الدخول انفسخ النكاح وتنسقط الصدق (قوله وحكم النصف الآخر حكم السك) أي فقط ما ورثته من المهر دين لها على مملوكها وطا المطالبة بالإتيان من كسب ما لم يرث من العبد (قوله قبل الدخول بطل البيع) ويسبق النكاح لأنه لو صح البيع ثبت الملك وإذا ثبت الملك انفسخ النكاح وإذا انفسخ النكاح سقط المهر المجهول ثم إذا سقط المهر فقد البيع لأنه عرى عن العوض فتصححه يؤدى إلى بطلانه (قوله ولو صرحا بالغيرة) كأن كان الصدق مائة فغال بعتك زوجتك بمائة غير الصدق (قوله فهو بيع بغير الصدق) وفي صدقها في ذمة عبدها وبجب عليها الثمن للبايع وقد يتقاصن إذا كان البايع ضامنا (قوله واشترته) أي اشترت الأمه زوجها بأذن سيدها صح لأن الملك للسيد (قوله) ولا رجوع للسيد أي البايع على العبد كالزمن عنه دينا آخر وأداه في رقه نقل عن شيخ الإسلام أنه إن اشترته بغير الصدق لم يسقط الصدق عليه دين ابتداء كسبه وعليه البايع الثمن وقد يجرى التقاص بينهما وبينها وبين الضامن وهو البايع (قوله ولا رجوع للسيد على العبد) كالزمن عنه دينا آخر وأداه في رقه وإن اشترته بغير الصدق لم يسقط الصدق عن العبد ناعا عن ما مر من أن ملك عبده عليه دين لا يسقط بملكه فليسبذ الأمه على بائع العبد الصدق وللبايع عليه الثمن وقد يجرى التقاص بينهما قاله في الاسنى (قوله وتسليمها ليلا) أي وقت فراغ الخدمة في عادة ذلك المجل فالنص على الثالث تقر ببايعها بعض اللاد. يعتبر في قيامه من أسر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر قاله في التحفة قال في نرجح الروض وليس له أن يستخدم المكاتب لانها مكالمة لا مراه قال الماوردي فسلم ليلا ونهارا قال ابن حجر

عبده دين ابتداء كسبه وعليه البايع الثمن وقد يجرى التقاص بينهما وبينها وبين الضامن وهو البايع (قوله ولا رجوع

السيد على العبد) كالزمن عنه دينا آخر وأداه في رقه وإن اشترته بغير الصدق لم يسقط الصدق عن العبد ناعا عن ما مر من أن ملك عبده عليه دين لا يسقط بملكه فليسبذ الأمه على بائع العبد الصدق وللبايع عليه الثمن وقد يجرى التقاص بينهما قاله في الاسنى (قوله وتسليمها ليلا) أي وقت فراغ الخدمة في عادة ذلك المجل فالنص على الثالث تقر ببايعها بعض اللاد. يعتبر في قيامه من أسر الليل العادة أيضا كما هو ظاهر قاله في التحفة قال في نرجح الروض وليس له أن يستخدم المكاتب لانها مكالمة لا مراه قال الماوردي فسلم ليلا ونهارا قال ابن حجر

وأما يشعنه ان لم يثبت ذلك علمه المحصيل الجوم والاغلب مستعملان، انما يقال الاذرى وأما البعثة فالقياس انه ان كان ثم مهابة وهى له
نوبتها كآخره فوفى نوبة سيدها كالثقة والافكاكفة (قوله ولا تثق على الزوج والحالة هذه) (٨٣) لعدم التحسين التام (قوله يلزم تسليم

المهر وان لم يدخل) لان
التسليم الذى يمكن معه
من الوطء قد حصل (قوله
وله الاسترداد ان سلم) قال
في التحفة والاسترداد
مهرسه قبل وطء لا تبرعا
على الاوجه (قوله نعم لو
قتل السيد أمته وألامته نفسها
الخ) فتفوت به محل قبل
تسليمه وتوفى بها كتفوت به
وان لم تكن مستحقته
لانه سقط بغيرها (قوله وان
وطئها بعد فلمشتري) لانه
وجب بسبب وقع في ملكه
(قوله وان أعقبتها الخ) لانه
لم يثبت ابتداء اذ لا يثبت
للسيد على عبده دين فلا
يثبت بعده (قوله ويلزمها
قبة يوم الاعتاق للسيد)
لانه أعقبتها بعوض لا يحانا
ولذا اشترط القبول فوراً
لكه عوض فاسد اذ لا
يلزمها الوفاء به كإمصار
كأول أعقبتها على خراً ونحوه
(قوله ولو نكحها المعنى)
الى قوله فسد الصداق لان
العتق قد حصل وتقرر
فلا يصح أن يكون صداقاً
للكاح المتأخر فيبطلها
مهر المثل (قوله ويلزمها
الوفاء ولاقيمة العبد) قال
في الروض ووجب قيمة
العبد قال في شرحه بناء

ولا تثق على الزوج والحالة هذه كمره تسليم نفسها لئلا وتشتغل عن الزوج نهار او يلزمه تسليم المهر وان
لم يدخل وليس للسبدان بهي طمأنينة في داره ويكفله السكن فيها معها ولا تثق عينه كمره يقول
أدخل بيتي ولا أخرج الى بيتك ولو سافر السيد بها لم يمنع ولو أراد الزوج المسافر معها فلا تمنع ولو لم يسافر
معهما فلا تثق ولا تسليم المهر ان لم يدخل وله الاسترداد ان سلم ولو هلكت الزوجة بعد الدخول أو قبله
لم يسقط المهر من الزوج مئة كانت أو أمة هلكت بموت أو قتل قتلت نفسها وقتلها غيرها نعم لو قتل السيد
أمته وألامته نفسها أو أريدت قبل الدخول سقط المهر وكذا لو قتل السيد زوج الأمة أو قتلت الأمة أو قتلها
الحررة زوجها قبل الدخول في بعض ثروخ المختصر انه لا مهر لها ولو باع الأمة المزوجة لم ينسخ النكاح والمهر
للبائع جميعاً كان أو فاسداً دخل بها قبل البيع أو بعده ولو طلقها الزوج بعد البيع وقبل الدخول فالنصف
للبائع ولو كان الزوج فاسداً فان وطئها الزوج قبل البيع فمهر المثل للبائع وان وطئها بعده فلم يشتري ولو
أعتق أمته المزوجة بنكاح صحيح فمهر المثل للعتق ونفسه فكذلك ان أعتق بعد الدخول والعتيقان أعتق
قبله ولو زوج أمته بعده فلا مهر وان أعقبتها أو أحدهما أو جرى الدخول بعد العتق أو البيع كالأول
أرأت الحررة زوجها عن صداقها لم يدخل ولو قال أمته أعتقتك على أن تنكحني أو أنكحك لم ينعق
الابا قبول ولو قالت أعتقتي على أن أنكحك فأجابها فكذلك ولا يلزمها الوفاء ويلزمها قبة يوم الاعتاق
للسيد وقت النكاح أو منعت رغب فيها أو عنها ولو ناضى على النكاح وأصدقها قيمتها وعملها ووقت
العقد صحيح ورث ذمها وان جهلاً أو أحداه فلا رغبة مهر المثل وعليها القبة وقد يتقاصن ولو أصدقها
غير قيمتها فلها المسمى وعليها القبة وقد يتقاصن ولو نكحها المعنى بعد العتق على أن يكون عتقها صداقها
فسد الصداق والمستولمة والمدرية والمكانة كالكافة ولو قال أعتق عبدك عنك على أن أنكحك ابنتي
فأجاب وألقت امرأته على أن أنكحك ففعل عتق العبد ولا يلزمها الوفاء ولا قيمة العبد ولو قال لأمته
أعتقتك على أن تنكحي فلا قبلت وفي وجوب القبة وسحان ولو قالت أعبدها أعتقتك على أن تنكحني
عن العبد فليسيد الأمة على باع العبد الصداق والبائع عليه الفتن وقد يجرى التقاض بينهما (قوله والحالة
هذه) لعدم التحسين التام (قوله وتشتغل عن الزوج) اشتغل عنه أعرض وغفل عنه واشتغل به ابنتي به
(قوله ويلزمه تسليم المهر وان لم يدخل) لحصول التسليم الذى يمكن معه الوطء (قوله وله الاسترداد ان سلم)
أى المهر لا تبرعا (قوله قتل نفسها وقتلها غيرها) روى بعض النسخ أو قتلها غيره والظاهر الأولى
(قوله نعم لو قتل السيد أمته الخ) فتفوت به محل المهر قبل تسليمه والخ فوفى بها (قوله وكذا لو قتل
السيد زوج الخ) أى قبل الدخول فيهما (قوله والمهر للبائع جميعاً كان) أى المهر أو فاسداً الخ لانه
وجب بالعقد فكان الصداق في ملكه (قوله وان وطئها بعده فلم يشتري) لان سبب مهر المثل أعنى
الوطء وقع في ملكه (قوله وان أعقبتها الخ) لانه سلم يثبت ابتداء دين للسيد على عبده اذ لا معنى له لا يثبت
بعده (قوله الابا قبول) لانه اعاق بعوض (قوله يلزمها قبة يوم الاعتاق للسيد) لانه اعاق بعوض لا يحانا
فلذا اشترط القبول فوراً (قوله رغب فيها أو عنها) بقال رغب فيه طلبه ورغب عنه أعرض عنه وقدر
أوائل الكتب (قوله وأصدقها) أى المقتقة (قوله فسد الصداق) اذا العتق قد حصل فكيف يصح أن
يكون صداقاً للكل المتأخر عنه وحينئذ يجب مهر المثل (قوله ولا يلزمها) أى لا يلزم الاب والمرأة
الوفاء لانه وعد الوفاء بالعبد غير لازم (قوله ولاقيمة العبد) لانه لا يعود اليهما منفعة بعتقه وقبلت
قبة العبد لانه غرضه من ثواب قتل ولعله العقد (قوله وجوهان) الاعتماد وجوهاً

على ما لو قال أعتق عبدك على أن أفعل فانه يلزمه قيمته كذا كره في أصل الروضة باب الكفار لان لغرضه من ثواب لا ما اقتضاه
كلامه هاهنا عدم وجوبها (قوله ففي وجوب القيمة وجوهان) قال في شرح الروض وأوجهها ثم كآقتضاه كلام الرواية قال الاذرى انه ظاهر

أعتقتك على أن أعطيك

بعد العتيق ألف بخلاف ما

صر في عكسه لان صنع المرأة

مقوم شرعا فبقابل بالمال

فيلزمها له قيمة نفسها (قوله

بطل النكاح ولم يحصل

العتيق) وذلك للدوران

العتيق متوقف على صحة

النكاح وهي متوقفة عليه

ولانه حال العقد شاك هل

هي حرة أو أمة قاله في الاسنى

الطرف الرابع عشر

في الاختلاف (قوله ولو

زوج ابنته أو أخته ثم ادعى

محرمة لم تسمع) لان

النكاح حق الزوجين وان

كان الولي هو الذي يعقد

ولذلك ثبت النكاح

بتفارقهما وان أنكر الولي

(قوله وكذا لو أصر العبد

ثم قال كنت أعتقته) أي

قبيل في العتيق لا الاجارة

فتلزمه أجرة المثل للعبد لانه

أقر بتلاف منافع ظلما

(قوله ولو زوج ابنته أو

أخته ثم قال كنت مجنوننا

الخ) لان الظاهر صحة

النكاح ولان الغالب

جواب مقدمهما (قوله

ان لم تمكن ولم تخلف نفسها)

قال في شرح الروض والبررة

في الحقيقة بما لا يدل على

الزوجة (قوله قدمت

يئته) لان مقفه النكاح

أقوى منها فانه التصرف

عتيق بلا قبول ولا شيء عليه ولو قال ان كان في عاز الله تعالى أن أنكحك أو أنكحني بعد عتقك أو ان يسر الله تعالى بيننا كما فأت حرة وتكحها بطل النكاح ولم يحصل العتيق الطرف الرابع عشر في الاختلاف ولو زوجت امرأة ثم ادعت محرمة بالزنا أو غيره فان زوجت برضاها الصريح نطقا من شخص معين فلا يقبل قوله الا اذا ذكر عذرا كغلاط أو نسيان أو جهل فتسمع وبخلف الزوج على نف العلم بالمحرمة ولا يسمع قوله ولا يثبت وان زوجت بغير رضاها لكونها أمة أو مجبرة أو برضاها ولم يعين الزوج سمعت دعواها ويثبتها وهل تصدق بينه وبين دفع النكاح بها وجهان أحدهما نعم وهو قول ابن الحداد والقطوع به عند المنولي وهو الأصح عند الشرحاني على الطبري وصاحب التهذيب ونسبه الامام الى العظيم وكذا في تعليق الحارثي وهو الأصح في الروضة والمرجع في الحرر والمفهوم من سياق الشرحين والثاني لا بل القول قوله ويثبت على نف المحرمة ليس بفسخ النكاح وهو قول أبي زيد المرزوي والمحققين ابن سريج وهو الأصح عند الغزالي والمالك كوفي الحارثي والمفهوم من شرح الباب ولو زوجت برضاها وكفى تسكونها بكارها ثم ادعت محرمة سمعت يثبتها وتصدق بينه وأولوز وجبت بغير رضاها ومكنت الزوج من نفسها واختلعت نفسها أو دخلت عليه وأقامت معه فكلما زوجت برضاها ولو زوج ابنته أو أخته ثم ادعى محرمة تسمع ولو قال كنت أعتقت الامه قبل في العتيق دون النكاح وكذا أبو العبد ثم قال كنت أعتقته ولو زوج ابنته أو أخته ثم قال كنت مجنوننا أو مجبورنا أو أنكر الزوج صدق بينه عهد من المزوج الجنون أو الحرج أو لم يعهد وكذا لو باع عبدا ثم قال بته وأنا مجنون أو وصي أو مجبور ولو زوج أخته ثم ادعت انها لم تأذن صدقت بينهما ان لم تمكن ولم تخلف نفسها ولو زوج أخته ثم مات الزوج وادعى وارثه أن انا خاها زوجها بلا ذنها وقالت زوجتي باخي صدقت بينها ولو زوج أخته برضاها ثم ادعت انها كانت صغيرة صدقت بينهما وان أقرت يومئذ بباؤها ولو وكل بزوجها أو صرى العقد فادعى الولي جريانه في الاسماء أو أنكر الزوج صدق بينه قال الرافعي ومنابعه وبنو ان يفرض هذا النزاع بين الزوجين وأمادعى الولي فلا يثبت اليه ولو زوج أخته ثم ادعى أن الزوج كان واجدا للطلو صدق الزوج ولو ادعى نكاح امرأ أو أمة بدها وادعت انها زوجة غيره وأقامت به بينة قدمت يئته ولو باع الحاكم عبدا أو عقار الغائب في دينه ثم جاء المالك وقال كنت أعتقته أو وقفته أو بعته من فلان صدق بالبيع وينقض البيع ولو باع بنفسه أو بوكيله ثم ادعى ذلك لم يقبل (الخاتمة) الخشي نوعان أحدهما من له آلة واحدة لا تشبه آلة الرجال ولا آلة النساء يمول بها

(قوله بلا قبول ولا شيء عليه) لانها لم تشرط عليه عوضا بل انما وعده واعد اجها وهو ان نصبر زوجته وفارق ما مربان صنع المرأة متقوم شرعا فبقابل بالمال (قوله بطل النكاح) ولم يحصل العتيق للدوران العتيق متوقف على صحة النكاح وهي متوقفة على العتيق ولانه حال العقد شاك هل هي حرة أو أمة كذا نقل عن شيخ الاسلام (قوله ولا يسمع قوله ولا يثبتها) والنكاح ماض على الصحة لان اذنها فيه يتضمن حلها فلا يقبل نفيه (قوله أحدها نعم) وهو المعتمد ما لم تمكن من وطئها مختار قول بسبق منها ما ينافيه وذلك لاحتمال ما ذهبه (قوله وكذا لو أصر العبد الخ) وتلزمه أجرة المثل للعبد لانه أقر بتلاف منافع ظلما كما في الروضة (قوله ثم قال كنت مجنوننا أو مجبورنا الخ) اذ الظاهر صحة النكاح (قوله وان أقرت يومئذ بباؤها) كما لو أقر بمال ثم ادعى أنه كان يوم الاقرار صغيرا (قوله قدمت يئته) لان حق الزوج في النكاح أقوى ان شاء أمسكها وان شاء طلق قدمت يئته كصاحب اليد مع غيره قاله في الروضة (قوله أو بوكيله) قال البلقيني هذا محمول على التوكيل ببيع معين ثم يدعى الموكل بعد بيع الموكل وزعمه أنه أعتقه قبل التوكيل أمال كانت الوكالة مطلقة أو في معين وادعى عتقا بعد التوكيل ولم يقصر في ترك اعلام الموكل صدق

ان شاء أمسكها وان شاء طلقها فكان كصاحب اليد مع غيره (قوله ولو باعه بنفسه أو بوكيله ثم ادعى ذلك لم يقبل) فشكل

لانه سبق منه نفيه نعم ان لم يكن قال في الاولى حين باعه وهو ملكي سمعت دعواه وابنته قال شيخ الاسلام قال البلقيني قوله أو بوكيله محمول

على توكيل ببيع معين ثم

يدعى الموكل بعد بيع
الوكيل وزوجه أنه اعتقه
قبل التوكيل أو ما كانت
الوكالة مطلقة أو في معين
وإدعى اعتق بعد التوكيل
ولم يقصر في ترك إصلاص
الوكيل صدق الموكل بيمينه
(قوله أو زرق) قال في
الصحيح زرق الطائر
بزرق وبزق وقال في
الصادر الزرق انداخت
(قوله ونهت الذي) قال
في الجمل اليهود ارتفاع
ونهدت الذي المرأة نهودا إذا

شرف وكعب وهي تاهد
وفي الصادر اليهود برأمن

﴿كتاب الصداق﴾

هو بفتح الصاد وكسر هاما
وجب بنكاح أو طء أو
نقوت بفتح فاء كراضع
ورجوع شهود ويقال
فيه صدقة بفتح أوله وتثليث
ثانيه وبضم أوله وفتح
مع اسكان ثانيه فيها
وبضمها سمي بذلك
لأشارته بصدق رغبته بآله
في النكاح الذي هو الأصل
في إيجاب المهر ويقال له
أيضا مهر ونحلة بكسر التون
وضمها وفرضة وأجر
وطول وعقر وعلقة وعطية
وحياء ونكاح قال الله
نعالي وليستعفف الذين
لا يجدون نكاحا وقيل
الصداق ما وجب بتسمية
والمهر ما وجب بغير ذلك

مشكل يوقص أمره إلى أن يبلغ فيختار الذكور أو الأنثى بميل الطبع ويحرم بهواه الثاني من له آلة الرجال
وآلة النساء فيحكم فيه بالبول أو المني أو الحيض أو الولادة أو الميسل فإن بال بفرج الرجال وحده فرجل
وبفرج النساء وحده فامرأة وان بال بهما فالسابق أن اتفق انقطاعهما بالثان أو اتفق اتداهما وان
تقدم واحد وتأخر آخر فالتقدم وان اتفقا فهما مؤزرا أحدهما أو زرق ورش فلا دلة ولو أمنى بفرج
الرجال في وقت الامكان فرجل أو بفرج النساء وأحاض في وقته وتكرر فامرأة وان أمنى بهما فان أمنى
بصفة مئ الرجال فرجل وبصفة مئ النساء فامرأة وان أمنى من أحدهما بصفة منهم ومن آخر بصفة منهم
أو أمنى من آلة الرجال وأحاض من آلة النساء فشكل ولو ولد الخنثى فامرأة قطعا ويقدم على جميع الدلالات
حتى لو اختار في رولية ونكح وحبلت امرأته ثم ظهر به الحمل حكم بأنه امرأة ولو عارض البول والمني
والحيض فشكل ولو قال أميل إلى النساء فرجل وإلى الرجال فامرأة بشرط الجزع عن الامارات السابقة
فانها مقدمة على الميل ولا يعتبر الميسل إلا بعد باوغة وعقله وقبيله شوق في حاله فلا يجوز زلوليه أن ينكحها أو
يشكح له وإذا بلغ وجد أحد الميادين لزمه الاخبار وعصى بالتأخير والتشهي ولو قال أميل اليهما ولا أميل
إلى واحد منهما فشكل ولو أخبر بميل لزمه ولا يقبل رجوعه إلا أن يخبر بالذكورة ثم يلد أو يحبل كالحكم
بشيء من الامارات ثم تلد أو تحبل ولو حكمنا بقوله لم تظهرت علامة لم يحكم بها ولا يحكم بنبات العينة ونهود
التدوى وزول المرأة والضع وغيرها

﴿كتاب الصداق﴾

وليس بركا للنكاح ويستحب ذكره قطعاً للتراع ولأحده وأقله ما يتول ويستحب أن لا ينقص من عشرة
دراهم للخر وج من خلاف في خيفة وأن لا يز يدعى صداق أو زواج النبي صلى الله عليه وسلم وهو
خسباً به درهم والنظر في طرفين الأول في الشروط والثاني في الأحكام الأول الشروط والصداق اماعين
ما ودن من قبيل النقد أو دن من الجنس أو منفعة محنة فان كان عينا فشروطها شروط المبيع فلا يصح أن
يكون كلباً أو خنزيراً أو حبة حنطة أو زبيب أو سبعا لا يصدأ ومغصوياً أو مسروقاً أو سواها ومستولدة أو
وفعاً أو ضالاً أو بقاً أو مجهول العين كاحد العبدان أو القدر كمنصب مجهول من عبد معلوم أو الصفة كفرس
أو عبد غير مرئى أو مبيعا غير مقبوض أو لا يوجب مهر المثل في الكل وإن كان دنانير من قبيل النقد
فشرطه أن يكون معلوم القدر والنوع أن غلب النقدان فصاعداً أو الاجل أن كان مؤجلاً وأن أطلق تيجل
وإن كان من قبيل الجنس فشروطه شروط المسلم فيه أن يكون طاهر الا كالكلب مستقفاً به لا كالسبع
معلوم القدر بالكيل أو الوزن أو الدرع أو العد لا كالنحل بكنده وجودونه معلوم الاجل أن كان مؤجلاً
معلوم التسليم أن كان لعله مؤنة منتضب الوصف لا كالطنافس والياب المعمول بالبر موصوفاً وأوصاف السلم

الموكل بيمينه (قوله ويحرم بهواه) أي يحرم على المشكل اختيار الذكورة أو الأنثى بهوى نفسه لا بالميل
الجلبى (قوله فيها) أي في الابتداء والاطعاع وإن زرق بهما فرجل أو رشش بهما فامرأة (قوله عصى
بالتأخير) أي بتأخير الاخبار وعصى بالأخبار بنشبهه وهوى نفسه دون الميل الجلبى كذا في الكشف وغيره
ويحتمل أن يقال وعصى بنفس التشهي كاهو ظاهر المتن (قوله ونهت الذي) أي ارتفاعه (قوله
وزيادة الضلع) واعلم أن زيادة ضلع أحد الجانبين على الآخر علامة الرجال وتساو بهما علامة النساء بزعمهم
(قوله وغيرها) أي من الحركات والسكنات وغيرها

﴿كتاب الصداق﴾

(قوله قطعاً للتراع) أي نزاع الزوجين مثلاً (قوله ولا يوجب مهر المثل في الكل) أي وإن كان العين كلباً
أو خنزيراً أو حبة حنطة أو زبيب أو سبعا لا يصدأ ومغصوياً أو مسروقاً أو سواها ومستولدة أو
وفعاً أو ضالاً أو بقاً أو مجهول العين كاحد العبدان أو القدر كمنصب مجهول من عبد معلوم أو الصفة كفرس

في الأصل فيه الكتاب والسنة
والاجماع (قوله ولو تركها

على حق القصاص جاز)

لانه عوض مقصود (قوله

وعلى حق الشفعة أو طلاق

زوجة أخرى بطل) لان

ذلك لا يغايل بعوض (قوله

فلو شرط أن يزوج عليها)

الى قوله ففسد الصداق

ولزم مهر المثل لفساد الشرط

لانه إن كان لها فخر نرض

بالمسمى وحده وان كان

عليها فخر بمرض الزوج ببذل

المسمى الا عند سلامة

مانطره فاذا فسد الشرط

وليس له قبضة يرجع اليها

وجب الرجوع الى مهر المثل

(قوله والاصح المنع) لانه

قارنه بما يصاد له لو صح

المسكن وزوجها وانفسخ

النكاح فيرتفع الصداق

وكاخره المبيعة والمكاتبه

(قوله ولو استولده أمة غيره

بالنكاح إلخ) وذلك لانا

لوصحناه دخلت الأولى

ملك الابن ثم عتقت عليه

فيمتنع انتقالها الى المرأة

وكذا لو جعل أحد أبويها

صداقها (قوله فمضمونة

في يده ضمان العقد) والفرق

بين ضمان العقد واليدى

الصداق انه على الاول

يضمن بمهر المثل وعلى الثاني

بالبدل الشرعى من مثل

أوقية قال ابن قاسم (قوله

وينفسخ الصداق تلقفه

وبأنلاف الزوج ووجب

بحيث لا يعز وجوده لا كالجارية مع الولد أو البقرة مع الجمل والشاة مع السخلة والأفجيب مهر المثل وان كان
منفعة محضة فشرطها أن تكون منقومة مقدورة التسليم والتسلم حسا ورعا حاصلتها تأخره معلومة فلا
يصح على تعليم كغاة وآبة خفيفة لا كافية فيه ولا على قلع من صحبته ولا على خياطة ثوب نفسه ولا على منفعة
دار في زمن مستقبل ولا على منفعة أحد العبدین ولا على عمل مجهول ولا الأفجيب مهر المثل ولو أصد قهارد
أبقى من مقام معلوم صح ومن مجهول فلا ولو تركها على حق القصاص جاز وعلى حق الشفعة أو طلاق
زوجة أخرى بطل ويشترط شرط أو الاول أن يكون النكاح صحيا حقا كان فاسدا أفلازمه مهر المثل
بالوطء على ماسيا في في الحكم الرابع أن يخلو عن شرط يخالف موجب النكاح ولو شرط أن لا يتزوج
عليها أو لا يتسرى أو لا يطلقها أو لا ينفقها أو لا يخرج مني شاة أو يطلق ضررتها أو لا يقسم لها أو لا ينفق
عليها ولا يجمع بين ضررتها في مسكن ففسد الصداق ولزم مهر المثل ولو تركها على ألف ان لم يخرجها من
البلد وعلى ألفين ان أخرجهما من مهر المثل ولو زوج أمة بعد غيرة على ان الاولاد بين السيدین صح النكاح
على مهر المثل الثالث أن يخلو عن التفريط فلو زوج ابنته الصغيرة أو أجنبية بدون مهر المثل ففسد الصداق
ولزم مهر المثل وكذا البالغة بلا ذنها ولو قبل لاشبه الصغير والأجنبيون بمهر المثل أو ودونه أو بمال من أموالها
وهو قدر مهر المثل أو ودونه صح ولو زاد عليه فسد ولزمه ذلك الرابع أن لا يتضمن اثبا رفعه فلو أذن عبده
في نكاح حرة على رقبته ففعل فسد الصداق وهل يصح النكاح فيه خلاف والاصح المنع ولزمه مهر المثل
بالوطء ولو أذن في نكاح أمة على رقبته ففعل صح النكاح وكذا الصداق ودخل في ملك سيدها ولو استولده أمة
غيره ما نكاح واشترعها مع ولدها عتقت عليه ثم قبل له امرأ أو جعل أمه صداقها بطل الصداق وصح النكاح
على مهر المثل **في ذنب** ولو وكل بالترويج بنصفه في أعم النود هناك فان استوت فلا بد من
التعيين حتى يصح التوكيل والتزويج ولو زوج ابنته على صداق عرض فان كانت صغيرة جاز وبالغة بلا ذنها
فلا الطرف الثاني في الأحكام وهي تسعة الاول القبض وكيفيته ما مر في البيع فاذا أصدعها عينا ولم يقبضها
فمضمونة في يده ضمان العقد كالمبيع فلا يصح بيعها له وينفسخ الصداق تلقفه أو بأنلاف الزوج ووجب
مهر المثل وأنلافها كقبضها ولو ألقه أجنبي خبرت فان أجازت غرمت الاجنبي المثل أو القبضة وان فسخت

جمع طنقة السط والنياب كذا في القاموس (قوله ولا على خياطة ثوب نفسه) أى الزوج لما مر ان شرط
المنفعة أن تكون لها الغيرة (قوله في زمن مستقبل) لما مر أن شرطها أن تكون باجزة (قوله رد أبى)
أى عبد أبى لها (قوله على حق القصاص) أى الواجب على المرأة أى لو جعل النول عن القصاص صداقا
لها جاز لانه عوض مقصود (قوله وعلى حق الشفعة إلخ) اما في الاول فلانه لا يقابل عوض واما في الثاني
فلانه وان كان الاتفاق يغايل بالعوض لكنه لا يعزود اليها منفعة وقد مر أنه لا بد ان تكون حاصلتها (قوله
أو لا يصح) أى لا يثبت عندها (قوله فسد الصداق أو بالشرط ولزم مهر المثل) لانه ان كانت في الشرط
منقومة فلا ترضى بالمسمى وحده وان كان فيه ضرر عليها لم يرض الزوج بفسد المسمى الا عند سلامة
شرطه واذا بطل الشرط وجب الرجوع الى مهر المثل اذ ليس للشرط قبضة في رجوع البهالي الى مهر المثل
(قوله صح النكاح على مهر المثل والاولاد لسيد الامة خاصة (قوله اثباته) أى اثبات الصداق ورفعها
رفع الصداق (قوله والاصح المنع) لانه لو صح النكاح للمسكن زوجها ولو ملكته انفسخ النكاح فيرتفع
الصداق كاخره المبيعة والمكاتبه (قوله وجعل أمه صداقها بطل الصداق) لانا لو صححت الصداق دخلت
الام الأولى ملك الابن بالهبة الضمنية ثم عتقت عليه فيمنع انتقالها الى المرأة فيبطل الصداق (قوله صغيرة
جاز) ان كان قدر مهر المثل وكان في ذلك مصلحة كالاجتناب (قوله وبالغة بلا ذنها) أى في العرض فلا ولزم
مهر المثل (قوله ضمان العقد) أى فلو تلفت يضمن بمهر المثل سواء كانت مثليا أو متقوما وضمان السيد

(قوله وكذا التي استوفاهما بالبيع الخ) كافي المبيع قبل القبض وصوب الزركشي (٨٧) ضماها إذا استوفاهما طالبت بالتسليم

فلها مهر المثل على الزوج فلو كان ثوبين أو صدين وتلف أحدهما أو تلف الزوج انفسخ فيه ومخيرت فإن فسخت فلها مهر المثل وان أجازت فلها قفعة حصة التالف من مهر المثل وإن تلفه أجنبي خيرت فإن فسخت أخذت الباقي وقسط التالف من مهر المثل وإن أجازت غرمت الاجنبي وتلافها كقبضها ولو تعيب باقة سبابة أو بفعل الزوج خيرت فإن فسخت فلها مهر المثل وإن أجازت فلا شيء لها وإن تعيب بفعلها جعات قاضية لتقدر النقص وبفعل الاجنبي لها اختيار فإن فسخت فلها مهر المثل وإن أجازت غرمت الاجنبي والمنافع القائمة عنده غير ضمنية ولو طالبت ولم يسلم وكذا التي استوفاهما بالبيع والركوب والسكون وغيرها ولو طالبا الزوج بالقبض فامتنعت في مضمونها كافي البيع ولو زاد الصداق فالزيادة غير اتمتصلة كانت أو منفصلة ولا ضمان إن تلفت ولم يمنع التسليم ولو كان الصداق ديناً فاعتاضت جاز قال المتولي ولو أصدقها تعليم القرآن أو تعليم صنعة لم يجز الاعتياض كالسليم فيه **الحكم الثاني** التسليم وأخر تسليم الصداق بعنراً وغيره وطالبها بالتسليم نفسها لم يزمها الاجابة حتى يسلمه تمامه معنا كان أو ديناً إلا أن يكون مؤجلاً وإن حل قبل التحكين وقيل لا يزمها في التأجيل ولو كانت صغيرة ومجنونة فلوليها حبسها إلى أن يقبض ولو رأى المصلحة في التسليم فله ذلك وإذا تلفت أو أفاقت قبل الدخول أو بعده فلها الامتناع إلى قبض الصداق فلو اختلفا فقال الزوج لأسلم الصداق حتى تسلم نفسك وقالت وهي متبينة لأسلم حتى تسلم فيجب إرغامها بأن يؤمر الزوج بوضع عنده عدل والزوج بالتحكين فإذا مكنت يسلم الصداق إليها ولو قالت سل الصداق لأسلم نفسي زنت النفقة من ذلك الوقت ولو كان الزوج صغيراً أو الزوجة كبيرة فلها طلب المهر ولو لم تكن مبيتة بل كانت محبوسة أو ممنوعة بمرض أو صغيرة لا تصلح للجماع وصعدت إلى الزوج فلا يزمه تسليم الصداق ولو بادرت المهيئة ومكنت فلها طلب التسليم والعدو إلى الامتناع ما لم يأمرها الزوج فان وطئ فلا عود لاستيفائه ولو وطئها مكرهة فلها الاشباع ولو بادرت الزوج وسلم المهر لمها التحكين ولا استرداد إن لم تحكين وقيل لا الاسترداد وقيل إن لم تحكين بلا عذر فكذلك ولو استهلته تنهياً بالنظف والاستعداد

يضمن بالبدل الشرعي من مثل أو قيمة فافترقا **(قوله انفسخ فيه)** أي في التالف لا في الباقي **(قوله فلها قفعة حصة التالف من مهر المثل والباقي)** أي مع الباقي فإن كانت قيمة التالف مائة وقيمة الباقي مائتين فالنسبة بالثلث فيرجع ثلث مهر المثل وإذا كان أو ناقصاً قامل وقس ما يشابه هذه المسئلة عليها **(قوله وقسط التالف)** أي مع قسط التالف من مهر المثل من الزوج ثم هو يقرم الاجنبي بقيمة التالف إن كان متفقوماً ومثله إن كان شلياً **(قوله غرمت الاجنبي)** أي بالمثل إن كان التالف مثلياً وبقيمة إن كان متفقوماً **(قوله فلها مهر المثل)** أي على الزوج ثم هو يقرم الاجنبي بالنقص **(قوله وكذا التي استوفاهما بالبيع الخ)** بناء على الاصحاح أن جنايت كالأمة ولضعف ملكها **(قوله ولا ضمان إن تلفت)** أي الزيادة لأن يد الزوج عليها بدامانه ويضمن إن امتنع من التسليم بعد طلمها فافترقت المانع بان الزيادة لم يتناولها العقد ابتداءً فالملك فيها قوي بخلاف المنافع **(قوله لم يجز الاعتياض)** كالسليم فيه قال في التحفة مع تعليم الصعصة لاعتراضه عنه كالسليم فيه كذا غلام عن المتولي وسكاعليه واعتراضا بان الوجه خلافه كالأول كان ثمناً **الحكم الثاني** التسليم **(قوله وإن حل قبل التحكين)** وهو العقد لوجوب التسليم عليها قبل القبض لرضاها بذمته فلا يرتفع بالخلول العارض **(قوله وقيل لا يزمها في التأجيل)** وفي بعض النسخ في التأكيد أي في صورة الحلول قبل التحكين وهو الاصول ويجعل المطلق في الأولى على هذا المقيد وذلك لاسماح الآن المطالبة وقد عطف الزد فلا تغفل **(قوله فلا عود لاستيفائه)** أي الصداق لسقوط سقمها بوطئها باختیارها **(قوله فلا استرداد)** إن لم يمكن لأنه متبرع بالسليم وهو المتمد **(قوله وقيل إن لم يمكن بلا عذر فكذلك)** أي له الاسترداد **(قوله والاستعداد)** عدم أهله على العانة

المجبرة وحدها بل نائب الشرع لقطع الخصومة بينهما قاله في التحفة (قوله ولا استرداد إن لم يمكن) لتبرعه بالمبادرة

وازالة الاسواخ أهملت وجوب ما يراه الحاكم من يوم أو يومين وغايته ثلاثة ولا تحمل ثبوتية الجهاز ولا انتظار
 السمن ولا للحيض والنفس ولو كانت صغيرة فلا تتحمل الجماع أو مريضه أو هن يلة تنضر رابطة أهملت
 الى زوال المانع ويكره تسليم مثل هذه الصغيرة ولا يجوز وطؤها الى أن تتحمل ولو قال سلموها الى ولا أثر بها
 الى زوال المانع لا يجاب وله الامتناع من تسليم الصغيرة دون المريضة وليس له اخراج المرأة اذا مرضت
 واذا سلمها زمته النفقة للصغيرة ولو كانت تحفة بالجبهة فلا امتناع بها ولو خيف من الاضرار لعائلة الزوج
 لم يلزمها التمكن ولو تزوج رجل ببغداد امرأة هي بالكوفة وعقد ببغداد سلمت نفسها ببغداد ولا نفقة
 لها قبل حصولها ببغداد ولو تزوج الى الموصل وبث اليها من بجى بها الى الموصل فنفتقتها من بغداد الى
 الموصل على الزوج **الحكم الثالث** التفرير المهر الواجب بالنكاح أو الفرض يستقر بطريقتين
 أحدهما الوطء وإن كان حراما لوقوعه في الحضيض وغيره والثاني الموت فاذمات أحد الزوجين أو قتل
 وجب كال مهر الا اذا قتل السيد أمته أو الأمة نفسها كما في آخر النكاح ولا أثر للخلاوة والقبلة والمناجعة
 والمفاحضة بلاوطء ووطئها بعد ذلك لا يجب الا نصف المهر ولو اتفقا على الخلوة واختلاف في الدخول صدق
 بينهما في نفقه **الحكم الرابع** التعداد الوطء في النكاح والشراء الفاسدين بوجوب مهر مثل باعتبار
 يوم الوطء كالوطء بالشبهة فإن وطئ مرارا بشبهة واحدة أو في نكاح أو شراء فاسد لم يجب الامهر واحد
 وإن وطئ بشبهة وزالت فوطئ بشبهة أخرى لم يهرمان وإن لم تكن شبهة بل أكرهها ووطئها مرارا
 وجب لسلك وطء ماهر ولو وطئ الاب جارية الابن مرارا لم يجب لم يجب الامهر واحد ووطء واحد
 الشريكين المشتركين ووطء السيد المكتوبة مرارا كوطأت الاب جارية الابن وحيث يجب مهر يقتصر
 أعلى الاحوال ولو عقد في السربالف وفي الولاية بالقبين وهما متفقان على بقاء العقد الاول فالمرأف
 ولو قال اخاطب وقت العقد والحالة هذه هذا عقد تكرار فليس للشاهد ان يشهد بمهر العقد الثاني ولو
 واعدوا وتواضعا في السري على ألف ولم يعقد ثم عقد عناية بالقبين فالمرأف ألفان والمراد اذا اتفق الزوج
 والولي وقد يحتاج الى مساعدة المرأة وذلك حيث لا يستقل الولي بأمر الصداق ولوجود رجل نكاح زوجته
 لم يهرأخولانه اقرار بالفرقة وتنقص به الطلاق ويحتاج الى التحليل في المرأة الثالثة ولو ادعت أنه نكحها
 يوم الخبث بألف ويوم السبت بألف سمعت فان ثبت العقدان باقراره أو بينتها أو بينهما بعد نكوله لزمه
 ألفان جلا على أنه طلقها ثم نكحها وتكون عنده بطلتتين ولا يحتاج الى التعرض لتخلل الفرقة ولا لحصول
 الوطء ولو قال ان الثاني كان اظهار الاول واشهاره لا تخلل لم يقبل الا بينة تعلم ذلك وله تحليلها في نفي العلم

قوله له الامتناع أي للزوج الامتناع من تسليم الصغيرة لانه نكح للحيض والنفس وفي بعض النسخ من
 تسليم الصغيرة وهو بمعنى التسلم **قوله دون المريضة** لانها صالحة للتمتع في الجلة **قوله** ولو كانت تحفة
 بالجبهة أي ضعيفة البدن خلفه **قوله لعائلة الزوج** أي تكبر ذكره **الحكم الثالث** التفرير **قوله** في
 الحضيض وغيره كالا حوام **قوله** كما في آخر النكاح قبل الطرف الرابع عشر **قوله** صدق بينهما في
 نفقه **قوله** عملا بالاصل **قوله** فان وطئ مرارا بشبهة واحدة **قوله** هذا اذا لم يطأ بعد أداء المهر والواجب لما بعد
 أدائه مهر آخر على المعتد **قوله** لم يهرمان لان تعدد الشبهة كعدد النكاح **قوله** ووطئ الاب جارية
 الابن **قوله** لانحداد الشبهة في السك وقيل مهور وتعدد الاتلاف في ملك القبريم العلم بالخال **قوله** نكحها يوم
 الخبث بألف ويوم السبت بل ويوم الجمعة بألف سمعت لا يمكن أن يطأها في النكاح الاول ويحلها ثم
 ينكحها في اليوم الثاني **قوله** ولا يحتاج الى التعرض لتخلل الفرقة **قوله** لاستانام العقد الثاني لها والى
 التعرض لجريان الوطء في العقد الاول لان الاصل استقرار المهر المسمى في كل عقد اذا لم يدع الزوج مسقطه

قوله وغايته ثلاثة لان
 الفرض من ذلك يحسب
 فيها ولا نها أقل الكثير
 وأكثر القليل **قوله** له
 الامتناع من تسليم الصغيرة
 لانه نكح للتمتع لا للحيض
 والاقارب أحق بحضاتها
قوله دون المريضة لانها
 محل التمتع في الجلة **قوله** ولو
 كانت تحفة أي ضعيفة
 البدن **قوله** لعائلة الزوج
 أي كبريائه **قوله** ولا أثر
 للخلوة **قوله** ابو حنيفة
 وأحمد اخلاوة كالوطء في
 تقرير المهر واجباب العدة
قوله فان وطئ مرارا بشبهة
 واحدة **قوله** قال الماوردي
 اذا لم يؤد المهر قبل التعداد
قوله وان وطئ بشبهة
 وزالت **قوله** كان وطئ
 امرأه مرة بنكاح فاسد
 ففرق بينهما مرة أخرى
 بنكاح آخر فاسد أو وطئها
 يظنها زوجته ثم علم الواقع ثم
 ظنها مرة أخرى زوجته
 فوقطها أو وطئها يظنها
 زوجته مرة أخرى

يظنها زوجة له الاخرى
 فيتعذر للمهر تعدد سببه
 (قوله تنشط الصداق
 عندنا) وقال أبو حنيفة
 يجب جميعه (قوله ولو
 كانت العين ثالثة إلخ) كما
 لو رد المبيع فوجد منه ثلثا
 (قوله ونصف قيمتها سليمة
 في المتقوم ونصف مثله
 سلبا في المثلي) قال ابن
 حجر في شرح التهاج
 والتعبير بنصف القيمة
 وقيمة النصف وهي أقل
 وقع في كلام الشافعي
 رضي الله تعالى عنه
 والجمهور قانما أن يكون
 تناقصا وهو ما فهمه
 كثيرون واما أن يكون
 مردها عندهما واحدا
 وعليه يحتمل تأويل الأولى
 لتوافق الثانية بأن المراد
 كل من النصفين على حدة
 ويحتمل عكسه بأن يراد
 قيمة النصف منصف النصف
 الآخر قال والأوجه من
 ذلك كله ما في المتن وهو
 في الرضوة أنه يرجع بنصف
 القيمة التي هو أكثر من
 قيمة النصف رعاية له كما
 رويته هي في تخييرها
 الآتي مع كونه من ضاتها
 اه (قوله رجع الى نصفها
 بلا ررض) لأنه لا نص
 من ضاته (قوله فله نصف
 الارض أيضا) أي كمنصف

ولو قال هذا في الإبداء أغناها عن البينة واليمين لأن اقرار القدين ولو ادعى أنه لم يصحبها في النكاح الأول
 صدق بيته وسقط نصف الصداق الأول ولو ادعى الطلاق قبل الإصافة في النكاح الثاني صدق وسقط
 نصفه ولو ادعى على آخره اشترى منه كذا امرتين فالحكم على ما ذكرنا في المهر
 (الحكم الخامس) التنشط قبل الدخول طلبا له ودونه ينشط الصداق المسمى ان كان مصحبا ومهر
 المثل ان كان فاسدا شرط الكل لها وأطلق وسأورجوه الفراق في الحياة لا بسبب من جهتها كإسلامه
 ورده وخلافه وشرائها أو بغيرها كفسخه بغيرها أو بغيرها كفسخه بغيرها أو بغيرها كفسخه بغيرها
 بعينه وشرائها أو بغيرها كفسخه بغيرها أو بغيرها كفسخه بغيرها أو بغيرها كفسخه بغيرها
 الزوج بنفس الطلاق ان كان عينا ولم يزد ولم تنقص ويسقط نصفه عنه ان كان دينيا في ذمته ولو خال بعد
 الدخول ونكحها في العدة ثم طلقها قبل الدخول تنشط الصداق عندنا واذ ارجع النصف والكل بسبب
 تختفي فان كان في بداهة ومضمون عليها أن يقبضه الزوج ولو كانت العين ثالثة عند الطلاق رجع الى
 نصف بدلها مثلها أو قيمة ولو كانت متعينة فان كان التعيب بصفة كمي وعور وجنون تخيير بين الرجوع
 الى نصف عينا مبيعة بلا ررض ونصف قيمتها سليمة ولو كان التعيب قبل القبض وأجازت رجعي الى نصفها بلا
 أرض الا اذا كان بجنابة جان وأخذت ارش فله نصف الارض أيضا وان كان بتلف جزء بأن كان عبد بن
 وتلف أحدهما عندهما ثم طلقها رجعي الى نصف الباقي ونصف قيمة الثالث ولو كانت العين زائدة فالحادثة
 عندها الفلصلة عند الطلاق لها الأصل بينهما والمتصلة تنعم استقلالها لرجوع فان ثبت فله نصف القيمة بلا
 زيادة فله نصحت أجبر على القبول وان زادت من وجهه ونقصت من وجهه كما اذا كبر العبد أو لم يحوق
 وأورخه كراهة فله ان يترك نصفها ويعدل الى نصف قيمتها للنقصان ولها أن تبذل نصف القيمة
 ولا تبذل العين لزيادة ولو انتقل على الرجوع الى العين فلا شيء لاحدهما على الآخر والحادثة في الجارية
 (قوله ولو قال هذا في الإبداء أغناها عن البينة) أي لو قال الزوج هذا أي ان الثاني للاستدلال في الإبداء
 دعوى المرأة أغنى الزوج والزوجة عن البينة واليمين (قوله اشترى منه كذا امرتين) بأن قال اشترت مني
 كذا بآل يوم الخميس ويوم الجمعة بآل سمعت وطالبه باللعين اذا ثبت العقدان بإقراره وبينه المدعي أو
 بينه بعد نكول المدعي عليه
 (الحكم الخامس) التنشط (قوله شرط الكل لها وأطلق) يعني تنشط الصداق قبل الدخول سواء
 شرط في الطلاق كون الصداق كله للمرأة أو لم يشرط بل أطلق الطلاق (قوله وسأورجوه) مبتدأ وقوله
 كالطلاق خبره وقوله تعليق أي تعليق الطلاق (قوله قبل الدخول ينشط الصداق) أي الثاني عندنا خلافا
 لأبي حنيفة (قوله ونصف قيمتها سليمة) أي في المتقوم قال الشيخ شهاب الدين أجد بن حجر المكي في التحفة
 ونصف مثله سلبا في المثلي (قوله والتعبير بنصف القيمة) وقيمة النصف وهي أقل وقع في كلام الشافعي
 والجمهور قانما أن يكون تناقصا وهو ما فهمه كثيرون واما أن يكون مؤداهما عندهم واحدا وعليه يحتمل
 تأويل الأولى لتوافق الثانية بأن المراد كل من النصفين على حدة ويحتمل عكسه بأن يراد قيمة النصف
 منصف النصف الآخر والأوجه من ذلك كله ما في المتن وهو في الرضوة أنه يرجع بنصف القيمة التي هو
 أكثر من قيمة النصف رعاية له كما رويته هي في تخييرها الآتي مع كونه من ضاتها اه (قوله رجع الى
 نصفها بلا ررض) لأنه لا نص من ضاته كذا في التحفة (قوله فله نصف الارض أيضا) أي كمنصف العين
 قيل لأنه بدل الفاتية وهو فارق الزيادة المنفصلة (قوله عند الطلاق لها) لا ما فرغها لها (قوله والمتصلة تنعم
 استقلالها لرجوع) وأعلم ان منع الزيادة المتصلة للرجوع من خصائص هذا المحل اذ العود ههنا إبداء تلك
 لا فسق الا يرى ان العبد أو مهر من كبه ومال تجارته ثم عتق ثم طلق عاد إليه ولو كان فسقا لعاد لما لك ألا

والهبة عند هاز يادة من وجهه نقص من وجهه وسواها الأرض المدقظز راعته زيادة محمته وزراعتها نقصان
محض ولو أصدقها جارية حاملا وطلقتها قبل الوضع فله نصفها حاملا وإن طلقها بعده فإن كان الولد رضيعا
أو طفلا وهو في زمن التفرق المحرم فلا رجوع إلى الجارية وله نصف قيمتهما وإن جاوز ذلك الزمن فله صدق
وإذا وقع الرجوع إلى القيمة هلاك أو غيره فالمعتبر الأقل من يوم الأصداف إلى القبض ومهما ثبت الخيار طرأ
لزيادتها وله نصفها فلا يملك الزوج الشطر حتى يختار من له الخيار ولو كان الخيار لما خفي بتوافقه وهذا
الخيار على التراخي لكن إذا توجب مطالبة عليها فلا يمكن من التأخير والزوج يطالبها بحقه ولا يمين العين
أو القيمة فإن امتنع حبست العين عنها ومنعت من التصرف فيها فإن أصرت على الامتناع فإن كان نصف
القيمة الواجبة دون نصف العين فيبيع القاضي ما يفي بالواجب فإن لم يرغب في شراء البعض فيبيع الكل
وصرف الفائض إليها وإن كان نصف العين مثل نصف القيمة الواجبة سلم نصف العين اليويعض له بالملك
وزوال الملك عن الصداق وتعلق حق لازم به كالتزوج والكتابة والزهر مع القبض كتنفقه نعم لو أجرة تخير
بين نصف القيمة في الحال ونصف العين مساوية المنفعة مدة الجارية وغير اللازم لا يمنع الرجوع إلا التذير
بشرط أن تكون موسرة ولزوال الملك وعدم طلق رجعي إلى نصفه ولو وهبته من الزوج ثم طلقها فإن كان
عينا فله الرجوع بنصف بدلها وإن كان دينافلا يثنى عليها ولو قبضته منه ثم وهبته فكهيبة العين وينفذ
الإبراء من الصداق وغيره بلفظ العفو والإسقاط والتكليف والتعليل والإحلال والإباحة والهبة والتكليف ولا
حاجة إلى القبول وينفذ بلفظ الهبة والتكليف والعفو إذا كان عينا ولا ينفذ بالبراء والإسقاط وغيرها
وإن نوى به الهبة والهبة بلفظ العفو تختص بهذا الموضع ولا تم ولو أبرأت زوجها من مهر المثل فلان كان
معا ومعهن هاء أبرأتهم من واحد إلى حد محد ودصح وإن كان مجهول لا يمتد فلا ولو أبرأت من المسمى الفاسد
فسد ولو خالع امرأته قبل الدخول على غير الصداق فله المسمى وينتظر المهر وإن خالها على الصداق فإن
خالع على جميعه بآت وقد فت التسمية في نصيبه لافي نصيبها وخبر الزوج أن جهل بالشرط والتفرق فلان
فسخ رجعي إلى مهر المثل وإن أجاز رجوع عليها بنصف مهر المثل وإن خالع على نصفه فإن قديمه بنصف الباقي
وهو السيد (قوله عند هاز يادة من وجهه) تنوع الولد ونقص من وجهه ما فيه من الضعف حاله وخوف الموت
مألا (قوله وسواها الأرض) إلى قوله نقص محض فإن اتفاقا على نصفها محررته أو مزرعة وترك الزرع
إلى الحصاد هلك قال الإمام وعليه بقاءه فلا حرجة لانهاز رعت ملكها الخالص والأرجع بنصف قيمتها مجردة
عن حوت وزرع (قوله إلى الجارية وله نصف قيمتها) أي قيمة الجارية ورجوع أيضا إليه نصف الولد لكن
الولادة يادة إلى الحمل فلا رجوع الخيار إن رضيت برجوع الزوج إلى نصفه مع نصف الأم أجرة عليه وإن أبت
لا يرجع إلى نصف الجارية للتفرق بل إلى نصف قيمتها وقيمة الولد يوم الانفصال لأنه أول إمكان التقويم وفي
بعض السخه ونصف قيمتهما أي الجارية والولد (قوله الأقل من يوم الأصداف إلى القبض) لانهان كانت
يوم الأصداف أقل فها زاد حدث بملكها فمقتضى له أو يوم القبض أقل لها نص قبليه من ضمانه فكيف
مقتضى له (قوله ولا يمين) أي الزوج العين أو القيمة إذا تعين بنافي التفويض إليها (قوله إلا التذير) لا يمتد
تذير لانه امتزاة اللازم لتعد رجوعها فيه بالقول لأنه ثبت له مع قدرتها على الوفاء حق الحرة ورجوعه بقوته
بالكيفية وعدمه لا يفوت حتى الرجوع فوجب إبقاء حق الحرة لا تنفاد القرار وبهذا فارق نظاره (قوله
ولزوال الملك وعدمه) أي لا يمتد إلزامه بالبدل فعين ماله أولى (قوله وإن كان دينافلا يثنى عليها) لانه لم يفرم
شيأ كالمشهد اثنان يدين وحكمه ثم أبرأ المحكوم له المحكوم عليه ثم رجعا لغير ما للمحكوم عليه شيأ
(قوله ولا حاجة إلى القبول) اعتداد على حقيقة التصرف وهي الإسقاط (قوله فله المسمى) أي المسمى
في الخلع (قوله والتفرق) أي تفرق الصعقة

العين لانه بدل الفات
وبه فارق الزيادة المنفصلة
(قوله ولا يمين العين أو
القيمة) قال في شرح
الروض وليس له في طلبه
تعين العين والقيمة لأن
التعيين يناقض تفويض
الأمر إليها (قوله إلا التذير)
بشرط أن تكون موسرة
لانه قد ثبت له مع قدرة
الزوجة على الوفاء حق
الحرة ورجوعه بقوته
بالكيفية وعدم الرجوع
فيه لا يفوت حتى الزوج
بالكيفية (قوله ولزوال الملك
وعاد الخ) لانه لا بد من بدل
فعين ماله أولى (قوله ولا
حاجة إلى القبول) اعتداد
على حقيقة التصرف وهي
الإسقاط (قوله فإن فسخ)
أي الزوج عوض الخلع

(قوله وان أطلق فيبيع) أي بان يفيد بالنصف الباقي لها وغيره وقم العوض مشتركا بينهما إطلاقا لفظ (قوله ويسقط الباقي) أي ثلاثة أرباعه (قوله وله عليها مع ذلك نصف مهر المثل) أي بحكم ما فسد من الخلع (٩١) (قوله ومعناه على ما سألني) أي في منه

(قوله وليس للولي الصفو

عن صدق موليت) بناء

على أنه الذي يده عقدة

السكاح في قوله تعالى الآن

يعقون أو يعقون التي يده

عقدة السكاح الآية هو

الزوج يعقون حقها ليس

لها كل المهر لالولي اذ لم

يبقى يده بعد العقد عقدة

وانعاهي بيد الزوج لم تكن

من رفضها بالفرقة (قوله

الحكم السادس التفويض)

وهو جعل الامر لغيره

ويقال الاموال وسييت

المرأة مفوضة بكسر الواو

لتفويض امرها الى الزوج

أولى الولي بلامهر وأولها

أهملت المهر ومفوضة بفحصها

لان الولي قوض امرها

الى الزوج قال في البصر

والفحص أضح (قوله ولو

قلت زوجتي ولم تعرض

للمهر بنتي واثبات لم يكن

تفويضا) لان السكاح

يعقد غالبا بمهر فيصل الاذن

على العادة فكأنها قالت

زوجتي بمهر ووجهي

الروض وبه صرح في

الشرح الصغير وادعى في

المهمات أنه تفويض وان

الشافعي نص عليه نفا قاطعا

قال في شرح الروض وليس

كادعى والنص الذي ذكره

ليس قاطعا بل يحفل جدا

بعد الفرق صح و يرى من جميع الصداق وان كان ديناً يعود كله الى ملكه ان كان عينا وان أطلق فيبيع فكأنه خالها على نصف نصفها ونصف نصفه فيبطل في نصف نصفه ويصح في نصف نصفها فلها عليه ربع الصداق وسقط الباقي بحكم التشطر وعوض الخلع وله عليها مع ذلك نصف مهر المثل ولو قالت خالني على أن لا تبعه على في المهر خالني صح ومعناه على ما سأل من المهر وليس للولي الصفو عن صدق موليت صغيرة كانت وكبيرة بكرة أو ثيبا عاقلة أو مجنونة ولو قبل النكاح لابنه الصغير أو المجنون وأصدقها من مال الابن أو أدها مشترعا وبلغ الابن وطلقها فالنصف يرجع الى الابن ولا رجوع للاب فيه ولو كان الابن بالغاً وأدها الاب أو اجنسي مشترعا لم يلق رجوع النصف الى المؤدى ولو أصدقها الاب من مال نفسه جاز عينا كان أو ديناً ورجع الطلاق الى الابن ولا رجوع

الحكم السادس التفويض وانما يعتبر ذلك من مستحق المهر دون غيره فاذا قالت الصاغة البالغة الحرة الرشيدة بكرة كانت أو ثيبا ولها ولو كيلة زوجتي بلامهر وعلى أن لا مهر لي لاي الحال ولا عند الدخول ولا بعده أزواجتي ولا نذر كالمهر فزوجها الولي أو الوكيل وفي المهر أو سكنت عن ذكره فهو تفويض صحيح وكذا القول لسيدها لامة زوجتها بلامهر أو سكنت عن ذكره ولو زوجها بانهما على أن لا مهر لها ولا نفقة وعلى أن لا مهر لها وتعتلى زوجها ألفا مثلاً فهو باطل في التفويض ولو قالت زوجتي ولم تعرض للمهر بنتي واثبات لم يكن تفويضاً فان زوجها الولي أو الوكيل مطلقاً صح ولم مهر المثل بالعقد وان زوج وفي المهر بطل النكاح ولو قالت زوجتي بلامهر فزوجها بالمره فان زوج بمهر المثل أو أكثر صحت التسمية وان زوج باقل منه فلا تصح التسمية وتكون مفوضة ولو قالت زوجتي بالمهر فزوجها بلامهر أو مطلقاً بطل النكاح ولو زوج البكر البالغة دون رضاها بلامهر صح ولم مهر المثل بالعقد ولا يصح

(قوله فيبيع) أي وقع العوض مشتركا بينهما (قوله ويسقط الباقي) أي ثلاثة أرباع الصداق (قوله وله عليها مع ذلك الخ) أي الزوج على الزوجة مع ذلك الباقي الساقط عنه أعني ثلاثة أرباع الصداق النصف بالتشطر والربع باطل بنصف مهر المثل لانه ما فسد من الخلع بحكم الشرع فثبت عليها نصف مهر المثل (قوله ومعناه) أي معنى خالني على أن لا تبعه لخالني على ما سأل من المهر أي على ما لي منه بعد التشطر (قوله ولو كان الابن والعاداه الاب والاجنسي) الى قوله الى المؤدى والعرقان الاب في الصورة الاولى يتمكن من تخليص ابنه المال فيكون موجباً قبلاً ومقبضاً قبلاً فان حصل الملك للابن ثم صار للزوجة عاداً بالطلاق اليه بخلاف الاجنبي والاب مع ابنه المكفح حيث لا يتمكن من تخليصه ولا تولي الطرفين فيكون الاداء في مثله اسقاطاً وبثمة للمؤدى عنه لا لتخليصه كحق يعود اليه وانما يرجع الاب في الصورة الاولى لما سأل أنه لا يرجع فيها وحيه من فرعه اذ ازال ثم عاد اليه فقامل

الحكم السادس التفويض (قوله وتعتلى) أي المرأة زوجها ألفاً مثلاً فهو باطل في التفويض ولا يلزمها اعطاء الالف كالا يلزم الزوج لوقال الولي والخاله هذه زوجتكها وعليك لها ما اذ ذكرا المهر ليس شرطاً لصحة النكاح فلم يكن في قوله عليك لها ما لزم هو وعد لا يلزم به فارق نظيره في البيع فان الالف تكون ثمناً لتوفيق الانعقاد عليه فكان الزامها (قوله وان زوج وفي المهر بطل النكاح) وقد مر في الحاشية وفي وسط الطرف الخامس من اطراف النكاح ان المتمدن به يصح النكاح بمهر المثل فراجعها (قوله فلافصح التسمية وتكون مفوضة) أي فلا يلزم بالعقد شيء هذا هو المتمدن خلا للزركشي فانه يوجب مهر المثل بالعقد (قوله فزوجها بلامهر) أو مطلقاً بطل النكاح وقد علمت محتمة بمهر المثل

كأنه عليه الادعى (قوله وتكون مفوضة فلا يلزم بالعقد شيء) قال الزركشي كذا تتبع فيه الشيعان الغبوي وهو عجيب كما قاله ابن الرضا ان لعقد وقع على تسمية فاسدة فينبغي أن يجزى مهر المثل بالعقد عملاً بالعادة

تفويض السقية والسببة ولو قالت زوجتي بلامه فزوج ونفي المهر صح النكاح ويجب مهر المثل بالعامة ولو
 زوج بالهر فان زوجها بمهر المثل من نقد البلد صح ولزم المسمى وان زوجها بدونه أو بفرضه البلد لزم
 مهر المثل بنفس العقد والمفوضة طلب الفرض قبل الدخول وجب نفس الفرض وتسلم الفروض ولو
 أسقطت حق الفرض لم يسقط ولا بد من رضاها بما يفرض ويجوز أن يكون مؤجلاً ولو امتنع من الفرض
 أو تنازاع فيه فرض القاضي ولا يفرض الا من نقد البلد حالاً ولا يصح من الاجنبي وإذا فرض ثم طلقها قبل
 الدخول يشترط وان دخل بها يستقر وان طلقها قبل الفرض والدخول وأما أحد هما فلا مهر وان دخل بها
 قبل الفرض لزم مهر المثل ولو قالت زوجتي بما شئت فزوجها بمهر المثل، ودونه أو أكثر صح ولزم المسمى وان
 زوجها بلامهر أو مطلقا قبل النكاح ولو قالت زوجتي بما شاء الخاطب فقال زوجته بما شئت وقبل فان
 عرف الزوج ما شاء صح النكاح وان لم يعرفه فلا، الحكم السابع بيان مهر المثل وهو القدر الذي يرغب به
 في أمشال والركن الاعظم فيه النسب فينظر الى نساء عصبائهن وامتن كالأخوات وبنات الأخوة والعلمات
 وبنات الاعمام ويراعى قرب الدرجة وأقربهن الاخوان، الا ان ين من الاب ثم بنات الأخوة كذلك
 ثم العلمات كذلك ثم بنات الاعمام كذلك فان تعذر بساء العصباء لتفقد هن أو الجاهل بمهرهن أو لعدم
 تزوجهن اعتبرت بذوات الارحام كالجدات والخالات ويراعى القرب فان تعذر بذوات الارحام اعتبر بمثلها
 من الاجنبيات وكذلك اذا لم يكن نسبها معلوماً تعتبر العربية بربة مثلها والبدوية بدوية مثلها والقروية
 بقروية مثلها والمعتقة بمعتقة مثلها والامة بامة مثلها وينظر الى شرف سيد هار خسته وينظر الى الجلباء أيضاً
 فيعتبر مهر نساء عصبائهن في تلك البلدة فان كان السكل في بلدة أخرى فلا اعتبار بهن لا بالاجنبيات تعتبر ان
 يكون المطلوب مهر مثلها مثل المعتبر بها في الصفات المرفوعة فيها كالعفة والجمال والسن والعقل واليسار
 والبركة والعلم والفصاحة وغيرها فان اختمت هذه بفضيلة زبد أو تقصير نقص وينظر في الرجل أيضاً فان
 الشريفة يرغب فيه باقل مما يرغب في غيره ومهر المثل حيث يجب يجب حالاً من غالب نقد البلد وقت
 العقد وان رضى بالتأجيل لم يأجل ولا يسقط بالموت وتقدم العهد عندنا * الحكم الثامن للثقة المطلقة
 قبل الدخول ان وجب لها مهر بتسمية محبسة أو فاسدة أو فرض فلا تمتع لها في المهر وأبراً وان
 من الحاشية السابقة في الطرف الخامس من أطراف النكاح (قوله وتسليم المفروض) أي المفوض
 حبس نفسه لنفس الفرض وتسليم المفروض أيضاً (قوله وان طلقها قبل الفرض والدخول) أو مات
 أحد هما فلا مهر وفي بعض النسخ فلا مهر ولا تمتع وهو مخالف لما سيجيء في الحكم الخامس من قوله
 فان يجب التفويض فلها التمتع وفي صورة موت أحدهما قبل الفرض والدخول المصداق انه يجب مهر
 المثل تخبر صحيح وهو الاظهر في المنهاج وهو المرجح في الروضة قالوا في ابتداءه ان يقال وقيل يجب مهر المثل
 مرقوماً بلامعة الروضة ووجد مثل هذا كثيراً في الكتاب (قوله بلامهر أو مطلقا قبل) وقد علمت محنته بمهر
 المثل في الحاشية السابقة لا تنقل (قوله فان عرف الزوج بما شاء) أي الخاطب صح النكاح أي الصداق
 وان لم يعرف المتعاقدان أو أحدهما فلا أي فلا يصح الصداق ويصح النكاح والواجب مهر المثل كذا ينبغي
 أن يبين والأقال الكلام لا يخلو عن تصف ومخالفة (قوله ان يكون المطلوب) أي المطلوب مهر مثلها مثل
 المعتبر بها أي مثل المرأة العبر بها من نساء العصباء مثلاً (قوله ولا يسقط بالموت وتقدم العهد) أي لا يسقط
 مهر المثل بتقدم زمان الموت مدة طويلة عندنا خلافاً لا في حقيقة رضى الله عنه فإنه يسقط عنده المهر بموت
 المرأة وتقدم العهد حيث قال اذا مات الزوجان وطالت المدة ولم يوجد مهر مثلها سقط المهر * الحكم الثامن
 (قوله فلها التمتع) لانها لم يثبت لها شرط المهر حتى يدفعه وحشها فتثبت لها التمتع جبراً لاهانتها وحشها

المفوضة حتى الفرض لم
 يسقط كسقاط روجه
 المولى حقها من مطالبة
 زوجها ويطلب ابراءها
 من المهر لانه ابراء عام
 يجب ولا يصح ابراء من
 التمتع ولو بعد الطلاق لانه
 قبل الطلاق ابراء عام
 يجب وبعد ابراء من
 مجهول (قوله ولو قالت
 زوجتي بما شاء الخاطب
 الخ) قال في الاسنى وان
 قالت قلولى أو وكيله زوجتي
 أي الخاطب بما شاء ففعل
 وجب مهر المثل ان جهل
 العاقدان أو أحدهما ما شاء
 الخاطب والا فالواجب
 المسمى قال ومثله ما لو قالت
 بما شئت أو شئت أنا (قوله
 وينظر الى البلد أيضاً) لان
 القيمة تختلف باختلاف
 الامكنة (قوله كالعتقة
 والجال الخ) لان المهر
 يختلف باختلافها (قوله ولا
 يسقط بالموت وتقدم العهد
 عندنا) خلافاً لا في حنيفة
 حيث قال اذا مات الزوجان
 وطالت المدة ولم تأخذ مهر
 مثلها يسقط المهر (قوله
 الحكم الثامن التمتع) وهي
 اسم للعالم الذي يجب على
 الرجل دفعه لامرته لغارته
 ليها (قوله والمطلقة بعده
 تستحق التمتع) لان المهر
 في مقابلة تمتع بضعا وقد
 استوفى ما الزوج فيجب

للإباحة سعة (قوله قال الرافعي ومثابه يشبه أن يكون القول لثلاثي غيبته) (٩٣) لان الأصل عدم النفوذ فيجب

مهر المثل (قوله أحصهما

الثاني) ورجمه أمام

والرواية (قوله تحلف يمين

المهر) لان النكاح يقتضي

خلافا للقاضي في قوله أنها

تحلف ويشت لها المهر

كذلك (قوله ولو اتفق على

قبض ماله منه) أو بعت

مال البهائم) (فرع) •

ذكره في التحفة خطب

اسرائيل أرسل وأدفع بلا

لفظ البهائم لابل العقد أي

ولم يقصد البيع ثم وقع

الأعراض منها ومنه يرجع

بما وصلها منه كأفاده كلام

الغوي واعتمده الأذري

ونقلها ازركشي وغيره عن

الرافعي لان فرض تنسيق

الخطبة يفتي على الظن أنه

انما عتبت أو دفع إليها لتمام

تلك الخطبة ولتم أو دفع

لزوجته مالا وزعم أنه

صدق فقلت بل هدية فإن

اختلاف في كيفية لفظه أو

قصد صدق يمينه لان

فيه قرينة ظاهرة لصدقه

فقرينة وجود الدين مع

علية قصد براءة النسوة تؤكد

صدق الدافع ولو دفع

نخطو بته وقال جعلته من

الصدق التي يجب بالعقد

أو من الكسوة التي يجب

بالعقد والتحكيم وقالت

بل هدية فآلتي يتجه

تصدقها إذا قرينة هنا

على صدقه ووطئ في

مستلثا بعد العقد لم يرجع

لم يرجع النفوذ في المطلقا بعدة تستحق التبعة في مهرها أو أسقطت وكل فراق يحصل في الحياة من جهة لا سبب من جهتها كطلاق وكل فراق منها أو بسبها فلا سعة لها وان لم يجب لها مهر ورحبت وجبت فان تراضيا على شيء فذلك ويستحب أن لا ينقص عن ثلاثين درهما وان تنازع فاقدرها الحاكم بما يجتهد لاقتصاصا في البسائر والأعسار والشرف والناهة ويحوزان بزبد على نصف مهرها ولو كان رفيقا يتعلق بكسبه • الحكم التاسع الاختلاف ولو اختلف الزوجان في قدر المداق أو عينه أو صفته أو حاله أو تأجيله أو غيرهما بما ذكر في البيع ولا ينفذ أو لسكن بينة تحالفها قبل الدخول أو بعده مع بقاء الزوجية أو دونه أو تخلفوا رانها أو أحدهما ووراث الآخر ويحلفان على البت في طرفي البت والاثبات ويحلف الوارث في البت وعلى البت في العلم وفسخ المداق إذا التحالفوا لم مهر المثل زاد على المهر أو نقص ولو ادعت مسمى أو أنكر التسمية أو أداها الزوج أو أنكرتها الزوجة تحالفوا ولو ادعى أحدهما النفوذ والآخر الإطلاق قال الرافعي ومثابه يشبه أن يكون القول لثلاثي يمينه وقطع الغوي في التعليل بالتحالف ولو اختلف الزوج وولي الصغيرة أو المجنونة فادعى الولي مبلغا يزبد على مهر مثلها والزوج مبلغا يساويه وينكر زادته تحالفوا ولو ادعى الزوج النكاح عباد من مهر المثل فلا تحالف لان مهر المثل ثابت لها وان عقد بمادونه يجرى التحالف في اختلاف المرأة وولي الصغيرة في اختلاف الوليين أو الوكيلين في النكاح أو البيع وفي وكيل البائع مع المشتري والعكس ولو بلغت الصغيرة قبل التحالف سلفت هي لالولي وفي نكاح البالغة تحلف هي لالولي فان نكل الولي فهل يقضي بيمين الآخر أو يوقف إلى كمال الناقص وجهان أحصهما الثاني ولو ادعت النكاح ومهر المثل ومهر اسمي يساويه وأدعا الولي فاقتر الزوج بالنكاح وأنكر الأكر أو سكت لم يدع النفوذ أو قال فلان أبي من فلانة كيف ببيان المهر فان ذكر قدر أو زادت تحالفوا وان صرد لم يذكردت البين عليها وقضى لها ولو مات الزوج وادعت مسمى فقال الوارث لأعلم سمي لم تحالف بل يحلف الوارث على في العلم ويجب مهر المثل ولو ادعى المالم سعلق بإنشائه بأن ادعى على آخر أنه أنفق مال الطفل وأنكر الخصم ونكل لم يحلف الولي أو يوقف حتى يكمل الطفل ولو ادعى دنالطفله ارنا فاقم بينة فقال أقضته المورث وأبرأني لم يحلف الولي بل الصبي إذا بلغ ويستوفى الدين في الحال ولو ادعى قبض القيم صدق القيم ولو اختلفا في أداء المهر صدقت بيمينها قبل الدخول وبعده ولو اتفق على قبض ماله منه أو بعت مال البهائم فادعت أو سكت مهرها وقالت هبة أو هدية فإن اتفق على أنه تلفظ وقال قلت أنه صدق وقالت قلت أنه هبة أو هدية ولا ينفذ صدق يمينه ولو اتفق على أنه لم يلفظ واختلاف في نفيه صدق يمينه سواء كان من جنس المداق أو غيره قاله الإمام وهذا الأصل يطرد في كل موضع يقع الاختلاف فيه من جهة الدافع فان الرجوع فيه إلى الدافع إذا الغرض في ذلك يختلف بالقدح والإحلال فإذا اختلف فان كان من جنس المداق وقع عدم الوفاء وان رضيا ببيع المداق فذلك والا سترد موادي المداق فان كان كماله البديل وقد يتقاصان ولو بعث شيئا إلى من لادين لم تم له ثم قال بعته بعض وقال بل هدية صدق المبعوث إليه ولو لم يكن من

(قوله والمطلقا بعدة تستحق التبعة) جبر اللامهانة والاستباحاش وأما المهر فهو في مقابلة منفعة بنسبه التي استوفاه الزوج • (الحكم التاسع) • الاختلاف (قوله يشبه أن يكون القول لثلاثي يمينه) وهو المتعدد إذا اصل عدم النفوذ ويجب مهر المثل (قوله ويجرى التحالف في اختلاف المرأة وولي الصغير) أي الزوج الصغير كذا في بعض النسخ موافقا لما في الروضة وفي بعضها وولي الصغير ثلثا موعليه فالتنازع بينهما من الصغيرة والمرأة فتأمل (قوله والوكيلين في النكاح) واختلفا في نحوهما • (قوله كيف ببيان المهر) إذا العقد يقتضيه (قوله بإنشائه) أي ما يتعلق بإنشائه لم يكن ادعى عليه بن من ماله لطفل مثلا لأنكر الخصم ونكل حلف الولي وأخذ منه (قوله صدق المبعوث إليه) إذا الظاهر والغالب في الدفع والارسال لثل

بش كارجحه الأذري خلافا للغوي لأنه إنما أعطي لأجل العقد وقد وجد (قوله ولو بعث شيئا إلى من لادين لم تم له)

لانه لا يفرق بينهما فحق الدفع بل المدفوع الى العاقبة لان الغالب في الدفع والارسال الغير المأمن من غيرته كزعموا انه يترفع (قوله وفيه غلام) نسبة اختلاف العلماء انها هل تملك قبل الدخول لجميع الصداق أو نصفه فقط (خاتمة) • ولعملة النكاح يستتم كدولة النكاح من المهر وهو الاجتماع وهي تقع على كل طعام يتخذ لسرور حادث من عرس واملاك أي نكاح وزوج بهما لكن استتمها مطلقا في العرس أشهر وفي غيره يقيد فيقال وليمة شتان أو غيره قال في القاموس الوليمة طعام العرس أو كل طعام صنع لدعوة غيره (قوله يجب الاجابة بها على كل امر) عليه سلم غير الطعام طعام الوليمة يدعى لها (٩٤) الاغنياء ويترك الفقراء ومن لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قالوا والمراد

جنس الصداق فادى المصاحفة عليه صدقت حينها ولو ادعى دفع الصداق الى ولي الصغيرة أو المجنونة سمعت أبا كان أو قبا والى ولي الرشيدة فلا الا ان يدعى انها بكر كانت أو ثيبا ولو استأذن السكر في قبضه فستكلم يكف ولو اصدقها جارية ووطئها على المأخول حد ان كان بعد الدخول بالروجة وقيله فلا حيث يحذف ولو ادعى قريب والمهر لازم ان اكراهها وحيث لا يحذف ولو ادعى سبب وعليه قبضه قال صاحب التهذيب في التاوي ولو خطب رجل لابنته ووافقا على العقد وقبل أن يعقد اهدى اليها شيئا من ثيابها فبكون المبعوث مشتركا بينه وبين المهدى لانه انما اهدى لاجل العقد ولم يعقد في حياته (خاتمة) • ولعملة النكاح ستة مؤ كد يجب الاجابة بها على كل من ادعى انها فرض عين وقيل فرض كفاية ولا يجب الى العقيقة والقبعة والاعذار والى وكيرة والوضعية وزوج بهما من الولائم المستحقة ولا يجب الاكل في السكن وان كان مقطرا ولو اعذر المدعو الى صاحب الدعوة فرض على سبيل الوجوب وأقل الوليمة في حق المتكسنة شاة في حق غيره ما يقدر عليه وللوجوب شرط الاول ان يكون صاحب الدعوة كلفا أو ارشيدا كلفه هو فان كان صلبا أو مجنونا أو عبدا أو محجورا أو ذميا فلا يجب الثاني أن يكون مجتنباً من الحرام فان كان اكثرا فهو الله سوما كرهت جاشه وان كان كلها سوما أو الطعام المهيا حرمت اجابته الثالث ان يعم غيره أو يجبرانه أو اهل حرمته اغنياءهم وفتحا اعم فان خص الاغنياء فلا يجب ولو ادعى اهل حرمته مثلا وهم اغنياء منهم الاجابة الرابع ان يخص بالطلب فان فتح بابه وقال ليحضر من ير بدأ وبث شخصا ليحضر من اراد أو قال لشخص احضروا حضرم من تريد أو قال هو لغيره احضرمي فلا يجب ولا يستحب الخامس ان لا يكون احضاره خوفا منه أو طمعا في جاهه أو تعاونا على هذا من غير ذكر عوض انه يترفع (قوله فادى المصاحفة عليه السلام) اذا الاصل عدم المصاحفة (قوله ولو استأذن) أي الى الولي البكر في قبضه (خاتمة) • ولعملة النكاح الوليمة اسم لكل طعام يتخذ لسرور حادث واستعمالها مطلقا في العرس أشهر وتقيد في غيره (قوله يجب الاجابة بها) خبر من لم يجب الدعوة فقد عصى الله ورسوله قالوا والمراد بوليمة العرس لا غير (قوله انها فرض عين وهو المتمد) خبر فيه (قوله الى العقيقة (الخ) وهو المتمد خلا للسبكي وغيره العقيقة ضيافة الولاد والقبعة طعام يصنع لقدوم مسافر يصنع القادام أو غيره والاعذار وهي ضيافة الختان يقال اعذر الفلام أي ختن والوكيرة وهي ضيافة بناء المنازل والوضعية وهي ضيافة تستعمل عند المصائب (قوله وغيره من الولائم المستحقة) كولية اخرس بكسر الخاء المجبة وسين مهجلة ويقال بالصاد ضيافة لسلامة المرأة من الطلق والحدائق بكسر الخاء المهلهلة وبذل مجمعة وهي ضيافة لحفظ الفراغ والمادة وهي التي تتخذ بلا سبب (قوله في حق الممكن) أي الذي تمكن هناك (قوله أو يجبرانه) أي اهل محله ومسجده وليس المراد به هنا أربعين دارا من كل جانب (قوله فان فتح بابه (الخ) لان الامتناع والحالة هذه لا يورث التأذي والوحشة الا ان تدل القرينة على رغبة في حضوره فيلزمه الاجابة (قوله احضاره خوفا منه) أي من الدعوة والضمير البارز في احضاره راجع الى المدعو والمستر الى الداعي (قوله

وليمة العرس لانهما مهودة عنه هم (قوله ولا يجب الى العقيقة) وهي دعوة الولادة والقبعة بالنون والقاف من التفع وهو الغبار والنحر والقتل وهو طعام يصنع لقدوم مسافر سواء صنع القادام أم غيره كأداة كلام المجموع في آخر صلاة المسافر والاعذار بكسر الهمزة والاعلام الدال وهي دعوة اختان يقال اعذر الغلام أي ختنه والوكيرة وهي لقبناه من الوكر وهو المادى والوضعية بكسر الهمزة وهي للممبغة قال شيخ الاسلام في شرح الروض وليست من الولائم نظرا لاعتبار السرور وقال وعليه مثبت في شرح البهجة لكن ظاهر كلامهم خلافة قال ويروجه بان اعتبار السرور انما هو في الغالب وغيرها من الولائم المستحبة كولية اخرس بضم الخاء المجبة وسين مهجلة ويقال بالصاد وهي سلامة المرأة من الطلق والحدائق بكسر الخاء

المهلهلة وبذل مجمعة وهي لحفظ القرآن والمادة بضم الدال وفتحها وهي التي تتخذ بلا سبب لما سرق الحديث باطل السابق وقيد في يد بما في خبر مسلم أيضا اذ ادعى أحدكم الى وليمة عرس فليجب لكن فيه اخصان ادعى الى عرس أو نحوه فليجب وفي ادعى اذا دعاه أحدكم فليجب عرسا كان أو غيره قال شيخ الاسلام وفتحتهما وجوب الاجابة في سائر الولائم وبه اجاب جمهور العراقيين كما قاله الزركشي واختاره السبكي وغيره (قوله أو يجبرانه) قال في التحفة الطاهر ان المراد باجبار هنا اهل محله ومسجده لا أربعين دارا من كل جانب (قوله فان فتح بابه وقال ليحضر من ير بدأ (الخ) لان تأطير القرينة على أنه انما قال تأدبوا بقطع ما يطهر رغبته في حضوره فلهذا

عداوة) أى ظاهرة أو
 خسد ذلك لهذا دين
 عكسه فيها يظهر ثم ان كان
 حضوره بحرك حسدا
 عنده من برأه فظاهر انه
 لا يلزمه الحضور قاله ابن
 حجر (قوله والنساء على
 السقوف والرافع) أى
 وغيرهما من المناظر (قوله
 ومن المنكر فرش
 الحر يرى دعوة الخنثى
 للرجال) فظاهر كلامهم
 هناك العبرة فى الذى
 ينكر باعتقاد المذنب ولا
 ينافيه ما يأتى فى السيران
 العبرة فى الذى ينكر
 باعتقاد الفاعل بحججه
 لان ما هنا وجوب
 الحضور وجوبه مع
 وجود محرم فى اعتقاده
 فيه مشقة عليه فقط
 وجوب الحضور لذلك
 وأما الإنكار فيه اضرار
 بالفاعل ولا يجوز اضراره
 الا ان اعتقد محرمه
 بخلاف ما اذا اعتقده
 المنكر فقط لان احدا
 لا يعامل بقضية اعتقاد
 غيره فتأمل قوله فى التحفة
 (قوله وعلى اخوان) فى
 القاموس اخوان ما يوق كل
 عليه الطعام (قوله كالشرب
 من الحباب) جمع حب
 وهو الدن الكبير (قوله
 ويجوز القام) أى اعطاء
 لقمة أو كثر لخاصه كما

باطل بل تقر بأو ثود العلم أو الورع أو غيرهما السادس ان يكون فى اليوم الأول فان كان فى الثانى فلا يجب
 ويستحب وفى الثالث يكبره ولودعاء جماعة باب الاستسقي ثم الاقرب رحام دار السابح ان لا يكون هناك
 من يتأذى به ولا يلبق به بحالته كالشرب مع السفلة والاراذل وان كان فلا يجب التام ان يصحح بالعداء
 كلاما ومكاتبه أو مراسلة فان قال ان شئت ان تحضر فاعلم يلزمه الاجابة ولو كان بينهما عداوة وكان ثم
 عدوله لم يعذر ولو كان الرسول غير من يجب الاجابة التاسع ان لا يكون له عذر من مرض أو غير ذلك أو حفظ
 مال أو خوف من عدو أو غير ذلك مما يبرر ترك الجماعة أو الجعة والافلاحيب والرحام ليس بعذر العاشر
 ان لا يكون هناك منكر كالخمر والملاهي والنساء أو صور على السقوف والرافع فان كان وهو من لا يرفع
 اذا حضر فلا يجب بل يحرم لان الحضور عند المنكر حرام الا لمنع ولو كان ممن يرفع المنكر اذا حضر لزمه
 الحضور واجابة للدعوة توازى التمسك ولو لم يعلم حتى حضر فان لم يرفع حرم الجلوس فان كان بالليل وخاف
 الخروج فقد كراهوا لم يستمع ولو كان شرابون السيد المختص فى حله لم ينكر الا اذا اعتقد تحريمه كالشافى
 ولو كان فى جوار رجل منكر يضرب لايذمه التحول وان كان يبلغه الصوت ومن المنكرات فرش الحر
 والباسه على الرجال وصور الحيوانات على السقوف والجدران والياب الملبوسة والستور المعلقة والوسائد
 الصغيرة المنصوبة ولا بأس بما على البساط الذى يداس والمهاد التى تشك عليها وعلى الخوان والابواب
 والقصاع والصور الاشجار والشمس والقمر ولا صور غير مشاهدة كصور الانسان والاقراس مع
 الاجناس ولو كانت الصورة مقطوعة الرأس أو مغطاة شوب أو غيره وفى المردون موضع الجلوس فلا
 بأس ولا يعذر به ودخول البيت الذى فيه الصورة المحرمة مكر وغير محرم ودخول الحمام الذى على باب
 صورة محرمة مجاز وبجرم زين البيوت والياب المحورة ويكره بالحرر بالصورة ولو صادف ستر امورا
 لم يفسده بل يخطه ويحرم التصوير والامر به على الباط والارض وغيرهما سواء عمل لمارسا أو لم يعمل
 ولا يستحب به الا حرمة وكذا اسبح الثياب المصورة والصوم ليس بغير اجابة الدعوة فان كان فرضا حرم
 الاطعام قضاء كان أو نذرا أو كفارة مضيقا كان أو موسعا وان كان نقلا شق على صاحب الدعوة استحب
 الاطعام ولو كان آخر النهار وان لم يشرق استحب الاتمام والضيء كل الطعام المقدم اليه لافظ من المضيف
 كالشرب من الحباب على الطريق الا ان ينظر حضور غيره فلا يجوز حتى يحضر أو يأذن المضيف ويجوز
 الاكل من بيت الصديق وسنائه فى غيبته ان علم انه لا يكره ذلك منه ولو كان بينه وبين صاحب الدعوة
 انما طازان بدخله يأكل اذا علم انه لا يشرق عليه وليس المضيف التصرف بما سوى الاكل ولا يجوز
 ان يحمل معه مشيا الا ان يعلم رصا المالك ويختلف ذلك بحسب المأخوذ وقدره وبحال المضيف والدعوة
 فان شك فى اهل المساحة أم لاهرم ولا يجوز اطعام السائل والطره والساقى ومقدم الطعام الا ان يكون من
 الاضياف ويجوز القام بعضهم بعضا ان لم يفاوت المالك بينهم فى الطعام فانفاوت وخص بعضهم بنوع لم يجز
 ويكره ذلك للمضيف

ووددا) أى محبة (قوله هناك من يتأذى) أى المدعو به ولا يلبق به أى بالدعوة ومحالته (قوله ان يصرح
 بالعداء) فى القاموس الدعاء الى الطعام ويصح كالعداء (قوله ولو كان بينهما عداوة) أى طاهرة أو كان ثم
 عدوله لم يعذر أى يلزمه الاجابة والطاهره لا يلزمه الاجابة والحالة هذه كما فى التحفة (قوله والستور المعلقة
 لزينة) أو منفعة (قوله وعلى اخوان) هو ما نزل عليه الطعام (قوله مقطوعة الرأس) لزوال ما به الحياة
 (قوله ولو آخر النهار) أى ولو كان فى آخر النهار وقرب الغروب (قوله من الحباب) جمع حب وهو الدن
 الكبير الموضوع على الطريق ليشرب منه الناس (قوله ويجوز القام) أى اعطاء لقمة أو كثر لخاصه (قوله
 ويكره ذلك للمضيف) لما فيه من كسر خاطر قيل صرح الماوردى وغيره بتحريم الرياء على الشيع ولو

هو العادة فى بعض البلاد (قوله ويكره ذلك للمضيف) لما فيه من كسر خاطر وصرح الماوردى وغيره بتحريم الرياء على الشيع وأنه

لوزا لم يشقن قال الاذرى وفيه وقفة قال ابن عبد السلام ولو كان الضيف بأكل كعشرة مثلا ومضيف جاهل بحاله ليجزله أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في المقادير قل ولو كان الطعام قليلا فأكل كل لقما كبارا مسرعا حتى يأكل أكثر الطعام ويحرم أمهابه ليجزله ذلك قوله ويحرم التطفل (وهو حضور الوليمة من غير دعوة الا اذا هم رضا المالك به بما بينهما من الاتس والابتناء فويل ذلك الامام بالدعوة الخاصة أما العامة كان فتح الباب ليدخل من شاء (٩٦) فلا تطفل والطفيل مأخوذ من التطفل وهو منسوب الى طفيل رجل من أهل

السكوفة كان يأتي الولائم بلا دعوة فكان يقال له طفيل الاخراس (قوله اذا كانت الدعوة تقضى فان كانت جفلى فلا تطفل) قال في القاموس ودعوتهم التقضى أى دعوة خاصة وهوان يدعو بضادون بعض قال ودعاهم الجفلى محركة والاجفلى أى بجماعتهم وعاشمت (قوله فان نسي فاذا تذكر) ويستحب التذكار عند التعهد كانه عليه النووي في زوائد (قوله ولو سعى واحد أجزأ عن الباقيين) كره السلام وتنسبت العاطس (قوله وان وضع النواة والجسم) الظاهر ان النواة مختصة بالثر غالبا والجسم بالتمر يركب نوى كل شئ كما قاله في القاموس (قوله وان يحمده الله) قال في الروضة فيقول الحمد لله جدا كثيرا طيبا مباركا فيه غير مكث ولا متكبر ولا مودع ولا مستغنى عنه ربنا رفعه بالاشياء ونسبه بالاختصاص أو النداء وجوه باليدل من انه (قوله ويكره الاكل متكئا) قال النووي قال الخطابي التكى هنا الجالس معتمدا على وطأ تحته كقعود من يراد الاكثر من الطعام وأشار غيره الى انه المائل على جنبه ومثله الماطع كاهم بالاولى (قوله ولا يكره الشرب قائما الخ) قال في شرح الروض والشرب قائما بلا عنر خلاف الاولى كما اختاره في الروضة لكن صوب في شرح مسلم كراهته وما أثره صلى الله تعالى عليه وسلم قائما عليان الجواز (قوله ولا يرتفع) أى نفسه تكبرا (قوله وتركه اولى) وقيل أخذه مكره ولا نه داء

وبحرم التطفل اذا كانت الدعوة هتري فان كانت جفلى فلا يحرم التطفل واداب الاكل غسل اليد قبل الاكل وبعده وان يقول بسم الله وان كان جنباً واحداً أو نساءً فان نسي فاذا تذكر كركن يقول بسم الله اوله وآخروه وان يجهر بحيث يسمعه غيره ولو سعى واحداً جزأ عن الباقيين وان يأكل بثلاث أصابع وان يتحدث بما لا يفيده وان يأكل اللقمة الساقتة لم تلتوث ولا ضار ان تلت وان يضع النواة والجسم على ظهر اليد ثم يلقه وان أكل مع الأصحاب ما ظن بهم حاجة وان يؤثرهم بفخو الطعام كقطعة لحم وخبز طيب وان يلقى الأصابع واللقمة وان يحمده الله تعالى في آخر الطعام والشراب وان يدعو لصاحب الدعوة وان يقول كل طعامكم الابرار واطفر عندكم الصائمون وصل عليكم الملائكة وان يقرأ سورة الاخلاص وسورة قريش ويصكره الا كل متكئا ويمالي غيره في غير النوا كعكة ومن وسط القصة وأعلى التريد وان يعيب الطعام وان يقرن بين تمرين أو عنتين بلا ذن ارفاق وان يأكل بشمائه وان يشرب من في القرية وان يكره أى يشرب بالقم بلا عنر في اليد وان ينفض في الاناء وان ينفض فيه وفي الطعام ولا يكره الشرب قائما الا ساثر او قيل يكره ولا يكره الاكل قائما ولا حاجة وتركه أفضل ويكره ان يقرب منه من القصة بحيث يرجع من فمئش وان يغمط ويصق وقت الاكل الامن ضرورة والاولى ان لا يأكل وحده ولا يرتفع من مؤاكلة الغلمان والصبيان والزوجات والاولاد وان لا يميز من جلسائه بالطعام الا الحاجة كدواء ونحوه ولا حرج على الاعمى في مؤاكلة الصبر وان يتأذى المجلس بجلسته وعدم ضبطه في الاكل مما يليه وغيره يستحب ان يبدأ بفصل يد الصبيان ثم الشبان ثم الشيوخ قبل الاكل وبالعكس بعده (قوله تذبذب) يجوز ثبات السكر والجوز واللوز والتمر والبراهم والذنان برفق الاملا كات ولا يكره تركه اولى كالتقاطه لمن يشدح في مرأته ومن التقطه ملكه ولو كان صبيار من وقع في حجره وقد سقطه لملكه ولم يخرج من ملكه السقوط ولو لم يسطه لملكه لم يملكه كقيل وقع في ملكه

زاد لم يضمن قال الاذرى وفيه وقفة قال ابن عبد السلام ولو كان الضيف بأكل كعشرة مثلا ومضيف جاهل بحاله ليجزله أن يأكل فوق ما يقتضيه العرف في المقادير قل ولو كان الطعام قليلا فأكل كل لقما كبارا مسرعا حتى يأكل أكثر الطعام ويحرم أمهابه ليجزله ذلك اه (قوله ويحرم التطفل) وهو الدخول في الوليمة من غير دعوة (قوله نقرى) أى خاصة فان كانت جفلى أى عامة (قوله النواة والجسم) ولعل النواة نواة التمر والجسم محركة نواة كل شئ (قوله ما ظن بهم) أى مادام ظن احتياجهم الى الطعام (قوله وان يلقى الاصابع الخ) أى يلعسها باللسان (قوله كل طعامكم الابرار) أى كل فعل ماض عيني الانشاء والدعاء (قوله وان يعيب الطعام) من التعيب (قوله من في القرية) أى من فمئش (قوله وقيل يكره) قال في زوائد الروضة والمختار ان الشرب قائما بلا عنر خلاف الاولى وهو المفسد قائم (قوله وان يغمط) الماط السائل من اللث (قوله ولا يرتفع عن مؤاكلة الخ) أى بنفسه تكبرا (قوله يحصل يد الصبيان) لقلة صبرهم على عملا الاكل (قوله وبالعكس بعده) لشرهم

وامه (قوله ويكره الاكل متكئا) قال الخطابي التكى هنا الجالس معتمدا على وطأ تحته كقعود من يراد الاكثر من الطعام وأشار غيره الى انه المائل على جنبه ومثله الماطع كاهم بالاولى (قوله ولا يكره الشرب قائما الخ) قال في شرح الروض والشرب قائما بلا عنر خلاف الاولى كما اختاره في الروضة لكن صوب في شرح مسلم كراهته وما أثره صلى الله تعالى عليه وسلم قائما عليان الجواز (قوله ولا يرتفع) أى نفسه تكبرا (قوله وتركه اولى) وقيل أخذه مكره ولا نه داء

وماه مباح دخل أرضه مملك مباح دخل جوفه وطائر مباح عشش في ملكه وهو أولى من غيره أن كان
عمن يرغب في أخذه ولو أخذه غيره لم يملكه إلا أن يكون الباسط من لا يرغب فيه مملكه الخ فاعده مطلقا
واشتان في هذا كلاما كات ويكره الاخذ من الهواء بالازرار ونحوه فان اخذ مملك

كتاب القسم والشوز

من كان له زوجة واحدة أو أكثر لا يصح عليه الميت عدوها ويستحب أن لا يعطها ليحصنها وكذا لو كانت
له مشمولات أو أماء ولو قسم لمن مع الزوجات ودونهن ولو بات عند واحدة من الزوجتين أو الزوجات لزمه
مثله للآخرى وإن كانت في بلد آخر ولا يجب التسوية في الجناح ويستحب ولا مؤاخذة بزيادة ميل القلب إلى
بعضهن ولو قسم مده وسوى ثم أعرض عنهن جاز وتصح القسم المريضة والحائض والنفساء والزفأة
والمرافقة والناتج إلى أو ظاهر عنها ولا تستحق الناشئة الخارج من المسكن وبإغلاق الباب عليه وبالجمع من
الاستمتاع وبدعوى الطلاق إلى أن تطيع ولو سافرت فبها ذنه وبأذنه لفرضها سقط حقها من القسم ولقرضه
لم يسقط ولو مرض الزوج لم يسقط القسم ثم إذا لم يفر دمسكن طاف عليهن وإن أفر دالو إلى أن يمضي اليهن
ويحوز أن يدعوهن فمن امتنع وإن كان لشغل فنافرة ولا يجوز أن يمضي إلى بعضهن ويدعو بعضهن
إلا لمرض بأن كانت أحداهما قريبة فيمضي إليها والأخرى بعيدة فدعوهما أو أحدهما شاة بكرة
خروجها فيمضي إليها الأخرى محوزة فدعوهما فإن أت فنافرة ولو أقام عند واحدة ودعا بالباقيات إلى بنها
لم تلزمهن إلا الجابة ولو أقام عند جارية له ودعاهن لزمهن. والامتناع شوز وحرم أن يجمع بين صرتين أو وضرات
في مسكن ولوليبة واحدة إلا برضاهن والمراد من المسكن ما يليق المرأة من دار وحجرة وبث منفرد فاللواتي
يليق بكل واحدة منهن دار لا يجمع بهن في دار واحدة ولا بين اثنين واللواتي يليق بكل واحدة منهن بيت
أو حجرة لا يجمع بهن في بيت واحد أو حجرة واحدة ولا بين اثنين لكن لو كان في الدار حجرات أو بيوت
منفردة المرافق من المطبخ والمستراح والمرق وغيرها فله أن يسكنهن فيهن وكذا واحدة في العلو والأخرى
في السفلى والمرافق متباعدة واللواتي يليق بهن البيوت المنفردة له أن يسكن كل واحدة منهن بيتا من دار
واحدة أو خان واحد ولا يجمع بين ننتين إلا برضاها وإذا جمعها كره وطه أحداهما حصرة الأخرى ولو
طلب ما يلزمها الإجابة ولا حصيرة ناشئة بالمنع والأصل في القسم الليل واليوم تابع فيحوز أن يكون قبلها وإن
يكون بعدها ومن يعمل ليلا ويسكن نهارا كاللاتوني والحارس الأصل في حقهما اليوم والليل تابع وقسم

قوله عشش في ملكه عش الطائر موضعه الذي يجتمع من نحو العيدان وقد مر قوله ولو أحده أي ما وقع
من حجر غيره لم يملكه لأنه ما في ملك الناصر ولم يأذن في أخذه من هو أولى به به فارق نحو الخلع وما بعده قوله
وملك الخلع فاعده من ماء مباح وطائر مباح قوله مطلقا أي سواء رغب فيه مالك تدخل فيها أولم
يرغب وقد علمت الفرق آتافا لتفعل

كتاب القسم والشوز

قوله أن لا يعطها أي عن الجناح ليحصنها عن الراب ومقدامته قوله ولا يجب التسوية في الجناح لأنه
لا يملك ما يتعلق بالشاوش الشهوة قوله ولا مؤاخذة بزيادة الخ لأنها غير احتيازية قوله وتستحق القسم
المريضة الخ إذا لفرض الاستئناس لا الاستمتاع قوله الخ عند الحزمة من الإيلاء قوله ولا تستحق
الناشئة بالخروج جبا لخروج متعلق بالناشئة أي لا تستحق القسم التي صارت ناشئة بالخروج الخ قوله إلى
أن تطيع أي لا تستحق إلى أن تطيع خبيثا استعقت من عنة قوله أن يمضي اليهن سواء من قوله ويحوز
أن يدعوهن لأن ذلك حق عليهن قوله وأن يجمع بين صرتين الخ أو حرة وسر بقلما بينهما من التبايع
قوله مفروق المرافق أي المنافع المستراح والخلاء والمرق ما يصعد عليه إلى سطح الدار قوله كاللاتوني

المو حش الاستمتاع قوله وحرم أن يجمع بين صرتين أو وضرات
قال إن حجر أو حرة أو حرة بقلما بينهما من التبايع قوله كاللاتوني بفتح أوله

المسافر وقت نزوله ليلا كان أو نهرا قليلا أو كثيرا ومن الأصل في حقه الليل حرم عليه الدخول فيه في نوبة واحدة على الأخرى وإن كان حاجة كعبادة مريض وغيره يجوز للضرورة كالوثب والاشراف عليه والمرض الخوف والحرق والغرق وشبهه لا يبطل ولا يقضي أو ينعقد بالدخول فإن طالع عصى وقضى وإن لم يبطل عصى ولم يقضى ولو جامع حين دخل لم يكف به في القضاء ولا يجب التسوية في الإقامة نهرا ولكن يجب أن يقم في بيت صاحبة النوبة أن أقام ولا يدخل على غيرها إلا الحاجة كعبادة وتعرف خبر وتسلم نفقة ووضع مشاع وأخذوه ولا يطول المقام ولا يقضى أن فعل وله جميع الاستقاعات غير الجائع أن أمن منه ولو دخل لغير حاجة يقضى ومن الأصل في حقه النهار قليلا كنهار غيره ونهاره كليل غيره ولو بات عند واحدة وخرج أو أخرج في نوبة الأخرى يقضى لها الليل يقضى لها القاتل ولو وضعت أو مرضت وكان لها متعهد لم يبت عندها في غير نوبتها وإن لم يكن متعهد بات عند صاحبها يقضى للباقيات إن برئت وإن ماتت فتعذر وإن تقلت وأشرفت على الموت فله أن يبيت عند هاليالي ويقضى إن برئت ولو مرضت ثنتان ولا متعهد قسم الليالي بينهما سوى القرى وأقل القسم ليلة ليلة ولا يجوز تبعيةها أو أكثر ثلاث ثلاث ولا يجوز الزيادة على جمعة أو شهر أو سنة الأبرضاهن ومن كانت له امرأتان في بلدن فهذا طريقه لا يفضل لامرأة على الأخرى في القسم وإن شرفت إلا أن للحررة ليلتين وللأمه ليلة ولونكح جديدة بكرة اختص وجوب بأسبع ليال ونوبا ثلاث بلا قضاء فيها وجوب الموالاة بين السبع والثلاث والأفلا يحسب المقدم ولو كانت الجديدة أقامة ولا يتصور الألفه فكذلك ويستحب أن يقم عندها ثلاثا بلا قضاء أو سبع مع القضاء فإن اختارت السبع وأقام قضى السبع للباقيات ولو أقام بلا اختيارها فلا قضاء إلا أن زاد ولو اختار بعاء وخسا أو ستا والبكر عشا حرم اجتباها ولو أجاب لم يقض غيرها إلا أن ولو طلق زوجته ثم راجعها فلا زفاف ولو أتاها ثم جدد نكاحها فلها حق الزفاف ولا يتخلف الزفاف عن الجماعات وعبادة المريض وتشيع الجنابة واجابة الدعوات وسائر أعمال البر ولا يجوز الخروج الأرضها وفي دوام القسم يجب التسوية في الخروج إلى الجماعات وأعمال البر بأن يخرج في ليلة الجميع أو لا يخرج أصلا فإن خرج في نوبة بعضهن فقط عصى

فصل لو ترك واحدة منهن حقهما من القسم جازان رضى الزوج وزمته التسوية بين الباقيات ولو أخذت عوضا من القسم من شرة أو غيرها لم يملكها إلا أن لم يملكها ولو وهبت من شرة معينة جاز ولا يشترط رضاها ويبيت عند هاليتين متعلتين إن اتصلت بنوبة الواهبة ومنفصلتين إن انفصلتا ولو طلق الواهبة سقط ذلك ولو وهبت من زوجها فله أن يخص واحدة بها وينظر في الاتصال والانفصال والواهبة الرجوع متى شاءت حتى لو رجعت في أثناء الليل لم يملكها الرجوع إلى الواهبة ومافات قبل علم الزوج لا يقضيه هو أو قاتنار الحام **(قوله ولو وضعت)** أي الحبل **(قوله وهذا طريقه)** أي لا يجوز الزيادة على الثلاثة إلى نحو جمعة الأرضها **(قوله وللأمه)** أي المتكوبة **(قوله ونجب الموالاة)** لا ارتفاع الحشمة التي هي الحشمة في ذلك إذا لم تقع أي الحشمة بالفرقة **(قوله فلا يحسب المقدم)** نقل عن الزاقي أنه يقضى فيما فرقا للأخريات **(قوله قضى السبع للباقيات)** ولا يبيت عند كل واحدة أكثر من ثلاث ليال على التوالي بل ثلاثا لا تأقل إلى أن يتم **(قوله فلا زفاف)** أي ليس لها حق الزفاف وهو أن يبيت عندها ثلاث ليال لبقائها على النكاح الأول **(قوله بالزفاف عن الجماعات)** أي في الليل فيختلف وجوب بتقديم الموالاة على غيرها **(قوله وتشيع الجنابة)** أي اتباعها

فصل لو ترك واحدة منهن الخ **(قوله لم يملكها الرجوع)** لأن حقهما من القسم ليس بمقابل بعض لانه ليس عيناً ولا منفعة **(قوله ولم يملكها الرجوع)** لأنها لا تسقط حقها بمجان **(قوله فله أن يخص واحدة بها)** قال في التحفة لأن الحق صار له فيضه حيث شاء **(قوله وللواهبة الرجوع متى شاءت)** لأن هذه الهبة ليست على قواعد الهبات

و ضم الفوقية مع تشديد بها
وقد يخفف وهو قاتنار الحام
أو غيره نسبة لالتون وهو
أخذ ود الخبار **(قوله وأقل)**
القسم ليلة ليلة) وأما طوافه
صلى الله تعالى عليه وسلم
على نسائه في ليلة واحدة
فمحمول على رضاهن
(قوله ونجب الموالاة الخ)
لأن الحشمة في ذلك ارتقاء
الحشمة والحشمة لا ترفع
بالفرق **(قوله فلا زفاف)**
لبقائها على النكاح الأول
وقد وفاها حقها **(قوله وكذا)**
يتخلف بالزفاف عن
الجماعات الخ) لا ليلا لا
قاله في الروض قال في شرحه
فيختلف وجوب بتقديم
للوابع **فصل**
لو ترك واحدة منهن
حقها من القسم جازان
رضى الزوج لانه حقه
(قوله ولو أخذت عوضا)
من القسم الخ) لانه ليس
عيناً ولا منفعة فلا يقابل
بمال **(قوله فله أن يخص)**
واحدة بها) لانه حقه
فيضه حيث شاء **(قوله)**
وللواهبة الرجوع متى
شاءت) لان هذه الهبة
ليست على قواعد الهبات

(قوله وقال الصيدلاني

يضمن) لان القرامات

لا فرق فيها بين العلم والجهل

وكلام الروضة يقتضي

ترجيحه (قوله وشان ما

ينهما) قال في القاموس

وشان بينهما ونصب وما

هما وما بينهما وما همرو

وأخوه أى جدما بينهما

وتكسر النون مصروفة

(قوله وبينهما بون بين)

قال في الصحاح البون

الفضل والمزية (قوله والا

في معنى ويقضى) وقال

مالك وأبو حنيفة لا يقضى

(قوله ولو ألقم لشغل ينتظر

تجزؤه كل ساعة الخ) قال

في التحفة والحاصل ان كل

زمن حل له الترخص فيصفه

لا يفتي والاقتضاء (قوله

فله مع الوضوء المجران في

المضطجع) فتتبع الجسيم

ويجوز كسر هاء الوضوء

الفرائض لظاهر الآية لاني

الكلام لم يرد على أحد

فما زاد على ثلاثة أيام الان

فقد يهملها عن المصيبة

واسلح دينا فلا يجرم

(قوله فله الضرب بلا

خلاف) قال ابن حجر ما

اذا علم انه لا يفتي فيجرم

لانه عقوبة بلائمة (قوله

ولا يجرم) أى يهلك قال

في الروض وهو ضرب

التعزير والاول له العفو

قال في شرحه وخبر النسبي

عن ضرب النساء محمول

على ذلك وأعلى الضرب

ولو أجاز مرة بستانه لا خرمه رجوع وتناول المباح له بعضه قبل أن يعلم الرجوع قال الغزالي لا يضمن ونسبه امام
الحرمة بن المعظم المحققين وهو اللد كور في الحادى وتعليقه وقال الصيدلاني يضمن واليه الميسل في شرح
الباب قال صاحب التعليق ولا يفرمه كالأبى نزل الوكيل قبل بلوغ خبر الغزل اليه وفيه زلل وخل من وجوه
الاول أنه قاس عدم الضمان على عدم الانزال والاصحاب قد سجدوا على ذلك الخلاف وبنوه عليه ومقتضاه
وجوب الضمان وشان ما بينهما الثاني ان الذين خرجوا على مسألة الوكالة بنوار جوع المبيع على انزال
الوكيل والضمان على بطلان التصرف لا على الانزال وبينهما بون بين الثالث ان الحكم بعدم الانزال
في الوكالة قبل بلوغ التبرع مروج من ضعف والتسك بالضعف لا يزبد الاضعاف الرابع أنه ناقض صريحاً
حيث ذكره أنه لا ينزل قبل بلوغ الخبر وفي الوكالة أنه ينزل ولو سافر رجل زوجته الحرة فليس
له الاستمتاع ولا لاهله واعتبرتها ولا يضمن القضاء بالقبالات اذا عاد بشرط الاول ان يقرع في الاشد او الا
في معنى ويقضى من الخروج المال جوع كان السرفطولا او قصيرا الثاني ان لا يكون سفرقة
وفي سفرقة لا يجوز استمتاع بعضهن بالفرقة ولا بغيرها بل يجب ان ينقلن جميعاً او بقلهن فان فعل
عصى وقضى للمخلفات الثالث ان لا يعزم على الإقامة فان عزم وانتهى اليه أو نوى عند دخوله أو بعده
قضى مدة الإقامة دون الذهاب والاياب ولو لم يعزم ولم ينو قضى ما زاد على مدة المسافرين ولو أقام لشغل
ينتظر تنجز كل ساعة فلا يقضى إلا ثمانية عشر يوماً الرابع ان لا يكون مصيبة ولا في معنى ويقضى اذا
ظهرت من المرأة امارات الشوز قولان نجبه بكلام خشن بعد ان كان ليئناً وفعلان يوجد منها اعراض
وعيوس بعد طلاق ولطف وعظما الزوج بقوله اتى الله واحذرى العقوبة ولم يهجرها في المضجع
والكلام ولم يضرها وان تحقق منها الشوز ولم يتكرر فله مع الوضوء المجران وفي الضرب قولان
أرجحهما عند الشيخ في حامد والمالح المتع وهو المرجع في المحرور وأرجحهما عند صاحب الهندب والشامل
الجواز وهو المختار في الروض وقال في شرح الباب ولا يجوز الضرب الا اذا علم ان الوضوء والمجران لا ينفعان
وينفع هو الا فلا يجوز هو أيضاً وهو اللد كور في الحادى وتعليقه ولو تكرر الشوز فله الضرب بلا
خلاف وعقوبة أولى ويجب ان لا يكون مديماً ولا مبرحاً ولا على الوجه والمالهك ولو أفضى الى السقزم
الفرم وفي الحديث النبى عن ضرب من محمول على الحال الذي لم يوجد

قواعد الجلبات ومن ثم لم يشترط رضا الموهوب لها (قوله وقال الصيدلاني يضمن) اذا القرامات يتسوى فيها
العلم والجهل وقضية كلام الروضة ترجيحه (قوله الاول ان قاس عدم الضمان على عدم الانزال والاصحاب
الخ) يعنى والاصحاب قد خرجوا الخلاف في الضمان وعدمه على الخلاف في الانزال وعدمه وبنوا هذا
الخلاف على ذلك الخلاف وهذا يقتضى وجوب الضمان قياساً على الانزال لانه أظهر الوجهين الواقعيين
فيه لعدم الضمان قياساً على عدم الانزال كما تروهم (قوله وشان ما بينهما) أى بعد ما بين قياس صاحب
التعليق ومقتضى تخريج الاصحاب على ذلك الخلاف (قوله بنوار جوع المبيع على انزال الوكيل) والظاهر
أنه ينزل قبل بلوغ الخبر فهو يقتضى ثبوت الرجوع قبل بلوغ الخبر والضمان على بطلان التصرف أى
وبنوا الضمان على بطلان التصرف والظاهر أنه بطل التصرف وهو يقتضى وجوب الضمان هنا (قوله لا على
الانزال) أى لا تهم بنوا الضمان على الانزال كما تروهم صاحب التعليق (قوله وبينهما) أى بين بنائهم وبناء
صاحب التعليق بون بين بنائهم بناء أى بعد واضح البون في كتب اللغة الفضل والمزية (قوله والا في معنى
ويقضى) أى جميع المدة (قوله بعد ان كان) أى الكلام ليئناً أى بعد ما عهد منها كلام لبن (قوله وهو المختار
في الروضة) وهو الاظهر في المناهج قال في الصفة بشرط ان يعلم إعادة الضرب (قوله فله الضرب بلا خلاف)
نعم ان علم انه لا يفتي فيجرم لانه تعب بلا فائدة (قوله ويجب ان لا يكون) أى الضرب (قوله ولا يجرم)

بضم جيم مفتحة على الفسخ اذا انصار اليه الا اذا عذر الجهم وعلمنا التاريخ (قوله وبذء اللسان) قال في القصور من البنى الرجل القاضى وابذئهم من البذاء وهو الكلام الفصيح (قوله وقيل وجوبا) قال ابن حجر والمنازعة فيه مرودتان ههنا باب رفع العلامات وهو من الفروض العامة والمتأكد على القاضى كتاب الخلع يضم الخاء وهولاء التزم سمي به لان كلاما من الزوجين لباس الاخر قال الله تعالى من لباس لكم وانتم لباس لمن الآفة فكأن به عقارة الاخر عزم لباسه (قوله وهو مطلق ينقص به العدد) لورود لفظ القرآن به في الفداء قال الله تبارك وتعالى ولا جناح عليكم فيما افقذت به الآية وقبس بالفداء الخلع فينقص به ما عدا الإطلاق كلفظ الخلاق لا فسح لانه لو كان فسحا لمجازا على غير العداق (١٠٠) لان الفسخ يجب استرجاع البذل وفي قول من عليه الهدم والحد بد

الفرقة بلفظ الخلع أو الفداء
اذا لم يقصد مطلقا فسخ
لا ينقص عددا فيجوز
تجديده بالزواج بعد تكرره
من غير مهر وبه قال
أبو حنيفة وأحمد ورواية
واختاره كثير من
أصحابنا المتقدمين
والمتأخرين بل تكرير
البقيين الاتباع واستدلوا
له بالآية نفسها اذ لو كان
الافداء مطلقا لما قال
طلقها والا كان الطلاق
أربعا أما الفرقة بلفظ
الطلاق بعوض فطلاق
ينقص العدد قطعاً كما
قصد بلفظ الخلع الطلاق
لكن نقول الامام عن
المحققين القطع بأنه لا يصير
طلاقاً بالنية كالوقد
بإظهار الطلاق بتنبية
ان قلت لم كان الفسخ لا
ينقص العدد والطلاق
ينقصه وما الفرق بينهما
من جهة المعنى قلت يفرق

السبب المجوز وليس من الشوز الشتم وبذء اللسان لكنها تأم بالبداء وتستحق التأديب وذلك بلا
مراجعة القاضى ولومع حقها من القسم والفقة أئمة الحاكم ولو كان سيء الخلق يؤذيها بلا سبب نها
الحاكم فان عذره ولو نسب كل واحد الآخر الى التعدى واشكل الحال يتعزم الحاكم من تفخيس
بشأنهما ومع الظاهر منهما قال لم يكن استكهما بجنت ثقة يبحث عن حالهما واولئذ الشقاق بينهما وما هلى
التضارب والتفاحش يفت القاضى حكما من أهل وهو سكام أهلها استعجابا وقيل وجوب باوهموا كيلان فلا
يجوز الارضاها وبولك الزوج حكمه بالتطليق مجانا أو بعوض والزوج حكمه ببذل العوض وقبول
الطلاق واشترط فيهما التكليف والاسلام والعدالة والحرية والاختفاء الى المقصود ولا يشترط ان يكونا من
أهلها
وهولاء التزم وشرا الفرقة بعوض يأخذ الزوج وهو مطلق ينقص به العدد ويصح منجزا ومعلقا
ومؤقتا ويتأبد ويغلب فيه معنى المعاوضة مارة ومعنى التعليق أخرى وقد يستويان وله أركان الاول
الزوج وشروطه ان ينفذ طلاقه فلا يصح خلع السبي والمجنون والمكره والابز وجة الصغير والمجنون
ويصح من السكران والمهزول والمجور بالفسل والسفهاذن الولي ودونه بهر المثل ودونه ولا يجوز
للمختلغ تسليم المال الى الاذن الولي ويصح خلع العبد بغير اذن السيد ودون مهر المثل ويدخل
العوض في ملك سيده فقرا ولا يسلمه اليه الا باذن السيد والمدر والمعلق عشقه بصفة كالقن والمكاتب
كأخيه الركن الثاني المختلغ وشروطه ان يكون مطابقا للتصرف في المال صحيح الاتزام والافقيع

أى مهلكا (قوله والسبب المجوز) أى الضرب (قوله وبذء اللسان) أى غش اللسان البذاء الكلام القبيح
(قوله وقيل وجوبا) وهو المتمد لانه من الفروض العامة المتأكد على القاضى (قوله ولا يشترط ان
يكونا) أى الحسينين من أهلها أى أهل الزوجين ولكن يسن للآية كتاب الخلع
(قوله وهو مطلق ينقص به العدد) والمعتد انه فسح لا ينقص به عدد فعليك بمطاعة المتحفة أما الفرقة بلفظ
الطلاق بعوض فطلاق ينقص العدد قطعاً كما لو قصد بلفظ الخلع الطلاق لكن نقل الامام عن المحققين
القطع بأنه لا يصير طلاقاً بالنية كالأوقد بإظهار الطلاق (قوله ويصح من السكران) أى التعدى وهو
المراحيث ذكره المازل الخ لنفوذ طلاقهم (قوله ولا يجوز للمختلغ تسليم المال اليه) نعم لو قيد الطلاق
بالدفع أى نحو اعطاء أو قضى جاز لها ان تدفع اليه ولا ضمان عليها لانها مضطر للدفع اليه ليقم الطلاق
على انه عند الدفع ليس ملكه حتى تكون مقصرة وتسليمه له وانما هو ملكها متى ملكه بعد (قوله والافقيع

بان مشر وغية الفسخ ازالة الضرر لا غير هو يحصل بمجرد قطع دوام العصمة فاقصروا به على ذلك اذا دخل للعددية وأما
الطلاق فالشارع وضع له عدد انخوص صالكونه بغيره بالاختيار لوجوب وعدمه ففوض لارادة الموقع من استيفاء عدده وعدمه كما قال ابن حجر
رحمته تعالى (قوله ويصح من السكران الخ) لنفوذ طلاقهم (قوله ولا يجوز للمختلغ تسليم المال اليه) لانه كسأر أمواله نعم لو قيد بالدفع اليه
كان قال ان دفعت الى كذا فانت طالق كان لها ان تدفع اليه لالى الولي لانه في غير هذا املاك قبل الدفع وفي هذا انما املاك بالدفع اليه وعلى وليه
المبادأة الى اخذها منه فان لم يأخذها منه حتى تلف ولا غرم فيه على الزوجة نقله الاذرى عن الماوردى فان ساعته للسفيه بغير اذن الولي وهو
دين لم يبرأ لانه لم يجر قبض صحيح ونسرد منه فان تلف في يده ولا ضمان لانها ضمنت ما لها تسلمه الى السفيه يكن باع شيئا وسلمه اليه وتلف
هتدها وعين وعلم الولي الحال اخذها منه فان تركتها في يده حتى تلفت ضمن تنزى لعله بذلك منزلة اذن له في القبض (قوله ويصح خلع العبا

١٠٢ **مسألة** المخلع يطالب بعد العتيق بما انفصلت يده بخلاف ما انفصلت يده بالسفينة لا يطالب به إلا في الحال ولا بعد الرد لان الحجر على العبد لحق السيد فيقتضي في القيد ما ياتي حق السيد والحجر على السفينة لحق نفسه بسبب (١٠١) نقصانه وذلك يقتضي في القيد حالا

وما لا يظهر انها لو سلمت العين للعبد وعمل به السيد وتركها حتى تلفت لم يضمن لان الانسان لا يضمن لنفسه قاله في شرح الروض (قوله) واختلاص المكاتبه (الح) قال شيخ الاسلام وما وقع في أصل الروضة هنا من أن المذهب المتعصم ان خلفها بأذن كهبو بلا اذن لا يطابق ما صححه النووي كالأرق في باب الكتابة تبعاً للجسم مور واقتضاه كلام الأرق هنا من ان خلفها بالأذن كاختلاص الامتة بالأذن (قوله) ولو قلل للسفينة خالعتك (الح) ولذا ذكر المال ولو أن لها الولي فيه لعدم اهليتها لاقترامه وليس للولي صرف ما لها في هذا ونحوه وان تعبدت المصلحة فيه على ما اقتضاه اطلاقهم ويتعين حمله على ما ذلّم بنحس على ما لها من الزوج والأول يمكن دفعه الا بالخلف فينبغي جواز على صرف المال في الخلع أذناً منه يجب على الوصي دفع جائر عن مال مولاه اذ لم يندفع الابتنى فان قلت هو لا يؤثر ببنوته لان الزوج لا يملكه قلت الغالب في الواقع رجعي

بمهر المثل أو جوازاً ولو اختلعت الامتة بغير اذن السيد مات بمهر المثل في ذمتها اختلعت بين مال السيد أو في الذمة ولو اختلعت بأذنه بعين من أعيانه غير رقبته صاح ومالكها الزوج ولو قدر دنيا واختلعت به صبح ويشعل بكسبها ولو أطلق الأذن فلا تز يدعى مهر المثل فان زادت عليه أو في صورة التقدير على المقدر فان زاد في ذمتها واختلاص المكاتبه اذن السيد ودونه كاختلاص القنة بغير اذنه ولو قلل للسفينة خالعتك أو طلقته على كذا فقبلت وقهر رجعياً فقبلت بالأذن أو ودونه وان لم تقبل لم يرقع ولو قالت طلقني على كذا فاجابها وقهر رجعياً ولو اختلعت امر بینه بمهر المثل أو ودونه فقدم من رأس المال ولو زادت قال زاد من الثلث ولا يكون وصية تلوارث ثخرو جعاً خلع عن الارث ولو اخضع المرء بغير اذن من مهر المثل فقدم مطلقاً الى الركن الثالث المعوض وهو البضع بشرطه ان يكون مملوكاً ولا تز وجعاً خلع عن الارث المعوض وهو كالمداق بلا فرق فان كان عيناً فطره العدد والرجعية قبل ان تبين يصح خلعها الى الركن الرابع المعوض وهو كالمداق بلا فرق فان كان عيناً فطره ان يكون طاهر منتفع به مملوكاً مستقراً مقدوراً التسليم مخصاً بالناس معلوم العين والقدر والصفة والادقوع بمهر المثل وان كان ديناً من قبيل القنفذ فان يكون معلوم القدر والنوع والاجل ان أجل وان كان من قبيل الجنس فان يكون طاهر منتفع به معلوم القدر معلوم الاجل معلوم التسليم ان احساج الى مؤنة معلوم الوصف موصوفاً بحيث لا يغير وجوده والاصح بمهر المثل فان كان منفعته فان يكون منفعته مقدورة حاصلة ناجزة معلومة والا فيجب بمهر المثل ولو خالعه على ارضاء ولده منها أو حضاته أو كليهما بمدة معلومة جاز ولو اضاف اليها نفقة مدة ان خالعه على كفالة عشرين سنين ترضعه سنين وتنفق عليه بقية العشر ونحوه فان قدر نفقته كل يوم من الطعام والادام وكسوته كل فصل أو سنة وكان ذلك مما يجوز السلم فيه ووصف

بمهر المثل كالمسيحي في اختلاص الامتة بغير اذن سيد هاد في غير المختلعة الصغيرة والمجنونة كالأبني (قوله) أو جوازاً أي كأي اختلاص السفينة لانها ليست أهلاً للاتزام (قوله) غير رقبته صاح ورقبتها وهي تحت حر أو مكاتب لم يصح لان الملك مقارن الطلاق فيصعب من ثم لو علق طلاق زوجته المملوكة لمؤنة عونه لم يطلق الا اذا قال ان مات فانت حرة (قوله) واختلاص المكاتبه الى قوله بغير اذنه أي بان بمهر المثل والمعدن اختلاص المكاتبه بالأذن كاختلاص القنة بالأذن (قوله) وقع رجعياً فعلت (الح) ولا يزم في المال لما مر أنها ليست أهلاً للاتزام (قوله) وان لم تقبل لم يرقع لان الصفة تقتضي القبول فاشبه الطلاق المعلق على صفة (قوله) ولا يصح مع الصغيرة فلا يرقع ليس في كثير من النسخ (قوله) ولو قالت أي السفينة طلقني على (الح) (قوله) ثخرو جعاً خلع عن الارث) نعم لو كان ابن عم لها فان زاد وصية للوارث فتأمل (قوله) ولو اختلعت المرء أي الزوج والمرء بغير اذن من مهر المثل فقدم مطلقاً لان البضع لا ياتي للوارث ولو لم يخلف كالأصق مستولده في مرض الموت لا يترتب من الثلث ولانه لو طلق بلا عوض لم تعتبر بقية البضع من الثلث وقوله مطلقاً أي سواء كانت المختلعة ورثت بجهة أخرى كبنت عم له أو لم ترث فتأمل (قوله) وان كانت في الصدة تأكيد (قوله) والرجعية أي المرأة الرجعية قبل ان تبين أي باقتضاء عدتها (قوله) مخصاً بالناس احتز به عن الوقف (قوله) والادقوع بمهر المثل لانه اذا عتد فساد العوض كأي فساد المداق (قوله) معلوم التسليم أي مكانه (قوله) ناجزة معلومة لا كنفقة أحد العبدین (قوله) على ما في كفها ولم يكن فيه تنقي وان علم الزوج انه لم يكن فيه شيء لانه ذكر عوضاً غايته انه فاسد فيرجع لبدل البضع ويشل الخلع الطلاق على ما في كفها كأي التحفة

انه يؤل الى البنوثة فكان جواز ذلك محصلاً ولو ظنا لسلامتهما من أخذ مال لها كعمرن ذلك قاله في التحفة (قوله) ثخرو جعاً خلع عن الارث) قال في شرح الروض نعم ان ورث بجهة أخرى كان عم أو معتق فالأردية تلوارث (قوله) والا فيجب بمهر المثل لانه المرء عتد فساد العوض كأي فساد المداق ولان قضية فساد رجوع العوض الآخر الى مستحقة والبضع لا يرجع بعد الفرقة فوجب رد بدله كأي

فساد الصدق (قوله ولم يكن فيه شيء) قال ابن حجر وإن علم ذلك (قوله ولو قال طلقك على صدقك فقلت وهي عاتلة الخ) فإن أبرأه جاهلة فلا تطلق لأنه إنما علق بأبرأ (١٠٢) صحيح ولم يوجد كافى إن برئت قاله فى التحفة قال وقوله لم يشترط علم المبرأ عليه

بأوصاف السلم صح بالسمى والافقح بغير المثل ولو قال المهر على ما فى كنفها ولم يكن فيه شيء أو كلن ولم يعلمه أو لم ير أو كانت بغير المثل ولو اختلعت نفسها على بقية صداقها خالها ولم يكن فى يدها صدق أو كانت بغير المثل ولو خالها بغير مهر بها بعد أن أبرأته منه لم يهر المثل هل حال أو جهل ولو قال طلقك على صدقك فقلت وهي عاتلة بالبراءة طلقت ولكن بغير المثل أو بجان أو بجهن وهذه الصورة فى التنجيز وأما التعليق فسيأتى فى الإبراء ولو قال المهر على دم يقع رجعي لأنه لا يقصد بخلاف الخمر والميتة والخمر والمقصوب والعوض فى بد الزوج كالمصدق فى بد الزوج بلا فرق هـ الركن الخامس الصيغة وهي الإيجاب والقبول ولها صريح وكليات وصريحه صريح الطلاق وكلياته كليات الطلاق ولفظ الخلع والمغادرة أو تزوجهمما ذكر لئلا أو دونه صريح مقتضى لئلا فإن قبلت بآنت بغير المثل والسمى إن صح وإن تقبل فلا يقع الطلاق نعم لو نوى العوض وقال خالعتك أو فاديتك بلا عوض وقع رجعي قبلت أو لم تقبل أصغر النكاح الأجواب وقال خالعتك أو لم يضمرو وقال خالعتك ولفظ الفسخ والإقالة والبيع والشراء كآبة فلو قال فسخت أو أقلت نكاحك بكذا أو بعث نفسك أو طلاقك بكذا أو بعداك ونوى الإيقاع وقبلت وقع بائنا وإن نوى فلا يقع نعم لو اشتترى ببقعة وشاع بيع الطلاق فى الخلع فيلحق به كالمواشترى الخلع وشاع فى الطلاق ولم يرد ولا صيغة المنجز بشرط الأول الموالاة فإن طال بينهما الفصل فلا يقع الثانى أن لا يتخلل كلام كثير والأفلاقع وقيل وقليل أجنبي وهو قياس الأبواب الثالث إن يتوافق المعنى فلو قال طلقك بالثب فقبلت باقل أو أكثر أو قال طلقك

(قوله ولو قال المهر بها بعد أن أبرأته منه) إلى قوله وبهان أى من غير ترجيح وكأنه فرق بين الخلع والطلاق والمعتد أنه لا فرق بل طلقت بغير المثل فيهما كالفرق بينهما على ما فى كنفها فشد برقوله وهي عاتلة البراءة وتقيها بغير المثل فى صورة جهلها بالاولى كالأختفى فى حاشية الحاجى هنانم ذكر ما لا مناسبة له بما قبله ما لا يخفى (قوله بخلاف الخمر والميتة الخ) فأنها بآنت بغير المثل إذا خالها على هذه الاشياء لانها تقصد اذا الميتة قد توثق كل عند الضرورة (قوله أصغر النكاح الأجواب الخ) أى سواء أصغر الزوج فى قلبه جواب الزوجة بأن فى بصيغة تدل على المشاركة مثل خالعتك أو لم يضمرو بأن فى بصيغة تدل على الاستقلال مثل خلعتك قال فى التحفة وكذا الواطى لفظ خالعتك بنية الطلاق دون النكاح قبولها وان قبلت فعلم ان محل صراحته من غير ذكر مال اذا قبلت ونوى النكاح قبولها وان مجرد طلاق مجرد طلاق لا يوجب عوضا جزا وما نوى به طلاقا اهـ (قوله كما اشترى الخلع وشاع فى الطلاق ولم يرد) أى فى القرآن أى والحال أنهم لم يرد فيه بخلاف المفاداة فإنه ورد فيه (قوله كلام كثير) أى أجنبي عن مطلب منه الجواب لاشعاره بالأعراض بخلاف البسير مطلقا والكثير ممن لم يطلب منه الجواب قاله قاضى القضاة زكريا الأضارى والعتمد خلافه لنحو البيع والفرق ان هنالا بعد اعراضه لظفر الشائبة التعليق بخلاف نحو البيع (قوله وقيل وقليل أجنبي) هذا القيل مع مع علامة شرح اللباب وليس فيه الا هذا فلو تخلل زمن طويل أو اشتغلت بكلام آخر ثم قبلت لم ينفذ ويرأى هذه العبارة بعينها فى الروضة قبيل الاركان بنص وروى فى الكبير كذلك وقد ذكر فى الكتب الثلاثة بعد ذلك ان الكلام البسير لا يضر فعلى هذا دع ان مرادهم من كلام آخر هو الكلام الكثير بقرينة ثم المفيدة للترامى ومع نصريحهم فى الآخون تخلل الكلام البسير لا يضر فعلى المصنف رحمة الله عليه غفل عن كلام شرح اللباب آخره وعن كلام العزيز والروضة ما خاف وقوعه فيما وقع فيه (قوله وهو قياس الأبواب) من البيع والنكاح وغيرهما من كلام المصنف رحمة الله عليه لا من تخمة

فيا المعاضة فيه بوجه كما اعتمده جمع محققون منهم الزركشى وغلط جمع أعذوا كلام الأصحاب على الخلقه فأنشد جمع بعدهم بهذا الاطلاق ليس فى محله وان اتصروا بعضهم وأطال فان علما ولم يتعلق به زكاة وأبرأته رشيده على مجلس التواجب وقم بائنا فان فصلت به زكاة فطلاق لان المستحقين ملكوا بعضه فلم يجرى من كل متقابل شارح فيه ويلزم جمع بوقوعه بائنا بغير المثل ليس فى محله (قوله أصغر النكاح الأجواب الخ) أى سواء أصغر فى قلبه جواب الزوج أن فى بلفظ يدل على المشاركة مثل خالعتك أو لم يضمرو بأن فى بلفظ الاستقلال مثل خلعتك قال فى الاسنى والتحفة وكذا الواطى لفظ خالعتك بنية الطلاق دون النكاح قبولها وان قبلت فعلم ان محل صراحته من غير ذكر مال اذا قبلت ونوى النكاح قبولها وان مجرد طلاق مجرد طلاق لا يوجب عوضا جزا وما نوى به طلاقا (قوله كالمواشترى الخلع وشاع فى الطلاق ولم يرد) أى فى

القرآن لأنه تكرر على لسان حجة الشرع لإرادة الفرق فكان كالتكرار فى القرآن (قوله الثانى أن لا يتخلل ثلثا كلام كثير) أى أجنبي عن مطلب منه الجواب لاشعاره بالأعراض بخلاف البسير مطلقا والكثير ممن لم يطلب منه الجواب قاله شيخ الاسلام قال ابن حجر وظاهر كلامهم هناك الكثير يضر ولومن غير المطلوب جوابه به صرحوا فى البيع ويحتج أنه لا يضر هنا الا من المطلوب

ثلاثا بالقبول فقلت واحدة بثلاث الالف لا يقع الطلاق ولا يزم المال الرابع ان يحلوعن شرط ينقض موجب فلو قال طلقك أو خالعك بالقبول على ان لي عليك الرجعة وقيل وقع رجعا ولا مال ولو خالعها على ان لا عدا عليها بعد الدخول ولا نفقة وهي حامل أو يطلق ضرته أو وقع مهر المثل والشرط أو نحو مجها هذا الاصل قال أئمة المذهب اذا بدأ الزوج بالطلاق وأتى بصيغة المعاوضة وقال طلقك أو خالعك بكذا أو على كذا أو على ان لي عليك كذا فالشرط ان يصير لي قبولها فان رجعت ثم قبلت لم يقع وان تقبلها لفظا فان أشارت به أو سلمت المال باللفظ لم يقع ولا يشترط توافق اللفظ ولا ذكر المال في الجواب ولا سماع الجنب فلو سماع السفيرا أو المتوسط كلامهما كفي ولو أتى بصيغة التعليق فقال متى أعطيتي كذا أو متى ماؤمهما أو أي وقت أو حين أو زمان فانت طالق فهو كالتعليق بشرط الاوصاف في انه لا يحتاج الى القبول لفظا ولا رجوع له قبل الاعطاء ولا يشترط الاعطاء في المجلس ونحوه يأتي وان علق بان أو اذا انفصل ان أعطيتي أو اذا فهو كالتعليق في انه لا يحتاج الى القبول لفظا ولا رجوع له قبل الاعطاء وكالمعاوضة في انه يشترط الاعطاء في مجلس التواجد أي كالتقبول المربوط بالإيجاب ونحوه يأتي وان بدأت الزوجة بالانكاس فقال طلقني على كذا أو ان طلقني فلك كذا فهو معاوضة منضمنة للإيجاب فلها الرجوع قبل جوابه ويشترط التعليق في الجواب والافيه يكون طلاقا مبتدأ ولا فرق بين المنعز والعلق هنا ولا بين أداء الفور كان وإذا وادوات التأخير كمتى ومتى ماؤمهما وأي ولو قالت طلقني ثلاثا بالقبول فقال طلقك واحدة بثلاث الالف ولم يذكر الالف وقت واحدة بثلاث الالف كالموالات ردعبيدي ولك كذا فردأحدهم وطلب المال الفاظ الاول الاعطاء والمعطى عين أوفى الذمة من قبيل النقد أو العروض فان كان من قبيل النقد فلو وقع الطلاق به شرط مركب من التعليق والمعاوضة الاول أن تعطيه في الجواب ان كانت حرة حاضرة وعلق بان أو اذا ولو كانت غائبة فوقت بلوغ الخبر ولو كانت أمة فاذا وجدت الثاني أن تعطى المذكرة ولا غير فان أعطت بشه شتر أو كان لها في ذمتها دين فيمتقاصان لم تطلق الثالث أن تعطى المذكور بنائه ولا بأس بالزيادة قوتها ولا عددا ولا بملكيها وهي أمانة في يده فان دفعت أقل من ذلك لم تطلق الشرح وقد علمت الفرق فلا تغفل (قوله وقهر رجعا لا مال) لان شرط المال عارضه وتأفقه شرط الرجعة اثنا عشر ما فتسا قضاوي أصل الطلاق وصفته بثبوت الرجعة (قوله مجها) أي بجمعها يحيط بها (قوله) وان تقبلها لفظا أي فالشرط ان تقبلها لفظا (قوله ولا يشترط توافق اللفظ الخ) فلو قال خالعك بالقبول فقلت قبلت كني (قوله السفير) السفير الرسول والصلح بين القوم (قوله ونحوه يأتي) أي ونحوه هذا البحث يأتي في مباحث طلب المال (قوله مجلس التواجد) أي القدر الذي يرتبط فيه الإيجاب والقبول (قوله كالتقبول المربوط بالإيجاب) يعني ان الاعطاء نازل، منزلة القبول فكأنه يعتبر الاصل بين الإيجاب والقبول يعتبر بين الإيجاب والاعطاء (قوله التعليق في الجواب) أي في مجلس التواجد متصلا بالانكاس (قوله ولا فرق بين المنعز) كأي المثال الاول والعلق كأي المثال الثاني (قوله ومتى ماؤي) بنشد بدالية (قوله ولم يذكر الالف) أي ولا الثالث (قوله وعلق بان أو اذا) أما اذا علق بنحو متى فلا يشترط الاعطاء في الجواب وسيجيء الفرق في الطرف الثالث من أطراف الطلاق وان بدأت بطلب طلاق فأجابها الزوج فمعاوضة من جانبها لا تعليق للملكية البضع في مقابلة ما بذلت مع شوب رجعا لا يذهبها العوض في مقابلة الطلاق فلها الرجوع قبل جوابه كسائر الجعالات والمعاوضات ويشترط الفور في جوابه في مجلس التواجد نظر الجانب للمعاوضة وان علق بنحو متى بخلاف جانب الزوج (قوله ولو كانت أمة فاذا وجدت) أي طلقك بأنامتي وجدت الصفة وهي الاعطاء من كسها وتعلق مهر المثل بذمتها فطلب به بعد العتق ويجب على الزوج رد المال الى السيد ولا يشترط اعطاؤها فور الانتهاء لا تقدر عليه الا من كسها

جوابه والفرق انه هنا لا يعد اعراضا نظر الشائبة التعليق أو الجملة بخلاف البيع كما مر في باب (قوله وقهر رجعا لا مال) لتنافي شرطي المال والرجعة فيسقاطان ويبقى أصل الطلاق وصفته بثبوت الرجعة (قوله مجها) أي بجمعها (قوله ونحوه يأتي) أي بالبحث يأتي أي في طلب المال (قوله في مجلس التواجد) أي وكان الاعطاء نازلا منزلة القبول فاعتبر فيه الاتصال المعتبر بين الإيجاب والقبول (قوله ولو كانت أمة فاذا وجدت) أي الصفة وهي الاعطاء في وجد منها الاعطاء طلق وزمها مهر المثل ولا يشترط الاعطاء فورا لانها لا تقدر على الاعطاء الا من كسها وهو متعذر في المجلس غالبا وإذا وجدت الاعطاء من كسها طلق بآثا ويجب على الزوج رد المال للسيدة وتعلق مهر المثل بذمتها فطلب به اذا عتقت وان كان المشروط خسرا اشترط الاعطاء فورا وان لم تكن الخسران لربها وبإدراة عليه سواء وقد تشمل بدنها عليه قاله في الاسنى

(قوله أم العددي) المراد بالعددي كما قلنا بضمهم الراجح الذي يساوي النوع المصين في القدر عرفاً (قوله فإذا أعطيت مغبواً أو مشتراً كلاً بفتح) لأن الاعطاء يعتمد على التخليك وهو منتف فيهما (قوله والافقح بفتح المثل) لأنه لم يخلق مجازاً قال في التحفة ولوعفه باعطاء هذا العبد المصوب أو هذا الخراو نحوه فأعطت بات بفتح المثل كالوعاى بفتح هذا كله في الحرة أماناً لا مآذاً لمعين لها عبد افقها تناقض لما أى الشيعين والادج منه وقوعه بفتح المثل لويحيه (قوله والمراد به القبول والالتزام الخ) وليس المراد بالضمان هنا ماصراً به لأن ذلك عقد مستلحق ولا التزام المبتدأ لأنه لا يصح الأبالند بل التزام بقبول في ضمن معاوضة فلم لا توقع تبعاً لا مقصوداً (قوله الخامس أن تكون عالة بقدر الخ) والضابط في مسائل الباب أن الطلاق أماناً يقع أثراً بالمسعى أن يحتم الصيغة والعوض أو بغير المثل أن فسد عوضاً فقط أو روجعاً ان فسد الصيغة وقد تجز الزوج الطلاق أولاً يقع أصلاً ان تلقى بالمراد

الرابع أن تعلى نقداً خالصاً أو مضمراً بأسكوكا أن أطلق الدرهم وإن عين نوعاً معيناً فإن أعطت فلوساً أو مغبوشاً أو ناقصاً أو سبيكة أو غير مضرور بأسكوكا لم ينع وان غلب وكل عدد ألم لوفسه المعلق بالمغشوش أو بالعددي وقال أردت ذلك قبل فاصحاً كان أو زائداً وإذا اجتمعت الصفات طلق وإن كان رد بالسواد أو خشونة أو غيرهما الخامس أن يكون معلقاً على ما أعطت مغبواً أو مشتراً فلا يقع السادس أن لا يتعلق به حق يمنع البيع فإن أعطت موهناً لم يقع السابع أن تعلى بنفسها فإن بعته بوكيل والتعلق لا يقتضى الفور فلا تطلق وإن اقتضاه فالتفويض لا يملك فلا تطلق أيضاً الثامن أن تعلى مختارة فإن أخذ منها فهر لم تطلق وإن كان من قبيل العروض كالعبد والثوب وغيرهما فله شروط الأول الاعطاء على الفور كإعطاء الله كورلاً لبدل والاعطاء بتمامه وعلى الوصف المذكور إن وصف بصفات السلم أو ببعضها وإن لم يكن مغبواً ولا مشتراً كالمرهون ولا مكتاباً ولا مبيعاً ولا افلاً تطلق ولو لم يصف العرض أصلاً كالعبد المطلق فيقع إذا أعطته على الفور عبداً مملوكاً كغبر موهون ولا مكتاباً ولا يملكه بل يرجع إلى مهر المثل وإن كان المشروط عرضاً معيناً قال أن أعطيتني هذا فانت طالق فله شروط الفور وإن كانت أمه أو أعطاه المعلن لا البدل والاعطاء بتمامه وبفساده أو الوكيل والافقح وأن لا يكون مغبواً ولا مشتراً ولا موهناً ولا مكتاباً ولا حراً ولا خيراً ولا ألقيع بغير المثل اللفظ الثاني الضمان والمزاد به القبول والالتزام دون العقد المشهور المقتضى إلى الأصل فإذا قل أنت طالق إن ضمنت لى ألفاً وإذا ضمنت لى ألفاً فانت طالق فضمنت في التوابع طلق ولزمها الألف ولو قال متى أوتيت ما أو مهباً أو أى وقت ضمنت فانت طالق ففى ضمننت طلق وليس له الرجوع قبل الضمان ولو وقع به شرط الأول أن تقول في الجواب وإذا بلغها الخبر ضمنت أو قبلت أن على بان أو إذا حرة كانت أو متولاً بشرط الاعطاء في المجلس ولو أعطت في الجواب ولم تتلفظ بواحد منهما لم تطلق الثاني أن تضمن المذكور لا غيره الثالث أن تضمن بتمامه ولا بأس بالزيادة ولا يلزمها ويلزمها أداءه نقد خالص وأذن مسكوكة وإن أطلق وإن عين تعيين وأداء متصف بالأوصاف المذكورة إن كان من قبل العروض ووصف لم يوصف رد ورجع إلى مهر المثل اللفظ الثالث الإبراء فإذا قال أن أبرأتى أو إذا أبرأتى من دينك أو مبرك أو صدقك فانت طالق فبرأت في التوابع وإذا بلغها الخبر طلق بتمامه ولو قال متى أو مهباً ففى أبرأت طلق وليس له الرجوع بكفى الضمان ولو وقع شرط الأول أن تقول في الجواب أبرأتك أو عفونتك أو غيرهما من ألفاظ الإبراء إذا كانت أمه غير مآذونة في الخلع به أو على بما لا يقتضى الفور الثاني أن تبرئه عن المذكور لآخر غيره الثالث أن تبرئه عن تمامه الرابع أن تبرئه مختارة ولا يقع الخامس أن تكون عالة بقدره والافقح بغير المثل ولا يبرأ ولو قال إن برئت من صداقها ففى طالق فلا يقع الإحصول البراءة

المتعذر في المجلس غالباً (قوله مسكوكا) في القاموس السكة بالسكسح بدنة منقوشة يضرب عليها الدرهم اه ولعله عطفت تفسير قوله مضروراً (قوله أو سبيكة) هي في القاموس كسيفة القطعة المذابة (قوله أو بالعددي) المراد بالعددي الراجح يساوي النوع المصين في القدر عرفاً كذا قيل (قوله مغبواً أو مشتراً كلاً بفتح) لاتقاء التخليك الذي يقتضيه لفظ الاعطاء فيهما (قوله ولومبعوثاً) أى بوكيل (قوله بل يرجع إلى مهر المثل) للجهل بالعوض (قوله والافقح بفتح المثل) أى وإن كان مغبواً أو ماعطف عليه فيقع الطلاق بالوجود الصفات ورجع إلى مهر المثل إذا عين غير قابلة للتخليك كالأبنتى (قوله وليس له الرجوع قبل الضمان) أى في صورة التعليق بمتى أو بما عطف عليه وكذلك في إن وإذا كثر التعليقات (قوله ولا يشترط الاعطاء في المجلس) إذا المعلق عليه الضمان لا الاعطاء (قوله بواحد منهما) أى بضمنت أو قبلت (قوله وإدائه متصفاً) أى ويلزمها إدائه الخ (قوله وإن لم يوصف) كالعبد

فصل من أن من علق طلاق زوجته ببراءتها يلمن صدقها لم يقع عليه إلا أن وجبت براءة صحبة من جميعه فيقع بانها بان تكون برئته وقد وكل
منها يلمن قدره ولم يتعلق به ذلك كما في الركن الرابع لأن الإبراء لا يصح من قدرها وقد علق بالبراءة من جميعه فلم توجد الصفقة المعلق
عليها كذا قرر في التحفة (قوله ولو قال إن أبرأتني من صدائك فأنت طالق وقد أقرت به ثلثاً فأبرأتني) ويجري ذلك في الأحوال به
ثم لطلاق الإبراء منه فأبرأتني ثم طالبه الخصال وأقام يمينه فقال قبل الإبراء يمينه فيخرج الزوج عليها بمهر المثل هذا الذي دل عليه
كلامهم أن الإبراء حيث أطلق انما ينصرف للمصحح وحيدته فقياس (١٠٥) ذلك أنه لا يقع طلاق في الصورين لانه

لم يسبق حال التعليق
دين حتى يبرأ منه ثم
ان أراد التعليق على لفظ
البراءة وقهر رجعي أو قهر
المصوب بان الاعطاء قيد
به والطلاق على ما كشفها
مع علم انه لا يفي فيه بأنه
ذكر عوضاً غايته انه فاسد
رجع ليدل البضع بخلاف
الإبراء المعلق لا ينصرف
الالموجود يصح الإبراء منه
ومرانه لوقوع براءة مسبقه
فأبرأته لم يقع وان علم سفيها
فقياسه هنا عدم الوقوع
ان علم إقرارها وأحوالها
قال ابن حجر رحمه الله (قوله
ولو قالت ان طلقني فأنت
برئ من صدائي الخ) قال
في التحفة تلاقح فتاوى
صاحب العبا ان علم
الزوج بما قالت أي يحكم انه
لامعاً ومثقف فهو مستدق
بطلاق فيخرج رجعي وان
ظن انه وجد منها التماس
بعض صحيح فيظهر فيه
احتمالاً أقرب ما عدم

ولو قال إن أبرأتني من صدائك فأنت طالق وقد أقرت به ثلثاً فأبرأتني هل يقع الطلاق فيه خلاف مبنى على
ان التعليق بالإبراء محض تعليق يقع به الطلاق رجعي أو لا إراءاً وخلف بعض كالتعليق بالاعطاء والاصح هو
الثاني وبه قطع في الثبابة والروضة والكبير فعلى الاول هو كالتعليق بالمستحيل وعلى الثاني وجهان أقبيهما
الوقوع كما لو قال أنت طالق إن أعطيتني هذا العبد المصوب وهذا العبد فأعطته وتخرج مصوباً ولو أبرأ الزوج
ويجب مهر المثل عليها في جميع هذه الصور ولو قال إن أبرأتني من صدائك أطلقك فأبرأتني فطلق برئ
وطلق لم يكن مخالفاً بل ابتداء إبراء وتطلق ولو قال إن أبرأت فلان طالق فأبرأتني فرجى ولو قال إن
طلقني فأنت برئ من صدائي أو فداؤك برأتك فطلقها فرجى ولا إبراء ولو قالت أبرأتك من صدائي فطلقني
برئاً ونحوه بين التعليق وتركه ولو قال طلقك فأبرأتني طلق ونحوه بين الإبراء وعدمه اللفظ الرابع
الاقباض والتعليق به كالاعطاء ان سبق منها طلب بعوض أو قال ان أقبضتني كذا المملكه أو صرفه في
سواي حتى أليكسنى أو جعلته ملكي وان لم يسبق ولم يقل هو ذلك فهو كسائر التعليقات ولا يختص
الاقباض بالجلس على يان أو إذا أوتى مأومها ولا يملك الزوج ما قبضته فيقع الطلاق رجعي أو يقع
بأقباض المصوب والمشترك والمهر والمكاتب لان الاقباض لا يفي عن الملك بخلاف الاعطاء ويشترط
الاقباض بنفسها وان قبض المذكور لا البديل وان تقبض بتمامه وان تقبض نقداً خالصاً زائداً مسكوكاً
مضروباً ان علق على اقباض النفس مطلقاً وان قبض بالوصف المشروط ان علق على اقباض عرض
موصوف وان يأخذه الزوج باليد ولا يكتفي بالوضع عنده ان امتنع من القبض بخلاف التعليق بالاعطاء فانه
يقع بالوضع عنده ويملكه به

الطلاق (قوله محض تعليق يقع به الطلاق رجعي ولا إبراء) وفي بعض النسخ ويرأى قال في التحفة
وفيه نظر لان الفرض انها أقرت به ثلثاً فكيف يبرأ وقد يجب براءة بغير قصد كذبها في إقرارها
اه واعلم أن الإبراء حيث أطلق انما ينصرف للمصحح (قوله فهو كالتعليق بالمستحيل) أي فلا
يقع الطلاق وسيجيء في الطلاق في النوع الثاني قبيل مسائل الدور (قوله ولا يبرأ الزوج) أي في الصورة
التي أقرت بالصدق لثلاث (قوله في جميع هذه الصور) أي الثلاثة المقبض والقبض عليه (قوله ويرئ
وطلق) أي رجعي (قوله فرجى ولا إبراء) أي ان علم الزوج بفساد الإبراء فلا يبرأ في الصلح ان شرط الإبراء
ان لا يكون معلقاً وان جهل طلق بتأثير المثل على المعقد (قوله والتعليق به كالاعطاء) وقد مر شروط
الاعطاء (قوله لا مملكه أو صرفه) كلامها صحتها التكميل (قوله وان لم يسبق) أي منها طلب بعوض ولم
يقل هو أي الزوج ذلك أي من قوله لا مملكه أو صرفه الخ (قوله لان الاقباض لا يفي عن الملك) أي
لا يقتضي التملك (قوله فانه يقع بالوضع عنده) وان امتنع من القبض لانه اعطاه عرفاً ولا يمكنها يامن

(١٤ - انوار - نائي) الوقوع لان جوابه بقدر فيه إعادة ذكر ذلك العوض المذكور ولو قال كذلك
جاهل ما تعلق اذا عوض صحيح ولا فاسد بل ولا نفاس طلاق فكأنه قال ابتداء مطلقاً بكذا. أو لم يعلم ثم قال والاحوال الثاني وقوعه بمهر المثل
كقوله ان طلقني فأنت برئ من صدائي فطلق جاهل بفساد الإبراء على ما اخبره البلقيني وغيره من الفرق بين علمه وجهله وهذه الاحتمال
ضيق لانه في هذه الصورة وجد منها نفاس الطلاق والفساد أعما هو في مستثنائهم تلتزم بطلان أصله اه (قوله لان
الاقباض لا يفي عن الملك) بخلاف الاعطاء أي لان الاقباض لا يقتضي التملك فهو صفة محضة بخلاف الاعطاء بقبضه عرفاً (قوله بخلاف
التعليق بالاعطاء الخ) وان لم يأخذه لانه اعطاه عرفاً ولهذا ابطال اعطائه وأثبت فعله بأخذه

قوله ولو يفسخ منسأها اطلاقاً (جاء) لوجود العسفة وهي القبض أي ان علق به دون الاقباض لأن فعل المكنى مفعول شراً (هو المعلق) بمهر المثل، لفساد العوض باختلاف الجنس، **بذلك** أي بالثابت اذا من غير علق من أتى طلق عليك كذا الآية أرفع الطلاق جوازاً أي إخراجاً له على كذا، **بذلك** كذا الآية، غير معلق عليه، بل على جهة الطلاق غير خاضعة للشرطية أو العوضية في بارزها هو وقوعها لمخاطبة نفسها وطارق قولها إخراجاً، وعلى ذلك كذا (١٠٦)

ولقبض منها قهر أطلقت والتعليق بالإداء والدفع والتسليم كالإقباض بالافرق فيسقط المقيّد على الإعطاء والمطلق على غيره **قوله** اللفظ الخامس المشبّهة ولو قال أنت طالق على كذا ان شئت فشرطه المشبّهة في الجواب حوزة كانت أو أمانة ولا يشترط تسليمه في المجلس ولو قال متى شئت فلا تخضع المشبّهة بالمجلس ولها شروط ان تنهه المالك كور البديل وان تشابهه مقدرا ووصفا ونفسها لا بوكيلها واختاره غير مضمهوره ولو قال خالعتك وأطلقت على عبداً ونوب وصفه كاملاً وقبلت وهي من أهل الانزال وقع بانها ولا حاجة الى الاتيان وهو كالسلم فيه في ذمتها ولو لم يصفه أصلاً أو لم يصفه كاملاً وقبلت وقع انتافي الحال بغير الشل ولو خالعا على نوب معين على انه كان فيان قلنا أو بالعكس بات بغير الشل **قوله** تدب **قوله** اذا قلنا بزيادة من غير طلب منها انت طالق عليك كذا أو لى عليك كذا وقع رجعا قبل أو لم يقبل الآن يقول أردت به ما يريد القائل بقوله لمطلقك على كذا وواقته المرافة فيكون كذلك ولو سبق منها طلب فان لم يذ كر المال وقالت ملقي فاجابه فكاً لو لم يطلب وان ذكرت فان كان برما بان قال ملقي بعض فقال لمطلقك بعض بات بغير الشل وان قال لمطلقك بألف مثله فهو كالو لم يطلب فان قبلت ماتت باللف والاف لاطلاق وان كان معيناً بان قالت ملقي على ألف فقال لمطلقك على ألف بات باللف ولو اختلفا فقال طلبت منى وأجبك وأنكرت الطلب صدقت بينهما ولا عوض ولا رجعة ولو قالت طلعت بكذا أو على كذا أو لك على كذا أو على ان أعطيتك كذا أو ضمن لك كذا أو ان لمطلقتي أرذا أو متي هذه كلها صيغ التزام وتخصص الجواب بالمجلس فان أجابها ببات بالذ كر وان صح والاف بغير الشل ذ كر المال كور في الجواب أو لم يذ كر ولو قال لمطلقتي ابتداء ولم أقصد جوابها صدق بينهما ولو قال بطلقي وأعطيتك الألف فطلعتها مطلقاً وقع رجعا ولو قال ان أعطيتني كذا لمطلقك فأعطت لم يقع ولا يلزمه المطلق عليه رد المدفوع

القبض اعطاء منها **قوله** ولو قبض منها قهر أطلقت فلا حاجة الى قبض المدفوع التي هي القبض واعلم ان هذا ان علق بالقبض أما بالإقباض فلا تعلق **قوله** فمطلق المقيّد من هذه الثلاثة بنحو التذكّر على الاعطاء والمطلق أى يطلق المطلق منها على غيره أى عبر الاعطاء من نحو الإقباض المطلق المدفوع بالسبوق بطلب منها عوض وفي بعض النسخ فيسقط وفي بعضها فيسقط **قوله** (باب بغير الشل) لفساد العوض بخلاف المجلس **قوله** تدب **قوله** اذا قلنا ابتداء لم قال في النسخة لانه وقع الطلاق بمحاثم احبران عليها كذا ذ كر حلية خبره معطوفة على جملة الاطلاق غير ملاحظة للشرطية والعوضيه فلم يلزمها الوقوع قال نعم ان شرع عرفا ان ذلك الشرط كحل صار مثله أى ان قصده به ١٥ وكذا ان لم يقصده به على العبد **قوله** فيكون كذا لك كفو لك لمطلقك على كذا وقع بانتموا اخذت فان اراد المصدق به ولا يلزمه مال اذا حلف على عدم علمه انه أرذ ذلك وان نكحت وحلفتها وما دام تعبد فلا يعزم من صدقة أو كذبته وحلف بين الرذ والاوقع رجعا **قوله** صدقت بينهما اذا الاصل عدمه **قوله** ولا رجعة مؤاخذة بفراره **قوله** ولم أقصد جواباً صدقت بينهما ووقع رجعا

وهو يفرد بالطلاق فاذا
خلالته عن صيفه معاوضة
حصل لقطعه على ما يفرد به
ثم ان شاعرهم ان ذلك
للشعر كطى صار مثله
ان قصدهه وليس بما
تعارض فيه مدلولان لغوي
وعرفى حتى يقدم اللغوي
لان ما هنا فى لفظ شاعر
استعماله فى شئ فقلت
اراد تعالى بذلك فى تعارض
المدلولين ولا ارادة تقديم
الاقوى وهو اللغوي فان
قلت هل يمكن توجيه
اخلاق المشوئى ان الانتشار
هنا جعله صريحاً محتاج
لقصد قلت نعم لان كون
الانتشار باليحق السكابه
الصريح كما هو فى السكابه
الموفقه أم لا الالفاظ المنزله
فيكى فى صراحتها الانتشار
الازى ان يتك بعشره
دنانير وفى البلد قد غالب
يكون صريحاً فيه وليس
ذلك الان تأثير الانتشار فيه
قائدهم بما قرئته ولا
استشكال هذا هو علم اذا
تعارض مدلولان لغوي
وعرفى قدم اللغوي وآسا

قول ابن الرصة ان هذا مني على ان صراحتي تؤخذ من الاشتباه اى وهو صعب وتؤخذ من ذلك انه
لوقال بفسدك ولى عليك ألف واستمرى الخبيث ضحك السبع به وان لم يسهو قال ابن حجر (قوله الا ان قول ردت به ما ريد العائل الخ) ففهم ما
المنسى لان المحي حذفت عليك كما عوضاً ما اذا قل تصدق قبيل يجمع انما واحداً به افر ثمان حلفت امها لعل انهُ اذا ردت على بلزها
مال والا لو حلفت لمها وما اذا قل فلان يجمع ثمان صدقة او كنه وحلفت عين الرد والا وقع رجعياً ولا حلف لانه لم يقبل قوله في هذه
هذه تركناه قال ذلك وليرد وهو انه ربي (قوله صدقت عنهما ولا عوض) لان الاصل عدم ضمان عادت واعرفت بعد بينهما عداياه

لنضاه في أهله قاله المودودي قوله ولو قلنا بعد عدي وملك عدي كذا فلهذا لم (المال) قال في التحفة وأما أبو زرعة فعين قلنا أبو زرعي وأنت طالق وقصد تعليق الطلاق بالزوجة بغيره بطلان ما قلنا ذلك وبكاد التعليق منه ومنه ما أعطى الفأوا استطلاق كل بغيره وإطلاق الزوج كشي الوقوع به باننا كز عدي وأعطيك الفأور ديان هذه الفس طرا لاجل أنه لا فية ما لم تنم وفي مسئلتنا غير ما لم تنم وشتان ما بينهما فصل لا يجوز التوكيل بالحلم والاختلاف أي من جانب الزوج والزوجة قوله وأصبحوا (١٠٧) مالفه) وعبارة الروض وله توكيل عدد

ولو قال ردديني ولكي عني كذا أو دلهم المال ولو قال يعني كذا أو لك عني كذا فقال له لم يبقه ولو قال
 طلقني ثلاثا فأبى وأبى أن يطلقني ثلاثا فلك ألف وهو لا يملك إلا الواحد فطلقها لك الواحد يقع
 بالثلاث علمت أنه لا يملك إلا الواحد وأبى وجهات ولو قال طلقني ثلاثا فأبى وهو يملك ثلاثا فطلقها واحدة إلا أن
 يقع الثالث وإن طلقها ثنتين فياثلثين ولو ملك طلقتهن فطلقها واحدة وقع الثالث وإن طلق ثنتين لم يلزم إلا
 ولو قالت طلقني واحدة فأبى فطلقها ثلاثا إلا أن يرفع الثالث بالثلاث أعاد كذا في الإلزام الجواب أو أطلق ولو قال
 يعني هذا العبد فأبى فقال سمعته من هذين العبدين فأبى بطل ولو قال طلقني فأبى فقال طلقتك بغيره جاز
 وقع غيبته ولو قال يعني عبيدك فأبى فقال سمعته بحسبنا طلق والظاهر أن الزوج إن ملك العدد المأمور
 فأجابا بكهله المسمى وإن أجابا بعضه فبالقطب بالتوزيع وإن ملك بعض المأمور فإن تلفظ بالمأمور أو
 حصلت البيئته الكبرى به فله المسمى والأقرب نزح المسمى على المأمور ولو علق طلاقها بصفة وذكره وضاع
 فقال لم تلقك أو أبى طلاق إذا جاء العبد ودخل الدار فأبى وأبى أن يملك يقع الطلاق المسمى إذا
 وجدت الصفة بشرط القبول عند التعليق مصلابه وإذا بلغها الخبر إن غات ولو قال طلقني غدا أو لك عني
 ألف فقال لها الغدا أو قبله وهو غير المثل

المقول إذاذن الزوج بالسقمعتلا كاذن وليه لوأذن له في قبض دس له وفيضه واعتد به كاقيله لادل عن تر صرح الخطأ اهتم (قوله الجهور على أنه يعبر بغير التل كالخلع غرض) وهو العتمد وقارت التعمد بان المخالفة في صرححة فليكن الآتي به مأذونا فيم (قوله ولا معالجة منه على العتمد) لان قضته هذا العوض ن زادت فيه مع اضافته اليها و فرق بن هذا وما مر ان نقص وكذا عن مقدمه بل بضماع البضع مقوم عليه وسمي به لا بالعمد بتملها فان هذا التخلص لا غرض هو حاصل العامسما هو وجوب به غير التل فالفي التحفة

(قوله ولو وكل وكيلاً خلع)

على خراً وخزيراً بر طلع
 الخلع قال في شرح الررؤض
 في كتاب الوكيلة ولو وكله في
 الخلع والصلى عن الدم على
 خراً وخزيراً بر نفسه صح
 الخلع والصلى وقد صدق
 العوض حتى يستحق
 الموكل بدل البضع والدم
 من مهر المثل والدية كالمهر
 فله الموكل بنفسه لانه كان
 قائداً بالنسبة الى العوض
 صحيح فيها يتعلق بالخلع
 والقصاص فلا خلافان
 وكه في ذلك على جرح فقد
 على خنجر بر لهما الخالفة
 فحق الزوجية والقصاص
 كما كانا قائلين وماد كرى
 المورثين يجرى في الكاح
 اهـ (قوله ولو وكلت
 لختلم بمافعل بانت
 بمهر المثل) لانه وقع عوض
 مقصود وفارق نظيره في

نفسه تمت كذلك وخلع وكيله بغير نقد البلد أو بغير جنس المسمى أو بالتأجيل تخلعه بدون المقدار ان
 قدر وبدون مهر المثل ان أطلق ولو خالف وكيلها في جنس العوض بان قالت اختلع على دراهم فاختلع على
 دينار أو ثوب وقع بانتها مهر المثل ان أضاف الخلع الى ما لم يقبل وأتاضاً وان قال وأتاضاً ولم يصف
 العقد البيلم يرجع الابدل ماست ولو أطلقت التوكيل فقتضاه مهر المثل حالاً فان قصص عنه أو أجل
 فقد زاده خيراً وان زاد عليه فهو كالموكل قد تفرز ادعى المقدر ولو قال وكيله خالها فلاناً بالثب خالها
 واحدة بألف يقع لانه زاده خيراً ولو قال اذا أخذت مالى عليها فطلقها أو خالها أو خذ مالى ثم طلقها أو
 طلقها أو خالها على أن تأخذ مالى منها أو خذ مالى وطلقها أو خالها أو خذ مالى وجب تقديم الاخذ
 على الطلاق والخلع ولو أخره لم يقع ولو قال طلقها أو خالها ثم خذ مالى لتقديم الاخذ على الطلاق ولو وكل
 ليخال على خراً وخزيراً بر طلع الموكل والخلع ولو وكلت ليختم بمافعل بانت مهر المثل ولو قالت لأخ
 اختلعتي بماسمتومت فاختلع على صداقها في ذمة الزوج أو على مال في ذمتها صح ولو اختلع على عين
 من أعيانها فلا ولو وكلت عبداً بادن سده أو دونه جاز ثم ان خالغ بعين مالها فذلك وان اختلع على في البعة
 فان أضافه اليها فلا مطالبة منه وان أطلق ولم يصف فان لم يأتد السدي الوكيلة فيتعلى بدمه وبمائها وان
 اذن فيتعلق بكسبه وبمائها ولو اختلع الاجنبى مع الزوج جاز ان لم ترض به المرأة والمال يلزمه والخلع
 معه كعم الزوجية في الالفاظ والاحكام ولو صرح بالوكيلة كاذباً أو باع لم يقع ولو كان الاجنبى وكيله من
 جهتها جاز الاختلاع وكاله واستقلالاً والمال عليه حينئذ ويجوز أن تكون الزوجة وكيله للاجنبى في الخلع
 ويتخير كذا كذا أو أبو الزوجة كالا اجنبى ولو اختلع بماله ذكر أنه لم يوافق صرح بالوكيلة أو بالولاية لم يقع
 الطلاق وان صرح بالاستقلال فهو كاختلاع الاجنبى بالخصم فيعبر مهر المثل عليه ولو أطلق ولم يشرع
 لنيابة ولا استقلال يقع رجعياً صغيراً كانت أو كبيرة ولو اختلع بماله ولم يذكر أنه لم يوافق الطلاق بغير
 المثل ولو اختلع الاب بعد أقياً أو على أنه رى من الصدق أو قال الزوج طلقها أو أت رى من صداقها أو
 على انك رى ممن صداقها وقع رجعياً ولا برأ الزوج ولا تنهى على الاب ولو اختلعا بالبراءة وضمن البرك فلا
 يبرأ أيضاً

(قوله تمت كذلك) أى عليها ماست وعلى الوكيل ما زاد (قوله بدون المقدار قدس) أى لم يرفع الطلاق
 ان حالف مرسومه (قوله وبدون مهر المثل ان أطلق) أى ان أطلق ولم يعين له النقد أو التأجيل مثلاً فخلع
 بالنقد الخالفاً وبالتأجيل يقع بمهر المثل على المعتمد (قوله أو خزيراً بر طلع التوكيل والخلع) نقل عن شيخ
 الاسلام أقصى القضاة ذكره الاضارى انه لو وكله في الخلع والصلى عن الدم على خراً وخزيراً بر نفسه صح الخلع
 والصلى وقد صدق العوض حتى يستحق الموكل بدل البضع والدم من مهر المثل والدية كالموكل بنفسه لانه
 كان قائداً بالنسبة الى العوض صحيحاً فيما يتعلق بالخلع والقصاص اهـ وهو المعتمد (قوله ولو وكلت ليختم
 بمافعل) لانه وقع عوض مقصود كما مر (قوله ولو قالت لأخ اختلعتي) أى من زوجى بماسمتومت من
 الصواب (قوله ويجوز أن تكون الزوجة وكيله) أى لاجنبى في الاختلاع مع زوجها ويتخير كذا كرى نصير
 بين أن تختلع وكاله من جهة الاجنبى واستقلالاً من جهتها (قوله فان صرح بالوكيلة) أى الاب كاذباً (قوله لم
 يقع الطلاق) لانه ليس بولى في ذلك ولا وكيل ولا ليس له صرف ماله في الخلع (قوله يقع رجعياً) قال في
 التحفة ادليس له تصرف في ماله ما عدا ذكر (قوله وقع الطلاق بمهر المثل) أى على الاب (قوله ولا تنهى على
 الاب) لانه لم يلتزم شيئاً

(قوله لكن يقع به المثل على الاب) لانه انتم المال في نفسه فكان تحلفا بمصوب **فصل** اذا ادعت الخلع وانكر صدق بينه لان
 الاصل عدمه فان اقامت به بيته ولا تكون الارجلين بانت ولم يطلها المال لانه ينكره ما لم يعد ويترف به على ما قاله الماوردي لان
 الطلاق لزوم وهي معترضة به وفيه نظر والذي يتجه اليه ان اقر الشخص بشئ فانكره ثم صدق لايدين اعتراف جديدين المقر كقائه
 ابن حجر رحلته (قوله وحصلت البيونة اذا حلفت) (١٠٩) لان الاصل براءة ذمتها بل يقر بما شأدا

لكن يقع به المثل على الاب ولو قال طلقها وانما ضمن براءتك عنه وان طوبت به اذيت عنك يقع باننا
 به المثل عليه وقيل حينئذ يقع في الاولى رجعا والمرد بالضمان الاتزام دون الضمان المشهور ولو وكنت
 قبل الدخول وقالت اختلعتي بحيث لا يزني شئ فاختلع بجميع الصدقات مات ولا شئ عليها وما يجب بحجب
 على الوكيل
فصل اذا ادعت الخلع وانكر صدق بينه ولو قال طلقتهك بعوض وقالت بما اصدف بيننا ولا
 عوض وحصلت البيونة ولو اتفقا على أصل الخلع واختلفا في جنس العوض او قدره او وسعته او في عدد
 الطلاق او غيرهما ما ذكر في البيع تحالفا ولزم مهر المثل ولو خالع اجنبي وكالة او استعلا ولا اختلفا
 تحالفا ولو قالت سألتك بالعوض فطلعتني بعد زمن طويل وقال بل في الحال صدقت ولا عوض ولا رجعة ولو
 قال طلقني بعد زمن طويل ولم تقبل في الرجعة وقالت بل متصلا فلا رجعة لك صدق بينه ولو تحالفا
 بالمدرهم مطلقا وقال ارادناه بالثقة وقالت بل الفلوس او على ألف فقال ارادناه بالثقة وقالت بل
 الدرهم تحالفا لو توافعا على انه اراد بالثقة وادعت انها ارادت الفلوس وقال بل ارادت القرعة صدقت
 بيننا ولا شئ عليها ولو توافعا انها ارادت الفلوس وقال انا اردت القرعة ولا فرق للتحالف وقالت بل اردت
 الفلوس وبنت بانت باعترافه ولا شئ عليها ولو قال اردت بالثقة ولم تعرض لجانها وقالت اردت الفلوس ولم
 تعرض لحانه حصلت القرعة به المثل بالتحالف ولو قال خالعتك فقالت اختلعتي اجنبي بمالهات باعترافه
 ولا شئ عليها ولا على الاجنبي ولو قلت اختلعت بك كلفز بدواً فشفته اليه وقال اجنبي اختلعت بك وكلة الزوجة
 واخذت بها

(قوله لكن يقع به المثل على الاب) لانه انتم المال في نفسه فاشبه بالاختلاع بمصوب وهكذا الحكم به لو
 قال الاب والاجنبي طلقها على عبها هاذن او على ضامه (قوله وقيل يقع في الاولى رجعا) اذا لمعني لضمان
 البراءة فيلغو ويقع الطلاق رجعا والمعه الاوّل (قوله وما يجب) أي في هذه الصورة من تمام مهر المثل أو
 صفة اذا جهل الزوج كامراً واخو الحكم الخامس من أحكام الصداق يجب على الوكيل تقدير
فصل اذا ادعت الخلع وانكر صدق بينه اذا الاصل عدمه (قوله وحصلت البيونة مؤاخذاً بقراره)
 ووجب نفقتها وكسوتها من العدة ولا يرثها وهي ترثه (قوله تحالفا ولزم مهر المثل) واعلم ان اثر
 التحالف انما هو في العوض فقط واما في عدد الطلاق فالقول قوله بينه واما البيونة فمؤاخذاً بكل تقدير
 (قوله في الحال صدقت) اذا الاصل براءة ذمتها وعدم الطلاق في الوقت الذي يدعي الزوج (قوله
 صدق بينه) كما يصدق في أصل الطلاق (قوله بالثقة) وهي القطعة المتداينة من الذهب والفضة
 (قوله ولا شئ عليها مؤاخذاً بقوله) ولانها تنسك القرعة (قوله مات) أي ظاهره ولا شئ عليها لانكاره
 القرعة فتأمل (قوله بالتحالف) اذا يدعي الزوج عليها معينا حتى تحلف كذا في الروضة

ما اراده كذبه الآخر به اراده فبين ظاهره ولا شئ عليها لانكاره احدى القرعة ثم ان عاد المكذب وصدق استحق الزوج المسمى احر (قوله
 حصلت القرعة به المثل بالتحالف) لانه لا يدعي عليها معينا حتى تحلف (قوله ولا شئ علي ولا على الاجنبي) قال في شرح الروض ولا تقول
 انه اقر بعد صدقت في نفقه فيلغو وبني النكاح كالمأذون انكر الشراء حتى العين للقرع بالبيع تضمن الخلع اطلاق العوض وهو البضع بخلاف
 البيع بدليل انه يفسخ بتعذر العوض والبيونة لا ترد نعم بغيره من البيع ان يقول بعثتك عبدي فاعف وأنكر صادق بينه ونحوه حتى

العبد بقراره (قوله وانكر الاضاعة تحالفا) لان ذلك اختلاف في كيفية العقد (قوله ولم يقبل قوله) لان الاصل عدم الاكراه وتغييره
المال لاقراره (قوله ولو قالت اختلفت بالصدق الذي في ذمتك وانكر الخ) قال في الاصل فان قالت ذمتك بصدق الذي في ذمتك فانكر
وحلف سقط عنه صدقها بخلاف قوله اشترت (١١٠) دارك به فانكر لا يسقط عنه لان الخلع بالصدق يقتضي سقوطه بالكلية

لان ذمة الزوج اذ ابرئت
منه لا يمكن اشتغالها به
بخلاف الشراء الذي يخرج
الدار مستحقة او ترد بعب
او تلف قبل القبض
فيعود الصداق

كتاب الطلاق
هو لغة حل القيد وشرا
حل عقد النكاح بلفظ
الطلاق ونحوه وعرفه
النورى في تهذيبه انه
تصرف بمولك للزوج
بحديثه بلا سبب فيقطع
النكاح والنظر في اطراف
الاول في اقسامه (قوله اذا

لم ينفى) أي لم يرد الودع (قوله)
هو ما اذا كان بقصر في
حقها) قال ابن حجر ولو
بصد المليل ايها (قوله أو
كانت غير عقيقة) قال ابن
حجر ما يفتش الفجور بها
قال ومن ثم أمر صلى الله
تعالى عليه وسلم من قال له
ان زوجتي لا ترد بدلا من
أى لاتع من يرد الفجور
بها على أحد اقوال في
معناها بما سماه خبيثة من
ذلك ويلحق بخصبه
الفجور بما حصوله شقة
له بقرائها تؤدي الى مبيح
تتم وكون مقامها عند
أنتم لفجورها فانما علم

وانكر الاضاعة تحالفا ولو تخالفا ما ادعت طلاقا قبل الخلع ثلاثا واقراه بفساد النكاح وانكر
صدق جبينه واستمر الخلع ولو تخالفا ما قال كنت مكرهة الى الرجعة وانكرت الاكراه لم يقبل قوله وعليه
رد المال ولو ادعت الاكراه صدق جبينه وزمها المال ولو اقامت بينة به لزم رد المال ولا رجعة لاعتراؤه
بالبينة ولو لم يصرح بالانكار بل سكوت أو كانت الخصومة مع وكيله فله الرجعة ولو قالت اختلفت بالصدق
الذي في ذمتك وانكر وحلف فلا رجوع لها بالصدق ولو كان له دين على آخو فقال اشترت منك دارك
به وانكر الرجل وحلف يجوز له المطالبة ولو قال ان فعلت كذا فامراني طاني ثلاثا وفصل ذلك الفعل ثم
ادعى الخلع قبل ذلك الفعل لم يصدق بالبينتين وان واغتته المرأة ولو قال وألا خالعت ثم فعل ذلك الفعل صدق
بلا بينة

كتاب الطلاق

والنظر في اطراف الاول في اقسامه وهي أربعة الواجب وهو على المولى اذ الميرغى وعند الشقاق اذ ارأى
الحكام التفرق الثاني المستحب وهو اذا كان بقصر في حقها أو كانت غير عقيقة الثالث المكر وهو
عند سلامة الحال ونسب الثلاثة سنيا الرابع المحرم وبسبب عداوته حر به أسباب الاول الحيف فيحرم
إيقاعه في الحيف منجزا بعد الدخول واحدا كان أو أكثر لتطو بل العدة وان رضيت أو سألت ولا
يجرم على المولى ولا على القاضي اذا امتنع المولى ولا في حال الشقاق ولا عند ظهور الحل ولا الاختلاع معه
ومحرم مع الاجنبي ولو قال أنت طالق مع آخو حيفك لم يجرم ولو قال مع آخو طهرك حرم

(قوله وانكر الاضاعة تحالفا) لان ذلك اختلاف في كيفية العقد كذا قبل (قوله وانكر صدق جبينه) لان
الاصل عدم الطلاق والافرار (قوله يقبل قوله) اذا لاصل عدم الاكراه وعليه رد المال مؤاخذا بقراره
(قوله فلا رجوع لها بالصدق) مؤاخذا بقراره (قوله يجوز له المطالبة) وفارق الخلع بدن الصدق ان
الخلع به يقتضي سقوطها بالكلية اذ ذمة الزوج اذ ابرئت منه كيف يمكن اشتغالها به أخرى بخلاف مسئلتنا
اذ قد تخرج الدار مستحقة أو ترد بعب أو تلف قبل القبض فيعود الدين ولو كان صداقا قلنا

كتاب الطلاق

(قوله اذا الميرغى) أي لم يقصد الودع من الفينة وهي الرجوع الى الودع بعد الحلف (قوله بقصر في حقها) ولو
بعد المليل كذا قاله الشيخ شهاب الدين (قوله أو كانت غير عقيقة) هذا اذا لم يفتش الفجور بها ولم يحصل
مشقة له بقرائها تؤدي الى مبيح تيم ولم يكن مقامها عند مبيح لفجورها (قوله في الحيف منجزا الخ)
لتضررها بطول العدة لعدم حسابان فيه دما وكالتنجز كل معلق بما هو جاز من البعدة قطعا وتوجد
باعتباره (قوله وان رضيت أو سألت) لانها قد رضيت كاذبة وقد سألت غير راضية ومن ثم ان تحققت
رغبته لم يجرم (قوله ولا يجرم على المولى) لطلبها لعلها به يجرم طلاق المولى لانه الذي الجأها الى الطلب وهو
غير ملجأ الى الطلاق فقط بل اليه أو الى الفينة فلا ضرر ورة الى الطلاق في الحيف (قوله ولا على القاضي)
أي بعد طلبها اذا امتنع لوجوبه عليه حينئذ قطعا للتراع (قوله في حال الشقاق) للحاجة الى قطع ما بينهما
من الشر (قوله ولا عند ظهور الحل) أي لا يجرم الطلاق في حيف حامل عنها بالوضع لعدم الاضرار عليها
(قوله ولا الاختلاع معها) لان رغبته لا متحققة حينئذ (قوله مع آخو حيفك لم يجرم) لاستعقابه الشروع
في العدة اذا اظهر بعده محسوب (قوله مع آخو طهرك حرم) لعدم استعقابه العدة اذا الحيف بعده غير

فهم (قوله وهو عند سلا بما لحال) لا يخبر الصحيح ليس شيء من الحلال أنقص الى الله من الطلاق والمقصود
من أنات النفس الشئ من الطلاق لا حقيقته (قوله وان رضيت أو سألت) لانها قد رضت أو سألت (قوله ولا على القاضي بعد
من التناهي) لوجوبه عند حشد (قوله ولا الاختلاع معها) لنحقق رغبته حينئذ

(قوله وهي عن مجمل ولم يظهر الجمل) لا دأب على النديم عند ظهور الجمل فإن الإنسان قد يطلق الحائل دون الحمل وعنده النديم قد لا يمكنه التدارك فينضر وهو الولد ولأن عدتها لو كانت حاملا تكون موضع الجمل (١١١) ولو كانت حائلا تكون بالأفراء وربما

يلتصص الأمر عليها وتبقى مرتابة فلا يتبين أهل الزوج (قوله ولو وطئها في الحيض) الخ) لا احتمال العلوق فيه ويكون بقية عمادته الطبعية ولا يتبين المخروج والحقوا بالجماع في الدبر بالجماع في القبيل ثبوت النسب ووجوب العدة به (قوله ولو نكح حامل من الزنا ووطئها مطلقها حرم) لتأخر الشرع في العدة لانها لما تكون بعد وضع الحمل قاطبة التحفة كذا قال الشياخ هنا ومجمله فمين لم ينضج حاملا كما هو الغالب أمان ينضج حاملا فتقضى عدتها بالأفراء كما ذكره في العدد (قوله ولا يحرم الجمع بين الطائفتين الثلاث) خلافا لما قال ابن حجر وأما وقوعه معلقه كانت أو منجزة فلا خلاف فيه بعنده وقد شاع أئمة المذهب على من حالف فيه وعالموا اختاره من المتأخرين من لا يعاينها فاستبى به وأقصدى به من أمه ٢ وأخذنه (قوله وودين في صورتين) وهو لفظة ابن بكه إلى دينه وشرعا كما سببني أن يقال لا يمكنك منها وإن حبلت لك ما عدا الله وبين الله تعالى أن صدق قال الرازي وهذا هي قول الشافعي رضي الله عنه لا يطهر عليها الهرط والوسوى عدا صدقة وكذبها تكفيه وإن ظنت كذب حرم عليها تكفيه ولا تغير هذه الأحوال بحكم قاص شفرى ولا عدهم نعو بالعلو الطاهر فقط ولذا إذا كذبها أن تنكح بعد العدة من بعد في الزوج لامن صدقه ولو بعد الحكم بالفرع (قوله من الوفاق) في العاموس الوفاق كسر الواو، أشده (قوله أو السراح إلى المنزل) أي الوجه إليه (قوله فكذلك) أي

والتعليق بالدخول وغيره لا يحرم ولو وجدت الصفقة في الحيض لم يأتى والنفس كالحيض يلا فرق الشافعي الجماع في الطهر وهي عن مجمل ولم يظهر الجمل ولو وطئها في الحيض ووطئها في الطهر حرم ولو ظهر بها الحمل فطلقها أو خالفها لم يحرم ولو نكح حامل من الزنا ووطئها مطلقها حرم ولا يحرم طلاق الصغيرة والآنسة والتي ظهر حملها وغير المسوسة ولا الفسخ حال الحيض والنفس وغيرهما ولا الاعتقاد وإن طال زمن الاستبراء ولا يحرم الجمع بين الطائفتين الثلاث ويستحب التفريق السبب الثالث العظم ولو قسم لأحدى أصريه وطلق الأخرى قبل قسمها أتم وحيث حرم الطلاق استحب الرجعة أن أمكن ولو قال أنت طالق ثلاثا لسنه ثم قال أردت التفريق على الأقراء لم يقبل ظاهرا إلا أن يعتد بتحریم الجمع كالخفي ولو لم يقبل لسنه وقال أردت التفريق لم يقبل ودين في صورتين ولو قال أنت طالق ثلاثا ثم قال أردت أن تدخل الدار أو أذبا رأس الشهر أو أن شاء فلان دين ولم يقبل لأنه ليس في اللفظ ما يدل عليه قال المحاملي في الإيمان إلا أن صدقة المرأة ولو قال طلقك أو طارقتك أو سرحتك وقال أردت الإطلاق من الوفاق والفرار إلى السفر أو السراح إلى المنزل فكذلك ولو قال إن دخلت الدار أو كنت زيدا فانت طالق ثم قال أردت يوما وشهرا دين ولم يقبل ولو عسب فيلزمه التحذور المذكور (قوله والتعليق بالدخول) أي بدخول نحو الدار (قوله لم يأتى) لكن يترتب عليه حكم البدعي من نسب الرجعة وغيره (قوله ولو وطئها في الحيض ووطئها في الطهر حرم) لا احتمال العلوق وبقي الحيض لا تدل على براعة الحرم (قوله ولو نكح حامل من الزنا الخ) لتضررها وتأخير الشروع في العدة بعد الوضع نعم إن كانت من تحيض حاملا فلا يحرم ونفسي عدتها بالأفراء (قوله ولا يحرم طلاق الصغيرة والآبنة) لعدم الأضرار عليها لان عدتها بما لا يشهر ولا تختلف المدة فيه ما لا ينشوع حكم ما عدم الحيض كذا في العنوين (قوله والتي ظهر حملها) لعدم الأضرار عليها إذا لا تختلف المدة فيها ولا يعرض النديم بسبب الولد (قوله وغير المسوسة) أي غير المدخولة إذا لا عدها عليها (قوله ولا الفسخ حال الحيض والنفس) إذا الفسخ أحسن أسرع دفع ضرر نادف لم يناسبه هذا التكليف أعني انتظار الأوقات (قوله أو غيرها) أي غير الحيض والنفس كفي الطهر المدخول فيه (قوله وإن طال زمن الاستبراء) إذا صلحة تنجب العنت أعظم وأهم (قوله ويستحب التفريق) أي تفريق الطائفتين الثلاثة على الأفراء خوفا من خلاف ما لا رضي الله عنه (قوله لسنه) إذا لم الوقت (قوله كالحفي) فيقبل قاضي الشافعي (قوله إذا رفع إليه) إذا ظهر حاله أنه لا يفعل ما حرم في معتقده (قوله دين ولم يقبل) إلى قوله الآن صدق المرأة الدين في اللقطة تخلي الشخص مع دينه ونفو يضمره إلى دينه قال الشيخ شهاب الدين في التحفة ومعنى التدين أن يقال لما حرم عليه طاهر أو ليس لك مطاوعة إلا أن غلب على ظنك صدقة تقرينة أي وحيثه بلزما تمكينه ويحرم عليها النشوز وبقري بينهما العاصي من غير نظر لصدقها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الزعم وغيره فإن قلت لوارث لرجل بالزوجة صدقها لم يفرق بينهما وإن كذبها الولي والشهود فهل كان هناك ذلك قلت يفرق بانأتم لم يعلم ما عدا سند إليه في التفريق وهنا علمنا ما عدا ظاهر أراد رفعه بعداهما في نظر إليه وله لا يمكنك وإن حلت لك فيما بينك وبين الله تعالى أن صدق قال الرازي وهذا هي قول الشافعي رضي الله عنه لا يطهر عليها الهرط والوسوى عدا صدقة وكذبها تكفيه وإن ظنت كذب حرم عليها تكفيه ولا تغير هذه الأحوال بحكم قاص شفرى ولا عدهم نعو بالعلو الطاهر فقط ولذا إذا كذبها أن تنكح بعد العدة من بعد في الزوج لامن صدقه ولو بعد الحكم بالفرع (قوله من الوفاق) في العاموس الوفاق كسر الواو، أشده (قوله أو السراح إلى المنزل) أي الوجه إليه (قوله فكذلك) أي

على أن صدق وبها لما حرم عليه طاهر أو ليس لك مطاوعة إلا أن غلب على ظنك صدقة تقرينة أي وحيثه بلزما تمكينه ويحرم عليها النشوز وبقري بينهما العاصي من غير نظر لصدقها كما صححه صاحب المعين وجرى عليه ابن الزعم وغيره فإن قلت لوارث لرجل بالزوجة صدقها لم يفرق بينهما وإن كذبها الولي والشهود فهل كان هناك ذلك قلت يفرق بانأتم لم يعلم ما عدا سند إليه في التفريق وهنا علمنا ما عدا ظاهر أراد رفعه بعداهما في نظر إليه وله لا يمكنك وإن حلت لك فيما بينك وبين الله تعالى أن صدق قال الرازي وهذا هي قول الشافعي رضي الله عنه لا يطهر عليها الهرط والوسوى عدا صدقة وكذبها تكفيه وإن ظنت كذب حرم عليها تكفيه ولا تغير هذه الأحوال بحكم قاص شفرى ولا عدهم نعو بالعلو الطاهر فقط

قال والله لا أدخل الدار إلا إذا سلمت زيدا ثم قال أردت يوما وشهرا قبل ظاهرا وبلطانا أمين في حقوق الله تعالى ولو قال والله لا أكلم أحدا ثم قال أردت زيدا ولا أكل طعاما ثم قال أردت طعاما بعينه قبل وكذا الوقال أنت طائي إن أكلت خبزنا ونحو ما فسر به بنوع معين قبل التخصيص ولو قيل لا بد كالم فلا نال اليوم فقال والله لا أكلمك قال الروياني في المبتدأ انعقد الخلف على الإبدال لأن بنوي اليوم قال ولو كان ذلك في طلاق أو اعتاق وقال أردت اليوم لم يقبل وقال صاحب التهذيب الصواب قبوله ولو قال أنت طائي ثلاثا ثم قال أردت ان شاء الله لم يقبل ولم يدين لأنه برفع حكم الطلاق جملة فلا بد من التلفظ والتعليق بالدخول ومشيتة بدلا برفع جملة بل يخصص بمحال دون حال وقوله من وثاق تأويل وصرف اللفظ من معنى إلى معنى فكفت فيها النية ولو قال أنت طائي ثلاثا ثم قال قلت ان شاء الله وأنكرت المرأة ان شاء الله تصدقت حينها ولو قالت طلقني ثلاثا فقال قلت أنت طائي ثلاثا ان كلفت ثلاثا فقلت سمعت الطلاق ولم أسمع الشرط صدق حينه ولو أتى بلفظ عام وقال أردت بعض الافراد كان قال كل امرأة طائي ثم قال أردت بعضهن بالنية قبل ظاهرا بقرينة أو تخصيص كان خاصته زوجته بنكاح جديد فقال نسأى طوائى أو كل امرأة طائي وقال أردت غير الخاصة قبل وكذا الوحل وثاق من رجلها وقال أنت طائي ثم قال أردت الاطلاق من الوتاق ولو قال أنت طائي إن أكلت خبزنا ونحو ما فسر به بنوع معين قبل التخصيص ولو قال تزوجت عائشة بنت عبد الله فقال لو تزوجت عائشة بنت عبد الله فهي طائي ثم قال أردت الإشارة بغيرها قبل ولو قال لامرأة أو لا يهبها ابتك طائي ثم قال أردت البنت التي ليست بزوجتي قبل ولو قال زن يسر يدرم به مطلق هنته ولم يكن لايه ابن سواه طلق زوجته أراد نفسه أو لم يرد وان كان لايه ابن آخر وقال لا بد به زوجتي صدق حينه ولو قال خلقت بطلا فقلت أن لا تخبرني ثم قال ما خلقت وانما خدعت نقر بها دين ولم يقبل ولو كانت امرأة ابن فاطمة بنت محمد وفاطمة بنت رجل سماها بواه محمد أو فاطمة بن الحسن فقال زوجتي فاطمة بنت محمد طائي وقال أردت محمد الذي اشتهر بحسن قبل على وجه اعتبار بالاصل وهو المختار لم يقبل على وجه اعتبار بما اشتهر به ولو عرف امرأة بوجه محمد السرخسي مات وتزوجت ولم يزل الاسم عنها فقال طلق زوجته محمد السرخسي وقال أردت غير زوجتي وبطل ولو كانت زوجته تنسب إلى زوج أمها فقال ابنة فلان طائي

دين ولم يقبل (قوله والصواب قبوله) وهو المعقد للقرينة (قوله والتعليق بالدخول ومشيتة بد) أي قوله فكفت فيها النية بيان للفرق بين هاتين المسئلتين والفي قبله مامن قوله ولو قال أنت طائي ثلاثا ثم قال أردت ان شاء الله فقولوه وقوله من وثاق أي في الوحل وباقها وقال أنت طائي ثم قال أردت الاطلاق من الوتاق تأويل وصرف الخ قوله كفت فيها أي في التعليق بالدخول ومشيتة بد في التأويل (قوله وبقرينة أو تخصيص) يفهم من العبارة أنه يقبل التخصيص وان لم توجد القرينة والذي نقل عن الرافعي وغيره أنه لا يقبل إذا لم توجد القرينة (قوله ولو قال أنت طائي إن أكلت خبزنا) أي قوله قبل التخصيص أي قبل ان وجد قرينة محصمة وأعلن محل هذا القول في بعض النسخ عقب قوله ثم قال أردت طعاما بعينه قبل (قوله ثم قال أردت بالإشارة) أي بلفظ هي تأمل (قوله أردت البنت التي ليست بزوجتي قبل) أي إذا كانت لها وله بنت أخرى (قوله ولو قال زن يسر يدرم) ترجمته زوجة ابن أي (قوله نقر بها) أي يخونها ومنعها من الخروج (قوله اعتبار بالاصل) أي باصل الوضع فإن لفظ محمد مشترك باعتبار الوضع مشترك فيكون فيه التخصيص والتفسير باطنا وظاهرا (قوله وهو المختار) ليس إلا في بعض النسخ ولعله هو المعقد (قوله اعتبار بما اشتهر به) هذه اسمي على ما عليه الأصوليون من أن اللفظ بغلبة الاستعمال وشهرته في معنى يصير حقيقة وان لم يوضع له وبعبارة يصير مجازا وان وضع له واللفظ الدائر بين الحقيقة والمجاز لم يحمل على المعنى المجازي إلا بقرينة

(قوله فيها) أي في التعليق بالدخول ومشيتة بد في التأويل بخلاف التعليق بمشيتة الله تعالى لأنه لا يمكن معرفتها (قوله ولو قال لامرأة أو الأب بنت أخرى كما يصل من مسئلة الآتية) (قوله اعتبار بالاصل) أي باصل الوضع فإن لفظ محمد باعتبار الوضع مشترك فيكون فيه التخصيص والتفسير باطنا

(قوله ولو غاب زوجته وأجنبية الخ) أي قبل قوله بحسب لثرد اللفظ بينهما فصحت إرادتهما واستشكل بما لو أوصى بغيره من طبعه فانه ينصرف للصحيح ويرد بينهما على حد واحد لان ذلك حيث لا ينفك (١١٣) وهنا اذالم تكن له نية ينصرف لزوجه أما اذالم

يقول ذلك فتعلق بزوجه نعم ان كانت الأجنبية مطلقه منه ومن غيره لم ينصرف لزوجه على ما يحتمل الاستدلال لصديق اللفظ عليهما صدقا واحدا مع أصل بقاء الزوجية وكما هو اعتق عبده ثم قال ولعبد آخر أحد كما هو لا يقتضي الآخر (قوله ولو قال بانو واحدة منهما طقت زوجتي) لان صريح لفظ الطلاق لا ينصرف عن زوجته بعدم النية (قوله ولو كان معها رجل أو دابة الخ) لانه ليس محلا للطلاق (قوله ولو قال زينب طالق الخ) قال في الصفة لم قبل ظاهرا بل بدتن لاحتباه وان بعد اذ اسم العلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا فالطلاق مع ذلك لا يتبادر الا الى الزوجة بخلاف احدا كافاه بتناوله وضعا تناولا واحدا فارت فيه الأجنبية حينئذ (قوله وقد يشك هذا بماصر الخ) قال في شرح الروض وأبي عنه بان فاطمة ليس كاهية عن الزوجة وإنما هو صريح فيها والابهام باسمها فلو كانت مشتركة

لم يطلق ظاهره اطلاقاً باطنان أو نواها ولو قيل لرجل طقت زوجتك فلا يقال طقتها ثم قال أردت واحدة قبل لانه صالح للترادف غير متعين للجهاب ولو قال أنت بائن مطلقها فلا يقال أردت بالبائن البائن بالطلاق فلم يقع الثلاث لم قبل قوله لا فاعلم على الثلاث ولو تزوج بمطلقة الثلاث بعد زمان إمكان التحليل ومات ثم ادعى وارنه انها لم تزج بعد بطلان مورثه فلم يقع النكاح فلا رت لها لم تسمع الدعوى لان اقدام مورثه على الزواج اقرار بحصول التحليل ولو غاب طبع زوجته وأجنبية وقال احدا كما طالق وقال أردت الأجنبية قبل ولو قال لم أو واحدة منهما مطلق زوجته ولو حضرنا فقلت زوجتي مطلقني فقال مقبلا عليهما مطلقتك وقال أردت الأجنبية لم تقبل وأنت مع زوجته كاجنبية معها ولو كان معها رجل أو دابة وقال أردته بذلك لم يقبل ولو قال زينب طالق أو طقت زينب واسم زوجته زينب طقت زوجته ولو قال أردت جاريي زينب لا زوجتي لم يقبل ودين قال صاحب المز براد الزوجة ناقلين عن القفال ولو قال له زوجته فاطمة طلقني فقال طقت فاطمة ثم قال أردت فاطمة أخرى فاطمة أخرى لم يقبل ولو قال ابتداء طقت فاطمة ثم قال أردت فاطمة أخرى قبل الا وقد يشكل هذا بماصر أن السؤال السابق لا يلحق الكايات الصريح ويشعر كلامه بما بان قوله طقت فاطمة غير صريح ويصرحه السؤال وهو تقبض ما ذكر في زينب طالق كيف لا وقد ذكر في موضع آخر ولو قيل لا بد من بد فقال امرأه بد طالق قبل بقاء طلاقه مطلقا وقيل لا حتى يرد نفسه ورجعها الاخير وقال يحيى وهذا في قوله فاطمة طالق واسم زوجته فاطمة ثم ذكر في موضع آخر من كان معها ولو قيل (قوله لم تطلق ظاهرا) انها ليست ببناته بل بربيبته (قوله ولو قال أنت بائن مطلقها الخ) قال في الروضة ولو قال أنت بائن ثم قال بعد مدة طالق فلا يقال أردت بالبائن الطلاق فليقع على الثلاث لحدادها فبنيته لم يقبل منه لانه متبهم بسبب قدمه على الثلاث (قوله ولو غاب امرأه وأجنبية الخ) لثرد اللفظ بينهما قال في الصفة أما اذالم يقل ذلك فتعلق زوجته نعم ان كانت الأجنبية مطلقه منه ومن غيره لم ينصرف لزوجه على ما يحتمل الاستدلال لصديق اللفظ عليهما صدقا واحدا مع أصل بقاء الزوجية وكما هو اعتق عبده ثم قال ولعبده الآخر أحد كما هو لا يقتضي الآخر (قوله لم أو واحدة منهما مطلق زوجته) اذ الطلاق لا ينصرف عن زوجته بعدم النية فتدبر (قوله ولو كان معها رجل أو دابة الخ) لان الرجل أو الدابة ليس محلا للطلاق في الجملة (قوله واسم زوجته زينب طقت زوجته ولو قال أردت الخ) وفارق قوله احدا كما طالق بان العلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا بخلاف احدا كافاه بتناوله وضعا تناولا واحدا (قوله وقد يشك هذا) أي قوله لوقات له زوجته فاطمة طلقني الى قوله لم يقبل بماصر أي في العزيز والروضة ان السؤال السابق الخ قال القاضي ذكر في الاضاري في الاسنى وأبي عنه بان فاطمة كاهية عن الزوجة وإنما هو صريح فيها والابهام إنما حصل بنسبة غيرها باسمها فهو كالشرك ينصرف الى أحد مسميائه بالقرينة ثم قد ينازع في أن القرينة هنا تقتضي طلاق زوجته اذ عدو لمن طقتك الى طقت فاطمة شعر براد غيرهما بالجملة فالصحيح انه لا يقبل منهما أراد سواه سبق سؤالهم لا تطلق اه لماصر أن العلم لا اشتراك ولا تناول فيه وضعا فالطلاق مع ذلك لا يتبادر الا الى الزوجة فعلم ان مسألة فاطمة صريحة مطلقا (قوله ورجعها الاخير) وهو الوجه في الصفة قال شيخ الاسلام وصاحب التحفة لان التسليم لا يدخل في عموم كلامه الا عند الارادة به فارق عدم القبول في مسألة فاطمة فبما لا لا ويحيى وهذا في قوله فاطمة طالق واسم زوجته فاطمة ليس في محله كما علمت انما (قوله ويحيى وهذا الخ) يعني قال صاحب العزيز والروضة ويحيى وهذا الخلاف الذي وقع في مسئلة زيد في مسألة فاطمة وقد علمت ما فيه

(١٥ - انوار - ثاني) ينصرف الى أحد مسميائه بالقرينة ثم قد ينازع في أن القرينة هنا تقتضي طلاق زوجته لان عدو لمن طقتك الى قوله طقت فاطمة يشعر براد غيرهما بالجملة فالصحيح انه لا يقبل منهما أراد سواه سبق سؤالهم لا تطلق

(قوله وقيل لا إلا أن يريد
نفسه) ورجحنا لا غير قال
في شرح الرض وهو
الوجه لأن المشكل لا يدخل
في عموم كلامه الأعند
الارادة وبهذا فارق عدم
القبول في مسئلة زينب
السابقة (قوله ولكن
يتناقضان في الترجيح)
لانهما رجحا المذكور أولا
في مسئلة زديع الارادة
ورجحنا فيها الاطلاق
وما هنا انما يحى على أن
المشكك يدخل في عموم
كلامه كما عرر محاسن (قوله
الاستثناء) بأن قال أنت
طالق ثلاثا ثم قال أردت ان
شاء الله تعالى فانه لا يقبل
ولا بد من انه يرغ الطلاق
من أصله كما عرر (قوله فلا
يبحث بطعامه وثيابه الخ)
خلافا لما كان حيث قال بحث
بكل ما يتنفع به من ماله (قوله)
وان كان السبب خاصا
كان خاصه زديع قال والله
لا أعلم أحد افير اعى
العموم عند الاطلاق (قوله)
وان كان السبب عاما) كلن
بما نال منه (قوله كالوقال
والله لا أعلم أحد) ثم قال
أردت غير عمرو (قوله كما
لوقال والله لا أكل الرؤس)
فيحمل على ما يعتاده
وحده

زديعاً يريد فقال امرأته طالق طلقت امرأته وقيل لا إلا أن يريد نفسه فان نظرا إلى ما رجحنا هنا ندفع
المذكور أولاً ولكن يتناقضان في الترجيح ولو قال أنت طالق ثلاثا ثم قال أردت الواحدة أو أربعم طواني
ثم قال نويت بقولي الا فلا تدين لانه نص في العدد ولو قال فلا تدين وفلا تدين طواني ثم قال استنبتت فلا تدين
بقولي لم يدين لانه رفع لاصص ومعنى التدينين مع في القبول ظاهر ان يقال للمرأة أنت بائن منه ثلاثا ظاهرا
وليس لك تمكينه الا اذا غلب على ذلك صدق بقرينة الحال ويقال الزوج لا تمكنتك من تبعها ظاهرا
ولك التبع والطلب فيها بينك وبين الله ان كنت صادقا ه قواعد الاولى قال القاضي حسين رحمه الله
في ضبط ما يقبل ويدن ان لما يدعيه الشخص مع اطلاق اللفظ مراتب احداها ان يدعي ما يرفع ما صرح
به بان قال أنت طالق ثم قال أردت طلاقا يقع عليك أو لم أرد الطلاق لم يقبل ظاهر اولم يدين بل بان الثانية ان
يدعي ما يقيد الموقوف بان قال أنت طالق ثم قال أردت عند دخول الهار أو مشيئة زديع فلا يقبل ظاهر اولم يدين
الثالثة ان يدعي تخصيص علم فيقبل ظاهر ايقربته ولا يقبل بدونه او يدين الرابعة ان يحفل الموقوف الطلاق
وغيره ولم يشع كالكفايات فيقبل ظاهر او بلنا وضبط الاصحاب ضبط آتو مؤونه فقوا وانظر في التفسير فان
لم يتقدم له لو وصل باللفظ فلا يقبل ولا بد من كماله قال أنت طالق ثم قال أردت طلاقا يقع عليك أو لم أرد الطلاق
وان اتقدم فلا يقبل بلاه رنة ويدن الاستثناء ويقبل مع القرينة كجواب الخاصة وحل الوثائق الثانية
الخاص لا يعم السبب والنية والعلم يخص فلو من عليه رجل بماتاله فقال والله لا أشرب لك ما من عتس
انفقدت العين خاصة على الماء من عتس فلا يبحث بطعامه وثيابه وان نوى انه لا يتنفع بشئ منه وانقضت
المنفعة أيضا وانما تؤثر النية اذا احفل اللفظ ما نوى بجهة تجوز بهالان الاعتبار باللفظ براى عموم وان
كان السبب خاصا وخصوصه وان كان السبب عاما وكذلك الحكم لوقال ان شربت لك ما من عتس
فامرأتى طالق ويخصص العام بآلة بالنية كالوقال والله لا أعلم أحد او تار ما يعرف كالوقال والله لا أكل الرؤس
وتارة بالسرعة كعمل الصلاة على العرية ولو كان اللفظ مفهوم في العرف ووضع للسان حل على اللفظ عند
الاطلاق وسيأتي في مسائل المكافات ان شاء الله تعالى الثالثة يعتبر اللفظ بحقيقته وبصرف الى الجاز بالنية
كالوقال لا أدخل دار زديع قال أردت مسكنه دين ملكه فيقبل في الخلف بالله دون الطلاق والعناق

(قوله فان نظرا إلى ما رجحنا) من صراحة مسئلة زديع المذكور أولاً من تناقض كلامهما يعنى
لانتاقض بين كلاميهما اذ علم من هذا الترجيح ان ما فهم من ظاهر كلامهما سابقا ليس مرادهما واعلم ان
اندفاع التناقض المذكور بين كلاميهما لم يعلم من هذا الترجيح الا ان يقال انهما لما أجزا بالخلاف في
مسئلة زديع في مسئلة فاطمة في الترجيح الاول مع ما فيه تركا جراه في مسئلة فاطمة في الترجع الثاني اكتشاف
بالاجزاء الاول حيث علم اندفاع التناقض بين كلاميهما ولكن في في الترجيح فتأمل بعد انجد المطلوب
المستور (قوله ولكن يتناقضان في الترجيح) لانهما رجحا المذكور أولاً في مسئلة زديع الارادة ورجحنا
فيها الاطلاق وقد علمت الاربع من الترجيحين وصراحة مسئلة فتحو فاطمة مغلظة فتدبر ولا تغفل (قوله)
ولم يشع) أي لم يشهر (قوله أو يؤز منه) أو أخصر وأحسن مما من الضبط (قوله الاستثناء) بان
قال أنت طالق ثم قال أردت ان شاء الله فانه لا يقبل ولا بد من كماله رفعه الطلاق من أصله (قوله وان كان
السبب خاصا) كان خاصه عمرو فقال والله لا أعلم أحد (قوله وان كان السبب عاما) كان من المان
عليه بما ناله منه فقال والله لا أشرب لك ما من عتس (قوله والله لا أعلم أحد) ثم قال أردت غير زديع (قوله)
لا أكل الرؤس) بما لزمه فيحمل على ما يعتاده وحده من الرؤس (قوله في مسائل المكافات)
في النوع العاشر (قوله فيقبل بالخلف بالله تعالى دون الطلاق الخ) لما مر أنه أمين في حقوق الله تعالى لاني
حقوق العباد (قوله وقد مر آتفا) من قوله الثالثة يعتبر اللفظ الخ (قوله والله لا أكل الرؤس) سائق طواني ونوى به أثار به

(قوله ولو قال نسائي طواني ونوي به أقاربه إلخ) قال بن مخيمر ويضعين جلده على الباطن إمامي الظاهر قال سيبويه أنه لا يقبل منه ذلك وكذا يقال في مسائل كثيرة ذكرها نائي صاحب الأنوار مع ذلك ثم رأيت بعضهم أوله بذلك اهـ (قوله ولو قال جوارى أحرار) قال في القاموس الجارية الشمس والسقينة والنعمة من الله تعالى وقتية النساء وأجمع جوار (قوله ونوي ١١٥) بالسجاجة إلخ) السجاجة معروف الواحدة

وغيره فيهما وقد يكون المجاز متعارفاً والحقيقة بعيدة فيحمل على الجواز كالرجل أن لا يأكل من هذه الشجرة فيحمل على الفرد دون الأوراق والأغصان ولو كانت الحقيقة متعارفة حلت العين عليها مثل أن يقول لأكل من هذه الشجرة فيحمل على لجها وشحمها واليها ولا يبحث بلبنها وإلها الرابعة قال ابن الصباغ في الشامل والمسوردي في الحاوي ولوحلف حالف ونوي ما براد باللفظ مجازاً تعلقت العين بذلك بالنا واما في الظاهر فإن كان في طلاق أو عناق لم يقبل وفي بين أو نذر قبل وقد مر أنفاً ولو قال والله لا أكتب ولا تسميت وأراد به في ملكه أو على ظهر الكعبة اختصت بمينه بذلك ولو قال نسائي طواني ونوي به أقاربه منهن دون زوجاته لم تطلق الزوجات ولو قال جوارى أحرار وأراد سفينته لم تنقأ ماؤه ولو حلف أني ما كاتبت فلانا ولا عرفت ولا علمته ولا سألته حاجة ونوي بالكتابة مكتوبة العبيد والتعريف جعله عرفاً بالأعلام شق الألف والحاجة الشجرة الصغيرة تعلقت بمينه بالمو وكذا لو قال ما أسألت له حاجة ولا فروجة ولا تسميت به ماء ونوي بالسجاجة الكعبة من الغزل وبالفروجة السراغة ولباء المني وكذا لو قال ما بي بي فرش ولا حصير ولا يارب أو أراد بالفرش الأبل الصغيرة ولا حصيراً لحسن أو الملك والبارية للمدينة الطرف الثاني في أركان الطلاق وهي خمسة الأول المطلق وهو شرط الأول أن يكون العاقل طلاق الصبي منجز أو لا علماً فلو قال مرأقي إذا بلغت فانت طالق فبلغ أو قال أنت طالق غداً أو بلغ قبل الغد لم تطلق الثاني أن يكون عاقلاً فلا يقع طلاق المجنون والمبرم والمعته والمجنون والنائم والمغص عليه ومن أوجر خراً أو أكرهه على الشرب ومن شرب ولم يعلم أنه من جنس ما يكره أو شرب دواء يزيل العقل تدأوى ولو تعدى بشرب الخمر أو أكل البسج ونحوه زال عقله وقع خلافه ونفذ جميع أقواله وأفعاله

إلخ) فإن النساء لغة مشتركة بين الزوجات والأقارب واعلم مسألة نسائي وما عطف عليها إلى الطرف الثاني كليهما قسم المشترك لفظاً فيكون فيها البتة والخصيص ظاهر أو باطناً في حقوق الله تعالى وبالنا فقط في حقوق العباد هكذا ينبغي أن يعلم المقام فإنه خفي على كثير من ذوي الأفهام (قوله وأراد به سفينته) جمع سفينة لم يعنى ماؤه لأن الجوارى لغة مشتركة بين الأماء والسفن (قوله جعله عرفاً) هو النقيب وهو دون الرئيس (قوله الكعبة من الغزل) هي ما اقتل من الغزل (قوله وبالفروجة السراغة) الفروجة قال لفرخ السجاجة والدراعة في القاموس المدرعة كسكنة نوب كالدراعة ولا تكون إلا من صوف (قوله وبالحصير لحبس) أي حبس الملك بفتح الميم وكسر اللام أو الملك نفسه وهو الأمير لحبس البارية وقديحي ومعنى الملك والحبس والطريق وغيرها (قوله وبالبارية المدينة) وهي السكن الكبير يقال لها سكن القصاب والبارية نوع من الحبس ويحوي بمعنى المدينة الطرف الثاني في أركان الطلاق (قوله والمبرم) مر تعريفه في أوائل الوصية (قوله والمعته) أي ناقص العقل وقد مر فيها (قوله والمجنون) هو المجنون الساكن الذي يؤمن عدواً وقد مر التعريف في آخر الجواب وفي النكاح (قوله أو أكرهه على الشرب إلخ) أو يصدق بمينه في دعوى الإكراه ولكن يستفسر فإن كثيراً من الناس يرى ما ليس بإكراه أو يصدق في دعوى الجهل بهالاتي جهل التحريم إذا لم يدر به نحو قرب عهد بالإسلام ويصدق في زوال عقل بقرينة مرض والأفالية توله

في الصدر قال في القاموس عته فهو معته وتقص عقله (قوله والمجنون) في القاموس أخيل فساد الأعضاء والفالج ويحرك فيها ما بالتحريك الجن كالخيل وأخيل الفساد والشرطان (قوله أو أكرهه على الشرب إلخ) قال في التحفة ويصدق بمينه في دعوى الإكراه على ما نقله الأذري ثم بحث أنه يستفسر فإن ذكر الإكراه معتبر فإذا كان أكثر الناس يظن ما ليس بإكراه أو يصدق أيضاً في دعوى الجهل بهالاتي جهل التحريم إذا لم يدر فيها بظهر وكذا في زوال العقل يصدق بقرينة مرض واعتقاد صريح والأفالية توله أنه لا تعلق ذلك

(قوله والرجوع عند السكر الى العادة) قال ابن عثرون في حد السكر عبارات الاصح منها انه يرجع فيه العرف بان يصير بحيث لا يؤول الى
 صرام في كالأرق (قوله وان قدر على التوبة) والتوبة من ورث الخبر توبة أي سترته وأظهرت غيره كانه مأخوذ من وراء الانسان
 كنهجه وراه حيث لا يظهره قاله في الصحاح (١١٦) وفي القاموس ورأه توبة أخفاه كراهه ورأه أخبر جعله ورأه وعبر

كذا أراد وأظهر غيره قال
 الشاعر أوري بسعدى
 والرباب وزنب
 وأنت البتة نعن وأنت
 للمؤل (قوله ولو أكره
 الوكيل على الطلاق فطلق
 لم تطلق) قال في الاستي ولو
 أكره غير الزوج الوكيل
 في الطلاق عليه لم تطلق
 الوكيل فلا قيم وان وجد
 اختيار موكله لانه المباشر
 أمالوا أكره الزوج ففجع
 لانه أبلغ في الاذن (قوله
 كاعتقاد السطوة) في
 الصحاح السطوة القهر
 بالبش (قوله فان أكرهه
 على طلاقه) في الظهور
 الاختيار بسدوله عما
 أكره عليه في تنبيه
 الا كراه الشرعي كالخس
 فلو حلف ليطان زوجته
 الية فوجدها حائضا أو
 لتصوم غدا فحاضت فيه
 أولييين أمته اليوم
 فوجدها حائضا منه لم تحث
 وكذا لو حلف ليقتضين
 زيدا حقه في هذا الشهر
 فحضر عنه ولو أدا بالوطء
 مايم الحرام حث بتركه
 للحيف كالو حلف لا يفعل
 عامدا ولا ناسيا ولا جاهلا ولا
 مكرها فيصنع مطلقا

والرجوع في السكر الى العادة الثالث أن يكون مختارا فلا يقع طلاق المكره بغرق وان قدر على التوبة
 وتركها كالأصح منه توبه ويصح مكاسه وطلاقا واعتاقه وبأن تصرفاته وأما المكره بحق كالمتنع
 من الفدية إذا أكرهه الإمام عليه فطلق نفذ في طلاقه كاتفقه اسلام المرد والحر في دون الذي والعبد
 والامقوت ثبت الحرمة بالارضاع مكرها ولا يصح التعليق بالا كراه كالتنجز ولو أكره الوكيل على الطلاق
 فطلق لم تطلق وللا كراه شروط الاول أن يكون المكره قادرا على تحقيق ما يهدده به بولاية أو تغلب أو فرط
 هجوم الثاني أن يكون المكره عايزا عن الدفع بقرار أو مقايمة واستعانة بغيره الثالث أن يظن ان غلبه ان غلبه
 ان استمع من المطلوب أو وقع به المكره ولا يشترط تبخير الضرب والخس وغيرهما بل يكفي التوعد لفظا
 كاعتقاد السطوة من التغلب بما بعد كراهها إذا خولف أمره على ما سياتي في الجراح الرابع أن شاء الله تعالى
 الرابع أن يخوف بقوله عاجلة فلو قال طلق زوجتك والآن تلتك غدا فطلق وقع الخاس أن لا يقصد الإيقاع
 فلو أكرهه على الطلاق فلتلف به ونوى الإيقاع وقع وصريح لفظ الطلاق عند الا كراه كالكسائيات عند
 الطواغية السادس أن لا يظهر ما يدل على اختياره فان أكرهه على طلاقه فطلق ثلثا أو بأل عكس أو على طلاق
 زوجتين فطلق أحدهما أو بالعكس أو على أن يطلق بصرح فطلق بالكسائية أو بصريح آخر أو بالعكس
 أو على أن ينجز فطلق أو بالعكس أو على أن يطلق أحدهما مبهما فطلق أحدهما معينة وقع السابع أن
 يكون المهدد به مما يحذر منه ويؤتى بالمطوب حذر منه كالخوف بضيق القتل وقطع الطرف والضرب الشديد
 والخس الطويل وأتلف المال وأخذ وأخذ الحرم والاستخفاف بالوجه والنفي عن البلد وبمحصل
 الا كراه بكل واحد منها في القتل والطلاق وغيرهما والضرب والاستخفاف والخس والنفي وأخذ المال
 يختلف باختلاف الناس والقتل والقطع لا يختلفان وقيل لا يحصل في الكل بل ينظر في المطوب والمهدد به
 تخفيف الزوجة على ان لا تعلم ذلك (قوله والرجوع في السكر الى العادة) أي العرف بان يصير بحيث
 لا يؤول الى (قوله وان قدر على التوبة وتركها) كان قدر على أن يرد بدفاطة فاطمة غير زوجه فترك
 الارادة مثلا لانه يجبر على اللفظ فهو منه كالعالم (قوله ولا يصح التعليق بالا كراه) أي تعليق الطلاق
 بالا كراه عليه بأن أكرهه على تعليق الطلاق (قوله ولو أكره الوكيل على الطلاق) أي لو أكرهه غير
 الموكل فطلق لم تطلق وان وجد اختيار موكله لانه المباشر أمالوا أكرهه الموكل فيقع لانه مباينة في الاذن
 (قوله ما يهدده) أي يخوف به (قوله كاعتقاد السطوة) السطوة القهر بالبش (قوله ما سياتي في
 في الجراح) في فصل إذا اجتمع الشرط والمباينة في المرتبة الثالثة (قوله فان أكرهه على طلاقه فطلق
 ثلثا الخ) قال الشيخ شهاب الدين رحمه الله في العفة تنبيه الا كراه الشرعي كالخس فلو حلف ليطان الزوجة
 الية فوجدها حائضا أو لتصوم غدا فحاضت فيه أولييين أمته اليوم فوجدها حائضا منه لم تحث وكذا
 لو حلف ليقتضين حقه في هذا الشهر فحضر عنه ولو أدا بالوطء مايم الحرام حث بتركه كالحيف كالو حلف
 لا يفعل عامدا ولا ناسيا ولا جاهلا ولا مكرها فيصنع مطلقا اه (قوله بالمطوب) أي مطلوب المكره بكسر
 الراء (قوله وأخذ) أي أخذ المال وأخذ شيء من القاموس الحر من الدار ما أصيب اليها من
 حقوقها وصرفها منكم ما يحجمه (قوله بالوجه) أي الشرف (قوله يختلف باختلاف الناس) فقد
 يكون الشيء أكرها في سبب دون آخر وفي شخص دون آخر (قوله وقيل لا يحصل في الكل بل ينظر الى قوله

وجعل الجلال البلقيني من الا كراه الشرعي ان لم أدخل الدار فانت طالق وهي لغيره أي الذي لا يحرم رضاه لانه ممنوع من
 دخوله شرعا وورد ان هذا حلف على فعل المعصية قصد افلا كراه فيه ثم ان كان الغرض ان يظن رضاه بدخوله ثم بان خلافه وانه ممنوع من
 الدخول لانه ما قاله ابن حجر رحمه الله تعالى (قوله يختلف باختلاف الناس) فقد يكون الشيء أكرها في سبب دون آخر وفي شخص دون آخر

(قوله بالصغى في الملا) قال في القاموس صغى ضرب ففاه جميع كفه (١١٧) لاشديدا أو ابن يسقط كفه فيضرب وفيه أي

في القاموس الملا الجامعة

قوله وأتلاف المال ليس

بأكراه قال في الصفة هو

محمول على قليل كتحوير

موسر بأخذ خمسة دراهم

كما في حلية الرواوي ونقله

في الر وضعت السرخسي

وقال عن الماوردي أنه

الاختيار واختاره جمع

متأخرون ويظهر ضبط

الموسر المذكور بن تقضى

العادة بأنه يسمح ببذل

ماطلب منه ولا يطلق

ويؤ بدقول كثيرين أن

الأكراه بأتلاف المال

يختلف باختلاف طبقات

الناس وأحوالهم (قوله

لأن الأول تخيير) بين

الطلاق والدلالة (قوله ولو

قال طلق وأناصى وأناصم

صدق بيمينه) كذا قاله

الرواوي قال في الروضة وما

ذكره في النائم فيه نظر قال

شيخ الإسلام ووجه النظر

بأنه لأمانة على النوم

بخلاف الصبي قال وتجب

الاسنوى منه في ذلك فانه

يؤزم في الإيمان بعدم

تصدق مدعي عدم قصد

الطلاق والعاق ظاهر

لتعلق حق التبرع بها قال

ورد عليه بأن تلك لا تشبه

هذه فإن الزوج تلفظ ثم

بصرح بالطلاق ثم ادعى

صرفه بعدم قصد والذى

فإن كان الإكراه على الطلاق حصل بالتقطع والحبس الطويل وقتل الولد والولد بشخوذ ذوى المروءة

بالصغى في الملا بسد وجهه والطوف في الأسواق وأتلاف المال وأخذته وإن كان على القتل بالخنوف

بالحبس وقتل الولد والولد وأتلاف المال ليس بأكراه وإن كان الإكراه على أتلاف مال فالتخوير بجميع

ذلك إكراه قال في الكيفي في أول الجرح والذى مال إليه المعتبرون ووجهه أن الإكراه على القتل لا يحصل

إلا بالتخوير بالقتل أو بما يخاف منه التلبس كالقطع والجرح والضرب الشديد ويؤزم في شرح الباب

وروجه في الصغير هناك فينقض ما ذكره هنا ذلك فيشأ به ما اختاره صاحب الروضة الثامن أن يكون

المهد به ظلما فلو قال طلق امرأتك والاقتصمت منك وقد وجب عليه القصاص فطلق وقع التاسع

أن لا يعود المكره إلى المكره فإن قال طلق امرأتك والاقتلت نفسي أو كفرت أو أبطلت صومي فطلق

وقع ولو قال طلق زوجتي والاقتلتك فطلق وقع لأنه اذن وأبلى العاشر أن لا يكون الإكراه على وجه التخوير

فلو أكره على تخليق زوجته أو عتق عبده أو على تعليق طلاق حفصة أو عمة فطلق أو أعتق أو أعلن

تفدولو أخذ السultan الظالم بسبب غيره ومطالبه به فقال لا أعرف موضعه أو بعاله فقال لا يبيح له مندى

فم يخله حتى يخلص بالطلاق خلف كذا وقع بخلاف ما إذا قال له الموص لا تخليك حتى تحملا أن لا تذكر

ما جرى خلف لا يقع إذا ذكر لأن الأول تخيير وهذا إكراه ولو روي المكره بأن أراد بقوله طلق فاطمة

غير زوجته ونوى الطلاق من الوثاق أو قال في نفسه إن شاء الله تعالى عالما بشروطه لم يقع الطلاق ولو ادعى

التورية صدق في كل ما دبر عند الطواغيت وتظهر فأنه تعاقد التردد في حصول الإكراه والأخلال ببعض

شروطه وعلى قول من يجعلها واجبة عند القدرة وهو الأمام والغزالي ولو تلفظ بالطلاق وادعى الإكراه

لم يقبل قوله إلا بقرينة كالحبس والموكل ونحوهما ولو قال طلق وأناصى وأناصم صدق بيمينه أن لا تكون

ولو قال كنت مجنوناً لم يقبل إلا بقرينة إلا أن يجن ويفيق فيصدق بيمينه ولو طلق في المرض وقال كنت

مغشياً عليه لم يقبل إلا بقرينة على زوال العقل في ذلك الوقت والركن الثاني اللفظ أو ما يقوم مقامه

قال الرافعي (قوله هذا هو العقد (قوله بالصغى في الملا) الملا الجامعة والصغى ضرب ففاه جميع الكف

لاشديدا (قوله والطوف في الأسواق) ترجمته كرد ندين در بازار (قوله وأتلاف المال ليس بأكراه)

قال في الصفة وقول الروضة أعني أتلاف المال ليس بأكراه محمول على قليل كتحوير موسرون

معسر بأخذ خمسة دراهم قال ويظهر ضبط الموسر المذكور بن تقضى العادة بأنه يسمح ببذل ماطلب

منه ولا يطلق (قوله التاسع أن لا يعود المكره إلى المكره) بكسر الراء (قوله فلأكرهه على

تطبيق زوجته أو عتق عبده) بأن قال طلق زوجتك أو أعتق عبداً والاقتلتك (قوله لأن الأول

تخير) أي بين الطلاق والدلالة (قوله عالما بشروطه) أي بشرط الاستئناء وسببجي في الطرف

الثالث أن شاء الله تعالى فمن فسر بشرط الإكراه فقد وقع فيما وقع فيه من الترجيح بلامرجه فأمثل

(قوله ويظهر فأنه تعاقد) دفع لسؤال مقدر تقديره ما فأنه التورية ودعواهم أنه قد تقدم في

الشرط الثالث من شروط الطلاق ما حاصله أن الإكراه كاف في عدم وقوع الطلاق فأجاب بقوله وتظهر

فائدة التورية ودعواها عند التردد في حصول الإكراه فلا يقع الطلاق وعدم حصوله يقع أو التردد في

اختلال بعض شروط الإكراه فانه إذا حصل منه تورية حينئذ لم يحكم بوقوع الطلاق ظاهراً وباطناً فاعلم

(قوله كالحبس والموكل) أي المسلط عليه (قوله وأناصم صدق بيمينه) والمبجأ أنه لا يصدق ولو قال

طلقت وأناصم لأنه لا مارة على النوم (قوله ولو قال كنت مغشياً عليه لم يقبل) أي إذا لم تهدمه النشبة

في المرض والأفلا قول قوله بيمينه قياساً على الجنون والركن الثاني اللفظ أو ما يسيئاً حكمهما أي

هناطلاق مقيد بحالة لا يصح فيها الطلاق فيقبل (قوله لعدم مخالفته) أي الظاهر (قوله ولو طلق في المرض الخ) قال البيهقي محله إذا لم يهدمه

النشبة في المرض فإن عهد منه ذلك ولم تقم البيئة إلا بالتلفظ بالطلاق خاصة من غير معرفتهم الحال فالقول قوله بيمينه والركن الثاني اللفظ

كالإشارة والكتابة وسياً في حكمها ويشترط رفع الصوت بحيث يسمع نفسه ولو سرك لسانه بالطلاق ولم يسمع نفسه لم تطلق واللفظ صريح أو كتابة والصريح ما لا يتوقف على النية والكتابة ما يتوقف والصريح الطلاق والفرق والسرّاح والخلع والمفاداة وكل لفظ شائع يصلح للطلاق غلبت شاعره صريح هناك فتقوله ملقتك وفارقك وسرحتك وخلعتك وفاديتك وأوقت عليك الطلاق وأنت طالق ونصف طالق ومطلقة ومفارقة وسرحة ويطالق ويامفارقة وياسرحة وتلك طلقة وحلال الله عليه حرام وأنت على حرام والخلل على حرام والحل على حرام وهرجه بر مردان يابرسلمانان حلالست بر من حرام حيث اشتهر صريح ولو قال أنت الطلاق معرفاً أو أنت طالق بنسب التاء طلقت ولو قال أنت ونوى وطالق ونوى لم تطلق وقولهم بحلال وحرام بمعنى سه طلاق وإن اشتهر فلفظ فليس بصريح ولا كتابة لأنه حلف كقولهم بطلاق والطلاق مما لا يحلف به صريح به في شرح كفاية الجابري وغيره ولو قال بطلاقك لأكلهم فلا نواكهم أو قال بطلاقي وبإطلاقك فإلّا كان نكتم ويكره لأنهم الطلاق نوى الطلاق مع اللفاظ أو أطلق صريح به في الكبيرى مواضع ولو قال بطلاق ومصحف كد فلان كان نكتم ويكره فلا طلاق وزمته الكفارة ولو قال قال بخداي إسمان وزمين وسه طلاق نو كد در خانه نشوم ودخلها زمته الكفارة لا تطلق زوجته ولو قال بخداي اسو كند خوردم كه يافلان سخن نكويم فهو بين وكل لفظ هو صريح فترجته صريحاً على لسان كانت وترجته قوله ملقتك بهشم ترا أو ترا بهشم ولا يشترط أن يقول أذني كالإشترط أن يقول في العربي من النكاح أو من نكاح وترجته قوله فارقك أذ توجدا كشم أو جندا كشم أذ توجدا كشم وترجته قوله سرحتك كسيل كرم ترا أو ترا كسيل كرم وفي اللغة الخلع والمخالعة والمفاداة زناوى بازفر وخنق وعلى ذلك جرى الرافعي في الكبير والفاضي حسين وصاحب التهذيب فتناوهموا ويشكل هذا بترجته قوله بتك

حكم الإشارة والكتابة في الخاتمة الأولى (قوله فهو صريح هناك) جرى المصنف على ما عليه الرافعي ومصحح النووي أنه كاية ولم يرجع في التحفة جانبه ولعل ما عليه الرافعي أصوب وهو الذي أفتى به المتأخرون لغلبة الاستعمال (قوله ولك طلقة) والأوجه أن قوله ولك طلقة كاية (قوله وحلال الله على حرام الخ) لغلبة الاستعمال وقد علمت أن ما عليه النووي أنه كاية لأنه لم يتكرر في القرآن الطلاق ولا على لسان حجة الشرع قال في التحفة وأنت حرام كاية اتفاقاً كذلك عند من لم يشترطهم قال والذي تبعه على الأعمال معاملته الخالف يعرف ببلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم وبألف عادتهم (قوله نوى الطلاق مع اللفاظ الخ) لأنه حلف والطلاق مما لا يحلف به (قوله وبسه طلاق) أى أقسمت بالله خالق الأرض والسما وبسه طلاق (قوله) در خانه نشوم) ترجمته لا أدخل الدار (قوله زمته الكفارة) لأنه حلف بالله تعالى ولا تطلق زوجته ما لم يسمع من الطلاق مما لا يحلف به (قوله بخداي اسو كند خوردم كه يافلان سخن نكويم) ترجمته حلفت بالله على أن لا أقول لأخبر القائل وفي بعض النسخ كه يافلان سخن نكويم أى لا أنكحهم فلان (قوله فكل لفظ صريح فترجته صريحاً الخ) أما ترجمة الطلاق فلا خلاف فيها وأما ترجمة السرّاح والفرق فالذي اقتضاه ظاهر الحرر وعنده الأذمى ونقل عن جمع الجزم بالصراحة والذي في أصل الروضة عن الإمام والرواى وأقرها أنها كاية (قوله ويشكل هذا بترجته قوله بتك نفسك بكذا) لأن بتك نفسك بكذا كاية في الخلع لا صريح وترجته زن را بوى باز فر وخنق الذى هو ترجمته خالعتك وفاديتك بناء على زعم المصنف من عدم الفرق والخلع والمخالعة والمفاداة التى هي من صرائح الخلع صرائح في الطلاق وقد ذكرنا كل لفظ هو صريح فترجته صريحاً بأى لسان كانت فلازم أن تكون ترجمته بتك نفسك بكذا التى هي فروختم بتونس تو يجدين هي كاية في الخلع وصريحة فيه وفي الطلاق إذا لفرق بين زناوى باز فر وخنق وفروختم بتونس وتوجدن على زعم المصنف فلذا قال وهو مشكل وأجيب بأنه فرق بين فروختم بتونس وتوجدن وبين

(قوله ولك طلقة) قال في شرح الروض وكلام الرافعي يميل إلى ترجيح صراحة لك طلقة والأوجه أنه كاية (قوله وحلال الله على حرام) إلى قوله صريح لغلبة الاستعمال وحصول التفاهم قال في المنهاج قلت الأصح أنه كاية والله أعلم قال ابن حجر في شرحه لأنه لم يتكرر في القرآن الطلاق ولا على لسان حجة الشرع وأنت حرام كاية اتفاقاً كذلك عند من لم يشترطهم قال والذي يتجه على الأول معاملته الخالف يعرف ببلده ما لم يطل مقامه عند غيرهم وبألف عادتهم (قوله) ويشكل هذا الخ) ويفرق بأن ترجمته بتك نفسك بكذا فروختم بتونس تو يجدين وترجته الخلع والمفاداة فافروختم

نفسك منك بهذا وترجمته قوله أنت طالق توحشته ولو قال توحشته بالوقت قال البوشنجي هو وزان قوله
 تو طلاق وقال الرافعي بل وزان قوله تو طالق وهو صريح ذكره الفقهاء وغيره قال القاضي حسين لم يكن
 تو طلاق وتو طلاق صريحاً بغير الزيادة ثم صار صريحاً قال أبو القاسم الرافعي والأصل في قولهم تو طالق
 وتو طلاق تو طلاق فان المراد عرفهم بحذف الياء وفهموا من تودا ما ما يفهمون من تودا نائي
 كان ذلك صريحاً بما يفهم ويفهم من ذلك انهما مع الياء صريحان وعلى ذلك ينطبق الكتاب الفارسية
 لصاحب الهندية وفي خلف السلي وغيرهما ولو قال تو بيك طلاق ازم من جدائي أو بدرقعا أو أنت بائن
 طلاق أو بطلقة فصرح ولو قال تو بسة طلاق زن من نيتي فصرح ولو قال بيك طلاق ودو طلاق وسه
 طلاق زن من نيتي طلقت ثلاثا ولو قال بيك ودو وسه زن من نيتي فكبابة ولو قال بسة طلاق زن من نيتي
 وقال أردت انما زوجتي بطلقتين لا بثلاث لاني كنت طلقها طلقة وراجنها صدق بيمينه ولو قال بيك طلاق
 ترا أو سه طلاق ترا دادم مطلق ولو قال ترا طلاق لم يقل دادم أو ترا بيك طلاق ولم يقل هنتم قال القاضي
 صريح وقال البغوي كابة ولو قال تو ازم من هيجه نيتي فكبابة ولو قال ترا دست جاز داشت أو دست از تو بازدا
 شتم أو ترا رها كردم فكبابة ولو قالت دست ازم من بداد فقال بداشت فقلت بسة طلاق فقال بسة طلاق قال
 القاضي طلقت ثلاثا ولو قال بك طلاق ودو طلاق وسكت أو قال طلقت وسكت لم يقع شيء ولو قال لست بزوجة
 لي أو قال تو زن من نيتي يا تو امر اجيزي نيتي ويا نياشي يا تو امر اهيجه نيتي يا نياشي فكبابة ولو قال طلاق
 بر نهادم ترا قال أبو العباس الروائي انه صريح ولو قال وضعت عليك الطلاق في كونه صريحاً وجهان ولو قال
 من از تو بيزارم فكبابة ولو قال از طلاق تو بيزارم فلفظ ولو قال أنت طالق من الوفاق أو العقال أو سرحتك
 الى موضع كذا أو فارقتك في المنزل خرج عن الصراحة وصار كابة اذا كان من أول الكلام على عز من
 يأتي بالزيادة فالأدق أنت طالق ثم بدله فوصل به الزيادة فطلاق واقف في الباطن ولو كانت له زوجتان فقال
 لتدخلت الدار فأمراني طالق أو اخل على حرام ودخل طلقت واحدة لا بعينها اذا لم ينوها ولو قال تزوجني
 طالق وله ثلاث نسوة أو أربع وقع على واحدة لا بعينها وكابة كقولها تزوجت أعنتك أو تركتك أو
 أحللتك أو طلقتك أو أنت مطلقة أو باطلقة بسكون الطاء فيهما أو أنت حرة أو معتقة أو منطلقة أو أنت طلاق
 أو الطلاق أو طلقة أو نصف طلقة ولك الطلاق وعليك الطلاق وأنت والطلاق وأنت وطلقة أي قرنت بينك
 وبينها وأنت فراق أو سراح أو الفراق أو السراح وأنت خلية وبرية وبائن وبنة وبتلة وحرام لم يشتر ثم
 واعتدى واستعرتى رجلك ولقبيل الدخول

باز فوخم اذا الأولى التي هي ترجمة بعتك التي هي كابة تستعمل في ترجمتها لم تصور فيه الخلع مثل بيع
 نحو العبد من نفسه بخلاف الثانية فاعلم الاستعمال فيه بل هي مشهورة في المقادة (قوله وزان قوله تو طلاق)
 أي فهي كابة (قوله قال الرافعي بل وزان قوله تو طالق وهو صريح) وهو المتمد (قوله بمر والوزد) اسم بلد
 (قوله من توراني تو عالم ما يفهمون من تودا نائي) أي تو عالمي (قوله ازم من جدائي أو بدرقعا) أي نيتي
 أنت فارقني مني بطلقة أو خرجت بطلقة (قوله قال البغوي كابة) ولعل ما قال البغوي هو المتمد وهو المفهوم
 من التحفة (قوله ترا دست باز داشت) أي رفعت اليد عنك (قوله أو ترا رها كردم) أي تركتك (قوله
 دست ازم من بداد) أي ارفع اليد عنني (قوله وسكت لم يقع شيء) وان نوى الطلاق اذ لم يجد كرا أو لا دلالة
 (قوله يا تو امر اجيزي نيتي) ترجمته أو لست بشيء لي (قوله طلاق بر نهادم) أي وضعت عليك الطلاق
 (قوله وجهان) أو وجهان أنه صريح بوجود لفظ الطلاق وهو الاقيس والثاني أنه كابة لأنه لم يتضمن إيقاعاً
 (قوله والعقال) هو ما يشبه البعير (قوله بينك و بينها) أي بين الطلقة (قوله وأنت خلية) أي برية من
 الزوج (قوله وبائن) من البين وهو الفراق (قوله بنة) أي مقطوعة الوصل وبتلة أي متروكة النكاح

(قوله) وقال طلقت وسكت
 لم يقع شيء) قال في الروضة
 لا يقع الطلاق وان نوى
 لانه لم يجر لسراة ذكر ولا
 دلالة (قوله) ولو قال وضعت
 عليك الطلاق في كونه
 صريحاً وجهان) أحدهما
 انه صريح بوجود لفظ
 الوهو اطلاق لا وجه كما
 قاله ابن حجر والثاني انه
 كابة لانه لم يتضمن إيقاعاً
 وقول القائل لك هذا
 الشوب يحتمل الاخبار عن
 الملك ويحتمل المبهمة قال
 شيخ الاسلام وقياس
 صراحة وقعت عليك
 طلاق ترجيح صراحة
 وضعت عليك طلقة
 (قوله) وأنت خلية وبرية)
 أي منى وبائن من البين
 وهو الفراق وبتة وبتلة
 أي مقطوعة الوصلة

(قوله وسبلك على نيك) أى خلت سبيلك كإحدى البعير في الصحراء وزمائه على غلبه وهو ما تقدم من الظاهر وأرتفع من العنق ليرى كيف شاء (قوله ولا أندسرك) أى لا أهتم شأنك لأنى قلت لك وأندس زوجو السرب بفتح السين وسكون الراء ما يرى من المال كالأبل وذو كراطرزى أن السرب بكسر السين الجماع من الغناء والبقر فيجوز كسر السين هنا أيضاً (قوله واغز فى) مجعلة ثم أى صبرى غريبة بلاز وج ونجني أى بعدى نفسك عنى وتقضى أى البسى المتعقوبه تباعدى عنى واغز فى مجعلة ثم أى (١٢٠)

بكسر الميم، ياستر به المرأة رأسها كافي القاموس ودعيني أي اتركيني وودعيني بنشد بد البال من الوداع ولا حاجة فيك إلى أي طائفتك ونجرحي أي كائن الفراق وذوق استعدي للحوق بأهلك فقد طلقك وكلي زاد الفراق وأثر في شرابه (قوله وقيل لازمي صريح) قال إن محروكاً أي من الصراخ ف قوله الطلاق يرني وأطلقك لازمي أو واجب على لأفصل كذا على المنقول المعتد كذا أطلقوه وعده أيضاً من وعلى الطلاق خلافا للكثيرين (قوله والطار ليس بكناية في الطلاق ولا بالعكس) قال في شرح الروض وإن احتمل كل منهما الآخر لا شتر كان فيمن أفاده التحريم قال وذلك لأنه يمكن تنفيذ كل منهما في موضوعه فلا يصد عنه إلى غيره على القاعدة.

انما كان صريحاً بآية وجدها في موضوعه لا يكون كتابة في غيره قال ولا شك باتهام
من حيث ان صريحاً في وجوب الكفارة ومع ذلك لو توى به الطلاق نفذ لان هذا صريح اشتهاه اوما في القاعدة صريح وضعاعلى ان هذا
ليس صريحاً في وجوب الكفارة حقيقة وانما هو حكم كرسه الشرع على ذلك كإسبا في (قوله ولزمته كفارة الجبن) أى متلباً (قوله كالم)
قال ذلك لانه) أخذ من قصده بما قال السبي الى الله تعالى عليه وسلم هي على عز ترمل قوله ببارك وتعالى يا أيها النبي لم تحرم ما حل الله
لك الا ان قال فدهض الله لكم تحلةً بما سأكى أى وبعب عليكم كفارة كفارة أو عبادكم (قوله ولوال هذا العبد والى التوب الخ) بخلاف

الايضاع لاختصاصها بالاحتياط ولشدة قبوها التحريم بدليل تأثير الظهار فيها دون الاموال (قوله ولو اقترنت باول اللفظ دون آخره مطلق) لهما اذا وجدت في اوله عرف قصد منه التلحق بالصرح وهذا ما مضى الجرجاني والغوي في تعليقه وغيرهما قال ابن الزرقا انه الذي يقتضيه نص الام قال في المهمات وبه الفتوى كما شرع به كلام الشرحين وقال (١٢١) الماوردي بعد تصحيحه انه اشبه بذهب

الناسي وصو به الزركشي
(قوله وقيل طلقت) لان
العين انما تعتبر بجامها
ومصحح في النجاشي اشتراط
مقارنتها بجميع اللفظ وجوزي
عليه البلقيني وهو انباء
كما قاله الرازي بجماعة
وصوب في المهمات انه
الكناية لان الكلام في
الكنايات وهو ظاهر لان
النية جعلت لصرف اللفظ
الى أحد معتملة والمتمثل
انما هو بان متلا ومأنت
فانما يدل على الخطب قال
شيخ الاسلام والاجه
الاكتفاء بان لا أنت
وان لم يكن مؤمن الكناية
فهو كالجزء منها لان معناها
المقصود لا يتأدى بدونه
(قوله ولا يلحق الكناية
بالصرح سؤالها الطلاق
ولا الغضب) وألحق مالك
وأحد الكنايات بالصرح
بذلك (قوله ولو قال كنت
أطلقت لفظه وظنتها طلقة
فراجعت المفتي الخ) قال
في التحفة من قيل له طلقت
امراؤك فقال من طلقتهام
قال طنت ان ما جوي بيننا
طلاق وقد ائتمت بخلافه
فلا يقبل منه الاقرينة
اه (قوله وفي بعض شروح

سوام في المجلس أو مجالس ونوى التأكيد تعدد الكفارة في مجالس أو مجلس ونوى الاستئناف تعددت
ولو قال أنت على كليتته وانحر واخترت بالصرح وقال أردت الطلاق أو الظهار فقد وان نوى التحريم كقرون
أطلق فكأقول أنت على سوام ولو قال أردت كليتته في الكفارة صدق ولا شيء عليه ولو قال حينما شتر مني
قلت لا مرائي أنت على سوام فاني أريد به الطلاق ثم قال لما بعدد أنت على سوام فهو كالنبداء والكناية
لا تعمل بنفسها بل لابد لها من نية ويشترط أن تقارنها فلو تقدمت عليها وتأخرت عنها ونلفظ بلام لم يقع
ولو اقترنت باول اللفظ دون آخره مطلق وقيل ولو اقترنت بآخره دون أوله لم تطلق وقيل طلقت ولا تلحق
الكناية بالصرح بسؤالها الطلاق ولا الغضب ولو تلفظ بالكناية وأنكر نية صدق بيانه فان نكل حلفت
وطلقت وكذا تعمل الكناية لانية لا تعمل النية باللفظ صالح والوكيل الطلاق لا يحتاج ان ينوي الايقاع
عن الموكل والالفاظ التي لا تحتل الطلاق الاعلى تقدير متعسف لا أثر لها وان نوى كقولها ارك الله فتيك
وأحسن الله جزاءك وما أحسن وجهك وتعالى وقوى واقعدى وأقر في واسمعي واسمعي وزودني
وأغناك الله ولو قيل لرجل استجارا أطلعت امرأتك وأقارنتها وأسرحتها وزوجك طالق فقال نعم
فهو اقرار بالطلاق فان كان كاذبا فمضى في الباطن وزوجته وعلى الحاكم ان يفرق بينهما الى ان يصلح ولو قال
أردت الاقرار بطلاق ساق ودر اجعتها والآتي في العدة الرجعة أو بان صدق بيانه ولو قال كنت طلقته
في سكاخ أخو قبل هذا السكاخ وبأن مني وجددت السكاخ فان عرف سكاخ سابق وطلاق فيه أو أقام
بينه بذلك وصدقته على الارادة فقد أكد وان كذبت صدق باليمين في الارادة وان لم يعرف سكاخ سابق
وطلاق ولا يثبت حكم الطلاق ولو قال كنت أطلعت لفظه فظنتها طلقة فراجعت الى المفتي فقال انها ليست
بطلاق فارتد ذلك صدق بيانه ولو قيل له ذلك على وجه الانشاء فان قال في الجواب نعم طلقت فلا كلام وان
قال نعم فصرح وفي بعض شروح المختصر أنه لو ما برأسه ان نعم فكذلك على الاصح ولو قيل طلقت
زوجتك فقال طلقت هل هو كقول نعم وقيل ليس بصرح قطعاً لأنه ليس بتعين للجواب ولو قيل له ألك

لاختصاصها بالاحتياط ولشدة قبوها التحريم أي الأثر تأثير الظهار فيها دون الاموال (قوله ونوى التأكيد
لم تعدد الكفارة) فيد جلس ومجالس وكذا الحكم لو اطلق في الصورتين وقوله على الاثر ونوى الاستئناف
أي اضافيد لهما قال في التحفة ولو قال لا بيع اثنان على سوام لانية طلاق ولا ظهار وكفارة واحدة كالزكوة
في واحدة وأطلق أبو بية التأكيد وان تعدد المجلس كالجيبين (قوله فكأقول أنت على سوام) أي نوى
الكفارة (قوله دون آخره مطلق) وهو المعتمد اذا وجدت في أوله عرف قصد منه التلحق
بالصرح (قوله وقيل طلقت) والاول هو المعتمد (قوله ولا يلحق الكناية بالصرح سؤالها) أي المرأة
الطلاق فقوله سؤالها فاعل لقوله ولا يلحق بضم الياء وكسر الحاء والكناية مفعوله (قوله لا لفظ صالح
لطلاق) فلو قال ارك الله فتيك متلا ونوى به الطلاق لم يقع (قوله الى أن يصلح) أي الزوج ظاهر انفارقتها
بتحورجة فامل (قوله أو بان) أي هي الآن بان (قوله فراجعت الى المفتي الخ) وفي التحفة ما حاصله
انه لم يصدق بيانه الاجرمة فقوله فارتد ذلك أي فارتد قوله نعم طلقتهما ماقضى أولا (قوله ولو قيل له
ذلك) أي اطلقت زوجتك على وجه الانشاء أي طلقها (قوله فلا كلام) أي فلا خلاف في الصراحة
(قوله وان قال نعم فصرح) أي على الاظهر (قوله وفي بعض شروح المختصر الخ) والمعتمدان اشارة

(١٦) - (نواد) - (ثاني) المختصر الخ) والمعتمد خلاه لان اشارة القادر على الطلق ليست بصريحة
ولا كناية كاسية في الخاتمة ان شاء الله تعالى وقد تكون اشارة الطالق كيمارته كالاعادة امان وكذا الاعادة ونحوه فلو قيل له يجوز
كذا فاشتر برأسه ثلاثين نهارا له لم ينعاه عزم (قوله وقول ليس بصرح قطعاً الخ) وهو الوجه و يفرق بينه وبين طلق نفسك وأطلقها

زوجه فقال لا كاذب بل يقع الطلاق وإن نوى وهل يكون صريحاً في الإقرار بالطلاق أم كناية فيه وجهان
أحدهما أنه صريح وهو المذهب كوفي شرح الباب والحاوي وتعليقه والثاني أنه كناية يصح أن يرده
في فوائدها الزوجات لسوء العشرة وهو الأصح في الروضة والشرحين قال صاحب التهذيب ولها أن تحلفه على
أنه لم ير دلقها به ويشعر هذا بأنه كناية في الطلاق وقد مر في الصدر ما يخالفه ولو قال قائل مثبداً البهاهذه
زوجتك فقال لا فهو أظهر في الإقرار ولو قيل أطلقت زوجتك فقال كان بعض ذلك لم يكن إقراراً بالطلاق
احتياطاً جواً بان تعليق أو بعد الطلاق أو بمناسبة قول البه ولو فسر بشيء من ذلك قبل ولو كان السؤال عن
ثلاثة ففسر بواحدة قبل وإن لم يفسر بشيء قال المتولي إن كان السؤال عن ثلاثة وقع لأن لها بعضاً وإن كان
عن واحدة فلا قال الرافعي في الطرفين توقف وقال في الروضة لا يقع مطلقاً إلا أن يستتر به ولو قالت مرا
طلاق ده فقال دادم فكأنه ولو قيل زن خودار اطلاق داده فقال دادم فأقرار ولو قال دادم فلا يقع ولو
قيل زن خودار اطلاق دادی فقال دادم فإن سأل السائل مستتبها فأقرار وإن سأل مستتبها فكأنه لأن قول
الغائب بالجمية زن اطلاق دادی يصلح لكلهما وما قوله زن اطلاق داده ففسر في الاستصواب ولو قيل
زن اطلاق فقال نعم أو زن رادادی فقال دادم لم يكن إيقاعاً ولا قراراً ولو قيل أطلقت امرأتك فقال أعلم إن
الامرأة ماتت قول لم يكن إقراراً بالطلاق ولا إنشاء قال الفقهاء ولو قال امرأتی حوت علی لم يكن إقراراً بالطلاق
لأنه من السكيات ولو قال امرأتی حرمة علی لا تحل لي أبد لم تطلق لأنه ليس بصريح في الطلاق وهو ذهب منه
إلى قول السكيات وحيث اشتهر في الطلاق فيكونان صريحين إقراراً وإنشاء ولو أضاف إلى زوجته وقال هذه
زوجه فلان حكم بانقاع النكاح ولو قال لولها زوجها كان إقراراً بالفراق ولو قال لها انكحي قال الفقهاء
لم يكن إقراراً وقال في الروضة الصواب أنه كناية قال صاحب التهذيب في الفتاوى ولو قال ما كدت أن
أطلقك يكون إقراراً بالطلاق وفيه نظر لأن الشيء الداخل على كاد لم يشتمل على الأصح ولو قال ابتداء كل امرأة
لي طاق الأعمرة ولا امرأته سواها طلقت للاستغفار ولو قال النساء طاق الأعمرة ولا زوجة سواها
لم تطلق لأنه لم يضمنهن إلى نفسه ولو كانت له امرأة في سوة فقال طلقت هؤلاء الأهمدة وأشار إلى زوجته لم
تطلق ولو قال همزة نازار اطلاق دادم طلقت امرأته ولو قال كل امرأتی السكيات في طاق وزوجه فيها
طلعت للعموم

التأدي على السطى ليست بصريحة ولا كناية كما سيجي في الخاتمة الأولى (قوله وقيل ليس بصريح قطعاً)
وهو المتمدن (قوله وهو الأصح في الروضة والشرحين) وهو المتمدن (قوله وقد مر في الصدر) أي في أول
المسئلة ما يخالفه أي ما يخالف كونه كناية وهو قوله بل يقع الطلاق وإن نوى (قوله نول اليه) أي ترجع إليه
(قوله ولو كان السؤال عن ثلاث) أي ثلاث طلقات (قوله ففسره) أي فسر البعض في مسئلتنا بطلقة واحدة
(قوله وفي الطرفين أحدهما) كان السؤال عن ثلاث الخ والثاني أن كان عن واحدة الخ توقف أي نظر
(قوله حال في الروضة لا يقع مطلقاً) وهو المتمدن قال النووي في الروضة نزعاً عن الرافعي قال المتولي إن كان
السؤال عن ثلاث نزعاً من الطلاق وإن كان عن واحدة فلا لأنها لا تنبض وفي كل واحد من الطرفين نظر
قلت الصواب أنه لا يقع شيء إلا أن يعرف به سواء سئل عن ثلاث أو مطلقاً للاحتياط المذكورة مع الأصل
والله أعلم (قوله ولو قال دادم فلا يقع) لأنه لم يجز للمرأة ذكر ولاد لالة (قوله فيكونان صريحين إقراراً وإنشاء)
أي الأول يكون صريحاً في الإقرار والثاني في الإنشاء كذا قيل (قوله كان إقراراً بالفراق) وباقتضاء العدة ثم
إن لم تصدق له العدة مؤاخذه إقرارها (قوله قال في الروضة والصواب أنه كناية) وهو المتمدن (قوله ما
كدت) أي ما قربت قال في التحفة قال البيهقي ولو قال ما كدت أن أطلقك كان إقراراً بالطلاق وكانه
إعالم بنظر للقول المرجح عند كثير من أن بي كاد ليس ابتداءً به ضعيف عنه وهو قال كثير من أن بي كاد رعا به

بأنه ثم امتثال لما سبقه
الصريح في الإقرار فلا
احتياط فيه بخلافه هنا فإنه
وقع جواباً لا إقراراً فيه
فكان كناية قاله في
التحفة (قوله وقد مر في
الصدر) أي أول المسئلة
(قوله ولو قال لولها زوجها
كان إقراراً بالفراق) أي
وباقتضاء العدة كما هو
ظاهر وعلم أنه لم ينعكس به
والإزمنة العدة مؤاخذه
لها إقرارها (قوله قال
الفقهاء لم يكن إقراراً) لأنها
لا تصدق على ذلك (قوله
وفي نظر الخ) وجه النظر
أنه لم ينظر للقول المرجح
عند كثير من أن بي كاد
ليس ابتداءً وأراه العرف
قأن أهله يفهمون منه
الانجاب (قوله للاستغفار)
لأنه يطل الاستثناء (قوله
وأشار إلى زوجته لم تطلق)
لأنه عينين واستثنى زوجته

وكذا لو قال امرأة كل من في السكة طالق وهو معها ولا يخفى قبول الشخصين بالنسبة والقرينة لو ادعى ولو قال نساء المسلمين طوائق لم يطلق امرأة ولو قال كل امرأة أئز وبها فهي طالق وأنت أيام أولادى لم يطلق كالو قال نساء العالمين طوائق وأنت باز وجنى ولو قال زنا طلاق دادم فهو كتابة فان أراد زوجته طلقت والا فلا لأنه لم يقل زن خو يش را ولو قال ابتداء طلقت ونوى لم يطلق لأنه لم يشر إليها ولا أضافها إليها بخلاف ما لو قال ترا طلاق دادم فإنه اشارة وبخلاف قوله زن خو يش را طلاق دادم فإنه اضافة وبخلاف ما لو قال زنى طالق فإنه تسمية ولو قالت له طلقنى فقال طلقت أو قيل له ما صنعت بهذه الروجة طلقها فقال طلقت أو قال لا امرأته طلق نفسك فقلت طلقت وقع لأنه يرتب على السؤال والتفويض ولو قال لا خوف فقلت منها فقال طلاق دهش فقال دادم وأورها كدش فقال دادم أو قال له ما صنعت بهذه الروجة طلق دادمش وأورها كدش فقال الرافعى لا يبعد أن يرتب الأولى على قوله ما صنعت بهذه الروجة وان يحصل الثانية فتفسير السراح ولو قال بك طلاق ودو طلاق وسه طلاق دامت وقع الثلاث قبل الشك والعدوى بعده ولو قيل له فقلت كذا فدا تكرف قيل ان فعلته فامرأته أنك طالق فقال نعم أو قال طالق وكان قد فعله قال القاضي حسين في الفتاوى لم يطلق زوجته به ففعل البغوى في التعليق وقال في الفتاوى وبجواب أن يكون على القوانين فمن قيل له طلقت زوجته فقال نعم وفعل التولى بالوقوع لأن بدعى انه ما أراد زوجته فصدق بيمينه ولو قال لا خوف فقلت كذا فدا تكرف فقال امرأة بائن والنسبة نبي ايك ما فعلت فقال امرأة بائن والنسبة نبيك ما فعلته لافعله والنسبة نبيك فيكون كالأبدا به ولو سب إلى فعل قبيح كالزنا والواطئة فقال من فعل مثل هذا فامرأته طالق وكان فعل ذلك لم يحكم بوقوع الطلاق ولو قال لا امرأته زنت أو سرفت أو خرجت فانكرت فقال ان زنت أو سرفت أو خرجت فانت طالق حكم بوقوع الطلاق لا قراره ولا ولو قال اذهبي الى بيت أبوى ونوى الطلاق بقوله اذهبي وقع وان نوى بالمجموع فلا ولو قال واحد فانت طالق ان أطوال لم يقع المطلقة ولو قال لا امرأته ابنتى وقت الفرقة ان استحل السن وقبل لاذا لم يكن نية ولو قال أنت بائن وطالق يرجع الى بنته ولا يحكم طالق بتفسير البائن ولو قال زوجته وهبتك أو لايك أو لا زواج أو لا جانب نوى طلقت ولو العرف فان أهله يهيمون منه الاثبات له (قوله وكذا لو قال امرأة كل من في السكة طالق الخ) قال الشيخ شهاب الدين في التحفة ولو قيل له يازر بدخل امرأة أئز بدطالق لا تطلق زوجته لان أرادها لان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه كذا في الروضة وفيها في امرأة من في السكة طالق وهو فيها انها تطلق وانما يصح على انه يدخل في عموم كلامه والذي يتجه اعتبادهما ذكر في الحكمين دون تعليل الأولى اذ لا عموم فيها لان العلم لا عموم فيه بدلالة شموله بخلاف من كان فيها العموم الشمولى فشمالها ففعله بجمع لئبها بخلافه في الأولى فاحتاج لئبها (قوله نساء المسلمين المؤمنين طوائق لم يطلق) ان لم ينو بناء على المتكلم لا يدخل في عموم كلامه (قوله ولو قال كل امرأة أئز وبها فهي طالق وأنت بائن) الى قوله وأنت باز وجنى لان أنت عطف على نسوة لم يطلعن في الصورتين (قوله طلاق دهش) أى طلقها (قوله وأورها كدش) أى تركها (قوله وأورها كدش) بز ياداة نصير (قوله قال الرافعى ولا يبعد ان يرتب) الى قوله تفسير السراح أى يقع فيها (قوله قال القاضي حسين في الفتاوى لم يطلق زوجته) لأنه لم يشر إليها ولا أضافها إليها لأنه لم يوقع (قوله وقال في الفتاوى) أى قال البغوى في الفتاوى الخ وقد ذكر انه صريح على الاظهر فتأمل (قوله وكان فعل ذلك لم يحكم الخ) بناء على ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه (قوله وأورها كدش) لأن قوله الى بيت أبوى لم لا يحتمل الطلاق بل هو لا يستند الى مقتضى قوله اذهبي كذا اعطى في الروضة (قوله وقيل لاذا لم تكن نية) قال في زوائد الروضة قلت اختار في هذا انه لا تقع به فرق فاذ لم تكن له نية لأنه انما يستعمل في العادة للالفة وحسن المعاشرة وهو المعتمد والله أعلم (قوله يرجع الى بنته) فان أراد بالبائن الطلاق يقع طلعتان

(قوله وكذا لو قال امرأة كل من في السكة طالق وهو فيها) قال في شرح الروض (قوله وأنها يتجه بناؤه على ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه) قوله ولو قال نساء المسلمين طوائق لم يطلق امرأة) ان لم ينو طلاقها بناء على الاصح من ان المتكلم لا يدخل في عموم كلامه وما وقع في المهمات من أن الاصح خلافه استند فيه الى كلام الامم والفرق ومن يجهلها والاصح النى عليها كثر المتقدمين الاول كاتبه عليه الزكى (قوله وأنت بائن أو لاى لم تطلق) لانه عطفها على نسوة لم تطلقن (قوله قال القاضي حسين في الفتاوى لم يطلق زوجته) لانه لم يوجهه اشارة إليها ولا تسمية ولا لم يوقعها وما أجزه (قوله وقيل لاذا لم تكن نية) لانه انما يستعمل في العادة للالفة وحسن المعاشرة

(قوله ولو قال لعلى الله

يسوق اليك خيرا) أى

بالطلاق فكأنه قال فى

التحفة ويفرق بينه

وبين أنك الله كاسر بان

هذا أقرب لإرادة الطلاق

لان ترجى سوق الخير يستعمل

فى ترجى حصول زوج

ولا كذلك الغنى (قوله

ولو قال أنت طالق أولا

باسكان الواو لم تطلق) لان

ذلك استفهام فكان كما

لو قال هل أنت طالق الآن

يريد بقوله أنت طالق إنشاء

الطلاق وتطلق ولا يؤثر

قوله بعده أولا (قوله وقال

البوشنجى لم تطلق) لانه

يصف الطلاق البهلا لالى

جزء من أمزأها (قوله ولو

قال أطلقك الله) الى قوله

قال أبو عاصم صريح فى

الطلاق والعنى والإبراء

اذلا طلق الله ولا يعتق ولا

يرى الا والزوجة طالق

والامة معتقة والغريم يرى

وتقدم فى البيع ان باعك

الله وأقالك كناية فى البيع

والا قاله ويفسر بان

الصبيح هنا هو لا يستغافل

بالمقصود بخلاف معنى

البيع والاقالة قاله فى شرح

الروض (قوله أنت طالق

بلا قال أبو عاصم صريح

حاصل الترخيتم وقال

البوشنجى ليس بصريح

ولا كناية (الح) وهذا هو

المعتمد قال ابن حجر

وهما من غيرهن ونوى الطلاق طلق ولو قال لزوجته أرى طريق مقتوحة عليك أرفعت عليك طريقك

فكأنه لو قال غنى طلاقك ونوى فضالت أخذت وتوثرت طلق ولو قال لعلى الله يسوق اليك خيرا فكأنه

ولو قال أنت طالق أولا باسكان الواو لم تطلق وبالتشديد يعرف العربة طلق ولو قال هل طلاقك بدامنت

در كدم ونوى قال أبو عاصم طلق وقال البوشنجى لم تطلق ولو قال هل طلاقك نوى كدم ونوى طلق

ثلاثا والمعنى طلمتك الماعبر ولو قال برئت من طلاقك ونوى لم تطلق ولو قال برئت اليك من طلاقك ونوى

طلق والمعنى برئت منك بواسطة الطلاق ولو قال طلقك الله أولا منه أعنتك الله أولد يونه أراك الله قال أبو

عاصم صريح وقال البوشنجى كناية ولو قال انت طالق لا كاف قال أبو عاصم صريح وقال البوشنجى ليس

بصريح ولا كناية الا بالنداء نحو باطل ولو قال أنت طالق ساره قال الرافى قال جدى الظاهر فى غالب عادة

الناس ارادة ثلاث طلقات قال الرافى ويحتمل ان يرجع اليه فيحمل على ما نوى قال القفال ولو قال توارزنى

بيك لم يز عليه لم يقع وان نوى فى نسخ الكبير ولو قال توارزنى من بيك طلاق ولم يزد عليه القفال لا

يقع وان نوى كالأول أنت طلاق فانه لا يقع وهو خبط سقى فلأول الحاق من الساخ أو ضعيف من وجود الاول

أن صاحب العز يرد كرهه المسئلة بعده اباورق وصورها على الوجه الذى صورها الثانى أنه نقل هناك

عن القفال أنه لو قال كرتوا زنى من بهزار طلاق ولم يزد عليه ونوى طلق وهذا هو ذاك بل أولى الثالث انه

قاس على قوله أنت طلق وليس المعنى عليه كذلك بل صرحوا بكنايته بل هى أولى من قولهم أنت طلقه

الرابع ليس فى فداى القفال ذلك على الوجه المستعوار خامس ذكر الجاسرى فى الايضاح انه لو قال

توارزنى من بيك طلاق ولم يقل هشته قيل انه كناية وقال القاضى انه صريح فالخلاف فى صراحته وكنايته

لا غير السادس قال القاضى فى الفتاوى ولو قال توارزنى من به طلاق ولم يقل هشته قال الاحباب انه كناية

وأقربها صريح السامع قال صاحب الكبير والروضة ناقلين من التذنيب انه لو قال أنت ثلاث وأنت بائنين

ونوى الطلاق وقع ما نوى وان لم ينو عددا وقع الملقوظ الثامن قال صاحب التثمة ولو قال أنت ثلاث

وأنت ثلاثا ونوى وقع وعلى الجملة فالمعتمد فى النقل عن القفال هو له توارزنى من بيك من غير ذكر الطلاق

والصواب انه مع ذكر الطلاق ودونه كناية والصور المستشهد بها كلها كنبات ولو قال أنت ثلاث والرابع

والاصطفقة (قوله يسوق اليك خيرا) أى سبب الطلاق (قوله باسكان الواو لم تطلق) لانه استفهام الا ان أراد

بقوله أنت طالق الانشاء تطلق فلا يؤثر فيه قوله أولا (قوله هل طلاقك بدامنت در كدم) ترجمته أدخلت

الف طلق فى ذلك (قوله وقال البوشنجى لم تطلق) لانه نصف الطلاق البهلا لالى جزء من أمزأها) كذا

عليه الرافى رحمه الله ولعل ما قال الشىخى هو المعتمد (قوله قال أبو عاصم صريح) قال شيخ الاسلام ادم

لا طلق الله ولا يعتق ولا يبرأ الا والزوجة طالق والامة معتقة والغريم يرى وقال وتقدم فى البيع ان باعك الله

وأقالك كناية فى البيع والاقالة قال ويفرق ان الصبيح هنا هو لا يستغافل بالمقصود بخلاف صبيح البيع والاقالة

(قوله قال البوشنجى كناية) لانه يحتمل النساء والانشاء وقد علمت ما يقوى بكلام أى عاصم فلا تغفل

(قوله لا تداء أعنى باطل) وهو المعتمد اذ الترخيتم إنما يكون فى التداء وما يقوى غيره فلا يقع الا نادرا فى الشر

كذا علق فى الروضة (قوله سهران) أى ثلاث مرات (قوله قال الرافى) أى كناية عن الزو يأتى قال جدى

أى جدالو يأتى منفع (قوله ان يرجع اليه) أى الى القائل (قوله وهذا) أى قوله أذننى من بيك طلاق هو

ذلك أى قوله أكرتوزنى من بهزار طلاق الخ بل أولى من ذلك بالوقوف وجه الاول به لا يخفى (قوله وليس

المقبس عليه) أعنى قوله أنت بطلقة (قوله بل هى أولى) أى بل القول بكناية أنت بطلقة أولى من القول بكناية

أنت طلقه كالأخفى (قوله وان لم ينو عددا) أى ولكن نوى الطلاق وقع الملقوظ (قوله أنت ثلاث والرابع

الح) أى برع ثلاث لانه ليس فيه دلالة على الازالة وقد علم ان شرط الكناية الدلالة عليها

العلقة الرابعة فهل تطلق وجهان (الح) الأصح منهما انه لا يقع كإسائي في التلطي بالمستحيل قال بعضهم ولا ينبغي أن يتخيل أن الراجعة يقع بها طلق لفرغ العدد (قوله ولو قال أردت التعلق شهر قبل) وحيد لا يقع إلا أن ينشئ شهر **خاتمة** في الكسابة والأشارة إلى الأوس كعبارة الناطق في كل عقد وحصل المقيرتب عليها أكملها ولو كان كاتبها ليجزى عن دلالتها على ما يدل عليه النطق لكن لا تبطل صلاته بإشارته شيء من ذلك ولا تصح شهادته بها ولا يحث بها الخلف على عدم الكلام قاله في الاسي (قوله وكذا ينال التخي) أي عن التية فيحتاج إليها هذا ما رجح في الروص وجزم به في النهاج كإصه وقيل يقع بها نوي وألزمه (قوله والقادر على النطق لا يبرأ إشارته (ح) لأن عدوله عن العبارة إلى الإشارة فيهم منه غير قاصد للطلاق وإن قصد بها فهي لا تنصد للافهام إلا نادراً ولا هي موضوعة له كالكتابة ماها حروف موضوعة للافهام كالعبارة (قوله فان لم ينو بالكتابة يعامل مطلق) لأن الكتابة تختمل السسخ والحكاية

ونوي لم تطلق ولو قال امرأتى في هذه الباري طالق ولم تكن امرأتها فمطلق ولو قال سه طالق تو شو نازدادم أو قال رددت عليك الطلقات الثلاث ونوي طلقت ولو قال ليت امرأتى كانت طالفاً وأذن من هشه بأدافلا طلاقاً لانه نوى أدعاء ولو قال زوجتي كما يأنف فأفسكر وقال أكره زار داه ناداده كبر مطلق ولو قال امرأتى طالق أو تزني يازن أو هشته وعني به نفسه طلقت وإن عني غيره أو أطلق فلا ولو قال حلال حد ابدوي سوام أكره ما بدرسخن كوي بدوعي به نفسه طلقت والأفلا ولو قال حلال حد ابدوي من حرام كدر سخام من نباشي طلقت في الحال وقال بعض الحنفية ولو قال تو مرا اكاد ببسني لم يكن كسابة قال الرافعي ولا بعد أن يكون كناية كفوقه لم حاجة في فيك ولو قال ردن من نه هر كجا كه خواهي رو فكناية ولو قال أنت طالق الطلقة الرابعة فهل تطلق وجهان بقران من التلطي بالمحال ولو قال أر بدان أطلق امرأتى طلاقاً يقع عليها ثم قال بإعلامه أنت طالق وقع كالتو قال أنت طالق طلاقاً يقع عليك ولو قال أني أوقع الطلاق هالاً أو لست أر بد إيقاعه أو قدر رفعت قبل أن أوقعها أو قعه وقع ولو قال سه طلاق تو بردامن نو سسم فكناية ولو قال مر ترا هز ار طلاق داد ستمه فكناية في المرد لا له لم ينفذ إلى نفسه ولو قال أنت طالق وسكت ثم قال أن دخلت الدار فان سكت حاجة كالتنفس فهو تعلق والأفيع في الحال ولو قال أنت طالق يوماً أو شهر أو وقع في الحال ولم يأت فلو قال أردت التلطي شهر قبل ولو قال في الشهر يقع بمضيه يتأ بالان ير بد التنجيز فيقع في الحال واللام الأخذ على ما يتكرر كالأيام واليالي للتوقيت كقوله أنت طالق لرمضان فلا يقع إلا بجمعه والدخلة على ما لا يتكرر للتلقي كقوله أنت طالق لفلان أو لرضاء يقع في الحال رضى أو سخط ولو قال أردت التأفيت لم يقبل ودين ولو قال أنت طالق برضا بدأ أو بقدمه فتلطي برضاه أو قدمه ولو طلق إحدى المرأتين ثم قال حسمت الطلاق بينكما لم تطلق الأخرى **خاتمة** في الإشارة والكسابة إشارة الأوس كعبارة الناطق في كل عقد وحصل ودعوى وأمر أو طلاق وعناق وصرى بجهان عن التية وهو التي فيهم منها الطلاق كل من وقف عليها وكأنيما لا نفى وهي التي تخص فهم الطلاق منها المختص بالعبارة والله كالأول فرق بين أن يقدر على الكتابة أو لا يعدر ولو بالغ في الإشارة ثم ادعى أنه لم يرد الطلاق لم يقبل ظاهره أودين والقادر على النطق لا تعتبر إشارته وإن فهم بها كل أحد فلا صريح ولا كناية ولو ضررها أو حوجها من البيت فعلا ونوي به الطلاق لم تطلق ولو شو في ذلك نوي الطلاق فلا يقع ولو قالت طلعتي فأشار بيده أو رأسه أن ذهبي لم تطلق ولو كتب الناطق أو الأوس طلاق زوجته وتلفظ بما كتب حال الكسابة أو بعده وقع وإن لم يتلفظ به فان لم ينو بالكتابة إيقاعه لم تطلق وإن نوي طلقت ولا فرق بين الحاضر والغائب وبالا (قوله سه طلاق تو شو نازدادم) ترجمته رددت عليك طلقاتك الثلاثة (قوله أذن من هشته عدا) ترجمته ليت امرأتى كانت طالفاً (قوله وقال أكره زار داه ناداده كبر قيل) لم أجده في للأخذه وفي تأمل اه ولعل المصنف رجة الله عليه نظر إلى احتمال حبان مخصوصة تقول اليه أو نحوها ممن من الاحتمالات (قوله وعني به) أي بالضمير (قوله أكره ما بدرسخن كوي) ترجمه ان نكح مع الام (قوله وعني نفسه) أي قصد بضمير وي نفسه طلقت ان نكح مع الام (قوله زن من نه هر كجا كه خواهي) وترجمته لست بزوجة فاذعي إلى أي مكان شئت (قوله وجهان بقران من التلطي بالمحال) والارجح في التلطي بالمحال أنه لا يقع كسبيجي في النوع الثاني (قوله هالاً) أي ملاعبه سخر يا غير مر بد إيقاعه (قوله بردامن نو بيم) أي عذفت في ذلك (قوله مر ترا هز ار طلاق داد ستمه) ترجمته مر ترا الجلك وداد ستمه بمعنى ذاند (قوله أردت التلطي شهر قبل) ولا يقع إلا أن يشر **خاتمة** في الإشارة والكتابة (قوله نفى عن التية) أي ينفى الأوس عنها (قوله فلا صريح ولا كناية) لانه يفهم من العدول عن العبارة إلى الإشارة أنه غير قاصد للطلاق وإن قصد بها فهي لا تنصد للافهام إلا نادراً والدرك كالمعوم (قوله فان لم ينو بالكتابة إيقاعه لم تطلق)

ونجرب به القلم والمداد وغيره (قوله وإن نوي طلقت) لأن الكتابة طريق في افهام المراد كالمبارك قوله افتقرت بالنية

(قوله ولا تطلق بغيره)

غيرها) لعدم الشرط مع

الامكان بخلاف الكتابة

يعزل القاضي لان الطلاق

مبني على اللفظ وعزل

القاضي على معرفة المقصود

(قوله وكذا الوانعي السك)

الح) لوصول المقصود

ورجعي في الرض وقيل لا

وقيل خلق ان قال كسائي

كاذكر لان قال كسائي

هذا او الكتاب قال في

شرح الرض وقد يقال

تصويره بكنائي يقتضي

ترجيح الثالث وقد

استحسنه في الروضة (قوله

ولو قال لاجنسي اكتب

بطلاق امرأتك فكتب

ونوى الزوج لم يطلق)

قاله بنية الكتاب السكائي

(قوله ولو كتب أنت طالق

ثم استمد) أي بالقلم من

الدواة (قوله ولو ادعت انه

طلقها ثلاثا فانكر ثم قال

لاخرا كتب لها ثلاثا الخ)

ذكر هذه المسئلة في الكبير

والروضة قبل ذكر مسائل

أخرى ما فيها بحكمها ثم

ذكر ابعدها انه لو قال

امرأتك طالق وعنى نفسه

يحتمل عدم وقوع الطلاق

لان هذه العبارة لا تصلح

لنفسه ويحتمل الوقوع

لان الانسان قد يعبر بغيره

عن نفسه ثم قال في زيادات

الروضة قلت الوقوع أرجح

يفتقر الى القبول كالاتفاق والبراء والعفو عن القصاص وغيره أو إلى الشهود كالبيع والهبه والجارية بدغد

وينتقد بالكتابة اذا اتصل القبول بالوصول والنكاح لا ينتقد بها ضرا كان أو غيبا ولو كتب زوجي

طالق أو يافلانة أنت طالق أو غيرهما من ألفاظ الطلاق ثم قال إن أو الطلاق فإن قرأ ما كتب لم يقبل وإن لم يقرأ

قبل ولو بلغها كتاب الطلاق فأنكره كسبيته صدق بيمينه ولو شهد الشهود أنه كتب لم يقبل حتى ثبت قراءته أو

اقراره بيمينه ولو كتب كتابا بالطلاق ونوى أو قرأ فأنظر فإن كتب أما بعد فأن طلق طلق في الحال وصلها الكتاب

أم ضاع وإن كتب إذ قرأت كسائي وأنت طالق لم يقع بمجرد البلوغ بل بقراءتها إن كانت تحسها وإن لم تتلفظ

ولا تطلق بقراءة غيرها وإن لم تحسها فطلق بقراءة الغير وإن كتب إذا أتاك كسائي أو طلاق أو بلغك أو

وصلك فأن طلق فلا تطلق قبل البلوغ وكذا بعده وقد أجمع بحيث لا يمكن قراءته كالموضوع وإن بني أثر

وأمكنه قراءته لم تطلق وكذا الوانعي السك ونحوه أو وسقط سوى موضع الطلاق ولو كان التعليق

بقراءة فقرأت بعضه دون بعض فكالوعلق بالوصول ووصل البعض ولو كتب كاية ونوى فكالوكتب

صريحا ولو قال لاجنسي اكتب بطلاق امرأتك فكتب ونوى الزوج لم يطلق كاية لاجنسي قل لها أنت بائن

فقال لاجنسي ذلك ونوى الزوج ولو أمره الكتابة والنية فكتب ونوى طلق ولو كتب أنت طالق ثم استمد

وكتب إذا أتاك كسائي فإن احتجج الى الاستمد اذ لم تطلق حتى يأتيها الكتاب وإن لم يحتجج بطلق في الحال ولو

ادعت انه مطلقها ثلاثا فانكر ثم قال لاخرا كتب لها ثلاثا قال الرافعي يحتمل الكتابة وقال في الروضة

الوقوف أرجح وهو ضعيف نقض لما ذكر في الاجنبي ولو قال إن كنت فلانا فبين وبينك ثلاث طلاقات

فكسبت لم تطلق فلوطن إن الطلاق واقع فكتب مكتوبا بالبراءة ضرها براءة عنها والابن يبين بينهما

اذ الكتابة تقتصر بخبر به نحو القلم (قوله والنكاح لا ينتقد بها) أي بالكتابة اذ الشهود لا يعلمون على ما

أشهر من النية (قوله بل بقراءتها) أي صيغة الطلاق منه ولا فرق هنا بين من كتبها أمته وعدمه لان اللفظ

لا ينصرف عن حقيقته الا عند التعمد ومجرد ظنه لا يصرف عنها (قوله ولا تطلق بقراءة غيرها) لعدم

وجود الشرط مع الامكان وبه فارق ما اذا لم يحسها وفي الروضة قال الامام والمعتبر ان يطلع على ما فيه وانفق

علما أو ناعلى انه اذا طالعته وفهم ما فيه طلق وإن لم تتلفظ بشئ (قوله وكذا الوانعي السك) وهو المرجح

في الرض لوصول المقصود وقيل طلق إن قال كسائي كاذكره المصنف رجة الله عليه لان قال كسائي هذا أو

الكتاب ويحتمل ان يقال تصور المصنف رجة الله عليه بكنائي يقتضي ترجيح الثاني وقد استحسنه النووي

في الروضة والاول هو المتمد (قوله فكالوعلق بالوصول ومنع البعض) فإن قرأت الطلاق دون غيره

طلقت وبالعكس فلا (قوله ولو كتب كناية ونوى فكالوكتب صريحا) قال الشيخ شهاب الدين لو كتب

كناية كانت خليفة فلا يقع وإن نوى اذ لا تكون للكتابة كناية كذا سكاك بن الرفعة عن الرافعي ورد به ابن

الذي فيه الحزم بل وقوعه كعبا لمع متعدد من قال الاذرى وهو الصحيح لان اذا اعتبرنا الكتابة قدرنا انه تلفظ

بالمكتوب (قوله ثم استمد) أي طلب المداد أي الحبر بان وضع القلم في الدواة فقوله وإن احتجج الى الاستمداد

أي بان انقطع المداد عن القلم (قوله قال في الروضة الوقوع أرجح) واعلم انه قال في الروضة نقلا عن متعلقات

القاضي شرح الرزوي بأن من أحبا بنا التأخر من محاكاة من بعده أي العباس الزوي بأن انه لو قال أحلتك

ونوى طلاقها هل هو كناية وسهان قلت اصح انه كناية والله أعلم ثم قال بعد نقل مسائل وانها لو ادعت

انه مطلقها ثلاثا فانكر ثم قال لبقية اكتب لها ثلاثا قال جدي يحتمل انه كناية أي ويكون التقدير اكتب

لثلاثا فاني طلقته ثلاثا ويحتمل ان لا يكون كاية أي لان الكتابة فصل الكتاب ولم يغرض الزوج الطلاق

حتى يقع بمأبده ومنه انه لو قال امرأتك التي في هذه الدار طالق ولم تكن امرأتها فها يقع الطلاق وإنه لو

قال رددت عليك الطلاق الثلاثة ونوى وقع الثلاث وإنه لو قال امرأتك طالق وعنى نفسه قال جدي يحتمل

في شرحه أحدهما وبمقال القاضي والبغوي في تهذيبه لا يقع وان نوت نفسها اذ ليس في كلام أحدهما ما يشعر بالتفرق وتأنيهما يقع اذ نوت نفسها به قال البوشنجي والبغوي (١٢٨) في تعليقه قال الاذري وهو المذهب الصحيح قضية كلام جهاه من

الرافقين وغيرهم الحزم به قوله ولو اختلف في أصل التخيير (الخ) لان الأصل بقاء النكاح واقامة البيئة على الاختيار يمكنه قوله ولا يخالف هذا القول السادة (الخ) ونوجبه ان المضارع وان كان حقيقة في الحال الا انه يحتمل الاخبار عن الاتباع الحالى ويحتمل لو عد لا يقع والاصل بقاء النكاح والخ في المضارع في هذا المقام لا يصح استعماله بمعنى الحال بل هو للاستقبال (الركن الثالث) المحل والشحم والدم والروح والسنن كالنكاح كورات ولو اضاف الى فضلات البدن كالرق والخط والبول والبرص والمرأة والبلبن

في كلام أحدهما ما يشعر بالفرق (قوله قال البوشنجي ولوقت أردت به نفسى صدقت بينهما وطلقت) وهو المختص (قوله ولو اختلف في أصل التخيير (الخ) اذا اصل بقاء النكاح وعدم المدعى (قوله ولا يخالف هذا) أى قوله فهو للاستقبال قول النحاة الخ جواب سؤال المقدّر وهو ما حاصل ان المضارع المجرد وان كان حقيقة في الحال لكنه يحتمل الاخبار عن الاتباع الحالى ويحتمل الوعد به والاصل بقاء النكاح على ان الطاهر الاحتال الثانى اذا المشهور المشاع في الاستعمال في الاخبار عما اقضى وان قرب هو صيغة الماضي لا المضارع فقله اذا تجرد أى المضارع عن اتى الحال والاحتقال وقوله لانه ليس صريحا في الحال عليه لقوله ولا يخالف هذا الخ وقوله وعارضه أى وعارض كون المضارع المجرد للحال أصل بقاء النكاح فلا يقع فتأمل (الركن الثالث المحل) (قوله وان زادت) أى الاصع (قوله والشحم والدم والروح والسنن كالنكاح كورات) ومثلها رطوبة البدن وهي غير العرق والنفس سكون الفاء لان قوام البدن بكل ما ذكره من غيرهما وهو بغير واحد يفرق بان النكاح جرم يتعلق به الخ وعدمه والسنن ومثله سائر المعاني كالسهم والبصر معنى لا يتعلق به ذلك وهذا واضح لا غبار عليه وبه يعلم ان الواجهة في حياتك انه لا يقع به شيء الا ان قصد بها الروح بخلاف ما اذا اراد المعنى القائم بالحى وكذا ان أطلق على الوجه (قوله والخطاط) وهو ما يسيل من الاله (قوله ولو اضاف الى فضلات البدن الخ) اذا الفضلات غير متصلة بالبدن اتصالا خلقيا

الاذري وغيره بل السقجة هذه والسنن ليس معنى بل هو زيادة لحم فيكون كاللحم والحق المتولى بالدم رطوبة البدن والمعنى وهي غير العرق لانها قوام البدن كالدم (قوله ولو اضاف الى فضلات البدن الخ) لان الفضلات غير متصلة اتصالا خلقيا والخبث شخص

(قوله ولو قال أنا منك طالق)
ونوى الطلاق عليها طلقت
خلافاً لابي حنيفة وأحمد
أن عليه جرم من جهتها
حيث لا ينكح أسنها ولا
أرعاها يلزم صونها فصح
إضافة الطلاق إليه محل
السبب المنتقض لهذا الخبر
مع النية قاله الشرح جلال
الدين المحلى (قوله ولو قال
استبرئ ربي منك أبع) لان
اللفظ غير منتقض
نفسه والكناية بمنزله
احتال اللفظ للمعنى المراد
بغير ركن الرابع في الولاية
على المحل (قوله ولو قال
لاجنبة إذا نكحتك فانت
طالق أبع) ولو قال كل
امرأة تزوجها طالق لم يقع
وقال مالك أن حصص
بمحصورات أو بامرأة
مينة وقع وقال أبو حنيفة
عم أو حصص وعند أحمد
روايتان كالذهبي (قوله
ولو قال هه على أن أعنتق
هذا العبد وهو لاجني
لغا) لما جرى اختياره ليس
تعلق العتق للملك كالذر
نحو قوله أن شئت الله
مريضه لله عتق رقبة
حيث يلزم التدرج في ملك
رقبة لأن ذلك التزام في
الذمة وهذا تصرف في
ملك الغير (قوله بأن قال
أن دخلت الدار فانت طالق
ثلاثا فعنتق) ثم دخلت
الدار

والتي والجنس أو أضاف إلى معنى قائم بالثبات كاللون والجنس والقبح والملاحه والسمع والبصر والكلام
والضحك والكلام والمفرح والحركة والسكون لم تطلق وكذا لو قال ذلك طالق أو نكح أو أسلمك أو
نفسك ففتح الفاء إلا أن يراد بالاسم الذات فيقع والوجود والحياة كالعمى وحيث أضاف الطلاق إلى سواه أو
عضو من يقع عليه لم يسرى حتى لو لم يوجد العضو وقت وجود الصفة تطلق ولو قال أن دخلت الدار فعينك
طالق وقطعت عينها لم تطلق ولو قال لن لابين طاب عينك طالق لم تطلق كالقول لحيتك أو ذكرك طالق
ولو أضاف العتق إلى بدعيه أو أسفه فكلوا أضاف الطلاق إلى زوجته ولو قال أنا نكحك طالق ونوى الطلاق
عليها طلقت وإن لم ينو فلا يوتى كان أو بإيقاعه عليها كان أو بأصل الطلاق ولو سجد القصد إلى تطلق نفسه
لم تطلق ولو قال أنا نكحك بأن أو برى فلا بد من نية أصل الطلاق ومن نية الإضافة إليها والأول باق وكذا ما سائر
الكلمات ولو قال استبرئ ربي منك أو أنا معتمد منك ونوى الطلاق لم تطلق ولو قال لعبد أمانك حر أو
أعتقت نفسي منك ونوى العتق لم يقع به الركن الرابع في الولاية على المحل ولو قال لزوجته أو لطفقة الرجعية
العدة أنت طالق طلقت ولو قال ذلك للمختلعة لم تطلق ولو قال لاجنبة إذا نكحتك فانت طالق أو كل امرأة
أكسحها مني طالق فكسح لم تطلق ولو قال هه على أن أعنتق هذا العبد وهو لاجني لغا ولو علق العبد الطفلة
الثالثة مطلقاً بأن قال إن دخلت الدار فانت طالق ثلاثا فعنتق ثم دخلت وأقيد بحاله ملكها بأن قال إذا
أعتقت فانت طالق ثلاثا صح وطلقت ثلاثا بالدخول والعتق ولو علق ثلاثا نصفه وأما بقوله ووجدت حال
البنوة ثم نكحها ووجدت ثانياً وأراد تدليل الدخول ووجدت ثم أسلم فوجدت ثانياً لم تطلق ولو علق عتق
عبد صفة ثم زال ملكه ثم وجدت ثم اشتراه لم يقع ولا فرق بين أن يكون التعليق لفظ كلياً وبغيره ولو لم
توجد الصفة وقت البنوة وزوال الملك ووجدت بعد ما جدد نكاحها أو عاد ملكه مكذوك وكذلك الحكم
في عود الإبله والظهار ولو كانت الصفة مما يمكن إيقاعه في البنوة كقوله إن وملتك فانت طالق ثلاثا
والجنس ليس محلاً للطلاق كالجنس والمعاني ليست من أجزاء البدن في القاموس المرة بالسكر مزاج من
أجزاء البدن والمرارة لآفة بالكبد لكل ذي روح إلا العام والأول اه والملاحه ضد القبح (قوله
الآن ير يدالاسم) أي قوله أسلمك (قوله كالعمى) أي لا تطلق بأصافه الطلاق إليها (قوله ولو قال أنا نكح
طالق ونوى أبع) وأعلم أن قوله لم يسر ترمطاً (قوله وإن لم يوفلا) إذا دلت بالاقاضة إلى غير محله خرج
عن الصراحية فصار كناية فلا بد من قصد الإيقاع ليصرف عن الإضافة إليه إلى الإضافة إليها (قوله كان
أو بأصل الطلاق) أي عليها (قوله من نية أصل الطلاق) أي وإيقاعه ومن نية الإضافة إليها بالنوى في
الصورة الأولى اثنتان بنية الإيقاع الطلاق الملقوق وإضافتها إليها وفي الثانية ثلاثة بنية أصل الطلاق والإيقاع
والإضافة قال في التحفة فإن قلت مرص في أصل الرخصة بأن نية الإيقاع تلتزم بنية أصل الطلاق فاستوى قلت
استواءهما بهذا التفرع لا مع حسن التصريح بما علم المبدأ لذلك (قوله ولو قال استبرئ ربي ربي) أي أنا
استبرئ ربي أبع لا يحتاجه في حقه (قوله ونوى العتق لم يقع) والفرق أن الرجعية تشملها والرق تخص
بالمملوك (الركن الرابع في الولاية على المحل) (قوله ولو قال لاجنبة إذا نكحتك أبع) لفقد الولاية على المحل
(قوله بحاله ملكها) من إضافة المندرج إلى مفعوله أي ملك العبد الطفلة الثالثة (قوله صح) أي التعليق
أعني المطلق والمقيد وطلقت ثلاثاً بالدخول بعد عرض ملكه الطفلة الثالثة لاعتق في المسئلة المحاطة وثلاثاً
العتق في المقيدة هذا هو المراد وإن لم ينف به طاهر الصارة (قوله ووجدت حال البنوة ثم نكحها أبع)
أد الجين تناولت دحولا وإداه أو قد وجد في حالة الإيقاع وفيها فاحل قتال (قوله ورواها الملك) أي في صورة
العبد (قوله وكذلك) لأن السكاح الثاني غير الأول فلا يؤتى به ماسق عليه في السكاح الأول فيكون
تعليق طلاق قبل سكاح الأول قد ارتفع (قوله وكذلك الحكم في عود الإبله والظهار) أي لا يعود كل منهما

(قوله) أو جسد البائنة عادت إليه بما يقى من الطلاق (دخل بها الزوج) ولم يدخل وقال أبو حنيفة إذا دخل بها زوج استعادت بالثلاث ومهدم الزوج ما يقى من طلاق الزوج الأول (قوله) ولو طلق العبد طلقته عن حق فراجها (الح) لأنه عنه قبل استيفاء عدد العبد (قوله) ولو طلقها طلقته من حق (الح) لاستيفاء عدد (١٣٠) العبد في الرق لأنه حرمت عليه بهما في الرق فلا تزفع الحرة بتقوى يحد ث

بعده (قوله وان كان باننا
فلانوارث) وفي القديم
ترثه به قال الائمة الثلاثة
الركن الخامس في القصد
الحرف والطلاق بمعنى
الطلاق (قوله او محاوره)
أي جواب كلام في
القاموس المحاوره والمحوره
والمحوره الجواب ومحاورا
تراجعوا الكلام (قوله الا
بقرينة تدل عليه) لتعلق
حق العبد به (قوله ولو
كانت تسمى طائفاً وطائفة
وعبد حرافقال الخ) قال
في شرح الروض وصورة
عدم طلاقها عند الطلاق
أن توبد التسمية بطائفي
عند النداء فان زالت
ضعفت القرينة أخذاعما
قالوه في ظهير من نداء
عبد المسمى بحر يياحربه
عليه الاسوي وغيره قال
في الصفه وجعل البقيتي
في فتاويه من القرينة عالوا
قالها أنت حوام على
وظن أنها ملقته بثلاثا
فقال لها أنت طائي ثلاثا
ظاناً وقوع الثلاث بالعبارة
الاولى فانه مثل عن ذلك
فاجاب بقوله لا يقع عليه
طلاق مما أشير به تأنيدي

يتخلص منها بالإبادة ثم السكاح ولو قال إذا كنت منى ونكحتك ودخلت الدار فانت طالق أو أن دخلت الدار بعد ما كنت منى ونكحتك فانت طالق لم يخلط بالدخول بعد البيوثة والنكاح ولو قال أن دخلت الدار فقبل أن أبنتك أو نكحتك فانت طالق أو أن دخلتها بعد ما أبنتك ونكحتك فانت طالق صح التعليق الأول وظل الثاني ولو علق صفة ثم طلقها رجعا أو رجعا ثم وجدت طلق ولو علق عتق عبده بصفة ثم زال ملكه أو غيره ثم ملكه ثم وجدت الصفة لم يعتق وإذا راجع الرجعية أو وجد البائنات عتق إليه بما عاق من الطلاق وعودت بعد ما كانت بثلاث وتزوجت بأخر وطلقها بعد الإصا به عادت بثلاث وبذلك الحرف ثلاث طلقات على الحرة والامة والعبد طلقين عليهما والدمبر والمكاتب وسر البعض كالتن ولو طلق العبد طلقه ثم عتق فراجعا أو وجد النكاح بعد ما كانت ملك عليها طلقين آخرين وطلقها طلقين ثم عتق لم يحل له إلا يجعل ولو طلق العبد طلقين أو عقه سيده فأن عتق أو أوفاه التجديدا والرجعة وان طلق أو أوفاه بدمن محلل وطلاق المريض في الوقوع كطلاق الصحيح فإن كان رجعا عاقب التوارث ما لم تنقض العدة وإن كان بائنا فلا توارث ولو أقرق المرض بأنه إناهي الصحة صدق والعدة من الصحة ولو قال أنت طالق مع موافق أو أدامت فانت طالق لا يقع بموته وترث منه ولو قال أنت طالق قبل موافق طلق في الحال ولو قال قبيل موافق طلق قبل الموت بلحق قولك لو أن كان أمانا الزكن الخامس قصد إلى حروف الطلاق بمعنى الطلاق وليسبق لسانه إلى لفظ الطلاق في غفلة أو محاوره وكان بر يدان يتكلم بكلمة أخرى مع طلاق فكأن لا يقبل دعواه في سبق اللسان في الظاهر لا يقر بنية تدل عليه ولا يجوز زلن بسم لفظ الطلاق من رجل فعقق أنه سبق إليه لسانه أن يشهد على مطلق الطلاق ولو شهد أن فلا مطلق أصرا نه لا ثم لا يقبل حتى يبين لفظ الزوج لأنه مختلف بالصريح والسكابة والتبميز والتعليق ولو كان حروف اسم امرأته تقارب حروف طالق كطالع وطالب وطارق فقال ياطلق ثم قال أردت أن أقول ياطالب أو ياطارق فالتفت الحرف ولساني قبيل في الظاهر كما لو ظهرت من الخيض وأظن طهرها فاراد أن يقول أنت الآن طاهرة فسبق لسانه فقال أنت الآن طالفة ولو كانت تسمى طالقا وطالقة أو عبدها فقال ياطلق أو ياطالقة أو يسو قصد النداء وأطلق فلا طلاق ولا عتق وإن قصد الطلاق والعتق صحلا ولو سكت طلاق غيره فقال قال فلان زوجتي طالق أو أكره الفقيه لفظ الطلاق في التصوير والتدريس فلا طلاق ولو هزل الطلاق أو ألعنت فذهب ظاهره وأباحت لأولاد بني وإن ظن أنه لا يقع وكذا البيع وسائر التصرفات وفي النكاح الخلخالف المذهب كور في شرح الباب والحيوى والتعليق نه لا ينعقد بالجزأ

في السكاح الجديد **(قوله لم يخلط بالدخول بعد البيوثة والنكاح)** فهو كولو علق قبل السكاح الطلاق بالدخول **(قوله ثم وجد لم يعتق)** إن لم تكن مكررمع ما مر فتأمل **(قوله عادت بثلاث)** أى إجماعا **(قوله فله التجديد)** أى أن بانهنهما **(قوله الزكن الخامس)** قصد إلى حروف الطلاق **(قوله في الظاهر)** مذهب بل لا يقبل أى ودين في الباطن إذا لم تدل قرينة **(قوله أو محاوره)** أى في جواب كلام **(قوله على مطلق الطلاق)** بل يشهد على تفصيله **(قوله فلا طلاق ولا عتق)** أى إذا لم يغير إلى الاسم إذا ما غاب عنه النداء أى بحيث هجر الأول طلق وصحى كالجو قصد هما وإن لم يغير **(قوله وإن ظن أنه لا يقع)** خطأ فنه وليد به لا ينعقد بل ينعقد باللفظ من معنى إلى معنى وبه فارق التدينين في أنت طالق ثم قال أردت عن الوثائق كاسر

الظن المد كوراه ويا في الكتابه في اعتعتك انا و انت س عقيب الاداء المتبين فساد انه لانه لا يسبق به قريته انه
انما رتب على صحة الاداء (قوله وان لمن انه لا يقع) تخلفا عنه كالا فله في الواقع بشرط اختياره وخير ثلاث جد هن جدوه هن جد النكاح
والطلاق والرجعة وروى ان دزل العتق جد واما المبدن لانه لم يصر في اللفظ الى غير معناه بخلاف ما لو قال ان ط طاق ثم قال اردت عن وثاق
كاسر لانه ثمصر في اللفظ عن ظاهره الى معنى آخر

(قوله قال صاحب الكبير

والرخصة وينبغي أن لا
تطلق) لأنه لم يقصد معنى
الطلاق ولأن النساء لا
يدخلن في خطاب الرجال
الأدليل واعتراضه بجمع أنه
لم يقصد معنى الطلاق إذ
معناه الفقرة وقد تنوواها
وبأن دليل الدخول هنا
موجود وهو مشافهة
الحاضرين وعدم علمه بان
زوجته فهم لا يمنع الإيقاع
لن خطبتها غيرها
وأحجب عن الأول بأن مبنى
الطلاق شرعا قطع عصمة
النكاح ولم يقصد الواعظ
بخلاف من خاطب زوجته
بخطبها غيرها وعن الثاني بأن
ذلك أنما يكون بحسب
القصد للتغليب ولا قصد
قائه في شرح الروض
الطرف الثالث في
عدد الطلاق وفي الاستثناء
(قوله أن نوى طلقين أو
ثلاثا وقع ما نوى) لاحتمال
اللفظ لم سواء الدخول بها
وغيرها وقال أبو حنيفة
وأحمد لا يقع بقوله أنت
طالق الواحدة وأن نوى
العدد لأنه صريح في الواحدة
فيعجز أن يجعل كلمة في
الثلاث لأنه يؤدي إلى أن
يكون اللفظ الواحد صريحا
وكلمة في حالة واحدة بخلاف
نية الكتابة (قوله واليه
ميل الرازي في الشرحين)
وفي الرخصة وهو المقهور من الشرع ولو خاطب زوجته بالطلاق في غلظة أو عجب وهو يظهرها
أجنبية طاعت ولونى أن له زوجة أو زوجة أبو يعنى مسفره أو كبره في كبره وهو لا بدري فقال زوجتي
طالق وأخطبها بالطلاق طاعت ظاهر الإجماع ولو قلن كلمة الطلاق لغيره فخطبها جاهلا بمعناها لم يقع
وان قال أنت هذه اللفظة معناها باهرية كقولن كلمة الكفر ونكحها باهرا فخطبها جاهلا بمعناها فخطبها
لم أعان معناها فخطبها النكاح ولكن نوى بها الطلاق وقصدت قطع النكاح فلا يقع أيضا كالأخطبها
بكلمة لا معنى لها قال أنت الطلاق ولا يصدر في دعوى الجهل بمعناها إذا خاطأ أهلها ودين ولو قال له
زوجته إذا قلت لك طلقني فاقول قال أقول طلقتك لم تطلق وكذا الوفاة أجنبي ولو وشوش رجل وقال
لواحبتي إلى الطلاق كيف أطلق فقال أقول طأ أنت طالق ثلاثا لم يقع قال الثوري ولو تلفظ رجل بالطلاق ثم
قال لم أعلم أن ذلك بوجوب قطع النكاح فإن نشأ في بلاد الإسلام صدق بيمينه بخلاف مالوا ثم لم يعلم أنه منسوم
في قوم لا يستقدون الطلاق أو كن حديث عهد بالإسلام صدق بيمينه بخلاف مالوا ثم لم يعلم أنه منسوم
فانه ضمن ولو قال واعظ متعجرا من الحاضرين في وعظه طلقتمكم ومهم امرأته قال الإمام طلقته وبه قطع
الطريق في المخصص قال صاحب الكبير والرخصة وينبغي أن لا تطلق الطرف الثالث في تعدد الطلاق في
الاستثناء فإذا قال طلقتك أو أنت طالق وأطلق وقت واحدة وان نوى طلقين أو ثلاثا وقع ما نوى وكذا
الكتابة مع النية ولو فرق بين المدخول بها وغيرها بشرط أن يقرن نية العدد باللفظ فإن وجدت في الأول
دون الآخر أو بالعكس فعلى ما سبق في الكتابات ولو قال أنت طالق واحدة والنصب نوى طلقين أو ثلاثا
وقعت واحدة فإن لم ينو تحدا بثلاث والألف مع الثلاث وقيل يقع النوى مطلقا واليه ميل الرازي في
الشرحين ولو قال أنت طالق واحدة وأنت واحدة فالرفع فيما نوى الثلاث وقيل ما نوى ولو أراد أن يقول

(قوله وهو المقهور من الشرع) وهو المعقد بخبر ثلاث جدهن جدوهن طهر جد الطلاق والنكاح والزوجة
(قوله جاهلا بمعناها لم يقع) لأنه إذا لم يعرف معنى الملاق لا يصح قصده (قوله باهرية) الأولى أن يقال معناها
بذلك اللغة بدل باهرية (قوله أهلها) أي أهل تلك الكلمة (قوله بخلاف ما إذا تلف ما لا يلح) لأن ضمان
الثلاث لا يتحقق بالعلم والجهل (قوله متعجرا) أي دل تنك شدة (قوله وينبغي أن لا تطلق) قال النووي
في زوائد الرخصة تقدم في أول الركن أنه يشترط قصد لفظ الطلاق بمعنى الطلاق ولا يكفي قصد لفظه من غير قصد
معناه ومعلوم أن هذا الواعظ لم يقصد معنى الطلاق وإنما يعتقد علم أن مذهبا أصحابنا وأجروهم أن النساء
لا يدخلن في خطاب الرجال الأدليل وقوله طلقتمكم خطاب رجال فلا تدخل امرأته فيه بغير دليل له وكذا
التعليقين بدخولهما يظهر رد مقتضى الطرف الثالث في تعدد الطلاق (قوله وكذا الكتابة مع النية)
أي مع نية أصل الطلاق فإن قال أنت خلية ثلاث نوى أصل الطلاق فإن نوى طلقين أو ثلاثا وقع ما نوى وان
أطلق فواحدة (قوله فعلى ما سبق في الكتابات) أي في الركن الثاني من قوله والنكاح لا تعمل بنفسها بل
لا بد لها من إلح فتذكر ما هو المعقد هناك من الاختلافات (قوله وقعت واحدة) هذا محمول على أن ظاهر
اللفظ يقتضي أن واحدة صفة مصدر محذوف أي طلقته واحدة ولا تؤثر الية مع ما لا يحمله ظاهر اللفظ أما إذا
جعله حالا مقدرة من المستكن في طابق بمعنى نوهدها عن الزوج بالطلاق المدوى فيقع النوى لاحتمال العمل
المدكور وإن لم يقتض ظاهر اللفظ الاحمال (قوله إن لم ينو تحدا) أي نوهدها عن زوجها بثلاث أي
بالمدوى والألف في الثلاث أي النوى (قوله وقيل شفع النوى مطلقا واليه إلح) وهو المعقد لاحتمال المدكور
(قوله أن نوى الثلاث) أي بعد نية الإيقاع في أنت واحدة لانهما من الكتابات (قوله وقع ما نوى) إذا واحدة
بالرفع لا تكون الأخيرة مدحيرة لانت يقع ما نوهدها عن الزوج بالطلاق المدوى فيقع النوى لاحتمال العمل
بالنصب فانه يحتمل انها صفة مصدر محذوف كما روي لوقول أنت طالق واحدة بإلحاً والسكون ونوى عدد ما يقع

بأن ذات واحدة أو متصفة
بواحدة أو يكون التشكك
لحق فالقبح لا يمنع الحكم
عندنا نبيه على ذلك في
المهمات وأخبار البهمن الرعة
وما ذكره في حال النسب
هو ما عليه الجمهور وصحة
في أصل الزوجة وخالف فيه
المنهاج تبعاً لظاهر كلام
الحرم في مجموع وقوع واحدة
فقط محلاً بظاهر اللفظ من
ان واحدة متصفة لمصدر
محدوف أي ملففة واحدة
والنسبة مع ما لا يتحمل
النسب لا تؤثر (قوله وقع
الثلاث ان نوى الثلاث)
الى قوله والا فلا يقع الا
واحدة كذا قال البوشنجي
وقال الزركشي انه العوالب
المنقول عن الماوردي
والنفسال وغيرهما (قوله
ولو قال أنت طاتي واحدة
أفصح ما تلخ) لان ذكر
الواحدة يمنع حقوق العدد
(قوله ولو قال ياماته طاتي
أو أنت تلخ) لظهور ذلك
فيهما (قوله وأملقة وقع
مطلقان) بظاهر اللفظ
(قوله وقال قصدت بالثاني
تأ كيد الاول لم يقبل)
لاختصاصهما بالعاطف
الموجب للتغاير (قوله ولو
قال ما ان دخلت الدار
قانت طاتي وطاتي تلخ) أو
عكس كافي للرضعته قال

أنت طاتي ثلاثاً فأت أو شذ على فقبل تمام قوله أنت طاتي لم تطلق وإن ماتت أو أحسنه بعد تمامه وقبل
أن يقول ثلاثاً وقع الثلاث ان نوى الثلاث بقوله أنت طاتي وأراد تحقيقه باللفظ والا لا يقع الا واحدة
وقيل يقع الثلاث مطلقاً ولو قال أنت طاتي من السموات والارض أو أكبر المطلق أو أعظمه أو أطوله أو
أعرضه طلفت واحدة ولو قال كل المطلق أو أكثره طلفت ثلاثاً ولو قال بعد اليوم أو بالربا أو السموات
أو الارضين طلفت ثلاثاً ولو قال أنت طاتي واحدة أو امرأة ولم ينو عدداً فواحدة ولو قال ياماته طاتي أو
أنت ماته طاتي طلفت ثلاثاً ولو قال أنت طاتي أو أنت طاتي أو أنت طاتي وسكت بينهما سكتة فوق سكتة
النفس ونحوه وقمت طلقثان ولو قال أردت التأ كيد دين وإن وصل ولم يسكت وقال قصدت التأ كيد
قبل ولم يقع الا ملقة وان قصد الاستئناف أو أطلق وقمت طلقثان ولو كرر اللفظ ثلاثاً أو أراد بالآخرين
تأ كيد الاولى لم يقع الا واحدة وإن أطلق أو أراد الاستئناف وقع الثلاث ولو قصد بالاستئناف
و بالثالثة تأ كيد الثانية أو بالثالثة تأ كيد الاولى وبالثالثة الاستئناف وقمت طلقثان ولو قصد بالثالثة
تأ كيد الاولى وبالثالثة الاستئناف وأطلق الثالثة أو بالثالثة الاستئناف وأطلق الثانية وقع الثلاث
ولو قال أنت طاتي أو أنت لم تطلق الا واحدة ولو قال توارزني من ييك ود وطلق هشته قال الفحال يقع الثلاث
قبل السخول وبعده وقال القاضي ثنتان ولو قال أنت مملقة أنت مغارة أنت مسرحة فكل قوله أنت طاتي
أنت طاتي أنت طاتي ولو قال أنت طاتي وطاتي وقال قصدت بالثاني تأ كيد الاول لم يقبل ولو قال
قصدت بالثالث تأ كيد الثاني قبل ولو أطلق وقع الثلاث ولو قال أنت طاتي وطاتي فطاتي أو أنت طاتي فطاتي
ثم طاتي أو أنت طاتي ثم طاتي فطاتي وقع الثلاث ولو قال ليس لي مدخول بها أنت طاتي وطاتي أو طاتي فطاتي
أو طاتي ثم طاتي أو طاتي بل طاتي لم يقع الا واحدة ولو قال طاتي دلت الدار قانت طاتي وطاتي أو طاتي
النسب ويقدر الجبر بأن متصفة واحدة أو أنت ذات واحدة ويقدر ان التشكك لحن والحن لا يمنع الحكم
عندنا كذا قاله المحققون (قوله لم تطلق) لخروجها عن محل المطلق قبل تمامه في صورة الموت والطلاق إنما
يقع تمام أنت طاتي ولم يقع في صورة الاخذ (قوله وقع الثلاث) ان نوى الثلاث بقوله أنت طاتي لقصد
الثلاث حين تلفظ بمات طاتي وقصد ما حينئذ موقع لها وان تلفظ بها اذ تلفظت ما هو لتحقيق النوى (قوله
وأراد تحقيقه باللفظ) يعني انه نوى الثلاث عند تلفظه بأن طاتي وإنما قصد تحقيق الثلاث بالتلفظ بالثلاث
(قوله والا فلا يقع الا واحدة) وهو المعتمد أي فان لم ينو الثلاث عند أنت طاتي وقصد اتمام نواهن عند
التلفظ بلفظهن فواحدة وكذا لو قصدن بمجموع أنت طاتي ثلاثاً على الالوجه الثلاث والحالة هذه إنما
تقع بمجموع اللفظ ولم ينو (قوله وقبل يقع الثلاث مطلقاً) أي نواهن أو لم ينو وقال في القنوني لان قوله ثلاثاً
تفسير لقوله أنت طاتي فكانه مع في الوجود وقد علمت ما هو المعتمد من التفصيل فتبين في بعض الحواشي
هنا من الخطأ ما لا يخفى (قوله واحدة المرأة تلخ) لان ذكر الواحدة يمنع حقوق العدد كذا علمه الزايفي
فلا عن التثنية (قوله ياماته طاتي تلخ) تضمن ذلك اتصالاً بغايم الثلاث (قوله فوق سكتة النفس ونحوه)
أي نحو النفس كالمى (قوله وأراد بالآخرين تأ كيد الاولى) أي قبل مرافها كالمى الاستثناء (قوله
ولو قصد بالثالثة تأ كيد الاولى تلخ) لتخلل الفاصل بين المؤكد والمؤكد كما لا يخفى وهو بظاهر اللفظ (قوله
وقال القاضي ثنتان) ولعله هو المعقد و يؤيده قوله تعالى منى وثلاث ور باع (قوله وقال قصدت بالثاني
تأ كيد الاول لم يقبل) أي في الظاهر لا اختصاص الثاني برأوا العطف المقضية للغاير ودين في الباطن قال
الشيخ شهاب الدين وخرج بالعطف والواو العطف بغيرها وسدأ ومعها كتم والفاء فلا يقد قصده التأ كيد
مطلقاً (قوله لم يقع الا واحدة) لبيوتها بالملقة الاولى قال في التحفة وقار أنت طاتي ثلاثاً به تفسيرها
أراد ما أنت طاتي وأيس مغاير اللفظ بخلاف العطف والتكرار (قوله ولو قال طاتي) أي ليس لي المدخول بها ان

بها قال في شرح الررض واستشكل هذا في صورة العكس بأنه مخالف لما يأتي في الاستثناء من الموقوف أنت طالق واحد وثلاثان شاملا
 أو نحوها اختص الاستثناء بالآخرية وبقه واحدة وقياس هذا وقوع واحدة منجزة ويجاب بأن التعليق بالثبوت كالاستثناء في أنه لا يجمع
 فيه بين مرفق فاختص بالآخرية (قوله ولو قال ثم طالق لم تطلق إلا واحدة) لأنها بين الأولى قال في شرح الررض ووقع لصاحب الأنوار الحاق
 الفاء بالواو أخذ من اقتصار على تمثيله ثم وهو عيب (قوله وإن نوى (١٣٣) واحدة أو أطلق وقعت واحدة) قال في

الروص وفيه نظر قال في
 شرحه لأن الجواب منزل
 على السؤال فينبغي وقوع
 ثلاث كما مر في القول طلق
 نفسك ثلاثا فقالت بلانية
 طلقت قال وقد يجاب عنه
 بأن السائل في تلك ما لك
 للطلاق بخلافه في هذه
 (قوله ولو قال أنت طالق
 من واحدة إلى ثلاث وقع
 الثلاث عند البغوي) ادخلا
 للطرفين ورجحه شيخ
 الاسلام ابن حجر قال
 و يفرق نظيره في الضمان
 والاقرار بأن الطلاق
 محصور في عدد فالظاهر
 استيفاءه بخلاف ما ذكر
 وقد تقدم في الإقرار
 والضمان وكذلك القول
 أنت لثاني ما بين الواحدة
 إلى الثلاث يقع الثلاث
 لأن ما بين معنى من بقرينة
 إلى ولو قال أنت طالق ما بين
 الواحدة والثلاث فواحدة
 لأنها الصادقة بالثبوت عجل
 الثلاث بمعنى الثالثة (قوله
 ولو قال نسيها أشركتك
 معها الخ) والمراد بشرائها
 معها جعلها مشاركة لها في

فطالق ودخلت وقعت ثلثان ولو قال ثم طالق لم تطلق إلا واحدة ولو كرر كتابة ونوى الطلاق فكما لو كرر
 صر محالو كانت الألفاظ مختلفة ونوى بكل لفظة طلقة ولو قال طلقني وطلقني وطلقني بالواو أو بلا وافي
 الشكل أو قالت طلقني ثلاثا فقال طلقتك ونوى الثلاث وقعت الثلاث وإن نوى واحدة أو أطلق وقعت
 واحدة ولو طلق طلقته رجعية وقال جعلتها ثلاثا ونوى قال البوشنجي لغاؤه قطع البغوي بوقوع الثلاثة ولو قال
 أنت طالق من واحدة إلى ثلاث وقع الثلاث عند البغوي وثلثان عند الجمهور ولو قال أنت طالق هكذا أو أشار
 بأصبع طلقت واحدة وبأصبعين طلقتين وبثلاث فثلاث ولو قال أردت القسومتين صدق بيمينه ولو لم يقل
 هكذا حكم بطلاق واحدة ولا يزاد إلا بدعوى بغيره بالنية ولو قال أنت هكذا وأشار بأصبعه الثلاث لم تطلق كالأول
 قال أنت ونوى الطلاق وأشار بأصبعه الثلاث ولو قال أنت طالق بعض طلقة ونصف طلقة وقعت واحدة
 لأن الطلاق لا يتجزأ ولو قال لفسأه الأربع أو وقت عليكن أو ينيكن طلقة وقعت على كل واحدة طلقة
 ولو قال طلقتين أو ثلاثا أو أربعين فبذلك إلا أن يراد توزيع كل طلقة عليهن ففي تبيين يقع على كل طلقتان
 وفي ثلاث وأربع ثلاث ولا يقبل قوله أردت بعضهن دون بعض ولو طلق واحدة من نسائه وقال لغيرها
 أشركتك معها أو جعلتك شركتها أو أنت كهي أو مثلها ونوى الطلاق طلقت وإن لم ينو فلا ولو طلق امرأته
 فقال لا آخر لمرأته ذلك فكذلك ولو طلق إحدى امرأته ثلاثا ثم قال لا أخرى أشركتك معها ونوى
 الطلاق ولم ينو العدد وقعت واحدة ولو قال إن دخلت الدار فانت طالق ثم قال لا أخرى أشركتك معها ونوى
 به طلاقا طلقا بدخول الأولى ولو أراد بالاشراك التعليق بدخول الثانية بنفسها لم تطلق إلا بدخولها ولو
 قال أنت طالق ثلاثا الواحدة وقعت طلقتان ولو قال ثلاثا إلا اثنتين وقعت واحدة والاستثناء شرط الأول
 دخلت إلى قوله وقعت ثلثان لوقوعهما معا فترتين بال دخول في صورة العطف بالواو ومن جهة قال المحققون
 لو عطف بالفاء أو ثم أو قلنا بالضعف إن الأول للترتيب لم يقع إلا واحدة فواقع للمصنف راحة الله عليه من الحاق
 الفاء بالواو أخذ من اقتصار المأخوذ على التمثيل ثم عيب جدا (قوله لم تطلق إلا واحدة) لينوتر بالاولى
 (قوله وإن نوى واحدة أو أطلق وقعت واحدة) وشارك ما لو قال طلق نفسك ثلاثا فقالت بلانية طلقت وقع
 الثلاث بأن السائل في تلك ما لك للطلاق فالجواب منزل على السؤال بخلافه فيما نحن فيه (قوله قال البوشنجي
 لغاؤه) وإن قاله متصلا لا يمكن في الطلاق محض النية أي باللفظ صالح له لأن هذا الكلام مستأنص لا يصلح أن
 يكون من جهة الأول فلو توترت به مطلقا بخلاف ما لو قال أنت طالق ثم قال متصلا ثلاثا كما يفهم من مساميحي
 فر يبأن قاله البوشنجي هو المعتمد (قوله وقطع البغوي بالوقوع) قال في التحفة ينبغي حمله بغرض اعتاده
 على ما إذا وصلها بلفظ الطلاق إذ لو قال أنت طالق ثم قال ثلاثا وقصل بينهما بأكثر من سكتة التنفس والى
 غافله الأولى وقد علم لا فرق في هذا فلا تغفل (قوله وقع الثلاث عند البغوي) وهو المعتمد ادخلا للطرفين
 وشارك نظيره في نحو الإقرار بأن الطلاق محصور في عدد فالظاهر استيفاءه (قوله ولو لم يقل هكذا) وأشار
 بأصبعين أو ثلاث حكم بطلاق واحد ووجهه لا ينبغي

كوبها مطلقه لا في طلاقها إذ الطلاق الواقع عليها لا يمكن جعل بعض لغيرها ما لو قال أشركتك معها في الطلاق وتطلق وإن لم ينو كذا أصرح
 به أبو الفرج البزازی نظيره من الظاهر (قوله ولو طلق إحدى امرأته ثلاثا ثم قال لا أخرى الخ) وقيل ثنتين وقيل ثلاثا ورجحه في الروص قال
 في شرحه والوجه الأول به جرم في الأنوار (قوله ولو قال إن دخلت الدار فانت طالق ثم قال لا أخرى الخ) فلو طلقا فالظاهر حمله على الثاني ولو
 قال أردت توقف طلاق الأولى على دخول الثانية لم يقل منه لأنه يرجع عن التعليق الأول

(قوله ونسكت النفس واله والجمع الاصل) لان ذلك لا يعد فصلا بخلاف الكلام الاجنبي ولو بسبها (قوله ولو لكان لثلاثا لثنتين وواحد لثاني) لان المستثنى اذا جمع مفرقه لم يلغ الا ما يصل به الاستقرا وهو واحد (قوله الثالث ان يقترن قسم من أول اللفظ) قال في التماهي قلت يشترط ان ينوي الاستثناء قبل فراغ العين في الاصم والله أعلم قال في بعض شروحه وقوله قبل فراغ العين صادق على ثلاث صور ان يوجد في أول العين فقط او في أثنائها او في آخرها وان اختلف جاري الجميع وهو صحيح قال في شرح الروض ولا يشترط في أولها عليه رقم العلاق بعد وقوعه (قوله ولو لا لولاك) أي لو لا أنك لو طلقته لك لانهم يطلقون بكني بعد الفراغ اذ لو كن في لازم (١٣٤)

فَانْ

عدم المشيئة غير معلوم إصاؤه: انساب الثاني لا يقال يلزم من عدم الوقوع تحقق عدم المشيئة التي هو الشرط اللازم من تحقق وقوع الطلاق لا حول ولا قوة الا بقصد العينة الصفة التي لا يقع الا بعين الله تعالى وبتفاتها يمتنع المعلق بها إصاؤه انه لو وقع لكان بالمشيئة ولو شاء الله وقوعه لا تنفي عدم مشيئته فليقع لا فتفاء المعلق عليه فليزم من وقوعه عدم وقوعه لما بين الشرط والجزاء من التبادر خرج بقصد التعليل ماذا نسق لسانه وأقصد التبرك أو كان كل شيء بمشيئة الله تعالى أو لم يصلح لغير قصد التعليل أم لا وكذلك أطلق خلافاً لاسنوي اه كلامه

رحمة الله تعالى (قوله لا الظهار) هذا ما رجحه في الحاوي كالصغير قال ابن خنيزر في شرح الارشاد بعد ذكر موضع الاعتقاد في سائر التصرفات وظاهر خلافه الحاوي قال لا ليس محض اخبار عن الواقع وهو لا يتعلق بالصفاة (١٣٥) بل بمباشرة طلاق وشاثة بين

وكل منهما يقبل ذلك
(قوله أو ان شاء الله بفتح
الهمزة طلقه لانه تعليل)
وظاهر كلامه انه لا فرق
بين النحوي وغيره كما
صرح به في الروضة خلافا
لما في النهاج من الفرق
بينهما وتبع ابن المقرئ
(قوله ولا يصح في الروضة)
الى قوله انه يقع طلاقه
في شرح الرض لقضائه
حصول الاسم أو الصفة
والحاصل لا يتعلق بخلاف
أنت طالق فانه كإطلاق
الرافي قبيح فعمل عند
القرب من وقوع الحصول
كإيقاع القريب من
الوصول أنت واصل
والريض المنوق شفاؤه
قريبا أنت صحيح فتنظم
الاستثناء في مثله فعمل أن
ياطابق لا يقبل الاستثناء
فهو كقوله أنت طالق ثلاثا
يا زانية إن شاء الله فانه يجد
للقذف بقوله يا زانية ولا
تطلق لرجوع الاستثناء الى
الطلاق خاصة وتحال ياطابق
أو يا زانية لا يقدح لانه ليس
أجنبيا عن الخطأ فاشبه
قوله أنت طالق ثلاثا يا حفصة
إن شاء الله تعالى (قوله وقد
ربط في العزير والروضة
الخ) وقد يجاب عن قوله

فإن أخطره على قلبه ولم يلقه به وقع السابع أن يسمعه نفسه فإن حرك لسانه به ولم يسمعه وقع الثامن أن يسمعه غيره والأفلا يصدر أن لم يكن مكرها وحكم بوقوعه إذا حلفت التاسع أن يعرف معناه ليتصور التعليق فإن جهل به وقع ولا فرق بين أن يكون أنت طالق إن شاء الله أو أنت طالق إن شاء الله فانت طالق أو أنت طالق بلاؤه ولو قال أنت طالق إن شاء الله فلا تركة فكقوله إن شاء الله والاستثناء يمنع التعليق أيضا كقوله أنت طالق إن دخلت الدار إن شاء الله ومنع التعليق فكقوله أنت حر إن شاء الله واليمين لا الظهار كقوله والله لا دخلت الدار إن شاء الله ومنع النذر كقوله إن شئني الله مريض فله على كذا إن شاء الله وكذا البيع والاقراء والنكاح والعقود القصاص وسائر التصرفات ولو قال أنت طالق إذا شاء الله أو إن شاء الله بفتح الهمزة طلقه لانه تعليل وكذا الوفاق إذا شاء الله ولو قال أنت طالق إذا شاء الله واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثا ياطابق إن شاء الله فالله كوري في شرح اللباب والحاوي وتعليقه انه لا يقع شيء ولا يصح في الروضة والمرجع في الكبير والصغير انه يقع طلاقا ولو قال حفصة وعمر طالق إن شاء الله لم يطلق واحد منهما ولو قال حفصة طالق وعمر طالق إن شاء الله قال صاحب التهذيب في كتابه طلق حفصة لأن الاستثناء يرجع الى ما يليه وقدر بطي العزيز والروضة هذا الحكم بالمشقة الأولى وهو خبط قوي لا أعلم موقعه ولو قال أنت طالق إن لم يشأ بدأ وإن لم يدخل الدار والأأن يدخل الدار أو لم يفعل كذا وألا أن يفعل كذا ووجدت الصفة المانعة من الوقوع في حياته لم يطلق وإن لم توجد طلق قبيل الموت إن لم يحدث مانع كجنون ونحوه وإن حدث تقصيل المانع وإن مات وشك في وجود الصفة من قال الرافي في الكبير لا أكثر من على الوقوع والامام على المنع قال والمنع الاكتفاء به قبل فراغ اليمين (قوله إن لم يكن مكرها) أي وإن كان مكرها صدق (قوله يمنع التعليق أيضا) أي كإجماع الطلاق (قوله لا الظهار) أي لو قال أنت على كذا رأي إن شاء الله كان مظاهرا ولو قال التعليق وهذا هو الذي كوري في الحاوي وغيره وعلوه بان الظهار اخبار والأخبار عن الواقع لا يتعلق بالصفاة بخلاف الانشاء والمعدن التعليق بمشقة الله تعالى وبعدمها يفسد الظهار أيضا وليس الظهار محض اخبار عن الواقع بل بمباشرة طلاق وشاثة بين وهذا التعليق يفسدهما (قوله لانه تعليل) أي لأن إذا وان بفتح الهمزة للتعليق فقيس المثلان انه لا فرق بين النحوي والعالم بالفرق بين أن يكسر الهمزة وأن يفتحها وغيره وبه صرح في الروضة وهو المعتمد قال في النهاج وشرحه ولو قال أنت طالق إذا وإن دخلت أو إذا وإن لم تدخل بفتح همزة إن وقع في الحال قال فات الأني غير نحو في تعليق في الأصح أي فلا تطلق إلا إن وجدت الصفة والله أعلم إذا أظهر فصدقه لم يعلق وقار أنت طالق إن شاء الله بالفتح فانه يقع حاله ما علقان التعليق بالمشقة برفع حكم اليمين بالكلية فاشترط تحققه وعند الفتح لم ينفتح فوقه مطلقا بخلاف التعليق بغيره فانه لا يرفع ذلك بل يخصه فاشتق فيه بالقرينة عمله انه احتبط لذلك اقوته ما لم يحط لهذا الضعفة في حاشية الحاشي هنان الخطأ ما لا ينبغي (قوله وكذا الوفاق إذا شاء الله) بفتح الهمزة (قوله وقعت واحدة) لماسيحي وان الاستثناء يرجع لغیر الداء الخ (قوله انه يقع طلاقا) وهو المتعمد إذا استثنى مرجع لغیر الداء لان قوله ياطابق كلام مستقل بنفسه فلا يرتب حكم الاستثناء عليه تقدم أو تأخر فهو كقوله أنت طالق ثلاثا يا زانية إن شاء الله فانه يجد للقذف ولا تطلق زوجك لرجوع الاستثناء الى الطلاق خاصة (قوله وقد ربط في العزير والروضة هذا الحكم الخ) قال في الكبير فلا عن التهذيب ولو قال حفصة وعمر طالق إن شاء الله فيرجع

رحمة الله بان ما صححه هو ما صرح به الرافي رحمه الله في بعض نسخه الصحيحة وما قال هو خبط هو ما وقع في الروضة تبعا لبعض نسخ الرافي السقيمة (قوله وإن لم توجد) أي الصفة وهي المشقة من زبد الدغول منه (قوله وإن مات وشك في وجوب الصفة منه الخ) قال في أسنى المطالب وإن مات بدو شك في مشيئته ودخوله لم يطلق لاشك في صفته الموجبة للطلاق وكذا الحكم لو قال أنت طالق إلا إن شاء الله فيأتي فيه

قال ويشارك الخش في نظيره في الإيمان بان الخش ما يؤدي المرفع الذكاح بالشك بخلافه لم لا يقال الخش ثم يؤدي المرفع برأه التمتع بالشك لانا نقول الذكاح جعل للبراءة شرعية واجلي أقوى من الشرعي كما صرحوا به في الزهن اه (قوله فاليوم هنا بمثابة المرمم) أي طلقت قبل الغروب (قوله والتعليق بغير ان في التي يقتضي الغروب) أي كل الأدوات في التعليق بالنفي تقتضي الغروب اللفظة ان قاتها لتراخي كسبائي في أدوات التعليق والفرق أن ان حوشر شرط لاشعار له بالزمان وغيره اظرف زمان بدليل انه اذا قيل لك متى ألقاك صح أن تقول اذا أومى شئت أو نحوها ولا يصح ان شئت فقله ان لم اطلقك فأت طالق معناه ان فأتني تطبيقك وفواته بالياس وقوله اذا لم اطلقك معناه أي وقت فأتني فيه التطبيق وفواته بضمي زمن يتأتى فيه التطبيق ولم طلق وسيأتي في النوع الثالث من أنواع التعليق (قوله كيصها) أي قوله وطلقت لانها عرفته بها وتعدت

أوجه وأقوى وهذا هو الاصح في الروضة المذكور في شرح الباب والاول هو اللد كوفي الحارثي وتعليقه ولو قال أنت طالق اذن يشأه بدأ ويدخل الدار اليوم فالقوم ههنا بمثابة العمر ثم والتعليق بغير ان في التي يقتضي الغروب ولو علق طلاقها بما لا يعرف الامن جهتها كيصها وبغضها ورماها فقلت سحت أو أبغضت أو ربيت وأسكر صدقت بيمينها وطلقت ولو علق بما يمكن معرفته من غيرها كال دخول وسائر افعال لم تصدق الا بدنية وزناها ولا دلتها ومشيتها كال دخول وشبهه ولا تعلق الشاهد رجلين لان شهادتهما لا تقبل في الطلاق ولو علق بفعل غيرهما بما لا يعرف الامن جهة الغير كما اذا علق طلاق امرأته بمحض غيرهما تقبل الا بدنية فان لم تكن قال القفال لم تحلفه على انه لا يعلم ذلك وقال الاكثر من تحلفه على ذلك ولو قال أنت طالق ان شئت أو اذا شئت وهي حاضرة اشترط مشيتها في التوابع منجزا فان آخرت لم يقع ولو علق بغير ان واذا أوجها وهي غائبة أو علق على مشيتها اجنبي حاضر أو غائب لم يشترط الغروب لان الحال ولا بعد بلوغ الخبر ولا رجوعه قبل المشيئة ولو قال أنت طالق ان شئت أو فأتني يقتضي الغروب ومتى شاء طلقت ولو قال ان شئت وشاء فلان اشترط الغروب في مشيئته بدون مشيئته ولو كانت غائبة لم يشترط في مشيئته ولا في مشيتها وحيث لا يشترط الغروب فان شاء ان لا يطلق لم يشأ شيئا وأما أوجن ولم يدبر مشيئته لم يقع الطلاق وقا بخلاف التعليق بعدم المشيئة فان فيه خلافا سبق والفرق ان ههنا الوقوع ملحق بالمشيئة والاصل عدمه فلا تعلق

الاستثناء في عمرة وحدها واليهما جيعا وجهان والاصح الاول قال الاستوى هذا الذي نقله عن التذويب غلط تبعه عليه في الروضة سببه انقال نظره وانظر الكاتب نسخته فان البغوي قد قال حفصة طالق وعمرة طالق ان شاء الله تطلق حفصة وتطلق عمرة لان الاستثناء يرسم الى ما يليه وقيل يرجع اليهما والاول اصح هذا لفظه في التذويب وقد يجاب عنه بان ما صححه هو ما صرح به الرافعي في نهض نسخة الصحیحة ومقال هو خبط هو ما وقع في الروضة تبع البعض نسخ الرافعي السقيمة (قوله وان لم توجد الصفة) وهي المشيئة من زيد أو الدخول أو الفعل مه (قوله قيل الموت) أي اذا بقي ما لا يصح الدخول ولا أثر الجنون في صورة التعليق بعدم الدخول اذ الدخول من الجنون كهو من العاقل فمتأمل في قوله بعيد هذا ان حدث فقبيل المانع ولا تغفل (قوله ان لم يحدث مانع) أي مانع متصل بالموت (قوله وان مات) أي زيد وشك في وجود الصفة منه أي من زيد (قوله وهذا هو الاصح في الروضة الخ) وهو المعتمد اذ الذكاح لا يرفع بالشك (قوله بمثابة العمر) أي ثم طلقت قبيل الغروب ان لم توجد الصفة ولم يحدث مانع متصل بالغروب وان حدث فقبيل المانع فتذكر (قوله والتعليق بغير ان) أي من الأدوات في التي يقتضي الغروب والفرق ان ان حوشر الشرط وغيره اظرف فعني قوله ان لم اطلقك فأت طالق ان فأتني تطبيقك فأت طالق وفواته بالياس ومعني قوله اذا لم اطلقك فأتني لم اطلقك فأت طالق أي وقت فأتني فيه التطبيق فأت طالق وفواته بضمي زمن يتأتى فيه التطبيق ولم طلق (قوله على انه) أي الزوج لا يعلم ذلك (قوله وقال الاكثر من تحلفه على ذلك) وهو المعتمد (قوله اشترط مشيئتها في التوابع مجزا) أي بان لا يتخلل كلام أو سكوت طويل عرفا أو تأتمل يشترط الغروب به في نحوتمي لصراحها في التأخير بخلاف ان اذلاله لعله على زمن أصلا وبخلاف اذ الان متى سبها عام ومسمى اذ اذن من مطلق لانها ليست من أدوات العموم اتفاقا هذا ما عدا ذلك سابقا الخلع فقله اشترط مشيئتها في التوابع لانه استدعاء لجواب المنزل منزلة القبول ولا نه معنى تفويض الضلاق اليها والتفويض عليك (قوله ولا رجوعه قبل المشيئة) بلفظ بين ان واذا وغيرهما كسائر التعليقات نظرا الى انه تعليق وان تضمن تملكيا (قوله ان شئت أو فأتني يقتضي الغروب) لانه محض تعليق (قوله ولو قال ان شئت أو فأتني كسبر التاءه وشاء فلان اشترط الغروب في مشيئتها ما مردون مشيئته اذا لم تملك (قوله ولا في مشيئتها لبعده الخلق مع عدم الخطاب (قوله خلافاً سبق) أي قريبا وهو قوله قال الرافعي في الكبير

قال الفاعل لم يحلفه على أنه لا يصح ذلك قال الأذرى وهو وجه والمرجح خلافه كما ستره في القصة والشهادات على اضطراب فيه (قوله) وأنت طالق إلا أن يشاء فلان معناه (الخ) قال في الاسنى وقوله أنت طالق إن لم يشأ الله أو زيد وألا أن يشاء تعليق بعدم مشيئة الطلاق لا بمشيئة عدمه فأن وجدت المشيئة للطلاق لم تطلق وإن قال لم أشأ الطلاق بل عدمه أو سكنت حتى مات طلق حالاً في الأولى وقبل موته في الثانية قال هذا كله بناء على ما قدمته من أن المعنى أن لم يشأ الطلاق فإن أراد أن لم يشأ عدم الطلاق قبل منه يرتب عليه مقتضاه كاصرحه الزاقي (قوله) ولولا أنت لما كن شئت فقالت أحييت لم تطلق لأن كلاماً من لفظ المشيئة والحجة تقتضي مالا يقضيه الآخر ولهذا يقال إن الإنسان يشاء دخول الدار ولا يقال يحبّه ويجب ولده ولا يسوغ لفظ المشيئة فيه (قوله) وفي جواب أردت يبني أن يقع أي لأن الفظتين مترادفتان (قوله) ولولا أنت طالق إن لم يشأ فلان فقال فلان لم أشأ طلق في الحال وإن سكنت حتى مات طلق قبيل الموت

وهناك منع الوقوع معاق بها أو الأصل عدمها فطلق والدخول ونحوه كالشيء ولو قالت كارهة شئت طلق وكذا الأجني ولو عقلت بمشيئته وقالت شئت أن شئت أو شاء فلان لم تطلق ولو قالت شئت عند اعتليق ولو وجدت المشيئة دون اللفظ لم تطلق ولو علق على مشيئته صريحاً أو صيغة فشاء لم تطلق ولو قال له بيقان فعلت كذا أو كنت فلاناً ففعلت أو كنت طلقاً والسكران كالصاحي ولو قال أنت طالق إن شاء الحمار فسكوه إن طرأت وصعدت السماء فلم تطلق ولو قال أنت طالق ثلاثاً إلا أن يشاء فلان واحدة أو شئت أو شاء فلان واحدة أو شاء فلان إلا أن يدخل الدار فدخلت لم تطلق ولو أراد إلا أن يشاء فلان واحدة فدخلت واحدة فبيع واحدة ولو قال أنت طالق واحدة إلا أن يشاء فلان ثلاثاً لم تطلق وإن لم يشأ شيئاً أو شاء واحدة أو شئت وقت واحدة ولو قال أنت طالق ثلاثاً شئت فشاءت واحدة أو شئت لم تطلق وقوله أنت طالق إلا أن يشاء فلان معناه إلا أن يشاء وقوع الطلاق كما أن قوله أنت طالق إن شاء فلان معناه أن يشاء وقوع الطلاق وحيث أنه لا يقع مع عدم المشيئة عدم الطلاق وعدم المشيئة يحصل بان يشاء عدم الطلاق أو لا يشاء شيئاً أصلاً فعلى التقديرين يقع وإنما يقع إذا شاء زيدان يقع وقال بعضهم هناك إلا أن يشاء فلان أن لا تطلق وعلى هذا فلو شاء أن تطلق طلق والصحيح الأول إلا أن يقول المعلق أردت الثاني ولو قال أنت طالق إن شئت فقالت أحييت لم تطلق ولو قال إذا رضيت وأحييت وأردت فقالت رضيت وأحييت وأردت طلق ولو قالت شئت قال البوشنجي يبني أن لا يقع وفي جواب أردت يبني أن يقع ولو كانت مكرهة في الجواب والتعليق والرضاء والأحياب يبني أن لا تطلق ولم أجده مسطوراً ولو قال أنت طالق إلا أن يرى فلان غير ذلك والأذن يشاء أو بر بغير ذلك والأذن يشاء أو بر بغير ذلك فلا يقع وقفة على ما يبدو وبدو لا يتخص ما بر بدو ما يبدو بالجلس ولو تفلن وفات ذلك وقع قبيل موته ولو قال أنت طالق إن لم يشأ فلان فقال إن لم أشأ طلق وكذا لو قال إن لم يشأ اليوم فقال في اليوم لم أشأ ولو قال الأكثر على الوقوع (الخ) (قوله) وهناك منع (الخ) فيه من المسألة ما لا يخفى (قوله) ولولا أنت شئت غدا فتعلق وتعلق المشيئة بالوقوع الطلاق لما سراً فقال له علق الطلاق مع مشيئة مجزوم به ولم يحصل (قوله) صريحاً أو صيغة فشاء لم تطلق لأن عبارة باطلة في التصرفات (قوله) وأنت إن لا تطلق لحصول المعلق عليه مع زيادة المعلق عليه منع الوقوع (قوله) وقعت واحدة لعدم حصول المعلق عليه أو تحاميه كما لا يخفى أي المعلق عليه منع الوقوع وهو مشيئته بدفع الثلاث (قوله) فالطلاق معلق بعدم مشيئة الطلاق لا بمشيئة عدمه (الطلاق) فإذا شاء الطلاق لم تطلق وإن شاء عدم الطلاق أو لم يشأ شيئاً طلق هذا هو معنى قوله فعلى التقديرين يقع ولو كان الطلاق معلقاً بمشيئة عدم الطلاق وقع الطلاق بمشيئته عدم الطلاق ولا يقع إن شاء وقوع الطلاق أو لم يشأ شيئاً (قوله) والصحيح الأول وهو المعقد (قوله) إلا أن يشاء فلان إن لا تطلق وعلى هذا القول المرجوح فالطلاق معلق بعدم مشيئة عدم الطلاق وهو يحصل بان يشاء الطلاق أو لم يشأ شيئاً (قوله) فلو شاء أن تطلق أو لم يشأ شيئاً أصلاً طلق (قوله) كما سراً (قوله) فقال أحييت لم تطلق قال السورى في الروضة لأن كلاماً من لفظ المشيئة والحجة يقتضي ما لا يقتضيه الآخر ولهذا يقال إن الإنسان يشاء دخول الدار ولا يقال يحبّه ويجب ولده ولا يسوغ لفظ المشيئة فيه (قوله) وفي جواب أردت رضيت أو أحييت وأردت (قوله) قال البوشنجي يبني أن لا يقع أي في جواب الصور الثلاثة وهو المعقد فقول المصنف وفي جواب أردت يبني أن يقع طراً إلى ترادف الفظتين ضعيف إذ الدار في التعاليق على اعتبار المعلق عليه دون مراده في الحكم (قوله) يبني أن لا تطلق أي باطن الظاهر وهو المعقد إذا لم ينعقد أهل السنة والجائعاتان المشيئة والإرادة غير الرضاء المحبة فقول لم أجده مسطوراً أي لم أجده مسطوراً المسألة في كتب فط (قوله) فلان غير ذلك أي غير الطلاق (قوله) يبدو له أي ظهر له

(قوله وإذا هين في
الصورة الأخيرة فلا

دعوى للأخرى) لأن التعيين

اختيار ينشئ (قوله

ولو كان الطلاق رجعيا

الخ) لأن الرجعية زوجة

(قوله ولو طوع واحداهما

الخ) لاحتمال أن يظا المعلقة

ولأن ملك النكاح لا يحصل

بالفعل ابتداء فلا يتدارك

بالفعل أيضا ولذلك لا يحصل

الرجعة بطوله (قوله فإن

بين الطلاق أو عين في

الموطأة حداح) قال في

شرح الروض وقضية

كلامه كاصح له لأنه لا حد

في صورة التعيين وإن كان

الطلاق بائنا وهو ظاهر

للإختلاف في انما طلقت

باللفظ أو لا لكن جزم في

الأحوار بأنه يجب فيها بائنا

والأوجه الأول (قوله فإنه

عطف على نفي الجمع بمسوله)

لأن الحلف ثم على نفي فعل

الفبر وأما في الغريبة فهو

في صفة في التعريف في الصقة

كشبهتها في إمكان الإطلاع

عليها (قوله وقال أردت

الأخرى قبيل) ولا يلزمه

بالإشارة (قوله

ولو أشار إلى ذهب وحلف

الخ) كذا قاله آية الله

رحمهما تعالى في صراحهما

أنه فسد الأمر كذلك

في نفس الأمر بأن قصد

به ما يقصد بالتعليق عليه

أحدهما بهيمة ويؤمر في الحالة الأولى بالتعيين وفي الثانية بالتعيين وبحال ينه ويتهما وينفق عليهما
إلى أن يبين أو يعين ولا يسترد المصروف إلى المعلقة بعد التعيين وهما على الفور فإن أوعى
وإن امتنع حبس وعزر ولا يفسد بقوله نسب وإذ بين في الصورة الأولى فلا حرج أن يتحلف على أنك
سألو بقي فإن نكل حلفت وطلقا وإذا عين في الصورة الأخيرة فلا دعوى للأخرى ولو كان الطلاق رجعيا
لم يلزمه التعيين ولا التعيين ووقوع الطلاق باللفظ لا بهما لكن بحسب العدة في التعيين من اللفظ وفي التعيين
لجهلها من التعيين وقيل بحسب كليهما من اللفظ ولو طوع واحداهما لا يكون تعيينا ولا تعيينا فإن بين الطلاق
أو عين في الموطأة حدان كان بائنا يلزمه المهر لجهلها وإن بين في غيرها قبل والأخرى أن يتحلف على نفي
أنك أردتني فإن نكل حلفت وطلقا وعليه المهر لا الحد بالشبهة ولو أشار إلى واحدة منهما وقال المعلقة هذه
كفي ولو قال فسد وجهه أو هذه بل هسهه طلقا ولو قال طلقت زوجتي أو زوجي طالق وأطلق وله زوجتان
أو أكثر طلقت واحدة لا يبينها ويؤمر بالتعيين وباقي الحكم كالمسؤول ودعت الحق خلافا بكون الطارق
غرا بوجهها ما طلقته المرأة حلف بباطني الطلاق ولو ادعت أنه غرا با وطلقت ولا ينشأ قال الإمام
لزمه الحلف على البتة أنه لم يكن غرا با ولا يكتفي قوله لأعلم أنه كان غرا با ونسبه بخلاف التعليق بدخول
الدار ونحوه فإنه يحلف على نفي الصم بحسبه قال الغزالي وليس يتبين في فرق بينهما بل ينشأ أن يقال عليه
بين جازمة وتكون في المستثنين قال الرافعي ويشبه أن يقال إنما يلزمه الحلف على نفي الغريبة إذا تعرض لها
في الجواب أما إذا أقصر على قوله لست مطلقة فينبغي أن يكتفي بذلك كخفاؤه ولو قال مشبرا إلى واحدة من
زوجتيه أمر أن يطلق وقال أردت الأخرى قبل ولو أشار إلى ذهب وحلف بالطلاق أنه الذي أخذ من فلان
وشهد علان أنه ليس بذلك ذهب ووقع الطلاق وإن كانت شهادة على النفي لأنه نفي بحيط العلم به لأن الشاهد

(قوله في الحالة الأولى بالتعيين وفي الخ) والفرق بينهما أن التعيين السابق والتعيين اللاحق
عما بهما حاله (قوله إلى أن يبين في الحالة الأولى أو يعين) أي في الثانية (قوله أن تحلف على أنك نوتني)
في العبارة من الخلل ما لا يخفى عبارة الروضة للأخرى أن تدعي عليه أنك نوتني وتحلفه (قوله فلا دعوى
للأخرى) قال في الروضة لأنه أي التعيين اختيار ينشئ (قوله ولو كان الطلاق رجعيا الخ) لأن الرجعية زوجة
كذا عاله في الروضة والتحفة (قوله ووقوع الطلاق باللفظ لا بهما لكن الخ) وهو المعقد قال الشيخ شهاب
الدين فإن قلت ما الفرق بين الوقوع أي وقوع الطلاق وبينها أي بين العدة قلت بفرق بان الوقوع لا ينافي
الإهمام المطلق لأنه حكم الشرع بخلافها فأنها أمر حسي وهو لا يمكن وقوعه مع ذلك الإهمام لأن الطلاق قبل
التعيين لم يتوجه واحدة بخصوصها ولا في نفس الأمر (قوله وقيل بحسب) في كليهما من اللفظ والواقع لا في
محل ومنع التلازم مذكور في التحفة (قوله ولو طوع واحداهما لا يكون تعيينا) أي لاني قصد حالان الطلاق
لا يقع بالفعل فكذلك إتيانه (قوله حدان كان بائنا) الأوجه أنه يحذف صورة التعيين ولا يحذف في صورة التعيين
(قوله لجهلها) أي كونها المعلقة (قوله على أنك) أي أردتني فيه من الخلل ما لا يخفى (قوله وباقي الحكم
كالمسؤول) أي من الحيلولة ينه وينها وينفق عليهما إلى أن يعين ولا يسترد المصروف إلى المعلقة بعد التعيين وهو
على الفور فإن أخرج (قوله لزمه الحلف جزم) أي على الحزم على نفي الطلاق (قوله وليس يتبين في فرق
بينهما) قال في الروضة والفرق أن الحلف هناك على نفي فعل الغير وأما في الغريبة ففي صفة في الغير وفي
الصقة كشبهتها في إمكان الإطلاع عليها (قوله إذا تعرض) أي الزوج لما في نفي الغريبة قال لم يكن غرا با
ولم يطلق (قوله كخفاؤه) أي من نحو جواب البائع للشرى إذا رد البيع المبيع القديم من أنه حلف كما أجاب
(قوله وقال أردت الأخرى قبل) وبالإشارة إلى يلزمه (قوله ولو أشار إلى ذهب وحلف بالطلاق الخ) هذا
أن فسد الأمر كذلك في نفس الأمر أما إذا قصد أنه في الواقع كذلك بحسب اعتقاده فلا بحث إذا خالف

أما إذا قصد أنه في الواقع كذلك بحسب اعتقاده فلا بحث لأن من حلف على شيء يعتقد إياه وهو غيره يكون جاهلا بالجهل

أن لا يفعل كذا الخ)

قال الشيخان ومرداهما

انه قصد أن الأمر كذلك

في نفس الأمر واللام بزمه

الاشتد بالطلاق كما سرف

المستثني قبلها (قوله)

ولو سلب أنه أنفذه بالفاء

والدال المنجزة أي أرسل

في الطرف الرابع

في التعاليق (قوله وجعل

كلاصل المهد) قال

القاموس وتفيد الأمر

تسوية وأصله (قوله)

على ما نبهت) أي من

الاشتراك وعدم الاختصاص

(قوله لذلك) أي لاجل

الاشتراك (قوله ولو قال

بعثنا الخ) قال الرافعي ولو

علق طلاقه بصفة لم يقل

بعث تلك المعلقة لم يتجبل

لتعلقها بذلك الوقت

المستقبل قال في شرح

الروض كما قيل في الجملة

وصوم يوم معين نذره

وقضية كلام الرضا أنه

لا يقع في الحال طلاقه بقره

عمت الطلاق العلق قال

الاستوى وليس كذلك

بل يقع في الحال طلاقه بزمه

وإنما الخلاف في وقوع

أخرى عند وجود الصفة

كأذكره الإمام وغيره اه

واستشكله ابن عبد السلام

بأنه لم يصح التججيل

فيدي أن لا تعلق في الحال

ربما رأى ذلك وعلم أن غيرا محالوف عليه ولو سلب بالطلاق لا يفعل كذا لعهد شاهدان عنه أنه فعله وتيقن

صدقه ما أغلب على ظنه لزمه الأخذ بالطلاق ولو سلب أنه أنفذه فلا تعلق فلا بد أن البعوث لم ينعض إليه

لم يقع الطلاق ولو طار غير فقال إن لم يصطد هذا الطائر اليوم فأنت طائر طائر وأصطاد الملق طائرا في

ذلك اليوم وادعى أنه ذلك الطائر قبل الاحتمال والأصل بقاء النكاح ولو قال لا أعرف الحال واحتمل

الأمرين لم تطلق على الأصح ولو طرح العصري الدين وأحكم أمره لم ينعض بالطلاق ما استحال خراولم

يقنع إلى مدة ولو ما فتح وجده خلا فوجهان أحدهما أنه إذا كان ظاهر الحال صير وتمخر وقت ما حلف

وقع الطلاق والأفلاو الثاني أنه لا يحكم بالطلاق لأن الأصل عدم الاستحالة وبقاء النكاح وهذا أقرب

ولو قال إن كان هذا ملكي فأنت طائي وكان قد وكل وكيلاً ببيعته أو وكل به بعد لم تطلق ولم يكن إقراراً بملكه

ولو قال إن دخلت هذه الدار فأنت طائي وأشار إلى موضع منها فدخلت غير ذلك الموضع من الدار طلقت

ولو قال أردت ذلك الموضع بعينه دين والمفهوم أنه لا يقبل ظاهر أو لو قال إن لم أعطك غداً ما سألتني فأنت

طائي لجاء الغد فقالت طلقتي فربح وقال أردت غير الطلاق قبل ولم تطلق ولو قال إن ولدت ذكراً فأنت

طائي طلقت وإن ولدت أنثى فطلقتين فولدت ميتاً ودين ولم يعرف حاله نش يعرف ولو قال إن دخلت

الدار فأنت طالقان قادهت واحدة، نهما بالدخول وأتكرار زوج صريح بينه فأن نكل حلفت وطلقت

دون ضررها وإن أقامت بينة على الدخول طلقتان جميعاً (الطرف الرابع) في التعاليق ما يتعلق ويحلف عليه

كثير لا يكاد ينضبط وما ضبط منه لكثرة جويانه وجعل كلاً صلاً للمهدر بضعه بالطلاق وبعضه

بالإيمان فالطلاق لا يختص بمباريطه والإيمان بمباريطها بل يشترك كل منهما في الشكل وقد يمسك

في الربط فيربط الله كونهما باليمين والله كونهما بالطلاق وهو أوضح دليل وأصدق شاهد على

ما نبهت ولذلك لو عرفت الجبين بالطلاق وذكرته بعده لم يستبعد بل يكون أليق وأحسن وأصح ثم النظر

في مقدمتين وأنواع المقدمة الأولى إذا علق الطلاق بصفة لم يقع قبل وجودها سواء كانت بما يتحقق

حصولها كسجى الشهر ولا يتحقق كدخول الدار ومكالة الغير ولا يحرم وطؤها قبل وجودها ولا يرجوع

له قبل حصولها ولو قال بعثنا لم يتجبل ولو قال عملت لك الطلاق وأطلق أقال أردت تجبيل الصفة قبل ولم

تطلق ولو قال أردت طلاقاً مبتدأ طلقت وللتعليق شروط الأولان إن يزعم قبل التلفظ بالطلاق أن يصل الشرط

بالطلاق فإن عن له في الوسط أو الآخر فالطلاق واقع بينه وبين الله تعالى ولا يعلمه حتى يعترف الثاني أن يكون

على شيء يعتقد به إياه وهو غيره يكون جاهلاً والجاهل لا يبحث هكذا ينبغي أن يعلم المقام (قوله أن لا يفعل كذا

فتشهد الخ) أي أن قصد أن الأمر كذلك في نفس الأمر واللام بزمه الأخذ بالطلاق كما مر تفه (قوله أنفذه

أي أرسل بالفاء والدال المنقوطة (قوله ولم يكن إقراراً بملكه) أي لا يستدل بهذا التوكيد أن ذلك ملكه

أدق بولك في بيع مال الغير بنحو ولاية (قوله واحدة منهما بالدخول) أي دخولهما كما مر في الطرف

الرابع في التعاليق (قوله كلاً صلاً للمهدر) من التمهيد وهو التنبؤ (قوله وهذا) أي الربط

المعكوس (قوله على ما نبهت) أي من اشتراك الطلاق والإيمان بفاريطهما وعدم الاختصاص

(قوله لو عرفت الجبين بالطلاق) أي لو ذكر كتاب الإيمان عقب كتاب الطلاق (في المقدمة الأولى) (قوله ولو قال بعثنا

أي عملت لك تلك المعلقة المعلقة بالصفة لم تجبيل لتعلقها بذلك الوقت المستقبل في هذا

التقدير وافي كلامه كلام الرضا وغيرها (قوله وأطلق) أي لم يدقوله عملت لك الطلاق تجبيل المعلقة

المعلقة ولا الطلاق المبتدأ (قوله تجبيل الصفة) أي المعلقة المعلقة بها تأمل (قوله قبل ولم تطلق) أي

في الصورين (قوله طلاقاً مبتدأ طلقت) أي في الحال وتقيم طلاقاً سوى عند وجود الصفة (قوله فإن عن له

في الوسط والأحوال) العمدانه يعني أن عن له في الأول فقط وفي الوسط فقط قياساً على ماسر (قوله

اه وبوجه وقوع الطلاق على بعده بأن قاله إلى وصع التعليق ونوى طلاقاً مبتدأ (قوله وقد مر في أوائل كتاب الطلاق) الشرط

في السبب الثالث من أسباب التعزيم (قوله فلو قال ان دخلت الدار أنت طالق صدق في الفداء فتعلق) لانه المفهوم منه ووجه في الروض وقيل
يسئل فإذا قال أردت التتبع بحكمه أو التعلق أو تعذرت المرجعة حل على (١٤١) التعليق وصوب الاسنوي انه ان كان نحو يا

الشرط متصلا بالطلاق فلو قال أنت طالق وسكت أكثر مما جرت العادة به لتنفس ثم قال ان دخلت الدار
طلقت في الحال وكذا لو قال ان دخلت الدار وسكت ثم قال أنت طالق الثالث ان يذكر الشرط لمصلحة فان
نوى قبله لم يقبل في الظاهر وحكم بالطلاق ولا يشترط ان يسمعه غيره فلو قال قلت أنت طالق ان كنت ردا
وأنتكر الشرط صدق بيينه وقدمه ولا يضر الشرط فلو قال ان دخلت الدار أنت طالق فهو كولو قال
أنت طالق ان دخلت الدار ولا ان يذكر الفداء فلو قال ان دخلت الدار أنت طالق فتعلق ولو قال حلال الله
على حوام لا دخل الدار كان تعلقا وان لم يكن فيه أداة التعلق ولو قال توازي من هشة كه فلان كان كنتم
فهو تعلق كالو قال توازي من هشة كه من أين دستار يتقدم ولو قال أنت طالق ان فوض غيره اليدي على
فهم قال أردت ان أعلق على كذا صدق بيينه ولو قطع الكلام مختارا حكم بالطلاق ولو ذكر الجزء دون
الشرط بأن قال فأنت طالق ثم قال أردت ذكر صفة فسبق لساني الى الخزاء لم يقبل ولو قال أنت طالق وان
دخلت الدار طلقت في الحال وكذا لو قال ان دخلت الدار أنت طالق بلا وافي أنت طالق ولو علق الطلاق
بشرط وقال أردت الإيقاع في الحال فسبق لساني الى الشرط وقعي في الحال قال الشولي جرت العادة فيغداد ان
من أراد ان يعلى بك ذكره كسوف لا فيقول أنت طالق لا دخلت الدار ولا يوافق هذا مقتضى اللغة وقدره فان
غرضه بهذه اللفظة التبعين والطلاق فيكون قوله لا دخلت الدار يعني لا تدخل الدار أي أنت طالق ان دخلت
الدار فإذا دخلتها ملقت قال القفال ولو أراد الخروج من البيت فقالت امرأته لا تترد اخرجك الى السوق
اليوم فقال لا يده فكذا به فقال حلال خدا بر من حوام كه من يبازار نشوم امرؤ نظر الى المعنى لا الى اللفظ
وقدر كانه قال حلال الله على حوام لم يخرج الى السوق فان خرج في ذلك اليوم لم تطلق وان لم يخرج ملقت
ولو قال لا يترد اخرج فقالت تكذب فقال حلال خدا بر من حوام كه يبازار نشوم قال نظر الى المعنى وقدر
كانه قال حلال الله على حوام ان خرجت الى السوق فلا تطلق الا اخرج اليه المقدمه الثانية أدوات
التعليق من مثل ان يقول من دخلت الدار من زوجاتي فهي طالق وان واذا ومني ومعنى ما ومهدا وكلواي
وقت وأي حين وأي زمان دون أن واذا فانهما التعليل الا اذا كان جاهلا بمقتضى الاعراب وقال أردت بهما
الشرط فانه يقبل في النفي والاثبات جميعا ولو أدخل الواو في الشرطية وقال وان دخلت الدار أنت طالق
بطل الشرط ووقع الطلاق ولا يقضي شيء من الادوات الفورا اذا كان التعليق بالاثبات الا اذا علق بالاعطاء
وسكت أكثر مما جرت العادة ظاهر العبارة اغتفار السكتة الطائفة وان لم يحتج اليها نحو تنفس وهو مخاف
انما يقبل الخاتمة في الإشارة من قوله الاعتماد ان سكت حاجة كالتنفس فهو تعلق ولا يقع في الحال
(قوله وقدمه) أي في أوائل الكتاب في السبب الثالث من قوله ولو قالت طلقتي ثلاثا فقال أنت طالق ثلاثا ان
سكت فلا باقات الخ (قوله أنت طالق فتعلق) لانه المفهوم منه والفاء تحذف كثيرا (قوله أين دستار
يتقدم) أي لا تصح هذه العمامة (قوله فسبق لساني الى الجزء لم يقبل) أي في الظاهر لانه مضموم وقد عاينها
بصرح الطلاق وسفر الجزء قد زاد في غير الشرط وربما كان قصده ان يقول ما بعد فانت طالق قال في
الروضة (قوله طلقت في الحال) اذا الواو تعذر الشرط (قوله الى المعنى لا الى اللفظ) والمعنى انه علق الطلاق
بعدم الخروج الى السوق (قوله نظر الى المعنى وقدر الخ) والمعنى انه علق الطلاق بالخروج (المقدمة الثانية
(قوله من دخلت الدار) أي بفسخ اللدم (قوله اذا كان جاهلا بمقتضى الاعراب الخ) وقدمه الفرق
بين التعليق بمثلثة تعالى وبين التعليق بنحو دخول الدار في الحاشية في الطرف الثالث

ان دخلت الدار ونحوه واجب الزكشي في الخادم بان الاول لا يغل بغيره التعليق ففسد الفتح بنصرف التعليق به مطلقا والثاني يغلب فيه
التعليق ففسد الفتح بفرق بين العلم بالبرية بغيره (قوله ولا يقضي شيء من الادوات الفورا الخ) لانه جازع لا يقيد لا على الفور وان تراخ
ودلالة بعضها في الخلع على الفور كما في ان واذا البست من وضع الصبغة بل لا قضاء المعادة ذلك اذا قبل قبوله في بابها الصالح بالاجاب قالوا

التحفة (قوله وان علق
 باذا) على ترك التعليق فلا
 تعلق للعذر وقد مر
 الفرق بين ان وغيرهاني
 الاستثناء (قوله قال
 القاضي ولو قال ان لم أخرج
 من الخ) قال ابن حجر وكأنه
 لان مر الروادام للجمع
 ويقع من كثيرين لادى
 الطلاق ما تعين كذا
 وهو فهم انهم يستعملونه
 لتأكيد النفي فلا دخلة
 تقريرا على فعل غيره
 الفعل المذكور أى لا
 تعليقه على الطلاق ما
 تعليقه يقع بفعله وان
 لم يقد ذلك التأكيد
 بمسئول اللفظ في مر فسم
 (قوله والا اول أقرب) أى
 قول البيضاوى (قوله
 كالسكره والناسى) أى
 كالسكره على الفعل المعلق
 عليه والناسى له النظر الثاني
 في النوع النوع الاول
 التعليق بالوقاات (قوله
 ملكت عند أول جزمه)
 لصق الاسم بأول جزمه
 والاعتبار في دخوله ببلد
 التعليق فلو علق ببلدة
 وانتقل إلى أخرى ورؤى
 فيها الهلال وتبين أنه لم يرق
 تلك لم يقع الطلاق بذلك
 قاله الزركشى قال شرج
 الاسلام فظاهر ان محله اذا
 اختلفت المطالع (قوله ولو
 قال أردت بالفرقة اليوم
 الثاني والثالث

أو الضمان وشبههما) أو السابقة على ما سبق في الخلع والطلاق ولا يقتضى شيئا منها تعدد الطلاق بتكرار الصفة بل
 تنحل الإكالة كلها فانها تقتضى التكرار بالوضع ولو كان التعليق بالشيء فان علق بان كذا اذ قال ان لم تدخلى البساتين
 فأت طالق لا يقع الطلاق إلى اليأس من الدخول بالوقت أو الجنون لتصل بالوقت أو التسخن أو الإفساخ
 على ما سبق وان علق باذا أو أسوأ الأدوات فادامضى من الزمن ما يمكن تحقيق الصفة فيه ولم يتحقق وقع
 الطلاق وتفصيله بر عليك شيئا ولو قال ان لم أخرج من هذا البلد فأمرأتى طالق فهو العمر ولو قال في هذا
 الشهر فهو على التراخي إلى آخر الشهر قال البيضاوى ولو خرج من البلد وقارقه عمره ان فقد ربه الدخول في
 الحال وسقطت الجمين قال القاضي ولو قال ان لم أخرج من مر والروذ فأت طالق لا تنحل الا بخرج من جميع
 نواحي مر والروذ ولو حلف على مر ولا تنحل حتى يخرج من نواحيه إلى ناحية لاتضاف إلى تلك البلدة
 كروذن يساوي مر والاول أقرب لانه مقضى اللفظ ولو عدت بالمفتاح فقال ان لم تلتق المفتاح فأت طالق لم
 تلقه وزلت لم تطلق إلى اليأس كالمروال لسد بقة تقدمى ما تمنع فقال ان لم تتقدمى فأمرأتى طالق ولم تغد
 ولو تقدمى معه بعد ذلك انحلت الجمين نعم لو نوى ان يتقدمى معه في الحال ما تمنع وقع ولو قال ان لم يبيى هذه
 السجابت فأت طالق فقتلت واحد منهن ملقت لتعذر البيع أو جرحتم باثنيان كانت بحيث لو بحث
 حرمت بطل البيع ووقع الطلاق والافصح وتحلل الجمين ولو قال ان لم تستوف حستك من تركك أليك تاما
 فأت طالق وكان اخوتها قد ألقوا بعض التركة فلا بد من استيفاء حقها من الباقي وضمان حستك من التلف
 ولا يكتفى بالإبراء ولا يقع الطلاق إلى اليأس من الاستيفاء ولو قال ان لم يخرجني الليلة من هذه الدار فأت طالق
 تخالع مع أجنبي في الليل وجدد الشكاح ولم يخرج لم تطلق ولو سرق منه دينار فقال ان لم ترد به على فأت
 طالق وقد انقضى لم يقع إلى اليأس فان تلف الدينار ومساكين لم تطلق كالسكره والناسى النظر الثاني في
 الأنواع النوع الاول التعليق بالادوات فاذ قال أنت طالق في شهر كذا أو في غرته أو أوله أو رأسه أو ابتدائه
 أو دخوله أو استنباه أو حيته أو عند هلاله طلق عند أول جزمه وهو غروب الشمس في آخر يوم من
 الشهر الذى قبله ولور أو الهلال قبل غروب الشمس لم تطلق حتى تقرب ولو قال في نهار شهر كذا أو أول يوم
 منه ملقت عند طلوع الفجر من اليوم الاول ولو قال في ليلة كذا اغتد الغروب لتلك الليلة ولو قال في يوم كذا
 فغند طلوع الفجر من ذلك اليوم ولو قال أردت وسط الشهر أو اليوم أو أخوه لم يقبل ظاهر او دين ولو
 قال أردت بالفرقة اليوم الثاني والثالث

(قوله وشبههما) أى كالإبراء (قوله على ما سبق في الخلع) في اللفظ الاول والثاني والثالث واتخاذ من
 ان بعض الأدوات يقتضى الفور كان اذا فقوله والطلاق أى سبق في الطلاق أى في الطرف الثالث من قوله
 لو قال أنت طالق ان شئت واذا شئت وهى حاضرة اشترط مشيئته الخ وقد علمت الفرق في الحاشية الواقعة
 هناك وفي الحاشية قبيلها فتذكر (قوله على ما سبق) أى في آخر النوع الثالث (قوله فادامضى من
 الزمن ما يمكن الخ) وقد علمت الفرق هناك (قوله من مر والروذ) قد مر انه اسم بلدة (قوله قال القاضي
 ولو قال الخ) قال الشيخ شهاب الدين وكأنه لان مر والروادام للجمع اه والانفاة القاضي ضيف شاذ
 (قوله على مر) هو اسم بلدة بفارس كذا في القاموس (قوله الاول أقرب) أى قول البيضاوى هو
 الأقرب (قوله ولو وصعت على نحو سلم) أى إلى نحو سطح داره (قوله تقدمى) في القاموس تقدمى
 أكل أول النهار (قوله كالسكره) أى على الفعل المعلق عليه والناسى أى (قوله النوع الاول) التعليق
 بالادوات (قوله أو غرته) في القاموس الفرقة من الشهر ليلة استهلال القمر (قوله عند أول جزمه) لصق
 الاسم به (قوله وهو غروب الشمس في آخر الخ) واعلم انه لو قال في بلدة أنت طالق في أول شهر كذا ثم انتقل
 إلى بلدة أخرى ورؤى فيها هلال الشهر وتبين انه لم يرق في البلدة المتخل منها واختلفت مطالعها لم تطلق بذلك

فكذلك (قوله) أي لم يقبل

ظاهره أو دين لاحتساب ما قاله

لأن الثلاثة الأول غير

(قوله) فإن قاله لا يلا طلق

بمعنى ثلاثين يوماً قال

في شرح الرض وظاهر

أن محلها أن يعلى في غير

اليوم الأخير فإن عانى فيه

كفي بعده شهر هلال كما

مرى السلم (قوله) ولا يحرم

الوطء في وقت التردد لأن

الاصل عدم معنى العدد

والطلاق لا يقع بالشك

(قوله) ولو قال أردت به

السنة الفارسية (الخ) لهمة

التأخير قال الأذري ثم

لو كان بيسلاد الروم أو

الفرس فينبى قبول قوله

فرع حلف لا يقع

بمحمل كذا شهراً فأقامه

مفرحاً حتى على ما يأتى

في الإيمان ولو قال أنت

طالق في أول الأشهر الحرم

طلقت بأول ذي القعدة

لأن الصحيح أنه أولها

وقيل وأما ابتداء الحرم

ذكره الأسنوي (قوله) ولو

قال أنت طالق اليوم وغدا

(الخ) إذا طلق اليوم مطلقة

فيما بعده (قوله) ولو قال في

اليوم وغدا (الخ) قال

التولي لأن المظروف يتعدد

بتعدد الظرف قال

في الروضة وليس الدليل

بواضح فقد تعد المظروف

وختلف الظرف اهـ

فكذلك ولو قال آخر لم أقض حثك في شهر كذا أو في يوم كذا فأمر أن يطلق لم يقع الطلاق حتى ينقضي الشهر أو اليوم ولو قال في رمضان أنت طالق اليرمضان طلق في الحال ولو قال في أول رمضان أو إذا جاء رمضان وقع في أول رمضان القابل ولو قال في آخر رمضان أو في سلكه أو في أسلاكه فعند آخر جزء من رمضان ولو قال أنت طالق ليلة القدر لم يقع من ليالي العشر حتى طلق بمضي ليالي العشر كوايل سوى الآخرة وان مضى شيء فلا تطلق حتى مضى ستة ولو قال في آخر السنة فعند آخر جزء من السنة ولو قال في منتصف الشهر فعند الغروب يوم الخميس عشر وان قص الشهر ولو قال في منتصف اليوم فعند الزوال ولو قال بالليل أدامضى يوم فانت طالق طلق عند غروب الشمس من الغد وان قاله بالهار فاذ جاء مثل ذلك الوقت من اليوم الثاني ولو كان في أوله طلق عند غروب به ولو قال في اليوم أدامضى اليوم فانت طالق طلق عند غروب وان قل الباقي وان قاله لا يلا فلو لا يقع به شيء ولو قال أنت طالق اليوم أو الشهر أو السنة معر فطلقت في الوقت لولا كان أو نهى أو ولو قال أدامضى شهر منك المربع حتى مضى شهر كامل فإن كان في أول الهلال طلق في الشهر تاماً كان أو ناقصاً أو قاله لا يلا طلق بمضي ثلاثين يوماً من ليلة الحادى والثلاثين بقدر السابق من ليلة التعليق وإن قاله نهياً لكل يوم من اليوم الحادى والثلاثين ولو قال أدامضى الشهر معر فطلقت باقتضاء الشهر الهلالى ولو قال أدامضت السنة معر فطلقت بمضي السنة الرى يقوان قلت ولو قال أدامضت سنة منطلق أى بمضي اثني عشر شهراً فإن انكسر الأول حسب أحد عشر شهراً بالاهة وكل الأول ثلاثين من الثالث عشر ولو شك فيها كان ماضياً من الأول لم يقع إلا باليقين ولا يحرم الوطء في وقت التردد ولو قال أردت به السنة الفارسية أو الرومية دين ولم يقبل ظاهره أو كذا الوال أردت بالسنة معر فانت كاملة ولو قال أنت طالق اليوم وغدا وقع في الوقت واحد ولا يقع بعده شيء ولو قال اليوم أو غدا لا يقع إلا في الغد ولو قال غدا أو بعد غد لا يقع إلا بعد غد ولو قال في اليوم وفي غد وفيما بعد غد يقع في كل يوم مطلقاً ولو في الليل وفي النهار طلق واحدة بالليل وواحدة بالنهار ولو قال بالليل والنهار منطلق لا واحدة ولو قال لم دخولته أنت طالق ثلاثاً في كل سنة طلقاً أو وقت في الوقت واحد أو سوى في أول الحرم (قوله) فكذلك أي لم يقبل ظاهره أو دين إذا الثلاث الأولى تسمى غرراً (قوله) حتى ينقضي الشهر أو اليوم إذا لم يسأل إنما يحصل بالانقضاء (قوله) كوايل سوى الآخرة أي تطلق عند مضى جزء من الليلة الأخيرة (قوله) فلا تطلق حتى مضى سنة هذا هو المذكور في شرح اللباب وفي القنوى وإن قاله بعده مضى ليلة من ليالي العشر منطلق إلى مضى العشر من رمضان القابل هذا هو المذكور في التعليق وهو الأصوب (قوله) ولو قال في آخر السنة أي لو قال أنت طالق في آخر السنة (قوله) فلو لا (الخ) إذا لانهار ولا يمكن الحمل على الجنس (قوله) معر أي معر فبلام التعريف (قوله) طلق في الوقت لولا كان أو نهى (قوله) وتلفوا التسمية أعنى اليوم لانه لم يقع وإنما وقع ومضى الوقت بغير اسمه (قوله) منك (قوله) السكر ضد المعرفة (قوله) فإن قاله لا يلا طلق بمضي ثلاثين (الخ) هذا إذا كان ذلك في غير اليوم الأخير فإن علق فيه وحصل بعده شهر هلالى كفى بتأخير ما مضى السلم (قوله) ويحرم الوطء في وقت التردد إذا طلق لا يقع بالشك والاصل عدم المعنى (قوله) السنة الفارسية إلى قوله لم يقبل لهمة تأخير الطلاق (قوله) اليوم وغدا وقع في الوقت (الخ) إذا طلق في وقت مطلقة فيما بعده كذا ذكر المتولى وغيره (قوله) ولو قال اليوم أو غدا لا يقع إلا في الغد لانه اليقين كذا علق في الروضة وغيره أو الثاني يقع في الحال تغليباً للاغتراف (قوله) لا يعد غد (قوله) لما مره اليقين (قوله) ولو قال في اليوم وفي غد وفيما بعد غد يقع قال في الروضة قال المتولى يقع في كل يوم مطلقاً قال وكذلك لو قال في الليل وفي النهار لأن المظروف يتعدد بتعدد الظرف وليس هذا الدليل بواضح فقد تعد المظروف ويختلف الظرف اهـ قال شيخنا ذكرى بالنصارى والأولى تعليل ذلك بإعادة العامل

قال شيخ الإسلام ولا بد من تعليل ذلك بأعادة العامل (قوله ان بقيت في العدة) أو راجعها (قوله ولو بانتهاء العدة وجدد نكاحها الخ) جاء على عدم عدول الحث (قوله ولو قال أنت طالق إلى حين أو زمان الخ) لوقوعه عليها كما يقع على ما وقعها وبإقرار ما ذكره في الإيمان فيقال لو قال لا تحبين محك إلى حين حيث لا بحث في لحظة للشك في المراد بان الطلاق انشاء ولا تحبينك وعند فیرج فيه اليه (قوله ولو قال إلى دهر أو مصر أو حسب الخ) قال في الروض (١٤٤) وإن علقه بغير حين أو زمان طلق بغير لحظة وكذا أحب وأبغض وفيه نظر

وعبارة الروضة وهو بعيد لا وجه له أي أنى لما فاته فغايه راعه عند بعضهم ففسر الإمام العصر بأنه زمن طويل يحوي أياما ونفوسا ويقتضاهم وفي معناه الحقب والدمر وفسر بعضهم الحقب الملحق به الآخران بتجانيب سنة وبعضهم بتلاتين سنة قال شيخ الإسلام في شرح الروض والحق أنه لا نظر ولا بعد فقد فسر الجوهري وغيره الحقب والمصر بالدمر والدمر بزمان وأما الحقب بضم القاف فهو ثمانون سنة وليس الكلام فيه موقع في الشرح الصغير باختلاف كلام الجوهري وعلى ما فسر به الإمام لا تطلق أصلا كما لو قال أنت طالق بعد موتي وعلى ما فسر به البعض نقلت بعد إقراض المدالة كورة وعلى قول الأصحاب لو قال الخاتبة أردت ما فسر به الإمام أو البعض ولا عرف غيره فظاهر كلامهم أنه لا يقبل منه ظاهره وهو بعيد وينبغي قبوله إن احتج

الآن أن بقيت في العدة وأراد بالسته السنة العربية وثلاثة في أول الحرم الثاني كذلك وإن أراد بين طلقتين سنة وقعت الثانية بغير سنة كاملة وكذلك الثالثة ولو بانتهاء العدة وجدد نكاحها تقع الثانية والثالثة ولو أطلق حل على غير المرأة لبعض بين كل طلقتين سنة كاملة ولو قال أنت طالق ثلاثا في ثلاثة أيام أو في كل يوم طلاقا قال به النهار وقع في الوقت واحد وطلوع الثاني آخر وطلوع الثالث آخر ولو قال أردت بين كل طلقتين يوما قبل طاهر أو أن قاله بالليل وقع ثلاث طلاقات بطلوع الفجر في الأيام الثلاثة ولو قال أنت طالق اليوم إن لم أطلقك اليوم غضى اليوم ولم يطلقها وقع في آخر زمن من اليوم ولو قال أنت طالق في أفضل الليالي طلقت ليلة التقدر ولو قال في أفضل الأيام فيوم عرفة ولو قال بالنهار أنت طالق بين الليل والنهار طلقت بالغروب ولو قال بالليل فيا طلوع ولو قال أنت مطلق إلى حين أو زمان أو بعد حين أو زمان طلقت بعد لحظة ولو قال إلى دهر أو عصر أو حسب قال الأصحاب وكذلك الحكم واستبعده الإمام والغزالي والمرافعي والنووي وهذا هو المذهب كورفي شرح الباب والحاوي وتعليقه النوع الثاني التعليق بالاستحيال عرقا أو عقلا وشرعا أما الأول فكأن قال إن طرأت أو صدعت السباء أو حلت الجبل أو شرب بدجلة فانت طالق فلا يقع الطلاق لأنه معلق بالفعل ولم يوجد أما الثاني والثالث فكقولها أن أحييت ميتا أو أن اجتمع السواد والبياض أو سبخ الصوم أو الصلاة فانت طالق فهل يقع الطلاق فيه خلاف الأصح عند الإمام والغزالي والبيهقي وأبي إسحق الشيرازي والقاضي أبي يحيى البصري أنه لا يقع وهو الذي نص عليه الشافعي وقطع به

(قوله ان بقيت في العدة) أو راجعها فيها (قوله في أول الحرم الثاني كذلك) أي أن بقيت في العدة أو راجعها فيها (قوله لم تقع الثانية والثالثة) لا تحلل العين كالتحريم (قوله ولو أطلق) أي لم يرد شيئا من العربية وغيرها (قوله سنة كاملة) أي بالأهلة وتم المسكر ثلاثين تنذر (قوله قال الأصحاب وكذلك الحكم) أي طلقت بعد لحظة إذا جوهري وغيره فسر الحقب والعصر بالدمر والدمر بالزمان والزمان يقع على ليلة الطولية والقصرية وهذا هو الحق عند شيخ الإسلام الأصمعي وأما الحقب بضم القاف فهو ثمانون سنة وليس الكلام فيه (قوله واستبعده الإمام الخ) لما فاته فغايه راعه عند بعضهم ففسر الإمام العصر بأنه زمن طويل يحوي أياما ونفوسا ويقتضاهم وفي معناه الدهر والحقب وبعضهم فسر الحقب الملحق به الآخران بتجانيب سنة وبعضهم بتلاتين سنة وعلى ما فسر به الإمام لا تطلق أصلا كما لو قال أنت طالق بعد موتي وعلى ما فسر به البعض نقلت بعد إقراض المدالة كورة وعلى رأي الأصحاب الخاتبة أردت بنحو الحقب ما فسر به الإمام والبعض ولا عرف غيره فظاهر كلامهم أنه لا يقبل منه ظاهره وهو بعيد وينبغي قبوله إن احتج

(قوله ان بقيت في العدة) أو راجعها فيها (قوله في أول الحرم الثاني كذلك) أي أن بقيت في العدة أو راجعها فيها (قوله لم تقع الثانية والثالثة) لا تحلل العين كالتحريم (قوله ولو أطلق) أي لم يرد شيئا من العربية وغيرها (قوله سنة كاملة) أي بالأهلة وتم المسكر ثلاثين تنذر (قوله قال الأصحاب وكذلك الحكم) أي طلقت بعد لحظة إذا جوهري وغيره فسر الحقب والعصر بالدمر والدمر بالزمان والزمان يقع على ليلة الطولية والقصرية وهذا هو الحق عند شيخ الإسلام الأصمعي وأما الحقب بضم القاف فهو ثمانون سنة وليس الكلام فيه (قوله واستبعده الإمام الخ) لما فاته فغايه راعه عند بعضهم ففسر الإمام العصر بأنه زمن طويل يحوي أياما ونفوسا ويقتضاهم وفي معناه الدهر والحقب وبعضهم فسر الحقب الملحق به الآخران بتجانيب سنة وبعضهم بتلاتين سنة وعلى ما فسر به الإمام لا تطلق أصلا كما لو قال أنت طالق بعد موتي وعلى ما فسر به البعض نقلت بعد إقراض المدالة كورة وعلى رأي الأصحاب الخاتبة أردت بنحو الحقب ما فسر به الإمام والبعض ولا عرف غيره فظاهر كلامهم أنه لا يقبل منه ظاهره وهو بعيد وينبغي قبوله إن احتج

البيضاوي

التعليق بالاستحيال (قوله لأنه معلق بالفعل ولم يوجد) وقد يكون الغرض

من التعليق بالاستحيال امتناع وقوع الامتناع العلق به كما في قوله تعالى حتى يبلغ الجبل في سم الحياض واليمين فياذ كرم معتقدة كما صرح به ابن يونس وغيره حتى بحث بها الحلق على الحلق ولا يخالف ما يأتي في الإيمان من أنه لو حلف بالله لا يصعد السباء لم تنقذ يمينه لأن عدم انعقادها لم يفسد تعليقها بالاستحيال بل لأن امتناع الحث لا يخلل تعظيم اسم الله تعالى ولهذا تنقذ في حاله ليقول فلا والله وميت مع تعلقها

بمستحيل لأن امتناع البرهنة كحكمة الاسم فيخرج إلى التكفير (قوله فهو إلا رجوع إلى الإطلاق) أي مطلقا بلا تردد أي خلاف (قوله ولو قل
أن طائفتي اليوم أذابة الفلاح) لأنه تعالى بمعنى أنه قد فلاح به فلو أن جاءه فقد فقدت اليوم فتعلق بالحال (قوله ولو قل أن طائفتي الساعة
إن دخلت الدار فدخلت أطلق) لأنه علق بوجود الصفة فلا يقع قبله قالوا (١٤٥) وجدت تقدم مضي الوقت الذي جعله محلا

للإيقاع (قوله ولو قال أنت

وتعليقه والاول هو المرجح في الروضة والشرحين الكبير والصغير فهو الراجع على الاطلاق ولوقال للعباء

تكوني الليلة في دارى فانت طائى ولاداره لم تطلق ولو قال أنت طائى اليوم اذا جاء الغد جاء الغد لم تطلق

طلقت في الحال ولو قال أريد أني أطلقها في الشهر الماضي وهو الآن في عدة الرجعة أو بائن صدق بمنه الطلاق (قوله ولو قال أدا

وَبَايَعْتُمْ حَبِيبَتِ النَّكَاحِ أَوْ ابْنَهُ أَوْ أَخَاهُ طَلَقًا فَإِنْ نَكَحْتُمْ فَمَا نَكَحْتُمْ وَتَرَكْتُمْ حَافِظًا لَهُ فَبِذَلِكَ أُمُورُهُ

[illegible]

عن التفهيم بالاشارة وقع الطلاق ولو قال زوجته طلقك في الشهر الماضي زوج غيري بالحكم الطلاق وان

ومات فلان اوقدم اوضربها قبل مضى شهر من وقت التعليق لم يقع الطلاق وانما العيين حتى لو ضربها

من شهر والعدة من يومئذ ولومات وينمو بين القدم شهر لم ير لها الزوج ولو خالها قبل التدهوم والموت

(قوله لا يظلم أحد) أي لا يخالف، وهم العقول لأنهم من ذوي الشاؤم، رضي الله عنه (قوله)

لنعمية) (قوله داريت) نعم ان (قوله اليوم انما جاء بعد ما خرج) (قوله يعقوب

لأبغاع الطلاق (قوله) الساعة ان دخلت اخ) ادع لمحمدا لقائه ادع على بوجود الصفة لأبغاع قبله وادع
فدم أو ضرب بعد مضى

بالطلاق فيقع في الحال و يلغو تقييده بالمستعجل على ألف من ثمن خمر يلزمه ألف و يلغو التقييد

هـ شأ) أي لم أرد نقول أنت طالق في الشهر الماضي، (فقال) وإن كذبه الحال) أي إن لم تتزوج قط إلا أنه

فما من هذا التعليق ان المادتين لم يفتن في وقت التعليق. آخيه فتبين الفرق مع الآخ اذ الشرط والحداء

فبذل مؤنها وعملها اذا مات

اذا مات وهي بائن وذلك لوقوع الخلاف قبل موتها واذا مات قبل قدومه ما كثر من سهر قهرها لعدم قدومه بأكثر من شهر

(۱۹ - انوار) - ثانی)

من جبال السبح والحمد لله رب العالمين

دیدی لم یصح الخلق فیه ان کان من التعلیق والقدم دون اکثر من شهر الاصح الخلق لا عالم یطوئ بالصفه ببله صرح به العمرانی وغیرہ دوی

معنى الثلاث ما دونها اذ لم يملك غيره وكان قبل الدخول بخلاف غير ذلك فيصح معه اخلع بناء على صحة خلع الرجعية كذا قاله في شرح الروض
 تنبيهه ما تقرر في قوله انت طالق أس من الوقوع عالا عملا بالممكن وهو الوقوع بانت طالق والعاقل لا يمكن وهو قوله أس وفي نظائره
 كانت طالق قبل ان تلحق وانت طالق (١٤٦) الا في زمن وفي قوله انت طالق ان جعلت بين العسدين من عدم الوقوع نفرا

للعال فيه ونظائره فيه عسر
 ويحجب بان الفاء المحال في
 الصور الاول لانها غير
 مستقبلة واما الصور الاخر
 فالمستقبل فيها صحيح فان
 قلت أي معنى أو يجب
 الفرق بين المستقبل وغيره
 قلت المفهوم من قوله في
 كليل عدم الوقوع بالمحال
 لان المعلق قد قصد بالتعلق
 به منع الوقوع كما مر فعلمنا
 من هذه ان المستقبل يقصد
 به ذلك ما ترمدهم الوقوع
 بخلاف غير المستقبل لا
 يقصد أهل العرف به ذلك
 فلم يؤثر في عدم الوقوع
 كذا قاله ابن حجر رحمه الله
 تعالى النوع الثالث
 التعلق بالتطبيق ونفيه
 قوله وهي مدخول بها
 وقع طلقان احدهما
 بالتطبيق وأخرى بالتعلق
 قوله وقعت المنجزة لا
 المعلقة لانه لم يوجد تطبيقه
 بل تطبيق وكيله وهو وقوع
 طلاق الموكل لا تطبيق فلا
 يقع منه قوله ولو لم تكن
 مدخولا بها وطلق هو أو
 وكيله الخ لان امتناع
 وقوع المعلقة ليس لتأخر
 الحزاء عن الشرط اذا
 والمعلق ثلاث فالخلع اسد والمال مردود وعلق عتق عبده كذلك ثم اعلمه وبين البيع وموت فلان أو
 قدومه أكثر من شهر صح البيع ولم يحصل العتق ولو قال انت طالق كل يوم طلقت كل يوم بطلقة النوع
 الثالث التعليق بالتطبيق ونفيه فاذا قال ان طلقتك أو اذا أو متى أو مهما فانت طالق ثم طلقها بالايعاض وهي
 مدخول بها وقعت طلقان ولو طلقها لطلقين وقع الثلاث ولو قال لم أرد التعليق وانما أردت انهاء اطلاقتها
 تكون مطلقة بتلك الطلقة دين ولم يقبل ولو وكل بالتطبيق وطلق الوكيل وقعت المنجزة لا المعلقة لان تطبيق
 الوكيل وقوع أو لا يقع ولا تطبيق ولو لم تكن مدخولا بها فطلق هو أو وكيله وقعت المنجزة لا المعلقة وانحلت
 العين ولو نكحها بعد ذلك وطلقها لم تقع المعلقة ولو نكحها قبل التطبيق اذ دفع التطبيق سواء كانت مدخولا
 بها وغيرها وكان تنجيز الطلاق تطبيق يقع به الطلقة المعلقة بالتطبيق في الدخول بها كذلك التعليق
 مع المصفة حتى لو قال ان طلقتك فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق ودخلت طامت طلقين
 واحدة بالدخول وأخرى بالصفة وهي التعليق بالدخول مع الدخول وكان مع المصفة تطبيق فاقص
 أيضا حتى لو قال ان اذا وقعت عليك الطلاق فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت
 وقعت طلقان بمجرد المصفة المعلق بها ليس بايقاع ولا تطبيق ولكنه موقع ولو قال ان دخلت الدار فانت
 طالق ثم قال قبل دخولي الدار أي بين التعليق والصفة ان طلقتك أو وقعت عليك الطلاق فانت طالق
 ثم دخلت أو وكل بالتطبيق فطلق الوكيل لم تقع المعلقة بالايقاع والتطبيق وقعت المعلقة بالدخول ولو قال
 بين التعليق والصفة ان وقع عليك طلاق فانت طالق ثم دخلت الدار أو وكل بالتطبيق وطلق الوكيل
 وقعت طلقان لان تطبيق الوكيل وبمجرد المصفة وقوع وبمجرد التعليق ليس بايقاع ولا وقوع ولا تطبيق
 حتى لو قال ان طلقتك أو وقعت عليك الطلاق أو وقع عليك الطلاق فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار
 فانت طالق لم يقع بهذا التعليق شيء ولو قال اذا وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها بنفسه أو وكيله
 أو دخلت وقد سبق التعليق بالدخول وقعت طلقان لان التطبيق والايقاع وقوع ولو قال اذا وقعت عليك
 الطلاق فانت طالق ثم قال ان دخلت الدار فانت طالق فدخلت وقعت طلقان لان التطبيق مع المصفة ايقاع

(قوله والمعلق ثلاث فالخلع الخ) ولو كان المعلق أقل من ثلاث مسح الخلع وبنت المال فتأمل
 النوع الثالث التعلق بالتطبيق الخ (قوله لان تطبيق الوكيل وقوع) أي وقوع طلاق الموكل
 لا ايقاع ولا تطبيق من الموكل (قوله وقعت المنجزة) أي ولا تقع المعلقة لينبوتها بالمنجزة (قوله اذ دفع
 التعليق) أي لا تقع المعلقة لينبوتها بالخلع (قوله فكذا التعليق) أي تعليق الطلاق بنحو مدخول
 الدار مع المصفة أي مع وجود المصفة تعليق تقع به الطلقة الخ (قوله بالدخول مع الدخول) أي مع
 وجود الدخول بالفعل (قوله وبمجرد المصفة المعلق بها) وهو الدخول فقط لا مع التعليق ليس الخ فتأمل
 حتى تفرق بين المسائل (قوله لم تقع المعلقة بالايقاع والتطبيق) لاسما نفا وسابقا بمجرد المصفة
 المعلق بها وتطبيق الوكيل ليس بايقاع ولا تطبيق (قوله وبمجرد التعليق) أي بدون وجود المصفة ليس
 الخ (قوله لم يقع بهذا التعليق) أي التعليق بدخول الدار (قوله وقد سبق التعليق بالدخول) أي
 سبق على قوله اذا وقع عليك طلاق فانت طالق أي قاله أولا (قوله لان التطبيق والايقاع وقوع) فهما
 أس من الوقوع (قوله ولو قال اذا وقعت عليك الطلاق الخ) لا يخفى ان هذه المسئلة مكررة (قوله

الصحيح تقاربهما في الوجود بل امتناع التناهي بين الشرط والجزاء والبيشونة الحاصلة بالشرط تنافي وقوع
 المعلق به (قوله وهو التعليق بالدخول مع الدخول) اذ التعليق مع وجود المصفة تطبيق وقد وجد بعد التعليق الاول (قوله حتى لو قال ان اذا
 أو وقعت عليك الطلاق الخ) طاعة بالدخول وطاعة لا يقع وهو التعليق بالدخول مع الدخول

ولو قال ان طلقك فانت طالق وان أوقعت عليك الطلاق فانت طالق وان وقع عليك الطلاق فانت طالق وطلق وقع الثلاث لان التثنية ايقاع ووقوع ولو قال كلما وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها طلاقا وقع الثلاث واحدة بالطلاق وأخرى بوقوع الاولى والثالثة بوقوع الثانية لان كل ايقاع وطلاق وقوع فان خالها بطلقة وقعت واحدة ولو قال كلما طلقك فانت طالق ثم طلقها وقعت طلقان الثالثة لان الطلاق غير مكرور فان الطلقة الثانية بوقوع الطلاق ولو قال كلما طلقك فانت طالق ثم قال اذا وقع عليك طلاق فانت طالق ثم طلقها طلقا ثلاثا واحدة منجز فوأنثنان بالتعليقين ولو قال اذا عتقت عبيد فانت طالق ثم قال العبدان دخلت الدار فانت حر ودخل عتق وطلعت لان التعليق مع الدخول اعتناق ولو قسم تعليق العتق فقال ان دخلت الدار فانت حر ثم قال لامرأه اذا عتقت عبيد فانت طالق ثم دخل العتقت ولم يطلق لان الذي وجبه بعد تعليق الطلاق مجرد صفة الدخول وانه ليس باعتناق ولو قسم تعليق العتق بالدخول ولكن قال اذا عتقت عبيد أو وقع عليه العتق فانت طالق ثم دخل عتق وطلعت لحصول العتق بعد تعليق الطلاق ولو علق بنى التعليق فقال ان لم أطلقك فانت طالق لم يرفع الطلاق حتى يحصل الياس من التعليق ولو قال اذا لم أطلقك فانت طالق فاذا مضى زمان يمكنه الطلاق ولم يطلق طلق ومضى ماومهما وأى وكما كاذب الذى وقدمه والتعليق بنى الدخول والضرب والكلام وغيرهما من الأفعال كالتعليق بنى الطلاق ولو علق بلفظة ان وقيل بالزمان فقال ان لم أطلقك اليوم فانت طالق ومضى اليوم ولم يطلق حكم بالوقوع قبيل الغروب لحصول الياس منه حيث لو قال أردت باذا ما يراد بان قبل ظاهرا ولو قال ان ترك طلاقك فانت طالق ومضى زمان يمكنه الطلاق ولم يطلق طلق ولو طلقها فى الوقت وسكت لم يقع آخرى ولو قال ان سكت عن طلاقك فانت طالق ولم يطلقها فى الحال وقعت واحدة وان طلقها فى الوقت ثم سكت وقعت أخرى بالسكوت ولا تطلق بعد ذلك للإلحاح ولو قال كما سكت عن طلاقك أو كما لم أطلقك فانت طالق ومضت ثلاثة اوقات نسع ثلاث طلقات بالطلاق وقع الثلاث وهذه الصورة فى المدخول بها ولو قال لغير المدخول بها كإمام أطلقك فانت طالق ومضت لحظة ولم يطلقها بآنت ولو جدد نكاحها لم يلحقها الطلاق وكذا لو قال للمدخول بها عقيب التعليق طلقك على ألم وقيل وحيث يقتضى الفور لو أمسك رجل فقه أو كرهه على الامتناع فلم يطلق لم يطلق وحيث لا يقع الى الياس فله طرق أحدها الموت فاذا مات أحدهما قبل البرحمة بالوقوع قبيل الموت الثانى الجنون فاذا جن الزوج واتصل بالموت حكم بالوقوع قبيل الجنون الثالث النسيخ

وقع الثلاث واحدة منجزه فوأنثنان بالتعليق احدهما لايقاع وثانيتها بالوقوع لان الطلاق ايقاع ووقوع (قوله فان خالها بطلقة الخ) لينوتها (قوله وقعت طلقان) واحدة منجزه وأخرى بالتعليق (قوله وقوع لاطلاق) أى ولا ياقاع وقد علقث الثالثة بالايقاع لابل وقوع فلا تقع الثالثة (قوله واحدة منجزه فوأنثنان بالتعليقين) الاولى منهما لايقاع الاولى منهما والثانية منهما بوقوع الثانية منهما (قوله ولو قسم تعليق العتق بالدخول) أى قدمه على تعليق الطلاق (قوله ولم يطلق طلق) وقدم الفرق بين ان واذا فذكر (قوله فى النى وقدم) أى هذا الحكم فى المقدمة الثانية (قوله ما يراد بان قبل ظاهرا) قال الشيخ شهاب الدين ويقبل ظاهرا قوله أردت باذا معنى ان لازمتنا محصورا على ماقتضاه كلام بعضهم وعليه فرق بأنه إنما أراد بلفظ معنى لفظ آخر بينهما اجتماع فى الشرط بخلاف هنا وفيه ما فيه وبان معنى اذا وغيره كالشديد بمن فريب وبعد لانه غلط على نفسه اه فى حاشية الحاجى من انشطا ما لا يخفى (قوله وقعت أخرى بالسكوت) وفارقت مسألة الاولى أى الترك بأنه لا يصح ان يقال ترك طلاقها اذا لم يتركه أولا ويصح ان يقال سكت عن طلاقها وان لم يسكت ولا فتأمل جدا (قوله وحيث يقتضى الفور)

(قوله فان الطلقة الثانية وقوع لاطلاق) ولا ياقاع ولم يعلق معنى الثالثة الا بالاطلاق فلم تقع أى الثالثة (قوله ولو قال أردت باذا ما يراد بان قبل ظاهرا) لانه أغلط عليه وان أراد بغيره وقتا معينا فربما أو بعيدا بن لا حتمال ما أراد (قوله ولو طلقها فى الوقت ثم سكت وقعت أخرى بالسكوت الخ) والفرق كما قال ابن العباد أحد ائمة كلام الماوردى بينهما وبين المسئلة الاولى أى الترك انه فى الاولى علق على الترك ولم يوجد فى الثانية على السكوت وقد وجد لانه يصدق عليه ان يقال سكت عن طلاقها وان لم يسكت ولا يصح أن يقال ترك طلاقها اذا لم يترك أولا (قوله ولا يتصور الا فى الطلاق الرجعى) اذ لا يمكن وقوع قبيل الموت لقوات الحل بالنفساخ ان لم يجدد وعدمه عند الحث ان جدد ولم يطلق فتعين وقوعه قبيل الانفساخ

فأدفع الكاح أو انفسخ سبب ومات أحدهما قبل التجدد بحكم الوقوع قبيل الفسخ والانفساخ ولا تصور
 إلا في الطلاق الرجعي فإن كان بائناً فلا يمكن إيقاعه قبيل الفسخ والانفساخ للدور ولو وجد نكاحها بعد
 الفسخ أو الانفساخ وطلقها حصل البروان لم يطلقها حتى مات أحدهما وأوجب الزوج واتصل بالوطء حكم
 بالوقوع قبل الفسخ أو الانفساخ وعلم أن الطرق الثلاث فيها إذا علق بنى التعليق فاما إذا علق بنى الضرب
 وسائر الأفعال فالحقنون لا يوجب الياس وإن اتصل به أنوث لان ضرب المحنن ضرب ولو قال أنت طالق حين
 لا أطلقك أو حيث ولم يطلقها في الوقت طلقت وكذا لو قال حين لم أطلقك أو حيث لم أطلقك أو مالم أطلقك ولو
 قال أنت طالق إن لم أخرجك وقال أردت وقتاً معيناً بنى ولم يقبل وكذا في التعليق بنى الطلاق وسائر الأفعال
 ولو قال إن لم أبع عبدي اليوم فانت طالق فاعتقه طلقت لأنه فاته البيع فلو بدره فلا مكان البيع ولو مات
 العبد أو السيد أو جن إلى الغروب لا طلاق وأعلن أن الحلف ما يتعلق به حث على فعل أو منع منه أو تحقيق
 خير فإذا قال إذا حلفت أو أن حلفت أو أقسمت بطلاقك فانت طالق ثم قال إذا طلعت الشمس أو إذا جاء رأس
 الشهر فانت طالق لم يقع الحلق لأنه ليس فيه حث ولا منع ولا تحقيق خير لأنه لا شك في طلوعها ولو قال
 إن حثت أو طهرت أو شئت فكذا ذلك الحكم ولو قال إن ضربتك أو كلف فلاناً أو خرجت من الدار أو لم
 تخرجي أو إن لم أفعل كذا أو إن لم يكن هذا كالحلف فانت طالق وقع الحلق بالطلاق وإذا وجد الضرب أو غيره
 وقت أخرى أو نيت في العدة ولو قال إن قدم فلان فانت طالق وقصد منه وهو ممنع بحلفه أو قال
 طلعت الشمس أو جاء رأس الشهر أو حضت أو طهرت فكذا بنى فقال إن لم تطلع الشمس أو إن لم يجيء الشهر
 أو لم تحضتي أو لم تطهري فانت طالق فهو حلال فيه تحقيق خبر وإن قصد بقوله إن قدم فلان التوقيت
 أو كان فلان ممن لا يتمتع بحلفه كالسلطان أو الجميع فليس بحلف ولا فرق فيما ليس بحلف بين أن يلقه بأن أو
 إذا ولو قال إن لم أصب بطلاقك أو إذا لم أحلف فانت طالق فالحكم كسابق في طرفي النسبي فيقتضي إذا
 الغوردون أن فلو قال إذا لم أحلف بطلاقك فانت طالق أو أعاد ثانية وثالثة وفصل بين المرات بقدر ما يمكن فيه
 الحلف طلاقاً وسكت عقيب الثالثة وقع الثلاث وإن وصل الشكل لم يقع بالاولى والثانية ويقع بالثالثة
 طلاقاً إذا لم يحلف عقيباً في القول في مسائل الدور إذا قال لزوجته إن طلقتك أو إذا طلقتك أو متى أو مهما
 طلقتك فانت طالق قبله ثلاثاً ثم طلقها فثلاثة أو جمعا أحدهما لا يقع الطلاق عليهما أصلاً لأنه لو وقع لوقع ثلاث
 قبله ولو وقع الثلاث لم يقع الواحد وإذا لم يقع الواحد لم يقع الثلاث لأنه مشروط فيلزم من وقوعه عدم وقوعه
 كالتعليق بغير إن في النفي (قوله حكم بالوقوع قبيل الفسخ والانفساخ ولا يتصور إلخ) لأنه لا يمكن وقوعه
 قبيل الموت لغوات المحل بالانفساخ إن لم يجد النكاح وعدم عود الحثان جدد ولم يطلق فتعين وقوعه
 قبيل الانفساخ كذا في بعض الحواشي (قوله فإن كان بائناً) بأن كان الطلاق ثلاثاً وقبل الدخول (قوله
 للدور) إذا البيوتة تمنع الانفساخ فيقع الدور إذا وقع الطلاق البائن لم يحصل الانفساخ وإذا لم يحصل
 الانفساخ لم يحصل الياس وإذا لم يحصل الياس لم يقع الطلاق فوقوع الطلاق يؤدي إلى عدم وقوعه (قوله
 حصل البر) إذا البر لا يتخص بحال السكاح إلا يرى انحلال العين بوجود الصفة حال البيوتة تأمل (قوله إلى
 الغروب فلا طلاق) قياساً على المسكر والسام والجامعية إن هنا تعذر البيع حل غير اختياره كان هناك
 وقع الفعل المحلوف عليه بغير اختياره (قوله كسابق في طرفي النفي) أي التعليق بنى الطلاق والتعليق بنى
 سائر الأفعال يعني أن نحو إذا يقتضي الغوردون أن (قوله لم يقع بالاولى والثانية) قال شيخنا الأصبهاني ولم
 ينظر وأهنا إلى قصد التأكد وعدمه لأن الثانية مثلاً لا تصح للتأكد كذا في شرطه عدم التأثر في الأول وهنا
 يؤثر فيه لأنه مفعله يتحل بغير اختلافه فما لو كرر دخلت الدار فانت طالق ويقاس بالثلاث ما فوقها في القول
 في مسائل الدور (قوله لم يقع الواحد) للبيوتة (قوله لأنه مشروط) أي لأن الثلاث مشروط بالواحد
 شرطه ويلزم من انتفاء الشرط انتفاء المشروط (قوله فيلزم من وقوعه عدم وقوعه) ودار على نفس الواحد

(قوله بالدور) لأن البيوتة تمنع الانفساخ فيقع الدور إذا وقع الطلاق لم يحصل الانفساخ فلم يحصل الياس (قوله حصل البر) لأن البر لا يتخص بحال السكاح ولهذا اتصل العين بوجود الصفة حال البيوتة (قوله وأعلم أن الحلف ما يتعلق به حث إلخ) لأن الحلف بالطلاق فرع الحلف بآفته وهو يشغل على ذلك سواء كان المنع والخاتمة لنفسه أم زوجته أو لغيرهما (قوله ليس فيه حث إلخ) بل محض تعليق بصفة فيقع بهما وجدته والأفلا (قوله فليس بحلف) بل هو تعليق محض (قوله وإن وصل الشكل لم يقع بالاولى والثانية) لأنه حلف بهما بطلاقها قال في الاستي ولم ينظر وأهنا إلى قصد التأكد وعدمه لأن الثانية مثلاً لا تصح للتأكد كذا في شرطه عدم التأثر في الأول وهنا يؤثر فيه لأنه مفعله يتحل بغير اختلافه فما لو كرر دخلت الدار فانت طالق ويقاس بالثلاث ما فوقها في القول في مسائل الدور

ودار على نفسه ولذلك سميت الصورة مسئلة الدور والشأن أن يقع المنجز لا المعلق لان وقوع المعلق بمنع وقوع المنجز واذ لم يقع المنجز، هل شرط المعلق فمتنع وقوعه والمنجز لا امتناع وقوعه فمقتضى وقد يتخلف الجزء عن الشرط كما اذا علق بالمدخول ثم خالع قبله وكذا إذا أقر الاخ بآل ليت ثبت النسب دون الميراث ولان الطلاق تصرف شرعي والزواج أهله وهي محل فيعده سداب التصرف والثالث أنه يقع المنجز ويتم إلى الثلاث من المعلق ووجهه لا يخفى والوجه الاول هو المشهور عن ابن سريج وبه اشتهرت المسئلة السريجية ذهب أبو بكر بن الحداد والقفالان والشج أبو حامد والقاضي أبو الطيب واختاره الشج أبو علي الطبري وأبو اسحق الشيرازي وأبو حامد الغزالي وأبو الحسن الروياني وأبو يحيى البصري وقطع به الحاملي والقاضي البيضاوي وحكاه صاحب الايضاح عن نص الشافعي وذكر انه مذهب يدين ثابت الصحافي وبه أجاب الزنزي في المشهور نسبة صاحب التهذيب في كتابه التلخيص إلى أكثر أصحابنا والوجه الثاني قول صاحب التلخيص والشج في زيد واختاره ابن الصباغ والمتولي والشريف ناصر العمري والغزالي في غير الكتب الفقهية واليه ميل الرافعي في الشرحين واختاره في المحرر وهو المذهب كور في شرح اللباب والحاروي وتعليقه والوجه الثالث قول عبد الله الخثني وأبي بكر الاسماعيل والقاضي حسين والوجهان الاولان نعمان المدخول بها وغيرها والثالث بخصوص المدخول بها فان غيرها لا يتعاقب الطلاق عليها ولو قال لريقه ان أعنتك فانت حر قبله ثم اعتقه فعلى الاول لا يعتق وعلى الثاني والثالث يعتق ولو قال أنطاني اليوم ثلاثان مطلقك غدا واحدة وطلقها واحدة في الفقه اوجه ولو حكم كما قال قول الاول أو عمل به لم ينقض ولم يقع الطلاق على الاقوال قال الروياني بعد ما اختار الوجه الاول أنه لا وجه لتعليق العوام المسئلة سر جمع الصابر (قوله) وقد يتخلف الجزء عن الشرط أي لما علق (قوله) كما اذا علق بالمدخول ثم خالع قبله أي قبل المدخول فإنه لا يقع الطلاق ودخل فقد يتخلف الجزء أعنى الطلاق عن شرطه أعنى المدخول لما علق يعرف بالتفكير (قوله) وكذا إذا أقر الاخ بآل ليت الخ) فالجزء الميراث والشرط النسب وعللة هذا التخلف قدمت في الاقرار (قوله) وهي أي المرأة عمل أي محل لتصرف الطلاق فلو لم يقع الطلاق أصلا لانسباب الطلاق وهو بعيد (قوله) ووجهه لا يخفى إذ وقوع المنجز فوجده شرط وقوع الثلاث ولا يز يد الطلاق على الثلاث فيقع من المعلق تمامهن ويلغو قوله قبل حصول الاستحالة به ويؤيده ما مر في الحاشية على قوله أنت طالق أمس (قوله) عن ابن سريج الطاهر انه يرجع عنها تصرفه بوقوع المنجز في كتابه الريادات (قوله) والقفالان الشافعي والمروزي (قوله) وأبو حامد الغزالي واعلم انه يرجع عنه الغزالي وأعطاه كاي شيراليه الحنف قال شيخنا أحد بن حجر المسكي قال ابن الرفعة عن شيخه العماد اخطا القفال به خطأ طاهر أو البليغ كان عبد السلام ينقض الحكم به لانه يخالف لقواعد الشريعة ولو حكم به كما مقلد للشافعي لم يبلغ رتبة الاجتهاد لحكمه كالعالم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف الصحيح في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى به ويأتي في القضاء سبط ذلك قال الروياني ومع اختيارنا له لا وجه لتعليقه للعوام وقال غيره الوجه لتعليقه لم لان الطلاق صار في أنفسهم كالطبع لا يمكن الانفكاك عنه فكأنهم على قول عالم بل أئمة أولى من الحرام الصرف ويؤيد الاول قول ابن عبد السلام التقليد في عدم الوقوع فسوق ويقال ابن الصباغ اخطا من لم يوقع الطلاق خطأ فاستأوا من الصلاح وددت لو سميت هذه المسئلة وابن سريج يرى بما يناسب اليه فيها اه (قوله) عن نص الشافعي قال المارقطي والمقنوع عن الشافعي في محبة الدور وهو في الدور والشرعي وأما الدور الجلي فلم يرجع قط عليه (قوله) وهو المذهب كور في شرح اللباب الخ) وهو المذهب كور في المناهج واليه ميل النووي في الروضة وهو المعتمد (قوله) ولو حكم كما قال قول الاول الخ) قال كثير من من معقدي

(قوله) وقد يتخلف الجزء عن الشرط الخ) ولان الجمع بين المعلق والمنجز متنع ووقع أحدهما غير متنع والمنجز أولى بالوقوع لانه أقوى لافتقار المعلق اليه من غير عكس ولانه جعل الجزء قبل الشرط وهو لا يتقدم عليه فيلغو التعليق (قوله) واليه ميل الرافعي في الشرحين الخ) وقوله ابن بونس عن أكثر النقلة وأطبق عليه علماء بغداد في زمن الغزالي منهم ابن سريج وان كان هو الذي أظهر مسئلة الدور لان الظاهر انه رجع عنها لتصرفه في مكتبته الزيارات بوقوع المنجز

(قوله ولو حكم كما حكم بالقول الاول الخ) قال ابن حجر في التلخيص ولو حكم به كما حكم بالقول الثاني لم يبلغ رتبة الاجتهاد لحكمه كالعدم ويؤيده قول السبكي الحكم بخلاف الصحيح (١٥٠) في المذهب مندرج في الحكم بخلاف ما أنزل الله تعالى وقول ابن عبد السلام

التقليد في عدم الوقوع فسوق وقال ابن الصباغ خطأ من لم يوقع الطلاق خطأ فاشاؤا ابن الصلاح وددت لو بحيث هذه المسئلة وابن سريج يرى بما ينسب اليه فيها وقد قال بعض المحققين للطلعين لم يوجد عن يفتي به القول بصحة الدور بعد السمتة الا السبكي ثم يرجع والا الاسنوي وقد قال الدارقطني خرق القائل به الاجماع والمنقول عن الشافعي في صحة الدور هو الدور الشرعي أي كالسابق قبل العارية وأما الدور الجعلي فلم يرجع عليه قط اه قال كثر من معقدي الدور وشرط صحة تقليد القائل به معرفة المتقدمين الدور قال ابن القسري ولا يرى حالا قول هؤلاء فان كثيرين من المتفقه لا يعرفون معنى الدور ولا ما فيه من القور فضلا عن العوام وعلى صحة الدور فلا أثر بعد الطلاق انه لم يصد منه تعليق ثم أقام ينة لم يقبل تشكيكه لما قرأه الاول (قوله لم يصد) أي قليل محصور (قوله غير محصور) أي كثير غير محصور

الدور شرط صحة تقليد القائل به معرفة المتقدمين الدور (قوله ويشبه أن يستحب الخ) هذا كلام اصنف جرى على خلاف مذهب البه الرواني (قوله الاول) أي قوله ولا يكره لمحدد والمناسب ان يقال بل من لا يكره لمحدود أي لقليل يمكن عده (قوله اذا وقع طلاقه) أي الثلاث غير موجود أي نادرجا يعني اذا طلق الحر زوجته بثلاث طلاقات لمصالحها لم يعمل بالتحليل ولم يقبله وطلب أضعف الفتوى (قوله ومن يرضخ بالزنا الذي شئ) لفتوى ضعيف بل أضعف كالجوه المنسوب الى ابن المسيب غير محد وداي غير محصور بل كثير (قوله كيف لا) أي كيف لا يكون زنا وقد كراخ (قوله من يمكن) أي منغسون (قوله محققون) أي بانفسهم وقوله ومحققون به أي يحلف بعضهم بعضا به أي الطلاق (قوله وأبيده) أي يظهر لمن يترسم بالفقه في القاموس ترسم هذه القصيدة أدرسها منذ كرها (قوله ويتوسم بالعلم) من الوسم وهو العلامة (قوله مرصع البنيانه) أي محكا لبناء نكاحه (قوله بالوجه المنسوب الى ابن المسيب) واعلم ان سعيد بن المسيب قال اذا عقد الثاني عليها ثم فارها حلت للاول ولا يشترط الوطء لقوله تعالى حتى تنكح زوجا غيره والنكاح حقيقة العقد والجواب ان الحديث يخص للآية العامة مبين للاردها (قوله الخالف) صفة للوجه (قوله حتى يذوق عسيلة الخ) كناية عن الجماع (قوله وغاية تمسكه) أي ان لم تمسك بالوجه المنسوب الى ابن المسيب (قوله ويتفحص) أي يفنش ويبحث ويشفح أي ينظر (قوله لم يفرغ) أي فراغش يمتدود (قوله ويرفع النكاح) بالقاف من الرافع وضمر يسير راجع الى الرافع الدال عليه الفعل وبالقاف معينة فاضمير راجع الى النكاح على الاستخدام (قوله ويرفعه) أي يصفوه برده (قوله بالافرار) الجدي بالوطء بعده أي بعد النكاح ولا يكتفي العقد الجرد والامكان (قوله على ما يأتي في التفقات) واهل ان المصنف قد سها فذكر بدل العدة التفقات اذا المسئلة تأتي في العدة قبيل الفصل الاول (قوله يعلمون السوق)

أي كثير غير محصور (قوله من يمكن) أي منغسون في الصحاح انهمك الرجل في الامر ونهمك أي جدول (قوله لمن غير يترسم بالفقه يتوسم بالعلم) قال في القاموس وترسم نظر البها وترسم هذه القصيدة أي أدرسها وتذكرها قال وتوسم الشيء تخجله وتفرسه (قوله مرصع) في الصحاح والقاموس مرصص البناء أسكمه وشده (قوله ويتفحص) أي يبحث ويشفح أي ينظر (قوله ويرفعه)

غرضي جاهل بشروطه ومعناه والاغلب ان الملقن يجعل ذلك فيعلق المسكين ويستثنى ويقع ويترجم فى الحرام
 فيايت شرعى ان الاصط العمل بقول الجمهور مع التقيع عن هذه المفاسد أو بقول غيرهم مع هذه المفاسد
 وزايد لا يحقها السكاب ولذا كان التعليق بالتطبيق أو الإيقاع وكل وكلا بالتطبيق فطلق وقع بلا خلاف
 لانه وقوع للتطبيق ولا إيقاع ولو كان قد علق طلاقها بدخول الدار ونحوه قبل التعليق بالتطبيق ثم دخلت
 الدار فكذلك ولو علمها بمسح الخلع على الأول لانه تعلق على الثانى والثالث ولو كان التعليق
 بالوقوع بان قال اذا وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا فطابق بنفسه أو بوكيله أو دخلت الدار وكان قد
 علق بالدخول قبل التعليق بالتطبيق فلا يقع على الأول والى الثانى والثالث ولو علق طلاقها بدخول
 الدار ثم قال متى وقع عليك طلاق فانت طالق قبله ثلاثا أو قال ان حشيت في يميني فانت طالق قبله ثلاثا ثم دخل
 الدار فى وقوع الطلاق المعلق به على الوجه الأول وجهان أحدهما انه لا ينفقت بين قبل اليمين الدار فلا
 يملك فيها الدار أثر وظاهرهما الشئ لانه لا يجوز أن ينقذ اليمين ثم ينحل ولهذا القول ذابا من الشئ فانت
 طالق ثلاثا لانه لا ساقطان يقول أنت طالق قبل انقضائه الشهر ويوم وهذا الطريق أسهل في دفع الطلقات
 الثلاث من الخلع وإيقاع الصفة في حال البينة ولو لحلف بالطلقات الثلاث ان يحج في السنة ثم قال ان حشيت
 فيه فانت طالق قبله ثلاثا فهل يرتفع التعليق الأول فيه هذان الوجهان ولو قال اذ طلقتك ثلاثا فانت طالق
 قبله مطلقه ومطلقها ثلاثا فعلى الأول لا يقع شئ وعلى الثانى والثالث يقع الثلاث ولو طلقها واحدة أو اثنين وقع
 المنجز بلا خلاف ولو قال اذ طلقتك واحدة فانت طالق قبله ثلاثا فهو كالمو قال ان طلقتك فانت طالق قبله
 ثلاثا ولو قال اذ طلقتك فانت طالق قبله ويغير بدخولها وطلقتها يقع شئ على الأول ويقع المنجز على
 الثانى والثالث وان كانت بدخولها وقعت طلقتان على الأوجه فلو قال اذ طلقتك فانت طالق قبله طلقين
 وهي غير مسنوعة وطلقتها فعلى الأول لا يقع شئ وعلى الثانى والثالث يقع المنجز فقط فان كانت بدخولها فعلى
 الأوجه يقع الثلاث وقال فى الزور الرخصة ثنتان كالمو قال اذ طلقتك فانت طالق قبله وهو خطا يعرفه المتأمل
 ولو قال ان آيت عنك أو طهرت أو لا نمت أو حلفت بطلاقك أو فسخت نكاحك ببعبك أو راجعتك
 للرجعة فانت طالق قبله ثلاثا لو وجد التصرف للمعنى عليه نفذ على الثانى والثالث دون الأول ولا يقع الطلاق
 المعلق على ذلك التصرف مطلقا ولو قال ان فسخت النكاح ببعبى أو فسخت ببعبك أو بالأعصار بالهر
 أى يعلمون أهل السوق أى يعلمون الأجهل (قوله غرضي) أى غافل غي أى غير متفطن (قوله ان
 الملقن) أى المعلم (قوله ويترجم فى الحرام) أى ينقسم فيه (قوله فيايت شرعى) بكسر الشين
 أى يائت على ثابت ان الاصط العمل بقول الجمهور أى القول بصحة الدور مع التقيع أى التجنب
 والاحتراز (قوله واذا كان التعليق الخ) أى التعليق الدورى بان قال ان طلقتك أو أوقعت عليك
 الطلاق فانت طالق قبله ثلاثا (قوله فطلق وقع) أى المنجز بلا خلاف (قوله قبل التعليق بالتطبيق)
 أى التعليق الدورى (قوله وكذلك) أى يقع المعلق بالدخول فقط لما مر ان مجرد الصفة وقوع
 لا حاليق ولا إيقاع (قوله فلا يقع على الأول) لانه دور (قوله وهذا الطريق أسهل في دفع الطلقات
 الثلاثة الخ) أى بناء على الوجه الأول فلا يلزم منه كون هذه الطريق أقوى من الخلع لخلوه عن اختلاف
 بخلاف هذا الطريق بل الامر بالعكس كالإيجنى (قوله ويقع المنجز على الثانى) أى والثالث أيضا
 لكن لا يلزم من المعلق لبينة بها المنجزه (قوله طلقتان على الأوجه) أى من السلامة طلقه بالتطلى
 وأخرى بالتطبيق (قوله فعلى الأوجه) أى الثلاث مع الثلاث لانه لا دور فيه ادووع على طلقين موعود
 على وقوع طلقه فاذا وقعت ومعتا الى هذا أشار التأمل الآتى (قوله على ذلك التصرف مطلقا) أى
 على الأوجه ووجهه لا ينجى (قوله ان فسخت النكاح ببعبى أو فسخت بفتنك أو بالأعصار الخ) هكذا
 دور (قوله وان كانت بدخولها وقعت طلقتان على الأوجه) واحدة والثاني وأخرى بالتطبيق (قوله وهو خطا يعرفه المتأمل) لان وقوع

غفل والاسم الفرع والكسر
 وفيه غي الشئ وعنه غيا
 وغيا به خطن له وهو غي
 والشئ غي (قوله فيايت
 شرعى) أى على ثابت ان
 الاصط العمل بقول الجمهور
 وهو القول بصحة الدور
 مع التقيع أى الاحتراز
 في تنبيه ليس لغاوى
 الحكم بصحة الدور وكلم
 مما مر ثم ان اعتقد صحة
 بتقليد قائله وصحة ما يمكن
 له الحكم به لا بعد وجود
 ما يقتضى الوقوع والاك
 حكا قبل وقت ولو وجد
 ما يقتضى وجود طلقه فكم
 بالفاها لم يكن حكما باله
 ثا يتلو وقت فان تعرض
 فى حكمه ذلك فهو سفسه
 وجهل لا يراده الحكم فى
 غير محله فله انه لا يصح
 الحكم بصحة الدور مطلقا
 بحيث لو أوقع طلاقا بدلم
 يقع كذا قاله بعض المحققين
 وانما يصح ان حكم الصحة
 لا موجب لما بقى فى القضاء
 وغيره قاله ابن حجر رحمه الله
 تعالى (قوله واذا كان
 التعليق بالتطبيق أو
 الإيقاع) بان قال ان
 طلقتك أو أوقعت عليك
 الطلاق فانت طالق قبله
 ثلاثا (قوله وكذلك) أى
 ومع المعلق بالدخول لان
 مجرد الصفة وقوع كالم
 للتطبيق ولا إيقاع (قوله
 فعلى الأول لا يقع شئ) لانه

فلتلقين موقوفه على قوم مطلقه فاذا رقت وتفتت افتق التثلاث على ما هو الصحيح (قوله ولا فرق في هذه الصورة بين أن يذكر التثلاث أولا
بذلك) لأن الأمور يحصل واحد بخلافه فها هو (قوله ليقية الواجبه) للدر فبقية الواجبه على التثلاث لا يقع غيرها (قوله موقع ما وقع
ولا ولا دور) لأن الصفة وهي المطلقه الرجعيه لم توجد (قوله فلهذا دور وطلعت تلقين) لأنه اذا طلق واحدة كانت رجعيه ثم ترتب عليها الاخرى
نكاحه) للدر لأنه لو وقع طلاق القاتل لوقع طلاق المقتول ولو وقع طلاقه لم يقع
(قوله مادامت زوجته الاخرى في (١٥٣)

أو بالنكسة قامت طالق قبل ثلاثا ثم وجدت الأسباب التي ترفع نسخ النكاح فذهب على الأوجه لأن هذه حقوق وقصور تثبت قهر أفلا يصح بصره دفعها أو مبطلا لحقها والمشهور أنه لو قال ان انسخ نكاحك قامت طالق قبل ثلاثا ثم ارتد أو اشتراها: نسخ النكاح ولا يقع الطلاق ولو قال ان وطنتك وطأ مباحا قامت طالق قبل ثلاثا أو وطأ لم يخلق بخلاف لامه لو طقت فخرج الولد عن كونه مباحا ولا فرق في هذه الصورة بين ان يذكر الثلاث أو لا يذكر ولو قال ان طلقتك طلق رجعية قامت طالق قبل ثلاثا أو اثنتين فطلقها واحدة فقبه الأوجه ولو طلقها ثلاثا أو حالة هذه وأعمالها وكانت غير مدخولة فطلقها واحدة أو اثنتين وقمع ما وقع ولو قال ان طلقتك طلق رجعية قامت طالق قبلها واحدة فطلقها واحدة وهي مدخولة فلا دور وطلقت طلقتين ولو قال كما وقع عليك طالق قامت طالق قبل ثلاثا وعلى طلاقها بصفة ووجدت ففيه الأوجه ولو قال لأخوه ما وقع طلاقك على امرئك فزوجني طالق قبل ثلاثا وقال المقلوبة للقاتل مثل ذلك لم يقع طلاق واحد منهما على زوجته مادامت زوجة الآخر في نكاحه ولو علق الطلاق بانقضاء العدة وانقضت لم يطلق النوع الرابع التعليق بالجل والولادة فاذا قال ان كنت حاملا أو ان كنتوني حاملا قامت طالق وكان الحمل ظاهر اطلقت وان لم يظهر وولدت قبل ستة أشهر من اللفظ تبين وقوعه منه وان ولدت لا كثر من أربع سنين ولا طلاق وان ولدت لا كثر من ستة أشهر ولا ربع سنين فادونها فان كان لها زوج طلقها وكان بين الولد والوضع ستة أشهر كما كثر لم يقع الطلاق وان لم يطأها بعد التعليق أو كان بينهما أقل من ستة أشهر وقع الطلاق ولو لم يكن الحمل ظاهر اوقت اللفظ استعجب التفریق والامتناع من الولد الى ان تستبرأ بحضنة في بعض نسخ الانوار وهو الصواب الموافق للرؤية وغيرهما في بعضها أو فسخت ببيك موافقا لقرع الباب يؤيد ما دللنا من مقدم من قوله أو فسخت نكاحك ببيك حيث حكم فيه بعدم نفوذ التصرف فيه على الوجه الأول وعدم الطلاق على الأوجه **(قوله)** ينسخ النكاح ولا يقع الطلاق لما مر أن نفای المتن من التعليل **(قوله)** ولا فرق في هذه الصورة الخ لان الدور يحصل بواحدة كذا في القوانين اذ هذه المطلقه سر او ولو بواحدة **(قوله)** ففيه الأوجه للدور لانه لو وقع الثلاث أو اثنتان خرج الواحدة عن صفة الرجعية فتقع الثلثة أو اثنتان في ذكر بعض ما ذكر بعد هذه المسئلة من الشكر ارمالنا يخفى **(قوله)** وعلى طلاقها أي في السابق **(قوله)** لم يقع طلاق واحد منهما على زوجته لو طلقها مادامت الخ للدور اذ لو وقع طلاق القاتل لو وقع طلاق المقتول ولو وقع طلاق المقتول لم يقع طلاق القاتل فيزيم من وقوعه عدم وقوعه وهو محال واسترح قوله مادامت الخ اما اذا خرجت زوجة أحدهما عن نكاحه بنحو موت ثم طلق الآخر زوجته فبقي طلاقه واعلم ان هذه المسئلة من جملة الفروع المتفرعة على تصحيح الدور كما ذكره الراي فيها قد بر **(قوله)** وانقضت لم يطلق لان ما انقضت المدببات والباقي لا يلحقها الطلاق النوع الرابع التعليق بالجل الخ **(قوله)** وكان الحمل ظاهر اطلقت بناء على ان الحمل يعلم وهو الاصح **(قوله)** تبين وقوعه منه أي من حين اللفظ **(قوله)** كما كثر لم يقع الطلاق احتسابا على الحمل من

أشهر (رفع العلقاق) (كشيب) الحلق ظاهر أوله اثنتان تسعة من ذراع ابن العفة عاذا لولده لدون ستة أشهر مع قيام الولد
وقال أن كمال الولد ونفع الروح فيه يكون بعد أربعة أشهر كما يشهد به الخبر فإذا أتت به ثلثة أشهر مثلاً أحسن الموقوف به بعد التعليق قال والستة
أشهر معتبرة لحياة الولد غالباً وأصيب به بأنه ليس في الشهران نفع الروح يكون بعد الأربعة مع تحديد بأن لفظه مأمراً الله الملك فينفع فيه
الروح فأما به يتم دل على تراخي أمر الله بذلك ولا تفرق مدة التراخي فلا السبب الفقهاء من القرآن أن أقل مدد جالس ستة أشهر علمنا أنه مدة
التراخي وإن نفع الروح عندها وبحسب إضمار المراد بالولد في قوله وأولاده الولد التام

(قوله ولا يحرم) لان الاصل

عدم الحيل وبقاء النكاح

(قوله فان وطئها الزوج

وكان بين الوطء والوضع

سنة أشهر فكثر طلق) لان

الظاهر احبها حيث

وحدوث الولد من هذا

الوطء (وله وحرم الوطء

الى الاستبراء بمحضه) لان

الاصل والغالب في النساء

الحيل وانما يكون

الاستبراء هنا بمحضه أو

بشهر بدلها كما في الامة

لان المقصود قيام ما يدل

على البراءة وهي تحصل

بذلك (قوله فان لم يمسها

النساء وشهدت الخ) لعدم

قبول شهادتهن في الطلاق

(قوله وبثبت النسب

والبراث) لانهم من توابع

الولادة وقضوا ورثا بخلاف

الطلاق (النوع الخامس)

التعليق بالتزويج والتزويج

(قوله لم ينحل في قول)

حتى لو تزوج بعد نكاحها

طلقت لانه الخ والمقصود

خلافه وهو انحلال العين

وعدم عود الخ حيث بعد

التجديد كالوعلق طلاقها

صفة ووجدت بعد البيونة

(قوله ففسرى عليها لم

تطلق) بان ملك أمة

وطئها لا يسب بتزويج

(قوله وان كانت دونها)

أي الثانية دون الاولى

(قوله فباع هو أي بلا

اذن لم تطلق) لانه ليس

ولا يحرم فان فعل فظهر الجمل وجب المهر لولا قال ان كنت حائلا فانت طالق وان لم تكن حائلا فانت طالق وكانت في سن لا يحتمل الحمل طلقت والا قال وان لم تلاق من ستة أشهر من اللفظ لم تطلق وان ولدت لاكثر من أربع سنين طلقت وان ولدت لستة أشهر فكثر ولا ربع سنين فقل فان وطئها الزوج وكان بين الوطء والوضع ستة أشهر فكثر طلقت وان كانت دون ستة أشهر ولم يطأها لم تطلق وبحسب التفرقة وحرم الوطء الى الاستبراء بمحضه وقيل بثلاثة اقراء لوقال ان ولدت واذا ولدت طالق فوالت حيا وميتا ذكر كرا أو تئ أو غشي طلقت ان انفصل فقامه ولو أسقطت ما بان فيه خلق آدمي طلقت وان لم يبين فقامها لم تطلق لوقال ان كنت حائلا فانت طالق فقلت انا حامل وصدقها الزوج طلقت وان كذبها فلاحق تلدفان لمساها النساء وشهدت أربع منهن انها حامل لم تطلق وكذا لو علق بالولادة وشهد بها أربع وقدم وبثبت النسب والميراث ٥ النوع الخامس التعليق بالتزويج والتزويج فاذا قال ان تزوجت أو اذا تزوجت عليك فانت طالق وتزوج عليها في النكاح أو في العدة وهي رجمية طلقت ولو أنها ما وجدت نكاحها لم ينحل في قول حتى لو تزوج بعد نكاحها طلقت لانه حامل ان لا يتزوج عليها ولو تزوج في وقت البيونة ثم جدد نكاحها لم تطلق ولو كان قد قال ان تزوجت ولم يقل عليك وأنها تزوج انحلت ولا تطلق ان تزوج امرأة عليها بعد نكاحها ولو تزوج عليها بنكاح باطل لم تطلق لوقال ان تزوجت عليك فانت طالق ففسرى عليها لم تطلق لوقال ان لم تزوج عليك فانت طالق لا يقع حتى يحصل الياس بالموت والجنون أو الفسخ كحرم واذا تزوج بامرأة تزوجا جميعا وان كانت دونها انحلت البيون ولا يشترط الوطء الا اذا نواه لوقال اذا وضئ أو مسمما أو أي وقت أو أي حين لم تزوج عليك فانت طالق ومعنى زمان يمكنه التزويج فيه ولم يتزوج طلقت ولو تزوج عليها حيث بنكاح فاسد لم يبرأ لوقال ان تسربت عليك فانت طالق وستسربا ريعنه أربعين الناس ووطئها أو نزل طلقت لوقال ان زوجت ابنتي فامرأتى طالق فزوجها تزويجا فاسدا أو قال ان بعث مالي فانت طالق فباع يباعا فاسدا لم تطلق وكذا لو قال ان بعث مالي بغير اذن أو بعث مالك بغير اذن فباع هو أو أي بلاذن لم تطلق الا ان يربده التلطف لوقال ان زوجت ابنتي أو تزوجت فامرأتى طالق ووكل بالتزويج

ذلك الوطء والاصل بقاء النكاح (قوله ولا يحرم) أي الوطء اذا اصاب عدم الحمل وبقاء النكاح (قوله وحرم الوطء) اذا اصاب الحيل (قوله وقيل بثلاثة اقراء) والا لو أصبح اذا المقصود قيام ما يدل على البراءة وهي تحصل بقره واحد أو ببده من شهر قال في القونوي ويحرم على الزوج وطئها اذا خلق طلاقها بالحيل لان الاصل عدم الحمل ويمتد التحريم الى الاستبراء بقره أو شهر على ما فسره في التعليق بالحيل قال ومنهم من قطع بالاستبراء هنا بثلاثة اقراء بخلاف الاستبراء هناك قال والفرق ان اثر الاستبراء هنا وقوع الطلاق فيصطاد به هناك أثره في الطلاق فاذا استبرأ عنها بثلاثة اقراء حكمنا بوقوع الطلاق بناء على الظاهر في ان لاجل حيث قال في الرضا واذ استبرأ حكمنا بوقوع الطلاق فان كان الاستبراء بثلاثة اقراء فقد انقضت العدة وان كانت بقره تمت العدة ١٥ هذا هو الحق (قوله فان لمساها النساء الخ) اذا الطلاق لا يثبت بالنساء (قوله وقدم) أي في أواسط الطرف الثالث (قوله وبثبت النسب والميراث) لانهم من توابع الولادة (النوع الخامس) التعليق بالتزويج الخ (قوله لم تنحل في قول) أي غير معنى به بل القول المفتي به انحلال العين وعدم عود الخ حيث بعد التجديد (قوله ففسرى عليها لم تطلق) بان اشترى أمة ووطئها وذلك ان التسري ليس بتزويج (قوله كاسر) أي قبيل مسائل الدور (قوله وان كانت) أي الثانية دونها أي الاولى في النسب ونحوه (قوله وانزل طلقت) اذا التسري طالق على هذه (قوله فاسد لم تطلق) وان أطلق اذ الالفاظ عند الاطلاق تنزل على العقود الصحيحة ثم لو أراد صورة العقد بحثت وعليه يحمل ترجيح الامام الخت (قوله ان بعث مالي) بكسر التاء أو بعث مالك بضم التاء (قوله الا ان يربده التلطف) أي بالبيع

وغيره (قوله ولو عادت ثم خرجت فردها الزوج لم تطلق) اذ ليس في اللفظ ما يقتضي تكرار (قوله والدار بستان بابه لا فظ فيها) فالغاء الطاء
للمهمة أي بابه نافذ في الدار **في النوع السابع** (قوله ولو كنته وهي) (١٥٥) سكرى طلفت) كالو كنته وهو سكران

لوجود الصفة من يكلم غيره
ويكلم هو عادت بخلاف ما
اذ لم يسمع السكران ولم
يشكر وبخلاف ما اذا
انتهت السكرى الى السكر
الطافع قال في المهمات
وهو وانما يأتي اذا جعلنا
للسكران ثلاث مراتب
وغالقتنا فيها في الحكم على
ما قاله الامام وقد اختلف
في ذلك كلام الشيباني
والشهر خالف ما هنا من
أن الطافع كغيره اه قال
شيخ الاسلام وبجواب
العلق عليه هذا التكليم وهو
لا يصح عن ذكر عادت فعليه
لوعلى تشكيكه غيره ثم
قطع عليه السكر فكلم
الغير بحث قال ثم رأيت
البقيتي أجاب بذلك (قوله
الاذا انتهت الى السكر

الطافع) قال في الصحاح
قطع الاناء طقوا اذا
امتلأ حتى رقيقض (قوله
فلم يسمع لذهول) أي غفلة
أولفت أي رفع أصوات أو
صمم طلق لانها كنته
وعدم السماع لعارض وقيل
لم تطلق في الصمم ورجحه في
الروض وبه صرح النووي
في تصحيحه لكن الاول
هو ما صححه الرافعي في

ردديها أو ردها أحد فهي طالق فا
كبرت هيمة عادت الى دار مع السكرى لم تطلق ولو عادت ثم خرجت
فردها الزوج لم تطلق ولو قال ان سافرت فانت طالق فسافر فصار فصارا طلق ولو قال ان خرجت من الدار
فانت طالق والدار بستان بابه لا فظ فيها فخرجت الى البستان فان كان بحيث لا يعدم من صرافها طلق والام
تطلق ولو قال لا اخرج حتى استأذن منك واستأذن وقت الخروج فلما تأذن فخرج طلق الا ان ير يد الاعلام
في النوع السابع السلام اذا قال ان كنت فلا فانت طالق وكنته وهو سكران طلق وان كنته وهو ميت
أو مدغشي عليه أو ماتم وان نبيه لم تطلق وكذا لو كنته وهي مجنونة أو مكره ولو كنته وهي سكرانة طلق
الاذا انتهت الى السكران الطافع ولو كانت المسافة بحيث يسمع فيها الصوت خففت صوتهما بحيث لا يسمع
كلاما هو وقع في سماعه لم تطلق ولو نادته في مسافة بعيدة لا يسمع فرقت صوتهما بحيث لا يسمع في العادة
فسمع طلق ولو حلت الریح كلاما هو وقع في سماعه لم تطلق ولو كانت المسافة بحيث يسمع فيها الصوت فم
يسمع لذهول أو شغل أو لفظ أو ریح أو صمم طلق وكذا لو كنته بغير لسانه ولم يفهم ولو قال ان كنت زيدا
فامرأتي طالق وكلم عمر بامرأتي بذكر بغيره ان يسمع زيدا الا انه لم يكلمه فلا طلاق ولو قال ان كنت
فلانا فانت طالق ثم قال لهم أو اخرج أو ابعدا وشتمه أو زوجه طلق وكذا اليه كتابا أو أرسل اليه رسولاً
أو أشار اليه بالرسالة أو العین أو تنسم اليه لم تطلق ولو سلم عليه طلق وان سلم على قوم هو فهم وقصد أو أطلق
طلق وان استثناه لفظاً أو نية فلا يولد من صلاته وفلان من المأمومين فعلى هذا التفصيل ولو قال
ان كنت رجلاً فانت طالق فكلمت زوجها أو ابناً أو ابناً بغيره فان كان قصده مجرد الصفة طلق وان كان
قصده التعميم مكاله الاجاب أو أطلق لم تطلق ولو وجدت قرينة تدل على ان قصده منعها من مكاله الحارم
أيضا طلق بكما تسم ولو قال ان كنتك فانت طالق ثم أعاده مرة أخرى طلق بالعادة ولو قال ان كنتك فانت
طالق فاعلى طلق ولو قال ان كنتك فانت طالق ان دخلت الدار فانت طالق فالتعليق الثاني كلام
معها ولو قال ان بدئك بالسلام فانت طالق وقالت ان بدئك بالسلام فبعيدى سو ثم كلفها ثم كلفها لم تطلق
وله يصح لان يمينه انحلت بتعليقها وبيمينه انحلت بكلامه أولا ولو قال لغيره ان بدئك بالسلام فامرأتي
طالق وقال ذلك لغيره مثله فصل من معاصي الآخوردفة فلا طلاق وانحلت العینان ولو قال من بشرني

نفسه بان كرهها أو أخرجها بنحو الضرب لم يكن اذا فلا تنحل حتى لو خرج بعد ذلك مرة بغيره انه طلق
وانحلت (قوله مع السكرى) أي السكرى لم تطلق لانه لم يرد هابل محرم او انحلت (قوله فردها الزوج لم تطلق)
لا تحلل الخمين يعودها ولا (قوله بابه لا فظ فيها) بالقاء والطاء المهمة أي باب البستان مقنوح الى الدار
(قوله الا ان ير يد) أي قوله حتى استأذن منك الاعلام حينئذ لم تطلق لحصول الاعلام **في النوع السابع**
السلام (قوله فكلمته وهو) أي الغلاني سكران طلق لوجود العفة قال ان الصباغ يشترط أن يكون
السكران بحيث يسمع ويشكر وهو تقبيل حسن (قوله وهي سكرانة) الصواب سكرى كافي بعض النسخ
(قوله الى السكران الطافع) في القاموس طمع الاناء كنعه طقوا وطقوا امتلا ومنه سكران طافع (قوله
خففت صوتهما) بحيث لا يسمع وهو اهل من وقع في سماعه نسي وفهم المقصود اتفاقا لم تطلق لانه لا يبال كنه
كذا في الروضة (قوله ولو حلت الریح الخ) اذا السماع لعارض (قوله لذهول) أي غفلة أو لفظ أي دفع
أصوات واختلاصها أو صمم طلق لان تكلمها قد حصل وعدم السماع لعارض (قوله فاعلى طلق)
أي بقوله فاعلى لانه تكلم منه معها وقيل لا لانه من تيمته (قوله فالتعليق الثاني كلام معها) أي فتطلق به

الشرح الصغير وبه في الروضة في كتاب الجمعة ونقله المتولي ثم عن النص قال الزركشي بعد كلام فظهر ان المنصوص الذي عليه الجمهور
الواقع فتدبر الفتوى اه فيوافق ما قبله في الدهول ونحو هذا وقال شيخ الاسلام والادب جعل الاول على من يسمع مع رفع الصوت
والثاني على من لم يسمع ولمع رفعه

(قوله لان البشارة اختبر الاول) قال في الروض البشارة تختص عرفا بالظهير الاول السارأي الذي يحصل السرور الصادق قبل الشعور به قال او مشرعه وذكر السارمن زيادته أي على الروضه صرح به النووي في تحفه بره وابن الرفعه وحمل اعتبارا اذا أطلق كقولهم من بشرني بخبري بقدمه ز بدفوليك كقولهم لمن بشرني (١٥٦) كتنى صدق الخبر وان كان كراهة قال الماوردى

بكذا فهي طالق فبشرته واحدة بعد أخرى طلقت الأولى لان البشارة أخبر الأول وهو شاهد هو الحال قبل
 ان يخبر فبشرته المشرة ولو بشرا اجنبي ثم ذكرته لاحد اهل منطلق ولو بشرته ثنتان طلقا بشرط في البشارة
 الصدق فلو قالت واحدة كان كذا كاذبة وذكرته الثانية صادقة طلقت الثانية لا الأولى وبحصل البشارة
 بالمكاتبة ولو أرسلت رسولاً طلق ولو طالق من أخبرته بكنى بكذا فهي طالق فالخير يقع على الصدق والكذب
 ولا يختص بالخبر الا اذا فاذا أخبرناه صادقين او كاذبين معاً وعلى الترتيب طلقا فلو أخبرنا احدهما كاذبه ثم
 أخبرته أخرى صادقة وبالعكس طلقا ولو نادى أم فاجابته ولم يسمع فقال ان لم يحبني أمي فامرأتني طالق
 فان رفعت صوتها بحيث يسمع في تلك المسافة لمطلق ولا طلقت ولو طالق يا عمره فاجابته بحصة فقال أنت طالق
 فقال غنمت الحبيبة عمره لمطلق عمره لانهم لم يحاطبها بالطلاق بل عن ذلك وظن الخطاب بالطلاق لا يقتضي
 وقوعه ولهذا لو قال زوجت أم طالق ويظننا زوجت أم أخرى طلقت الخطابة دون المظنونة ولو قال لاجنبية
 أنت طالق ويظننا زوجت لم يقع الطلاق على زوجته وامحصة الخطابة فتطلق ولو قال علمت ان الحبيبة حصة
 وحقيقت خلافاً دون عمر قبل للاحتيال ولو قال تصد طلاق عمره دون حصة طلقت عمره ظاهراً وباطناً
 وحصة ظاهراً ودين ولو قال بعد جواب حصة تزيب طالق لأمه أو ناكته لم تطلق تزيب دونها ما لو قال
 لأمه أنت يا ربنا أنت طالق واسمها عمره طلقت الاشارة ولو اشار إلى اجنبية وقال يا عمره أنت طالق واسم
 زوجته عمره لم تطلق قال صاحب التذويب في التعليق لان لم يقصد الاجنبية بالاشارة فتطلق زوجته من النوع
 الثامن بالروية فلو قال ان رأيت زيدا فأنت طالق فرأته حياً وميتاً طلقت وان كان الرائي والمرئي مجنونا أو
 سكرانا ويكنى رؤيته من شيء من بدنه مكشوفاً وان قل ولا يشترط رؤيته الوجه ولو رأته ملفوفاً في الثياب أو أخرج
 يده أو رجله من كوة فرأته لم تطلق ولو رأته في ماء صاف أو من وراء زجاج شفاف طلقت ولو رأته ناسية
 أو مكرهة أو جاهلة أو في المنام أو نطرت في المرأة أو في الماء ورأت صورته لم تطلق وكذا الوقتت صورته في
 الجدار فرأته ولو علق برؤيته أو برؤيتها الحلال حل على العلم بيقع الطلاق برؤيه غير المعلق على رؤيته
 اذا حكم الحاكم بها وان لم ير المعلق ونعم العدد كالرؤية وان لم ير المطلق ولو قال أردت بالروية العائنة لا العسل
 قبل ظاهراً وباطناً ولو كان العائني برؤيته نعى وقال أردت معابته لم يقبل وهذا اذا علق بالروية فان علق

(قوله ولو أرسلت رسولاً طلق) لان الرسول هو المشر والمخبر هذا اذا لم يقل فلانة بشرتك بكذا أو أرسلتني
 لاخبرك به ولا فهي المشرة (قوله فان رفعت صوتها الخ) لانه أجبها واعدم السماع لتعوضه (قوله وحصة
 ظاهراً) لانه خاطبها بالطلاق وفي معناها ظاهراً لا يقبل قوله النوع الثامن بالروية (قوله من
 بدنه الخ) نعم بشرط عدم ذلك صدق رؤيته كعمره (قوله ولو رأته ملفوفاً أي كنهه كإعصم عاصم (قوله أو
 رجله من كوة الخ) لعدم صدق اسم الروية عليه (قوله ولو رأته في ماء صاف الخ) ظرف للفعل لا للفاعل
 وذلك لوجود المعلى عليه حقيقة وحيلولة الماء والزجاج بين الرائي والمرئي كحيلولة الهواء بينهما (قوله
 صورته لم تطلق) لا ليقع على ذلك اسم الروية المطلقة نعم ان علق برؤيه وجهه فرأته في المرآة طلقت الا لا يمكن
 رؤيته الا كذلك (قوله ونعم العدد) أي عدد أيام الشهر (قوله معابته لم يقبل) أي في الظاهر لانه خلاف

في ماء صاف (الخ) لوجود الوصف والماء والراجح المذهب كوران بين الرائي والمرئي كاشحاً لهواء بينهما (قوله ورأت صورته بالعجمية لظناني) لأنه لا يقع ذلك على اسم الرؤى المطلقة كالوكان مستورا كما نبهت أماء كدراً وزجاج كشيءاً ونحوه نعم لو علم أن برق يتوابعها فرائعه في المرأة طلقاً لاذل بمكتماراً وبيته الا كذلك صرح به الفاضل في فتاوى بهيولاني برق يتوابعه (قوله حل على العلم الخ) لان العرب يجعل ذلك على العلم وعليه حل خبر موم الرؤى بتخلاف رؤية برق مثلاً فقد يكون الغرض من برق هاعن رؤى يتوابع اعتبار العلم

يشترط الثبوت عند الحاكم وصديق الزوج بنيه عليه ابن الصباغ وغيره ولو أخبر به مسمى أو عبداً وأمر أو ألقاها فصدقها الظاهر مؤاخذته
ذكره الأذري (قوله ولو كان المعلق برؤيته أحمى) ولو قال أردت معاينته (١٥٧) لم يقبل لانه خلاف الظاهر لكن يدين

في الرض قال الرافعي
ويحى على قياس ما
ذكرناه في الأقال لعماية
ان رأيت فلان فانت طالق
أن يسوي بين الأحمى
والبصري قبول التفسير
بالعناية أى حتى يكون من
باب التعليق بالمستحيل
قال ابن حجر ولو قال لعماية
ان رأيت فهو تعلق
بمستحيل وجعل الرؤى على
التياد منها (قوله قال
الغفال يحمل على العناية
الح) لان العرف المذكور
ليثبت الذى العريضة (قوله
فان لم ير في الشهر الاول
انحلت العيين) أى بين
الطلاق المعلق برؤية الهلال
اذا صرح فيه بالعناية أو
فسرها وقبلناه قاله في
الاسنى (قوله ولا أثرها
بعد الثلاث لانه لا يسمى
حسنة هلالا) (قوله ولا أثر
لها قبله) لان رؤيته هلال
الشهر ما يراه في الشهر وهو
بعد الغروب ولهذا لا يعتق
الصوم والفسخ الا بآراء
بعد الغروب من النوع
التاسع التعليق بشئين
صاعداً (قوله فلا بد
منها) أى من الوصفين
أى وجودها (قوله ويشترط
تقديم المذكور الخ) لانه
شرط الاول فهو تعليق

بالبحية قال الغفال يحمل على العناية سواء فيه البصر والاعى وبه قطع التولى ومنع الامام من الفرق بين
الفتن والراجع قول الغفال والنولى اذا اطلق التعليق حمل على اول الشهر المستقبل فان لم ير في الشهر الاول
انحلت العيين والروية في الليلة الثانية والثالثة كهي في الاولى ولا أثر لها بعد الثلاث والمعتبر بالرؤية بعد غروب
بالشمس ولا أثر لما قبله النوع التاسع التعليق بشئين فصاعداً فلو قال ان دخلت الدار أو كملت زيدا
فانت طالق أقدم الجزء أو قال انت طالق ان دخلت الدار أو كملت زيدا أطلقت بأيهما وجد وتدخل العيين فلا
يقع الصفة الاخرى شئ ولو قال ان دخلت الدار وان كملت زيدا فانت طالق وأنت طالق ان دخلت الدار وان
كملت زيدا فقد كسوف الشرط وذلك بوجوب نكاح الجزء فبقع الطلاق بأية واحدة من الصفتين وجدت
وان وجدت ما وقعت طلقان ومن هذا القبيل ما اذا قال ان دخلت هذه الدار وان دخلت الدار الاخرى فانت
طالق أو قال ان دخلت هذه الدار فانت طالق وان دخلت الدار الاخرى ولو قال اكرز خانه يرون شوى
وكسى را جيزى دهي فانت طالق لم تطلق الا بكليهما ولو قال حلال بر من حرام اكرز خانه يرون شوى
واكرزال من كسى را جيزى دهي واكرزخانه مادر شوى طلقت بأية صفة من هذه الصفات وجدت ولو قال
أكر من از رشت و بازر يافت تودر يوشم ثم يطلاق حشمة طلقت اذالس من غز لها وان لم تنسجعه ومن
نسجها وان لم تغزله ولو قال أكر من از رشت و يافت تودر يوشم فلبس ثوباً نسج من غز لها ولم تنسجها
طلقت لانه معنى بصفتين وليس بواجب من غز لها أو نسجته هي طلقت لاحتمال الصفتين في التو بين
ولو قال ان دخلت الدار وكملت زيدا فانت طالق فلا بد من وجودهما ويقع طلاق واحدة سواء تقدم الكلام
أو تأخر ولو قال ان دخلت الدار وكملت زيدا فانت طالق أو كملت زيدا فلا بد منهما بشرط تقدم الدخول ولو قال ان دخلت
الداران كملت زيدا فانت طالق أو قال انت طالق ان دخلت الداران كملت زيدا فلا بد منهما بشرط تقدم
المذكور أو على المذكور ولا يسمى اعتراض الشرط على الشرط والتعليق بفعل التعليق واذا كملت
ثم دخلت طلقت وان دخلت ثم كملت لم تطلق وانحلت العيين ولو كملت بعد ذلك ثم دخلت لم تطلق ولا فرق بين

الظاهر ويدين (قوله سواء فيه البصر الخ) ادعى الغفال ان الفرق المذكور انما يثبت في اللغة العريضة
يرجع في الرض أحد الجانبين قال في الصفة ولو قال لعمية ان رأيت أى فلان فهو تعليق بمستحيل حلالاً لرؤية
على المتبادر منها اهـ فليقاس أن يسوي بين الأحمى والبصري قبول التفسير بالعناية مطلقاً على المعتمد
غنيمة تكون من باب التعليق بالمستحيل وقد نهى على بعض ما قلنا الامام الرافعي (قوله فان لم ير في الشهر الاول
انحلت العيين) هذا ان كان المعلق برؤية بصيرة (قوله ولا أثر لها بعد الثلاث) لانه حيث لا يسمى هلالا
(قوله ولا أثر لها قبله) لان رؤيته هلال الشهر ما يراه في الشهر وهو بعد الغروب كذا على النوع التاسع
التعليق الح (قوله اكرز خانه يرون شوى وكسى را جيزى دهي) ترجمته ان خرجت من الدار وأعطيت أحداً
شياً (قوله الا بكليهما) أى ان خرج والاعطاء لامدهما فقط لانه معنى الصفتين (قوله اكرز خانه يرون
شوى) أى ان خرجت من الدار هذه صفة أو اكرزال من كسى را جيزى دهي أى وان أعطيت أحداً شيئاً
من مالى هذه صفة أخرى واكرزخانه مادر شوى أى وان ذهبت الى دار الام هذه صفة أخرى (قوله از رشت
و يافت تودر يوشم) أى وان لبست من غزلك أو نسجك (قوله نسج من غز لها) أى نسجها غيرها
(قوله أو تأخر نسجته هي) أى لم تغزله (قوله تقدم المذكور الخ) لان التعليق الثانى شرط للتعليق الاول
(قوله ثم دخلت لم تطلق) اذ العيين تنعقد على المرأة الاولى وقال شيخنا الاصارى وهو غير مستقيم لان
المخوف عليه انما هو دخول سبقه كلام ولم يوجد الا بعضه وهو الكلام فالعيين باقية حتى لو دخلت حنت هذا

للتعليق وهو يقبله كان التنسج بقبوله وبسعى اعتراض الشرط على الشرط ولمنه قوله تعالى ولا ينفعكم نفعي الآلة أى ان كان الله برىءاً
بنحو فلا ينفعكم نفعي أى ان أردت ان أنفع لكم (قوله وان دخلت ثم كملت) أى أو وجدته مالم تطلق وانحلت العيين فلو كملت بعد ذلك ثم

(108)

جست والتعليق في الشرطين
 بأن مثال فغيرهما: أدوات
 الشرط مثلها كما ذكره
 المصنف رحمه الله تعالى
 بقوله ولا فرق بين أن الخ
 (قوله) ولو قال إن شئتني
 وإن اهتني (الخ) كذا قاله
 الشيخان عن الزر ياني
 وهو مخالف لما ذكره من
 أن تكر روف الشرط
 يوجب نكر الجزاء
 وقبسه عليه الأسنوي
 فقال وهو غير مستقيم فإن
 الزاقي قد ذكر قبيل
 الكلام على أعضاض
 الشرط أن الشرطين
 المعطوفين بالواو يمتنان
 وحيث يقع الشرطان
 مستثناة بالفتح وحده
 والاشتم وحده وإنما
 يستقيم ذلك مع حذف
 الواو العطف وهو الأصواب
 (قوله) والمعنى إن سألتني
 (الخ) قال القاضي أبو
 الطيب بعد كلامه على
 تعليق التعليق قال أمها بنا
 هذا في حق العارف فإن
 كان عابيا فعل ما جرت به
 عادتهم (قوله فيراجع)
 ويعمل بتفسره فيقبل
 منه ما أراد والاشتراط
 تقدم الأول كسبائي في
 كتاب التدر (قوله فكمكت

هو المعقد (قوله فعلى ماسبق) أى أقام أن لا بد منهما بشرط تقدم المذكور الخ (قوله ولو قال ان شئتمنى وان لعنتي الخ) الصواب حذف واو العطف والافعال الكلام مخالف لما رأت واقل النوع التاسع من قوله ولو قال ان دخلت الدار وان قلت زيد الخ (قوله فقد يرد اذا دخلت الدار تعالى الخ) حينئذ يلزم تقدم الدخول وقوله وقد يرد اذا قلت الخ وحينئذ يلزم تقدم الكلام وان لم يرد شيئاً لشرط تقدم الاول (قوله مفرعة) هى التى يضرب بها القوس (قوله فى وقت واحد) أى من يوم الجمعة (قوله وكما طمطت ثلاثاً) لانه كل زمانة مرة ونصف من (قوله وأراد القاضى) أى القاضى حسين انه شرب الخ فالعبارتها واحد وهو انه لا بد من الشرب مع الكل ولا يلزم ان يكون الشرب معهم جهة واحدة (قوله مع الكل جهة واحدة) وفارق ما قبله بسبب اعادته بالجمية العبارة عن لفظ مع والافتنى على الضعيف فتدبر النوع العاشر) التعليق بالكافة (قوله وأراد المكافة) أى المقابلة لندائها

رجلاً أسود طوبى لاطلفت لانا) وجود الصفات الثلاث (قوله وفي بده مقرعة) وهي ما ضرب به القوس (قوله)
وأراد القاضي أنه شرع مع الكل (ح) فؤدى عبازة سماوا واحد وهو أنه لا بد من الشرع مع الكل ولا ينزأ أن يكون معهم جملة واحدة
كلا يخفى على النوع العاشر من التعلية بالمكافات

(قوله) والخسيس من باع دينة بدنيه (بان ترك دينة باشتغال بدنيه ويشبه ان يقال من يتعاطى في العرف ما لا يليق به بغلا بما يليق به بخلاف من يتعاطاه زهداً وتواضعاً وطرحاً للتكسب (قوله والصحيح الاول) (١٥٩) لان العرف لا يكاد ينضبط كما

في ان لم يجزى نواي من نواك كما سيأتي من أن معناه الوضى التفرق والعرف التعيين (قوله) والفتحة البغية) وعبرة الروض القحبة البني قال في المجلد البغية الفاجرة وفي الصحاح بفت المرأة بغاه بالكسر والمدى زفت فهي بتي وابلج غايًا (قوله ولو قالت من ادتونسك مي دارم) أي أترفع عليك (قوله ثم قال سكنت مسنكة) الاستنكاف التكبر بلا استحقاق (قوله قبل هو عبارة عن الصفرة في الوجه) وهو الزجاج قاله أبو عبد الله الحجازي لان معناه وجهك كوجه اليهود (قوله والا فلا كثرة الامثال) كذا عليه الشياخ واعترضهما الاسنوي فقال وهو غلط فان كثرة الامثال تعليل للوقوف اذ الزجر على علق السلاق على رؤية كثير من امثاله وكان ينبغي أن يقول والا فيقع لكثرة الامثال وحينئذ يقع على كل تقدير لكنه ان قصد المكافاة طلفت في الحال والافعال تعليق (قوله ذلك

لم تعلق الا بوجود الخسة والخسيس من باع دينة بدنيه واخس الاخساء من باع آخره بدنيه غيرهما فان شك في وجود الصفة فلا تطلق وتوهم العرف بالمكافاة فيه وفي امثاله فالنظر الى الوضع أي اللفظ أو الى العرف فيه خلاف والصحيح الاول ولو قالت ليست زوجة لك ومن تراجيزي بناتهم اذ يتنم فقال ان لم تكن في نكاحي أو زوجتي أو مساجيزي بناتني يا نسي فانت طالي وأراد المكافاة طلفت وان اطلق أو أراد التعليق فهو تعليق وان عم العرف بالمكافاة ولو قالت يا سفيه فقال ان كنت كذلك فانت طالي فلي ماذ كرتا ولو قيل له يازوج القحبة فقال ان كانت كذلك فهي طالي فان قصد الشخص من عارها طلفت والافعال تعليق والعبارة البغية وهي كلمة مؤلفة ليست بصرية ولو قالت من ازوتنك مي دارم فقال هرزن كه ازمن نسك داردمي طالفة فظاهره المكافاة ولو قالت أردت التعليق صدق في معنى فاذا حلفتم قالت من ازوتنك مي دارم طلفت ولو سكنت واختلت ثم قال كنت مسنكة والطلاق واقع والخلع باطل لم يقبل ولو قالت أنت من أهل النار فقال ان كنت كذلك فانت طالي ان كان مسماوان كان كافرا طلفت وان أسلم بعد ذلك تبين عدم الوقوع ولو قالت يا جهودري فقال ان كنت كذلك فانت طالي وأراد التعليق قيل هو عبارة عن الصفرة في الوجه وقيل هو الذل والخساسة وقال الامام المسلم لا يكون بهذه الصفة فلا يقع قال الغزالي وفيه نظر ولو تخاصم الزوجان فقالا بواها كم تحرك الحبة فاني رأيت مثلهما كثيرا فقال ان كنت رأيت مثلهما كثيرا فامك طالي فهذه كتابة عن الرجولية والقوة فان قاله المكافاة طلفت والا فلا كثرة الامثال ولو قالت أي دنك بدك فقال ان كنت كذلك فانت طالي وأراد التعليق أو أطلق قال صاحب التهذيب في التعليق روجع الى أهل المصيبة أي اخرا بات الذين حسن حالهم ولو علق بقذف بد طلفت بقذفه حيا وميتا ولو قال ان قذفت فلانا في المسجد فانت طالي فالعبرة ان يكون القاذف في المسجد ولو قال ان قتلته في المسجد فاكبر لم أن يكون المقتول في المسجد والا فلا يقع فيهما لان المقصود الامتناع عن هناك حومة المسجد وهو يكون بالقذف والقتل فيه واعلم ان السفلة من يتعاطى الافعال الدينية ويعتادها ولا يقع على من يتفق منه نادرا كالسكران

(قوله والصحيح الاول) اذ ادعى في التعاليقات الوضع القوي لا العرف اذ ضبطه لا يكاد يوجد (قوله) ومن تراجيزي بناتهم اذ يتنم أي لم يكن شيئا لكن وألس بشئ لك (قوله فعل ماذ كرتا) أي فان أراد المكافاة طلفت والافعال تعليق (قوله والفتحة البغية) أي الفاجرة (قوله وهي كلمة مؤلفة) أي من لغة عجمية في القاموس القحبة الفاجرة أو هي مؤلفة (قوله من ازوتنك مي دارم) أي أترفع عليك وأفرعنك (قوله) كنت مسنكة) أي مترفعة عليك ومترفة عنك (قوله عبارة عن الصفرة في الوجه) وهو المعتقد اذ معناه وجهك مثل وجه اليهود (قوله كم تحرك الحبة) استمهامية هذه كتابة عن الرجولية والقوة (قوله فان رأيت مثلهما) أي مثل تحرك الحبة (قوله فهذه) أي تحرك الحبة كتابة عن الخ (قوله والا فلا) كثرة الامثال كذا في الكبير قال الاسنوي وتابع في الروضة على تعليل عدم الوقوع بكثرة الامثال وهو غلط فان كثرة الامثال تعليل للوقوف الذي هو عكس الحكم الذي ادعاها اذ الزوج على السلاق على رؤيته كثير من امثاله وقد ذكر في الوسيط على الصواب وكان ينبغي أن يقول والا فيقع لكثرة الامثال وحينئذ يقع فطلق على كل تقدير لكنه ان قصد المكافاة فلا ينبغي والافعال تعليق كذا قيل (قوله أي دنك بدك) كتابة عن الزنا (قوله أي الخراب) الخربة والتهمة والفساد (قوله الذين حسن حالهم) أي لثوبه وصاروا مقبولي الرواية فيعمل بقولهم ناعما أخبروا به من مشاهدتهم اياها بالشي الى اخرات وعددها (قوله حيا أوميتا) لتساويهما في وجوب الحد الا يرى انه يجب بقذف الميت (قوله وهو) أي اهلك يكون بالقذف الخ

قال في بسط الاراء معناه لم يغفل ولا هو الذي لا يفرق بين الاسياء لجانفته (قوله ورجع الى أهل المصيبة) أي اخرا بات الذين حسن حالهم وصاروا مقبولي الرواية فيعمل بقولهم بأخبروا به من مشاهدتهم اياها بالتردد الى المصيبة أم لا (قوله طلفت بقذفه حيا وميتا) لصديق الاسم

في الميت كافي الخي ولهذا

يحتجوا دفعه ويتنقص وضوء

مائه (قوله بل الذي يجمع بين الرجال والنساء بالخرام)

وكذلك من يجمع بينهم وبين

المرذلة ابن الرفعة (قوله

والديوث) بالثلاثة (قوله

والبيخيل من لا يؤدى الزكاة)

ولا يقرب الضيف كذا في الروضة وصار

مختصرا والبيخيل ماع الزكاة ومن لا يقرب الضيف

قال في شرحه قضية كلامه

ان كلاما منه بائيل وهو ظاهر بخلاف قول ابيه

(قوله قال وان علم ان السفلة الخ) فلو قال له

يا سفلة فقال ان كنت سفلة فانت طالق فان قصد

المكافاة طلق حالا والا

اعتبرت الصفة بما ذكر

(قوله والا حتى يأتي بيانه في الكفارة) وهو من

يفعل الشيء في غير موضعه

مع العلم بقبحه كما يرم

به في الروضتي ككفارة

الظهار (النوع الحادى عشر

عشر في المعاقبة وشبهها

المعاينة ان يأتي بشئ لا

يتهدى له (قوله ولو يعلق

بالاكل وابتلع لم يطلق

لانه يقال ابتلع ولم يأكل

(قوله فاخلاص الطفرة)

أى الوبة (قوله لم يبرح

أى لم يفرق (قوله ولو قال

لسوته من لم يخبرني بعد

الركعات المروضة الخ)

والسيد في قبضه وان القواد من يحمل الرجال الى أهله ويخلى بينهم وبين أهله ولا يختص بالأهل بل الذي

يجمع بين الرجال والنساء بالخرام والفرطبان الذي يعرف من زنى زوجته ويسكت عليه وقليل الحية من

لا يغاز على أهله ومخارمه والقلاش الذواق الذي يرى انه يشتري الطعام ليسوقه ولا يربد الشراء والديوث من

لا يمنع الناس من الدخول على زوجته والبيخيل من لا يؤدى الزكاة ولا يقرب الضيف والكوسج من قل

شعر وجهه مع انحسار الشعر عن عارضيه والنوغام من يخاطب المسكين ويخاصم الناس بلا حاجة والاحق بآتي

بيانه في الكفارة (النوع الحادى عشر) في المعاقبة وشبهها ولو قال في غفلة ان ابتلعها فانت طالق وان

قد فعلها فانت طالق وان أمسكتها فانت طالق فاخلاص بأن تأكل بعضها وتغفل بعضها ويشترط أن يكون

التعليق بالامساك آخر وان اتصل بالاكل بأخر التعليق ولو علق بالاكل فابتلع لم يطلق ولو كانت على سلم

فقال ان زلت فانت طالق وان صعدت فانت طالق وان مكثت فانت طالق فاخلاص بالطفرة ان أمكنت

أو باضطجاع السلم على الأرض معها فتقوم من موضعها أو بانتقالها الى سلم آخر يجنبه بالفضل وبان تحمل

منه بغير أمرها ويشترط أن يكون التعليق بالمسك آخر كما في امساك النمرة في النعم والافقيع ولو قال دهي في

مأجرا ان خرجت منه فانت طالق وان مكثت فيه فانت طالق فإطلاق خربت أمكنت ادعاء فارها ظم

يمكث الآن يريد التهرأ والماء باجعه فتطلق بالمسك ولو كانت في ماء رحا جلت وأخرجت في الحال بلا

أمرها ولو قال ان قبلت ماء هذا الكوز فانت طالق وان تركته فانت طالق وان شربته فأغبرك فانت طالق

فاخلاص بأن تضع فيه شقة فتبليها ولو قال ان قرمت مني فانت طالق وان بعدت فانت طالق لم يبرح من

مكانها فان قرب الزوج منها أو بعد لم يطلق ولو قال ان وطئتك فانت طالق ثلاثا فاستدلت ذكره وهو عام به

ولم يمنع فإطلاق ولو قال ان لم يخبرني بعد هذه المرأة قبل كسر فانت طالق أو ان لم يخبرني بعد دما في

البيت من الجوزات اليوم أو ان لم ذكرى لي ذلك فانت طالق فاخلاص بان يتهدى من عدد تسنين ان

الحبات والجوزات لا تنقص عن ذلك وتذكر الاعداد بعده متواليه مائة واحدة مائة واثنان وهكذا الى

عدد تسنين أنه لا يزيد عليه وهذا اذا لم يقصد التحيين والتعريف والا فلا يحصل البروى معنى الصورة ماذا

أكل ثمر أو شمشا وقال ان لم يخبرني بعد دما كسك فانت طالق وما اذا اتهمها بسر فقال ان لم تصدقني

أسرفت أم لا فانت طالق فقالت سرقت وما سرقت ولو قال لسوته من لم يخبرني بعد الركعات المروضة فهي

طالق فقالت واحدة سبع عشرة وأخوى خمس عشرة وقالت ثالثة إحدى عشرة فإطلاق ولو وقع حجر من

السطح فقال ان لم يخبرني بالساعة من رماه فانت طالق فقالت رماه مخلوق لم أطلق وان قالت رماه آدمي

(قوله مع انحسار الشعر) أى انكشفه عن عارضيه العارض صفحة الخد كذا في القاموس (قوله يأتي

بيانه في الكفارة) في أوائل الكتاب في الشرط الثاني (النوع الحادى عشر) في المعاقبة وشبهها

بني لا يتهدى له (قوله بالطفرة) أى الوبة (قوله فتطلق بالمسك) كما باخر وخرج واخلاص ان تحمل حالا بغير

أمرها (قوله فتبليها) مقتضى كلام المصنف كالروضة انه لا خلاص لها بغير ذلك وليس كذلك بل

تتخلص أيضا بشرب بعضه أو قلب بعضه وترك بعضه كافي النمرة التي في غفلة أيضا قضية كلامهما لا بد ان

تشغ انظر قس جميع الماء وليس كذلك بل ينبغي تشغ البعض وقد يتخلص أيضا بان يحمل في أسفله نقبة

فيخرج الماء منها أو يجعل طرفه نحو قصبته وطرفه الآخر في غفلة فيفقد الماء ان غفلة نجه (قوله لم يبرح

من مكانها) قضية انها لو انقلت من مكانها طلق وليس كذلك بل ينبغي انها اذا اتفقتا ونشأوا معها على

تلك المسافة من غير نقص ولا زيادة لم يطلق ومثلهما لو انتقلت فقط بينا وشيلا وبينهما تلك المسافة من غير

نقص ولا زيادة (قوله مائة) هذا اذا تبين ان الحبات والجوزات لا تنقص عنها (قوله الركعات المروضة)

أى في اليوم والليلة (قوله سبع عشرة) هذا في غالب الاحوال وقوله وأخوى خمس عشرة هذا في يوم الجمعة

كم ركعات الفرائض في
اليوم واليلة فقالت سمع
عشرة وذلك معروف
لانه وجوده في غالب
الاحوال وأحسن عشرة
أى للجمعة أى ليومها
أو إحدى عشرة وهي
مختصة بالسر تخلص من
الحفت قاله في الروض (قوله)
قال العاصي ملقت لجواز
أن يكون رماه كلب أو
رجل ونحوهما لأن سبب
الحفت وجد وشك كافي
للمانع ونسبها بالوفال
أنت طالق الآن يشاء بنى
الح (قوله ويجعل طاويع)
بان تسمى قطعة خبز (قوله)
بالعرف على (الاصح)
لما مر في السور العاشر
النوع الثاني عشر
في أشياء منفرقة (قوله)
والوكر (أى الضرب)
والدفع ويقال الضرب
بجمع اليد على الدفن
والوكر أى الضرب بجمع
اليده على الصدر (قوله)
وقيل ويشترط الإيلام
قال الاسوي وهذه اعط
مخالف لما أتى في الأيمان
من تصحيح عدم اشتراط
الإيلام قال شيخ الاسلام
وجهه أنه يقال ضرب به ولم
نؤله (قوله ولا يقع بالصر)
ميتا لانه ليس في معننه
الإيلام (قوله والقرص)
قال في الغاوس أحدك

قال القاضي طلق كذا إذا قال أنت طالق الآن يشاء بنى اليوم وفى بعض مشيئة ومقتضى القيس
عليه أنه لا يقع على الأوجه والأقوى كاسم في المشيئة الآن ير بدبه التعريف والتعيين فيكون كذا كراه
ولو قال ان اكنت رماة أو هذه الرماة فأنت طالق فاسمها الاحبة لم تطلق ولو قال ان اكنت هذه الرغيف
فأنت طالق فاسمته الاقتضاء قال الفاضل والبغوي هو كنية الرمان وهو المذكور في الحاروى والمرجع
في شرح الباب والعلية وقال الامام ان قيت قطعة نخس ويجعل طاويع فهو كنية الرمان فلا يطلق
وان دق مذكره لطلق وهو المرجع في الشرحين والروضة المذكور في الحرر ولو حمل الطلاق على أن لا يلبس
هذه العمامة قطع بعضها وليس الباقي لم يطل كذا في الرغيف ولو قال ان اكنته فأنت طالق وان لم يأكله
فطالق فاكنت البعض لم تطلق ولو قال ان قرأت القرآن فأنت طالق ولا تقسم بقراءة الصلح ولو قال ان
قرأت قرأتا يقع براءة البعض ولو قال ان لم يترى نوى ما كملت عن نوى ما كملت فأنت طالق أو اختلطت
درهما بدرهما فقال ذلك فالخلاص شتر بها بحيث لا يثنى منها وان الآن ير بد التعيين ولا تخلص
بها ولو قال ان لم يعدنى الجوز الذى في هذا البيت فأنت طالق فالجوز هناك أحد هما مامر والثانى أن
تنتدى من الواحد وتز بدانى أن ينهى الى الاستيفاء قال الامام واكتفى بذكر اللسان على الوجهين ولم
يعتبروا العدد بالفعل وليس رأى الامر كذلك الآن ير بد الواحد بعد واحد ويضبط بتمام الفعل قال
الرافى والنووى ولا بد من النظر في مثل هذه التعليقات الى اللفظ والى السابق الى الفهم في العرف العال
فان طلاقا فذلك وان احتلفا فلا اعتبار بوضع اللسان أى اللفظ لا بالعرف على (الاصح) ولو قال ان سرفت منى
شبابك طالق فدفع اليها كيسا فاختت منه شيئا لاطلق لانه انه لا سرفه والعرف يمازعه ولو قال ان فعلت
مائيس فله على في برصا طالق فتوكت صوما أو صلاة لم تطلق لانه ترك لافعل ولو سرفت أوزت طلعت
(النوع الثاني عشر) في أشياء منفردة ولو على الطلاق بالصر بطلت بالصر السوط والعاد والوكز
والسكز ولا يشترط عدم الخال ولا الإيلام بل يكفي بالصر بما يشوع منه الإيلام وهل شرط الإيلام ولا يقع
بالصر مينا ويقع بخنونا وفى معنى عليه وسكران ولا يقع بالضرب والقرص وقطع الشعر والعض وقطعها
ولو قال لا ضربك ضربا شديدا أو جعلا يبرأ الا ضرب أليم ولو قال ان ضربت بك فأت طالق فصد ضرب
غيرها صاها فهو ضرب طاويع لا يقع الخطأ كالمكره والناسي ولو ضرب زوجة وقال كنت أفصد
وقوله إحدى عشرة هذا في السر (قوله قال القاضي طلق) لاحتمال انه رماه كلب أو قاردا وغيرهما فاسب
الوقع وهو وجد وشك كافي للمانع فيحكم بالوقع قياسا على ما إذا قال أنت طالق الآن يشاء بنى اليوم وفى
لم تعرف المشيئة (قوله ومقتضى القيس عليه) وهو أنت طالق الآن يشاء بنى (قوله كاسم في المشيئة)
فى أوسط الطرفين الثالث من قوله قال المنع وأقوى وهذا الح (قوله فيكون كذا كرا) أى فلا يحصل
البر بعه رماه محلى أو آدمى (قوله طاويع) بان تسمى قطعة خبز (قوله وهو المرجع في الشرحين
والروضة) وهو الممنع نظر للعرف المنطرد (قوله مامر) من قوله ان تنتدى من عدد تنسيف الح (قوله)
ولست أرى من مع قول الامام (قوله لا بالعرف على (الاصح) لما مر في الحاشية في النوع العاشر هذا هو
المعتمد (قوله والعرف سارعه) اذ العرف بعد عدول خيانة سرفه وقد علمت أنه لا يعمل العرف الا اذا قوى
واطرده (النوع الثاني عشر) في أشياء منفردة (قوله السوط والعاد) الاول ماضى عليه دون
سدين والثاني ماضى عليه ثلاث سدين (قوله والوكز) فى الصاوس الذكر المدع واللعن والقرص
بجمع الكسافه وقد قال هو بالصر بجمع المدعى الدفن (قوله والوكز) هو بالصر بجمع اليد
على الصدر (قوله وهل يشترط الإيلام) والاول هو الممنع كالأبغى (قوله بالصر ميتا) لخروجه عن
نوع الإيلام (قوله بالضرب) أى الاحد بالاسنان والقرص الاحد بالاصابع (قوله ولا سكن لا يلع) أى باطنها

قال الشيخان عن البغوي ولو قال ان ضررتك فانت طائر فقد ضرب غيرها فاصابها طقت ولا قبل قوله ويحتمل قبله اذ فيحمل
 قول المصنف كما قال ابن حجر في كتاب (١٦٢) الايمان على انه لا جاب بائنا عند قصد غيرهما فلا ينافي كلام البغوي لانه

(۱۶۲)

ضرب غيرها فاصحابها يقبل الالبينة لان الضرب محقق والدفع مشكوك وولعوا بالمس طلفت بمسحها وميتا لاحال ولا يعنى الظفر والشعر وان علق قدوم ذم بدلت قدومها كبادوا مشايخا ومحو لا ياذن وان قديم جاحلا او ناسيا او قديم بميتا او مكرها او محولا بنسبها ذنه لم تطلق ولو قال ان دخل فلان الدار فانت طالق فدخل را كباوقه ولو ادخل ملامر لم تطلق وان قد رعى الامتناع ولو قال انك طالق يوم بقدم ذم بدلت قدوم نهار الطلاق من اول النهار والتبين ولو مات يوم الجمعة وقدم ذم بدوم الجمعة فقد مات مطلق فلا يرتها الزوج ان كان باثنا ولو مات الزوج بعدا لمعجر وقدم ذم بدوم ثلثه ولو جاحلها في اول النهار ثم قد ذم بدلت الخلع ان كان الطلاق باثنا وان كان رجعا فلا روقدم ذم بدليا فلا طلاق ولو قال عبدي سحر يوم قدومه فباعه ثم قد ذم بدلت البيع ولو قد يلازم يعلق ولو قال ان خالفت امرى فانت طالق ثم قال لا تسكنى ذم بدلت كلمته لم تطلق لانها خالفت النهى دون الامر ولو قال ان خالفت نهي فانت طالق ثم قال قومي ففعدت لم تطلق وان قلنا ان الامر بالنهي نهى عن ضده لان الايمان والتعالق لا تحمل على القواعد الاصولية بل ينظر فيها الى العرف الظاهر والاختلافات الغالبة ولا يقال في عرف اللغة ان قال قه انه نهى ولو قال ان لم تعطيني فانت طالق فقال لا لم يعطيك لم تطلق حتى يامرها شيء ففتحت أو غيرها عن شيء فتعطله ولو قال الدائن ان اخذت مالك هني فامر في طالق فاخذ مختارا طلقت سواء كان المدين مختارا في الاعطاء او مكرها هني نفسه او بوكيله واستليه الدائن ولو اخذ السلطان ودفعه اليه او رضي منه اجنى لم تطلق ولو قال ان اخذت سقك مني لم تطلق باعطاء وكيله ولا باعطاء السلطان من ماله ولا باعطاه نفسه مكرها ولو قال ان اعطيتك حنك هني طالق فاعطاه باختيارا ووضع بين ذم بدلت طلق كان لاخذ مختارا او مكرها ولا تطلق باعطاء الوكيل والسلطان ولو قالت انت ملكك اكرمن مائة فقال ان كنت ملكك اكرمن مائة فانت طالق وكان ملكك اكرمن مائة طلقت وان كان ملكك حسين فقول اردت اني لا ملكك زادة على مائة لا تطلق وان قال اردت اني املك مائة بلا زادة طلقت وان اطلق لم تطلق ولو قال ان كنت املك الامانة فطالق وكان ملكك حسين فقبل طلق وبه قطع المتولى وقيل لا ياكلو اطلق ولو قال ان وطئت مني فبغرا ذلك فطالق ثم استأذنها فطالق طأها عقهالم يكن ادنا ولو قال اكرمن دسار كره ذكره دسار مندم يادر كخداني من اكدتو هشته فباعته ودفعت الفمن

للمخاطبة كالسكره لا ظاهراً إلا إذ قبل في الظاهر قوله أنه قصد غيرهما هو زيد فتفسير بقوله الآتي من قبل الآيةينة
الخ فتأمل ثم صدق أن دلّ فربّما ينبغي ما يبدعه (قوله) ولا يقع بمس الفقر والشعر (الآية) عدم تناقض
الوضع بينهما (قوله) أو يحولاً لغيره أنه مطلق) لأنه لا يقدم (قوله) والتابين (أي تبين) فهو زيد (قوله) وار
كان رجعيّاً فلا) إذ لا رجعية بل بحقها الطلاق فصح الخلع معها (قوله) الأمر بالشئ نهى عن ضده (أي نفس
الأمر نهى عن ضده) فتأمل (قوله) لمن قال قهانه (أي نفس قوله) فهو حتى لو وقعت خلفت نهيته الذي هو
القيام فوجد المعلق قطعاً وإن أطلق على الأمر أنه نهى على القواعد الأصولية إذا دار في الإيمان والتعاليق
على عرف اللغة لا على قواعدهما (قوله) فأخذ مختاراً طلقت لوجود المعلق عليه) فبينته ولو أكره على
الاخذ منه ولا تطلق لم توجه عليه الأخذ منه قطعاً لأنه أكره بحق (قوله) وأستلبه الدائن (في القاموس
سلبه سلباً اختلعه كاستلبه (قوله) ولو أخذ السultan الخ) أما صورة السلطان لأنه لم يأخذ حقه على المدبّون
وأما الاجنبي فلأنه أخذ بدّل حقه لنفسه (قوله) ولإبائطانه نفسه مكرها) والفرق غير بنى (قوله) وقيل
لما كوّلوا طلق) نقل عن الأسنوي الأصح أنها تطلق صححة في الشامل وانقصي كلامه أن محل الخلاف فيها
عدا الإطلاق ولابد منه (قوله) ابن دستاركة نوكره در سر ندبم باذر كحدائی من ایدتو هشته) رجحه

بالنسبة للظاهر (قوله) انه
الضرب عتقني والرفع
منسكوكه قال في الاسنى
من ان ذلك في انتظاره
على صديقه كان رجم
بيده وانه بحجروى
غاية في زنت من باب البيت
مثلا فأصابا صدق قاله
الاذرى (قوله) ملقت
بسمه حيا (وميتا) اصدق
الاسم فيه كذا الى (قوله)
او نحو لا يبرأ من لملق
وان كان زمانا مختصرا
لانه لم يقدم (قوله) ولو ادخل
ملا صره لملق (قوله)
بدخل كاسم في القديم
(قوله) فاخذ مختارا طلق
لوجود الصفة لان اكمره
على الاخذ منه فاخذ فلا
خلق ثم ان توجه عليه
أخذ منه للظاهر أنها
خلق لانه اكر ايجز ذكره
الاذرى (قوله) ولو أخذ
السلطان (ما في) الاولى
فلا نه لربأخذ سمع على
المدن واما في الثانية فلا نه
أخذ بدل محلا نفس حقه
(قوله) ولو قال ان أخذت
حقك منى لخلق الخ لانه
لربأخذ منه (قوله) وقيل
لا طلق كالمالطى قال
الاسنوى (قوله) انها
خلق محصن في الناصح
الافضل كمنه ازاحل

إليه

الخلاف فيها عند الإطلاق ولا بد منه (قوله ولو حال ان وطئت أمتي تغير اذك خطائي الخ) قال في شرح
الروض يعر ان دل الحال على الاذن في الوطء كان اذنا وفوقها عنهما توسعا في الاذن لاختصاصه بالادعى

(قوله قال القاضي لم تطلق) لان العرف في مثل ذلك الفصل بالصابون والاشنان ونحوهما اذ قال الوسيط (قوله من الدرر) قال في القاموس
المرن حركة الوسيخ وأصلحه (قوله ولو قال أردت أن لا أخرج الح) كذا في الروض عن فتاوى البغوي قال الاسنوي وهو غلط فان
الجرم به فيها نحو العكس فقال قبل قوله باطنا لا ظاهرا (١٦٣) وذكر نحوه الاذرى فقال ثبتت فتاوى

البغوي فرأيت في بعضها
قبل ظاهرا ومنها
أخذ الرافعي ورأيت
في أكثرها قبل باطنا
لا ظاهرا وهذا هو صواب
الفصل في عاصمه وقد نص
الشافعي في الام على انه لو
حلف لا يفارقه حتى
يسرق حقه فمأخذ منه
عوضا حث لا يملكه يأخذ
حبه بل عوضه وهذا هو
دنه العمل بل غيره (قوله
سرق ذهابا مفشوشا
طلقت) لوجود العصفه
(قوله فاجاب به لم تطلق)
لانه انما يسمى جوابا اذا
كانت هي المخاطبة (قوله
وقال النووي لم تطلق لغيره
لما وجب) اذا مراد فيها
بالواجب ما يستحق
الصرع عليه تأديبا (قوله
ولو قال ان كانت امرأتى
في المأثم) قال في شرح
الروض الممتع بالمشاة جماعة
النساء في المأثم (قوله
عنت الامة) لوجود العصفه
(قوله فلم يحصل الشرط)
وهو بقاء الامة في ملكه
وان قدم التعليق بالامة
بان قال ان كانت امرأتى في
المأثم فامرأتى طالق

البه وصر في حواشيهم لطلق لان عينه لم تدخل في كدخايته ولو اتر به أو تعمص طلقت ولو قال ان غلست
نوى فانت طالق فصلته أجنبية ثم غسمة المحلوف طلاقا في الماء تنطيفا قال القاضي لم تطلق وقال غيره ان
أراد الفصل من الدرر لم تطلق وان اراد التنطيط طلقت ولو قال ان اشمتك شيئا فانت طالق فاشمتك بها
طلقت ولو قال أردت غيره قبل ولو قال ان اشمتك الرين فانت طالق فاشمتك رينها أو رين غيرها طلقت ولو
قال أردت رينك خاصة قبل رين غيره خاصة فلا بد من ولو قال ان دخلت على فلان داره فطالق فجاء فلان
وأدخله المداخن دخلت على المعلق وكذا الدخول المعلق أو لا وان دخل فلان أو لا طلقت ولو حملت الملاق
آه لا يخرج من البلد حتى يولد من فلان بالعدل فعلم له بعض دينه وقضى الباقي من موضع آخر وخرج
طلقت ولو قال أردت اني لا أخرج حتى أخرج من دينه وأقضى حقه قبل ولو قال ان سرق ذهابا طالق
فسرق ذهابا مشوشا طلقت قال القفال ولو قال ان زرت شقة نو شومني فتناول المغزول قبل الحلب الطالق ولو
قال ان جئت نو ريس فتناول المغزول بعده ولو قال ان زرت نو بنوا ولما جعنا ولو ألقى الباب على أربع سوره
فتحت احداهن الباب فعال من فتحت منكن طالق فقلت كل واحدة ما فتحتهن يعمل لامكان البينة
ولو اعرف الراجح به لا يعلم لم يكن له العيين ولو قال زوجتي طالق ان دخلت دارها ولا دارها لوقت أربعين ثم
ملك دارها دخلتها طلقت ولو قال ان اجبت كلابي صالي ونالط الراجح غيرهما فاجاب به لم تطلق ولو
رأى زوجته تحت خشفة فقال ان عدت الى مثل هذا الفعل فطالق فتحت خشفة من شعرة أخرى وقع
الطلاق ولو حمل انه لا يخرج من البلد الا معها خراجا وتعدم عليها فخطوات لم تطلق ولو حلف ان لا يضر بها
الا بواجب فشفته فصر بها لم تطلق قال الرافعي طلقت لان الشتم لا يوجب الضرب بالخطب بل يستحق
به الشتم وقال النووي لم تطلق ولو قال ان عامت من اغني شيئا لم تقولي به في طالق انصرف ذلك الى
ما يوجب ربة وتوهم فاحتمل لاني لا لا يقصد العسل به كالاكل والشرب ولا يشترط الفور في الاعلام ولو قال
ان كانت امرأتى في الماء فماتي حرة وان كانت امرأتى في الحمام فامرأتى طالق وكذا كذا كعتت الامة
ولم تطلق الروجة لانهما عتقت عند تمام التعليق الاول وحيث عن ان تكون أمة لم يحصل الشرط ولو
كانت عتدها فاحسان فقال زوجها لم يأكلى هذه الفاحشة اليوم فانت طالق وقال لانه ان لم يأكلى
الامرأتى فانت حرة واشبهت التفاحسان وأراد ان لا تطلق ولا تعتق قال بعضهم الطريق ان يأكلى كل واحد
نفاعه ولا يقع طلاق ولا عتق للشك وقال بعضهم الطريق ان يأكلى كل منهما ما ظنت هي والزوج انها
نفاعتها ولو خالغ الرجة باع الامة في اليوم ثم حدد الشكاح والشراء فخاص من الحث ولو قال ان لم أطاك
ان لبست هذه العمامة التي جعلت فقه أو وقعت تحت سلطتي فانت طالق (قوله قال القاضي لم تطلق) أي
ان طالق اذا العرف في مثل ذلك الفصل معوا الصابون والاشنان والكلام واحد (قوله من الدرر) أي
الوسخ (قوله ان زرت شقة نو شومني) أي لانس من غزلك (قوله المغزول قبل) أي قبل الحلب الطالق (قوله
فاجاب به لم تطلق) اذا الاجابة انما تكون اذا كانت هي المخاطبة (قوله تحت) أي من تراشد (قوله
خطوات لم تطلق) اذا العرف لا يخرج من معيتها الخطوات (قوله وقال النووي لم تطلق) وهو المعتمد والله
أعلم اذا مراد منها بواجب ما يستحق الضرب عليه تأديبا (قوله في المأثم) بالنساء المشاة جماعة النساء في
المأثم (قوله لم يحصل الشرط) هو اسد مملكيته لها ولو قدم التعليق بالامة طلقت وعنت ان كان
وان كانت امرأتى في الحمام فماتي حرة كما نادفها وقع الطلاق وعنت بالامانة كان الطلاق رجعا والا فلا تنق لانها بات عند تمام
العاني الاول ولم يسق امرأته به دون حال ان كانت امرأتى في المأثم وأمرأتى في المأثم فامرأتى طالق وأمرأتى حرة كذا فيهما وقع الطلاق
وعنت الامة (قوله ولو قال ان لم أطاك

اليوم قامت طالق فوجد حاضراً ومحرماً لم تطلق) لأنه من الإكراه الشرعي وقد تقدم أن الإكراه الشرعي كالخني (قوله ولو حلف لا يكلمه شهر رمضان بحث بالتكليم مرة) عملاً بالعرف فيها وفيها قبلها (قوله ولم يخرج إلى العيد طلقت) العرف من حمل التقييد بمكان على الإقامته (قوله ولو حلف في جنح الليل) قال في الصباح جنح الليل طائفة منه (قوله فوضع رأسه على نقرة) وهي وسادة صغيرة (قوله وكذا لو تنهاده) في الصباح (١٦٤) الشاهد أخرج كل واحد من الرفقة نفقة على قدر نفقة صاحبه (قوله وهذا

أقرب) قال في شرح الروض ولو حلف لا يأكل من مال زيد فأضافه وأثر ما كولا فالتقطه وأخطأ زادهما أو كل من ذلك لم يثبت لأن الضيف بملك الطعام قبيل الازدراء والمتقط بملك المقسوط بالأخذ وأخطأ في معنى المعاوضة (قوله فتحول فسلان منها ثم عاد إليها فدخلها لم تطلق) لا تقطاع الديمومة بالاتصال منها ثم إن أراد كونه فيها فبنى أن يبحث قاله الأدرعي (قوله لعموم اللفظ) بخلاف ما لو قالت فعلت كذا حراماً فقال إن فعلت حراماً فانت طالق لأن كلامه ثم يرتب على كلامها على الابتداء وكأنه ابتدأه بنوع من الحرام فنفي عن نفسه جنس الحرام قاله الرافعي قال الأسنوي وهو مشكل بل العواب وقياس نظائره أنه بحث ولائز لترتب كلامه على كلام غيره ولهذا لو قيل له سكر زيد اليوم فقال والله لا أكلمه انقعت العين على الابد الآن ينوي اليوم كما قاله الرافعي في وأبو الأيمان قال شيخ الإسلام ولعل الرافعي أراد ثم إذا أراد الزوج ما ذكرته المرأة خاصة (قوله فخرجت من الصفقة طالق) لأنه كلام مبتدأ ليس فيه صيغة تعليق ولا عطف فلو خرجت من الدار أيضاً طلقت وهو ظاهر قاله في الأسنوي (قوله بخلاف المكان) كذا طالق في البحر أو في مكة أو في الظل إن لم يحدد العلي بن فأن فصد لم تطلق حتى يربطه الله في عليه قال في شرح الروض وهذا إذا قال الفاسري قوله أنت طالق في الدار من أنه تعليق والاولى

الطلاق رجعي والافلاحتق لعدم حصول الشرط (قوله أو محرمة) أي بالحج لم تطلق لأنه نرا كراه (قوله ولو يقع بما كنهه البعض) عملاً بالعرف فيها وفيها بعدها (قوله إلى العيد طلقت) إذا العرف يحمل التسييد بموضع على الإقامة به لا على الخروج إلى العيد (قوله في جنح الليل) أي في طائفة منه (قوله لثلاثة أيام) اللام التوفيت (قوله نقرة) وهي الوسادة الصغيرة (قوله فترما كولا) أي في نحو ولية (قوله وكذا لو تنهاده) أي خلطاً زادهما (قوله وهذا أقرب) وهو المعتبر قال شيبان زكريا الأنصاري في الأسنوي ولو حلف لا يأكل من مال زيد فأضافه وأثر ما كولا فالتقطه وأخطأ زادهما أو كل من ذلك لم يثبت لأن الضيف بملك الطعام قبيل الازدراء والمتقط بملك المقسوط بالأخذ وأخطأ في معنى المعاوضة اه وهذا كلام محكم جداً (قوله فدخلها لم تطلق) لغوات الدوام بالاتصال إلا أن يراد كونه فيها فطلق (قوله فخرجت من الصفقة طالق) أي أن لم يخرج من الدار أذ قوله لا يخرج من الصفقة كلام مبتدأ وليس فيه صيغة تعليق ولا هو معطوف على ماضى (قوله بخلاف المكان) كانت طالق في مكة مثلاً وطلق في بقعة

من لا كنهه انقعت العين على الابد الآن ينوي اليوم كما قاله الرافعي في وأبو الأيمان قال شيخ الإسلام ولعل الرافعي أراد ثم إذا أراد الزوج ما ذكرته المرأة خاصة (قوله فخرجت من الصفقة طالق) لأنه كلام مبتدأ ليس فيه صيغة تعليق ولا عطف فلو خرجت من الدار أيضاً طلقت وهو ظاهر قاله في الأسنوي (قوله بخلاف المكان) كذا طالق في البحر أو في مكة أو في الظل إن لم يحدد العلي بن فأن فصد لم تطلق حتى يربطه الله في عليه قال في شرح الروض وهذا إذا قال الفاسري قوله أنت طالق في الدار من أنه تعليق والاولى

في بده (قوله فالقول قوله في

الطلاق) لان الأصل عدمه

وبقاء النكاح وقوله في

المال لان الأصل لعدم

(قوله والرضى) في

القاموس الرضى محرركة

سور المدينة (قوله فما

أصبحت) الى قوله طلق

لانه يقتضى جميع نهار الغد

(قوله لان منطوق) أى

حاو على جميع الاحشاء أى

جميع ما في البطن الآن

يريد الجل فيصلى عليه

بخاتمة اذا قل الطلاق

يفعل نفسه الى الخبر الصحيح

ان الله وضع عن أى الخطأ

والسيان وما استكرهوا

عليه أى لا يؤاخذهم بأحكام

هذه الامايل عليه الدليل

كضمان قيم المتلفات فالفعل

معها كالأفعل ولا فرق بين

الحلف بالفعو والطلاق على

المتقول ولا بين أى ينسى

في المستقبل فيفعل المحاول

عليه أى ينسى فيصلى على

ما لم يفعله انه فعله وألغى العكس

كان حلف على نفي شئ وقع

بجاهله أو ناسيائه وان قصد

ان الأمر كذلك في الواقع

بحسب اعتقاده والقول

الثاني يقع وبه قال أبو

حنيفة ومالك وقال ابن

المنذر انه مشهور مذهب

الشافعي وعليه أكثر

المعلماء على الأول لما حصل

أن العدة التى يثلم به

أعتراف كلام الشافعي

لم أهد الى سنة فطلقها فعاد قبل تمام السنة انزل وكذا الوجه من عمرات البلد الى حيث يترخص ثم عاد ولو

قال طالق لم أسلم اليك ما قدر لك القاضى من النفقة ليوم كذا وعين يوماً فأت طالق فغضى اليوم واختلاف

سلط اليك وانكرت فالقول قوله في الطلاق وقوطى المال من يتاوى البغوى ولو قال اكر نظاره شوى

بطلاق فأنى بقريظا فصدت السطح للنظار لم تطلق لان الغالب انه براد اخروج من الدار العرس وغيره

ولو حلف ان فلاناً غداً فلا يكد اول بيتين وكان غالب ظنه انه قد غاب عنه بذلك القدر لم تطلق ولو قال ان لم يكن

فلان سرق مالى فأمرأتى طالق وهو لا يعرف سرقته لم تطلق ولو علق طلاق زوجته بزمان فلان وهو حسن الظن

به لا يظن انه بزنى وكان فلان زنى يلزمه أن يحلف بالخالف سرا ولو قال ان قالت لى امرأ قبار طبان فانت طالق

فأنى امرأ وقالت له ذلك طلق المخاطبة ولو قالت هى يافرطبان وقال أردت غيرك قبل ولو قال ان جامعتك

فانت طالق فغيب الخشفة طلق فان راجعها في الوقت حلت الاستدامة ولو قال سرفت كذا فقلت والله

ما سرفت وما رأته وكان قبل ذلك رأها لم يحث لانه يقتضى وبسرفه من الزيادة ولو قال ان لم أنكم

بكل قبيح فانت طالق فالقبيح لا يحصى وأقوله ثلاثة أشياء ولو قال لا أدخل الى ففوجم على البداء والرضى ولو

قال لا أضغ بدى عليها فضر بهما تطلق من فتاوى القفال ولو علق الطلاق بموت زبد فطلق طلق ولو علق

بقتله ومات فلا ولو قال اكرتو بدر شوى حلال الله على حرام فذهب الى الباب طلق وان لم يخرج ولو قال

اكر بدر يرون شوى حلال خدا بر من حرام فامخرج لم تطلق ولو قال حلال خدا بر من حرام اكر خواهر

توفر دادر بن خاه باشد فلهما أصبحت قائمتا اختياراً جعلت أمتعتها وخربت طلق ولو خربت قبل الفجر

فلا طلاق وكذا الحكم لو قال والله لا أقيم غداً في هذا البلد ولو قال ان مكنت في هذه الليلة فانت طالق فخرجت

في الحال فخرجت ومكنت في الليل طلق من شرح الكفاية للصغيرى ولو قال ان أخذت مالى على فلان

فانت طالق وكان له عليه مائة فأدعت تسعة وتسعين لم تطلق ولو قال ان اشترت هذه الدار فانت طالق فاشترتها

الاسهمان مائة لم تطلق ولو حلف لا يبيت في البيت فبات على السطح لم تطلق من بعض شروح مختصر المزي

ولو حلف ان يمشى ميلاً فتردد من البيت الى السوق قدر ميل لم تطلق الا ان يرد خارج البلد ولو قال اذا وضعت

مالى بطنك فانت طالق لم تطلق بوضع الجل لان ما لفظ منطوق على جميع الاحشاء ولو قال ان لم يكن في الكيس

الا عشرة دراهم فانت طالق ولم يكن في الكيس شئ لم تطلق ولو قال ان دخلت الدار بنصب التاء فانت طالق

شهادة على فعل نفسه (قوله فطلقها) صيغة أمر (قوله حيث يترخص) أى المسافر في القصر (قوله

فالقول قوله في الطلاق) اذا الأصل بقاء النكاح وعدم التلطيح (قوله وقوطى المال) اذا الأصل

عدم تسليمه (قوله اكر نظاره بشوى بطلاق) أى ان خربت للتفرج فانت طالق (قوله بقريظا

يطاف) أى يطاف في البيوت والقرى معروف (قوله بخبر الحالف سرا) ثم ان صدقه الحالف وقع

طلاقه والا فلا يصح ما لم يقم الخبر اليقينة على الزنا كما عرفت ما سافر في أواسط الطرف الثالث حيث قال هناك أوجبا

لا يعرف الامن جهته لغير كما اذا قل الخ (قوله ولو كانت القائلة) أى ولو كانت المخاطبة بالطلاق هى

القائلة ومصر تعريف القربان في آخر النسخ العاشرة (قوله ولو قال اردت) أى بالقائلة غيرك أى غير

المخاطبة قبل (قوله والرضى) هو سور المدينة في القاموس الرضى بدمعروف (قوله اكرتو بدر شوى

معناه ان ذهب الى الباب (قوله اكرتو بدر يرون شوى) أى ان خرجت من الدار (قوله اكر خواهر

توفر دادر بن خاه باشد) أى ان سكنت أخنك غداً في هذه الدار (قوله وخربت طلق) قال في الكبير فلا

عن فتاوى القفال وان خربت بعد الفجر فالظاهر وقوعه لانه يقتضى جميع نهار الغد ثم قال الرافى هذا

لفظه وهو بعدم الوقوع أشد اشعاراً به فنأمل (قوله ما) أى ماى قوله ماى بطنك مسطوحاً وحاوياً شامل

على جميع ما في البطن من الاحشاء ثم ان أراد الجل فعمل عليه (قوله ولم يكن في الكيس شئ لم تطلق)

الظاهر الثاني ان من حلف على أن الشئ القلبي لم يكن أو كان أو سيكون أو أن لم يكن فقلت أو أن لم يكن أفضل أولى الدار وظنمته انه كذلك أو اعتقاد الجمله به أو نسيانه له ثم تبين انه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فان قصد جملته ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاد ما و فيما اتى اليه لم يكن يعلم خلافه فلا حلت لانه ط حلف بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فذلك على الاصح جلا للفظ على حقيقته وهي ادراك وقوع النسبة أو عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للغير بل كورور في الاسنى والتعفة وغيرها وقد صرح الشيطان وغيرهما بعد بحث الجاهل والناسي في مواضع منها قوله في الايمان ان المؤمنين تنعقد على الماضي كالمتقبل وانه ان جهل في الحث قولان لكن حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا وهذا ظاهر في عدم الحث ومنها قوله لم حلف شافى ان مذهبه اصح الداهب وعكس الحنفى لم يحث واحد منهما لان كلا حلف على غلبة ظنه (١٦٧) المذكور فيه اى لعدم طاعه حثا ولا ما يقرب منه

وبه يفرق بين هذا وما لو حلف شافى ان لم يقرأ الفاتحة في الصلاة بسقط فرضه وعكس الحنفى فيعتنان فان أدله قرأها لما قربت القطع نزات منزلة القطع ومنها قول الرضوي جلس مع جماعة وقام وليس شغ غيرة فثابت له امرأته اسبندت بخنك حلف بالطلاق انه لم يفعل ذلك وكان خرج بعد الجميع ولم يعلم انه اخذ بده لم يحث وبؤخذ ما تقر انه لو غيرت حيث زوجته فقبل هذه زوجتك فانكر ثم قال ان كاتب زوجتي فهي طالق طانهاا غيرها لم تطلق لان هذا ليس تعليقاً محضاً وانما هو تحقيق خبر وهو مناطها في الظن كاسر بترتيبهم محل قبول دعوى نحو

لم تطلق بال دخول الآن يكون قد سوى الطلاق عليها من فتاوى صاحب الروضة ولو حلف أن زوجته لا تذهب مع أمهالي الحرام فذهبت أمها وأولام زوجته فان قصد به منعها من الاجتماع معها في الحرام طلقت والأصل في خاتمة إذا علم الطلاق بفعل نفسه ففعله مكرها أو ناسياً التعليل أو اجابها به يقع الطلاق ولو كان التعليل بفعل الزوجة أو اجنى فان لم يكن للعقل بفعله شعور بالتعليل ولم يعلم الزوج ولا غيره أو كان عن ليايى بتعليقه بان علق بقدمه أو حجب أو السلطان طلقت بفعله وقد ومع الاكراه والجلب والنسيان لا ينس في التعليل والحالة هذه بحث ولا يمنع وانما الطلاق ملحق بصورة ذلك الفعل وان كان الملحق بفعله علماً بالتعليل ذاك كراهه وهو عن يبايى به أو يمنع لأجله كغلامه وقريبه وقصد الملحق بتعليقه منه ففعله مكرهاً أو ناسياً أو جاهلاً لم تطلق وان لم يقصد منه بل قصد مجرد الصفة لم تطلق ولو قصد منه ما من الخاتمة ففسيت لم تطلق أيضاً ولو علق بدخول طفل أو بهيمة أو مجنون قد دخل مختاراً طلقت

إذا حلف متعل بالزيادة في خاتمة إذا علم الخ (قوله ففعله مكرهاً) أى يبايى على العقد (قوله أو جاهلاً به) أى جاهلاً بان الفعل الذى فعله هو الملحق عليه كعلق بدخول دار أو يدخول داراً ولم يعلم الدار أو يد (قوله لم يقع الطلاق) للغير ما لا يحجب في ذلك قال الشيخ في التحفة من حلف على أن الشئ القلبي لم يكن أو كان أو سيكون أو أن لم يكن فعلت أو أن لم يكن فعل أو في الدار ظنمته انه كذلك أو اعتقاد الجمله به أو نسيانه له ثم تبين انه على خلاف ما ظنه أو اعتقده فان قصد جملته ان الامر كذلك في ظنه أو اعتقاده أو فيما اتى اليه علمه أى لم يعلم خلافه فلا حلت لانه لم يعلم بظنه أو اعتقاده وهو صادق فيه وان لم يقصد شيئا فذلك على الاصح جلا للفظ على حقيقته وهي ادراك وقوع النسبة أو عدمه بحسب ما في ذهنه لا بحسب ما في نفس الامر للغير بل كورور في الاسنى والتعفة وغيرها وقد صرح الشيطان وغيرهما بعد بحث الجاهل والناسي في مواضع منها قوله في الايمان ان المؤمنين تنعقد على الماضي كالمتقبل وانه ان جهل في الحث قولان لكن حلف لا يفعل كذا ففعله ناسيا وهذا ظاهر في عدم الحث ومنها قوله لم حلف شافى ان مذهبه اصح الداهب وعكس الحنفى لم يحث واحد منهما لان كلا حلف على غلبة ظنه (١٦٧) المذكور فيه اى لعدم طاعه حثا ولا ما يقرب منه

السيان ما لم يسم منه انكار اصل الحائض والفعل ما اذا أنكره فشهد الشهود عليه به ثم ادعى سبباً أو نحوه لم يقبل كاجتهاد الادعى وتنبوه وأقبت به مراراً التناقص في دعواه وأقبت وحكم قضيه ماشهدا به وان ثبت الاكراه بنبه فما يظهر لانه مكذب بما قاله أو لا بخلاف ما إذا قر بذلك فيقبل دعواه ولو لم يسم السبب لعدم التناقص ومر أن الاكراه لا يثبت الا بنبه ففعله قاله ابن حجر رحمه الله تعالى (قوله وانما الطلاق ملحق بصورة ذلك الفعل) قال في شرح الرضوي لكن يستثنى من كلامه كالمحتاج ما اذا قصد اعلام المبالى ولم يعلم به فلا يطلق كإفهامه كلام الرضوي وأصلها وجوب عليه ان يقرى في شرح الارشاد تبعاً لغيره وعزاه الزكشي الى غيره (قوله وان لم يقصد منه بل قصد مجرد الصفة لم تطلق) قال في الحفة ولو أطلق بل قصد حثا ولا منعاً ولا تعليقاً محضاً بل أخرجه مخرج المبين وقع عند ابن الصلاح وجوبه وعثر كثير من منهم الرافى عدم الوقوع ووجهه بان الغالب من يحلف على فعل مستعمل من مبال انه يقصد حثا ومنعه فلم يقع مع

نحو النسيان الآن يصرفه بقصد وجود الفعل (قوله ومكر هافلا) واستشكل عنهما من وقوع الطلاق فيما إذا لم يعلم المعلق بفعله التعليل وكما
من لا يبالى بتعليله أو بمن يبالى ولم يقصد الزوج إعلامه ودخل مكرها وجاب بأن الأول فعله منسوب إليه وإن أتى به مكرها ولما يشتم به
بمخلاف فعل هؤلاء فإنه غير منسوب إليهم فكأنهم حين الإكراه لم يفعلوا شيئا (قوله ولو قال من أكل منك هذا الرغيف الخ) وقد تقدمت
هذه المسئلة وأما أعادها ولو قلنا (١٦٨) بعدها (قوله وإن دخلت واحدة منهما الدارين الخ) لأن مقتضى اللفظ أن تدخل

كل واحدة منهما الدارين
وأن تركب كل واحدة
الدائتين وإنما جمل في
مسئلة الرغيفين على أكلهما
الرغيفين مع أن مقتضى
اللفظ أكل كل منهما
الرغيفين وهو مستحيل
لأن السكى الأفراد إذا
تصغر حل على المجموع
كقوله إن دفنت هذا الميت
قاله في الأمي

كتاب الرجعة

بفتح الراء كسر هاء الفتح
أفصح عند الجوهري
والكسر أكثر عند
الزهري وهي لغة المرقم
الرجوع وشعره للمرأة
الى النكاح من طلاق غير
بأن في العدة كما يؤخذ
بأنى والأصل فيها قبل
الاجماع قوله تبارك وتعالى
ويعولن أحق بردهن
في ذلك أى في العدة إن
أرادوا أصلا أى رجعة
كما قاله الشافى رضى الله
عنه وقوله صلى الله تعالى
عليه وسلم لعمره
فلا رجعة (قوله فلا رجعة
في الفسوخ الخ) لأن

ومكرها فلا رجعة ولو قال من أكل منك هذا الرغيف فطلق فأنكته فلا طلاق ولو قال أن أكلته هذا الرغيفين
فأنا طلقان فأنكته كل واحدة منهما رجعة فطلقا وإن أكلت أحدهما رجعة فطلقا وإن أكلت أحدهما رجعة فطلقا وإن أكلت
أكلت أحدهما رجعة فطلقا ولو أكلت أحدهما أكثر من رغبة والأخرى الباقي منهما طلقا ولو قال
إن دخلتاهن الدارين أو ركبتهن الدائتين فأنكته طلقان فدخلتاهن الدارين أو ركبتهن الدائتين فطلقا
وإن دخلت واحدة منهما إحدى الدارين أو ركبتهن الدائتين والأخرى الأخرى ولم تدخل ولم يركب
فلا طلاق

كتاب الرجعة

وطأ الركن الأول السبب وله شروط الأول أن يكون مطلقا فلا رجعة في الفسوخ بالعيوب وغيره ما قبل
الدخول وبعده الثاني أن يكون مجانا فإن كان بعوض فلا رجعة الثالث أن يكون واحدا أو اثنين فإن كان
ثلاثة أو أمرا فلا رجعة وللرجعة وللرجعتان وللعد رجعة ولو طلق قال أسقطت حق الرجعة أو طلق بشرط
أن لا رجعة لم يسقط الركن الثاني المرجع وله شرطان الأول العقل فلو طلق زوجته ثم جن فلا تصح رجعة
وتصح رجعة وليه زوجته حبث بزوجه ولا يتصور في الطفل ويصح رجعة العبد بغير إذن سيده ورجعة
السكران كنكاحه الثاني الإسلام فلا يصح رجعة المرد حتى يسلم وتصح رجعة الأصل في الركن الثالث الصيغة
وصر بمحارجعتك وراجعتك وأرجعتك ورد ذلك وأمسكتك ويشترط الإضافة إليها مضمرا أو مظهرا
بأن يقول راجعتك أو راجعت فلانة فلما مجرد راجعت فلا ينفع ويستحب الإضافة إلى النكاح أو الزوجية
أولى لنفسه بأن يقول راجعتك أو ردته إلى نكاحى أو إلى زوجيتى أو إلى أوا مسكتك في نكاحى
ويشترط الإضافة إليها ولو قال تزوجتك أو نكحتك بلا إيجاب أو قال اخترت رجعتك أو أعدت الحل

عنه أو منعه فمفعول يقع نحو النسيان الآن يصرفه بقصد وجود الفعل (قوله ومكر هافلا) لأن فعله حينئذ
غير مندوب إليهم وبه فارق دخول نحو من لا يبالى بتعليله مكرها قد بر (قوله ولو قال من أكل منك هذا
الرغيف الخ) وأما أنه ذكر هذه المسئلة ليرب عليها ما بعده أو لا فقد تقدمت قبل فتاوى القاضى وقد
ذكرنا هناك التعليل (قوله وإن دخلت واحدة منهما الخ) إذ مقتضى اللفظ دخولهما في كتاب الدارين ومثله
الركوب ولما استحال أكل كل منهما الرغيفين حل على أكلهما الرغيفين إذا تكل الأفراد إذا تعدد حل
على المجموع

كتاب الرجعة

(قوله فلا رجعة في الفسوخ) إذا اشتهر وضع لنا الفسخ رفع الضرر فكيف يليق به جواز الرجعة (قوله
فإن كان بعوض فلا رجعة) للبيوتة (قوله أو أمرا فلا رجعة) للبيوتة (قوله لم يسقط) لأن حقها
ضرورى (قوله حيث بزوجه) بأن طهر أماراة توفاته أو يتوفى الشفاء بقول الأطباء ونحوهما (قوله
ولا يتصور في الطفل) إذا يقع طلاقه إذا حكم به حنبلى فينبذ لا تصح رجعة (قوله وتصح رجعة العبد
الخ) وقارفت النكاح إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله كنكاحه) أى يصح (قوله رجعة

الفسخ شرع له دفع الضرر ولا يليق به جواز الرجعة (قوله فإن كان بعوض فلا رجعة) للبيوتة به (قوله ولو طلق
ثم قال أسقطت حق الرجعة الخ) كما أسقطا الولاء للعق بشرط إسقاطه (قوله ولا يتصور في الطفل) لعدم وقوع طلاقه إذا حكم حنبلى
بصحة طلاقه (قوله وتصح رجعة العبد بغير إذن سيده) وإن احتاج في النكاح إليه إذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء (قوله ورد ذلك
وأمسكتك) لو رددهما في القرآن والأول في السنة أيضا ومن كان أشهر من الأساك بل رجعت في الرضوع بعد الاستنوى والأدعى
التأويل عن نص الشافى أنه كتابة وهو خلاف ما اقتضاه كلام الرضعة من أنه صريح (قوله وأردت ذلك إلى نكاحى) قال في التحفة متى يكون

صرح بالحل الرد وسعد المتبادر منه الى الفهم ضد القبول فقد يفهم منه الرد الى أهلها بسبب الفرقا فاشترط ذلك في صراحته خلافاً لجعل ليقين ذلك الاحتمال قال في الاسني بخلاف البقية لكن ايق الفضة الشهور عدم الاشتراط فيها ايضا قوله ولو عقد النكاح على الرجعة بدل الرجعة صميم ويكون كالملة لان ما كان صرحا في شيء لا يكون صرحا في غيره كالاتفاق والظهار قاله في شرح الروض قوله ولو اشترط الشاهد على الرجعة لاتهامي حكم استدامة النكاح وانما وجب الشاهد عليه (١٦٩)

(قوله ولا يبين أن نذعيه الآخر) على وفق عادتهما الدائرة وعلى خلافها (على الأصح لان العادة قد تتغير وهي مؤمنة بخلافها ان كذبها فادركت حلف وراجعها والثاني انها لو قالت انقضت عدتي وجب سؤالها عن كيفية طهرها وحيضها وتحليلها عن التهمة لكثرة النكاح ونفيه الشيخان من الرواي وأقراه (١٧٠) (قوله ولو ادعت امرأة دون الامكان ورد دناها) أي كذبناها (قوله)

أصرت على الدعوى) لان اصرارها يتضمن دعوى الانقضاء الآن (قوله ولو الرجعة الى الوضع) لوقوع عدة الوطء عن الجنيتين كالباقي من الاصرار لان ذلك ينفذ ومداخل لا تنقض

فصل يحرم وطء الرجعية (قوله ولا يجب الحد وان علم التحريم

ولا التعزير لأن يعتد التحريم ويجب المهر بهذا الوطء راجعاً وأولاً راجعاً ولا يجب مهر الوطء بعد الرجعة لانها ليست بنكاح مبتدأ بل استدامة لنكاحه الاول ويصح الاطلاق من الرجعية والظهار واللعان عنها ويلحقها الطلاق وتجب نفقتها واذا مات أحدهما في العدة ورثه الآخر ولو انقضت العدة ثم ادعى الرجعة في العدة ولم تنكح هي وانكرت فان انفقاعاً وقت الانقضاء كيوم الجمعة وقال الزوج راجع يوم الخميس وقالت بل السب صدقت يمينها انها لتعلمه راجع يوم الخميس فان انفقاعاً وقت الرجعة كالجمعة وقالت انقضت عدتي يوم الخميس وقال بل السب صدق يمينه وان لم يتفقا على شيء واقتصر على النكاح فهو بدعي السب وهي التأخير صدق السابق بالدعوى فاذا قالت ألا انقضت عدتي ثم قال راجعتك قبل الانقضاء صدقت يمينها وان قال ولا راجعتك قبل الانقضاء ثم قالت انقضت عدتي قبل راجعتك صدق يمينه ولو وقت دعواه ما صدقت يمينها ولو قال ان لم يحول الرجعة والانقضاء وان لم ينعلم السابق منهما فالصل بقاء العدة ومعه الرجعة ولو قالت وطلقها ثم اختلفا فقال طلقك بعد الولادة وتولى الرجعة وقالت بل قبلها وانقضت عدتي

بل هي لتيقن الانقضاء فلاصح الرجعة فيها (قوله ستة عشر يوماً لحقة) الصواب ولحقتان كالباقي ثم رأيت في المنهاج كذلك (قوله ولا يبين ان بدعي الخ) لانها مؤنة والعادة قد تتغير (قوله ورد دناها) أي كذبناها (قوله كذبت نفسها الخ) قال في الروضة لان اصرارها يتضمن دعوى الانقضاء الآن (قوله والطعن في الحصة الرابعة) عد الوطء حيفاً والافتاء يكون الطعن في الحصة الثالثة كالباقي (قوله من الافراء) أي اقراء الطلاق (قوله وله الرجعة الى الوضع) لوقوع عدة الوطء عن جنيتين كالباقي من الافراء لان ذلك ينفذ ومداخل لا تبطل كذا قيل

فصل يحرم وطء الرجعية (قوله ولا يجب الحد) اذا الرجعة تحصل بالوطء عند بعض (قوله صدقت يمينها الخ) اذا الاصل عدم الرجعة قبل الجمعة (قوله صدق يمينه) اذا الاصل عدم انقضائه قبل الجمعة (قوله قبل الانقضاء صدقت يمينها) لاتفاقها على الانقضاء واختلفا في الرجعة والاصل عدمها (قوله صدق يمينه) لعكس العلة المذكورة آنفاً (قوله معا صدقت يمينها) اذا الانقضاء لا يعلم غالباً الا من اتيه بتسديد الشهاد عليه بخلاف الرجعة

الافضاء واعتقدوا ما لاتفاق والاصل عدم الانقضاء (قوله ولو وقت دعواه ما صدقت يمينها) لان انقضائه العدة لا يعلم غالباً الا من اتيه بالشهادة على الرجعة ولم يتحقق سببه حتى ينعدم به هذا كله اذا انكح والافسياني

(قوله فان انفعا على وقت الولادة) الى صدق قوله بينهما أي عكس ما مر، وذلك لانهما بالحكمين بالعمل بالاصل فهما وان كان المصدق في أحدهما غيرة في الآخر (قوله وان لم يتفعا على وقت الخ) لانهما قدما على التحلل الصمة قبل انقضاء العدة فتقوى جانب (قوله ولو أقرت بأنها بنت زيدا أو شته الخ) لانه رجوع عن الأبيات لا يكون الا عن علم في الرجوع عنه تناقض (قوله ولو زوجت وهي من معتبر رضاها الخ) قال في الروض ولو أنكرت غير المجردة الاذن قبل الدخول ثم (١٧١) اعترفت لم يقبل منها قال في شرحه لان النفي اذا تعلق بها كان كالإببات

بالوضع فان انفعا على وقت الولادة كالجدة وقال طلقته في السبت وقالت في الخميس صدق بينهما فان انفعا على وقت الطلاق كالجدة وقال ابنت الخسيس وقالت بل السبت صدقت بينهما وان لم يتفعا على وقت وادعي تقدم الولادة وادعت تقدم الطلاق صدق بينهما ولو ادعت تقدم الطلاق فقال لأدري لم يقنع به بل بحلف جاز ما بان الطلاق لم يتقدم أو ينكح فله حلفه وقوله لأدري انكار حتى تعرض العيّن عليه فان أعاد الكلام الأول جعل لا كلا فحلفه ولا عده عليها ولا رجعه وان نكحت فعليها العدة ولو جزم الزوج بتقدم الولادة وقالت لأدري فله الرجعة وكذا القول اجمالا لأدري السابق منها ما وليس لها النكاح حتى يمضي ثلاثة أقرأء وإذا أنكرت الرجعة خبت صدقت بينهما ولو رجعت قبل رجوعها ولو أقرت بأنها بنت زيدا أو شته من الرضاع أو النسب ثم رجعت لم تقبل ولو زوجت وهي من معتبر رضاها فقال لم أرض بعقد النكاح ثم رجعت فماتت رضيته وكنت نسبته قبل ولو أقرت بالرجعة ثم أنكرت لم نسمع الآن نقول كنت سمعته من أصدقه وتبين كذبه فتقدم للحليف ولو ادعت الطلاق على الزوج فانكر ثم رجعت وكذبت نفسها لم يقبل ولو أقر الزوج لم أراجعها في العدة ثم قال كنت راجعتها لم يقبل ولو نكحت زواجا ثم ادعى الأول رجعة في العدة وأقام بنته فهي زوجته دخل الثاني بها لم يدخل ولها عليه مهر للثلث ان دخل وعليها العدة وحرم وطء الأول الى انقضائها ولو لم ينكح بنته فله تحليفها دون الزوج الثاني لانه لا تسمع الدعوى عليه لان الحرية لا تمدح تحت اليد فان حلفت سفهت دعواه وان نكحت وحلف الأول أو أقرت بالرجعة غرمت للأول مهر مثلها ولا يحكم بالانكاح الثاني ان لم يخرجهو رجعت وتسلم الى الأول حتى يزول حقه بموت أو فسخ أو طلاق وان أقر بها حكم بارفعاها وسلمت الى الأول وطاعها المسمى ان دخل بها ووضعه ان لم يدخل ولو أقر الثاني رجعت ولم يخرجه ولم يتكلم حكم بارفعاها نكاحه لا يصير زوجة للأول ولو طلق زوجته طلقه أو طلقته بن وقال طلقته بعد الدخول ولي الرجعة وأنكرت الدخول صدقت بينهما فاذا حلفت فلا رجعة ولا سكي ولا نفقه ولا عده وطء الزوج في الحال ثم هو مفرط بكامل المهر وهي لا تدعى الانصاف فان كانت فضنه كذبه فلازم طلبة منها بشيء وان لم تنصها فليس لها الأخذ بالصف

(قوله فان انفعا على وقت الولادة كالجدة) الى قوله صدق بينهما واعلم أن هذا الاشكال بمصر فان انفعا على وقت الانقضاء كيوما بجدة الى قوله صدقت بينهما لان اتفاق الزوجين هناك على رفع النكاح قبل انقضاء العدة فتقوى جانبها وهما لم يتفعا عليه قبل الولادة فتقوى جانب الزوج (قوله تقديم الطلاق صدق بينهما) اذا اصل بقا العدة والولاية للرجعة فالحاشية الحاشية هانما التعليل لا يخفى خطؤه كما علم بمصر انشأ الاشكال فتدبر (قوله ثم رجعت لم يقبل) لان هذا رجوع عن الإببات والابيات إنما يكون عن علم بالرجوع عنه تناقض وبه فارق ما قبله وما بعده من المسئلة (قوله التحليف) أي تحلف الزوج على الرجعة (قوله ولو ادعت الطلاق على الزوج فانكر ونكح حلفت ثم رجعت وكذبت نفسها لم يقبل) لتأ كذا الحكم ههنا الدعوى والحلف به فارق ما لو طلق زوجته فقال واحدة وقالت ثلاثا صدقه قبل وفي بعض النسخ لم يذكر لفظ ونكح حلفت وهو غير سديد (قوله صدقت بينهما) أي أنه ما طلقها

رجوعها لان المرأة قد تسب ذلك لزوجها من غير تحقق اه (قوله لان الحرية لا تمدح تحت اليد) قال ابن حجر لان الزوجية من حيث هي زوجة ولو أامة لا تدخل تحت اليد (قوله حتى يزول حقه) أي الثاني بموت الخ فان زال وحلف الأول بن الزم الدعوى عليه وغيرها سلمت له ورطه بالهر لا ارتفاع المأجولة (قوله ولو طلق زوجته حلفت) الى قوله صدقت بمسألة: حلفت أنه ما وطئها لان الاصل عدمه قال في مرجع الرض و غارق بدمه قول فلهما اذا أنكر وطء الأولى أو العنين اذا ادعيا بن النكاح تأبست والمرأة قد يهدى ما يريه والاصل

عدم موافقة الطلاق فليس يقع وهو يدعى الرجعة فلو طوع قبل الطلاق والاصل عدمه (قوله ولو ادعت المتخول ولو انكوصدق بميثته) لان الاصل
عدمه (قوله ولو لاسقط أي العدة (١٧٢) برجعها بعد دعواها للسؤل لانه رجوع عن اقرارها (قوله فلو تزوجته

الامتحان) لان نكاح الامة
حقه والمذهب المنصوص
عليه في الام والبويطي
وغيرهما أن القول قوطا
كاحرة قاله في شرح الروض
في كتاب الامان

وهي تحقيق الامر، وكيفية ذكر اسم الله تعالى أو صفته من صفاته، وينقد على الماضي والمستقبل فإن حلف على الماضي بأن قال ما فعلت كذا أو ما قلت كذا أو كان كذا نافية علمانه ذكر كاله عصى وزمته الكفارة وإن كان بجلا أو ناسيا فلا كفارة كالأطلاق بثله ولوسبق لسانه إلى العيّن أو لصدقه كقوله عند غضب أو حجاج أو غلبة أو صلة كلام لا والله يبي والله فلا كفارة تؤكد أن كان يحلف على شيء فسبق لسانه إلى غيره ولو حلف سانه وقال ثم أعد العيين بل الصلة وأغيرها صدق إن لم تكن غير ينة مكذبة وفي الطلاق والعاق والايلاء صدق ولو قال لا آخر أسألك بالله أو أقسم وأقسم عليك بالله لتفعلن كذا أو قهده الشفاعة أو بين المحاب فليس عيّن وإن قصد عيّن شيء كان ميثاقاً أو أطلق كان شفاعة وانسحب برار القسم إن لم يتضمن محرماً أو مكروهاً وكره السؤال بوجه الله تعالى ورد من سأل به والحلف بالخلاف كالنبي والكعبة وجبريل والعرش والكرسي والوحي والقلم ورأس السلطان والشيخ والعالم وبه الرسول وشعره مكروه غير محرّم ولا كفارة في كذبه لكن لو اعتقد الخائف في الحالف بمن التعظيم ما يعتقده في الله كفر وعلى هذا جرح قوله صلى الله عليه وسلم من حلف بغير الله فقد كفر ولوسبق إليه لسانه بلا قصد فلا كفر اهتدى على هذا جرح قوله صلى الله عليه وسلم أفعل ما يهّدن صدق ولو قال إن فعلت كذا فانه يهودى أو نصراني أو برىء من الله أو من رسول الله أو من الاسلام أو الكعبة أو مستحل الخمر أو الميتة فلا كفارة في كذبه إن قصد تبعد نفسه عنه لا يكفر ويقول لا إله الا الله بحمد رسول الله واستغفر ندياً بان قصد الرضا بذلك أو التخليق كفر في الحال ويستحب لمن تكلم فنجح أن يستغفر الله ويوب إليه وحروف القسم السامع والتاء والواو فاذا قال بالله أو تائه أو والله فهو بين نوى أوليه والتاء لا تسعمل الا في التدين الرحمن الرحيم وغيرهما ولو قال لرفعاً ونصباً أو جراً لا حروف

﴿ کتاب الایمان ﴾

(قوله أوجله) أى فى الكلام (قوله أومه الكلام) أى عند وصله (قوله وفى الطلاق والعناق الخ) أذهبها
تعلقى حق الغير (قوله واستحب) أى للمخاطب وأرار المقسم من البر هو ضد الخفت (قوله بوجه الله تعالى)
أى رضاه (قوله وعلى هذا) أى على سيق اللسان حل قوله صلى الله عليه وسلم حين قال السائل عن
فرائض الصلاة لا يزيد على ذلك ولا ينقص أفعل الرجل وأبىه أى أقسم بأبىه أن صدق خلفه عليه السلام
بالمخوف قيل حل على سيق لسانه بما قاله المحقق وحل الشئ هذا القسم على أنه قبل ورود النهى فى العيين
نغير الله تعالى (قوله وعلى هذا) أى على الاعتماد (قوله فلا كفارة فى كذبه) ولكن يحرم ذلك (قوله
تعيده نفسه عنه) أى عن المخوف عليه وأطلق بكسر

ذلك خبر الصحيحين من حلف بالآلات والعزى فيقول لاله الا الله وسأقسم أشهد هنا لا بدل على عدم وجوبه في الاسلام الحقني لأنه يقتصر
 فيها ولا احتياط ما لا يقتصر فيه على أنه لو قيل الأول أن يأتي هنا بلفظ أشهد فيها لم يبعد لأنه اسلام اجماعا لا مع حذف قائم في التحفة
 (قوله ولو لقال به الخ) هذا ما قاله الرافعي عن الجويني والامام والزماني ويحمل حذف الالف على الحسن لان الكلمة تعبر على السنة العوام
 والنحواس وقال ابن الصلاح ليس هو خنابل لغة سكانها الزجاجة أي وغيره وهي شائعة في بني أن يكون عينا عند الاطلاق قال شيخ الاسلام
 وقول ابن الصلاح أوجه لكن ينبغي تنقيده بما ذكره البردبيله البلية بمعنى الرطوبة وقال ابن حجر لفظه به لغو وان نوى بها العيين لان هذه كلمة غير
 الخللة اذ هي الرطوبة ذكره في الروضة وهو متجهون اعترض معنى وتخللا ما وان سلفنا انما نقه غريبتا في الاستعمال العربي فلا
 يعول عليها وزعم انها متعذر المردمنة شيوعها في السنة العوام كما صرح به غير (١٧٣) واحد ولا عبرة بالشيوع في الستهم (قوله

القسم يمكن عينا لأن يردها ولو قال والله برفع الحماة ونصبها كان عينا ولو قال به مشددة اللام بلا قسم
 يمكن عينا لأن يردها وما حلف به أقسام الأول منه ذات الله تعالى فقط كقوله والذي أعبد أو أسجد
 أو أصل له والذي فلق الحبة وبرأ النسمة والذي نفسى بيده فهو عيين أطلق أنوى الله أو غيره ولو
 قال قصدت غيره لم يدين الثاني ما يختص بالله تعالى من الاسماء والصفات كالله والاله والرحمن والرحيم ورب
 العالمين وما لك يوم الدين وخالق الخلق والحي الذي لا يموت والاول الذي ليس قبله شيء والواحد الذي ليس
 كسله شيء وهذا كالقسم الاول مطلقا الثالث ما يطلق في حق الله تعالى وغيره ولكن يستعمل في حق الله
 تعالى غالبا يقيد في حق غيره كالجبار والحق والرب والملك والكبر والقادر والقاهر والخالق والرازق والرحيم فان
 نوى به العيين أو أطلق عيين وان نوى غيره فلا رابع ما يطلق في حق الله تعالى وفي حق غيره على السواء
 كالحي والوجود والمؤمن والكريم والغني والسميع والبصير والعليم والحكيم فان نوى به غيره أو أطلق
 فلا عيين وان نوى العيين فيمين وقيل لا اختص الصفات فلو قال وحق الله أو حومة الله ونوى به العيين
 أو أطلق فيمين وان نوى العبادات أو غيره فلا رابع ما يطلق وحق الله ونصب نوى العيين وان أطلق
 فلا ولو قال وقدر الله وسلطانه وعلمه ومشيئته وسمعته وبصره وعظمته وكبريائه وعزته وجلاله وقائه ونوى
 العيين أو أطلق فيمين وان أراد المعلوم والمقدر غوا السلطنة المقدور والسمع المسموع والبصر المرئي فلا
 عيين ولو قال وكلام الله أو كتاب الله أو القرآن أو المصحف أو ما ثبت أو المكتوب فيه أو بحرمه المكتوب
 فيه فيمين ولو أراد بالمصحف الورق والجلد فلا عيين ولو قال أقسم بالله أو قسمته أو حلف بالله أو حلفت به
 وأراد العيين أو أطلق فيمين وان أراد الاخبار عن الماضي والمستقبل فلا وقال أشهد بالله أو شهدت به
 (قوله الآن يردها) والمعمدان كلمة لغو وان نوى بها العيين لان هذه كلمة غير الخللة اذ هي الرطوبة
 (قوله فلق الحبة) أي شقها (قوله ورأى) أي خلق النسمة أي الانسان (قوله كالقسم الاول مطلقا) أي
 نوى العيين أو أطلق أنوى غيره (قوله وقيل لا) والاول هو المعقد وهذا هو المرجع في الكبير والصغير
 وشرح الباب والمفهوم من الحاوي وتعليقه والاول هو المعتمد في الحرر والروضة في كلام المصنف ترك
 القاعدة ما ينبغي (قوله الخامس اصفاء الخ) قال شيخنا زكي ياء الفرق بين صفة الذات كالسمع والفعل
 كالخلق ان الاولى ما استحق في الازل والثانية ما صدق في الازل دون الازل يقال علم في الازل ولا يقال
 رزق في الازل الاتوسع باعتبار ما يؤل إليه الامر

والفرق بين صفة الذات كالسمع والفعل كالخلق أن الاولى ما صدق في الازل والثانية ما ينسحق في الازل دون الازل يقال علم في الازل ولا
 يقال رزق في الازل الاتوسع باعتبار ما يؤل إليه الامر قاله في شرح الروض (قوله ولو لقال وكلام الله أو كتاب الله الخ) قال ابن حجر في التحفة
 وتنفذ بكلام الله ونحو التوراة مالم ير الالفاظ كجملها ظاهر ثم رأيت الزركشي قال وحلف مسلم آية منسوخة من القرآن أو بنحو التوراة
 تنعقد عينا لأنه لا كلام الله ومن صفات الذات قاله القاضي وينبغي أن تكون المسخوعة على خلاف في أنه هل يحرم من الحديث مسه وهل تبطل
 الصلاة بقرائه والصحيح لا يحرم وبطل به وبه بقوى عدم الامتداد أو برد تخريجهم ان الماده انما على المعنى وهو كلام الله النفسى بلا شك
 ومضى على الالفاظ والاحكام ما نصد نسخها فلو جبه ما ذكرته من الالفاظ مالم ير الالفاظ وبالقرآن مالم يرده نحو الخطبة والمصحف مالم يرده ورقة
 وجلده

التخيراً ما اذا التزم غير قرينة

أَوَامِلُ اللَّهِ وَأَمِنْ اللَّهِ وَأَعِزَّ بِاللَّهِ وَأَعَزَمَتْ بِاللَّهِ وَأَوَّلَاهُ اللَّهُ وَلَعُمَرُ اللَّهُ أَيُّ بَقَاؤُهُ قَانَ أَرَادَ الْبَيْنَ فَبَيْنَ وَانْ
 أَرَادَ غَيْرَهَا وَأَطْلَقَ فَلَا وَقَالَ وَعَهْدُ اللَّهِ أَوْ عَلَى عَهْدِ اللَّهِ وَسَيِّئُهُ فَوَضَعَتْهُ وَأَمَاتَهُ وَكَفَّاتَهُ وَلَوِيَّ الْبَيْنَ فَبَيْنَ
 وَانْ أَرَادَ الْعِبَادَاتِ وَأَطْلَقَ فَلَا وَلَوْ قَالَ انْ فَلَعَلَّ كَذَا أَوْ انْ لَمْ أَفْعَلْ كَذَا أَفْعَلْ صَوْمٌ أَوْ صَلَاةٌ أَوْ مَدَقَّةٌ أَوْ نَذْرٌ
 أَوْ كُفَّارَةٌ بَيْنَ وَحَسَنَتْ لَزِمَتْهُ كُفَّارَةٌ بَيْنَ لَا لِلْمَنْعِ وَلَوْ قَالَ خُفِيَ بَيْنَ وَحَسَنَتْ فَلَا كُفَّارَةٌ وَسَمِيَ هَذَا التَّعْلِيقُ
 بَيْنَ السَّجَّاحِ وَلَوْ قَالَ لَأَخْرَجْنِي عَنْ بَيْتِكَ وَأَرَادَهُ أَنْ إِذْ حَلَفَ الْآخَرُ صَرَفَ حَالْفَهُ لَوْ أَنَّ أَرَادَهُ مَتَى طَلِقَ
 أَمْرًا أَوْ طَلَعَتْ أَمْرًا أَوْ إِضَاحُصَ وَأُطْلِقَتْ أَمْرًا أَوْ إِذْ حَلَفَ الْآخَرُ وَلَوْ قَالَ انْ فَلَعَلَّ كَذَا فَيُجَانِ الْبَيْعَةَ لَازِمَةً لَمْ
 وَكَانَتْ الْبَيْعَةُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِالصَّخَاةِ فَاضَافَ إِلَيْهَا السَّجَّاحَ اسْمُ اللَّهِ تَعَالَى وَالطَّلَاقُ
 وَالْعِتَاقُ وَالْحَجُّ بِالصَّدَقَةِ فَإِنْ لَمْ يَرُدَّ مَاتَ بِهَا الْحَاجُّ لَفَضِي عَلَيْهِ وَإِنْ أَرَادَهُ لَمْ يَذْكُرِ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَالْحَجُّ
 وَالصَّدَقَةُ لِنَظَرِ فَكُنْكَ لَانْ ذَكَرَ هَا وَقَالَ بِطَّلَاقٍ وَنَعْتًا فَهَارَ حَجَّجَهَا وَصَدَّقَهَا فَكُنْكَ لَانْ الطَّلَاقُ وَالْعِتَاقُ وَفِي
 الْحَجِّ وَالصَّدَقَةِ الْكُفَّارَةُ كَبَيْنَ السَّجَّاحِ وَالْبَيْنَ مَكْرُوهٌ لِإِلْجَائِهِ تَعَالَى فِيهِ طَاعَةٌ كَقَوْلِهِ وَاللَّهُ لَاصِلِينَ الصَّلَاةِ
 وَلَا تُشْرِبُ الْخَمْرَ وَكَذَلِكَ الْإِيمَانُ لِلْأَزْمَةِ فِي السَّوَارِي إِذَا كَانَ صَادِقًا وَإِنْ كَانَ كَاذِبًا بَعْضُهُ وَكَفَرُ حَتَّى لَوْ حَلَفَ فِي
 الْقَسَامَةِ خَسِينَ مَبْنَا كَاذِبًا لَزِمَتْهُ خُسُونُ كُفَّارَةٌ ثُمَّ انْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ مَأْمُورٍ كَالصَّلَاةِ الْمَرْفُوضَةِ وَأَفْعَلُ مَنَهِي
 كَالزَّانِعِي وَوَجِبَ الْخُتُّ وَالْكَفَرُ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى تَرْكِ مَنُودٍ كَعِيَادَةِ الْمَرْيُوسِ أَوْ فَعَلُ مَكْرُوهٍ كَالسَّتْنَاءِ
 بِالْبَيْنِ اسْتَعْبَ الْخُتُّ وَالْكَفَرُ وَإِنْ حَلَفَ عَلَى فَعَلٍ مَبَاحٍ كَالْأَكْلِ وَالنَّوْمِ أَوْ تَرْكِ حَقِيقَةِ الْبَيْنِ أَفْضَلُ مِنْ حَسَنَةِ
 وَلَوْ حَلَفَ أَنْ لَا يَأْكُلَ طَبِيبًا وَلَا يَلْبِسَ نَاعِمًا لِيَاخْتَلَفَ فِي أَيِّ مَنَ طَاعَةٌ أَوْ كَرَاهَةٌ وَالْأَصُوبُ أَنَّهُ يَخْتَلَفُ بِاخْتِلَافِ
 النَّاسِ وَتَصَوُّدُهُمْ وَبِحُزْنٍ أَنْ يَكْفُرَ فَيُحْلِلُ الْخُتْنَ انْ كَفَرُ بَغْيًا لِلصُّومِ وَكَانَ الْخُتْنُ حَازِرًا أَوْ خَازِرًا كَانَ مَحْرَمًا

من الخلق به إلا بقائه فيه طاعة الخ والاحاجة كنوكيد كلام كقولہ صلی اللہ تعالیٰ علیہ وسلم فواللہ لأعلم الله حتى خلوا أو عظیم أمر كقولہ واللہ لنعلمون ما أعلم لصحكتهم قليلا وليكنتم كثيرا والفي دعوى عند حاكم فلا يكره بل قال بعضهم سن (قوله والاصوب انه يختلف باختلاف الناس وقصودهم) فان قصد الافتداء بالسلف أو الفراق للعادة فيه طاعة فسكره

پیمان بلا نزاع و منہ مایعتاد

على السنة الناس العتق

يلزمى أو يلزمى عتق

عبدی فلان أو العتق لا

أَفْعُلْ أَوْ لَا فَعْلُنْ كَذَا قُلْ لَمْ

بنوالتعليق فلقووان نواه

تخیر کما نص علیہ فی بعض

ذلك، ثم ان اختار العتق

أوعتق المعين أجزاء مطلقا

أوالكفارة وأراد عتفه

عنها اعتبر فيه صفة الاجزاء

(قوله والنجين مكروهة)

لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ

عرضه لايمانكم اى لاسكنوا

من الخلف به الاقباله فيه

طاعة الخ والاحاجة

کتوکید کلام کقوله صلی الله

نَعَالِي عَلَيْهِ وَسَلَّمَ قَوْلَ اللَّهِ لَا يَمَلُ

اللہ حنی علواً و تعظیماً

كقوله والله لو يعاصون ما

اعلم لضعفكم قليلا وليدبتم
كثيرا الا فدم عينا

سیرا وادی دعلوی عند
اکفلاک

حَامٍ وَلَا يَتْرَهُ بَلْ هِيَ كَالْبَحْلِ بَنَنْهُمْ

سكن (عقود) واهل كسوة

وَقَصِدْ دَعْمَ) فَإِنْ قَصِدْ

الافتداء بالسلف أو الفداء

للعبادة فيه طاعة فمكره

الخنت فيها والافهى مكرهه فندب فيها الخنت (قوله) وبخونان يكفر قبل الخنت (لان سد وجوبها اليقين) وبخون
والخنت جميعا والتقدم على احد السدين جائز كسرى آخر الزاكات وادبها عن الخنت افضل ليخرج من خلاف أى حقيقه رحمه الله (قوله)
ولا بخونان كلن حرما) قالى الرض يجوز هدم الكافره بفرءهم ولو عصمته حال فسر حمدن ترك واسأه وأفعل حراما كالوجه
لأنه فاه بخون عدم الكافره عمله لوجود أحد السدين والى كفه لا يتعلو بانها لا تلحق على الجواهر عليه مصصه قبل النى وعدمه

والحنث جميعا والتقديم على أ

ولا يجوز ان كان محرماً قال

لَا يَرْفَعُ فَايَهُ يَكُونُ عَنَّا يَوْمَهُ الْكَلَامُ

وقيل التكفير بعده (قوله) يجوز تقديم كفارة الظهار على العود إذا كفر بغير الصوم وصورة أنه إن يظاهر من رجعية ثم يكفر ثم راجعها أو يظاهر من زوجة مطلقاً رجعيًا ثم يكفر ثم راجعها أو يظاهره وقتاً يسقط ثم طلقاً أو يظاهر فرتد أو زوجة تكفر ثم تسلم هي والعنف من كفارة الظهار عقيب الظهار في غير ذلك ونحوه وعقبت مع العود لأجله لأن اشتغاله بالكفارة عود وذلك لوجود أحد السببين (قوله وكفارة القتل على الموت) أي بعد وجود سببه من جرح أو نحوه (قوله ويجعل المندور المعلق على الوجوب) أن كان مالياً كما إذا تذر صدقاً وعقبتان شتى مرضيه أو عقبت شفاؤه يوم فاقعت أو صدق قبل الشفاء ووقع لهما أي للشخصين في الزكاة خلاف هذا وأصعبه بالقبلي وغيره هذا لأن القاعدة في السببين جواز تقديمه على أحدهما لا على ماصر يحتمل فيه (١٧٥) قال ابن حجر: فصل المرجع في البر

والخث اتباع القسط
الخ قال في الشفعة
والاصل في هذا وما بعده
أن اللفظ يحمل على
حقها الآن يتعارف
الجزأ فور بدخوله فيدخل
أيضا فلا بحث أمير حلب
لابني داره وأطلق لإبعاله
بخلاف سألوا أرادت نفسه
وغيره فيبحث بفعل غيره
أصله بنقله صبر اللفظ
مستعلا في حقيقته
ومجازه بناء على الاصح
عندنا من جواز ذلك أو
عموم الجاز كما هو رأي
المحققين وكذا من حلف
لا يخلق رأسه وأطلق فلا
بحث بحلق غيره بما مر
على ما رجح ابن القري
وقيل بحث للمرف ومعه
الرافعي وأقده السنوي
وغيره اه واللفظ أنواع
الاول الدخول والمساكنة
(قوله من الرف) جمع

ومجوز تقديم كفارة الظهار على العود وكفارة القتل على الموت ويجعل المندور المعلق على الوجوب أن كان مالياً ما إذا كان بدنياً كالصوم فلا يشترط أن يكون الخائف مكلفاً مختاراً فلا كفارة على الصبي والمجنون والمكره ويجب على السكران والكافر
فصل في المرجع في البر والخث اتباع القسط وقد يتطرق إليه التعبد والتخصيص بالنية فإن كان له معنيان أو أكثر ونوى واحداً منهما حمل عليه وإن اختلف رجح بالحقيقة ثم بالتعارف واللفظ أنواع الاول الدخول والمساكنة ولو حلف لا يدخل الدار بحث الحصول في عرسها وأبنيتها من الغرف وغيرها حتى الدهليز ولا بحث بعد وصولهما من الخارج وإن كان محوطاً ولا بدخول الطاق خارج الباب ولا بالخالص خارج الباب على الشبهة قال المتولي والدرية المختصة بالدار الداخلية في حدها من الدار والبحث بدخول طان كان لها باب مسقف مكانت أو لم تكن وإن لم يكن لها باب فلا بحث بدخولها ولو حلف ليخرج من الدار بربع بعدد سطحيها ولو حلف لا يدخل الدار وهو داخل ولا يخرج وهو خارج أو لا يتزوج وهو متزوج أو لا يتطبخ وهو متطبخ أو لا يتنظر وهو متنظر أو لا يتوضأ وهو متوضأ أو لا يطأ وهو جامع أو لا يصوم وهو صائم أو لا يصب وهو غائب أو لا يتعمم وهو متعمم أو لا يتخضب وهو متخضب فاستدام لم يبحث
فصل حرام والمعتد أنه يجوز تقديمه بغيرها بالصوم على الخث وإن كان الخث محرماً ما إذا التكفير لا يتعلق به تحریم ولا بإباحة وإعلم أن المرجع في الكبير والصغير والروضة وسرح الباب والمفهوم من الخاوي وتعليقه أنه يجوز والمصرح في الحر أنه لا يجوز فالناسب على المصنف كما هو عادته أن يقول وإن كان محرماً فيجوز أيضاً وقيل لا يجوز معه أهليه بعلامة الحرر (قوله على العود) وهو أن يمسكها على زوجته بعد ظهار من مكان فرقة أو بتصور تعدد كفارة الظهار على العود إن طاهر عن رجعيته ثم كفر ثم راجع أو طاهر وطلق رجعيًا فكفر ثم راجع أو غير ذلك (قوله ويجعل المندور المعلق على الوجوب) فقوله على الوجوب متعلق بالتجديد بان نذر أن شئ من مرضي ففته على أن أصدق بكذا فله الأداء قبل الشفاء الموجب للندر
فصل في المرجع في البر الخ الخ أي يرتبها (قوله ثم بالتعارف) قد مر زيادة تفصيل في القاعدة الثالثة فيسب الطرف الثاني من أطراف الطلاق (قوله من الرف) جمع عرفه وهي العلو (قوله حتى الدهليز) وهو بالكسر ما بين الباب والدار (قوله بدخول الطاق الخ) ادلا يقال لمن دخل الطاق أنه دخل الدار (قوله والدرية) معنى الدرب أي الطاق قال في التحفة ووجود الباب بصيرتها وإن لم يدخل في حدودها ولا لاخص بها (قوله فاستدام لم يبحث) لأن كل ذلك

غيره وهي معرفة (قوله حتى الدهليز) كسر الدال لأنه منها وما حكى عن النص من أنه لا بحث بذلك جلاو على الطاق خارج الباب (قوله ولا بدخول الطاق) لأنه وإن كان منها بدخل في بعضها إلا أن لدخله داخلها (قوله قال المتولي والدرية المختصة بالدار الخ) وبغيره وغيره ولا بحث أن دخل الدرب أمامه أي الطاق ولم يكن محتصاً بالدار أو محتصاً به ولم يكن داخلها في حدتها وأخلاق حدتها ولم يكن في أولها بذلك قال ابن حجر وجوب الباب بصيرتها وإن لم يدخل في حدودها ولا لاخص بها إن شاء على أن ضمير قول المتولي فإن كان في أولها لمطابق الدرب لا بعد الاحتص وماعده وهو محتمل لأن المدار على قرينة تجعله منسوباً بالتلك الدار والباب كذلك بالنسبة لكل دار أخرت عنه (قوله ولو حلف لا يدخل الدار وهو داخل أو لا يخرج وهو خارج الخ) لأنه لا يسمى بدخولاً أو خروجاً لأنه داخله لا يدخل لا يصح أن يقول حتى أخرج ساعه وكذا البنية ولا نهال بعدر جملة لأنه لا يصح أن يقال دخلت شهرًا وإني ما سكنت شهرًا وكذا أبقية

قال ابن حجر ونازع البلقيني وغيره في الوطء والعقب والتطيب والصوم والصلاة لأنها تقدر بزمان وليس كذلك فان المراد في نحو تركها أو وطئ فلائحة وغضب كذا وصام شهر استمراراً أحكام تلك لاحقيتها لا نقضها بانقضائها أدنى زمن في الثلاثة الأولى وبعض يوم لا ينعني في الصوم إذ حقيقته الإمساك من الفجر إلى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها بعبدة الأحكام كاتقير والصلاة لا ينعني عرفاً ولا شرعاً تقديرها بزمان بل بعدد الركعات (قوله ولو حلف لا يلبس وهو لا يجلس) لأنها تقدر بمقدور في الاسم بذلك أصبح أن يقال لبست شهر أو ركبت ليلة وكذا البقية ولا يمكن أن يقول (١٧٦) إذا قيل له انزع الثوب حتى ألبس ساعة وانزل عن العباة حتى أركب قدرا

وركبت وكل ذلك عليه عند الإطلاق فان نوى شيئاً عمل به كذا قاله في شرح الروض (قوله أو أخذ في العود لم يحن) هذا إذا كان قاصداً بحلف الامتناع من ذلك السفر كافي الروض فلا يمكن قصد ذلك حنثاً لأنه في العود مسافراً أيضاً (قوله ولم تنحل) أي التين حتى لو دخل بعد ذلك حنث (قوله ولو حلف لا يدخل أولاً) لا يمكن يتألف (قوله) اسم البيت على الشكل لفة ولا معارض له عرفاً وعدم استعمال القروى للخصام لا يوجب تحميماً ويقلا عريقاً لفظاً بل هو كلفظ الطعام الذي يعم جميع أنواعه مع اختصاص بعض النواحي بنوع أو أكثر بناء على ما عليه جمهور الأصوليين من أن العادة لا تخص ولا يرد ما وحلف لا يأكل البيض والروث حيث لا يحنث بأكل البيض السمك ولا يروث البيض لان لفظ البيض والروث لا يقدر بعدة إلا أصبح أن يقال دخلت شهراً وأما يقال سكنت شهراً وكذا القصة قال شيبخنا أحد بن حجر في التحفة ونازع في هذه الأربعة أي الوطء والعقب والصوم والصلاة البلقيني وغيره لأنها تقدر بزمان وليس كذلك فان المراد في نحو تركها أو وطئ فلائحة وغضب كذا وصام شهراً استمراراً أحكام تلك لاحقيتها لا نقضها بانقضائها أدنى زمن في الثلاثة الأولى وبعض يوم لا ينعني في الصوم إذ حقيقته الإمساك من الفجر إلى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها بزمان من الأحكام كاتقير والصلاة لا ينعني عرفاً ولا شرعاً تقديرها بزمان بل بعدد الركعات اهـ (قوله فاستدام حنث) لأنها تقدر بعدة أصبح أن يقال لبست شهراً أو ركبت يوماً وكذا البقية والخاصة أن كل ما يقدر عرفاً بعدة من غير تأويل يكون دوامه كاتدائه فيحنث باستدامه وما لا فلا (قوله أو أخذ في العود لم يحنث) وأعلم أن هذا إذا قصد الحلف الانماع من هذا السفر فإن أخل حنثاً به ما دأ مسافراً أيضاً (قوله متعلقاً بشئ) كنهو سق (قوله) أو جاهد لم يحنث) الخبر الصحيح أن الله وضع عن أمي الخطأ والسيان وما سنكره عليه (قوله لم تنحل) أي يمتنع حتى ولو دخلها بعد حنث (قوله و بر) هو محرك صوف الأبل (قوله بالبيع والكائن إلى) البيع جمع بيعه وهي معبد النصارى والكنيسة معبد اليهود وقد مر في الوقف وذلك لأنها ليست للسكنى (قوله) نشوم أو تروم) كلاهما بمعنى لا أدخل (قوله قد دخل يته في الدار حنث) إذا دار طلق على البيت وأهمته (قوله) له بيت منفرد أي عن الشراء

وركبت وكل ذلك عليه عند الإطلاق فان نوى شيئاً عمل به كذا قاله في شرح الروض (قوله أو أخذ في العود لم يحنث) هذا إذا كان قاصداً بحلف الامتناع من ذلك السفر كافي الروض فلا يمكن قصد ذلك حنثاً لأنه في العود مسافراً أيضاً (قوله ولم تنحل) أي التين حتى لو دخل بعد ذلك حنث (قوله ولو حلف لا يدخل أولاً) لا يمكن يتألف (قوله) اسم البيت على الشكل لفة ولا معارض له عرفاً وعدم استعمال القروى للخصام لا يوجب تحميماً ويقلا عريقاً لفظاً بل هو كلفظ الطعام الذي يعم جميع أنواعه مع اختصاص بعض النواحي بنوع أو أكثر بناء على ما عليه جمهور الأصوليين من أن العادة لا تخص ولا يرد ما وحلف لا يأكل البيض والروث حيث لا يحنث بأكل البيض السمك ولا يروث البيض لان لفظ البيض والروث لا يقدر بعدة إلا أصبح أن يقال دخلت شهراً وأما يقال سكنت شهراً وكذا القصة قال شيبخنا أحد بن حجر في التحفة ونازع في هذه الأربعة أي الوطء والعقب والصوم والصلاة البلقيني وغيره لأنها تقدر بزمان وليس كذلك فان المراد في نحو تركها أو وطئ فلائحة وغضب كذا وصام شهراً استمراراً أحكام تلك لاحقيتها لا نقضها بانقضائها أدنى زمن في الثلاثة الأولى وبعض يوم لا ينعني في الصوم إذ حقيقته الإمساك من الفجر إلى الغروب وهذه الحقيقة لا يمكن تقديرها بزمان من الأحكام كاتقير والصلاة لا ينعني عرفاً ولا شرعاً تقديرها بزمان بل بعدد الركعات اهـ (قوله فاستدام حنث) لأنها تقدر بعدة أصبح أن يقال لبست شهراً أو ركبت يوماً وكذا البقية والخاصة أن كل ما يقدر عرفاً بعدة من غير تأويل يكون دوامه كاتدائه فيحنث باستدامه وما لا فلا (قوله أو أخذ في العود لم يحنث) وأعلم أن هذا إذا قصد الحلف الانماع من هذا السفر فإن أخل حنثاً به ما دأ مسافراً أيضاً (قوله متعلقاً بشئ) كنهو سق (قوله) أو جاهد لم يحنث) الخبر الصحيح أن الله وضع عن أمي الخطأ والسيان وما سنكره عليه (قوله لم تنحل) أي يمتنع حتى ولو دخلها بعد حنث (قوله و بر) هو محرك صوف الأبل (قوله بالبيع والكائن إلى) البيع جمع بيعه وهي معبد النصارى والكنيسة معبد اليهود وقد مر في الوقف وذلك لأنها ليست للسكنى (قوله) نشوم أو تروم) كلاهما بمعنى لا أدخل (قوله قد دخل يته في الدار حنث) إذا دار طلق على البيت وأهمته (قوله) له بيت منفرد أي عن الشراء

نقطة تعلق الكل بما لا يطلقه أهل العرف على شئ من الثلاثة وإن كثرت عددهم وفرق بين تخصيص العرف اللفظ بالنقل عن مدلوله القوي إلى ما هو أخص منه وبين اتقاء استعماله أهل العرف له في بعض أفراد مسماه في بعض الأقطار ومنه اسم اختباراته باقى مدلوله القوي وإن غاب استعماله في بعض مسماه في بعض الأقطار كتحيز الأري في طبرستان قاله في الآسي (قوله ولا يحنث بالبيع والكائن إلى) لأنها ليست للأبواء والسكنى ولا يقع عليه اسم البيت الأصغر أو تنقيده كما يقال الكعبة بيت الله والبيت الحرام

ومكت

(حنت) لان استدامة
السكنى سكتى (قوله وان
يخرج أهله ومثاه) لانه انما
حلف على سكتى نفسه لاهله
ومثاه (قوله ولو احتاج الى
أن يبيت ليلة أو أكثر خارج)
لانه لا يعد ساكناً (قوله وان
أقام والفلان) حنت
لحصول المساكنة وعطف
الفلان على ضميمه أقام من
غيره كيد غير صحيح عند
الجمهور لكن بناء على غيره
(قوله والمرافق المستحم)
وهو المغتسل مأخوذ من
الجيم وهو الماء الحار
(قوله حصول المساكنة
على تمام البناء) هذا صحيحه
في الروضة وغيره واتفقه
الشيخان عن الجمهور وراق
المكث لنوع موجد المتاع
بانه ثم وقع المساكنة نية
التحول وأخذ في أسبابه
بخلافه وقيل لا يحنت
لاستغفاله برفع المساكنة
وهذا صحيحه المنهاج كأصله
وينسب ترجيحاً الى
البغوى قال ابن الرقعة
وظاهر النص مع البغوى
(قوله ولو أرى) أى أرسل
النوع الثانى **الاكل**
والشرب (قوله ولو قال
لا أشرب من هذه الاداوة)
قال في الصحاح الاداوة
المظهرة والجيم الاداوى
(قوله أو كرع) قال في

ويكث ساعة بلا عثر حنت وان أخرج أهله ومثاه ولو خرج وترك فيها أهله ومثاه لم يحنت ولو حلف
لا يسكن داراً فاشقل اليها منقرداً بلا أهل ومثاه حنت ولو يكث لعدوان أخلق عليه وأمنع من الخروج
أو خاف على نفسه أو ماله لو خرج أو كل من مضى أو زمن لا يقدر على الخروج ولا على من يخرج لم يحنت ولو
وجهه ولم يأمره حنت ولو يكث مستقلاً بسباب الخروج بان اتهم بجمع المتاع وإخراج الأهل ولبس الثياب
لم يحنت ولو خرج في الحال ثم عاد لقل متاعاً أو زيارة أو عيادة أو عسارة أو لعدوانه من غير غرض مما ذكر
حنت ولو احتاج الى أن يبيت ليلة أو أكثر فيها لحفظ المتاع أو خرج في الحال ثم دخل من باب وخرج من
آخر لم يحنت ولو تردد ساعة فيها بلا غرض حنت ولو عاد من مضى في الخروج لم يحنت ولو قعد عنده حنت ولو
كان خارجاً وقت الحلف فدخل لم يحنت ما لم يكث بلا غرض كتنقل متاعاً أو زيارة أو عيادة أو عسارة
وشبهها ولو قال والله لا أسكن فلاناً وفارقه في الحال أو فارقه فلان فلاحنت وان أقام والفلان حنت وان
اشتغل واحد منهما بسباب الخروج فعلى ما ذكر في السكون ولو أقام كل واحد منهما في دار فلا مساكنة
سواء كانا صغيرين أو كبيرين أو كانت احدهما كبيرة والأخرى صغيرة كحجرة تعجب دار وسواء كانا
درب نافذة أو غيره ولو ساكني بيتين من خان واحد أو دار كبيرة فلا مساكنة كما مالم يصقيا أو متفرقين
ولا يشترط في الخان أن يكون على كل بيت منها باب وغلق وشرط ذلك في بيت الدار الكبيرة فان لم تكن
أو ساكني بيتين أو يتواصقهما كمنه ولو أقام في بيتين من دار صغيرة مساكنة وان كان لكل واحد منهما
باب وغلق ولو كان أحدهما في الدار وأخرى في حجرة منفردة المرافق وبابها في الدار فلا مساكنة والمرافق
المستحم والمطبخ والمرق وغيرها وإذا قال لأسكن فلاناً فان قيد المساكنة ببعض المواضع لقطان قال في
هذه الدار أو البيت فيحنت بالمساكنة في ذلك الموضع ولو كافيه وقت الحلف ففارق أحدهما فلا حنت
وان مكثا فيه بلا عثر حنت الخالف وإن بني بينهما حائل من طين أو غيره حنت لحصول المساكنة على التمام
البناء نعم لو خرج أحدهما في الحال وبني الجدار ثم عاد فلا حنت قال الولي ولو أرى بنيهما ستر في الوقت
وأقام كل في جانب حنت الآن يكونان من أهل الشياهم وان لم يقيد لقطا ونوى موضعاً من بيت دار أو بيت
أو درب أو خيمة أو محلة أو بلدة فالجيمين محمول على ما نوى ولا يحنت بالمساكنة في غيره والاعتبار في الانتقال
بالبعد دون الأهل والمال كالمسكن ولو حلف لا يشقى في هذه القرية فاقام فيها أكثر الشتاء وفارقها قبل
تمامه لم يحنت النوع الثانى **الاكل والشرب** ولو قال لا أشرب من ماء هذه الاداوة أو النهر أو الجرة
حنت بشرية واحدة وشرب أو كرع أو أكثر ولو قال والله لا أشرب من مائه بر بمأشرب وان قل لان
من للتبعيض ولو قال لا أشرب ماء هذه الاداوة

(قوله ويكث ساعة بلا عثر حنت) لان السكتى تقدر بالزمان كما مرفيكون دوامه كابتدائه (قوله ولو
وجهه) أى من يخرج (قوله بان اتهم) أى قام (قوله وان أقام والفلان حنت) ادالمساكنة فقد
حصلت واعلم ان عطف الفلان على ضمير أقام من غيرنا كدم سرح كايين في موضعه لكن وقع
مثل هذا في كلام المصنف غير مرة (قوله فعل ما ذكر في السكون) أى لم يحنت (قوله في درب) في
القاموس الدرب باب السكة الواسع (قوله باب وغلق) بالتصريك المغلاق هو ما يغلق به الباب (قوله
المستحم) أى المغتسل (قوله والمرق) أى السلم (قوله لحصول المساكنة الخ) هذا هو المتمد
قال في التحفة وفارق المكث لنوع موجد المتاع بانه ثم رفع المساكنة نية التحول وأخذ في أسبابه بخلافه
هنا (قوله كاسكن) أى في أواسط الفصل من قوله ولو خرج وترك فيها أهله الخ **النوع الثانى**
الاكل والشرب (قوله هذه الاداوة) وهي المظهرة (قوله أو كرع) هو تناول الماء من موضعه بضم

القاموس كرم في الماء وفي الأثمار كواكرو عاتنا وله فيه من غير أن يشرب بكلف ولا بانه (قوله وأحب) وهو أن الكثير وأجمع حباب
قوله في الصحاح (قوله وألصق) وهو (١٧٨) كالخوض يجمع فيها الماء المطر قاله في القاموس (قوله ولو قال لأصعدن السماء)

أولاً أحب وألصق وأغيرهما ما يمكن شره به جميعاً ولو في مدة طويلاً لا يبحث الأبرش به جميعاً إلا البلب الذي يبقى في
العادة ولو قال لأشرب من ماء هذا الأداة وأحب وألصق لم ير إلا يشرب بالجميع ولو قال لأشرب ماء هذا النهر
أو البحر لم يبحث بشرب بعضه ولو حلف لأشرب من ماء هذا النهر أو البحر لم ير يشرب بعضه ومنه الكفاية
في الحال لأنه معلق بالفضل ويحقق الجز في الحال بخلاف ما لو قال لأشرب ماء هذا البحر فإنه كلف وتحقق
الكف كما في تعليق الطلاق بالمستحيل ويضعف قول من رجح ثم الوقوع وهذا المنع وكلاهما كلف ولو
قال لأصعدن السماء وألقين الحجر ذهباً لأشرب من ماء هذه الأداة ولا ماء فيها ولا قتلن فلانا وهوميت
فهو كقوله لأشرب من ماء هذه البحر ولو قال لأصعد السماء أو ألقين الموتى لم ينقض فلا كفارة وشأيد
به تعليق الطلاق بالمستحيل ويضعف به قول الوقوع ولو قال لأقتلن فلانا وهو ميتة حيا وكان ميتاً فلا
كفارة ولو قال لا أكل خبز الكوفة أو بغداد لم يبحث بكل بعضه إلا أن يشرب ولو قال لأشرب من ماء هذه
الأداة فاقص قبل شره به بعد تمكنه أو مات حنت وإن لم تكن فلا ولو قال لأشرب منه ثم صبته في حوض
ثم شرب من موضع علم أنه وصل إليه بر ولو قال لأشرب منه وصبة في حوض وشرب منه حنت وكذا لو قال
لأشرب من لبن هذه البقرة فخلط بلبن غيره بخلاف ما لو قال لا أكل هذه الخمرة فخلطها بصيرة فإنه لا يبحث
إلا بكل الجميع ولو قال لا أكل هذا من الرغيفين أو لأليس هذا من الثوبين لم يبحث إلا كليهما وليسهما
معاً وعلى التعاقب أو بنزع أحدهما وليس الآخر ولو قال لا كليهما ولا لنسهما لم ير إلا كليهما وليسهما
معاً وعلى التعاقب ولو قال لا أكل السمك واللين والتخيز لم يبحث بكل البعض ولو كرر لا يبحث بكل
البعض ولو قال لا أكلهم زيداً وعمرأ أو لا أكل اللحم والعنب والتخيز لم يبحث إلا بشكليهما أو
أكلهما إلا أن يشرب غير ذلك لأن الواو العاطفة تجعلهما كشئ واحد ولو قال لا أكلهم زيداً وعمرأ
أو لا أكل اللحم ولا العنب حنت بكل واحد منهما وهما يمينان لا تنحل أحدهما يبحث الأخرى ولو قال
لا أكلهم أحدهما أو واحد منهما لم يقصد واحد بعينه وكلم أحدهما حنت وتنحل ولو قال لا أكل هذا
الرغيف وهذا الرغيف قال الغزالي في البسيط قال الأصحاب لا يبحث إلا كليهما ثم قال وهو مشكل ولكن
قطع الأصحاب بما ذكرنا قال المتولي ولو قال لأليس هذا الثوب وهذا الثوب فهما يمينان لوجود حرف العطف
قال الرافعي وقس توفان حرف العطف لوجعلهما يمينين لجعل قوله لا أكلهم زيداً وعمرأ يمينين ولو قال
لا أكل هذا الرغيف لم يبحث بأكل بعضه ولو أتى بما يمكن التقاطه أو كله لم يبحث

إلى قوله فهو كقوله لأشرب من ماء هذا البحر لأن البحر متيقن فيمضيه أن يمينه انقضت ولم يتصور فيه البر كجاء قلعت كذا أمس وهو كاذب (قوله لأصعدن السماء الخ) لأن الحنت غير متصور فيه والفرق بين الاعتقاد فيها لا يتصور فيه البر وعدهم فيها لا يتصور فيه الحنت بأن امتناع الحنت لا يحل بتعظيم اسم الله تعالى وامتناع البر يحل به فيجوز إلى التكفير قاله في شرح الروض (قوله بخلاف ما لو قال لا أكل هذه الثمرة الخ) لأن الأصل براءة ذمته عن الكفارة (قوله وهو يمينان لا ينحل أحدهما يبحث الأخرى) كما لو قال وأنة لا أكلهم زيداً وعمرأ أو الله أكلهم عمرأ قال في شرح الروض وقضية كلامه كغيره أن الاتبات كالنبي الذي يعاد معه سوف كقوله لا أكلن زيداً وعمرأ ولا أكلن اللحم والعنب وهو الظاهر كما قاله البارزى وماتلفه أصل الروض عن المتولي من أنه كالنبي المعاد معه سوف حتى تعدد اليمين لوجود حرف العطف توفيه ثم قال ولو أوجب

(قوله وأحب) أي الدن الكبير (قوله وألصق) هو ما يجمع به ماء المطر (قوله وتحقق الكف) أي للمع إذا لم يكن شره به ماء البحر (قوله رجح ثم) أي في الطلاق (قوله فهو كقوله لأشرب من ماء هذا البحر) لزمته الكفارة (قوله) يتأيد به تعليق الخ أي ويتأيد به عدم وقوع الطلاق إذا قل بالمستحيل (قوله) وكان ميتاً فلا كفارة كالأداة في السببان (قوله لأشرب منه ثم صبته) صواب العبارة كأي الكبير وبعض نسخ الأنوار لأشرب من ثم الخ لأن من التبعض (قوله وشرب منه حنت) حيث يعلم أنه شرب من موضع وصل إليه لا مطلقاً نرى منه وهو المفهوم مما نقل عن الرافعي (قوله لا أكل الجميع) أذهله الخلطة غير سر بآية بخلاف خلط اللبن والأصل براءة ذمته عن الكفارة لأنه لا غن هنا عنه بأنه أي كل المحلوف عليها ما بقيت واحدة (قوله ولو كرر) بأن قال ولا اللبن ولا اللبن لا يبحث بأكل البعض لأن العطف مع تكرار يقتضي تعدد اليمين بعد ذكرها (قوله) ولكن قطع الأصحاب بما ذكرنا لتردده بينه وبين ولا هذا والأصل براءة الذمة ويرجمه قول النحاة التي بلانتي كل واحد وبدونها التي المجموع (قوله ولو أتى بما يمكن التقاطه)

سوف العطف تعدد اليمين في الاتبات لا وجبه في التي أي غير معاد معه سوف اه قال ابن الصلاح وأحب ويتأيد ما قاله المتولي من نصره (قوله ولو أتى بما يمكن التقاطه) بأن يسمى قطعة خبز

(قوله فيبحث هناك وفي سائر البلاد) لشمول الاسم ولأن ما ثبت به العرف في موضع ثبت في سائر المواضع كخبر الارز قال في التحفة وانما اتبع هنا العرف وفي البيت الغلة كما مر عمدا لقاعدة ان اللفظني اشتملت واشهر من قول يعارضها عرفا أشهر منها اتبع وهو الاصل فان اختلف أحد الأولين اتبع العرف ان اشتهر واطرد والافضلية كلام ابن عبد السلام وغيره انه يرجع الى الفقه ومحل حيث لا يثبت ثمة رشده للمقصود كما تعلم من كلامهم هناك في الطلاق (قوله جعل على ما يزال باقصة حية) (١٧٩) كدجاج وبعامته لانه المفهوم عند الإطلاق ولا فرق بين

الاطلاق ولا فرق بين ما كولا اللحم وغيره على ما مطلقا اتفاقا على ما في المجموع وان اعترض فقل منه انه يبحث بمصطلب خرج بعد الموت كالأول كما مع غيره ويظهر فيصورته بخلاف السابق قاله ابن حجر (قوله والملة) بفتح الميم ويشهد للام أي خبر المذموم الرماذ الحار واسم ذلك خبر المليل (قوله والشحم) بالمجمة وهو الخبر الذي خلط معه الشحم وفي بعض النسخ والسين المملة وهو السود (قوله قال في العزيز والروضة والحجاب) الى قوله المطلق بابتساعه بلامضغ قال ابن حجر في شرح المنهاج وقضيته ان الابتلاع في نحو خبز وسكر بلامضغ أكل وبصرح الشيخان في موضع وهو العمد لكنهما جريا في الطلاق على خلافه ونسب للاكثرين والذي يتجه في ذلك انه حيث اتفق المغض كان الابتلاع غيرا لكل وحيث وجد كان عبثه ما يزل بالمغض اسم المحلوف عليه (قوله لا يبحث بشحم البطن الخ) لانه يخالف اللحم صفة واسما والسنام ما ارتفع على ظهر الابل (قوله والعين) أي شحم العين (قوله وبالسلك) لانه لا يسمى عرفا لجائعه الاطلاق وان سمي الله تعالى السلك لحافا لئلا يكون لحاظه باو يشبه ذلك بحالو حلف لا يجلس في ضوء السراج جلوس في ضوء الشمس لا يبحث وان ساءه مر اجافا قل وجعل الشمس من سراجا وجمعا حلف لا يجلس على بساط جلوس على الارض لا يبحث وان ساءها ساطعا قل والارض ساطعا قاله في الاسنى والتحفة (قوله ولا يبحث بشحم الظهر والجنب) وهو الابيض الذي لا يتخلطه الاحمر لانه لحم سين وطناء يجمر عند ازال (قوله ولا يبحث بغير الما) كولا لان اسم اللحم انما يقع على الما كولا

ويتأيد بقول القاضي حسين في الطلاق بهذا ولو قال لا أكل ما على هذا الطبق من القرصا كل ما على الاخر فلم يبحث ولو قال لا سكن هذه الرامة فتركه لم يبر ولو قال لا آكلها فتركه حبة لم يبحث ولو حلف لا يأكل الرأس أو لا يشترى أو قال سره بر يان تخومر جعل على الذي بيان وباع منفردا وهو رأس الابل والبقر والغنم دون رأس الطير والحوت والطي ونحوها الا ان يباع مفردة في بلد فيبحث هناك وفي سائر البلاد ولو قصد ان لا يأكل ما سمي رأسا بحث برأس السمك وغيره وان قصد نوا غاصا لم يبحث بغيره ولو حلف على البيض تحمل على ما يزال باقصة حية فلا يبحث ببيض السمك والجرد وغيرهما ولا يبحث بحضبة النساء وان حلف بالمجمة وبحث ببيض الدجاج والحمام والنعام والبط والاوز والعصافير ولو حلف على الخبز بحث بخبز الشعير والبر والذرة والارز والبقلاء والحبس والبطوان وان لم يكن معهود بلده ولم يشع كالحولحان لا يلبس ثوبا بحث بأي ثوب كان وبحث بالاقراص والرخفان والملة والشحم وغيره سواء أكله ثر بدا أو على هيئة قال في العزيز والروضة والحجاب وسواء ابتلعه بعد مضغه أو ابتلعه على هيئته وهذا يقتضي لماذا كروا في الطلاق وهو انهم ذكروا هناك أنه لو علق على الاكل لم يعلق بالابتلاع بلامضغ ولو حلف على اللحم لا يبحث بشحم البطن والعين وبالألبسة والسنام والمخ وبالماء والطعام والكروش والكبد والرئة والقلب وبالسلك والجرد وبحث بشحم الظهر والجنب وبشحم الرأس والخص واللسان والاكارع وبشحم التسم والخبيل والوشش والطير الما كولا ولا يبحث بغير الما كولا كالبقر والحمار ولا يأكل كولا الميتة والشحم يتناول شحم البطن لا شحم الظهر والالية ليست بلحم ولا شحم ولا سننام ولا سنام لبس بلحم ولا شحم ولا الية

بان يسمى قطعة خبز (قوله وما يد قول القاضي حسين في الطلاق) في واسط النوع الحادي عشر لو قال ان أكل هذا الرغيف فانت طائي فاكتبته الا فتاوى وقضيتة يؤيد بكلام الشيخين هناك فاقبل (قوله سر بر يان) أي الرأس المطبوخ البر يان نوع من الطبخ (قوله في سائر البلاد) لان ما ثبت به العرف في موضع ثبت في سائر المواضع (قوله ما يزال باقصة) أي مفارقة ما حية حال من باقصة (قوله فلا يبحث ببيض السمك الخ) لانه يخرج بعد الموت بشق البطن (قوله وان حلف بالمجمة) لان التحمية لا تفهم من مطلق البيض (قوله ولم يشع) أي لم يشتر (قوله بالاقراص) جمع قرص وهو نوع من الخبز يقال له بالمجمة ككنجة (قوله والرخفان) جمع رعيص (قوله والملة) أي حبة الملة أي المطبوخ تحت الرماذ الحار (قوله والشحم) بالسين المجمة الخبر المخلوط به الشحم وبالملة الملة السود (قوله وهذا يقتضي لماذا كروا في الطلاق) قال الشيخ في التحفة وقضيته ان الابتلاع في نحو خبز وسكر بلامضغ أكل وبصرح الشيخان في موضع وهو العمد لكنهما جريا في الطلاق على خلافه ونسب للاكثرين والذي يتجه في ذلك انه حيث اتفق المغض كان الابتلاع غيرا لكل وحيث وجد كان عبثه ما يزل بالمغض اسم المحلوف عليه (قوله لا يبحث بشحم البطن الخ) لانه يخالف اللحم صفة واسما والسنام ما ارتفع على ظهر الابل (قوله والعين) أي شحم العين (قوله وبالسلك) لانه لا يسمى عرفا لجائعه الاطلاق وان سمي الله تعالى السلك لحافا لئلا يكون لحاظه باو يشبه ذلك بحالو حلف لا يجلس في ضوء السراج جلوس في ضوء الشمس لا يبحث وان ساءه مر اجافا قل وجعل الشمس من سراجا وجمعا حلف لا يجلس على بساط جلوس على الارض لا يبحث وان ساءها ساطعا قل والارض ساطعا قاله في الاسنى والتحفة (قوله ولا يبحث بشحم الظهر والجنب) وهو الابيض الذي لا يتخلطه الاحمر لانه لحم سين وطناء يجمر عند ازال (قوله ولا يبحث بغير الما) كولا لان اسم اللحم انما يقع على الما كولا

كان عبثه ما يزل بالمغض اسم المحلوف عليه (قوله ولو حلف على اللحم لا يبحث بشحم البطن والعين) دة بحاف اللحم في الصفة والاسم (قوله وبالسلك والجرد) لانه لا يسمى لجائعه الاطلاق وان سمي الله تعالى السلك لحافا لئلا يكون لحاظه باو يشبه ذلك بحالو حلف لا يجلس في ضوء السراج جلوس في ضوء الشمس لا يبحث وان ساءه مر اجافا قل وجعل الشمس من سراجا وجمعا حلف لا يجلس على بساط جلوس على الارض لا يبحث وان ساءها ساطعا قل والارض ساطعا قاله في الاسنى والتحفة (قوله ولا يبحث بشحم الظهر والجنب) وهو الابيض الذي لا يتخلطه الاحمر لانه لحم سين وطناء يجمر عند ازال (قوله ولا يبحث بغير الما) كولا لان اسم اللحم انما يقع على الما كولا

شرعاً (قوله ولحم البقر يتناول لحم الجاموس) وبقر الأهل والوحشي لصدق الاسم بخلاف ما لو حلف لا يركب الجمال فركب سحلا ووحشي لا يبحث لأن المعهود ركوب الجمال (١٨٠) الأهل بخلاف الأكل قاله الرازي (قوله وإن بدغير السم) لاختلافهما في

الاسم والصفة قال في الروض وأما الزبد فإن طهر فيه لبن فله حكمه والا فلا قال في شرحه وبغني أن تكون القسمة منه (قوله والرائب والماس) قال بعضهم المراء بالرائب ما نحن من اللبن ولم يبلغ حد الجوضة قال في شرح الروضة يؤخذ من كلام الجوهرى أن الماس لبن شأن مخلوط بلين معز (قوله والشرباز) يكسر المحجمة وهوان يشلى اللبن فيضن جدا وتصير فيه حوضه قاله في شرح الروض (قوله والغنيض) في الصحاح والمختص اللبن الذي قد خضض وأخذ زبد (قوله والمصل والافط) وتقدم تفسيرهما في كاة الفطر (قوله والجوز والنخز والبطيخ غير المهندى) للخالقة في الطم واللون والبطيخ الهندى هو الاخضر واستشكل عدم الحث به في الديار المصرية والشامية وقيل يحث بالجوز الهندى لقر به من الجوز المعروف طباطم (قوله ولو قال نياشام) أى لا أشرب ورد قال في الصحاح زدت اختيار زدا كسره فهو زبد ومثرد

والدسم يتناول شحم الظهر والبطن والألية والسنام والأدهان كلها ولحم البقر يتناول لحم الجاموس والبقر الأهل والوحشي ولو حلف لا يأكل ميتة أو دما لا يبحث بالسمك والجراد والسكب والطحال وإن بدغير السم وما غدير اللبن واللبن يتناول لبن الأنعام والصيد والحليب والرائب والماس والشيرة والغنيض ولو حلف على اللبن فأكل الزبد وكان اللبن ظاهر فيه حث وإن كان مستهلكا فلا يبحث بالسمن والجبن والمصل والافط ولو حلف على السم لا يبحث بالأدهان ولو حلف على الدهن لا يبحث بالسمن ولو قال بالفارسيه رغز نخورم يحث بالسمن والزبد وسائر الأدهان والجوز والنخز والبطيخ غير الهندى والخيار وغير خيار شبر والشرب ليس بأكل وبالعكس فإذا حلف بالعربى لا يأكل طعاما فشرب ماء وأغبره ولا يشرب ماما وغيره فأكل طعاما لم يحث واللبن والدس وسائر المائعات أحلف أن لا يأكلها وأكلها يحث حث وإن شربها فلا ولو حلف لا يشربها انعكس الحكم ولو قال لأطعم أو لا تناول حث بكل واحد من الأكل والشرب ولو قال بالفارسية آب نخورم يا شرب نخورم فكذلك يحث بكل واحد منهما ولو قال ينيشام ورد أو أكل لم يحث ولو حلف على السكر لا يبحث بالصد منه إلا بالية وكذا الحكم في النخز والعسل قال في العزيز والروضة والعجاب ولو ابتلع السكر بلامضغ فقدأ كله كالإبل على الخبز على هيئته وهذا يجنب بعده بالناقصة ولو مضغه وازدده مضوغا حث وإن وضعه في فم قذاب ونزل لم يحث والحلاء كل حاولين في جنبه حامض كالتخيس دون العنب والزمان ونشيط أن يكون متخذاً أصبح منه العسل والسكر لأن الحلاء غير الحلو ولو حلف على الزمان والعنب لا يحث بصبرهما ولا بصاحبهما ولا يتصاهما ويرى التفلل ولو حلف أن لا يأكل كل السم لا كله جامداً أو ذائبا مع خبز أو دونه حث وإن شرب به ذائبا فلا يؤكله في عبيدة فإن ظهر فيها حث بأكلها وإن لم يظهر فلا ولو حلف على الخسل فجعله في سكباج فإن ظهر فيه لونه أو طعمه حث وإن استهلك فلا ولو حلف على الأكل أو الشرب لم يحث بمجرذ الذوق ولو حلف على أن لا يذوق فأكل أو شرب حث ولو أدرك طعمه بالضم والأساك في الفم ولم يبتلع فكذلك ولو قال أكل ولا أشرب ولا أذوق فأجوز في حلقه لم يحث ولو قال لأطعم فأجوز حث ولو حلف لا يأكل الفاكهة حث بالعنب والزمان والربط والتفاح سمين (قوله والدسم) وهو الودك (قوله والبقر الأهل والوحشي) لصدق الاسم نعم ولو حلف لا يركب الجمال لم يحث بركوب الوحشي إذا المعهود ركوب الأهل لا الوحشي (قوله وإن بدغير السم) لاختلافهما بالصيغة (قوله والرائب) وأعلم أن الماس والرائب مترادفان ولعل المراد بالرائب اللبن الذي تخن ولم يبلغ حد الجوضة قبل يؤخذ من كلام الجوهرى أن الماس لبن شأن مخلوط بلين معز (قوله والشرباز) هو لبن يعلى على وجه مخصوص فيضن جدا أو طعمه يميل إلى الحوضة (قوله والغنيض) هو اللبن الذي أخذ منه الزبد (قوله ولا يحث) أى الخافض على عدم أكل اللبن السم (قوله والمصل والافط) ممر تر فيهما فيز كاة الفطر (قوله) روغن نخورم أى لا أكل السم (قوله والجوز والنخز والبطيخ غير الهندى) أى غير جوز الهندى وغير الهندى وغير بطيخ الهندى أى لو حلف لا يأكل الجوز أو النخز أو البطيخ لم يحث بأكل الجوز الهندى أو النخز الهندى أو البطيخ الهندى وهو أخضر وذلك للخالقة قطعاً ولو لا (قوله بكل واحد منهما) أى من الأكل والشرب (قوله نياشام) أى لا أشرب (قوله ورد) أى كسر (قوله ازدده) أى ابتلعه (قوله لأن الحلو غير الحلو) إذا الأول اسم لما هو مركب من نخود بس وديق مشلا والثاني اسم لما هو دس المر (قوله ويرى التفل) أى الحب (قوله في سكباج) وهو الطيخ المسمى الحامض كذا قيل (قوله فإن ظهر فيه لونه الخ) بأن أكل المر وقوى حامضه (قوله فأكل أو شرب حث) لتضمن كل الذوق

والاسم التردن بالضم (قوله وزدده) أى ابتلعه (قوله ويرى التفل) أى الحب (قوله ولو حلف على الخسل فجعله في سكباج) والسفرجل وهو الطيخ المسمى بالحامض (قوله فأكل أو شرب حث) لتضمنه الذوق (قوله ولو حلف لا يأكل الفاكهة حث بالعنب والزمان والربط)

لوفرع اسم الفاكهة عليها والعطف في قوله تعالى فيها أفاكهة ونخل وورمان لشمع يصهما ونخهما كما في قوله وملائكته ورسله وجبريل وميكائيل
(قوله والنبي) وهو جل الصدر (قوله والموز) وهو ثمرة شجرة تبت (١٨١) في جزأ الربع مثل القثاء وتقدم تصديرها

في البيع أيضا (قوله وبغاني
الخوخ والمشمش) قال في
الصحيح والمعلق من
الخوخ الجوف (قوله
والسرس ليس برطب ولا
يلج) قال في الاسنى وهل
يقنأل الرطب المشدح
وهو ما لم يربط بنفسه بل
عولج حتى رطب قال
الزركشي فيه نظر وقد
ذكر في الاسنى ان لو أسلم
اليه في رطب فاحضر اليه
مشدحا لا يزرعه بقوله
لانه لا يقنأل اسم الرطب
في قاعدة قال الجوهرى
السرس أول طلع ثم خصال
ينفع الخاء ثم يلج ثم يسرس
رطب ثم تمر (قوله فكل
المنصف) يضم الميم وفتح
النون وكسر الصاد المشددة
وهو الذى أدرك نصفه أى
بلغ الارطاب فيه نصفه (قوله
قال الحاسمى في الايضاح
الاصح انه لا يحنث) وهو
فنية كلاما في الرض كالتهاج
وأصله وبه جزم الماوردى
والرويان واختاره الأدرسى
(قوله والافوجيهان) قال
في شرح الرض وأوجهها
عدم دخولها لم يقصد
اقتيائها ببلد الحالف بخلاف
ما لو اعتبده ذلك أو كان

والسفرجل والكمرى والشمش والخوخ والاجاص والتوت والارنج والتاريخ واللجون والنبي والموز
والتين والبطيخ ولب الفستق والفندق والجوز واللوز ولا يحنث بالقثاء واختيار الباذنجان والجوز ويدخل
في اسم الفاكهة الرطب واليابس كالتمر والرايب والتين ومعلق الخوخ والمشمش واعلم ان الرطب ليس بتمر
ولا بسر ولا بلج والسرس ليس برطب ولا بلج والسرس أعظم من البلج والعنب ليس برطب وعصير القرويه ليس
بتمر والسهم ليس بشريح وبالكموس ولوحلف لا ياكل الرطب فكل المنصف وهو الذى أدرك نصفه فان
أكل النصف الدرك أو السكل حنث فان أكل النصف الآخر لم يحنث ولوحلف لا ياكل السرفا فكل المنصف
ففيه هذا التفصيل والحكم على العكس ولوحلف لا ياكل بسر ولا رطبة فكل منصفه لم يحنث ولوحلف
لا ياكل طعما يتناول القوت والادام والفاكهة والحلواء وفي الدوا وجيهان قال الحاسمى في الايضاح
الاصح أنه لا يحنث ولوحلف على القوت حنث بما يقتضيه من الحبوب وبالتمر والرايب بوجوه اللحم ان كان من
يقتنأها والافوجيهان والادام ما يؤخذ به مما يصطبغ كخلل الدبس والشريح والزيت والسمن والمرق
والسرى أو لا يصطبغ كاللحم والجبن والبصل والفجل والباذنجان والخمار والمخ والمغ والشواء يقع
على اللحم خاصة دون السمك المشوى والمرق ما يطبخ باللحم أى لحم كان وفيما يطبخ بالشحم والكشرش
وجيهان والماء يتناول العنب والمالح وماء الانهار والابار والبحار والماء غير الجدد والشيلج والجند غير
ماؤها والثلج ليس بحمدو بالمكس والاعتبار في الطبخ بالايقاد الى الادراك أو وضع القدر في التنور بعد
تجفيفه مطلقا فان حلف لا ياكل من طين زبداف قد زبدحت القدر حتى تضيح أو وضعها في التنور المسجر
وتضيح فكل حنث سواء وجد نصب القدر وتقطيع اللحم وصب الماء وجمع التوابل وسعر التنور منه أو من
غيره ولو أوقف أو وضع في التنور غير لم يحنث لانه لم يفرغ بالايقاد أو الوضع وكذا لو أوقفه ساعة وهذا
ساعة ولو أوقفه واحد حتى سخن الماء ثم استتم الثاني فالحلف له ولو انتهى بالاول الى ما يسمى بلحا أصيب
اليه ولو قال لا أكل مما خبز به فلان لا اعتبار بالحقاق بالتنور ولا بالعجين والتسجير وقطع الغفان وبسطها
ولوحلف لا ياكل ثم يدا يحنث بغيره ثم يرد في مرق النوع الثالث العقود فلو حلف أن لا ياكل طعاما
اشتراه بدا ومن طعام اشتراه ولا يلبس ثوبا اشتراه لم يحنث بما ملكه ارثا أو هبة أو جرة أو وصية أو رجع
عليه بعب أو قلعة أو قسمة أو شرازم بدو عمر وصفقة أو كل نصفه بصفقة يحنث بما ملكه

(قوله والنبي) حل شجرة الصدر (قوله والموز) سمر تمر يقفه في البيع في فصل الانفاظ المطلقة (قوله
ولب الفستق إلج) أى داخلها (قوله ومعلق الخوخ) أى الخوخ الذى نزع منه النوى (قوله ولا بسر إلج)
تقل عن الجوهرى ان البلج قبل السر لان أول التمر طلع ثم خصال ثم يلج ثم يسرس ثم تمر (قوله
بسر ولا رطبة إلج) لانه لا ياكل بسر تامة ولا رطبة كذلك (قوله والاصح انه لا يحنث) وهو المعقد
لا به يتناول عرفا (قوله فوجيهان) الاوجه عند شيخ الاسلام عدم الحنث (قوله مما يصطبغ) أى يقبل
الخلط (قوله والمرق) وهو الدبس المتخذ من التمر (قوله والسرى) وهو الدبس المتخذ من السر (قوله
وجيهان) المعقد عدم الحنث لعدم دخولها في اسم اللحم (قوله والثلج والجند غير ماؤها) حتى لو حلف
انه لا يشرب الماء لم يحنث بالثلج والجند ويحنث بماؤها (قوله حتى تضيح) في القاموس تضيح اللحم والتمر
أدرك (قوله التوابل) جمع آبل هو ما يعلج به الاطعمة (قوله ثم استتم) أى طلب الاتمام (النوع الثالث)
(قوله أو قسسته) لبس فيها لفظ بيع (قوله بصفقة واحدة أو كل نصفه) أى مشاة بصفقة اذ كل جزء

الحلقت يقتنأها (قوله والمرق) وهو الدبس الذى يتخذ من التمر والسرى الذى يتخذ من التمر (قوله وما يطبخ بالشحم والكشرش وجيهان) وأوجهها
عدم الحنث بناء على عدم دخولها في اسم اللحم قال الأدرسى وأكثر الناس يعدون ذلك مرقا ولا يضررون المرق على ما يطبخ باللحم (قوله
وجمع التوابل) قال في الصحيح التابل واحد توابل القدر وهو ما يعلج به الاطعمة النوع الثالث العقود (قوله ويحنث بما ملكه

[illegible]

تولية أو اشتراك أو أسعاعا أو خرج من ملكه بالبيع وغيره وببحث بما اشتراه لغيره وكألة أو ولاية وهل بحث بمملكه صلحا والله كوفي شرح الباب والحاوي وتعليقه أنه لا بحث ولا يصح في الكبير والصغير والزوجة أن تبحث ولو اشترى زيد طعاما وعمر وطعاما وخلعها أو أنه من هناك كل قليل يمكن أن يكون مما اشتراه عمر وكثير حبات أو عشرين لم يبحث وإن كل قدر صالحا ككفا وكفين حنث ولو لاق لا أكل طعام زيد فكل طعاما اشتراه من يدوكيه حنث ولو له أنما لا يأكل طعاما زيد فكل طعاما اشتراكينه وبين عمر وحنث ولو حلف لا يبيع نوبز بدأ أو ركبا دابة فليس نوبز اشتراك أو ركب دابة مشتركة من زيد وغيره لم بحث ولو لاق لا لأبى ملك فلان فليس مشتركا وحنث ولو لاق لا أدخل دار فلان فدخل دار مشتركة لم بحث ولو لاق لا أدخل ملك فلان فدخل دار مشتركة بين فلان وغيره حنث ولو لاق لا أدخل دارا اشتراه زيد لم بحث بمملكه زيد ببعضها بالشفعة ولا بما اشترى وكيل زيد ولم بحث بما اشتراه زيد لغيره وكألة أو ولاية ولو لاق لا أسكن دار زيد ففسد داره فيها حقة قليلة أو كثيرة لم بحث ولو حلف لا يبيع أو لا يشترى أو لا يؤجر فوكل من باعه أو اشترى أو أجر لم بحث وقيل بحث وهو نقيض لما ذكر في الحاوي بعد ذلك أن مشترى وكيل زيد بدينس بمشتره ولو حلف لا يضرب فلانا فامر من ضرب به لم بحث أمرا كان أو غيره ولو حلف لا يزوج ابنته أو لا يطلق زوجته أو لا ينفق عبده فوكل به فزوج أو وكيل أو أوطق أو أعتق لم بحث وكذا الوفؤ الطلاق بالهافطقت وإلى العبد العتق فاعتق ولو حلف لا يزوج فوكل من تزوج به قطع البغوى بالحنث وهو الله كوفي الحرز وقطع الصيد لاني والماوردى والامام والغزالي بالنع وهو الله كوفي الحاوي وبه قطع في المذهب والتذكار والمجموع والمنع والخلتين وشرح مختصر الجويني والكفاية للشمسيري والتذكرة للبيضاوي والترغيب للشافعي والمخلص للطبري والإيضاح للجاجوري لم يخص زيد بشر به والخبين مجموع فعلى ما هو المتبادر منها من الاحتصاص (قوله تولى) أى بيع التولية وأما ذكره أى بيع التشرىك صورة الأثر أن لا يشترى الباقي بعد الأثر (قوله بمملكه صلحا) أى من الدين أو العين (قوله وتعليقه أنه لا بحث) وهو المعنى لأنه لا يبيع شرا في العرف والإطلاق (قوله كعشر حبات) أى من القمح مثلا (قوله وكفين حنث) لظن أن فيه ما اشتراه به فارق ما من خلط الثمرة المحلوف عليها بغيرها لا ظن هناك عادة (قوله وبين عمر وحنث) لأن الطعام يقع على الكثير أضافي لما كثر طعام اشتراه زيد (قوله بين زيد وغيره لم بحث) لأن بعض الثوب ليس شوب بعض الدابة ليس بدابة ومعارفها قبلها (قوله مشترك حنث) إذا ملك بطلق على المشترك (قوله وقيل بحث) والأول هو المتعدد وأعلم أن ما سببه إلى الحاوي هو ما فيه بعض الشراح من كلامه وما قسم كثير منهم هو الموافق لكلام الرافي وغيره فلا مناقضة على هذا الفهم (قوله وهو نقيض لما ذكر) بالبناء للمعالم (قوله أمرا كان أو غيره) لما مر أن الالفاظ عند الإطلاق تحمل على حقائقها (قوله وهو الله كوفي الحرز) هو المعتمد لأن الوكيل في الشك سفير يحض الأيرى وجوب إضافة القبول له ومعارف غيره من العقود

انقضت على أن لا يأكل
طعاما مخلو كاله وقد أكل
طعاما مخلو كاله (قوله ولو
حلف لا يلبس ثوب زبد
ولا يركب دابة) الى قوله
بحسث لا يبينه انقضت
على أن لا يلبس ثوبا مخلو كا
وأن لا يركب دابة مخلوكة
وله لم يحصل ذلك بلبس
المشتركة وركوبه وفي
معنى اللبس والركوب
السكنى ونحوها قاله في شرح
الروض (قوله لم يحسث بها
ملك يزبدعهما بالشفعة)
لانها لا تسمى شرعا واخذ
كلها بالشفعة كان اخذها
حصة شريكها مع حصته
القدية فباعها المشتري ثم
أخذها بالشفعة (قوله لم
يحسث أمرا كان أو غيره)
كأمر أول الفصل ان الالفاظ
تعمل على حقائقها (قوله
ولوسف لا يزوج ابنة)
الى قوله لم يحسث لانها لم يفعل
قال في الاسنى ومقتضى
اطلاقهم إنه لم يحسث وان
فعله لو كبيل بحضرته
وأمره لكن مر في الخلع
فيال قال لا وزجته منى
أعطيتي أنا فأت طالق

انها قالت لو كيلها اليه قبل طلقت وكان تمكينها الزوج من المال اعطاء وقياها هذا بحث بذلك
لكن قد يرعى بلن العين تتعلق باللفظ فاقصر على فعله وامأى الخلع فتقولها لو كيلها اليه بمثابة خذ فلاحظوا المعنى (قوله وهو الولد كور
في الحر) ويرجع في الروض وحزم بهي المناهج هنا في السرح الكبير في النكاح وهو المعتد او قرأه ان يحرق في شرح المناهج قال وان نازع
البلقيني واطال لان الوكيل في النكاح سفر محض فليصدق عليه ولهذا يجب اضافة القول له كما س ١٥ ولا بحث بعقد لغيره لما س

(قوله ولو حلف لا يبيع أو لا يشتري فوكل فيما حثت) لان الاعتبار في العقود غير التكاح بالوكيل (قوله وان أطلق فلا) لانصرف لفظ البيع الى حقيقته (قوله ولو حلف لا يبيع حثت بالفاسد) لانه يعتقدو بحجب المضى فيه كالصحيح (قوله ولو حلف لا يبيع يبيع ما فاسد البحث بالفاسد) وهو ظاهر كلام الشيخين وقال الامام الواسع عندنا انه بحث قال (١٨٣) الاذرى والقلب الى ما قاله الامام اميل قال ابن

نحرو يبنى أن يجمع يحمل
الاول على ما اذا اراد
حقيقة البيع أو أطلق
لانصرف لفظ البيع الى
حقيقته وقوله فاسد مناف
لمقابلته فالتى والثاني على
ما اذا اراد بالبيع صورة
لا حقيقته قالوا احبنا
لهذا ليتضح وجه الاول
والافهو مشكل جدا وقد
ذكر وان قال لا يبيع الخ
امان اراد الصورة حث
فتأمل (قوله أو وقف
حث) لان الوقف صدقة
لا يقبل يبنى أن يحنث به
فيا امرأ بضاعته بين هذا
الوقف صدقة وكل صدقة
هبة لا تاهول هذا الشكل
غير متخ لعمد اتحاد الوسط
اذ يحمل السرى صدقة
لا تقتضى التعليل وموضوع
السرى صدقة تقتضيه قاله
في شرح الروض (قوله
ولو أعار أو أضاف أو وهب
لم يحنث) لانه لا يسمى
صدقة تشوق بضعا على
الاجاب والقبول وفارق
عكس السابق بان الصدقة
أخص فكل صدقة هبة
ولا عكس نعم ان نوى
بالصدقة الهبة حث فان
قلت قد علم مما قرأناهم

ولو حلف لا يبيع أو لا يشتري فوكل فيه ما حثت ولو حلف لا يبيع زوجه زوجه زوجه
وكيله ولو حلف لا يبيع من ز يذيع من وكيله لم يحنث وهذه الصورة عند الإطلاق ما لان نوى أن لا يبيع أو لا
يفعل بانه حث اذا أمر وفعل ولو حلف لا يبيع ز يذيع ما لا يذيع ما لانه اذا نوى أن لا يبيع أو لا يفعله
وان باع بغير إذن لم يحنث لفساد البيع ولو حلف لا يبيع ز يذيع ما لا يذيع ما لانه اذا نوى أن لا يبيع أو لا يفعله
التوكيل فوكل الوكيل ز يذيع ما لا يذيع ما لانه اذا نوى أن لا يبيع أو لا يفعله
يبيع فاسد أو وهب هبة فاسد لم يحنث لان الإطلاق عند الإطلاق تنزل على العقود الصحيحة ولو حلف أن لا يبيع
أخرا والمستولدة أو مال زوجه أو غيرها بلاذن أو في صورة العقد فان كان مقصودا أن لا يتلفط بالعقد
حث وان أطلق فلا ولو حلف لا يبيع حثت بالفاسد ولو حلف لا يبيع يبيع فاسد لم يحنث بالفاسد ولو حلف
لا يبيع حثت بكل تخليص في الحياض من العوض كالهبة والهدية والصدقة والعمرى والرفعي ولا يحنث
بإعطائه ان كان صدقة الفطر ولا الأجرة والوصية والضياقة بالوقف عليه ولا الهبة بدون القبول ولا القبول
بدون القبض ولو حلف لا يصدق فتصدق فرضا أو طوعا على فقير أو غني أو ذمي أو أجنبي أو وقف
حث ولو أعار أو أضاف أو وهب لم يحنث ولو حلف لا يبرف لنا دخل فيه جميع التبرعات من الهبة
والهدية والأجرة والضياقة والوقف والصدقة والاعتاق والاراء الا لا زكاة والكسبة ولو حلف لا ضمن فلان
ما لا تقتضى ببدن مدونه أو من فلان فتكفل ببدنه لم يحنث ولو حلف لا مال له حث بكل مال حتى ثياب
بدنه وداره التي يسكنها وعبيده الذي يخدمه ولا يخص بنوع الآن بنو به ولو كان له دين حال أو مؤجل
على ملي أو معسر أو جاحد من جنابه أو غيرها أو كان له عبيد أتى أو مال ضال أو مغصوب أو مسروق
أو موهون أو مستأجر أو غير مستقر أو مبرأ أو معاق عتقه بصفة أو مستولدة أو مال أو وصى له بغيره حث ولا
يحنث بالمكاتب والموقوف والمنفعة المستعينة بالأجرة أو الوصية ولو حلف لا مال له حث بالآتي والمغصوب
(قوله فوكل فيما) أي صار وكيلاديهما اذا اعتبار في العقود وكيله بالوكيل الا السكاح (قوله زوجه
له وكيله) أي قبل زوجه له وكيله (قوله حثت اذا أمر وفعل) أي المأمور للمأمور به (قوله وان
أطلق فلا) لاسرأ ان كان الإطلاق عند الإطلاق تنزل على العقود الصحيحة (قوله حثت بالفاسد) لانه منعت
وجب المضى فيه كالصحيح كذا علل (قوله لم يحنث بالفاسد) قال الشيخ شهاب الدين في الصفة ولو قال لا يبيع
فاسد فباع فاسد افوجهان ظاهر كلامه ما ترجع عدم الحث وجزم به في الاور وغيره ورجع الامام الحنف
ومال اليه الاذرى وغيره و يبنى أن يجمع يحمل الاول على ما اذا اراد حقيقة البيع أو أطلق لانصرف لفظ
البيع الى حقيقته وقوله فاسد مناف لمقابلته فالتى والثاني على ما اذا اراد بالبيع صورة لا حقيقته وانما
احبنا لهذا ليتضح وجه الاول والافهو مشكل جدا كيف وقد ذكرنا في لا يبيع الخ اراد الصورة
حث فتأمل اه (قوله أو وقف حثت) لاطلاق الصدقة على كل ذلك (قوله ولو أعار) الى قوله له
يحنث اذا يطلق التصديق على ذلك تشوق بعضها كالهبة على الاجاب والقبول وبعضها كالهبة لا مال له
وبعضها كالضيافة جس معار للهبة وفارق ما قبله من العكس بان التصديق أخص من الهبة فتأمل هذا اذا
أطلق فان نوى بالصدقة الهبة حثت (قوله ولو كان له) أي للحائفة على أن لا مال له (قوله أو غير مستقر)

جعلوا الهبة هتافا معادل الصدقة والهبة وهبها على ما يشمل هديس وعبرها فباعا وحته فلو يوحه بان الهبة لها إطلاقان باعتبار السياق
فأخذوا في كل سياق بالتأدية منه قاله ابن حجر (قوله لا زكاة والكسبة) ولان الكسبة وان وجد فيها اعتاق في الجملة من حيث ان التعليق
مع وجود الصفة اعتاقا لكن الظاهر أن العين عند الإطلاق مارة على الاعاق محانا (قوله ولو كان له دين حال) الى قوله حثت قال في الاسنى
وفي المال العائط والضال والمغصوب والمسروق وجهان أو وجههما عدم الحث لان قاهه غير معلوم ولا يحنث بانك

في النوع الرابع في الإضافات والصفات قوله فلا يبحث بدخول دار يستكنز يدباجرة وأارة أو وقف عليه لان الإضافة إلى من ملك يقتضي ثبوت الملك حقيقته واعتقد (١٨٤) في الطلب قول جمع الفتوى على الخنث بكل ما ذكر لانه العرف الآن قال قلعتبر

وبأم الولد والمتنعم المستحقه لاجارة أو الوصية أو بالدين على الغير ولا يبحث بازوجة والكتب والسريرين والزيات النجس ولوحلف لا رقيق له حث بالمدر بالكتاب في النوع الرابع في الإضافات والصفات ولوحلف لا يدخل دار زيد أو يته أو لا يلبس ثوبه أو لا يركب دابة فالحلف على لوقال هذه الدار زيد وقال أردت انما مسكنه لم يقبل فلا يبحث بدخول دار يستكنز يدباجرة وأارة أو وقف عليه وعلى غيرهم وهو واقفه الا ان ير بالمسكن ويبحث بدخول دار يملكها وان لم يستكنز الا ان ير بالمسكن ويبحث بدار المرهونة والمكر انتقال القاضي ولوقال بالغارسية بخانه فلان در تشوم يعمل على مايسكنه وان لم يملكه ولوقال لا أدخل مسكن فلان حث بدخول مسكنه المملوك والمستأجر والمستعار والمقصور ولا يبحث بدخول داره التي لا يستكنز ولو اراد مسكنه المملوك لم يبحث بغيره ولوقال لا أدخل دار زيد بابعاجه يز ثم دخلها لم يبحث وكذا لوقال لا كلم سيد فلان أو أجزبه أو زوجته فكلهم بعد زوال الملك والاجارة والنكاح وكذا لوقال لا كلم سيد هذا أو زوج هذه فكلهم بعد زوال الملك والنكاح ولو اشترى زيد بعد ما بابعاجه دار أخرى فان قال أردت فلا حث بالثانية وان قال أردت كل دار في ملكه فلا حث بالاولى وان قال أردت كل دار جرى ملكه عليها حث بكتبتا وهذا اذا قال دار زيد ولم يعم وان قال لا أدخل داره هذه فابعاجه ثم دخلها حث كالوقال لا كلم زوجته هذه أو عبده هذا فكلهم بعد الطلاق والعق وكذا لوقال لا كل لحم هذه البقرة وأشار إلى شاة تغليبا للإشارة على الإضافة والعفة ولوقال لا كلم زيد هذا فبدل اسمه واشترى بالبدل ثم كلمه حث ولوقال لا أدخل هذه وأشار إلى دار فانه حث بدخول عرصتها ولوقال لا أدخل هذه الدار فانه حث وصارت فضاء أو جعلت مسجدا أو حماما أو يستأف دخل لم يبحث ولو أعيدت الدار غير الآلة الأولى فدخلها لم يبحث وتلك الآلة حث ولوقال لا أدخل هذه الخنعة فقلعت ونصبت في موضع آخر ودخلها حث ولوقال لا أدخل هذا الباب أو من هذا الباب فدخل من باب آخر حث أو عتيق لم يبحث ولوقال لا أدخل دار فلان حث من تلك الدار فلان حث من المنفذ الاول حث ومن الآخر فلا اعتبار بالمنفذ بالباب ولوقال أردت الاول والثاني أو كليهما قبل ولوقال لا أدخل دار فلان حث بدخول المنفذ ولوقال لا أدخل باب هذه الدار أو هذه الدار من بابها ففتح باب جديد فدخلها منه حث ولوقال لا أدخلها من بابها فقتل من السطح لم يبحث ولوحلف لا يركب دابة عبدي زيد أو لا يدخل داره لا يبحث بالدار والدارية المنسو تين اليه الا ان ير بد الإضافة التعريف والاختصاص فيبحث ولوقال لا يركب سرج هذه الدابة فركب السرج المعروف بها حث وان كان على دابة أخرى ولو كان في بلد خان معاف إلى رجل تكان أي يعلى بقزوين والعقيق بدمشق والعقب بارد بيل بالنسبة للتعريف لا للملك حتى لو حلف ان لا يدخل خان أبي يعلى مثلا ودخله حث وان كان أبو يعلى ميتا وخان موروثا أو مبيعاً مورا كليل في الجعالة قبل تمام العمل واعلم انه قال شيخنا في الاستي وفي المال الغائب والصال والمقصور والمسروق وجهان وأوجهها عدم الخنث لان البقاء غير معلوم ولا يبحث بالشك اه تأمل في النوع الرابع في الإضافات الخ قوله لم يقبل هو أو أقرار يملكه كذا زيد قوله در تشوم يحل على مسكنه اذا انتابدر في عرف العجم من خانة فلان مسكنه قوله أو يستأف دخل لم يبحث لزوال اسم الدار يجعلها نحو بستان وبه فارق لقوله سابقا تغليبا للإشارة أي مع بقاء الاسم قوله ولوقال أردت الاول أي المنفذ والثاني أي الباب قوله فقتل في القاموس نسل الجدار تسور قوله وزل من السطح لم يبحث لانه لم يدخلها من الباب قوله المنسو تين اليه أي إلى العبد وذلك لان العبد ملك لغيره فكيف تكون له دابة ودار

عصر في اللفظ لا يعرف للفظ كاهو مذهب الآية الثلاثة قوله ولوقال لا أدخل باب هذه الدار إلى قوله حث لا كلامهما باها ولا يشترط ما يناله اللفظ وجود المجرى بدليل انه لوقال لا أدخل دار زيد فدخل دارا ملكها بعد الميسين حث وفارق المتجدد هنا لا كلمه ولد فلان فانه يعمل على الموجود دون المتجدد لان الميسين تنزل على المالحاف فقدره على تحصيله واستشكل بقول الكافي لو حلف لا يمس شعر فلان حلقه ثم مس ما نبت منه حث وقديجا بآب اسحاق الشعر لعمده مارداني أقرب وقت نزل منزلة المقدور قاله في التحفة (قائدة) ان الميسين المعقودة على المملوك المضاف يعتمد المالك دون المملوك والمعقود على غير المملوك المضاف يعتمد المضاف دون المضاف اليه فاذا حلف لا يمس عبد فلان ولا عبده ثم ملكه عبدا فكلهم حث ولوحلف لا يمس بنيه ولا بن له ثم ولده بنون فكلهم لا يبحث لانهم لم يكونوا موجودين يوم حلقه نقل ذلك الزاقي عن الحلبي (قوله فقتل) أي تسور الجدار وصار فيها لم يبحث لانه لم يدخل من بابها (قوله) وان كان أبو يعلى ميتا) ليعذر رجل الإضافة على الملك

في الامني ولو حلف لا يلبس الخاتم لجعله في غير خنصره من أصابعه حثت

هذا الصبي وكله شاباً وهذا الشاب وكله شيخاً وقل لا أكلم هذا وأشار إلى عبد فقلت ثم كنه حنث ولو قال
لا أكلم هذا عبد فقلت ثم كلم بحث ولو قال لا أكل هذا الرطب فصار ثمر أو هذا السبر فصار رطباً
أو عبد فصار زبيداً أو لأشرب هذا الصبر فصار شر أو هذا الخنزير فصار خلاً ولا أكل هذا الثمر فأخففت
نه عبدي ثم أكل وأشرب بحث ولو حلف لأبليس اختمت فجعله في غير الخصر من الأصابع قال البغوي
لا بحث كما قال لأبليس القلوسه فجعله في رجليه وهذا قطع صاحب المذهب والندكار وحكي الروياني
عن أصحاب الحنث في النوع الخامس في تأخير الحنث وتقدمه ولو حلف لأياً كان هذا الطعام غداً
وأ شاء غداً وبرأوان آخره مع إمكان الأكل حنث ولو قلت قبل الغداً وبعده وقبل التحنن أو أئلفه أجنبي
وأومات الحالف قبل الغداً فلا حنث ولو قلت بعد الغداً بعد التحنن أو أئلفه الحالف أو غيره وأومات الحالف
حنث وكذا لو أئلفه الحالف قبل الغداً وبعضه أكل أو غيره ولو قال لا كنه قبل غداً فقلت قبله وبعده
الحنث من الأكل حنث ولو قال لا كنه اليوم فعلى ما ذكرنا في الغد ولو قال والله لأصين حنث وأومات
قبل القضاء بعد التحنن من حيث دان ما قبل الحنث فلا ولو قال لأصين حنث غداً وأومات قبل الغداً
أو بعده وقبل التحنن فلا حنث وبعده الحنث وموت من أحب أخفى لا يقتضي الحنث في صوري
الإطلاق والتقييد فلا إمكان القضاء للورثة ولو حلف لأصين حنث غداً كقوله لا كان هذا الطعام غداً
وموت صاحب أخفى هنا كتلف الطعام فإن مات قبل الغداً أو بعده وقبل التحنن فلا حنث وبعده التحنن
حنث وموت الحالف وأما قوله قبل الغداً بعد كلى مسئلة الطعام ولو حلف قبل الغداً حنث إلا أن يردانه
لأرض عن الغد ولو أراءه المالك في هذا الصور برئ ثم بحث ولو قال لأصين حنث عند رأس المال أو مع
رأس المال أو عند الاستئصال أو مع رأس الشهر فهذا الألفاظ تقع على أول جزء من الليلة الأولى من الشهر
ولفظة ومع ههنا في المقارنة فإن قضاء قبل ذلك أو بعده حنث فبني أن بعد المال ويرصد ذلك الوقت
فيضي فيه وإذا أخذ الكبش أو الوزن عند رءوس المال وتأخر الفراغ لكثرة المال لم يحنث وكذا لو ابتداء
حينئذ بسبب القضاء ومقدامته كعمل الميزان ولو أخر القضاء عن الليلة الأولى للشك في الهلال فإن كونها من
الشهر لم يحنث ولو قال لأصين أول الشهر وأول الشهر فهو كقوله عند رأس الشهر ولو قال أول اليوم فبني
أن يشتغل بالقضاء عند طلوع الفجر ولو قال إلى رأس الشهر وإلى رمضان وجب تقديم القضاء على رأس
الشهر وعلى رمضان ولو قال لأصين حنث إلى حين فكالقوله لأصين حنث في قضاء إليه وإلى وكيله برئ
وإنما بحث إذا مات قبل القضاء مع التحنن ولو قال إلى زمان أو إلى دهر أو حقب

فكان الكباش غير النخلة **(قوله تم كحنت)** للإشارة **(قوله تم كلم بحث)** لزوال اسم العبد
 العنت **(قوله قال البغوي لا بحث)** أي حنت المرأة الرجل لأنه العادى في عهدا دون همه **(قوله)**
 وحكى الروافى عن الأصم أنه بحث أي مقلط هو الراجع من الأذرى لوجود حقيقة اللبس وصدق
 الأمه لا فرق بين لبسه في الأتلة العليا والوسطى والسفلى وأصل هذا هو الأقبس
 النوع الخامس في تأشير الحنت الخ **(قوله ولا حنت)** لأنه كالمكره لقوات البر بغير اختياره
(قوله وأتلفه الحالف) أي بعد القدر والتحكن وقوله وأما الحالف أي بعد القدر والتحكن حنت لأنه
 حيث قد دفعت البر باختياره **(قوله وبعد التحكن منه حنت)** بين العلة السابقة أنفا **(قوله وروى)**
 صاحب الحق إلى قوله لا يمكن القضاء إلى الورثة لأنه لم يصف القضاء إلى نفسه بغير وكف الخطاب وبه فارق
 ما بعد من قوله لا يفتيك حقت غذا كقوله الخ بناء على بعض نسخ الأنوار وهو الصواب وفي بعضها ترك
 كاف الخطاب وهو سهو من الكاتب فأمثل **(قوله كافي مسئلة الطعام)** أي لا حنت يموت قبل العدو بحث
 بعبء العدو والتحكن **(قوله أن بعد المال)** أي يهبأ ورصد أي ينتظر **(قوله من الشهر بحث)** كالمكره
 واتحلت بينه **(قوله إذا مات قبل القضاء مع التحكن)** إذا حين يقع على القليل والكثير من الرمان **(قوله)**

زمن لان ذلك لا يختص بزمن مقدّر بل يقع على القليل والكثير كما مر في الطلاق (قوله ولو قال الى زمان والى دهر او حجب جميع العمر مهلة له) قال في شرح الروض وغافل الطلاق حيث يقع بعد لحظة في قوله انما طلق بعد حين او نحوه وقرر في الرضة بينهما بان قوله انما طلق بعد حين تعليق بآول ما سمي حيناً وقوله لا فاضيل حكمة الى حين وعدمه (١٨٧) لا يخفى بآول ما يقع عليه الاسم (قوله ولو قال

الى المدرة قرب بيتا وبعيدة
تقسم وهو واخيه وعند
ابي حنيفان القرية
مادون شهر والبعيدة شهر
فافرقه (قوله فحدث
فجعل الغريم) وفارق
فأرقه أحد التبايعان
الآخر في المجلس وأمكنه
تباعه فانه تنقطع خيارها
بأن التفرق يعلق بهما
لا هنا ولواراد بالفارق ما
بعضهما حيث (قوله ولو
أحال للغريم) الى قوله
حدث لان الحو القليل
استيفاء ولاعطاء حقه
(قوله ولو استوفى وفارق
ثم وسده ناقصا لمحت)
ان كان من جنس حقه
لكن أرد أنه لان الزيادة
لا تمنع الاستيفاء وقده اس
الرفعة تغلظ من الماوردي
بما اذقل التغاوت بحيث
يساع به أي عرفا نظريا
من الى الوكالة فيا يظهر على
أن ذلك باع في التعيين
من أصله بمنع أن ذلك يمنع
الاستيفاء قاله في التحفة

[illegible]

عاجب الظاهر أنه بحث حيث لانه لأن المتبادر من هذه المسئلة اقتضاه وضعها القوي إذا فعل في حين الذي كالنكر في حين من عدم وجود والرافعة في جزء من أسوأ تلك الظاهر في وزع من امراده اننا لا نستغرق في الطر في كلنا بالاجتماع لس في محله كإيه واضع ومجره وحلف لا يكمله مدة عمره عاجب انه انرا. مدته بلومة دين والا مصي ذلك استغرق المد من انتهاء الحلف الى الموت ففي كفه في هذه المدة حيث

النوع السادس في أشياء منقرقة

(قوله وان ضربه به بشكال) بكسر العين على الشهور و المثلثة أى مرجون **(وقوله ولا يشترط ان يلاقى كل بدله او مقلوبه)** بل يكفيه فى البدل تناقل الشكل عليه بحيث يناله نقل الجميع **(قوله ولو شك فى اصابة الشكل فلا حث)** قال فى شرح الروض وفرقوا بينه وبين ما لو حلف ليدخلن الدار اليوم الآن بشاهز بدفيل يدخل وماتز بدولم يعلم مشيئة حث بان الضرب سبب مظهره فى الانكسار والاصابة والمشبته لا مارة عليها والاصل عدمها وقارفا ايضا نظيره فى الحدود بان المقصود منها الجزو والتشكيل وفى البرصول الاسم وهو حاصل بالشك **(قوله ولو قال مائة سوط لم ير بالشكال)** قال ابن جرير فى شرح النهاج ومرصع كلامه اجزاء الشكال فى قوله مائة سوط وهو ما قاله كثيرون وصوبه الى السنوى لكن المتقدمه صحاح فى الروضة **(١٨٨)** وأصلها من انه لا يكتفى لانه ان شأب لسياط ولا من جنسها وقوله الامام عن قطع

الجهاجر وقوطم لانه
 أشعاب يرد على من تازع
 فى اجزائه عن مائة خشبة
 بانه لا يسمى خشبا **(قوله)**
 قاله بان يقول سبعا نك
 الخ لان احسن التناء
 مثلثاته الله تعالى على
 نفسه ولان الاعتراف
 بالمقصود عن التناء واخواله
 على تنائه على نفسه ابلغ
 التناء وأحسنه **(قوله قاله)**
 أن يقول الله نك الخ
 فقال ابن جرير بل عمله لأم
 عليه ما السلام وقاله
 عليك مجمع الجموفسر
 فى الروضة بوالى نعم أى
 يلافيها حتى يكون معها
 ويكافى من يده أى يساوى
 من يده نعمه أى يقوم
 بشكر ما زاد منها كما تقدم
 فى الخطبة قال ابن القرى
 فى مختصرها وعندى أن
 معناه فى ما يقوم بخلفها قال
 فى شرحه ويمكن حل كلام
 النووى على هذا **(قوله)**
 وقيل اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على
 فقال قولوا اللهم صل على محمد وعلى آل محمد الخ وهذا ما قال فى الروضة انه الصواب **(قوله ولو أوجع مع الاخلال بعض الشروط لم يحدث)** لانه لم يأت بالخوف عليه لعدم انعقاده الا فى الحج فيحدث بالقاسد منه لان انعقاده وصوره انعقاده فانه ان يفسد عمره ثم بدخل الحج عليها فانه يستعقد فاسده او تصور بان يحرم به محامداً ما بأت على وجهه مروج اذ الاصح عدم انعقاده **(قوله وان نوى غيره أو أطلق برالرفع معز ولا)** لمعلى الجين بعينه وذكر الصاء انه بانه كايواله لأدحل دارز بدعده فباعها بحث بدخولها لانه عقد العزمين فى الصوريين على العين وكل من الوصف والاصافه نظر أو رول وهداهم اسبته كالذلك ما رجع الى التكلم هذا العبد فكلمه بعد العتق لان العبودية لى من شأنها ان تطرأ وتزول قاله الى الاصى **(قوله برالرفع الى أى قاض فى ذلك البلاء وغيره)** سواء كان قاضيا عنه الخلف أم لا صدق الاسم

(قوله ولو شك فى اصابة الشكل فلا حث) وهو المعتمد اذ الظاهر الاصابة بالانكسار **(قوله وقيل بحث)** للشك فى الاصابة والاصل عدمها **(قوله بالسوط لم ير بالها)** مر مر فمعها فى أول النوع الثانى عشر من انواع الطلاق **(قوله ولكن بان الخ)** أى ولكن يحصل البراء الخ **(قوله حتى ترضى)** أى أنت مائة **(قوله)** جدا بوالى نعمه الخ **(مر ١١)** مر فى أول الخطبة **(قوله وكما ساءه الغافلون)** مر الكلام فى فى الخطبة فتذكر **(قوله وقيل اللهم الخ)** وهو المعتمد كما بين فى المحولات

(قوله واذا وجد القول والفعل) الى قوله لم يثبت تخلف عن امي النطق والفسان وما اشكر هو اعلم ولا ينحل الحلقب والاتبان بالخلاف عليه ناسيا واجاهلا ومكرهانا لا اذا لم يثبت العمل بينهما متواترا والمجادا لونا وثله لخت قال الشيخ جمال الدين الاسنوي قد مر في اوائل تعليق الطلاق انه لو قال انت طالق قبل ان اضر بك بشهر فضر ما قبل من فيه لم تطلق وانعتجت العين وهذه مع مسئلتنا على حد سواء فان مثلنا هو اسماحه الحنف قبل العين هناك

المخوف عليه قد وجد في كل منهما الا انه لم يثبت لما لم وهو النسيان (١٨٩)

فالتج ما هناك وهو

في مثل قول الله الذي هو فيه حديث بعد الاو عمل ما من ان الفعل لا ينقض (قوله ولو كان الخالف يباح) لان العين انقضت على الفعل لا على محل. بد (قوله ولو كان لا يملك الناس) ان قوله لا يملك لا يملك الا ما تحت الاذكار. ثلثة واو بعد من الشاهي رضى الله عنه وهو الموافق لمسلم في واو اخره اطلاقا ولو قال انت طلاق ان تزوجت الباء عليك لطلاق الا اذا تزوج ثلاث سورة فهو له وحلف باسماعه. ج على ثلثة (قال الخوارزمي في نظر والدي يقتضيه الله) انه تحت واحد كالحرف لا با. كل خبرا تحت با كل غير من وان قبل

وجبهته وتوبياه لم يحنث ولا حنث كمال قال لا أملى في هذا المسجد فصلى على حبيب فيه وإن علق به الطلاق ثم قال أردت أني لأبشره دين ولم يقبل ولو حلف لا يكلم بهداشهر أفولاه ثم قال يازيد أفعلم كذا حنث ولو أقبل على الجدار وقال يا جدار أفعلم كذا لم يحنث وإن كلن غرضه إفهام زيد وكذا الواقيل على الجدار ولم يقل يا جداره يازيد ولو حلف لا يأكل من كسب يدي فكسبه ما يملكه من المباحات أو بالعقد ودون الميراث ولو كسب شيئا ومات وورثه الخلف وأكل حنث **في خاتمة** الفدية ومن طلوع الفجر إلى نصف النهار وفي آخره نظر الضحى من وقت زوال الكراهة إلى الزوال والصباح من طلوع الشمس إلى ارتفاع الضحى والصيف والشاء والربيع والخريف المدة المعروفة لا تغبر الهواء إلى الحرارة والبرودة والاعتدال ولو حلف لا يكلم زيد أفعلم يدا الباب فقال من هذا حنث إن علمه ولو قال لا أكلمه اليوم ولا غدا أو اليوم وغدا لم يدخل اللية المتخلة إن لم ينو المواسلة ولو قال لا أكلمه يوما ولا يومين فاليمين على يومين فإن كلف في الثالث لم يحنث ولو قال يوما ويومين فاليمين على ثلاثة ولو حلف ليدن هذه الدار وهدم سقفها بر ولو قال لا هدم من هذا الحائط اليوم ولا تقضه اشترط هدمه حتى لا يبق منه ما يمسى حائط ولو حلف ليكسره لا يشترط ما يزيل اسم الحائط ولو حلف لا يزوره حيا وميتا فشيء جنازته لم يحنث ولو حلف لا يدخل داره صوفا فدخل كسب عليه صوف لم يحنث ولو قال لا أجلس معه تحت سقف فقع تحت أرج حنث ولو حلف لا يفسر انصرف إلى الأكل والشرب والجناح دون الردة والجنون والحيف ولو قال تجدا نيكدارم لك أزين خانه برون شوي فعام ذلك الغبر لم يخرج فإن لم يتعلق به الحالف ولم يمتعه حتى خرج حنث وإن علق ومنع فغلبه وخرج لم يحنث ولو قال لا أكرم فلانا اليوم ففعل موصولا أو متعلا كذا انقضى على الإبدان نواه وان قصد اليوم أو أطلق نزل على ذلك اليوم وإن قال ذلك بعد زمن طويل انقضى على الإبدان ولو قال لا أبيع وأتبع أو أتفدى معك ففعل ما ذكرنا ولو قال لا أشرب الخمر فشرب النبيذ فقال القاضي لا يحنث ولو قال لا أبيع العبد فباع نفسه ووهب نفسه لم يحنث ولو أنفأ لا يشتري طائر أو باقتري ثوبا بابتها لم يحنث وإن حلف بالطلاق لم يفسخ لأن الشراء وقع له لا لها الآن يشتري بواكها ولو قالت لا ألبس ثوبا فاشتري ثوبا بابتها فلبسته حنث وإن ملكها فأنبت لم يحنث ولو قال وأتبع ما فعلت كذا وعنده أنه ما فعله أو فعلت كذا وعنده أنه فعله ثم ذكر أن الأمر بخلافه فلا كفارة ولو قال من شرني بغير زيد فهو خمر فخره بغيره كرهه كالموت فإن كان المتبشر صدق بقاله لم يعتق

(قوله وفي آخره نظر)
قال في الأسنى والغدى من
الفجر إلى الزوال والفدية
من الفجر إلى الاستواء
(قوله دون الردة والجنون
والحيف) لأن ما لا يفطر
عادة فلا يحنث بها لأن
اليمين يراعى فيها العادة
(قوله أو أطلق نزل على
ذلك اليوم) فتتعلق عليه
(قوله ولو قال لا أشرب الخمر
فشرب النبيذ قال القاضي
لا يحنث) لأنه لا يسمى خمر

(قوله دين ولم يقبل) لأنه يتعلق به حق الغير (قوله فولاه) أى أدبره (قوله ولم يقل يا جدار يازيد) بل قال أفعلم كذا أو أقبل كذا **في خاتمة** (قوله وفي آخره نظر) قال في الكبير وقد يتوقف في امتداد الفدية إلى نصف النهار قال شيخنا في شرح الروض والغدة من الفجر إلى الزوال والغدة من الفجر إلى الاستواء (قوله لا تغبر الهواء إلى الحرارة الخ) وأهل إن في كلام المصنف نوع من انقضاء في السلم في أوائل الشرط الثاني (قوله فدى) أى يدا الباب فقال أى الخلف (قوله فاليمين على ثلاثة) ولعل الفارق بين المستثنين العرف أو كلفة لا يتأمل (قوله فشيء جنازته) أى تبهه لم يحنث لأن التشيع ليس بزاره (قوله تحت أرج) في العاموس الأزج محرمة كضرب من الأنبة (قوله دون الردة الخ) لأن الإيمان تراعى فيها العادة وهدمها ففطر عاده (قوله عدا) أى باغته كنيكدارم أى لأمره كنهوا من خانه برون شوي أى والله لا أتركك أن تخرج من هذه الدار (قوله فعلى ما ذكرنا) فإن قال متعلا أو أنه أتفدى معك انقضى على الإبدان نواه وإن قصد اليوم أو أطلق نزل على ذلك اليوم وإن قال ذلك بعد زمن طويل انقضى على الإبدان (قوله قال القاضي لا يحنث) لأن النبيذ لا يسمى خمر (قوله فلا كفارة) لما مر أن الحلف عند ما لا يطلق يتعلق بما في اعتقاده لا بما في نفس الأمر (قوله صدق بقاله) أى لم يدين بقاله فصدق بقاله لا بشيء في خبره

كتاب الإيلاء وهو الخلف على الامتناع من الوطء وكان طلاقاً (١٩١) في الجاهلية فغير الشرع حكمه ونسخه بالخلف عن

وان كان عدوله عن

كتاب الإيلاء

وهو الخلف على الامتناع من الوطء والامتناع بعذر ودونه بلا حلق لا يشبه حكم الإيلاء وله أركان الأول الخلف وله شروط الأول أن يكون مكفاً مختاراً فلا يصح من السبي والمجنون والمكره ويصح من البعد والكفر الثاني أن يكون زوجاً فلا يصح من الأجنبية ولو قال لأجنبية والله لأجامعك تمحص بيننا فإن وطئها قبل النكاح أو بعده زنته كفارة بين ولونكسها الاضرب المدة الثالث تصور الجماع منه فيجب ذكره أو شل أو قطع أو بقي دون الحشفة لم يصح إيلاءه ويصح من المريض والخصي ومن بقي من ذكره قدر الحشفة ومن العربي بالجمجمة وبالعكس اذا عرف معنى اللفظ والا فليس ما ذكرنا في الطلاق **الركن الثاني** في الروعة وشرطها أن يتصور الجماع معها فلا يصح من الرقاء والفرأه ويصح من الصغيرة والمر بيضة الحنفية ولكن لا تضرب المدة حتى تدرك **الركن الثالث** الخلو فبه وهو أسماء الله تعالى وصفاته المذكورة في الأيمان أو التزائم يرم بالنذر أو تعليق طلاق أو اعتاق فلو قال ان وطئتكم فلي صوم أو سلامه أو حج أو عبيدي أو فانت طالق أو فصر كطاني ونحو ذلك كان موبلياً يستلزم أن يكون باقياً بعد أربعة أشهر فلو قال ان وطئتكم فلي أن أملي هذا الشهر أو صومه أو صوم الشهر الثاني وهو منقضى قبل أربعة أشهر من تعيين فلا إيلاء ولا كفارة للجماع ولو قال ان وطئتكم فعبدي صوبع المبدأ وأعنه فبطل الوطء انحلت الإيلاء ولا يعود بعد الملك ولو دبره أو كاسبه لم ينحل لامكان الاعتاق ولو قال ان وطئتكم فانت طالق أو أنت طالق ثلاثاً فإذا أوج الحشفة في المبدأ أو ج الحشفة في الدأ وبعد ما وجب التزعم أو الرجعة ان كانت رجعية فإن لم يزوج ولم يرجع عصى واحداً ولا مهران تزعم ثم أوج فلا حد ان كانت رجعية ولم يهر وان كانت بالث وجهلا بالجرم فلا حد ولم يهر والعمد وبثب السب وان علموا وجب الحد ولا مهر ولا سب ولا عدوان علم الحرمة دونها وأعتقت ولم تقدر على دفعه فلا حد عليها وطأ المهر وان جهل وعلمت وقدرت لم يحد ولا مهر لها ولو قال ان وطئتكم فانت طالق أو طلقاً أو طلقاً أو غير م عينها أو طلقاً فبطله ولو قال لسانه الأربع والله لا أجامعك لا يكون موبلياً في الحال فإذا جامع ثلاثاً صار موبلياً عن الزاعة ولو عشت الأبوطة الجميع ولزمته كفارة للسكر ولو مات بعضهن قبل الوطء انحلت الإيلاء ولو قال والله لا أجامع كل واحدة منكن فيكون موبلياً من كلهن وزعمه أو كل واحدة كفارة ولو قال لا أجامع واحدة منكن في الامتناع من الشكل أو أطلق يقول عن الشكل وان أراد واحدة معينة أو منهم قول عنها أو عينها **الركن الرابع** المدونة شرطها

كتاب الإيلاء

قوله وان كان عدوله عن لان خبره بإشارة في الجله

قوله فعلى ما ذكرنا في الطلاق فيبيل الطرف الثالث من قوله ولو لم ينف كفة الطلاق بلغة لا يرفع فيها فلهما جاحلا بمعناها لم يرفع وان الخ **قوله** والمر بيضة الحنفية الضني المرض يقال أضناه المرض فله **قوله** حتى تدرك أي حتى يبلع الصغيرة والمر بيضة أطافه الوطء اذا جامع من جههما **قوله** في الملتزم افتتح الزا أي ما ألزمه عليه بالوطء **قوله** أو كاسبه محل لا نه لو وطئها يعني **قوله** ولا حد ولا مهر لان أول الوطء مباح فتأمل **قوله** ولم يهر المهر لوقوع الوطء في حال الحرمة أو لا وآخر **قوله** ونوى الطلاق والطهار أو غير م عينها أو أطلق فبطله ومع الطلاق في الوطء ان نوى بالترجم الطلاق ونجب عليه كفارة الطهار به ان نوى به الطهار وكفارة العين ان نوى به تحريم عينها أو أطلق وقد عاص به في الركن الثاني من أركان الطلاق ان قوله أن على حرام ليس صريحاً حة بقة وجوب الكفارة وإنما هو حكم نية الشرع **قوله** يحول عن الشكل أثنى المورد الأولي فظاهر وأما في الثانية فلان التكررة في سياق التي فتيم **قوله** وبن أي وعابه البان في الصورة المعينة وقوله وعين أي عليه التعيين في الصورة المبهمة **الركن الرابع** المدونة

الامتناع من وطء الزوجه طلاقاً أو أكثر من أربعة أشهر كما يؤخذ عما يأتي **قوله** والمر بيضة الحنفية قال في الصحاح الضني المرض وأضناه المرض أنفله **قوله** حتى تدرك أي تبلغ الصغيرة أطافه الوطء **قوله** وجب الزعم لوقوع الطلاق حيث قال في شرح الروض ولا يمنع من الوطء بتعليق الطلاق لانه يقع في النكاح والتزعم بعد الطلاق ترك للوطء وهو غير محرم لكونه واجباً لا وأطلق كلام الاحباب يقتضي وجوب التزعم عيناً لکن صرح في الأنوار بان الواجب التزعم أو الرجعة **قوله** ولو قال والله لا أجامع كل واحدة منكن يكون موبلياً من كلهن ولزم بوطء كل واحدة كفارة لحصول الخنث بوطء كل واحدة فان معناه محسوم السلب بوطئ من بخلاف لا أجامعك فان معناه سلب العموم أي لا يبرئ ولا يبرئ لکن فإذا وطئ واحد منهن زال الإيلاء في حق الباقيات كافله الشيخان عن صحيح الاكثرين وقال الامام لا يزول كما هو فقيته الحكم مستغني عن كل بالإيلاء وهو ظاهر المعنى ولهذا بحث

الرافي انه ان أراد ان يخص: كل بالإيلاء لم يسجل والا كان كلاً أجامعك فلا بحث الا بوطء جميعهن فانه ان جحر **قوله** ولو قال لا أجامع واحدة منكن فان أراد الامتناع من الشكل أو أطلق يقول عن الشكل عملاً بإرادته في الأولى وحلله على عموم السلب في الثانية فان التكررة

في شياطين التي هم (قوله ولو قال حتى أموت) الى قوله فول حصول اليأس من الوطء مدة انصرف فهو كالقوله لا جامعك ابداً ٣٠ كل المساء
 عمره ولان الموت كالتباعد (١٩٢) الاعتقادات فيلحق بالتعليق بنزول عيسى عليه السلام (قوله دين ولم يقبل طاهر)

لانه المفهوم من التأنيـ
 (قوله فقد احسن ولا يـ
 قال الراعي لانه ممنوع من
 ذلك فاكد المنع منه
 بالحلف (قوله والافتـ
 قال في الصحاح اقتـ
 الجارية افترعها والافترع
 اول جماعها (قوله وكـ
 المباضعة الخ) لان طـ
 مجارى غير الوطء ولم
 تستهر في الوطء اشتـ
 الالفاظ السابقة فيه

فصل في جعل المولى
 أربعة أشهر من وقت
 الابلان الى المرأة نصبر عن
 الزوج أربع أشهر بمعنى
 صبرها أو يقل (قوله ولا
 حاجة الى ضرب القاضي)
 لثبوتها بالنس والاجـ
 بخلاف مدة العدة لانها
 مجتهد فيها كاسـ (قوله ولا
 فرق بين الحر والعبد
 والحر والامة في المدة)
 لانها شرعت لامر جلي
 وهو قلة الصبر عن الزوج
 وما يتعلق بالجبلية والطبع
 لا يختلف بالحرية والرق كما
 في مدة العدة وهي حق
 للزوج كالاجل حق
 للديون وألحقه أبو حنيفة
 بالعدة فاقصر على شهرين
 والاعبار عند بريق الزوجة
 وعند مالك بريق الزوج
 (قوله ان لم يكن فيها مانع
 وباء كالخبيث والنفس والمرص)

الزيادة على أربعة أشهر فان حلف على الامتناع أبداً أو أطلق قول وان قديار بعة أشهر هادونها فلا يـ
 وهو بين ان ذكر اسم الله تعالى أو صفاته أو التزم صوماً أو غيره وتعظيم لطلاق أو اعتاق ان التزم هادونها قيد
 بما فوقها كان مولى ولو قيد الامتناع بأمر مستحيل أو سبب حصوله في أربعة أشهر كزول عيسى عليه
 السلام ونزول جوج أو ما يرى بغير تأخير عن أربعة أشهر كدخول مكة وقدمه وزيد وما على
 مسافة لا تقطع في أربعة أشهر فهو مولى وان علم بوجوده قبل أربعة أشهر كتمام الشهر وبجيء الطرعة غلبة
 الامطار ولا يسبب حصوله ولا يعلم ولا يظن كرضه أو مرضه فليس بمولى ولو قال حتى أموت أو تموت أو يموت
 فلان أو عمر فلان فول قول ولو قال والله لا جامعك ثم قال ردت شهرا دين ولم يقبله الركن
 الخامس الحلو فليس عليه وهو الوطء فالحلف على الامتناع من القبلية والخارجة والمعاينة وغيرهما من
 الاستتاعات ليس بلاء ولو قال والله لا جامعك في الحيض أو النفاس أو البدر فقد احسن ولا يـ وهو بين
 فان فصل كفره الركن السادس اللفظ وصريحه التليك والجماع والوطء وتقييد الذكر في الفرج والايلاج
 والادخال فيه والافتقار للبكر وكايتها المباضعة والملاسة والمباشرة والايان والفشيان والقر بان والنس
 والافشاء والافتقار الى الدخول والمضي اليها وشبهها ولو قال لا يجمع رأي وأمرسك وساداً وألانت معك فكتابة
 فصل في جعل المولى أربعة أشهر من وقت الابلان ولا حاجة الى ضرب القاضي ولا فرق بين الحر والعبد
 والحر والامة في المدة فادامت بلا انحلال العيين بلا مانع حتى يبرأ الله كالشور والصغر المانع من
 الجماع والمرض الخفي أو مرضه كاعتكاف مسدوراً وصوم معروف عليها المطالبة بالوطء أو العلل ان لم
 يكن فيها مانع وطء كالخبيث والنفس والمرص وما لم يطلب بمؤثر الزوج به ولا يبطل حقها بالثأخير ولو
 عرض مانع في المدة ورأى استأنفت المدة وكذا لو طلقها ثم رجعها ولو ترك حقها بعد المدة وقبلها لم تسقط

(قوله وهو بين) أي محض عین (قوله أو التزم صوماً وغيره) كمنحرج فهو بين يشبه النفر من
 حيث انه العزم فرية والعين من حيث ان مقصوده مقصود العيين فينخير بين كفارة العيين والمقتزم على
 المعتد كما مر في التدر لانه بدر الجاح (قوله باقوهها كمن مولى) فان وطئ في المدة فجب عليه كفارة
 العيين ان ذكر اسم الله وصفاته أو يتخير بينها وبين المقتزم ان التزم صوماً أو غيره وطلق زوجته ان على
 طلاقها وبشلة العتق (قوله بأمر مسجیل) كعود السبا مثلاً (قوله فليس بمولى) لانه لم ينفق
 قصد المضارة (قوله أو عمر فلان قول) اذا المولى كالتباعد في الاعتقاد استعكم حكمه فبذلك فارق
 نحو المرص (قوله دين) ولم يعمل اد التأنيـ وهو المفهوم من اللفظ الركن الخامس الحلو عليه
 (قوله ليس بلاء) بل هو بين محض ان ذكر اسم الله الخ (قوله وصريحه التليك) بتقدير النون على الباء
 التجانيف في العالموس نا كما جامعها (قوله والافتقار الى البكر) هل من الصحاح اقتض الجارية افترعها
 والافترع اول جماعها (قوله والافشاء) وهو رفع مانع مدخل كزود ربيع برسيل الجماع والفاظ واحد
 فصل في جعل المولى أربعة أشهر من وقت الابلان والحكمة في ذلك فها صبر المرأة وقتها بعدها
 (قوله ولا حاجة الى ضرب القاضي) لثبوتها بالنس والاجـ (قوله ولا فرق بين الحر والعبد) والحر
 والامة في المدة اذ شرعت لامر جلي وهو قلة صبر المرأة فلا تختلف بحر ونور عقلاً (قوله والمرص
 الخفي) قد مر غير الصفي أو ان الباب (قوله ان لم يكن فيها مانع وطء نصه في المدة) وعند المطالبة
 (قوله ولو ترك حقها بعد المدة الخ) لتحديد الصبر كالاعصار بالبقعة

وليس
 تحقق الوطء فلهذا من جهتها ويحسب الوسيط من منع الحاض للطلب مع عدم قطع المدة ويجب ان مدته لمرة الوطء مع وهو طاهر
 وعدم قطع المدة لصفاته في التحصن (قوله ولا يبطل حقها بالثأخير) لان سمعها على التراضي (قوله ولو ترك حقها بعد المدة وقبلها لم يسقط)

لتجديد الضرر وكفى نظيره من الرد بالاحسان بالنفقة بخلافه في العتة والعيب والاعسار بالمر لانه خصلة واحدة وهما غير ولورثت حقه ثم دعت طالبات المالم تنقض المدة (قوله اولم يعلل ولم يعلق بعد ما طوب (١٩٣) بالفتية وهي الجماع) سميت بذلك من فاء

اذا رجع طلق عليه القاضي طلقه واحدة وكية طلاقه ان يقولاً وقعت على فلانة عن فلان طلقاً وحكمت عليه في زوجته بطلقة فان قال انت طالق ولم يقل عن فلان لم يقع قوله في السبى (قوله فان لم ينف) أى بالسان (قوله نرد) أى عند (قوله ولو ادعت الابلاد) الى قوله صدق

بينه لان اصل عدمه

هو ما خذ من الظهران

صورته الاحلية ان يقول للزوجة أنت على كظهر أى وخصوا الظهر لانه موضع الركوب والمرأة مركوب الزوج وكان طلاقاً في الجاهلية كالابلاء فغير الشرع حكمه الى تحررهما بعد العود ولزوم الكفارة كاسياني وحقيقته الشرعية

تشبيه الزوج وزوجه بظهر نحو الام كائى بيانه قال ابن حجر وهو حرام بل كبره لان فيه اقدام على احالة حكم الله وتبديله (قوله ولا معلق بالنكاح) خلافاً لما لا حنيفة وما لك (قوله والامة والمستولنة) خلافاً لما لك (قوله وكذا لورثك الصلة) كلى الى (قوله

وليس لولى الصغيرة والجنونة واذا طلق المولى في المدة أو بعد هازمته الكفارة والحصل الابلاد ولو استد خلت ذكره لم ينحل ولولم يعلل بعد ما طوب عليه القاضي طلقه واحدة وان غاب عقب الاستماع فان زاد لم يقع ثلاثة أيام لكن لو استعمل الفتية أمهل ما يتبها لها فان كان صاعقاً أمهل حتى يضر وان كان صاعقاً حتى يشبع فان كان مثلاً حتى ينفذ وان غلب النعاس حتى يزول ولو راجع المولى ستاً سنتاً المدة ان بقيت أكثر من أربعة أشهر فاذا دعت طالبته بالفتية أو الطلاق فان أنى طلقها القاضي فان راجع استأنفت المدة ان بقيت أكثر من أربعة أشهر فاذا دعت ولم يضر طلقها القاضي وقداً ثلاثاً واحتاج الى التحليل ولو كان الزوج مريضاً طوب بالفتية بالسان وهي ان بعد بالوطه اذا قدر ولو كان محرماً أو مطلقاً طوب بالوطه سقطت الماطلة ولو أنى غلب أو أنى غلبا حسب المدة فاذا مضى رفع وكيلها قاضى بلد الزوج ليأمره بالفتية بالسان وبالسرا ليا أو بحملها اليه أو الطلاق فان لم يقع أو فاه لم يرجع ولم يحصل حتى مضت مدة الامكان طلقها القاضي بطلب وكيلها وان قال راجع الآن ويصرفى التأخير لثبته أهبة السرف وخوف الطريق ولو شهد عدلان ان فلاناً أنى ومضت المدة وهو متنع من الوطه والطلاق لم يطلق القاضي حتى يتنع فلان بين يديه ولو تعد احضاره لغيره أو تواروا وغيبة طلق ولو ادعت الابلاد وهضاه مدته أو أنكر الابلاد أو الالهضاه صدق بينه

كتاب الطهار

وله أن كان الاول المظاهر وشروط أن يكون مكلفاً لا يصح من الصبي والجنون وان يكون مختاراً فلا يصح من المسكره وان يكون زوجاً فلا يصح من الاجنبي منجزاً او معلقاً بالنكاح وغيره ويصح من العبد والكافر الخصى والمجبوب والسكران والركن الثاني المظاهر عنها وشروطها ان يلحقها الطلاق فلا يصح من المختلعة والامة والمستولنة ويصح من الرجعية ولا فرق بين الحر والامة والصغيرة والجنون وقية والذمية والرقاء والرقاء والخاص والنساء والمعتدة عن شبهة (الركن الثالث) اللفظ وقوله أنت على أو الى أو مسمى وعندى أو مسمى أولى كظهر أى صريح وكذا لورثك الصلة وقال أنت كظهر أى كالأول أنت طالق ولم يقل مسمى ولو قال جلتك أو نفسك أو ذاتك أو جسمك أو بدنك على كظهر أى أو كبدن أى أو جسمها أو كها ففكاً لو قال أنت على كظهر أى ولو شبهها بجزء لا بد كوالكرامة والاعزاز كاليد والرجل والوجه والصدر والبطن والفرج والشعر فظهار ولو شبهها بجزء كوالكرامة كالعين والاذن والرأس وأراد اظهار فظهار وان

(قوله بعد ما طوب بالفتية) أى الجماع من فاء اذا رجع (قوله طلق عليه القاضي طلقه) بان يقول مثلاً أوقعت على فلانة طلقه عن فلان ولو ترك قوله عن فلان لم تطلق (قوله فان زاد) أى على طلقه ثم يقع الزيادة اذا الشرع ان يحاقه واحدة (قوله النعاس) وهو النوم الخفيف (قوله ان بعد) من الوعد (قوله نرد) أى عند (قوله أو تواروا) في القاموس زاء تورية اخفاء كواراه (قوله صدق بينه) اذا اصل عدم الابلاد وعدم الالهضاه (قوله فرغ) قال في التحفة اذا طلى بعد مطا لته أو قبلها بالاولى زومت كفارة بين ان كان حلفه بالله تعالى أما اذا حلف بالتمام ما يزم فان كان بقره بغيره بين ما لزمه أو كفارة أو بتعليق نحو طلاق وقهر بوجود الصفة (قوله من المختلعة والامة) أى الملوكة (قوله بين الحر والامة) أى المنكحة (قوله كظهر أى) صريح المرامدن الظهر الركوب داخل الركوب الظهر والزوجة مركوبة الزوجى بالوطه فالمراد ان ركوبك بالوطه على ركوب أى له (قوله ولو ترك الصلة) لفظ على وما عطف عليه

(قوله كظهر أشعة) وأبنتها المولودة قبل أن تزعمه. وكانت نكحها أبوها بعد ولادته لظهور نكاحها عليه وعندنا مك وأحد التشبيه بجميعها
ظهار (قوله وباز واج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) لأن نكح بهن لشرفه صلى الله تعالى عليه وسلم لا لأحرمة الوصلة (قوله وبصح الظهار
معلقاً ومؤقتاً) كالطلاق وإن كان الطلاق يقع مؤبداً والظهار يقع مؤقتاً كما يأتي (قوله ولو قال إن دخلت الدار فانت كظهر أي قد دخلت
والزواج مجنون الخ) قال في الآتي (١٩٤) ولو علم الظهار بدخول الدار قد دخلت وهو مجنون أو ناس فظهاره وأتما يؤثر

النسيان والجنون في فعل
المخوف على فعله ولأعوذ
منه حتى يتيقن من جنونه
أو يتذكر بعد نسيانه ثم
يمسك المظهر منها زماناً
يمكن فيه الطلاق ولم يطلق
(قوله وحرم العود) أي
الوطء إلى انقضاء اللتقاء
أو التكفير (قوله ولو كانت
المدة زائدة على أربعة
أشهر) إلى قوله لانه
إبلاء وظهار قال ابن حجر
لا يتنازع من وطئها فوق
أربعة أشهر لانه متى وطئ
في المدة زامة كفارة الظهار
لحصول العود ولا يزوم
كفارة بين على إلا الوجه إذ
لا يمين هنا وأدعاء تزيل
ذلك منزلتها حتى في لزوم
الكفارة بعيد وان يزوم به
غير واحد (قوله ولو قال
أنت طالق كظهر أي) إلى
قوله وقع الطلاق ولم يحصل
الظهار لا يبان به صريح لفظ
الطلاق دون الظهار
(قوله وإن قصد الطلاق
مات طالق) إلى قوله انه
كان رجباً لصحة ظهار
الرجعية وبم صلاحية قوله
كظهر أي لأن يكون كناية

أراد الكرامة وأطلق فلا الروح كالعين ولو قال أنت على كلى أو مثل أي أو أنت أي وأراد الظهار فظهار
وإن أراد الكرامة وأطلق فلا ولو قال برأسك أو يدك أو فركك أو أشرك أو أوصفك أو بعك
على كظهر أي فظهاره الركن الرابع المشبه به وهو الإلام والجدعة وكل حرمة عليه على التأييد نسباً وأسباً إلا أن
نكون حلالاً له وقتاً كالرضعة وأبنتها المولودة قبل أن تزعمه وكانت نكحها أبوها بعد ولادته والتشبيه
بالأجنبية والمطلقة الثلاث وبأخت الزوجة والملاعتة باز واج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم وبالأب والابن
ليس بظهار وكذا لو قال أنت على كالحرة والمعتدة وبصح الظهار معلقاً ومؤقتاً فإذا قال إن دخلت الدار
أو إذا جاء رأس الشهر فانت على كظهر أي ووجدت الصفة صار مظاهراً ولو قال إن دخلت الدار فانت
كظهر أي ودخلت والزواج مجنون أو مكره أو ناس صار مظاهراً إلا أن الكراه والنسيان أنما يؤثران في فعل
المخوف عليه حيث علق على فعل آخر ولو قال أنت على كظهر أي يوماً وأشهر أو أشهرين أو ثلاثة أشهر أو أربعة
صح وتأقت ولا يكون عائداً إلا مساك بل بالوطء في المدة فوطء الزرع كالغيب الحشفة وحرم العود إلى
انقضاء المدة ولا يحرم بعدها وإن لم يكفر ولو لم يطلق في المدة أسلاف لا يقع عليه وأصل الظهار ولو كانت المدة
زائدة على أربعة أشهر ووطئ في المدة زامة كفارة وإن لانه إبلاء وظهار ولو لم يطلقها أسلاف إلى أربعة أشهر
فظهار المطالبة البينة أو الطلاق فإن وطئ فعليه كفارة وإن طلق فلا يقع عليه وكذا إن لم يتطالع إلى انقضاء
المدة ولم يجامعها ولو قال أنت على حرام شهراً أو سنة أو نوى نكح بهن أبناً أو طلق زامة كفارة البين ولو قال أنت
طالق كظهر أي وأطلق أو قصد الطلاق بجملته أو كليهما أو الظهار بقوله أنت طالق والطلاق بقوله
كظهر أي وقع الطلاق ولم يحصل الظهار وإن قصد الطلاق بأنت طالق والظهار بظهار أي وقع الطلاق
وحصل الظهار إن كان رجباً وإن كان اثناً فلا ولو قال أنت على حرام كظهر أي أو كأي أو كأي حتى

هـ (الركن الرابع) هـ المشبه به (قوله ونسباً وأسباً) كالتى أَرْضعت أمه مثلاً (قوله وبزواج النبي صلى الله تعالى عليه وسلم) أذ نكح بهن لشرفه صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله وبالأب والابن) لانهما ليسا محلاً للاستمتاع (قوله
أو مكره أو ناس) أي للعليق وأعلم أن قوله أو مكره لا فائدة فيه هنا بل هو غلط كما لا يخفى (قوله إلا أن الكراه والنسيان) التماسين الجنون والنسيان أنما يؤثران في فعل المخوف عليه حيث علق على فعل آخر
من هذا العلل إن الجنون والنسيان حيث علق نحو الظهار على فعل الغير أنما يؤثران في فعل المخوف
على فعله بانه لا يوجد منه فيعلان فعله كعدمه فالخاف مخدوف من فعل المخوف عليه ولأعوذ منه حتى يتيقن
من جنونه أو يتذكر بعد نسيانه ثم يمسك المظهر عنها زماناً يمكن فيه الطلاق ولم يطلق (قوله بل الوطء) أي
لم يكون عائداً بالوطء (قوله وحرم العود) أي الوطء إلى انقضاء المدة أو التكفير (قوله لزامة كفارة الظهار) في الشفعة
وإدعاء تزيله في ذلك منزلتها حتى في لزوم الكفارة بعيد وإن يزوم به غير واحد (قوله فعليه كفارة) قد
علمت ما فيه أتفا (قوله والظهار بجملته أو كليهما الخ) قال النووي في أسئل الرضة فإذا قال أنت طالق
كظهر أي فله أحوال أحدها إن لا ينوي شيئاً قط طلق ولا يصح الظهار والثاني إن قصد بكل كلمة الطلاق

فأذا قصد قدرت تلك الخطاب معه فيصير كأنه قال أنت طالق أنت كظهر أي (قوله ولو قال أنت على حرام كظهر أي الخ) فإن نوى مجموعها الظهار فظهاراً والطلاق فطلاقاً ولو أرادها جميعاً مجموعاً وقوله أنت على حرام اشتراط أحد هما وإن
أراد الأول الطلاق والآخر الظهار والطلاق رجباً محلاً وسكس فالظهار وحده وكذا لو أطلق لأن لفظ الحرام ظاهر مع النية في اللفظ أولى
وأما عدم وقوع الطلاق فليس مخرج لفظه ونيتهم ولو أراد التحريم نكح بهن غيرهن قبله كفارة بيمين ولاظهار إلا أن نواه بالثاني وإن أخلف لفظ

فعل

التحريم عن لفظ الظهار فقال تعالى كظهر أي حرام فظهار لصريح لفظ الظهار إلا أن نوى بلفظ التحريم الطلاق فيقنع ولاعود لعقبية
الظهار بالطلاق **فصل** ويجب على المظاهر الكفارة إذا عاود ويحرم الوطء إلى أن يكفر لان افقة تعالى وأوجب

(١٩٥)

التكفير في الآية قبل الوطء

حيث قال في الاصطلاح

والصوم من قبل أن يتناسا

وفسد منه في الأضلاع

حالا للطلق على التقيد قوله

ولا يحرم القبله إلى قوله

كلما خاض لأن الحرمة

أبست لمخني بخل بالنكاح

فأشبه الحيش وهو المعقد

ويحرم به القاضي وقيل

الرافعي ترجيعه في الشرح

الكبير عن الإمام ورجحه

في الصغير خلافاً له ومعه

عبارة المناج كقوله ابن

عجر في شرحه (قوله ولو

علق الظهار على صفة)

كدخل دار ومشتق من

(قوله وان علق على فعل

نفس ونس) إلى قوله

المشهور انه عائد لنسيان

الظهار عقب فعله عالماً به

بعيد نادر وقضية كلامهم

انقضاء الظهار وان كان

المعلق بقوله جاهلاً ولا ناسياً

وهو بمن بابي تعليفه به

قال المتولي وعلمه بوجود

الشرائط وقياس تشبيهه

بالطلاق أن يعطى حكمه فيها

مرفيه (قوله ولو قال أنتن

على حرام وأطلق أو نوى

تحريم عينين تعددت

الكفارة) أي كفارة البين

(قوله وكرر) أي كره

تعليل الظهار بالدخول

فعل ما ذكرنا في الطلاق في قوله أنت على حرام ومحرمه

فصل يجب على المظاهر الكفارة إذا عاود ويحرم الوطء إلى أن يكفر فإن وطئ عصى وحرم العود إلى

أن يكفر ولا يحرم القبله والجن بالشهوة وسائر الاستمتاع إلا ما بين السر والركبة كالخاض وقيل حرم

الكل والعودان بمسكها بعد الظهار زماناً يمكنه المفارقة بلا مفارقة ولو مات أحدهما عقيب الظهار أوفسخ

بسبب أوجبن الزوج وأطلق طلقه بنسبة أو رجعية ولم ير أجمعاً فلا عود وكذا لو كانت أمة فأنشترها على

الاتصال وإن راجعها فهو عائد ولو علق مطلقاً عقيب الظهار فهو عاود وإذا وجبت الكفارة ثم طلقها لم تسقط كالأ

مات أحدهما أو فسخ النكاح ولو جدد نكاحها حرم الوطء وغيره إلى التكفير كالواشترها جالك البين

ولو علق الظهار على صفة ووجدت ولم يعلم فإن علق على فعل غيره فلا عود حتى يمسكها بعد علمه وان

علق على فعل نفسه ونسب قال في الكبير والروضة والعجب المشهور انه عائد والأحسن انه غير عائد إلى أن

يتذكر فيمسك الأول وهو المعلوم من الحاروي واليه ميل الرافعي في الصغير ولو قال لا ر سبعة أنتن على

كظهر أي مسكهن زمتن أربع كفارات ولو أمسك بعضهن وجبت بعددهن ولو ظاهر منهن باربع كفات

متواليات كان عائد عن الثلاث الأولى وعليه ثلاث كفارات إن فارق الرابعة متصلاً والأفار أربع كفارات

ولو قال أنتن على حرام وأطلق أو نوى تحريم عينين تعددت الكفارة ولو كرر لفظ الظهار في امرأة متواصلاً

بقصد الأ كيداً ومطلقاً فظاهر وان قصد الاستئناف أو فاصل فظاهر ان باربع الثانية يحصل العود عن

الأول وبالإمسك عقيب الثانية عن الثاني ولو قال ان دخلت الدار فانت على كظهر أي وكرر فإذا دخلت

صار مظاهراً فأن عاود فقد انتأ كيداً وأطلق انحدت الكفارة وإن فاهل في محال وان قصد الاستئناف

تعددت ويجب الكل بعد واحد بعد الدخول والعلم به ولو طلقها عقيبه فلا كفارة ولو قال ان لم أتزوج

عليك فانت على كظهر أي فان تزوج أو لم تزج عكس منه بان مات عقيب الظهار فلا عود وان تمسك

ولم يتزوج فكذلك وانما يصير مظاهراً إذا ذات التزوج مع إمكانه وحصل الياس بموت أحدهما فيحكم بالظهار

قبيل الموت ولا كفارة لانه لا عود عصى لان الظهار حرام ولو قال اذ لم أتزوج فادامني من التعليق زمن

إمكان التزوج ولم يتزوج صار مظاهراً

وحدهم كده بلفظ الظهار يقع الطلاق ولاظهار الثالث بقصد الجميع الظهار تطلق ولاظهار على

الصحيح لان لفظ الطلاق ليس بظهار وإنما ليس بصريح في الظهار لعدم استغلاؤه ولم ينو به الظهار وإنما

نواه بالجميع الزايع ان قصد الطلاق والظهار فينظر ان قصد هما بجموع كلامه حصل الطلاق ولا يحصل

الظهار والظهار إلى قوله فعلى ما ذكرنا في الطلاق) أي في الركن الثاني قريباً من أوله بنحو صحفة

فصل يجب على المظاهر الخ (قوله وحرم العود) أي إلى الوطء إلا أن يكفر (قوله إلا ما بين السر

والركبة) كالخاض وقيل حرم الكل والعودان بمسكها بعد الظهار زماناً يمكنه المفارقة بلا مفارقة ولو مات أحدهما عقيب الظهار أوفسخ

بسبب أوجبن الزوج وأطلق طلقه بنسبة أو رجعية ولم ير أجمعاً فلا عود وكذا لو كانت أمة فأنشترها على

الاتصال وإن راجعها فهو عائد ولو علق مطلقاً عقيب الظهار فهو عاود وإذا وجبت الكفارة ثم طلقها لم تسقط كالأ

مات أحدهما أو فسخ النكاح ولو جدد نكاحها حرم الوطء وغيره إلى التكفير كالواشترها جالك البين

ولو علق الظهار على صفة ووجدت ولم يعلم فإن علق على فعل غيره فلا عود حتى يمسكها بعد علمه وان

علق على فعل نفسه ونسب قال في الكبير والروضة والعجب المشهور انه عائد والأحسن انه غير عائد إلى أن

يتذكر فيمسك الأول وهو المعلوم من الحاروي واليه ميل الرافعي في الصغير ولو قال لا ر سبعة أنتن على

كظهر أي مسكهن زمتن أربع كفارات ولو أمسك بعضهن وجبت بعددهن ولو ظاهر منهن باربع كفات

متواليات كان عائد عن الثلاث الأولى وعليه ثلاث كفارات إن فارق الرابعة متصلاً والأفار أربع كفارات

ولو قال أنتن على حرام وأطلق أو نوى تحريم عينين تعددت الكفارة) أي كفارة البين

(قوله وكرر) أي كره تعليل الظهار بالدخول

(قوله وأطلق) انحدت الكفارة كالمكرر لتعلق الطلاق بالدخول وأطلق وقع عليه طقة واحدة كما هي به النوى (قوله وإذا قال إذا

لم أتزوج الخ) والفرق بين ان وأذا في بانه في الطلاق

التي هي في قوله تعالى ولو لم يكن في الصلوة الا لذكر الله لكانت من جملة ما لا يوجب الكفارة (قوله وقام رمضان) أي الجاع في شهر رمضان (قوله ومنها) أي الإيمان (قوله ومقارنتها) أي عبارة المتهاج تشترط بينهما قال ابن حجر في شرحه وأما قوله فيها أنه لا يجب التعرض للفرصة لأنها لا تكون الا فرساً ولا يجب مقارنتها لسوء الحظ وهو ما نقله في المجموع عن النص والاصحاب وصوّ به ووجهه بأنه يجوز فيها النيابة فاحتج لتقديم النية كافي أن كذا يختلف الصلاة لكن رجوع في الروضة (١٩٦) كافي صلها أي ما سواه وعلى الأول إذا قدمها يجب قرنها بنحو عزل المال كافي

كتاب الكفارة

وهي مرتبة وغيرة والمربة للظواهر وقام رمضان والقتل والخبرة لليعين ومنها الإيلاء واللعان كذا بنظر الحاج ويشترط النية في الكفارات ومقارنتها الاعتاق أو الإطعام والتعليق أن علق العتق وفي الصوم التثبيت ويشترط التقيد بالكفارة ولا يشترط تعيين الجهة حتى لو اجتمع عليه كفارتا لظاهره وقام وأعتق عشرين بنية الكفارة أو منعهما ولو اجتمع ثلاث كفارات وأعتق رقبة ببنيها وقتعت واحدة منها وكذا لو اجتمع عليه الصوم أو الإطعام ولو عين جهة أو خطأ لم يجز مولوا وأصاب وأراد صرفه إلى جهة أخرى لم يجز وخصال المربة ثلاث الأول الاعتاق ثم الصيام ثم الإطعام والإطعام في القتل الخمسة الأولى الاعتاق ويشترط في الرقبة لعجزه بشروط الأول الإسلام فلا يجزئ الكافر ويجزئ الصغير الحكم بسلامه تبعاً وكذا الجنون ولا يجزئ الخنثى وإن انفصل قبل ستة أشهر ويعتق ويصح إسلام الكافر بجميع اللغات إذا عرف معناها أحسن العربية ولم يحسنها كما صح إسلام الأخرس بالإشارة للمهمة الثاني السلامة من كل عيب محل بالعمل فلا يجزئ الزمن والاعمي والأشبل والجنون أكثر الأوقات والمرضى الذي لا يرجى برؤه والمقطوع أحد الأطراف الأربعة ومقطوع أئمة من إهلام اليد وأئمة من السبابة والوسطى والمقطوع انحصرو بالنصر من يد واحدة ويجزئ المثنى عليه ومقطوع أئمة من غير إهلام ومقطوع انحصر من يد والنصر من أخرى ومقطوع أصابع الرجلين وضوا لخلق القادر على العمل واللاحق الذي يصنع الشيء في غير موضع مع علمه بقيقه والشيخ الكبير القادر على العمل والأجرح القادر على متابعة الشيء والأعور والأصم وقد علمت الفرق بين أن ونحو إذا في الطلاق فتذكر

كتاب الكفارة

(قوله وقام رمضان) أي الجاع في رمضان (قوله ومنها) أي من الإيمان (قوله إن علق العتق) أي عتق العبد عن الكفارة وأعلم أنه لا يجب مقارنة النية لنحو الاعتاق على المعقد إذ يجوز في الكفارة النيابة فاحتج لعدم النية كافي أن كذا (قوله ولا الإطعام في القتل) قال في التحفة إذا ناص فيه والمتبع في الكفارات النص لا القياس والمطلق إنما يحصل على التقيد في الأوصاف كالإيمان في الرقبة لا الأشخاص كالإطعام في القتل (قوله بسلامته تبعاً) أي لاصل وأدار وأساب (قوله وكذا الجنون) أي حكم الجنون في تبعية الوالدين والدار حكم الصبي فتأمل جدا (قوله وإن انفصل قبل ستة أشهر ويعتق) لأنه لا يبطي حكم الأحياء وما إذا بطل الخصوص في العموم (قوله والجنون أكثر الأوقات) فإن كان زمن اقتداء كثيراً ومساوياً من جنونه والافتاق في الهارجاز اعتاقه (قوله ويجزئ المثنى عليه) لأن زواله موجود من توقف العلماء في الواطردت العادة شكره في أكثر الأوقات وفي الفاموس غشي عليه كفى أغنى (قوله ومقطوع أئمة الخ) إذا نصر العمل اضراً بآبنا (قوله وضوا لخلق) بفتح الخاء أي ضعيف الخلق والنبية (قوله والأعور) العور ذهاب حسن

الزكاة ويكتفي قرنها بالتعليق عليها كما هو ظاهر (قوله ولا الإطعام في القتل) كما سيأتي في الأحوال إذا ناص فيه والمتبع في الكفارات النص لا القياس والمطلق إنما يحصل على التقيد في الأوصاف كالأيمان في الرقبة كجاء في لا الأشخاص كالإطعام في القتل (قوله لا الاعتاق) (قوله فلا يصح) الكفار قال الله تعالى في كفارة القتل فحري رقة مؤمنة والحق بها غير هاقيا ساعليها أو حلالاً للطلق على المتيقن كحل المطلق في قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم على المتيقن في قوله واشهدوا ذوي عدل منكم (قوله ويجزئ الصغير) لا مطلق الآفة ولا يبرجى كبره فهو كالنصر يبرجى برؤه قال الثوري وغيره وخالف النيرة حيث لا يجزئ فيها الصغير لأنها حق آدمي ولأن غرة النية

خياره والمستحب أن يكون من يكفر بمكفلة المخرج من خلاف العلماء (قوله ويصح إسلام الكافر بجميع اللغات) أدا عرف معناها وانما يجزئ عتق من أسلم بلغه بغيرها وترجمها لثقافتها كعتق في معرفة قول الله تعالى فبما عرفت قول المتني والمستفتي ويكتفي في صحة الإسلام الشهادتان فإن كل كفره بغيرهما كمن خصص رسالة نبياً محمد صلى الله عليه وسلم بالعرب أو بمحمد فرساً ونحوه بما اشترط معهما أن يبرأ من كل دين سالف الإسلام وأن يمدح رسول الله إلى كافة الخلق وسيأتي في الرد أن شاء الله تعالى بسطه (قوله وضوا لخلق) أي ضعيف البنية (قوله والأعور) أن لم يضع نظر سلبته ضعفاً يضطر بالعمل أمراً أو ابتداءً فارق الإبراء هنا

بخله في الانهيمن العين مقصودة بالكل وبان المورد نفس قوة الرخ وبورث الخزال (قوله والاجدع) أي قطع الاض والاخشم أي
فاقد النعم (قوله والاخشم الذي يفهم الاشارة) أي وتفهيم عنه كما في شرح الروض (قوله والاخرق) قال في القاموس الاخرق الذي لا يحسن
العمل والتصرف في الامور واجلح خرق (قوله والاكوع والوكيع) قال (١٩٧) في الصحاح الاكوع الموجع الكوع

والوكيع اقبال الابهام على السبابة من الرجل حتى يرى أصلها خارجا كالمعملة قال في شرح الروض الاوكع اللبم وقال الكاذب (قوله ويعتقان نطقا) بناء على انه اذا بطل الخصوص في العموم (قوله وعق الجال) أي يشعها في العتق وبطل الاستثناء كالواستثنى عضوان الرقيق واذا لم يمنع الاستثناء فهوذا العتق لم يمنع سقوط الفرض (قوله ففعل عتق عن المثلث) أي المالك لا يمتنع من المستدعي ولا هو استدعاء لنفسه (قوله فاذا قال اعنت مستولدة لك) أي عنك على ألف أي على فاعتق نفذت ألف وكان ذلك اهداء من المستدعي (قوله ولو قال اعنتها عني) إلى قوله ولا عوض لانه التزم العوض على أن يكون عتقها عنه وهو ممنوع لانها لا تنتقل من شخص إلى شخص (قوله ولو قال طلق ز وحلت عني على ألف فطلق ثبت العوض) لانه لا يتخيل فيه ائتماء كاسم ويلقى قوله

والاقرع والاجدع والاخشم والارص والجدسوم والعتي والجوب والرتقاء والرقاء والاخوس الذي يفهم الاشارة ومقطوع الاذنين ومقطوع الاسنان والفاسق وولد الزنا وضعيف البطش ومن لا يحسن صنعة وضعيف الرأي والاخرق والاكوع والوكيع والمجروح دون المأمومة والجاهلة الشرط الثالث كمال الرق فلا يجوز المستولدة والمكاتب كتابة صحيحة ويعتقان نطقا ولا القرب المشتري بنية الكفارة ولا المشتري بشرط العتق ولا الموصى بمنفعته ولا المستأجر ولا العاقب النقطع الخبر ويجزى المهرهون والجاني حيث نفذ عتقهما ويجزى المدبر والمعلق عتقه بصفة والحامل وعق الجال وان استثناءه والآبق والمصوب اذا علم حياهما ولو اعتق موسر نفسه من مشرك أو كاهن مسرى واجزأ الشرط الرابع خلو الاعتاق عن شوب العوض فلو اعتقه من كفارة على أن يراد به دينار املا عتق محانا ولم يجز مولو شرط على غير محانا قال آخر أعتقه من كفارة بعتقك عليك فقبل أو قال آخر أعتقه من كفارة بك وعلى كذا ففعل عتق عن العتق ولم يجز عن الكفارة ولزم العوض على الآخر والعتق على مال كالتطلاق على مال فهو من جانب المالك معاوضة فيها شائبة التعليق ومن جانب المستدعي معاوضة فيها شبه الجعالة فاذا قال اعنت مستولدة لك على ألف فاعتق نفذت ألف والعتق ولو قال اعنتها عني على ألف فاعتق نفذ عن العتق ولا عوض والمكاتب كالستولدة ولو قال طلق ز وحلت عني على ألف فطلق ثبت العوض ولو قال اعنت عبدك عنك ولك على كذا ففعل ثبت العوض ولو قال اعنته ففعل فان قال محانا وأطلق فلا عوض وان قال بعوض ثبت العوض اذا كان عليه عتق وقد صدقته فان لم يكن أو لم يقصد وقوعه عنه عتق ولا شيء عليه ولو قال صل منك لفسك ولك دينار أو جزء صلانه ولا دينار عليه ولو قال اعنته على كذا ولم يقل عني ولا عنك فاعتق وكما لو قال عنك والعبد احدى العينين (قوله والاقرع) هو الذي لا نبات برأسه لدهاء (قوله والاجدع) أي مقطوع الألف (قوله والاخشم) أي فاقد النعم (قوله الذي يفهم الاشارة) وتفهم منه (قوله والاخرق) هو الذي لا يحسن العمل والتصرف في الامور وكذا في القاموس (قوله وضعيف البطش) أي القوة (قوله والاكوع) أي الموجع الكوع والوكيع أي الذي اقبل ابهام رجله على سبابه بحيث يرى أصلها كالعقدة (قوله ويعتقان نطقا) لما مر انه اذا بطل الخصوص في العموم (قوله ولا القرب المشتري بنية الكفارة ولا المشتري الخ) لان العتق والحالة هذه مستحق بغیر جهة الكفارة (قوله ولا الموصى بمنفعته) فانه لا يجوز للوارث اعتاقه عن كفارة لنفسه (قوله ولا المستأجر) لقصان منافع هذا معنى على أنه لا يرجع على السيد بجزء من ثمنه بعد العتق وهو المعقد (قوله حيث نفذ عتقها) بان كان السيد موسرا فتأمل (قوله وان استثناء) كالواستثنى عضوان الرقيق (قوله عتق محانا) لما مر غير مرة انه اذا بطل الخصوص في العموم (قوله ولو شرط على غيره) أي غير العبد (قوله فبو) أي العتق من جانب المالك الخ (قوله فاعتق نفذت ألف) لما مر انه معاوضة فيها شائبة التعليق (قوله ففعل عتق) ولغاؤه عني وقول العتق عنك اذا المستولدة لا تنتقل من شخص إلى شخص (قوله ولا عوض) لانه التزم العوض على أن يحصل العتق عنه ولم يحصل (قوله والمكاتب كالستولدة) لانه كالستولدة في عدم قبول وقوع النقل (قوله فطلق ثبت العوض) لانه لا يتخيل فيه انتقال الشيء اليه فتأمل (قوله ثبت العوض اذا كان الخ) اذا العبد قابل للقتل وبه فارق المستولدة واعلم ان

عني أو يحصل على الصرف إلى استدعائه كانه قال طلقها لاستدعائي (قوله ولو قال اعنته عني ففعل) فان قال محانا وأطلق فلا عوض ووقع عتقه عن العتق دون المستدعي (قوله وان قال بعوض ثبت العوض اذا كان عليه) أي على المستدعي عتق وقد صدقته كما قال فاعتقه عن كفارة ولو قال اعنته عني فاعلم ان ذلك الود ففعل فسد الشرط وعتق عن المستدعي بالقبول لا بالمسعى وان عبر به التولي لفساده بفساد الشرط قاله في الاسنى (قوله والعبد

المعتق يدخل الخ) يدفع متعلا به وذلك في لحظة لطيفة لان العتق وقع من الغير فيستدعي تقدم الملك فاذا وجد ترتيب العتق عليه ويشترط في صورة الاستدعاء وقوع العتق عن المستدعي ولزمه العوض له الجواب له فوراً والابان لم يكن جواباً وبال الفصل وقع العتق عن المالك ولا شيء له على المستدعي (الحصول الثانية الصيام) (قوله وان احتاج اليه لزمته) الى قوله فكل عديم فلو كان له عتقه فاحتاج اليه بخلاف من خلا من ذلك لانه لا يفتى بعقده ضرر شديداً بما يقوت به نوع رقابية (قوله ولو وجد من عبد) الى قوله سنة لان الميزات تنسك فيهما قال الرافعي وسكتوا عن تقدير مدة ذلك وبحوزة ان يقدر بالمر الغالب وان يقدر سنة قال ابن حجر ويشترط فصل ذلك عن كفاية ما ذكر العمر الغالب على المتقول المتعدد (١٩٨) وما وقع في الروضة هنا من اعتبار سنة مبني على الضعيف السابق في قسم

العتق يدخل في ملك المستدعي عقيب الفراغ من الاعتاق ثم يترتب العتق عليه ولو قال ادفع كذا مدامن الخنطة وصفها ومن هذا الخنطة الى هذا المسكين من كفاري عشرة دراهم عن زكاتي فاذا ولو بعد زمن طويل جاز زوج الا اذا قال بجائته الحصول الثانية الصيام فان كان في ملكه عبد فاضل عن حاجته فواجبه الاعتاق وان احتاج اليه لزمته او مرض او كبراً وضخامة ومنع بكالعدم وان كان من اوسط الناس كالنجار لزمه الاعتاق ولو وجد من عبد لزمه الاعتاق بشرط كونه فاضلاً عن ديونه ونفقته وكسونه ونفقة عياله وكسوتهم سنة وعن المسكين وما لا بدله من الاثاث ولو لمك دار او اسعة بفضل بضاعة حاجته او مكس تحصيل عبد بخدمته وبيعته ولو لمك دارا نفيسة بجدها مسكيناً كغف وفضل ثمن رقية او كان له عبد نفيس بجده بخدمته بعد اعطائه وآسرى يعتقه لزمه البيع والاعتاق ان يكون ما مالوفين والا فلا يلزمه ولو كان له رأس مال بخدمته بوضع يحصل منها كفايته بلا زيادة ولو صرفه في اعمال الرقية تمكن لم يكف بالاعتاق ولو ادعى ذلك كلف ولو كان له ماشية يحلبها فكالضحية ولو كان له ثياب يربد على حاجته كلف بيعها ولو كان كسواً بيسنة فان كان قدرا لكفاية صام وان زاد فذلك وان كان بحيث يجمع عنده في زمن قليل كثلثة ايام ما يبلغ قيمة الرقية ولو غلب ماله او حضر ولم توجد الرقية لم يحزم الصوم كفي الخيرة ولم توجد الا بجن غاليه يرامه شراره والاعتبار في اليسار والاعسار بوقت الاداء حتى لو كان موصراً بوقت الاداء وموصراً بوقت الوجوب ففرضه الاعتاق ولو كان بالكس ففرضه الصوم لكن لو تكلف الاعتاق باقتراض وغيره اجزاء ولو شرع في الصوم ثم ايسر لم يلزمه الاعتاق ولو كان فرضه الاطعام فصام جاز ولو كان وقت الوجوب عاجزاً عن الاعتاق والصوم فاقسر حق العبارة كافي التحفة ان يقال ولو قال اعتقتم كفاري واعني فان قال بجائته فلا عوض وان قال بعوض ثبت العوض عليه ٣ عتق او لم يكن نوى عنه او لم ينفذ ان قصد المعتق العتق عن نفسه لم يثبت وان اخلق بان سكتا عن العوض فان كان عليه عتق ولم يقصد المعتق العتق عن نفسه يلزمه قيمة العبد والا فلا فسد (قوله ثم يترتب العتق عليه) أي في زمانين لطيفين متصلين بلفظ الاعتاق لان وقوع عتقه يستدعي تقدم الملك فاذا وجد ترتيب العتق عليه (الحصول الثانية) (قوله وكسوتهم سنة) والمعقد كون الثمن فاضلاً عن نحو نفقة العمر الغالب لالسنة (قوله من الاثاث) أي متاع البيت (قوله تمكن) أي يصير مسكيناً (قوله وان كان بحيث يجمع الخ) ما فيه كلفة وحق الله على المسحوق بها فارتفع غيرها (قوله كما في الخيرة) فان العدول الى الصوم في هذه الصورة فيها يجوز ايضاً كما سيبي في آخر الباب (قوله بجن غاليه) أي صرفت (قوله اجزاء) لانه عدول من الادنى الى الاعلى (قوله فاقسر

الصدقات فقد صرح فيها بان من يحل له اخذ الزكاة والكفارة فقير يكفر بالصوم و بان من له رأس مال ولو بيع صار مسكيناً كفى بالصوم (قوله وما لا بدله من الاثاث) أي متاع البيت (قوله ولو لمك دارا نفيسة) الى قوله لزمه البيع والاعتاق الخ والفرق بين ما هنا وما مر في الفس من انه لا يبيح للفلس خادم ولا مسكن ان لكسفاً يدفعه اليه وان حقوق الله تعالى مبينة على المسحوق بخلاف حقوق الأدنى (قوله ولو كان له رأس مال بخدمته) الى قوله لم يكف بالاعتاق أي لا يكف بيعها لتحصيل رقية يعتقه حاجته اليهما ولان الانتقال الى حالة الفقر والمسكنة اشدهن مغارقه الدار والعبد المألوفين والفرق بين ذلك وبين الحجج ان الحجج لا يبدل

له وللاعتاق بدل (قوله والاعتبار في اليسار والاعسار بوقت الاداء بوقت الوجوب) كسائر العبادات وعلى فخره هذا اقل الامام في التعيير عن الواجب قبل الاداء غرض ولا يتجه الا ان يقال الواجب أصل الكفارة ولا يتعين خصلته كما يقول بوجوب كفارة اليامين على الموسر من غير تعيين خصلته أو يقال يجب ما يقتضيه حالة الوجوب ثم اذا تبدل الحال تبدل الوجوب كما يلزم لقادر صلاة القادر ثم اذا عجزت لصفة الصلاة كذلك في أصل الروضة (قوله لكن لو تكلف الاعتاق باقتراض وغيره اجزاء) لعدوله من الأدنى الى الاعلى كافي زكاة الفطر (قوله ولو شرع في الصوم ثم ايسر لم يلزمه الاعتاق) خلافاً لابي حنيفة والمزني وبعض اصحاب (قوله ولو كان وقت الوجوب عاجزاً عن الاعتاق والصوم فاقسر فرضه الاطعام) بناء على الاعتبار في اليسار حالة الوجوب والا ففرضه الاعتاق

أوحش فإنه وحلف بغير
أذنه جاز بالاذنه) لان
الحدث يستتبع الكعارة
فلاذن فيه اذن في التكفير
كلاذن في الاسرار بالحج
فانه اذن في افضاله (قوله)
ومن بعضه سراج) لانه ليس
أهل للولاء (قوله) ونجب
اليه كل ليلية) وعن مالك
نكفي نيهوم الشهرين
في الية الاولى كيقول في
شهر رمضان قاله في الميعرى
(قوله) ولو طي بالليل
عصى) بتقديم الوطء على
تمام التكفير ولا يبطل
التابع لانه وطء لا يؤثر
في الصوم فلا يقطع الشايع
كلا كل بالليل (قوله) ولا
يكون ماضي (فلا) قال
في الر وض و يملب فلا
قال في شرحه كالموصلى
الظهر قبل الزوال وقياس
نظيره المالك كوران عمله في
الاقصاد بعذره و يحمل
قول الانوار على الاقصاد

لاعنر ٥١

والخمسلة الثالثة الطعام
ستين مسكيناً ستين مداً
من غالب قوت البلد
(قوله) ولو صرف الى واحد
ستين مدافى ستين و ماله

خلافاً لأبي حنيفة رحمه الله (قوله كأنه المجهلة) فيستردان كان ذكر أنها كفارة والأفلا (قوله ولا يجوز إلى الكافر) خلافاً
لأبي حنيفة

وطى في خلال الاطعام لم يستأنف ويشترط التخليك والتسليط ولا يكتفى التغذية والتعشية ولا يجوز اللحم والباقي والسويق والقيق وتخير القيمة ولو اراد ان يخرج الارزقي القشرة العليا اخرج ما عدا اشباهه على من من الحب ولا يجوز عن الصوم طهر أو مرض أو مشقة شديدة تلحقه من الصوم أو تلف في زيادة في المرض عدل الى الاطعام ويشترط في المرض ان لا يربى زواله وقيل لا يشترط ذلك بل يكفي دوامه شهرين بقول الاطباء وبالعادة الغالب تقول غلب عليه الشبق عدل الى الاطعام قال التولي ولو كان لا يصبر عن الطعام والشراب ولو تكلف الصوم تأذى به انتقل الى الاطعام وقال القفال والقاضي والبعوي ولو كان يغلبه الجوع ويجوز لا يجوز له الترك بل يشرع فيه اذا عجز أظفر واستأنف لان الخروج من الصوم بفطر الجوع يجوز بخلاف فطر الشبق ولو عجزه سفر يجوز الفطر لم يعد الى الاطعام ولا يجوز عن جميع اخصال استقرت في ذمتها لا يطأ الطاهر حتى يأتي بالفسد وروى لا يجوز ان يصوم شهر او يعلم ثلاثين مسكيناً أو ما الخيرة فيتخير الخالف بين اعتاق رقبة بالصفات المذكورة بين اطعام عشرة مساكين أو كسوتهم فان عجز صام ثلاثة أيام والقول في جنس الطعام وكيفية اخواجه وفي المصروف اليه واخراج القيمة ومصرف الامداد العشرة الى بعض وفي سائر المسائل على ما سبق ولو اطعم بضاوكم بعضاً بمن ومن له ان يأخذهم الفقراء والمساكين من الزكاة والكفارات فيما ان يكفر بالصوم لانه فطر في الاخذ فذلك في الاعطاء والقول في العجز عن الصوم على ما ذكره الآن ولا يشترط فيه التتابع ويستحب ولو اخذت الكسوة قالوا يجب قيس أو سواويل أو عمامة أو جبة أو قباء أو مقنعة أو زار أو رداء أو كساء أو طيلسان أو منديل وهو الذي يعمل في اليد ويجوز دفع المقنعة الى الرجل والعمامة الى المرأة والصغرى الى الكبير والى الولي الصغيرة ولا يشترط أن يكون عياله بل يجوز السكران الخام والمقصور والمصبوغ ولأن يكون جديداً بل يجوز اللبس الذي لم تنجب قوته ولا يجزئ المرقع المتفرق والدرع والمكعب والنعل والجرب والقفز والقفنوسة والمنطقة والحاتم والشكة والتبان وهو سواويل لا يبلغ الركبتين ولودفع الى واحد قيساً والى آخر سواويل والى آخر عمامة والى آخر مقنعة وهكذا الى العشرة جاز ولو اخذت اطفالا لاسفاراً يوارى بهم خرق فدفعها الى قولهم جاز وأما الجنس فيجزي الشخذ من الصوف والشعر والقطن والسكان والجلد والخز والقز والابر يسم سواء كان المدفوع اليه رجلاً لا يحمل له لیساً أو امرأة أو سواء كان جديداً أو رديئاً ومتوسطاً وحكم العبد على ما ذكرنا في المرتبة ولو كفر السيد عن العبد اطعاماً أو كسوة أو باعتاق لم يجز وكذا الودفع اليه ليكفر بنفسه ملكه أو لم يملكه لانه يملك بالتخليك ولومات فله ان يكفر عنه الاطعام لانه لا يرق بعد الموت

(قوله ولا يكتفى التغذية) وهي الاكل بالغداة وقوله والتعشية وهي الاكل بالاعشي وذلك اذا تسليط فيها (قوله والقيمة) أي قيمة الامداد (قوله وقيل لا يشترط الخ) وأرى أن هذا هو الاصول (قوله عليه الشبق) وهو شدة شهوة الوطء (قوله فاذا عجز عن أظفر واستأنف) قال الشيخ في التحفة نعلم غلبة الجوع ليس عذراً ابتداءً لفقره حيثما فيلزمه الشروع في الصوم فاذا عجز عنه أظفر واثقل للاطعام بخلاف الشبق لوجوده عند الشروع قال وانما لم يكن عذراً في صوم رمضان لانه لا بد له (قوله ولو اطعم بضاوكم بعضاً بمن) اذا تخيير بين اخصال الله كورة بني النخس من غيرها والتفرغ غيرها كذا قيل (قوله على ما ذكره الآن) من قوله ولو عجز عن الصوم طهر الخ (قوله أو مقنعة) وهي ما تسمى المرأة به رأسها (قوله أو طيلسان) مر تفسيره في كتاب التعليل في فصل يستحب أن يبادر القاضي الخ (قوله أو منديل) في القاموس المنديل بالكسر والفتح وكثير الذي يتجس به (قوله ولا يجزئ المرقع الخ) لانها تسمى كسوة التشكيط السراويل كذا في القاموس (قوله يوارى بهم خرق) أي حديد بركاب (قوله وحكم العبد) أي في الكفارة المجبرة على ما ذكرنا في المرتبة من قوله والعبد يكفر بالصوم فان جرى الخ

(قوله ولا يجوز اللحم والباقي) بخلاف الفطرة كما مر لان الكفارة من باب الفرائض والفطرة من باب المواساة وقضية كلام المصنف كغيره من غالب قوت بله المكفر في غالب السنة جوازها اذا كان من الغالب قال ابن حجر لم يلين يجزئ ثم لا نهنا على ما وقع للنووي في تصحيح التنبيه امكن الاعتماد انه لا فرق (قوله والقيمة) خلافاً لابي حنيفة (قوله ولو غلب عليه الشبق) وهو شدة الغلة أي شهوة الوطء (قوله ولو اطعم بضاوكم بعضاً بمن) لان التخيير بين اخصال الله كورة بني النخس من غيرها (قوله أو مقنعة) وهي ما تسمى المرأة رأسها (قوله ولا يجزئ المرقع) الى قوله والنبان لانها لا

تسمى كسوة وان كانت لبوساً يجب على المحرم التغذية بليلها (قوله) تكرار الكفارة بتكرار ايمان القسامة كتركها التبين الضموس لان كلاهما مقصود في نفسه خلاف تكريرها في نحو لا بأس وان فاصل ما لم يتخللها التكفير

و يبعد الترك في نحو لاسلمن عليك كلما صرت محملا بقضية كلما ولا عطيك كذا كل يوم وفي الجمع بين النفي والاثبات كوافقه لا كمن ذا ولا أدخل الدار اليوم لا يثبت الا بترك التثنية وفعل المنفي معاقلة ابن حجر في تحفة المحتاج **كتاب القذف واللعان** القذف لغة الرمي وشرع الرمي بالزنا في معرض التعيير واللعان لغة مصدر لراعن وقد يستعمل جعل اللعن وهو الطرد والإبعاد وشرعا كلمات معلومة جعلت بحجة المنظر على قذف من طلع فراشه وأطلق العار به أو إلى نفي ولده كسبائي وسميت لعانا لاشتغالها على كلمة اللعن (قوله وادخله في الفرج أو الدبر) مع الوصف بالتحريم صريح ودونه كناية لأنه يقع على الحلال والحرام بخلاف الزنا هذه في الاذخار في الفرج أي أما اذا قذف بذلك في الدبر لم يحتج الى وصفه بالتحريم عند الجمهور لأنه لا يكون الا محرما وفي (٢٠٩) الاكتفاء بالوصف بالتحريم طرقاته قد يكون محرما وليس رنا كوطه حاضن؟ ومحرمة وعلاو كتحريمه عليه بسبب أو رضاع فلو حقه أن تنفيق الى وصفه بالتحريم ما يقتضي الزنا عليه ابن الرضا فعلى هذا في قولهم لم يجرع أوردك أو عينك وكناية لوقال أن ثبت بهيمة فيعز أو أملكك كناية فكفوله بقافيه فاستقى أو بافاجو ياخيث ولرأه ياخيثة يا شيفة وأنت تحبين الخلو ولا تدين بدلا من لوقال لم أردا للسببة الى الرضا قد يحتمل وليس له الخلف كاذب فالحال محذور زاعن الإبهال بل يزره الاظهار ليحدد أو يعني كمن قبل رجلا في خفية يلزمه الاظهار ليتمس أو يعني لوقال لم أجهدك عنده أو وجدته معك رجلا فكنايته ولو قال زنت مع فلان فصرح في حمها وكناية في حقه لوقال لا جنبت زنت بك ففقر بالزنا وقذف لها ويقدم حد القذف فإن رجع سقط حد الزنا دون القذف ووقال لرجس زنت فقالت زنت بك ومعك فقاذف طاقوله كناية مان أراد أن يهجم زنا قبل السكاح فقرة زنا بقاذفه وسقط عنه حد القذف لاقرارها لكن يعزوان أراد أن يهجم زنا قبل السكاح نائما أو مخونا بقفره بالزنا ولا قذف ووقال أردت أني لم أزن لأنه لا يجامعني الا هو السكاح فإن كان ذلك زنا فهو زنا أو قال أردت أني لم أزن كالميزن هو صدف يمينها كما يقول

كتاب القذف واللعان

الفاظ القذف صريحة وكناية وتعرض ما لمصرح ففوله زنت أو يازني وللمرأة زنت أو يازنية صريح ووقال له زنت بكسر التاء أو يازنية أو طبا زنت الفتح أو يازني فكذلك والنيك والجماع والوطء والإلاج الخسفة أو ألد كروا دحاله في الفرج أو ألد مع الوصف بالتحريم صريح ودونه كناية والاصابة في الدبر مان قال لطف أو لطف فلان قذف خوطب به رجلا أو امرأة ووقال له ياوطي أو يا مأمور أو يا مأمون فكناية وقيل ياوطي صريح ووقال لاني بذلك أو فرجك أو ذكرك أو دبرك أو قبلك قذف ووقال زنت بك أو رجلك أو عينك وكناية لوقال أن ثبت بهيمة فيعز أو أملكك كناية فكفوله بقافيه فاستقى أو بافاجو ياخيث ولرأه ياخيثة يا شيفة وأنت تحبين الخلو ولا تدين بدلا من لوقال لم أردا للسببة الى الرضا قد يحتمل وليس له الخلف كاذب فالحال محذور زاعن الإبهال بل يزره الاظهار ليحدد أو يعني كمن قبل رجلا في خفية يلزمه الاظهار ليتمس أو يعني لوقال لم أجهدك عنده أو وجدته معك رجلا فكنايته ولو قال زنت مع فلان فصرح في حمها وكناية في حقه لوقال لا جنبت زنت بك ففقر بالزنا وقذف لها ويقدم حد القذف فإن رجع سقط حد الزنا دون القذف ووقال لرجس زنت فقالت زنت بك ومعك فقاذف طاقوله كناية مان أراد أن يهجم زنا قبل السكاح فقرة زنا بقاذفه وسقط عنه حد القذف لاقرارها لكن يعزوان أراد أن يهجم زنا قبل السكاح نائما أو مخونا بقفره بالزنا ولا قذف ووقال أردت أني لم أزن لأنه لا يجامعني الا هو السكاح فإن كان ذلك زنا فهو زنا أو قال أردت أني لم أزن كالميزن هو صدف يمينها كما يقول

كتاب القذف واللعان

(قوله فكذلك) لان اللعن نحو بذكر المأثور وعكسه غير مؤثر (قوله والنيك) هو الجماع في العاموس ناكها بيسكها جامعا (قوله ياوطي أو يا مأمور أو يا مأمون فكناية) لاحتمال كل من هذه الالفاظ القذف وغيره لاحتمال أنه أراد ياوطي أو على دين قوم لوط والمؤامر من مؤامر زوجته لزانوا لآبون هو الذي يمكن على نفسه أي الناس من ذره وسببه على المقدس مشهوره تحمل صاحبها على أن يجماع معه (قوله وقيل ياوطي صريح) هو هو المهاد الذي اراد به الوطء في الدبر في علة الاستعمال عرفا قبل لا يفهم منه الا هذا المراد وكذا اخذت صريح العرف أيضا (قوله باشقة) قد مر في أسرار الكفار تفسير الشيق وهو شدة شهوة الوطء (قوله عنده) أي كرا (قوله مصرح في حمها كناية في حمه) لاحتمال أنه جامعا بالشبه وهي عالة دونة تامل (قوله ويقدم حد القذف) لأنه حق آدمي (قوله لكن بهر) للابذاء (قوله نائما أو مخونا)

(٢٦ - (انوا) - ثاني) ووقال ياوطي أو يا مأمور أو يا مأمون فكناية لاحتمال كل منها القذف وغيره وهذا هو المعروف في التذهب في قوله ياوطي كما قال النووي في الرخصة وصو في صحيحه لاحتمال أنه أراد أنه على دين قوم لوط والمؤامر بسبب هجره أو إفساد أهل الزنا لكن معناه الحقيقي المعارف لا يؤدون بالزنا أو بالآبون الممكن على نفسه كيقدم في عيوب المبيع (قوله وقيل ياوطي صريح) لأنه قد غلب استعماله في العرف فباراد الوطء في الدبر بل يفهم منه الا هذا يعني أن يعط بأنه صريح او هو المهاد قال ابن حجر وقوله ياوطي صريح وكذا اخذت على ما في ههنا من عدم الالام العرف أصا (قوله عبيه) أردت بالبلابة في دبر زوجته فيعز (قوله ووقال لم أجهدك عنده) أي كرا والعداء البكاره سميت بذلك لتعذر جماعها (قوله ويقدم حد القذف) لأنه حق آدمي

(قوله وقول ان است ان الناس كلهم زنا فوانت اذى منهم فلا تخلف) ثم حقق كذبه بنسبه الناس كلهم الى الزنا (قوله فان جعل به) اعم بشيوت زنا فلان (قوله ويعززل فلان) (٢٠٢) لانهم توك العرض بشيوت زناه (قوله ولا تقاس) وذلك لانه ان

[illegible]

أَيُّهُمَا نَامَ أَوْ عَجِنُوا لَاهِي (قَوْلُهُ وَبِجَبِّ عَلَيْهِ) أَيُّ الْقَذْفِ (قَوْلُهُ وَسَقَطَ عَنْهُ الْحَدُّ) أَيُّ حَدِّ الْقَذْفِ (قَوْلُهُ لَعَلَّ كَذْبَهُ) أَذْهَقَ حَقْقَ كَذْبِهِ نَسَبُهُ النَّاسَ كُلَّهُ إِلَى الزَّنا (قَوْلُهُ وَيَعْرِزُ لِفُلَانٍ) الْيَزِيدُ وَأَوَّلَ لِيَجِدَ لِحَثِّبِثِ زَنَاهُ (قَوْلُهُ وَاتَّقَاصُ) إِذَا تَقَاصَصَ عَنَّمَا يَكُونُ إِذَا تَحَدَّثَ الصِّفَاتِ وَأَمَّا الضَّرَبَاتُ فَخِلْفَتُ (قَوْلُهُ وَلَوْ قَالَتْ بَأْسُ فَيُجْلِبِ) بِالْهَمْزِ فَلَا قَدْفَ لِأَنَّهُ يَعْني الصُّعُودَ (قَوْلُهُ فِي الْجِبِلِّ أَوْ فِي الدَّارِ لَطَوَّرَهُ يَوْمَهُ ذِكْرُ الْجِبِلِّ أَوْ الدَّارِ لِإِسْبَانِ مَحَلِّهِ وَلَوْ قَالَتْ بِإِزَانِهِ فِي الْجِبِلِّ بِأَلَا هُفَا كُنَا عَلَى النُّصُوصِ فِي الْأَمْرِ وَفَارَقَ قَوْلُهُ زَيْنَتُ فِيهِ بِالْيَاءِ بَانَ التَّوَادُّ بِسَمْعِ كَثِيرَةٍ فِي الصُّعُودِ تَخْلَافَ زَيْنَتِ فِيهِ (قَوْلُهُ وَطَلَّكَ رَجُلَانِ فِي وَفْتٍ وَاحِدٍ) أَيُّ فِي الْقَبْلِ أَوْ فِي الدَّرْعِ عَزْرُ اللَّادَةِ وَأَوَّلَ لِحَدِّ لَعَلَّ الْأَمَانُ أَمَّا الْوَأَلُّ فَطَلَّ يَجِدُ لِمَا كَانَ ذَلِكَ بَوَاطِنَ وَاحِدٍ فِي الدَّرْعِ أَوْ فِي الْقَبْلِ (قَوْلُهُ وَكَذَلِكَ الْوَقْرَةُ أَوْ دُشَّةُ) بَانَ قَالَهُ بِأَفْرِطِيَانِ أَوْ بِأَدِيوْتِ مَرَّ تَفْسِيرُهُمَا فِي الطَّلَاقِ فِي أَسْوَأِ النَّوْعِ الْعَاشِرِ مِنْ أُنْوَاعِ التَّعْلِيلِ (قَوْلُهُ زَيْنَتُكَ فَلَنَاتُ) بِنَاءُ التَّائِبَةِ (قَوْلُهُ أَوْ يَابْنَ الْأَسْكَافِ أَوْ الْحَاجِزِ) أَوْ قَالَ وَمَا تَابَانِ بِسَمْعِ الْأُسْكَافِ الْخَلْفِ (قَوْلُهُ فَلَا قَدْفَ) لِأَنَّهُ نَوِي (أَذَلَّ لَفْظًا أَذَلَّ مَشْعَرَ بِنَشْوَى نَفْثُ الرِّيَّةِ فِيهِ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ لِأَدَلَّةِ الْقَبُولِ وَاحْتِمَالِ مَا يَتَخَبَّلُ عِنْدَ مُطْلَاقِهَا فَسَنَدُهُ قَرَأَتِي الْأَحْوَالِ وَالتَّرْقِي بْنِ الصَّرِيحِ وَالْكَتَابَةِ وَالشَّرِيضِ أَنَّ مَا يَحْتَمِلُ غَيْرَ مَا وَضَعَ لِمَنْ لَقِئَ وَحْدَهُ صَرِيحٌ وَمَا حَقَّلَ وَضْعَ الْقَدْفِ وَغَيْرِهِ كِتَابَةً وَمَا سَمِعْتُ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ لِمَنْ لَقِئَ الْكَلْبَةَ وَتَأَمَّنَ فِيهِمُ الْقُصُودُ مِنْهُ بِالرَّائِضِ نَعْرَضُ (قَوْلُهُ فَقَالَ نَعَمْ لَمْ يَكُنْ قَدْفًا) لِأَنَّهُ نَصْرِيحٌ فِي الْأَقْرَارِ

يكون اتصافه بالجنس
والقدر والصفة ومواقع
السياط وأم الضرب
متفاوتة قاله في شرح الروض
(قوله ولو قال زنا في
الجبل بالهمزة فلا تذف)
لأن معناه بالهمزة الصعود
(قوله ولو قال لأمراً أو طوشك
رجلان في وقت واحد عزيز
ولاحد) قال في الاسنى
وقوله لأمراً أو طوشك في
القبل أو في البر رجلان
معاً ليس بقذف لاستحائه
فهو كذب صريح فيعز
للا بداء ولا يوجب قال وخرج
بذلك ما أوافق فيصد
لأن كان ذلك بوطء واحد
في القبل والأخرى في البر
بنعنية الاسوى (قوله)
وأما التعريض فمكثوه
يا ابن الحلال إلى قوله فلا
حذف وان نواة لان النية
أما ثور إذا احتمل اللفظ
المنوى ولا احتمال لها نواة
يفهم ويشخيل منه فهو
أكثر قرأته في الأحوال وهي
ملغاة لاحتمالها وتعريضها
ومن لم يلحقها التعريض
ما غلبت تعريضها وان
توفرت القرأتين على ذلك
وبه رد اتصافه بجمع قطع
العراقين بان ذلك كناية

كذا قال ابن حجر قال القنوي وفيه نظر لان احتمال اللفظ في العرض للسوى واشعاره به مما لا ينكر اى من
 يكون كايه وجوابه ما مر والفرق بين الصريح والكساية والتعرض هما كما قال شيخ الاسلام ان كل لفظ يعصده بالقدف ان لم يحتمل غيره
 فصرح والا فان فهم منه القدف بوضعه فكساية ولا تتعرض

(قوله) ولو قال القرشي يا بني ارحم والنبط قوم يغفلون بالباطح بين العربيين أي أهل الزواجر سموها بذلك لانتسابهم أي أخواهم للمسلمين الأرض والتلف لأم الخطاب حيث نسبته إلى من ينسب إليهم ويحتمل (٢٠٣) أن يراد به انتسابهم في السير والاختلاف

من زوج أتوا ولقيطاً وأستعاز صدق بيمنه، ولوقال قال لست ابن فلان فقتل فلما لا إذا كان متعباً وأراد أن يفسد مفعلاً وغيبه خلقاً وأخلفاً، ولوقال القرشي بانطى وأوتركى ياحندى وأوالعكسب وأراد قف أمه وأجده من جدته معينة فقتل، ولوقال لعلوى لست من علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، وقال أرادت لست من سلته قال الروائي وغيره لم يصدق، وقال البغري في التحليق صدق وهو الأقوى، ولوقال ياقوت فكتابة في قذف زوجته ولوري بحجر فقال من رباتي فأمر أخته بأن تكتنن به في الرأى فقتل ياقوت يعرف فلا ولوقال من دخل دارى أو ضربني فهو زاني لا يكون قذفاً في حق من دخل داره أو ضرب به ولوقذف امرأة رجل ولا يعرفها ويعرف أن له امرأة فقتل، ولوقذف امرأة ولا يعرف هل له امرأة أو لا فلا قذف، ولوقال بالفارسية أي روسي فصرخ ولوقال بالعابسة أو أي سياه روى فكتابة ولوقال أحد أبوك زاني ولم يه. بن أبي السكزان فلا حد ولوقال ابن الزنا زين لزم حدان ولوقال المازني ابن الزنا زين لزم ثلاثة حدود ولوقال ابن الحرام أو أي حرام زاده فكتابة ولوقذف زوجته وأغيرها من بني فاعدا محمد الحد، وأراد أن واحد أو أكثر (تكملة) إذا كان المقدوف محصناً والقاذف بالغافقلا عتاراً غير أصل فبطل القاذف الحد ولا يختص بولي أو امرأة أو غيره، فقتل ثالث فقتل فلا حد على واحد منها، وشروط الإحصان الإسلام والعقل والبلوغ والحرة والعفمن الزنا، فلو قذف كافر أو مجنون أو صبي أو عبد أو زانيا فلا حد وعز بالزنا، وبطل العفة بكل وطء يجب الحد ومنه ما إذا وطئ جارية زوجته أو أحد أبوه أو أمه هونة عنده وبطل، أيضاً إتيان في دبر زوجته وبوطء بملوكته التي هي أخته وأخته وأخته من الرضاع أو السب عالمات التحريم وإن لم يجب الحد ولا تطلق بوطء زوجته المعدن عن شبهة وبوطء أمه الزوجية والمعدة وغير المستبرأة أو المردة والجموسي وبوطء زوجته في الحضيض والنفس والاحرام والاحتكاف وبوطء المظاهر عنها قبل التكفير وبوطء عارية الإين والمشاركة وفي النكاح الفاسد كبلاولي وشهود والبيعة والشغار وفي الاحرام ولوزني المقدوف قبل أن يحد القاذف سقط الحد عنه ولو أرتد أو مرق أو قتل لم تسقط ولوزني وهو عبد أو كافر من عتق العبد أو أسلم الكافر لم تعد حساتهما ولم يحد قذفهما ولو جرت صورة الزنا من صبي أو مجنون لم تسقط حساتهما ولو قذف زوجته وأغيرها وعجز عن إقامة البيعة على زناها فلا يكون صريحاً القذف وغيره فتأمل (قوله خلقاً) ففتح الخاء أي في الحلقة وقوله وأخلفاً أيضاً مع أي خلسة (قوله صدق بيمنه) فلا حد (قوله وأراد قذف أمه الخ) وإن أراد تشبيههم خلقاً وأخلفاً فلا حد (قوله بانطى) هو التواضع من العرب والجم فلو قال بدل قرشي عري لكان أحسن كالانطى (قوله لست من سلته) بل ينكح وينه أباه (قوله ولوقال) أي لم يدل مثلاً ياقوت فكتابة في قذف زوجته أي زوجة زيد مرقفسد القواد في النوع العاشر من أنواع الطلاق (قوله أي روسي) بالعربية أي زاني (قوله أو سياه روى) أي أي أسود الوجه (تكملة) إذا كان المقدوف الخ (قوله غير أصل) أي المقدوف (قوله وألزمه هونة عنده) أي عند المقدوف (قوله في دبر زوجته) دلالة على قذفه بالزنا (قوله ولا بوطء زوجته المعدن عن شبهة الخ) قيام الملك وعدم تأدب الحرة فتأمل (قوله وبوطء عارية الإين الخ) للشبهة فتأمل من تفسير نكاح المتعة في الركن الأول من أركان النكاح ونكاح الشغار هو أن يقول زوجك ابنتي على أن تزوجني أنتك ويكون يمتع كل واحد منهما بأقل الأجر وقبل الآخر وقوله وفي الاحرام أي الوطء في أحرام الزوج وما في أحرام المرأة ويمكن أن يقال أي السكاح في الاحرام لكن لم أجده وجهاً في محمته يكون شبهة فتأمل (قوله لم تسقط حساته) لعدم التكليف

(قوله ولا يجب على الحاكم لبحث من حصة المقدوف) تخطيط على القاذف لأنه ماضي فخط عليه ثلاثة أشرطة يظهر الأحسان بخلاف البحث عن عدالة الشهود ليحكم (٢٠٤) بشهادتهم فإنه يلزمه لأن الشهود عليه لم يوجد مع ما يقتضي التعليل (قوله ولو

عقاب بعض الورثة فليباقي الاستيفاء بجماعه) لأنه سبق تمت لكل منهم كولاية المال وحق الشفعة ولأن عار المقدوف يلزم الواحد كما يلزم الجميع وفارق التقصاص بأنه لا بد له بخلاف التقصاص

فصل في الزوج كالا جنبي (قوله ويجوز أن يستتر عليها) قال في الأسنى والاولى إذا لم يكن له ثم ولد بنفيه أن يستر عليها ويطلقها إن كرهها (قوله ولو تبين زناها) إلى قوله ولا التقذف ولا اللعان لأن اللعان حجة ضرورية إنما يصار إليها لدفع السب أو قطع الشكاح حيث لا ولد خوفاً من أن يحدث ولد على الفرائض المطلق وقد حصل الولد هنا فيبقى قائده ولأن إثبات زناها تعبر بالولد وإطلاق الالسة فيه فلا يحتمل ذلك لنقض الانتقام مع إمكان الفرقه بالطلاق وقيل يحمله القذف واللعان انتقاماً منها ورد بما قرر (قوله ولو أتت بولد لا يشبهه) إلى قوله حرم النسي الخ خبر الصحيحين أن رجلاً قال للنبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن امرأتى زنا فإني أؤذيها فقال صلى الله تعالى عليه وسلم إن أؤذيها فأؤذي نساءها (قوله وله القذف ولا اللعان) إذا ضروره اليه بالحق والولد به والفرق يمكن بالطلاق وقيل بخلان (قوله وله القذف ولا اللعان) المعتدله ليس له القذف واللعان لما مر آنفاً (قوله وساعة تسع الوطء) وهو مفعول تسع وقاعه ضمير الساعة المستتر فيه (قوله بعد زمن الامكان) في العياض من المسامحة

(قوله الا في هذه الصورة) وله السحيف أيضاً إذا لم يجز عن إقامة بينة الزنا (قوله فليباقي الاستيفاء) لأنه سبق ثابت لكل منهم كولاية المال وحق الشفعة وفارق التقصاص بعدم البذل له (قوله كان له) أي للعبد **فصل في الزوج كالا جنبي الخ** (قوله ويجوز أن يستر عليها) قال في زوائد الرضا إذا لم يكن له ولد فالاولى أن لا يبايع بل يطلقها إن كرهها (قوله تحت شعار) في العياض هو كسحاب الشجر المتلف وككتاب جبل الفرس والعلامه في الحرب وما وقبت به الجر وماتت الدثار من اللباس وشاعر هاو شعر هاتام معناه شعار واستشره لسمو أشعره غيره ألسه اياه (قوله عجيله الزينة) أي ربيبة الزنا (قوله ويعزل) بأن بسالماني في خارج الفرج فلا يصلح إذا لماء قد يسبقه ولا يشهر به (قوله بل يحل له) لقيام الاحتمالين والولد للفرأش (قوله ولا القذف ولا اللعان) إذا ضروره اليه بالحق والولد به والفرق يمكن بالطلاق وقيل بخلان (قوله وله القذف ولا اللعان) المعتدله ليس له القذف واللعان لما مر آنفاً (قوله وساعة تسع الوطء) وهو مفعول تسع وقاعه ضمير الساعة المستتر فيه (قوله بعد زمن الامكان) في العياض من المسامحة

لنبي صلى الله تعالى عليه وسلم إن امرأتى زنا فإني أؤذيها فقال صلى الله تعالى عليه وسلم إن أؤذيها فأؤذي نساءها (قوله وله القذف ولا اللعان) إذا ضروره اليه بالحق والولد به والفرق يمكن بالطلاق وقيل بخلان (قوله وله القذف ولا اللعان) المعتدله ليس له القذف واللعان لما مر آنفاً (قوله وساعة تسع الوطء) وهو مفعول تسع وقاعه ضمير الساعة المستتر فيه (قوله بعد زمن الامكان) في العياض من المسامحة

(قوله وحشي بن الوليد على الفور) كل رد العيب والاخذ بالشبهة (قوله ولو قيل له) (٢٠٥) منعت بولده فقال أمين أو نمت فلاني له

بعد ذلك أتباع بالاحتمال فله اللعان ولو كان الزوج محسوا فلا يلحقه الولد ولا العان له ولو كان باقي الدكر دون الاثنين أو بالعكس يلحقه فله اللعان وحشي بن الوليد على الفور فإن أخوه سقط حقو الحمل وان جاز نفي في الحال جاز أن يؤخر إلى الوضع ولو قال لا خير في ما أعلم الوضع صدق بيمين أن كان غائبا وأحضرنا واحتمل المدة ولو قيل له منعت بولده فقال أمين أو نمت فلاني له ولو قال برك الله خيرا أو بارك الله عليك فله النفي والزواج أن يلاعن وإن تمكن من البينة على زناها ويجوز اللعان لنفي الولد وان عفت عن الحد أو سقط النكاح بطلاق أو غيره ويجوز لدفع الحد وان أقطع النكاح ولا بد من دفع التعزير بالان يكون تعزير تأديب بان قدف صغيرة لا يوطأ مثلها ولو عفت عن الحد أو سكنت عن طلعها أو أقام منه على زناها أو صدقته ولا ولم يحز اللعان ولو أبانها حد القذف فله اللعان لنفي الولد ودفع الحد ان طلبته وشرط في الملاعن أهلية البين فلا يصح لعان العمى والمجنون وصح لعان الذمي والرقبي والمحدود في القذف وعن التسمية والريقة والمحدودة وأن يكون زوجا فله اللعان للاجنبي وللأسدي ولديه كمنه سنو لده أو أمته للموطأ ولو أبان زوجته بطلاق أو غيره ثم قذفها بركنا مطلق أو مضاف إلى النكاح فله اللعان إذا كان ثم ولد أو حل لم يلحقه بالنكاح السابق وسقط عنه الحد ويجب عليها أن أضاف الزنا إلى حالة النكاح وسقط عنها باللعان وحش مؤبد باللعان ولو قذفها بركنا مضاف إلى ما قبل النكاح ولا بد فله اللعان وحش إن لم يأت سنة الزنا ولو كان ثم ولدا وحل فله اللعان وتندفع الحد به وقيل لا لعان له الآن بشئ قذفه بداد ولو وطئ امرأة ما لا يضيئ حقها أن يقال من زمن الامكان فتأمل جدا (قوله منعت بولده) أي نفعت بولده دعاه (قوله فلا ني له) رضاه (قوله ولو قال جوارك الله خيرا الخ) لاحتمال أنه مكافأة السماء بالسما (قوله) وان تمكن من البينة لان كلا منهما حجة تامة (قوله وان عفت) أي المرأة زوجها عن الحد (قوله) وان قطع النكاح عطف على عفت (قوله بان قدف صغير لاوطأ قبلت) وطلبت منه التعزير فلا يمكن من الخلف على صدقة فحز وبلغ من الإبداء والشرع في الباطل لا للقذف لانه كاذب حينئذ لم يلحقها عار (قوله أهلبه البين) أي لا للشهادة (قوله وصح لعان الذمي الخ) أي الزوج الذمي والرقبي والمحدود في قدف زوجته وأغيرها أي صح لعان الذمي والرقبي والمحدود في قدف غيره بالدفع حد القذف ولنفي الولد لا للعان بين ولا شهادته أما لعان الزوج المحدود في قدف زوجته فلنفي الولد وذلك بان قدف زوجته فطلبت حقها من الحد حكم لاعتن لنفي الولد وقوله وعن الذمة والريضة والمحدودة أي في قدف زوجها أو غيره أي صح للعان عن الزوجة النسيب والريقة والمحدودة في قدف غيره إذا قدفهن أو زواجهن أو اعنوا عنهن لدفع حد الزنا عنهن لمسا من اللعان بين لا شهادة أما لعان المحدودة قذف زوجها وذلك بان قدف الزوج زوجته أو أفلاعن لدفع حد القذف عنه ولم تلعن ثم قدفته وحدها عليها حد قذفها فله اللعان لدفع حد الزنا عنها لوجوبه عليها لمعانه وعدا في حبهة للعان في هذه الصور سواء في أن اللعان شهادة عنده ولا لعان عنده زوج النسيب والريقة والمحدودة في القذف سواء على أن لعان الرجل بوجوب اللعان عليها فتأمل (قوله للاجنبي وللأسدي) لان اللعان من خصائص النكاح وهما لا يتخلصان عن الحد إلا بالبينة أو بأقرار القذف والزواج طريق ثالث في الخلاص عنه وهو اللعان (قوله ويسقط عنه الحد) أي نيم لا تغتاف السب (قوله ويجب عليها) أي حد الزنا بسب اللعان (قوله ويسقط عنها اللعان) أي لمعانها الحد المتوجه عليها لمعانه لا بالبينة إذ اللعان حجة ضعيفة فكيف يقاوم حجة قوية وهي البينة (قوله فلا لعان) لعدم احتياجه لقدفها حيث أنه كلاجنبي (قوله إذا لم تأب) أي بينة الزنا لم تفر (قوله فله اللعان) أي لنفي الولد ويندفع الحد به وهذا هو المتمدن وهو المرجح في الصغير وأعمده الاستوى وعليه الأكثرون وهو المقتي به في المهمات وقد بين أن الولد من ذلك الرنا (قوله وقد ل للعان) الآن سنق قذفه بداد

رضاه ثم إن عرف فله ولد أخو وأدعى حمل التهنئة والتأمين وأخوه عليه فله نفيه الآن يشار إليه فقال منعت الله هذا الولد فقال أمين وأخوه فليس له نفيه لتضمن ذلك الإقرار به (قوله ولو قال جوارك الله خيرا الخ) لاحتمال أنه قصد مكافأة السماء بالسما (قوله) ولزوج أن يلاعن وان تمكن من البينة على زناها لان كلا منهما حجة تامة وطاهر الآية المشتراط تامة البينة صدقته الاجماع وكان ناقله بقيد بخلافه لشذوذه على أن شرط صحة مفهوم الخلفه أن لا يكون القيد حرج على سبب وسب الآية كان الزوج فيه فاقده البينة قاله ابن حجر (قوله بان قدف صغيرة لاوطأ) وان بلغت وطالبت نيفن كذبه فلا يمكن من الخلف على انه صادق فيعزل للقذف لانه كاذب فيه قطعا فلم يلحق بها عار بل منعاه من الإبداء أو الخوض في الباطل وان قدف كبيرة نمت زناها بينة وأقرار أولعان منه مع امتناعها منه لان اللعان لاظهار الصدى وهو ظاهر فلا معنى له (قوله ويسقط عنها اللعان الحد المتوجه عليها

لمعانه) لا بالبينة لانه حجة ضعيفة فلا يقاومها ولا فائدة للعان عر هذا (قوله وقد ل للعان له الآن بشئ قذفه بداد) ويلاعن لنفي النسيب لم

يجوز عليه ذلك ان يحققة فان لم يفعل حدهما صححه في المنهاج كاصوله وقال في الرضعة انه قوي لكن هل في الفرح الصغير بلين مع ما يلهو
الاكثر من وقال في الميسات انه المني به لانه قد يظن الولد من ذلك الزنا فيغيبه باللعان وعليه لا يجب بلعانه على المرأة تحسد الزنا على الاوجه
ويسقط عنه الحد بلعانه وليس لها (٢٠٦) أن تلعن معارضة لعانه (قوله ولو قذف امرأته أو أجنيبا) الى قوله لم يلزمه قال

بنسكاح فاسد أو شبهة وقد فها وأراد اللعان فله ذلك ان كان ثم ولد وسقط عنه الحد به لا يجب عليها فلا تلعن
وتحرم عليه بأدوان لم يكن ولدا فلا لعان كقذف الاجنبي ولو قذف امرأته أو أجنيبا غابا بمحض القاطني
وجب عليه بذاته بذلك ليطلعه ان شاء ولو أقر عنده بدن آخر لم يلزمه الاخبار

فصل في اذقذف جماعة من الاجانب أو الزوجات بكملة واحدة أو بكملة لكل واحد حده أو فرد
كل واحدة من الزوجات بلعان على ترتيب القذف ان ترمي ولو لعن عتبه لعان واحد المجرى وان رضى
بذلك كالمرضى المدعون بين واحدة ولو قال زينت بفلان لزمه حدان ولو قال لزوجتي با زينة بنت الزانية
فكذلك ولو طلقا قدم للام لانه أقوى ولو قال لا جنبيته با زينة بنت الزانية قدم للبنت وكيفية اللعان أن يقول
الزوج أربع مرات أشهد بالله اني لم اصادق في فبارميت به زوجتي هذه من الزنا ان حضرت ثم وسميها
ويرفع في نسبه بحيث يميزان غابت عن المجلس خفيص ونحوه ويقول في الخامسة ان لعنة الله على ان كنت من
الكاذبين فيهارميتها من الزنا ويعرفها في الغيبة والحضور كما في الكلمات الاربعة وان كان ثم ولد يغيبه
ذكره في الكلمات الخمس فيقول وان الولد الذي ولدته أو هذا الولد ان حضر ليس مني ولو قال من زنا
واقصر عليه كني ولو قال ليس مني واقصر عليه لم يكف ولو أغفل ذكر الولد في بعض الكلمات احتاج الى
اعادة اللعان لغيبه وماذا اذعنت المرأة تقول أربع مرات أشهد بالله اني لم اصادق في فبارميت به من الزنا
وتقول في الخامسة ان غضب الله على ان كان من الصادقين فيبارميت به والغول في نرى محاضرا أو غائبا
على ما ذكرنا في جانبها ولا يحتاج الى ذكر الولد ولو ترمضت لم يضر ولا ثبت شيء من ثمرات اللعان من
الحرمة والحد وغيرهما

في شرح الرض والفرق
ان استيفاء الحد يتعلق به
فبعد الاستوفى ان شاء هو
بخلاف المال
فصل في اذقذف جماعة
الى قوله وجب لكل واحد
حده لانه من المقتضى
المقصود للادبيين فلا
تدخل كالبدن ودخول
العار على كل منهم (قوله)
ولو طلقا قدم للام لانه
أقوى فانه لا يسقط باللعان
ويؤخذ منه تقديم الاجنبية
للمقدومة مع الزوجة (قوله)
قسم للبنت) سبق قذفها
مع تساويمها في ان كلا
منهما لم يسقط حدها فللعان
(قوله وكيفية اللعان أن
يقول الزوج أربع مرات
أشهد بالله الخ) للآية
وكرر تلك الشهادة
لتأكيد الامر ولانها اقيمت
من الزوج مقام أربع
شهود من غيره ليقام بها
عليها الحد وهي في الحقيقة
إيمان لما شهدتها كإقرار
وأما الكلمة الخامسة
فمؤكدة للمعاد الاربعة
(قوله ويعرفها في الغيبة
والحضور في الكلمات
الاربعة بما يميزها عن

مطلقا ومضافا لما بعد النكاح بناء على انه لا يلحق ذلك لنقصه في الاستناد قبل النكاح (قوله فله ذلك
ان كان ثم ولد) لانه نسب لاحق لا يملك الجين فكان له نفيه باللعان كما في النكاح الصحيح (قوله ويسقط
عنه الحد به) بعبارة لاقتضاء النسب (قوله لا يجب عليه) لانه لا تلعن في معارضة ما ذلعه اني السب
وهو غير متعلق بها (قوله وتحرم عليه أبدا) لاطلاق خبر التلاعن لا يجتمعان أبدا (قوله بمحض
القاضي) متعلق بقذف (قوله وجب عليه) أي على القاضي ابدانه اذا استيفاء الحد يتعلق بالقاضي وبه
فارق ما بعده من المال المقر به

فصل في اذقذف جماعة الخ (قوله لكل واحد حده) لدخول العار على كل منهم (قوله ان ترتب)
والا زنا من في الابتداء أقرع بينهما (قوله لانه لا يسقط باللعان فضيته تقديم الاجنبية
المقدومة مع الزوجة (قوله قسم للبنت) سبق قذفها مع تساويمها في عدم سقوط حدها باللعان (قوله)
هذه من الزنا) واعلم ان محل قوله من الزنا اذقذفها بالزنا فان لعن نفي والبدل قذف قال في بن الصادقين فبارميت
بهميت به هذه من اصابة غيرة طاعني فراشي وان هذا الولد من تلك الاصابة لا مني ولا تلعن في حيث نذر
لاحد عليها بلعانه هذا (قوله ويعرفها) أي بما يميزها عن غيرها (قوله واقصر عليه لم يكف) لاحتمال
ارادته ان يشبهه خلقا (قوله غضب الله عليها) خص اللعن الذي هو البعد عن رحمة الزوج والنضب
الذي هو الاتهام بالعذاب بالزوجة لان جو عجزناها اقصي من جو ينفذه (قوله وغيرها) من حصول

غيرها) للاشياء وبكفي قوله زوجتي اذا عرفها القاضي ولم يكن تحتها غيرها (قوله ولو قال ليس مني واقصر) لا
عليه لم يكف) لاحتمال ان يردانه لانيه خلقا وخلعا فلا بد ان يستند مع ذلك الى سبب معين لعوله من زنا ومن زوج أو وسط شبهه
(قوله وتقول في الخامسة ان غضب الله على الخ) للآية وخص اللعن بحجابه والعاب صانها لان جو عجزناها اقصي من جو ينفذه ولذلك
تفاوت الحدان ولا ريب ان غضب الله هو الاتهام العذاب بأخط من اللعن الذي هو امدح من رحمة المرأة بالتزام ناطع المعو تبين

(قوله اواني باقة) أى

أقسم (قوله وان يتأخر

لعانها عن لعانها) لان لعانها

لاستقام الحد عنها وانما

يجب الحد عليها بلعانها ولا

فلوحكم كما بقصد بيه

نقض حكمه وقال ابو

حنيفة ومالك يجوز الابتداء

بلعانها (قوله ومن لا يتصل

دينيا) أى لا يشك بدين

(قوله ولو اكد نفسه

بعد اللعان حد لم تحل له)

وقال ابو حنيفة ومحمد اذا

اكذب نفسه محد زال

التحرير المؤيد وحلته

بشكاح جده بدل لم يبق

اللعان بينهما فوله عليه

السلام المتلاعنان لا

يجتمعان أبدا أى ماداما

متلاعنان لان علة عدم

اجتماعهما اللعان فلما باطل

اللعان لم يمس حكمه وهو

عدم الاجتماع قاله في مدر

الشرعية

كتاب العدة

جميعا بعد ما غو ذمن الحد

لاشأن لها على عدا فرأوا

أشهر غالبواحي شرعامة

تربص فيها المرأة لفرقة

برأة زوجها لتتبعه أو

لتتبعها أى حزنها على

زوجها كسبايى وأخوت

الى هنالك تربها غالب على

الطلاق واللعان والحق

الابلاء والظهار بالطلاق

الابالكلمات الخمس بتأخيرها ولو حكم كما بالفرقة با كذا الكلمات لم ينفذ لوقال بدل أشهدا أحلف باقة

وأقدم بالله أنى لمن الصادقين أو قال بالله أنى لمن الصادقين أو بدل العن بلا بعدا والغضب بالسخط أو اللعن

بالغضب بطل ويشترط تأخير لفظي اللعن والغضب عن الكلمات الأربع والمالاة بين الكلمات الخمس

وان يامرهما الحاكم ويقلعهما الكلمات فإل بداهة بطل وان يتأخر لعانها عن لعانها ويصح بالبرية

وغيرها حد منها ولم يحسن ويستحب التعليل بالزمان بان يكون حد صلاة العصر يوم الجمعة وبالسكان بان

يكون فى أشهر مواضع البلد فى مكة بين الركن الأسود والقمام وفى المدينة عند منبر رسول الله صلى الله

عليه وسلم وفى بيت المقدس عند الصخرة وفى سائر البلاد فى الجامع على المنبر وفى الكنيسة لليهود وفى

البيعة للصابئة وفى بيت السار للجنوس ومن لا يتصل دينيا كالحري والزندقى لا يغلط بالمكان بل

يلعن فى مجلس الحاكم كالتوى ويستحب التعليل بحضور جماعة من أعيان البلد وصلحتهم وأقلمهم

أربعة ويستحب ان يحو فهما القاضي بالله تعالى وعظمهما يقول ان عذاب الآخرة أشد وأبقى ويبلغ فيه

عند الكلمة الخامسة وان يتلاعنان فيقام وإذا الا عن الزوج حوت عليه مؤيد وسقط عنه الحد وجوب

عليها وانئى الولاء المثنى منه وإذا اعتسقت عنها الحد ولا يجب عليه ولو ذكر فى اللعان الرجل المقدوف

به وقال أشهد بالله أنى من الصادقين فيأمر بينهما من الزنا بفلان سقط حقا مضار وجوب عليه الحد كوجب

عليها ولو لم يذكر لم يسقط فان أراد السقوط فاطرق ان عبد اللعان ويذكره فيمضوا فأمم يزن على زناها

أرضى أفرأها به سقط عنه الحد وجوب عليها ولو أرادت ان تلعن لسقوطه لم يعز ولو استوفى المقدوف الحد

بنفسه لم يقع الموقع ولو كذب نفسه بعد اللعان حد لم تحل له ويلحقه الولاء لو ادعت انه قد فها فذكر القذف

وأقامت بينة به ثم أراد الراد ان ذلك لوقال ما قد فتك ولا ما زنت حد اذا قامت البينة لاقراره فعنها ولو

قال قد فتك وأنا محنون وقد سعه ذلك أوصى وأمكن ذلك صدق بيينة والا فالرأة أو لوقال جرى على لسانى

وانائهم لم يقبل بعده ولو قد فها بكرا أو طلقها وزوجت بأخرو ثابت ففقدتها الثانى ولا عن الزوجان ولم تلعن

جلدت ثم رجعت كتاب العدة

وهي قسمان الاول ان يتعلق بفرقة تحصل فى الحياة كالطلاق والنسخ واللعان وغيرها ولا يجب هذه الابعد

الدخول أو استدخال من الزوج أو من تظنه زوجا ولا فرق بين ان يكون شغل الرحم معلوما وموهوما حتى

لو وطئ في الدبر أو وطئ الصبي الذى لا يرأسه وفسخ نكاحه بيمينه وجبت العدة ولوعلق الطلاق على

برأة الرحم بقينا

الفرقة وانقضاء النسب وسقوط حد القذف (قوله لم ينفذ) لعدم جواز اجماعا (قوله بطل) لان الرمي

هنا نظم القرآن (قوله وان يامرهما) أى الحاكم به أى باللعان ومعنى يامرهما انه بلعنها (قوله فان بداهة)

أى قبل الاسطرط اذ يبين لا يجتهد ما قبل استخلافه (قوله وان يتأخر لعانها عن لعانها) اذ لعانها الدر الحد

عنها ولا يجب عليها قبل لعانها (قوله ومن لا يتصل دينيا) أى لا يشك به (قوله كالحري والزندقى)

مرسر يفهما فى الشكاح (قوله وسقط عنه الحد) أى حد القذف (قوله وجوب عليها) أى حد الزنا فانها

من الاستخدام مالا يتخفى (قوله جمعها أيضا) كاسقط حق الزوج (قوله وجوب عليه) أى على الرجل

المغضوب به (قوله السقوط لم يعز) دالينه جمعوه به واللعان جهة ضعيفة كيف أنسط القوة بالضعيفة

(قوله ولو كذب) أى نفسه بعد اللعان حد أى بقذف زوجته ولم يحل له أبدا لطلاق قوله عليه السلام

المتلاعنان لا يجتمعان أبدا (قوله اذا قامت البينة) أى على القذف (قوله وثابت) أى صارت بينة عنده

بالوطء

كتاب العدة

(قوله وغيرها) كالخلع ووطء الشبهة (قوله وفسخ) أى الزوجة نكاحه بعبه أى بعب الصبي (قوله

لانهما كانا طلاقا والطلاق على جهما وسرعت صيانة للانساب ويحتمل انما من الاحتياط (قوله ولوعلق الطلاق على برأة الرحم بقينا) كعوله متى دقت برأه رجعك عنى فانت طالق ووجدت الصفة له وم الآية ولان ٣ الال خفي يختلف بالاشخاص والاحوال ويصير

وحصلت الصفة فكذلك ولو غلب ضاأر بع سنين فافوقها بعد ما دخل بها ثم طلقها وجبت العدة
 وكل وطء لا يوجب على الواطئ الحد وان وجب عليها وجب العدة عليها كالجوزى مراعى بيالفة أو
 مجنون بعاقة أو مكره بطاعة ولو وطئ الخصى وطئ وجبت العدة ولو وطئ مقطوع الذك كراعى الاثنين
 وطئى فلا عدة لأن يظهر الحمل فتعدي به ولو طلق مقطوع الذك كراعى الاثنين وهو الممسوح فلا عدة والعدة
 أنواع الاول ان تكون بثلاثة أقرأ وهى الحرة تحيض وتطهر كانت تحت حراً وبعد والقراء هنا الطهر فاذا
 طلقت طاهرة غاضت ثم طهرت ثم حاضت ثم طهرت ثم حاضت فقد اعتدت العدة وان طلقت وهى حائض
 فاذا شرع فى الحيضة الرابعة انقضت عدتها ولا حاجة الى مضى يوم وليلة من الحيضة الثالثة والرابعة والقول
 قوطى انها وقت الطلاق كانت فى الحيض أو الطهر حتى لو قالت كنت طاهرة وقد حاضت بعد لحظة قبل
 والقول قوله فى وقت الطلاق لو اختلفا فيه ولا يصح طهر الى لم تحض أصلاً قرآن المعترفى القراء أن يكون
 محشوا بدمين والمستحاضة تعتد بآخرها مردودة اليها من العادة والتغيير والأقل والادة التى تحيض وتطهر
 تعتد بقراءى تحت حراً كانت أو عتد والمكاتبه والمدرة المستولدة ومن بعضها حراً كالنفقة ولو وطئت أمة
 بنكاح فاسد أو شبهة نكاح فعندتها بقراءى ولو وطئت بنسبة ملكة العيمن استترت بحيض ولو عتقت أمة فى
 العدة فان كانت رجبية فكمل عدة الحرة وان كانت بالثلاثة فالامه * النوع الثانى أن تكون بثلاثة
 أشهر وهى للحرة المتحيرة والصغيرة والأيسة من الحيض والبالغة التى لم تحض أصلاً والمتحيرة فان انطبق
 طلقها على أول الحمل تعتد بثلاثة أشهر هلالية وان وقع فى الاثناء فان كان الباقي أكثر من خمسة عشر
 يوماً يجب قرأاً وتعد بعده هلالين وان كان خمسة عشر أو أقل فلا يحسب شيئاً لاحتال ان يكون كله حياً
 وتعد بعده بثلاثة أشهر هلالية سوى الباقي والحرة الصغيرة والأيسة والبالغة التى لم تحض ان طلقت فى
 الاول فكالتحيرة وان طلقت فى الاثناء يعتبر شهران بالحلال ويكمل المنكسر ثلاثين من الرابع ولو كانت
 تعتد بالاشهر غاضت قبل تمامها انتقلت الى الأقرء ولولدت ولم تر حيضاً ولا فاسا اعتدت بثلاثة أشهر
 والامة الصغيرة والأيسة والمتحيرة والبالغة التى لم تحض أصلاً تعتد بشهر ونصف والواطئ اطعم دهن لعة
 تعرف كرضاع ومرضى أو لالة تعرف بصبرن الى أن يحضن فيعتدن بالأقرء أو الى أن يشعن فيعتدن
 بالاشهر ومن الباس سن أبست من الحيض من بلغته والنظر فيه الى سن جميع النساء فى العالم أو الى
 بعضها قولان قال فى الكبير والصغير والروضة أو بجميعها عدل أكثر من الاول ولا يمكن طوابع العالم
 والتفحص عن سكان الافاق ولكن المراد ما يبلغ خبره فيعرف وعلى هذا القول هو اثنتان وستون سنة
 والقول الثانى ان النظر الى بعضهن فعلى هذا فالنظر الى نساء عشرين عاماً لا يوجب فاذ بلغت سنين قطع
 فكذلك لعدم قوله تعالى من قبل أن تحسوه (قوله وجب العدة) لحرمة ما به (قوله والقول قوطى)
 لانهما مؤتمنة فى العدة ولصراة البيئة على ذلك (قوله والقول قوله فى الطلاق) لما روى انه لما كان هو
 المصدق فى أصله كان هو المصدق فى وقته (قوله والأقل) بان كانت مبتدأة غير عيمة (قوله فكمل عدة
 الحرة) اذ الرجبية زوجة فى أكثر الاحكام فكما اعتدت قبيل الطلاق بنسبه العبرى كونها حرة
 أو أمة يظن الواطئ لا بما فى الواح حتى لو وطئ أمة غيره بطهار زوجته اذ اعتدت بثلاثة أقرأ وحسبها
 أمة اعتدت بقراءاً وزوجته الامة اعتدت بقراءى اذ العدة حق فاعتدت بظنه * النوع الثانى (قوله)
 اغلبت الى الأقرء لانها الامة ولم يتم البذل (قوله ولولدت) أى قبل الفراق ولم تر حيضاً الى قوله
 اعتدت بثلاثة أشهر فلت ولورأت فاسا فاعتدت (قوله من أبست من الحيض من بلغته) من فاعل
 أبست والفاة برا اراضى فاعتد راجع الى سن والمسنن الى من (قوله بجميعها عدل الأكثر من الاول)
 وهو المعتمد اذ مبنى العدة على الاحتياط واليقين (قوله اثنتان وستون) وفيه أقوال أخر فاصفاها

المطالب والصفة وعليه جعل المراءىء انفسا زمانها والنساء مطلقا قال الدرهمي ايراد القاضي والقرواني والتوفي والامام والغزالي يقتضي الاول وكلام كثيرين من الاول اكثر من يقتضي الثاني اه ثم اذ ارأت الدم بعد من الباس صار على الباس ما راها فهو يقو بعد ذلك باغيرها قوله ولورأت الدم بعد الباس (الخ) قال في الاسي فان حاضت الآيسة الى تقديم لحاضين في أثناء الاشهر اقلقت الى الحيض تشبين انها ليست من الآيسات وحسب ما مضى قرأ لانه طهر اجتوشه دمان وكذا بعد العدة ما لم تزوج فان تزوجت اكنفت وعاضى اشعلق حق الزوج بها والقرواني في المصنوع كذا اقدر للتمتع على الماء بعد الشرع في الصلاة (٢٠٩) قوله ثم ان لحقه بغيره لشبهة وغيرها

حيضهن ولم تأت بمقدار ذلك كوفي شرح الباب والحاوي وتعليقه والمرجع في الحر ولورأت
الدم بعد اليأس وقبل تمام أكثر أو بعده وقبل النكاح انتقلت إلى الإقرار في النوع الثالث لم تكن
بالجل فبن طلق زوجته وأتت عنها وهي حامل فالعدة بوضع سعة كانت أو أتمت في الدم أو لا وضعت في الحال
أو بعد مدة طويلة أو قصيرة دون أربع سنين ولا قضاء العدة به شرط أن أحد ههنا يكون منسوبا إلى
صاحب العدة فظاهر أو احتيالا كالنفي بالعان إذا ما بالمشهور أن يكون منه بان مات صاحبها لا يزيل وإما أنه
حامل فلا تنقض عنها بالجل بل برببعة أشهر وعشرو لو مات عموح وإما أنه حامل فكذلك الحكم
ولو مات خصي أو مقطوع الذكر باقي الأربعين وإما أنه حامل انقضت عنها بوضع ولو مات كامل عن زوجته
أو طلقها وهي حامل بولها لا يمكن أن يكون منه بان وضعت لسنة أشهر من العقد أولا كثروا كان بينهما
مسافة لا تقطع في تلك المدة لم تنقض بعد تمام الحلق بغيره لشبهة وأ غيرها انقضت عنها به وان كان من زنا
اعتدت عدة الزوجة من يوم المهر وعدة الطلاق من يومه تنقض العدة معه بالاشهر للوقوفة بالافراق الطلاق
أن رأته البتم ولورأت في عدة الطلاق أو الوقوفة وحلت من الزنا لم تنقض قضاء العدة ولو كان الجل مجهول الحال
حل على أن من زنا ولو نكح حاملا من الزنا صرح نكاحه ولو طوقه قبل وضعه وبكره الشرط الثاني أن
ينفصل بجماعه لو كانت حاملا بولدين فلا تنقض الإبرمهما حتى لو كانت رجيبة وضعت أحد ههنا
لوجعته قبل أن تضع الثاني ولورفعت الثاني قبل فني ستة أشهر فهما أو أمان ولا تنقض العدة بخروج بعض
الولد ولا يثبت حكمه ولو كانت تعد بالافراق أو لا أشهر فظهر بها حل من الزوج فعندنا بالوضع وان أرتأت
بجزان تنكح حتى يزول الربط ولورفعت الربط بعد تمام العدة وبعده ماتت حكم فلا يحكم بإبطاله إلا
إذا تحقق جهلها ولو النكاح بان ولدت لسنة أشهر من النكاح ولو أرتأت بعد تمام العدة وقبل النكاح استعيب
أن نصبر إلى زوال الربط فإن نكحت صم إذا تحقق ما يقضي البطلان ولو ألبان زوجته بطلاق أو غيرهم ولو

خمس وعشرون وأدناها خسون والمصدقان بلوغ من الياس انما يثبت بالبينه **النوع الثالث**
 ان يكون بالحل **(قوله انقضت عنها بوضعه)** اذ يلحقه الولد **(قوله عدته)** أي عدة الملقح به ثم
 تعدت لزوجه بعده بالاشهر ولولفر اقل كانت ذات أشهر وبالافراه فقط ان كانت ذات اقراء **(قوله)**
 تنقضي الدمع **(الح)** أي مع وجود الحمل من الزان ان وجوده كدمه **(قوله ولو كان الحمل محمول**
لحال الح) هذا هو الذي نقله صاحب الروض عن الروائي وأقره وقال الامام بعمل على انه من ولاء
 شبهة تحصيل الفطن قال شافعي في الاسنى وقدم جميع بينهما بحمل الاول على أنه كالزاني انه لا تنقضي العدته
 الثاني على انه من شبهة تحجبنا عن تحمل الامم **(قوله ولاحد)** لعدم تحقق الزنا **(قوله فلا يحكم بالبطلان)**
 لان العدته قد زلتها يمين **(قوله الا اذا تحقق الح)** فيصك بطلان النكاح حران الولد
 فلا يخرج عنها الا يقين

(٢٧ - انوار) - (ثانی)
 كالولشك هل على صلي ثلاثاً وأور عافان نكحت كالشك باطل
 يرد في اقتضاها كاسمر به في الزوفه والمراد بقوله باطل طاهر افغان باطل عدم اجل القايص الصحة كالو مال أبه غاذا فبان موته
 به عليه الاسوي قال ابن حجر وكون القياس ذلك واضح كاقدمته مع زيادة فروغ وبيان في بحث أن كل الشك قال ومما يصح به
 أن في زوجه المقود البطل يكون المانع وهو النكاح المحقق الذي الاصل قاعده أقوى والفرق بان الشك هنا في حل النكوحه وبان العدة
 تها هنا ٢ ظاهر اذ ذلك لان كل من عدين غفلة اعتماذ كروه فبها من النظر لما في نفس الامر مع الشك في حلها وقوة النكاح المانع

٢٨ **القول الثاني** (قوله لا إن كرمه الجبل أربع سنين) بالاستقراء لأن عمر موسى أنه تعالى منه قال في أمره إذا لم تقدر تحريم أو أربع سنين ثم قصد بذلك قال الرافعي وسبب (٢١٠) التقدير بالأربع استهتاية مدة الجبل (قوله وإن أنكر صدق بعينه) لأن الأصل

عدم ما دعيه **فصل** إذا اجتمعت عدتان من واحد (قوله تدخلت الأقراء والأشهر في الجبل) وإن لم يتم قبل الوضع على المصعد خلافا لما يرويه كلام الروضة لاتحاد صاحبهما مع ان العلم باشتغال الرحم منع الاعتداد بها لاتقاء فائدتها من كونها مظنة للدلالة على البراءة قاله ابن حجر كشيخه شيخ الاسلام (قوله أن حكما من شخصين) إلى قوله فلا تدخل خلافاً لابي حنيفة لتعدد المستحق بل تعدد لكل منهما عدة كاملة (قوله وله الرجعة والتعدي في عدته وعدة الغير) والمعمد على ما في الاسنى والتحفة والقنوي أن للرجعة في عدة الغير قال اليعقوبي لأنها لو لم تكن الآن في عدة الرجعة تهيئ رجعية حكماً ولهذا ثبت التوارث بينهما أما التعدي فلا يجوز في عدة الغير لأنه ابتداء نكاح والرجعة شبيهة باستدامة النكاح وبهذا جزم جمع منهم الماوردي والقاضي والامام لكن سوى في الروضة بينهما فقال وهل له

تزوج وأنت بولده أربع سنين فادونها من وقت الفراق وإمكان العلق لحقه لأن كرمه الجبل أربع سنين ولا فرق بين أن تقر باقصاء عدتها أو لم تقر ولو كانت رجعية وأنت بولده فكذلك الحكم والمدة تحتسب من وقت الطلاق ولو ولدت لاكثر من أربع سنين وقبل التزوج وأدعت أن الزوج راجعها أو جدد نكاحها ووطئها بنسبة فإن صدقها الزوج فعليه المهر والسكنى في التعدي والنفسه والسكنى في الرجعة ولحقه الولد وإن أنكر صدق بعينه وعليها النية فإن نكل حلفت ويثبت النسب إن لم ينقه بالعلن ولو أدعت ذلك على وارثه صدق واليمين على نفي العلم ولو نكحت بعد عدتها وأنت بولده دون سنة أشهر فكأنها لم تنكح وإن أتت لسنة أشهر فأكثر فللثاني ولو نكحت في المدة لم تنقطع المدة تنقطع نفقتها وسكناها فإن وطئها الثاني على البحر منه عدوان جهل لظنه اهتداء للعدا وأن المدة لم تحرم انقطعت المدة ودعوى الجهل بنصرهم المدة لا تقبل إلا من قريب العهد بالإسلام ودعوى الجهل بكونها معدة تقبل من كل أحد وإذا فرق بينهما تكمل عدة الأول ثم تعدل للثاني وقبل الفرق والتفرق لم تحتسب المدة من عدة ولو فرقهما القاضي أو تفرقا بنسبهما أو مات الزوج أو طلقها على أن النكاح صحيح أو قسب على أن لا يعود إليها حسب بعده ولو أدعت بولدها من الأمان من الأول لا الثاني حتى الأول وأقضت عدته به وزمن الأمان من الثاني بأن أتت لاكثر من أربع سنين من طلاق الأول حتى الثاني وأقضت عدته به وزمن الأمان منهم معرض على القاطع عن أخفه به لحقه وقصد لا آخر بشرط الحقوق الوادى النكاح الفاسد الإقرار بالوطء كما في ملك اليمين ولا يكتفى العقد الجرد والأمان ولو أبان امرأته بجمع أو فسخ أو وطئ امرأته غيلة شبهة وتزوج بها في المدة صح النكاح

فصل إذا اجتمعت عدتان من واحد بأن طلقها ووطئها في عدتها جاهلاً وعلماً والطلاق رجعي تدان على أي تعدد من وقت الوطء ثلاثه أقراء والأشهر ويندرج فيها البقية من الأول ولو كانت أحدهما بالجل بأن طلقها حالاً ووطئها أو أصليها وأحلاماً ووطئها قبل الوضع تدخلت الأقراء والأشهر في الجبل وأقضتا بوضعه وله الرجعة إلى الوضع والتعدي بدان كان باتناوان كاتمان شخصين بأن كانت في عدة زوج أو شبهة فوطئها آخر بالنسبة أو في نكاح فاسد أو كات المنكوحه في عدة شبهة فطلقها زوجها فلا تدخل ثم إن لم يكن جل قدمت عدة الطلاق سابقه كات أو لاحقة وله الرجعة والتعدي في عدته دون غيره وكما راجع أو جدد شرعت في عدة الغير فليس له الاستعانة إلى اقتضاها وإن كان هناك جل قدمت المدة به سابقاً كان أو لاحقاً وله الرجعة والتعدي في عدته وعدة الغير وليس له الوطء إلى الوضع إن كان الجبل من

للول (قوله صدق بعينه) إذا الأصل عدم ما دعيه (قوله فكأنها لم تنكح) والحكم كما مر من أنه لو أدعت بولده أربع سنين فادونها من (قوله وإن أتت لسنة أشهر) قال في الصفة هل تعتبر هنا لحظة يحصل لا احتياطاً للنسب النازل لا مكانه (قوله التفرق) أي تفرق في الحاکم والتفرق أي بانفسهما

فصل إذا اجتمعت عدتان من (قوله أعلماً والطلاق رجعي) أي لا يابن لأنه زان حينئذ (قوله ويندرج فيها البقية) وله الرجعة في البقية (قوله تدخلت الأقراء والأشهر في الجبل) وإن لم يتم قبل الوضع لا تقاؤه بدتها التي هي كونها مظنة للدلالة على براءة الرحم (قوله وله الرجعة إلى الوضع) ومصر التعليل في باب الرجعة قبل الفصل (قوله أو في النكاح الفاسد) أي ووطئها في النكاح الفاسد بان نكحها وهي في عدة الغير (قوله سابقة كانت أو لاحقة) إذ عدة الطلاق أقوى باستنادها إلى عقد جائز (قوله فليس له) أي للزوج الاستعانة (قوله وله الرجعة والتعدي في عدته وعدة الغير) وأعلم أنه إذا كان الجبل من

الرجعة قبل الوضع إن كان الطلاق رجعياً أو جديداً والكساح إن كان ناشواً وجهاً أهمهما عند الشيخ أبي حامد ثم الآخر وأهمهما عند الماوردي واليعقوبي لا قال ابن حجر وظاهر كلامهم أن له التعدي بعد الوضع في زمن الفاس مع أنه للغير عدته قال وبره بان

الأفرأه كان منه جائز ولو طلق زوجته وهجرها أو غاب عمها فمقت عدتها بمقتضى الأفرأه أو الأشهر ولو لم يهجرها وكان يماشرها ويخالطها معاشرته الأزواج وإن لم يخالطها فإن كان بائنا انفقت وإن كان رجعيًا فلا رجعة إلا في الأفرأه أو الأشهر ويكتفى في المعاشرته الخلوة ولا يكتفى بدخول داره فيها ولا يشترط تواصل الخلوة بل يكتفى بالخلوة في الليل والمفارقة في النهار كما هو معتاد بين الزوجين ولو طالت المفارقة ثم جرت خلوة بنيت على الأول ولم ينقطع ولو خالط المعتدة حتى علما فلا يؤثروا بشبهة فلا يحسب من العدة ولو كانت حاملا فلا شك أن المعاشرته لا تنفع إقضاء العدة ولو طلق منكوبة رجل بشبهة حرم على زوجها المعاشرته إلى متى عدته فإن لم يترك لم تنقض العدة ولو نكح معتدة على ظن الصحة ووطئها لم يحسب من استفراسه من عدة الطلاق بل ينقطع من وقت وطئه ولا تحرم عليه مؤبدًا ولو طلق رجعيًا حال إقرارها بها ثم طلقها استأنفت العدة أصابها بعد إقرارها وأولم يصب ولو كانت حاملا فطلتها قبل الوضع انفقت الوضع أصابها وأولم يصبها وإن طلقها بعد الوضع استأنفت أصابها وأولم يصبها ولو خالط المدخول بها حال إقرارها بالعدة وأصابها ثم طلقها تابستأنفت العدة ودخلت البقية فيها وإن لم يصبها بابت ولم تستأجب ولم يلزمه الانصاف الهرول وكانت حاملا انفقت الوضع أصابها وأولم يصبها ولو مات بعد النجس يدكفت عدة الوفاة وسقطت البقية كالومات عن رجعية

فصل في القسم الثاني عدة الوفاة ومدتها في حق المرأة الحائض أربعة أشهر وعشرة أيام بليلها وفي حق الأمهات ثمانية وخمسة أيام ولا فرق بين ذوات الأفرأه وغيرها والمدخول بها وغيرها وزوجة الصبي المطلقة موطئت بشبهة تنقض عدة الطلاق بالوضع ثم بعد مضي زمن الفاس تمتد بالأفرأه المشبهة وله الرجعة والتجدي قبل الوضع لا وقت وطئه الشبهة بعد أو غيره أي لا في حال بقاء فراشها وطئها بان يفرق بينهما وأما إذا كان الحمل من الواطئ بالشبهة تنقض عدتها بالوضع ثم تعدد أو تكمل الطلاق وله الرجعة قبل الوضع وبعد إلى إقضاء عدته وليس له التجدي قبل الوضع على العقد خلافًا في المتن وبعض إذا التجدي بدأ ابتداء نكاح فلم يصح في عدة العير بخلاف الرجعة فهاشبهة باستدامة النكاح فوقوعها في عدة العير محقق فافترا وله التجدي بدى من الفاس وإن لم يكن من عدته لا شفاء العذر الذي كونهما في عدة العير (قوله وهجرها) أي تركها (قوله ولا رجعة إلا في الأفرأه أو الأشهر) أي من حين المفارقة وإن لم تمض بها عدتها احتياطًا وتقليطًا عليه لتقصير مدتها في زواله النكاح فلت ويلحقها الطلاق إلى إقضاء العدة أي وإن لم يكن له الرجعة تقليطًا عليه للتقصير (قوله بنت على الأول حين زالت الخلوة) ولا تحسب من العدة اللازمة للمنحلة بين الخلوات ولم ينقطع الأول (قوله علما بغير شبهة ولا وطء) كمعاصرة الزوج فلا يؤثر لعدم الشبهة كذا في التحفة (قوله وبشبهة كان كان سيدها) فلا تحسب من العدة طرفة الشبهة (قوله ولو طلق منكوبة رجل الخ) قال في الرضة قبيل الباب الخامس عن فتاوى الفقهاء أن الزوج لو وطئها لم ينقطع وطؤه عدة الشبهة لأن وطئه الزوج لا يوجب عبدة فلا ينقطع كالزوجة المعدة اهـ فالخلاص من الكلامين أن معاشرته قطعها دون وطئه فامطه (قوله من وقت وطئه) لحصول الفراش بوطئها أما إذا لم يوطئ لم ينقطع وإن عاش حال انتفاء الفراش لأن مجرد العقد الفاسد لا حرمته (قوله ولم يحرم عليه مؤبدًا) لا موطئه شبهة فلا يقتضي الحرص المؤبد كالوطء في النكاح بلا مؤبد وشهود وعن القديم وقوله مالك كالأول أو يوجب فة أنها حرم عليه مؤبدًا وذلك لأنه استجلب الخ قبل وقته فوجب الحرمان كالوقته مؤبد (قوله اغتضت بالوضع) إذا المدة الباقية إلى الوضع تعطل لأن تكون عدة مستقلة (قوله بنت ولم تستأجب) إذا التجدي بد عقد ثان وقد مر أول الباب أن عدة العير أقامها بعد الدخول **فصل** في القسم الثاني عدة الوفاة

المرأة الحائض أربعة أشهر وعشرة أيام بليلها لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا وهو محمول على الغالب من الحر أو على الحالات بقرنة الآية وهو ناسخ لقوله والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجًا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا

والمسوح وغيرهما ويشترط أن يكون النكاح صحيحا فان كان فاسدا افلادة الابال دخول ثم هي بثلاثة
اقراء أو بثلاثة أشهر ان كانت حرة وقراء أو بشهر ونصف ان كانت أمة ونحو المدة بالهلال ما أمكن
فان اطلق الموت حتى أول الهلال حسبت أربعة أشهر بالاعلة وضمت عشرة أيام بلياليها وان مات
في الاثنا عشر كان الباقي دون عشرة فتعدت أربعة أشهر بالهلال وتكمل العشرة من الشهر السادس ولومات
والزوجة في عدة الطلاق فان كان رجعا اتفقت الى عدة الوفاة وان كان بالثأفلا وهذا اذا كانت حلالا فان
كانت حاملا فعدتها بالوضع على الوجه الذي ذكرنا وعلى الشرط الذي قد مناورة كانت أمة والغالب
ان لم ينقطع خبرها أنفق الحام على زوجته من ماله فان لم يكن ثم ماله كتب الى حاكم بلده ليطالب بحقوقها
وان تعذرا ونعسر فسخ نكاحها وان انقطع خبره ولم يوقف على حاله لم يجر لها ان تنكح حتى يتيقن موته أو
طلاقه وانقضاء عدتها أو يفسخ نكاحها لعدم النفقة ولو حكم بما تها تترى أربع سنين فتعد عدة الوفاة
ثم تنكح وتربص وحكمنا بالفرقة واعتدت ونكحت نقض حكمه اذا اذ ان كان ميتا وقت الحكم
ولو ظهر أنه حي وجاء يطلبها سلمت اليه بلا عدة ان لم يدخل الثاني وبعد عدة ان دخل والولد الحاصل الثاني
الآن بدعي القدم عليها في المدة والاصابة مع الامكان فيعرض على الغالب ولو أخبرها عدل بوفاته جاز لها
الترجح فيما بينها وبين الله تعالى ولو طلق غاب زوجته وأمات فعدتها من وقت الطلاق والموت لامن وقت
بلوغ الخبر حتى لومات أو ماتي وانقضت عدتها ثم أخبرت حل لها السكاح في الوقت ويجب على من مات زوجها
الاحداد حرة كانت أو أمة صغيرة كانت أو كبيرة بحجته أو عاقلة والام على وليها بالترك والجب على غير
الزوجة من المعتدات ونسب البائنة ويجوز على غير الزوج ثلاثة أيام فادونها بحرم ما فوقها والاحداد
(قوله ثم هي) أي عدة الوفاة في النكاح الفاسد بعد الدخول بثلاثة ايام (قوله على الوجه الذي ذكرناه) أي
في أول النوع الثالث من قوله ترى الدم أو لا وضمة في الحال ايام (قوله وعلى الشرط الذي قدنا) من قوله
ولا قضاء العدة فطرطان أحدهما ايام (قوله فان تعذر) أي القى أو تعسر أي بان ثبت اعساره فتم ايام (قوله
تيقن موته ايام) اذ السكاح معلوم يتيقن فلا يزال الاب (قوله أو يفسخ نكاحه) لعدم النفقة هذه العبارة
على ما قيل في الوجيز بعينها السكن لم أر في الروضة وغيرها جواز الفسخ لعدم النفقة والحالة هذه فالعقد ماتي
الشقة وهو اذ لم يعرف أي الغائب فليكتب أي الحام لحكام البلاد التي تردها القوا فحل عادة من تلك البلد
ليطلب وينادي باسمه فان لم يظهر فرض الحام نفقتها الواجبة على المعسر ما يعلم أنه بخلاف في ماله الحاضر قال
وأخذ منها كقبلا عما أخذ منه لاحتمال عدم استحقاقها فان لم يكن له مال حاضر احتمل ان يقال أنه يقتصر
عليه أو يأذن لها في الاقتراض (قوله بان تترى أربع سنين) أي بناء على القدم والمعتمد انها تترى من
حين فرض القاضي ولا يعتد اذ بما مضى قبله وقيل من حين فقد (قوله قض حكمه) قال في الحققة لخالفته
القياس الجلي لانه يجعله ميتا في السكاح دون قسمة المال الذي هو دون النكاح في طلب الاحتياط قال ووجه
عدم النقض الآتي في القضاء عندني أظهر لوضوح الفرق اذ المال لا ضرر على الوارث بخبر قسمة ولو فقيرا
لان وجوده لا يمنع من تحصيل غيره بكسب واقتراض مثلا فضرره يمكن دفعه بخلاف الزوجة فانها لا تقدر
على دفع ضرر فقد الزوج بوجه جاز فيها ذلك دفعا لظلم الضرر الذي لا يمكن تداركه في نفوذ القضاء به
وجها من صحيح الاسنوى فزوده ظاهرا وابطنا كما تختلف فيه ويظهر ان هذا انما يأتي على عدم النقض
ما على النقض فلا ينفذ مطلقا لقول السبكي وغيره يمنع التقليد ينفذ بقضاه (قوله الا اذا بان كونه ميتا) اذ
الاعتبار في المقود بما في نفس الامر كإلزام مال أياه على ظن حياته فيان ميتا فاق يصح (قوله الآن بدعي)
أي الأول القيدوم (قوله الاحداد) وأصله المنع من الزينة (قوله ويجب على غير الزوجة من المعتدات)
مثل المعتدة من وطء الشبهة والنكاح الفاسد (قوله ويجوز) أي الاحداد على غير الزوج كصوالب

وكان حكمه هذا العدد
ما من أن النساء لا يصبرن
أكثر من أربعة أشهر
فجعلت مدة فتجبهن
وزيبت العشرة استظهارا
قال ثم رأيت في شرح مسلم
ذكر ان حكمه ذلك ان
لا أربعة بها تحرك الجلب
وينفخ الروح فيه وذلك
يستدعي ظهور حل ان
كان (قوله فان كانت حاملا
فعدتها بالوضع) لقوله تعالى
وأولات الاحمال أجعلن
أن يصبرن حملن (قوله لم
يجز لها أن تنكح حتى
يتقن موته أو طلاقه ايام)
لانه لا يحكم بموته في قسمة
ماله وعقود أم ولده الى قوله
نقض حكمه لخالفته القياس
الجلي اذ لا يجوز أن يكون
حيا في ماله وميتا في حتى
زوجته (قوله ويجب على
من مات زوجها الاحداد)
وهو ما أخذ من الحد وهو
للمنع لانها منع الزينة ونحوها
يقال امرأه حادولا يقال
حادة خبر الصحيحين
لاجل لاسمائه تؤمن بالله
واليوم الاخر أن تحصى
ميت فوق ثلاث الاعلى
زوج أربعة أشهر وعشرا
أي فانه يعمل لها الاحداد
عليه أي يجب للاجتماع
على ارادته والتضييق بما يمان
للمرأة جرى على الغالب

(قوله والتعب) في التاموس التعب حركة ثياب ناعمة من كان الواحد فصي (قوله والديق) بفتح الدال وهو من أرق ثياب مصر ينسب
 إليه كل ما أذهبا لا يرميها أن تغبر بولها (٢١٣)

في ثلاثة اشياء الاول ترك التزبن في اللبوس ولا يحرم جنس القطن والصوف والوبر والشعر والكنان
والقصب والديق واخر والعاني والابريم الابيض ولومع مالم يحرم فان كان مما يقصد منه ان يثقلها
كالاخر والاصفر والوردي حرم لبسها كان او خشنا ودخل في هذه المنقش واخر الزمان والمصوغ قبل
النسج كالبرود وان كان مما لا يقصد به الزينة بل بعمل لعبية واحتال الوسخ كالاسود والكحل والعودي
جاز لبسه وان كان مترددا بين الين والبنه وغيرها كالاخضر والازرق فان كان صافيا راقصا وان كان كدر
اوشعيا او اكهب فلا طر ازان كحرم وان صغر وسجم مع الثوب حل وان ركب فلا الثاني ترك التحلي
فلا يجوز لبس الخي من الذهب والفضة واللائح حاشا كان او غيره الثالث ترك التطيب فلا يجوز لبس
التطيب في بدنها وثيابها ولا تأكل طعاما فيه طيب كالزعران وشبهه ولا ان تتكحل بكحل فيه طيب ولا
ان تدخن او سها بدهن فيه والطيب ما ذكرنا في كتاب الحج واما الكحل الذي لا طيب فيه فان كان اسود
كالاخضر فحرام على السوداء والبيضاء جميعا الا ان تحتاج اليه لمد ونحوه فتكحل ليل ونحوه حراما ولو
دعت ضرورتا الى استعمال نهارا جاز يجوز استعماله في غير العين الا في الحجاب وان كان اصفر كالصبر
فحرام ايضا يحرم ان تغطي الوجه به وان كان ابيض كالتيوت فلا يحرم اذ لا يثقل فيه ويحرم استعمال
الكسكون والاسفيداج والاختصاص بالخفاء ونحوه فلا يظهر من البدن كلبه والرجل دون ما بين والغاية
كالحجاب قال الامام ومجيبه الاصداغ تصنيف الفرة كالخي قال الثوري وثقت بسنن الشهور وليس في
الطرا والاحا جبين الامام مطلقا يجوز لبس التزبن في الفرس والشور واثاث البيت والتنظيف بسبل الرأس
السدر والامشاط ودخول الحمام وقم الاظفار والاستعداد والاستياك وازالة الاسواخ وزين الاولاد
الجوارى ولو ترك الاحاد الواجب في المدة كلها وبعضها عت وتقتت العدة وكذا لو ترك ملازمة
السكن وسخت بالاعتر

المهجمة وهو يصل من الرصاص وإذا طلى به الوجه يربو ويريق (قوله والغالقية) في القاموس والغالقية طيب وتقدم تفسيره في السلم (قوله وتصفيف الطرة) التصفيف التسوية والطرة الناصية (قوله والامتداد) وهو حلق شعر العانة **فصل** في تسحق المتدفع على الزوج السكنى مطلقاً وأ غيرها رجعية أو بآنتامحلاً وأ حالاً ولوطلقها تأشراً لاسكنى لها ولو لم تنزق في العدة أقطع حقها ولو عادت إلى الطاعة في العدة أعاد حقها ولوطلقها تأتاً ولأسكنى ولأب لا ولا مشاعراً بالسكنى استقرض عليه القاضي أو بأذنها فيه فإن لم يكن أو لم يفعل فبنفسها ورجعت (قوله والور) وهو صوف الأبل (قوله والقص) وهو ثياب ناعم من كان كذا في القاموس (قوله والديق) وهو من أرق ثياب مصر منسوب إلى بلدة ديبق (قوله واخضر العتاني) من عمر نفخه مافي السلم (قوله الوردى) أي مائل لون الورد (قوله والكحلي) هولون يشبه لون السماء (قوله والعودى) وهولون يشبه لون العود (قوله وأشعبا) الشبم هو أن يشعم من اللون الذي يصبغ به كذا أنقل من الصحاح (قوله أ كهب) هولون ليس بمخالص في الحجرة (قوله وإن رك بلا) إذا المركب محض رزمة (قوله كالأخذ) هو بالكسر حجر كسحل كذا في القاموس (قوله على السوداء) أي على المرأة السوداء (قوله الريد) هو بالتحريك يبعجان العين (قوله وإن كان) أي الكحل أصفر (قوله الكسكون) هو بياضه بالوجه (قوله الاستيداج) من تفسيره في السلم وكذا تصير الغالية (قوله والأصداغ) جمع صدغ وهو ما بين العين والأذن والشعر المتدلى على هذا الموضع كذا في القاموس (قوله وتصفيف) أي تسوية الطرة أي الناصية (قوله مطلقاً) أي للعدة وغيرها (قوله في السور) أي في أسرار البيت (قوله والامتداد) أي تنب عن العانة **فصل** في تسحق المتدفع الخ (قوله أو بأذنها فيه) أي في الاستقرض (قوله فإن لم يكن) أي القاضي

من حيث سكنهم وانما وجبت السكنى للعدة عن وقاد دون النفقة لانها لصيانة ما ازوج وهي محتاج اليها بعد الوفاة كالحياة والنفقة لصلته عليها وقد اقصت (قوله ولو لم يلها انما زنى فلا سكنى لها) كالموت نزلت في صلب النكاح بل اولى

جاء به أهله وأولاده في الحرم ومن في معنائه من الخييزو والعاصرة بالمجنون والصبي الذي لا يمشي واشترط الشافعي
البلوغ ومنع أو حامدا للسنة الثقات الحرم ويكني واحدة ولا يجوز أن يخلو جلال بأسرا أو يجوز أن يخلو
رجل بأسرا أبين وهذه إذا كان في الدار أو يذبح على سكتي مثلها فان لم يكن كذلك فعليه تغلبها المعتدة
والاقتتال عنها ثمانية فان كان في الدار حجرة فإراد أن يسكن هو أحد أهله أو تسكن هي الأخرى فإن كانت
مراقة الحجرة كالطليح والسماحة والغير المرق في الدار لم يجز الا بشرط الحرم وإن كانت في الحجرة تجزأ كالجربين
والدار بين المجاورين وحكم السفل والعلو حكم الدار والحجرة ويشترط أن لا يكون مراد عمله على الأخرى
وإن يغلق الباب بينهما ولو كانت الدار واسعة ولم يكن فيها الابواب والباب صفة لم يجز أن يسكنها وإن كان
معهم حرم ولو كانوا في بيتين من دار كبيرة وأفرده كل باب ينفق جاز **في تذييل** يجب على الممتدة ملازمة
المسكن إذا نأفت على نفسها أو ملأها من هدم أو سرق أو أوصى أو فسقة هناك أو أتت من أخرج الجبرين
أو الألاحه والأذا احتاجت إلى شراء طعام أو فطن أو بيع غزل ولأناب لها ولأنها تخرج من البليل إلى
الجبران للغزل والحديث ولا يجوز للميت عندهم ولا الخروج لأغراض تعد من الزيادة كالزيارة أو العادة
والجارة وشبهها ولو توجهت عليها بين في دعوى فإن كانت برزة أو خرجت وسلفت وإن كانت محض دعوت
الحاكم اليها من محلها أو يحضر بنفسه والمعتدة التي لا سكن لها لو قال صاحب العدة أو وارثها أنا أسكنها
في موضع أو انقضاه العدة لذلك ولا تمنع لها

فصل في الاستبراء سببان الاول حصول الملكة من ملك جارية بارت اوجبة اشرافا ووصية اوصيا
 واعدام ملكة فيها لارد بالعيا والافاقا والصالا والرجوع في الافلاس واولها لمه استبراءها سواء
 كان قبل القبض او بعده وسواء كان الانتقال من امرأة اوصيا وغيرهما سواء كانت الامة صغيرة
 او كبيرة واياسة سكر او ثيابا سواء استبراءها البائع قبل القبض او لم يستبرئ مما لا يجب على البائع استبراءها
 قبل البيع وان وطئها ويشجب ولو افرضها من محرم لها واستزدها قبل تصرفه فيها واكتنيتها وفشت
 او جرت ففسخ او ارتدت وعادت الى الاسلام او ارتدت السيد وعاد او تزوجها وطلعت قبل الدخول وابعاها
 لغير اختيار لشرى وعادت الفسخ او تمت ملكة على حابة مشتركة كزوج الاستبراء ولو سومت على
 السيد لملات او صوم واعتكاف او حرام او رهن او حبيص او نكح فلا استبراء ولو استبرأ زوجته فلا
 استبراء ودام الحال ولو اشترى من زوجة او معتدة

قوله (ولها) أي طامن النساء وألجأ به **(قوله)** ومع أبوجاهد أي منع اشتراط البائع وهو المتمدن **(قوله)** رجل بامرأته لأن استعصاء المرأة عن استعصاء الرجل من الرجل **(قوله)** والسترأخ أي الخلاء **(قوله)** وإن كان معها محرماً لأنها لا تخزن المسكن بموضع من أي بينهما عالقي فيهما يابقي بها سكتي جاز **(قوله)** وألصوص جمع لص وهو السارق **(قوله)** والأحباء هم المرأة وأقارب زوجها **(قوله)** برزة أي كثيرة الخروج والظهور **(قوله)** مخدومه أي مستورة قاله البرقي النافع إرام البيت **(قوله)** والمعتدة التي لا سكتي لها أي ليس لها حق السكتي كالعتدة من وطء لشبهة في النكاح الفاسد

فصل في الاستبراء سببان (قوله وألجوع) أخرجوع البائع أو الوهاب الأصلي أو الفلاس أي افلاس المشتري وألجوع أي ألجوع الفرع (قوله وسواء استبراء أحق البيع) وفي بعض نسخ قبل القبض وهو سبق قلم (قوله ولو أقرضها من محرم) أي قوله وجب الاستبراء وذلك لعدم أصل بعد زواله وحدث حل الاستمتاع في المتركه (قوله فلا استبراء) أهدم روال المالك (قوله ولو اشترى من زوجة أو معتقة) أي قوله لم يلزم الاستبراء إذا حدث حل الاستمتاع أو بعد حينئذ

وللتعبس سمي بذلك لتقديره ناقلاً ما يدل على البراءة كإسعي ماسر العدة لاشتائه على العدد ولتشار كهما عقيباه (قوله ولو لأرضها من بحر لها) إلى قوله وجب الاستبراء لعود الخلق بعد زواله (قوله ولو لأشترى من زوجة أو متعة) إلى قوله لزما الاستبراء لأن حدوث حمل

الاستمتاع إنما لو بعد ذلك وإن تقدم عليه الملك فعلم من ذلك أن الموجب للاستبراء هو حدوث حل الاستمتاع لاحدوث ملكة الزوجة
(قوله لزما استبرا أن) كالعدين من شخصين (قوله والاستبراء لحدوث الملك) إلى قوله وبالحبة فلا أن الملك في غير الحبة تام لأنهم قاشبه ما بعد
القبض بخلاف الموهوبة (قوله فاذا) (٢١٦) أعنى موطوأة ومستولدة إلى قوله لزما الاستبراء والفراشها قاشبت

الحررة الزاقي فراشها عن
النكاح ولأن وطأه محرم
ففيها الاستبراء كوطه
الشبهة بل إلى (قوله ولو
مفت مدة الاستبراء عليها)
أي على المسنولة التي
ليست من زوجة ولا معتدة
ثم أعقبتها وأما عنها لزما
الاستبراء أشبهها بفراش
الزوجة فلا يبعد بالاستبراء
الواقع قبل زوال فراشها
ولهذا لو استبرا أم الولد ثم
أنت بولد لستة أشهر
فضاعدا من حين استبرائها
لخلفه بخلاف الأمة وقال أبو
حنيفة لا يجب ويكتفى
بما مضى ولنا وجه كذبه
(قوله ولو استبرا الموطأة)
إلى قوله وطأ الزوج في
الحال إذا تشبه هذه
منكوحته بخلاف المستولدة
(قوله وهذا هو الطريق
في دفع الاستبراء) ويذكر
أن الرشيد طلب حيلة
مسقطة للاستبراء أقتاله
أبو يوسف من الحنفية
أعقبتها ثم زوجها (قوله)
ولو أعقبتها فقيبت عنه أو
مات لزما الاستبراء
لعودها فراشها بفرقة

علمنا بالحل أو باحلال أو بإجاز فلا استبراء فان طلق قبل الدخول أو بعده وانقضت زمة الاستبراء ولو
كانت المشترا محرمة لها واشترت امرأة أو رجلان أمة فلا استبراء إلا للزوج ولو اشترى أمة يطؤها
البائع فلا يجب الاستبراء واحد ولو اشترى أمة من رجلين أو أكثر فقد وطأها لزما استبرا أن ولو أراد
تزوجها فكذلك ويقدم الأول فالاول فان استبرئت بحبشة وحبلت قبل الثانية قال الفقهاء اتفق من
كلهما وقال القاضي القياس الحاقها بالثاني والاستبراء لحدوث الملك إن وقع قبل القبض فغدت به إن حصل
الملك نفيها لم يوجبها فلا ولو اشترى بحوسية أو مرة تدوم مضي حيض أو نفاس ثم أسلمت ثم تعديما
مضى السبب الثاني زوال الفراش عن الموطأة تلك العينين فاذا أعققت موطوأة ومستولدة أو مات عنها
وليست في عدة ولا زوجة لزما الاستبراء ولو مفت مدة الاستبراء عليها ثم أعقبتها أو مات عنها لزما الاستبراء
ولو استبرا الموطأة ثم أعقبتها فلا استبراء عليها وطأ الزوج في الحل ولو لم تكن الأمة فراشا فلا استبراء عليها
بالاعتناق ولو أراد تزويج موطوأة أو مستولدة وجب الاستبراء وبطل النكاح بدونه ولو اشترى أمة أو أراد
تزوجها قبل الاستبراء لم يجز أن يطأها البائع إلا أن زوجها منه وإن لم يطأها البائع وأستبرا ما قبل البيع
أو أتاقت من امرأة أو وصية جاز في الحال ولو أراد أن يعقها ويترجى بها في الحال جاز وهذا هو الطريق
في دفع الاستبراء ولو أعققت مستولدة أو ماتت وهي في نكاح أو عدة زوج فلا استبراء في الحال فاذا انقضت
عدها والسيد يسي عود فراشها بلا استبراء فان كان ميتا فلا استبراء ولو أعقها عقب بعدته أو ماتت لزما
الاستبراء ولو زال حق الزوج عن الأمة لفته لم تعد فراش السيدة إلا بالاستبراء ولو أعققت مستولدة أو طلبة
وأراد التزويج ما قبل تمام الاستبراء جاز كما يجوز التزويج بعد نكاحه من النكاح ووطه الشبهة ولو
طلق زوجته الأمة ثم اشترىها في العدة حلت له ولو أراد أن يزوجه لم يجز حتى ينقض الباقى **في كسمة**
حيث وجب الاستبراء حرم الوطء إلى انقضائه وإلى الاغتسال وحرم الاستمتاع بالقبلة والممس
والنظر بالشهوة إلى الانقضاء ولا يحرم في المسبية إلا الوطء

فلا اعتبار بالحل لأب الملك ونستبرا للعدة بعد الانقضاء أيضا (قوله وأجاز) أي البيع (قوله
اللاتزويج) فاذا أراد تزويجها حينئذ لزما استبرا وإها من زوجها (قوله لزما استبرا أن) كانه تعدت من
شخصين (قوله ولو أراد تزويجها فكذلك) أي ولو أراد تزويجها حينئذ الشراء فكذلك وقال القاضي القياس
الحل لعل هذا هو الأصوب (قوله وبالحبة فلا) إذ الملك في الحبة غير لازم قبل القبض بخلاف في غيرها (قوله)
لقد تقدم بما مضى) لأنه لم يستعقب الحل (قوله ولا زوجة لزما الاستبراء) زوال فراشها (قوله مدة الاستبراء
عليها) أي على المسنولة التي ليست بزوجة ولا معتدة (قوله أو مات عنها لزما الاستبراء) إذا اعتداد
بالاستبراء الواقع قبل فراشها أشبهها بفراش الزوجة لأن الزنا ولد أم الولد بلحقه إذا ولدته بعد
سنة أشهر من حين استبرائها وولد الأمة لا يلحقه كقوله الروياني (قوله ثم أعقبتها فلا استبراء عليها) إذ
فراش الموطأة لا يشبه فراش المسكوحه بخلاف فراش المستولدة كما رأينا (قوله إلا أن يزوجه) أي من
أي من البائع (قوله لزما الاستبراء) لأنها بفرقة الزوج عادت فراشها **في كسمة** (قوله ولا يحرم في
المسبية) لأنه عليه السلام لم يحرم منها غير الوطء مع غلبة امتداد الاعيان والأبدى إلى مس الإمام سيما الحسنة

الزوج دون الأموات لم يمتد معنى لحظته لتدوير فراشها للسيد لأن مبرها فراشا أمر حكيم ليعتاج إلى زمن من حسي ولو
(قوله ولا يحرم في المسبية) إلا الوطء لما روي السبي أن ابن عمر رضي الله تعالى عنه قبل التي وقعت في سهم من سبائيا وطأها قبل الاستبراء
ولم ينكر عليه أحد من الصحابة وفارقت المسبية غيرها بان غائتها أن تكون مستولدة حرة وذلك لا يمنع الملك والنكاح ووطؤها صيانة لما لا تلا
يختلط بما لا يحر في الحرمة ماء الحرة في هذا ما صححه في أصل الروضة لكن بعض الشافعي في الأم على أنه يحرم التمتع بها بعد الوطء أيضا كما

في المهرات وألقى صاحب الاستقصاء بالمسبية المستبرأة من سوي (قوله ولو قالت المستبرأة حقت صدق) فباح لموطؤها لان ذلك لا يعرف
الامتناع غالباً بغير بين لان المهرات نكحت لم يقدر السيد على الخلف وظاهر انه لو كذبها السيد سر محاسن امتناعها قاله الأزرعي (قوله ولو
امتنعت فقال أخبرني بالانقضاء صدق بيته) لان الاستبراء مقوض الى أمانة السيد وطه الأجل بيته وبها كإجماع بين الزوج والمعتدة
شبهة (قوله ولو ورثت جارية) الى قوله صدق بيته لان الاصل عدم الوطء (قوله وهل طأن تحلفه) أي في هذه المسئلة التي قال بها زوجها
قال في الروسة نعم أي لم تحلفه فيها لان طأ معاني ذلك وعليها الامتناع من تمكيت في الثانية ان كانت صادقة في الاولى ان تحققت بقاء
شيء من زمن الاستبراء وان انحازها في الطاهر (قوله فاستبرأوها) (٢١٧) بجزء كامل) قال في شرح الروض وايس

الاستبراء كالمدة حتى
يعتبر الطهر لا الحيض فان
الاقراء فيها متكرره فيعرف
تشغل الحيض البراءة ولا
تكررها فيعتد الحيض
الدال عليه (قوله وان كان
من الزنا) لحصول البراءة
بوضعه بخلاف العدة
لاختصاصها بالتاكيد بدليل
اشتراط التكررها فيها دون
الاستبراء ولان فيها حق
الزوج فلا يكتفي بوضع
جل غيره بخلاف الاستبراء
فان الحق فيه لله تعالى وهو
ما ذكره النووي في زوائد
المباح وقيد ابن حجر في
شرحه في حق ذوات
الاقراء ان التحيض معه
وان حدث الرجل اعدله
أو قبل مضي مدة تحصيل
الاستبراء أخذ من كلام
غير واحد قال وهو متجه
أما ذاب الشهر فيحصل
شهر مع حل الزنا كما يحته
الزركشي كالاذاعي قياسا

ولو قالت المستبرأة حقت صدق بغير بين ولو امتنعت فقال أخبرني بالانقضاء صدق بيته ولو ورثت جارية
فأعتان مورثه وطأها وقد حرمت عليه وأنكر صدق بيته وهل طأن تحلفه وجهاً حال في الروسة هم
وفي شرح الباب لا و اذا كانت المستبرأة من ذوات الاقراء فاستبرأوها بعض كامل ولا يكتفي بقية حيض
حتى لو كانت حائضاً عند وقوعه لم يقض الاستبراء حتى تطهر ثم تحيض ثم تطهر وان كانت من ذوات
الشهر فاستبرأوها شهر واحد ولو كانت حاملاً فبوضع الحمل وان كان من الزنا لا يفرق بين ان يكون الاستبراء
لزوال القرأش أو حصول الملك ولا بين ان يكون الحصول بالسبي أو الشراء والهبة أو غيرها أو قبل مدها كان
الاستبراء في المدة أو بعد حاقف الطهر يوم وليلة ولحظتان وفي الحيض ستة عشر يوماً ولحظتان ولوارثات
السبوة في المدة أو بعد حاقف الحمل فكالوارثات المعتدة (في حاقفها) لاتبرأ الا مفرأش مجرد الملك واخذة
سها ولو ولدت ولداً يمكن أن يكون منه لحقه ولو فقهوا دعي الاستبراء وصدقه قال أنت به بدون ستة أشهر من
بوطها وأنت بولدي يمكن أن يكون منه لحقه ولو فقهوا دعي الاستبراء وصدقه قال أنت به بدون ستة أشهر من
الاستبراء لحقه ولسته أشهر فعاد الم بلحقة ولو أنكرت الاستبراء صدق بيته وطأ التكليف وكفى الخلف على
انه ليس منه ولا حاجة الى التعرض للاستبراء فان نكل

وفارق غيرها ان غاشها أن تكون مستولده سوي وذلك لا يعم الملك وحرم وطؤها صيانة لما نه أن يختلط بآه
سوي في الحرة ماء اخرى اذ لا حرمته له (قوله بالا بقاء صدق بيته) اذ الاستبراء مقوض الى أمانة السيد
ألا يرى انه لا يحال به وبها (قوله صدق بيته الخ) اذ الاصل عدم ما تدعيه من الوطء (قوله في الروسة نعم)
وهو الواجب لان لها حق ذلك (قوله وان كان من الزنا) قال في المباح والتحفة قلت تحصيل الاستبراء في
حق ذوات الاقراء بوضع زنا لا يتحصن معه وان حدث الرجل به بعد الشراء أو قبل مضي تحصيل استبراء أحد من
كلام غير واحد وهو متجه في الصحيح والله أعلم بطلاق الخبر ولبراءة واعمال نقص به العدة لا اختصاصها
بجزء بدأ كبك ومن ثم وجب فيها التكرار أما ذات أشهر فيحصل شهر مع حل الزنا كما يحته الزركشي
كالاذاعي قياسا على ما جرموا به في العدة لان حل الزنا كالمقدم اه (قوله وليس له لحظتان) لحظة الطهر
الاول ولحظة للوقوف في الطهر الثاني للحظة الاولى والثانية ليست من الاستبراء بل هما التيقن انقضاء (قوله
يوموا لحظتان) لحظة الحيض الاول ولحظة لاطمن في الطهر الثاني واعمال ان هاتين اللحظتين ليست من
الاستبراء (قوله فكالوارثات المعتدة) وقد مر في وسط النوع الثالث من قوله وان زنا من لم يحزن
تسكح حتى تزول اريبة ولو عرضت اخ (قوله لحقه ولما الاستبراء) لانها كانت حاملاً حينئذ بقيا (قوله
لم يلحقه) لتعارض الوطء والاستبراء فمسا فمسي محرر الا كما كان وهو لا يكتفي بها بخلاف السكاح (قوله

(٢٨) - (انوار) - ثاني (قوله وانما تصبر فزنا كامد) على ما حرموا به في العدة لان حل الزنا كامد (قوله وانما تصبر فزنا كامد) على ما حرموا به في العدة لان حل الزنا كامد
الاسي ولو خلاها بلاوطه فولدت ولداً يمكن كونه منه بلحقة بخلاف الروسة لان فرائس السكاح أقوى من فرائس الملك لان مقصود النكاح
التمتع والولد والابن قد يقع به من غير وطء ولا يسكح من التحمل ويملك ما والراد بالوطء ما يمكن به الاحمال ومشله استدلال
المن وعندنا في حصة لاتبرأ الا مفرأش او طأن او دام عليه سبيل ولا يلحق الولد الا اذا استلحقه (قوله ولو أفر بوطها) الى قوله لحقه وان
لم يستلحقه لان الولد للقرأش (قوله فان أنت به بدون ستة أشهر من الاستبراء ولما الاستبراء) ليعلم بانها كانت حاملاً حينئذ (قوله ولسته
أشهر فمعاذ الربحقة) لان الاستبراء مدعوى الوطء في محرر الا كما كان وهو لا يكتفي (قوله وطأ التكليف) أي تحلفه انه استبرأها

كتاب الرضاع

بفتح الراء وكسر هاء اسم
لحسن الثدي وغرب لبنه
وقالته جرى على الغالب
الموافق للغة والأهوا اسم
لحصول لبن امرأة أو ما
حصل منه في جوف طفل
كإني تحقيقه ويجعل
سبب التحريم لأن جزء
للمرضعة وهو اللبن صار جزءاً
للمرضع باشتدائه منه فأنشبه
منها وحديثها في النسب
وانما ذكر عقب العدة
وان كان الانسب ذكره
عقب ما يحرم من النكاح
لما بينهما من التشابه في
تحريم النكاح (قوله ولا
يثبت به الميراث الخ) لقصوره
عن النسب (قوله فلوارتفع
من ميتة) خلافاً للامة
الثلاثة والأزاعي منصور
القيمي مستدلين بقول
عمر ابن لا يموت وجهه
الشافعي على ما إذا حلب
منها في حياتها ثم سقى الصبي
فانه يحرم كالرضاع من
الثدي ولا يبطل عمله بالمقارفة
كإني على الأثر (قوله ولو
حلب حية وأجر بعد موتها
حرم) بالاشتد لا نه انفصل
مها وهو حلال محرم

ففي وجه يلحقه وفي وجه ترد عليها ولو ادعت الوطء بعد الاستبراء وأنكر صدق يمينه ولو ادعت أمية الولد
وأكر السيد أصل الوطء فلا يلحق ولو قال كنت أطؤها وأعرل لحقه ولو قال كنت أطؤها في الدبر أو فيها
دون الفرج فلا يلحقه ولو اشترى زوجته أو ولدت بعد الشراء لدون ستة أشهر أو لستة أشهر ودون أربع
سنين ولم يطأها الزوج فالولد للنكاح فلا استيلاد وان وطئها بعد الشراء وأنت به لستة أشهر فصاعد من الوطء
ودون أربع سنين من الشراء ولم تدع الاستبراء بعد الوطء فهو لثقت وهي مستولمة وان أنت به لستة أشهر
فصاعد من الاستبراء فلا يلحق برأحدهما فلا استيلاد فيقال ضابطان أحق من النكاح فقط خلق به
وان أحتمل من الملك أو أحتملها خلق به وان لم يحتمل واحدا منهما فلا خلق

كتاب الرضاع

يثبت به حرمه النكاح والحرمية ولا يثبت به الميراث والنفقة والعق والولاية وسقوط القصاص وحده
القدف ورد الشهادة وله أركان الأول المرضعة وطأ شرط (الأول) أن تكون امرأة بلبن البهيمية والرجل
لا يحرم ولبن الخنثى لا يحرم في الحال فان بان أنما هي حرم الثاني أن تكون حية فلوارتفع من ميتة ولو ليرة
الخاصة أو حلب لبنها ميتة وأجر خسا فلا يحرم كالأب يثبت الماهرة بوطئها ولو حلب حية وأجر بعد موتها
حرم قال الأصحاب ولبن الميتة يحرم وعلموه به الثالث أن يحتمل البلوغ فان ظهر لصغيرة دون تسع سنين لبن
لم يحرم ولبن تسع يحرم

وفي وجه ترد أي المين عليها قال في الرضعة ولو نكل فوجها من أحدهما يلحقه بنكوله والثاني تحلف الامة
فان سككت نوقفنا في بلوغ الصبي فان حلف بعد البلوغ خلق به اه (قوله فلا يحلف) أي يصدق باليمين
وانما حلف فيما لا يسبق منه الاقرار بما يقتضي ثبوت النسب (قوله وأعرل لحقه) اذ الماه قد يسبق
من غير شعور به (قوله ولم يطأها الزوج) أي بعد الشراء (قوله فالولد للنكاح) فهو رقيق (قوله فهو
لذلك) فيكون حراً (قوله فلا يلحق برأحدهما) أماعدم حقوقه بالملك فلو جرد الاستبراء أو ما عدم حقوقه
بالنكاح فلا تقطاع فراشه بفراش الملك واعلم ان لحوق الولد به لا كلام فيه وانما الكلام في عدم حقوقه
بالملك والنكاح وقادته ان الولد لا يحكم برقه ولم تنص الامة مستولمة له فأنمل (قوله فيقال ضابطاً) أي من
جهة الضبط

كتاب الرضاع

(قوله ولا يثبت به الميراث والنفقة) أي نفقة الأصل من الرضاع المحتاج مثلاً لان ذلك من خصائص النسب
(قوله والعق) كمن اشترى أباه من الرضاع لا يعنى عليه ما لم تصور على النسب (قوله والولاية) أي
لا يلبس بنته مثلاً من الرضاع (قوله وسقوط القصاص) أي وقتله أبوه من الرضاع لا يسقط عنه القصاص
ولا يسقط عنه حدقه ولا ترد شهادته لانه من الرضاع لاسم (قوله بلبن البهيمية) أي فبالوشر به صغير
أو صغير لم يثبت بينهما أخوة لانه لا يصلح لغذاء الولد صلاحية لبن الأدمية (قوله والرجل الخ) لان لبنه
لا يصلح للغذاء لكنه يكره له ولقرعه نكاح المرضعة للخلاف فيه (قوله لا يحرم) بضم الباء وكسر الراء
الشددة أي لا يحرم الرضيع (قوله ان تكون حية) أي حياة مستقرة (قوله فلا يحرم) خلافاً للامة
الثلاثة لانفصاله من جهة متفكة عن الحلب والحرمية كالبهيمية وبه اندفع قولهم اللبن لا يموت وقد حله الشافعي
على ما إذا حلب منها في حياتها ثم سقى الصبي بعد موتها (قوله بعد موتها حرم) بفتح الحاء وتشديد الراء إذا
الاعتبار بحال الانفصال (قوله وعلموه به) أي علوه اعدم ثبوت الحرمة والحرمية بكون لبنها نجس والنجس
لا يثبت به الحرمة لكن هذا التعليل مما لا ينبغي به الصدر كما ينبغي في الركن الثالث انه لو غلط بما عدا حلال
أو حرام كحجر أو جوار الصبي الخ حمله ثبوت الحرمة به وان كان نجس اللهم إلا أن يفرق بان هذا نجس ذاتي
وذلك عرضي تأمل (قوله دون تسع سنين) أي قر به لم يحرم لانها لا تحتمل الولادة والابن المحرم ورعها

قوله وان لم يحكم بيلوغها لان احتمال البلوغ قائم والرضاع نال النسب (٢١٩) كما كفى فيه الاحتمال والستين هما

مرة بقرينة قوله الثاني
أن يكون دون الحولين
خبر لارضاع الاماقت
الاماء وكان قبل الحولين
وعندنا حنفية مدة الرضاع
ثلاثون شهرا قوله أو
جعل جنبا الخ حصول
التغذي وقال أبو حنيفة
لا تثبت الحرمة بل ينحو
قوله وان شرب بعضه فلا
يحرم الام الخ قال في التحفة
وعدم تأثير البض هنا
لعدم تحقق وصول اللبن
الى الجوف ومن ثم لو تحقق
بان تحقق اشتاؤه فبا
شره أو بقى أقل من قدر
اللبن حرم قوله ولو زالت
الاصناف الى قوله والا
فلا قال ابن حجر و يظهر
اعتبار اقصى ما يناسب
لون اللبن أو طعمه أو ريحه
أخذا مما مر أول الظاهرة
في التعبير التقديرى بالاشد
فاقتصرهم هنا على اللون
كأنه مثال قوله ولو اختلط
لبن امرأة بلبن أخرى
وأبو حنيفة عليهما
اما غالبية اللين فظاهرا وما
مغلو به في الشرط السابق
كذا قال ابن حجر قوله ولو
حكم كما برضة كذهب
أبي حنيفة ومالك ولنا وجه
كذهبهما أو بثلاث
كذهب أبي ثور واختاره
ابن المنذر وجانبة لم ينقض

وان لم يحكم بيلوغها ولا فرق بين المزوجة وعلمية والبكر والثيب والحره والامه والمسلعة والكافرة والعاقلة
والجنونة الزكي الثاني الرضيع ولم يشترط الاول ان يكون حيا وان أوجوبه مباحا فلا يحرم ولو أوجوبه ناجما
سوم الثاني ان يكون دون الحولين فان بلغ حولين فلا يحرم بارضاعه ويعتبران بالاحل فان انكسر الاول
اعتبر ثلاثة وعشرون بالاحل وكل المنكسر من الخامس والعشرين وبحسب ابتداء الحول من الانفصال
بجانبه الثالث ان يتحقق الرضاع في الحولين فان شك في أنه كان قبل تمامهما لم فلا حرمه الزكي الثالث
اللين ولا يشترط بقاؤه على هيئته فلو تغير بصحوة أو انعقاد أو غلاء أو جعل جنبا أو غيبا أو أخرجه زبد
وأطم صبيبا خاسوم ولو أثر فيه طعام أو عجن به دقيق وخبز حرم ولو خلط بمائع حلال أو حرام وأوجوبه العسي
خسا فان غلب على الخليلط طعمها ولو أن أوراغ حرم وان غلب الخليلط وشرب كله بنفس دفعات أكثر
وكان اللبن قد مر ما يمكن ان يبقى منه خمس دفعات لو اضر عن الخليلط حرم وان شرب بعضه فلا يحرم الا ان
يتحقق وصول اللبن الى الشرب أو الباقى أقل من اللبن ولو زالت الاوصاف الثلاثة اعتبرت قدر اللبن بماله
لون قوي يستولى على الخليلط فان كان يظهر في الخليلط لو قدر حرم والا فلا ولو اختلط لبن امرأة بلبن أخرى
وأوجوب حناسوم عليهما الزكي الرابع الرضاع ولم يشترط الاول ان يكون خسا فان كان أقل فلا حرمه ولو
حكم كما برضة أو بثلاث لم ينقض ولا يشترط التسبع ولا القرب منه بل يحرم قال صاحب التهذيب وغيره
ولو لم يحصل في جوفه الا خمس قطرات في كل رضعة قطرة حرم الثاني ان يكون يقينا فان شك في انها أرضعته
خسا ودونها أو هل وصل اللبن في الرضعات أو في بعضها الى جوفه فلا حرمه والرجوع في العدد الى العرف
و يعتبر باليمين على الكل و يأتي على الاثر ان شك مرضعة و بهما فخل فصل طول عمد ولو ارضعت ثم قطع
اعراضا واشتغل بغير آخر ثم عاد وارضعت تعدد وكذا لو قطعت المرضعة ثم عدت الى الارضاع ولا يتعدى بان
يلفظ الثدي ثم يتقمه في الحال ولا بان يتحول من ثدي الى ثدي لتغاد أو غيره ولا بان يلهو عن المص والثدي
في فيه ولا بان يقطعه لنفسه ولا بان يتدخل التومة الخليفة ولا بان تقوم وتشتغل بشغل خفيف وتعود الى
الارضاع ولو انما يلاقي حجرها أو ثيبه والثدي في فيه مرضعة وان بان من فيه مرضعات و يعتبر العدد بمرات
الاكل فاذا احلف لا يأكل في اليوم الامرة واحدة فاكل لقمة ثم أعرض واشتغل بشغل طويل ثم عاد واكل
حت ولو احوال الاكل على المائدة من أول اليوم الى الآخر وكل ينقل من لون الى لون ويتحدث في خلال

قوله وان لم يحكم بيلوغها لاكتفاء احتمال البلوغ في الرضاع قوله أم فلا حرمه اذا امل سلم
الارضاع في الحولين الزكي الثالث اللبن قوله فلو تغير بصحوة الخ حصول التغذي قوله
أوسوم كالتكر كذا مثل في الروضة والقنوني قوله وكان اللين أي بعدما انفصل خمس دفعات وقدر
ما يمكن الخ فتأمل فيه فانه مبهم قوله الان يتحقق وصول اللبن الى الشرب بان يتحقق اشتاؤه
فيائسره قوله والباقى أقل من اللبن وان وجد التقليل في المرة الخامسة لان وصول اللبن الى الجوف
متحقق والشك في وصوله في مرات رابع غير مؤثر في ثبوت الرضاع واقته أعلم هذا قضية كلامهم
سببا كلام شارح الاماقت فامل قوله بالهول قوي كالحريم مثلا أو طعم قوي كالحل أو ريح قوي
كالملك قوله حرم عليهما قال في التحفة ثبت أمومة غالبية اللبن وكذا ما قو به بالشرط السابق
قوله برضة كذهب مالك وأبي حنيفة رحمهما الله قوله وثلاث كذهب أبي ثور لم ينقض رعايته
قوله في العدد أي عدد الرضعات قوله يعتبر باليمين على الكل أي ويعتبر العدد بالعرف بالقياس
على اليمين على الكل و يأتي على الاثر أي على العقب من قوله فاذا احلف لا يأكل في اليوم الخ قوله لتغاد
أي لتغاد ما فيه نفد البحر فني قوله يلهو أي يغفل قوله وان بان منه أي انفصل من القم قوله

حكمه وعاقبه قوله قال صاحب التهذيب وغيره الخ قال ابن حجر ولابد أن يسمى العرف وصول قطرة الى الجوف رضعة باعتبار الارقال
قوله والرجوع في العدد أي تعدد الرضعات الى العرف اذ لا ضابط له في اللغة ولا في الشرع قوله لتغاد أي فناء ما فيه

الاكل ويقوم ويأكل بالخبر والطعام عند نقادهما ويتنظر ليحمل اليه الطعام والشراب فلا حث ولا يثبط
ان يكون اللبن في المرات على صفة واحدة بل لو ارتفع في بعضها وأوجع في بعضها أسقط في بعضها حتى تم العدد
سرح ولوجب دفعة وأوجع خمس دفعات أو حلب خمس دفعات وأوجع دفعة فرضة واحدة الثالث ان يصل الى
المحل وهو معدة الصبي أو دماغه الصلب في الأنف أو المأمومة ولو ارتفع وتقيأ في الحالب سرح ولو امتص وأخرج
من الفم ولم يتبع فلا حمة ولو حقن اللبن أو قطر في أذنه أو في احبله وصل الى مائه فلا حمة والصب
في العين وتدهن الرأس به ويزده لا يؤثر الرابع ان يكون يقينا شاك في انه وصل الى جوفه أو دماغه
فلا حمة ولو كان رجل خمس مستولدات أو زوجات تكسهن في الكفر أو في الاسلام واحدة هن بائنه وطها
لبن منه أو أربع زوجات ومستولدة فارضن طفلا كل واحد فرضة ثم يصرن أمهات له ويصرن الرجل أباه
وحرمهن على الرضيع لانهن موطوءات يهويون وكان له خمس بنات وأخوات فارضن صغيرا لم تثبت الحرمة
بين الرضيع وبين أيهن

فصل في آباء المرضع من النسب والرضاع أجداد الرضيع وأمها تها جداته وأولادها أخوته وأخواته
وأخواتها وأخواتها أخواله وأخواته الفحل الذي منه اللبن أبوه وأمها تها جداته وأبؤاؤه أجدادها وأولاده
من المرضعة وغيرها أخوته وأخواته وأعمامه وعماته وأولاد الرضيع من النسب والرضاع أحماد
المرضعة والفحل ولا تنتشر الحرمة الى آباءه وأمها تها وأخوته وأخواته فيحوز لآبيه وأخيه ان يسكن
المرضعة وبنتها وانساب اللبن الى الفحل بانساب الولد النازل عليه اللبن بالنكاح أو بوطء الشبهة فالنازل
على ولد النازل المرحمة في حق الزاني وله حمة في حق الزاني بها ولو نفي ولها العان انقطع اللبن النازل عليه
عنده ونها وإذا وطئت منكوبة بشبهة أو وطئ اثنتان امرأة أو تكعب بمعدنة جاهلا وأنت بولد فاللبن تابع
لهن خلفه بالحق أو غيره كل اللبن له ولا ينقطع نسبة اللبن عن الزوج وأقارب به بوقاة أو طلاق وغيرهما وان
زادت المدة على أربع سنين وان أقطع اللبن وعاد بعد الانقطاع وان تكعب وحلبت من الثاني ودخل
وقت ظهور اللبن منه فمن شرب منه سرح على أقارب الميت وعلى المطلق وأقارب به ولو زلزل البكر لبن وتزوجت
وحلبت فقبل الولادة فهو لها واحد وأب للرضيع وبعدها لها واحد وحلبت من الزنا وطأ لبن من زوج فقبل
الولادة للزوج وبعدها لها واحد ها ولو نكحت ولابن لها واحد وحلبت ونزل لها لبن فهو للاول قبل الولادة
وقد يطرأ الرضاع على النكاح فيقطعه فلو كانت صغيرة تحت صغير

وأسقط أي أدخله في الأنث **(قوله** فرضة واحدة) اعتبارا بالعدد حتى ان انفصل والابحار **(قوله** وتقيأ
في الحالب سرح) للوصول الى محل التغذي **(قوله** ولم يبلغ فلا حمة) لعدم وجود الشرط الذي هو حصول اللبن
في المعدة والدماغ **(قوله** ولو حقن اللبن) أي أدخله في دبره أو قطر في عين العلة المتقدمة **(قوله** لانهن
موطوءات أي لانهن موتهن له لا تنفاد امة قتال كل بارضاعه انفس **(قوله** فارضن صغيرا) كل واحدة مرة
(قوله بين الرضيع وبين أيهن) ولا بين أخيهن والاصار جد الأمه أو خالامع عدم أمومتها وهو بحال بخلافه
فيما سار لانه لا تلازم بين الأمومة والابوة ألا يرى ثبوت الأمومة فقط فإذا أرضعت خلبت أمومتها من زنا
فصل في آباء المرضع الخ **(قوله** ولا تنتشر الحرمة الى آباءه) أي آباء الرضيع وأمها تها **(قوله** وله حمة) في حق
الزاني بها صغيرا بالرضع **(قوله** أو وطئ اثنتان امرأة) أي خلية بالشبهة **(قوله** فاللبن تابع له) أي لولد **(قوله**
الخالق) أي بالخالق القاص أو غيره كالتحصار الامكان فيه وكانساب الولد بعد موته اليه بعد كماله فقد القاقه
(قوله ودخلت وقت ظهور اللبن منه) أي من الثاني عطفت على نكحت أي وان جاءت وقت ظهور اللبن
وزاد بسبب الحمل لانه ليس غداءا لا يحمل فم يصلح قاطعا عنه ولده الاول ويقال أقل مدة يحدث فيها اللبن
للمحامل أربعين يوما واعلم ان اللبن للاول الى تمام انفصال ولد الثاني **(قوله** فقبل الولادة للزوج) وطها

(قوله ولو أرضع وتقيأ في
الحالب سرح) للوصول الى
محل التغذي **(قوله** ولو
حقن اللبن) الى قوله فلا
حمة لعدم حصوله في
المعدة والدماغ من منفذ
وانما أفسر بذلك تعلق
الفطر بالوصول لجوف وان
لم يكن من منفذ **(قوله** آباء
المرضعة) الى قوله ولا
تنتشر الحرمة الى آباءه أي
الرضيع وأمها تها وأخوته
وأخواته فلم يمتقر ان
حمة الرضيع تنتشر منه
الى فروعه من النسب
والرضاع لآلى أصوله
وحواشيه وان حرمته
المرضعة والفحل تنتشران
الى الجميع **(قوله** ولا تنقطع
نسبة اللبن عن الزوج
وأقارب به الخ) اذ لم يحدث
ما يحال اللبن عليه والاصل
بقاؤه ويقال ان أقل مدة
يحدث فيها الحمل أربعين
يوما **(قوله** فهو للاول قبل
الولادة) فان ولدت منه فاللبن
بعد الولادة للثاني لان
اللبن يسرع للولد والولادة
وقال اجد اللبن لها جميعا

(قوله على المرءة نصف مهر المثل) اعتبار المايجب له لا المايجب عليه قال ابن حجر أى في الجلة فلا يثنى ان نصفه مهر المثل اللازم قدر بد
على نصف المسمى قال في شرح الررض وشارك ذلك شهود الطلاق قبل الدخول اذ رجعا حيث يرجع عليهم الزوج بجميع مهر المثل بان فرقة
الرضاع حقيقة فلا توجب الا النصف كالفرقة بالطلاق وفي (٢٢١) الشهادة السكاك باق يزعم الزوج والشهود

لكنهم يشهدونهم حالوا
بين وبين البضع فزعموا
قبضه كالعالم بالحائل
بين الملك والمغصوب
(قوله ولو أكرهت
على الرضاع فالنرم عليها
وحدوها) قال ابن حجر
فيصلها ذلك لكن لا
بل ريق الاستقراعى
المعقد وانما هي طريق
والفسراعى مكرها قال
في شرح الررض ليوافق
قاعدة الاكراه على
الاتلاف قال والفرق بان
الارضاع لا تدخل تحت اليد
وبان الغرم هنا للحيلولة
وهي منتفية في المكره
مردود بان الحرا لا يدخل
تحت اليد مع دخول اتلافه
في القاعدة والقول بان
الغرم هنا للحيلولة يرده
ما من من الفرق بين ما هنا
وشهود الطلاق اذ رجعا

أرضعتها أم من النسب والرضاع أو ولدته أو أختها وزوجة أبيه وأخيه بلبانهم أنفسه السكاك وهل
نصف المسمى على الزوج ان صح ونصف مهر المثل ان فسد وله على المرءة نصف مهر المثل ولو كان الانقاسخ
من الصغيرة تان ديت وارفعت من ثالثة فلا تثنى لها ولا غرم على النائمة ولو حلب اجنبي لبن الأم الزوج أو كان
محولاً بإجازة الصغيرة فالنرم عليه ولو أكرهت على الارضاع فالنرم عليها ولو نكح صغيره صغيرة هي
بنت عمه أو حمته فارضعت جدتها أحدهما أنفسه السكاك ولو نكح صغير بنت خاله أو خاله الصغيرة
فارضعت جدتها أحدهما فكذلك ولو كانت لرجل امرأتان فارضعت احدهما غلاما وأخرى بارية
سوم السكاك بين الرضيعين
فصل إذا قال فلانة أختي من الرضاع أو قالت فلان أختي منه أو مكن ذلك اتفاقاً على ذلك أو اختلفا حرم
السكاك بينهما ولو رجعا أو أحدهما لم يقبل وان لم يكن بان قال فلانة بنتي وهي أكبرهم فقلو ولو اختلف
الزوجان على أن بينهما رضاعاً مكرهاً فارق بينهما ووجب مهر المثل ان دخل بها والا فلا مهر ولو ادعاه الزوج
وأكرهته قبل في حق وفارق بينهما ولو قال غلطت لم يقبل وهل المسمى أو نصفه ان حلفت وان نكحت وحلف
فلا تثنى لها ان لم يدخل وان دخل فلها مهر المثل وان ادعت الرضاع وأكرهه الزوج فقد سبق التفسير
والخلاف في آخر كتاب السكاك وليس لها المطالبة بالمسمى ولا بمهر المثل ان لم يدخل ولو كان ذلك بمسد دفع
الصدق فلا استرداد له ولو أقرت أم تباعه الرضاع لغير سيدها قبل وحرمت عليه ولو أقرت لسيدها فان كان
بعدها مكنته لم يقبل وان كان قبله قبل ولودعت أخوة النسب عليه لم يقبل وإذا آل الامر الى الحلف ففكر
الرضاع بحلف على نفي العمل ومديعية على البت يستوى فيه الرجل والمرأة فمن رد منهما البتين عليه حلف على
البت أيضاً ولودعت الرضاع فشك الزوج ولم يقرب في نفسه صدقها ولا كذبها فالحلف ويثبت الرضاع بشهادة
رجلين ورجل وامرأتين وبارع نسوة يشهدن على الارضاع أو الارضاع ولو شهدن على الشرب من
أيضا (قوله أرضعتها أم) فتكون أختها أو جدته فتكون خالته وأختها فتكون بنت أختها وزوجة أبيه
فتكون أختها أو جدته أى زوجة جدته فتكون حمته وأخيه أى زوجة أخيه فتكون ابنة أخيه (قوله وله
على المرءة نصف مهر المثل) قال في التحفة اعتبار المايجب له بما يجب عليه أى في الجلة فلا يثنى ان نصفه مهر
المثل اللازم قدر بدعى نصف المسمى اه فتأمل فيه فإنه مهم (قوله بان دبت الخ) في القاموس دب بامشى
على هيئته (قوله عليها وحدها) والفرار على مكرها على المعقد (قوله بين الرضيعين لتبوت الاخوة بينهما
فصل إذا قال فلانة الخ) (قوله أو أحدهما لم يقبل) لان حرمة الرضاع مؤبدة بذلك فارق ما
أنكرت الرجعة واقتضت الحال تصديقها ثم رجعت حيث يقبل (قوله ان دخل بها للشبهة) ومن غفل
مكنه غللة مختارة أو حب لائى لانهما زانية (قوله والا فلا مهر) لتبين فساد السكاك (قوله في آخر كتاب
السكاك) في أول الطرف الرابع عشر (قوله ولا بمهر المثل) ان لم يدخل بعين العلة المذكورة أنفاً (قوله
فلا استرداد) لزعمه أنه لما (قوله قبل وحرمت عليه) فإذا اشتراها ذلك الغير لم يحل له (قوله بعدها مكنته
لم يقبل) اذ مكنها منه بدل على كذبها (قوله أخوة النسب عليه لم يقبل) وفارق الرضاع بان النسب أصل
تجرى عليه أحكام كثيرة بخلافه (قوله آل الامر) أى اقتضى الامر على نفي العمل لانه يثنى فعل الغير وعلوه
في الارضاع لئلا يفسره (قوله ومديعية على البت) لانه يثبت فعل الغير (قوله حلف على البت) أيضاً

فرقة البنوتة (قوله ولو اطلق الزوجان الخ) عملاقوهما (قوله ولو ادعاه أخوة النسب عليه لم يقبل) لان النسب أصل يثنى عليه أحكام كثيرة
بخلاف التجرى بالرضاع (قوله ففكر الرضاع بحلف على نفي العمل) لانه يثنى فعل الغير ولا نظر في فعله في الارضاع لانه كان صغيراً (قوله
ومديعية على البت) لانه يثبت فعل الغير (قوله فله الحلف) قال في الروضة لم يحلف بناء على أنه يحلف على البت (قوله وبارع نسوة) خلافاً

لا في حنفية حيث قال لا يثبت الرضاع بالنساء المحضات وعند مالك يكتفي بالثين منهن (قوله ولا تحبل شهادة المرأة بغيرها) خلافاً
(قوله قال في الرضة قبلت لانه مصيبة صغيرة وهو الاصح) فلا ترويه الشهادة الا ان اصغر عليه مع غيره من الصغار بحيث غلبت معاصيه
طاعتها فقد صح في شهادتهما (قوله (٢٢٢) بل يشترط التفصيل والتعرض للشرائط) لا اختلاف المذهب و

الظرف أو الحلب والابحار لم يثبت بشهادتهن منفردات ولا يثبت الاقرار بالرضاع الابرجلين ولا تقبل شهادة
المرضة وحدها ولا مع غيرها ان اذنت أو جرتان لم تعد قبلت مع ثلاث نسوة أو رجل وامرأة وتعرضت
لقهله أو قالت ارضعتها ولم تعرض وقالت ارضعنا مني ولو شهدت أم الزوج أو وجدتها بالرضاع والمدهى
الزوج قبلت وان كان بنتها فلا ولو شهدت أم الزوج على الرضاع والزوجة قد عيب قبلت أو الزوج فلا ولو
شهدت نائم غير تقدم دعوى قبلت لان شهادة الحسبة في الارضاع مقبولة وشهدت الزوجة وبنتها وابناها
ابنائه على ان زوجها ملحقها قبلت ولو ادعت الطلاق ثم شهد الم قبل وإذا لم يتم صاب شهود الرضاع فالورع
ان يترك نكاحها وان يطلقها ان كان بعد النكاح ولو شهد اثنتان بالرضاع وقال لا اعتمدنا النظر الى الشدي
لالتحليل الشهادة قال في الكبير لم يقبل لنفسهما وقال في الرضة قبلت لانه مصيبة صغيرة وهو الاصح
ولو شهد ان ينهار ضاعاً عمرماً أو حومة الرضاع أو أخوته أو بنوه تقبل بل يشترط التفصيل والتعرض
لشراطين الوقت والعدد وغيرهما بان يشهد أنها أرضعتهم وأرضعت منهن في الحولين خمس رضعات متفرقات
ووصل اللبن في كل مرة جوفه ولو أطلق الشاهدان فالقاضي يستفصله ولا يشترط التفصيل في الاقرار بأخوة
الرضاع وفي قبول الشهادة المطلقة على الاقرار به وجهان ولتحليل الشهادة على الرضاع شروط أن يعرفها
الشاهد ذات لبن وأن يشاهد الصبي قد التقم الثدي مكشوفة وأن يراه بمسها ويحرك الحلق بالتجرع
والازدراء فاذا اجتمعت هذه القرائن أويقن وصول اللبن الى جوفه بمعانة الحلب والابحار والازدراء جاز
لأن يشهد بل يحب ولا يجوز بل يراها أعذت طفل تحت ثيابه أو أدتمتها كهيئة الرضعة ولأن يسمع
صوت امتصاصه وقد يمتص أصبعه ولا يلبس شاهد التمام الذي والامتناس وهيئة الازدراء لا يعلم أنها ذات
لبن أم لا حيث جازله الشهادة لاجتماع القرائن جزم في الاداء على وجهه ويعتبر ولا يحكي بان يقول رأيتني التقم
ثديها وامتص وسوك الشفة والحلق في التجرع والازدراء فانه لا يكتفي

كتاب النفقات

والنظر في أطراف الاول في نفقة الزوجة ولها واجبات الاول الطعام ويختلف بحال الزوج يساراً واصاراً
ولا عيباً بحالها ثمره فواضة ورقاً وسوية فعلى المورس مدان وعلى المعسر مدعى المتوسط مد ونصف
لا يملك شيئاً وما يخرج من المسكن فمعسر ومن ملك ذلك ولا يرجع الى المسكن لو مكث بمدينه فمورس وان
لاهما مبنية كذا في الرضة والتصفه (قوله منفردات) أي محض اثبات لانه لم يخص بالملاع النساء وانما
يقبل اذا كان النزاع في الارتضاع من الشدي وانه يقبل شهادتهن عن أي اللين الحاصل في الظرف لب فلانة
لان الرجال لا يطمعون على الحلب غالباً (قوله وان كان) أي المدهى يتفاد لاذ لا يقبل شهادة الاصل للفرع
(قوله وهو الاصح) وهو المقلدان اصراً عليه مع غيره من الصغار بحيث يغلب معاصيه على طاعتها
(قوله فالقاضي يستفصله) لاختلاف العلماء في ذلك (قوله في الاقرار بأخوة الرضاع) لانه يحتاج لنفسه
فانما يقرب بالتحقيق وبه فار في الشهادة (قوله وجهان) كلام القاضي والتولي على ما قبل يقتضى ترجيح
عدم قبولها (قوله بالتجرع) في القاموس جوع الماء كسمع ومنع بلعه والازدراء ابتلاع (قوله
بمعانة الحلب) بفتح العين اللين المحلوب كالحلب (كتاب النفقات)
(قوله والنظر في أطراف) مبتدأ وخبر (قوله من لا يملك شيئاً) أي قط (قوله وما يخرج من) أي لا يملك

شروط التحريم فاشترط
للتحريم التفصيل ليعمل
القاضي باجتاده قال ابن
سحر نعم ان كان الشاهد
فقيها يوقى بمرئته وقفه
مدواً للقاضي المقلد
شروط التحريم حوقلية
الرضعة اكتفى منه
باطلاق كونه عمرماً (قوله
ولا يشترط التفصيل في
الاقرار بأخوة الرضاع)
قال في الرضة ورفقوا
بين الشاهد والافراد بان
المقر يحاط لنفسه فلا يقرب
الاعن تحقيق (قوله وفي
قبول الشهادة المطلقة على
الاقرار به وجهان) قال
في شرح الروض وكلام
القاضي والتولي يقتضى
ترجيح انها لا تكتفي (قوله
أن يعرفها الشاهد ذات
لبن حال الارضاع وقبيله)
فان لم يعلم به لم يحل له أن
يشهد لان الاصل عدم
اللبين (قوله بالتجرع
والازدراء) أي ابتلاع
(قوله بمعانة الحلب) بفتح
اللام (كتاب النفقات)
جمع نفقة من الاتفاق وهو
الاجماع وجعلها لاختلاف
أنواعها والنظر في أطراف
الاول في نفقة الزوجة بدأ

بها انما أقوى لوجوبها بالعداوة وغيرها بالمواساة ولا يملك التمسك بمضى الزمان والهجز بخلاف غيرها (قوله فعلى المورس) رجع
مدان وعلى المعسر مد وعلى المتوسط مد ونصف والعبرة بمد النبي صلى الله عليه وسلم وهو عند الرافعي مائة وثلاثة وسبعون درهماً وثلاث درهم
وعند الشافعي مائة وواحد وسبعون درهماً وثلاثة أسابيع درهم مائة على اختلافهما في قدر رطل بغداد وعند أبي حنيفة الواجب الكفاية

من غير تقدير كنفقة القريب (قوله والعبد والمكاتب وسوا البعض معسر) لعدم ملك العبد وضعف مال المكاتب وحق حال البعض قال في شرح الرض والحاق البعض بالمعسر مخالفا لما ذكره في الكفارة من أنه يحكمه كفارة للموسر وذكر في نفقة الأقارب نحوه وقد يجاب بأنهم لو أحقوه هم بالمعسر لأصرف شيئا للمساكين ولا أنفق شيئا للأقارب (٢٢٣) بخلافه هنا فإنه ينفق نفقة المعسر (قوله

ويجب على كل أسبوع على المعسر رطل لحم الخ) قال في الرض ويحب له اللحم بحسب عادة البلد قال في شرحه وبما يليق بمساره وغيره وما ذكره الشافعي رضي الله عنه من رطل المتوسط ويحب على المعسر رطل لحم وعلى الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف حيث يقل ويزداد حيث يكثر وقيل يجب في وقت الرض على الموسر في كل يوم رطل وعلى المتوسط في يومين أو ثلاثة رطل وعلى المعسر في كل أسبوع رطل وفي وقت الفلانة في أيام مرة على ما يراه القاضي ولو تبرعت بمجنس من الادم فلا يلزمه الا بدلا وطنان تأخذ وتبدل ولو وقعت بالغرب لم تأكل اللحم لم يسقط عنه الثالث آلات الطبخ والاكل والشرب كالكنوز والجرة والقدر والمفرقة والصصة ونحوها ويقتضي من خشب أو حجر أو خنزير يوزن للماء الشرب والطبخ ومؤنة الحبل اليها الرابع الكسوة على قدر الكفاية ويختلف بطول المرأة وقصرها وزاد ما يستعملها وبخلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عددها يسارا والزوج واعصاره ويختلف جودتها وزاد ما يحتاجها ويحب في الصيف قميص وسراويل وخمار ومكعب أو نعل وفي الشتاء قميص وسراويل وخمار ومكعب وجبة عسوية وفيه يقام الازار مقام السراويل والفر ومقام الجبة عادة ولا يلزمه الجلباب وجسها غالب ثياب ساء البلد من القطن أو الكتان أو الحرير أو الفز أو الخز وتفاوت بين الموسر والمعسر والمتوسط في كل جنس وليس المراد بالبلد البلد خاصة بل الموضع الذي يسكنه الزوجان من البلد أو القرية وغيرهما على ما صرح به بعضهم ولو كانت عادة البلد بلبس الثياب الرفيعة كالقصب الذي لا يكون سارا ولا يصح الصلاة فيها لم يجز أن يعطيهما منه ولكن من الصفيق القريب منه في الجودة كالدبيق والكتان المرتفع الخا من مفرشه للقعود عليه ويختلف بحاله فعلى الموسر طنصنة في الشتاء ونطع في الصيف وزلية بسطها تحتها وعلى المعسر حصير في الصيف ولبد في الشتاء وعلى المتوسط ما يجزى الخ (قوله والنظر) فالنظر قوت وأدم (قوله ويجب في كل أسبوع الخ) ويوم الجمعة أولى لانه أولى بالتوسيع وهذا المحمول على عادة أهل مصر لانه اللحم عندهم يومئذ والمعتدنه يجب لها لحم يليق باعساره وتوسطه عادة محل الزوجة (قوله ولو تبرعت) أي أكر ما ولد شدان بسيار خوردين بك جنس في القاموس أو بر مفيد كفرح وتبرم أدم (قوله والمفرقة) هي التي يعرف بها معنى القدر (قوله وأخز) هو ما عمل من طين ويشوى بالنار (قوله ومؤنة الحبل) أي حبل الماء اليها أي الى الروحة (قوله الجلباب) هو ثوب يغطي به ثيابها من فوق كاللحفة (قوله أو الخز أو الفز) الخز ثوب مركب من صوف واربسم والفز ردئ الحرير (قوله كالقصب) ومعر برفه في فصل عدة الوفاة وكذا تعريض الدبيق (قوله والكتان المرتفع) أي مرتفع القيمة (قوله طنصنة) في التحصين ساط صبر تحين لهو تركيبة (قوله وطلع) ففتح أوله وكسره ساط من الادم (قوله وزلية) هي كسر الزاي وتشديد اليااء مصرب صغير وقيل

رجع فتوسطه ولا بد من النظر في الرخص والاعلاؤ القدرة على الكسب الواسع لا يخبر به من الاعصار وان كان غير جوعه من المسكنة في أخذ الزكاة والعبد والمكاتب وسوا البعض معسر وجنس غالب قوت البلد من الخنطة والشعر والارز والتمر وغيرها حتى يجب الاطفا في حق أهل البادية الذين يقتاتون هناك اختلف قوتهم ولم يغلب واحد وجب ما يليق بحاله الثاني الادم وجنس غالب ادم البلد من الزيت والشبرج والسمن والخل والتمر والخبز وغيرها ويختلف باختلاف الفصول وقد تغلب الفواكه في أوقاتها فتجب على الادم لا يتقدر بل يقدر القاضي باجتهاده لا لقلها الطعام فيفرشه على المعسر لا لقلها يمد وعلى الموسر مثليه وعلى المتوسط بينهما ويجب في كل أسبوع على المعسر رطل لحم وعلى الموسر رطلان وعلى المتوسط رطل ونصف حيث يقل ويزداد حيث يكثر وقيل يجب في وقت الرض على الموسر في كل يوم رطل وعلى المتوسط في يومين أو ثلاثة رطل وعلى المعسر في كل أسبوع رطل وفي وقت الفلانة في أيام مرة على ما يراه القاضي ولو تبرعت بمجنس من الادم فلا يلزمه الا بدلا وطنان تأخذ وتبدل ولو وقعت بالغرب لم تأكل اللحم لم يسقط عنه الثالث آلات الطبخ والاكل والشرب كالكنوز والجرة والقدر والمفرقة والصصة ونحوها ويقتضي من خشب أو حجر أو خنزير يوزن للماء الشرب والطبخ ومؤنة الحبل اليها الرابع الكسوة على قدر الكفاية ويختلف بطول المرأة وقصرها وزاد ما يستعملها وبخلاف البلاد في الحر والبرد ولا يختلف عددها يسارا والزوج واعصاره ويختلف جودتها وزاد ما يحتاجها ويحب في الصيف قميص وسراويل وخمار ومكعب أو نعل وفي الشتاء قميص وسراويل وخمار ومكعب وجبة عسوية وفيه يقام الازار مقام السراويل والفر ومقام الجبة عادة ولا يلزمه الجلباب وجسها غالب ثياب ساء البلد من القطن أو الكتان أو الحرير أو الفز أو الخز وتفاوت بين الموسر والمعسر والمتوسط في كل جنس وليس المراد بالبلد البلد خاصة بل الموضع الذي يسكنه الزوجان من البلد أو القرية وغيرهما على ما صرح به بعضهم ولو كانت عادة البلد بلبس الثياب الرفيعة كالقصب الذي لا يكون سارا ولا يصح الصلاة فيها لم يجز أن يعطيهما منه ولكن من الصفيق القريب منه في الجودة كالدبيق والكتان المرتفع الخا من مفرشه للقعود عليه ويختلف بحاله فعلى الموسر طنصنة في الشتاء ونطع في الصيف وزلية بسطها تحتها وعلى المعسر حصير في الصيف ولبد في الشتاء وعلى المتوسط ما يجزى الخ (قوله والنظر) فالنظر قوت وأدم (قوله ويجب في كل أسبوع الخ) ويوم الجمعة أولى لانه أولى بالتوسيع وهذا المحمول على عادة أهل مصر لانه اللحم عندهم يومئذ والمعتدنه يجب لها لحم يليق باعساره وتوسطه عادة محل الزوجة (قوله ولو تبرعت) أي أكر ما ولد شدان بسيار خوردين بك جنس في القاموس أو بر مفيد كفرح وتبرم أدم (قوله والمفرقة) هي التي يعرف بها معنى القدر (قوله وأخز) هو ما عمل من طين ويشوى بالنار (قوله ومؤنة الحبل) أي حبل الماء اليها أي الى الروحة (قوله الجلباب) هو ثوب يغطي به ثيابها من فوق كاللحفة (قوله أو الخز أو الفز) الخز ثوب مركب من صوف واربسم والفز ردئ الحرير (قوله كالقصب) ومعر برفه في فصل عدة الوفاة وكذا تعريض الدبيق (قوله والكتان المرتفع) أي مرتفع القيمة (قوله طنصنة) في التحصين ساط صبر تحين لهو تركيبة (قوله وطلع) ففتح أوله وكسره ساط من الادم (قوله وزلية) هي كسر الزاي وتشديد اليااء مصرب صغير وقيل

بالشارح يكون خارا قاله في القاموس (قوله ولا يلزمه الجلباب) قال في القاموس الجلباب كسر داس وسنار القميص وثوب واسع للراة ودون اللحفة أو ما تغطي به ثيابها من فوق كاللحفة وهو المراد هنا (قوله فعلى الموسر طنصنة) كسر الطاء والعاء وبفتحهما و يضم الفاء وكسر الطاء وفتحها وهي ساط صبر تحين لهو تركيبة (قوله وطلع) ففتح أوله وكسره ساط من الادم كذا في القاموس (قوله وزلية) كسر الزاي وهي ثوب مضرب صغير وقيل ساط صبر والمعر وفي بلاد ناه ساط كمر من من شريك يغطي به الساط والغرش

(قوله وأظيفة) قال في
 الصحاح القطيفة دثار تحمل
 والجعب قفايف وقطع قال
 في المصادر الطيفية شب
 يوش (قوله وألقى) قال
 في الصحاح القلى ما يتخذ
 من الاشتان (قوله ولو
 اعتادوا المليب) أى
 الدهن المليب (قوله
 ويجب المرتك) بفتح
 الميم وكسر هاء رب عمله
 من الرصاص يقطع راتقة
 الابط لانه يجس العرق
 (قوله ويلزمه أجرة الحام
 في كل شهر مرة) قال
 الأذرى يبنى أن ينظر
 في ذلك لعادة مثله وتختلف
 باختلاف البلاد وأورد
 (قوله ولو قالت أنا أخدم
 نفسى الخ) لأنها أسقطت
 حقها ولأن لارضى به
 لاسد لها بذلك (قوله
 ولو اتفقا على ذلك
 فكل لا اعتبار عن النفقة)
 وقضيه اجواز يوما بيوم
 (قوله ولو قالت أنا أخدمها
 به الخ) لانهما سحى منه
 وتعد به (قوله الا اذا
 استمحبه وبعبارة الروم
 وله اخراج ماعدا اخادها
 من مالها ولد لها من غيره
 وليست في بعض النسخ
 لعلقة الا وهو أحسن (قوله
 كحمل الماء الى السمسم)
 وهو المقتسل مأخوذ من
 الجيم وهو الماء الحار

زلية في الصيف والشتاء السادس ما تفرش النوم وهو مضربة وثيرة وأظيفة وحلاف وكساه في الشتاء في
 البلاد الباردة وتكون لاسمارة المومس من المرتفع والعسر من النازل والمتوسط ما بينهما وكل ذلك مبنى على
 العادة وتوابع كيفية حتى لو كانوا الاعتادون في الصيف غير لباسهم لم يلزمه شيء الساج الحطب والفحم في البلاد
 الباردة التي لا تستغنى بالثياب عن الوقود يجب ذلك بقدر الحاجة الثامن مؤنة طعن الحب وغيره ومؤنة
 طبخ اللحم وخياطة الثوب وغيرها التاسع آلات التنظيف كالمنسج والدهن وما يغسل به الثياب من
 الصابون أو الاشتان أو القلى وما يغسل به الرأس من السدر أو الخصى أو الطين على عادة البلد والرجوع
 في قدره الى العادة ويجب من الدهن ما يعتاد استعماله غالبا كزيت والشبرج وغيرها ولو اعتادوا
 المليب بالورد أو البنفسج وجب مطيبا ولا يلزمه الكحل واختاب ولوهياء طهرها وكذا الطيب ويجب
 المرتك وماى معناه دفع الصنان اذا لم ينقطع الماء والتراب ولا يلزمه الدواء ولا جرة الطيب والفداء والحلم
 واختان ولكن يلزمه الطعام والادام في المرض فلها ان تأخذ وتصرف الى الدواء ويلزمه أجرة الحمام في كل
 شهر مرة الا اذا كانت من قوم لا يعتادون دخوله ولو احتاجت الى شراء الماء للفصل فان كان من الجماع
 أو النفسا لزمه ومن الاحتلام أو الحيض فلا العاشر السكنى فيجب لها مسكن يلقي بها مدة مكلما أو جارة
 أو عارة الا اذا دى عشر الخادمة فمن لا تخدم نفسها في عادة البلد فعليه اخدا معها امرأة مستأجرة أو مملوكة
 أو بالاتفاق على من حلتها معها من أمه أو سوة مومسرا كان الزوج أو مومسرا فاما أو مكاتبها الاعتبار بحالها
 في بيت أيها وان ارتفعت بالانتقال الى الزوج فلا عبرة به ويشترط ان يكون الخادم امرأة أو صبيا أو محرما
 ولا يشترط ان يملكها أمه ولو قالت أنا أخدم نفسي وأطلب الاجرة ونفقة الخادمة فلا يلزمه الاجابة ولو اتفقا
 على ذلك فكل لا اعتبار عن النفقة ولو قالت أنا أخدمها يسقط عني مؤنة الخادمة تلازمها الاجابة ولو تنازعا في
 تعيين الخادمة من الجارية أو المستأجرة أتبع رأيه الا اذا ألفت واحدا فأجلتها معها وأراد ابدالها فلا يجوز
 الا اذا ظهرت ربة أو شيانة فيها لا يبدال ولو أرادت استخدام ثانية وثالثة من مالها فله منعهن من دخول داره
 كالاخراج حالها من داره ولو حل معها أكثر من واحدة فله اخراج الزيادة ومنع أبو بهان من الدخول
 عليها واخراج ولدها من غيره الا اذا استصحبته ولو كانت المشكوة رفيقة ولكنها جيلة تخدم في العادة
 لربح اخداها والمراد من خدمتها ما يؤل الى خاصتها كحمل الماء الى المستحم وصبه على يدها وغسل حرق
 الحيض ونحوها وأما الطبخ والكس والفصل ونحوها فليس شيء منها على المرأة عديمة كانت أو لم تكن
 ولا على خادمتها الا ان تبرع على الزوج ان شاء فعل بنفسه وان شاء بغيره والذى تخدم نفسها في العادة
 لا يجب اخداها لکن لو احتاجت الى اخدا مقل زمانه أو مرض لزمه اخداها وتجر ينسبها واحدة فأكثر
 بحسب الحاجة مرة كانت أو أمه ولو أرادت ان تتخذ خادمة من مالها فله منعهن من دخول داره وعلى الزوج
 ساط كذلك (قوله ويثيرة) أى لينة (قوله وأظيفة) في القاموس القطيفة دثار تحمل (قوله والفحم)
 هو الجسر الطافي (قوله عن الوقود) أى عن اخاد النار (قوله والأشتان) معروف نافع للجرى
 والحكة (قوله وألقى) هو ما يتخذ من الاشتان كذا نقل عن الصحاح (قوله ولو اعادوا المليب) أى
 الدهن المليب (قوله ولا يلزمه الكحل واختاب) لانها حقه لاحقا (قوله والمرتك) أصله من
 الرصاص يقطع راتقة الاط (قوله في كل شهر مرة) الا قبس أن ينظر في ذلك لعادة مثله في محلها (قوله
 من حلتها) أى المرأة معها حين التزوج (قوله محرما لها) أى للزوجة وفي بعض نسخ لهما وهو سبق قل
 (قوله فكل لا اعتبار عن النفقة) أى يجوز يومافوما (قوله من حواريه) أى الزوج (قوله الا اذا
 استمحبه) وليس في بعض النسخ لعل الا قبل اذا هو الاصول بل الصواب (قوله والكس) أى ازالة
 السكاسة أى الصمامة عن الدار (قوله والعسل) أى غسل نحو الثياب

(قوله ومقنة) أي خارق كما قاله الرافعي ثم قال وقد يتخص بمما جعل فوقها إذا دعت الحاجة إلى القول بالأدري ولا شك في الغيرة (قوله يومين عتده) بكسر الهم سينت بذلك لأنها توضع تحت الخد (قوله ما تفرقه) من الرقابة تفرقه أي يترجم أن يعطيهما بيزيل الوسخ في الطرف الثاني في كيفية الاتفاق (قوله ولو) كتبت مع على العادة سقطت نفقتها أن كانت بالغة أي رشيده وصغيرة باذن الولي لا كنفاء الزوجات به في الأصح وروى أن الناس عليه قال في المهمات ونصوه إلا كل مع على العادة بشر بأنها إذا التفت ذلك المتدار أو أعطته غيرها لم تسقط وبأنها إذا كتبت مع دون الكفاية لم تسقط وبه صرح (٢٢٥) في الهبة وعليه فهل لم الطالبة البتة السكل أو بالتفاوت فخط فيه نظر

قال الزركشي والأقرب الثاني قال ابن العمد وينبغي القطع به قال فان كان الذي أكتته غير معلوم وتنازعا في قدره رجح قولنا لأن الأصل عدم قبضها للزائد وإن لم تكن رشيده ولم ياذن لغيرها لنسقط نفقتها بذلك والزوج منقطع قال ابن حجر وأكتني باذن الولي منع ان قبض غير المكمل لفسولان الزوج يصير كالوكيل في الاتفاق عليها وظاهر أن عمله ان كان لحافيه حظوالم يمتد بانه فرجع عليه بما هو مقدرها (قوله ولو اعتاضت خبزاً أو دقيقا أو سويا فلا) أي فلا يجوز للزوجة أن تقول في شرح الروض وما ذكره من عدم جواز الاعتراض فيها ذكر قال الأدري وغيره الأكثرين على خلافه رفقا وسامحة فاختار جعله استيفاء لامتراضه وعليه العمل حديثا وقديما قال

جمل الطعام والماء إلى التي لا يجب أخذها الثاني عشر مؤنة الخادمة من النفقة والكسوة وغيرها فان أخذها بمسأجة فليس عليه إلا الجرة وإن أخذها بما ملوكته فعليه نفقتها بالملك وإن أخذها بما من حلتها معها من حرة أو أمة فله موضع وجوب نفقة الخادمة وجنس طعامها كجنس طعام المحدومة ولكن دونه في النوع ويختلف بحاله فعلى المورس والموسط مدوعى المورس مدونث وجنس أدما كجنس آدم المحدومة ودونهم في النوع وكسوتها فخص ومقنة وخشب وماتلف به عند الخروج وفي السراويل وجهان أهمهما عند البغوى والزواني الوجوب وهو لثمة كور في شرح الباب الثاني المنع قال في الكبير والروض قول المال أنه أكثرهم ولا بد من شيء يجلس عليه كبار في الصيف وقطعة ليد في الشتاء من عتده وشئ نعطى به في الليل من كساء ونحوه وما وجب على طابع مما يليق بها جنسا ونوعا دون كسوة المحدومة قال الرافعي والروى قياس مسائل الباب ان يجب زيادة على الجبة المحشوة حيث شئت البرد ولا يكتفى الواحدة ولا يكتفى بالثوب كذا كرا ولا ويجب لها آلات التنظيف إلا ان يكثر الوسخ واذت الهوام فيلزمه ان يعطيهما ما تفرقه ويلزم تجهيزها ذات كسوة المحدومة في الطرف الثاني في كيفية الاتفاق فيجب التخليك في الطعام والادام وما يستهلك بالاسد تعامل كالأدهن والطين وإذا قبضت النفقة ونلت لم يلزمه الأبدال وإن بقيت فلها التصرف بالأبدال والبيع والهبة وغيرها لكن لو قرت على نفسها بما يضر هافه منها والذي يجب تملكه الحب لا العنبر والدقيق وطلبت غير الحب لم يلزمه الإجابة ولو بذل غير لم يلزمه القبول فليس له تكليفها بالأكل مع التخليك ودون ولو كتبت مع على العادة سقطت نفقتها أن كانت بالغة أو صغيرة باذن الولي ولو اعتاضت عن النفقة داهم أو دنابر أو ثيابا جاز ولو اعتاضت خبزاً أو دقيقا أو سويا فلا يجوز الاعتراض عن نفقة زمن مستقبل والنفقة تلزم يوما بيوم في كل يوم صبيحة ولو قبضت نفقة يوم وماتت أو بانت في أثناءه فلا استرداد والمدفوع ميراث منها ولو ماتت في أثناءه فلا قبض فدين في ذمته ميراث منها ولو نشرت في أثناءه استرد ولو قبضت نفقة أيام أو شهرا أو سنة ملكتها مع الزيادة ولو نشرت استرد نفقة المدة السابقة وأورانه مات هو في الاتساء يجب تملك الكسوة أيضا كالطعام والادام فلا يجوز ان يكسوها مستأجرا أو مستعارا وهي يجب التخليك في المعافى والفرش وظروف الطعام والشراب

(قوله ومقنة) أي خارق (قوله وإليه مال أكثرهم) وهو المعقد (قوله عتده) هي ما جعل تحت الخد (قوله كذا ذكر) أي في المحدومة (قوله بالهوام) كالقمل (قوله ما تفرقه) أي ما يزيل الوسخ في الطرف الثاني في كيفية الاتفاق (قوله لو قرت) أي صيف (قوله ولو اعتاضت عن النفقة) أي نفقة اليوم (قوله أو سويا فلا) للزوجة أن تقول (قوله فلا استرداد) لوجوبها بالهوام (قوله ولو نشرت في أثناءه استرد) أي الجميع لماسيحي في المتن (قوله ملكتها مع الزيادة) أي الزيادة على نفقة اليوم كالزكاة المحلة والاجرة (قوله أو داهم) أي استرد وانه ان مات في أثناءه لم تكن ناشرة كالزكاة المحلة (قوله أيضا كالطعام والادام) فيه ما لا يخفى

(٢٩ - انوار - ثاني)

ويروى القول به إذا وقع ذلك بعرضه معا وصوب في يد ما من سقوط النفقة بالأكل مع على العادة (قوله والنفقة تلزم يوما بيوم صبيحة) لكونها في مقابلة الفكين الحاصل في اليوم فلها المطالبة بها عند طلوع المعر ولا يلزمها الصبر إذا أوجب الحب كما مر فتححتاج إلى طهه ونحوه قال الامام والغزالي ومعنى قولهم ان النفقة يجب بطلوع الفجر انها يجب به وجوبها لموسعا كالأجرة وأنه ان قدر وجب عليه التسليم لكن لا يحبس ولا يخاصم (قوله ولو قبضت نفقة أيام أو شهرا أو سنة ملكتها مع الزيادة) كالأجرة وان كذا المحلة

فيها بملامته قال في الكافي لو اشترى حلياً وديناراً وبعته وزينها به لا يصير ملكاً له بذلك ولو اختلفت هي والزوج في الاهداء والعارية صدق ومثله وارثه وفي الكافي أيضاً لو بعته بغيره لم يملكه الا بايجاب قبول والقول قوله انه لم يملكها قال ويؤيد ما قرر ان ما يصلي به من الزوج مملوكة وصاحبة كما عتيد (٢٣٦) ببعض البلاد لا يملكه الا بلفظ اهداه (قوله وقضت) أي تخرفت في

المشط وغيرهما يستقيم به مع بقاء عينه قال الغزالي لا وهو المذكور في شرح الباب والحاوي وقال صاحب التهذيب ثم وهو المذكور في الحرر وتعلق الحارثي ويدفع الكسوة اليها في كل سنة أشهر فالصيف بالصيف والشتاء بالشتاء ثم ما بين سنة أو أكثر كالفرش والبسط والمشط فيجدد اذ لم يبق وكذلك جبة الخنزير والبريس لا يجدد كل شتوة بل اذا انصرفت على العادة ولو سلك كسوة الصيف فتلفت أو أثلقت أو أفرقت أو سرفت قبل مجيء الشتاء بتقصيراً ودونه لم يلزمه الإبدال ولو ماتت هي أو الزوج أو ابنتها فلا استرداد ولو اياه الشتاء وهي باقية لم يملكها منه للشتاء أيضاً ولو لم يكسها صارت عليه ديناً ويجوز الاعتياض عن الكسوة ولا يجوز تسليم ثمنها لتشتري هي ولا استرداد المذموم الإرضاء لها يعيها بعد القبض كالطعام والادام وليس لها ان تبس دون ما باعته وحيث يجب التملك لا يشترط اللفظ ولكنها تملك القبض كسائر الحقوق المقررة من الذمة (في زيب) ولو أراد اخرجها من السفر فلها ان تطالبه بنفقة مدة الذهاب والاياب والمقام كفي سفر الحج ولو أقام بواجب الزوجات تمساً وأراد ان يترج على بعضهن خاصة بشئ فلا تمنع ولا يستحب الطرف الثالث في موانع النفقة وهي ستة الاول الصفران كانت صغيرة فلا نفقة لها كان الزوج صغيراً أو كبيراً ولو كانت كبيرة وهو صغير وجبت والمراد من الصغير والصغيرة من لا يتأقن في جماعه ومن الكبير والكبيرة من يتأقن ويدخل فيه المراهق والمراهقة الثاني عدم التمكن فان النفقة لا تجب بالعقد بل بالتمكين ولو لم يطالبها بالزفاف ولم تمنع هي ولا عرضت نفسها ومضت مدة فلا نفقة ولو بعثت باني مسلة نفسي اليك لزمته النفقة من بلوغ الخبر فان كان غائباً رفعت الى الحاكم ليكتب اليها ما كلفه ليعلمه فان سار بعد اعلامه أو بعث وكيلاً فسلمها وجبت النفقة وان لم يفعل ومضى زمن الوصول اليها فرض القاضي نفقتها في ماله واذا لم تعرض نفسها على الحاضر ولم تبعث الى الغائب فلا نفقة وان طالت المدّة ولا تؤثر غيبته بعد التسليم ما قامت على الطاعة وان طالت المدّة ولو كانت مراهقة أو مجنونة أو الزوج مراهقاً أو مجنوناً فالاعتبار بعرض الولي والعرض عليه ولو سلمت المراهقة نفسها وتسلمها موضعه لاحقاً لموته أو طلاقه قاله في الروض والزوجة (فرع) ذكره في النفقة الخمس زوجة غائب أن يفرض لها فرضاً عليه اشتهر بوثب النكاح واقفاتها في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة

المصاحح من نفقة الثوب أمزقة من قاشوته (قوله) وليس لها ان تبس دون ما باعته لان له فرضاً في ثوبها (الطرف الثالث) في موانع النفقة (قوله فان) النفقة لا تجب بالمقدم لانها مجهولة الجسلة والعقد لا يوجب مالا مجهولاً (قوله) فان كان غائباً رفعت الى الحاكم (الخ) فان جهل موضعه كتب الحاكم الى حاكم البلاد الذي يتوجسه اليها ليقول من بلده عادة لينادي باسمه فان لم يظهر في حال العلم موضع وجهه أتفق عليها القاضي من ماله الحاضر وأخذ منها كفيلاً بما يصرف اليها ان جهل موضعه لاحقاً لموته أو طلاقه قاله في الروض والزوجة (فرع) ذكره في النفقة الخمس زوجة غائب أن يفرض لها فرضاً عليه اشتهر بوثب النكاح واقفاتها في مسكنه وحلفها على استحقاق النفقة وانها لم تقبض منه نفقة

مستقبلة غيبته يفرض لها عليه نفقة معسر حيث لم يثبت أنه غيره ويظهر أن محل ذلك ان كان له مال حاضر بالبلد يداً لا خذنه والا فلا فائدة للعرض الا أن يقال له فائدة في منع الخفاف من الحكم تسقوطها بعض الزمن وأيضا في احتمال ظهور ماله بعده فتأخذ منه من غير احتياج اليه (قوله ولو كانت مراهقة أو مجنونة أو الزوج الخ) قال في الاسنى وتسليم المراهقة نفسها الى الزوج وتسليم الزوج لها ولو بغير إذن وليها كآف لحصول التمكن لا عرضها نفسها فلا يكفي بل لا بد من عرض وليها وتسليم المراهق زوجته كاف وان كرهه الولي بخلاف تسلمه المبيع في البيع لان المصدرة ان نه بر اليه لم تشتري وهو الولي فيها اشتراء المراهق لاله

الزوج

الزوج وحملها إلى داره فلها النفقة وبدون الحمل لا يجب ولو اختلغا في الفكيك صدق بيئته ولو اتفقا عليه وادعى
النشوز أو أوداع نفقة الماسة أو سكرت صدقت بيئته كان الزوج حاضراً أو غائباً كان في دار أو دارين
الثالث النشوز فلا نفقة للناشز فإن قدر على ردها إلى الطاعة فهدأ ولو نشزت بعض النهار سقطت كلها ولو
امتنعت من الوطء أو الاستمتاع أو الزفاف بغير عذر فنشازت ولو قالت سلم للمهر لاسم نفسي وكان مؤجلاً أو
جسري الدخول فنشازت وإن كان حالاً ولم يحجر الدخول فلا ولو كانت مريضة أو مجنونة بغير عذر سقطت ولو
الامتناع ولها النفقة إن كانت عتده وكذلك الزكاة حبث لا نفقة فإن أنكر القرع فلها إتيانه بقول أربع
نسوة ولو قالت لا يمكن إلا في بيتي أو في موضع كذا أو في بلد كذا افشازت ولو هربت منه أو خرجت بلا إذن منه
بيته أو سافرت فنشازت واستثنى من الخروج ما إذا أشرف البيت على الخراب أو لم يكن له ما خرجت منه أو
طوبت باجرة ولو خرجت إلى بيت أبهاز بارة أو عيادته لا على النشوز فلها النفقة ولو سافرت بغير إذن كانت
معه أو حاجته فلها النفقة وإن سافرت وحدها وحاجتها فلا نفقة لها إلا حرام بالحج كالسفر ويجب لها رزق
والزهاو والحائض والنفساء والمنسأة التي لا تحفل الجائع ولو نشزت فغلب الزوج فعادت إلى الطاعة بعد
الاستحقاق إلى أن ترفع إلى الحاكم ليقضي بطاعتها ويخير الزوج بذلك كما سهر بيا ولو أراد أن يسافر معها بعد
دفع الصداق فلا امتناع لها إلا أن يكون الطريق مخوفاً أو أراد أن يحملها إلى البحار فلها الامتناع الرابع
الحيلولة فإن غيبت فلا نفقة وإن كانت معدومة لمفوات الاستمتاع بالكية بخلاف المريضة ولو حبست ظمناً
أو بحق فلا نفقة كالوطئ وشبهة فاعتدت ولم تمنعها منه إياها التحسين جهازها ولا صلاح أمر من أمورها
فلا نفقة ولو جرت نفسها قبل الشكاح إجارة عين فلا تمنع له ولكن لا نفقة لها إلا الخامس العبدان ما لم يردوا
بحوز ط الطوع ولا التذلل الطلق ولا الكفارة فلا ذنه وإن شرعت فله منعهما وقطع فإن أبت فلا نفقة ولو
تذرت إياها معينة فإن تذر قبل الشكاح أو بعده أذنه فلا تمنع له ولا الفلح المنع وأما صوم رمضان وقضاءه فلا
يسقط النفقة لأن يكون القضاء موسعاً فكانت طوع وأما الصلاة فلا تمنع من الفرائض ولأمن المبادرة إليها
أول الوقت ولأمن الشئ الراتبه والطووع والمطوعة كصوم التطوع وصوم عرفة وشراء كالأصالة الراتبه
وصوم الاثنين والخميس كالأصالة المطلقة ولهن منهن من تطويل الراتبه ومن الخروج لصلاة العيدين
والكسوفين ولا تمنع من الفصل في المنزل والصلاة للندوة والقضاء كمثلها من الصوم السادس العدة
قالبان بالغلم والطلاق الثلاث لا نفقة إلا إذا كانت حاملاً فتجب سراً كان الزوج أو الحبل أو عبداً وأبائش
والفسخ هل تستحق النفقة قال الإمام والغزالي أن حصل الانفصاح بما أدخلها كونه استحققت وإن
حصل بما لم يدخل كفسخها بعقدها أو بعبية أو فسخه بعبية فلا تستحق وهذا هو المذهب كوفي شرح
الكتاب وقال في التذهب إن كان الفراق بعراض كل ضاع والردة استحققت وإن كان بمقارن للعقد كالعيب

قوله (وعبلاً) يفتح العين
أي كبر ذكراً (قوله
والمنسأة) الفتيان الفتح
والقصر المرض لله أي
المثقل (قوله قالبان بالغلم
والطلاق الثلاث لا نفقة
لما انتفاء سلطته عليها
إذا كانت حاملاً) الخ
لأنها مشغولة بمائه فهو
مستقبح رجها فصار
كلاستمتاع في حال الزوجية
إذا نسل مقصود بالشكاح
كان الوطء مقصوده

الكاملة عليه أي على ولي الجمون أو المراهق لا عليه بخلاف التسليم والتسليم فلا اعتبار بما به لا بوليها
كاسترى (قوله صدق بيئته) إذا حصل عدم الفكيك (قوله صدق بيئته) إذا حصل عدم ما به يعي من
النشوز أو الإداع (قوله عبلاً) أي كبر ذكراً (قوله فان أنكر القرع) أي الجرح (قوله أذنه) أي
أي البيت الزوج (قوله والمنسأة) أي المريضة المنسأة يقال أعناده المرض أعمه وقد سبق في أوائل الإبداء
(قوله كاسر قريباً) أي في المانع الثاني (قوله أن يسافر) أي الزوج معها بعد دفع الخ (قوله
كمثلها من الصوم) قال الصلاة للندوة والمطوعة لهن منهن من تطويل الراتبه والقضاء إن كان موسعاً له المنع
ومضيها فلا (قوله قالبان بالغلم) الخ لغير المنفق عليه ولا انتفاء سلطته عليها وإنما وجبت لها السكنى لأنها
لتحصين الماء الذي لا يفرق بوجود الزوجية وعدمها (قوله إذا كانت حاملاً) لأنه كانت متحصنة رجها
لا انتفاء لجمائه

(قوله فقولان) أي مجتمعي على ما في الروض أنها لا يجب لها أن الفسخ برفع العقد من أصله وذلك لا يجب للمهر إذا لم يكن دخولاً فيجب الاعتماد الأول (قوله وكذا) (٢٢٨) المتدعن الوفاة لأن النفقة الحامل بسبب الحمل ونفقة القريب

والغرض فقولان وهذا هو الذي نسبته الشيخ أبو علي إلى عامة الأصحاب وهو الأصح في الروضة والمتدعن النكاح الفاسد لا نفقة لها حاملاً كانت أو حاملًا وكذا المتدعن الوفاة أو الرجعية تستحق النفقة والكسوة وسائر المؤن إلا آفة التنظيف سواء كانت أو متحاملًا وحاملًا ولا تسقط إلا بما يسقط به نفقة الزوجية ولو ظهرت بها أمارات الحمل بعد الطلاق لزمه الاتفاق عليها فإن بان أن لاجل استرداد الزامه على نفقة مدة العدة وسملت عن إقرارها فإن ذكرت عادة مضبوطة عمل بقولها ولو قالت عادي مختلفاً أخذ بأقل عادتها ورجع فيها زاد ولو قالت نسيت عادي أرجع فيها زاد على ثلاثة أشهر ولو ادعت الرجعية تباعد الحيف وامتداد الطهر صدقت واستمرت النفقة إلى أن تقر بمضي العدة وقد مر في الرجعية ونفقة مدة العدة مقدرة كنفقة صلب النكاح ولا يجب تسليم نفقة البائن قبل ظهور الحمل بآماراته فإذا ظهر وجب تسليمها يومياً وموياً ولو ادعت الظهور وأنكر فعليها البينة وهي أربع قوايل ولو اتفق على ظن الحمل فإن بان لاجل استرد ولو لم ينق بعض المدة أو أوالى إن وضعت لم تسقط ولو أبرأته من النفقة المستقرة سقطت ولو اعتق أم ولده حاملًا فلا نفقة له ولو ترك زوجة حاملًا وما لا فلائش لحاق حال الحمل ولو ترك حاملًا بأفلائش على الأب ولو نثرت الحامل فلا نفقة لها ولو اتفق على من نكحها فاسد أو استمتع بها مدته بان فساد فلا استرداد حاملًا كانت أو حاملًا الطرف الرابع في الأعراس فإذا عجز الزوج عن نفقة الزوجة والكسوة والمسكن خربت بين أن تصبر وتتفق من مالها أو اقترضت ونفقة في ذمتها إلى أن يوسر وبين أن ترفع إلى القاضي وتفسخ وتخرج عن الأدم والمهر بعد الدخول فلا خيار وقبل الدخول لها الخيار مسمى كمن أوفر رضاء ومهر مثل وقيل الجزع عن الأدم ثبت الخيار ولو امتنع مع القدرة وأغلب مع اليسار وقدرت على ماله فلا خيار ويعتد القاضي الحاكم بلد الغائب ليطالبها بالنفقة أن علم موضعه يستقرض طاله أن يوفي بها فإن لم يثن بإداء القرص أو جهل موضعه

تسقط نفقة فكذا النفقة بسببه وأعماله تسقط فيها لو مات بعد نيتها إلتانها وجبت ثم قبل الموت فأغشتر بقاها في الدوام لأنه أقوى من الإبتداء (قوله إلا آفة التنظيف) قال الزركشي ثم لو تأدت بالهوان أو الفسوخ وجب لها ما ترف به كما مر في الخدام (قوله ولو اعتق أم ولده حاملًا فلا نفقة لها) بناء على أنها للحامل قال البلقيني قلان النص لو اعتق أم ولده حاملًا فعليها نفقتها حتى تنزع قالو يمكن تفرغه على أنها للحمل ويحتمل الإطلاق وهو الأرجح من جهة قولنا النفقة للحامل بسبب الحمل معناه يستمر ما كان قبل زوال العلة المستحقة بسبب الحمل وهذا موجود في أم الولد فإن نفقتها كانت واجبة قبل العتق فإذا عتقت وهي حامل لزمته كالبائن الحامل (قوله ولو ترك حاملًا بأفلائش على الأب) بناء على أنها للحامل (قوله ولو اتفق على من نكحها فاسد أو استمتع بها مدته بان فساد فلا استرداد) عليها بل يجعل

(قوله فقولان) الاعتماد أنها لا يجب لها واعلم أن المتدعن أن الحامل البائن بالفسخ أو الانفساخ بمقارن أو طرأ لاستحقاق النفقة والكسوة لأنه رفع للعقد من أصله لا يرى عدم وجوب المهر إذا لم يجرد دخول وكذا الحامل البائن بفسخ أو انفساخ بمقارن للعقد كعيب أو ضرر وهكذا ينبغي أن يعلم المقام (قوله عن النكاح الفاسد) إلا نفقة طالة الزوجية فبعد ما ولي ولا يجب لحامل عن شبهة (قوله وكذا المتدعن الوفاة) لاستحقاق النفقة والمؤنة لصحة الخبر بذلك (قوله وجب تسليمها) أي لما مضى من حين العلق ولما بقي برما الخ (قوله أم ولده حاملًا فلا نفقة لها) بناء على أنها للحامل لكن نقل البلقيني عن النص وجوب نفقتها حتى تنزع (قوله ولو ترك زوجة الخ) أي لو مات وترك زوجة (قوله حاملًا) أي لم يخلف ما لا فلائش على الأب بناء على أنها للحامل ويجب عليه النفقة بناء على أنها للحمل (قوله فلا استرداد حاملًا) ويجعل ذلك في مقابلته استمتاعه كذا في الروضة واعلم أن الاسترداد وإن لم يستمتع بها في الطرف الرابع في الأعراس (قوله وقيل الجزع عن الأدم ثبت الخيار) والمتدع الأول لسهولة قيام البدين بدون الأدم بخلاف نحو المسكن (قوله وإن لم يثن بإداء) أي قوله فسخ لعلمه مروجوح والله أعلم وكذا قوله والقياس في صورة الغائب الخ بل هو قياس مع الفارق إذ فرق بينهما صاحب التهنيد بأنه إذا كان المال غالبًا فالجزع من جهة الزوج بالاتفاق وإن كان الزوج غائبًا وهو موسر فقد برته حاصلة والتدع من جهتها قال في التحفة والنهاج والأصح أن لا يفسخ بتنع موسر أو متوسط حضر أو غاب فنكحتها منه ولو غابا كالهالكا كم كان فرض عزمه فنادر واختار كثير من غائب تعدل بحصيلها منه الفسخ وقواء ابن الصلاح قال كتعدرها بالأعراس والعري بان الأعراس عيب فرق ضعيف اهـ والمتدع ما في المتن

ذلك في مقابلته استمتاعه بها أو تلافيه منافعها قاله الأذرع قال شيخ الإسلام وهذا التوجيه يفهم أنه لو لم يستمتع بها أو كان قد تسلمها استرد وليس مراد في الطرف الرابع في الأعراس (قوله وقيل الجزع عن الأدم ثبت الخيار) التعذر الصبر على دوام فقده

هذا ما صححه المحرر واستدركه النووي عليه في المنهاج فقال قلت الأصح المنع وأنت أعلم وهو مقتضى كلام الكبير عن الأكرمين وصرح به في الروضتين صححه الصغير لأنه تابع مع سهولة قيام البدن بدونه (قوله ٢٢٩) والقياس في صور الغائب (الح) قال الشيخ الإسلام في

أولاده فتولّى البعث ورأى الفسخ أصوب فسخ ولو جهل حال الغائب من اليسار أو الأعراس أو شك في بواره فلا خيار لأن السبب لم يتحقق وفيهم من هذا أنه لو غاب معسر أو تمت مدة فلا خيار لها لا خيار اليسار والقياس في صور الغائب كهيئة المال إلى مسافة القصر لأن المسافة إما الجهر وإما التعذر والتعذر على ما في الصورة الآية في النسيج والبناء وغيرهما ولو ثبت إعسار الغائب عندنا كما يلهجها جازم الفسخ ولا حاجة إلى البعث البتة ولو غاب ماله إلى مسافة القصر فله الفسخ ودونها فلا يؤمر بالإحسان عاجلاً وهو ثلاثة أيام فادونها ولو كان له دين مؤجل عليها الفسخ إلا أن يكون الأجل قريباً وهو مدة إحضار المال الغائب إلى ما دون مسافة القصر ولو كان له دين حال فإن كان على معسر فله الخيار وعلى موسر حاضر فلا رد على غائب فوجهان وإن كان غريباً وبشخصان كانت موسرة فلا خيار وإن كانت معسر فله الخيار ولو كان له عقار لا يرغب في شرائه فله الخيار ولو كان عليه دين مستغرق فلا خيار لها حتى يصرّف ماله إلى الغرماء ولو تبرع رجل بنفقته لم يلزمه القبول وله الفسخ ولو لم ينفق الموسر إلا نفقة المعسر بن فلا خيار وإلّا ياتي يكون دينا في ذمته والتعذر على الكسب كالقدرة على المال فلا خيار له في كل يوم نفقته فلا خيار ولو كان يكتب ماله ما يكتب ثلثته أيام ثم يصدّ هالاً يكتب يومين أو ثلاثة ثم يكتب في يوم ما يكتب الأيام الماضية فلا خيار لأنه غائب لا يجوز وكذا النسيج الذي يسج في الأسبوع أو ثلثي أسبوع بنفقته الأسبوع قال الرافعي والوجه التسوية بينه وبين إحضار المال الغائب عاجلاً ولو عجز العامل عن العمل لم يرض فلا خيار إن ربي

ومن ثم صرح في الأم بأنه لا فسخ مادام موسر وإن قطع خبره وتعذر استيفاء النفقة من ماله أو الذب نقل كفاؤه الأذرى جزم شيخنا في شرح منتهج الفسخ في منقطع خبره ماله حاضر أو غائب لم ينقل كعائت ولا فسخ نفية من جهل حاله يساراً أو أعراساً بل لو شئت بنية أنه غاب معسر فلا فسخ ما تشبه بإعساره الآن كلام التحفة ومر في الحاشية في عدة الوقايع من النقل عنه ماله مناسبة بذلك فراجعهما فإذا تأملت ما نقلت عنه علمت ضعف ما في المتن من أكثر المسائل في هذا البحث (قوله لا خيار اليسار) وهذا المفهوم هو المتمد كالمال وإن رده بعض (قوله على ما في الصورة الآية) يعني علة الفسخ في الصورة الآية التعذر لا الجهر فإذا كان التعذر علة في الصورة فكذلك علة في الزوج الغائب إلى مسافة القصر هذا ما ل كلامه وضعه غير خفي (قوله ولو غاب ماله إلى مسافة القصر (الح) ولا يلزمها البصر للضرورة قال في التحفة ويفرق بينه وبين المعسر لأن في بانه هدام شأنه القدرة لتيسر اقتراضه فلم يناسبه الإمهال بخلاف المعسر ومن ثم بحث الأذرى أنه لو قال أحضره وأمكنه في مدة الإمهال الآية مهل (قوله وهو مدة أحضار مال (الح) وهو ثلاثة أيام فادونها (قوله وعلى غائب وجهان) أقسمها الأخيار كالأغاب الزوج الموسر (قوله ومصره فلا خيار) لا خيار لها لا خيار إلى حقها والمعسر منظر كذا على في الروضة (قوله في شرائه فلا خيار) قياساً على الصورة المتقدمة (قوله لا يلزمها القبول) لثمة (قوله لأنه تاخير لا عجز) ولأنه لا يثبت الاستدانة حينئذ صار كلوسر (قوله وكذا النسيج التي (الح) قال في التحفة وليس المراد أن يضرها أسبوعاً بل نفقة بل المراد أنه في حكم واحد فنفقها ونفق مما استدانه لا مكان القضاء كذا قالوه به يعلم أنافع كونها منكم من مطالبة وتامر بالاستدانة والاضاق لا تخمس أو امتنع لا تقرر أنه في حكم موسر امتنع ويؤيده قولهم امتناع القادر على الكسب عنه كامتناع الموسر فلا فسخ به اه (قوله قال الرافعي والوجه التسوية بينه وبين إحضار المال الغائب) أي إلى مسافة القصر عاجلاً حاصل ما قال الرافعي أن لها الخيار في صورة النسيج إذا تسوية بين هذه

الزوج طام ففسخ كما صرح به الخوارزمي ما إذا كان المتبرع أب الزوج أو جده وهو تحت حجره ويلزمها القبول لدخوله في ملك المولى عنه تقدروا يكون الولي كانه موهوب وقيل كذا قلناه الاستوى عن الأصحاب (قوله وكذا النسيج التي (الح) قال في شرح الرض لا نه غير معسر بل نستدين لما يقع من التأخير اليسير فليس المراد أن يضرها أسبوعاً بل نفقة بل المراد كقوله الماوردي والرافعي وغيرهما أن هذا

في حكم الواجب لغيره ما يتفق بما استدل به لا يمكن القضاء (قوله) يثبت الادم والكسوف ونفقة الخادم في السنة ^{بما كان} كماله على غيره ومنها
القاضي لانهما في مقابلة التمكن وقد حصل (قوله) ولا يثبت السكنى لانها امتناع لتعليك (قوله) واذا ثبت الفسخ فلا بد من الرجوع الى القاضي (الخ)
لانه محتمل فيه كاعتقاده قال ابن حجر فلا ينفذ منها قبل ذلك ظاهر ولا يلحق ولا يثبتها الامن الفسخ (قوله) ولما لم يمنع من الاستمتاع بها) كما
قوله البغوي ويرجع في الرضعة وقال الروياني ليس لها الشئ وحمل الاذرى وغيره الاول على التبارك الثاني على التليل وبه صرح في الحاشية وبه
ابن الرضا واذا قلنا لا يثبت الرضعة (٢٣٠) عن ذمة نفقة زمن النكح وقياسه ان لا نفقة لها من خروجها لكسب قاله

في التحفة (قوله) ولكن
بعد ما يحمل ثانيا لا لا
لبطلان ما مضى من المالة
برضاها (قوله) ولو اصر
بالمهر (الخ) قال في الاسنى
لو اصر بالمهر فلها الفسخ
بالرجوع الى القاضي كافي
النفقة قبل الدخول لابعده
ثلث المهر بغير خلاف ما
قبله كافي بغير المشتري من
التمن وان تمكينها قبل
اخذ المهر يدل على رضاها
بذمته واذا لم يكن لها
الامتناع بعد تسليم نفسها
فلان لا يكون لها الفسخ
بعد ذلك اولى قال وقار
المهر المذكورات قبله حيث
جاز لها الفسخ بالجزء
عنها ولو بعد الدخول بانه
في مقابلة الوطء فاذا استوفاه
الزوج كان المهر بغير خلاف
فيتمدح عوده بخلافها فانها
في مقابلة التمكن قال
فلو قبضت بعض المهر كاهو
معتاد فلا فسخ بغيره عن
بقية لانه استقر له من
البضع بقسطه ولو فسخت

الصورة وبين المال الغائب على مسافة القصير اوجه اذ قد يمكن احصاءه فبادون اُسبوع فاذا ثبت لها في تلك
الصورة اختيار ثبت لها في صورة النسيج بل اولى والمعتد الاول وقال في الرضعة وكذا الحكم اى الخيار في
النسيج الذي نسج في الاسبوع ثوباني اُسبوعه نفقة الاسبوع كذا قاله ابواسحق والماوردي وصاحب المذهب
والتهذيب وقد ذكرنا في المال الغائب على مسافة القصير ان لها اختيار وقد يمكن احصاءه فبادون اُسبوع
والوجه النسبية قلت المختار هنا ان الاختيار كاذ كرهه لولا الامتعة والله اعلم اه قاتل فيه (قوله)
وان كان غالبا) اى وان كان يقع غالبا (قوله) كالسور المستنع) فلا خيار لها (قوله) فلا خيار ولا امتناع
من التمكن) اى تمكين المرأة اذ الضرر انما يتحقق حين الجزع عن نفقة المهر بن (قوله) ولا يثبت
السكنى) لانه امتناع لتعليك (قوله) في المهر المستنع) وهو المعتد (قوله) فسخت في الخامس) قال في
الرضعة ولو مضى يومان بلا نفقة ووجد نفقة الثالث وعجز في الرابع فهل يستأنف المدة أم يبنى فنصير يوما آخر
فقط وجهان اصحهما البناء (قوله) سكنت) لان الضرر متجدد (قوله) ولو سكنت علة (الخ) بين

لعادها البضع بكامله لعدم الشركة فيه فيؤدى الى الفسخ فيما استقر لزوج بخلاف نظيره من الفسخ بالقلس ولا
لا يمكن الشركة في المبيع قاله ابن الصلاح في فتاوى بوقته عنه الاسوى واعقده الزركشي قال لانه لا يقبل التعريض وقد ادى بعض المهر
فقد دار الامر بين أن يغلب عليه حكم القبض او حكم غيره والاوّل اولى لتشوق الشارع الى بقاء النكاح (قوله) ولو سكنت علة باعساره
بالصدّق فلا فسخ) لان استحقاقه لا يتجدد كالسور يثبت به في النكاح ثم بدلها بخلاف النفقة قال الاسوى وهو ضعيف والمذهب
خلافه فقد حكى العمري ثبوت الفسخ عن الحد بدو عدم ثبوته عن القديم وقد اختلف في الرضعة بما قاله الرافعي من عند ما لم يقبض على غيره

وزاد فغير بالاصح قال الزركشي قال ابن الرقعة في الفسخ اقتصر الماوردي والجمهور **هـ** قال شيخ الاسلام والاولى وجه (قوله) اختيار فيه بعد الرفع على الفور (فان) اخوت فلا فسخ لان الضرر لا يتجدد وقد ضربت اعصارا موقبل الرفع على التراخي لانه قد تزوجوا الطلوع ثم وقع اليسار (قوله) والاولى الصغيرة والمنجونة (وان) كانت فيه مصلحتهما لان (٢٣١) الفسخ بذلك يتعلق بالطهر والشهوة فلا

يلزم من الرفع للفسخ بالاعصار بالمهر واختيار فيه بعد الرفع على الفور فان اخوت فلا فسخ ولو علمت اعصاره وامسك من لها كمن كان ذلك بعد طلبها المهر كان رضا الاعصار وان كان قبله فلا رضى الفسخ للزوجة خاصة فلا فسخ ولا لها والاولى الصغيرة والمنجونة وان كانت فيه مصلحتهما ونفق عليها من مالها فان لم يكن فعل من عليه نفقتها خلياتين ولو وكلت العاقلة البالغة وليا بالفسخ جاز ولو اعسر زوج الامه بالنفقة وارادت الفسخ فلان مع سيدها ولو رضى فلا فسخ لكن لا يلزمه النفقة بل يقول انفسى او اصبرى على الجوع والاعسر بالمهر قبل الدخول فالسيد الفسخ لانه لا للامه ونفقة الامه للزوجة للسيد هي مأذونة في الاخذ بحكم النكاح وفي التناول بحكم العرف ولو اختلفت ممة زوجهما في قبض نفقة اليوم او المستقبل صدقت بيمينها ولا ترضى سيدها الزوج ولو اختلفا في نفقة المدة الماضية صدقة السيد ثبت لان الخصومة في الماضية لا لها ولو صدقت دون السيد صدقت بيمينها ولو عجز العبد عن النفقة بزمانه او غيرها ولم يكن مأذونا في التجارة فلزوجته الفسخ ولو عجز عن نفقة ام ولده لم يجز على الاعتاق بل تنكس فان هجرت في بيت المال الطرف الخامس في نفقة الاقارب ولو عجز بها شروط الاول ان تكون القرابة بعضية فلا يجب نفقة الاخوة والاخوات والاعمام والعمات والاخوال والخالات واولادهم ويجب نفقة الوالد والوالدة والاولاد والاحفاد سواء فيه الاب والام والاجداد والجدات وان علوا والبنون والبنات والاحفاد وان نزلا والوارث وغيره والكافر والمسلم الثاني ان يصكون النفق عليه بمصراف له مال او

كسب بكفه لا يجب نفقته على الزوج بمنجونا كان او عاقلا صغيرا او منامنا من ليس له مال ولا كسب لازم القرب نفقته ومن ليس له مال وله كسب ولكنه لا يكتب نفقة له أصلا كان او فرعا ابنا او بنتا وقيل يجب للاصل وقيل للسك والاذاب على الصبي حد يمكن ان يشعل سوفة او يحمل على الكسب فلولي ان يحمل عليه وينفق عليه من كسبه ليقسط عنه النفقة ولو هرب عن الحرقه او ترك الاكتساب في بعض الايام فلي القرب نفقته وكذلك ان لا يلبق به الحرقه الثالث ان يكون المنفق موسرا وهو من يفضل عن قوته وقوت زوجته في يومه وليته ما يصرف الى القرب والاعاشى عليه ويبيع فيها ما يبيع في الدين من العقار وغيره ولو لم يكن له مال ولكنه من كسب يمكنه كسب ما يفضل عنه كخف به حنك كما يكتب بنفقة الزوجة ونفقة القرب كنفقة الزوجة حتى يحبله الطعام والادام والكسوة والسكن والخدم وغيرها لكنها لا تستقدر بل هي قدر الكفاية ويسقط بعض الزمان ولا يستقر في النعمة وان بعدى بالامتناع من الاغاني ولا يجب الغليك ولو استثنى في بعض الايام منها بشيئة ونحوها سقطت ثم لو فرضها القاضي اذ ان له في الافتراض لغيرية

العمة المتقدمة (قوله) لم يمكن لان الضرر لا يتجدد (قوله) كان رضا الاعصار) فيسقط خيارها (قوله) خلياتين) أي غير ممتزجتين (قوله) صدقت بيمينها) ولا ترضى سيدها الزوج لانه لا لها للعامة المنجزة فكان الملك لا يثبت للسيد الا بعد القبض والاصل عدمه كذا عطل (قوله) دون السيد صدقت بيمينها) اذ القبض طاعه حكم النكاح في الطرف الخامس في النفقة الح (قوله) والكافر والمسلم) لوجود السبب الذي هو البعضية (قوله) وقيل يجب للاصل) وهو المتمد لعظم حوته الا يرى انه يجب اغناؤه دون العرع ويسقط عنه التماس قتل ولده وهذا اذا لم يشعل بماله والولد الواجب نفقته قطعاً (قوله) ولا تستقر في النعمة) لانها وجبت لدفع الحاجة اليها ولو استقرت (قوله) لم فرضها

بالعرف وليس منها تكليفه الكسب مع كبر سنه وكما يجب الاغناؤه بتمتع التماس وهو المقدر والمصحح في النكاح قال ابن حجر في شرحه ومحل ذلك ان لم يشغل بماله والولد صالحه والاوجب نفقته زوا (قوله) ولا تستقر في النعمة) لانها مواثيقه لا يسد بها ذلك (قوله) لم فرضها القاضي) بالغاء واذا ن له في الافتراض بالغاء لغيرية او امتناع لم تسقط واستقرت وعبارة الارشاد تستقر بغير ضاى القاضي بالغاء

وكذا ما ذهبت في الاستقراض
لغية أو امتناع ولا تستقر
بدون هذين بل تستق
بعض الزمان لا تفقه خادم
القريب حيث وجبت لانها
في مقابلة الخدمة اه (قوله)
ولا يشترط اتهاؤه أي اتهاؤه
حال المنفق عليه (قوله ولا
يمكن بمسند الرق الخ)
قال الفزاري في الوصي ونولا
يجب اشباعه أي المبالغة فيه
أما الشئ فواجب كاصرح
به ابن يونس (قوله لان
فقد هـ لا يثبت الخيار)
قال في شرح الروض
وقضية كلامه عدم وجوب
السكنى أيضا والواجب
وجوب الثلاثة وجرى عليه
في أصل الروضة في الاولين
حيث هل عدم وجوبهما
عن البغوي ثم قال لكن
قياس ما ذكرنا من أن
الابن يتحمل ما يلزم الاب
وجوبهما واجبين على
الاب مع اعساره (قوله
أذن هـ) أي الام (قوله
وطا الاستقلال بالخذ)
لقصة هذه (قوله نذيب
يجب على الام أن ترضع
ولدها اللبن) بالهمز
والقصر وان وجدت
مرضعة أخرى لانه لا
يعيش أبوي غائبا لانه
وهو اللبن النازل أول
الولادة ومنه يسيرة قال

أو امتناع لم يستق واستقرت ويتبرحال القريب في السن والزهادة والرغبة فالرضع كفي بقوة الارضاع في
الحولين والطمع والشبع ما يلحق بهما ولا يشترط اتهاؤه إلى حد الضرورة ولا يكتفي ما يسد الرق بل ما يستقل
به يمكن من التردد والفرق ولو كان لا يملك ولا يلزم الولد انفاقا فهو لا كانت له زوجتان لم يلزمه الا لواحدة
ويوزع الاب عليها وكل واحدة منهما الفسخ فان فسخت واحدة فالنفقة لأخرى ولو كان له اولاد لم
يلزمه الا اتفاق عليهم ولو كان الابن في نفقة أبيه وله زوجة لم يلزم الاب نفقتها ولو كان له اولاد يجب على الجدة
نفقتهم وكما يجب على الابن نفقة زوجة الاب يلزمه كسوتها قال البغوي ولا يلزمه الا دم ونفقة الخادمة لان
فقد هـ لا يثبت الخيار قال الرافعي والقياس وجوبهما وهو المفهوم من شرح اللباب ولو لم ينفق الاب على
زوجة الولد الصغير أو كان غائبا أذن له القاضي في الاخذ من ماله أو بالاستقراض عليه وبالاتفاق بشرط
أهليتها لذلك وطا الاستقلال بالخذ والاستقراض أيضا وعلى الاب اداء ما اقترضت ان أشهدت ولا فعليا
ولو أنفقت على الطفل المورس من ماله بغير إذن القاضي والاب جاز ولو أنفقت عليه من ماله بقصد الرجوع
وأشهدت رجعت وان لم تقصد الرجوع أو لم تشهد فلا رجوع ولو امتنع القريب من نفقة القريب فلم يستحق
أخذ الواجب من ماله ان وجد جسده أو غير جسده ان لم يجد هـ على ما سذكر في الدعاوى ان شاء الله تعالى وان
كان غائبا ولا مال له هناك راجع القاضي ليقترض أو يأذن له في الاقتراض فان لم يكن قاض ثم واقترض نظر
هل أشهد أم لا فصل ما ذكرنا في اقتراض الام ولو كان الاب غائبا والجد حاضر اربع عتبات فقد اذك
والا فيقتضى القاضي أو يأذن للجد في الاتفاق ليرجع على الاب ولو استقل الجسد وأمكن الرجوع الى
القاضي فلا رجوع له وان لم يمكن نظري في الشهاد وعدهم واذا وجبت نفقة الاب والجد على الصغير والمتجنون
أخذهم من ماله بالولاية والام لا تأخذ الابن القاضي وطا ما جاز له ما يطبقه وأخذ نفقتهم من أجره ولو غاب
عن زوجته سنين أو نفق عليها أو بهامن ماله عن الزوج ببلاده ورجع الزوج فلا مطالبة لها بالنفقة ولا لهما
بما دفع وصديق في قوله دفعت عن الزوج وحلفان اتهم كالدفع مالا إلى زيد ثم قال دفعت أداه من دين
عمر ولو أنفق الاب تبرعا عليها باذن الزوج أو دونه لم يرجع على الزوج وطا المطالبة بالنفقة كالمال نفقت على
نفسها من ماله ولو غاب وترك ولدا صغيرا معها وعقارا لا نفقة فلها مطالبة القاضي ببيعها لنفقتها **نذيب**
يجب على الام أن ترضع ولدها اللبن وكذا الارضاع بعده ان لم توجد مرضعة أو الأجنبية وان وجدت غيرها
الخ) لتأكد ما يفرضه وأذنه (قوله ولا يشترط اتهاؤه) أي اتهاؤه حال المنفق عليه الى حد الضرورة أي الى
حد مجزؤه لكل الميتة (قوله من التردد والفرق) أي عن الناس وفي بعض النسخ والتصرف بدل والفرق
وهو الموافق لما في الروضة (قوله ولو كان له) أي للاب اولاد لم يلزمه أي الولد المورس الاتفاق عليهم وقارق
الزوجة بانها ان لم ينفق فسخت فيقتصر رالاب وقيل يلزمه لان نفقتهم على الاب فيتحملها الابن عنه (قوله
يلزم الاب نفقتها) اذ لا يلزم على الاب اعفافه (قوله والقياس) أي على ان الاب يتحمل ما لزم الاب
وجوبهما لانهما واجبان على الاب مع اعساره وهذا القياس هو الواجب (قوله أذن هـ) أي للام فيمن
ذكر المضرر واردة المظهر (قوله نظري في الشهاد وعدهم) فيرجع ان أشهد (قوله بالنفقة) أي للماضية
(قوله بما دفع) لانه أنفق بغير أذنه (قوله وصديق) أي الاب للتأطاب الزوج بها وحلفان انهم بان انهم
فيما قال وزعمت انه أنفق متبرعا (قوله كالدفع الخ) فانه يسقط الدين ولا يرجع به **نذيب** (قوله
اللبن) بالهمزة والقصر وهو اللبن النازل بعد الولادة ويرجع في مدته لاهل الخبرة وقيل بقدر ثلاثة أيام وقيل
سبعة وذلك لان النفس لا تعيش بدون غلبا كذا في التحفة (قوله ان لم يوجد مرضعة) أي غير الام فيجب
عليها الارضاع بقاء الولد (قوله أو الأجنبية) أي وجدت الأجنبية فقط بان فقدت الام أيضا وجب على

الأدعي ويشبه أن يرجع فيها إلى أهل الخبرة قال ابن حجر وقد بقدر ثلاثة أيام وقيل سبعة (قوله والأجنبية)

وجب عليه أيضا إتيانها ولو لم

(قوله وقيل لا) لأنها اشترى
على ولدها من غيره وأولها
له أصل وأوقف وهو المتمد
قال ابن حجر واعترض هذا
الصحيح بما يلاق به
فأجده (قوله ولو قال أجد
مشرعة الخ) لأنها دعي
عليه أبو مؤا الأصل عدلها
(قوله إذا اجتاز) قال في
الصحيح جواز البت في جزأ
اكتفي به **خاتمة**
إذا اجتمع للحجاج فرعان
أو أكثر (قوله فإن لم يكن
اقترض) عليه أن أمكن
والأمر الحاكم الحاضر
بالاتفاق بقصد الرجوع
على الغائب وأما إذا رجع
قاله القاضي والشولي قال
الأدعي وهو واضح إذا
كان المأمور أهلا لذلك
مؤمنًا والا فاقترض منه
الحاكم أو امرء عدل بالعرف
إلى المحتاج يومافيوما (قوله
فإن استويا في الأرض
وزعت عليهما بحسب
الأرض) لأشعار زيادة
الأرض بزيادة قوة القرابة
وقيل اغتيا بالسومور وجه
إن المقر في الروض قال
شيخ الإسلام في شرحه
وقياس مارجع فبين له
أبرار وقتنا نفقت عليهما
ترجع الأول لكن منه
الزركشي ورجع الثاني
وقيل صحيحه عن
الغوري وأخوارزمي
وغيرهما

ولم يرغب الأم لم تحجب كانت في نكاحه أو بآئنة من ترضع في العادة أم لا وإن رغبت فإن كانت في نكاحه فله
منهما من الأرض للاسقاط وقيل لا فإن قلنا به أو توافق عليه وأرضت متبرعة فذلك ولا بد أن يفتقها وإن
طلبت أبو مؤا فذلك ولها الجوز مع النفقة إن لم يمنع الأرض للاسقاط ولم ينقصه وإن منع أو نقص فلا نفقة
وإن لم تكن في نكاحه وتبرعت به فلا تمنع وإن لم تبرع فإن طلبت أكثر من أبو مؤا فله منها ما استرضع
أجنبيها أبو مؤا وللش وإن طلبت أبو مؤا فله المنع ولو قال أجد متبرعة أو أرضية بدونها أو أنكرت صدق بينه
والسيد اجبارا منه ومستور له على أرضه ولدها وليس له تسليم ولدها إلى غيره وهي ترضعه للتفريق
ولأن يكفها أرضه غير ولدها معه بأبو مؤا ودونها الآن يغضل عن رى ولدها وأما وأستغنى عن اللبن وله
اجبارها على فطامه قبل الحولين إذا اكتفى بغير اللبن وعلى الأرض بعد الحولين وإن اكتفى بغيره إلا إذا
تضررت به وليس لها الاستقلال بالأرض ولا القطام وللحرة حق التربية فليس لواحد من الإبرين
الاستقلال بالقطام قبل الحولين ويجوز بالاتفاق إذا لم يضر الولد به وبعد الحولين جاز لكل منهما إذا اجتاز
بالطعام ويجوز أن يزداد على الحولين أن اتفقا **خاتمة** إذا اجتمع للحجاج فرعان أو أكثر وكل واحد
منهم بحيث يلزمه النفقة لو انفردا فإن استوى إلى القرب والورثة أو عدما وفي ذلك كورة والأوثة فالنفقة عليها
بالسوية تصاو إلى اليسار ثم تفاوت إلى اليسار إلى الأيسر أو أحدهما بالمال والآخر بالكسب ولو غاب أحدهما
أخذ قطعه من ماله الحاضر فإن لم يكن اقترض وإن اختلفا في شيء من ذلك فالنظر إلى القرب درجة فإن كان
أحدهما أقرب فالنفقة عليه وإلا كان أولم يكن ذكر أو أختي وإن استوى إلى القرب فالنظر إلى الورثة
فإن استوى إلى الأرض وزعت عليهما بحسب الأرض ولا يقسم بالذكورة والأدلاء بها وقيل إن استوى إلى الأرض
وعدهما فالنظر إلى الذكورة فإن استوى إليهما فالنظر إلى الأدلاء بها الأمثلة ابن وبنت فالنفقة عليهما أمثلة
كالبنت بنت وابن ابن على البنت القرب بنت ابن وابن بنت هي على بنت الابن للأرث ابن ابن وابن
بنت فملى ابن الابن للأرث ولو اجتمع للحجاج أمسان فصاعد كل بحيث يجب عليه النفقة لو انفردا فإن اجتمع
الأجنبية أرضها إبقاءه ولا نهى من كعابه (قوله عن ترضع الخ) أي سواء كانت من ترضع الولد في العادة
أو لا (قوله فله منهما من الأرض للاسقاط) لأنه مستحق الاستمتاع به في الأوقات المصروفة إلى الأرض
(قوله وقيل لا) وهو المعتمد لأن فيه اضرا بالولد لزيد شفتها وزيادة صلاح لبنها (قوله فلا نفقة)
لفوات كمال التمكن (قوله صدق بينه) لأنها دعي عليه أبو مؤا والأصل عدمها ولا يشترط عليه البينة كذا
علل في الرضة (قوله والسيد اجبارا منه الخ) لأنه ملك لبنها ومنافها به فأقرت الرجة (قوله وليس لها)
أي للامة الاستقلال بالأرض أي بعد الحولين ولا يقطع قطعا إلا لاحق لها في نفسها (قوله اجتزأ بالطعام)
أي اكتفى به **خاتمة** (قوله وفي ذلك كورة والأوثة) بأن كما ذكر ابن أو اثنين (قوله فإن لم يكن
اقترض عليه) أي إن أمكن والأمر الحاكم الحاضر بالاتفاق بقصد الرجوع على الغائب ومحل هذا إذا كان
المأمور أهلا لذلك والا فاقترض منه الحاكم أو امرء عدل بالاتفاق والعرف إلى المحتاج يومافيوما (قوله
فإن استوى إلى الأرض وزعت عليهما بحسب الأرض) لأن زيادة الأرض تشعير بزيادة قوة القرابة وهذا
نظير ما رجه النووي وغيره فعين لها وإن قلنا أن مؤا عليه أمكن منه الزركشي ورجع الاستواء
وقيل صحيحه من جمع ورجعه ابن المقر في الروض وغيره (قوله فالنظر إلى الذكورة) في ابن
وبنت هي على الابن قال في شرح عناية القسوى ومن الفروع تقدم الذكر على الأنثى فيقدم الابن أي
على البنت فإن استوى إلى الذكورة تقدم المذكر بالذكورة تقدم بنت الابن مثلاً على بنت البنت فإن استوى
في الأدلاء الذكر أمضاهم الأقرب فتقدم بنت البنت على بنت بنت البنت اه هذا مثل ما في شرح الباب

والنفقة على التزويج
مواصلة (قوله) والمعتد
للك (قوله) قال ابن حجر
في التحفة وقدّم الام
على الاب كالجدة وقدّم
الاب على الولد الكبير
العاقل لكن الابوجه أن
الاب المجنون مستوعم
الولد الصغير والمجنون (قوله)
وان اختلفا عمل بقول من
يدعوى الاشتراك قال
البلقيني بل يقرع بينهما
ويجوز أن يقال بعدين
القاضي لكل واحد قطعا
للنزاع (قوله) فعلى الابن
نفقة الام) تفرع على
الام من تقديم الام على
الاب وهذا ما عني في الروعة
بعد قلعه من الرواية كلاما
ورده عليه ورد الاستوى
بحث الروعة بكلام رده عليه
البلقيني (قوله) ومن بعض
سوابقه نفقة القريب
بتمامها) لانه كالمسركافي
الكفارة كذا ويجه في

الروعة قال الزركشي وهو
غريب قال به الغزالي وهو
خلاف مذهب الشافعي
فقد نص في مواضع على
انه لا يلزم نفقة الأقارب
لانه في حكم المسر ونقله
عن جمع من الطبر
السادس في الحاشية بفتح
الحاء من الحظن كسرهما
وهو الجنب فان الحاشية
ترد ليه المحضون وتنتهي في

أبوه وأمه فعلى الأب وان اجتمع جده وأمه فعلى الجد وان علاوان اجتمع اثنان من الاجداد والجدات قدّم
الأقرب فان استوى أو اوارث فان استوى باقي الارث أو عدهم وزع عدما ولا يترتبة كورة ولا يقدم بها
وقيل يعتبر الكورة كورته الأدلما كما سبه الامثلة أب الأب والأم فعلى أب الأب للارث أم أب وأم
سوى بينهما أم الأم وأم الأب فعلى أم الأب للارث ولا يجتمع للمحتاج واحد من الامول وأكرم من الفروع
هي على الفرع قريبا كان أو بعيدا وارثا أو غير وارث الامثلة أب وابن فعلى الأب أب وبنت فعلى البنت
أم وابن فعلى الابن أم وبنت فعلى البنت جنوا ابن فعلى ابن الابن جده وبنت فعلى البنت أب وابن
ابن فعلى ابن الابن ولو اجتمع على واحد محتاجون فان وفي ماله أو كتبهم فعليه نفقة الكل وان لم يعضل
عن كفايته الا نفقة واحد قدّم زوجته وأما الأقارب فيقدم نفقة الأقرب الموارث ولا يوزع بالارث اذا
استوى بل يسوى بينهما ابن وبنت يسوى بينهما ابنا أو بنتا فتكذلك ولو اخص أحدهما بزيد
عجز بان كان مريضا أو زمنا أو مرضيا قدّم أم وبنت لم يجزها أو كتبها وانما قض صاحب الكبير
والروعة حيث ذكر في باب القطر ان الأب يقدم على الام في النفقة وهذا تقدم على الأب والمعتد
المد كورته ابن صغير أو أب قدّم الابن ابن كبير أو أب قاله كور في الكبير والروعة في باب القطر تقديم
الأب والمفهوم من شرح الباب والحادى وتعليقه تقديم الابن ويجري الخلاف في الابن والام والأب والبنت
والجد وابن الابن وقيل اذا استوى باقي الارث يقدم بالانوة ولو كان له ولدان ولم يقدر الاعلى نفقة أحدهما
أب موسر لم أباه نفقة الآخر فان اتفعا على الشركة أو على أن يخص كل واحد فذلك وان اختلفا عمل قول
من يدعوى الاشتراك ولو كان للابوين المحتاجين ابن لا يقدر الاعلى نفقة أحدهما ولا ابن ابن موسر فعلى
الابن نفقة الام ودعى ابن الابن نفقة الاب ولا يلزم العبد نفقة أولاده بل ان كانت الزوجة حرة فعليه نفقتهم
وان كانت أمة فعلى سيدها ولو كان الولد حرا أو ابوا مريقتان فنفقة في بيت المال ولا يلزم المكاتب نفقة
ولدمن زوجته حرة كانت أمة أو مكاتب ولا يجب نفقة المكاتب على ولده الحر بل ينق من كسبه
ومن نعت سوابقه نفقة القريب بشماها ولو كان محتاجا وجب على قريبه الحر نفقته بقدر سوابقه الطرف
السادس في الحاشية وهي القيام بحفظ من لا يستقل بامرءه وبنته ووقايتها عما يؤذي به وهي نوع ولادة ولكنها
بالاناث أليق ومؤتعا على الأب ان لم يتبرع بالحاشية والنظر في الحاضن والمحضون وترتيب الحواضن فان كان
الابوان على النكاح فالطفل معهم وان تفرقا فاشترى أو طلاق أو غيرهما كانت الحاشية للام بشرط
لاختصاص بالام بل تم كل من له مدخل في الحاشية الاول ان تكون سبعة ان كان الطفل مسلما

فأما والمعتد الاول (قوله) أم أب وأم أم سوى بينهما) أي ان قلنا الاعتبار بالأقرب أو بالميراث
وان قلنا بالأدلاء فيجب على أم الأب (قوله) قدّم زوجها) لقوة نفقتها الا ترى عدم سقوطها عنها
ولا يفي الرمان (قوله) في باب القطر تقديم الأب) وهو المعتد (قوله) ويجري الخلاف في الابن
والام والأب والبنت والجد وابن الابن) فالمعتد تقديم الام على الابن والأب على الابن والاب على
البنت والجد على ابن الابن (قوله) وقيل اذا استوى باقي الارث يقدم بالانوة) فعلى القليل تقدم البنت
على الأب وهو مرجوح والله أعلم (قوله) فعليه نفقتهم) اذا الولد يتبعها (قوله) ولا يلزم المكاتب
الح) بل لا يجوز له أن ينفق عليه ميانة لحق السيد (قوله) يلزمه نفقة القريب بشماها) وهو المرجع في
الروعة لكن قال الزركشي وهو غريب بل قيل وهو خلاف مذهب الشافعي فقد نص في مواضع على انه
لا يلزم نفقة الأقارب لانه في حكم المسر في الطرف السادس في الحاشية (قوله) بالاناث أليق) لانهن أشق
وأصدر على القيام بها

الصغير بالتخير وما عداه الى الصلح ونسعى كغفالة كما قاله الماوردي وقال غيره نسعى حاصلا (قوله) ولكنها ما ذات أليق) فلا

لأنهم أشق وأهدى إلى التوبة وأصوب على القيام بها وأشبه سلازمًا ملائطًا (قوله فلا حنا له كافر وكافر على مسلم) إذ لا ولاية طهاسية
(قوله فلا حنا له لغيره) ورفيقه وان أدن السيد) لا ولاية له على من أهل ولايتهم ما شغلوا بخدمة السيد وأعلم بأن وادن السيد لا نقد
يرجع فيشور أمر الولد يستثنى ما لو أسلمت وأولد الكافر فإن ولدها بائنها في الإسلام وحضات لها ما تركت كما حكا في أصل الزوجة
في أمهات الأولاد عن أبي اسحق المروزي وأقره قال في المهمات والمعنى (٢٣٥)
فيه فراغها فتمت السيد من قرن بانها من

بل بالأجارة عاليه الأسى قوله السادس أن ترصع الولد) فان لم يكن لها لبن أو امتعت من الارضاع ولا حضانة لم يلزم استئجار مربية
تترك منزلها وتنقل الى مكان المرأة كأهمه كلام أصل الرضعة وصرح به ابن الرقة وبه فيمكن لها لبن نظرا لغائبها أن تكون
كألاب ونحو مما لا يلين له وذلك لا يمنع الحضانة وكلام الأئمة كالأقل الأدرعي وغيره يقتضي الجزم بأنه لا يشترط كونها ذات لبن وحاصلها أنه اذا لم
يكن لها لبن فلا خلاف في استحقاقها وان كان لها لبن وامتنعت فالإمام أنه لا حضانة لها قوله وهي في يد السلطان) لتمام الحفظ

والغريب الأب بعد شقيق منه (قوله ولا يخبر بين الأب والاخت أو اختا قبل الحضانة) ثم هذا ما وقع في بعض نسخ الروضة وأصلها فتيها المصنف والمحدث كما صححه في المتباج كماله (٢٣٦) واقتضاه قول العز يزانه يخبر بين الأب وبينها كما يخبر بينه وبين الأم وعليه فظاهر

كالاخ والم وإنه ان كان الوليد كرايا لترتيب المعنى في الحضانة ولا يخبر بين الأب والاخت أو اختا قبل الحضانة وهذا اختيار أحد الإبرين ثم آخره قول إليه فان عاد إلى الأول أعيد إليه فان أكثر بحيث يظن أنه نقصان عقل جعل عند أمه وكذا لو بلغ وهو على قصانه وخيله وإذا اختار الأب وكان ذكرا لم يمنعه من زيارة الأم ولا الأم من زيارته وإن كان أنثى فله منعهما من زيارتها ولا يمنع الأم من زيارتها ولا زيارة في أيام مرة على العادة وإذا دخلت لا تحل المقام ولو مرض الوليد كرايا أو أنثى فالأم أولى بمرضه فان رضى بغيره يرضى في بيته فذلك والا فتنتقل إلى بيتها وجب الاحتراز عن الخلوة في الفريض في بيته وكذا في الزيارة وإذا ماتت لم تمنع من حضور غسله ونحوه إلى الدفن ولو مرضت الأم لم يمنع الولد من عيادتها كرايا أو أنثى ولا مرضها البنت إلا إذا أحست ولو اختار الابن أمه كان عند الأب نهارا يؤدبه ويعلمه الدين والمعاش والحرقة وعند أمه ليلا ولو اختارت البنت أمها كانت عند هلاليتها وراو بزورها الأب على العادة ولا يطلب احترازها عند موكلها الولد عند الأم قبل سن التخيير ولو اختارها مجتمعا أقرع بينهما ولو لم يختر واحد منهما فالأم أحق ولو تزك أحد الإبرين وقت التخيير كفايته لا آخره كان الآخر أحق به فان عاد لم يطلب ما خير ولو تدافع الإبران كفايتهما وجد من يستحق الحضانة بعدها كالجدة والجدة خير بينهما وإن لم يوجد أحبر عليهما من يلزم نفقته ولو أراد أحد هما سفر حاجة كحج وبجارة فالولد يكون مع المقيم طال أم قصر وإن كان سفره لا فيكون مع الأب يسافر هو أو الأم تكفيها في بلدها أو في القرية ولو ارتقت الأم في الطريق دام حقها وكذا في المقصود لو كان الطريق غوفاً أو المقصد لم يكن له تقه ولو قال أريد الانتقال وقالت بل التجارة صدق بيئته وسائر العصبات من الحارم كالجدة والأخ والم بمنزلة الأب في هذا وكذا أغبر الحارم كان الم أم إذا كان الولد كرايا وإن كان أنثى فلا إذا لم تبلغ سن تنهي والتي لأصوبه كالاخ وإبته فلا تقل ولا يثبت حق النقل للأب وغيره إلا إذا اجتمع الصفات المعتبرة في الحضانة ولو أراد الأخ الانتقال وهناك أخ أو عم مقيم فلا تقل بخلاف الأب فان له النقل مع إقامة الجد ولجد النقل مع إقامة الأخ والم في النظر الثاني في المحضون وهو من لا يستقل برعاية نفسه ولا يهدى إلى مصالحه لغرض أو جنون أو خبل أو فلة تميز وتوى بلغ الغلام رشيد أو لى نفسه ولا يجبر على أن يكون عند الإبرين أو أحدهما والاولى أن لا يفارقهما ويخدمهما ويسلما وإن بلغ فأقلا غير رشيد فقد أطلق أنه كالصبي وقال ابن سريج إن لم يحسن تدبيره فكذلك وإن (قوله وابنه) أى ابن الم (قوله وإن كان الولد كرايا) وإن كان أنثى فالأم أحق بالحضانة (قوله بالترتيب المعتبر) أى يخبر بينها وبين من على حاشية النسب بالترتيب الخ وسيجيء الترتيب (قوله ولا يخبر بين الأب والاخت) أو اختا والمحدث أنه يخبر بينه وبينها (قوله فإن أكثر) أى النقل (قوله على قصانه وخيله) مر ترغيب الخليل في كتاب الطحرقيل الخاتمة (قوله فان رضى) أى الأب بغيره الخ (قوله ويجب الاحتراز) أى احتراز الأب والجد وأمه عن الخلوة بالآخر (قوله وإذا مات) أى الولد لم تمنع الأم الخ (قوله إذا أحست) أى البنت الفريض ولا يلزم الأب تمكين الذكر من مرضها وإن أمسن (قوله وطلبه أخير) أى الولد (قوله من تلزمه نفقته) أى نفقة الولد وسواه الأب (قوله فيكون مع الأب) حفظا للنسب ولصحة التأديب (قوله ولو ارتقت) أى صارت رفيقته في الطريق (قوله صدق بيئته) لأنه أعرف بداره (قوله وهناك أخ أو عم مقيم) صفلا أخ أو عم (النظر الثاني) (قوله وأخبل) مر ترغيب في الحجر (قوله وصلها) من صلة الرحم (قوله فقد أطلق الخ) أى من غير فرق بين عدم

سلامهم أنه لا فرق في الاخت بين التي للأب وغيرها (قوله إلا إذا أحست) قال في الاسنى وإن مرضت الأم مرضها الاتنى أن أحست بمرضها بخلاف الذكر لا يلزم الأب تمكينه من أن يمرضها وإن أحسن (قوله) وإن كان سفر نفقة فيكون مع الأب حفظا للنسب ورعاية لحمة التأديب والتعليم وسهولة الاتفاق عليه (قوله ولو كان الطريق غوفاً أو المقصد لم يكن له نقله) أو كان السفر به وقت شدته أو أريد كفايته ابن الرفقة مع عدم ما يمين ذلك كفايته الأخرى قال أو كان السفر به الم دار الحرب وإن أمن عقباء أو كان السفر به في بحر وليس خوف الطاعون مانعا وإن وجدت قرأته كاهو ظاهر نظر الأصل عدمه قاله ابن حجر (قوله ولو قال أريد الانتقال وقالت بل التجارة صدق بيئته) لأنه أعرف بقصده فان نكل حلفت وسكت الولد (قوله بخلاف الأب) فان له النقل مع إقامة الجد ولجد النقل مع إقامة الأخ والم إنهما أصل في النسب

فلا يعتنى به غيرها كما نبهها والحوشى متعارفون فالقيم منهم يعنى بحفظه نقل ذلك في الروضة عن التولى ويحلفه اختل قول الماوردى أنه إذا انتقل أقارب العصبية بعد الأب وأقام بأعدهم فالمنتقلون أولى به قال البلقيني وهو الأصح ويشهد له ظاهر نص الم والمختصر وهو مقتضى إطلاق الأصحاب ومقالة التولى من مفرداته التي هي غير معمول بها

(قوله ويجبر على ذلك) هذا
 ما قاله الامام والغزالي لكن
 ذهب العراقيون الى انها
 لا تجبر وهو الذي ذكره
 في الروض قال الاستوى
 والقنوى عليه فقد قاله
 المارودي عن ص الشافعي
 رضى الله تعالى عنه (قوله
 ولو ادعى الولي الخ) لان
 اسكتها في موضع البراءة
 اهلون من الفضيحة باقامة
 البينة (قوله ثم أمهاتها
 المدليات بالاثان) أي
 الوارثات لان من ولادة
 ووراثته كالام وانما قسمت
 أمهات الام على أمهات
 الاب لان الولادة فيهن
 محققة وفي أمهات الاب
 مظنونة ولاهن أقوى في
 الارث بدليل انهن لا
 يسقطن بالاب بخلاف
 أمهاتهن (قوله ثم بنات
 الاخوال) وذكر في الروضة
 مع ذلك كورات بنت الخال
 أيضا وحدها ابن المقرئ في
 مختصرها قول الاستوى
 انه غير مستقيم لانهما تدل
 بذلك غير وارث وهي بعدم
 الاستحقاق أولى من أم
 أبي الام وبقرى كافله ابن
 حجر بأن ادعاء البنوة
 ثم الاخوة وهذه بعض
 الابوة والبنوة أقوى كما
 صرحوا به

اختلفوا في عدم صلاحه يمكن حيث يشاء قال الرافعي والثوري وهذا أحسن وهو الذي كورني شرح
 اللباب واذا بلغت الاثني فان كانت من زوجة فكانت من زوجها والا فان كانت بكر اقتضت بها أو أحدهما
 ويجبر على ذلك فان افتقر تغيرت بينهما وان كانت ثيبا فالاولى ان تكون عندها أو عندها أحدهما ولا يجبر على
 ذلك اذ لم يتم ولم تذكر بريبة أو الاقرب والجد ومن يزوج بينهما منهما من افراد او احدهم منهم ضمنها الى
 نفسها ان رأى ذلك وغيره بكنها موضوعا لم يبق بها ولا حظها ولا دم ضمنها البياض الريبة ولو فرضت التهمة
 في حق البكر فهي أولى بالاحتياط والامر اذا خيف من الافراد وانما حثت منهم منع من مفارقة الابوين
 والجد كلاب في حق وكذا الاخ والعم ونحوهما ولو ادعى الولي بريبة وانكرت قبل قوله ويخطأ بلاينة
 النظر الثالث في ترتيب الحواض في اجمع اثنان فصاعدا فان تراضوا بواحدة فذلك وان تعدا فواضعي
 من عليه التفتة وان طلبها كل واحد من المتصفين بشرطها فمهم ثلاثة ثلاثة ان ضرب الاول بعض الاثان
 وأولهن الام ثم أمهاتها المدليات بالاثان القر في ثم أم الاب ثم أمهاتها كذا كذا ثم أم الاب
 كذلك ثم أم الاب كذا كذا ثم الاخوات من الابوين ثم من الاب من الام ثم الاخوات كذلك ثم بنات
 الاخوات كذلك ثم بنات الاخوة كذلك ثم العمات كذلك ثم بنات الاخوات كذلك ثم بنات الاخوال
 كذلك ثم بنات العمات كذلك ثم بنات الاعمام كذلك ولا حصة لكل جدة تدل بذلك بين اثنين
 كلم أم الاب ولا لكل عمهم تدل بذلك لا يرث كبت ابن البنت وبنت العم والام وناقض في شرح اللباب حيث
 قال في الترتيب ثم العمات ثم بنات الاخوات ثم بنات الاخوال ثم بنات العمات ثم بنات الاعمام ثم قال ولا حصة
 لتي ليست بمعهم كبت الخالة واخوال وبنت العم والعم والمعمد الاول الضرب الثاني بعض ذلك كور فيقدم
 الاب ثم ابوه وان علا الاقرب فالأقرب ثم الاخ من الابوين ثم من الاب من الام ثم من الاب من الاخ من الابوين
 الرشد في التدبير بين عدم الرشد في صلاح الدين (قوله وهذا أحسن وهو الذي كور الخ) وهو المسمى (قوله)
 أو أحدهما ويجبر على ذلك والنصوص المعتبرة انها لا تجبر على ذلك ولكن تنكره لما انفارقه (قوله وغيره)
 أي غير المحرم (قوله وانما حثت منهم) يقال قدح فيه كنح عن (قوله ويخطأ بلاينة) لان اسكتها في
 موضع البراءة اهلون من الفضيحة باقامة البينة كذا اعطى في الروضة (النظر الثالث) (قوله ثم أمهاتها
 المدليات بالاثان) أي الوارثات لان من ولادة ووراثته كالام قيل وانما قسمت أمهات الام على أمهات الاب
 لان الولادة فيهن محققة وفي أمهات الاب مظنونة ولاهن أقوى في الارث بدليل انهن لا يسقطن بالاب
 بخلاف أمهاتهن (قوله ثم أم الاب كذلك) أي ثم أمهاتها كذلك أي المدليات بالاثان فتأمل فيه فان
 ظاهره مما يلحق من البرودة (قوله ثم أم الاب كذلك) أي ثم أمهاتها كذلك المدليات بالاثان (قوله)
 ثم بنات الاخوال) قال الاستوى لا حصة لمن وهو المعتمد لانهن بدليل بذلك غير وارث وهن بعدم
 الاستحقاق أولى من أم الاب قال في التفتة ويرى بأن ادعاء تلك للام بالبنوة ثم الاخوة وهذه بعض
 الابوة والبنوة أقوى من الابوة اه فتأمل (قوله كبت ابن البنت) أي لرجل فلا حصة لهذا الرجل
 عليها وقوله وبنت العم والام مثال للدية لمن لا يرث لا بقية المحرمية فلا يرث عليه ان بنت العم ليست بمعهم
 فدها محرم ما ذهول (قوله وناقض في شرح اللباب الخ) واعلم ان الاعتراض بهذه المناقضات من قصور الفهم
 لان عبارة شرح اللباب كانت هكذا ولا لكل عمهم تدل بذلك لا يرث كبت ابن البنت وبنت العم والام والاثان
 التي ليست بمعهم كبت الخالة وبنت العم وبنت الخال وبنت العم والام والاثان كذا فانما يكون من حصة
 اذا لم يبلغ حد ايشتهى مثله اه فقول شرح اللباب والاثان التي ليست بمعهم مبتدأ متضمن معنى الشرط
 وخبره جملة شرطية والمصنف ظن ان الاثان مجرور بالعطف على كل عمهم ولم يلاحظ ان الغاء في لاجل أي
 شيء وظن ان مرجع ضمير ظن ما هو هكذا اترجعة كلام الشاربي في الكشف (قوله والمعتمد الاول)

الناس في ذلك فاعتبر العظة مطلقا (٣٣٨) حياء الباب (قوله) يقدم بنت الاخ على ابن الاخت وعبرة الرض فتقدم

ثم من الأب ثم من الأم من الإبن ثم من الأب ثم مع الأب ثم الجد والوارث الذي ليس بمحرم كإبن العم وبنته وابن عم الأب والجد لهم الحضانة فإن كان الولد ذكراً وأتى لثنتي سلم إلى الإسلام إلى بنته وأمره ثقتة يعينها ولا حضانة للمعتق ولا حرماً ولا يرث كإخخال وأب الأم والام للام وابن الأخت وابن الأخ للام ولأمن ليس بمحرم ولا وارث كإبن أخالة وإخخال والعمة القربى الثالث الذكور والأناث فإذا استمعوا قدمت الأم ثم أمهاتها بالديلات بالاناث ثم الأب ثم أمهاته كذلك ثم الجد أبو الأب ثم أمهاته كذلك ثم الأخوات من الإبن ثم من الأب ثم من الأم ثم الأخوة من الإبن ثم من الأب ثم من الأم ثم بنات الأخوات من الإبن ثم من الأب ثم من الأم ثم بنات الأخوة من الإبن ثم من الأب ثم من الأم ثم بنو الأخوة من الإبن ثم من الأب ثم يقدم بنت الأخ على إبن الأخت ثم أخوة الأم العمومة ويقدم الأخوات على الأخوال والعصمات على الأعمام ثم أولادهم وتربيهم وتقديم الأناث على أولهم ثم أخوة الإبرين وعمومتهم على هذا الترتيب وإذا استوى اثنتان من كل وجه كاخوين وخالتيهن وتنازعاً أقرع وقولهم تقدم أخوات الإبرين وعمومتهم على الأخوال مشعر بحضانة إخال وهو يفضى لقولهم ولا حضانة لحرماً لا يرث كإخخال كاسبق قريباً والمعقد الأول الطرف السابع في فقه المالك يجب نفقة الرقيق قولاً وأموالاً وكسوة وسائر مؤنهن فناناً أو مبرداً أو أم ولد صغيراً أو كبيراً زماناً وأعيى مهنهن وأموالهن واستأجراً وكسبه لسيده إن شاء أخذوه ونفقة عليه وإن شاء أنفق عليه من سائر أمواله والشرءاء عليهم النفقة بحسب المالك ولا تقدر نفقته بل بقدر كفايته ورغبة تزيادته وحسب غالب قوت المالك في البلد وكذا الأدم الغالب والكسوة الغالبة ناظر إلى السيد في البسار والأعسار ولا يجوز الاقتصاء على ستر العورة وإن كان لا يتأذى بحر ولا يرده ولو تمتع في الطعام والام والكسوة استحب أن يدفع إليه مثله ويستحب أن يسوي بين العبد في الطعام والكسوة وكذلك بين الأماء وأن يفضل الجليلة وأن يجلس العبد معه ليلاؤه ونفقته لا تصير دينا بل تسقط بعض الزمان ولو امتنع من الاتفاق باع الحاكم ماله في نفقته فإن لم يكن أمره ببيعها وأجارتها أو اعتاقها فإن باعها الحاكم أو حرماً فإن لم ينفق أنفق عليه من يت المالك ولا يجوز أن يكفل الرقيق إلا ما يطبق من العمل ولأن يكفله أحوال الشافعية إلا في بعض الأوقات ولا ما إذا قام به يوماً أو يومين يجره عنه شهر أو شهرين ولا إذا سافر به أن يكفله الشئ إلا أن يكون قريباً وإذا

أى الموضوع الأول أى من الحضانة (قوله ولا حضانة للمعتق) لعدم القرابة التي هي مظنة النفقة (قوله ولا حرماً لا يرث كإخخال) لضعف القرابة (قوله ثم الجد أبو الأب) هو بدل عن الجد وأعطف بيان له في بعض النسخ ثم الجد أى أب الأب وهو ظاهر (قوله ثم بنات الأخوات من الإبن ثم من الأب) فرق بين إبن الأخت للام وبين بنتها كإخخال فثبت الحضانة لأمه والفرق غير خفي (قوله ثم يقدم بنت الأخ على إبن الأخت) اعتباراً بين محض لبن يرضى به ويقدم إبن الأخ على إبن الأخت (قوله ثم أخوة الأم العمومة) هذا منافع متقدم في الضرب الأول من تقدم أخوات الأم والأخوة والمعقد متقدم (قوله والمعقد الأول) أى لاحتانته (الطرف السابع) (قوله ورغبة) هي زيادة الحرص على الأكل والزهادة ضد ما إذا قامت للمالك جمع ماله (قوله وإن كان لا يتأذى بحر ولا يرده) أذ ذلك بعد تحقيرا (قوله وإن فضل الجليلة) أى للعامة (قوله لا تصير دينا) قياساً على فقه القريب والجامعة وجوب النفقة بالكفاية (قوله فإن لم ينفق) أى البيع أو الأجارة (قوله ولا ما إذا قام به يوماً) أى لو يكفله ما إذا قام به ألق قال بن

استعمله

(قوله ولا جبار من الطرفين) لانهما عقد معاوضة فاجتبرها التراضي (٢٣٩) كالكاتب (قوله لم يملكها) يسكون للادم

(قوله ان خصب الارض)

قال في القاموس ان خصب

بالكسر كثرة العشب

ورفاهة البش (قوله

ويطرد هذا كل حيوان

محترم) لم يرد الروح وتغير

الصحيحين دخلت امرأة

النار في هريرة بطنها الا

أطعمها ولا هي أرسلتها

تاكل من خشاها الارض

يقنع اخاء وكسرها

هو امها (قوله ولا يجوز زنى

الذين) قال في القاموس

زنى ماء البئر زنى فزحه

كاه (قوله وبها) قال في

الصحاب ما عابت فلان

عبأى مالم يثبه (قوله

وبكره ترك سقى الزرع)

الى قوله الى ان يخرت كذا

استعمله هارا اراحه ليل وكذا بالعكس ويربى في الصيف بالقبالة ويستعمله في الشتاء التبار مع طرفيه ويتبع في جميع ذلك المادة العالقة على المذوق بذلك المجهود وترك الكسل ويجوز الخارج جوهي ضرب خراج معلوم عليه يؤد به كل يوم أو أسبوع من كسبه ولا جبار من الطرفين ولو تراضيا فليكن له كسبه دائم يفي بذلك فاشلا عن نفقته وكسبه ان جعله ما في كسبه فان زاد كسبه على ذلك فازداد بر ونوسع ولو ضرب عليه خراجا أكثر مما يليق وانزاعه تأدي عصى ومنعه السلطان والخارجة غير لازمة فكل منهما فقهنا ومن ملكه ابلزسه علفها وسقيها وتخلتها ترحى وترد الماء ان خصب الارض ولا مانع كخف ونحوه ولو لم يكن في الرعي زمان ينصف من العلف ما يكتفي به ويطرد هذا كل حيوان محترم ولو امتنع من ذلك أجبره الحاكم في الماء كقول علي البيوع والبيع وفي غيره على البيوع أو العلف فان لم يفعل ناب عنه الحاكم فان لم يكن له مال باع جزأ منها أو أجزاها يجوز غصب العلف للداية ان لم يوجد غيره ولم يعمه صاحب ويحرم تكليفها ما لا يطيق من تخيل الحمل وادامة البر وغيرهما كذا ما لا يطيق الدوام عليه وان كانت طليقة يوافقها ما لا يضرها الا بقدر الحاجة ويجوز زنى ابن الدابة بحيث يضر بتاجها أو تخيل ما يفضل عن رى وله احوال يجوز حلها ان كان يضرها قلعة العلف ويكره ترك الحلب اذا تم ضرره ويسحب أن يقص الحلب اطفاره ويبقى للنحل شيء من العسل في الكوارت ولو كان في الشتاء وتصدرا خروجه فليكن المني أكثر ولو قام شيء مقامه اغداها لم يتعين الصل وقيل بشي دجا وعنف في الكوارت وديدان الغز تعيش بورق التوت فعلى مالكة التخلية لانه فان زعموا ان مالكها بايع ماله لتحصيله لثلاثته لم اذ جاء الوقت جاز تخليها بالشمس وان كانت تلك والارواح في كالعقار والقي والزرع والخارج لا يجب القيام بعمارتهما ولا يكره ترك زراعتها الارض ويكره ترك سقى الزرع والاشجار ان أمكنه وكذا ترك عمارة الدار الى ان يخرج ولا يكره عمارة الدور وغيرها من العقار المحتاج اليه والاولى ترك الزيادة على الحاجة والله أعلم بالصواب

كتاب الجراح

التمري في مختصر الروضة ولا يكف السيد رقيه عملا لا يطبقه على الدوام قال شيخ الاسلام الانصاري في شرحه ولا يجوز أن يكفنه عملا على الدوام بقدر عليه يوماً أو يومين ثم يخرجه عنه (قوله بالقبالة) في القاموس القائلة نصف التبار وقال قيدا وقائلة وقيلة ومقلا وتقبل نام فيه (قوله التبار مع طرفيه) قال في الروضة ويستعمل في الشتاء التبار مع طرفي الليل (قوله وبذل المجهود) أي بذل الطاعة (قوله ولا جبار من الطرفين) اذا الخارجة عقد معاوضة فاشترط فيها التراضي (قوله فلا يزيد بر) أي من السيد لبعده ونوسع لنفقة عليه (قوله ترحى وترد الماء ان خصب الارض) أي كثرت عشبها وحشيشها (قوله ويجوز غصب العلف الخ) ثم عليه القيمة والله أعلم (قوله وان كانت طليقة يوافقها ما لا يضرها) أي حلب لبنها بحيث الخ زنى ماء البئر زحه كانه نفقت (قوله ويستحب أن يقص الورق) أي تدرول علبها أي لمبال مالكة بالبدان (قوله لتخلية) أي الورق لثلاثته أي البدان بلا فائدة (قوله جاز تخليها) أي البدان بالشمس وان كانت تلك وذلك لتحصيل فائدتها (قوله كالقناة) جمع القناة وهي خشب يتخذ منه المراح قال في القاموس القناة المراح والجمع فنا (قوله وبكره ترك سقى الزرع الخ) اعلم أن اضاة المال حرام ان كان سببه العمل كالقناة في البحر ويكره ولا يحرم ان كان سببه ترك العمل كاهنها (قوله والاولى ترك الزيادة على الحاجة) دل الزيادة مكرهه على المعتمد

كتاب الجراح

ترك الزيادة على الحاجة) قال في الروضة وبما قيل بكرهتها ومشي عليه ان يجر رجعة تعالى (كتاب الجراح) الجراح جمع جراحه غلست لاهم أكثر طرق الرقوق والحياة أعم منها ولذلك اخبرنا عابد ردت لموطا للتنقل القطع والخرح الذي لا يزنق ولا يبين

(قوله القتل بغير حق كبر الكبار بعد الكفر) لقوله صلى الله تعالى عليه وسلم لقتل مؤمن أعظم منه الله من زوال الدين وما فيها قال ابن حجر والفقود والعقول لا يبيح مطالبة (٢٤٠) أخروية قال وما أفهمه بعض العبارات من بقاء عقول على بقاء حق الله تعالى فأن

لا يسقط الاثوبة صحبة
وجرد التمكن من القود
لا يفيد إلا ان انضم اليه نعم
من حيث المصيبة وعزم
أن لا يعود (قوله ولا يتعمد
دخوله النار) كذا في
الروضة وفي مختصرها ولا
يتعمد عذابه وهو أهم
(قوله ولو دخل في عهدها)
وان أصر على ترك التوبة
كسائر ذوى الكبار غير
الكفر (قوله وتعلق
به القصص أو الدبة
والكفارة) أى يتعلق به
القصص أو الدبة والكفارة
مع كل منهما وقد تفرد
عنهما والتزم بركتقتل
نساء أهل الحرب وصبياتهم
وكتل عبيده وأمه (قوله
وشبه العمد الخ) قال ابن
حجر سواء قتل كثيراً أو
نادراً كقتل بغير عادة
أحالة الإهلاك عليها قال تميم
وقع لشيخنا في التهج
وشره ما يصرح بأشراط
تصدع عين الشخص هنا
أيضا وهو عجيب التصحيح
في الروض قبل البيات ان
قصد العين لا يشترط في
العمد فأولى في شبهه لكن
هذا ضعيف والمقدم قاله
الاستوى في غيره به جزم
الشيخان في الكلام على

(قوله ولا يتعمد) أى لا يحكم بدخوله النار (قوله لم يغلدها) أى لم يرق بها (قوله وتعلق به القصص
والدبة والكفارة) أى وتعلق بالقتل القصص أو الدبة والكفارة في كلا التقديرين وقد تنفر ذهنهما كالو
قتل مسلمان دار حرب بظنه كفر الزمة فتلزمه الكفارة ولا قصاص ولا دية وقد يتعلق به الكفار مع التميز بركا
لوقتل عبيده نفسه أو التميز برفق قاتل نساء أهل الحرب وصبياتهم (قوله ولا للشخص) أى لعين الشخص
أى الإنسان (قوله قاصدا للفعل والشخص) أى عين الشخص أى الإنسان حتى لو قصد شخصا بظنه شجرة
فبان أنسانا كان خطأ كاسر آتفا قدس (قوله وقال الغزالي ان جرحه بجراح يهلك كثيرا وان لم يكن غالبا
فعمد أيضا) قال في الروضة والوجه الثالث اختاره الغزالي أن لا قضاء للفعل أى الإهلاك ثلاث مرات غالب
وكثير ونادر فالكثير هو المتوسط بين الغالب والنادر ومثاله الصحة والمرض والجذام فالصحة هي الغالبة
في الناس والمرض كثير ليس بغالب والجذام نادر فإن ضرر به بما يقتل غالبا جارحا كمن أو مشغلا فعمد وان
كان يقتل كثيرا أى لا غالب فهو عمدان كان جارحا كالسكين الصغير وإن كان مشغلا كالسوط والصانف
عمد وان كان يقتل نادرا فلا قصاص مشغلا كان أو جارحا كغرز ابرة لا يعقبه ورم ولا ثم والفرق بين الجارح
والمشغل على هذا الوجه أن الجارح له أثر في الباطن فقد ينفى أو لأن الجرح هو طر يق الإهلاك غالبا بخلاف
المشغل اه فسلم الغزالي فرق بين الضرب بالجرح المهلك كثيرا والضرب بالمشغل المهلك كثيرا اجعل
الاول عمدا والثاني شبه عمد والمعتدان كلا الضربين شبه عمد من غير فرق (قوله ولا يتعمد الاقسام)
أى أقسام القتل من الخطأ والعمد وشبهه (قوله وعند حصول الشرائط) وسيجيء ذكرها في فصل يشترط
في القتل ان يكون معصوما الخ (قوله والطعن بالسنان) أى الضرب بطرف الرمح (قوله وغرز المسلة)
وهي الأبر العظام (قوله كالضرب بالسيف) أى في وجوب القصص عند وجود الشرائط (قوله ولو غرز
أبرة فيه) أى في رجل (قوله وأصل الأذن) لعل الأصل هو منتهى خرق الأذن (قوله وثغرة النحر) في
القاموس الثغرة ثغرة النحر بين الترقوتين وقال الترقوة العظيم بين ثغرة النحر والثغرة العاتق

المنجنق انه ان وجد قصد العين فعمد والا كان قصد غير معين كاحدا للجماعة فشه عمد (قوله والطعن
بالسنان) وهو طرف الرمح وغرز المسلة بكسر الميم واحدة المسال وهي الأبر العظام (قوله وثغرة النحر) بالشم وهي الثغرة التي بين الترقوتين
والترقوة العظيم الذي بين ثغرة النحر والثغرة العاتق كذا في الصحاح

والاخذ

(قوله فان يكن جوع وعطش سابق فشب عمد) اذ لم يقصد اهلا كما ولا في جهالك بل بسبب (قوله ولم نصفه الدية مغلفة على العاقلة) لحصول
 الهلاك بالامرين الذي منه أحدهما (٢٤٢) قال ابن حجر وقارقر مريض اضرب ضرباً يقتل المريض فقط مع جهله بحاله فانما

وان لم يخض ومات فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشب عمد وان كان فان علمه الخايس لزمه القصاص
 والا فلا يلزم نصف الدية مغلفة على العاقلة ولو دفع رجلاً فحاصاً خفيفاً سقط على سكين وراه والدافع جاهل
 به فاشبه عمد ولو منع الشراب دون الطعام فلم يأكل خوفاً من العطش فأتى جوعاً فلا قصاص ولاديه ولو
 حصد وراعه أكل وشرب باقاً في الخيل ضمنه ان كل عبيداً كان حراً فلا قصاصاً كان أو كبراً مات
 حنيفاً نفه أو بانهدم الدار أو الجدار أو بسج حية أو عقرب أو غيرها ولو حصد وأعره حتى مات بالبرد فكما
 لو حبسه ومنعه الطعام والشراب ولو أخذ طعامه أو شربه أو ثيابه في مفازة فأتى جوعاً أو عطشاً أو برداً
 فلا قصاص ولاديه كالو أخوجه من البلد فافترسه سبعاً أو قتله فاطم ولو حبسه في بيت وأشعل فيه النار وسد
 الباب والكوى حتى مات بالسخان وجب القصاص ولو أوجره مع العاقلة فان كان مثله يقتل غالباً لحدته
 كاتل وماء النورة والقي وجب القصاص وكذا اذا كان يقتل لكثرة كالماء الكثير وانجر الكثير وان
 كان لا يقتل غالباً فلا قصاص وهو شبه عمد والقتل بالسحر لا يثبت بالينة وشدت بالقر أرقاماً مات رجل وقال
 أخوانا قتلته بالسحر سئل فان قال سحري يقتل غالباً لزمه القصاص وان قال قد يقتل والغالب انه
 لا يقتل فإقرار شبه العمد ولو قال قصدت غيره فقتل به لموافقة اسمها فإقرار بالخطأ ودية الخطأ وشبه
 العمد في ماله ولا يلزم العاقلة إلا ان يصد قوه ولو قال امري سحري ولا أقتل وأنا سحرته فلا تأمر مته
 عزز ولو قال لا أضر من به ولكن أؤذي نهى فان عاذ عزز ولو قال قلت بسحري جماعة ولم يعين أحداً هلا
 قصاص ولاديه كالو قال قتلته جماعة بسببي ولم يعينهم ولو قال قتلته فلا تأبى العيين فلا قصاص ولاديه ولا
 (قوله فان لم يكن به جوع وعطش سابق فشب عمد) أي ان لم يقصد اهلا كما ولا في جهالك بسبب الهلاك
 (قوله ولم نصفه الدية مغلفة الخ) لحصول الهلاك بالامرين الذين أحدهما قال شيخنا في التحفة
 وفارق مريضاً ضرب ضرباً يقتل المريض فقط مع جهله بحاله فان عمد مع كون الهلاك حصل بالضرب
 بواسطة المرض فكأنه حصل بهما بان الثاني هو من جنس الاول فيصح بناؤه عليه ونسبة الهلاك
 اليهما بخلافه ثم فانه من غير جوع لم يصلح كونه مقعلاً فتمحض نسبة الهلاك اليه (قوله جوعاً فلا
 قصاص ولاديه) اذ المحسوس هو المهلك لنفسه (قوله وراعه) أي لم يمنعه من الاكل والشراب (قوله
 ضمنه ان كان عبيداً) اذ العبد يدخل تحت اليد العادية (قوله وان كان حراً فلا) لان الحر لا يدخل
 تحت اليد العادية (قوله مات حنيفاً) أي مات حنيفاً من غير قتل وضرب (قوله بسج حية) بالعيين
 المهمل في القاموس لسعت الحية والعقرب كسعت لدغت (قوله وأعره) أي منع عن لبس الثياب
 (قوله أو برداً فلا قصاص ولاديه) لانه لم يحدث فيه ضعف (قوله فارس فافترسه سبع) في القاموس
 افترسه اصطاده وأصل الافترس دق العنق (قوله والكوى) جمع كوة وهي مرفوعة (قوله ولو أوجره
 مائلاً) أي أدخل في حلقه مائلاً حتى دخل جوفه (قوله والقي) في القاموس القي بالكسر وكال
 شيء ينفذ من سوي الخيل (قوله والقتل بالسحر لا يثبت بالينة) لانها لا تشهد بآثامه ولا تصدق
 السامع بآثامه تأييداً فيما اذا شهد ساهراً بعد التوبة ان ما اعترف به فلان يقتل غالباً كذا نقل عن
 الكفاية (قوله ولا يلزم العاقلة) لان اقراره لا يلزمها عليها إلا ان يصد قوه فحينئذ تجب عليها عملاً بالتصديق
 (قوله ولم يعين أحداً فلا قصاص ولاديه) اذ المستحق غير معين ويعزول ارتكاب المحرم (قوله بالعيين فلا
 قصاص ولا الخ) لعدم افصاه الى القتل غالباً ولا يعد مهلكاً

عمد مع كون الهلاك حصل
 بالضرب بواسطة المرض
 فكأنه حصل بهما بان
 الثاني هذان من جنس الاول
 فيصح بناؤه عليه ونسبة
 الهلاك اليهما بخلافه ثم فانه
 من غير جوع فلم يصلح كونه
 مقعلاً وانما هو قاطع لآثره
 فتمحضت نسبة الهلاك اليه
 (قوله ولو منعته الشراب
 دون الطعام فلم يأكل الخ)
 لانه المهلك نفسه (قوله
 مات حنيفاً) أي
 الصحاح والقاموس يقال
 فلان مات حنيفاً نفه اذا مات
 من غير قتل وضرب هذا في
 الأدنى ثم هم في كل حيوان
 مات بشيء سبب أو بسج
 حية أو عقرب خلا فلا في
 حنيفه في السر الصغير حيث
 قال اذا حبس حراً صغيراً
 فلسعته مية فأتى ضمنه
 بالدية (قوله فافترسه سبع)
 قال في القاموس وأصل
 الفرس دق العنق (قوله
 والكوى) جمع كوة (قوله
 والقتل بالسحر لا يثبت
 بالينة) لانها لا تشهد بآثامه
 ولا تصدق السامع
 ثبت بآثامه فيما اذا شهد
 ساهراً بعد التوبة ان ما
 اعترف به فلان يقتل غالباً

قاله الكفاية (قوله ولا يلزم العاقلة) لان اقراره لا يلزمهم إلا ان يصد قوه فحينئذ تجب عليها عملاً بتصديقها (قوله ولو قال
 مرض بسحري الخ) لان السحر حرام (قوله فان عاذ عزز) قال في شرح الروض ولو قيل بانه يزعم على قوله الاول لم يبعد (قوله ولو قال قتل
 بسحري جماعة الخ) لان المستحق غير معين لكن عزز كما في الروض لارتكابه محرماً (قوله ولو قال قتلته فلا تأبى العيين ولا قصاص الخ) لانها

لا تنقض الى القتل غالباً ولا تعد مهلكة ودليل انها حق خبر مسلم العين حق ولو كان شيء سابق القدر سبقته العيون يستحب لها أن تدعو
 العين بفتح الميم بلماً ثور وهو الهلهم بارك فيه ولا تضره وأن يقول المصنف ما شاء الله لا قوة الا بالله حسنت نفسى بالحق القويم الذى لا يموت أبداً
 ودقت عنها السوء بأسماء ألف لاسول ولا قوة الا بالله العلى العظيم قال القاضى ويسن لمن رأى نفسه سليمة وأحواله معتدلة أن يقول ذلك
 وأن يفصل العائن داخلة أراه على الجلباب ثم يصب على العين تبر (٢٤٣) مسلم العين حق وإذا استفسلت أى طلب

منك القتل فأغسلوا وأن
 بفصل العين بوضوء العائن
 فمن غابته رضى الله عنها
 قالت كان رسول الله صلى
 الله تعالى عليه وسلم بأمر
 العائن أن يتوضأ ثم يفصل
 منه المصنف قال ابن حجر
 وعلى السلطان منع من
 عرف بذلك من مخالطة
 الناس ويررقه من بيت
 المال أن كان فقيراً فأن
 ضره أشد من ضرر
 المجدوم الذى منعه عمر
 رضى الله تعالى عنه من
 مخالطة الناس (قوله فاضته
 الجراحة) أى انقته
 بفصل الفعل الذى له
 مدخل في التحرق (قوله
 والاول كقصر البترع
 الردية) فانه لا يؤثر في
 النقب ولا يحصل والمؤثر
 القطعي في صوب الحفرة
 والحصل النقب التردى
 فيها ومادتها لكن لولا
 الحفر لما حصل النقب
 ولهذا سمي شرطاً (قوله
 فاذا شهدوا على رجل)
 الى قوله لمهم القصاص
 لان الشهود تنسب الى قتله
 بما يقتل غالباً كلكره

كفارة وان كانت العين حقاً مؤثراً الآن الايذاء بها حق بل باطل ظلم ولو جرح رجلاً فاضته الجراحة
 وصار صاحب فراشاً أو يحمى كل يوم وان دملت الجراحة وبقيت الحى الى ان مات قال فان أهل البصر إنما
 الحى من الجراحة منزلة الفصاض والا فلا ضمان
 بفصل الفعل الذى له مدخل في الهروق امان لا يؤثر في التلق ولا يحصله واما أن يؤثر فيه ويحصله
 واما أن يؤثر فيه ولا يحصله بل يحصل المحل والاول كقصر البترع الردية والاساك مع القتل ويسمى شرطاً
 والثاني كالقصد والحز الجراحات السارية وتسمى علة ومباشرة والثالث كالاكرام والشهادات المؤثرين في
 القتل ويسمى سبباً ولا يتعلق القصاص بالشرط ويتعلق بالعلة وفي السبب تفصيل وله مراتب الاولى ان تولد
 المباشرة توليداً حسيماً وهو الاكرام فاذا أكره على قتل معصوم وجب القصاص على المكره وسياً في
 الكلام في المكره والاكرام الصادر من الامام وثانيه والتعلق سواء الثانية ما يولدها شرعاً وهو الشهادة
 فاذا شهدوا على رجل بما يوجب قتلاً وحكم القاضى بقتله ويرجعوا وقالوا قصدهنا وعلنا انه يقتل شهدا متنا
 لزمهم القصاص وان شهدوا بالقطع قطع ويرجعوا قطعوا ولو سري الى النفس ومات ويرجعوا اقتسلا ولو قالوا
 أخطأنا وكان الجاني غيره او تعدوا ولم يعلم انه يقتل بقولناهم عن معنى عليه ذلك لقرب العهد بالاسلام فلا
 قصاص وتجب بدية الخلفاء ما لم الآن يصدهم المواعيل وان كانوا ممن لا يخفى عليه ذلك لزمهم القصاص
 ولو اعترف الولي أى الوارث بكونه علماً بكتبتهم فلا قصاص عليهم بل على الوارث يرجعوا أو ثبتوا الثالثة
 ما يولدها عرفاً كتقديم الطعام المسموم فاذا أوسر مباحراً وعملوا بقتل غالباً موحياً كان أولئك غات
 وجب القصاص وان لم يقتل بالعدو قتل شبه عدل لكن لا أوسر مضعفاً برض أو غيره ومثله قتل مثلاً غالباً
 وجب القصاص ولو كان لا يقتل غالباً وارضع الوارث صدق الموجب مجبته ولو ساعدته بينة فلا يبين ولو أقام
 الوارث بينة على ما يقوله وجب القصاص ولو انتفعا على انه كان من هذا السم الحاضر وشهد عدلان انه يقتل
 (قوله حقاً مؤثراً) يعنى المراد بحقيقة العين هو كونها مؤثراً الآن الايذاء بها حق بل الخ (قوله فاضته)
 أى أمرته وانقته (قوله والا فلا ضمان) أى لا قصاص ولادية
 بفصل والفعل الذى له مدخل الخ (قوله كقصر البترع الردية) أى اذا حفر رجل بترعدوا
 وردى آخر فيها رجلاً خيفة لا يؤثر الحفر في التلق ولا يحصله بل المؤثر الحط في وسط الحفرة والحصل
 التلق هو التردى فيها ثم لولا الحفر لما حصل التلق فلهذا سمي شرطاً (قوله كالقصد) أى القلع في الوسط
 قوله فائز أى قطع الزقبة (قوله وسياً في الكلام في المكره) في الفصل الآتى في المرتبة الثالثة
 (قوله ولو شهدوا بالقطع) أى يقطع نحو اليد (قوله فلا قصاص عليهم) بل على الوارث اذا شهدوا
 (يلجئوا على القتل لاسلوا لشرعاً فقوموا بما يكون شرطاً محضاً كالاساك مع القتل (قوله يرجعوا)
 لم عن الشهادة (قوله أو موحياً) أى مسرعاً للقتل (قوله ومثله) أى مثل ذلك السم يقتل مثله أى
 مثل ذلك الضعيف (قوله صدق الموجب مجبته) اذا اصل براءة ذمته (قوله ولو انتفعا على انه) أى السم
 لما كول من هذا السم الحاضر وشهد به عدلان انه يقتل غالباً فذلك أى يجب القصاص

لان الشهادة تولد في القاضى دأية القتل شرعاً كان الاكرام بولدها حساً قاله في التحفة (تنبيه) ظاهر كلامهم انه لا بد من قومه
 وعلنا انه يقتل شهدا متناون كان عالين عدلين ووجه باهمام عدم ذكره قد يغدران فاحطاً للقول بشرط ذكرهما بالقول (قوله ولو
 اصرف الوالى الخ) لانه لم يلجئ به الى القتل حساً ولا شرعاً صار قومه شرطاً محضاً كالاساك (قوله موحياً) فانه يولد الحاد المهيمة أى مسرعاً
 قال في القاموس الوارث عند المجلة والاسراع ووجه توجيهه

يصدق لان ذلك مما لا ينفى
بغلاف الجراحة قال في
شرح الرض والابوجه
ما قاله المتولي ان كان من
يقتل عليه الخ (قوله ولو لم
يؤجره بالنم) الى قوله
وجب القصاص هذا اذا
كان جاهلا به سمع شر به
فاما اذا كان عالما به وشر به
فلا قصاص كجاء في كرهه
على قتل نفسه كما صرح
به في الرض وكلامه اصله
هنا محمول على هذا التفصيل
بقرينة ذكره في الكلام
على اكرامه على قتل نفسه
حيث قال ويجري القولان
قبلا اكرامه على شرب سم
فسره وهو عالم به وان كان
جاهلا فعلى المكروه القصاص
قطعا (قوله ولا فرق بين
أن يكون الصبي عيبا أو لم
يكن) وقيد في شرح الرض
وجوب القصاص بغير
المميز لانه لا اختيار له
بغلاف المميز به صرح
المأوردى وابن الصباغ
والمتولي وغيرهم (قوله
فكذلك الحكم) أي تجب
دية شبه العبد بخلاف
ما اذا علمه لانه المهلك نفسه
(قوله وذلك كما اذا قصد
الخ) لان العصب موقوف به
والعبد ليس مهلكا (قوله
لان الدفع غير موقوف)

غالباً فكذلك ولو قال علمت انه سم ولم أعلم انه قاتل غالباً يقتل ولو قال لم أعلم انه سم فهل يقبل قولان قال المتولي
ان كان من يقتل عليه ذلك قبل والا فلا ولو لم يوجوه السم ولكن اكرامه على الشرب فشر به ومات وجب
القصاص ولو قال به الطعام المسموم وقال كذا وقدمه فيه ضيافة أو أرسله اليه عديفاً فاشرب ومات به فان كان
صبياً أو مجنوناً زعمه القصاص كالأول اعطاه سكيناً وقال ارح به فبسطه ولا فرق بين أن يكون الصبي عيباً أو لم يكن
ولا بين أن قال انه مسموم أو لم يخل وان كان بالغاً فلا فرق بين حال الطعام هو أو غيره فلا قصاص ولاديه وان
لم يبين فشر به عمد ولو دسه في طعام غيره فاشربا فبسطه لا يقتل ولو كان الغرض بانه فلا ينفى عليه عصب أو لم يصعب
الدفع موقوف سهل فلم يدفع فلا قصاص ولاديه وذلك كما اذا قصد غيره بغير اذنه فلم يصعب نفسه حتى مات ولو
صعب نفسه ومات فمكالمه في الأبرق في غير مقتل ولو كان الغرض بانه فلا ينفى عليه عصب أو لم يصعب ولو قصد
فنتحه أو من التصيب حتى مات أو عصبه فنتحه ومنه من التعصيب وجب القصاص وفي الدفع مسائل احدها
اذا جرحه جراحة مهلكة في الجراح الجروح ومات وجب القصاص لان الدفع غير موقوف الثانية اذا أغرقه
في ماء أو مسكه فيه حتى مات أو تركه فيه حياً ولكن تأخر به بقي متألم الى ان مات وجب القصاص ولو ألقاه
في ماء فمات به فان كثرت بحيث لا يتوقع منه الخلاص كجعة البحر وجب القصاص بحسن السباحة وأولاً وان
قل بحيث لا يبعد مفرق ان كان راكداً في منبسط فمكث فيه حتى هلك فلا قصاص ولاديه لان الدفع موقوف
سهل لم لو كتفه وألقاه على هيئة لا يمكن الخلاص وجب القصاص ولو كان مفرقاً كالنهار البكار التي تحتاج
الى السباحة فان كان مكتوفاً أو صبياً أو زماً أو ضعيفاً أو قوياً لا يحسن السباحة وجب القصاص وان أحسنها
ومنعه عارض موج أو ريح فشر به عمد وان تركها جرحاً أو جرحاً فلا قصاص ولاديه قال المتولي ولو كان دون
قائمة أو مكنته الخروج مشياً ولم يخرج فلا ضمان الثالثة اذا ألقاه في نار لا يمكنه الخلاص منها فمكثها أو علق
موضعها أو كونه مكتوفاً أو زماً أو ضعيفاً ومات فيها أو خرج متألماً بقي كذلك الى ان مات لم يزمه القصاص
وان أمكنه التخلص فلم يفعل وهلك فلا قصاص ولاديه ويجب ضمان مائتاً في النار قبل ان يقصر في الخروج
ولو قال أمكنه الخروج فقصر وقال الوارث لاصدق بيمينه ولو قال أمكن من الخروج ولا أصرح فلا ضمان
ولو طرعه في النار فخرج منها وألقى نفسه في ماء بغيرها فمكث في النار فمكثه وطرحه على الساحل

(قوله قولان) أحد هلا يقتل ولا يصدق كما اذا جرحه وقال له انه يموت بهذه الجراحة والثاني لا يقتل
ويصدق لان ذلك مما لا ينفى بخلاف الجراحة (قوله قال المتولي ان كان الخ) هذا هو المعقد (قوله ولو لم يوجوه
السم لكنه اكرامه على الشرب الخ) واعلم ان هذا اذا كان المكروه بفتح الزاعج جاهلاً به سم وشر به أما
اذا كان عالماً به فشر به فطاهر انه لا قصاص كالأول اكرامه على قتل نفسه فقتله كالجريح في المرتبة الثالثة
(قوله ولا فرق بين أن يكون الصبي الخ) والمعمد وجوب القصاص في صورة غير المميز فقط لانه لا اختيار
له بخلاف صورة المميز فانه يجب قيادة شبه العمد (قوله فان حال الطعام) من كونه مسموماً أو غير
مسموم (قوله ولو دسه في طعام غيره الخ) في القاموس الدس الاخفاة ودفع الشيء تحت الشيء احتز به غيره
عمد ولو دسه في طعام نفسه فاشربه كل من عاده من الدخول عليه فانه هدر (قوله فمكالمه في الأبرق في غير
المقتل) وقدمه التفصيل في أوائل الباب (قوله ولو كان الغرض) أي قصد كما صرح به في بعض النسخ
(قوله كجعة البحر) في القاموس اللج انضم الجماعة الكثيرة ومعظم الماء كالجعة فيها ومنه بحر طلى اه
(قوله لم لو كتفه) أي شد بدنه بالكثاف الى حلقه والكثاف حبل يشده (قوله وقال الوارث لاصدق)
أي الوارث بيمينه اذا طاهر يصدقه لانه لو أمكنه الخروج فخرج

السبب والمباشرة فالتسليم
المباشرة لانها أقوى من
غيرها (قوله ولو أسكسوا
فقتله أتواخ) لما مر أن
المباشرة أقوى وقال مالك
ان أسكس للقتل فهما
شريكان وعليهما القصاص
(قوله من شاق) أى
مكان عال قال في القاموس
الشاق المرتفع من الجبال
والأبيق وغيرهما (قوله
فالقصاص على القادخ)
لان القادخ اذمرت عليه
مباشرة مستقلة يصير شرا
عنها (قوله وأتين) في
القاموس التبيين حية
عظيمة (قوله بروب) في
الصحاب روت في الامر
طرت فيه وتسكرت (قوله
كالسبع الضاري) وهو
الشعر الطبع أو المعتاد
بالشر فهو كالألة ككيساني
(قوله كن كالعامل) في
اسقاط الضمان عن المردى
(قوله فاذا أكره على القتل
وقتل وجب القصاص
عليهما) وقال أبو حنيفة
للقصاص على المأمور لانه
كألة ولنا قول كذهبه
(قوله الى الطلل) قال في
القاموس الطلل محركة
الشخص من آثار الدار
وشخص كل شيء كالطلالة
والجمع اطلال وطلول (قوله
فاذا قاتل نفسك والا
قتلت فقتل فلقصاص
على الأمر) لان ما جرى ليس بأكره حقيقة اذ المكره من يتخلص بما أمر به مجاهوا أشد عليه وهذا التحديد المأمور به والخوف مكانه

فإذا لماء وهلك فإن كان في موضع يعلم بإعادة الملاء في ذلك الوقت وجب القصاص وان كان قد زيد
وقد لافسبه جمدان كان لا يتوقع زياده فاتفق سبل نخلص

فصل اذا جتمع الشرط والمباشرة فالحكم للمباشرة ولو جرح برأمتعدا وأغير مودى فيها آخر
رجلا فاضمان على المردى دون الحافر ولو أسكسوا فقتله أتواخ فاضمان على القاتل وليس على المسك
الاتعزير نعم لو كان المقتول عبدا ضمنه واقر ارعى القاتل ولو قدم شخصا لهدف فاضمان سهم أرسله رام
فقتله فاقود على المتعزير لا على الرأى واذا جتمع السبب والمباشرة فله مراتب احداها ان يغلب السبب
كالتهاذ للقتل وقدمت الثانيان يغلب المباشرة كالمرامه من شاق فقتله رجل وقده نصفين أو جرحته
قبل وصوله الى الارض فلقصاص على القاد لا على الملقى عرف الحال ولا قال البيضاوى في التذكرة ولو
كان الموضع بحيث لا يسلم منه كالأرور رأس الجبل فالقاتل هو الاول وقال الفزائى في البسيط بل الثاني ولا
فرق وقال بعضهم بنصف ولو لاقاه مفرق كجاجة البحر فالتعصم موت أو تدين وجب القصاص على الملقى كالجو
رفع الحوت رأسه فالتعصم وفرق بينهما بان القدح من فاعل مختار يفعل بروبية فيقطع أثر السبب الاول
واحوت بقتل طبعه كالسبع الضاري فلا يقطع فذلك لو أسكس وقته آخر فلقصاص على القاتل ولو أسكس
وحدث فلوبية سبع ضار فقتله فلقصاص على المسك ولو كان في أسفل البحر منسوب أو حية عادية بطبعها
أو غر ضار أو مجنون على طبع السباع فقتله فلقصاص على المردى ولو لم يكن المجنون ضار أو كان كالعاقل
ولو لاقاه فمأ غير مفرق فالتعصم موت فشيء عند الثالثة أن يتعدا كالأكره فاذا أكره على القتل وقتل
وجب القصاص عليهما ولو عفا الوارث على الدية فهي عليهما مناصفة ولو أراد أن يقتص من أحدهما
ويأخذ نصف الدية من الآخر جاز ولو كان أحدهما كفو أو دون الآخر كذا إذا أكره عبد سوا على قتل عبد
أو دمي مسل على قتل دمي فلقصاص على الأمر وعلى المأمور نصف الدية ولو أكره عبد سوا على قتل عبد
أو مسلم فليقتل دمي فلقصاص على الأمر وعلى الأمر نصف الدية ولو أكره باع مراهقا أو بالعكس
فلقصاص على المراهق بل يجب عليه نصف الدية لاعلى عاقلة ويجب القصاص على الآخر لان عبد العبي
المعزير عبد ولو أكره رجلا على أن يرى إلى طفل علمه الأمر اساناطه المأمور جرحا أو صيدا أو إلى سيرة
وراءه انسان يعلمه الأمر دين المأمور فلقصاص على المأمور ويجب على الآخر ولو آل الامر الى الدية
وجب نصف على الامر ونصف على عاقلة المأمور ولو أكرهه على أن يرى إلى صيد فرمى وأصاب رجلا فقات
فلقصاص على واحد منهما وعلى عاقلة كل منهما نصف الدية ولو أكرهه على صعود شجرة أو نزول برف فعل
فزان وهلك فشيء عبد ولو قاتل نفسك والقتل فقتل فلقصاص على الأمر

فصل اذا جتمع الشرط الخ (قوله المقتول عبدا ضمنه) لما مر غير مرة ان العبد يدخل تحت آية العادة
بمختلف الخ (قوله الى هدف) هو ما ترتع من الارض وعرض لتصوى السهم (قوله تترس الرجل بالآخر)
أى يجعله ترساى تستر به (قوله وقدمت) أى في المرتبة الثانية في الفصل السابق (قوله من شاق)
أى من موضع مرتفع (قوله فلقصاص على القاد ولا على الخ) لان الاقواء والحالة هذه ما مرش طامعا
(قوله بل الثاني ولا فرق) وهذا هو الاقواء فملاهم (قوله وأتين) حية عظيمة كذا في القاموس (قوله
بروب) أى يفكر ويخطر (قوله كالسبع الضاري) أى الشرير الطبع (قوله وهدف) أى عرض وجهه
لوبيه سبع أى لاخذ سبع ضار فقتله الخ ويكون السبع كالألة (قوله أو حية عادية) أى مضررة (قوله كان
كالعاقل) أى في اسقاط الضمان عن المردى ويجب الدية في مال المجنون (قوله الى الطلل) هو الشخص من
آثار الدور (قوله والقتل فقتل فلقصاص) قال شيخنا في الحقة ولادية كالعقده المتأخرون ولا

على الأمر) لان ما جرى ليس بأكره حقيقة اذ المكره من يتخلص بما أمر به مجاهوا أشد عليه وهذا التحديد المأمور به والخوف مكانه

المطارد قال في الشرع الصغير يشبه أن يقال لو هدد بقتل شخص من تعذيبه لشد به أن لم يقتل نفسه كان كراهاً (قوله لو لم يزد نصف الدية) كذا في
في الروضة قال في الكفاية وفيه نظر لأن القصاص انما سقط لانتفاء الأكره فينبغي موجب فلا يجب على قاعله شيء قال جاعع منهم الزركشي وبه
صرح البغوي وغيره وهو مقتضى التعليق السابق وقد ذكره الزاوي في موجبات الدية على الصواب (قوله

(٢٤٦)

وكذا لو أكره على شرب
وزمه نصف الدية وكذا لو أكره على شرب سم يعرفه وشرب ومات وإن لم يعرفه وجب القصاص ولو قال
أقطع يدك والقتلتك فأكراه قطعاً ولو قال أقتلني والقتلتك فأذن كراهه ولو تجرد الأذن عن الأكره فقتله
المأذون فلا قصاص ولادة ولو قال أقطع يدي فقطعها فلا ضمان ولو كان الأكره بالقتل أو القطع عبد الإرسط
الضمان ولو قال أقتل زيدا أو عمر أو أقتلتك فليس بأكره بل بغير وليس على الأكره إلا الأثم ولو أمر السلطان
أو نائبه الجلاد أو غيره أو الزعيم أو المتقلب بقتل إنسان ظلماً وعلم من حاله السلوة بمحاسبه به الأكره عند
المخالفة فلا كراهه والأضلي المأمور القصاص والدية والكفارة وليس على الأكره إلا الأثم ولو لم يعلم الجلاد أنه
بأمره ظلماً وقته طائفة بقتله حقا فلا تنع على الجلاد لأن الظاهر أن الأمام لا يأمر إلا بالحق وليس المراد بالأمام
هنا الظلمة المستولن على الرقاب والاموال المزعفين لهم كالسباع والمنتهين لأمولهم كاهل الحرب إذا ظفروا
بالمسلمين بل المراد به الأمام العادل الذي لا يعرف منه الظلم والقتل بغير حق ولو أمر السيد عبده بقتل إنسان
ظلماً فقتله فإن كان العبد يبرئ طاعة السيد تنافي كل ما أمر به بالقتل على العبد وليس على السيد
الإثم لأن من عني على مال أو كان مراهقا تعلق الضمان برقبته وكذا لو أمره بالذبح مال ظانف وإن كان صغيرا
لا يبرأ ويحتمل ناضار أو أوعجها يبرئ طاعة السيد واجبة في كل ما أمر به ويتبادر إلى الامتناع أو كان من
طبعة الضرارة يستمر عند الأمر إرسال السبع فهو كالألقوا القصاص أو الدية على السيد ولا يتعلق المال
برقبته مثل هذا العبد كالأغري بهيمة على آخر فقتله لا يتعلق الضمان بأمره بغيره فكذلك الحكم
إن كان بحيث لا يفرق بين أمر سيده وغيره يتسارع إلى ما أمر به ولو أمره الأجنبي بقتل نفسه فقتله فإن
كان صغيرا أو مجنونا ضمنه الأمر وإن كان أعجميا فلا ولو أمر رجل صبيحرا أو مجنونا ناسرا بقتل آخر
فقتله فإن كان لهما تميز فلا شيء على الأمر سوى الأثم وتجب الدية مطلقا في المحامدان لم يكن همتا يميز
وكانا يتسارعان إلى ما أمر به أو كان المجنون ضاريا فالقصاص أو كمال الدية على الأمر وليا كان أو أجنبيا ولو
أمرهما بقتل نفسيهما فقتلا فعلى الأمر القصاص ولو قتل مثل هذا الصبي أو المجنون نفسا أو أثلغ مالا من غير
حث من أحد لا يتعلق الضمان بهما ولو أمر صبيلا يميز بصو دشجرة أو زول برف فعل فسقط وهلك فعلى
عاقلة الأمر الدية فإن كان عيضا فلا ضمان ولا يباح بالأكراه القتل والزنا وبإباح شرب الخمر وكل لحم الخنزير
والأضفار في رمضان والخروج من صلاة الفرض وأنلاف مال الغير

كفارة إذا ما جرى ليس بأكره حقيقة لاتحاد المأمور به والخوف به فكانه اختيار القتل اه وصحة التعليق
أنه لو أكره جانيتم من تعذيبه لشد به أخصوا لاسواق كان كراهه أقول للمنفذ وزمه نصف الدية مروج
(قوله فأكراه قطعاً) لأن قطع اليد يبرئ من الحياة وبه فارق قتل النفس (قوله ولو تجرد الأذن عن الأكره
الخ) وإذا انضم الأكره إلى الأذن فسقط عليها أقوى (قوله أو الزعيم) زعيم القوم سيدهم ورئيسهم (قوله
السلوة) أي إلى الجير والقهر بالبطش (قوله المزعفين) في القاموس مزق من قزاقه (قوله والمنتهين)
من النهب (قوله من طبعة الضرارة) ضرى به ضرأ أو غري به (قوله ولو أمره الأجنبي) أي أمر الأجنبي
العبد بقتل نفس العبد (قوله وإن كان أعجميا فلا) إذا لا عني لا يعتقه وجوب الطاعة في قتل نفسه بمحال
كذا في الروضة (قوله ولا يباح بالأكراه القتل والزنا) لثقلتهما الغير

وكذا لو أكره على شرب
وتقدمت هذه
المسئلة بمجلة ذكرها هنا
مفصلة (قوله ولو تجرد الأذن
الخ) كاتلاف ماله بآذنه وإن
حرم عليه ذلك (قوله
ولو كان الأكره بالقتل الخ)
لأنه حق السيد ولكن
يسقط القصاص كما قاله
الزركشي وبه جزم القاضي
لأنه يسقط بالشتم (قوله
وعلم من حاله السلوة) أي
القهر بالبطش قال في
القاموس سسطا عليه وبه
سطوا وسلوة مال أي مهر
(قوله لأن الظاهر أن الأمام
لا يأمر إلا بالحق) وإن
طاعته واجبة فيما لا يميز
مصصة (قوله أو كان
من طبعة الضرارة) في
القاموس ضرى به ضرأ
وضرارة وضريا وضراء
طهح أي أغري به وضراء
أضر به وأضرأ (قوله
وإن كان أعجميا فلا) لأنه
لا يعتقه وجوب الطاعة في
قتل نفسه بمحال (قوله ولو
قتل مثل هذا الصبي أو
المجنون الخ) هذا ما اقتضاء
كلام الروضة وتخصرها

وشرحه أنه يتعلق برقبته إن كان عبداً وبذمة إن كان حراً وهو موافق لما سبق في الرضا عن إن الصبي
أذا بد وارنضع استخسج السكاح وزمه الغرم (قوله ولا يباح بالأكراه القتل والزنا) لتعلقهما بالغير (قال في شرح الروض والوض تصور
الأكراه على الزنا إذا الانتشارا المتعلق بالشهوة ليس شرطاً للزنا بل يكفي مجرد الإيلاج والأكراه لا ينافي (قوله ولا يباح شرب الخمر) استبقاه
للمهجة كإباح لمن غص بلقمة أن يسبغها بغيره إذا لم يجد غيرها

وكلة

(قوله وكذا الكفر) أي التكليم بها والقلب مطمئن بالإيمان لقوله تعالى الامن اكروه قلبه مطمئن بالإيمان والامتناع من التكليم بها
أفضل وان قتل معاصيها وتباعدت عن الدين (قوله ولا يجب الاالاتلاف) لان له بدلا لفصل إذا انهمس حية وألغى عقرب قال في الصحاح
والقاموس نهى اللحم واتهمسا أخذه بمقدم الانسان وتنفع وفيه ما دلخه (٢٤٧) وألغى أي طمعه وأفسده (قوله كافعي

مكة) قال في القاموس الاضي
وكذا الكفر ولا يجب الاالاتلاف قال القاضي حسين وشرب البول وأكل الميتة كالالاتلاف وإذا ألقى بغير
المالك في المطالبة والقرار على الأمر ويجوز للأموال والمالك دفع الأمر بما أسكن وليس للمالك دفع
(لأموال بل يلزمه وقاية روحه بماله

فصل إذا انهمس حية أو الضمقر بابان ضبطها وأدى ذنبها من فقتله فإن كانت تقتل غالبا كافعي مكة
وعقارب نسيدين ونعابين مصر لزمه القصاص وان لم تقتل غالبا فبسيب عمد ولو ألقى عليه حية أو ألقاه عليها أو
قيده وطرحه في موضع فيه حيات وعقارب فقتله فلا قصاص ولا دية كان الموضع واسعا وضيقا بخلاف
ما لو ألقاه على سكنين منصوب فانه يلزمه القصاص ولو عرض له لاقتراض سبع يقتل غالبا كالسب والخنزير والذئب
أو هدهد له حتى صار السبع كالخضر إلى قتله لزمه القصاص وان لم يقتل غالبا فكالحية التي لا تقتل غالبا ولو
أرسل عليه السبع أو أغرى به كلبا عقور أو واسع كالصحرى أفتقله أو طرحة في مسبة أو بين يدي سبعي
الصحرى مكتوبا فقتله فلا قصاص ولا دية كان الموضع صغيرا أو كبيراً ولو أرسله أو غراه في ضيق أو حده
معفه بئراً يات فقتله وجب القصاص مكتوبا كان أو غيره وحيث قلنا وجب القصاص في السبع والحية
فذلك إذا قتله في الحال أو جرحه جرحاً يقتل غالبا أما إذا جرحه جرحاً لا يقتل غالبا فبسيب عمد وكأنه صدرت
من الغري ولو أمكنه الهرب ولم يهرب فكرت ترك السباحة والمجنون الضاري كالسبع ولو ربط في داره كلبا
عقوراً ودعا الهارب جلا فقتله فلا قصاص ولا دية وكذا لو دخل بلاذنه وأذنه وأعلمه الحال وان لم يعلمه
فجألو وضع بين يديه طعاما مسموماً ولم يبين حاله والدية الرموح كالسب العقور وإذا صدر فعلم ان
من هقان من شخصين معا فها قاتلان كاتما ففهم بان سواهما رقت وقده الآخر ضيقاً أو لم يكتا بان
جاف كل منهما جافة أو قطع عضو أو مات منهما ما وان ترنا فله حالان احدهما ان يوجد الثاني بعد اتها
إلى حركته المذبح عاجلاً أو بالسرابة فالقاتل هو الاول ولا شيء على الثاني الا العذر كالجرح ميتاً أو قطع

(قوله وكذا الكفر) والقلب مطمئن بالإيمان إذا الاتلاف (قوله ولا يجب الاالاتلاف) إذا الاتلاف له بدل وله فارق غيره
فصل إذا انهمس حية أو بان ضبطها وأدى من هقائه غنثه (قوله كافعي مكة) جمع أفعى
وهو حية غثينة (قوله ونعابين) جمع ثعبان وهو نوع من الحيات (قوله كان الموضع واسعا وضيقا) إذا
لم يلجئه إلى القتل بل القتل والحالة هذه بالاختيار وفي التحفة ما حاسبه انهم لم يفرقوا في مسئلة الحية بين
المكان المتسع والضيق كما فرقوا في مسئلة السبع لان الحية تنفر عن الأذى بطبعها حتى في الضيق بخلاف
السبع فأنما ينفر في المتسع (قوله أو هدهد) هكذا في نسخ الأنوار والصاب وهدفه بواو الوصل كما وقع
في الروضة غيره فاقم (قوله مكتوبا) أي مشدودا باليد إلى الخلف بالكتاف (قوله فقتله فلا قصاص
ولا دية كان الموضع واسعاً) لاسرمان السبع ينفر بطبعه من الأذى في المتسع فصار أغراه كالعمد وبه
فارق وجوب القصاص على أمر العجبي أو المجنون الضاري بالقتل فقتل ولو يتسع (قوله وكأنها صدرت
من الغري) فتجب دية شبه العمد على عاقلة (قوله والمجنون الضاري كالسبع) هذا الاخلاق ليس مما
ينبغي لماعلت من الفرق بينهما في الحاشية أن ضاها لا تغفل (قوله فافترضه فلا قصاص) ولا دية لان السب
يفترس باختياره ولانه ظاهر يمكن دفعه بنحو عصا (قوله فكألو وضع بين يديه طعاما مسموماً) أي قتيبه
عمد (قوله والدية الرموح) رمحه الدابة ركضه برجله (قوله من هقان) أي خرج جان للروح (قوله مذفقين)

الحقيق على ما نقله الرافعي عن القاضي وغيره (قوله ولو أرسله أو غراه في ضيق) إلى قوله وجب القصاص بخلاف الحية كاسم (قوله والدية
الرموح) في الصحاح الرموح الضاربة بالرجل (قوله من هقان) أي خرج جان للروح (قوله مذفقين) بالمجهم والمهمل أي مسرعين للقتل
(قوله بان اجاف كل منهما جافة) وهي الطعنة التي بلغت الجوف

في يمينها المال للورثة (قوله ومن) (٢٤٨) قطع حلقومه وهو يجرى النفس خوفا ودخولاً ومراً، ثم المالك والميراث وهو

مجرى الطعام والشراب وهو تحت الحلقوم وسيأتي تصويرهما في الصيد والنبات (قوله ولا يتوقم ويستيقن الموت بعد يوم أو يومين) خلافاً لما لك حيث قال إذا يقن حلاكه بالجرحة السابقة فالقاتل الأول دون الثاني (قوله حمل بقول أهل التجربة) والمراد قول عدلين منهم (قوله لان انتهاء المريض الى تلك الحالة غير مقطوع بموته) بخلاف المقدود فإنه يقطع بأنه لا يعيش حاله على السبب الظاهر كذا قاله في الرض قال في شرحه وقضية كلامه ان المريض المذكور يصح اسلامه وردته وليس مراداً وعبرة الروضة سالمة من ذلك قال ثم ما ذكرناه هنا من أنه ليس كالتجمل على انه ليس كقوى الجنابة أما في غيرها فهو شبه كقوى الضرر ما ذكر في الوصية من عدم صحة وصيته واسلامه وتوبته وغيرها (قوله ولو قتل من غلة قاتل أيه فبان خلافه وجب القصاص) لانه قتله عمداً عدواً والظن لا يبيح القتل (قوله ولو ضرب مريضاً الخ) لانه مريضاً الخ مع الفرق بينهما (قوله بشرط في القتل أن يكون معصوماً الخ) خبر مسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها (قوله ومن عليه القصاص مهدي في حق مسنعه دون غيره) لانه ليس بمباح الدم وإنما ثبت عليه حق

المرضى دون الصحيح فبات وجب القصاص علم مرضه أو جهل الفصل بشرط في القتل أن يكون معصوماً بالاسلام أو الجذبة والأمان والافهيد ردمه مطلقاً وبالسببة فالحر في مهدي مطلقاً والمرء مهدي في حق المسلم والذي دون المرء ممن عليه القصاص مهدي في حق مسنعه دون غيره

أي مسرعين لاخراج الروح (قوله فلا تصد عن روية) أي عن فكر ونظر غيبت حكمه حكم الميت فلا يصح منه التصرفات القولية والفعلية (قوله حلقومه) وهو مخرج النفس ومدخله (قوله ومرئيه) وهو مجرى الطعام والشراب (قوله فقد انتهى الى حركة المذبوح) حتى لو قتل رجل في هذه الحالة لم يلزم على القاتل سوى التعذيب (قوله ولو قطعت) أي بنحو أو فساداً مشلاً أو حرقاً كذلك (قوله أوجب القصاص على قاتله) أي وجب القصاص على الذي قتله في تلك الحالة لان حياته مستقرة وقال المالك ذات يقن حلاكه بالجرحة السابقة فالقاتل الأول دون الثاني (قوله وجب القصاص على قاتله) أي على قاتله في تلك الحالة (قوله لتخرق البطن) أي بنفسه وقوله أو خرقه أي باله (قوله أو المالك) أي إذا عني عليه عن القصاص أو كانت الجرحة موجبة (قوله الى أدنى الرق) في القاموس الرق حركة قبيحة الحياة (قوله فبان خلافه وجب القصاص) اذ الظن لا يبيح القتل (قوله علم مرضه أو جهل) بخلاف من به عطش سابق فإنه لا يجب القصاص وقد مر مع الفرق في الحاشية فذكر

الفصل بشرط في القتل الخ (قوله أو بالنسبة) أي مهدي بالنسبة إلى بعض الآحاد لا مطلقاً كمنحو والمراد الخ لانه مريضاً الخ لانه مريضاً الخ مع الفرق بينهما (قوله بشرط في القتل أن يكون معصوماً الخ) خبر مسلم أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا اله الا الله فإذا قالوا عصموا مني دماءهم وأموالهم إلا بحقها (قوله ومن عليه القصاص مهدي في حق مسنعه دون غيره) لانه ليس بمباح الدم وإنما ثبت عليه حق

فقد ترك وقد يستوفى نعم ان نعمته قتله كغناطع الطريق لم يقتل قتله لأن يكون مثله (قوله والراى المحسن الخ) قال فى الاسنى والزائى المحسن لا يقتل به مسلم معصوم لاستيفاء حدة تعالى سواء قتله قبل أمر الامام (٣٤٩) يقتله أم لا وسواء ثبت زناه بالبينه أم لا لافرار

دفع فى تصحيح التنبيه

للسوى ان ذلك فيما اذا

ثبت زناه بالبينه فان ثبت

بالافرار قتل به قال ابن حجر

سواء ثبت زناه بالبينه أم

بافرار بشرط أن لا يرجع

عنه والاقتل به أى ان

علم برجوعه فيما يظهر (قوله

وتارك الصلاة) أى بعد

الامر بها وقد خرج وقتها

كأزائى المحسن بالفرق لا

يقتل به مسلم معصوم (قوله

فلا قصاص على سبى

ومجنون) لانهما ليسا من

أهل الايمان ولرفع القلم

عنها كالتأم (قوله صدق

القاتل بيمينه ان أمكن)

لان الاصل فقاء الصغر

(قوله ولو قال أنا الآن صغير

صدق ولا قصاص ولا

يمين) لان التحليف لا تباين

سبباً ولو ثبت لبطلت بيمينه

فى تحليفه ابطال لحلقه

(قوله فلا يقتل مسلم بكافر)

خبر البخارى لا يقتل مسلم

بكافر وقال أبو حنيفة

يقتل المسلم باليهى لاها

بالمستأمن (قوله ولو قتل

ذى ذمى ثم أسلم القاتل

الخ) لتساوهم حالة الجنانية

اذ المعرة فى العقوبات بحاطا

بدليل ان العبد اذا زنى أو

والراى المحسن مهدر فى حق مسلم محسن غير زان ومعصوم فى حق مثله وفى حق الذى والمرء وتارك الصلاة كالأزائى المحسن للفرق ويشترب فى القاتل أن يكون ملزماً لإحكام فلا قصاص على سبى ومجنون وسرى كالأصا على السالم اذا هتلب على شخص ومنجب الدية محققة على عاقلة يودية بعد السبى والمجنون فى المالم ولو قطع الجنون فليس كل وقت حكمه ويجب القصاص على السكران والمعدى يشرب محرم أو كنه ولو قال القاتل كنت يوم القتل صغيراً وأنكره الوارث صدق القاتل بيمينه ان أمكن والا فلا عبرة به ولو قال أنا الآن صغير صدق ولا قصاص ولا يمين ولو قال كنت مجنوناً وعنده الجنون صدق والا فلا حلف الوارث وقتل ولشهده الشهود انه كان عاقلاً وجب القود ولو قال كنت مجنوناً وقال الوارث بل سكران صدق القاتل بيمينه ولو أقام بينة انه كان مجنوناً أو أقام الوارث انه كان عاقلاً تعارضتا والقول للجناني بيمينه ويشترط أن لا يفضل القاتل المقتول فى ثلاث صفات الأولى الاسلام فلا يقتل مسلم بكافر سوا كان أودياً أو معاهداً ويقتل الذمى والمعاهد بالمسلم ويقتل الذمى بالذمى وان اختلفت ملتها كاليهودى والنصرانى ويقتل المجوسى بهما والعكس ولو قتل ذمى ذمياً ثم أسلم القاتل اقتص منه الامام ولا يسلمه الى الكفار ولو جرح ذمى ذمياً أو معاهداً أو أسلم الجرح فأتى الجرح وجب القصاص ولو قتل ذمى مسلماً ثم أسلم لم يسقط القصاص ولو قتل من تدميا وجب القصاص ويقدم على حق الله تعالى ويقتل الذمى بالمعاهد وبالعكس ولو قتل مسلماً على ظنه أن كافر بان كان عليه زى الكفار فان كان فى دار الحرب فلا قصاص ولاديه وان كان فى دار الاسلام زنه القصاص الثانية الحرية فلا يقتل سرى بريق ولا يحد ولا يجمك ولا يأم ولد ولا يمين بعضه ويقتل المذنب والرقن والمكاتب وأم الولد بعضهم بعض ولو قتل عبد عبد ثم عتق القاتل أو جرح عبد عبد أو عتق ثم أتى الجرح لزم القصاص ولو قتل سراً أو مسلم من لا يعرفه انه مسلم أو كافر سراً

المرتد (قوله والراى المحسن مهدر) سواء ثبت زناه بينة أو بافرار بشرط أن لا يرجع والاقتل به ان اعلم برجوعه فى حق مسلم محسن غير زان وكذلك فى حق المسلم الراى الغير المحسن فى كلام المصنف ما لا يخفى (قوله معصوم) أى الزائى المحسن معصوم أى محفوظ فى حق الخ (قوله وتارك الصلاة) أى بعد الامر بها وقد خرج وقتها كالأزائى المحسن للفرق أى مهدر فى حق غير تارك الصلاة ومعصوم فى مثله والمرء والذى (قوله صدق القاتل بيمينه) اذا اصل فقاء الصغر (قوله ولا يمين) اذا يمين لا تباين المحلوف عليه وهو صغر ولو ثبت لبطل حلقه فى تحليفه ابطال لحلقه (قوله وعنده الجنون صدق والا فلا) لان الاصل السلامة (قوله بل سكران صدق القاتل بيمينه) لاهاهما على زوال العقل والوارث يدعى زواله بنحو شرب السكر والاصل عدمه (قوله والقول للجناني بيمينه) واعلم انه قال فى الروضة تعارضتا ولم يقل فيها والقول قول الجناني بيمينه قال يمين ان يفرق بين ان يعهده لجنوناً أم لا لان البينتين كان لم تكونا قد صورا فى نظاره على هذا التفصيل ثم رأيت ما نقل عن النعماني من التصريح بما قلت تأمل (قوله اقتص منه الامام) لتساوهم حالة الجنانية والعبرة فى العقوبات بحال الجنانية (قوله وجب القصاص) لما سأل فقال ان المعرة فى العقوبات بحال الجنانية (قوله فى دار الحرب فلا قصاص) ولاديه وتولمه الكفارة بكلمة وأهل الباب (قوله ولو قتل سراً أو مسلم من لا يعرفه انه مسلم أو كافر) أى قتله بدار الحرب وبه فارق وجوب القصاص فيما لو قتل المسلم الحر لقطعا فى صغر الأبرى لتعليام وجوب القصاص هناك ان الدار دار سوية واسلام

(٣٣ - (اور - ثاق) قد فهم عتق بقاء عبد عليه العبد (قوله فلا يقتل سرى بريق) خلافاً لى حبيته لتأولها تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ولهم ان النفس النفس (قوله ولو قتل سراً أو مسلم من لا يعرفه الخ) للشبهة قال فى شرح الروض ويغفر وجوب القصاص فيما لو قتل المذنب الحر ليعطى الى صغره وان محل ما هنا فى قتله بدار الحرب وما هنا فى قتله بدارنا بقرينة

أو عبده لم يجب القصاص وتجب الدية مغلظة في ماله ولو حكم كما يقتل هو بعد لا ينقض حكمه ولو حكم
 بقتل مسلم بدمي قال ابن كعب بنقض وقال يحتمل أن لا ينقض قال الرافعي وهو الوجه ولو قتل
 حر البعوض حر البعوض لم يجب القصاص تساويا في الحرية وتفاوتا فان كان نصف المقتول حرا ربع الدية
 وربع القيمة في مال القاتل وربع الدية وربع القيمة في رقبته ولو كانت الحنابلة خطأ ربع الدية وربع
 القيمة على العاقلة وللقاتيل فضيلة بنقطة ولا يعبر بها في القصاص حتى لو قتل عبدا مسلما حرا ذميا أو
 ذميا عبدا مسلما أو كافرا به المسلم أو ابن مسلم أباه الكفار فلا قصاص وتجب الدية مغلظة في ماله وفي رقبته
 العبد الثالث في الولادة فلا قصاص على الوالد أو الوالدة أو الأجداد أو الجدات بقتل الأولاد والأحفاد وإن زلوا
 وتجب الدية في ماله ولو حكم قاض بالقصاص نقض حكمه وبقتل الولد بالوالد وكذا أسائر المحارم بعضهم
 ببعض ولو قتل من يرثه ولد القاتل فلا قصاص كالأولاد ورجة ابنه أو زوجة نفسه أو ماله ولو قتل أم ولد
 سيدها أو لها من مولد وتعتق هي وتجب الدية في ذمتها ولو ثبت القصاص لغير ولد القاتل ثم ورثه الولد كذا إذا
 قتل أب أو جتة فماتت وله منها ولد أو قتل ابن عتيق ولد فمات العتيق وورثه الولد فلا قصاص وتجب الدية
 في ماله وكذا الورث القاتل القصاص بان قتل أحد الابنين أباه فمات الآخر وورثه القاتل وابنة المقتول
 أو غيرها لم لا يصحح ولو شهد الابن على أبيه بما وجب القتل قبلت وبقتل الرجل بالمرأة أو بالعنق والنكاح
 بالجاهل والشريف بالوضيع والسلطان بالرعية والنيب بالنذع وبالكسوف إذا وجدت الصفات
 المشروطة وكذا الكبير بالصغير والعاقل بالمجنون ولا عكس فيهما وإذا قتل المرء بالرجل أو الرجل بالمرأة
 فلا شيء في تركتها ولا على وارثها لكاله ونفسه ولو قتل واحد جماعة قتل الأول ودية الباقي في تركته ولو
 قتل بالثاني فلا غرم وعزر القاتل ويتنقل الأول إلى الدية ولو قطع أيدي جماعة قطع الأول وللباقي الدية ولو
 كان القاتل عبدا قتل الأول ودية الباقي في ذمته بلي الله تعالى بها كالمهر والمسرور ولو قتل جماعة واحد أو قتلوا
 به فتواه بمعد أو بمقتل أو ألقوه من شاطئ أو في بئر أو جرحوه جرحا بجمعة أو متفرقا ولو قتل الكل
 وقتل بعضهم وأخذ حصة الباقي من الدية وله الاقتصار على الدية فيكون على الكل دية واحدة موزعة على
 رؤسهم سواء كانت جراحة بعضهم أغش أو أكثر تعدا أو لم يكن وسواء كان بعضها ارش مقدرا أو لم يكن
 (قوله ولو حكم كما) أي حتى يقتل هو بعد (قوله ولو حكم بقتل مسلم بدمي) كاهو مذهب أبي
 حنيفة (قوله وهو الأوجه) أي عدم النقض هو الأوجه وهو الألفس (قوله تساويا في الحرية أو
 تفاوتا) ذم من جزء حره الأوجه جزء حره شاعنا فمقتل جزء حره بجزء حره وهو متنع فاذا تعدل القصاص
 عدل إلى بدله الذي هو المال (قوله ربع الدية وربع القيمة في مال القاتل الخ) يعني لا نقول نصف
 الدية في مال القاتل ونصف القيمة في رقبته بل نقول ربع الدية وربع القيمة الخ ونظير ذلك إذا بيع شخص
 وسيف مثلا بقرن وثوب واستوا قيمته لا يجمع الثمن والسيف معا بالقرن أو الثوب بل المقابل لكل
 النصف من كل (قوله ربع الدية وربع القيمة على العاقلة) وربع الدية وربع القيمة في رقبته
 (قوله فلا قصاص على الوالد الخ) خبر صحيح فيه (قوله بالقصاص نقض حكمه) ثم إن أضجع
 الأصل الفرع وذبحه وحكم بوجوب القصاص كما حرر فلا ينقض حكمه رعاية لقول الإمام مالك بوجوب
 القصاص كذا قيل (قوله وتعتق هي) أي أم الولد بقتلها سيدها ولو مات أو قبل القتل خير الصحيح إجماعا
 أمة ولدت من سيدها فهي حرة بعده موته (قوله ووارثه القاتل وابنة المقتول) أي وورثته ابنة المقتول
 مع القاتل أو وارثه مع غير الأئمة من لا يصح القاتل (قوله قبلت) وحديث بقتل الأب شهاده
 (قوله بلي الله تعالى بها) يعني تنق دية الباقي في ذمة القاتل بلي الله تعالى بها في يوم القيامة إن شاء
 أخذ حسنته عنها وإن شاء برضى به بالمعد عند تعالي (قوله والاقتصار) أي والولي والاقتصار الخ

وقد يزيد نكابة الجراحة الواحدة على نكابة جراحات كثيرة (قوله) فعلى الاجنبى القصاص وعلى الاب نصف الدية (المغلطة) خلافاً لى حنيفة حيث قال لقصاص على شريك الاب لان كلام من الفصلين وقع عند واحداتى اتى القود عن أحدهما لمضى آخر خارج عن الفعل فلم يقتض سقوط معلن الآخر تقدم وأخو فارق شريكك الا بشر بك الخطي بان الخطأ شبهة في فعل الخطي والقفلان متصادقان الى محل واحد قاورث الخطأ من أحد هما شبهة في القصاص كالأصدر من واحدوا الإوة صفة في ذات الاب وذاته مقبنة عن ذات الاجنبى فلا تورث شبهة في حقه (قوله) ولو جرحه سبع أو دغته حية (قوله) لانه لا تكلف على سبع وكان شريكه مع شريك الخطي سواء كل السبع ونحوه قاتلين غالباً لم لا يحكمه التوروى في تصحيح التنبه بجوى عليه المصنف قال في شرح الروض ونص الشافعى في الامم بوجوب القصاص فى القاتلين غالباً في قتل من يكلفه ومضى عليه بان حجر (قوله) ولوداوى الجرحوس نفسه بذهب أى قاتل

ولو جوب القصاص على الجراحة شرط الاول أن لا يصف بعض الجراحات بحيث لا أثر لها في الزهوق فان ضعف كالخدشة الخفيفة فلا يبرها القصاص يختص بالباقيين الثاني أن لا يقلب بعضها بحيث يقطع نسبة الزهوق عن الاثرات فان جرحه جماعة فخر آخر وقتها القصاص يختص بالخاز وعلى الجراحين مقتضى جنائهم ولو أصدوا رجلاً كسيار بطوا في غنقه بسلام بوطا الى فوقه ونحو الكرمى واحد منهم أو من غيرهم فاختفى قاتل هو المسمى وعلى الآخرين التعزير الثالث أن لا ينبدل بعض الجراحات قبل موته فان اندسل ثم مات فليس على صاحبه الامتضى جواحه والقصاص يختص بالآخرين ولو ادعى بعضهم الاندمال وكذب الوارث صدق بيته وان صدقه وكذبه الشر يكسقط القصاص عن المدعى ولا يسقط عن المكذب ولو أراد أن يأخذ الدية لم يقبل قوله على المكذب بل القول قوله فاذا حلف على نفي الاندمال شرم ماله ثم عليه الرابع ان يكون الكل عداً فان كان بعضها خطأ وشبهه عداً فلا قصاص على واحد منهم وعلى عاقلة الخطي حصه دية الخطا وعلى العاقل حصه دية العمد ولو اشترك في قتل آخر مع من لا يجب القصاص عليه فلا حال أحد هما ان يكون مضموناً عليه كالوشارك اجنبى الاب في قتل ولده فعلى الاجنبى القصاص وعلى الاب نصف الدية المغلطة ولو شارك جرحه داني قتل صديقاً أو مسلم ذمياً في قتل ذمى فلا قصاص على الحر والمسلم ويجب على العبد والذمي الثاني أن لا يكون مضموناً كالجرح فطعت بد انسان في سرقه أو قصاص جرحه آخر عدواناً أو جرحه صديقاً لآخر جرحه آخر عدواناً فالتزم القصاص ولو جرحه سبع أو دغته حية أو عقرب جرحه بعد ذلك رجل فالتزم القصاص ويجب نصف الدية في ماله ولو جرحه صبي يعقل عقل مثله أو مجنون له نوع تميز ثم جرحه بالغ عاقل فالتزم القصاص عليه دونهما ولو لم يكن لها عقل وتميز فلا قصاص على واحد منهم ولو جرحه جراحة عداً أو أخرى خطأ فالتزم القصاص ويجب نصف الدية مغلطة في ماله ونصفها على العاقلة ولو دوى الجروح نفسه بذهب شر بأو وضاً فكل جرحه رجل فقتل الجروح نفسه فلا شيء على الجراح الا مقتضى جراحته ولو دوى بما لا يقتل غالباً فالجرح شريك صاحب شبه العمد فلا قصاص عليه نصف الدية المغلطة أو القصاص في الجراحة ان اقتضته ولو دوى بسم يقتل غالباً ولا يذهب فان لم يهر الجروح ذلك فكالخالة الثانية وان علم فكشريك من جرح نفسه فيلزمه القصاص ولو غا ط جرحه في لحم ميت لم يؤثر في لحم حي يقتل غالباً فكالنداءى بما يقتل غالباً ولا فرق بين أن يفعل بنفسه أو بأمر غيره ولا شيء على الأمور ولو استقل غيره فهو والجراح شرير كان متعدداً

(قوله) كالخدشة في القاموس عند خدش الجلد من زقه قل أو كثر (قوله) لم يقبل قوله على المكذب (الطلب كمال الدية (قوله) ان يكون مضموناً عليه) أى ان يكون من لا يجب عليه القصاص مضموناً عليه (قوله) فعلى الاجنبى القصاص وعلى الاب (الجرح) وفارق شريكك الاب شريرك الخطي بان الخطأ شبهة في فعل الخطي والقفلان متصادقان الى محل واحد قاورث الخطأ من أحد هما شبهة في القصاص كالأصدر من واحدوا الإوة صفة في ذات الاب وذاته مميزة عن ذات الاجنبى فلا يورث شبهة في حقه كذا قيل (قوله) ولو جرحه سبع أو دغته حية (الجرح) واعلم ان عداً لم يقتل غالباً ولا الاشر يك نحو الاب فيجب القصاص على العمد (قوله) لم يقبل عقل مثله) أى مثل الصبي (قوله) عليه دونهما) لان عداً هما والخاله هذه عند ريكهما شريرك عداً فعليه القصاص (قوله) على واحد منهم) اعمد القصاص عليهما فظاهر وأما عداً على شريركهما فلان عداً هما والخاله هذه خطأ فشريركهما شريرك خطأ فلا قصاص عليه (قوله) فكالخالة الثانية) أى فيكون الجراح شريرك صاحب شبه عداً فلا قصاص وعليه نصف الدية المغلطة (الجرح) (قوله) في لحم ميت لم يؤثر) لانه لا يؤثر على الجراح القصاص أو كمال الدية (قوله) فكالنداءى بما يقتل غالباً) أى فيلزم الجراح

سبيهما كأن شربتا قاتلاً ووضع على الجرح فهو قاتل لنفسه لأن التدفيع يقطع حكم السراية فهو كالقوي وسجول الخ فوق ٧ لحم
وتودوا بأكافى الروض (قوله والسكى) (٢٥٢) وهو أوق الجلد بمعدة ونحوها كافي القاموس (قوله ولا يباعه)

الجروح من القروح
والمرض والسني وهو
المرض الخفيف كذا في
الروضة قال الراعي لان
ذلك لا ينافى الى أحد ولا
يدخل تحت الاختيار (قوله)
صدق الوارث عملاً بالجناية
المعولة) والاصل عدم
غيرها من الاسباب (قوله)
ولو آل الامر الى الدية
وزع على عدد
الضرب (ب) لانه تلاقى
ظاهر البدن فلا يعظم فيها
التفاوت بخلاف الجراحات
(قوله) فان ناطوا على
الضرب ثم ضربوا لزمهم
القصاص) قال في شرح
الروض ويخالف الجراحات
حيث لا يثبت فيها التواطؤ
لان نفس الجرح بقصد به
الاهلاك بخلاف الضرب
بالسوط (قوله) فاذا جرح
سوي السطح لانه جرحه وهو
غير مضمون فسر اي شبر
مضمون كقطع بد السارق
(قوله) فلا يجب الاصاص
الجراحة) ان اوجبه
كلو مضعة وقطع اليد عدا
لاني القصاص في الطرف
ينفرد عنه في النفس
ويستقر فلا يتغير بما
يحدث بعده بديل انه لو
قطع طرف غيره ثم جرح
رقبتة ولو غلط ازم الاول

والسكى كالخطاطة ولا عبرة بالمداواة بما لا يضر ولا يخاف منه هلاكه ولا يباع الجرح من القروح والمرض
والسني ولو قطع اصبع رجل فتأكل موضع القطع ففعل القطع كفه خوفاً من السراية فان لم يمت كل
الاموضع القطع فليس على الجاني الا القصاص في الاصبع وأرسلها ان لم يرس الى النفس وان سري وجب
القصاص على الجاني وان سري الى الكف ثم قطعها نظر أقطع في لحم حي أوسيت وألحكم على ماذ كرتاني
الخطاطة ولو جرح عضو افاة الجروح فتأكل العضو وسقط وكان الدواء مما لا يورث التأكل كل فصل
الجراح ضمان العضو وان كان يورثه فلا يجب الا ارش الجراحة ولو قال داويت بما يحدث التأكل وانكر
النجي عليه صدق بيمينه ولو قطع بدا من ومات المقطوع فقال الوارث مات بالسراية وقال الجاني بل قتل
نفساً وبسبب آتو صدق الوارث ولو ضرب جماعة جراحات بسيطة خفيفة وأصعاً خفيفة فمات فان كانت
ضربة كل واحد قاتلة لو انفردت لزمهم القصاص ولو آل الامر الى الدية وزعت على عدد الضربات وان
لم تكن قاتلة فان ناطوا على الضرب ثم ضربوا لزمهم القصاص وان وقعت اتفاقاً بلا ناطوا فلا وجبت
الدية موزعة على عدد الضربات ولو جرحه رجل ونهسته حيوات فلا قصاص وعليه نصف الدية ولو جرحه
سبع آتو ومات فعليه ثلث الدية

فصل في التغير بين الجرح والموت وله احوال احدها طريان المضمون فاذا جرح حي يئاً ومرداً ثم أسلم
الجروح فمات فلا قصاص ولا دية ولو جرح حي في سلعاً فسلم مات الجرح وفكذلك ولو جرح عبد نفسه
فأعتقه فمات بالسراية فلا ضمان ولو حفر بئراً متعبداً بوقع فيها حاكم عبد اوق حفره وجبت الدية على
عاقلة الثانية ان يطرأ الهدر فاذا جرح سلعاً فمات أو ذيفاً نقص المهدومات فلا يجب الا قصاص الجراحة
أو أقل الامر من من أرض الجراحة ودية النفس ان اقتضت المال أو آل اليه الثالثة ان يتغلل المهدر
القصاص أو نصف الدية مغلطة عليه (قوله والسكى) وهو أوق الجلد بنحو الحد يد (قوله) ولا يباع على
الجروح الخ) لان ذلك لا يدخل تحت الاختيار (قوله السني) المرض الخفيف (قوله صدق الوارث) عملاً
بان سبب الموت الجناية والاصل عدم سبب آخر (قوله) وزعت على عدد الضربات) لانها لا يعظم فيها
التفاوت بسبب تلاقى ظاهر البدن وبه فارت الجراحات (قوله) بلا ناطوا) لان نفس الضرب لا يقصد
به الاهلاك وبه فارق الجراحات لانها لا يشترط فيها التواطؤ

فصل في التغير بين الخ (قوله) فاذا جرح حي يئاً الخ) لما سر ان العبرة في العقوب بجهالة الجرح

ولان جرحاً نحو الجرح في غير مضمونة بذاتها فكذلك سر اية (قوله) ولو جرح عبد نفسه أي لو جرح السيد
عبد ثم أعتقه فمات بالسراية فلا ضمان على السيد ولا يخفى التعليل (قوله) ووقع فيها حاكم
عبد اوق حفره) بان عتق العبد بعد الحفر فوقع فيها وجبت الدية الخ قال في الروضة الرابعة رمى مرداً
أو حي يئاً فأسلم ثم أصابه السهم فلا قصاص لعدم الكفاءة في أول أجزاء الجناية ويجب الدية على المذهب
وهو المصوص وقيل يجب في المرتدون الحرب لان المرتد لا يجوز لقبه الامام قتله قال الخامسة حفر بئر
في محل عدوانا فتردى فيها مسلم كان مرداً اوق حفره أو حي يئاً فأسلم ثم أعتقه فمات بالسراية فلا
خلاف لان الحفر ليس سبباً لظاهر اللاهلا ولا يتوجه تحميمه فلا يورث وجوبه في زمن الاحداث بخلاف
الرمي اه فتأمل جداً (قوله) أو أقل الامر من من أرض الجراحة ودية النفس ان اقتضت المال) أي ان لم
توجب القصاص كقطع البدن والرجلين مثلاً خطأ فتجب دية النفس لا غير

قصاص الطرف ويقتصر، ولو لم يول الردة لا الام لان القصاص للنسني وهو لا لام له
كان صغيراً ومجنوناً، تنظر كاله ليستوفى (قوله) أو أقل الامر من من أرض الجناية) ان لم يوجب القصاص كالجنازة والهاشمة وقطع اليد خطأ

فاذا

(قوله وبجبال الدية) لوقوع الجرح والموت في حالة العصمة لأن العبرة في الدية بأثر الأمر (قوله وإن يادة على دية العبد ورثة) لأنها وجبت بسبب الحرية **فصل** وكما يعتبر في القتل أن يكون عمدا (٢٥٣) محصا عندنا باعتبار الأثر في الجراحات

والمانع كالضوء والسمع والكلام (قوله بلطمة) في القاموس الطعن ضرب الخد وصفحة الجسد بالكف مقتوحه (قوله فيقطع العبد والعبد والرجل بالراء بالكس) قال أبو حنيفة أغني عيسى في قصاص الطرف بين حزين أو حزين ولا يجزى بين العبدين ولا بين العبد والحر ولا بين الذكر والأنثى لأن الأطراف يملكها سلك الأمور فيقدم المأكلة بالتفاوت في القيمة (قوله والشجاج) وهي بكسر الشين جمع شجة يقطعها (قوله الحارمة) بهملات ونسب الحارمة والحارمة (قوله والأقدام) بالعين المهمة قال في الروضة وهي التي يجزى دمه بآذان الدمع (قوله والباضعة) بوحدة ومجتمعة ثم مهمة (قوله والمتلاحة) بالهملة ونسب اللاحقة (قوله والسحقاق) بكسر السين وجمع مهملة ونسب الجدة بهاء قال في الروضة وقد نسي هذه الشجة اللطاة والمطاة والأعية (قوله والمتقل) وهي الخالة في الرضوة يقال هي التي

فإذا جرح مسلما فارتد ثم أسلم ثم مات فلا قصاص ويجب كمال الدية الرابعة إن يطرأ ما يغير المقدار ولو جرح مسلم ذميا فأسلم أو عبيدا لغيره فمات ثم مات فلا قصاص ويجب دية حرم مسل وإن يادة على قبة العبد ورثته والباقي لسيد ولو جرح أنسا ومات ثم مات الجرح ويجب تركه الجاني الدية والقيمة إن كان عبدا **فصل** وكما يعتبر في القتل أن يكون عمدا محصا عندنا باعتبار الأثر في الجراحات والمعانى فلا يجب القصاص بالخطأ وشبه العمد ومن الخطأ أن يقصد طأرا فيصيب أسانا أو يرمقه ومن شبه العمد أن يضرب رأسه بلطمة أو يحرق لابسج غالبا فيورم الموضع وتضع العظم وقد يصحكون الضرب بالعصا الخفيفة والجر المحدد عمداني الشجاج لأنه يوضع غالبا وشبه عمد في النفس لأنه لا يقتل غالبا وفقه العين بأصبع عمدا لأنها تعمل في العين عمل السلاح ويعتبر في القاطع كونه مكفلا ملتزما بالحكم وفي المقتطوع كونه مضموما كافي النفس ومن قتل به الشخص قطع به ومن لا فلا فيقطع العبد والعبد والرجل بالراء أو بالعكس والدمي بالسلم والعبد بالحر والعكس فيهما وضغط لجلعة الواحد إذا اشتروا بآن وضعا السكين على اليد وتعاوبا عليها دفعة أو بأثوابها وتيز فضل الشراكاين قطع هذان جانب وذالك من آخر حتى التفت الحد بدان أو قطع أحدهما بفض اليد وأبنا الأخر فلا قصاص ويلزم على كل منهما حكومة تليق بمجانبته بحيث يبلغ المجموع دية يد ولو جرحا ثانيا حديدة جرح المنشار ولم يتحامل في كل جرحه وأبنا هافلا قصاص والحكومة كقلائد الشجاج الواقعة على الرأس والجمجمة عشرة الحارصة وهي التي تنشق الجلد فلا ينحو الخلد ولا يدمى والدمية وهي التي تدمى ولا يقطع منها دم والأقدام عتبة العين المهمة والباضعة وهي التي تبضع اللحم بعد الجلد أي تقطعه والمتلاحة وهي التي تنفوس في اللحم ولا تبلغ الجدة بين اللحم والعظم والسحقاق وهي التي تبلغ تلك الجدة والموتحة وهي التي تخرق السمحاق وتوضع العظم والهاشمة وهي التي تبشم العظم أي تكسره والمتقل وهي التي تنقل العظم من موضع إلى موضع والمأمومة وهي التي تبلغ أم الرأس وهي خرقة الدماغ المحيطة به والدامغة وهي التي تخرق آخر رية وتوصل إلى الدماغ وتصور ما عدا المأمومة والدامغة في الخلد وقصة الأنف واللحي الأسفل والخصاص من الجملة الأني الموتحة وأما الجراحات الواقعة على غير الرأس والوجه فيجب القصاص في الموتحة وتجيب الحكومة لها إذا عقيت على الأرض المقدس أو وقعت خطأ أو شبه (قوله فإذا جرح مسلما فارتد ثم أسلم ثم مات فلا قصاص) كتنخل حالة الإهدار والخصاص تعتبر فيه الكفاءة أول الأمر وأثره في الوسط (قوله ويجب كمال الدية) لوقوع الجرح والموت في حالة العصمة (قوله ما يغير المقدار) أي مقدار الدية (قوله ويجب دية حرم مسل) إذا عبرة في الدية بأثر الأمر (قوله لورثته) لو جوب الزاد بسبب الحرية

فصل وكما يعتبر في القتل الخ (قوله والمعانى كالسمع والكلام) ونحوهما (قوله بلطمة) وهي ضرب الخد بالكف مقتوحه (قوله عمل السلاح) أي مثل عمل السلاح (قوله جرح المنشار) أي مثل جرح المنشار هو لا معروفه يقطع به الانتجار يقال له بالفارسية آده (قوله ولم يتحامل في كل جرحه وأبناها) أي اليد فلا قصاص لأنها فعلان متبيران واعلم أن هذا يتصور بصورتين أحدهما أن يتعاون في كل جرحه وأرسالة فيكون هو اشتراكه موجب للخصاص وعليه يجعل قول ابن كعب هو اشتراك موجب للخصاص والثانية أن كل واحد منهما يجزى إلى جهة نفسه وبغرض الاسترسال في جهة صاحبه فيكون البعض مقطوع هذا والبعض مقطوع ذاك فيكون فعلان متميزين فلا قصاص وعلى هذا جعل قول الجمهور أنه فعلان متميزان فلا قصاص (قوله الحارمة) بالحاء والراء والصاد المهملات (قوله وقصة الأنف) أي

تكسر وتنقل ويقال هي التي تكسر العظم حتى يخرج منه فراش العظام والفراش كل عظم رقيق (قوله والمأمومة) جمعها ما مبهر كمكاشير ونسب الأمة (قوله والدامغة) بالهمزة (قوله وقصة الأنف) في الصحاح قصة الأنف عظيمة

الموضحة في قوله الموضحة أي المذكورة المجمع عليها فلا يراد عليه مدق الموضحة على هذه على الله سبحانه في الفصل الثاني ولا يشترط في الموضحة وضوح العظم للناظر حتى (٢٥٤) لو غرزا برة الخ (قوله أن يكون للعظم منفصل) بفتح الميم وكسر الهمزة وهو موضوع

أصل عضو بعضه على عمد لا لا الراس المقدر لموضحة الرأس والوجه وغير الموضحة أن انتهت إلى عظم ولم تكسره وجب التقصاص والأفلا وهذا كالمساطر السكل ولا يتخصص بجراح البدن بل يعم الراس والوجه والبدن ويجب التقصاص في الأطراف بشرط إمكان المأثرة والأمن من استيفاء ما لا يذوق ذلك بطريقين أحدهما أن يكون للعظم منفصل توضع الحديدة عليه وبيان كالأنايل والكوع والمرفق والركبة والكعب وكذا أصل الفخذ والمنتكبان أمكن التقصاص بلا جافة آجاف الخافي ولم يجب لأنه لا تقصاص في الجوافع الثاني أن يكون للعظم مضمبوط يتقاد لآلة الآلة فيجب التقصاص في فقه العين وقطع الأذن والأنف والجفن والماران والذكركم والأثني عشر والشفة واللسان والحنجرة والشريرين والأليتين في قلع الظفر وفي قطع بعض الأذن والماران بلا إداة وفي شقه ما يقدر المقطوع بالجزئية كالثلاث والربع إلى المماسية فإن كان المقطوع نصفاً قطعنا النصف وإن كان ثلثاً فالثالث وإن كان ربعاً فربع ولو قطع بعض الكوع أو المرفق أو الركبة أو الكعب ولم يبق وبين أو قطع فلقم من الفخذ أو تقصاص ولو قطع فلقم من الأذن والماران أو اللسان أو أخشفة أو الشفة وإبائها وجب التقصاص وينضب بالجزئية ولو قطع بدأ أو رجلا وبقيت متعلقة بجلده وجب التقصاص ولا تقصاص في كسر العظام ولكن لو بان الضوم من ثم فليقطع أن يقطع أقرب مفصل إلى هناك ويأخذ الحكومة للباقي وله أن يعفو يعدل إلى المال ولو أضرع رأسه وهشم فلأن بوضوح يأخذ راس المشاة وهو خشن من الأبل ولو أضرع وقطعه فلأن بوضوح ويأخذ ما بين الموضحة والمنقطة وهو عشرين الأبل ولو أضرع ولم يبق بوضوح ويأخذ ما بين الموضحة والمأمومة وهو ثمانية وعشرون بعيراً وثلاث بعير ولو قطع أذنه حيث أضرع العظم تحتها فهو جنايتان ولو أراد أن يقتص فيما فله ذلك ولو أراد أن يقطع الأذن ولا يوضح بل يأخذ الأرض لم يمكن كالأول أراد أن يقتص من موضحة بعضها ويأخذ راس البعض ولو قطع مانه مع القصة فلا تقصاص فيها ويجب في الماران ولو قطع يده من الكوع فأراد الجني عليه أن يلقط أصابعه لم يمكن ولو بادر فعمل عز ولا يضر وله أن يعود ويقطع الكف ولوطب حكومتها لم يجب ولو قطع من المرفق فأراد أن يقطع من الكوع أو يقطع أصابعه ورعى بهار الشا وقصاصاً لم يمكن ولو بادر وقطع عز ولا يضر ولو أراد أن يقطع المرفق لم يمكن ولو طلب حكومة لم يجب ولو كسر عظم العنق وأبان اليد منه فلأن يقطع من المرفق ويأخذ الحكومة للباقي من العنق ولو غدا لم يقطع شيئاً فله دية الكف وحكومة الساعد وحكومة العنق ولو أراد أن يقطع من الكوع لم يمكن وقيل يمكن ولو بادر وقطع ثم أراد القطع من المرفق لم يمكن ولا حكومة للساعد ولو قطع يده من عظمه (قوله وغير الموضحة) أي غير الموضحة المذكورة ولا المجمع عليها فلا يراد أن الجراحة المنبهة إلى العظم بالشرط المذكور ليست الأموضحة إذ هذه الموضحة ليست موضحة إلا في هذا المذهب والمذكورة أولاً موضحة بالاجماع فلا تغفل (قوله والماران) هو الماران وخلا من العظم (قوله والشريرين) وهما طرف الفرج المحيطان به (قوله وهو ثمانية وعشرون بعيراً وثلاث بعير) لأن في المأمومة ثلث الدية فإذا أضرع سقط الخمسة وبقي العدد المذكور (قوله مع القصة) وقد مر أنها عظم الألف (قوله حكومتها لم يجب) من الإجابة وذلك لأن حكومة الكف تدخل في دية الأصابع وقد استوفى في الأصابع المقابلة بالدية (قوله) ولو قطع من المرفق فأراد الخ إذا يجوز العدول عن محل الجناية مع القدرة عليه (قوله ولو أراد أن يقطع من المرفق لم يمكن) قيل لأنه يقطع من الكوع ترك بعض حقوقه ببعضه وبفارق ما في الصورة السابقة من أن له قطع الباقي بأن القاطع من الكوع مستوفى لسمي اليد بخلاف الملتقط الأصابع اهـ (قوله) وقيل يمكن) لما عتبه مع الجزع عن محل الجناية وهذا هو الاعتدله حكومة الساعد مع حكومة

أصل عضو بعضه على منقطع عظيمين برباط واحدة بينهما أمام دخول أحدهما في الآخر كرق أو لآلة (قوله والماران) قال في القاموس الماران الأضواء وطرف أو مالن منه (قوله الشريرين) بضم الشين وهما طرف الفرج المحيطان به أحاطة الشفتين بالعم (قوله ولا تقصاص في كسر العظام) لعدم الوثوق بالمأثرة فيها قال في شرح الروض ويستثنى السن فإنه إذا أمكن فيه التقصاص يان نشر ينشأ بقول أهل الحجرة وجب نص عليه في الام وجزءه للماوردى وغيره (قوله فليقطع) أن يقطع أقرب مفصل إلى هناك ويأخذ الحكومة للباقي ومنع أبو حنيفة الجمع وبين القطع والمال قال بل يسقط التقصاص ويجب المال (قوله ولو قطع من المرفق) إلى قوله لم يمكن لعدم دلالة على عمل الجناية مع القدرة عليه (قوله ولو أراد أن يقطع المرفق لم يمكن) لأنه يقطع من الكوع ترك بعض حقوقه ببعضه وبفارق ما في الصورة السابقة من أن له قطع الباقي بأن القاطع من الكوع مستوفى لسمي اليد بخلاف الملتقط الأصابع اهـ (قوله) وقيل يمكن) لما عتبه مع الجزع عن محل الجناية وهذا هو الاعتدله حكومة الساعد مع حكومة

ما في الصورة السابقة من أن له قطع الباقي بأن القاطع من الكوع مستوفى لسمي اليد بخلاف الملتقط الأصابع (قوله وقيل يمكن للجزع عن محل الجناية) وما عتبه ببعضه وليس له العدول إلى قطع المرفق وهذا مقتضى كلام

المرور وصحبه المناهج بعلت اقتضاه ولما رغبه البغوي وودعته ابن المقرئ في روضه ايضا لكن الرافعي في الشرح الصغير جمع ما اقتضاه كلامه في الكبير وجمعه بجماعة لا يلبس له ذلك ما عدول عما هو اقرب الى (٢٥٥) محل الجناية وللعقده الاول (قوله فذهب

ضوء عينيه) بفتح الصاد
وضمها مع بقاء حذوقه
(قوله) كتر قرب حديدة
بحماتن (الح) قال ابن حجر
وعلمه في الأيضاح والاعظم
الآتي والعالجة فيمانيان
بن يقول خير بن اذهب
حذوقه والاعين الارش
(قوله) ولوا يفت الحدة
وعلى السواد الاعظم الذي
في العين واما الاحمر فهو
الناظر أو شحمت قال في
بصره القاموس شخص بصره
شخصا صفتح عينيه وجعل
يلطف (قوله) فلا قصاص
الاقاصي (الح) قال في
الصفة وقاروق مآثر في
لعاني كالصوابها لا توجد
مستقلة بل تابعة لغيرها فلا
مد الجانية عليها الا محلا
بجواره فكانت الجانية
عليه تعدد التقو بينها
تحقق العمدية فيها
الاجرام توجد مستقلة فلم
تقص الجانية عليها غيرها
لعدم تعدد التقو بينها فلم
تنتز السراية فيها لعدم
تحقق العمدية حيث شذ
قوله ولوضرب مستحق
قصاص (الح) والاصح
محصول ويكون مستوفيا
فه كما جزم به بعضهم (قوله)
كذلك قوله الصي المستحق

نصف الكف لم يقص عن الكف لولا التناط الاصابع وحكومة نصف الكف ولو شق كفه الى مفصل ثم قطع او اقصر عليه فان قال اهل الخبرة يمكن ان يفعل به مثله اقص والا فلا ولوا وضع رأس عقده ضوء عينه وجب القصاص في الضوء والموضح معنا لان المعاني يجب فيها القصاص اذا غابت السراية فان اوضح وذهب الضوء فذلك والاذهب باخفا ما يمكن كقتراب حديد تحت حياض عينه او طرح كالقور ونحوه فيها ولو هضم رأس عقده ضوءه عالج بماء بل الضوء ولا يقابل اطنم بالطنم ولو لمسه فذهب ضوءه والطنمة بحيث تذهب الضوء غالبها مثل تلك الطعنة فان لم يذهب الضوء الى بل للمعالجة ولو ابيضت الحدقة او شخصت فعل به ما يفرض اليه ان أمكن ولو ابيضت الحدقة وشخصت ولم يتمكن من استيفائها فله ان يقص في الضوء ولا يغيره ولو قطع اصبعه فسرى الى الكف وسقطت اوشلت يده فلا قصاص الا في الاصبع لان الاجسام لا يجب فيها القصاص اذا تلفت السراية بل يجب على الارش فان اقص في الاصبع ولم يسر اوسرى الى الكف وسقطت يجبر اربعة اخماس دية اليد للاصابع الاربع لان السراية لا تقع قصاصا ولا يغيره لثبات من الكف ولولا المطالبة بواجب عقب قطع الاصبع ولا يلزمه الا انتظار البرء وعدمه في الموضحة المنجبة للضوء ولوا وضع ولم يذهب ضوءه في الحال لا يطالب بالدية فلعلها تسرى الى البصر فحصل القصاص ولو عني عن قصاص الاصبع ولم يقص فله دية اليد بتمامها ولو ضرب مستحق القصاص في النفس الجاني بالوسط الخفيف فات لم يحصل القصاص وصحت الوفاة الا في المستحق واوجبون وينتقل حقهم الى الدية ويجب دية عليهم الا اذا أمكن العسي او الجنون فيهدر (مذنب) الضرب الذي لا يجرح ولا يقتل لا يوجب القصاص بل يوجب التعزير سواء كان بضوء كالطم والوكز والكزاز وبالكمة كالوسط والعصا والحجر ويستحب ان يمكن منه تطيب القلب وكذا اتف الشعور وحقه الجردين نكدة يجب القصاص في السمع والبصر والشم والتذوق والكلام والبش والشي ولا يجب في العقل

أو المنجون) لعلم أهليتهما للاستيفاء (قوله والوكز والسكر) قال في القاموس والوكز والبغ والطنن الضرب بجمع الكف (قوله
تكملة يجب القصاص في السمع والبصر) لأنهما محال مضبوطة ولاهل الخيرة طرق في إبطالها بمختلف العقل لبعد از التماس السرية إذ
لا يوفق في المعالجة بمايز به ولا اختلاف الناس في عقله وإن كان الصبح عن الله القابل بقوله تعالى أم لم يقبل ليعقلون بها ولأنه نوع من العلوم

فصل يشترط لوجوب القصاص في الطرق المماتة في الحقل وفي الصفات المؤثرة في الارش ولا يؤثر التفاوت في سفر العضو كبره وطوله وعرضه وقوته وضعفه وضخامته ونحافته بل يقطع الكبير بالصغير والطويل بالقصير والقوي بالضعيف واليباض بالسود وال سليم بالبرص ويد الصانع والكاتب بيد الاخر والعين الصالحة بالزرقاء والجلد بالحوصاء أما الحقل فلا يقطع اليد اليمنى باليسرى ولا الشفة العليا بالسفلى كالسن ولا السبابة بالوسطى ولا الكعوس وكذا الرجل والعين والاذن ولا اليسرى باليمنى ولا أذنه أصبع بأغلة أخرى ولا أصبع زائدة أخرى إذا اختلف محلها وبراغي قدر الموصفة طولاً وعرضاً ومحلها متوافقاً تضبط موصفة المشجوج غشبية أو غيط ويعلق ذلك الموضع بخط عليه سواداً وجره ويضبط الشاج وجوه الثلاث بطنرب ولو لم يلقه على خشب كان حسناً ويوضع بحدة حادة كالنوسى ولا يوضع بالسيف وإن أوضع به أو بحجر أو خشب يفعل ما هو أسهل عليه من الشق دفعة أو شيئين أفضلاً ويرقى في موضع العلامة ولا عبرة بتفاوتهما في غلط الجلد والحم ولو زاد في الموصفة كان كالتبخر بالجنابي فلا غرم وإن زاد عمداً اقتص منه بعد أن دمل ما على رأسه وإن آل الأمر إلى المال أو كان عظمياً بان اضطربت بدو وجب أرش كامل ولو قال المقتص منه تعمدت وقال بل أخطأت صدق في عيینه ولو قال كانت باضطرابك أو سكرت في الصدق وجهان ولو اشترك جماعة في موصفة ثمان محامداً لوعي الآلة أو جرحاً ومهما وجب القصاص ويوضع من كل واحد مثل تلك الموصفة ولو آل الأمر إلى الارش فعلي كل واحد أرش كامل على الأصح ولو أوضع جرحان لكل رأس صاحب فإن كانتا في محل واحد تقاضا والا فلهما الاقتصاص ولو عفا عن اقتصاص تقاضا أو شاقودا ولو ادعى كل أنه كان دافعاً ولا يثبت لكل بينة حلفاً وعلى كل واحد أرش جنباً إلى الآخر وإنما يجب القصاص في الموصفة إذا تساوى الشاج والمشجوج في وجود الشعر وأعدمه أو كان على رأس المشجوج دون الشاج فالأد كان بالعكس فلا قصاص بل يجب الارش ونوشك في أنه هل حصل الإيضاخ على الرأس لم يجب القصاص حتى يثبت عن الحال بمساراً أو يشهد شاهدان أو يعترف به الجنابي ولا يشترط وضوح العظم للناظر حتى لو غر زارة قطعت إلى العظم كان موصفة موجهة للقصاص والارش الكامل ولو ادملت الموصفة ثم أوضع على ذلك الموضع ثانياً هو أو غيره زنه القصاص وأما الصفات فلا يقطع بدأ ورجل مهيحة بثلاء وإن رضى الجنابي كالأقتل الحر والعبد والمس الذي وإن رضى ولو قطع لم يقطع قصاصاً وعليه نصف الدية ولو سري زنه القصاص والثلاء تقطع بالصحيحة إلا أن يقول أهل البصر أن أقواء العروق لا تنحسم ولا يقطع الدم فتجب الدية وإذا قطع فلا شيء للقصاص والمراد بالشل بطلان العمل ولا يشترط زوال الحس والحركة بالسكية ولا أن تلتفاوت البطش بل تقطع بالقوى بيد الشيخ الذي ضعف بطله إلا إذا كان

قائه في شرح الروض

(فصل) يشترط لوجوب

القصاص في الطرف الممات

الح (قوله يبدل الأخر)

وهو الذي لا يحسن العمل

والجرح فوق (قوله والعين

الجلد) أي الواسعة

بالحوصاء أي الضيقة قال في

القاموس الجبل الصريك

سعة العين فهو أشجل والجرح

نجل ونجل قال والحوص

محر كعور العينين فهو

أحوص (قوله ولو قال

المقتص منه تعمدت وقال

بل أخطأت صدق عيینه

لأن الأصل عدم العمد

(قوله وفي الصدق وجهان)

وجمع منهما اللبني وغيره

فصدق المقتص منه لأن

الأصل ضمان الزيادة وعدم

اضطرابه ورجع الأذرى

أن المصدق المقتص لانه

يشكر العمدية والمعتمد

الأول (قوله فعلي كل واحد

أرش كامل على الأصح)

والمتقدم كالمقطع بالمارودي

وقوله الرافعي عن البغوي

أنه يوزع الارش عليهم

(قوله ولو ادعى كل أنه كان

دافعاً) أي الصائل (قوله

بمسار) بموحدة بعد السين

المهمل وهو ميل الجراحة

(قوله لا ينحسم) أي

لا يشد ولا ينقطع الدم قال في القاموس حسمه بحسمه قطعته فاقسم قطعه فاقطع (قوله ولا يقطع بالاحنف) قال في الصحاح الحنف هو جاج في الرجل وهو أن يقلب إحدى إبهامي الرجل على الأخرى والرجل أحنف وقال ابن الأعرابي هو الذي يمشي على ظهر قدميه من شقها الذي يلي خصرها (قوله والعسم) بهمزة مفتوحة تنشج في المرفق أو قصر في الساعد والعسد كذا قاله في الروض وفي القاموس العسم محركة ليس في مفصل الرسغ نوح منه اليد وهو أعسم وهي عساة وفيه الشنج محركة تقبض في الجلد وقال الشيخ أبو حامد الأعسم الأعسر وهو من بطنه يساره أكثر (قوله وزوال انصارتها) أي حسمها قال في القاموس النصرة والنزور والنضارة النعمة والعيش والغنى والحنن (قوله والد كراشل أن يكون منقبض الخ) وهو اللززم لقوله (٢٥٧) فباهر والمراد بالشل جلان العمل (قوله

فقطع ذكر الفعل الشاب بذكر الخصى الخ) اذ لا خلل في نفس العضو بل في أثره لا سرخارج وعند الأئمة الثلاثة لا يقطع ذكر الفعل بذكر الخصى والعينين (قوله كالتخون بالقلب) أي غير الختوتن (قوله وقطع اذن السمع باذن الاصم) لان السمع لا يعمل بجم الاذن بل هو قوة ودعاه التقي الصب المفروش في الصباخ بكسر الصاد أي خرق الاذن المقعر يدرك بها الصوت بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية الصوت الى الصباخ وعن مالك لا يقطع اذن السمع باذن الاصم (قوله ولا يقطع الصحيحة بالمستحشفة) بكسر الشين المجمعة أي اليابسة (قوله وبالتقوية للزينة اذ البرورث شيئا) لبقاء الجبال والمنفعة من

الضعف بجنابة جان فلا قصاص ولا تكمل الدبة وتقطع يد السليم ورجله بيد الاصم ورجل الاعرج ولا يقطع بالاحنف والعسم تنشج في المرفق أو قصر في الساعد أو العسد ولا اعتبار باخضرار الاظفار أو سودادها وزوال انصارتها فاجاعلة في الاظفار والظرف السليم يستوي بالعليل والتي لاظفار طأ أو بعضها لاقطع بها سلية الاظفار وتقطع هي بالسليمة ولا يقطع السليمة بالتي لها اصبع شلاء والاتي مسبحتها شلاء بالتي وسهلها شلاء وحكم الله كراشليم والاشل حكم اليد الصحيحة والشلالة ذكر الاشل أن يكون منقبضاً لا ينبط أو منبسطاً لا يقبض ولا اعتبار للانشار وعدمه ولا لقوته وضعفه فيقطع ذكر الفعل الشاب بذكر الخصى والشيخ والعين كلتونهن بالاقفد ويقطع فرج المرأة بفرج المرأة البكر بالبكر والثلث بالثلث وبالعكس ولا يقطع ذكر الرجل بفرج المرأة أو يقطع اذن السمع باذن الاصم وبالعكس وتقطع الصحيحة بالمستحشفة بغير الجنابة وبالتقوية للزينة اذ البرورث شيئا والافكارخرقة وهي التي قطع بعضها ويقطع بالقر وقدمها كان باقيا منها وتقطع الصحيحة بالمشفقة بلا باهات جزء والخرومة الصحيحة وتؤخذ للقاتل حسنة من الدية سواء في المشقوبة والخرومة الرجل والمرأة أو يقطع أثنا الصحيح باثنا الاختم والسليم بالجندوم ما لم يسقط منه شيء ولا تؤخذ العين السليمة بالعيباء وتؤخذ بالعكس وكذا بعين الاحول والاعمش والاعشى والاعشى والاجهر ولو قطع جفنا لاجدله والجباني هذب فلا قصاص لان الناطق بلسان الاحوس ويقطع بالكس ويقطع لسان المتكلم بلسان الرضيع ان ظهر فيه أثر النطق عند البكاء (قوله بالاحنف) في القاموس الحنف الاعوجاج في الرجل أو أن يقلب إحدى إبهامي رجله على الأخرى أو ان يمشي على ظهر قدميه من شق الخصر ويميل في مصدر القدم (قوله العسم تنشج الخ) في القاموس العسم محركة ليس في مفصل الرسغ نوح منه اليد قال التنشج محركة تقبض في الجلد وقيل الاصم من بطنه يساره أكثر (قوله انصارتها) أي حسمها (قوله والظرف السليم يستوي الخ) أي والحال ان طرف السليم يستوي الخ (قوله بذكر الخصى والشيخ الخ) اذ لا خلل في نفس العضو وإنما تعذر الانتشار للضعف في القلب والدماع كذا في الروضة (قوله بالاقفد) أي الغير المختون (قوله باذن الاصم) لان السمع ليس في جرم الاذن (قوله بالمستحشفة) أي البابسة لبقاء الجبال والمنفعة في جمع الصوت ورد الهواء (قوله باثنا الاختم) وهو من لاشم شيئا وذلك لان السمع ليس في جرم الاث (قوله وتؤخذ بالعكس) برضا الجنى عليه ولا شيء معه (قوله وكذا بعين الاحول) أي وتؤخذ العين السليمة بعين الاحول الخ من تعريف الاحول وما عطف عليه في كتاب البيع في فصل اذباغ شيئا يعلم أنه ميب الخ (قوله ان ظهر فيه أثر النطق الخ)

(٣٣ - انوار - ثاني) جمع الصوت ورد الهواء (قوله ويقطع أثنا الصحيح باثنا الاختم) وهو من لاشم شيئا لان الدم لا يعمل بجم الاث بل هو قوة ودعاه الله تعالى في الزائد من الناقنين من مقدم الدماغ بين العينين عدم منتهى قبة الاث الشيبتين محملتي الشدين لسانه حسان التنب يدرك بهما الزاوي بطريق وصول الهواء المتكيف بكيفية دى الزاحة الى الخيشوم ذكره ابن قاسم في شرح التهج (قوله ولا تؤخذ العين السليمة بالعمياء مع قيام صورتها) لان البصر في جرم العين (قوله وتؤخذ بالعكس) اذ ارضى الجنى عليه ولا شيء معه (قوله والاعمش الخ) قال في الصحاح والقاموس العمش في العين محركة ضد الرأ بمعنى سيلان الدم معها أكثر وقتها قالوا واخشف محركة صفر في العين وضعف في البصر خلقة والاعشى هو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار والاجهر الذي لا يبصر في الشمس (قوله ولا يقطع لسان الناطق بلسان الاخرس) لان النطق في جرم اللسان

(قوله ولو بلغ أو أن التسمك ولم يشكك لم يقطع) قال في شرح الررؤس وكلامه كاصلة تبعاً للأمام والغزالي يقتضي أنه إذا لم يشكك في حبه لسانه لم يقطع لكن سبأني أنه يجب فيه البنية كقطع رجله لأن الظاهر السلامة مقتضى ذلك وجوب القصاص فيه ذكره في الأسي وأوجب بالمتن أدلاً يترى من وجوب البنية وجوب (٢٥٨) القصاص لأنه يدبراً بالشبهة فقلت والأوجه وجوبه كما لو قطع يده عقب الولادة

أو غيره ولو بلغ أو أن التسمك ولم يشكك لم يقطع ولو قطع أذن شخص فالتصقي في سوانة الدم قالت قصت لم يسقط القصاص ولا البنية وهل يجب الإبادة لفساد الصلاة بسبب السهم المستطعن فصل ما ذكرنا في وصل العظم النجس بالعظم وقيل يجب معلقاً ولو قطعها فاطع حيث لازم الإزالة فلا قصاص إلا أن يسرى إلى النفس ولو اقتصر من الجاني فالتصقي فالتصقي حاصل ولو قطع بعض أذنه ولم يبنه فالتصقي الجاني عليه فالتصقي سقط القصاص والدية ولو زنت الحكومة كالأعضاء إذا اندمل ولو قطع بعده ذلك هو وأخبره لزمه القصاص أو البنية الكاملة ويقطع حلة المرأة بحلة المرأة وحلة الرجل بحلة الرجل بحلة المرأة ولا عكس وإن رضيت ويجب في قطع السن القصاص وبكره هافلاً لا تؤخذ ثنية بضرر ولا ناب بضاحك وإن تراصيا بل يؤخذ المثل بالمثل ولا تؤخذ الصحيحة بل كسور أو تؤخذ بالعكس مع قسط الثالث من الأرض ولو قطع سنائيل لذلك فلا قصاص ويجب البنية ولو قطع منغوراً وهو الذي سقطت روائحه من صبي لم يشرع فلا قصاص في الحال ولاديه فإن ثبتت سوداء أو معوجة أو أطول مما كانت أو نقي شين رمت الحكومة وإن ثبتت أقصر مما كانت وجب بقدر النقصان من البنية وإن جاع وقت النباتان سقطت سائر الرأضع ونبئت ولم تفت هي وقال أهل البصر فسد الميت وجب القصاص ولا يستوفى في صفه فإن مات قبل بلوغه اقتصر وإنه في الحال أو أخذ الأرض وإن مات قبل حصول اليأس فلا قصاص ولادية ويجب الحكومة والرأضع أو مع أسنان تثبت وقت الرضاع بعتر سقوطها لا سقوط الكل فاعلمه ولو قطع منغور من منغور ونبت لم يسقط القصاص ولو التأممت الموضحة والتحت لم يسقط الواجب وكذا الجائفة وإذا اقتصر أو أخذ الأرض ثم نبتت سنة فليس للجاني قطعها ولا استرداد الأرض ولا طلب الأرض سنة فإن قطع متعدي لزمه الأرض ثانياً أو القصاص إن بقيت سنة ولو اقتصر وعادت سن الجاني فليس للمجني عليه قطعها ولا طلب الأرض عادة سنة أول تعد ولو قطع غير منغور سن غير منغور فلا قصاص في الحال فإن نبتت فلا قصاص ولادية وإن لم تثبت يتغير بين القصاص والأرض فإن اقتصر ولم تعد سن الجاني فذلك

(قوله وهل يجب الإبادة لفساد الصلاة) أي أوجبوا القطع إن لم يمتدح محذور التيمم كان لم يمتدح اللحم على محل النجاسة تنجاسة الباطن من الأذن بالدم الذي ظهر في محل القطع فقد ثبتت لحكم النجاسة فلا يلزم بالاستيطان بخلاف ما لو قطع بعض أذنه ولم يبنه فالتصقي الجاني عليه كما سبأني فاتهم لم يوجبوا القطع لأجل الصلاة لأن المتصل هنا باليان قد خرج عن البدن بالكلية فصار كالجني وعاد إليه بلا حاجة ولم يمتدح ما يعفو عنه وإن قل بخلاف المتصل هناك فإنه لم يخرج عنه بالكلية (قوله وبكره هافلاً) لما مر أنه لا قصاص في كسر العظام نعم إن أمكن فيها القصاص فتقدم عن النص أنه يجب قاله الرافعي وقد بوجه ما قل عن النص بأن السن مشاهدة من أكثر الأجواب ولا هل الصنعة آلات فاطعة يعتمد عليها في الضغط فلم تكن كسائر العظام (قوله سن صبي لم يشر) هو بثناة تخفية مضمومة ثم

وكذا إن لم يظهر هو ولا ضده على المعتمد إذا الأصل السلامة (قوله لم يقطع) ويجب فيه الحكومة (قوله وعلى ما ذكرنا في وصل الخ) أي وجب الإبادة إن لم يمتدح محذور التيمم بأن لم يبنه اللحم على محل النجاسة هادهاو المعتمد (قوله حيث لم الإبادة) إن لم يمتدح محذور التيمم (قوله وبكره هافلاً) إذا قصاص في كسر العظام لعدم اصطباغ معيانهم إن كان السن يمكن القصاص في كسر هافاً فيجب القصاص لهما شهادة من أكثر الأجواب ولا هل الصنعة آلات يعتمد عليها للقطع وبه فارتقت سائر العظام (قوله ثنية بضرر) في القاموس الثنية من الأضرار إلا مع التي في مقدم القدم ثنتان من فوق وثنتان من سفلى وفيه الضرر بالكسر السن مذكر (قوله ولا ناب بضاحك) في القاموس الناب من خلف الخار بأصبع مؤن وفيه الضاحكة كل سن تيدوعده الضحك أو الأربع التي بين الأناب والأضراس (قوله ليس له) أي للقاطع ذلك أي ذلك السن المقلوع (قوله ولو قطع منغور) أي رجل منغور (قوله ولا يستوفى في صفه) بل يؤخذ بلوغه لاحتمال عفو (قوله وإن مات قبل حصول اليأس) وحصول اليأس يسقط سائر الأسنان وعودها ولولم تثبت المقلوعة بقول أهل الخبرة فسد الميت (قوله وبث لم يسقط القصاص) لأن عودها لندرة نعمة

وان ثلثة ساكنة ثم غيبت معجدها مقتوصه بمعناه لم يسقط سنانه التي هي روائحه (قوله والرأضع أو مع أسنان الخ) فقسمة غيرها بالرأضع من محاذ علاقه الجاورة (قوله ولو قطع منغور سن منغور ونبت لم يسقط القصاص) لأن بانيها عدم جديدها لم يمتدح العادة بنبات سن المنغور وقال أبو حنيفة العائده فأنه معام الأولى ولما قول كذا به

(قوله وان عادت فقلت ثانيا) ليقصد منها كما قد ثبت الجني عليه لا يغال قياص ما ياتي في قطع غير الثغور من الثغور انما لا تقطع هنا تايا لا
نقول القصاص ثم انما توجه لسن المجني عليه لم توجد بعد العلم (٢٥٩) يسر الى وجوده واول ما وجد في

وان عادت فقلت ثانيا ولوقوع غير متغور من متغور غير بين القصاص والارث ولو كان الاول غير بالغ فبلغ
قصاصه وتعين الارث ولو ضرب سنه فزاد لم تسقط بعد ذلك ويجب القصاص **(خاتمة)** ولو قطع
يدا كاملة ويده ناقصة باصبع غير بين أخذ يده اليد وبين قطعها واخذ ارض اصبع ولو قطع صاحب اليد
الكاملة يدا ناقصة باصبع فليس للمجني عليه قطع الكاملة من الكوع وله أخذ يده الاصابع الاربع وأقطعها
فان أخذ اليد دخلت حكومة منافعها وان لم تقطع لم يدخل وعلى التقديرين يجب حكومة خمس الكف
المقابل لاصبعه الباقية ولو كانت يد الجاني زائدة باصبع وبدا الجني عليه معتدلة فكذلك الحكم ولو قطع كفلا
أصبع لم يقطع القصاص ويجب الحكومة لأن يكون كف القاطع مثلها ولو قطع صاحب هذه الكف يدا كاملة
فله قطع كف يده الاصابع ويستحب في قصاص الجروح والاطراف التأخير الى الاندمال فان لم يندمل لم
يؤخر ممكن ولو طلب الارش لم يمكن

فصل لو قد مفلوقا في ثوب كالنفس نصفين أو حرقته وقال كان ميتا وقال الوارث بل حي اصدق
بجنيته وكذا لو هدم بيتا على شخص وقال كان ميتا أو أنكره الوارث وله أن يقيم بيته على الحياة أيضا لسلط
الحيين ووجوب القصاص ولو حلف ولا يثبت وجبت الدية لا القصاص ولم أن يشهدوا بالحياة اذا كانوا أرو
يتلف في الثوب ويدخل البيت وان لم يتفقوا حاله القتل والهدم استصحبوا بالمكان ولا يجوز أن يقتصروا
على انهم رأوه بدخل البيت ويتلف في الثوب ولو قطع طرف شخص وادعى قصه لثلث أو خمس أو سعي
أو فقد اصبع وأنكره المجني عليه فان كان العضو باطنا كالكرو والاذنين صدق المجني عليه وان كان ظاهرا

جديده فلا يسقط ما وجب للمجني عليه من القود والدية حال من غير انتظار **(قوله فقلت ثانيا)** وهكذا الى
أن يفسد منها هو فار في ما وقع غير متغور من بالغ متغور فرضي بأخذه سنه وقلها فثبت فلا قطع له لرضاه
بدون حقه فبينكم قصده افساد الميت بخلاف هذه المسئلة فانه بما اقتصر لافساد ميت الجاني كما أفند

ميتة فاذا بان عدم فساد قطع حتى يفسده **(قوله ولو وقع غير متغور من متغور الخ)** فلو اقتصر وعادت تايا لم
يقطع لما رآنا **(قوله ولو كان الاول غير بالغ الخ)** ولو كان الثاني غير بالغ ينظر بلوغه لاحتمال عفوه
كامر **(قوله وعلى التقديرين)** أي تقدير الود وتقدير أخذ يده الاربع يجب أي على الجاني حكومة الخ
لانه لم يؤخذ به بدل ولم يستوف في مقابلة شيء تخيل اندراج فيه **(قوله معتدلة فكذلك الحكم)** قال في
الروضة ولو قطع المعتدل يدا باصبع زائدة قطع وأخذ منه الحكومة للزائدة سواء كانت معلومة بعينها أم لا
وان شاء المجني عليه أخذ يده اليد وحكومة الزائدة ولو قطع صاحب الاصابع الست بدمعتل لم تقطع يده من
الكوع الا ان تكون الزائدة ثابتة في الفراغ وللمجني عليه لقط الخس الاصليات **(قوله ولو طلب الارش لم)**
يمكن اذ الارش غير مستقر لانه قد تعود السياس في ذلك الى دية واحد جالس الى النفس خيبتا يقتل
واجبه

فصل لو قد مفلوقا الخ **(قوله صدق)** أي الوارث بيمينه اذا الاصل بقاء الحياة نعم ان لم يتحقق حياته
كقطع فالحق الجاني اذا الاصل براءة التهمة ثم اذا حلف الولي فليحلف بيميننا واحد بخلاف نظيره في القسامة
فانه يحلف هناك حين بيميننا وذلك لان الحلف هنا على حياة المجني عليه وهناك على القتل فافترا **(قوله)**
استصحبوا بالمكان أي لم أن يشهدوا بالحياة اذا كانوا أروه يتلف في الثوب متلا وان لم يستيقنوا حاله
القتل وذلك استصحبوا بالمكان ان رأوه يتلف فيه **(قوله ولا يجوز أن يقتصروا على الخ)** قال في التحفة لانه
لازم بعيد والشهادة لا بد من المطابقة فيما ادعى **(قوله صدق المجني عليه)** واذا صدق ويجب القصاص على

عليه **(قوله ولو حلف ولا يثبت وجبت الدية لا القصاص)** لانه يسقط بالثبوت اذا اختلف في الاهدار **(قوله ولا يجوز أن يقتصروا على انهم)**
رأوه بدخل البيت ويتلف في الثوب أي لا لازم بعيد الشهادة لا بد من المطابقة فيما ادعى **(قوله صدق المجني عليه)** قال في شرح الروض

واذا صدق المجني عليه وجب الفعاص كما صرح به الماوردي ونقله ابن الرقعة عن فضيلة كلام الهند نيجي والاصحاب ثم استشكله بما مر في الملقوف وبقوله بان الجاني لم يعترف ببطلان أصلا بخلافه هنا (قوله ومنه ما إذا قطع كفه) إلى قوله وقال الجاني لما قطع أحداهما قال أرا في لان الأصبع جزء من العضو الذي (٢٦٠) وردت الجناية عليه وقطع الكف قطع الأصبع بخلاف التكرار والاشيين والعضو

كاليديو الرجل والعين والاذن واللسان فإن أكرأصل السلامة صدق وعلى المجني عليه البينة على السلامة ولو قال الشهود كلن صحيحا ولم يتعرضوا للوقت الجناية كني وحلفهم الشهود على نفي الحدوث وان ادعى الحدوث صدق المجني عليه ويجوز الشهادة بسلامة العين اذ ارأه ويتبع بصره الشيء مناطولا ولا يتوقى المالك ولا يجوز بان يروه ويتبع بصره من ماسير الانه قد يوجد ذلك من الاعمي وكذلك الشهادة بسلامة اليد والذكر برؤية الانقباض والانبساط ولو أنكر أصل العضو اودعى النقص من أصله صدق مجينه ومنه ما اذا قطع كفه وقال لم يكن لها أصبع وليس منه ما اذا ادعى المقلوع قطع الذكر والاشيين وقال الجاني لم أقطع إلا أحدهما والعضو الباطن ما يعتاد ستره مروة وان لم يجب ستره شرعا ولو قطع يديه ورجليه ومات فقال الجاني مات بالسراة فعلى دية وقال الوارث بل بعد الاندمال عليك ديتان فان لم يمكن الاندمال لقصر المدة صدق الجاني بغير عيب وان أسكن فالوارث ولو اختلفا في تاريخ الدية صدق الجاني ولو قال الجاني مات بالسراة أو قتله أنا قبل الاندمال وقال الوارث بل بسبب أخو صدق مجينه بين السبب بان قال قتل نفسه وأقبله فلان أولم يبين لان الأصل بقاء الديتين بالجنايتين والأصل عدم السبب الآخر ولو أقام دية على السبب لسقوط العين سمعت فان قال لم يمت بذلك السبب ولم يعينوا سببا آخر لم يكف ولو اتفقا على ان الجاني قتله وقال قتله قبل الاندمال وقال الوارث بل بعده عليك ثلاث ديات والزمان محتمل صدق الوارث في بقاء الديتين والجاني في نفي الثالثة ولو قطع إحدى يديه ومات فقال الجاني مات بسبب أخو فعلى صف الدية وقال بل بالسراة وعليك دية صدق مجينه ولو قال الجاني مات بعد الاندمال فعلى نصف دية والزمان محتمل صدق الجاني ولو اختلفا مضى زمن الاحتمال صدق الوارث وحيث يصدق مدعى الاندمال لو أقام الآخر بينة بان الجرح لم يزل متأثرا من الجرح حتى مات رجع الى تصديه ولو اوضح موضعين ثم رفع الحاجز بينهما وقال رفعتة قبل الاندمال وعلى أرش وقال بل بعده وعليك ثلاثة أرش فان قصر الزمان صدق الجاني مجينه وان طال فالجني عليه واذا حلف ثبت الارشان دون الثالث ولو أقام البينة ثبت الثالث أيضا ولو وجد ما خارج مرفوعا فقال الجاني رفعتة أنا وأرفع بالسراة وقال بل أنا وفلان صدق مجينه ولو كان الموجود موصفة فقال الجاني هكذا كانت من الأصل وقال بل اوضحت موضعين وأنا رفعت الحاجز صدق الجاني ولو قطع أصبعه فداهاها وسقطت المعتمد وفارق ما مر في الملقوف بان الجاني لم يعترف ببطلان أصلا بخلافه هنا (قوله ويتوقى) أي يجتنب (قوله وان أمكن فالوارث) اذا الأصل عدم السراة (قوله صدق الجاني) اذا الأصل براعة ذمته عن الزيادة (قوله أولم يبين) أي وأمكن الاندمال (قوله صدق) أي الوارث مجينه اذا الأصل عدم سبب آخر (قوله صدق الوارث) لان الأصل عدم المضى (قوله رجع الى تصديه) أي رجعا الى تصديق الآخر الذي أقام البينة عبارة الروضة رجعا الى تصديقه (قوله ثبت الارشان دون الثالث) اذ بينه انما قصد بهما من القصص عن أرشين فلا تصلح لإيجاب الثالث ونظيره ما لو تنازعا في قدم عيب وحلف البائع على انه عا د ثم وقع القسح فأراد ارض ما ثبت مجينه حدونه لإيجاب لان حلفه صلح له دفع عنه فلا يصلح لشغل ذمة المشتري كذا في التحفة (قوله وقال) أي المجني عليه بل أنا الخ اذا الظاهر ثبت ارض الموضعين وعدم المانع

الباطن ما يعتاد ستره مروة وقيل ما يجب ستره (قوله وان أمكن فالوارث) لان الأصل عدم السراة ولما افقته الظاهر فيجب ديتان (قوله أولم يبين) وأممكن اندماله كما في الاسنى والتحفة فان لم يمكن الاندمال حلف الجاني ونجيب الدية (قوله صدق الوارث في بقاء الديتين والجاني في نفي الثالثة) أي حلف كلهما معا على مادعاء حلف الجاني فأداسقوط الثالثة وحلف الوارث فأداسقطت النقص عن ديتين (قوله ولو قطع إحدى يديه) الى قوله صدق مجينه سواء عين الجاني السبب أم أجهه لان الأصل عدم وجود سبب آخر وقدم هذا الأصل على أصل براءة الذمة لتحقق الجناية قال ابن حجر واستشكل هذا الذي قبله مع ان الأصل في كل عدم وجود سبب آخر وبجواب بان السراة التي هي الأصل تارة يعارضها ما هو أقوى منها فيقدم عليها وهو ما لان إيجاب قطع الاربع للديتين محقق وشك في سقوطه فلم يسقط تارة لعارضها ذلك فتقدم هي وهو ما هنا قال ومن ثم لو قال الجاني مات بعد الاندمال وأممكن صدق نصف السراة مع امكان الاندمال بخلاف ما اذا لم يمكن في صدق الولي أي بلا بين على الوجه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم إجاب بنحو ما ذكرته (قوله وقال بل أنا وفلان صدق مجينه) لان الموضعين توجبان أرشين فالظاهر ثبوتهما واستمرارهما

الكف

واشك في سقوطه فلم يسقط تارة لعارضها ذلك فتقدم هي وهو ما هنا قال ومن ثم لو قال الجاني مات بعد الاندمال وأممكن صدق نصف السراة مع امكان الاندمال بخلاف ما اذا لم يمكن في صدق الولي أي بلا بين على الوجه نظير ما مر ثم رأيت بعضهم إجاب بنحو ما ذكرته (قوله وقال بل أنا وفلان صدق مجينه) لان الموضعين توجبان أرشين فالظاهر ثبوتهما واستمرارهما

(قوله صدق الجاني) هيئته لأن الأصل براءة الذمة ولم يوجد ما يقتضي وجوب الإيداع (قوله ولو قيل شخصاً عادياً عى رفقوا أنكره الواو) صدق
 بيمينه لأن الغالب والظاهر الحريه وبطلان استحسانه بحريه البقيع المحمول (قوله ولو قيل من عرف كافراً أو رقيقاً الخ) لأن الأصل بقاء الكفر
 والرق (فصل) في القصاص حتى جميع الورثة على فراش لثته تعالى لانه (٢٦١) حتى موروث وقيل المصبة خاصة كولاية

النكاح وبه قال مالك (قوله

الى قوله انتظركم له وليس

منهم لانه انما امرع للتسفي

الطريق أسهم إلى الامام

العاجز كالشيخ والمرأة)

المستوين في الاهلية وهذا

الاكثر ونص عليه

(قوله ویکون اورشہلا

القصاص عليه لان

هم المحتاجون اليه (قوله

أو بعضهم لم يلزمه القصاص

بحکم ما کم یمنعه من قتل

فی قتله کلاً احد علیہ فی

و بين غيره وقيل لشبهه

لكل من الورثة الاغنياء

لمن لم يعرف أن يستوفيه

(۵) وان لم يحكم حاكم بسقوط

على الجاني ليا كلمه والقاتل

الكف فقال الجاني تأكل بالدماء وقال بل بسبب القطع سئل أهل الشريعة فإن قالوا هو يأكل اللحم الحي
ولم يتصدق الجاني وإن قالوا لا يأكل الحي وأشتهى الحال صدق المجني عليه ووقلت شخصاً وادعى ربه
وأنتكره الوارث صدق يمينه ووقلت من عرف كلفاً أو رفيقاً وادعى الوارث أنه كان أسلم أو عتق وأنتكر
الجاني صدق يمينه وعلى الوارث البينة ولو قطع يد أو أخته لم يورث مورثي أو قطع يده وأراد إقامة
البينة على ذلك سمعت ولو نجح رجلاً من رجلان وادعى كل أن كان دافعاً لحلفا وعلى كل واحد منهما ضمان جرح
الآخر وقدمت

كان المقتول عبداً مشترى كان بعض الورثة غالباً انتظر حضوره وإن كان صبيهاً أو مجنوناً انتظر كماله

القصاص محصور كاملين فليس لهم ان يجمعوا على مباشرة قتله ولكن يتفقون على واحد يستوفيه

له استتاب ولو بأدراجني وقتله لزمه القصاص ويكون لورثته لا للمستحقين ولو عفا ورثته على الدية فهي لهم

حسبهم من الذب في تركه الجاني ولو ارث الجاني على المبادر دية تامة قوله في تركه الجاني حسبه وان كان بعد

اقص وارث الجاني أو عقما مطلقا أو مجانا أخذ وارث المبادر وشركاؤه الدية من تركه الجاني وإن عقما على الدية

في التقاص هكذا ذكرنا وقال الرافعي وموضع التقاص ما اذا تساوى الديتان في القدر والوصف حتى اذا كان

وهو فوق اختلاف الاجل وهو قوي ولا يجوز للمستحق ان يستوفى الا باذن الامام او نائبه طرفاً كان أو نفساً

(عجالة - أي اجبني) - من اجل انك لم تاتي في وقتك (عجالة - أي اجبني) - من اجل انك لم تاتي في وقتك

فصل في القصاص: حة الح: أي: بدل القصاص. أي: من البدن (قوله ولا يغفل) بالكسب: لأنه

ففي الإمام الخاطبة المستمال (قائد الأعداء في اللغة العامة) (وفاة العبدان في اللغة العامة) في

الجاني تركه وقيل لمن له القصاص والعتمد الاول والحاصل انه يأخذ الورثة الدية من تركه الجاني لامين

فَمَا إِذَا اختلف الاجلان فهنا أولى لان تعلق أحدهما بالنزعة والآخر بالتركة فوق اختلاف الاحل ضروريا (قوله

أجلوه من غير ما ألهتموا ابتداء من أجهلنا (أقولهم إن كان يعلمه الله كلامه أو يعين به إن شاء الله تعالى)

خطير يحتاج الى نظر واحتماد فلا يستوفى الا الاذنه الا الاسد فقمة علم رفقته والمستحق الخطر فقمة

الحرم بقوله لا يورثها والمنع بحيث لا يرى قال ابن عبد السلام لا ينبغي أن يمنع منه لاسيما إذا انفجر عن الجاهل وبوالفعل واللوذ في أن من وجب له على شخص حد قذف أو (٢٦٢) نمر بركان ببادية بصيقتن السلطان لاستيفاء ما قد نذر عليه بنفسه (قوله)

ويتفقد النسب) أي يطلبه في الصحاح تنقذت نأى طلبته عنده فقيته فيأمره بصارم أي قاطع في القاموس صرمة يصرم صرما ويضم قطعه قطعاً باتنا ويستحب للإمام أن يشهد على الاستيفاء عدلين يشهدان على مقتضى أن أنكر ولو احتج إلى القضاء ببلد أن كان الترافع إليه قال ويستحب أن يستوفي بحضرة الناس لينتشر خبر فيحصل الزجر وأقل من يحضره عدلان (قوله ولو التمس الجاني إلى الحرم جاز الاستيفاء فيه) لانه قتل ولو وقع في الحرم لم يوجب ضماناً فلا يمنع منه كقتل الحية والعقرب وقوله تعالى ومن دخله كان آمناً محمول على غير الجاني وعن أبي حنيفة لا يستوفي قصاص النفس في الحرم إلا أن ينشأ القتل فيه بل يضيّق الأمر عليه فلا يلزم ولا يشرب حتى يخرج ويستوفي (قوله نعم لو قتله بالسحر والوطأ وإجبار الحرم قتل بالسيف) لتعدا المعاملة بتحرير الفعل (قوله ولو أوجر ماء نجساً أو جرم طاهر) (قوله لما قال في)

ولو فعل عزرو لا غرم ولو استقل بعد القذف فلا اعتداه فإن مات وجب القصاص إلا إذا كان باذن القاذف فيهدر وإذا راجع إلى الإمام فإن رآه أهله ففوض إليه قصاص النفس لا للطرف ويتفقد الإمام السيف فيأمره بصارم لا يكال إلا قتله بثقله ومنه عن الاقتصاص بمسوم ولو قتل عزرو ولو استوفى الطرف بمسوم ومات فلا قصاص ولا يزعم نصف الدية قال ابن كعب ولو كان السم موحياً زعمه القصاص ولو قاتل ضربه رقبته فغرب غيرهما حد عزره ولم يعزله ونطحاً عن ملازمة ولم يعزروا جوارح الجلاذ في بيت المال فإن لم يكن واحتاج إليه لأهم منه فاجرت عليه المقتضى منه وفي الحد ودعى الجلود ولمسحق القصاص في النفس والطرف استيفاءه على القوور على التراخي ومهما طلب تعين الإجابة ولو التمس الجاني إلى الحرم جاز الاستيفاء فيه ولو التمس الجاني إلى الكعبة وإلى ملك إنسان أو إلى مسجد من مساجد الله تعالى أخرج وقيل ولا يؤخر لشدة الحر وأبرد والمرض والحامل لا يقتض في النفس والطرف ولا حد القذف وغيره حتى تضعه وترضعه اللبن من زنا كان أو غيره وحتى تغطه إن لم يوجد مرسعة أو ما يعيش به الولد ولو بادر والحالة هذه وقتلها ومات الولد لم يرد القود كما لو حبسه في بيت ومنعه الطعام ولو قالت أنا حامل ولا يئسني على الحمل وجب التأخير إلى ظهور الخليل ونجس الحامل إلى وقت الاستيفاء فإن بادر الوارث وقتلها عصى وزمت غرة الجنبين على عاقبتهم أن انفصل ميتا وأن انفصل حيماً لماتوا مات وجب الدية ولا يجوز للإمام اتخاذ جلاذ كافر لاقامة الحد ودعى المسلحين كما لا يجوز تركه لاستيفاء القصاص من المسلم

● (فصل) ● من قتل محمداً وغيره من تخنيق أو تعزير أو نحو ذلك أو القاء من شاطئ أو في بحر قتل بمثل ما قتل وروحي في الالتقاء صلابة الأرض ورواها نعم لو قتله بالسحر أو الوطأ أو إجبار الحرم قتل بالسيف ولو أوجر ماء نجساً أو جرم طاهر أو وجع مثل تلك الدية فمات فقتل بغيره ومهما عدل إلى السيف من غيره ممكن ولو مات بسراية الموضحة أو قطع اليد أو الرجل فلو ارث أن يحرق الرقبة أو أن يقطع ثم حرق أو أضر السراية ولو مات بالجائفة أو قطع اليد من نصف الساعد قتل بمثل ما قتل وقيل بالسيف ولو أجبث بثقله أو بمات فلا يزاد قتل بالسيف وإذا اقتصر المقطوع من القاطع ثم مات المقطوع بالسراية فلو ارث أن يحرق رقبته وإن يغفو أو يأخذ نصف الدية ولو قطعت يده فاقطع منها ثم مات المقطوع بالسراية فلو ارث أن يحرق رقبته فإن عفا فلا دية له ولو مات الجاني من القصاص فلا شيء على المقتضى ولو مات جاعاً بالسراية فإن مات الجاني عليه أولاً ومات معه حصل القصاص وإن مات الجاني أولاً لم يحصل ولا يجني عليه نصف الدية لأن أمر الدماء خطر عظيم يحتاج إلى الفكر والاجتهاد فلا يجوز استيفاءها إلا بذاته (قوله فلا اعتداه به) قال في الروضة فإن كان المطلوب قصاص النفس والمطالب الوطأ ففوض إليه بخلاف الجلاذ في القذف لا يفوض إلى المقتضوف لأن قوت النفس مضبوط والجلاذ يختلص موقعها (قوله ويتفقد السيف) أي يطلبه (قوله بصارم) يقال صرمة إذا قطعه قطعاً باتناً يعني سيف ذي حد أو الكال ضد الصارم (قوله بمسوم) أي بسيف مسوم ومات فلا قصاص لانه مات من مستحق وغيره (قوله موحياً) أي مسراً القتل (قوله ولو قال) أي الإمام أضر بالحق (قوله إلى ظهور الخليل) أي الإمارات والقرائن

● (فصل) ● من قتل محمداً بالحق (قوله نعم لو قتله بالسحر الخ) لتعدا المعاملة بسبب تحرير الفعل (قوله أوجر ماء طاهر) أي يقتض منه إجبار الماء الطاهر لا النجس لما سر (قوله قتل بمثل ما قتل) أي أله القطع في صورة القطع طلب المعاملة ثم الخ وإن شاء انتظر السراية هذا هو المتمد (قوله ولا يزاد) لاختلاف تأثير الجائفة طاهراً لما قال في

الروض والروضة وأصلها إجبار البول كالنمر (قوله قال في فلا دية) لانه استوفى ما يقال بالدية بقصاص في محل ذلك عند التساوي دية فلو قطع ذبي بدسمل أو يديه فاقطع منه ومات المسلم سرية وعفا وابه عن النفس بالبدل فله في الاول خسة أمداس دية يسملون الثانية ثلثا قاله في الاستي (قوله ولا يجني علب صف الدية)

في تركة الجاني) لان القصاص لا يسبق الجناية لانه يكون في معنى السلم في القصاص وهو ممتنع (قوله ولو قصده قطع بد ظلمنا الخ) لانه لم يوجد منه لفظ ولا فعل وليس عدم الدفع من القادر راحة (فصل) موجب العمد بفتح الجيم القود المحض وهو بفتح الواو القصاص سمي به لانهم يقدون الجاني مجبلا ونحوه (قوله والدية بدل يعدل البهائم سقوطه) لانه بدل متلف فتن جنسه كالتلفات المثلية وقال أبو حنيفة يجب القود عين المال انما يجب في الخطأ ضرورة صيانة للدم عن الهدر (٢٦٣) اذا لم تأخذ يدينه وبين النفس في العمد لا يجب

مع احتمال الشك صورة ومضى (قوله ولو ارث أن يعفو عن الدية) الى قوله وجبت الدية وقال أبو حنيفة لا يعدل الى المال الا برضا الجاني واذا مات الجاني سقطت الدية (قوله وهل يجب دية القتال أو المقتول وجهان) أرجهما التجب دية المقتول بدليل ان المرأة لو قتلت رجلا لزمها دية رجل ولو وجبت دية القتال للزهادية المرأة قال في شرح الرض وذلك لاتباع بدله عن القصاص بدل عن نفس الجاني عليه لان القصاص بدله عن نفس الجاني عليه و بدل الدية بدل (قوله ولو قال مطلقا عفوت أو عفوت عن القود سقط ولم تجب الدية) اذا الواجب القصاص عيننا والعفو اسقاط ثابت لاثبات معدوم (قوله ولو عفان الدية لغا) لو وقع عفا لا يستحق (قوله ولو عفوا بعد ذلك على الدية) لان حقه لم يمتنع بالعفو لان الاطلاق كالعدم ولو احتار القود ثم الدية وجبت

في تركة الجاني ولو قال لا أخرج بك لا قطعها أو يمكن قطعها فأخرجها كان اباة ولو قال تأتوني متاعك لا تقبني في البحر فداؤه كان كالوفاق بالاذن فلا ضمان قطع أو أتني ولو قدم طعاما الى من استعده كان كالوفاق لكل ولو قال اعطني هذه القرصة فاعطاه غير هافا كل فلا ضمان ولو قصده قطع بد ظلمنا فم دفع المقصود وسكت حتى قطع لم يكن اهدارا كسكوته عن التلاف ما له ولو جاء الجاني بالدية الى مستحق القصاص مشترعا ان يأخذها ويترك القصاص فأخذها كان عفوا

فصل موجب العمد القود المحض والدية بدل يعدل البهائم سقوطه وللوارث ان يعفو على الدية بغير رضا الجاني وقبوله ولو مات أو قتل أو سقط الطرف المستحق قبل العفو أو بعده وجبت الدية وهل يجب دية القتال أو المقتول وجهان والفائدة تظهر في الرجل والمرأة ولو قال مطلقا عفوت أو عفوت عن القود سقط لم تجب الدية ولو عفا على عين غير جنس الدية أو في الذمة أو صالح على غير جنس الدية وقبل الجاني نبت المال وسقط القود وان لم يقبل لم يثبت ولم يسقط ولو عفا عن القود على نصف الدية سقط القود ونصف الدية ولزم النصف ولو عفا على أكثر من الدية من جنسها بان صالح على ما في ابل صرح و يثبت الكل ولو عفا عن الدية لغاؤه العفو بعد ذلك على الدية أو المصالحة على جنس الدية وغير جنسها قال المتولي اذا أراد أن يصالح على مال غير جنس الدية فعلى الجاني التزامه لان ابقاء الروح بالمال واجب واذا عفا بعض الورثة على مال أو بجاننا سقط القصاص والباقيين حصتهم من الدية ولو أضاف العفو الى بعض فقال عفوت رأسك أو ذلك أو الى زمان فقال عفوتك الى شهر أو أشهر صرح العفو ولو قال عفوت عن نصف الجراحه سقط فصاص الكل وأرث النصف ولو صالح عن القصاص في العين على القصاص في اليسار بطل ولو قطع فلا فصاص وعليه الدية وسقط فصاص العين ان جهل البطلان وان علمه ولو كان المستحق صبي أو رجلا ففغو لمغو وان كان مفلسا فله أن يقص وان يعمو عن القصاص بجاننا أو على مال ولو أطلق لم يجب الدية وعفو المريض في مرض الموت وعفو الورثة مطلقا وبجاننا وعلى التركة دين أو وصية كمغو للمفلس وان كان

باختلاف عملها (قوله فلا دية) لانه استوفى ما يقابل الدية (قوله هذه القرصة) هي الخبزة كالقرص كذا في القاموس

فصل موجب العمد بفتح الجيم أي الذي يوجه العمد هو القود (قوله أو بعده) أي بعد العفو على مال (قوله وهل تجب دية القتال أو المقتول) نعتي اذا مات الجاني أو قتل الخ حيث نزل تجب الخ (قوله وجهان) أرجهما دية المقتول (قوله ولو قال مطلقا عفوت) بفهم من ظاهر كلامه ان محروقه عفوت عفوا وان لم يقل عن القود وهو بعيد بل المذكور في الكتب هو انه لو أطلق المقوعن القود بان لم يشرع في الدية فالذهب لاداية كاقصم من كلامه ونظيره ما لو قال اهداء طلق لم تطلق زوجته ان نوى نعم ان سبق ذكر سؤال العفو فقال عفوت كني كسطره في الطلاق (قوله أو في الذمة) أي صالح على شيء موصوف في الذمة (قوله لم يثبت ولم يسقط) لانه اعتياض فاشتراط رضاها (قوله ولو عفان الدية) أي قبل العفو عن القصاص عليها (قوله صرح العفو) ويكون عفوا عن الكل وعلى التائب (قوله وعمو الورثة) أي لو قتل

مطلقا (قوله والباقيين حصتهم من الدية) قال في الحنفية وان لم يختار وقالان السقوط فيرى عليهم كافي فسد الوالد الوالد (قوله ولو قطع فلا فصاص) لشبهة البدل من صاحبها ورضاء قطعها بأي ثمان بذلك عند العلم فساد (قوله ولو سقط فصاص العين ان جهل البطلان) لان الرضا به عفوعن مذهبها بخلاف الصلح القاسد عن المال الذي به لا سقطه الحق لان ما حمله عوضا هو ما وقع اليسار حصل وان لم يقع بدلا في الحكم بخلاف عوض الصلح (قوله وعفو المراض) أي قوله كمغو للمفلس بناء على ان الواجب القصاص عيناً وليس في العرض عنه تنصيص مال

وليس لهم العفو عن مال ثبت لأهم ممنوعون من التبرع (قوله فلاقصص في النفس ولا في الطرف) لأن السراية تولدت من معفونه فانتبهت شبهة له القصص وأنه (٢٦٤) لا يمكن استيفاء النفس بالاستيفاء الطرف وقد عني عنه (قوله فوصية للقاتل

على ما ذكرنا) أي تسقط دية كل من قطع والسرابة ان خرجت من الثلث والا سقط منها قدر الثلث (قوله) وان قاله بلفظ العفو (الخ) لانه انما عفا عن موجب جنابة موجودة فلم يتناول غيرها وتعرض لمباحث بطل لانه ابراهيم عليه السلام (قوله) ولو اضاف الى السيد وقال عفوت صح) لانه عفوه عن حق ازم السيد في عين ماله (قوله) ولو اضاف الى العبد وقال عفوت عنك بطل) لان الحق ليس عليه (قوله) ولو كانت موجبة للقصص و اضاف الى العبد صح) لان القصص عليه (قوله) ولو عفا الوارث الى قوله صح لانه تبرع مصدر من أهله (قوله) ولو عفا الجاني بطل) ان لم يثبت بافراره لانه بمجرد وجوبها عليه تنتقل عنه فيصافه العفو ولا يثنى عليه (قوله) ولو كان الجاني ذميا وعاقلة مسلون (الخ) فيصح العفو بمصادقة الجاني وعليه الدية (قوله) ولو جنى بما لا قصاص فيه كالخافق من متولد من معفونه فان عفا الولي أخذ الباقي من الدية (قوله) ولو قال قد عفوت عن

القصص فلفقوا (قوله) ولم وجوب القصص (قوله) وان عفا عن قطع الطرف فله قصاص النفس) لانها حقان تتنا وان له فالعفو عن أحدهما لا يسقط الآخر كما انفرد

سبها فيصح منه اسقاط القصص واستيفاءه وفي الدية كالنفس ولو قطع عنوا من شخص أو جرحه سبوا كوضعة ففعا عن موجب الجنابة قودا أو أرشافان اندمل فلاقصص ولا دية وقوله عفوت عن هذه الجنابة كالعفو عن كليهما وان لم يندمل وسرى الى النفس فلاقصص في النفس ولا في الطرف وأما المال فالكلام في الارش ثم في الزيادة الى تمام الدية اما الارش فان جرى لفظ الوصية بان قال أو صبت له بارش هذه الجنابة فوصية للقاتل فيصح ويسقط ان خرج من الثلث والا فيقدر ما جرحه من ان جرى لفظ العفو والاراء أو الاستسقاط بان قال عفوت عن أرض هذه الجنابة أو أرى أنه أو سقطت سقط فعاها أو ما الزيادة فواجبة ان اقتصر على المعفو عن موجب الجنابة ولم يقل وما يحدث منها وان قال وما يحدث فان قاله بلفظ الوصية كأصبت له بارش هذه الجنابة وما يحدث منها أو يتولما ويسرى فوصية للقاتل على ما ذكرنا وان قاله بلفظ العفو كعفوكم عنه أو أرى أنه عن ضمان ما يحدث أو سقطت لم يؤثر ولو يسقط الحادث ولو سرى القطع المعفو عنه الى عضوا أو كذا فقطع أصعبا وتنا كل الكسف ثم اندمل فلاقصص ولا دية للعضو المعفو عنه ويجب ضمان السراية ولو جنى العبد جنابة موجبة لال وعفا المجني عليه مطلقا ولم يصف الى السيد ولا الى العبد صح العفو ولو اضاف الى السيد وقال عفوت عنك صح ولو اضاف الى العبد وقال عفوت عنك بطل ولو كانت موجبة للقصص و اضاف الى العبد صح ولو جرح خطأ ففعا عنه ثم سرت الى النفس فان قال عفوت عن العاقلة أو أسقطت الدية عنهم أو عفوت عن الدية وأطلق نفقة اذا في الثلث به برؤن ولو قال للجاني عفوت عنك بطل وهذه اذا ثبت بالينة أو باعتراف العاقلة فاما اذا أقر القاتل وأنكرت العاقلة فالدية على القاتل ويكون العفو وصية للقاتل وقد ينهه ولو عفا الوارث بعد موت المجني عليه عن العاقلة أو مطلقا صح ولو جنى عن الجاني بطل ان لم يثبت بافراره ولو كان الجاني ذميا وعاقلة مسلون فالدية في ماله والعفو عنه وصية للقاتل ولو جنى جنابة موجبة للقصص كالوضعة ففي عين الدية ثم سرت الى النفس لم يجب القصص للنفس ولو جنى بما لا قصاص فيه كالخافق وكسر التراب فخذت الارش ثم سرت ومات وجب القصص ولو قال قد عفوت عن القصص فلفقوا ولو استحق قصاص النفس وقطع الطرف بان قطع طرفه ثم خرجت قبل الاندمال أو بعده فان عفا عن قصاص النفس فله قطع الطرف وان عفا عن قطع الطرف فله قصاص النفس

المورث وعليه دين أو وصية جاز للورثة عفو الجاني عن القصص بمجانبا عنه على الاصح ان القتل بوجوب القصص لأحد الامرين منه ومن الدية (قوله) وفي الدية كالنفس) أي له العفو عن الدية (قوله) عن كليهما) أي عن القود والارش والمعتد انه عفوه عن القود ودون الارش (قوله) وفي النفس ولا في الطرف) لأن السراية تولدت من معفونه وأما الدية ففصلها بقوله وأما المال فالكلام (الخ) (قوله) لم يؤثر ولم يسقط (الخ) لانه ابراهيم عليه السلام يجب (قوله) المعفونه) ويجب ضمان السراية وان عرض في عفو غير لفظ وصية لمباحث لانه انما عفا عن موجب جنابة موجودة فلم يتناول غير ما يحدث منها لمباحث بطل لانه ابراهيم عليه السلام يجب (قوله) ولو اضاف الى السيد وقال عفوت عنك صح) لان الحق الذي هو المال انما لم على السيد في عين ماله فصاح عفوه عنه (قوله) عنك بطل) لان المعفونه لم يثبت عليه (قوله) و اضاف الى العبد صح) اذا المعفونه عن حق القصص انما وجب عليه فلا اضافة الى السيد بطل (قوله) ولو قال للجاني عفوت عنك بطل) قال في الروضة لانه بمجرد الوجوب أي عليه ينتقل عنه فيصافه العفو ولا يثنى عليه (قوله) لم يجب القصص للنفس) ولا للوضعة اذا السراية تولدت من معفونه ويجب عليه الدية (قوله) ومات وجب القصص اذا السراية لم تولد من معفونه فو عفا الوارث على الدية أخذ الباقي منها (قوله) عن القصص فلفقوا

(قوله فان عفا عن النفس لم يكن له قطع الطرف) لان مستحقه القتل والقطع طريقه وقصاعن المستحق فليس له التوصل اليه (قوله وان عفا عن القطع فله جزا الزينة) لانه يمكن من المدول الى جزا الزينة بغير ما قصد به العفو ولان له القطع ثم الحرق في العفو عن القطع يسهل الامر عليه (قوله فان سرى القطع بان بطلان العفو) لان السبب

(٢٦٥)

العفو وفائدة بطلان تظهر في الوعد بما لا يلزم (قوله وان وقف صرح ولم يلزمه قطع اليدني) لانه قطع طرف من يباح له دمه فلا يضمنه كالمقطع يد مرده والعفو انما يؤثر فيما بقي (قوله ولا يرجع على العاني) لانه محسن بالعفو وما على المحسن من سبيل قال البلقيني الا ان ينسب الموكل الى تقصير في الاعلام فلا يرجع أن الوكيل يرجع عليه لانه لا يتنفع بشئ بخلاف الزوج الغرر ولا يرجع بالمهر على من غره في الاظهر لا تنفاعة

وان استحقها قطع الطرف بان قطع اليد فباتت السراية فان عفا عن النفس لم يكن له قطع الطرف وان عفا عن القطع فله جزا الزينة ولو قطع طرفه ثم عفا عن النفس مجانا فان سرى القطع بان بطلان العفو وان وقف صرح ولم يلزمه قطع اليدني ولو استحق القصاص في اليد فباعه وقتله لا يكون مستوفيا لحقه ولزمه القصاص ولو استحق قطع أذن أو فم قطع اثنان فان تعدد ما رست وقبوا لزمه العصاص وان أخطأ فلا قصاص و يلزمه دية أو غلظة وصدق بيمينه ان ادمى اخطا ولو استحق قطع أصبع فقطع من الكوع كان مستوفيا وهل يلزمه القصاص وجها ان أقيسهما من ولو وكل بالاستيفاء ثم عفا على مال أو بجما وقتله الوكيل فان كان عالما به لزمه القصاص وان كان جاهلا فلا قصاص وبجيب الدية مغلظة حائلة في ماله ولا رجوع له على العاني وان لم يعلم أن كان قبل العفو أو بعده فلا شيء عليه ولو ادعى الجهل صدق بيمينه ولو استحق القصاص على امرأة فتزوجها عليه صرح وسقط فان طلقها قبل الدخول رجع بنصف الارش ولو سعى العبد على حرة بغيره وجب الارش فاشترى بالارش بطل

﴿ كتاب الديات ﴾

والنظر في أطراف الاول في حد ردها الحر الذكر المسلم ما تم من الايل مثلثة مجعلة في مال القاتل اذا كان القتل عمدا محضاً ثلاثون حقة وثلاثون جذعة وأربعون حقة أي حاملا ومثلثة مؤجلة في ثلاث سنين على العاقلة اذا كان شبه عمدا ومجسمة مؤجلة في ثلاث سنين على العاقلة اذا كان خطا عشرون بنت مخاض وعشرون بنت لبون وعشرون ابن لبون وعشرون حقة وعشرون جذعة الآن يقع في سوم مكة كاتاني الحرم أو أحدهما ولا يغفل بحرم المدينة ولا بالقتل في الاحرام والان يقع في الاشهر الحرم وهي ذوالقعدة

اذ لم يجب القصاص والحال هذه (قوله وان استحقها) أي خاص النفس والطرف (قوله لم يكن له قطع الطرف) قال في الروض لان المستحق القتل والقطع طريقه وقصاعن المستحق (قوله فله جزا الزينة) اذ له القطع ثم الحرق في العفو عن القطع يسهل عليه الامر (قوله ولو قطع طرفه) أي طرف القاطع المذكور يعني لو قطع يدرج فبات بالسراية فقطع الولي بد القاطع ثم عفا عن النفس (قوله بان بطلان العفو) لان سبب القتل وهو القطع وجد قبل العفو وترتب عليه مقتضاه فلم يؤثر فيه العفو واعلم ان فائدة البطلان تكشف في الوعد بما لا يلزم (قوله ولم يلزمه قطع اليدني) لانه انما قطع طرف من يستحق وتباح له اراق دمه والعفو لا يؤثر فيما استوفى قبله بل انما يؤثر فيما بقي بعده (قوله حائلة في ماله) لان عدم تشبه تقصيره بالنسبة للمال (قوله ولا يرجع على العاني) لانه محسن بالعفو ما ينسب لتقصير في الاعلام والارجع عليه لانه غره ولم يتنفع بشئ وبه فارق الزوج المبرور وأكل الطعام المنسوب ضيافة لا تنفاعة لها بالوعد والا كل (قوله فلا شيء عليه) اذ الاصل راءة ذمت (قوله صدق بيمينه) اذ الاصل عدم العلم (قوله فتزوجها عليه) أي على القصاص (قوله بنصف الارش تلك الجنابة) لانه الدليل لما روى العقدة به وهو القصاص (قوله فاشترى الارش بطل) للجعل بوصف الاصل

﴿ كتاب الديات ﴾

(قوله وأربعون حقة) واعلم ان عدد الخلفات يكون بقدر ثلثي ما عداها من الخفات والحذات فاضبطه القاعدة ليسهل عليك ما سألني من المسائل (قوله ولا يغفل بحرم المدينة) وفرق بين الحرمين لان حرمه

﴿ كتاب الديات ﴾ جمع دية وهي المال الواجب بالجنابة على الحرق في النفس أو فيما دونها أو أصلها دية

(٣٤ - انوار) - ثانی

مشقة من الودي وهو دفع الدية كالمدة من الودع والزمه من الوزن تقول ودبت القاتل اذ به ودية اذ اذيت ديتهم وانظر في أطراف الاول في قدرها (قوله وأربعون حقة) نفع الخاء المجهدة وكسر اللام وبالفاء أي حاملا ولا جمع لها من لفظها عند الجمهور بل جمعها مخاض كاسر أو نساء وقلة الجوهرى جمعها خبط كسر اللام وابن سيدة خفات (قوله ولا يغفل بحرم المدينة) ناعلى منع الجزاء بقتل صيده ولا يغفل بحرم المدينة لان حرمته عارضه غير دائم

(قوله والمهرم) وانما خصوه بالتحريم اشعاراً بكونه أول السنة وقال ابن حجر والظاهر ان آل لحي الصفة لا التحريم بالمراد ونحوه بل والمهرم تحريم مع القتال في جميعه لانه فصلها (٣٦٦) فالتحريم فيه اغلظ (قوله ولا يلحق بهارمضان) وان كان سبياً

الشهور لان المتبع في ذلك التوقيف مع تراخي حرمه رمعتان (قوله ودية اليهودي والصرافي ثلث دية المسلم) لما روى عمر وعثمان رضي الله تعالى عنهما وقبس بالدرهم في الخبر الاصل والمسلم غيره ممن يضمن بالافاء وعند أبي حنيفة رحمه الله تعالى دية النبي كدية المسلم وعند مالك رحمه الله تعالى نصف دية مسلم وقال أحد رحمته الله تعالى ان قتله عمداً نجس دية مسلم خطأً لمصها (قوله ملاحدة) أي متكرين للحق (قوله ودية المجوسي ثلثا عشرة دية المسلم) كما قال به عمر وعثمان وابن سعد ورضي الله تعالى عنهم وعن أبي حنيفة دية كدية مسلم (قوله وان شئت قل خمس دية اليهودي أو النصراني) ويعبر عن ذلك بأنه له كتاب ودين كان حقا وتحمل ذبوعنا حتمه وبقر بالجزبة وليس للمجوسي من هذه الخمة الا الخامس فكانت دية خمس دية وهي أخس البليات (قوله تذب لا يؤخذ في الدية مرض

وذو الخلة والمهرم ورجب ولا يلحق بهارمضان ولا سائر الاوقات الشريفة والأول ان يصادف في باعمر ما فتغلط على العاقلة كدية شبه العمد ولو قتل قريباً غيرهم أو محرماً بالزناح أو المصاهرة أو قتل ذمياً بالحرم خطأ فلا تغلط ومن قتل نفسه خطأ أو بشبه عمداً لا يجب دية عليه عاقلة ولو رثته أو التغلط والتعفيف يعتبر في دية المراء في الاطراف والجروح وفي دية اليهودي والنصراني والمجوسي وأطرافهم وجروحهم فيجب في قتل المرأة عطا عشر بنات محاض وعشر بنات لبون وعشرة ابن لبون وعشر حقا وعشر جذاع وفي قتلها عمداً أو شبه عمداً خمس عشرة حقة وخمس عشرة جذعة وعشر ون خلفه وكذا دية بد الرجل ورجله وما في معناها وفي موصته خطا بقتل محاض و بنت لبون وابن لبون وحقة وجذعة وعمداً أو شبه عمداً حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان وفي قطع أصبعه خطا بقتل محاض و بنت لبون و ابن لبون وحقتان وجذعتان وعمداً أو شبه عمداً ثلاث حقا وثلاث جذاع وأربع خلفات ودية الخنثى كدية المرأة في المقدار والتغلط والتعفيف ودية العمد قيمته من غالب نقد البلد زادت على دية أو نقصت فلا تغلط فيه ودية الجنين غرة فلا تغلط الا اذا فقدت وكان الضرب عمداً أو شبه عمداً فتغلط اذا رجع الى الابل كفي الموضحة ودية اليهودي والنصراني ثلث دية المسلم والسامرة والصائبون ان كانوا ملأحده عندهم كفار افكمن لا كتاب لهم وان لم يكفروهم فكسأثر فرهم ودية المجوسي ثلثا عشرة دية المسلم وان شئت قلت خمس دية اليهودي أو النصراني وهو ستة وثلثان ودية المجوسيه ثلاثة وثلث وراعي التغلط والتخفيف في دياتهم اذا قتل يهودي أو نصراني عمداً أو شبه عمداً وجب عشر حقا وعشر جذاع وثلاث عشرة خلفه وثلث وان قتل خطا فثلث بنات محاض وثلثان وست بنات لبون وثلثان وستة بنات لبون وثلثان وست حقا وثلثان وست جذاع وثلثان واذ قتل مجوسي عمداً أو شبه عمداً وجب حقتان وجذعان وخلفتان وثلثا خلفه وان قتل خطأ وجبت بنت محاض وثلث و بنت لبون وثلث وابن لبون وثلث وحقة وثلث وجذعة وثلث ودية اليهودي والنصراني والمجوسي انما يجب اذا كان معصوماً بذمة أو عهداً وأمان والكافر الذي لا كتاب ولا شبهة كتاب ككاتب الوثنيين والشمس والقمر والذين لا يتصور ذمتهم لكن يتصور انما هم ذمهم لا يظنهم ولا يظنهم ان قتل يهودي أو نصراني أو مجوسي وهذا في كافر بلفظه دعونا وخبرنا عليه السلام فمن لم يبلغه لم يجز قتله قبل الاعلام والدعاء الى الاسلام فان قتل فلا خص وان كان من أهل الجنبه ويجب دية المجوسي وان بلفظه فان كان معصوماً بدني لم يبدل ولم يبلغه ما يخالفه فيجب دية ذلك الدين والادب المجوس أيضاً ومن أسلم في دار الحرب ولم يهاجم مع التمكن أو دونه اذا قتل مسلم لزمه القصاص الا ان يظنه كافراً لزمه وقدره في تذب لا يؤخذ في الدية مرض ولا معيب الا ان يرضى المستحق ويرجع في الخلفات الى قول أهل الحيرة ان أنكر المستحق الحمل وتؤخذ حرمه أعظم من حرمه سوماً الا يرى منع الخزاء يقتل صيد سوماً ويؤنه بقتله بحرم مكة (قوله عمداً أو شبه عمداً) في العمد في ماله وفي شبهه على العاقلة وهكذا اجمع ما سبأني (قوله غرة فلا تغلط) وسببها بيانها في الطرف السادس واعلم ان المتمدن لا يجرى التغلط في الغرة كما يجرى في الاصل والمصنف تبع الغزاة في المنع وسببها في آخر البليات فيبيل اخافته (قوله كفي الموضحة) أي تغلط ابل الغرة مثل تغلط ابل الموضحة فوجب حقة ونصف وجذعة ونصف وخلفتان لماسببها ان الغرة اذا فقدت لزم خمس من الابل (قوله والسامرة والصائبون) مر تفسيرهما في الشكاح (قوله ملاحدة عندهم) أي ماله عن الحق في زعمهم (قوله ودمر) أي في الجراح في فله لا يشترط القتل ان الح فبيل الصفة الثانية

ولا معيب) كل شيء وان كان من زمته كلها معيبة بخلاف الركة التي عليها من المال التي والكفارة لان مقصودها اخلاص الرقة من الرق لتستقل باعتبار فيها السلامة مما تؤثر في العدل والاستقلال وذكر المعيب بعد المرض من بلد ذكر العام بعدا خاص لان المرض عيب (قوله ويرجع في الخلفات الى قول أهل الحيرة) أي عدا بين منهم اهل القالة بالتعويم

(قوله صدق الوارث) لان الظاهر معه (قوله قال دفع) لتأييد قوله بقول أهل المدينة (قوله ولو لم يوجد الامل الخ) لانهما بدل متلف فعين
 قيمتهما اوعزاها وفي القدمم آلت بدنيا رأى متقال ذهب على أهله أو اثنا عشر ألف درهم فضة على أهلها وعليه الجمهور وعندنا حنفية
 عشرة آلاف درهم وقال لا تكون الامن هذه الاموال الثلاثة غيره قيد (٢٦٧) باعوا الزايل وعند صاحبهما من البقر

ما تابقرة ومن الغنم آلت
 شاة ومن الحلة ما تاحلة
 كل حلة نو بان

في الموضحة
 (فصل) في الموضحة
 الى قوله خمس من الابل
 خبر رواه الترمذي وحسنه
 في الموضحة خمس من
 الابل (قوله وفي موضحة
 اليهودي الخ) وضابطه ان
 في موضحة كل وهاشمته
 ولا يباح ومثقلته بدونهما
 نصف عشر دية (قوله
 وفي المأمومة والدامغة ثلث
 الدية) وذلك ثمانية عشر
 دينار وثلث بغير كسره
 في الروضة وقال الماوردي
 ويجب في الدامغة ثلث
 دية مع حكومة قال شيخ
 الاسلام وماتله الماوردي
 هو قياس ما يأتي في خرق
 الامعاء في الجائفة قال ابن
 حجر وخرق بينهما وبين
 ما في خرق الامعاء في الجائفة
 بان ذاك زيادة على ما
 يحصل بمسعى الجائفة
 فوجب لها ما يبالها وها
 لازيادة على مسعى الدامغة
 حتى يجب لئلا ولا عبرة
 بزيادته على مسعى
 المأمومة لا لقرادها مع
 استزائها لها بل خاص

التي حلت قبل خمس سنين ولودهم خلفه ثم اختلفوا في الجمل فقال الوارث لم تكن حاملا وقال الجاني اسقطت
 عنده كل واحمل الزمان الاسقاط فان أخذ بقول الجاني انها حامل صدق الوارث وان أخذ بقول أهل المدينة
 قال دفع ولو لم يكن الابل لزمه تحصيلها من غالب ابل البلد أو القبيلة ان كان بدوي فان لم يكن في البلد أو القبيلة
 ابل اعتبر ما قرب السداد ويلزمه النقل اذا اعدت وعظمت المشتقة فكان لم يكن وان كانت له ابل أخذت
 كانت من غالب ابل البلد أو من غيره ولو تراضيا على القبة أو غيرها جاز ولو لم يوجد الابل هناك أو وجدت
 بأكثر من ثمن المثل يرجع الى هبها بالقيمة ما بلغت وتقوم غالب البلد وان وجد البعض أخذ هو وقبة
 الباقي (فصل) في الموضحة على رأس المسلم الكامل أو وجهه خمس من الابل أو وضع جميع الرأس أو غرز زارة
 ومحت اللحية في حكم الوجه هنا وان خرج في الوضوء والقفا من الرأس والرقبة ليست من الرأس ولا من
 الوجه والعظم الذي خلف الاذن من الرأس وفي موضحة اليهودي والنصراني عبر وثلاثان وفي موضحة المرأة
 بغير ان ونصف وفي موضحة الحموي ثلث بغير وفي الهاشمة على رأس المسلم الكامل ووجهه مع الايضاح عشر
 وبدونه خمس وان قل الظم فيهما في المقتلة مع الايضاح خمس عشرة وان قلت وبدونه عشر وفي المأمومة
 والدامغة ثلث الدية وفيما قبل الموضحة من الشجاج كالدامية والحارصة والياضعة والمتلاحكة حكومة لا تبلغ
 ارض موضحة ان لم يكن معرفة قدرها من الموضحة وان أمكن بان كان على رأسه أو وجهه موضحة وجب
 بقسطه من ارشائها يعتبر مع ذلك الحكومة أيضا فيجب أكثر الامرين من الحكومة ومقتضى التقسيط
 وجراحات غير الرأس والوجه من الايضاح والحشم وغيرهما ليس لها أرض مقدر بل يجب لها الحكومة
 الجائفة لم لو أمكن معرفة قدر الجرح بحافة ثلث في الموضحة وفي جائفة المسلم الكامل ثلث الدية
 وهي الحارصة الواصلة الى الجوف الاعظم من البطن أو الصدر أو فتحة البحر أو الجنبين أو الحارصة ومن
 الورك أو الالبان الى الشرج وكذا النافذة الى الحلق من القفا أو القبل من الرقبة والسافنة من العانة
 الى المثانة دون النافذة من الذكر الى عري البول ومن الجفن الى بيضة العين ودون النافذة الى باطن
 العظام المحيطة ودون النافذة الى داخل الفم بهضم اللحم أو اللحي أو يخرق الشفة أو الشدق أو الى داخل

(قوله صدق الوارث) اذا الظاهر بصدقه (قوله قال دفع) اذ يقول رجلين من أهل المدينة بقوله (قوله
 الا اذا بعدت الخ) قال في الروضة وأشار بعضهم الى ضبط البعيد بمسافة القصر وقال الامام لوزادت مؤنة
 احضارها على قيمتها في موضع الغرر لم يلزمه تحصيلها والا فيلزم

(فصل) في الموضحة على رأس الخ (قوله خمس من الابل) حدث حسن في الموضحة خمس من الابل
 (قوله وان خرج) أي ما تحت اللحية عن حد الوجه في الوضوء (قوله عبر وثلاثان) يعني في موضحة نحو
 اليهودي ثلث موضحة المسلم (قوله ثلث بغير) لان دية المجوس خمس دية اليهود (قوله وفي المأمومة
 الخ) من تفسيرها في الجراح في فصل وكما يتعرف القتل الخ (قوله أكثر الامرين من الحكومة الخ) فان
 استويا وجب أحدهما (قوله أو فتحة في النحر) في القاموس الثمرة نقرة النحر بين الترقوتين ومر
 مرارا (قوله أو الجنبين) ثنية الجنب (قوله أو الالبان) وهو ما بين الحصى والدرر غير مبرمة (قوله
 الى الشرج) هو فرج المرأة كذا في القاموس (قوله الى عري البول) أي الى الذكر (قوله والشدق)

بخلافها (قوله فيجب أكثر الامرين من الحكومة ومقتضى التقسيط) من نصف أو ثلث أو غيرها لو وجد سبب كل منهما قال في
 شرح الروضان استويا وجب أحدهما واعتبار الاول أو الى لانه الاصل فان شككت في قدرها من الموضحة أو جنبا اليقين (قوله أو الجنبين)
 ثنية جنب (قوله أو الالبان) وهو ما بين الحصى والدرر بركد اخلا وكذا أدخل درهم شأ خرق به حاسر في الباطن كجائتي قله ابن حجر (قوله
 الى الشرج) قال في القاموس الشرج العري وفرج المرأة (قوله والشدق) وهو جانب الفم والجانب اشدق

(قوله يعرف بمرد) في الصحاح (٣٦٨) المرد الميل (قوله ولونعددت الموضحة تعدد الارش) وان زادت على دية النفس

الاح بشتم القصة أو بخرق المارن ويجب في الهشم ارش هاشمة وحكومة للنفوذ الى الفم والافخوف
التنقيط ارش منقلة وحكومة للنفوذ وفي النفوذ بلاهشم وتنقيط يجب الحكومة ولا فرق بين الاجافة
بالحد بدوا خشب وغيرها ولا بين الضيقة والواسعة حتى لو غر زارة فوصلت الى الجوف بخاتمة موجهة
لثالث ولا فرق في الموضحة بين الصغيرة والكبيرة والبارزة والمستورة ويعرف بمرد بدخل فيه ان شك
ولونعددت الموضحة تعدد الارش وتعددها باسباب الاول اختلاف الصورة كالأول وضع موضعين
من رأسه وفي الجلد واللحم بينهما فان بقي الجلد واللحم لم يتعدد ولو تأكل الحاجر بالسراية اتحدت
وان تأكل أحدهما فلا ولورفعه ثالث لزمه ارش موضحة ولزم الاول ارشان ولورفعه الجني عليه لم يسقط
شيء ولو شيع شجة بعضها موضحة وبعضها متلاحة أو سمحاق في الشكل ارش موضحة وبدخل الحكومة
فيه الثاني اختلاف الخلل فان نزل من الرأس الى الجهة فموضعان ولو بين السكين من موضحة الرأس الى القفا
أولى الجهة وجرحهما وجبت مع الارش حكومة الثالث اختلاف الفاعل فان أوضع رجلا ووسعه
آخرو فموضعان ولو وسعه الأول فموضع الرابع اختلاف الحكم فان أضعه عمداً أو نسيه خطأ أو شبه عمداً
فموضعان ولو أوضع موضعين عمداً ورفع الحاجر خطأ اتحدت وتعدد الجائفة بما تعددت به الموضحة ولو
ضر به بسنان له رأسان أو يشق فغذ الى جوفه أو دبسمه وتقدم البطن الى الظهر أو من القفا الى
المقبل من الخلق للجائفتان ولو اندملت الموضحة أو الجائفة أو ثبت اللسان المقطوع لم يسقط الارش ولو
أوضع ذلك الموضع هو أو غيره أو أضافه لزمه الارش ثانياً كان الاثر باقياً أو لم يكن ولو أوضع موضحة هشم في
بعضها يجب ارش هاشمة وموضحة ولو أوضع وهشم في موضعين واتصل بينهما الباطن فهاشمتان ولو أدخل
شيئاً في دبره وخرقه حاجزاً في الباطن فهل يكون جائفة متوجهان ولو شبهه متلاحة فأوضح أن ذلك الموضع
فعلى كل واحد حكومة ولو أضافه ونكاً في الباطن كالامعاء لم يزد ارش الجائفة حكومة الطرف
الثاني في الاعضاء التي لها ارش مقدرة وهي أنواع الأول الاذان وفي استئصالها قلعا أو قطعاً كمال الدية
هو جاب الفم (قوله بمرد) أي بيل (قوله بالسراية اتحدت) اذا حصل بسراية فسله منسوب
اليه (قوله وان تأكل أحدهما) أي من اللحم والجلد فلا شيء يتعدد بل يتعدد والمعتد هو انه ان
تأكل أحدهما اتحدت وهو المذكور في الروضة وغيرها وكذا ان خرقة الجاني في الباطن دون الظاهر
على الاوجه (قوله متلاحة أو سمحاق) مر تفريهما في الجراح في فصل وكما يعتبر الخ (قوله من موضحة
الرأس الى القفا الخ) سواء كان الجرح في القفا موضعاً له أيضاً أو لم يكن موضعاً له القفا ليس محلاً للايضاح
فلم يدخل حكومته في الارش (قوله أولى الجهة وجرحهما) أي الجهة بجرحه موضعاً بل متلاحة مثلاً
ويجب مع الارش الحكومة اذ لو أوضع الجهة أيضاً لكان الحاصل موضعين لان الجهة محل الايضاح فإذا
لم يوضع الجهة كان الحاصل موضحة ومتلاحة متلافاً لم يدخل حكومة المتلاحة في ارش الموضحة وفي بعض
النسخ وجرحهما أي القفا مطلقاً والجهة بجرحه موضعاً (قوله ورفع الحاجر خطأ اتحدت) هكذا رجع
في الروضة وهو المعقد وان اعترض اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لكن كلام الراعي مصرح
بترجيح التعدد أي لزمه ثلاثة ارش (قوله بسنان) هو طرف الرمح (قوله يشق فغذ الى جوفه) أي في القفا
هو نصل عرض أو سهم فيه ذلك يرمي به الوحوش (قوله واتصل بينهما الباطن) يعني لو أوضع وهشم في
موضعين واتصل الهشم بين الموضعين في الباطن فهاشمتان أي لزمه ارش هاشمتين وموضعين لان
الهاشمة تنسج الموضحة فيتعدد الهشم بتعددها وقيل هاشمة واحدة وعليه لزمه ارش هشم واحد وموضعين
(قوله وجهاً) أو جبهتهما (قوله ولو أضافه ونكاً) أي جرح ودخل فيها الخ (الطرف الثاني) ٥

على الاصح (قوله ولو شيع شجة بعضها موضحة وبعضها متلاحة أو سمحاق في الشكل ارش موضحة وبدخل الحكومة
فيه الثاني اختلاف الخلل فان نزل من الرأس الى الجهة فموضعان ولو بين السكين من موضحة الرأس الى القفا
أولى الجهة وجرحهما وجبت مع الارش حكومة الثالث اختلاف الفاعل فان أوضع رجلا ووسعه
آخرو فموضعان ولو وسعه الأول فموضع الرابع اختلاف الحكم فان أضعه عمداً أو نسيه خطأ أو شبه عمداً
فموضعان ولو أوضع موضعين عمداً ورفع الحاجر خطأ اتحدت وتعدد الجائفة بما تعددت به الموضحة ولو
ضر به بسنان له رأسان أو يشق فغذ الى جوفه أو دبسمه وتقدم البطن الى الظهر أو من القفا الى
المقبل من الخلق للجائفتان ولو اندملت الموضحة أو الجائفة أو ثبت اللسان المقطوع لم يسقط الارش ولو
أوضع ذلك الموضع هو أو غيره أو أضافه لزمه الارش ثانياً كان الاثر باقياً أو لم يكن ولو أوضع موضحة هشم في
بعضها يجب ارش هاشمة وموضحة ولو أوضع وهشم في موضعين واتصل بينهما الباطن فهاشمتان ولو أدخل
شيئاً في دبره وخرقه حاجزاً في الباطن فهل يكون جائفة متوجهان ولو شبهه متلاحة فأوضح أن ذلك الموضع
فعلى كل واحد حكومة ولو أضافه ونكاً في الباطن كالامعاء لم يزد ارش الجائفة حكومة الطرف
الثاني في الاعضاء التي لها ارش مقدرة وهي أنواع الأول الاذان وفي استئصالها قلعا أو قطعاً كمال الدية
هو جاب الفم (قوله بمرد) أي بيل (قوله بالسراية اتحدت) اذا حصل بسراية فسله منسوب
اليه (قوله وان تأكل أحدهما) أي من اللحم والجلد فلا شيء يتعدد بل يتعدد والمعتد هو انه ان
تأكل أحدهما اتحدت وهو المذكور في الروضة وغيرها وكذا ان خرقة الجاني في الباطن دون الظاهر
على الاوجه (قوله متلاحة أو سمحاق) مر تفريهما في الجراح في فصل وكما يعتبر الخ (قوله من موضحة
الرأس الى القفا الخ) سواء كان الجرح في القفا موضعاً له أيضاً أو لم يكن موضعاً له القفا ليس محلاً للايضاح
فلم يدخل حكومته في الارش (قوله أولى الجهة وجرحهما) أي الجهة بجرحه موضعاً بل متلاحة مثلاً
ويجب مع الارش الحكومة اذ لو أوضع الجهة أيضاً لكان الحاصل موضعين لان الجهة محل الايضاح فإذا
لم يوضع الجهة كان الحاصل موضحة ومتلاحة متلافاً لم يدخل حكومة المتلاحة في ارش الموضحة وفي بعض
النسخ وجرحهما أي القفا مطلقاً والجهة بجرحه موضعاً (قوله ورفع الحاجر خطأ اتحدت) هكذا رجع
في الروضة وهو المعقد وان اعترض اذ يغتفر في الدوام ما لا يغتفر في الابتداء لكن كلام الراعي مصرح
بترجيح التعدد أي لزمه ثلاثة ارش (قوله بسنان) هو طرف الرمح (قوله يشق فغذ الى جوفه) أي في القفا
هو نصل عرض أو سهم فيه ذلك يرمي به الوحوش (قوله واتصل بينهما الباطن) يعني لو أوضع وهشم في
موضعين واتصل الهشم بين الموضعين في الباطن فهاشمتان أي لزمه ارش هاشمتين وموضعين لان
الهاشمة تنسج الموضحة فيتعدد الهشم بتعددها وقيل هاشمة واحدة وعليه لزمه ارش هشم واحد وموضعين
(قوله وجهاً) أو جبهتهما (قوله ولو أضافه ونكاً) أي جرح ودخل فيها الخ (الطرف الثاني) ٥

(قوله ولا فرق بين السميع والاصم) بناء على ان السمع لا يعلمها (قوله ولو قطع اذنا مستحقة لزمت الحكومة) قال ابن حجر ولا ينافيه ما مر من قطع سميتة يابسة لان ملحظ القود الخامل وهما متانان (٢٦٩) كاسر (قوله وفي العين القائمة في العمياء)

قال الزهرى هي التي يباؤها وسوادها صافيان لكن لا يبصر بها (قوله) وتسكمل في عيني الاحول والاعمش والاعشى والاختش (لان المنفعة باقية في عين هؤلاء وقد ار التفعة لا ينظر اليه وتقدم تفسيرها في عيوب البيع وفي الجراح قال في الروضة واختش نوعان أحدهما ضعف البصر خلقه والثاني ما يكون لعلة حدثت وهو الذي يبصر بالليل دون النهار (قوله) وصاحب الرمد) وهو وجع العين مع صحتها خلقه (قوله) والا فالواجب الحكومة (قوله) الراوى وفرق بينه وبين عين الاعشى بان البياض تفسد الخلقة وعين الاعشى لم تنقص ضوءها عما كان في الاصل قال شيخ الاسلام وبؤخذ منه كما قال الذرعي وغيره ان العشى لو تولد من آفة أو جناية لاتكامل فيه البية (قوله ولا فرق بين جفن الاعشى والبصير) لان فيها جمالا ومنفعة (قوله) فيتقاص الباقى أى ينضم الباقى في القاموس تقلص بمعنى انضم وانزوى

وفي احدهما النصف وفي بعضهما القسط وتقدر بالمساحة ولا فرق بين السميع والاصم ولو ضرب على اذنه فاستحقت أى يستوجب البية كما لو ضرب يده فثقلت ولو قطع اذنا مستحقة لزمت الحكومة ولو اوضح مع الاستئصال العظم وجبت دية الاذن وارض الموضحة لانه لا يتبع مقدار مقدرا الثاني العينان وفي قطعها كمال البية وفي احدهما النصف وان كانت من الاعور وفي العين القائمة في العمياء الحكومة وسكونها أكثر جلالا وتكامل البية في عيني الاحول والاعمش والاعشى والاختش وصاحب الرمد ولو كان بهما بياض لانقص الضوء لزمت القصاص أو كمال البية كان على بياض الحدة أو سوادها وكذا لو كان على الناظر لانه رقيق لا يمنع الاجسام ولا ينقص الضوء وان تفس فان اضبط بالاعتبار بالصحة سقط قسط ما نقص والا فالواجب الحكومة ولو ضرب عينه فاسودت ولم ينقص الضوء لزمت الحكومة الثالث الاجفان الاربعة وفيها كمال البية وان لم يكن لها الاهداب وفي احدها ربع وفي البعض القسط ولا فرق بين جفن الاعشى والبصير وفي المستحقة الحكومة ولو ضرب بها فاستحقت لزمت كمال البية ولو قطعها مع العينين وجبت ديتان وقد يقطع البعض فينقص الباقي فيعيب ولا تكمل البية وكذا الشفة وفي ازالة الاهداب والحاجب وشعر الرأس واللحية الخلق وغيره مع فساد المثلث الحكومة وبدونه التعزير آله ولم يؤله سواء كان ممن يتجمل بالشعر كالعلوى أو يترين به كالمرأة أو لاشك انه اذا ذيق الاتر يلزمه الحكومة وكذا ان ثبت ناقصا كان ولو قطع الاجفان ولها اهداب دخلت حكومتها في دية الاجفان كما تدخل حكومة الشعر على محل الموضحة في ارض الموضحة وحكومة الاظفار في الاصابع ولو ضرب عينه فزال حاجبه لزمت كمال البية من دية الموضحة والحكومة التي يقتضيها الشين وكذا الوقعت الجناية على الرأس أو اللحية وأزال الشعر الرابع الا ففى قطع المارن وهو المألان وخلا عن العظم كمال البية وهو ثلاث طبقات الطرفان والوزنة وفي كل واحد ثلث البية ولو قطع بعضه وجب القسط باعتبار المساحة ولو سقط بعضه وقطع الباقي رجل وجب قسطه وأغ الاشم كأغ الاشم واستحفاه كاستحفاه الاذن ولو شق مارنه ذهب بعضه ولم يتشم لزمه قسط الزاهب من البية وان لم يذهب شيء لزمت الحكومة التأمل لا ولو اجبرت القصة بعد الكسر لزمت الحكومة فان بقيت معوجة كانت الحكومة أكثر ولو ضرب انفه فاعوجت وجبت الحكومة ولو قطع انفه ولم ينفه فالصقة والنقص لم يلزمه الا الحكومة ولو اياه فالصقة فالتشم لم تسقط البية الخمس الشفتان وفي استيعابهما كمال البية وفي احدهما النصف وفي بعضهما القسط وحده الشفة في عرض الوجه الى الشدقين وفي الطول الى حيث يسر اللثة ولو ضرب شفتها فاشلها بحيث

في الاعضاء (قوله ولا فرق بين السميع والاصم) لان السمع ليس في جرم الاذن (قوله وان كانت) أى العين من الاعور أى من الرجل الاعور وهو فاقد ضوء احدى عيني (قوله في عيني الاحول الخ) مر تفسيرها في البيع في فصل اذباغ شيئا فعلم انه معيب الخ والرمد وجع في العين مع انها سميتة خلقه (قوله بياض الحدة) الحدة السواد الاظم والناظر السواد الصغير الذي يبصر به (قوله) فيتقاص الباقى أى ينضم (قوله وفي ازالة الاهداب) الى قوله الحكومة اذا الفات قطع ما ذكرنا هو الجبال والزنة وهي لا تقصد مقاصد الاصلية (قوله ولو ضرب عينه) أى أوضحة في القاموس الجبينان هو فان مكشفتان الجبهة من جانبها فباين الحاجبين مصعدا الى قاص أو حروف الجبهة ما بين الصدغين متصلا (قوله ولو سقط بعضه) أى لا تقساويه مثلا (قوله وأغ الاشم الخ) اذ الشم ليس في جرم الاغ وهو من لا يشم شيئا (قوله اللثة) هي اللحم حول الانسان

(قوله وفي ازالة الاهداب) الى قوله الحكومة لان الفات قطعها لينة والجمال دون المقاصد الاصلية (قوله في قطع المارن الخ) ولو قطع به القصة دخلت حكومتها في ديتها لانهما تابعة (قوله وأغ الاشم كأغ الاشم) لان الشم ليس في الانف (قوله الى حيث يسر اللثة)

وهي اللحم حول الاسنان (قوله ولسان الاكسن) وهو الذي في لسانه لكتة في بحجة وهي (قوله وان لم يظهر أصل الكلام) الى قوله وجبت البنية أخذنا بظاهر السلامة كالتجيب (٢٧٠) الدية في يده ورجله وان لم يكن في الحال بطش ولا مشي (قوله وان بلغ

فالحكومة) لاشعار الحال
بجزءه (قوله لان يكبر الخ) قال في الاسنى فان أخذت الحكومة لقطع بعض لسانه لاسرا فاقضى إيجابها ثم نطق ببعض الحروف وعرفنا سلامة لسانه وجب تمام قسط ديته (قوله ولو قطع لسانه فذهب ذوقه وجبت ديتان) أي ان قلنا الذوق في جرمه والا لحكومة فيما يظهر (قوله وفي قطع الهاتما الحكومة) قال الجوهرى وهي الهنة المطبقة في سقف الفم (قوله في الشاغية) أي الزائدة التي تخالف بنتها بنته فيها من الانسان الحكومة كالاصبع الزائدة (قوله ويكمل الارش بكسر ما ظهر) لان السن اسم للظاهر والمستتر بالبحم يسمى سنخا ولا بالجل والنتفة من الضن والخن وجمع الرني يتعلق بالظاهر ومنفعة المستتر جل الظاهر وحفظه وهو مع الظاهر كالصمع الاصابع قال في التحفة اموال كسر الظاهر ثم قطع السنخ ولو قبل الاندمال فيجب فيه حكومة كالمختلف قاله ما قاله يظهر ان يأتي في قسبة الاضاد وغيرهما من

لا تنقض ولا تسترسل لزمه كمال الدية ولوتقلصا ولكن تمتدان اذ ادمت واجبت الحكومة وفي قطع الشلاء من اليد والرجل والذكر والا ضا والشفة والجفن وغيرها الحكومة ولو شق شفته بلا بنية لزمته حكومة ولو قطع شفته مشقوقة لزمته دية نافعة بقدر حكومة الشق ولا يلزمه القصص الا اذا كانت شقة الجاني مشه ولو قطع بعضها فتقلص الباقي فهل يجب كمال الدية أم يتوزع على المقطوع والباقي وجهان أحدهما الثاني وبه قطع بعضهم السادس لسان وفيه كمال الدية ولسان الاكسن والارت والاثني والمبرسم الذي تقل كلامه كالمصحيح وفي لسان الاخرس الحكومة كان اخرس أصليا أم عارضا وأما الطفل فان نطق بيبا وأما او ببعض الحروف وأظهر آثار الكلام بتحريك اللسان عند البكاء والضحك والامتصاص فيجب كمال الدية في لسانه وان لم يظهر أثر الكلام فان لم يبلغ وقتنا ينطق أو يحرك اللسان وجبت الدية وان بلغ فالحكومة الآن يكبر وينطق ببعض الحروف فتوجب الدية ويطلب الباقي وقيل تجب الدية مطلقا ولو ولد أصم صحيح اللسان ولم يتكلم لأنه لم يسمع فيتلحق في لسانه الدية ولو قطع لسانه ذهب ذوقه وجبت ديتان وفي قطع الهاتما الحكومة السابع الاسنان وفي كل سن من الذكر الخمر المسنخ من من الابل فقلها وقطعها وأكسرها ولو بقيت متعلقة بعروفتها عادت الى ما كانت لزمته الحكومة وتكمل الارش شروط الاول أن تكون أصلية في الشاغية الحكومة الثاني أن تكون نامة فان كسر أو قطع بعضها من الظاهر لزمه القسط وينسب الى الباقي من الظاهر ولو كانت صغيرة لاتصل للضعف فيها الحكومة ويكمل الارش بكسر ما ظهر وان بقي السنخ بحاله ولو قطع مع السنخ وجب الارش لظاهره ودخلت حكومة السنخ فيه كما دخلت حكومة الذكري في الحشفة والتدري في الحلمة والقصة في المارن قال الرافعي والنووي وفي القصة كلام وهو انها محل الموضعة والهاشمة والمنقلة وابتها أعظم من الهضم والتنفيل فيجب ان يجمع مع دية المارن ارش المنقلة وحكي هذا عن نص الشافعي رضي الله عنه في الام وهو قولي يوم يمتنقاس مؤدبما قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق ولو قطع مارنه وقطع آخر قصبتة وجب على الاول الدية وعلى الثاني حكومة تزبد على ارش المنقلة وتنقص عن ارش المأمومة ولو قطع بعض الحشفة والحلمة والمارن ينسب الى الحشفة والحلمة والمارن ولو اختلفا في قدر المكسور من ظاهر السن صدق الجاني بيمينه ولو تنازعا بعض السن أو تأكل في قلها قسط ما بقي من الدية فان اختلفا في قدر المتنازعا والمأكل حلف الجاني عليه الثالث ان تكون مشغورة

(قوله أمهمما الثاني) وازم حكومة الباقي في المتقلص (قوله ولسان الاكسن والارت والاثني والمبرسم) الاكسن من لا يقم العربية لهجمة لسانه كذا في القاموس وقد مر تفسير الارث والاثني في باب الجاعة في فصل الولي في محل الخ ومر تفسير المبرسم في أوائل باب الوصية (قوله الآن يكبر الخ) نقل عن شيخنا الاضاري أنه قال فان أخذت الحكومة لقطع بعض لسانه لاسرا فاقضى إيجابها ثم نطق ببعض الحروف وعرفنا سلامة لسانه وجب تمام قسط ديته (قوله وقيل تجب الدية مطلقا) أي سواء ظهر أثر الكلام أو لم يظهر بلغ وقت النطق أو لم يبلغ وهذا هو المتمد اذا الظاهر السلامة كالتجيب في يده ورجله (قوله ولم يتكلم) لأنه لا يسمع يعني عدم تكلمه ليس لعلة بل لأنه أصم ولم يسمع (قوله وجبت ديتان) ان قلنا الذوق في جرمه لسان والا لكمة فيما يظهر قاله في التحفة (قوله وفي قطع الهاتما) وهي لحم في أقصى الفم (قوله الشاغية) أي الزائدة (قوله الى الباقي) من الظاهر لامن الباطن أيضا (قوله وان بقي السنخ) بكسرفنون لهجمة وقد يقال بهجمة أصل الاسنان (قوله وهو قوي الخ) والجواب ان القصة تابعة للمارن فارشها تابع لارشه كذا حصل ما في التحفة (قوله ولو تنازعا بعض الخ) أي باقة صباهية مثلا

التوابع السابقة والآية (قوله وان بقي السنخ) بكسر الميم وسكون النون وإعجام الخاء ويقال بالجمع وهو أصل السن المستر بالبحم كاسم (قوله وهو قوي الخ) ويجاب بانها تابعة للمارن فارشها تابع لارشه كاسم (قوله صدق الجاني بيمينه) لان الاصل

براعة ذمته (قوله ولو عادت سن الثغور) الى قوله لم يسترد قال الدميري اذا خذت دية اللسان فنبئت لم ترد دية على الاصح لانها لمعجدة بيدة ولو جنى عليه منفس لم تلقى ردما أخذ قطع الان ذهاب الكلام كان مظلونا وقطع اللسان مشقة فاعاد غيره (قوله ولو ضرب سن رجل) الى قوله وجب الارش قال ابن حجر اما المتولد من جنابة ثم سقطت فقبها الارش لكن لا يكمل ان ضمن تلك الجنابة للثلاثضاغف الغرم في الشيء الواحد (قوله وان بقيت ناقصة المنفعة لزمت الحكومة لا الارش) قال ابن حجر قضية كلام الشيخين لزوم الارش فعليه لو قلها آخر لزمت حكومة دون حكومة التي تحرك بهم أو مرض لان النقص (٢٧١) التي فيها قد غرمه الجاني الاول بخلافه

في المهرم والمرض
قال ومشي في الأنوار
على القول الآخرا
على الاول حكومة وعلى
الثاني ارشا وهو الوجه
مدر كالتقرر ان الناقصة
بمرض ونحوه في قلها
الارش بجامع بقاء المنفعة
المقصودة في كل منهما
ووجوب حكومة في ذلك
دون هذه لا يمنع القياس كما
هو ظاهر (قوله وحكومة
الاخضرار أقل الخ) قال في
الاسخ والقونوي وحكومة
الاخضرار أقل من
الاسوداد وحكومة
الاصفرار أقل من
الاخضرار (قوله وجب ما
بقتضيه الحساب) وهو
اثنا وثلاثون أربع نوايا
وهي الواقعة في مقدم الفهم
ثلاث من أعلى وثلاث من
أسفل ثم أربع رباعيات
ثلاث من أعلى وثلاث من
أسفل ثم أربع رباعيات
أسفل ثم أربع رباعيات

فان قلع سن صغير لم يشرو ولا فاد قصاص ولاديه وجب الحكومة ان بني شين وقد مضى في القصاص ولو عادت سن الثغور بعد أخذ الارش أو اللسان المقطوع أو التجمت الموضوعة أو الجائفة لم يسترد ولو عاد البطش أو الضوء بعد أخذ الارش استرد وكذا الحكم في السمع وسائر المعاني والمنافع الرابع ان تكون ثابتة فان كانت مضطربة فان بطلت منعتهما من المضر وغيره بل لا لم يقبل بل بطلت بل نقصت الارش وان غلب على الظن سقوطها وان كانت متحركة كحركة يسيرة لا تنقص المنافع وجب الارش أو القصاص ولو ضرب سن رجل ففزلت لم يجب في الحال شيء فان سقطت بعد ذلك أو قلها الجاني وجب الارش وان عادت كما كانت فلا ريش ويجب الحكومة وان بقيت ناقصة المنفعة لزمت الحكومة لا الارش لانها يجب بقلها الارش كما هو الموضع منزلة القدم في الشرحين والروضة فلي تأمل الناقل في القولين المذكورين هناك ولو قلع سن اسودا كاملة المنفعة فان كانت سودا مقلبل أن يشرو بعده لزمه الارش وان كانت يضاف الى الاصل فلما شرب لبنت سوداء ويضاء ما سودت ورجع الى أهل الشجرة فان قالوا لا يكون ذلك الا لعل حادثة لزمت الحكومة وان قالوا لم يحدث ذلك لعل أو قالوا قد يكون لعل وقد يكون لغيرها لزم الارش ولو ضرب سن فاسودت فان قامت المنفعة مع الاسوداد وجب الارش والا فالحكومة ولو اخضرت واصفرت وجبت الحكومة وحكومة الاخضرار أقل من الاصفرار وحكومة الاصفرار أقل من الاسوداد ولو قلع الانسان كلها أو سقاء دواء أسقطها وجب ما يقتضيه الحساب وان زاد على دية النفس ولو زادت الانسان على ثنتين وثلاثين فالواجب لزاد الارش أو الحكومة وجهان أحدهما الثاني ولو كانت أسنانه ذهبت حديثها وفيها منفعة ففي قلها الدية العضو الثاني للحيان وفيها كمال الدية وفي أحدهما ان ثبت الآخر فله الدية (قوله وقد مضى في القصاص) في فصل يشترط لوجوب القصاص في الطرف الخ (قوله لم يسترد) اذ العود لندرتة نعمة جديدة (قوله ولو عاد البطش أو الضوء الخ) لان اذ ذهاب نحو البطش من المعاني كان مظلونا به فار في نحو اللسان المقطوع اذ قطعه محقق (قوله لزمت الحكومة لا الارش) قال شيخنا الشيخ شهاب الدين في التحفة قضية كلام الشيخين لزوم الارش فعليه لو قلها آخر لزمت حكومة دون الحكومة التي تحرك بهم أو مرض لان النقص التي فيها قد غرمه الجاني الاول بخلافه في الهرم المرض قال ومشي في الأنوار على القول الآخرا على الاول حكومة وعلى الثاني ارشا وهو الوجه مدر كالتقرر ان الناقصة بمرض ونحوه في قلها الارش بجامع بقاء المنفعة المقصودة في كل منهما ووجوب حكومة في ذلك دون هذه لا يمنع القياس كما هو ظاهر (قوله وقد يكون لغيرها لزم الارش) اذا حصل عدم اللة (قوله وحكومة الاخضرار الخ) واعلم ان المذكور في القونوي وغيره حكومة الاصفرار أقل من الاخضرار وحكومة الاخضرار أقل من الاسوداد وهو الصواب (قوله أحصهما الثاني) والمغتمد

ثم أربع آفيا وأربع نواجا وثلاث عشرة أخراس وتسمى الطواحين قاله في أصل الرضة قال شيخ الاسلام لا يغال فينبعثان الواجد في الانسان وليس كذلك بل هي آخراض لانها تمنع فدية ذلك لانه عبري الاول بشم ثم عطف النواجد والاضراس بالواو وهي لا تقتضي ترتيبا وما خبرانه صلى الله تعالى عليه وسلم تحك حتى بدت نواجده فالمراد ضواحه لان ضحاكه صلى الله عليه وسلم كان تبسما (قوله قالوا يجب لزاد الارش أو الحكومة وجهان) قال في شرح الروض محققهم منسما القموي والبقعي والركشي الاول رما حب الأنوار الثاني والاول أوجه لاناطة الحكم فيها لان الفراد لا الجلة ومشي عليه ابن حجر حتى قال وجميع صاحب الأنوار ان في الزائد حكومة بعيدا لئلا تنقسم على أربعين مثلا فانما ثمانية منها يحكم عليها بالزيادة حتى تفرد بحكومات ومما يؤيد الاول ما مر في الموضحة من تعدد الارش بتعدد دها وان

زادت على دية بل ديت (قوله ولو كان عليها الاسنان) كما هو الغالب لزوم دية للحيين وأروش الاسنان لان كساده نهما مستقر برأسه وله بدل مقدر واسم نفسه فلا بد شغل احد همنى الآخر بخلاف اليد مع الاصابع ولوقسهما مصرهما فيسألن بهما فان تعطل بذلك منفعة الاسنان لم يجب لها شيء لانه لم يجب عليها بل على الحيين نص عليه في الام كقوله الاذرى وغيره (قوله ولو قطع من الساعد والمرفق والمنكب لم تدخل) لان كلامها مع اليد مضون (٢٧٢) بخلاف الكف مع الاصابع فانها كالعضو الواحد بدليل قطعها في السرعة

(قوله وفي كل آفة من) ولو كان عليها الاسنان كما هو الغالب لزوم دية للحيين وأروش الاسنان ولو ضرب وجه انسان ولم يجرح ولكن اسود أو أحر وبنت لزمته الحكومة وان زال بعد أيام ثلاث سوى التعزير التاسع البدان وفيهما كمال الدية وفي احداهما النصف وان كانت مجروحة وتكمل الدية بقطع الاصابع ولو قطع من الكوع دخلت حكومة الكف في أروش الاصابع ولو قطع من الساعد أو المرفق أو المنكب لم تدخل ويزاد للتعجب على المرفق والمرفق على الساعد وفي كل أصبع عشرين الا بل وفي كل آفة من الأهم خمس ومن غير الأهم ثلاث وثلاث ولو ضرب يده أو أصبحه فثلاث لزمه القصاص كالضرب يده فموتت وسقطت ولو قطع أصبعين متتبعين فلا قصاص ويجب دية أصبعين وفي يد المرنش الدية وفي الشلاء الحكومة كما في الرجل الشلاء العاشر الرجلان وفيهما كمال الدية وفي احداهما النصف ورجل الأعرج كرجل الصحيح ولو قطع رجلا تعطل مشيا بكسر الفقلارزم الدية وتكمل الدية بقطع الاصابع والقدم كالنصف والساق كالساعد والفخذ كالعضد وأنامل الرجل كأنامل اليد الحادى عشر الحلفتان في حلفتي المرأة كمال ديتها وفي احداهما نصفها والحلعة المجتمع الثاني على رأس الشدى ولو قطع مع الشدى جلد الصدر وجبت لها حكومة وان وصلت الجراحة الى الباطن بخاتمة نفر دبالدية وفي حلعة الرجل الحكومة ولو قطع مع حلخته الشدة وأفردت بالحكومة وهي حلختها الحلعة قال البغوى ولا قصاص في الشدى وللجنى عليها القصاص في الحلعة وأخذ الحكومة ومال الرافى الى الوجوب كاللوتين وهو القياس ولو ضرب يديها فثلاث لزمه الارش ولو كانت واحدة فاسترسلت وجبت الحكومة الثاني عشر الذكرو فيه كمال الدية وان كان من الشيخ والصغير أو العنيد وأخفى وفي الاشل حكومة ولو ضرب به فثلث لزمه الارش والقصاص ان أسكن بالضرب وأخفى ولو خرج عن امكان الجماع ولا شلل بل ينقبض وينسلط لزمته الحكومة ولو قطع قاع لزمته الدية ولو قطع

الاول في النوع الثامن الحيين (قوله دخلت حكومة الكف في أروش الخ) اذا كسف مع الاصابع كالعضو الواحد الا يرى فلهما في السرعة وبه قارق المرفق والمنكب (قوله من الأهم خمس) لان الأهم آفة من آفات الدية ولغيرها ثلاثا فلا تقسمت أصبع باربع أنامل مثلا متساوية قوة ومجمل وأخبر اثنان من أهل الخبرة انها الأصلية لزم في كل واحد ربع العشر (قوله ثلاث وثلاث) أى ثلاثة أبعرة وثلاث (قوله) متتبعين فلا قصاص الا ان يكون الجاني كذلك (قوله وفي يد المرنش) أى المنخرب (قوله ولو قطع رجلا) بكسر الراء (قوله تعطل مشيا) أى وقد تعطل مشيا قبل القطع لزمته الدية اذا الرجل مهيئة واخطى في غيرها كذا على في الروضة (قوله الثاني) أى المرفق (قوله نفر دبالدية) أى تلمزم مع ارض الجافة دية الحلعة (قوله أفردت بالحكومة) لانها معضون وبه فارق بقية ندى الرأفة محلها (قوله وهي حلختها الحلعة) اذا لم يكن الرجل مهزولا (قوله وهو القياس) اذا المالة يمكنه فان الشدى هو الشخص وهو اقرب من الضبط من نحو اللوتين (قوله واحدة) أى مرتفعة فاسترسلت أى بالضرب وجبت الحكومة اذا قامت انما هو الجاني (قوله ولو خرج عن امكان الجماع) أى قوله لزمته الدية واعلم ان الرافى والنوى نقلاه هذه المسئلة عن ابن الصباغ والبغوى وغيرهما ثم قال وفيه نظر ولم يبين وجه النظر لكن النوى ذكر بعد هذا

الخ قال ابن حجر ولا تدخل فيها الشدة ومن غير المهزول وهي ماحو اليهام للحم لانها معضون بخلاف بقية ندى الرأفة محلها (قوله ولو كانت واحدة) أى مرتفعة فاسترسلت أى بالضرب وجبت الحكومة لان الفات مجرد جال (قوله وأخفى) خلافا للآفة الثلاثة والنوى حيث قالوا فيه الحكومة (قوله ولو خرج عن امكان الجماع) أى قوله لزمته الحكومة قال في الاسنى وأقصد بضر به الجماع الا انقباض والا بسط فيجب الحكومة لانه ومنفعة باقيا والحلل في غيرهما

(قوله ولو قطع قطع لزوم)
 الدية) قال في أصل الروضة
 فضليه القصاص أو الدية
 وفيه نظر قال الزركشي
 وعبارة الرافعي سالمة منه
 في التاميل والتعذيب
 عليه الحكومة (قوله)
 وتكمل الدية بقطع
 الخشعة) لأن معظم منافع
 الذكر وهولته الجباع
 يتعلق بها وأحكام الوطء
 تدور عليها فهي مع الذكر
 كالنكاح مع الأصابع
 (قوله وفي الترتوين) قال
 في الصحاح الترتوة العظم
 التي بن ثمره النحر
 والعائق وقل في شرح
 الروض الترتوة بفتح التاء
 العظم المتصل بين المكب
 وثمرة النحر في الطرب
 الثالث في المنافع التي لها
 أثر مقدر (قوله الاو)،
 العفل) قال الماوردي
 وغيره والمراد العفل
 الفرزي الذي به التكليف
 دون المكتسب الذي به
 حسن التصرف ففيه
 الحكومة قال ابن حجر
 والمراد الفرزي هناك العلم
 بالدرجات الضرورية التي
 به التكليف (قوله وفي)
 ارأته بالضرب والسقي أو
 غيرها كمال الدية لا القود)
 للاختلاف في عمله وان
 كان الاصم عندنا كما كثر

ذكره أو شبيهه وجب القصاص ولو أراد القصاص في الذكر والدية في الأنثى أو بالعكس سكن وتكمل الدية
 بقطع الخشعة وفي بعضها قطعها ولو اختل جرح البول بان قطع طولاً لم يتركه أكثر الأصحاب من قطعها من الدية
 وحكومة فساد الجرح ولو قطع جزأها خشعة لزمته حكومة ولو شقه طولاً فالت منفعته وجب الأرض
 كالشغل وإن لم يزل وجبت حكومة ولو ضرب به فصار سلس البول لزمته الحكومة الثالث عشر الأشيان
 ومبها كمال الدية وفي أحدها ما صفا قطعها أو سله أو دوقها وزالت منفعتهما الرابع عشر الأليتان
 وفيها كمال الدية وفي أحدها العنف والالية الثاني المشرف على استواء الظهر والقصد ولا يشترط فرع
 العظم وإصبال الحدبة إليه كافي الشفرين ولو قطع بعض أحدهما وجب القسط أن تضبط والا فلا حكومة
 ولو نشت والتحت لم تنقطع الدية الخامس عشر الشفران وهما اللحمان المشرفان على المنعده وفيها كمال
 ديتها وفي أحدها ما صفا سواء البكر والشيب والرتقاء والقرنات والسمنية والمهزولة والخشعة وغيرها كافي
 الالية ولو ضرب بها فشق لزمته الدية ولو قطع معهما البكارة والركب بفتح الكاف أي العامة وجبت الحكومة
 مع الدية وكذا الوقيعة من الرجل مع الذكر السادس عشر الجلد فإذا سلخ جلد لزم كمال الدية إن بني حياة
 مستقرة بعده حتى لو سحر أو وجبت ديتان وإن مات أو عاش ولم يندفد به وإن نبت لحكومة وفي
 الترتوين حكومة وكذا في الفلع قال لم ينجبر فالحكومة كمن من المصير مع الشين كالعقدة وغيرها ولو
 ضرب بريقته أو فخرح ولكن تعوجت وقبت ملتوية وجبت الحكومة بالتعذيب في الجناية على عمل
 ناقص المنفعة أو الجرم أمال المنفعة كان لا تستقدر بالخرق كالطش والبصر فإن كان النقص فيها باقة
 فلا اعتبار به ويجب على من أجهلها كمال الدية وكذا على من قطع العضو الذي هو محالها كان بجناية فلا
 يكمل بل يحل بمقدار ما وجب على الأول أو الجرم فإن كان ناقص أرش مقدر - ط من الثاني أرش ناقص
 حصل النقص باقة أو جناية حتى لو سقطت أصبعها فتم قطع اليد أو شحط منه أرش أصبع ولو جرح
 رأسه متلاحمة ثم وضعها أو شحط من حكومة متلاحمة وإن لم يكن لما ناقص مقدر كخفلة تفعل من الأذلة
 فإن حصل باقة لم يصبحت شح وان حصل بجناية حط بقدر الحكومة الواجبة على الأول في الطرف الثالث في
 المنافع التي لها أثر مقدر وهي أنواع الأول العفل وفي إزالته بالضرب أو السقي وغيرها كمال الدية وفي
 نفسه القسط إن أمكن الضبط بالزمان بان يحسن يوما يقضي يوماً فيجب التمسكاً ويحسن يوماً يقضي يوماً
 ويجب الثالث أو بان يقابل صواب قوله ومنعظم فعليه بالاعتل منهما ما يعرف السببة فيص بطل الترائل ولو صار
 يصرع أحياناً فيجب بقدره من الدية وإن لم يمكن أو لم يزل ولكن صار

بأوراق في بحث أذهاب الجباع وقال صور أذهابه فيها إذا لم ينقطع ماؤه وفي ذكره سلباً وإذا كان الفرس سلباً
 كان الشخص قادراً على الجباع حاشاً فشر ذلك بأنهم أرادوا بذهاب الجباع بطلان الاتساذ به والغبه
 فيه اه فإذا كان المراد من خروج إمكان الجباع بطلان الاتساذ كيف يستقيم قوله لزمته الحكومة لأنه
 يلزمه كمال الدية كسجسي ما له لو يفتي على صلبه فذهب جاعه أي التذاذ وفي ذكره سلباً يزل وجب كمال
 الدية ولعل هذا هو وجه النظر فتأمل وقولهم في تعيل لزم الحكومة من الذكر ومنفعة باقيا وإنما اطل في
 غيرهما ليس بما يفيدهم فائدة تامة كالأجنح (قوله ولو شقه طولاً) أي لو شق ناقص الخشعة طولاً (قوله)
 وكذا الوقيعة) أي الرك من الرجل بفتح أوله (قوله وإن من حكومة) إذا العادة حوت ببات ما يذهب
 من الخلد به فارق نحو السن الثغور (قوله وفي الترتوين حكومة) البرقوت هي أعظم المتصل بين المكب
 وثمرة البحر ولكل شخص ترتوتان (قوله مشويه) أي مائة (قوله الذي هو) أي الصوعلها
 أي محل تلك المنفعة التفضيه في الطرف الثالث المنافع (قوله وغيرها كمال الدية) لا القود لا اختلافهم
 في محل العفل وإن كان الأصم إن عمله الملب (قوله يصرع) أي يحسن أحياناً

أهل السمعة انه في الحقيقة لا يلة وانما زال بفساد الدماغ لا قطع مدده الصالح الواصل اليه من القلب فلم ينشأ له حاسة سمعية الا من كساد الحاسة
 ابن حجر (قوله مدهوشا) قال في القاموس مدهوش فهو دهش مخبراً وذهب عقله من ذهول أو له دهش فهو مدهوش (قوله فان لم ينشأ
 أوجبنا الدية بلاحق) لان يمينه (٢٧٤) تثبت جنونه والمجنون لا يلحق لا يقال يستدل بحلفه على عقله لانه قد جرى اعتقاد

ذلك منه اتفاقاً (قوله وان
 انتظم حلق الجاني على
 نفيه) لاحتمال صدور
 المنتظم اتفاقاً أو جوازي
 العادة والاختيار بان يكرر
 ذلك الى أن يغلب على الظن
 صدقه أو كذبه (قوله وفي
 إبطاله من إحدى الأذنين
 النصف) لان لكل أذن
 صوتاً يجري فيه الصوت الى
 متناه كما قيل
 وكيف ترى ليلى بعين ترى
 بها • سواها وما ظهر بها
 بل الداع
 ويشد منها بالحدث وقد
 جرى • حديث سواها
 في شرح وقيل المسمع
 قاله المير في قال في شرح
 الروض لاتعدد السمع فانه
 واحد وانما التعدد في منفذه
 بخلاف ضوء البصر اذ
 تلك الطيفه متعددة ومحلها
 الحديقة بل لا ضبط لقسمه
 بل منفذ أقرب منه بغيره
 (قوله ولو قطعهما فبطل
 السمع وجبت ديتان) لانه
 ليس في جسم الأذنين بل
 في مفرهما من الرأس كما سر
 في الحراج (قوله وارتقى
 الداخل) يعني انسد منفذ
 السمع (قوله وحكومة

للتعطل) لان الطفل يتردى الى الشئ تلقيناً بما يسمع (قوله وحلف الجاني على نفيه) أي ان ذهب أي وان سمعه
 باق لاحتمال أن يكون الزعاج اتفاقاً ولا يكفي انه لم يزل من جنابتي لان التنازع في ذهابه وقا لا في ذهابه بجنايته أو حسنة غيره والإيمان لا
 يكتفي فيها للوازم قاله ابن حجر (قوله وحلف وأخذ الدية) لاحتمال تجلده ولا بد من تعرضه لحلفه ان ذهب سمعه من جنابته هذا لا بد في اعتقاده
 من تكرره مرة بعد أخرى الى أن يغلب على الظن صدقه أو كذبه (قوله ما في الجاني عليه يمينه) لانه لا يعرف الامنة

(عنه) ولو مات قبل مضي تلك المدة فلا خصاص (شبهة) وقال الزركشي نبيع فيه الزاقي والبغوي وصاحب الجنب الذي يومه لما وردى والبندنجي والرواني وغيرهم وجوبه وهو الصواب ففقد نص عليه في الاموسبقه الخ قوله البلقيني (قوله وجب الدية) لان الظاهر عدم عود طوعا (قوله وانكر الوارث صدق بيته) لان الاصل عدم عود (قوله وانكر الجاني زوال البصر) الى قوله وشهدوا انهم اذا اذفقوا الشخص في مقابلة عين الشمس ونظروا في عينه عرفوا ان الضوء (٢٧٥) ذهابا وقام بخلاف السمع اذا لم يبق

لم يبق وعرفوا ان ماضي تلك المدة فلا خصاص وتجب الدية ولو قال الجاني مات لعد عود السمع والبصر وانكر الوارث صدق بيته ولو انكر الجاني زوال البصر روجع الى اهل الخبرة بوقوفه في مقابلة الشمس ونظروا في عينه وشهدوا او تضمن بتقرب جديدة او غرق من عينه بقتة فان ازعج او طرف حلق الجاني والا فاجن عليه واخبره الى الحاك في الطريق فحين كان روجع اهل الخبرة وشهدوا وبذبحا لم يعقب بخلاف الاستحسان وان شهدوا ببقائه فلاتي ولو ادعى احدى العيين روجع او امتنع كذا كر ولو اتفق ضواء العيين فان عرف قدره مان كان يرى من موضع فصار لا يرى الا من سمع وجهه وصحفت القاه من الدية وان لم يعرف فيجب حكومة بقدره الحاك بما يجاهده وان نقص صوره اسد اهما صحت العلية واخلفت الصحة ووقف شخص في موضع رما يؤمر ان يتباعد شيئا فشيئا حتى يقول لا اراه ثم نصب اصحبة وتعلق العلية يؤمر الشخص بان يقرب راجعا الى ان يراه فينضب التفات ويؤخذ فسطحه من الدية ثم ان كان منهما بالزيادة في الصحة وبالنقص في العلية فيمتنع في الصحة بان تغيب اب الشخص ويسئل عنها فينظر ايصب ام لا في الدية بان يضبط تلك لغاية يؤمر الشخص بان يتنقل الى سائر الجهات والمجنى عليه يدور فان توافقت الغاية من الجهات فعدناه والا كذا منه ويجري مثل هذا الاستحسان في نقصان سماع احدي الاذنين فيمتنع في الصحة بان يغيب الشاदी فداءه وما لا يمو ونظره يقف عليه وفي العلية بان يتنقل الشاदी الى سائر الجهات واذا عرف تفاوت سافتي الاصاير قوا واجاب القسط فان أبصر بالصحة من ماضي ذراع وبالعيب من مانه اوجب التصغير لوضر به فصار اعشى او احوال وشخصت عينه لم تمشكومتو كذا ان صار اعشى على الاصم لانه يجب الدية بقطع العشاء وذهب ضوءه بجنايه وقال اهل الخبرة يرجع عود موقل آخر الحصة فقال قلعت قبل عود الضوء وقال الاول بل بعده صدق الثاني وصدق الثاني المجنى عليه الاول يرى وحلف الثاني

في كتاب البيع في فصل اذا باع شيئا لم يعلم انه معيب الخ (قوله قبل مضي تلك المدة فلا خصاص) أي للشبهة والمعتمد الوجوب وهو المنصوص (قوله وجب الدية) اذ الظاهر عدم عود لو لم يمت (قوله او طرف) أي طبق احد حنفيه على الآخر (قوله بخلاف الاستحسان) لان سؤلالم أقوى من الاستحسان (قوله ايصب) أي الحق أم لا (قوله بل يقف) أي طلع عليه (قوله أو شخصت عينه) يقال شخصت عينه اذا جعلت لا تتحرك ولا ينجى مافي حاشيته ما لم يجز هنا تدبر (قوله لا يجب الدية بقطع العشاء) أي العين العشاء ما قال شيخنا في الشبهة: يقول أشأمان حتى عليه فصار يبصر نهرا فقطر منه صبغة تبرز يعالى البصرة نهرا وليلا وان أخفتها صار يبصر ليلا فقطر منه صبغة على مافي الروض وأقره شارح وهو مشكل بمجايله الا ان يفرك بل عدم الاصار ليلا بدل على نقص حقيق في الضوء الا لا معارض له حيث بخلاف عدمه نهرا فانه لا بد على ذلك بل على صحت قوة صوته عن أن يعارض ضوء النهار فلم يجز فيه الاحكومة اه عاقلة المصنم من قوله لا تجب الدية قطع العشاء ليس على الإطلاق بل بقيد عمال اذا صارت عتوا فمتبا به أما اذا أشأها أحد فليس على الثاني الا عدم الدية ايضا هكذا ينبغي ان يعلم المصام (قوله صدق الثاني وان كذبه المجنى عليه) اذ الاصل عدم

العشاء أي العين العشاء قال في التحفة (تنبيه) لو أعتا ممان حتى عليه فصار يبصر نهرا فقطر منه صبغة تبرز يعالى البصرة نهرا وليلا وان أخفتها صار يبصر ليلا فقطر منه صبغة على مافي الروض وأقره شارح وهو مشكل بمجايله الا ان يفرك بل عدم الاصار لانه يدل على نقص حقيق في الضوء الا لا معارض له حيث بخلاف عدمه نهرا فانه لا بد على ذلك بل على ضعف قوة صوته عن أن يعارض ضوء النهار فلجب عدم الاحكومة (قوله صدق بيته وان كذبه المجنى عليه) لان الاصل عدم عود

وزيمته حكومة الان يقيم ينسحق على المود فيلزمه الدية وان صدق الثاني زيمته حكومة وحلف الاول واخذ
الدية الان يقيم الاول ينسحق على المود فلائث الرابع الشم وفي ازالته الجناية على الرأس وغيره كالدية وفي
ازالته احدى النحر ينصفها ولو سد المنفذ وقال أهل الخبرة القوة باقية فكسب في السمع واذا أنكر
الجاني ذهابه امتحن بقر ب ماله وأختطية أو منقذة فان حش الطيبة وعبس للمنفقة حلفا جاني على غلبه
والا فاجني عليه على اثباته وان نقص فان عرف قدر الذاهب وجب القسط والا فالحكومة وان نقص من
احدى النحر ين اعتبر بالجانب الآخر ولو ادعى النقص وأنكر الجاني حلف الجاني عليه ويبقى ان يعين في
الدعوى والحلف قدرا والا فهو مدع مجهول ولا يطرقه أن يطلب الاقل المتيقن ولو أخذ دية الشم فعاد وجب
الرد ولو وضع يده على أفعه عند المتهمة منكرة فقال الجاني فعلت لعود الشم وأنكر الجاني عليه حلف الخامس
الطوق وفي ابطال الكلام كمال الدية وانما يؤخذ اذا قال أهل الخبرة لا يعود فان أخذت وعاد استردت ولو
ادعى ذهاب الطوق وأنكر الجاني يفرع في الخلوة وينظر هل صدر منه ما يعرف كذبه فان لم يظهر حلف كما
يحف الاخرى وجبت الدية ولو طبل بالجناية بعض الحروف وزعت الدية عليها واخرى مختلفت في
اللغات فمن يشكك بلسة فالنظر الى حروفها وان تكلم بلستين فيطل بالجناية بعض من هذه وبعض من تلك
توزع على أقلهما حروفاً وعلى أكثرهما وجهان ثم الحروف الموزع عليها ثمانية وعشرون في العربية ولام
الف حروفان مكرران فلا يعتد اده فان ذهب نصفها وجب النصف وان ذهب واحد منها وجب جزء من ثمانية
وعشرين جزءاً من الدية وهذا اذا نفي كلام مفهوم في البقية فان لم يبق وجب كمال الدية ويضبط التوزيع
بان يشكك بثمانية وعشرين كلمة في كل كلمة حرف من حروف الهجاء كادم للاب ومحمد للميم فما اختل
حفظه نسب الى الباقي وكذا في سائر اللغات ولو ضرب شقته فذهب الحروف الشقوة وهي الباء والقاف والميم
والواو ورقتيه فذهب الحلقية وهي الهززة والهاء والعين والحاء والغين والخاء وجب قسط الذاهب من
الكل ولو ضرب به فصار يبدل حروفه وجب قسط الحرف الذي أظله ولو نقل لسانه أو حدث في كلامه
عجلة أو تمته أو فاقاً أو كان أثنى فزادت ثلثته وجبت حكومة ولو كان لا يحسن بعض الحروف خلقة أو باقة
سبابة كلاتر والاثغ الذي لا يشكك الا بعشرين حرفاً مثلاً اذهب كلامه وجب كمال الدية ولو ذهب
بعض وزع على ما يحسنه لا على الجميع ولو كان لا يحسن البعض بجناية لا تكمل الدية قال الأئمة النطق في اللسان
كالبعش في اليد والمشى في الرجل فقالوا اذا استأصل لسانه بالقطع وأبطل كلامه يلزمه الدية واحدة ولو
قطع عذبة اللسان وطل الكلام وجبت دية كماله ولو قطع أصبعاً من اليد فسلت ولو قطع بعض اللسان فذهب
بعض الكلام فان تساوى الجرم والكلام بان قطع نصف اللسان فذهب نصف الكلام وجب نصف الدية
وان اختلفا بان قطع الرفع فذهب نصف الكلام أو عكسه وجب نصف الدية بعود الكلام بعد أخذ الدية
كمود السمع ولو قطع بعض لسانه

المود (قوله فان حش) أي نشط (قوله وعبس) العبوس ضد النشاط (قوله فعاد وجب الرد) لما سران
اذهب نحو الشم مما لا يتحقق بل هو مظنون بخلاف قطع نحو اللسان (قوله وأنكر الجاني عليه حلف) لانه
قد يفعله اتفاقاً ونحو امتن خط ونفكر ورعاف (السمع الخامس) الطوق (قوله كما يحلف الاخرى) أي
بالاشارة (قوله وجهان) أرجمهما الثاني اذا اصل راءة دية الجاني فلا يلزمه الا باليقين كذا على (قوله وسط
الذاهب من الكل) أي من حروف الهجاء كلها (قوله أو حدثت في كلامه عجلة) هي ضد البطء
(قوله أو تمته أو فاقاً) من تفسير التثام وما عطف عليه في باب الجاعة في فصل الوالى في محل ولا يلهج (قوله
وجبت حكومة) لقضاء المنفعة (قوله لا تكمل الدية) لثلاثضايف الغرم في قدر الذي أظله الجاني الاول
(قوله عذبة اللسان) أي طرفه الرقيق (قوله كمود السمع) أي ترد الدية اذا عاود الكلام

(قوله فان حش) أي نشط
قال في القاموس المشافة
والهشاش الارتياح والخفة
والنشاط (قوله ولو ادعى
النقص وأنكر الجاني
حلف الجاني عليه) لانه لا
يعرف الامتنع (قوله
وجهان) رجع منها
البلقيش وغيرها الثاني لان
الاصل راءة دية الجاني
فلا يلزم الا باليقين (قوله
فان لم يبق وجب كمال الدية)
لان منفعة الكلام قد
فانت هذا ما رجح في
الروض كالبقيش واقتضاء
كلام الشرح الصغير وجزم
به البغوي وغيره وقال
الر واني انه المذهب وقيل
لا يلزمه الا قسط الحروف الفاتنة
(قوله ولو كان لا يحسن
بعض الحروف خلقة) الى
قوله وجب كمال الدية كماله
كان البعث المزال ضعيفا
(قوله ولو كان لا يحسن
البعض بجناية لا تكمل
الدية) اذا نقصان الحاصل
بها على جانبها (قوله ولو قطع
عذبة اللسان) في الصحاح
عذبة اللسان طرفه الرقيق

(قوله ولو قطع بعض لسانه ولم يطل شيء من كلامه لم تمته الحكومة) (أذلو وجب التسط لزم بإيجاب الدية الكاملة في لسان الآخر من قال الزكشي وهذه أخلاف مذهب الشافعي فإنه نص في الأم على لزوم التسط وبه إيجاب الماردى وابن الصباغ والعمراني وغيرهم (قوله السابع الدوق) وهو قوة منشقة في العصب المفروش على جرم اللسان يدرك بها العلوم بمخالطة العافية تأتي في الفم بالطعوم ووصولها للعصب تنبيه على قاعدة أهل السنة أن الله تعالى يخلق ما ذكر عند مخالطة الله كورة ذكره ابن قاسم في شرح المنهاج (قوله لا يشاء المرة

القرة) أي لشد يده المرة (قوله ولو ضر به ضربة زال به أذوقه ونطقه وجبت ديتان) لا اختلاف المتفقة ولا اختلاف المحل فالدوق في طرف الحلقوم والخطي في اللسان قلله الزاقي عن التولى وأقره كنتييزم في موضع آخر بأن الدوق في اللسان وهو المعتمد وجزم به جماعة منهم شارح المفتاح وجميع الحكماء وقال الزنجاني والشافعي وغيرهم أنه المشهور وعليه يبنى أن يكون كالنطق مع اللسان فتجب بقراحدة (قوله فيصيبها خسر) بالكسر مجزأ أي نقص (قوله ولو أبطل من المرأة قوة الأحبال وجبت ديتها) قال في الطلب ويحتمل تصور مذهبها من الرجل أيضا وكلام المصنف كالروض محتمله هو ظاهر فيه لتعبيره بالأحبال لا بمجها (قوله ولو حسي على نديها) أي قوله لم تمت حكومة قال في شرح الروض وقار ذلك أطلال ألامناه حيث أوجب الدية

ولم يطل شيء من كلامه لم تمته الحكومة السادس الصوت فإذا جنى على شخص فأبطل صوته ونفى اللسان على اعتداله وتمكنه من التقطيع والترديد لم يمت كمال الدية فإن أبطل معه اللسان من التقطيع والترديد وجبت ديتان السابع الدوق وفي إبطاله بالخنافة على اللسان أو الرقبة أو غيرها كمال الدية والمدر كالدوق الحلاوق والحلوة والمرارة والمخوخة والعذو به والدية تتوزع عليها فإذا أبطل إدراك واحدة وجب خص الدية ولو نقص الأحساس من الجسم فبدر ك الطعم على كاله وجبت الحكومة ولو اختلفا في ذهاب الدوق جوب بالأشياء المارة المقررة الخاصة بالحادة فإن ظهر منه تعبس وكراهة حلف الجاني والأجنبي عليه ولو ضر به ضر يزال به أذوقه ونطقه وجبت ديتان الثامن المضغ وفي إبطاله كمال الدية وهو ما بان بسبب مفرس الصعيين حتى يمتنع حر كتهما مجيئا وذهابا وإما بان بجنى على الإنسان ففصيبها خسر ويطل صلاحيتها المضغ التاسع والعاشر والحادي عشر الأمانه والأحبال والجماع فإذا ضرب عليه فأبطل قوة أمناه وجب كمال الدية ولو قطع أو شيب فذهب ماؤه وجبت ديتان ولو أبطل من المرأة قوة الأحبال وجبت ديتها ولو جنى على نديها فاقطع لنسها ولا شلل زمت حكومة وان نقص لنسها وجبت حكومة تليق به وان لم يكن لها لين وقت الخنافة ثم ولدت ولم يدركها لين وجبت حكومة ان قال أهل الخبرة لا قطع سبه أوجوزوا أن يكون بسببها ولو جنى على سلبه فذهب جماعه أي التناذه وفي الذ كملها يزل وجب كمال الدية كالوا بطل التناذه والطعام ولو ضعف جماعه وجبت حكومة ولو ادعى ذهابه أو ضعفه وأسكر الجاني حلف الجاني عليه ولو قال أهل الخبرة مثل هذه الخنافة لا يغوث الجماع حلف الجاني على نفيه ولو كسر صلبه قتل ذكره وجبت دية الذكر وحكومة لكسر الصلب ولو جنى على عنقه فلم يمكنه ابتلاع الطعام البمشقة للتواء العنق أو غير منته الحكومة ولو لم ينفذ الطعام والشراب أصلا لانداد المغذو وجبت الدية ولو ضر غيره رقبته وحياته مستقرة زمت دية قلوبات لا متاع نفوذ الطعام والشراب فهو كالموت فقتل بده ثم حر رقبته ولو ساغ الطعام والشراب ورى وجبت حكومة ان في أثر الثاني عشر أفضاء المرأة فيه كالديتها وهو روفع الحاجز بين مسلك الجماع والذبر بالة الجماع أو غير هاروفع الحاجز بين مسلك الجماع والبول بوجب الحكومة وتختلف الدية بالأضواء خفة وغلظ باختلاف الأضواء فمقابكون عهدا محضان تكون ضعيفة والغالب أفضاء وطها إلى أفضائها وقد يكون شبه عهدان لا يتضمن وطها لا أفضاء عال أو قد يكون خطأ محضان بجمدا مرأة على هر أشه فظنم زوجته فيطو هافيقضها وأواضها صار لا يفسك بوطها زم مع الدية حكومة لا فرق في

(قوله ولو يطل شيء من كلامه لم تمته الحكومة) قال الشيخ شهاب الدين في التحفة ادلو وجب التسط لوجب الدية الكاملة في لسان الآخر وقيل التسط وعليه كثيرون اه قلت لزوم التسط هو المنصوص والاول هو المعقد والعذو به هي صد المداوخة (قوله فيصيبها خسر) أي نص (قوله وحوزوا) أي قالوا أحقق أن يكون هو سببها (قوله حلف الجاني عليه) لأنه لا يعرف الامته (قوله لا تواء العنق) أي لا سقاله (قوله لم تمت دية) أي زمت على الخاوع على الجاني كذلك (قوله ولو ساغ) أي جرى (قوله والبول بوجب الحكومة) لأنه ينقص

لان استبعاد الطيبة التي صفه لازمه والارضاع شيء يطرأ و بول (قوله ولو ادعى ذهابه أو ضعفه وأسكر الجاني حلف الجاني عليه) لأنه لا يعرف الامته كالحيض (قوله وهو روفع الحاجز بين مسلك الجماع والذبر بالة الجماع أو غيرها) فيصير مسلكهما مضافا فمقتضى كذا في القاموس (قوله ورفع الحاجز بين مسلك الجماع والبول بوجب الحكومة) لأنه ينقص النفع ولا نفوتها وقيل بالعكس وصحح التولي ان كلا منهما أفضاء موجب للدية لان النفع مضل بكل منهما

(قوله أومشى بمحدود)

أي معطافا ومنحيا ظهره
والهبة التي في الظهر وقد
حسب ظهره أي ارتفع فهو
حسب واحد ودب مثله
فهو أحسب بين الحب
كذا قاله في الصحاح (قوله)

ولو ذهب بكسر الصلب
مشيه ومنه (الح) لأن كلا
منهما مضمون بالهبة عند
الانقراض فكذا عند
الاجتماع ولأن المشي في
الرجل لافي الصلب والمشي
ليس مستقرا في الصلب

ولأن محل مخصوص من
البدن وإنما يتولد من
الاغذية الصحيحة

(فصل في الحكومة على

فعله من الحكم لاستقرارها
بحكم الحاكم أي وألحكم
فيما يظهر كقائه إن جرح قال
من ثم لم يجتهد في غيره
لم يستقر (قوله فيجب
عشر دية الجني عليه) لأن
الجلعة مضمونة بجميع الدية
فتضمن الأجزاء الأجزاء كما

في نظيره من عيب البيع
للحاجته في معرفة الحكومة
التي تقدر الرق قال الأئمة
العبد أصل الجانيات
التي لا يضر أربها كإنا
الحر أصل العبد في الجانيات
التي تقدر أربها وتجب
الحكومة بالانقضاء كالبدة
وأما التقويم فمقتضى

وجوب الدية بالأفشاء بين الزوج والزاني والواطيء بالشبهة ويستقر المهر على الزوج به ومهر المثل على الواطيء
بالشبهة وعلى الزاني أن كرها وليكارة المرأه كالأن أحد همان ينزلهما الزوج فلتعني عليه أن الزاني لا يلجأ
أو غيرهما والى الثاني أن ينزلهما غيره فإن الزاني لا يلجأ لغيره كالبكره والماردة بالحكومة ولو زان
بكر بكارة أخرى وجب القصاص وإن الزاني لا يلجأ لغيره كالبكره والماردة بالحكومة وإن كانت
مكرهة أو بشبهة نكاح فاسد وغيره وجب مهر مثلها ثيبا وارش البكره ولو زان بالماردة بالحكومة سقطت الدية ولو زان
الحكومة الثلاث عشر البطش والمشي ففي كل منهما كمال الدية فإن ضرب به يديه فشتا وجب كمال الدية ولو
ضرب أصبعه فقتل وجبت ديتها ولو ضرب مصلبه فقتل مشيه ولم تثل رجله وجبت دية ولا يؤخذ حتى يندمل
فإن التجبر وعاد مشيه فلا دية وجب حكومة إن بقي أثره وسقط مشيه أو احتاج إلى عصا أو عصى بمشى محمد وديا ولو
كسر مصلبه وشلت رجله وجبت دية لقوات المشي وحكومة لكسر الظهر وإذا دعي ذهاب المشي وكذبه
الجاني امتنع بأن يقصد السيف في غفلته فإن تحرك ومشى بأن كذبه ولا يوجب حلفه يأخذ الدية ولو ذهب
بكسر الصلب مشيه ومنه (الح) ومشي به وجب دية إن تحرك ومشى بأن كذبه ولا يوجب حلفه يأخذ الدية ولو ذهب
الطرف أو زال ما ذكر من المنافع ثم سرت إلى النفس أو حُرقت رقبته الجاني قبل الاندمال انحلت الدية وإن
ندملت ثم مات أو لم يمت وجب جميع هذه الديات إلا إذا كان بعضها عمدا ومعضها خطأ وشبهه عمدا أو تعدد
الجناة فلا تدخل

(فصل في الحكومة مجزء من الدية نستسهل بها نسبة ما ينقص تلك الجناية من قيمته لو كان رفيقا تقوم
بالصفات التي هو عليها ويظهر كم نقصت الجناية من قيمته فإن قوم بعشرة دون الجناية وبسبعة بعدها
فالتفاوت العشر فيجب عشرة دية نفس الجني عليه ثم إن وردت على عذوله أرش مقدروا تبلغ الحكومة
ارش ذلك العتو وجبت بنجائها وإن بلغت نفس الحاكم شيئا اجتهدت بحكومة قتل غفر أو جرح على
أئمة لا تبلغ أرش أئمة على أصبع بطول لا تبلغ أرش أصبع وعلى الأرم والود لا تبلغ أرش موضوعة على
البطن لا تبلغ أرش جافقة إن لم يكن هناك موضوعة جافقة ولا فيجب كذا الأمرين وقد مر في الموضوعة
والجافقة وعلى الكف لا تبلغ دية الأصابع وكذا قطع الكف والقدم بلا أصبع وقطع اليد أو الرجل السلام أو
الزائدة ولو قطع حلقه من دية لا تبلغ دية النفس وإن وردت على عذوليس له مقدار كالأظفر والكتف والفخذ
فيجوز أن تبلغ حكومتها دية عضو مقدر كاليد والرجل وإن تزايد عليها وأما ينقص عن دية النفس ومن هذا
القبيل الساعد والعنق فيجوز أن تبلغ حكومة جرح أحد هامة الأصابع وإن تزايد عليه ما لم تبلغ دية النفس
ولا يقوم الجني عليه إلا بعد الاندمال ونقصان القيمة حيثئذ قد يكون لنقص وتقص في المنفعة أو في الجلال

المنفعة ولا يفوتها الكلية (قوله بمحدود) أي مائلا ومنحيا ظهره (قوله وجبت دية لقوات المشي
وحكومة (الح) قال في الرضوة ولو كسر مصلبه وشلت رجله قال المتولي يلزمه دية لقوات المشي وحكومة لكسر
لظهر بخلاف ما إذا كانت الرجل سائمة لا تجب مع الدية حكومة لأن المشي منقطع في الرجل فإذا شلت الرجل
فلقوات المنفعة لشل الرجل فأرد كسر الصلب بحكومة وأما إذا كانت سليمة فلقوات المشي لخلل الصلب فلا
يقر بحكومة (قوله وأزرقته الجاني) أي جرح الخافق (قوله إلا إذا كان معضها عمدا) استثناء

من قوله انحلت (قوله) أو تعدد الجناة) جمع جان
(فصل في الحكومة (الح) (قوله حكومة قلع ظفر أو جرح (الح) فقوله أو جرح عطف على قلع (قوله)
وقدر في الموضوعة والخاتفة) أي وأما فصل في الموضوعة على رأس المسلم (الح) (قوله إلا بعد الاندمال)

سالم. إنه يائنه بدو محور بال، قاله في الاستي (قوله ولا يقوم الجني عليه إلا بعد الاندمال) لأن الجرح قد يرى إلى
الذهب أو إلى ما يكون واسمه من رافسكون ذلك هو الواجب لا الحكومة

لقولهم وفي التثنية الحاكيم بوجوب شيئا بجهده) وجهه البليغي وهو الأول وجهاً لأنه ابن حجر قال واعتذر بوجوب نحو اللطمة ثم لأن جنسها لا يقتضي تصاعداً (قوله وإجر احاث المقدرارشها) إلى قوله ولا يفرد بمحكمة لأنه لو استوعب جميع موضع الأبحاث لم يلزمه إلا أرض موضوعة (قوله والتي لا يتقدر ارشها الخ) لأن الحكومة متعينة لا تقوى على الاستنباط بخلاف المقدر والمخبر به وعلى هذا يحمل إطلاق المصنف والشهاج كأصله ابن شين الجرح الذي لا مقدره يفرد بمحكمة لكن (٢٧٩) قال ابن النقيب في صورته مصرقا محتاج إلى

قوله به سليمان ثم يريد بلا شين فتحصل حكومة ثم يقوم بها شينين وجرهما بلا شين فتحصل حكومة ثانية والذى بهى أن يقوم سليمان ثم يجرها شينين ويجب ما بينهما وعليه لا يتخلل مع ما تقدم فلا فائدة في قولنا يفرد بمحكمة نعم فظهر فائدة لوعى على إحدى الحكومتين فتجب الأخرى وكرهوه البليغي فقال الأقبس عند التخياب حكومة واحدة فيما عظمها وتظهر فائدة ذلك فبالو زاد على المقدر فعلى إيجاب حكومتين احتياج إلى نفس إذا نفس كل منهما عن المقدر وعلى إيجاب حكومة لا بد من النفس

ما عوجاج أو امر قبيح أو شين من سواد وغيره فإن لم يقم نقصان ولم ينقص القيمة فينظر إلى أقرب الحالات إلى الاندمال من الحالات المؤثرة في النقص فإن لم يظهر نقص إلا في حال سيلان الدم اعتبر ذلك فإن لم يظهر تخلف الجرح حتى في الوسيط أنه كالظم فلا يثبت في التثنية الحاكيم بوجوب شيئا بجهده ولو قطع أصبعاً أو سناً شاة في القيمة أو زادت في الأصبع يعتبر أقرب الحالات إلى الاندمال وفي السن قد تغلف جبالها وزواله بقلمها ولو ضرب به سوط أو ولطمة أو يمشقل آخر ولم يظهر أثر لم يتعلق به ضمان وإن أسود أو أخضر أو في أثر بعد الاندمال وجبت حكومة فإن زال بعد أخذ الحكومة وجب الرد كالوضر بعينه فأبضت ثم زال البياض ولو قطع عضواً أو كسر عظما من غير الرأس والوجه كالساعد والعضد والساق اتظر فإن العجز مستقيم أو في ضعف وخل وهو الغالب وجبت الحكومة وإن لم يقم وجب أقل من ذلك وإن لم يستقيم لم تكن مع الضعف عوجاج كانت الحكومة كسر أو ليس للحائي كسر أو ثانياً لغيره مستقيم فإن فعل لم تنطق الأولى ويجب المكسر الثاني حكومة أخرى والجراحة المقدر ارشها كلو ضمة يتبعها الشين هو إليها ولا يفرد بمحكمة فإن قرب منها والتي لا يتقدر ارشها لا يتبعها ويفرد بمحكمة

فصل في العبد جناية موجبة للمال والنقصان وعنى على مال يتعلق برقبته ولا يتعلق بذمته فلا يتبع بعد عقده إن بقي منعه ولا يصح الضمان به والسيد بالخيار بين بيعه ونفسه وتسليمه مبيع وبين أن يغده بأقل الأجر من قيمته وارث الحناية فإن لم يغده لم يسلم بأعه القاضي وصرف الثمن إلى الجنى عليه وإذا سلمه للبيع وكان الأرض تستغرق قيمته كله ولا يفقد الحاجة إلا بأن أذن السيد أو لم يوجد من يشتري بعضه ولو جنى فقده ثم جنى فسلمه لبياع أو غده ثانياً فإن كانت الجناية قبل الغداء فداء بأقل الأمرين من قيمته وارث الحنايتين وإن سلمه للبيع بيع وزع الثمن على ارشها ما ولو قتل السيد أو أغتقه وأسنده الجاني لم يرد فداء الأمرين ولو وطئها لم يلزم ولو مات الجاني أو هرب قبل أن يطالب السيد تسليمه أو بعد ولم يمنع فلا يثبت عليه وإن منع له الأعداء ولو أخار الفداء لم يلزمه وله الرجوع وتسليمه إن كان باقياً وإن مات أو هرب فلا رجوع ولو بنت مستولدة على نفس أو مال وجب على السيد فداءها بأقل من قيمتها

إذا جرح قد يدرى إلى النفس فتكون البدية هي الواجبه للحكومة (قوله بوجوب شيئا بجهده) وهو الأوجه فارق نحو اللطمة حيث لم يجب فيها شيء لأن جنسها لا يقتضي شيئا أصلاً (قوله وفي السن يقدر) أي يفرض يتعلق الخ قال في الرضوخ في السن يقوم وله سن زائدة ثابتة فوق الأسنان ولا أصلية خلفها ثم يقوم مقارعة تلك الزائدة يظهر التفاوت لأن الزائدة تسد العرجو ويحصل بها نوع جبال (قوله لا كسر الثاني حكومة) لأنه جناية جديدة (قوله لا يتبعها وتعد بمحكمة) لأن الحكومة لا تقوى على الاستيعاب لضخمتها بخلاف ماله أرض مقدر

فصل في ادخاى العدا (قوله يتعلق برقبته الخ) إذا تمكن الرامع على السيد لأنه لا ينجو والتأخير إلى عتقه فيه تفوت على المستحق (قوله ولا يصح الضمان) أي تاني لأنه لا يدر على الجاني ومالعه على الجنى عليه (قوله ولو وطئها لم يلزم) إذا وطئ له دلالة على الإبراء

قيمتها وارث الحناية (لأن الأقل أن كان الهمه فليس عليه عسر يلزم الرضوخ به) وارث الحناية فهو الواجب (قوله ولو وطئها لم يلزمه) إذا دلالة على الاتزام على مطلق التزيم به، بخلافه في زمان حار البيع لأن الخيار ثم ثبت فعل من هو له الجاني أن سقلا ففعله وهاهنا تمت الشرع فلا يفسد ففعله (قوله ولو جوب مسؤولة تعلى نفس الخ) اعتبار الوقت لزوم فداها لو كانت الحاجة إلى بيعها المنوع بالأحبال قال في شرح الروض ويشمل كلامه كاصلة الإمة التي استولدها بعد الجنايه وهو ظاهر لكن الظاهر هذا أن العبرة بقبضه يوم الأحبال لأن يمنع بيعها حال الجناية

فحتمت بقيتها حيث لا تكون مستولدة أو فوق شئ أو فوق شئ يعوقه والظاهر ان المولد ورحمته كذلك قال انز ركشي مكتوب الخلفان التعلق بدمها
ويشبه القطع به لتعذر التعلق برقبته (٢٨٠) قلت بل انما يشبه القطع بالتعلق بدمه السيد لانه منع يدها (قوله وقيل لا فرق)

وهذا هو الرابع على ما
يلهم من كلام الرافعي ومن
تبعه في الطرف الرابع
في موجبات الدية (قوله
فارتعد) كذا قيده في
الحرر وحده في المنهاج
ففيه ان ذكروه لكونه
يفتقد وجوده عقب هذه
الحالة لا لكونه شرطا اذ
المدا على ما يفتقد على
الغن كون السقوط بالصباح
قوله ابن حجر في شرحه (قوله
وتجب الدية مغلطة على
عاقلة) لانه شبهه بعدل كثره
الهلاك بدون ابي حنيفة
لا ضمان في ذلك (قوله
وشهر السلاح) في الصباح
شهر سيفه يشهره شهرا
أي سله والتهديد أي
التخويف (قوله ولو صاح
على صيد) أي قوله وجب
دية مخففة على العاقلة لان
فعله حينئذ خطأ (قوله
فاجهت) أي ألتقت (قوله
ولو مات المبعوث اليها) إلى
قوله فلا ضمان لانه لا يفتنى
إلى الموت بخلاف ما لو مات
بالاجهاض (قوله ولو
صاح بداية انسان) إلى
قوله فعلى عاقلة قال ابن
حجر لم يبينوا أي صاحب
الاوار من تبعه انه خطأ أو
شبه عمد والوجه انه شبه
عمد ثم ظاهر كلامهم هنا

أنه لا فرق بين كون الدابة متفر بليها من الصباح وأن لا تكون يشكك عليه قوطم في اتلاف الدواب لو كان الدابة
وحدها فنقصها انسان فالتكثير شيئا مثلا بالانحس وطبها بالاتلاف فهل يعرض وجهان هـ والنحس كالصباح بل أولى كإياها فالتاتل

بالضمان يشترط أن يكون الاتفاق متصلاً بالنفس وأن يكون طبعاً لمصلحة بشرط كل من هذين هذان الأول لما هو واضح أن النفس البالغ في آثارها من الصباح والليل بعد ميم هذين يقول هذان بعد ما أوى فخلق الأنوار من تبعيف نظر بل لا يصح لأنه أن قال الضمان في مسئلة النفس زعمه القول به بشرط هذان الأولين والعجب من بزم هذان في الأنوار حتى ذكرك الريحين من غير تبرجيج وكأنه غفل في كل عن استحضار الآخر والآخر بعد ذلك فإن قلت فما الذي يعقد في ذلك قلت الذي يشجعهم الضمان بقيده فكذلك هذان كون النفس البالغ من الصباح أمها حيث وجد في داءه لا طلاقاً له (قوله أوى) (٢٨١) صريحا من ثانياً في القاموس الدف

في ماء أو داء وهلكت وجب الضمان في ماله وإن كان على ظهره إنسان فقط ومات فعل عاقلة ولو خرج من داره فنفرت منه دابة وتلفت فلا ضمان ولو وضع صبيلاً وشيخاً ضعيفاً ومريضاً ثم مات في مسبعة أو نحوها فاقترس مسبع أو ضرر به حبة فلا ضمان قدر على الحركة والانتقال ولم يقدروا كذا لو كان قويا صحيحاً لأنه شدد بموثر رجله قال الترمذي ولو مات هناك بالسوم أو الجوع أو العطش أو البرد فكلوا طرحة في الماء ففرق ولو أتبع إنساناً سيفاً فهرب وألقى نفسه في ماء أو نارا أو من شاطئ أو من سطح عال وفي بئر أو ألقى نفسه على سقف فأخلف به وهلك فلا ضمان صبيحاً كان المطلوب أو غلاماً أو مجنوناً ولو وقع من غير هذه بأن كان أعمى أو طمأ الليل أو في موضع مظلم أو في بئر مغطاة أو انخسف به السقف في الحرب وجبت دية مغلطة على عاقلة ولو استقبله مسع في الحرب أو ظلم وقته فلا ضمان على المتبع نعم لو أجهأ في مضيق فيجب ولو سلم صبيلاً إلى سياج ليعله السباحة ففرق بفلقته أو برقع اليد أو غير منته وجبت دية مغلطة على عاقلة كقولهم الملعون الصبي نادى بها فهاك ولو كان الولي ليعله السباحة ففرق فكذلك الحكم ولو لوجه الولي وأدخله الماء ليعبره ففرق فهو كالأخته فأت وقيل لا ضمان وبينهما وبين ولو سلم بالغ نفسه ليعله السباحة ففرق فلا ضمان لأنه مستقل فعليه أن يحيط ولا يعتبر بقول السامع ولو نخس دابة أو ضرر بها من أفضت وألفت ركبها فأت أو ألفت مالا وجب ضمان النفس على عاقلة وضمان المال عليه ولو كان النفس باذن المالك

(قوله أوى همة) هي الأرض المنخفضة (قوله فعل عاقلة) ولم يبين أنه خطأ وشبه عمد والمستدانة شبه عمد (قوله أوى مريضاً من ثانياً) المرض الملازم والأمر المرض كذا في القاموس (قوله في مسبعة) هي موضع السباع والنحو موضع الحيات (قوله فاقترسها) إذا وقع ليس بأهلاك ولم يوجد من ما يلجئ السبع إليه (قوله بالسوم) بفتح أوله وهي الريح الحارة (قوله فكلوا طرحة) أي يلزمه الفصا وقد مر في الجراح تفصيل الماء في فصل الفعل الذي له الخ وفي بعض النسخ في ماء ففرق والأولى هي الأنسب (قوله وهلك فلا ضمان صبيحاً) لأنه إن هلك نفسه مصداقاً للبشارة مقدمة على التسبب (قوله أوى بئر مغلطة) أي مستورة رأسها (قوله في مضيق) أي فتجب في صورة السبع (قوله أوى برقع اليد) قال في التحفوت برقع يده مختاراً من تحت ولو باللائحة السباحة ففرق زعمه القود (قوله يعبره) أي يعبر به الماء (قوله فكلوا خنثة) وسيجي التفصيل في أوائل كتاب ضمان ولا تقبل التذنب بهذا هو المتمدن (قوله وقيل لا ضمان) أي قوله وبينهما وبين أي عدائ بين كلام الجمهور وكلام صاحب التعليق بعد إذ مقتضى كلامهم هو بيان التفصيل هنا كإي الحتان ومقتضى كلامه عدم الضمان مطلقاً فإن هذا من ذلك (قوله فلا ضمان) لأنه مستقل نعم لو رفع يده من تحت البالغ ممن بالقود كاس (قوله ولو نخس الدابة) أي غرز مؤخرها وجنبها بدو عود كذا في القاموس (قوله معاقصة) أي لجأه بالصاد المهملة في القاموس عاصه

(٣٦ - (أنوار) - ثاني) قاله أدخل الماء فدخل مختاراً فيحتمل عدم الضمان إذا لا يصح الخبر بالعدو والصي مختاراً وقال العراقيون يجب لأنه ما ترمي للجمع وغل ابن حجر كالمراقرين فقط (قوله وبينهما وبين) أي بين كلام الجمهور وبين كلام صاحب التعليق وإن أي صدقاً من بهي كلام الجمهور رافعه سل هنا كإي المختار ودمي كلام صاحب التعليق عدم الضمان مطلقاً قال الصحاح البون الفضل والمزبد في القاموس البون بالصم والفتح مسافة ما بين السنين (قوله ولو سلم بالغ نفسه) أي قوله فلا ضمان إلا في رفع يده من تحت كاس (قوله وأضرر بها من أفضت) قال في القاموس عاصه فأجأه وأخذ على غرة

فالضمان عليه وأعلى عاقبته ولو غلبته دابة فاستقبلها رجل ورد بها فالتفت شيئاً في الانصراف فالضمان على الراد
أو على عاقبته ولو حمل رجل وجلا فقررص الحامل ثالثاً وأضر به فتحرك وسقط المحمول فكلوا كره الحامل
على الالتقاء لموسرى الأجير حنطة ودغني الثبن فارسل المجرود ابته في الثبن فأكلتها فالتفت فلا ضمان إلا إذا
دغني في موضع تصيبها الدابة فيجب ضمانها في ماله

(فصل في الحفر يضمن لنفسه على العاقلة وللمالك على الحافر ويضع في مواضع الأول إذا حفر في ملكه فلا عدوان ولو دخله داخل بلاذنه وتردى فيه فلا ضمان مطلقاً وإن دخل بلاذنه وتردى فان علمه الداخل أو أعلمه المالك أو غيره أو كانت مكشوفة وتمكن الداخل من التحرز فلا ضمان وإن لم يعلم ولم يعلم داره ودعا إليها رجل فلا تردى فيها وجب الضمان كالأول قدم إليه ألعمة فيها طعام مسموم فأكله ولو حفر بئر في دهبير الحادوى في مسئلة البئر حيث جعلها في الحادوى عداً موجباً للتقصص وفي شرح الباب شرطاً موجباً للدية على العاقلة الثاني إذا حفر في موات لثملك أو الارتفاق فكالحفر في ملكه الثالث إذا حفر في ملك غيره أو في حريمه كنفه داره فإن حفر باذن المالك فكالحفر في ملكه وإن حفر بلاذنه تعلق الضمان إذا لم يعلم الداخل البئر أو لم يعكسه التحرز كاذكرنا ورضاً للمالك ببقاء البئر المحفورة كرضاه بالحفر ولو كان الحافر عبداً يتعلق الضمان برقبته ولو أعتقه السيد ثم تردى فالضمان على العبد ولو حفر في مشترك فغير باذن الشريك فكالحفر في ملك الغير بلاذنه ولو حفر في ملك الغير تمتعاً يادخل داخل بلاذنه مالكه وتردى في الضمان وجهان أحدهما النفع وبه قطع الطبري في المخلص وهو مقتضى كلام الغزالي وغيره وإن دخل بلاذنه فإن جهل المالك به وجب على عاقلة الحافر وإن علمه أو أعلم فلا ضمان على أحد وإن لم يعلم فإن كان ليلاً أو أجمي وجب على عاقلة الحافر وإن كان نهاراً أو بصير فلا ضمان ولو قال المالك حفر باذني لم يقبل واحتاج الحافر إلى البيعة على أذنه الرابع إذا حفر في شارع فإن كان صيقاً تقصر الناس ما وجب الضمان حفر باذن الامام أو دونه وإن كان واسعاً ولا ضرر لا نطافها فيها فإن حفر لصحة الناس كالاستسقاء واجتماع قباها وأخذ على غرة **(قوله فالضمان عليه) أي إن كان المتلف مالاً وعلى عاقبته إن كان المتلف نفسه**

(قوله فقررص الحامل) القرص أخذك لحم الإنسان بأصبعك حتى تؤله **(قوله فكلوا كره الحامل على الالتقاء)** أي الالتقاء من الظهر فعليهما الضمان

(فصل في الحفر تمتعاً بالحق) **(قوله فإن لم يعلم)** بفتح المضارعة وقوله ولم يعلم بضمها أي لم يعلمه بنفسه ولم يعلمه غيره **(قوله فكلوا دعاه إلى أكل طعام مسموم فأكله)** فيضمن لتقصيره بعدم الإعلام **(قوله فتردى فيها)** أي جاهلاً بها لا حولاً ولمع وجب الضمان أي بديه شبه عدم **(قوله وفي شرح الباب شرطاً بالحق)** هذا هو المعقد **(قوله والارتفاق)** أي الالتقاء **(قوله كنفه داره)** فناء الدار ما تنعم من جوانبها **(قوله أولم يمكنه التحرز كاذكرنا)** أي في الموضوع الأول أي ما كان الداخل أجمي أو بالليل أو الموضع مظلم **(قوله وإن علم)** أي المالك وأعلمه فلا ضمان على أحد وفي بعض النسخ وإن علم أو أعلمه بالوقاصلة وهو سهو الأ أن تكون بمعنى الواو أو الصلة **(قوله فإن لم يعلم)** أي المالك فإن كان ليلاً وأعلم أن هذا ليس بكرامع قوله فإن جهل المالك وجب على عاقلة الحافر زيادة التفصيل في هذا وأعلم أن قول المصنف أو بصيرناً والفاصلة لم يكن محصياً لأن يكون بمعنى واد أو الصلة وأعلم أنه لو حفر بئراً وعدوا فأنفذ المالك أحد البئر ولو قال أوجه إن الصان على المالك لا الحافر لتقصيره بعدم إعلامه ما لم ينسها فإن سبها على الحافر هذا هو الذي صححه البلقيني وأقره صاحب التحفة وغيره في حاشية الخافعي هنامن النقل ليس في محله كالأجنبي لمن تدبر كلامنا **(قوله وجب الضمان حفر باذن الامام أو أجمي)** لتعديهما **(قوله لا نطافها)** أي لا تحرف البئر من

(فصل الحفر تعالى)

(قوله فلا ضمان مطلقاً)

لتعدي الواقع فيها بالشئ

(قوله فهو كالدعاه إلى)

أكل طعام مسموم فأكله

فيضمن لأنه مقصر بعدم

إعلامه **(قوله ولو حفر بئر)**

في دهبير داره الخ قال

الاسني وكان الغالب أنه يبر

عليها إذا أضافناه ووقع فيها

ومات بذلك فلا ضمان بل

له دية شبه العمدان جهل

البئر **(قوله كنفه داره)** في

الصالح فناء الدار ما تمتد

من جوانبها والجمع أفنية

(قوله وإن علم أو أعلمه فلا)

ضمان على أحد وصح

البلقيني إن الضمان على

المالك لتقصيره بعدم إعلامه

(قوله فلا ضمان حفر باذن)

الامام أو دونه) لم يفي من

الصحة العامة وقد تحسر

مراجعة الامام فيه

(قوله فان سفر باذن الامام فلا ضمان) اذ انما يرضى بعض الناس بقطع من الشارع حيث لا يضر بالشارع (قوله فان كانت الارض خواره تنهار) أى تنهدم قال فى الصحاح انحر والضعف ورجل خوار وروح خوار (٢٨٣) وأرض خواره (قوله فلا ضمان) كان

بإذن الامام أو دونه لا يضره
لمصلحة المسلمين (قوله
و بدون الاذن ضمن) قال
فى الاسنى ولا يضمن بتعلق
قنديل وفرش حبير فى
المسجد ولو بلاذن من
الامام لما فيه من مصلحة
المسلمين (فرع) ذكر فى التحفة لو هدم
جدار أو حفر نحو قبر أو
معدن فسقط وأتاهت
عليه بمنعهم بحيث بينهم
انه لو علم المستأجر فقطانها
تنهار لم يضره ومنه ويردانه
لا تفر ولا الجاهل بالمسعر
هو الاجبر وان جهل
الانهار (قوله وكذا لو
أوقف دابة فى ملكه
فرست اسبابه) لان
الملك لا يستغنون عن
مثل ذلك قال فى الصحاح
الرض الضرب بالرجل
وقد رخصه رخصه
(فصل) لا يجوز اشترع
الجناح المضى الى الشارع
(قوله ولكن لو تولم منه
هلاك أو تلف رجب
الضمان) لان الارتفاق
بالشارع مشروط بسلامة
العاقبة (قوله ولو اشترع
جناحا الى درب منسدة)
قل فى شرح الروض ليس
فيه مسجد أو نحو (قوله

ماه المطر فلا ضمان حفر باذن الامام أو دونه وان سفر لمصلحة نفسه فان سفر باذن الامام فلا ضمان و بدونه
وجب الضمان واغفر فى المسجد كفى الشارع وحيث جاز الحفر فان كانت الارض خواره تنهار اذا لم يخطو
ولم يوطأها كان مقصرا ضمانا وكذا ان لم يمشك رأسها ولو بنى مسجدا فى شارع لا يتضرر الناس به جاز ولو
تضرر به انسان أو جمعة وسقط جدارها وهلك نفسا أو مالا فلا ضمان كان باذن الامام أو دونه ولو بنى سقف
مسجدا أو نصب عمدا فيه أو طين جداره أو علق قنديل أو سقط على انسان أو ماله وهلك أو فرش فيه
حصيرا أو شئ من ذلك به انسان فهلك أو دخلت شوكة منه فى عينه أو أعمى فلا ضمان ان كان باذن الامام
أو تولى المسجد و بدون الاذن ضمن ولو وضع دنا على بابه ليشرب منه الناس فكذلك الحكم واذن والى
اليقعة من القاضى والزعيم كان الامام و نائبه ولو وضع حجرا فى ملكه أو نصب شبكة أو سكيناً وتضرر به انسان
وهلك أو على طرف سطحه فوقع على شخص أو ماله أو وضع جوق ماء فالتقى بالريح أو أبل موضعها فسقطت
فلا ضمان وكذا لو أوقف دابة فى ملكه فرست انسانا أو بالث فاقطعت شيئا مما هو خارج الملك أو داخله
أو كان يكسر الحطب فى ملكه فأصاب شئ من ماله أو ماله أو قال البغوى فى التعلق وكذا لو
نصب غرضا فى ملكه برعى اليه من ملكه أو أصاب انسانا قال فى الفتاوى ولو رعى سبعا من ملكه
الى غرض فى ملكه فضرر رجل لذلك فلا ضمان ولو رعى من داره الى غرض خارج من داره وأصاب
انسانا وجب الضمان والعقار المستأجر والمستعار كالمالك ولو كسر حطباً فى طريق واسع فأصاب منه عين انسان
وأعمى فلا ضمان وان كان شقيقا وجب الضمان

(فصل) لا يجوز اشترع الجناح المضى الى الشارع وكذا بناء الساباط ولو تولم منه هلاك أو تلف وجب
الضمان فان كان عاليا لا يضر فلا منع ولكن لو تولم منه هلاك أو تلف وجب الضمان كان بان الامام أو دونه
ولو اشترع جناحا الى درب منسدة أو بنى ساباطا أو دكك فيه بغير اذن أهله وجب الضمان و باذن أهله فلا ضمان
كالمطرق فى دار الغير باذنه ولو دخل داخل بغير اذنه وهلك به فلا ضمان وان دخل باذن بعضهم وجب
الضمان ولو بنى باذن بعضهم فان سقط على الآذن فلا ضمان وان سقط على غيره أو على داخل دخل باذن
واحد من أهله وجب الضمان ويجوز اخراج الميزاب الى الشارع عاليا ولو سقط وتلف به نفس أو ماله ضمن
فان كان الميزاب كله خارجا عن سببه وجب جميع الضمان وان كان بعضه فى الحدار فان انكسر وسقط
اخراج أو بعضه فكذلك وان سقط من الأصل وجب نصف الضمان ولو سقط الجناح وتلف به شئ فكما
فى الميزاب ولو ترشش ماء على الميزاب على نوب انسان ضمن النقص ولو بنى جدارا ملتصقا بالشارع مستويا فسقط
وتلف به شئ فلا ضمان وان بنى مائلا لاله ضمن ما تولم من سقوطه ولو بنى مائلا الى ملكه أو ماله بعد البناء

الجادة (قوله حواره) أى ضعيفة تنهار أى تنهدم (قوله فلا ضمان كان باذن الامام أو دونه) لانه فصله
لمصلحة المسلمين (قوله و بدون الاذن ضمن) نقل عن القاضى زكريا الاصرى انه لا يضمن بتعلق
قنديل وفرش حبير ولو بلاذن لما فيه من مصلحة المسلمين (قوله فرست انسانا) اذ الملك لا يستغنون
عن مثل ذلك الرض الضرب بالرجل
(فصل) لا يجوز اشترع الخ (قوله وأتلف وجب الضمان) اذ لا ارتفاع بالشارع مشروط بسلامة العاقبة
(قوله وان دخل باذن بعضهم وجب الضمان) أى على الباني واعلم انه ينبى أن يجرى هذا التفصيل المذكور
فى حفر البئرعدوا ما تأتمل (قوله وجب نصف الضمان) اذ التلصق حصل من ضمن وغيره من (قوله
ولورش ماء الميزاب) أى اخراجه الى الشارع

وان سقط من الأصل وجب نصف الضمان حصول التلصق من مضمون وغير مضمون وان زادت مساحة أحد هلالان التلصق حصل بنقل
الجانب (قوله ولو بنى مائلا الى ملكه) أى قوله فلا ضمان لانه تصرف فى ملكه ولم يقصر ولان له ان يبنى فى ملكه كيف يشاء عنهم ان كان ملك

المائل اليه الجدار مستعملا به بيازة أو وصية كان كماله بنامه كمال الى ملك غيره فيها يظهر لان منفعة الخواء ما تنفعه لغيره **قوله** الاذرع **قوله** وكذا الوليم رفعه حتى تلتصق به مال **(٢٨٤)** أو نفس لان السقوط لم يحصل بغيره قال في شرح الروض نعم ان قصري رفعه

ضمن **قوله** جاعته منهم وقال الاذرع انه انقضاء قال ابن حجر ويرق ينمو بين ما يمكنه هدمه بان ذلك لم يحصل فيما تتفادع الطريق بخلاف هذا فاشترط عدم تفصيله به **(قوله)** اذا باع صاحب الميزاب بالي الجدار المائل الى الشارع لم يرب ما من الضمان أي ضمان ما تلتصق بذلك لو بنى الجدار مائلا الى ملك الغير عدوا ثم باعه منه وسلمه اليه فيشبه أنه يرب بذلك كالمحفر بئر في ملك الغير ورعى ببقائها فيأبى المالحدة كره الزركشي وغيره **قوله** ولو طرح غشامة **بضم** القاف أي كناية **قوله** بخلاف ماله وضع على طرف مائه ولو لكونه موضوعا لغيره يختص به **قوله** الاذرع وهو ظهر اذا يخرج من الموضع شيئا عن طرف الخاتوت والا فهو يستوع الطواف والجناح ونحوهما قال في التضمين **قوله** ولو بال دابة **قوله** او على الطريق **قوله** وان كان الطريق شقلا لانه لا يتخلو عن ذلك ولا سبيل الى المتع من الطرور وسببا في ضمان اتلاف البهائم توضيح ذلك مما

وسقط فلا ضمان ولو بناء مستويا الى الشارع ومال اليه وسقط فلا ضمان تمكن من هدمه واصلاحه ولم يتمكن طوبى بالهضم والاصلاح أو لا وكذا الوليم رفعه حتى تلتصق به مال أو نفس وان بنى به مائلا الى الشارع وسقط نظر احصل التلصق بالمائل أم بالمستوي أم بالجميع كافي الميزاب اذا باع صاحب الميزاب أو باي الجدار المائل الى الشارع لم يرب ما من الضمان حتى لو سقط وهلك به مال وجب الضمان على البائع أو نفس وجب الضمان على عاقلة ان كانت من النصب الى السقوط واحد وان كانت يوم السقوط غير يوم النصب ففي ماله ولو اراد ان يبنى جداره الخاص والمشارك مائلا الى ملك آخر فله منعه وان ماله له المطالبة بالنقض ولو تولد منه هلاك فعلى ماذكرنا في المائل الى الشارع ولو طرح غشامة البيت أو قشر البطيخ أو الرمان أو البلاط في ملكه أو في موات فزلى بها انسان فهلك أو انكسر به عضو أو تلف به مال فلا ضمان وان طرحها في الطريق وتلف بهائيه وجب الضمان اذا كان المتعثر بها لها ما اذا مشى عليها قصد اذ هو رهاق فلا ضمان ولو اقاها في مواضع معدة للالقاء تسمى المزاب فلا ضمان ولورث الماء في الطريق فزلى به انسان أو بهيمة فان رث لصلحة العامة كدفع الغبار فلا ضمان الا اذا تجاوز للمعادن رث لصلحة نفسه وجب الضمان ولو وضع حجرا في الطريق فتلف به شيء وجب الضمان وضع لصلحة العامة أو لم يوافق الضمان في الطريق أو طرح القرب عليه لينتخذ موطئا فتعثر بها انسان وهلك أو تلف به مال أو بنى على باب داره دكة أو غرس شجرة وهلك بها شيء أو وضع الطرف متاعا في الطريق فتلف به شيء وجب الضمان بخلاف ماله وضع على طرف مائه ولو بالتدانية أو رثت فزلى به رجل أو دابة أو طائر منه شيء أو طعام ونحوه فلا ضمان كانت في ملكه أو في الطريق ولو مشى قصد على موضع الرث أو البول أو الدخان الشخشا أو ارتاب المطروح أو الجدار المائل أو تحته فلا ضمان ولو استند غشامة على جدار فسقط الجدار على شيء فالتفت فان كان الجدار لغيره ولو باي وجب ضمان الجدار وما سقط عليه سقط عقيب الاسناد أو بعده وان كان له أو لغيره وقد اذن له فلا يجب ضمان الجدار ويجب ضمان ما سقط عليه ان سقط جدار من فلاة ولو مال في الخاوس سقط بعدمه وجب الضمان ومن اول الفصل الى هنا حيث حكمتنا بالضمان فان كان التلصق مالا فعلى المتسبب وان كان نفاضا فعلى عاقلة من **فصل** اذا اجتمع سببا هلاك قدم الاول الا اذا لم يكن الاول عدوا فانه يهدر ويقسم الثاني فاذا حفر بئر متعديا أو نصب سكيناً ووضع آخر حجر متعديا أو قشر بطيخ فتعثر بالحجر أو تزلق بالقشر من لا يراما ووضع في البئر أو على السكين فأتى بالضمان على عاقلة واضع الحجر كماله كان في يده سكين قال في عليه رجل انسانا فالتقصص على المتق ولو أهوى اليه من السكين في يده ووجهه نحوه حين القاء فالتقصص عليه ولا ضمان على

قوله وكذا الوليم رفعه حتى تلتصق به مال **قوله** في التحفة لان السقوط لم يحصل بغيره نعم ان قصري رفعه ضمن كفاية جمع متقدمون واعتمد الاذرع وغيره تعديه بالتأخير ويرق ينمو بين ما من قبا يمكنه هدمه بان ذلك لم يحصل فيما تتفادع الطريق بخلاف هذا فاشترط عدم تفصيله به **(قوله)** الى الشارع لم يرب ما من الضمان **(احترز بالشارع)** اذا باع صاحب الميزاب أو باي الجدار المائل الى ملك الغير منه وسلمه اليه بذلك **(قوله)** غشامة البيت **أي** كناية **قوله** بخلاف ماله وضع على طرف مائه **قوله** لانه وضع فيما يختص به **قوله** فلا ضمان كانت في الخ **قوله** وان كان الطريق في شقلا لان الطريق لا يتخلو عن مثل ذلك ولا سبيل الى المتع من الطرور **قوله** عقيب الاسناد أو بعده لان الجدار لا اختياره وبه فارق طبران الطائر بسبب فتح القفص بعدمه حيث لا ضمان هناك **فصل** اذا اجتمع سببا الخ

فيه من الخلاف ان شاء الله تعالى **قوله** سقط عقيب الاسناد أو بعده بخلاف ماله وضع فاقصاع طائر وطار الملقى حيث يرق في بين طيراته في الحال أو طيرانه بعد ذلك الطائر مختار والجدار لا اختياره **قوله** ولو مال في الحال الخ كماله بنى جدارا مائلا ثم سقط على ذلك **فصل** اذا اجتمع سببا هلاك قدم الاول في التلصق لاني للوجود

(قوله فاضمان على عاقلة واضع الحجر) اذ التفت بنصف الى الحجر لكونه الملقى الى الوقوع في السرطان نهدي الحافر فقط ووضعه الآخر في
ملكه ونحوه فاضمان على المتعدي كما يأتي لتعديبه (قوله ولو حفر بئرا) (٢٨٥) متعديا الى قوله فاضمان على عاقلة الحافر لان

الملقى ولو وضع حجر في الطريق متعديا ودم آخر جعل عليه ومات فاضمان على عاقلة النافع ولو حفر بئرا
متعديا ونصب آتوسكينا في أسفلها فاضمان على عاقلة الحافر ولو حفر في ملكه ووضع حجر ثم وقع في
به آخر وقع فيها فاضمان ولو حفر بئرا ونصب سكينا في ملكه ووضع متعديا حجر افتتح به رجل ووقع
في البئر أو على السكين فاضمان على عاقلة المتعدي ولو حفر بئرا متعديا وحمل هناك حجر البئرا أو وضع
حرج أو وسع فتعدي به رجل ووقع فيها ومات فاضمان كالآقاء السيل أو الرعي أو الحرج أو البئر أو وقع
ولو وضع حجر في ملكه وحفر متعدي هناك بئرا ونصب سكينا فتعدي به رجل بالحجر ووقع في البئر أو على
السكين فالقول أنه يتعلق الضمان بالحافر والنائب أي عاقلة متعديا مامضى في السيل وشبهه أن يهدر
و يدل عليه ما أورده البيهقي والشولي أنه لو حفر بئرا في ملكه ونصب آتوسكينا فوقع فيها آتوسكينا
وجرحته الحديدة ومات فاضمان على آتوسكينا ولو حفر بئرا في ملكه متعديا فوقع فيها آتوسكينا فاضمان
على عاقلة متعديا ولو حفر بئرا وطما فخرج آتوسكينا فاضمان على عاقلة الحرج ولو وضع زبد حجر
وأتران حجر أو حجة فتعدي به موات فاضمان على عاقلة بئرا ولو وضع حجر افتتح به آتوسكينا وجرحه ثم عثر به
ثان هلك فاضمان على عاقلة المرحس ولو حفر بئرا متعديا أو حكر أسفا فتعدي به آتوسكينا فاضمان
على عاقلة النافع ولو حكمه النافع فتعدي به ثالث فاضمان على عاقلة كلوطه المتعدي فخرج آتوسكينا ولو
وقع بهجة في بئر عدوان لم تاتر بالصدمة وبقيت أياما فيها فانت جوعا وعطشا فاضمان كآتوسكينا سبع
في البئر ولو شذ عن أحد البعير بين الآخر وتركهما في المرحس فدخل جبرجل بينهما فقتل من حذبه الحبل
أحد البعيرين فاضمان إلا أن يكون معروف بالاضداد ولو قعد في ملكه وأنام أو وقف فعنه به ماش أو اضلع
ومات أو أحدهما فالماش يهدر وعلى عاقلة دية الآخر وكذا الوكان في موات وشارع واسع لا يتضرر المارة
به سواء كان القاعد أو الواقف أو النائم بصرا أو عجمي ولو قعد أو أنام أو وقف في طريق ضيق يتضرر المارة به
فتعدي به ماش ومات فدم القاعد والثام يهدر وعلى عاقلة مادية الماشي ولو عثر بالواقف فدم الماشي يهدر

(قوله فاضمان على عاقلة الحافر) اذا حفر هو الملقى الى السقوط على السكين (قوله فالقول أنه يتعلق
الضمان بالحافر والنائب) أي بعاقلة المتعديين مامضى في السيل الخ قال في المنهاج والتحقق فان لم
يعد الواضع الاصل بين وضعه ملكه وحفر آتوسكينا قبله أو بعده فمتعديا رجل ووقع بها فالقول تضمن
الحافر لانه المتعدي وقار في حصول الحجر على طرفها بسبيل أو وسع أو حرج في فان الحافر المتعدي لا يشتم
هنا بان الواضع ثم أهل الضمان في الجملة فصح تضمن شريكه بخلاف تلك الثلاثة ولا ينافي المتن ما حفر بئرا
ملكه ووضع آخر فيها سكينا فانه لاضمان على أحد أم المالك فظاهر وأما الواضع فلان السقوط في
البئر هو الذي أفضى الى السقوط على السكين فكان الحافر كالناشر الآخر كالتسبب (قوله على عاقلة متعديا
مناصفة) قال في الروضة على هذا ان تصفأ ثم توضع على الأذرع التي حفرها وجهان قلت الاصح
التصنيف كالجرعات اه (قوله على عاقلة بئرا) اذ حصل الحفر هناك أو ما وجد به فله (قوله
في بئر عدوان) أي في بئر عدوانا (قوله إلا أن يكون) أي البعير معروف بالخ (قوله ولو عثر بالواقف
قدم الماشي الخ) لان الانسان قد يحتاج الى الوقوف لاجتماعه ولان الوقوف من مرافق الطريق
كالشيء فلهذا حصل بمركبة الماشي نفس الضمان بخلاف القعود والنوم فانها ليسان مرافق

ماذا تعدى الواقع بمروره كالغاصب أو غير متعدي بل لا يصح ذلك (قوله فاضمان على عاقلة الحرج) لا لانتفاع بئرا الحرج الأول بالطمع سواء كان الطامع
الحافر أو غيره (قوله فاضمان على عاقلة المرحس) لان حجر أعما حصل هناك بفعله (قوله فالماشى يهدر على عاقلة الآخر) قال في الاسنى
والمال يهدر الماشي ان دخل فلا بد من المالك فان دخل بأذنه لم يهدر

وعلى عاقلة دية الوقت وهذا اذ لم يوجد من الوقت قبل فان وجد بان الحرف الى الماشى بالمقر بالماضى فأصابه وماتاً فها كاشيين اصطدموا والحرف عنه فأصابه في الحرفه أو انصرف اليه فأصابه بعد تمام الحرفه فكالموت كان واقفاً ولو جلس في مسجد للصلاة والاعتكاف ولغير هاتين المرات فمتر به انسان وماتاً فعلى عاقلة الماشى دية الجالس ويهدر دم الماشى ولو مات في المسجد مستكافاً كذا في ذلك ولو جلس لاصبر ينزه المسجد منه ككلام وجنابة أو نام غير متكلف كالموت في الطريق ولو تردداً على الطريق بلا قائد وأنلف شيئاً وجب الضمان كالموت بلا قائد ووقع على عني وألقه ولو دفع رجل رجلاً من علوى نام وأغبره حمداداً ماتاً زمة القصاص لها وان مات أحد هاتين زمة ولا شيء على الآخر وحيث قلنا وجب الضمان على عاقلة أو أطلقنا في هذا الفصل أو غيرهما كان الثاقل مالا فالضمان على المتسبب أي صاحب الشرط كاسم ولو رعى الى هدف فجاء انسان ياخو وهدفه بعد انفصال السهم عن القوس فالضمان عليه دون الرامي كالموت في السبع فأقره وان قدمه قبل انفصاله فالضمان على الرامي فان كان عالماً زمة القصاص وان كان جاهلاً نخطأ نحض ولو عرض كفه الى هدف فأصابه السهم فان كان بعد انفصال السهم وكان المتقدم الى الهدف عالماً بالانفصال فلا ضمان وان كان جاهلاً نخطأ نحض وان جهلاً أو المتقدم ففي وجوب الضمان وجهان

فصل وإذا وقع واحد في بئر فالتى آخر نفسه عليه عامداً ومثله يقتل مثله غالباً ضحاكته وعمى البئر وضيقها فمعد محض وان لم يقتل غالباً نفسه حمداداً لم يعمد بل وقع فيه بغير اختياره أو لم يعلم وقوعه الاول نخطأ نحض وإذا آل القصاص الى الدية فعلى الثاني نصف الدية والنصف الآخر على عاقلة الخافران كان الحفر عدواناً أو لا فيهدر ولو زل الاول ولم يهدم ووقع عليه الثاني لم يهدر كل الدية على عاقلة الثاني ولو مات الثاني فان تعمد القاء النفس أو لم يكن الحفر عدواً فليهدر والاقضيان على عاقلة الخافران مائة على حكم حتى كل واحد منهما على مائة ولو تردى في البئر ثلاثة واحد بعد واحد فعلى عاقلة الثاني والثالث ثلثية الاول مناصفة والباقي على عاقلة الخافران كان الحفر تعديلاً أو لا فيهدر ولو وقع الثاني بجنب الاول بان زلق على طرف بئر أو سطوح لجانب غيره ووقع الثاني فوقه وماتاً فالثاني هلك بجنب الاول الا انه ان قصد الاستسكاف والتحرر عن الوقوع لا غير فيكون محطاً فاضمان الثاني على عاقلة الاول وأما الاول فلن يكن الحفر عدواناً فنصفه على عاقلة الخافر ونصفه مهدر وان لم يكن عدواناً فكلهم مهدر وإذا لم يهدر فلورثة كل منهما طلب القبة من عاقلة الخافر ولورثة الاول مطالبة عاقلة الثاني أيضاً ولم الرجوع على عاقلة الخافر لان القرار عليهم ولو وقع في بئر عدواناً فتعلق بمحجر على رأسها فسقط عليه ومات فكلوا تعلق بانسان ولو جنب الثاني ثالثاً أو ماتوا جميعاً فالاول مات بصدمة البئر وتقتل الثاني والثالث فيهدر ثلثه لجنبه الثاني وثلثه على عاقلة الخافران كان الحفر

الطريق ففاعلهما قاتل تعمدى وعرض نفسه للهلاك **(قوله فيما كاشيين اصطدموا)** وسيجيء بهنهما في فصل اذا اصطدم حران **(قوله فكالموت في الطريق)** فيفصل بين الواسع والضيق كذا في التحفة **(قوله كاسم)** قبيل هذا الفصل **(قوله في وجوب الضمان وجهان)** أهمهما وجوب الضمان **فصل** وإذا وقع واحد **(قوله فمعد محض)** أي موجب للقصاص **(قوله بل وقع فيه)** أي بلا اختياره **(قوله والنصف الآخر على عاقلة الخافر)** إذا لاول مات بوقوعه في البئر بوقوع الثاني عليه **(قوله أو لا فيهدر)** أي النصف الآخر **(قوله ولو زل الاول)** أي نزل الى البئر ولم يهدم أي لم يقع فيها **(قوله ولم الرجوع على عاقلة الخافر)** لان القرار عليهم قال القاضي ذكرنا الا انصاري في الاسنى وإذا غرم عاقلة الثاني في صورة الخفر عدواناً راجعوا بما غرموا على عاقلة الخافر لان الثاني غير مختار في وقوعه عليه بل ألجأه الخفر عليه فهو كالسكره مع السكره على اتلاف مال بل أولى لاتفاء قصده ههنا بالكلية وبذلك علم ان لورثة الاول مطالبة عاقلة الخافر بجميع الدية ولا رجوع لهم على أحد لان القرار عليهم ذكر

(قوله ولو عثر بالوقت فدم الماشى مهدر الخ) لان القيام من مرافق الشارع كالشيء لكن الهلاك حصل بحركة الماشى لنقص بالذمان **(قوله وان جهلاً أو المتقدم ففي وجوب الضمان وجهان)** أي وجهان وجوب وجهان **(قوله فمعد محض)** فيعتاق به القصاص **(قوله وصعفه مهدر)** لانه مات ببين صدمة البئر وتقتل الثاني هو منسوب اليه **(قوله ولم الرجوع على عاقلة الخافر)** قال في شرح الروض وإذا غرم عاقلة الثاني في صورة الخفر عدواناً راجعوا بما غرموه على عاقلة الخافر لان الثاني غير مختار في وقوعه عليه بل ألجأه الخفر اليه فهو كالسكره مع السكره على

اتلاف مال بل أولى لاتفاء قصده ههنا بالكلية وبذلك علم ان لورثة الاول مطالبة عاقلة الخافر بجميع الدية ولا رجوع لهم على أحد لان القرار عليهم ذكر

ذلك الرافعي (قوله وثمة على عاقلة الثاني) جذب به الثالث وعلى عاقلة الأول لعدمية الثاني وهدم التعف الآخر لأنه مات بجذب الأول وجذب
الثالث وهو منسوب إليه ولا أثر للحرفي حق له أنما وقع في البئر بالجذب (٢٨٧) وهو مباشرة وأوجب فيقدم على الشرط

وصل عاقلة الثاني دية الثالث
 لانه الذي اهلكه جرحه
 والكتاف وفي هذه المسائل
 كغيرها في ما ذكره في
 شرح الرض **فصل**
 اذا اصطدم حان **قوله**
 فلا يتعلق الفاسد ان
 مات واحد **لان** الغالب
 ان الاصطدام لا يقضي الى
 الموت فلا يتعلق فيه
 العمد المحص **قوله** ولا
 قصاص **لان** تكون
 عاقلة كل منهما ورثته
 وعدت الابل **قوله** في
 تركه كل نصف خفية
 الآخر **وقد** يعني
 التفاسي في ذلك بخلاف
 الدية كما **قوله** ولو
 كانت مستعارة ومستأجرة
 فلا هدر **لان** العار ونحوه
 مضمون وكذا المسائر
 ونحوه اذا تلفت ذوال اليد
قوله كغرز الارياخ **قوله**
 كذا نقله في أصل الرضة
 عن الامام واقره ابن عبد
 السلام ولا ينافي قول

عدوانا ثم على عاقبة الثاني لجذب الثالث وان لم يكن عدوانا احد ثلث آخر وجب الثالث على عاقبة الثاني ولو كان البردواسة وكان الجذب من السطح الى الارض ووقع كل في ناحية فبذبه كل مجذوب على عاقبة جاذبه ودبة الاول على عاقبة الحافر ان كان الحفر تعسا

يُجْزَلُ إِذَا أَصْطَدَ حُرَّانَ مَاشِيَانِ وَمَاتَا فُكِلَ مِنْهُمَا مَاتَ بِفَعْلِهِ وَقِيلَ صَاحِبُهُ قِطْعُ نَصْفِ دَبَّةٍ كُلِّهَا
وَبِحَبِّ النِّصْفِ قَالُوا لِمَ تَعْدُ الْإِصْطِدَامَ بَيْنَ كِلَا أَرْجَمَيْنِ أَوْفَى غَلْمَةٍ وَأَغْلَقَيْنِ خَطًّا مُعْضًى وَأَنْ تَعْدُ أَفْشِيَةَ عَمْدٍ
فَلَمْ يَتَّعَلِقْ بِهِ الْقَصَاصُ أَنْ مَاتَ وَاحِدَهُمَا عَلَى عَاقِلَتِهِمَا أَنْ مَاتَا وَلِإِقْلَاصِ الْأَنْ مَسْتَقْبَلِ الْوَارِثِ وَالْعَارِمِ الْعَاقِلَةِ
وَقِيلَ عَمْدٌ مُعْضًى فَيَتَّعَلِقُ الْقَصَاصُ أَنْ مَاتَ وَاحِدَهُمَا وَالدَّبَّةُ فِي تَرْكُمَتِهَا أَنْ مَاتَا وَلَوْ كَانَا كِلَيْهِمَا عَلَى
مَازٍ كَرْنَالِي الْمَاشِيَيْنِ وَلَوْ تَلَفَتْ الْعَاقِلَتَانِ فِي تَرْكَةِ كُلِّ مِمَّا نَصْفُ قِيَمَةِ دَابَّةِ الْآخَرِ وَبِهِدَرِ النِّصْفِ وَلَوْ كَانَتْ
مُسْتَعَارَةً وَمُسْتَأْجَرَةً فَلَا هَدَرَ وَلَوْ غَلِبَتْهُمَا الدَّابَّتَانِ وَبِحَبِّ الضَّيَّانِ أَيْضًا وَالْمُغْلَوْبِ كَثِيرًا مُغْلَوْبٍ إِلَّا أَنَّ الدَّبَّةَ
تَكُونُ مُخَفَّفَةً وَلَوْ غَلِبَتْ دَابَّةً رَ كِبَاءً أَوْ سَاقِيَةً أَوْ تَلَفَتْ مَا لَوَجِبَ الضَّيَّانُ وَلِإِقْفٍ فِي الْإِصْطِدَامِ بَيْنَ اتِّفَاقِ
الْمَرْكُوبَيْنِ وَاخْتِلَافِهِمَا كَفَرَسٍ مَعَ بَنَلٍ أَوْ حَارِأٍ وَبِيرٍ أَوْ بَقْرٍ وَلَا يَنْفِي قُوَى وَضِعْفٍ نَمَّ لَوْ كَانَتْ أَحَدُهُمَا
بِحَبِّ قِطْعٍ بِأَنَّهُ لَا تَرْكُورَ كِتَابَةٍ قُوَى الْآخَرَى لَمْ يَتَّعَلِقْ بِهَا حَكْمُ كَفَرَسٍ فِي الْإِبْرَةِ فِي جِلْدَةِ الْعَقَبِ مَعَ الْجَرَاحَاتِ
الْعَظِيمَةِ وَلَوْ أَصْطَدَ رَ كِبٍ وَمَاتَ فَعَلَى مَا ذَكَرْنَاهُ الرَّاكِبِينَ وَلَوْ جَازِبٍ رَجُلَانِ حِلَاقَةً حَتَّى يَسْقُطَا وَمَاتَا
وَبِحَبِّ عَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ مِمَّا نَصْفُ دَبَّةِ الْآخَرِ وَبِهِدَرِ النِّصْفِ وَهَذَا إِذَا كَانَ الْحَبْلُ لَهَا أَوْ مَغْصُورًا فَإِنْ كَانَ
لِأَحَدِهِمَا وَالْآخَرُ غَاصِبٌ فَدُمَ الْغَاصِبُ مَهْدَرُوعٍ عَاقِلَتُهُ نَصْفُ دَبَّةِ الْمَالِكِ وَلَوْ أَرْتَى أَحَدُهُمَا قِطْعُ الْآخَرِ
وَمَاتَ فَنَصْفُهُ عَلَى عَاقِلَةِ الْمَرْتَى وَبِهِدَرِ نَصْفِ وَقِطْعُ الْحَبْلِ قَاطِعٌ قِطْعًا وَمَاتَا فَدَبَّتَاهُمَا عَلَى عَاقِلَةِ الْقَاطِعِ
وَلَوْ أَصْطَدَ مَبِيَانٍ أَوْ مَجْنُونَانِ مَاشِيَانِ أَوْ رَ كِبَانِ قَالُوا رَ كِبَايَا نَصْفُهُمَا فَكِلَا الْبَعَيْنِ وَإِنْ أُرْكِبَهُمَا مِنْ لَوْلَاةٍ
فَلَا هَدَرَ وَفِيهِ الدَّابَّتَيْنِ عَلَى الْمَرْكَبِ وَدَبَّةُ الصَّبِيِّ عَلَى عَاقِلَتِهِ وَلَوْ أُرْكِبَ هَذَا وَاحِدُهُمَا ذَلِكَ آخَرُ فَعَلَى كُلِّ
وَاحِدٍ نَصْفُ فَجَعَلْتُ دَابَّةً وَكَذَا ضَيَّانٌ مَا تَلَفَتْ دَابَّةً مِنْ أُرْكِبَ بِهَذَا أَوْ رَجُلًا وَعَلَى عَاقِلَةٍ كُلِّ نَصْفٍ دَبَّةٍ
الصَّبِيِّ وَلَوْ عُدَّ الصَّبِيُّ وَالْحَالَةَ هَذَا قَالَ الْفَرَزِيُّ إِحْتِمَالُ أَنْ يَمُوتَ الْمَالِكُ عَلَيْهِ لِأَنَّ عَمْدَهُ عَمْدَ الْبَائِسَةِ مُقَدِّمَةً
عَلَى السَّبَبِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَالتَّوْبِيُّ وَهَذَا أَحْسَنُ وَالْإِعْتَادُ رَعْنُهُ تَكْفِيرُهُ عَلَى هَذَا فَكُلُّ وَرَ كِبَايَا نَصْفُهُمَا وَلَوْ وَقَعَ
الصَّبِيُّ وَمَاتَ فَقَدْ أَطْلُقَ الشَّيْخُ أَبُو حَمْدٍ بَانَ الضَّيَّانِ عَلَى الْمَرْكَبِ وَقَالَ التَّوْبِيُّ إِنْ كَانَ مِنْهُ لَا يَسْتَمْسِكُ عَلَى
الدَّابَّةِ وَلَمْ يَمْسِكْهُ الْمَرْكَبُ بِسَبَبِ الضَّيَّانِ وَإِنْ كَانَ يَسْتَمْسِكُ فَاسْ كَانَ يَنْتَقِلُهُ مِنْ مَوْضِعٍ إِلَى آخَرٍ فَضَيَّانٌ أُرْكِبَهُ
الْوَلِيُّ أَوْ غَيْرُهُ فَإِنْ أُرْكِبَهُ الْوَلِيُّ لَتَعْلَمَ الْغَرُوسِيَّةُ فَكَالتَلَفِ بِدَلِّ السَّابِقِ قَالَ الرَّافِعِيُّ وَفِي كُلِّ مِنَ الْإِخْلَاقِ وَالتَّفْصِيلِ
نَظَرُ وَلَوْ أُرْكِبَهُمَا

(قوله) وثقله على عاقلة الثاني لانه به الثالث) قال شيخنا في الاسنى وعلى عاقلة الاول نصفه الثاني ويهبط الصف الآخر لانه مات بجذب الاول له وجذب به الثالث وهو منسوب اليه ولا أثر للحرف في حقه لانه لم يقع في البئر بالجذب وهو مباشر وقريب فتقدم على الشرط وعلى عاقلة الثاني دية الثالث لانه التمس اهل حقه بجذبه والكفار في هذه المسائل كغيرها في اماله

• (نمل) «إذا اصطدم حوان الخ (قوله) فنه بعد فلا يتعلق به القصاص» إذا اصطدم لا يضيء إلى الملاك غالباً، وهو العمد (قوله) فلا ضرر لأن المستأجر المستأجر مضمون إذا ألقه صاحب اليد (قوله) ولو تعدد الصبي والحالة هذه يعني إذا تعدد الاصطدام وهما بزمان ومثلهما يضبط الدابة أو حبل الملاك عليها، لا على الاجنبي لأن عمد مهاجنته عمد (قوله) في بدل السائق أي في الماء عليه الضمان

ان ضهان المركب بذلك ثابت وان كان الصبيان ممن يضبطان المركوب وضعية نص الام اتهما ان كاتا كئذلت ههنا كلو كروكا بانفسهما وبه
جزء البقي اأخذنا من النص المشار اليه (فولهوا لواركهبا

وليها لمحضهما أو حاجة أو هفت إلى أركابهما كالاستقال إلى موضع فلا ضمان قال الامام ولوركيه
 أن ينة أو ينة أو حاجة غير مهمة فلا ضمان أيضا وهذا كما فيها اذا ظهرت السلامة فاما اذا أركبه دابة
 شرسة جوارحها لاشك في وجوب الضمان ولوركيه فصولي صبا فاصطدم بالغار ما انفصف دبة الصبي على
 عاقلة الفضولي ونصفها على عاقلة العادم ولواصطدمت حاملان أو اثنتان بينهن على كل منهما كفارتان وعلى
 عاقلة كل منهما نصف مرة كل جنين ولواصطدم عبدان ومات أحدهما فنصف قيمته يتعلق برقبته الخي وان
 ماتا فهدران وان اصطدم سوي عبد ومات العبد فنصف قيمته على عاقلة الخروان مات الآخر فنصف دته يتعلق
 برقبته العبد وان ماتا فنصف قيمة العبد على عاقلة الآخر ونصف دية الحر يتعلق به ولو تعلق ارش برقبته عيذ فقتله
 أبني فلم يجز عليه مطالبة القاتل بقيته ولو قتال رجلان فدفع أحدهما الآخر فسقط به ولته ومات فلا
 ضمان وان سقط بصولته وصوله الآخر وجب نصف الضمان
فصل ولواصطدمت سفيتان بفعل الملاحين وغرقتا بمياههما وكاتبا فيهما لمياههما نصف قيمة كل
 سفينة ومياهها مبدور نصف قيمتها ونصف قيمتها على الآخر وان هلكا فلهما كالقارسين ماتا بالاصطدام
 وان كاتبا لمياههما وجلا الاموال والانفس تبرعا واجارة وتعمد الاصطدام بما يهدم أهل الخيرة مفضيا إلى الهلاك
 ولم يهلك كل منهما التماسا للمالكين وعلى كل واحد نصف قيمة مياهها ونصف قيمة سفينة الآخر وسيدر
 نصفها وان تعمدا بما لا يقضي غالبا فبقيته عمد الحكم على ما ذكرنا الا انه لا يجب قصاص وتكون الدية مغلفة
 على العاقلة وان لم تعمدا بل ظنا لهما يجزيان على الزوج قاطنا أو وجهلا يقرب سفينتهما فالدية على العاقلة
 مخففة وان كاتبا لغيرهما بل كانا يجزيان للمالكين وأمينين طامبا يسقط شيء على كل منهما نصف قيمة كل
 سفينة وكل من المالكين غير بين أخذ جميع قيمة سفينته من أمينة ثم هو يرجع بنصفها على أمين الآخر
 وبين ان يأخذ نصفها منه ونصفها من أمين الآخر ولو كاهم بدور فيقتل في قيمتها ولو اصطدمت لاهلها فلهما
 وجد نصف قيمتهما وان نوايا في الضبط فلم يعد لهما على صوب الاصطدام مع التمكن أو سيرا في رح شديد
 لا تسير في مثلها ولم يكمل لهما من الرجال والآلات وجب الضمان كذا كرنا وان لم يوجد نصه وحصل
 الهلاك بغلبة الرياح وهيجان الامواج فلا ضمان كالحصول الهلاك بصاعقة بخلاف غلبة الدابة فان ضبطها
 تمكن بالجمام ولو اختلفا فقال المالك كان الاصطدام بفعلهما وقالا بل بغلبة الرياح صدق بينهما ولو قال كنت
 قادرا على التصريف وقصرت وقال لاصدق المنكر ولو قصرا أحدهما وتعمدون الآخر فكل يختص بحكمه
 ولو صدقت سفينة سفينة مريوطة بالشاطف فضاها على البحري ولو خرق سفينة فخرقت بمياهها ضمن ثم ان
 تعمدا بماء يضي إلى الهلاك غالبا كاترقق الواسع فعمد موجب للقصاص وان تعمدا بما لا يقضي غالبا فبقيته عمد
 وكذا الوعد الاصلاح فنفذت الآلة في موضع الاصلاح فخرقت وان أصابت غير موضع الاصلاح أو سقطت من
 (قوله وليها) الاوجه ان المراد بالولي المال لا الولي الأدب (قوله أرهقت) أي اقتضت (قوله)
 أور ينة) أي لتعليم الفروسية (قوله شرسة) رجل شرس سي الخلق (قوله نصف دية الصبي على عاقلة
 الفضولي الخ) وأمادة البالغ فالقياس ان نصفها على عاقلة الفضولي ونصفها على (قوله فهدران) لان
 جناية الفتن تتعلق برقبته وقد كانت نعم ان امتنع بيعهما كسرتا دتين أو موقوفين أو منذور عتقهما فعمل
 سيد كل الاقل من نصف قيمته وأرشد جنايته على الآخر (قوله ونصف دية الحر يتعلق به) أي بمصف قيمة
 العبد اذا رقبته اذا فقتت الدية ببطلها (قوله سقط صوتك) أي سقط الدافع بحمته
فصل ولواصطدمت سفيتان سفيتان (قوله نوايا) أي غارت (قوله بصاعقة) هي نار تسقط من السماء في
 رعد مخوف (قوله صدق بينهما) اذا حصل رامة دميتهما ولان الضبط هنا منطرد وبه فارق الدابة حيث
 لا يصدق فيها الامكان ضبطها بالجمام (قوله وكذا الوعد الاصلاح الخ) أي شبه عمد

لأن الأصل براءة ذمتها لاعتدائها بغيرها بخلاف البراءة لا مكان ضيقها بالجماع فلا يصدق أن فيها (قوله وهو قسمة الخ) وهو العشر لأن الفرق حصل بثقل الجميع لا بفعله فقلد يفارق الثوري صيد آخر بمنه ثم أزمته آخر ولا الأول ما أزمته حيث حكى بأنه ملك الثاني بأن الضمان يعتبر فيه العلم بالسبب لأن الأصل براءة الذمة بخلاف الملك (فصل) إذا أشرفت السفينة على الفرق جاز القاء بعض الأمتعة في البحر لسلامة البعض الآخر أي لحماها قال البلقيني بشرط إذن المالك ولو كان محجور لم يرع (٢٨٩) القاء ولو كان مراهقاً لم يحجور عليه بفسل أو لكتاب أو لعيد مأذون عليه بدون إجازة القاء إلا بإجماع الغراء أو الراهن

يده محرراً وغيره غرقت السفينة خطأ محض ولو كانت مثقلة بنسبة أعدال فوضع أسرفها بعد لامتنع بها ففرقت غرم البعض وهو قسمة إذا وزع على جميع الأعدال (فصل) إذا أشرفت السفينة على الفرق جاز القاء بعض الأمتعة في البحر ويجب أذا رجي به النجاة ولا يجوز القاء الحيوان إذا أمكن الدفع بغيره وأدامت الحاجة إلى القاء الحيوان لاقاء الأعدمين أي والعبيد كالأحرار ولو قصر من لزومه القاء حتى غرقت عصى ولا ضمان ولو أتي متاع نفسه أو غيره بآذنه فلا ضمان وبغير آذنه ضمن ولو أتي من لا خوف عليه متاع نفسه لا بقاء غيره لم يرجع ولو قال لآخر أتي متاعك في البحر وعلى ضمانه وعلى أتي ضمانه وعلى أتي ضمانه فقيته فالقاء لزمه الضمان تماماً ولا يحط بقدر حصة المالك ولو لم يقل وعلى ضمانه أو ما في معناه فلا ضمان وبغير حصة المضمون قبل هيجان الأمواج فإنه لا لقيمة في تلك الحال ولا يحصل كقيمتها في البر لا على خطر الهلاك وليس هذا الضمان على حقيقة الضمان وإن سمي ضماناً ولكنه بذل مال لتخليص نفس كماله قال أطلق أسيرك أو أعف فلان عن المصا أو علم هذا الطاع ولك كذا ففعل لزم الملتزم ولا يجب الضمان على الملتص إلا بشرطين أحدهما أن يكون الالتص عند الخوف فإما في غيره فلا ضمان قال على ضمانه وألزمه بل كالمالك إذا لم يدره أو اعلم دانتك ولك على كذا ففعل الثاني أن لا يختص فأشده الالتص بصاحب المتاع فإن اخصص كالمالك كان في سفينة مشرفة فزجل ومتاعه فقال الآخر من الشط أو زورق أو سفينته بقره أتي متاعك وعلى ضمانه فإني فلا ضمان ولا لجماله إلا لاختلافه فصل وأجابه عليه ولو اختصت القائدة بالملتص أو به أو غيره أو صاحب المتاع وغيره أو غير صاحب المتاع وجب الضمان على الملتص ولو قال أتي متاعك أو ما بالركان ضمانون كل متاع من جميعه وعلى الكمال أو على أتي ضمان وكل واحد منهم ضمان جميعه وعلى النجم فإني لزمه ضمان الجميع ولو قال أنا ضمان وركان السفينة أو على أن أضمنه والركان أو أنا ضمان وهم ضمانون فكذلك كن لو قال أردت التوزع مع صدق مجيئه ولو قال أنا وهم ضمانون لزمه ما يخصه كالمالك قال أنا وهم ضمانون كل ما بالحصة وقبل بغيره الشكل في الأولى ثم قوله عن طرف الآخرين هم ضمانون إن أراد به الإخبار عن ضمان سبق منهم أي إذن في القول واعتد فوابه لزمهم وإن أكرهوا فهم المصدقون ولو قال أردت إساءة الضمان عنهم ولا شيء سليم وإن رضوا بعده وقيل لزمهم حصتهم إن رضوا ولو قال طلقت زوجتك أو أعتقت عبدك فقال رصيتك نفذ ولو قال أنا وهم ضمان ضمنت عنهم بأنهم طردوا هو بالجميع لا حصراً فلو إذا أكرهوا صدقوا ولا يرجع عليهم ولو قال أنا وهم ضمان ضمنت عنهم (قوله وهو قسمة الخ) وهو العشر (قوله وعلى جميع الأعدال) جمع عدل في القاموس العدل المتل والطير كالعدل والجمع أعدل وعدل العدل بالكسر صم الجمل والجمع أعدل وعدل (فصل) إذا أشرفت السفينة الخ (قوله والركان) صواب العارة أن يقال وأما والركاب كجاء الروضة لأن الركان راكبوا لا بل وقيل راكبوا لانه (قوله أردت التوزع صدق به) ولم يمتنع ولا شيء علم (قوله وقيل يلزم الشكل في الأولى) أي في قوله ولو قال أنا وهم ضمانون قال الشاربي في الكشم سبعة هذا القول إلى الصغيراء ليس بمقتضى (قوله فلا شيء عليهم وإن رضوا بعده) قال في الرزمة لأن المقود

(٣٧) - (نوار) - (أي) الضامن يشترط أن يكون ماله بقلية ويكون ماله فلا ضمان إلا بقلية بمصر فيه شرط (قوله لا فعل وأجابه عليه) غرض منه فلا يستحق به عوضاً كقول المصنف كل دعاءك وأنا ضامنك فأفكحه لائش عليه (قوله والركان) قال النووي في هذبه أنه مكره والمعروف في أمة الركب لأن الركان راكبوا لا حصراً وقيل راكبوا لانه (قوله لزمه ضمان الجميع) لانه التزمه (قوله لكن لو قال أردت أن توزع صدق به) ولزمته حصته (قوله فلا شيء عليهم) وإن رضوا بعده لأن

المقتول لا توقف (قوله قال في شرح الباب يزمه الجميع) وهو الذي حكاه الرافعي عن القاضي والشيخ أبي حامد وقال الأذري أنه نص الام
(قوله قال في شرح الباب يزمه الجميع) لانه المباشرة لا تلاف نم ان كان المأمور أعجباً باعتقاده طاعة أمره ضمن الأمر (قوله ولو دعا حجر التجنيق)
بفتح الجيم والجيم في الأشهر مذ كرويت وهو فارسى معرب لان الجيم والقاف لا يجتمعان في كلمة بية (قوله قاصداً بالقصود فعمداً الخ)
لصدق حد المدة فيوجب القصاص أو الدية (اللفظة في أموالهم) (قوله وان لم يغلب) وقد غلبت معنيين أحدهما الجاعة كافي الروض فشبّه عمد
بوجوب الدية منغلقة على العاقلة قال في شرح الروض وأما الميركن همداني الثانية لان العمدة يعتمد قصد العين بدليل أنه لا قصاص على الأمر
في قوله قتل أحد هؤلاء والآخر تلتك فقتل (٢٩٠) أحدهم لانه لم يقصد عينه بخاتمة في قولهم السحرا جاعا وهو لعل صرف

الشيء عن وجهه يقال
مستحضره عن كذا أى
ما صرفك عنه واصطلاحاً
مزاولة النفوس الخفية
لافعال وأقوال ترتب عليها
أموار خارقة للعادة قاله في
حاشية الكشف وبسط
السلام عليه قال في
الروض وله حقيقة قال في
شرحه لا كافي بل يعنى عند
العزلة أو تخييل ويدل
لذلك الكتاب والسنة
الصحيحة والساو قد
يأتى بفعل أو قول بتغييره
المسحور بغير عرض وبجوت
منه وقد يكون ذلك
بوصول شيء إلى يده من
دخان أو غيره وقد يكون
دونه (قوله والتكهن) إلى
قوله وكذا أخذ الأجرة
عليها قال في الاسنى وحلوان
المدكورات أى إعطاء
العوض أو أخذها عنها
سواء بالتس الصحيح في
حلوان الكاهن والباقي
بمناه والكاهن من غير

وأصحها وأحصله ما لم يطل هو بالجميع كالأقوال اخضعها على ألف صحها لك من مالها وأضنها لك
من مالها يزمه الألف ولو قال أى متاعك على أى وهم ضئافه فاذن له في الاتقاء القاء فهل يزمه الحسة أو
الجميع لانه يشر وجهان قال في شرح الباب يزمه الجميع ولو قال أى متاعك على نصف الضمان وعلى فلان
الثالث وعلى فلان السدس زمه النصف ولو قال أى متاع فلان وعلى ضئافه ان طالبك فالضمان على المتنى
لاعلى الأمر والمتاع المتنى في البحر لا يخرج عن ملك المالك حتى لو لفظه البحر إلى الساحل فهو المالك
ويسترد الضامن المدفوع ولو دعا حجر التجنيق وقتل أحد الرامين فقد مات بفعله وفعل شركه فان كانوا
عشرة سقط عشرة وعلى عاقلة كل واحد من التسعة عشر هاء ولو أصاب آخر غيرهم وأصاب غيرهم فقصده
خطأ وان قصدوا شخصاً أو جماعة معينين فاصابوا بالقصود فعمداً كانوا أحد أثنين في منهم الإصابة غالباً
وان لم يغلب فشبّه عمد وكذا الورى سها إلى جماعة ولم يعين واحداً منهم وانقص صاحب الروضة في ترجيح
مسألة السهم حيث جعلها ناعمد خطأ وفي أول الديات عمداً معضامو جبال قصاص بخاتمة في حرم فعل
السحرا جاعا ويكرر مستحله ولو قال أنا أعلمه استوصف فان وصفه بما هو كثر كان يعتقد التقرب إلى
الكواكب السبعة أو قال أفضل السحر بقدرنى لا بقدرته تعالى فكفار وان وصفه بليس بكفر
فليس بكافر وقليم السحر ونعله حرام ان لم يتبع إلى تقديم اعتقاد كفر والافكار ولا يظهر الأعلى
فاسق كما تظهر الكرامة الأعلى غيره والتكهن واثنين الكهان وتعلم الكهانة والتنجيم والضرر
بالرمل والشعر واللعن والسحرة وتعليم هذه كلها حرام وكذا أخذ الأجرة عليها وفي فتاوى صاحب
الروضة من من قتل أو غلما إذا اقتص منه في الدنيا وأغدا الوارث على الدية أو جاعا فلا سلطانة منه
في الآخرة بمقتضى طواهر الشرع وقال غير ما أيضاً ويعطى الله تعالى المقتول ما يرى به فضلاً وكرماً
* الطرف الخامس في العاقلة دية الخطأ وشبه العمد منجأ وأعلى الجاني ثم يعمل العاقلة وللتحمل جهات
لا توقف هذا هو المتمد (قوله على المتنى لا على الأمر) لانه المباشرة لا تلاف (قوله ويسترد الضامن من
المدفوع) أى ما دفعه إلى المالك في ضمان المتاع قال في بعض الحواشى قلت ينبغي أن يضمن نقصان المتاع ان
نقص قيمته بالاتقاء (قوله فلو أصاب الحجر غيرهم) أى في العود أو أصاب غيرهم فقصده هو الخطأ في العبارة من
نوع التكرار لا ينبغي تأمل (قوله حيث جعلها ناعمد خطأ) أى شبه عمد ومانها هو المتمد (قوله كان
يعتقد التقرب إلى الكواكب السبعة) السيارات نحو السجود (قوله واثنين الكهان) الكاهن من غير
بواسطة التجم عن الغيبات (قوله كالسحرة) في القاموس هي أصل كالسحر ترى الشيء بغير ما عليه أصله
في رأى العين في الطرف الخامس في العاقلة

بواسطة عن الغيبات في المستفيل بخلاف العرافة الذي يخبر عن الغيبات الواقعة كعين السارق ومكان المروق احداها
والضالة قال في الروضة لا تضر عياله من تعاطى الزلزل وان سب على أو ما أحدث الصحيح كان ني من الأبياء بخط من وافق خله فذلك
فغناه من علم موافقته فلا بأس ونحن لا نعلم الموافقة فلا يجوز (الطرف الخامس) في العاقلة وكيفية تحملهم وسمو عاقلة العقلمه الا بل غناه دار
المستحق ويقال لتحملهم عنه لعقل أى الدية ويقال لمعهم عن المال والعقل المذموم ومنه سعى العقل عقلا عنه من الفواحش (قوله ثم
يشحله العاقلة) والمعنى في ذات أن القاصد في الحاضرة كانوا يقومون بشعره لاجلهم وهم وبنوعن أولياء الدم أخذ حقيهم فابدل الشرع تلك
النصرة بدل المال ومن تحملهم بالخطأ وشبهه ما لا تملكه ما أكثر لاسما في متعاطى الاسلحة غشت اعاتة لا يتضرر بما هو معذوفه

وأجلت الله عليهم رقة اسمهم (قوله دون أب القاتل الخ) إذ ما لهم كله وصح أنه على الله تعالى عليه وسـ لم ير زوجة القاتل وهو له هائي من العفل
وفى للناسي لا يفخذ الرجل بجره برأبناى جنباته قال الأئمة الثلاثة يتحمل (٢٩١) الأيام البينون كسائر العصابات (قوله

الثانية الولاء) خبر الولاء
لخه كصحة النسب (قوله
الى حيث ينتهي كالرث)
ومفارق الاخذ من البعيد
اذا لم يمس الاقرب بالواجب
الارث حيث يجوز الاقرب
بأنه لا يتقدر برباثة العصبه
بغلاف الواجب هنا فانه
مصدر بصرفه بنار أو
ربعه كسائى (قوله فعلى
الشكل ماعلى معشوق
منفرد) فالمعشوق كمتقى
وباعليه كل سنتان الولاء
لجميعهم لا لكل منهم (قوله
فعلى كل واحد من عصبائه
ما كان على الميت) فلا
يوزع عليهم ما كل يتحمله
المعشوق بتقدير جنايته
بغلاف ما رآنا لان
الولاء يتوزع على المتعقبن
فيوزع عليهم القدر
المتحمل بخلاف عصبه
المعشوق لا يتوزع الولاء
عليهم اذ لا يرون به فالولاء
في حقهم كالنسب (قوله
الثالثه بيت المال) خبر انما
وارث من لا وارث له أعقل
عنه وارثه (قوله فان لم
يكن في بيت المال أخذت
من الجاني) لان الوجوب
بلايه ابتداء كمال سائر
التفقات (نتيجه) كذا كره

أحداها القرابة وأما يتحمل منها من على حاشية النسب وهم الاخوة بنوهم والاعمام بنوهم دون أب
القاتل وأجداده وأولاده وأحفاده ولوجنت اسراءه ان يبين ان جميعهم يتحمل ويقدم الاقرب
فالاقرب ومعنا ان ينظر في الواجب في آخر السنة وفي الاقر بين فان كان فيهم وفاة اذ اوزع عليهم لسكرتهم
أو لقله الواجب فلا شيء على من بعدهم والا فبما رزقهم من بعدهم ثم الذين يولونهم الى ان ينتهي والمقدم أولا
الاخوة ثم بنوهم وان سفلوا ثم الاعمام ثم بنوهم ثم الاعمام الجدم ثم بنوهم ويقدم من
الشكل المسمى بالابوين على المسمى بالاب كالاخ والعلم من الابوين على الاخ والعلم من الاب ثم ذوا الارحام كافي
الارث والاخ من الام كذا في الرحم لا يتحمل الا عند فقد العصباء ولا يتصل الزوج من الزوجه الثانية الولاء
فاذا لم يكن عصبه بالنسب أو لم يتزوج وع كان الجاني عتقا فاعمل معتقه فان لم يكن أو أفضل شيء فعصبته
من النسب وان لم يكن أو أفضل شيء فمقتى المعشوق ثم عصبائه فان لم يكن فمقتى الاب ثم عصبائه فان لم يكن فمقتى
معتق الاب ثم عصبائه فان لم يكن فمقتى الجدم ثم عصبائه كذلك الى حيث ينتهي وجنابة القبط يتحمل عصباء
من يثبت نسبهم وعتيق المرأة يتحمل جنباتها من يتحمل جنباتها ولو اعتق جماعة عبد او بنتي خطأ أو شيها
فعلى الشكل ماعلى معشوق منفرد كان أو اغنياء فعلى الشكل نصف دينار وان كانوا متوسطين فربع دينار
وان كانوا بعباد بعضا فعلى الفتنى حصص من النصف لو كان الشكل أغنياء وعلى المتوسط حصص من الربع
لو كان الشكل متوسطين ولو اعتق واحد من مات من اخوة مثلا فعلى كل منهم نصف دينار أو ربعه اذا وافقه
في البسار أو المتوسط وان خالفه فانظر الى بسار الميت وتوسطه ولومات واحد من المتعقبن أكلهم فعلى كل
واحد من عصبائه ما كان على الميت وهو حصصه من نصف أو ربع فان كانوا ثلاثة أغنياء فعلى كل واحد
السدس فان مات واحد منهم عن ثلاثة اخوة فعلى كل واحد منهم السدس ولا يتصل العتق من المعشوق الثالث
بيت المال فاما لا يمكن القتل عصبه بالنسب وبالأولاد وأولاه عصبه معسرون أو أفضل من الواجب شيء ففي
بيت المال في ثلاث سنين ان كان مسلما والا ففى ماله فان لم يكن في بيت المال مال أخذت من الجاني في ثلاث
(قوله دون أب القاتل الخ) انما لهم كله (قوله ولو جنت اسراءه) من الجنايه لاسن الجنون (قوله هو ابن
ابن جميعهم يتحمل) اذ البسوة هنا ما منع لانه بعضها المانع لاثم لوجود المعشوق معه (قوله ثم ذوا الارحام)
قال في التحفة ولا يتحمل ذو الارحام الا اذا رزقناهم (قوله فعلى الشكل ماعلى معشوق منفرد) لان
الولاء لجميعهم لا لكل منهم (قوله ولو اعتق واحد ومات) يعنى لو كان المعشوق واحدا ومات عن
اخوة مثلا فعلى كل منهم الخ وقال ق مامرأ تقام قوله فعلى الشكل ماعلى معشوق منفرد لان الولاء يتوزع
على العصبه لانه لا يرون به بل يرون به وكل منهم يتحمل له الولاء كاملا فانه كالاقرأ أصله (قوله فانظر
الى بسار الميت وتوسطه) قال في التحفة ومعنا ان النظر في الربع والنصف الى غنى المضروب عليه أى
وتوسطه فالمراد بقوله ما كان يتحمله أى من حيث النصف لا بالنظر لغير ربع أو نصف فلو كان المعشوق متوسطا
وعصبته أغنياء ضرب على كل النصف لانه الذى يتحمله لو كان منهم وعكس ولم أر من يبعه على هذا الكنه
واضح اه وهذا عمل خطأ ما قاله المصنف فانظر الى بسار الميت وتوسطه وقوله بعد فان كانوا أى المعشوقون
ثلاثة أغنياء فعلى كل واحد من المتعقبن السدس الى قوله فعلى كل واحد منهم السدس متفرع على ان
النظر الى بسار الميت وتوسطه دون التحمل وقد علمت ما فيه (قوله ولا يتحمل العتق من المعشوق) اذ لا رث
ولا عصبه ولا عتيقة (قوله أخذت من الجاني) واعلم ان المتجه عدم عود تحمل العاقلة بعد وصلها لمتيهمه

ابن حجر في التحفة هل يعود التحمل اذ عر بعد صلاح حبه لان المانع يحقره مثلا فزال اولاد الجاني هو الاصل ففى خوطب بمن
حيث الاداءه اشتق عليه ولم ينقل عنه لا قطع النظر لثبته غيره عنه حينئذ كل محتمل والثاني أقرب قال ثم أتت في كلام الزركشى ما يقتضى
ان يخرج هذا على مامر في النظر غير صحيح لان الجراة الغنية لا تلزمها طهر عند احبار زوجها لان التحمل ثم امسوا له وضمانا وكل يقتضى

الاستقرار على المحمل بخلافه هنا فإنه محض مواساة شبه النية بدليل وجوبه على الأصل إذا لم يسلحوا القنابة وحسنه انجبه عدم تحملهم واستقرار الجاني مطلقاً (قوله فإن لم يكن له مال فهل يثبت في ذمته وجهان) أو بهما التثبت لاسم في التنبية أو فصل في العاقلة شروط (قوله فإن كان ذكر اغرم ما أدى (٢٩٢) عنه) اعتباراً بما في نفس الأمر كافي شاهد النكاح ووليّه ومصحح البقيني

خلافه قال البناء التحمل على الموالاة والماصرة الظاهرة وقد كان في هذا وفي ستر التوب كالتي فلا نصرته وظاهره يغرمه للمستحق لا للمؤدى ويرجع هو على المستحق (قوله وإن كان معقلاً) أي مكتسباً (قوله فلا يثنى لما مضى ولا لما يأتي) بخلاف البسار والأصاريك يأتي

قال الرافعي أنهم ليسوا أهلاً للنصرة في البدن في الابتداء ولا يكلفون النصره بالمال في الانتهاء والمصر كل أهل للنصرة وإنما يعتبر المال لئلا يمكن من الأداء فيعبر وقت (قوله والذي يضرب على الفتي نصف دينار) أي مثقال ذهب خالص أو قدره دراهم وهو ستة منها لأن ذلك أول درجة المواساة في ذمة القصد (قوله وعلى المتوسط ربع دينار وقدره) لأن مادونه نافي بدليل عدم القطع به في السرقة والخافق الفتي وبالقدير أفرأط أو تقرطاً وضبط الفتي والمتوسط بما ذكره الإمام وتبعه

الغزالي وغيره وضبطه البغوي فيما للقاضي بالعرف ولا ترجع في الروضة ويرجع ابن القري في محصرها ما ذكره (قوله ولو مات تحمل عليه) أي قوله فإنه يسقط لأن الوجوب عليهم سبيله المواساة وعلى الخاني سبيله صيانة الحق عن

الضياع فلا يسقط (قوله ولو غرم الجاني) أي قوله ويرجع الخاني على العاقلة قال ابن حجر في شرح الارشاد بخلاف ما لو غرم الجاني لفقه ما في بيت المال ثم غني بيت المال لا يؤخذ منه قال والفرق أن العاقلة حالة الأخذ كالوأم أهل التحمل بخلاف بيت المال

الغزالي وغيره وضبطه البغوي فيما للقاضي بالعرف ولا ترجع في الروضة ويرجع ابن القري في محصرها ما ذكره (قوله ولو مات تحمل عليه) أي قوله فإنه يسقط لأن الوجوب عليهم سبيله المواساة وعلى الخاني سبيله صيانة الحق عن

الضياع فلا يسقط (قوله ولو غرم الجاني) أي قوله ويرجع الخاني على العاقلة قال ابن حجر في شرح الارشاد بخلاف ما لو غرم الجاني لفقه ما في بيت المال ثم غني بيت المال لا يؤخذ منه قال والفرق أن العاقلة حالة الأخذ كالوأم أهل التحمل بخلاف بيت المال

فصل بدل الأطراف

الحرف والحق بدل العبد بدل

الحرف لانه آدمي وشعلى به

القصاص والكفارة (قوله)

ولا ينقص الاجل عن سنة

قال الرافعي وكان سبه ان

القصاص كالزرع والثمار

تكرر كل سنة فاعتبر منها

ليجمع عندهم ما يتقونونه

فيؤاؤون عن تمكين (قوله)

وأجل الدية الكاملة ثلاث

سنين) كإرواء البقي من

قضاء عمر وعلى رضي الله

تعالى عنها وعزاه الشافعي

في المختصر الى قضاء النبي

صلى الله تعالى عليه وسلم

(قوله) ولو اختلف السيد

والعاقلة في قيمته صدقوا

بإجماعهم) لانها الفارمة

(قوله) ولو قتل اثنين أو ثلاثة

(الح) لان الواجب مختلف

ومستحقوه مختلفون

فلا يؤخر حق بعضهم

بإستحقاق غيره كالأبوين

المختلفة اذا اتفق القضاء

أحاطا فلا يؤخر حق بعض

أعضائها لبعض بل يساوي

على قدر إستحقاقهم (قوله)

وان قتلهم مرتبا) الى قوله

ثلاثة فان وقع قتل واحد

في السنة الاولى والثاني في

الثانية والثالث في الثالثة

فتؤجل ديالهم في خمس

سنين يؤخذ كل سنة قدر

ما مضى منهم (قوله) وهو الثالث

مضروب على عاقلته في

ثلاث سنين) كل سنة ثلث

فصل بدل الأطراف وأروش الجراحات والحكمات خطأ أو شبها قبلها وكثيرها ولو نصف دينار

أور بعد يضرب على العاقلة مؤجلا يوزع عليهم كدية النفس وقية العبد ولا ينقص الاجل عن سنة

وأجل الدية الكاملة ثلاث سنين يؤخذ آخر كل سنة ثلثها من العاقلة فان لم يكن أو ففضل شيء من بيت المال

من مهم المصالح فان لم يكن من مال الجاني فان لم يكن في ثبوته في ذمته خلاف وفي دية النفس الناقصة ينظر

الى القدر وقية المرأة تضرب في سنتين يؤخذ في آخر الاولى ثلثها وفي آخر الثانية الباقي ودية اليهودى

والصحراني والجوسى ونحوه وغرة الجنين تضرب في سنة تؤخذ في آخرها ودية الأطراف وأروش الجراحات

والحكمات خطأ أو شبها ان لم تبلغ ثلث دية الحرا أو بلفته ولم تزد تضرب في سنة وان زادت ولم تزد على

الثلثين في سنتين وان زادت ولم تزد على دية الحرف في ثلاث وان زادت ولم تزد على ثلث في أربع وان زادت

ولم تزد على ثلثين في خمس وان زادت ولم تزد على ديتين في ست وهكذا اوقية العبد وأروش أطراف كدية

أطراف الحرو وجراحاته في الضرب لافي الجلس فاه يقوم بغالب قعد البلد ويؤدى لا الا بال ولو اختلف السيد

والعاقلة في قيمته صدقوا بإجماعهم ولو صدقة الجاني فلا بد عليه ولو ادعت العاقلة ان مقتول عبد صدقوا

بجمعهم وعلى مدعى الحرية البينة ولو ادعوا ان القاتل مرتد فعلهم البينة ولو قتل اثنين أو ثلاثة معا خطأ

ضربت في ثلاث سنين ويؤخذ عند آخر كل سنة لكل قتل ثلث دية وان قتلهم مرتبا ضربت دية كل

واحد في ثلاث سنين كل واحدة من يوم قتله الى متنها على التدخل لاهى التعاقب ثلاثة ثلاثة ثلاثة ولو قتل

ثلاثة واحد اخطأ فالدية موزعة على عواقلهم وحصة كل وهو الثلث مضروب على عاقلته في ثلاث سنين ولو

كانت العاقلة حضروا في بلد الجناية فلا كلام وان غابوا فان كان لهم هناك مال أخذ منه والا فيحكم القاضي

عليهم بالدية وكتب الى قاضى بلدهم ليأخذها وان شاء حكم القتل وكتب الى قاضيهم ليحكم بالدية

ويأخذها وان غلب بعضهم فان تساوا في الدرجة ضرب على الكل وان اختلفوا فيها فان كان الحاضر ون

أقر بين وزع عليهم وان لم يقر كتب بماتى وان كانوا أبعدين ضرب على الاقر بين فان لم يقر فعلى الكل

قال شارح الباب والمتبرقى الغيبة مسافة القصر ولا يوجد ذلك الا في كتابه والفرض من الغيبة ان كان

تقديم أبعدين أو تخصيهم بالضرب فلا أثر له كما سمعت وان كان العرض نفاذا لحكم على الغيب فينبى

ان يعتبر مسافة ينفذ فيها حكم الحاكم على الغائب لا مسافة القصر وهذا جلي لا ينسكه الامعاء

فصل بدل الأطراف (قوله) لا ينقص الاجل عن سنة) اذ القوائد كنحو الثمار تكرر كل سنة

فاعتبر منها ليجمع عندهم ما يتقونونه (قوله) في ذمته خلاف) وقدم ان المعقد الثبوت (قوله) صدقوا

بإجماعهم) اذا اصر راءة ذمتهم عن الزيادة (قوله) وان قتلهم مرتبا ضربت دية كل واحد) الى قوله ثلاثة

ثلاثة فان وقع قبل واحد في السنة الاولى والثاني في الثانية والثالث في الثالثة مثلا فتؤجل ديالهم خمس سنين

في السنة الاولى ويؤخذ ثلث دية للقتول الاولى وفي الثانية يؤخذ ثلث للقتول الاولى وثلث الثاني وفي الثالثة

يؤخذ ثلث للقتول الاولى وثلث الثاني وثلث الثالث وفي الرابعة يؤخذ ثلث للثاني وثلث الثالث وفي الخامسة

يؤخذ ثلث الثالث وقوله ثلاثة ثلاثة ثلاثة الى ثلاثة سنين لا اول ثم ثلاث الثاني ثم ثلاث الثالث بيان لقوله

لاعلى التعاقب (قوله) والفرض من الغيبة ان كان تقديم أبعدين) أى الأبعدين الحاضرين على

الاقر بين الغائبين بسبب الغيبة الى مسافة القصر ثم اذا لم يقر فعلى الاقر بين الغائبين أو تخصيهم أى

تخصيص الأبعدين الحاضرين بالضرب أى ان وقع فلا أثر له أى لذلك الفرص أى فلا أثر للغيبة الى مسافة

القصر في هذا الفرص اعنى التقديم أو التخصيص لانك سمعت من قولنا وان كانوا أى الحاضرون أبعدين

ضرب على الاقر بين الغائبين ان الوجوب على الاقر بين الغائبين بمسافة القصر ولا يتقدم الأبعدون

الحاضرون على الاقر بين الغائبين (قوله) بمسافة ينفذ فيها حكم الحاكم على الغائب) وهى مسافة فوق

ما يحصيه كجميع الدية عند الانفراد (قوله واشتد الصرب من وقت زهوق النفس) لانه مال يحل باغتصابه لا لجل فشكل ابتداء مجلد من وقت وجوبه كسائر الديون الموجبة (قوله وفيما دون النفس ان اندملت ولم يسرق وقت الجناية) لان الوجوب يتعلق بها (قوله ولومعت سنة) الى قوله والخلاف الخ ارجع منه كافي شرح الرض انهم لم يطالبوا به كالا مطالب الجاني قبل الاندمال (قوله وان سرت الى عضو آخر) الى قوله من سقطها هذا ما رجح في الرض وجرى عليه الحالوى الصغير وغيره وقبل ابتداء اعمدة الواجبين من سقوط الكف وقيل من الاندمال في الطرف السادس في دية الجنين والاصل (٢٩٤) فيها خبر الصحيحين انه صلى الله تعالى عليه وسلم قضى في الجنين بفرقة عبد

أو أمه يترك تنوين غرة على الاخافة البيانية وتوحيها على ان ما جاهد ابدل منها وفيه فصول الاول في الموجب (قوله فلو مات) الى قوله وان سمع صراخه للشك في وجود الجنين قال في الصحاح الصراخ الصوت (قوله ولو كانت منتفخة البطن) الى قوله فكذلك لجواز ان ذلك كان ريحاً فأنشت (قوله ووجبت الغرة) وهي اختيار وأصلها بياض في وجه الفرس وأخذ بعض العلماء منهم اشتراط بياض الرقيق الآتي وهو شاذ قاله ابن حجر (قوله وان انفصل حياً) الى قوله فلا ضمان على الجاني سواء زال أم الجنابة عن أم قبل الفداء أم لا لان الظاهر انه مات بسبب آخر (قوله ولا يشترط بلوغه وقتا يعيش الولديه) وهو سنة أشهر فاقفوها ولو ماتت المضروبة ثم انفصل ميتا وجبت دية لها غرة للجنين وان انفصل حياً مات وجبت ديتان وورثت منه ان مات أولاً وهو من ان مات أولاً لا فرق في وجوب الغرة بين ان يكون الجنين ذكراً أو أنثى وأخفى أوجه قول الحال كان ثابت النسب أو غيرهما ثم انقضاه أو انقضاه ولو اشترك اثنان في الضرب فالغرة على عاقلتهما مناصفة ولو ألفت جنينين وجبت غرتان ولو ألفت حياً وميتاً فلكل حكمه ولو ألفت بدناً أو رجلاً أو غير ذلك مما يدل على مصور ومات ولم ينفل وجبت غرة وكذا لو ألفت رأسين أو أربعاً أو سبعاً أو رجلين أو ألفت بدنين وجبت غرتان ولو ألفت بدناً أو رجلاً لم انفصل فقيده البدن والرجل ميتاً بل اندمال وجبت غرة وان انفصل حياً فقيده بالاندمال ومات وجبت دية كاملة وان عاش فان قالت القوا بل انها يدمن لم يتحقق الحياة فيه وجب نصف غرة وان قلن انها يدمن خلقت فيه وجب نصف الدية وكذا ان عرف انفصال اليد بعد وجود الحياة بان انقش عقيب الضرب ثم انفصل مسافة العدوى ولودون مسافة القصر (قوله الخلاف في مطالبة الجاني قبل الاندمال) والاصح انهم لا يطالبون بالارش كالا مطالب به الجاني في الطرف السادس في دية الجنين (قوله صراخه) أي صوتاً (قوله فزال فكذلك) أي لم يجب شيء لجواز ان يكون ذلك ريحاً (قوله استهل) في القاموس استهل الحسى رفع صوته بالبكاء (قوله ثابت النسب أو غيره) كن زناً (قوله وكذا لو ألفت رأسين الخ) أي وجبت غرة لان الشخص الواحد قد يكون له رأسان أو أربعاً أو بدناً أو رجلين والاصل رابعة ذمتهم عن الزيادة (قوله ولو ألفت بدنين وجبت غرتان) اذا الجنين الواحد لا يكون له بدنان هذا اذا لم يتحقق اتحاد الرأس والا

أما يترك تنوين غرة على الاخافة البيانية وتوحيها على ان ما جاهد ابدل منها وفيه فصول الاول في الموجب (قوله فلو مات) الى قوله وان سمع صراخه للشك في وجود الجنين قال في الصحاح الصراخ الصوت (قوله ولو كانت منتفخة البطن) الى قوله فكذلك لجواز ان ذلك كان ريحاً فأنشت (قوله ووجبت الغرة) وهي اختيار وأصلها بياض في وجه الفرس وأخذ بعض العلماء منهم اشتراط بياض الرقيق الآتي وهو شاذ قاله ابن حجر (قوله وان انفصل حياً) الى قوله فلا ضمان على الجاني سواء زال أم الجنابة عن أم قبل الفداء أم لا لان الظاهر انه مات بسبب آخر (قوله ولا يشترط بلوغه وقتا يعيش الولديه) وهو سنة أشهر فاقفوها ولو ماتت المضروبة ثم انفصل ميتاً وجبت دية لها غرة للجنين وان انفصل حياً مات وجبت ديتان وورثت منه ان مات أولاً وهو من ان مات أولاً لا فرق في وجوب الغرة بين ان يكون الجنين ذكراً أو أنثى وأخفى أوجه قول الحال كان ثابت النسب أو غيرهما ثم انقضاه أو انقضاه ولو اشترك اثنان في الضرب فالغرة على عاقلتهما مناصفة ولو ألفت جنينين وجبت غرتان ولو ألفت حياً وميتاً فلكل حكمه ولو ألفت بدناً أو رجلاً أو غير ذلك مما يدل على مصور ومات ولم ينفل وجبت غرة وكذا لو ألفت رأسين أو أربعاً أو سبعاً أو رجلين أو ألفت بدنين وجبت غرتان ولو ألفت بدناً أو رجلاً لم انفصل فقيده البدن والرجل ميتاً بل اندمال وجبت غرة وان انفصل حياً فقيده بالاندمال ومات وجبت دية كاملة وان عاش فان قالت القوا بل انها يدمن لم يتحقق الحياة فيه وجب نصف غرة وان قلن انها يدمن خلقت فيه وجب نصف الدية وكذا ان عرف انفصال اليد بعد وجود الحياة بان انقش عقيب الضرب ثم انفصل مسافة العدوى ولودون مسافة القصر (قوله الخلاف في مطالبة الجاني قبل الاندمال) والاصح انهم لا يطالبون بالارش كالا مطالب به الجاني في الطرف السادس في دية الجنين (قوله صراخه) أي صوتاً (قوله فزال فكذلك) أي لم يجب شيء لجواز ان يكون ذلك ريحاً (قوله استهل) في القاموس استهل الحسى رفع صوته بالبكاء (قوله ثابت النسب أو غيره) كن زناً (قوله وكذا لو ألفت رأسين الخ) أي وجبت غرة لان الشخص الواحد قد يكون له رأسان أو أربعاً أو بدناً أو رجلين والاصل رابعة ذمتهم عن الزيادة (قوله ولو ألفت بدنين وجبت غرتان) اذا الجنين الواحد لا يكون له بدنان هذا اذا لم يتحقق اتحاد الرأس والا

كون السبب اخرج من المتيقن (قوله ولو ألفت بدناً) الى قوله وجبت غرة لان العلم قد حصل بوجود الجنين وان والظاهر ان اليد كانت الجنابة (قوله وكذا لو ألفت رأسين الخ) لا مكان كونهما الجنين واحد بعضهما أعلى وبعضها اذ دعوى الشافعي رضى تعالى عنه انه أخبر بأمره لمراسن ففكها بما ثمه وبنار ونظر اليها وطلقها وظهر انه لا يجب لعضو الثالث فاكتر حكومة قاله في الاسي (قوله ولو ألفت بدنين وجبت غرتان) اذا الواحد لا يكون له بدنان فالدنان يستلزمان رأسين فلو لم يكن الرأس فالجميع بدن واحد حقيقة فلا يجب الاغرة واحدة (قوله لم ان فصل فقيده اليد) الى قوله وجبت غرة لان الظاهر ان اليد بدنية منه بالجنابة (قوله وجب نصف غرة) كان

يدل على نصف دية (قوله وان شك) بان لم تشهد القوايل بذلك ولم يعلم فنصف غرة اليد عملاً باليقين (قوله لم يضمن الجنين حياً كان أم ميتاً) نزول الالم الحاصل بالجنابة (قوله وقيل راجع القوايل) أي ان شهد انما يضمن خلقت فيه الحياة فيجب نصف دية كاسبق ووجهه الروض قال في شرحه ورجح به ابن الصياغ وغيره (قوله وان انفصل تام (٢٩٥) الاعضاء) الى قوله وجبت غرة ولأشئ في اليد

وان شك وجب نصف الغرة ولو ألقته بعد ان دماله لم يضمن الجنين حياً كان أم ميتاً وأما اليد فان خرج ميتاً وجب نصف الغرة وان خرج حيواتاً وعاش فقيل يجب نصف غرة وقيل راجع القوايل وان انفصل تمام الاعضاء فان انفصل ميتاً بلا اندمال وجبت غرة وان انفصل حيواتاً وجبت دية وان عاش لحكومة وهذا التفصيل قطع الغزالي وفي الشقة والتهذيب انه ان انفصل ميتاً فترثان وان انفصل حيواتاً فدية وغرة ولو ألقته ولا جنينا كاملاً ثم ادفع ذلك الحكم ولو انفصل بعد الاندمال فلا شيء للجنين

الفصل الثاني في الموجب فيه وفي الواجب **الحكم** أما الموجب فيه فأنما يجب الغرة اذا انفصل ما ظهر فيه صورة الأدمي من بدأ وأصبح وأظفر وغيرها وكفي الظهور في طرف واحد ولا يشترط في الأطراف كلها ولو لم يظهر شيء من ذلك وشهدت القوايل بان فيه صورة خفية يختص بعقرتها أهل الخبرة وجبت غرة وان قلن ليست فيه صورة خفية لكن لو بقي لشعوراً وشككن في أمه أصل آدمي أم لا لم يجب وليس في الفاء العلقه شيء وأما الواجب فلا يجب الغرة الكاملة إلا للجنين كامل وهو المحكوم بالاسلام تبعاً لآبوه أو لأحد هو باخر به تبعاً لآبوه الأم وأوجب أخو عمرها كفي نكاح الغرور واعتاق السيد الجليل وحده فاما المحكوم باليهود والنصارى تبعاً فيه ثلث غرة المسلم وهو بعير وثلاث فيشترى به غرة وان وجدت والافضل الى قية الايل والمحكوم بالتمجس ففيه ثلث عشر غرة المسلم وهو ثلث بعير فيشترى به غرة وان وجدت والا فلا بل وأدبراهم ولو كان أحد أبويه يهودياً وبصرانياً أو آخر مجموعيها فكجنين الأشرف ولو جنى على ذمية حبلى من ذى فأسلم أحد هاتمها جهضت وجبت غرة كاملة وكذا لو جنى على أمه حبلى فعتقت ثم ألقته ميتاً وللسيد منه الأقل من عشر قيمة الأم ومن الغرة ولو جنى السيد على أمته الحامل من غيره فعتقت ثم ألفت الجنين فلا شيء وأما الجنين الرقيق ففيه عشر قيمة الأم أكثر ما كانت من الجنابة الى الإجهاض ذكرنا كان الجنين أو أنثى قنة كانت الامنة أو مبدرة أو مكاتبه أو مستتلة ولو كان الجنين سلباً والام مقطوعة الأطراف تقدر سليمة وتقوم ولو كان فقيد الأطراف والام سليمة لم تقدر مقطوعة ولو كان رقيقاً

غرة واحدة (قوله وان شك وجب نصف الغرة) عملاً باليقين (قوله ولألقته) أي الجنين بعد الاندمال لم يضمن الجنين حياً كان الخ اذا الالم الحاصل بالجنابة قد زال (قوله وأما اليد فان خرج) أي الجنين ميتاً وجب الخ (قوله وقيل راجع القوايل) أي ان شهد انما يضمن من خلقت فيه الحياة فيجب نصف دية وان قلن انها يضمن لم يتعلق الحياة فيه فتجب نصف غرة وهذا هو المعتبر (قوله بلا اندمال) أي اندمال جنابة الأم هكذا فهم من التعفة ويحفل أن يقال بلا اندمال جنابة الجنين تأمل وجبت غرة ولأشئ في اليد لأجل انما ائتمار الله هذا الجنين وأمنع أثرها (قوله وان عاش لحكومة) لأجل انما ائتمار الله الجنين (قوله وبهذا قطع الغزالي) وهو المعتبر (قوله ولو انفصل بعد الاندمال) أي بعد اندمال جنابة الجنين والام فلا شيء للجنين ونجى المولود من الاحتمال المذكور وبعد اندمال جنابة أحد هاتمها فتجب غرة كالأنثى ولا حكومة ليدل على دخولها في الغرة **الفصل الثاني** في الموجب فيه (قوله وأوجب أخو عمرها) أي المحكوم باليهود والنصارى تبعاً فيه ثلث غرة المسلم وهو بعير وثلاث فيشترى به غرة وان وجدت والا فلا بل وأدبراهم ولو كان أحد أبويه يهودياً وبصرانياً أو آخر مجموعيها فكجنين الأشرف ولو جنى على ذمية حبلى من ذى فأسلم أحد هاتمها جهضت وجبت غرة كاملة وكذا لو جنى على أمه حبلى فعتقت ثم ألفت الجنين فلا شيء وأما الجنين الرقيق ففيه عشر قيمة الأم أكثر ما كانت من الجنابة الى الإجهاض ذكرنا كان الجنين أو أنثى قنة كانت الامنة أو مبدرة أو مكاتبه أو مستتلة ولو كان الجنين سلباً والام مقطوعة الأطراف تقدر سليمة وتقوم ولو كان فقيد الأطراف والام سليمة لم تقدر مقطوعة ولو كان رقيقاً

لكمال الجنين حال الإجهاض ولان الاعتبار في قدر الضمان بالمال (قوله وللسيد منه الاقل الخ) لان الغرة ان كانت أقل فلا واجب غيرها أو العشر أسهل فهو الذي استحقه السيد وما زاد باخر به (قوله وأما الجنين الرقيق ففيه عشر قيمة الأم الخ) على ان اعتبار الغرة في الحر بعشر دية أو بما لم يتبرع به من نفسه بشد بر الحياة فيه بل قيمة أمه لعدم نفوذ استقلالها بفصلها ميتاً (قوله ولو كان الجنين سلباً) الى قوله لم تقدر مقطوعة كالمولود كانت كافره وهو مسلم ولان نقصه قد يكون من أثر الجنابة واللائي الاحتياط والتلفظ كالمغص

والام حوبان كانت لرجل والجنين لآخر فاعتفها سببها واقت جنبنا فقدر الام رقيقة وتقوم ولوحبت مشتركة من زوج أوزنا قالت جنبنا فواجب للسيد بن ولور بها أحد هما قالت ميتا زمه نصف عشر قيمة الام لشره وبهر نصفه ولو وطئها مشتركة فبطلت واقت جنبنا فان أسير فالجنين حرو على عاقلة الجاني غرق قلن يلحقه الجنين وان أسير فقصه حرو على الجاني نصف غرق قلن يلحقه ونصف عشر قيمة الام لمن يلاحقه

الفصل الثالث في شروط الفرة وفي مستحقها وفي المستحق عليه أما الشروط فان تكون سليمة من عيب شئت الردوان تبلغ سبع سنين وان تميز ولم تضعف عن العمل بالرم وغيره وان تبلغ قيمتها نصف عشر دية الرجل أو عشر دية المرأة فهو خسن من الابل ولا تعين نوع من رومي ولا هندي ولا نجي ولا غيرها ويحبر على قبول الله كزالاتي ولا يحبر على قبول الخصي والخنثى والكافر ولا على من لم يبلغ سنه سبعاً أو بلغ ولا تميزه ولا على من ضعف بالرم ولورضى وسامح وقبل جازو لو وجدت بصفتها فلا جبار على قبول غيرها ولا يجوز الاعتياض عنها تراشياً وقيل يجوز وان لم يوجد فيجب خسن من الابل فان فقدت قيمتها أو ما المستحق فهو ورثة الجنين ولو كان مات مورثه ووقف له شيء فلا يجعل الموقوف لورثته بل هو لورثة مورثه ولو جنت الحامل على نفسها يشرب دواء أو كده أو حبل شيء ثقيل أو بطرفة أو غيرها واجهضت وجبت الفرة على عاقلة أو لائش طامنها بالانها قاتلة ولو ضربت وجهه قالت جنبنا وجبت غرة على عاقلة ولا شيء لمنهالا فقاتل وأما المستحق عليه فهو عاقلة الجاني خطأ كانت الجنانية فان قصدت الحامل فاصابها أو شها بان قصدها بما لا يؤدي إلى الإجهاض غالباً فاجهضت ولا يكون عدا محضاً لأنه لا يتحقق وجود ودحياته وموضعه حتى يقصد ويغلظ في شبه العمد بان يؤخذ حقة ونصف وحصة ونصف وخلفان قال الرافعي والنووي وشارح الباب ولم يتكلموا في التغليظ عند وجود الفرة إلا أن الروابي قال واذا وجدت الفرة فينبغي أن يقال يجب غرة قيمتها نصف عشر الدية المغلظة ودعوى نفي التكلم غير مسلم فان الفرائض قطع في البسيط في أول الديات بعدم التغليظ وبدل الجنين الرقيق على العاقلة ويكون لسيدته ولو قطع طرف حامل أو جرحها قالت جنبنا وجب مع الفرة ضمان الجنانية إرشاد حكومة والواجب مختص بها وفي مال الجاني ان بعدم ولونأت بالضرر واقت جنبنا ولم يبق شين فلا شيء في الحكومة عتمة بها بخاتمة أسقط جنين ميتاً فادعى وارنه على آخر أنه كان بجنايته أنكر الجاني الجنانية صدق جنيته ولا يقبل من المدعي الارجلان ولو أقر بالجنانية أو أنكر الاسقاط ولم يكن هناك سقطاً وكان وقال انه ملتقطاً واستعار فهو

كالغائب (قوله بان كانت لرجل والجنين لآخر) بوصية (قوله ولو لحبت مشتركة) أي جارية مشتركة من زوج أوزنا أي حبت من زوج أوزنا (قوله واقت جنبنا) بجنايته أجنبي (قوله وان أسير فقصه حرو) لعدم السراية (الفصل الثالث في شروط الفرة) (قوله ولا يجوز الاعتياض عنها تراشياً) كالأبجوز الاعتياض عن ابل الدية (قوله ولومات مورثه ووقفه شيء) أي لومات مورثه وتوقف متروكة للجنين فلا يجعل الخ لانه لم يثر المتروكة اذا الجنين اغايرت بالا فتصل حيا (قوله وبطرفة) أي وثبة (قوله إلا أن الروابي الخ) وماقال الروابي هو المتمد (قوله والواجب مختص بها) أي وضمان الجنانية يكون لها خاصة (قوله وفي مال الجاني ان تمد) أي ويكون ضمان الجنانية في مال الجاني ان تمد وعلى العاقلة ان لم تمتد (قوله ولم يبق شين ولا شيء) أي للضرر وبثوب غرة على الجاني (قوله الارجلان) اذا ضرب بماعيل الرجل عليه غالباً والمتمد الاكتفاء فيه برجل واحد اثنان وهو قضية قولهم ان الجنانية التي لا توجب الامال كقتل الخطأ تثبت بذلك

الكفارة لا يضر فيها عيب لا يعمل بالعمل لانها حق الله تعالى ولورود الخبر هنا بلفظ الفرقوهي اختيار كما صرح والمعي بخلافه (قوله) وان تبلغ قيمتها نصف عشر دية الرجل لانه لا يمكن تكميل الدية لعدم كمال حياته ولا اهدار فقد رت باقل دية وردت وهو الخنس في الموصحة والسن وبجانب ثلاثة اجرة وثلاث في ائمة غير الابل لم يرد بخصوصه بل لم من توزع مال الاصم على أجزائها (قوله والكافر) كذا في الرضة قال في شرح الروض وهو محمول بقرينة ما مر في البيع على كافر ببلد تغل فيه الرغبة أو على مرتد أو كافر يتنع وطؤها لتجنب أو نحوه (قوله ولا يجوز الاعتياض عنها تراشياً) كما لا يصح الاعتياض عن ابل الدية (قوله فان فقدت قيمتها) أي الابل لا قيمة الفرة لان قيمتها قد تبلغ دية كاملة أو تزيد عليها ولا يسيل إلى نجابها ولان الابل هي الاصل في الديات فوجب الرجوع اليها عند فقد الموصوص عليه (قوله أو بطرفة) أي وثبة (قوله لا ان الروابي) الى قوله نصف عشر الدية المغلظة قال في أصل الرضة وهو حسن بخاتمة سقط جنين ميتاً لعملاً بالأصل وعلى الوارث البينة بما يدعيه وتقدم بينة الوارث ان أقام كل منها بينة بما ادعاه لان معيار زيادة علم

(قوله لكن تقبل شهادة النساء) لان الاجهاض والاستهلال ونحوه لا يطلع عليه غالباً الا النساء كالأولاد فقبل على ذلك لأصل الجناية وإنما يقبل فيه الرجال صريح به في أصل الروضة وعمله المشو إلى أن الضرب مما يطلعون عليه غالباً لكن صرح الماوردي بالكشف فيه برجل وامرأتين حكاه عنه الأذري ثم قال وما قاله هو قضية ما يأتي في الشهادة من أن الجناية التي لا تثبت الا للمال تقتل الخطأ تثبت بذلك (قوله) ولا تقبل هذه الشهادة الا من رجلين) قال الأذري وسيأتي

(٢٩٧)

كلام الماوردي يقتضي الاكتفاء برجل

وامرأتين نظير ما مر عنه

(قوله ولو أقام كل ينة على

ما يقوله فينة الوارث أولى)

لان معناه يادة علم كاقدم

فصل في كفارة القتل

(قوله فان لم يستمع فلا

اطعام) اقصارا على الوارد

فيها من اعتاق وقيمة مؤمنة

فان لم يجد فصيام شهرين

متتابعين ولا يحمل المطلق

على المقيد في الظاهر كقفلوا

في قيد الايمان حيث

اعتبروه ثم جلا على المقيد

هنا لان ذلك الحاق في

وصف وهذا الحاق في أصل

وأحد الاصلين لا يلحق

بالآخر بدليل ان اليد

المطلقة في التيمم حلت

على للمقيد في المرافق في

الوضوء ولم يحصل اكمال

الرأس والرجلين في التيمم

على ذكرهما في الوضوء

(قوله وعلى الصبي

والجنون) لان غاية فعلهما

انه خطأ وهي تجب فيه وانما

لم يلزمهما كفارة وقاع

رمضان لانها مرتبطة

بالتكليف وليسا من أهله

المصدق أيضا لكن تقبل شهادة النساء وان أقر الجناية والاسقاط وأنكر كون الاسقاط بسبب جنائته فان أسقطت عقيب الجناية ففي المصدقة باعين سواء قال انها شربت دواء أو ضربت بلثها آخر أو قال انفصل وقت الولادة لان الجناية بسبب ظاهر والاصل عدم سبب آخر ولو أقام ينة على انها شربت أو ضربت بها آخر سمعت وان أسقطت بعد مدة فهو المصدق بالبين لان الظاهر معه الآن تقوم ينة على انها لم تزل متألمة حتى أسقطت فيجب الضمان ولا تقبل هذه الشهادة الا من رجلين وضبط المدة المتخللة بما يزول فيه ألم الجناية وأثرها غالباً ولو اتفقا على سقوطه بعنائه وقال الجاني سقط ميتا والواجب غرة وقال الوارث بل حيا والواجب دية فلي الوارث اليانة بما يدعيه من استهلال وغيره ويقبل فيه شهادة النساء فان لم يكن له ينة وأقام الدعي ينة على أنه انفصل ميتا معت ولو أقام كل ينة على ما يقوله فينة الوارث أولى ولو اتفقا على افضاء حيا وقال مات بالجناية وقال بل بسبب آخر فان لم يمتد الزمان أو كان على الجنين أثر الجناية صدق الوارث بعينه وان امتد أو لم يكن عليه أثر الجناية صدق الجاني الآن يقيم الوارث ينة على أنه لم يزل متألما إلى الموت ولو ألفت جنيتين ولدعي الوارث حياتهما وأنكر الجاني حياتهما فأقام الوارث ينة باستهلال أحدهما سمعت فان كانا ذكرين وجبت دية برجل وغرة وان كانا شيئين أو مختلفين فدية امرأة وغرة وحيث أقر الجاني فان أنكرت العاقلة ولا ينعقد قولها بما بينهم والفرع على الجاني

فصل في كفارة القتل وهي حق رقبة مؤمنة فان لم يجد فصيام شهرين متتابعين فان لم يستمع فلا اطعام ثم لو مات قبل الصوم أخرج من تركته لكل يوم مد ونحو الكفارة بالعمد وان اقتصر منه وبشبه العمد وبالحطأ بالنسب فيجب على حافر البئر ودناؤه على المكر ومو شاهد الزور ولا تجب في البياح كالقتل قضاوا وكقتل العائل والباغي والخطأ لا يوصف بالبياح ولا بالحرام بل الخطأ غير مكلف فبها هو خطي فيه كالسكر فبها هو مكر وفيه ويجب على الذمي والعبد وعلى الصبي والمجنون وعلى الولي الاعتناق من ملهما ولا يصوم عنهما ولو صام الصبي في الصغر يجزئ ولا كفارة على جوبه ويجب على من قتل نفسه فمقتل من تركته وعلى من حفره وإن افلحك به رجل بعد موته ولو اشررك جاعقة في قتل فعل كل واحد كفارة ويشترط أن يكون القاتل معصوما بإيمان أو أمان فتجب على من قتل مجنونا أو صبيا أو جنينا أو ذميا أو معاهدا أو عبدا وعلى السيد بقتل عبده ولا يجب بقتل حو في دمه وقاطع طريق وزان محسن

(قوله لكن تقبل شهادة النساء) لان نحو الاجهاض والاستهلال لا يطلع عليه غالباً الا النساء كالأولاد فقبل على ذلك لأصل الجناية وإنما يقبل فيه الرجال صريح به في أصل الروضة وعمله المشو إلى أن الضرب مما يطلعون عليه غالباً لكن صرح الماوردي بالكشف فيه برجل وامرأتين حكاه عنه الأذري ثم قال وما قاله هو قضية ما يأتي في الشهادة من أن الجناية التي لا تثبت الا للمال تقتل الخطأ تثبت بذلك (قوله) ولا تقبل هذه الشهادة الا من رجلين) قال الأذري وسيأتي

فصل في كفارة القتل (قوله فلا اطعام) اذ لا نص فيه (قوله كالسكره) بفتح الراء (قوله وقاطع طريق) أي أن أذن الامام في قتله ولا تجب فيه الكفارة والدية

(٣٨ - (آوار) - ثاني)

والهنا بلا زهاق احتياطاً للحياة قاله ابن حجر (قوله ولو صام الصبي) أي المعزني الصغير يجزئ ويرجى في الرض قال في شرعه بناء على اجزاء فضائه الحج الذي أفسده وقيل لا يجزئ به بناء على مقابل ذلك قال وخرج بالصبي المجنون فلا يصح صوم معناه اذ لم يكن يميز ان كان يميز لا يجزئ به كاحصر به ابن حجر كالصبي المعزني (قوله أو جنينا) خلافاً في حقيقته لأنه آدمي معصوم (قوله أو ذميا) خلافاً لما لا يجب كالقتل الذي لا يقتل العبد (قوله ويجب على السيد بقتل عبده) لا لا كفارة انما يجب لله تعالى لا لخلق آدمي (قوله وقاطع طريق) قال شيخ الاسلام رحمه الله إذا أذن الامام في قتله ولا تقبض الكفارة كالجواب الدية

وللقلب قتل بلاذن معنى
التصاص فلا إشكال بين
الباين **قوله** يجب
الكفارة على عائش وان
كانت العين حقا لانه لا
تعد مهلكا عادة على ان
التأثير يقع عندها لاجها
حتى ينظر للظاهر وقيل
ينبت منها جوارح لطيفة
غير مرمية تتخلل المسام
فيخلق الله تعالى الهلاك
عندها وتقدم بسط ذلك
في أوائل الجراح

كتاب دعوى الدم والقصاص
وهي الايمان تقسم على
أولياء الدم قاله الجوهري
قال الشيخ جلال الدين في
شرح الشهاج وعبر عن
القتل بالدم لزومه لغالبيا
والدعوى به تستبج
الشهادة به الآتية في الباب
والنظر في أطراف الاول
في الدعوى (قوله ولو قال
قتل أي أحد هذين) الى
قوله لم يجب للاباهم (قوله
ولو أجل استغفله القاضي
ندبا) تصحج دعواه وقيل
يعرض عنه لانه تلقين قال
في شرح الروض وهو ممنوع
بل التلقين أن يقول
له قل قتله عمدا خطأ
والاستغفال أن يقول
كيف قتل (قوله ويشترط
أن يكون المدعى ملتزما)
فلايصح دعوى الحرب كذا

وتارك الصلاة على من يهدران في حقه وقد مضى ولا يجب بقتل لساء أهل الحرب وأولادهم وان حرم قتلهم
ويجب على من قتل مسلحا في دار الحرب بطله كافر الزبه وعلى من قتل مسلحا في بيات ولم يعرفه فلا تقصاص
ولادته في الصورين
النظر في أطراف الاول في الدعوى وطا شروط ولا تختص بالدم بل نعم كل دعوى الاول أن يكون المدعى
عليه معيناً واحداً وجامعة معينين تصور اجتماعهم على القتل ويحصرهم القاضي اذا طلب احضارهم
ولو ذكر جماعة لا تصور اجتماعهم على القتل وطلب احضارهم لم يجب ولو كانوا حضورا أو ازال الدعوى عليهم
لم يسمع لانه دعوى محال ولو قال قتل أي أحد هذين أو واحد من هؤلاء العشرة وطلب من القاضي أن يسألهم
الجواب ويحلف كل واحد لم يجب كالدعوى ودبعة أو دينا على أحد الرجلين أو الرجال لم يسمع ولو ادعى القصاص
أو الاتلاف أو السرقة أو أخذ العتالة على أحد الرجلين أو الرجال لم يسمع وكذا الوادي البيع أو القرض
أو غيره مما من المعاملات ولو قال قتله واحد من أهل القرية أو المحلة وطلب احضارهم لم يجب كانوا محصورين
أولا الثاني أن تكون مفصلة بأن يقول انه قتله عمداً أم خطأ أم شبهه عند مفردة أم بشركة ولو أجل استغفله
القاضي ندبا كفي المال فإذا قال قتله مفردة عمداً ووصف العمداً خطأ وأشبها ووصفهما طالب الجواب
ولو قال لأدري له شركاء أم لا لم تسمع دعواه وإذا قال قتله بشركة سئل من شركه فكان ذكر جماعة لا تصور
اجتماعهم على القتل لافاقوله ودعواه وان أمكن ولم يحصرهم بالصاد المهملية أو قال لأعرف عددهم فإن ادعى
قتلا بوجبه الدية بأن قال قتله خطأ أو شبهاً وعمداً وفي شركه كخطي لم تسمع دعواه لان حصة المدعى عليه
للابتين لا يحصر الشركاء ولو قال لأعرف عددهم تحقيقا وأعرف انهم لا يزيدون على عشرة سمعت
وطالب عشر الدية ان ثبت وان ادعى ما يوجب القصاص بأن قال قتله عمداً مع شركاء عامدين سمعت لانه
لا يختص بعدد الشركاء وهذا اذا لم يكن لوث والا فكلوا دعوى الدية لان القصاص لا يوجب القصاص
وهل تسمع دعوى الجرح والبيئة به قبل الاندمال فيه خلاف الثالث أن يكون المدعى مسلحا فلا تسمع دعوى
صبي ولا مجنون بل يدعى لهما الولي أو يوقف اليه كالمها ولو كان صبياً ومجنوناً وجنينا حالة القتل كالمعتد
الدعوى سمعت لانه قد يعمل الحال بالتسامع وله أن يحلف اذا عرف ما يحلف عليه باقرار الجاني أو بسامع من
يشق به كالدعوى عينا وفيضا فادعى آخر ملكيتها فله أن يحلف انه لا يراه التسليم اليه اعتمادا على قول
البائع وتسمع من المحجور عليه بالسفوه وله أن يحلف ويحلف والولي يأخذ المال ويشترط أن يكون المدعى
ملتزما فلا يصح دعوى الحرب في ولا يشترط أن يكون حاضرا في موضع القتل ولا في بلده حتى لو كان غائبا

(قوله وقد مضى) أي وقد مضى في الجراح في فصل ويشترط أن يكون القاتل الخ (قوله من يهدران في حقه
ومن لم يهدران في حقه) ويجب على من لا يهدران في حقه (قوله ولا يجب بقتل لساء أهل الحرب) لان محرمه ليس
لحرمته بل لتقوي ارقاقهم على المسلمين (قوله وعلى من قتل مسلحا) أي في دار الحرب في بيات أي أو
غارة ولم يعرفه فله تسلم بيت العدو أي أوقع بهم ليلاد الاسم البيات

كتاب دعوى الدم والقصاص
(قوله لا تختص) أي هذه الشروط (قوله ويحلف كل واحد لم يجب) للاباهم (قوله ولا يحصرهم بالصاد
المهمل) أي لا يستوعبهم في القاموس حصرة استوعبه (قوله لان حصة المدعى عليه) أي من الدية (قوله
فيه خلاف) والميل الى السماع أكثر (قوله أو يوقف اليه كالمها) نعم ان كانت مع الولي بيته فيحرم التأخير
اليه (قوله أن يحلف ويحلف) الاول بنشد بد اللام المكسورة من الحليف والثاني من الحلف (قوله فلا
يصح دعوى الحرب) أي الذي لا أمان له

في الرضوخ حذقه صاحب

الرضوخ قال شارحه وهو
محمول على حرقه لأن ما له
فقول الاسنوي ان ذكره
ذهول ممنوع وقد اغتربه
الصنف حذقه مع انه شرط
في المدي عليه ايضاً (قوله
فان أقر أمضى حكمه) عملاً
بأقراره لان أقراره بما
يوجب القصاص مقبول
(قوله فان لم تكن ينسلم
نعرض البين عليه) بناء
على ان نكول المدي عليه
مع بين المدي كالقرار
(قوله وان ادعى خطأ أو
شه عمداً) قال في الاسنوي
واذا أقر مفسر لرجل
بجناية خطأ أو شه عمداً أو
بجناية عمد وعفا على مال
زاعم الغرماء عملاً بأقراره
وان صدقته العاقلة تحملت
موجب ما صدقت فيه
(قوله لم نسمع الثانية) أي
دعواه الثانية لان الاولى
تكذبها ولا العود الى الاولى
أي قبل الحكم لان الثانية
تكذبها بخلافها بعد
يمكن من العود الى الاولى
الا ان يصرح بأنه ليس
بقابل (قوله ولو صدق
الثاني يؤخذ به) لان الحق
لا يرد وهو محقق كذب
المدي في الاولى وصدق
في الثانية (قوله ولا يرجع
له على المأخوذ منه) لان
قوله لا يتقبل عليه (قوله
وان صدقتموه رد أخذ
وله مطالبة الثاني) لانه

وحضر وادعى سمعت الزارع ان يكون المدي عليه مكلفاً يدعى على صبي ولا يجوز الابينة كمل الغائب
والميت ولو كان له مال في الجواب ولا يصح اقراره ولو ادعى على محجور عليه بالسفاهة فان كان هناك لو
سمعت ادعى عمداً أو خطأ أو شهياً ويقسم المدي وشبه المال وان لم يكن لو كان ادعى قتلاً يوجب
القصاص سمعت فان أقر أمضى حكمه وان أنكر حلف فان نكل حلف المدي واقتصر وان لم يوجب
القصاص سمعت ويقام عليه البينة ان أنكر فان لم يكن بينة لم يرض البين عليه ولو ادعى على محجور
بفلس سمعت فان كان بينة أو لو أو قسم المدي ثبت وراحم الغرماء وان لم يكن بينة ولا لو حلف المفسر
فان نكل حلف المدي واقتصر وان ادعى موجباً للقصاص ولو عني على مال ثبت وشارك الغرماء وان
ادعى خطأ وشبه عمد ثبت بالردود والدية على الجاني لا على العاقلة وراحم الغرماء ولو ادعى على عبد فان
كان لو سمعت وأقسم المدي وشعلت البينة برقبته وان لم يكن لو فان كان موجباً للقصاص فالجواب
على العبد وان كان موجباً لغيره السيد ويشترط حضور العبد هناك ان كان منكر البينة الشهود
على عينه وان كان معترفاً فلا تخاس ان لا يتناقض دعواه فلو ادعى تفرد شخص بالقتل ثم نفرد آخر أو
مشاركته لم نسمع الثانية ولا العود الى الاولى ولو صدق الثاني يؤخذ به ولو ادعى عمداً فاستفصل فوصفه شبه
عمداً أو خطأ لم تبطل دعواه ويعتمد تفسيره بمضى حكمه وكذا لو ادعى خطأ وفسره بعداً أو شبه عمد
وفسره خطأ لان من ادعى زيادة ثم رجح الى قدر الحق لا يبطل دعواه فيه ولو ادعى قتلاً وأخذ المال ثم قال
ظلمته بالخذل وأخذته باطلاً وظلماً وما أخذته خراماً أو على سفل فان قال كذبت في الدعوى ولم يكن
قالا استردما أخذ ولو قال في حقي لا أعتقد الاخذ بالقسامة لا يسترد لان النظر الى رأي الحاكم واجتهاده
لا الى مذهب اتخمين واعتقادهما لو قال أردت بقولي انه سراً انه منصوب فان عين المصوب منه زعم
التسليم اليه ولا يرجع له على المأخوذ منه وان لم يكن أحد اغل ضائع وفي الشامل انه لا يلزمه رفع اليد عنه
ولو اختلفا في تفسير اللفظ صدق القائل لانه أعرف قال الماوردي واليمين واحدة لانها ليست في دم بل في
بيان كلام محتمل ولو قال ندمت على الإيمان لم يلزمه بهذا شيء ولو ادعى قتلاً وحلف وأخذ المال ثم جاء آخر
وقال انه لم يقتل مورثك وأنا قد قتلتك فان لم يصدقه الوارث فلا أثر لأقراره فباجري وان صدقتموه ردماً أخذ
وله مطالبة الثاني ولو مات انسان فقال ابنه لا أرى منه لانه كان كافراً فسل عن كفره فقال كان معصياً أو
رافضياً فيقال لك مبرأ وانت عطف في اعتقادك لان الاعتزال والرفض ليسا بكفر وهذا محمول على غير
(قوله فان أقر أمضى حكمه) لقبول أقراره بما يوجب القصاص (قوله لم نعرض البين عليه) أي على
المحجور عليه بالسفاهة فلا يثبت نكول المدي عليه مع بين المدي كالقرار المدي عليه على الاصح
وأقرار المحجور بالسفاهة بما يوجب المال غير مقبول فلهذا لا تعرض البين عليه وتعرض عليه البين بناء
على المرجوح ان نكول المدي عليه مع حلف المدي كينة بقيمها المدي لانه قد ينكل فيثبت عليه
المدي على المرجوح (قوله لا على العاقلة) لما مر ان البين المردودة حكمها حكم الاقرار لاحكام البينة
فتدبر (قوله لم نسمع الثانية) أي دعواه الثانية اذا الاولى تكذبها وتنافيا وليس له العود الى الاولى قبل
الحكم اذا الثانية تكذبها وله العود بعده الا ان يصرح بأنه ليس بقابل (قوله أو خطأ لم تبطل دعواه) لانه قد
يظن خطأً وشبه العمد عمداً (قوله ولا يرجع له على المأخوذ منه) لان قوله لا يتقبل عليه (قوله ولو
اختلفا في تفسير اللفظ) بان قال وارث المقتول فسرت بالسفاهة أو شبهه وقال الجاني بل باطلاً (قوله
لاقراره فباجري) اي بين الوارث والاوّل (قوله وله مطالبة الثاني) لانه قد يبنى الدعوى الاولى على
ظن الحصوله وأقرار الثاني قد ينفى اليقين وأغلاً أقوى من الاول (قوله محمول على غير

ربما يبدى الدعوى الأولى على ظن حصل له وأقر أن الثاني بعيد اليقين أو ظنا أقوى من الظن الأول في الطرف الثاني في القسامة ومحلها في
(قوله في محل اللوث) وهو لغة القوة لقوته (٣٠٠) بتحويله إلى جانب المدعى ويقال الضعفلان لإيمان حجة ضعيفة

وقال لا في كلامه
أي تكلم بكلام ضعيف
واصطلاحاً كإسقاط قرينة
توقع في القلب صدق المدعى
(قوله وإن كان هناك لوث)
لأن البداة بين المدعى
على خلاف القياس والنص
ورد في النفس وسومتها
أعظم من حومة غيرها
ولهذا خصت بالكفارة
(قوله ولو عادى الإسلام
ثم لم تجز القسامة) لأن
المستحق حينئذ ضمان
النفس (قوله وبين القتل
وبين أهلها) أو أحدهم
أهلها عداوة ظاهر قائم
دينياً ودنياً قال العمراني
ولو لم يدخل ذلك المكان
غير أهل لم تعتبر العداوة
(قوله ولا يشترط أن لا
يخالطهم غيرهم الخ) قاله
الشيخان قال ابن حجر
وهو المعتمد لأن قرينة
عداوتهم قاضية بنسبه
اليهم من غير معارض قوى
وبه يفرق ما ليسا كنهم
غيرهم فإنه غير لوث لأن
المساكنة أقوى من مخالطة
فبكانت النسبة إلى الكل
متقاربة واعتبر الأسنوي
عدم مخالطتهم حتى لو
كانت القرينة بقارعة
الطرف أي وسطه مثلاً

يعرقها التجار فلا لوث لاحتمال أن غيرهم قتله وقال أنه الصواب فقد نص عليه الشافعي وذهب إليه جمهور الأصحاب وقول
الاشاذ أو حكماء النوى في شرح مسلم عن الشافعي وقال البلقيني أنه المذهب المعتمد والمراد بغيرهم على كلا القولين من لم تعلم صدقته للقتيل
ولا كونه من أهلها أو فاللوث موجود فلا تنع القسامة

والفلاة ولو قضى حتى يشقة الجوار فأخذ النقص ثم قال أخذته باطلاً لأن لا يرى شقة الجوار لا يسترد منه
ومحل فظاها وأبناو لومات عن جارية ولدها بالنكاح فقال وارثه لا يملكها لأنها أم وأبنته
بالموت فيقال هي مملوكتك وليست بأم ولد في الطرف الثاني في القسامة ومحلها أما القسامة فهي عبارة
عن الإيمان التي تقع البداة فيها بالمدعى ومحلها قتل الموصوف في محل اللوث وفيه قيود الأول القتل فلا قسامة
في اتلاف الأموال ولا في هادون النفس من الأظراف والجراحات بل القول فيها قول المدعى عليه بما عناه وإن
كان هناك لوث ولو قتل عبداً أو أمه أو هناك لوث في حق حراً وعبد فادعى السيد أنه قتله أقسم وأخفى عيسته
من مال الخاني إن كان حراً أو القتل عمداً وضاعاً وإن كان خطأً والمدر والمكاتب وأم الولد كالقن الثاني العصمة
فلا قسامة في قتل المرتد والحر في لهما مهران ولو جرح مسلم فارتد ثم مات بالرسالة فلا قسامة لأن الواجب
ضمان الجرح إلى النفس ولو عادى الإسلام ثم مات جرت القسامة الثالث اللوث لو كان لم يكن لوث فاليمين على
المدعى عليه واللوث قرينة تثير الظن وتوقع في القلب صدق المدعى وهو صوره الأول أن يوجد قتل في قبيلة
أو حصن أو قرية صغيرة أو محلة مفصلة عن البلد وبين القتل وبين أهلها أو واحداً من أهلها عداوة ظاهرة
فإذا ادعى وارثه القتل عليهم أو على بعضهم فله أن يقسم ولا يشترط أن لا يساكنهم غيرهم ولا يشترط أن
يخالطهم غيرهم حتى لو كانت القرية بقارعة الطريق وطرقها التجار وغيرهم لم يندفع اللوث الثانية لو تفرق
جاعة يمكن اجتماعهم على القتل عن قتل في دار قد دخلها عليهم ضيفاً ودخل معهم حاجة أو في مسجد
أو بستان أو طريق أو صحراء فلوث وكذا الوازحهم يقوم بتصوير اجتماعهم على القتل عن بشراً أو باب الكعبة
أو في الطواف أو في مضيق ثم تفرقوا عن قتل ولا يشترط في هذا الطريق أن يكون بينهم عداوة ولو
أزدهم قوم لا يشعور اجتماعهم على القتل في مضيق وتفرقوا عن قتل فادعى الوارث القتل عليهم لم يسمع
ولا قسامة ولو ادعى على عدد منهم بتصوير اجتماعهم على القتل سمعت ويمكن من القسامة الثالثة لو تقابل
صان متقاتلان وانكشفوا عن قتل من أحدهما فاختلطوا ووصل سلاح أحدهما الآخر رمية أو قطعاً
أو ضرباً فلوث في حق الصف الآخر وإن لم يصل فلوث في حق صفه الأربعة إذا وجد قتل في صحراء وعنده
رجل معه سلاح متلطف بالدم أو على نوبه أثر الدم فلوث في حقه وإن لم يكن عدو له فإن كان بغيره سبع
أو رجل آخر مول غره أو غير مول أو وجد أثر قدم أو ترشش دم في غير جهة صاحب السلاح فلا لوث
في حقه ولو روى رجل من بعد يحرك يده يمكن بضرب السيف والسكين ثم وجد في الموضع قتل فلوث
في حقه ولو دخل رجلان داراً لم يعرف في الدار غيرهما جرحاً أو أحدهما مقتولاً والآخر في الدار وأخارجها
فلو في حقه الخامسة شهد عدل بأن زيداً قتل فلاناً فلوث في حقه تقدمت شهادته على الدعوى أو تأخرت

(قوله وقول جماعة تقبل روايتهم كعبيد ونسوة الخ) كذا في المناهج قال ابن حجر في شرحه يعني اخبار اثنين فأكثر ان فلانا قتلته بشر الظن
واحتال التواطؤ كاحتال الكذب في اخبار العدل اه وقد حكى الرافعي في شهادة من تقبل روايتهم كعبيد ونسوة جازا دفعة ومجيبين
أشهرهما النسخ وأقواهما هانوث واقتصر في الروضة على الأصح بدل الأقوى قال الأنسوى وهو يجب لأنه لا يذكركم كذا في الرافعي من أنه
بحث وان الجهور على خلافه لا سيما وقد نقل ابن الرفعة في المطلب عن الجهور المنع فيتمين الفتوى به اه قال شيخ الاسلام والأوجه معاقبه
وعليه اقتصر في الشرح الصغير ولم ينسب ترجيح المنع إلى أحد وما قاله من (٣٠٩) ان الرافعي ذكره بخلاف الجهور على خلافه

وقول جماعة تقبل روايتهم كعبيد ونسوة عدول لو ثبت جازا متفرقين أو دفعة وقول واحد منهم لو ثبت أيضا
على الواحد والجماعة ولا يثبت لفظ الشهادة فإنه اخبار وقول جماعة لا تقبل روايتهم كعبية وفسق وكفرة
لو ثبت وقول واحد اثنين منهم ليس بلوث ولو قال الجرحي جرحي فلان أو قتاني فلان أو دمي عنده فليس
بلوث كما لو ادعى عدل مرقوم على وعينه نذر فإن بالسمع يغلب على الظن صدقه فإنه لا يجعل القول قوله
السادس لو وقع في السنة العام والخاص ان زيدا قتل فلانا فلو ثبت في حقه السابقة إذا وجد قاتل قريب
من قرية وليس هناك عمارة أخرى ولا من يقيم بالصحراء ثبت اللوث في حقهم ان وجدت عدوا وتحكم باللوث
كما لو وجد فيها ولو وجد بين قريبين أو قبيلتين ولم يعرف ينمو بين احداهما عدة ولكن قرية من احداهما
لو الثامنة إذا أقر سحر عرض لا قاتل وقال أمرتته بسحري ولم يمت به بل بسبب آخر فإن في زماننا
التي ان مات فلوث ولو ادعى البرء والزمن محقق خرج عن اللوث وصدق بإيمانه والقرار بالجرح كالقرار
بالسحر واختلاف الجرح والوارث بعد ثبوت الجرح بالقرار أو بالبينه كاختلاف السحر والوارث
ويشترط ظهور اللوث للقاضي بالبينه ومعاينته ولا يشترط ظهوره في حق المين من جمع حتى لو ظهر على
جمع فمين واحد منهم للدعي فلا القسامة ولا يشترط في اللوث ظهوره ولا جرح لان القتل قد يصل بالخلق
وعصر الحية وغيرهما فإذا ظهر أثره قام مقامه ولو لم يوجد أثره أصلا فلا قسامة وان وجد بين الادعاء ولو وجد
بعضه في محلة وتحقق موته ثبتت القسامة وجبر أسه أو بدنه أو أهله أو كثرة ولو وجد بعضه في محلة وبعضه
في أخرى فالوارث ان يعين أو يقسم ولو شهد عدل أو عدلان ان زيدا قتل أحد هذين أو أبأ أحد هذين فلا
لوث ولو شهد أو أحد هذين ان زيدا قتل أحد هذين ثبت اللوث في حقهما والوارث ان يعينه ويقسم كالفرق
جماعة عن تقبل ولو اقر في القسامة بين ادعي السلم أو الكافر أو الغالب عن موضع القتل (كلمة)
لوث ودافع أحد هذين بتعدا ثباته عند القاضي فإذا ظهر اللوث على جماعة فقال الوارث القاتل أحدهم
قر بتعداوتهم قاضية بنسبة القتل اليهم من غير معارض قوي وبه فارق المساكنة لانها معارض أقوى من
الخطأ هذه احوال المعقد في التحفة واعتبر كثيرون من المتأخرين عدم مخالطة غيرهم بل الأنسوى قال انه
الصواب وهو المنصوص وقال البلقيني انه المذهب (قوله وقول جماعة تقبل روايتهم الخ) قال في تحفة
المتحاج يعني اخبار اثنين فأكثر ان فلانا قتلته بشر الظن أيضا وقيل يشترط تفرقهم لاحتال
التواطؤ قال فيها وروى بان احتاله كاحتال الكذب في اخبار العدل قدس سر (قوله وقول واحد واثنين
منهم ليس بلوث) وقار فوضو العبيد بان عدة الرواية فيهم جارية (قوله ولو قال الجرحي جرحي فلان)
الى قوله فليس بلوث لأنه لا يمدح (قوله مرقوم) أي موثوق كما وقع في بعض النسخ (قوله نذر فإن) يقال
ذرفت عنه إذا سال منها الدعوى (قوله فلا قسامة وان وجد الخ) أي الميت لا احتال ان مات فجأة (قوله
ان زيدا قتل أحد هذين) أي القتلين (قوله ان زيدا قتل أحد هذين ثبت اللوث في حقهما) قال في التحفة

البشلى في جيبه وقد ضن في القلب صدق ولي أحدهما وهذه العلة يؤخذ منها انه لو كان وليهما واحدا كان لو ثاب صرح ابن بونس
(قوله والوارث ان يعينه ويقسم) قال شيخ الاسلام في شرح الروض أنه ان يعين أحد هما بدعي عليه قال ابن حجر
وعبر غيره فيقسم بدل بدعي واختلاف لان من ذكر الدعي ذكر الإيهام لما يقرى الظن في حق كل على انفراد انه قاتل كان
بأنه غير مطابق للشهادة إذ ما ذاقه قاتل أحد هما معهما لا كلهما إلا ان يجاب بان هذا الإيهام لما يقرى الظن في حق كل على انفراد انه قاتل كان
سببا للإقسام عليهم لعدم المرجح بخلاف قوله قتله أحد هذين تعدد الولى هنا فلا مجال لتعينه ولا لكونه ثلوثا في حق كل (كلمة اللوث ذوافع)

في قوله فلا قسامة له لتحليفهم قال الاستوى وغيره هذا خلاف الصحيح فقد مر أول الباب أنه لو قاتل قتلها أحد هؤلاء لم يطلب من القاتل تحليف كل واحد منهم لم يجب للإمام وبسبب ما وقع فيه الرافعي هناك الغزالي ذكره في التمييز كذلك وهو ممن جرح سماع الدعوى على غير المدين فقلده هذا لعدم ما تضمنه (٣٠٢) على ما ذكرنا من جرح عدم تحليفهم لأنه مبنى على سماع الدعوى وهو وجه

ولا يعرفه فلا قسامة له لتحليفهم فإن حلفوا أو نكل واحد فنكلوا لم يشعر بأنه القاتل فيكون لو قاتل حقه فإذا طلب المدي أن يقسم عليه مكن ولو نكل الجميع فعين واحد أو قال قد بان أن القاتل لو أراد أن يقسم عليه مكن الثاني إذا ظهر لو قاتل في أصل القتل دون كونه جدياً أو خطأ بان تفرق جمع عن هالك لا عداوة ولم معه واحتمل أن يكون القتل عن زحمة فلا تحك من القسامة لأن الموجب مجهول الثالث إذا أنكر المدي عليه الملوث في حقه بان قال لم يكن مع القوم المتفرقين عن القتل أو لمست المرقى معه السكين المتلطيح أو للرقى من البعد أو لم يكن مع المقتول في الدار ولم يكن بينه على ذلك حلف ولا لو قاتل في جرحي بالدعوى ولو أقام الوارث بينة على قيام الأمانة في حقه ثبت الملوث ولا بد من رجلين ولو قال كنت غائباً يوم القتل أو ادعى على جمع فقال أحدهم كنت غائباً صادق بينه وعلى المدي البينة على حضوره أو إقراره به فإن أقام بينة لحضوره وأقام المدي عليه حضوره بنفيه في الوسيط انهما بشاقتان وفي التهذيب أنه يقدم بينة العينة لزيادة العلم وهذا هو الذي نسب الغزالي في السبيل إلى الأصحاب وضعفه من وجهين وجهه من وجهه ويعبري بينة العينة أن يقولوا كان غائباً في موضع كذا فلا يقتصر وأعلى أنه لم يكن هنا فهو في محض ولو أقسم المدي وحكم القاضي ثم أقام المدي عليه البينة على غيبته يوم القتل أو إقرارها المدي أو شهد الشهود على إقراره بها نقض الحكم واسترد المال وكذا لو قامت بينة على أن القاتل غيره ولو قال الشهود لم يقتله هذا واقتصر وأعلى لم تقتل ولو أقر بالقتل ثم ادعى بعد ذلك العينة وأقام البينة على ذلك لم تسمع ولو ادعى الحس أو المرص يوم القتل فكلوا دعي العينة الرابع تكذيب بعض الورثة فإن كان لبيت ابنان فقال أحدهما قتلته يدوكان قد ظهر عليه الملوث وقال الآخر لم يقتله بل كان غائباً وقتله فلان واقتصر على نفي القتل أو قال برئ من الجراحة ومات حنيفاً فنه أو غاب بطل الملوث والقسامة كان المكذب عدلاً فاسقاو يشترط أن يكون بالغافلاً بخلاف سائر دعاوى فإنه لا يسقط بتكذيب أحد الوارثين حق الثاني حتى لو ادعى وارث وأقام شاهداً وكذبه وارث آخر لم يتمتع حلفه ولو قال أحدهما قتلته يدوكان الآخر بل عمره فلا قسامة ويحلف كل من عينه ولو قال أحدهما قتلته يد وقد يستشكل الأقسام عليهما بأنه غير مطابق للشهادة إذ مفادها قاتل أحدهما بمهالا كليهما إلا أن يجاب بأن هذا الإجماع لما قوى الظن في حق كل على انفراد أنه قاتل كان سببا للأقسام عليهما لعدم المرجح بخلاف قوله قاتل أحدهما بن لعمد دال على هنا فلا مجال لتعيين ولا لكونه لو قاتل في حق كل ومن ثم لم يأت أحد الوارثين كالأول (قوله فلا قسامة له لتحليفهم) المتمد أنه ليس لتحليفهم لأنه مبنى على سماع الدعوى وهو وجه ضعیف لما مر أول الباب أنه لو قاتل قتلها أحد هؤلاء لم يطلب من القاتل تحليف كل واحد منهم لم يجب للإمام ويلزم من عدم سماع الدعوى عدم التحليف لأنه فرعه (قوله لأن الموجب مجهول) إذ لا يلزم مسافة القتل من نحو الخطأ حتى يستوفى موجب القسامة (قوله حلف ولا لو قاتل) إذا حصل برأه (قوله ادعى قيام الأمانة) أي علامة الملوث (قوله لزيادة العلم) شرط في الرخصة فلا أن يتفقا على أنه كان حاضرا من قبل فإن لم يتفقا فالمتجه الجزم بالتساقط لا تتفاقم زيادة العلم قال الاستوى الصحيح قول البغوي في التهذيب فقد تله الإمام عن الأصحاب مطلقاً ضعف قومه واختار قولهم (قوله فهو في محض) فلا تسمع الشهادة عليه (قوله واقتصر وأعلى لم يقتل) لأنه في محض (قوله وأقام البينة على ذلك لم تسمع) مؤاخدة بإقراره (قوله فكلوا دعي العينة) أي صدق بينه (قوله أو غاب) أي برئ من الجراحة وغاب فوجدناه

ضعيف ويلزم من عدم سماع الدعوى عدم التحليف لأنه فرعه (قوله لأن الموجب مجهول) لأنه لا يعلم مسافة القتل حتى يستوفى موجب ظهور الملوث في أصل القتل دون وصفه لا قسامة فيه لتعذر استيفاء موجب (قوله حلف ولا لو قاتل) لأن الأصل برأه ونوع المدي البينة (قوله وفي التهذيب أنه يقدم بينة العينة الخ) أن اتفقا على سبق حضوره قال الاستوى وهو الصحيح فقد تله الإمام عن الأصحاب وإن اختاروه الأول قوله فلا يقتصر وأعلى أنه لم يكن هنا فهو في محض لا تسمع الشهادة عليه قال الاستوى أخذ من كلام ابن الرقعة هو أن كان نفي الأمانة في محصور فيسمع قال ولو اقتصر البينة على أنه كان غائباً فكلوا دعي الغزالي يومه أنه لا يكفي أو ما لم يتجه الاكتفاء به نظر إلى اللفظ وبمعنى الطبري (قوله ولو ادعى الحبس أو المرض) البعد فقتل كما في شرح الروض (قوله بخلاف سائر دعاوى) فإنه لا تسقط بتكذيب أحد الوارثين

حق الثاني وفرقوا بينهما كما قال شيخ الإسلام بأن شهادة الشاهد بحقه في نفسه وهي محققة وأما كذب الآخر والملوث ليس بحجة وإنما هو مشير للظن فيبطل بالكذب قال البلقيني وعمله إذا لم يثبت الملوث بشاهد واحد خطأ أو شبهه عمد والام بطل بتكذيب أحدهما قطعاً قال ابن حجر فلم يكن بالكذب أن يحلف مع حسين ويستحق (قوله ويحلف كل من عينه)

على الأصل من ان العيين في جانب المدعي عليه (قوله) ويقسم كل على من عينه) و يأخذ منه ربع الدية لاعتراؤه بان الواجب عليه نصفها و حصة منه نصف (قوله) وأخذ ربع) أي الباقي (قوله) وللأول تخليف زيد وللثاني تخليف عمرو) أي فيها بطلت فيه القسامة
 الطرف الثالث في كيفية القسامة إيمان القسامة خمسون خبرانه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لو يمترو عمة وعبد الرحمن بن سهل
 لما أخبروه بقتل يهود لعبد الله بن سهل فغيروا أنكر اليهود (٣٠٣) أتحلفون خمسين يميناً وتستهقون

دم قاتلكم وأصاحبكم قاتلوا
 كيف تحلف ولم يشهد ولم تر
 قال فترتكهم يهود تحسمين
 يميناً قالوا كيف تأخذ
 بإيمان كفار فسمعه النبي
 صلى الله تعالى عليه وسلم
 من عنده دفعاً للفتنة قال
 إن يحجر وكان حكمة
 الخسين أن الدية مقيمة
 بالف دينار غالباً ومن ثم
 أوجبه التقديم كإمام
 والقصد من تعدد الإيمان
 التخليط وهو ان يكون في
 عشرين ديناراً فاقضى
 الاحتياط لنفس أن يقابل
 كل عشرين بين منفردة
 كما يقتضيه التخليط (قوله)
 كإمام في فصل الخلاف
 في أواخر الجراح (قوله)
 ولا يشترط مولاة الإيمان
 لأنها حجة كالشهادة ويفارق
 اشتراطها في اللعان بان
 اللعان أولى بالاحتياط من
 حث أنه يتعلق به العقوبة
 الدية وأنه يحفل به النسب
 وتيسر به الفاشحة (قوله)
 ولو عزل القاضي أو مات في
 خلال إيمان المدعي عليه
 (الح) والفرق أن يمينه لمن

وأصولاً عرفه وقال الآخر قتله عمرو وأخراً عرفه فلا تكذيب ويقسم كل على من عينه و يأخذ منه ربع
 الدية فان عاد وقال كل قد بان ان المسمي هو الذي عينه الآخر فليسكل منهما القسامة وأخذ ربع الدية
 ويحلف كل خسا وعشرين ولو قال أحدهما قتله زيد وعمر وقال آخر زيد وعمر وفي قسم الأول على زيد
 وأخذ ربع الدية من الثاني على زيد وأخذ ربعها ويقسم على عمر ولان أخاه كذبه وللأول تخليف
 زيد وللثاني تخليف عمرو ولو قال أحدهما قتله زيد وعمر وقال الآخر بل نكره خالد فلان القسامة وليسكل
 تخليف الدين عينهما (الح) الطرف الثالث في كيفية القسامة إيمان القسامة خمسون و بذ كفيها المدعي
 عليه ويقول لقد قتل هذا أو يشترط له أو فلان بن فلان ان غالب ويرفع في سبه أو يعرفه بما يجتاز به من قبيلة
 أو صفة وألقب و بذ كراهه عمداً أو غطاً أو شبهة منفرداً أو بشركة و بذ كراهه مابري من الجرح
 بل مات منه ان ادعى الجاني البربر يده بإبطال لو الجرح حيث يقتضي الحال تصديق الوارث كإمام في
 فصل الخلاف ولو كانت الدعوى على جماعة يسميهم فان سمي بعضهم لم يثبت حكم القتل حتى من لم يسمه
 والقول في التخليط زماناً ومكاناً كاستحقاق في اللعان واللفظ يأتي في الدعوى والبيانات ولا يشترط مولاة
 الإيمان حتى ولو حلف خمسين يميناً بخسين يوماً جاز ولو حلف قبل تصحيح الدعوى لم تحبس ولو جن أو
 أغنى عليه في خلافه ما أفاد بني ولو عزل القاضي أو مات في خلال القاضي الثاني يستأنف الحكم ولو عزل القاضي
 أو مات بعد سماع البينة وقبل الحكم كالأوام شاهد أو أراد أن يحلف فعزل القاضي أو مات ولى أخراً فلا بد
 من استئناف الدعوى والشهادة ولو عزل القاضي أو مات في خلال إيمان المدعي عليه ولى آخر بنى الحال
 وعزل القاضي وموته بعد تمام الإيعان في الطرفين كعزله وموته في أثناءها ولو عزل في أثناء إيمان المدعي
 أو المدعي عليه ولى ثانياً بنى ولو مات المقسم في أثناء استأنف الوارث ولو مات بعد تمام حكم لوارثه كالأوام
 أقام بتمت مآلات ولو مات المدعي عليه في أثناء بني وارثه وحلف على بني العلم ولو مات قبل الشرع حلف
 ميتاً (قوله) و يأخذ منه ربع الدية) لاعتراؤه بان الواجب على من عينه نصف الدية وحصة من النصف نصفه
 (قوله) تخليف زيد) لما بطلت فيه القسامة كذا في الروضة (الح) الطرف الثالث في كيفية القسامة (قوله)
 يريد به إبطال لو الجرح حيث (الح) بان يكون اختلاف الوارث والجاني في الاندمال في زمن غير محقق
 له تمام (قوله) كإمام في فصل الخلاف) أي اختلاف بين الجاني والنجي عليه أو وارثه وهو فصل وقد مقلوفاً
 (الح) كورى باب الجراح (قوله) ما سبق في اللعان) في أواسط الفصل الآخر (قوله) وللفظ يأتي في الدعوى
 أي القول في التخليط لفظاً يأتي في كتاب الدعوى والبيانات في أوائل الطرف الرابع (قوله) ولو عزل القاضي أو
 مات في خلال إيمان المدعي عليه (الح) لان يمينه للثني فتتخذ بنفسها وبه فارت بين المدعي لان يمينه للالابيات
 فتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول (قوله) ولى ثانياً) أي ولى ذلك
 القاضي ثانياً (قوله) أساغ الوارث الإيمان) أي جميع الإيمان كالحجة الواحدة ولا يسحق جبين غيره شيئاً
 (قوله) ولو مات) أي المدعي عليه قبل الشرع أي في العين حلف أي الوارث السكل كذلك أي على بني

فتتخذ نفسها وبين المدعي للالابيات فتوقف على حكم القاضي والقاضي الثاني لا يحكم بحجة أقيمت عند الأول (قوله) ولو مات المقسم في أثناء
 استأنف الوارث) لان الإيمان كالحجة الواحدة ولا يجوز أن يستحق أحداً شيئاً بين غيره وليس كالأوام شرط الدية ثم مات حيث يضم وارثه
 إليه الشرع الثاني ولا يستأنف لان شهادة كل شاهد مستقلة بدليل أنه اذا اصمت العيين اليها قد يحكم بها بخلاف إيمان القسامة لاستقلال
 لبعضها بدليل أنه لو انصم البها شهادة شاهد لا يحكم بها

الكل كذلك ويجوز القسامة في غيبة المدي عليه ولا يمنع منها غيبته وقت القتل كما لا يمنع صباه وجنونه
 وإذا أراد القسامة فإن كان واحدا وكان حائرا حلق خسين وأخذ الدية وإن لم يكن حائرا حلق خسين
 وأخذ دهرقه ولا يثبت الباقي بيمينه بل حكمه حكم من مات ولوارثه وإن كان الوراث اثنين أو أكثر
 فيوزع التجسرون عليهم على قدر أرثهم فإن وقع كسر يمينه فلو كان له ثلاثة بنين حلق كل سبع عشرة ولو حلف
 ابنا أو حلفت الام تسعا والابن اثنين وأربعين ولو غاب بعضهم فالحاضر يمينه إن حضر المدي أو يحضر
 الغائب فيحلف كل قدر حقه وبين أن يحلف في الحال خسين وأخذ حقه فلو كانت الورثة ثلاثة بنين
 والحاضر واحد فإن أراد أن يحلف حلفه خسين وأخذ ثلث الدية فإذا قدم الثاني حلف خمسة وعشرين وأخذ
 ثلثها فإذا قدم الثالث حلف سبعة عشر وأخذ الباقي ولو كانوا أربعة حلف الحاضر خسين والثاني خسا
 وعشرين والثالث سبع عشرة والرابع ثلاث عشرة ولكل ربع ولو قال الحاضر لأحلف الاحصى لم يبطل
 حقه من القسامة ولو كان بعضهم صبي أو مجنون أو كافا حلفه البالغ كالحاضر ولو حلف الحاضر أو البالغ
 خسين ومات الغائب أو العصى ووارثه الحالف يأخذ نصيبه بالبحف نصيبه ولا يحسب منه ماضى ولو مات
 بعض الورثة قام ووارثه مقامه في الإيمان فإن تعدد داواعت حسنة عليهم فإن كان للقبيل ابنا ومات
 أحدهما عن ابنين حلف كل منهما ثلاث عشرة حلف واحد ثلاث عشرة ومات الآخر ووارثه الحالف
 حلف ثلاث عشرة وأخذ حسنة ولا يكفيه تمام خمس وعشرين ولو مات وارث القتل بعد حلفه أخذ واره
 حقه من الدية وإن مات بعد نكوله لم يكن له أن يحلف لانه نكل حقه النكول وله تحليف المدي عليه ولو لم
 يكن لوث وتوجهت اليمين على المدي عليه حلف خسين فإن رد حلف المدي خسين ولو كانوا جماعة حلف
 كل بقدر أرثه ولو قام شاهداه حلف مع خسين ولو كان لوث ونكل عن القسامة حلف المدي عليه خسين
 ولو كانت الدعوى على جماعة حلف لوث وأودونه حلف كل خسين فإن نكلوا أو نكل واحد والمدي واحد
 في الصورتين حلف خسين ولو نكل المدي عليه أو واحد من جمع والمدي جماعة فيوزع عليهم على قدر
 موارد يمين ولو ادعى اثنان في الوث ونكل أحدهما فلا يستحق الآخر الإحصين ولو كانت الدعوى على
 قريبين مسافة فحضر أحدهما وادعى عليه وآخو على الآخر حلف خسين وما يستحق بالقسامة يستحق
 بخسين يمينان واحدا وجماعة سواء كانت الدعوى في النفس الكاملة أو الناقصة كالرأه والعبد
 والجنين والكافر ولو كانت الدعوى في الأطراف والأجزاء فلا قسامة واليمين خسون على المدي عليه
 ولا فرق بين أن يكون في العمد أو الشبه أو الخطأ ولا بين أن يكون الواجب قدرا لدية أو دونه كبذل اليد
 والحكومة أو فوقه كبدين ورجلين ولو كانت الدعوى على جماعة حلف كل خسين كفى النفس ولو

كان وقع كسر يمينه لان
 اليمين لا يتبعض ولا يجوز
 اسقاطه لانه ينقص نصاب
 القسامة (قوله فإذا قدم
 الثاني حلف خمسة
 وعشرين) كما لو حضر
 ابتداء وأخذ ثلثها فإذا قدم
 الثالث حلف سبعة عشر
 بشكمال المنكسر وأخذ
 الباقي قال شيخ الاسلام
 فان قلت اذا كانت الإيمان
 كائنته فلم يكتف بوجودها
 من بعضهم كائنته قلنا
 لصحة النيا في إقامة البينة
 دون اليمين ولان البينة
 حجة عامة واليمين حجة خاصة
 (قوله ولو قال الحاضر لا
 أحلف الاحصى لم يبطل
 حقه من القسامة) قال
 أصل الروضة بخلاف نظيره
 في الشفعة لان التأخير فيها
 تقصير مبطل والقسامة لا
 تبطل بالتأخير وهو مفرغ
 على ضيقه اذا صحح
 في باب الشفعة انه لا يبطل
 حسم الحاضر من منها
 بالتأخير (قوله ولو لم يكن
 لوث وتوجهت اليمين على
 المدي عليه حلف خسين)
 لان يمين دم وخبر قتر يمين
 يهود بخسين يمين في جانب
 المدي عليه (قوله ولو
 كانت الدعوى على جماعة
 مع لوث أو دونه حلف كل

خسين) كما يحلفه الواحد اعتبارا باليمين الواحدة بخلاف ما اذا تعدد المدي فيحلف كل منهم بنسبة حقه
 والفرق ان كلام المدي عليهم يمين ما ينفيه الواحد ولو اقر دوكل من المدعين لاشت لنفسه ما ينفيه الواحد ولو اقر دبل يثبت بعض الارش
 نكل

على المدعيين كيمينين ابداءه
وجرى عليه البقيتي وغيره
كالنصف (قوله وان ادعى
عمدا والمدعي عليه عن قتل
بالمقتول فلاخص) لان
القسامة حجة ضعيفة فلا يجب
القصاص احتياطاً لاصر
الدماء كشاهد واليمين
وليست كاللعان في جسم
المرأة فكسما فيه من الدفع
بلعائنا ولا كاليمن المردودة
لتقويتها بالنكول ولهذا
جعلت كالقرار كالينة
واجابوا عن قوله في الخبر
أخلفون وتشتحقون دم
صاحبكم بالتقدير بدل
دم صاحبكم (قوله وان
ذكره اكتفى بها) كذا
قوله في أصل الروضة بناء
على صحة القسامة في غيبة
المدعي عليه وهو الاصح
كأقامة البينة (قوله فان
نكل حلف المدعي واقتصم)
وان كان قد نكل لانه انما
نكل عن بين القسامة وهو
الكسامة للحجة وهذه عين
الرد والسبب الممكن من
ذلك هو اللوث ومن هذه
سكول المدعي فالتسكول
عن شيء في مقام لا يبطل
حقاً في مقام آخر ولانه في
دعوى القتل الموجب
للقصاص يستفيد بهامالا
نستفيد بالقسامة وهو

نكل المدعي عليه ردت على المدعي وحلف بقدر ما كان يحلف المدعي عليه فان تعدد المدعون وزع عليهم
ما كان يحلف المنفرد بقدر موار بينهم ولو كان مع المدعي شاهد حلف معه حسين ويشترط أن يكون متعاقباً
بصفات الشهود ويشهد بشهادته مقسومة والا فالقول قول المدعي عليه بما يأنه لانه ليس بأخبرها فان اللوث
لا يتصرف في الأطراف ويشترط أن لا يكون الدعوى في العمد فان كانت في عمد يوجب القصاص فلا يثبت
بشاهد وخسين يميناً بل القول للمدعي عليه بما يأنه لان موجب القصاص لا يدخل للشاهد واليمين فيه واذا
أقسم الولي فان ادعى قتل خطأ وشبه عمد فالدية على عاقلة الجاني مخففة في الخطأ مغلظة في الشبه موجبة في
ثلاث سنين وان ادعى عمدا والمدعي عليه عن قتل بالمقتول فلاخص ويجب الدية مغلظة في مال القاتل حالة
واذا ادعى القتل على ثلاثة في عمل اللوث واخا حرم منهم واحد فان قال نعموا جميعاً أقسم على الحاضر
خسين وأخذ ثلث الدية من ماله فاذا قدم أحد الغائبين فان أقر اقتص منه وان أنكر أقسم عليه ان لم يذكر
في القسامة الاولى وأخذ ثلثها وان ذكره اكتفى بها فاذا قسم الثالث فان أقر اقتص منه وان أنكر ولم يذكره
فيهما ولا في احداهما أقسم خسين وأخذ الباقي ولو ادعى القتل على شخصين وعلى أحدهما لو أقسم على
صاحب اللوث خسين وحلف الذي لا لوث عليه خسين ولو نكل المدعي عن القسامة في عمل اللوث حلف
المدعي عليه فان نكل حلف المدعي واقتص ان كان المدعي قتل عمداً لان المردودة كالقرار والينة وبكل
منهما يثبت القصاص وان كان شياً خطأ وجبت الدية في ماله ان تصدقه العاقلة ولو لم يكن لوث ونكل المدعي
عن المردودة ثم ظهر لوث وأراد أن يقسم مكن ولو أقام المدعي شاهداً على مال ونكل عن الحلف معتم نكل
المدعي عليه فأراد المدعي أن يحلف المردودة مكن وحلف بين القسامة من يسحق بدل الدم فيقسم السيد
اذا قتل مكاتباً ومدرراً ومستولاه ويقسم المكاتب اذا قتل عبده ولو قتل عبداً اشتراه المأذون يقسم السيد
لالمأذون ولو قتل من لا وارث له بجمعة خاصة وتم لوث فلا قسامة ونصب القاضي من يدعي عليه ويحلف فان
نكل قضى عليه بالنكول ولا يحلف القاضي السكران مدعياً كمن أودى عليه حتى يعلم ما قول وما يقال له
ليزجر عن اليمين الكاذبة لكن لو حلف اعته به ولو ادعى على آخره قتل أباه عمداً فقتله خطأ وشبه
فان كان هناك لوث بان شهد عبداً وسوسة على اقراره العمد أقسم المدعي وان لم يكن لوث حلف المدعي عليه
خسين يميناً على ان العمد لان الاختلاف في الصفة كالاختلاف في الموصوف أي الاصل ولان القصاص
منوط به فلا يكون دون الاصل ثم يلزمه الدية مخففة مؤجلة الا ان تصدقه العاقلة فيزيمهم ولو شهد اثنان من
العاقلة على العمد قبلت اذا العاقلة لا تحصل عمداً فلا دفع ولا نفع ولو ادعى انه قتله خطأ فقال قتله عمداً فلا

قريبين مسافة (قوله وحلف الذي لا لوث الخ) أي وحلف المدعي عليه الذي لا الخ ادا القول قوله يمينه
(قوله لان المردودة كالقرار) بناء على الراجح والينة بناء على المرجوح (قوله اشتراه المأذون) أي
عبده المأذون لانه لا حق له به فارق المكاتب (قوله وتم لوث) فلا قسامة لتعذر حلف البت المال (قوله
لكن لو حلف اعته به) كما يجب لحلف الوارث المرد بعد موت مورثه (قوله في الموصوف) أي الاصل وهو
القتل والصفة العمد وشبهه والخطأ (قوله ولان القصاص منوط به) أي متعلق بالعمد ولا يكون دون الاصل
أي فلا يكون العمد أقل وأدون من الاصل أي القتل وحاصله انه اذا كان القصاص متعلقاً بالعمد لا بالاصل
مطلقاً واذا اختلف في الاصل يحلف المدعي عليه حينئذ خسين يميناً فارأي أن يحلف خسين اذا كان
الاختلاف في العمد (قوله اذا العاقلة لا تحصل عمداً) هذه العلة من المنصف غير مستقيمة فانها لو كانت تحمله
لقبلت من باب أولى تأمل (قوله فقال) أي المدعي عليه قتله عمداً فلا قصاص لتكذيب المدعي له وله المطالبة

بقصاص لشكيب المدي

وهو المطالبة بدية غفقة لانها المدعاة والخم وان لم يقر بالدية بل بالقصاص لكن طلب المدي لها يستأنم العقوب عليها

في الطرف الرابع في الشهادة على الدم (قوله

ولو كانت الجناية عمدا الى قوله لم يقبل ولم يثبت لانها في نفسها موجبة للقصاص لو ثبتت ولا نه ينبغي ان يثبت القصاص حتى يعتبر العقو

(قوله ولو يرمى سهما الى زيدا) والفرق بين هذه وما قبلها كما مر في الروض وشرحه ان الايضاح والحتم

هناك جناية واحدة في محل واحد اذا اشقت الجناية على ما يوجب القصاص

احتيط لها ولم يثبت الا بصحة كلمة وهنا جنايتان في محلين لا تتعلق احداهما

بالاخرى (قوله وانهر الدم في الصحاح انهرت الدم

أسلته (قوله ولو قال فصال دمه لم يثبت) لاحتمال

سيلانه بغير الضرب (قوله وقيل يثبت) وهو الذي

جزم به في أصل الرضوخة وحكامه البلقيني عن النص ووجهه

وصوه الزركشي وقال انه المنصوص للشافعي وأصحابه قال ابن حجر وهو المتمد

لهم المقصود منه عرفا (قوله ويجب الارش في الصورتين) لانه لا يختلف

قصاص وله المطالبة بدية غفقة ولو ادعى الخياط قاصر يشبه العمدة فذلك الحكم في الطرف الرابع في الشهادة على الدم كل قتل أو جرح يوجب القصاص لا يثبت الشهادة رجلين على نفس القاتل أو الجرح أو

اقرار الجاني به وما لا يوجب الا الدية كالخاطئ وشبه العمدة وجناية العصى والمجنون والاصل على الفرع والمسلم على الكافر والحر على العبد تثبت برجل واحد أو اثنين ورجل وبين ولو شبهه بالعمدة رجل واحد أو ثمان لم يثبت

ويكون لو ثمانية واحد ولو كانت الجناية عمدا فاقفال عفوت عن القصاص على الدية فاقبالوا من رجل واحد أو اثنين أو اثنين أو اثنين ثبوت المال لم يقبل ولم يثبت ولو كانت الهامضة مسبوقة بإيضاح لم يثبت برجل واحد أو اثنين ولا شاهد معين ولو جردت عن الايضاح ثبت ولو يرمى سهما الى زيد فرق منه الى غيره فخطا الوارد على الثاني

يثبت برجل واحد أو اثنين وبشاهد معين وذكر الشهود من وق السهم من زيد لا ينقص في الشهادة ولو ادعى مع القصاص مالا من جهة لا تتعلق بالقصاص وأقام على الدعوى ثين رجلا أو امرأتين ثبت المال وتكسب الشهادة على الجناية مقصرة مصرحة بالعرض فيشترط أن يضيف الهلاك الى فعل المشهود عليه فيقول أشهد انه قتله

عمدا أو خطأ أو شبهة منقردا أو بشرطة فلو قال ضربه بالسيف لم يثبت به شيء ولو قال ضربه وانهر الدم أو قال جرحه أو ضربه بالسيف فانهر الدم ومات أو فगत لم يثبت به القتل وثبت به الدامية ولو قال جرحه فقتله أو فगत من سوا حته أو انهر الدم فगत سبب ذلك ثبت القتل وكذا لو قال جرحه أو ضربه بالسيف فامر دمه ومات مكانه وإذا لم ير الشاهد على القاتل الا الجرح والموت بعده لم يعمل له أن يشهد به ولو علم الموت به بالقرائن حل

ولو قال ضربه رأسه فادماه أو أسال دمه ثبت الدامية ولو قال فصال دمه لم يثبت ولو قال ضربه بالسيف فاضح ربه أو فاقصحه من ضربه أو جرحه لم يثبت به الموضحة حتى يتعرض لوضوح العظم وقيل يثبت نعم لو كان الشاهد قريبا على القاضي انه لا يطلق لفظ الموضحة الا على ما يوضح العظم كهي الاصح ويشترط

بيان محل الموضحة ومساحتها ليوجب القصاص ولو كان على رأسه موضعتان أو أكثر ونحوه وعن تعيين موضع المشهود عليه فلا قصاص وكذا لو لم يكن على رأسه الا موحدة وشهد وأثنه أو ضح رأسه ويجب الارش في الصورتين وانما يجب القصاص اذا قالوا أو ضح هذه الموضحة ولو شهد أنه ضلع بدفلا ن لم يميننا والمشهود

لم مقطوع اليدين فلا قصاص ويجب الدية ولو كان مقطوع يد واحدة والصورة هذه فهل تنزل على المقطوعة فيه وجهان قال في الرضوخة الصواب الجزم بالتنزيل عليها ولا يشترط التعيين ولو شهد وبموضحة

شهادة مفسرة أو زيار أس المشهود له سلبا لا أثر عليه والعهد قريب لم نسمع ولو شهد اثنان على اثنين انهما قتلانا فلا نفي المشهود عليهما على الاولين انهما قتلانا روجع الى الوارث فان صدق الاولين دون

الآخرين ثبت القتل على الآخرين ولم تقبل شهادتهما وان صدق الآخرين دون الاولين أو صدق الكل أو كذب الكل ظلت الشهاداتتان لان الاولين مكدبان تصديق الآخرين والآخري ن دافعا ن

عن انفسهما ولا نهما صار اعدو ن للاوليين بشهادة نهما عليهما في تصور المسئلة اشكال وهو انه لا تسمع بدية الخ لانها المدعاة في الطرف الرابع في الشهادة على الدم (قوله ولو كانت الجناية عمدا فاقفال عفوت) الى

قوله لم يقبل اذا العقوبات اعتبر بعد ثبوت القصاص (قوله ولو يرمى سهما الى زيد فرق منه الى غيره) ومارقت ما قبلها من الهامضة المسبوقة قبل الايضاح بان الجناية اذا اشتملت على ما يوجب القصاص احتيط فيها فلا تثبت

الا بصحة كاملة وما هنا جنايتان في محلين لا تتعلق احدهما بالآخر من وق السهم من الرمية مر وقا جرح من الحانبا الآخر (قوله وانهر الدم) نقل عن الصحاح انهرت الدم أسلته (قوله ولو قال فصال دمه لم يثبت)

لاحتمال سيلانه بغير ضرب (قوله وقيل يثبت) اذا المقصود بفهم منه قاعدا هو المتمد ولو رقم هذا لعامة الكسبر أي بالكان أحسن (قوله فان ادعى احداهما على اثنين والآخري ن اثنين) فشهد كل اثنين على الآخر ن (قوله ظلت الشهاداتتان) للتناقض

الشهادة في الدماء لا بعد الدعوى ولا بد في الدعوى من تعيين قاتل فكيف يشهدان إبراهيم الوارث وأجيب بالصواب فيما إذا دعي القتل على اثنين وشهد شاهدان فبادر المشهود عليهما وشهد ادعى الأولين فوق وقع للقاضي رتبة وشبهة فيستحب أن يرابع الوارث احتياطاً فراجع فصدق أو كذب على ما ذكرنا وقيل إذا دل على اثنين في الدماء فادعى أحدهما على اثنين والأخر على اثنين ولو شهد المشهود على ما على أجنبي أو بجانب بذلك فيماد افغان وسبادران والحكم اذا صدق الصنفين أو أحدهما على ما ذكرنا ولو شهد أجنبيان على الأولين فليسا بدافعين ولكنهما ببادران فإن كذب الوارث الاجنبيين بطلت شهادتهما وان صدقهما أو صدق الشكل بطلت الشهادتان وفي الصور كلها وكان التصديق والتناقض من الوكيل لا يؤخذ الموصل به ولا بالافرار المتعلق من كلامه ولو ادعى على اثنين ألفا وشهد به شاهدان فشهد المشهود عليهما وأجيبان بأن المدعى على الشاهد من ألفا وصدق المدعى الآخر ين لم يطل دعواه الأولى ولا شهادة الأولى على الآخر وله أن يدعى على الآخر ين أيضاً وشهادة الآخر ين على الأولى شهادة قبل الدعوى والاستشهاد فالوداعي وشهد في مجلس أتوقفت وفي ذلك المجلس وجهان ولو أقر بعض الورثة بعفو أحدهم عن القصاص عينه أو لم يعينه سقط القصاص وأما الدية فإن لم يعين العافي أو عينه وأكر فلورثة كلهم بالدية يصدق بيينه في أنه لم يعف وان أقر فلا يخبر بحقهم منها وكذا العافي ان فعافي الدية وان عفوا مطلقاً ومجا فلاثي ولو شهد بعض الورثة بعفو أحدهم فإن كان فاسقاً ولم يعين العافي فكأقراره بعفوه وان كلن عمدا وعينه وشهد بالعفو عن القصاص والدية وأكر حلفا الجاني على أنه عفا عن الدية وسقط ولا حاجة الى التعرض للقصاص لسقوطه بأقراره ولا يقبل على العفو عن القصاص الرجلان ولو آل الامر الى المال فادعى العفو قبل رجل وامرأتان ولو اختلفا شاهدان في الزمان أو المكان أو الآلة أو الهيئة لم يثبت القتل ولا يكون ولو اختلفا الحكم فيما يشهدان به ويختلفان فيمن الأفعال والالفاظ المشأة ولو شهد أحدهما أنه قتله والآخرا أنه أقر بقتله لم يثبت القتل ولكنه لو ثبت أن كان المدعى عمدا وأقيم مظاهر وان كان غيره حلف مع أي الشاهدين شاء حسين فان حلف مع شاهد القتل فالدية على العاقلة وان حلف مع شاهد الاقرار في مال الجاني ولو شهد أحدهما أنه أقر بالقتل يوم السبت وآخرا أنه أقر به يوم الاحد ثبت القتل ولو قال أحدهما أنه أقر أنه قتله بمكة يوم كذا والآخرا أنه أقر أنه قتله بمصر في ذلك اليوم سقط قولها ولو ادعى العمد فشهد أحدهما على اقراره بقتل عمدا والآخرا على اقراره بقتل مطلق أو أحدهما بقتل عمدا والآخرا بقتل مطلق ثبت القتل ويسئل من المدعى عليه صفته فان أصر على الإنكار قال له الحاكم ان لم تبين صفته جعلتك ناكلا ورددت الجبين على المدعى انك قتلت عمدا وحكمت بالقصاص فان أقر بالعمد انقص وبالخطا وكذب الوارث حلف الجاني على نفي العمدية بحسب وان لم يكن ثم لو ثبت في العمدية ويجب دية الخطا في ماله ولو شهد أحدهما أنه قتله عمدا والآخرا أنه قتله خطأ والدعوى في العمد في ثبوت أصل القتل وجهان أحدهما عند الامام المنع واليه ميل الرافعي في الصغير وأصحهما عند ابن الصباغ الثبوت وهو الاصح في الروضة فيسئل الجاني فان أقر بالعمد أو بالخطا وصدق الوارث ثبت وان كذب فقلو وارث

(قوله ولا بالافرار المتعلق) أي ولا بإقرار الولي المتعلق من كلامه أي من كلام الوكيل فتأمل (قوله وله أن يدعى على الآخر ين أيضا) لا مكان اجتماع المالبين (قوله وجهان) المعتمد منهما القبول (قوله عينه أو لم يعينه سقط القصاص) لانه لا اقرار سقط حقه عن القصاص فان سقط حقه منه سقط حق الباقيين أيضا اذ القصاص لا يتبعض (قوله فان كان فاسقا) أي فان كان الشاهد فاسقا (قوله والأهيئة) إن قال أحدهما جزع وقال الآخر فده (قوله عند ابن الصباغ الثبوت) لاتفاقهما على أصل القتل والاختلاف في العمدية والعمدية في محل الاشتباه والفعل الواحد قد يعتقده أحدهما عمدا والآخرا غيره

باعتلاف محل الموضحة وقد راجع اختلاف القصاص لتعذر المالبية (قوله وله أن يدعى على الآخر ين أيضا) لا مكان اجتماع المالبين (قوله وفي ذلك المجلس وجهان) أحدهما كما في شرح الروض القبول (قوله ولو أقر بعض الورثة) الى قوله سقط القصاص لانه لا يتبعض ولا يقرر سقط حقه منه فسقط حق الباقي (قوله ولا يقبل على العفو عن القصاص الا الرجلان) لان العصا ليس بمال وما يثبت بحجة ناقصة لا يصح سقوطها بها (قوله ولو آل الامر الى المال فادعى العفو قبل رجلان وامرأتان) أي أو رجل ومبين لان المال يثبت بذلك فكذا استقامه (قوله وهو الاصح في الروضة) لاتفاق ما على أصله والاختلاف في العمدية وشدها ليس كالاختلاف فيما لان الكاذب ثم في أمر محسوس والعمدية وشدها في محل الاشتباه فالفعل الواحد قد يعتقده أحدهما عمدا والآخرا غيره

(قوله) وكذا القصاص عند

الماسرجسى والقاضى

أبى الطيب عملاً يقتضى

فصدقه كالبدي (قوله) وقال

الشيخ أبو حامد لا يجب

القصاص قال الأذمى

وهو الصحيح المختار لأن

القصاص بدر بالشبهة

كالحمدود

كتاب الامامة والوزارة

والامارة قتال البغاة وفيه

فصول (قوله) فى الامامة

(قوله) وينصف) قال فى

القاموس الانصاف العدل

والاسم النصف والنفقة

عمر كتين (قوله) ان لم

يبدو (قوله) قالى الصحاح

والقاموس تعذب الرجل الى

الامر دعه وحته (قوله)

قرشياً) ظهر النسأى الائمة

من قرشيش والمراد بها

الامامة العظمى (قوله) ولا

يقدر غشاء العين) فى

الصحاح الغشاء الغطاء

وجعل على بصرة غشوة

وغشاوة أى غطاء (قوله)

وجوهم أصل العرب وهى

قبيل من اليمن (قال الراعى

ومنهم تزوج اسمعيل حين

أنزله أبوه أرض مكة (قوله)

ولا يشترط أن يكون الامام

معصوماً) باتفاق من يمتد

به (قوله) كامامة أى بكر

رضى الله عنه) أى كجايى

الصحابه أبابكر رضى الله

عنه

أن يقسم لأن معه شاهداً وقوله لو كان لم يقسم حلق الجاني وبسبب الدية مخففة فى ماله وقال صاحب
التهذيب أن كان المدعى قتل خطأ فيلغو شهادة شاهد العدوى بخلف المدعى مع الآخر وبسبب الدية على العاقبة
وان كان المدعى عبداً فيلغو شهادة شاهد الخطأ يقسم المدعى خسين عينا ولو شهد أنه ضر به ملفوفان
نوبه ففقدته بنصفين ولم ينصر ضاحياته وقت الضرب لم يثبت القتل ولو اختلف الوارث والجاني فى حياته صدق
الوارث بإيمانه فاذا حلف وجبت الدية وكذا القصاص عند الماسرجسى والقاضى أبى الطيب وقال الشيخ
أبو حامد لا يجب القصاص ولو سرح رجل أو مات المرحوم فقال الجراح مات بسبب أخو وقال الوارث بل
بالسرية ففيه التنصيص الذى مر فى فصل الخلاف (قوله) تهذيب إذا قال أنا قتل أحد هذين قادمي وارث
أحدهما فأنكره ثم تعين الآخر للثاني ولو قال قتلته فى فقال أنا قتل أباك بلاثنتين فأنكره بلاثنتين فأنكره بالقتل
ولو قال قاتل بالثنتين أباك وأباك بالاثنتين فأنكره بالاول لحن فى النحو ومعناها وعدو لو تحققت
الجناية من واحد على جنين والحياة بعد الانفصال بتحقيق القتل من آخر بعد الانفصال فلها أن تدعى على
الاول تصديره إلى حر كالدعوى وح لزوم الدية وعلى الثاني استقرار الحياة وجوب القصاص فان ادعت على
الاول فقد برئ الثاني وان ادعت على الثاني فقد برئ الاول الامن الحكومتان ساعدتها البيئة فذلك والا
فهى معدقة بإيمان القسامة فى الصورتين لظهور اللوث

كتاب الامامة والوزارة والامارة و قتال البغاة

وفيه فصول الاول فى الامامة وفيه أبحاث الاول فى نصب الامام لا بدلالة من امام يقيم الدين وينصر السنة
ويتصف بالظلوين ويستوفى الحقوق فيجب نصب امام اذا مات الامام ولم يستخلف والتولى بالامامة فرض
كفاية وان لم يستجمع الا واحد تعين ويلزمه الطلب ان لم يندبوه الثاني فى شروط الامام وهو ان يكون
بالغا قالا مسلماً عادلاً حراً كرا على المجتهد اشباعاً ذار أى وكفاية قرشياً سمياً بصيراً ناطقاً سليم الأعضاء
من نقص يمنع استيفاء الحركة وسرعة النهوض ولا يقدر غشاء العين ولا لثقت النعم والذوق ولا قطع الذكر
والاشين ولا ضعف البصر الذى لا يمنع معرفة الاشخاص فان لم يوجد قرشياً مستجمع للشروط فكأن
مستجمع فان لم يوجد فستجمع من ولد اسمعيل فان لم يكن فى التهذيب انه بولى مستجمع من الجهم وفى
الثقة انه بولى جهمى مستجمع وجوهم أصل العرب فان لم يوجد فستجمع من ولد اسحق فان لم يوجد
مستجمع أصلاً فستجمع الاكثر من قرش أو كانة أو ولد اسمعيل وغيرهم على الترتيب المذكور فان
وجد اثنان عالم فاسق وجاهل عادل فالجاهل أولى ولا يشترط أن يكون الامام معصوماً ولأن يكون القرش
هاشمياً الثالث فى طرق انعقاد الامامة وهى أربعة الاول البيعة كلاماً أى بكر رضى الله عنه والمعتبر ببيعة
أهل الحل والعقد من العلماء والقضاة والرؤساء وسائر وجوه الناس الذين ينسرحونهم ولا يشترط اتفاق

(قوله) وقال الشيخ أبو حامد لا يجب القصاص وهو الصحيح بدر بالشبهة (قوله) فى فصل
الخلاف) أى فى فصل لوفد ملفوفان نوبان فى الجراح (قوله) بلاثنتين فى لام قاتل (قوله) فغناها
وعده أى وعمل بالقتل (قوله) فان ادعت أى القتل على الاول

كتاب الامامة والوزارة والامارة و قتال البغاة

(قوله) ويتصف بالظلوين) الانصاف العدل فى القاموس اتصف منه استوفى حقه منه كاملاً حتى صار كل
على النصف سواء (قوله) ان لم يندبوه أى ان لم يدعوه (قوله) فى النهوض) أى القيام (قوله) غشاء العين
الغشاء الغطاء (قوله) وجوهم أصل العرب وهم قبيلة من اليمن ومنهم تزوج اسمعيل عليه السلام (قوله)
فستجمع الاكثر أى أكثر الشروط (قوله) معصوماً أى من المعاصى والذنوب بل لو ارتكب المعاصى
ثم تاب عنها يجوز نصبه (قوله) كامامة أى كر رضى الله عنه) أى كجايى الصحابة أبابكر رضى الله عنه

(قوله والاصقاع) جمع مقع بضم وهن وناحية كذا في القاموس (قوله وقال صاحب الروضة) الى قوله يشترط قال شيخ الاسلام والوجه عدم التفصيل فاما ان يشترط الاشهاد في الشقين ولا يشترط في شق منهما قال ابن حجر يشترط شاهدان احدهما المبيع أى لا يقبل قوله وحده فربما ادعى عدم سابق وطال الخصام فيه لان تعدد لقبول شهادتهما حينئذ فلا محذور وشهادة الانسان بفعل نفسه مغبولة حيث لا تهمة كرايت الهلاك وأرست هذا القول وبهذا الذي يتعين حمل كلامهم عليه لموضوعه يندفع اعتراض التفصيل الذي يخصص في الروضة (قوله ويعزرون) أى الثاني ومبايعون ان صلوا الاولى أى بيعة السابق لان ركابهم محرما (٣٠٩) (قوله كامامة عمر رضى الله تعالى عنه) أى كما

عهد أبو بكر الى عمر رضى الله تعالى عنهما بقوله بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما عهد أبو بكر خليفة رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم عند آخر عهده من الدنيا وأول عهده بالآخر في الخلة التي يؤمن فيها الكافر ويتقى فيها العاجز ابنى استعملت عليكم عمر بن الخطاب فان بر وعدل فذلك على به ورأى فيه وان جار وبدل فلا علم لي بالقبيل والخطب أردت ولكل امرئ ما كتب وسيعلم الدين ظلوا أى منقلب ينقلبون ذكر في شرح الروض (قوله وهو أن يعقد الامام في حياته خلافة لآخر بعده) ويشترط القبول من الخليفة في حياة الامام وان تراخى عن الاستخلاف كإقتضاه كلام الروض كما صله قال ابن حجر فهو ان كل خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة تجز وتعلق

أهل الحل والعقد يسائر البلاد والاصقاع بل اذا وصل الخبر الى أهل البلاد البعيدة تزامن الموافقة والمثابرة ولا يتعين للاعتبار عدد بل لا يشترط العدد حتى لو تعلق الحل والعقد بواحد مطاع كفت بيعته لا بعدد الامامة ويشترط أن يكون المبايعون صفات الشهود وان يجيب المبيع فان امتنع لم يعقد ولا يجبر لأن يتعين قال امام الحرمين قال الامام يشترط حضور الشهود البيعة واختار انعقادها بواحد وقال صاحب الروضة ان عقد البيعة جمع فلا يشترط وان عقد واحد فيشترط ويشترط في العاقدين العلم والرأى ولا يجوز نصب امامين في وقت وان تباعدا اقلهما للفقن بخلاف نبين أو أنبياء في وقت واحد لصمتهم من الفتن وينصب الواحد في البلاد المتباعدة نوابا ولو عمت البيعة لجليله ما فباطلتان وان ترتبها لثانية باطلت ويعزرون ان صلوا الاولى والثاني الاستخلاف كامامة عمر رضى الله عنه وهو ان يعقد الامام في حياته خلافة لآخر بعده قال المتولى وغيره ويشترط أن يستخلف من هو أجمع للشرط فان استخلف مفضولا بغير الأمان يستقيم به الامر ولو أوصى لآخر بالامامة في متهما وجهان ولو استخلف والده أو ولده جاز ولا نورث الامامة الثالث الشورى كامامة عثمان رضى الله عنه وهو أن يجعل الامام الامر بين اثنين فصاعد اعلى انهم يشاورون فن اختار ومنهم كان اماما وهو كالاستخلاف الا ان المستخلف غير متعين فينشأ ورون ويتفقون على احدهم ولا يشترط رضا غيرهم ولا ثقافة ولا يجوز أن يتفقوا في حياته الا بانه فان خافوا انتشار الامر بعده استأذوه ويشترط في المهود أى الخليفة نشر وطا الامامة من وقت العهد اليه حتى لو كان صغيرا واقفا عند العهد بالعاقد لا عند موت الماهدى أى الامام المستخلف يكن اماما الا ان يبايعه أهل الحل والعقد ولو عهد الى غائب معلوم الحياة صح على محمول الحياة فلا لزوم عزل الخليفة نفسه انزل وتنقل الى العاهد ولو اراد العاهد أو الخليفة أن ينقل الخلافة الى غيره لم يمكن ويشترط قبول المهود اليه ووقته من العهد الى موت العاهد لا بعده ولو امتنع أو بيع غيره ولو تنازع اثنان في الامامة فهل يقرع أم يقدم أهل الاختيار من شأوا فيه خلاف

(قوله والاصقاع) جمع مقع بضم الصاد وهي الناحية (قوله وان يجيب المبيع) أى يجيب الامام المبيع (قوله وان عقد واحد يشترط) أى شاهد واحد وذلك لانه لا يقبل قوله وحده هذا هو المعتمد (قوله في حياته خلافة لآخر بعده) ويشترط قبول الخلافة في حياة الامام قال في التحفة وهو خليفة في حياته لكن تصرفه موقوف على موته ففيه شبه بوكالة تجز وتعلق تصرفها بشرط (قوله فان استخلف مفضولا) أى هناك فاضل (قوله به الامر) أى امر الخلافة (قوله وجهان) المعتمد منهما الصحة لكن انما يقبل الموصى له بعد موت الموصى (قوله كامامة عثمان رضى الله عنه) أى كما جعل الامر شورى بين سبعة واثر بين عثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وطلحة فاتفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنهم (قوله ولو تنازع اثنان) وهما متساويان فها ذكر (قوله خلاف) الاربع منه انه يقرع

تصرفها بشرط (قوله ولو أوصى لآخر بالامامة في متهما وجهان) أحدهما كما رجح في الروض والصحة الصحة كالأستخلاف لكن قبول الموصى له لما يكون بعد موت الموصى (قوله كامامة عثمان رضى الله عنه) أى كما جعل عمر رضى الله عنه الامر شورى بين سبعة واثر بين عثمان وعبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبى وقاص وطلحة فاتفقوا بعد موته على عثمان رضى الله عنهم (قوله فان خافوا انتشار الامر) بعده استأذوه فان أذن ضاوه (قوله ويشترط في المهود اليه) قال في الصحاح عهدت اليه الامر أى وأصبته (قوله ولو تنازع اثنان) أى متساويان فها ذكر (قوله فيه خلاف) رجح منه في الروض القرع في شرحه وقضية كلامهم انه يقرع وان لم يثنأ زعاه وقضية كلام الروضة انه يقرع

والاحتجاج على ذلك سنة وط
المهية في كسمة يجب
طاعة الامام فيما امر وحي
عالم بخلاف الشرع عادلا
كان اوجار ختماسعوا
واذيعوا وان امر عليهم
عبد حتى محدوع
الاطراف ولان المقصود
من نصب اتحاد الكلمة
ودفع الفتن ولا يحصل ذلك
الا بوجوب الطاعة (قوله
بين التشايرين) في
الصالح المشاورة المنازعة
(قوله حتى تم النصفة)
بالتحرير وهي العدة الدالة
(قوله وان يحصى البيضة)
أى بيضة الاسلام قال في
القاموس البيضة واحدة
بيض الطائر والجمع بيوض
وبيضات والحديد والحمية
وجوزة كل شئ وساحة
القوم والذي يجمع اليه
ويقبل قوله (قوله وبذب
عن الحرير) أى ينزع
الكفار عن حرهم دار
الاسلام (قوله وان يحصى
الثغور) جمع ثرو وهو
موضع الخفاة من فردج
البلدان (قوله بالعدة) أى
الصالح العدة بالضم
الاستعداد (قوله وأن
يستكنفى الانام) فى
القاموس واستكنفى
الشيء فكأنه هو ريل كاف
كفن كفاكفن من ج

الاربع الاستيلاء فاذا مات الامام قصدي للامامة شخص بلا ببيعة ولا استخلاف وقهر الناس بشوكة
وجنوده انعقدت امانته قر شيا كان او عر بيا وعصيا مستجعا وافسقا وجاهلا وان كان عصيا بذلك
الفعل ولو نفر د شخص بشر وط الامامة في وقته لم يصير اماما بمجرد بل لا بد من احدي الطرق واذا ثبت
الامامة بالقهر والاستيلاء لم يأت حق وقهره اعزل الاول وصار الثاني اماما وان ثبتت الامامة بالبيعة
والاستخلاف والشورى لم ينزل الاول ولم يصير الثاني اماما ولو عزل الامام نفسه لجزءه عن القيام بامور
المسلمين لم يهرم او مرض ونحوهما لم ينزل لم ينزل في غيره قبل عزله بنفسه انعقدت للولي والفايع الناس
غيره وان عزل نفسه بلا غير لم ينزل كلاب يعزل نفسه من الولاية لم يوتولي غيره اعزل الاول وينزل الامام
بالعوى والعصم والخرس والجنون والمرض الذي ينسبه العالم ولا ينزل بالاغواء وقتل السم وقمع احدي
اليدنين والرجلين ولونصب الامام امره وحكامه وقوامهم مات او جرح لم ينزل ولو ارادوا خلع الامام فان
خلف حاله الجواز ان استقام فلا ينكح به يجب طاعة الامام فيها امر ونهي ما لم يخالف الشرع عادلا
كان او جارا ويجب نصيحتة بحسب القدرة وجواز ان يقال له خليفة الامام وامر المؤمنين وخليفة رسول
المعقول ويجوز ان يقال خليفة الله ولو كان الامام فقيرا فله ان يأخذ قدر كفايته من بيت المال والمعتبر كفاية
منه حتى لا يأخذ من الدور والثياب والدواب ما يليق بحاله ولو كان غنيا باي عن الامامة لا يعوض فله
أخذ قدر اجرة مثله في العادة ويجب على الامام من امور الامة اثناء ان يحفظ الدين على اصوله المستقرة
وما جتمع عليه سلف الاموات ان نفذ الاحكام بين المتشاكسين ويقطع الخصام حتى تم الصفوة وان يحصى
البينة ويبعد عن الحرم ليصرف الناس في العايش وينتشر في الاسفار آمنين وان يقيم الحدود
لتأمين عمارم الله تعالى وان يحصن الثغور بالعدة المأمنة وان يجاهد من عادا الاسلام بعد الدعوة حتى يسلم
او يسام وان يجي الى والى الصدقات وان يقرر العطاء والمستحق في بيت المال من غير غش وقبتر وان
يسكن في الامانة بقلة النجاة فياغوش فيهم من الاعمال وان يباشر بنفسه مشارة الامور وتقصص
الاحوال للمؤمنين سياسة المتخوض اسة الامة

في الفصل الثاني في الوزارة قال آقسي القضاة المارودي في الاحكام السلطانية الوزارة فسيان فهو يرض وتنفيذ فالاول ان يستوزر الامام من بغوض تدبير الامور الى اياه وامضاه الى الاجتهاده وشرط في هذه الوزارة شرط الامانة غير السب قال الوزير بد شرط آخر وهو ان يكون من اهل الكفاية فغاوكل الهم من امر

وان لم يفتناز علان الحق فيها للمسلمين لالهما **(قوله)** فتهدى الى الامامة في القاموس تصدى ليعرض له **(قوله)** كالاب يعزل لـ(خ) أي كاليعزل الاب يعزل نفسه من ولاية نحو النكاح **(قوله)** نم لوتولي غيره (خ) أي لوتولي غيره الامامة بتولية الاول اياه يعزل الاول وان وجد معه سب الامامة **(قوله)** صلح الامام أي عزله **(قوله)** وان استقام فلا لانه لو انحل لا يؤمن بتكرار التولية والانحلال في ذلك سقوط الهيبة عن كسبها **(قوله)** على أصوله المستقرة من نحو الصلاة والعموم **(قوله)** بين المتشاجرين أي بين التنازعين **(قوله)** حتى نم التصفية وهي بالتحريك العدة **(قوله)** وان يحصى البينة أي يحفظ بيعة الاسلام **(قوله)** ذنب أي يمنع الكعازر من الحرم أي من دار الاسلام **(قوله)** تصان أي تحفظ **(قوله)** بالعدة ما يهاجم ادفع الحوادث من نحو السلاح والماء **(قوله)** بعد الدعوة أي الدعوة الى الاسلام **(قوله)** حتى يسلم أي ويسلم في القاموس تسالمها **(قوله)** وان يجيئني (خ) بجميع التي (خ) **(قوله)** وان يستكني الامناء أي اذا فوض الامام عمالي الى أحد فليطلب أمياً كافياً **(قوله)** فيما فوض اليهم أي الامناء **(قوله)** وتخصص الاحوال أي يتفكر ويعتد الاحوال **(قوله)** لينتفض أي يقوم سياسة الامنة في القاموس سوس فلان أمر الناس صبرمكاً

الحرب

مثلة الكاف حسبك ﴿الفصل الثاني في الوزارة﴾ وهي اسم مشتق من الوزر بمعنى الثقل سمي به لأن
الوزير يتحمل عن الإمام ما كان يتحمل

في قوله بان يقول قلدك مالي نيابة عني واستبنتك في مالي (لانه جمع له بين عموم النظر بقوله استوزرتك وبين النيابة بقوله تعو بلا على نيابةك (قوله لوقال اطرا الى اولدك) الى قوله لم يكف لانه لم يجمع له بين عموم النظر والاستنباط ولاحتيال ان ينظر في تصحيحها وتنقيحاً ما و في القيام به والعقد لا يلزم بلطف محتمل حتى يعمله بما ينبغي عنه الاحتمال ولان (٣١١) الله تعالى يقول فيها حكاه من نبيه موسى عليه السلام واجعل لي وزيراً

من أهلي حسرون أخي اشدهم أزرى أي ظهري وأشركه في أمري فلم يقتصر على مجرد الوزارة حتى قواها ببند أزره وأشراكه في أمره قاله الماوردي (قوله لوقال) نب عنى في مالي قاحتالان) أي للماوردي أحد هاتاه تنصقده الوزارة لانه قد جمع له في هذا اللفظ الوجيز بان عموم النظر والاستنباط والثاني لاتعقد به لانه أذن له يحتاج الى أن يقيد به اذا اذن في أحكام العقود لايصح به العقد لاحتال أو جعله لأمري (قوله فعلى الوز ير ابح) أي يجب على الوز ير أن يوقف الامام والمطلع على ما فعله من الامور (قوله وعلى الامام أن تصفح) أي يتفكر وينظر (قوله واستعفاء الامة) قال في القاموس الاستعفاء طلبك من يكلفك أن يعفيك منه والجنة في القاموس حسي الشيء عصفه حافة الكسر ونجته منه (قوله وصدق الهبة) في القاموس

الحرب واخراج وأغن انه ادخل في شرط الشحاعة والكفاية والرأى و يشترط في التفويض لفظ يشتمل على شرطين عموم النظر والنيابة وذلك بان يقول قلدك مالي نيابة عني واستبنتك في مالي أو استوزرتك تعو بلا على نيابتك ولوقال فوضت اليك وزارتي أو فوضنا اليك الوزارة كنى ولوقال انظر في مالي أولدك وزارتي أولدك انك الوزارة لم يكف ولوقال نب عنى في مالي قاحتالان واذا صحت الوزارة فصل الوز ير أن يطالع الامام وهي ماذر وانفسد ما ولى وقلة وعلى الامام أن يصفح أفعاله وتدبيره ليقر ما وافق الصواب ويستدرك ما خالفه وكل ما صبح من الامام صبح من هذا الوز ير الا ثلاثة أشياء عهد الامام الى الغير واستعفاء الامن من الامام وتوكل من ولا الوز ير وليس الوز ير عهد الوزارة ولا الاستعفاء ولا عزل من ولاه الامام الثاني وزارة التنفيذ وهي ان يكون النظر في الامور مقصورا على رأى الامام وتدبيره الوز ير بينه وبين الرعايا والولاية يؤدى عنه ما أمره وينفذ ما كره وبضى ما حكمه ويغير بتقليد ولا يوجب على الجيوش والحاكمة ولا يشترط في الحرية والعزل والاسلام والمعرفة بقاس الحرب ويشترط فيه الامة والذ كورة وصدق للهجة وقلة الطمع ثلثا برئى والد كاهو والفتنة وأن يصلح ما بينه وبين الناس من عداوة وشحناء وأن لا يكون من أهل الاوهام والفرق بين الوز ير من أوجه وهي انه يجوز لوز ير التفويض مباشرة الحكم والنظر في المطام وان يستبد بتقليد الولاية وان ينفرد بتسيير الجيوش وتدبير الحرب وان يتصرف في أموال بيت المال لقبض وال دفع ومن ذلك لوز ير التنفيذ ويجوز للامام أن يقلد وز ير تنفيذ وأما التفويض فان فوض الى الكل منها عموم النظر لم يجوز ان أشركه في النظر ولم يفرد واحدا منها صبح وتكون الوزارة فيهما لى واحد منهما ولما تنفذ ما اتفق را بهما لا ما اختلفا فيه ويكون موقفا على رأى الامام وان لم يشركه في النظر وأفرد كلاهما ليس فيه لآ خر مثل ان رد الى أحد هما وزارة بلاد المشرق والى الآخر وزارة بلاد المغرب واستوزر أحد هما على الحرب والآخر على الخارج صبح

الفصل الثالث في الامارة على البلاد واذا أمر الامام أحد اعلی اقليم أو بلد طارته عامة أو خاصة للعامة أن يفوض اليه الولاية على جميع أهله والطرف المعهود من أعماله بان يقول قلدك أو فوضت اليك ناحية كذا اماره على أهلها ونظر افيها تتعلق بها ولا يكون هذا عز لا للوز ير عن تفحصها ومراعاتها

(قوله تعو بلا) أي اعتاد او ذلك لانه قد جمع له بين عموم النظر لموله استعوزرتك وبين النيابة بقوله تعو بلا على نيابةك (قوله لم يكف) لانه لم يجمع بين عموم النظر والنيابة (قوله احتالان) أو جمعها انه يكفى لانه قد جمع له في هذا اللفظ بين عموم النظر والاستنباط (قوله أن طالع الامام) أي يجب على الوز ير أن يطالع الامام على ما فعله من الامور (قوله وأمسى) أي الوز ير ماذر رأى الامام من التدبير وانفسد ما ولى وقلة أى نفذ الوز ير ما ولى وقلة أى فوض اليه البناء لجعل فيهما (قوله أن تصفح) أي يتفكر (قوله ويستدرك) أي يجمع ما الخ (قوله واستعفاء الامن من الامة) الاستعفاء طلبك من يكلفك ان يعفيك منه (قوله ولا الاستعفاء) أي ليس للوز ير طلب معافي الامة كذا قيل (قوله والجنة) يقال حسي الشيء اذا منعه (قوله وصدق للهجة) أي اللسان (قوله وشحناء) أي بغض (قوله وان يستبد) أي يستقل (قوله لم يجوز) لانه ر بما تعارض في العقد والحل والتقليد والعزل في الفصل الثالث في الامارة الخ (قوله المعهود) أي المعروف

اللهجة ويحرك اللسان (قوله وشحناء) أي بغض وعداوة (قوله فان فوض الى كل منها عموم النظر لم يجوز) كذا يجوز أن يقلد اماديين ولانه ر بما تعارض في العقد والحل والتقليد والعزل وقد قال عز وجل لو كان فيه أهله الا انما في غير اربعة لفسدنا (قوله وان لم يشركه في النظر) الى قوله صبح واستدركه ما عاوى فيه وليس له معارضة الاخر في نظره وعمله في الفصل الثالث في الامارة على البلاد (قوله فانه ان يفوض اليه الولاية الخ) و يشترط فيه ما يشترط في وز ير التفويض اذ لا فرق بينه وبين الامام في الولاية وخموصها (قوله ولا يكون هذا عز لا للوز ير)

وإذا قلده الوزارة لم يكن عز له هذا الأمير فلما برأى أن ينظر في تدبير الجيوش وتزويدهم في التواصي وتقدير أرواقهم إن لم يقدر الامام وله النظر في الأحكام وتقليد القضاة والحكام وجباية الخراج وقبض الصدقات وتقليد الأعمال معهم وتفرق المستحق منها وجباية الحرم والذب عن البيضة ومراعاة الدين من تغيير أو تبديل وإقامة حدود الله تعالى وحقوق الأديين والأمانة في الجعة والجماعة والاستخلاف عليها وليس لوزير التفويض عز له وإن ولا الامام ولا تخلف من أقليم أو بلد إلى آخر وإن تفرق الوزير بقوله من قبله من الامام فكذلك وإن قلده من نفسه أو أطلق فله عز له واستبداد وقته وأما الخاص فله على أن يكون الأمير مقصور الأمر على تدبير الجيوش وسياسة الولاية وجباية البيضة والذب عن الحرم ليس لأن يتعرض للقضاء والأحكام وجباية الخراج والصدقات والافتقار لحدود الافتقار إلى اجتهاد لا اختلاف العلماء فيها أو إلى بينة لا نكارا عليهم وإن لم يشترق فإن كان من حقوق الله تعالى كذا زنا بجلده أو جراحه أو حق باستيفاء ما كان من حقوق الأديين كالتقصص وحده القذف والنظر إلى الطالب فإن رفعه فهو أحق وإن رفعه إلى القاضي فالقاضي

استهلاك مال في غير حق وان زاد بسبب يقتضيه نظري السب فان كان مما يربى زواله ولا يستقر به الزيادة على التأييد كزيادة قتلها سحر جازله ان بدفعها من بيت المال من غير استحبار الخليفة لانها يتعلق باجتهاد وان كان مما يقتضي استقرارها على التأييد لم يجز له التفردها بل لابد من استحباره فيها ليقروا بتدرك قوله

من أعماله أي أعمال أهل الأقليم **(قوله)** وإذا قلد الوزارة أي قلدا أمر الناحية إلى الوزارة **(قوله)** وتقليد القضاة أي نصبهم **(قوله)** وتقليد العمال جمع عامل أي عامل الصدقات من نحو الساعي والكاكب **(قوله)** وتقرير المستحق بفتح المهملة منها أي من الخراج والصدقات على مستحقينها **(قوله)** وحماية الحریم أي حفظ حریم دار الاسلام من الأعداء **(قوله)** والذب أي منع الكفار عن بيعة الاسلام **(قوله)** والامانة في الجمع الخ أي له الامانة بياشرها بنفسه أو يستخلف عليها **(قوله)** مقصور الامر أي حدود الامر على ندير الخ أي غير متجاوز عنه **(الفصل الرابع)** في قتال البغاة **(قوله)** أو منع الخ عطف على الخروج **(قوله)** لا في المقاتلة معهم يعني فإن حكمهم حكم البغاة في المقاتلة معهم ان استظفروا الخ **(قوله)** مثال التأويل الحاصل أي حل كئنته على الخروج **(قوله)** يعرف قتلة عثمان أي يعرف قتاليه **(قوله)** وموادأته أي موافقته اياهم **(قوله)** صلاته سكن لنا أي دعاؤه وسكنه لقلوبنا **(قوله)** فان اظهر وارأبهم أي معقدهم وبقاوتها أي معنا **(قوله)** لم يقتلوا من القتل ولم يقاتلوا من المقاتلة عطف تفسير لما خر وبقا قال

رضي الله تعالى عنه سمع رجلا من انصاره يقول في المسجد لا حكم الا لله ورسوله ويعرض بخطبته تحذره منه وينهه دين معاوية فقال كذبة

عن أبي يدها اطل لكم علينا ثلاث لا نمنعكم أحد الله ان تذكروه فيها ولا التي مارأتا بديكم معنا ولا سيدا يقتلكم لجمل حكمهم كما هل
 كلكم اقتداه رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم في المنافقين مع علمه بجمعة تظاهروهم بالطاعة ثم ان تضررت بهم نهر ضناهم حتى يزول
 الضرر فله القاضي عن اصحاب (قوله على حافة الطريق) أي (٣١٣) جانب في الصحاح حافظا الواو أي يانباه

(قوله ولو تخرب) أي

الجموع في الصحاح اختارب

اللس والجمع اختراب (قوله

والباغون ليسوا بفسقة

ولا كفر) لان اسم

البي ليس ذما عندنا على

الاصح لانهم انما خالفوا

بتاويل حتى في اعتقادهم

لكنهم محضون فبايعا

ويذهبون اليه فلهما

فيهم من اهلية الاجتهاد

نوع عند الاحاديث

الواردة فيما يقتضي ذمهم

كحديث من حمل علينا

السلح فليس منا حديث

من خرج من الطاعة

وفارق الجماعة فبته باهلية

الاولى محمولة على من ليس

له اهلية الاجتهاد اولا

تاويل له وله تاويل فاسد

قطعا (قوله دراية) في

القاموس در يتوبه دراية

بالكسر ودر يا علمته

وأدر به أعلمه (قوله

وجلاتهم) في القاموس

الجلل حركة العظيم والصغير

ضده الامر العظيم والطين

الحقير ضد (قوله محامل)

وهي محدثات الدهر

الفصل الخامس في

حكم البيعة والمقاتلة معهم

(قوله من الخطية) وهم

والحدود ويضمنون ما ألتفوا ويجب المقاتلة معهم ان كانت لهم شوكة وحكمهم حكم أهل الحرب الا في سنة

أشياء ما ن لا يهادونوا ولا يقر وایمال وأن لا يجوز استرقاقهم وأن لا یس ذرارهم ونسأهم وأن لا یدقونی

مقابر الكفار ولا في مقابر المسلمين وأن لا یكث الغلغول أموالهم الشانی أن يكون لهم شوكة وعدد بحيث

یحتاج الامام في رد هم الى الطاعة الى كلفة یبدل مال واعداد رجال وصب قتال فان كانوا أفرادا یسهل

ضربهم فلیسوا بغاة فلا ینفذ أقتضیهم ولا یعد باستیفائهم الحقوق و یزیمهم ضمان ما ألتفوا لهم ولا یقتضی

على حافة الطريق وكوا یستولون به على ناحية وراء الحصن فیغاة ولو تخرب عدد یسر من الشجعان یقون

بقوتهم على مصادمة الجموع الكثیرة فیغاة الثالث أن يكون لهم متبوع مطاع فان الشوكة لا یحصل دونها فان

لم يكن فكلا لا شوكة ولا یشرط أن يكون لهم امام منصوب أو منتصب والباغون ليسوا بفسقة ولا كفر

لكنهم محضون فبايعا و یذهبون اليه فلهما في معار یة رضی الله عنه فانه من كبار الصحابة ولا

یجوز لمن یزید ولا تكفيره فانه من جملة المؤمنین وأمره في مشیئة الله تعالى ان شاء رجه ان شاء عذبه فله

الغزاة والموتی وغيرهما قال الغزاة وغيره وصر على الواعظ وغيره رواية مقتل الحسن والحسين رضی الله

عنهما وحكاية وما سوى بین الصحابة من التشاور والتخاصم فانه مهيج على بغض الصحابة والطن فيهم وهم

أعلام الدين یلقی الأئمة الذين یبهم رواية ونحن من الأئمة دراية فالطاعن فيهم مطعون طاعن في نفسه ودینه

قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح في كتاب معرفة الحديث وصاحب الروضة في كتابه الارشاد والصحابة كلهم

عدول وكان للشي على الله عليه وسلم ما تالف وأر بعقشر ألف صحابي عند وفاته صلى الله عليه وسلم والقرآن

والاخبار مصرح بعد التهم وجلاتهم ولما جرى عليهم محامل لا یحقل ذكرها الكتاب

الفصل الخامس في حكم البيعة والمقاتلة معهم أما حكمهم فقد مناوهم ليسوا بفسقة ولا كفر فلو شهد

منهم عدل قبلت شهادته ولو كان لهم قاض في بلد فان استعمل دماء أهل العدل وأموالهم لا ینفذ حكمه

وكذا الشاهدان لا یسحل فذبحه ما ینفذ حكم قاضي أهل العدل الا اذا كان من الخطایة الذين

یضنون لو اقیهم تصدیقهم ولو كتب حيث ینفذ الى حاكم أهل العدل جاز قبوله ویستبردهما متضفا

ولو رد كتاب منهم الى قاضي أهل العدل ویعلم انه من یسحل دماءهم وأموالهم أم لا لم یقبل ولو أقام أهل

البي الحد ودعى جناة أهل البلد الذي استولوا عليه وأخذوا الزكاة واخرج من أهله وأولج یه من

(قوله وان لم يهادونا) المهادة الصلح مع الكفار على ترك القتال على عوص وأدونه (قوله ذرارهم) أي

أولادهم (قوله على حافة الطريق) أي جانبه (قوله تخرب) أي تجمع (قوله منصوب) أي نصبهم

أو منتصب أي نفسه (قوله لا يجوز الطعن في معاوية) أي سب مقاتله مع على في الخلافة رضی الله عنهما

(قوله من التشاور) أي التنازع (قوله مهيج) أي محرك على بغض الخ ومقضى اليه (قوله وهم أعلام

الدين) أي وهم كجبال في الدين (قوله دراية) في القاموس در يتوبه دراية علمته (قوله وجلاتهم) أي

عظمتهم (قوله محامل) وهي محدثات الدهر من نحو الجموع

الفصل الخامس في حكم البيعة (قوله الا اذا كان من الخطایة الذين یضنون لو اقیهم) أي لمن واقفهم

في الاعتقاد الخطایة قوم یحکمون ویشهدون لمن واقفهم في الاعتقاد وتصدیقوا فلم واعنادا على انهم

لا یكذبون لان الکذب عندهم كفر (قوله ولو كتب) أي كتاب سماع الیئة مثلا (قوله على جناة البلد)

(٤٠ - (انوار) - ثاني) صنع من الرافضة یشهدون بالرور و یضنون لو اقیهم

تصدیقهم اعتقادا على انهم لا یكذبون لان الکذب عندهم كفر وسای في فی الشهادات (قوله ولو أقام أهل البي الحدود) الى قوله اعتدبه

لاعتقادهم التأويل المحقق فاشبه بالحكم الاجتهاد ولما في عدم الاعتداده من الاضرار بالرقية

(قوله بالعكس) خلافا لما لك اعتمادا على السبق وترغيبا في الطاعة ولا نأما مورون بالقتال وهم إنما يقاتلون على (قوله بالدين) بالحق والامام (الح) كقطع الطريق والالابت كل شر مذمة مفسدة تؤولا وفعلت ماشاغت وطلعت السياسات (قوله والدين لم شوكة) (الح) فلا يستحسنون المثلقات لحاجة الحرب (٣١٤) كالباغين لان سقوط الضمان عن الباغي قطع الفتنة واجتماع السكينة وهذا

التمسك فيه وفر قواسم المرتزقة على جندهم اعتد به واذا اختلف باغ على عادل أو بالعكس في غير القتال ضمن مالا كان أو نفسا أو مافي القتال بغايتله العادل على الباغي فلا يضمنه وكذا بالعكس الا اذا لم يكن من ضرورة القتال فيضمنه كالقتل قبل القتال ولوا استولى باغ على أمة أو مستولى عاقل فوطئها حدوان أو اذها فريق للعادل ولزمه المهران كانت مكرهه والدين بخالفون الامام تأويل واشو كعلم يلزمهم ضامنا ما تلقوا من نفس أو مال وان كان على صورة القتال والدين لم شوكة ولا تأويل لم يلزمهم ضمان ما تلقوا في القتال وأما القتال معهم فكذلك المائل فلا يقاتلون ولا يبدون ويبيع الامام اليهم أمينا فطينا انصاحيا لم يلزمهم منه فان ذكروا مظلة أزالها وان أبدوا شبهة كشفها فان أصروا وصحهم ثم يؤذونهم بالقتال فان استنظروا اجنبوا وفي ما يراه صوابا اذا قاتلوا فان أمكن الاسر لم يجز القتل وان أمكن الاتحان لم يجز التذفيف ومن أدر منهم وترك القتال وألقى السلاح أو صار أسيرا لم يقتل فان قتل وجب الضمان ولا تقتل نساؤهم وصبيانهم الا اذا قاتلوا ولا يطلق أسيرهم قبل انقضاء الحرب ولا بعد انقضاء ما بقيت جوعهم الا ان يرجع الى الطاعة باختياره واذا وقع نساؤهم وصبيانهم في الاسر حسدوا الى انقضاء القتال ثم يخونون ويدخلونهم وأسلحتهم بعد انقضاء الامن من غائلتهم ولا يستعمل في القتال الا للضرورة والا فيلزمهم الاجرة ولا تؤخذ أموالهم ولا أموال قطع الطريق لان ما لهم معصوم وجب الزدان أخذوا ولا يقاتلون بالنار والمجنين والحك الا ان يقاتلوا بمنزلها وأحاطوا بناولوا استعان عليهم بالكفار ولا يجزى يرى قتلهم مدبرين عداوة واعتقادا كالخني الا ان يحتاج الى الاستعانة بجيوش بشرطين احدهما ان يكون فيهم جراءة وحسن اقدام والثاني ان يحسن من منهم لاتباعوا البغاة اذا انهمزوا ولو استعانوا باهل الحرب لم ينفذ ما منهم علينا وينفذ عليهم ولو اعانهم أهل الذمة علم ان باه لا يجوز انتقض عهدهم الا اذا كانوا مكرهين وان غنوا الجواز أو وظنهم محقين لم ينتقض وكالوا كالباغين ولو اقتتل طائفتان باغيشتان وقدر الامام على قهرهما لم يحداهما على الاخرى الا ان ترجع احدهما الى الطاعة فيعينها وان لم يقدر ضم الى نفسه اقرهما الى الحق واستعان بهم على الاخرى ويلزم على كل واحد من أهل العدل مصابرة اثنين من البغاة فلا يولى عنهما الا منقر فاققتالاً ومتغيرا الى فئة ولو امان عادل باغيا فقتله آخريها لا يمانه لزومه الذمة كان العادل

موجودا هنا بخلاف ماله اوردت طائفة لم شوكة قاتلوا مالا أو نفسا في القتال ثم اتوا وأسلموا قتلهم يضمنون لجنابهم على الاسلام كقتله الماوردي عن النص في أكثر كتب ابن الرقعة عن الجمهور وقال الاسنوي انه الصحيح وقوله عن تصحيح جماعة وقطع آخرون وقال الاذرى انه الوجه (قوله ما يضمنون منه) أي كبره (قوله فان ذكروا مظلة بكسر اللام) دفعها أزالها لان عليا بن عباس رضى الله عنه مالى أهل الهرودان فرجع عنهم الى الطاعة (قوله ثم يؤذونهم) أي يعلمهم (قوله والا فيلزمهم الاجرة) وقضيه انه لا جرة لاستعماله في القتال للضرورة وهو الوجه كما قاله شيخ الاسلام في شرح الروض خلاف ما اقتضى كلام الروض كآله من وجوب الاجرة كضطره كل طعام غيره يلزمه قبحه ويحجب بان الضرورة هنا نشأت من المالك

جمع جاب (قوله اعتد به) لان في عدم الاعتداده اضرا بالربعة (قوله من ضرورة القتال فيضمنه) أي الباغي والعادل (قوله فلا يقاتلون) أي لا يؤخذون غيلة الاغتيا لنا كاه كرفتن ونا كاه كشتن (قوله ولا يبدون) أي بالقتال (قوله ما يضمنون منه) أي ما يكرهونه (قوله ابدوا) أي اظهروا شبهة (قوله يؤذونهم) أي يعلمهم (قوله فان استنظروا) أي امهلوا مدة (قوله وان أمكن الاتحان) في القاموس اتحن في العداوة والباغ الجراحة فيهم (قوله لم يجز التذفيف) أي لم يجز بخر به ضربة مذقة أي سرعة لوث (قوله من غائلتهم) أي بعينهم غيلة (قوله والحك) في القاموس الحسك محركة كما يعمل على مثال شوكة اذا اذله الحرب من حديد أو قصب فيلقى حول العسكر (قوله أن يكون فيهم) أي يفتن يرى قتلهم مدبرين (قوله اذا انهمزوا) أي البغاة (قوله مصابرة اثنين من البغاة) أي بالمقاتلة معهما (قوله الا منقر فاققتالاً) بان يرجع وولى الى موضع ويختفي فيه ويهجم بهم بالقتال (قوله ومتغيرا الى فئة) والمتغير هو الذي يرجع الى طائفة بقصد الاستعانة

تخلاف ما هناك (قوله والحك) قال في القاموس الحسك محركة يعمل على مثال شوكة اذا اذله الحرب من حديد أو قصب فيلقى حول العسكر ويسمى باسمه (قوله وان يحسن من معهما لاتباعوا البغاة) راد الماوردي وشروطا عليهم لان يتبعوه مدبرين ولا يقتلوا جوارحهم بوقائهم به قال ابن حجر ويظهر ان ذلك باي في الاستعانة بالكفار ايضا الا ان أخذت الضرورة اليهم مطلقا (قوله وظنهم محقين) وان لم اعانة الحقين لم ينتقض عهدهم لو افقتهم طائفة مسلحة مع عدوهم

كتاب الردة ع آخذنا الله تعالى مناهي لغة الرجوع عن الشيء إلى غيره وشرعاً ما ذكره بقوله وهي الخ وهي أغش أنواع الكفر وأغلظها حكماً وبمقتضى العمل عنده أنان اصلت بالموت لآية البقرة فكذلك آية المائدة اذا لم يكون حاسراً الى آخره الا ان مات كافر اقلجابه اعادة عبادته قبل رده وقال ابو جنيفة رحمه الله تعالى يجب اما حياط ثواب الاعمال بمجرد الردة فمحل وفاق وظن الاستوى ان هذا يناقض عدم احباط العمل فاعترض به وليس كاطن اذا حباط العمل الموجب للاعادة فحباط مجرد ثوابه اذا الصلاة في القصور لا ثواب فيها عند الجمهور مع صحتها وزعم الامام عدم احباط العمل وان مات كافر ابعثى انه لا يعاقب عليها في الآخر عريب بل الصواب احباطه وان فعل حال الاسلام لان شرطه موت الفاعل مسدداً والاصار كانه لم يفعل فيعاقب عليه قال ابن حجر (قوله كالسجود للصم والشمس الخ) لانه بدل على عدم التصديق ظاهر ونحن نحكم بالظاهر ويؤخذ منه انه لو سجد للصوم وشمس وقلبه مطمئن بالتصديق لم نحكم بكفره فيها بينه وبين الله تعالى وان اجري عليه حكم الكفر في الظاهر كان الطق غير داخل في حقيقة الايمان وانما هو شرط لاجراء الاحكام الدينية لان الايمان على طريقة المشككيين له حيثيتان الصاعين القتل وشرطه التصديق فقط واجراء احكام الدنيا ومناطها لطق الشهادتين مع عدم السجود لغیر الله تعالى ومن جعله شرطاً لمرادنا ركن حقيقى والام يسقط عند (٣١٥) الهجز والاكره بل انه دال على الحقيقة التي هي التصديق اذ لا يمكن الاطلاق عليها وما يدل على انه ليس شرطاً ولا شرطاً لاجراء الصلوة يخرج من النازم كان في قلبه متقال درة من ايمان قيل يلزم أن لا يعتبر النطق في الايمان وهو خلاف الاجماع على انه يعتبر وانما اختلاف في انه شرط او شرط واجب بان الفز الى هزل منع الاجماع وحكم بكونه مؤمناً وان الامتناع عن النطق كالعاصي التي تجامع الايمان وتبعه الحقون على هذا ولم ينظر والاخذ النووي بقضية الاجماع ان من ترك النطق اختياراً تخلف ابدان السار سوء قلنا

سواء عباد كرا أو أتى وصديق بالامان على الجهل وولفته علماً وجب القصاص وولقت عادل عادل لاوى القتال وقال غلنته ما غياحلف ضمن الدية والله أعلم بالصواب
كتاب الردة ع

وهي قطع الاسلام ويحصل ذلك بالقول تارقه بالفعل أخرى والفعل الموجب للكفر هو الذي يصدر عن تمرد ويكون استنزاء مصر محال بين كالسجود للصم أو الشمس والقاء المصحف في الفاذورات والسكران القدر والسحر الذي فيه عبادة الشمس ونحوها والقول الموجب للكفر لا فرق بين أن يصدر عن اعتقاد أو عناداً واستنزاء ومن اعتقد قدم العالم وأحدث الصانع أو نفي ثابت للتقديم بالاجماع ككونه علماً وقادراً أو أثبت المنى عنه بالاجماع كاللون أو أثبت له الاتصال والانفصال أو وجد جواز بعثة ازل أو أنكر نوة نبي أو كذبها أو وجد آية مجمعا عليها وزاد في القرآن فله واعتقد انها منه أو سب نبياً ومكأ واستخف به أو بالصحاء وبالوثرة والأناجيل أو أزال بوراً والصحاء واستحل محرماً بالاجماع وأحرم حلالاً بالاجماع ونفي وجوب جمع على وجوبه للصن ويعرف بالخاص العام كالصلوة والزكاة أو اعتقد وجوب مالمس بواجب بالاجماع كهلالة مائة صوم وشؤال أو يومامنه ونسب عائته رضى الله عنها الى الفاشة أو ادعى النبوة في زماننا أو صدق مدعيها أو اعتقد بنبيا في زمانه أو قبله من لم يكن نبياً أو تقرب الى الصم بالذبح

هم في القتال
كتاب الردة ع
(قوله بقدم العالم) ففتح اللام ماسوى الله تعالى (قوله ككونه) أى الصانع (قوله ويعرفه الخاص والعام) ولو كان لا يعرفه الخاص فلا تكفره بالانكار بل يعرفه الصواب ليعتقده كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب (قوله) أو اعتقد بنبيا في زمانه أو قبله من لم يكن نبياً أى اعتقد من لم يكن نبياً انه نبى سواء

به شرط وهو واضح وأوسط لان باتفاقه تنفى الماهية لكن أشار بعضهم الى ان هذا مذهب الفقهاء الاول مذهب المشككيين ويؤيده قول حافظ الدين السني كون النطق شرطاً لاجراء الاحكام لاصحة الايمان بين العبد وربّه هو أصح الروايتين عن الاشعري وعليه المأثور بدى ١٥ ولا يشكك عليه انه شرط أو شرط لمسار في معناهما للاتق بذهب المشككيين لا الفقهاء فتأمل ذلك فانه مهم لأهم منه قاله ابن حجر (قوله والقول الموجب للكفر لا فرق الخ) وشرط أن يصدر عن قصد وروية فلا أثر لسبق لسان أو اكراه أو اجتهاد أو حكمة أو حكمة فيها مصلحة أو شطع على حال غيبته أو تأويله بما هو مصلع عليه بينهم وان جعله غيرهم اذا للفظ المصلع عليه حقيقة عند أهله فلا يعترض عليهم بمخالفته لاصطلاح غيرهم كاحققة آفة الكلام وغيره (قوله ومن اعتقد قدم العالم) بفتح اللام وهو ماسوى الله تعالى وأحدث الصانع المأخوذ من قوله تعالى منع الله (قوله كاللون) وأورد في الهيمات ان المجسمة ملتزمون بالالوان مع اننا لا تكفرهم على الشهور كجاسية في الشهادات قال لكن في شرح المذهب في صفة الآفة لزم بتكفيرهم ١٥ قيل لا يتغير نحو التجسيم والجهة في حق العوام لانهم مع ذلك على غاية من اعتقاد التنزيه والكمال لطلق (قوله ويعرفه الخاص والعام الخ) بخلاف ما لا يعرفه الخاص وان كان فيه نص كاستحقاق بنت الابن السدس مع بنت الصلب ونحوهم نكاح المعتدة فلا تكفر منكره للعذر بل يعرفه الصواب ليعتقده قال ابن حجر ونوزع في نكاح المعتدة بشهرته ويجب

بفتح ضرور يشاء المراد بالضروري ما يشترك في معرفته الخاص والعام ونكاح المعتدة ليس كذلك إلا في بعض أقسامه وذلك لا يؤثر (قوله) لا تسمى (الاسلام كفراً) وتبرملم (٣١٦) من دعا رجلاً بالكفر أو قال يacedونه وليس كذلك إلا جارية على رجب عليه

هذا ان كفره بلا تأويل باسمه كفر ولو قال لمسلم يا كافر بلا تأويل كفر لانه سمي الاسلام كفراً والعزم على السفري في المستقبل كفر في الحال وكذا التردد في انه هل يكفر أم لا وكذا التعليق باسم مستقبل كقوله ان هلك مالي وأومات ولدي تهوت أو تنصرت والرضا بالكفر كفر حتى لو سألته كافر ان يلقنه كلمة التوحيد فليفعل أو أشار عليه بان لا يسلم أو على مسلم بان يرتد كفر بخلاف ما لو قال لمسلم عليه الله الايمان أو لكافر لا لزقه الله الايمان فانه لا يكفر ولو أكره مسلماً على الكفر كفر الفاعل والا كراه على الاسلام والرضا به والعزم عليه في المستقبل ليس باسمه حتى لو قال كافر أنا مسلم غد الانحكم باسمه في الحال ومن دخل دار الحرب وشرب معهم انحر وأكل لحم الخنزير لا يحكم بكفره واركتاب الكافر ليس بكفر ولا ينسب به الايمان والفاقد اذا مات ثوبه لم يتخذ في النار قال الرافعي رجعت الله عليه وفي كتب اصحاب في حنيفه رجعت الله اعتناء تام بتفصيل الاقوال والافعال المتضمنة للكفر وأكثرها ما يقتضي اطلاقاً منها المواقف عليه فنذكرها راسلاً فاذا سخر باسم من أسماء الله تعالى أو بأمر أو بوعده أو بوعيدته كفر وكذا لو قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل أو لو صارت القبلة الى هذا لجهت ما صليت اليها أو لو أعطاني الجنة ما دخلتها كفر وقيل لا يكفر في مسألة الاعطاء وحيث تجد قيل في هذه المسائل فالمراد به مخالفة الرخصة منقول الرافعي فقط ولو قال خدا از حق من همه تيكوي كره است بدى از من است قالت الحنفية بكفر قال الرافعي وليكن فيه تفصيل والله تعالى يقول وما أمألت من شيء فنفسك ولو قال من احسن خدامي يعني خدامك كفر ولو قال زوجه تراحق همسايه نمى بايد فقالت لا فقال تراحق خدامي بايد فقالت لا فقال تراحق خدامي بايد فقالت لا كفت ولو قال لغيره لا تترك الصلاة فان الله تعالى يؤاخذك فقال لو أخذني الله تعالى به مع ما بين من المرض والشدة فقد ظلمني أو قال الظالمون هذا يتقدم برأيه فقال الظالم ما أفعل بغير تقدم برأيه كفر ولو قال لغيره خذ ابراً نؤاخذنه تا همه ان كند كوي يا خد اياز بان نو بر نياد يا بر بيايد كفر ولو قال لامرأته مرا سمى نيت فقالت تكذب فقال لو شهد الملائكة والانبياء عنده كره مرا سمى نيت لم تصديقهم فقالت نعم لا أصدقهم كفت ولو قال ان آدم كان ناسجاً فقال أسوس ما هم جولو بجانك باشم كفر ولو قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا أكل لحس أصابعه فقال السامع ابن في ادبست كفر ولو قال لغيره احلق رأسك أو قم أغفر كره فانه

كان ذلك المعتقد به في زمانه أو قبله (قوله فانه لا يكفر) لانه مجرد دعاء عليه بنشد يد العقوبة عليه (قوله) ليس باسمه اذا بدى في الاسلام من التلفظ بكلمتي الشهادة مع الاعتراف بطلان ما يخالف دين الاسلام (قوله اعتناء تام) أي اهتمام تام (قوله فنذكرها راسلاً) أي بقال جامات خيول راسلاً أي قطعاً قطعياً وجامه القوم راسلاً أي جماعة جامعة (قوله لو أمرني الله بكذا الخ) قال الأذري ومجمله ان قاله استخفافاً واستغناء لان أطلق (قوله وقيل لا يكفر في مسألة الاعطاء) وهو الصواب (قوله فالمراد به مخالفة الرخصة منقول الرافعي فقط) أي منقول الرافعي من كتب اصحاب في حنيفه لأن المراد به مخالفة سائر العلماء أيضاً فأملى (قوله تيكوي) أي احسان و بدى ضده (قوله من احلى) أي سخر به من خدام يعني من خديم يعني أجي وأنا بنفسى لاجابة الى أن يدعو في أحد وفائدة تفسير المصنف أن كفره انما هو سبب السخرية (قوله حق همسايه) أي جبراني (قوله حق شوى) أي حق الزوجية (قوله ولو قال خدا ابراً نؤاخذنه تا همه ان كند كوي كره) بر حجتاً نصت الله تعالى عن ذلك علواً كبيراً يعني فعل كل ما نقوله وبالتحالف في شيء (قوله ليس ما هم جولو بجانك باشم) أي نحن كننا ولاد الحياك (قوله لحس أصابعه) أي اللسان (قوله)

دين الاسلام كاسياني (قوله وكذا لو قال لو أمرني الله بكذا لم أفعل أو لو صارت القبلة الى هذه الجهة ما صليت اليها أو لو أعطاني الجنة ما دخلتها كفر) قال الأذري ومجمله اذا قال استخفافاً واستغناء لان أطلق (قوله ولو قال زوجه تراحق همسايه) أي جبراني

(قوله فقال لا أفعل وإن

ست رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا اهل وان كان سنة كفر وقيل لا الا ان يقصد الاستهزاء ولو قال
فلان في بيتي كلبهودي والنصراني اوفى بعني الله ايمان بيني وبين الله ختم من قال انه كفر ومنهم من قال ان
اراد الجارسة كفر والا فلا واختلفوا فيها اذ قال النبي الساء وقال خدای فروی نکر دار آمان اوقال
خدا بر تو ستم کذا حدثنا کن یوم من کردی ولو قال الله جلس اوقام لا لضاف اوقال خدای داد داشته است
اواساته است کفر ولو قال ان شاه الله کفلا کن کارکنی فقال ان شاه الله کفتم لم یکنفر ولو قال من
یا تو بک خدا یا تو بکرمیکم فقال اخصم من حکم خدا ندانم او خدا حکمی را نباید او ایجاد بوس است
حکم چه کند کفر ولو قال اینجا حکم نیست او اینجا حکم کرد و ایجاد بوس است اومن رسم کارکن نه
بکفر قول بکفر فی خلاف و لو قال لا بیا بک فعلت کذا فقال والله ما فعلت فقلت مومنه والله اوقال لغيره
احسن کما احسن الله اليک فقال ردوا بخدای جنگ کن لماذا اعطيت فلانا کذا اوقال لغيره ارخصدای
جهان کردی کسبم خویش از تو بستم کفر ولو اراد ان یحلف بالله فقال خسه لا اريد ان تحلف بالله
وانما اريد ان تحلف بالطلاق والعتاق لم یکنفر ولو اید رجلا اسمع عبد الله وادخل فی آخوه کافا تدخل لتصغير
بالجمية فقل بکفر فی خلاف وقال بعضهم ان تعدد عملی کنفر وان لم تعدد او بجهل فلا ولو قال خدای اید
ند کمن ترابو ستم بعد اید میدارم او بغم وضادی توهم چنانم ک بغم وضادی خود اوقال ای شکبای
خدای لم یکنفر ولو روی ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بین فبری ومنبری ورضن رضای الجنة فقال
السامع من منبر وخصم به فیهم وجبزی دیگر نه اوقال رؤی بایک کفر بک ملک الموت لم یکنفر
ولو قال فلان تراد بتم میدارم جون ملک الموت را کفر و لوقر القرآن علی ضرب البغ والفتن
اوقبل له انعم الفیاب واسترا خدا را یدانی فقال نه کفر وقیل لا ولو سوج فی سفر ضاح العقیق فرجع
بکفر ووقیل له لا لقرآن القرآن فتلا سیردم افران اولم اواصلی فتلا سیردم از نماز انا کنتم
ابن بیکدار اوقال لک کتابا کدهم ابن نازرا اوقال فل هو الله احدر بوس بردی اوقال لم نشرح
را کر بیان گرفته اوی کو تدر ازنا عظیمنا اوقال نه یقرأ عند المریض پس در خانه مرده منه
اویس را بیای میکنی کفر ولو قال خانه پاک کرده جون و النساء والطریق اوقال المؤمنون لیستامن
القرآن فقل بکفر فی خلاف وقال بعضهم ان کان عامیا بکفر وان کان عالما فلا ولو قال من بودو یاوده
ندام کفر ولو قال وکان فلان نیایا آمنت به اوقال ان کان ما قاله الانبیاء صدقنا بوجنا اوقال لا دردی
ا کان النبی صلی الله علیه وسلم انسابا اجنبیا اوقال نه ای بک اوقال محمد صلی الله علیه وسلم رد ویشک بودا
وصغر عضو ان اعضائه علی الالهانة کفر و لوقال کان طویل الظفر او شتم رجلا سمحدا وکتبت
ابو القاسم فقال یا ابن الزانیة وهر که خدا را بن نام بیای کنبت بنده ایست وهر داکرتلی صلی الله علیه وسلم
فی خلاف و لوقیل له صل فقال دیر است که بیکار نکر دهم اوقال خند من در کاری نیاید که بسر نتواند
وقیل لا الا ان الخ وهو المعتقد (قوله ان اراد الجارسة) ای الضو الذي هو العین قوله فی عین الله (قوله)
فروی نکر دار آمان ان ای الله تعالی بنظر الی السفل من السماء (قوله ستم) ای ظلم (قوله لا لضاف) ای
العدل (قوله دورا داشته است) ای جلس للعدل (قوله واستاد است) ای قائم (قوله شاید) ای لیلیق
(قوله او ایجاد بوس است حکم چه کند کفر) قال الرافی ان اراد الحکایة عن فساد الزمان لم یکنفر (قوله)
برسم ای العارف (قوله مومنه والله) ای کففت انت والله (قوله ارخصدای) ارخصد ای جهان کردی ای ان
صرت الاله دنیا (قوله ترابو ستم ای دایم بعد اید میدارم) ای ات فی تذکری بالعداء دائما (قوله)
شکبای) ترجمة شکبائی الصبر (قوله وقیل لا بکفر) بقرانه علی ضرب البغ والفتن وهذا هو الحق (قوله)
ابن نازرا) ای ان غرامت را (قوله ای کو تدر ای) ای افسر (قوله بوجنا) من النجاة

تخلف علی الحسنى خلاف
العیالی ورجع الراضی شیاً
و رجع غیره عدم التکفیر
(قوله لم یکن ان لم یستحل
ولم یستزنی) وقضیه کلامه
کغیره انه یکنفر ان استحل
أو استنزأ قال الاستنوی
وما اقتضی کلام أصل
الروضة من کفر من استحل
الصلاة بالنجس منوع فانه
لیس بجما علی تحریمها بل
ذهب جماعة من العلماء
الی الجواز کما ذکره النوری
فی مجموعه (قوله وقال ابن
یانک باسیاسب) ای
حارس است (قوله وأقال
مر) الاذیتان جه ترس کفر
قال الاذری وغیره هذا اذا
قصد الاستخفاف والا فلا
یکفر ویعمل الاطلاق علی
قوة رجائه وسعة غفران
الله ورجحه (قوله وکذا
لو وضع متاعه فی موضع الخ)
وقیه الاذری بما قد به
ما قصد انقاو یحمل
الاطسلاق علی ستر الله
تعالی ایاه ونحوه (قوله
وضربوه بالمخراق) قال فی
الصحاب المخراق من دبل
یلق لیضرب به (قوله وکذا
لوقیل لیهودی یا نصرانی
فقال لیک) قال فی الروضة
وفیه نظر اذا لم ینوشأ
وقال الاذری الطاهر انه
لا یکنفر اذا لم یؤثر رجاءه

بودن اوقال مردمان از هر مایکند اوقال نماز کرده ونا کرده یکست اوقال چند آن نماز بکردم که
دل بکرفت اوقال خوش کار یست فی نمازی کفر وکذا لوقیل نماز کن تا حلاوت نماز بیانی فقال
نومکن تا حلاوت فی نمازی بیانی وکذا لوقیل لعبد صل فقال لأصلی فان الثواب یکون لولی ولوصی بغیر
وضوء متعمداً وافی نوب نجس لم یکنفر ان لم یستحل ولم یستزنی مولو نشا برجلان فقال أحد هما لاول
ولا فتوة الا بالله فقال الا لاول بکار نیست اوقال لاول راجکت اذنی اوقال لاول لا یفتنی من جوع
اوقال لاول را یکاسه در توان شکست کفر وکذا لوقال أحد هما سبحان الله فقال سبحان الله
را بوسه باز کردی اوسم اذان المؤذن فقال انه یکذب اوقال ابن یانک باسیانست اوقال وهو یطاعی الآخر
أو یقدم علی الزنا باسم الله استخفافاً کفر ولوقال لظالم باش تابع مشر فقال مر ابع مشرجه کار و مر از
قیامت جه ترس کفر ولوقال آخ لاسقی منک فی المشر فقال مر ادران انبوهی کجایی فویل بکفر فیه
خلاف وکذا لوضع متاعه فی موضع وقال سلمته الی الله تعالی فقال آخ سولت الی من الیتبع السارق ولو
قال آخ بفلان کس رو و روی امر معروف کن فقال مر از وجهه زراست اومن عافیت کریدم
اومر ابضونی چه کار کفر وکذا لوقیل له حلال خور فقال احرام أحب الی اوقال یک حلال خور ببارتا
و راسعه کتم اومر احرام شاید ولو رجع من مجلس العلم فقلت امر انه از کشت آمدی اولفت
برشوی داشتمند باد کفرت ولو امر غیره بمجلس العلم فقال مر ابجلس علم چه کار او علم را در کاسه
ترید توان کردن اوقال درم باید علم چه کار آید اوقال لعالم شوعل یکاسه اندر شکن اوقال لفقیه یذکر
شیاً من علم الشرع أو یروی حدیثاً صحیحاً این هیچ نیست اوی بیجه کار آید درم باید کفر وکذا لوقال
فساد کردن به از دانشندی کردن ولوحضر جماعة مجلس احدثهم علی من تقع تشبه بالکفر فسیاؤه المسائل
وضعکوا ووضربوه بالمخراق کفر وکذا لوقیل لعالم بالعلم فاخذت شربة وجلس القوم حوله کالیهیان وضعکوا
واستز وابه وویل لا یکنفر فی المسائلین ولوقال قصه ثر بدخیر من العلم أو عرض علیه فتوی الاثم فالتقاء علی
الارض وقال ابن جه مشرع است کفر ولودام مر منه واشتد له فقال ان شئت توفنی مسلماً وان شئت
کافر کفر وکذا لوالابی یصائب فقال اخصت مالی وادی فاذا تفصل ایضاً واما ذانی لم تفعلها وضرب
عبداً وولده ضرباً شدیداً فقال قائل لا تخاف الله فقال متعمداً لا کفر وکذا لوقیل لیهودی یا نصرانی
فقال لیک اوهم جنین کبرم ولوقال لزوجته یا کافرة یا یهودیه فقلت هم جنینم اوا کرهم جنین نبودی
بانویاشمی اوبانوا محبت ندارم کفرت وکذا لوطا طبت الزوج اواجنی اجنبیا بذلك فاجاب بما ذکرنا
(قوله تا حلاوة ایمان بیانی) ای حتی تری حلاوة ایمان وفی بعض النسخ حلاوة نماز بدل ایمان (قوله
لا حول را یکاسه الخ) ای لا حول لا یقدر علی کسر الکاسه (قوله باسیان است) ای حارس است (قوله
یتعاطی) ای یضرب (قوله از قیامت جه ترس کفر) ای ان قصد الاستخفاف وان اطلق فلا ینکفر و یحمل
علی سعة غفران الله عز وجل (قوله انبوهی کجایی اویان ترانی) فی تلك الجماعة (قوله الی من یتبع السارق)
والمعقده انما یکنفر اذا قال استخفافاً وان اطلق فلا ینکفر و یحمل علی نحو ستر الله ایاه (قوله عافیت) کرید
أم اترتها (قوله از کشت احدی) ای کتبه (قوله لعنت برشوی داشتمند باد) ای لعن الله علی ز و ج
عالم (قوله در کاسه توان کرد) ای هلا قدران تضع العلم فی کاسه التری بد (قوله شوعل یکاسه اندر شکن)
ای اذهب واکسر العلم فی الکاسه (قوله بالکسر) ای اوعظ (قوله بالمخراق) هوندیل یلق لیضرب به
(قوله فی السائلین) ووافقه الاستنوی (قوله اوما ذانی لم تفعل) ای لم یتبق مصیبة من المصائب لم یحکم بها علی
یعنی جه مایده است اذ مصیبتها که تو فکرده (قوله فقال السبکی) والمعقده کما قال الاذری انه لا یکنفر اذا لم
بنو غیر رجاءه الدامی (قوله هبضتم اوا کداخ) معنی قول الاول انما هکذا ومعنی قول الثاني لولا انی هکذا

فأعطوه الخ) قال في الروضة وفيه نظر لأنه جازم بالإسلام في الحال والاستقبال وتثبت في الأحاديث الصحيحة في قصة سامعة رضي الله عنه حين قتل من قال لا إله إلا الله طائفة انما قالها حقبة فقال النبي صلى الله تعالى عليه وسلم كيف تصنع بإلهه إلا الله إذا جاء يوم القيامة حتى قال ثبتت أني لم أكن أسألت قبل ذلك اليوم ويمكن الفرق بينهما أي بأن أسأله لم يقصد ظاهر هذا اللفظ بل قصد أن ذلك الفعل وقع منه قبل إسلامه حتى يكون مغفورا له به بخلاف هذا (قوله ولو شدد الزنار) إلى قوله كفر ولا يكفر في المسائل الثلاث على ما في الروضة قال في الصحاح وعلى اليهود علامتهم وهو الأصغر (قوله ولو شدد على وسطه زنارا ودخل دار الحرب للتجارة كفر) المتعمد أنه لا يكفر (قوله ولو قال يمكن أبو بكر من الصحابة كفر) لأن الله تعالى نص عليها بقوله إذا يقول صاحبه لا تحزن أن الله معنا بخلاف سائر الصحابة (قوله ولو شدد مرضى) إلى قوله فيه خلاف قال بعض العلماء يكفر ويقتل لأنه يتضمن النسبة إلى الجور وقال آخرون لا يتضمن قتله

ولو تكلم بكلمة زعم بعض أنها كفر وليست كذلك فقيل كفت وبانت أمر أمك فقال كافر شدد كبر وزن جلاق كبر كفر وبانت أمره ولو عطا فاسقا وءاه إلى التوبة فقال بعد أن ين كلامه مغان برهم كفر ولو قلت زرويهما كافر بودن به كباتو بودن كفت ولو أسلم كافر فأعطوه فقال مسلم لبته كان كافرا يسلم ففعل قال بعضهم يكفر ولو تبي أن لا يحرم الله الزنا والظلم أو يقتل غير حق كفر والضايط أن ما كان حلالا في زمن قديم حله لم يكفر وقيل لا يكفر في مستثنى الغني ولو شدد الزنار على وسطه أو تقلنس بقلنسوة الجوس أو تلبس بلبس اليهود كفر ولو شدد على وسطه حبلا فقتل عنه فقال زنار كفر ولو شدد على وسطه زنار أو دخل دار الحرب للتجارة كفر وتخليص الأسارى فلا ولد دخل بيعة أو كنيسة أو قام فيهما لم يكفر ولم يلبس ولو قال اليهود خير من المسلمين أو النصرانية خير من اليهودية كفر وقيل لا ولو قال اليهودية خير من النصرانية لم يكفر ولو قال للسلطان برحك الله تعالى فقال آخ لا تقاتل هذا السلطان كفر وقيل لا ولو شرب وله آخر جافا أو يابا ومثروا الدرهم أو السكر كفر وأو قيل لا ولو شرب في الفساد فقال شاد أمياد مكس كبر وشادى ما شادى نبست كفر وكذا لو اشتغل بالشرب وقال مسلمانا أشكارا لم يكفر ولو قيل لم تركب الصغيرة تب إلى الله فقال من جهه كرهه أم تاتو به كم ياتو به يابد كرون كفر وكذا لو قال لا خورم أبحتى يارى ده فقال يحق هر كسى يارى دهده من بتاحى يارى میدههم ولو قال لا خورم امنن آخو مسلمانن ياتو مسلمانى فقال لعنت برتو يادو بر مسلمانى تو يا بر مسلمانى من كفر ولو قال فلان كافر تراست آرمين فافرار بالكفر ولو قال من آرم مسلمانى يمارم كفر ولو قال لم يكن أبو بكر رضى الله تعالى عنه من الصحابة كفر ولو قال ذلك لصبر أنى بكر لم يكفر وفيه نظر لأن الاجماع متعدي على محبة غيره والنص وارد شائع ولو قيل لرجل ما الإيمان فقال لا أدري كان كافرا ولو قال لزوجه أنت أحب إلى من الله تعالى كفر قال الرافى وفي بعض هذه المسائل يشترط وقوع اللفظ في معرض الاستهزاء ولو شدد مرضى فقال لقيت في مرضى هذا ما لو قتلت أبابكر وعمر رضى الله عنهما لم استوجبه فهل يكفر فيه خلاف

ما كنت معك ومعنى قول الثالث لولا أني هكذا ما محبتك (قوله كافر شدد كبر وزن الخ) معناه اعتقد أنى كافرا وأمر أنى طاقى (قوله كلامه مغان برهم) أى اضع على رأسى فليسوقه عالم الكفار (قوله كافر برة به) أى أفضل (قوله قال بعضهم أنه يكفر) والمتعمد أنه لا يكفر لأنه جازم بالإسلام حال واستقبالا (قوله وقيل لا يكفر في مستثنى الغني) وهو المتعمد (قوله ولو شدد الزنار) إلى قوله كفر المتعمد أنه لا يكفر في المسائل الثلاثة كما في الروضة فقوله وأتلى بلى اليهود أى تز يهيم بأن شدد على أى الأصغر على رأسه (قوله ودخل دار الحرب للتجارة كفر) المتعمد أنه لا يكفر (قوله من اليهودية كفر وقيل لا) هدا هو المعقد قال في زوائد الروضة قلت الصواب أنه لا يكفر بقول النصرانية خير من اليهودية إلا أن يريد أنها دين حق اليوم (قوله وقيل لا) أى لا يكفر بمجرد هذا وهو المتعمد (قوله ولو شرب وله آخر) أى لو شرب فاسقا وله آخر (قوله كفر وأو قيل لا) وهو المتعمد (قوله شاد مبان كراخ) أى لا يسكر من لم يكن مسرورا بسرو رنا (قوله من جهه كرهه أم تاتو به أى شئ فعلت حتى أتوب وأتلى التوبة (قوله مباحى يارد الخ) يعنى قال أى حتى يقال كلا حد يعنى الحق وأنا عين غير الحق (قوله مامنن الخ) يعنى لا تفسدنى فأأسلم أو فأناك مسلم فقال عليك العتق وعلى إسلامك وعلى إسلامى (قوله لم يكن أبو بكر من الصحابة كفر) لأن الله تعالى نص على محبته بعباده إذا يقول صاحبه لا تحزن أن الله معنا بخلاف سائر الصحابة قائل حتى لا رد سؤال الحسن (قوله لقيت في مرضى هذا ما) أى محنة لو قتلت أبابكر وعمر لم استوجبه أى لم استحق هذه المحنة (قوله فيه خلاف) قال بعض العلماء يكفر ويقتل لأنه يتضمن نسبة الظلم إلى الله تعالى وقال

ويستتاب وخرق وقال الحب الطبري الاظهر انه لا يكفر (قوله ولو قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أسود) الى قوله كفر لان وصفه فيه سفته نفي له وتكذيب به (قوله ولو لم يكفر من دان بغير الاسلام) وشك في تكفيرهم) أى وشك في تكفير طائفة من عر في الذين ظاهر كلامهم عند غيرهم الاتحاد وغيره على ما قاله ابن القري في روضه قال شيخ الاسلام في شرحه ومشي عليه ابن حجر وهو بحسب ما فهمه كعبه من ظاهر كلامهم والحق انهم مسلمون أحيار (٣٢٠) وكلامهم جار على اصطلاحهم كسائر الصوفية وهو حقيقة عندهم في

مرادهم وان افترق عند غيرهم على اعتقاد ظاهره عند كفر الى تأويل اذ اللفظ المصطلح عليه حقيقة في معناه الاصطلاحي مجاز في غيره فالمتقدم فيهم لعنايه معتقد لحنى صحيح وقد نص على ولاية ابن عربي جماعة علماء عارفين بالله منهم الشيخ تاج الدين بن عطاء الله والشيخ عبد الله اليافعي ولا بدح فيه وفي طائفته ظاهر كلامهم الذكور عند غير الصوفية لما قلناه قال ابن حجر من ثم زل كثير من في العويل على محقق الصوفية بما هم بريئون منه ويتردد النظر فيمن تكلم باصطلاحهم المقرر في كتبهم فاصد الممع جهله به والذي ينبغي بل يتعين وجوب منع منه بل لو قيل بمنع غير المشهور بالصوف الصادق من التكلم بكلماتهم المشككة الامع نسبتهم اليهم غير معتقد لظواهرهم لا يبعد لان فيه مفساد لا تخفى (قوله ولو غير شي من القرآن) الى قوله كفر لخالفه مانص

ولو قال كان النبي صلى الله تعالى عليه وسلم أسوداً وتوفي قبل ان يتسبح أو ليس بقرشي كفر ولو قال ان النبوة مكتسبة وأنه يبلغ صفاء القلب الى رتبته وأدعى أنه يوحى اليه وان لم يدع النبوة وأنه بدخل الجنة وياكل من غارها ويغني الحور كفر اجاعا ولو لم يكفر من دان بغير الاسلام) وشك في تكفيرهم أو صحح منهجهم أو قال الكفر حق أو أحبه كفو ويقطع بكفير كل قول لا يتوصل به الى تضليل الامة أو تكفير الصعابة وكل فاعل فصلا يصدر الامن كافر كالسجود للصليب أو النار أو المني الى الكسكس مع أهلها يزيمهم الزنايزر وغيره او كذا من أنكر مكة أو الكعبة أو المسجد الحرام أو صفة الحج وقال ليس على هذه الهيئة المروفة أو قال لا أدري ان هذه المسألة بكمكة أم غير ما فهمنا فلا على أو أشاله كفرن من يظن به علم ذلك أو على محبة المسلمين وان كان قريب بعهد بالاسلام أو بمخالطة المسلمين عرف ولا يبعد بعد التعريف ولو غير شي من القرآن أو قال ليس بمجبر أو قال ليس في خلق السموات والارض دلالة على الله أو أنكر الجنة أو النار أو البعث أو الحسب أو اعترف بذلك وقال المراد بالجنة والنار والبعث والنشور والثواب والعقاب غير معانيها كفر ولو قال الاتمة أفضل من الانبياء والولي أفضل من النبي أو المرسل اليه أفضل من الرسول وأعز وأعلى مرتبة كفر ولو أنكر السنن الربانية أو صلاة العيدين كفر ولو استحل أفك أحد من الصعابة أو ينفي علم الله تعالى بالعدم أو يوجب ثبات كفر من أنكر خلافة الصديق يبدع ولم يكفر ومن سب الصعابة أو عائشة ولم يستحل فسق ولم يكفر ولو سب أبابكر أو عمر رضى الله عنهما فهل يكفر فيه خلاف ولو قال القرآن مخلوق كفر ولو قال الروح قديم كفر ومن زعم ان الربوبية اذا ظهرت زالت العبودية يرد بذلك رفع الاحكام كفر ولو قال أفنى من صفات الناسوتية وأصير الى اللهوتية كفر وكذا لو قال ان صفاته تفتي بتبديل صفات الحق ولو قال اني أرى الله عيانا في الدنيا يكلني شفاها كفر ولو قال ان العباد اذا اصل بالحق سقط عنه الامر والنهي في الدنيا كفر ولو قال ان الله يعجل في الصور الحسان كفر لان الحلول على الله تعالى غير جائز والقائل به كافر ولو قال ان الحق يطعمه ويسقيه أو سقط عنه التمييز بين الحلال والحرام وأنه يأكل من الغيب وأخذ منه كفر ولو قال أنا الله وهو أنا كفر ولو قال دع الصلاة والزكاة والصوم والقرآن وأعمال البر الشأن في عمل الاسرار كفر ولو قال ان سماع الغناء من الدين وأنه أنفع للقلوب من القرآن كفر ولو قال العبد يصل الى الله تعالى من غير طريق العبودية كفر ولو قال وصلت الى رتبة سقط عني التكليف كفر

بعضهم لا تتبع قله ويستتاب ويعزر وقال الحب الطبري انه لا يكفر (قوله قبل ان يتسبح) أى قبل نبات لحينه (قوله من دان بغير الاسلام) أى من كان دينه غير دين الاسلام (قوله أو أحبه) أى أحب الكفر على صفة التكلم (قوله عرف) أى يصل هذه الاشياء (قوله ولا يجنر) أى لا يصير معذورا (قوله والمرسل اليه) كلامة (قوله افك واحد) الافك الكلب (قوله من صفات الناسوتية) الناسوتية مشتق من ناس واللاهوتية من الكه (قوله تفتي بتبديل صفات الحق) أى صفاتي بدلت بصفات الحق (قوله ويكلني شفاها) أى ليس بيني وبينه شيء كفر لقوله تعالى لن تراني ولكن انظر الى الجبل (قوله في الصور الحسان) جمع حسن (قوله الشأن في عمل الاسرار) يعني اترك الاعمال الطاهرة اذ المدح وح عمل الاسرار (قوله

عليه الشارح صريحاً في بعضها وما أجمع عليه في الباقي (قوله ولو استحل أفك أحد من الصعابة) قال في الصحاح الافك الكذب وكذلك الافكية والجمع أفكايك ورجل أفك أي كذاب (قوله ولو سب أبابكر أو عمر فهل يكفر فيه خلاف) وحكي القاضي وجهان من سب الشيخين أو الحسن أو الحسين رضي الله تعالى عنهم كفر (قوله اني أرى) أى الله عيانا في الدنيا يكلني شفاها كفر لقوله تعالى عز وجل لنبيه موسى عليه السلام لن تراني ولكن انظر الى الجبل (قوله ولو قال وصلت الى رتبة سقط عني السكليف كفر) لانه نفي

وجوب ما عرجو به ضرورة (قوله والجلوس مع الاحداث بالتصنع) قال في تنبيه اللغاة الاحداث جمع حدث وهو الذي جاوز الصغر والجارية ناشئ أيضا والجمع الشاء وفي القاموس التصنع تكلف حسن السمات والتزين (قوله ومن أظهر الوجد) الحب قال في الصحاح الوجد العشق قال الشاعر خذ الوجد حتى مستدا ومعننا * فغري بموضوع الهوى يتحلل (قوله ولو قال في غير الغلبات) أي غلبات الشوق ما بقي الخ اما في الغلبات فغذروا كما لا نه قد صدر عن العارف بالله اذا استغرق في بحر التوحيد والعرفان في الصحاح اضمحل الشيء أي ذهب ذاته وصفاته في صفاته ويغيب عن كل ما سواه عبارات تشبه بالخلو والاحكام لقصور العبارات عن بيان حاله الذي ترقى اليه وليس في شيء منها كما قاله العلامة السعد التفتازاني وغيره قال ابن حجر وقول ابن عبد السلام يعزى لى قال أنا الله ولا ينافى ذلك ولا يه لأنه غير معصوم فيه نظر لأنه ان كان غائبا فهو غير مكلف باليعز كالاول يعقبول والا فهو كافر ويكمن حله على ما اذا شككنا في حاله فيعز فطماله ولا يحكم عليه بالكفر لاحتمال عذره ولا يعلم الولاية لأنه غير معصوم قال وقول القشيري من شرط الولي (٣٢١) الحلف كما أن من شرط الثاني الصفة فشكل

من الشرع عليه اعتراض مغرور مخادع مراده أنه اذا وقع منه مخالفة على التذرة قادر للتنصل منه مغرورا لأنه يستحيل وقوع شيء منه أصلا في فصل يشترط في الردة التكليف والاختيار (قوله وتصح ردة السكران) كما رخصه فاته وتصح

ولو قال لم يسقط ولكن خلعت من رقية النفس وعشت منها لم بكفر ولكنه مدح مغرور ولو قال الروح من وراء الله فاذا اتصل النور بالنور اتحد كفر ولو قال أنا عشت الله أو بعثتني فبتدع والعبارة الصحيحة ان يقول احبوه بحسنى كقول تعالى يحبه ويحبونه والجلوس مع الاحداث بالتصنع فسق وغفلة والمرنق من كل أحد بلا خشية وتين فاسق ولو قال الله يلهمي ما احتاج اليه من أمر الدين فلا احتاج الى العلم والعلماء فبتدع كذاب بلعبه الشيطان ومن أظهر الوجد والسكر ولا يستقيم ظاهره ولا يتقيد جوارحه بأورع فغرور بهيد من الله تعالى ومن تخلى واعتزل وترك الجماعات والجماعات بلا عذر شرعى فبتدع لا يقبل الله الزهد كذلك ولو ادعى الكرامات لنفسه بلا غرض ديني فكاذب بلعبه الشيطان ولو قال في غير الغلبات ما بقي لسوى الحق في موضع فهو بهيد من الله تعالى مدح

فصل في بيطر لصحة الردة التكليف والاختيار فلا يصح ردة الصبي والمجنون والمكره ولو ارتد أوزنى ثم جن لا يقتل ولا يحد حتى يفيق ولو قتل أو حذفت ملامح من وتصح ردة السكران ولا يقتل حتى يفيق ولو قتل فلا ضمان ولو عاد الى الاسلام في السكر صح اسلامه ولو قتله رجل زبه القصاص وقبل الشهادة على الردة مطلقا ولا يحتاج الى التصيل ولا الى ذكر لفظه ولو شهد عدلان مطلقا ومفصلا فقال كذبا أو ما رددت في نفسه التكذيب عن يمينه زوجته قبل الدخول وعليه أن يأتى بالاسلام ولا يكتفى أن يقول رجعت ولو قال كنت مكرها فان شهدت القرائن به بان كان في أمر الكفار أو محفوف فاجماعهم وهو مستنصر صدق بيئته وان لم تشهد القرائن بان كان في دار الاسلام أو في دار الحرب وهو مخلى آمن لم يصدق وأجرى عليه حكم المرتدين ولو لم يشهد انه ارتد ولكن شهد انه تلفظ بكلمة الكفر فقال صدقا وكنت مكرها صدق بيئته والحزم ان

مع الاحداث بالتصنع الاحداث جمع حدث وهو الذي جاوز الصغر وهو الامر في القاموس التصنع تكلف حسن السمات والتزين (قوله والمرنق) أي المتشقق من كل أحد من الاررار والفتجار بلا خشية أي من الله وتين أي بين الحلال والحرام (قوله ومن أظهر الوجد) أي الحب والعشق (قوله في غير الغلبات) أي غلبات الشوق (قوله ما بقي) مانا فية

فصل في صحة الردة بالغ (قوله ولا يحتاج الى التصيل) والمعتمد وجوب التصيل لاختلاف العلماء فيها (٤١ - انوار) - ثاني (بالجرح والازا والسرقة ونحوها) يجب ان المقر في الرض كأمه أي الرضة في باب تعارض البيتين ومجمعه جماعة منهم السبكي وقال الاذرى وغيره انه المذهب الذي يجب القطع به وقال الاسنوي انه المعروف عقلا وتلا وأطال في بيانه قال وما تقل عن الامام بحثه قال البلقيني ومحل اختلاف ان قالوا لا تدع الايمان أو كفر بالله ما عرجو وكفر وارثه فلا يقبل قطعا أي لاحتماله (قوله ولو قال كنت مكرها) الى قوله صدق بيئته وحلف لاحتمال كونه مختارا فان قتل قبل الجين لم يضمن لوجود القنضي والاصل عدم المانع قاله ابن حجر وفي التهذيب ان من دخل دار الحرب فمسجد لعتهم أو تلفظ بكفر مادمي اكرها فان فعله في خلوة لم يقبل أو دين أو بدعهم وهو أسير قبل قوله أو تأسر افلا (قوله ولم يشهد انه ارتد) الى قوله صدق بيئته قال في المنهاج مطلقا قال ابن حجر في شرحه مع الفرق بينه وبينه وعده مهلا لا يكتبه اذا الاكراه فعل انما ينافى الردة دون نحو التلفظ بكلمة الكفر أي الاحتياط ان يجد ذلك الاسلام داعيا لم يصدق في نظيره من المطلق حيث لافرة بنة لا حتى أدى في عيضا له قال فان قلت الفرق بين الشهادة بالردة والتلفظ بلفظها مثلا ما نتج عنه بناء على عدم التصيل اما عليه فلا يظهر

يذهب جافرق قلت بينهما فرق لانهما اذا قال لا تلتظف بكذا احكام بالردة ويناسبها فكان في دعوى الاكرام تكذيب لهما وما اذا قال لا يشدها
لفظ بكذا فليس في دعوى الاكرام تكذيب لهما (قوله وقيله قولان) أحدهما يضمن لان الرد لم تثبت والثاني لا يضمن لان لفظ الرد وحيد
والاصل الاختيار قال في شرح الروض وهو الوجه (قوله وقيل نصيبه لبيت المال مطلقا) قال في الآسنة والتحفة وهذا جرى على ما من
قبول الشهادة المطلقة الاول هو المالم لا يشترط التفصيل في الشهادة (قوله ولورجع الى دار الاسلام عرض عليه الايمان) لاحتمال انه كان
مختارا قال ابن كنج ومحمدان كلن معرضا عن الجاعات والطاعات والافلا عرض (قوله فان امتنع حكم بكفره) أي الاول لان امتناعه بدل
على انه كان كافرا من حينئذ (قوله وهذا اذا لم (٣٢٢) يسمع منه تشهد والاغسل حيث صلى) قال شيخ الاسلام واعرض

بان اسلامه يثبت باللفظ
والكلام في خصوص
الصلاة المبالغة بالقرينة قال
ويجاب بان قائمه ذلك دفع
ليهام لانهم لا تشهد فيها
لاحتمال الحكاية (قوله
كفرنا دقة) أي وبالباطنية
لان التوبة عند الخوف
عين الزندقة والزندق من
بظهر الاسلام وبخفى الكفر
كذا ذكره الشيخان في
ثلاثة مواضع وذكراني
موضع آخر منه ان لا يتحمل
دشار وجهه الاسنوي
وغیره بان الاول للمناقض
وقد غایر وايضهما والباطني
من يعتقد ان للقرآن باطلا
غير ظاهر وانه المراد منه
وحده او مع الظاهر وليس
منه خلا فان وهم فيه اشارة
الصوفية التي في تقاسيرهم
كتفسير اليسلى والقشيري
لان أحد امهم لم يدع انها
مراد من لفظ القرآن وانما
هي من باب التثنية كسر

بعد دار الاسلام ولوقت قبله وبعد الحلف وجب الضمان وقيله قولان ولومات معروف الاسلام عن اثنين فقال
أحد هما مات مسلما وقال الآخر بل كفر او بين سببه فقال سجدة للصنم أو تكلم بالكفر فلا رث له ونصيبه
لبيت المال وان لم يبين بل أطلق مثل فان ذكر ما هو كفر كفر كصبيته في أوان ذكر ما ليس بكفر بكفره وقيل نصيبه
لبيت المال مطلقا ولو قال مات كافرا لانه كان يشرب الخمر ويا كل الخنزير ورثه ولو لفظ أسير برده مكرها
لا يحكم بكفره ولومات هناك مات مسلما ولو رجع الى دار الاسلام عرض عليه الايمان فان امتنع حكم
بكفره ولومات قبل العرض فكالمات قبل العود ولو ارتد الاسير مختارا وادأينا يصلى صلاة المسلمين في دار
الحرب حكم بإسلامه بخلاف ما لو صلى في دار الاسلام فإنه لا يحكم بإسلامه ولو صلى الكافر الاصل في دار
الحرب لم يحكم بإسلامه وفي دار الاسلام يحكم بهذا اذا لم يسمع منه تشهد ولا افسلم حيث صلى والمرئيه ماهر
بسبب قتله ان لم يثبت ان الدين اهل الكتاب وغيره حوا كان أو عبد رجلا وامراة وان باب قتل توبته
كان الكفر الذي ارتد اليه كفرا ظاهرا كالتصريح والتصريح بالباطن كفرنا دقة وسواء تكررت منه الردة
والاسلام أو لم يكرر ويستتاب المرتد قبل قتله حيا ولا يجهل تابا فان تاب فلا يقتل ولا يقتل بالسيف ولا يجوز
البائر ولا يجر ولا يخنق ولا يجلد ولوقت قبل الاستقامة فلا ضمان ولو قال عرضت في شبهة فاز بها لاسلم
فلا ينظر بل يسلم أو لانه يستكشف توبته المرتد ودار الاسلام الكافر الاصل ان يشهد ان لا اله الا الله وان محمدا رسول
الله يبرأ من كل دين بخلاف الاسلام ويرجع من كل اعتقاد هو كفرا ولا بد من الشهادتين ولا يحصل الاسلام
بوجوب الردة (قوله وقيله) أي قبل الحلف قولان المعتمد منهما أنه يضمن ان لفظ الردة وحيد والاصل الاختيار
(قوله في) أي لبیت المال (قوله وقيل نصيبه لبیت المال مطلقا) قال في المنهاج والتحفة ولومات معروف
بالاسلام عن اثنين مسلمين فقال أحدهما ارتد مات كافرا فان بين سبب الكفر كسجود الصنم لم يره نصيبه
في وليت المال لانه مرتد بدمه وكذا ان أطلق في الاظهر معاملة له باقراره وهذا جرى على ما من من قبول
الشهادة المطلقة لكن الاظهر في أصل الروضة وغيره أنه ستفصل فان ذكر ما هو رد فني أو غيرهما كقوله
كان يشرب الخمر صرف اليه (قوله فكالمات قبل العود) أي الى دار الاسلام (قوله ولو صلى الكافر
الاصل في دار الحرب لم يحكم بإسلامه) لاحتمال الاستهزاء والله أعلم تأمل (قوله كازندقة) الزندق من
لا يتكلم ديننا والمافق من يعطين الكفر ويظهر الايمان (قوله ولا يجلد) فزع الميم وضم المثناة واحده المثلاث
أي يعقوبه بنصه قطع الانف (قوله فلا ينظر الخ) اذا الشبهة لا تكاد تنحصر فقهه ان يسلم ثم يستكشفها من
العلماء والاوجه انه ينظر أولا لان الحق مقدمه على السيف (قوله ولا بد من الشهادتين) أي ولا بد من

بذكر الله به نوع مشابه وان بعدت قاله ابن حجر (قوله وسواء تكررت منه الردة والاسلام أو لم
يشكر) ويعزر ان تكررت منه الازندقة اذا ادعى رجل انه ارتد وهو مسلم لم اكشف عن الحال وقتله لقل أشهد ان لا اله الا الله وأشهد ان محمدا
رسول الله وأبكرى من كل دين بخلاف دين الاسلام (قوله ولا يجلد) في المصاحف المثناة شتم الميم وضم الناء العقوبة (قوله ولو قال عرضت
له شبهة الخ) لان الشبهة لا تنحصر فقهه ان يسلم ثم يستكشفها من العلماء وفيه وجه ينظر أولا وهو الاوجه كقوله ابن حجر لان الحق مقدمه
على السيف فاغتر له هذا الزمن الصبر للحاجة وحكاة الروايات عن النص واستبعدا خلافا قال شيخ الاسلام وهو الصواب (قوله ولا بد)

أي في الاسلام مطلقا في النجاة من الخلود كما حكم عليه الإجماع في شرح مسلم من الشهادتين أي التلقظ بهما من الساطق فلا يكتفي ما يقبله من الإيمان وإن قال به الغزالي وجع عقوقون لأن ترك التلقظ بهما من قدرته عليه وعلمه بشرطه أو شطرته لا يقتصر عن نحو رمي مصعب بقدر كذا قاله ابن حجر (قوله ويصح الاسلام بجميع العبادات) أحسن العربية على المتقول المعتمد (قوله ولو قال كافر أولي محمد) أي قوله لم يصبر مسلما لأنه قد ردا أن أولي محمد وأحبه وأخلصه الجيدة وأما منكم في البشرية ومنتقاد لكم وأمنت وأسلمت بموسى أو عيسى ولأنه قد يسمى دينه الذي هو عليه اسلا ما نعم إن اقترن بذلك ما ينبغي عنه الكفر كما يقع جوابا في دعوى الكفر عليه حكم بسلامة قال في شرح الروض (قوله ولو قال المعطل) وهو الذي لا يثبت الصانع

الإجماع أو البراءة فإن كان الكافر يعترف برسالة محمد صلى الله عليه وسلم وينكر عمومها كقوم من اليهود يقولون أنه مبعوث إلى العرب خاصة فلا بد من البراءة وإن كان ينكر أصل الرسالة كوثني فلا حاجة إلى البراءة ويكفيه الشهادتان وأما الرجوع عن الاعتقاد فسيأتي في الكلمات الدالة عليه في المسائل التي تمر عليك ويستحب أن يتحقق كل كافر بالإيمان بالبعث لأن من أنكر البعث لم يقر بالشهادتين ويصح الاسلام بجميع اللغات ويستترط أن يعرف معناها ويعرف غيره أيضا ويكتفي معرفته واحدة كافي معرفة قول المعنى والمستغنى لأنه خبر هذا الكلام الجمهور والمرجع في الكبير والروضة وقال صاحب التهذيب إن كان الكافر وثنيًا أو ثنويًا بالآخر بالوحدانية أو دهر بإفادته لاله الله حكم بسلامه وإن كان مقر بالوحدانية منكر النبوة محمد صلى الله عليه وسلم لم يحكم بسلامه حتى يقول مع ذلك محمد رسول الله وإن كان من الذين يقولون أنه مبعوث إلى العرب خاصة أو يبعث من بعده لم يحكم بسلامه حتى يقول محمد رسول الله إلى جميع الخلق أو يبرأ من كل دين يخالف الاسلام وإن كان كافرًا بمحمود فرض أو استباحة محرم لم يصح اسلامه بالشهادتين حتى يرجع عما اعتقد ولو قال كافرًا بأولي محمد وأحبه وأما منكم أو مؤمن أو مسلم أو آمنت وأسلمت لم يصبر مسلما ولو قال آمن أمه محمد أو ديني حق أو دين محمد حق أو لا أنكر دينكم حكم بسلامه ولو أقر ركن من أركان الاسلام على خلاف عقيدته كفر ضية الصلاة أو الصوم أو أقر بشعرهم ونحو الخبز حكم بسلامه وما يصبر به المسلم كافرًا إذا جحد بصبره الكافر مسلما إذا قر به أو يجبر على قبول سائر الأحكام فإن امتنع قتل كافر تدهد كما كلام صاحب التهذيب ومنقوله وذكر الامام مظنه ونسبه إلى المحققين وعليه جرى صاحب شرح الباب قال الخليلي في كتابه الشهاج ولا خلاف أن الإيمان يصح بغير كلمة لاله الله حتى لو قال لاه غير الله أو لاه سوى الله أو معاد الله أو ما من اله الله أو لا اله الا الرحمن أو لا رحمان الله أو لاه الاباري أو لا ياري الله فكقوله لاله الله أو لاه أو لاه أحد أو أبو القاسم رسول الله كقوله محمد رسول الله ولو قال آمنت بالله لم يكن على دين من قبل صار مؤمنا وإن كان يترك بالله غيره لم يكن مؤمنًا حتى يقول آمنت بالله وحده وكفرت بما كسب أشرك به وقوله أسلمت لله أو أسلمت وجهي لله كقوله آمنت بالله ولو قيل للكافر أسلم لله أو آمن بالله فقال أسلمت أو آمنت فحتمل أن يجعل مؤمنا ولو قال أو من بالله أو أسلم لله فأيمان لا يحل على الوعد إلا أن يردده ولو قال أقر في أو خاني فإن لم يكن له دين من قبل فأيمان وإن كان يقول بقدم شيء مع الله فلا شيء يقر به لانه لا يقدم الله وكذا الحكم لو قال لا خالق الا الله ولو قال اليهودي المشبه لاله الا الله لم يكن اسلامًا حتى يبرأ من التشبيه ويقر بأنه ليس بكلمة شيء ولو قال مع ذلك محمد رسول الله ويعلم أن محمد لجاه بني التشبيه كان مؤمنا أو افلاحي يبرأ من التشبيه وطرد هذا التفصيل فيما إذا قال القائل بقدم الاشياء مع الله تعالى محمد رسول الله والثنوي إذا قال لاله الله لم يكن مؤمنًا حتى يبرأ من القول بقدم النور والطلعة وإن لا يقدم الله والوثني إذا قال لاله الله وعنه أو الوثني شريك الله صار به مؤمنا وإن كان زعمه أن الوثني يقر به إلى الله وإن الله تعالى هو الله لم يكن مؤمنًا حتى يبرأ من عبادة الوثني ولو قال البرهمي وهو الموحد الجحد للسروا محمد رسول الله صار مسلما ولو أقر برسالته نبي قبله كابرهم عليه السلام لم يكن مؤمنًا ولو قال للمعلل محمد رسول الله قبل صبره مؤمنًا ولو قال الكافر لاله الا الذي آمن به المسلمون صار مسلما

التلقظ بهما من الناطق فلا يكتفي ما يقبله من الإيمان على المعتمد (قوله بجميع العبادات) وإن أحسن لغة العربية على المعتمد (قوله أو ثنويًا) هم القائلون بقدم النور والطلعة (قوله أولي محمد وعجه) أي قوله لم يصبر مسلما قال شيخنا في الاسنى لانه قد ردا أن أولي محمد وأحبه أي أحبته لاه الجيدة وأما منكم في البشرية ومنتقاد لكم وأمنت وأسلمت بموسى أو عيسى ولأنه قد يسمى دينه الذي هو عليه اسلا ما (قوله ولو قال المعطل) هو الذي لا يثبت الصانع

(قوله ولوقال آمننت بالذي لا اله غيره أو من لا اله غيره لم يصبر مؤمناً) لأنه قد برهنا بالوثني (قوله وقوله آمننت بمحمد الرسول ليس كذلك) لأن النبي لا يكون إلا الله تعالى والرسول قد يكون لغيره وبخلاف آمننت بمحمد كما هم بالأولي (قوله ولوقال الفلسني) وهو الثاني لا اختيار الله تعالى (قوله مخترع) قال في القاموس اخترعه شقوا وأنشأوا ابتداءً (قوله ولوقال الكافر لا اله إلا الله)

(٣٢٤)

أورازق لم يكن مؤمناً

ولوقال آمننت بالذي لا اله غيره أو من لا اله غيره لم يصبر مؤمناً ولوقال آمننت بالله ومحمد كان مؤمناً بالله لا بمحمد لأنه قد برهنا بالسلطان الذي ملك أمر الجند ورب رب أرزاقهم (قوله ولوقال لا اله إلا الله الذي في السماء الخ) فآداته التوحيد والمرد على الله قال الله تعالى أن منكم من في السماء (قوله ولوقال لا اله إلا الله الذي في السماء أو لا اله إلا الله الذي في السموات) لأن السكون محال على الله تعالى (قوله ولوقال آمننت أن شاء الله لم يكن مؤمناً) قال الزركشي وهذا في إذا قصد التعليق للشك فإن قصد التبرك فينبغي صحف إيمانه الخاف لا يشاء بالدوم (قوله ولوقال اليهودي أنا بريء من اليهودية أو الخ) لأن ضد اليهودية والنصرانية غير متصرفي الاسلام (قوله ولوقال الاسلام حق لم يكن مؤمناً وهذا الخ) وظاهر ماني الرذعة الذي عليه الجمهور قول الخليلي لأنه قد برهنا بالحق ولا يتقاده في خاتمة في والمرد إلى قوله مسلماً تغليب الاسلام (قوله وقيل مرئد الخ) وبه قطع العراقيون ونقلوا الاتفاق أما إذا كان في أحد أصوله مسلم ومات فهو مسلم تبعاً

(قوله ولوقال آمننت بالذي لا اله غيره أو من لا اله غيره لم يصبر مؤمناً) لأنه قد برهنا بالوثني (قوله أو بمحمد الرسول ليس كذلك) لأن الرسول قد يكون لغير الله تعالى (قوله ولوقال الفلسني) وهو الثاني لا اختيار الله تعالى (قوله مخترع) أي منشيئ ومبدئ (قوله أو أرزاق لم يكن مؤمناً) لأنه قد برهنا بالسلطان ملك أمر الأجناد ورب أرزاقهم (قوله ولوقال الاسلام حق لم يكن مؤمناً) الخ) التعمد ما قاله الخليلي لأنه قد برهنا بالحق ولا يتقاده (قوله ولوقيل لعطل أسلم الخ) لأنه لا دين له (قوله وقيل مرئد) وهو التعمد (قوله ولو كان أحد الأيوين مرئد) أي وقت العلو (قوله وقيل كافر أسلم) وهو التعمد (قوله وإن مات على الردة فلا) أي بأن أن مالمسكه في وليت المال وإن مالمسكه في الردة بنحو احتشاش باقي على إباحته على التعمد (قوله وقيل ذلك) أي قبل الحجر (قوله ولا يجل عليه) أي على المرتد بسبب الردة الدين

له كاعلم محاسن في القبط (قوله وقيل كافر أسلم) وبه قال البغوي قال ابن حجر ويوجه بأن من يقرأ أولى بالظلاله امرأة عن لا يقر (قوله وإن مات على الردة فلا) أي بأن أن مالمسكه في وإن مالمسكه في الردة بنحو احتشاش باقي على إباحته على التعمد (قوله وعلى الغاضى أن يحجره كآرئد) على الأصح وأنه كحجر الخليلي كما ذكره بعض شراح المنهاج لأنه لا جمل حتى قال ابن حجر وهو ضعيف

وللمتقدم أن ما لا يقبل الوقت يبطل مطلقاً وان ما يقبله أن هو عليه بطل والوقت (قوله) يؤدى مكاتبه النجوم إلى الخاتم) ويعنى لعدم
الاعتداد بقبض المزداد كالجنون وذلك احتياطاً له لاحتمال اسلامه وللمسلمين لاحتمال موته مرتداً كتاب الحدود جمع ممن حذر
عنى منع نعمته من الفاحشة أو قدر لان الله تعالى قدره مع محيوز (٣٢٥) الزيادة عليه وفيه أبواب الاول حد الزنا القصر

أفصح من مده وهولته
مطلق الإباح من غير
سكاح وشراً ما ذكره
قوله الإباح فرج في فرج
الخ (قوله) وبجباله
بإباح الحشفة أو مقدارها
من ذكر) ولو أشل
وملقوقاً بخرقة وغير
منقشر (قوله) وان كان
مكفلاً طامعاً فكالفاعل
قال ابن حجر مال الوطوء في
دبره فان أكره وأبكت
فلاشئ له وعليه وان كان
مكفلاً مختاراً جلد وغرب
ولو عصى امرأة أو ذكر
لان الدر لا يتصور فيه
احسان وقيل بقتل المفعول
به مطلقاً وقيل برجم المحسن
(قوله) ولو وطئ زوجته أو
أخته في دبرها فلا حد
ويجب التعزير) قال في
شرح الرضوان ان تكرر
منه الفعل قال وإنما لم يجد
لأنها محل استناعتها في
الجلد ولأنه يختلف في اباحتها
أما إذا لم يسكر منه الفعل
فلا تعزير بكراً ذكره البغوي
والرذائي (قوله) ولا يجرم
للمجان قتلت لأنها مأكلة
كغيرها وبذلك علم ان
وجوب ذبحها إنما هو

امرأة ثقة ويؤجر عقاره ورققه وأم ولد ومدره يؤدى مكاتبه النجوم إلى الحاكم ولو أقر ببال أو عتق
قبل يقبل مطلقاً وقيل ان أسلم ولو أكره على عمل فان أسلم زنت الاجرة والا فلا
كتاب الحدود
وفيها أبواب الاول حد الزنا وهو من الكبائر وموجبه الإباح فرج في فرج محرم لعينه مشتهى طبعاً بلا شبهة
وفيه فيود مشروطة الاول الإباح فلا يجب الحد بالمفاحضة ومقدمات الوطء وإتيان المرأة المرأه ويجب
التعزير ويجب الحد بالإباح الحشفة أو مقدارها ولو وجد رجل وامراً جنتيبان تحت خالف على صورة
منسكرة ولم يعرف غير ذلك فلا حد ويجب التعزير ولا بد ان يرى الشاهد أنه في ألتها ولا فلا يجوز له الشهادة
قال القفال ولا يتصور ذلك إلا بان يكون على كونه الشاهد ينظر من تحت ولو وجد امرأة خلية جل وولدت
وأنتكرت الزنا أو سكنت فلاحداً وانما يجب بينة أو اعتراف بالزنا والاستناعتها مأمور بموجب التعزير ويجب
الحد بالوطء برجم الفاعل ان كان محصناً ويجلد وغرب ان لم يكن وأما المفعول به فان كان صغيراً أو مجنوناً
أو مكرهاً فلا حد عليه ولا مهره وان كان مكفلاً طامعاً فكالفاعل ولو وطئ أجنبية في دبرها أو لاط عبده
فكالوطء باجني ولو وطئ زوجته أو أخته في دبرها فلا حد ويجب التعزير الثاني المحرم لعينه فلا يجب
الحد بدمه منسكرة أو مملوكته في الخيض أو النفاس أو الصوم أو الاسحرام أو الاستبراء أو قبله الثالث
المشتهى طبعاً فلا يجب الحد بوطء الميتة والبهيمة ويجب التعزير ولا تصل البهيمة ولا يجرم لمجان ان قتل
ولو سكنت فردد من نفسها فكالوطء في الرجل بهيمة ولا يشب اللواط وإتيان الميتة والبهيمة إلا براهة شهاده
الرابع عدم الشبهة وهي أقسام الاول في الخل ووطئ جارته المزرعة والمعتدة والمهرمة عليه بالسب
أو الرضاع أو الماهرة كانت من السب أو الرضاع أو نسفاً أو ممن الرضاع أو وطئ موطوء ابنه أو
جارته التي هي موطوءة ابنه أو وطئ مكاتبته أو مشتركة بينه وبين غيره أو وطئ أخته الجوسية أو الوثنية
فلا حد ويثبت النسب والماهرة وأمية الولد فيهما الثاني في الفاعل فلو وجد امرأة على فراشه فطها
زوجته أو أخته فوطئها فلا حد ولا ثم وصدق بينه في الظن كان ليلة الزفاف وغيرها ولو ظنها جارته المشتركة
فكانت غيرها فلا حد وقيل حد الثالث في الجهة وكل جهة صححها علم سني بدليل هو وأباح الوطء بها
فلا حد وان اعتقد الوطئ الحرام وذلك كوطء في النكاح بل لا يذهب إلى حنيفة ولا شافعية ولا مشيئة

المؤجل (قوله) ولو أكره على عمل) أي لو أكره أحد المتردد على عمل الخ

كتاب الحدود

(قوله) الحشفة) أو مقدارها ولو من ذكر كراش أو مملوقاً بخرقة ولو غير منقشر (قوله) فان كان صغيراً أو
مجنوناً الخ) قال في الحشفة مال الوطوء في دبره فان أكره وأبكت فلاشئ له وعليه وان كان مكفلاً
مختاراً جلد وغرب ولو عصى امرأة كان أو ذكر لان الدر لا يتصور فيه احسان (قوله) ولا مهره) أي
للرجل المفعول به لان منفعة بيع الرجل غير متقومة كذا في الروضة (قوله) ولو وطئ زوجته أو أخته
في دبرها فلا حد الخ) لأنها محل استناعتها في الجلدة ولاه يختلف في اباحتها واعلم أنه لا يجرم إذا لم يسكر منه
الفعل (قوله) ولا يجرم لمجان قتلت) أي ذبحت (قوله) فيهما) أي في الجوسية والوثنية (قوله) وقيل حد) لأنه

مفرغ على وجوب الحد على الفاعل لا على عدمه كما هو بعضهم (قوله) وقيل حد) لأنه علم التعزير مكان من حقه الامتناع قال في
المهمات الصحيح عدم الوجوب كالمسرق مال غيره يظن أنه لا يهـ وأبنته وان الحرز ملكه فان الأصح في أصل الروضة أنه لا حد فيها
والفرق بين هذه المسائل وبين ما إذا علم التعزير من اعتقاد عدم الحد أو سرق في دناير بظنها فلو سلم أنه هنا اعتقاداً من اعتقاده كمن مسقطاً وم
لنعتقده موجباً وقال القليوبي ظاهر نصوص المتخصص يشهد بذلك قال ابن حجر وليس هذا ظاهرياً في نحو السرقه لأمهم توسعوا في شبهة ثم هلم

شوسيفوا هذا قوله له ذهب مالك كذا قالوا والمعلوم من مذهبنا انه لا بد منهم أو من الشهور قالوا هو لغنيي إذا امتنع أن يحب المال (قوله هو في الشعة) ولولم يصر خطب كذب ابن عباس رضي الله عنهما وأما قبل من رجوعه عنه لم يثبت وأما لم يحب الخلق فذكره نظر إلى الاختلاف العام نعم إن حكمنا كما يباطل التسامح المختلف في مرفق بين الأربعين قال الماوردي إنهما الحد لا شفاء الشبهة بالحكم بالفرقة (قوله ولو تزوج أمه أو بنته الخ) وقال أبو حنيفة لا حد في هذه الصورة وتصور صورة القدسة لأنها لا عبرة بالعقد الفاسد وفي خبر صحيح قتل قائله وأحدنا له قال أبو أحمد واسحق (قوله فهل يصدق قولان) قال الأذري أظهرهما تصديقان كان من تخي عليه ذلك (قوله هو خلاف في أنه لا يقبل في الأخ من النسب) بعد الجمل (٣٢٦) بذلك نعم إن جعل مع ذلك النسب ولم ينأ كذبه فظاهرهما تصديقه

[illegible]

(قوله ولو كنت مكةً غمرانا) أمر أحقادك) خلافاً لقصة حيفه قال لحد لا على هذه ولا على هذا (قوله فلاحه) ويجب
على المكره على الزنا) لشبه الأكرام ولا أن الأصح تصوير الأكرام في الزنا لأن الانتشار عندنا للمناسم طبعي لا اختيار النفس فيولوج
يحصل انتشار فلاح قطعاً كما إذا كان المكره امرأة (قوله ولا تشك في) نعم بعد السران وإن كان غير مكلف تغليظاً عليه لأنه من باب بط
الاحكام بالاسباب (قوله بيننا أو أفرار) ولو مرة أو بأباليته فلا تين واللاقي بأعين القاضية من نساتك وإما بالافرار فلا نه صلى الله تعالى عليه
وسلم رجيم عازاً والغامدة بأقرارها واشترط أن حقيقته وأجد أن يقرأ بع مرات في أر بعة محال (قوله وقيل إن رأى المصلحة في الشهادة
شهد وفي السرست) كذا في الروضة قال في الاستي من عمل استحباب تركها إذا يتعلق بتركها الجواب حد على الغير فإن تعلق به ذلك كان
شهادة الزنا فيهم الرابع بالتقص ويترد إذا (قوله لزمه حدان) أي حد الزنا وحده القذف

(قوله ولا يسقط المهر بالرجوع) لأنه حتى آدمي (قوله ولو قلته آتو بعد الرجوع فلا خصاص) لا اختلاف العلماء في سقوط الحد بالرجوع ويضمن بالدية كافي الرض قال في شرحه لأن الضمان به يجماع الشبهة (قوله ولو شهد على إقراره بالزنا فقال ما أقربت لم يقبل) لأنه تكذيب للشهود والقاضي وإن كذب نفسه في إقراره قبل كما علم بمراسم قاله في الأسنى (قوله ولو قال لا تقبوا الحد على) إلى قوله لم يكن رجوعاً فلا يسقط الحد لوجود شبهة مع عدم نصريح بالرجوع (قوله لكن يخفى في الحال ولا ينبع) لأنه ربما قصد الرجوع فيعرض عنه احتياطاً (قوله ولو لو تائب من ثبت زناه بالبينة والأقرار لم يسقط الحد بمجرد ده) أي التوبة وصرح في أصل الروضة بتصحيحه وذلك لأنه أخذها الناس ذريعة إلى إسقاط الزواج (قوله قال صاحب الروضة أقواهما الاشتراط) احتياطاً للحد (٣٢٧) وسعي في ستر الفاحشة ما أمكن من تكتمه

و يجب للزنا مع المهر ولا يسقط المهر بالرجوع ولو رجع بعد ما أقیم البعض ترك الباقي وقولته آتو بعد الرجوع فلا خصاص والرجوع كقوله كذبت أو رجعت عما أقربت به أو ما زنت أو كنت فاختت أو لبست وظننت زناً ولو شهدوا على إقراره بالزنا فقال ما أقربت لم يقبل ولو قال لا تقبوا الحد على أو امتنع من الاستيفاء أو هرب لم يكن رجوعاً ولكن يخفى في الحال ولا ينبع فإن رجع فذلك والأقیم عليه الحد ولو اتعصم المحصن ورجع فلا ضمان والرجوع عن الإقرار بشرب الخمر كالرجوع عن الإقرار بالزنا ولو تائب من ثبت زناه بالبينة والأقرار لم يسقط الحد بمجرد ده أو يسقط أثر المصيبة بينه وبين الله تعالى ولو ثبت زناه بالبينة لم يسقط الحد بالرجوع ولا بالهرب ولا بغيره أو يشترط في الشهادة على الزنا التفسير بأن يقول رأيتنه أدخل ذكره في فرجه أو لا يشترط أن يقول كالرود في المسكحة ولو قال زني فلان غفلة لم يكف وهل يشترط في الإقرار بالزنا التفسير كالشهادة به أم لا كالشهادة بالذف وجهان قال صاحب الروضة أقواهما الاشتراط وهو الذي رجحه الزا في السرعة قال صاحب التهذيب في كتابه التعليق ولو أقر على نفسه بالزنا يستفسر من تكتمه أن كان الزاني محصناً لحدّه الرجم وإن كان غير محصن بحدّه الجلد والتفريب ويشترط في المحصن هنا شروط الأول أن يكف فلا حد على صبي ومجنون ويؤبدان بما يزوجهما الثاني الحرية فلا يزوج المحصن والمكاتب والمدر والمستولدة وحسب البعض الثالث الوطء في نكاح صحيح ويكفي تقييد الحشفة ولا يشترط الانزال ولا كونه من نزل ويحصل بالوطء في الخيف والصوم والاحرام ولا يحصل بالوطء ملك العيّن ولا في نكاح فاسد الأربع أن تكون الإصابة في النكاح بعد التكليف والحرية فلا يزوج المحصن قبلهما الزاني عدماً ولا يشترط أن يكون الآخر كاملاً حتى ولو زنا وأحدهما محصن رجم المحصن وجلد الآخر ولا يشترط الإسلام بل يزوج الدمى إذا زني وهو بالصفات المذكورة وإن لم يكن الزاني محصناً فإن كان حراً جلد مائة وغرب عاماً بالأهل وعشيرة وجار به ولا تعرب المرأة وحدها كان الطريق آمناً وخوفاً ولكن يخرج معها زوجها وأحرم طائر عراً أو باجوفاً لما هان لم يرغب لم يجبر وتغرب مع نسوة فثقات فإن لم يكن فوجدتها وليكن التفرّب إلى مسافة القصر ويجوز فوقها لادونها للزنا وحدها للذف (قوله ولا يسقط المهر بالرجوع) لأنه حتى آدمي (قوله بعد الرجوع فلا خصاص) إذا لعامة مختلفون في سقوط الحد بالرجوع ويضمن بالدية (قوله فإن رجع) أي عن الإقرار فذلك (قوله بمجرد ده) أي التوبة لأنه لا يتخذها الناس وسيلة إلى إسقاط الحد ودواجر (قوله ولو ثبت زناه بالبينة لم يسقط الحد) وسقط بنحو دعوى ظن كونها حالية (قوله كالرود في المسكحة) هي مائة الكحل والرودة لا يتكحل بها (قوله أقواهما الاشتراط) وهو المعقد احتياطاً للحد (قوله وجارية) وهذا يخالف لتصرّحهم بأن له استصحاب أمة ينسرى بها كذا في التحفة

والغريب) بلا ترتيب بينه وبين الجلد لكن الأولى تأخير عن الجلد كذا قاله في الأسنى والتحفة قال فيها وعبر الشعر يب لا فائدة له لا بد من تغريب الحاكم وغرب نفسه لم يكف إذ التكيل فيه وابتداء العام من ابتداء السفر ويصدق في أنه مضى عليه عام حيث لا بينة ولا محقق ندباً إن اتهم لبناء حتى الله على المساحة (قوله ولو يكفي تقييد الحشفة كلها) وقدره من فاقدها (بشرط كونها من ذكر أصلي عامل على ما أقر به البقوى) (قوله فإن كان حراً جلد مائة وغرب عاماً) لقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة مع أحبار المحصنين وغيرهما الزانية التفرّب على الآية (قوله وجارية) وهو مخالفة لتصرّحهم بأن له استصحاب أمة ينسرى بها دون أهل وعشيرته (قوله أو باجوفاً) لما هان لأنها ما تنسرى به الواجب كاجرة لجلادونها من مؤن السفر فإن لم يكن لها مال فعلى بيت المال قائله الأسنى

(قوله ولو عين الامام جهة لم يكن له العدول الى غيرها) لانه الثلاثي بالزوج فلما تنقل بعد التفرغ من البلد التي غلب اليه الى بلد آخر لم يمنع على ما في الروض وأقره شيخ الاسلام في شرحه قال لانه امتثل والمنع من الانتقال لم يدل عليه دليل قال ابن حجر في النسخة وقد جمع شيخنا ما يلزم عليه شفاء قائدة التفرغ اذ تجوز انتقاله لغير بلده ودون من حلتين منها يجعله كالتنقل في الارض وهو مناف للمقصود من تفرغ يبه فاعتمد على ما قاله انه يلزم الاقامة فيها غلب اليه حتى يكون كالخمس اليه **فصل** في اقامة الحد على الاحرار الى الامام أو من فوض اليه الامام لانه في عهده صلى الله تعالى عليه وسلم عهد اختلافه بعده لم يبق الامانهم قال ابن عبد السلام وانما يفوض لاولياء الزنى به لانه قد لا يستوفيه خوفا من العار قال القاضي ولا يدين اقامة الحد من الية حتى لو ضرب لصادره وغيرها وعليه حد ولم يحسب منها في فتاوى شيخه الفقيه انه لا يحتاج فيها الى نية حتى لو حد بنية (٣٣٨) الشرب فظهر ان حده الزنا وأخطأ من يذهب الى اليسرى في السرقة أجاب

ولو عين الامام جهة لم يكن له العدول الى غيرها والفرع يغرب بالي غير بلد له ولو رجع الى بلد منع وقيل لا وان كان رقيقا مملوكا جلد خسين قنا كان أو مكاتباً وحر البعض وغرب نصف سنة **فصل** في اقامة الحد على الاحرار الى الامام أو من فوض اليه الامام ولا يجب حضوره ثبت بالينة أو الاقرار ولا حضور الشهود اذا ثبت بالينة على المالك الى الامام أو ما ذكروه ويجوز للسيد أيضاً بلا اذن الامام وان كان فاسقاً أو مكاتباً أو امرأ أو كافراً لانه استصلاح للحد وله التفويض الى غيره أيضاً ولو تنازع الامام والسيد فيه فالامام أولى وليسيدان يغرب ويبرزو وجرم ويقطع ويقتل في السرقة والحاربة ويشترط أن يكون عالماً بحد السرقة وكيفيةها والمكاتب وحر البعض كالحر لا يقيم الحد عليها الا الامام أو ما ذكروه وهذا اذا كان عالماً بما يوجب الحد واعترف المالك عندده فان أنكر فله ان يسمع الينة عليه اذا كان عالماً بصفات الشهود وأحكام الحدود وجرم المحسن بمحاربة أو مدرة معتدلة لا يصحرة بذهب ولا بصحبات خفيفة تقول تعذيبه ولا يقتل بالسيف ولا يحضر للرجل ويحضر للرأفة ذنباً ان ثبت زناها بالينة ولا يؤخر الحد بالجرم المرض ويؤخر الجلدان رجى زواله وان لم يرج كالسل والزمانة أو كان عتيداً فلا ولكن لا يضرب بالسياط بل بعشال عليه مائة شراخ فان كان خسين ضرب مرتين وشرط أن يمس به جميع الشارب يخ أو ينكس بعضها على بعض ويناله الام لم فان شك في حصوله لم يكف ولو برى بعد ما ضرب به لم يعد ثانياً ولا يجلد في الحر والبرد المطرطين ولو جلد وهلك فلا ضمان ولا يؤخر الحد لشدته والحر والبرد

فصل في اقامة الحدود (قوله وعلى المالك) أي اقامة الحدود على المالك من العبد والاماء (قوله لانه استصلاح للحد) كالعالمية بنحو الفصل والولاية (قوله فالامام أولى) لعموم ولايته (قوله أو يغرب وجرم) لفظاً وجرم ترك في بعض النسخ وهو العوايب لما مر أنه لا احسان للعبد (قوله ويقطع ويقتل في السرقة والحاربة) أي في قتال الطريق بمعنى يقطع في السرقة وقطع الطريق ويقتل في الزدة (قوله فله ان يسمع الينة عليه) لانه يملك الحد عليه فملك سماع الينة كالامام وله ان يقضى بما شاهد من زنا لانه لاهمة فيه وحقاجته الى اصلاح ملكه وبه فارق عدم جواز قضاء القاضي بعلمه في الحدود (قوله كالسل) هو قرعة تحدث في الرئة ما تعقب ذات الرئة واذات الجنب (قوله عتيداً) أي ضعيف الخلق (قوله وهلك فلا ضمان)

قال ابن حجر ويستترط عدم قصده الصارف كظلم وليس منه حد بظنه يشرب فيان زنا قصده الحد في الجلة (قوله ولا يجب حضوره) ثبت بالينة أو الاقرار ولا حضور الشهود اذا ثبت بالينة قال في الاسنى ويستحب حضور الامام وأتابيه استيفاء الزنا وحضور جمع من الرجال المسلمين الاحرار وأقاربهم أربعة لان الزنا لا يثبت بأقل منهم (قوله لانه استصلاح للحد) كالعالمية الفصد والحجامة لأعلى سبل الولاية قال في شرح الروض وما ذكره في المكاتب هو ما صححه الشيبان لكن يص في الامم والمختصر على خلافه كما نقله الاستوى والاذرى فعليه لا يبعد الا الامام وكأنه مبني على

اقامة الحد عليه ولا يلاصلا (قوله ولو تنازع الامام والسيد فيه فالامام أولى لعموم ولايته) قال الاذرى وغيره وظاهر الاخبار واطلاق الشافعي والاصحاب ان السيد أولى لانه أستر (قوله فله ان يسمع الينة عليه الخ) أي وان يقضى بما شاهد من زنا ما في الاولى لانه يملك الحد فيملك سماع الينة كالامام أو ما في الثانية فلحقاجته الى اصلاح ملكه ولا لانه مفيه وبهذين فارق عدم جواز قضاء القاضي بعلمه في الحدود (قوله أو كان عتيداً) أي ضعيف الخلق قال في القاموس رجل خدج اليد ناقصها وصلا لانه خداج أي نقصان (قوله بل بعشال) أي غصن عليه مائة شراخ والعشال بكسر العين وفتحها ويقال عشكول بضم العين وأشكال بايد الهاجرة مع كسر الهزمية وضماها ولا يخلق الا على شراخ النخل مادام رطباً فاذا دبس فهو عرجون (قوله فان شك في وصوله لم يكف) ويغارق الابيان حيث لا يشترط فيه ذلك لانه بنية على العرف والضرب غير المألوف ليعسى ضرباً أو بالحد ودفنية على الزنى وهو لا يحصل الا بالايام (قوله ولو جلد وهلك فلا ضمان) لانه تلف بواجب اقيم عليه ويغارق الضمان في الوختن أقلق في مرض أو شدة حر أو برد فتابان

الباب

قال

الجلد ثبت أصلاً وقد ر بالنص واختان قدر بالاجتهاد **باب الثاني في القذف** **ب** بالجمعة وهو لغة الرمي وشرعاً الرمي بالزنا في مرض التعبير كما مر مع تفاصيل القذف في اللعان **قوله** (أمكره) يفتح الزاء قال في شرح الروض لأحد على المكره بكسر الزاء أيضاً وفارق لزوم القوله بأن أحد الاستعبر لسان غيره في القذف بخلاف نظيره في القتل ويفرق بين المكره هاهنا والمكره ثم يفتح الزاء فيها ما بين المأخذ ههنا التعبير ولم يوجد ههنا الجناية وقد وجدت **قوله** فان كان حراً لخدمه **(٣٢٩)** ثمانون جلدة) لأية والذين يرمون المحصنات ولا جاع الصحابة عليه

ول دليل كون الآية في الآخر قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبداً أغبره لا تقبل شهادة وإن لم يقذف **قوله** ولو استوفى المقدوف (الح) لان الواضع الجلدات والابلام بها يختلف فلا يؤمن الخيف فيها واستثنى ما لو قذفه بإدابة بعيدة عن الامام واستوفى منه بلا مجازة فانه يجوز **قوله** ولو عفا المقدوف على مال بطل العفو) لوجوب المال حتى لا يجلب لكن يسقط عنه كاصححه في الروضة وأقضى به الخاطئ ونقل عن ابن الملقن وهو الواوجه كقائه شحيح الاسلام ورجع في الروض عدم سقوط الحد وصوّ به البلقيني فأراقبته وبين نظيره من الشفعة والرد بالعيب بان التأخير ههنا لا يقتضي ابطاله بخلافه ثم **قوله** ولو شهد ثلاثة مع زوج المرأة على زناها حدوا جميعاً لان الزوج قاذف لأشاهد لان شاهدته برناها غير مقبولة للثمة **قوله** ولو شهد أربع بعمق

(الباب الثاني في القذف) وهو من الكبار و يتعلق به الحد ويشترط في الفاذف أن يكون مكلفاً مختاراً غير أصل فلا حد على صبي ومجنون وأب وأم وجد وجدة ويعز المميز والاصل ولا فرق بين النسل والمرتب والدمي والمعاهد وأخر والمبدان كان حراً لخدمه ثمانون جلدة وإن كان رقيقاً ومكاتباً أو مديراً أو مملوكاً ولداً أو حراً بعض فأربعون ويشترط في المقدوف أن يكون محصناً وقد سبق بيانه وبين الصرائح والمكاتب في اللعان ومن ورث ثم أم حد القذف على أبيه سهلاً ولو قذف مورثه ومات المورث فكذلك ولو قذف واحد ابن بنتين لزمه حد واحد ولو استوفى المقدوف أو القاضي الحد لابلل المقدوف ليرقع الموقع كالأستوفى أحد الرعية حد الزنا ولو قتل الرعية زانياً محصناً وقع الموقع ولو عفا المقدوف على مال بطل ولو كان القذف في مرض الشهادة فإن تم العدو وشهدوا في مجلس الحكم وهم مسلمون أسراراً وبسراً أقيم الحد على المقدوف ولا شيء على الشهود وإن لم يتم بان شهد اثنان أو ثلاثة أو تم وشهدوا في غير مجلس الحكم وفيه وجوب الزمهم الحد ولو شهد ثلاثة مع زوج المرأة على زناها حدوا جميعاً وكذا لو شهد أربع نسوة أو ذميون أو عبيداً وثلاثة رجال وامرأة أو عبيداً وذمي ولو شهد أربع من الفسقة أو فاسق وثلاثة عدول فلا حد على الشهود كان فسقهم مقطوعاً به كزنا وشرباً خلواً ومجتهداً فيه كشراب التبذير وكذا لو شهد أربع بعمق من أعدائه أو عدو مع ثلاثة ولو شهد واحد على إقراره بالزنا ولم يتم الحد لم يعد الشاهد كالقوله لغيره أقرت بك زنت وان ذكر في مرض القذف والتعريض ولو تقاضى شخصان فلا تقاض وإذا جلد رجل بالزنا وألحقه القذف أو غيرهما لم يحرم أن يربط بهما ورجملاه ويفرق الضرب عليه ولا يجوز ضرب وجهه وخواصره وقر يمين من ذكره وأشباهه ويضرب قائماً والمرأة جالسة مستورة يشوب ولو أقر المقدوف بالزنا سقط الحد عن القاذف ووجب عليه ولو رجع سقط عنه حد الزنا ولا يجب على القاذف **باب الثالث في السرقة** وهي كبيرة موجبة للقطع والنظر في أركانها وهي ثلاثة الأول لانه تلقى بواجب أقيم عليه وقد ر بالنص وفارق المحتون إذا اختان قدر بالاجتهاد **باب الثاني في القذف** **قوله** (أمكره) يفتح الزاء ولا على المكره بكسر هاء أيضاً قال شيخنا في الاسنى ويفارق لزوم القوله بأن أحد الاستعبر لسان غيره في القذف بخلاف نظيره في القتل ويفرق بين المكره ههنا والمكره ثم يفتح الزاء ههنا ما بين المأخذ ههنا التعبير ولم يوجد ههنا الجناية وقد وجدت **قوله** وقد سبق بيانه (الح) أي سبق بيان الاصحان في أوائل التكملة وبين الصرائح والمكاتب في أول باب اللعان **قوله** ليرقع الموقع) لاختلاف ايلام الجلدات مع عدم أمن الخيف وفارق قتل الرعية زانياً محصناً حيث يقع الموقع **قوله** على مال بطل العفو) لوجوب المال وسطه عند الحد على الواجه **قوله** ولو كان القذف في مرض الشهادة (الح) أي في صورة الشهادة بان كان غرضهم من القذف اجراء الحد على المقدوف **قوله** وزوج المرأة على زناها حدوا جميعاً) لأن الزوج قاذف لأشاهد أي لا يقبل شهادته بزناها للثمة **قوله** فلا حد على الشهود) وفارق ما مر أن ثلثان نقص العدد متيقن ثم وفسقهم ههنا بما عرفت بالظن والحد يدفع بالشبهة **قوله** فلا تقاض) ولكل الحد على الآخر إذا التماس انما يمكن عند اتحاد الجنس والصفة وهما متعذر لاختلاف التأثير باختلاف البدن غالباً **باب الثالث في السرقة**

(٤٣ - انوار - ثاني) (لفسقة أو فاسق (الح) قال في شرح الروض وفارق ما مر بان نقص العدد متيقن وفسقهم انما يعرف بالظن والامتناع والحد بدراً بالشبهة **قوله** وكذا لو شهد أربع بعمق من أعدائه (الح) لان رد الشهادة بالعداوة مجتهد فيه أيضاً **قوله** ولو تقاضى شخصان (لا تقاض) فلكل واحد الحد على الآخر لان التماس اتحاد الجنس والصفة وهو متعذر ههنا لاختلاف تأثير الحدين باختلاف البدن غالباً لموسم لسان بر دعى سابه بقدره بما مالا كذب فيه ولا قذف كما ظاهراً حتى يخبره ورد فيه **باب الثالث في السرقة** يفتح

السبن وكسر الزمرد ويجوز استكمالهم فتح السبن وكسرها هو شال أيضا السرقة بكسر الزاء وسرق منه ما لا يسرق بالفتح وهي لغة أهل المال خفيق ومسرعه أخذه خفية من سوز مثله بشرط ثاقب الأصل فيها الكتاب والسنة والاجماع ونظام أبو العلماء المصري أحد أوجه الله بن سليمان يشكك به على الشرع وهو قوله بدخس مئين عسجد وديت ما بال قطع في ريع دبنار أجابه القاضي عبد الوهاب المالكي بقوله صيانة النفس أغلاها وأرضها بخيانة المال فافهم حكمة الباري أي ولو ديت بالليل لكثرت الجنايات على الأطراف المؤدية لازهاق النفوس لمسولة الغريم في مقابلتها ولم تقطع إلا في الكثير لكثرت الجنايات على الأموال وأجاب ابن الجوزي بأنها كانت آمنة كانت ثمينة فلما خانت هانت والنظر في أركانها (٣٣٠) وهي ثلاثة الأول المسروق (قوله وهو ريع دبنار من الذهب الخالص)

المسروق وله شروط أحدها أن يكون نصبا وهو ريع دبنار من الذهب الخالص فلا قطع فيها دونه و يقطع بر ريع دبنار فراضة ولو سرق دبنار أمشوشا فإن بلغ خالصه بعاقطه والا فلا ولو سرق دراهم أو غيرها فاقم بالذهب ويقوم بالمضروب حتى لو سرق شيئا يساوي ريع مثقال من غير مضروب كالسبيكة والحلي ولا يبلغ ريعا مضروبا بالقيمة فلا قطع ولو سرق خالصا وزنه دون ربع وقبته ريع فلا قطع قال صاحب التهذيب في كتابه التعليل والتقوم بالذهب حيث كان هو غالب تهد البلد فإن كان الغالب دراهم فيقوم بالدراهم ثم الدرهم بالذهب ولو سرق فلوسا غلها دناير قطع أن بلغت قيمتها نصبا ولو سرق دناير غلها فلوسا لا تبلغ قيمتها نصبا قطع ولو سرق نوباحيسيا في جيبه ريع دبنار أو ما يبلغ قيمته ريعا ولم يعلم قطع والقيمة تختلف بالبلاد والأزمان فإن شك في بلوغها نصبا فلا قطع ولو أخرج نصبا بدفعتين وتحمل اطلاع المالك إعادة الخرز فلا قطع وإن لم يتخلل قطع وأشباه الخنطة ونحوها عند فتح دعائه كالأخراج باليد حتى لو شال ما يساوي ريعا ونقل قطع ولو طر جيبه أو كره فسقط الدراهم شيئا فشيئا كشيال البر ولو سرق اثنان نصباين قطعوا أقل منهما فلا ولو ادعى السارق نقص قيمته من الربع لم يقطع إلا إذا قامت البيعة ببلوغها لولا فرق بين أن يكون النصاب لواحد أو أكثر الثاني أن يكون ملكا كبيرا فلا قطع على من سرق مال نفسه من بدل المهرين والمستأجر والمستعير والمودع والعامل والوكيل والشريك ولو أخرج ماله نصبا أخو قطع ولو سرق ما اشتراه من بدل البائع فلا قطع وإن سرق معه مالا آخر فإن كان قبل نوبة الفتن قطع وبعده فلا ولو وهب منه شيء فقبله ثم سرق قبل القبض فلا قطع ولو أوصى له بشيء فسرقة قبل موت الموصي أو بعده وقبل القبول قطع ولو أوصى بمال الفقراء فسرقة فقبله لم يقطع وغنى قطع ولو ادعى ملكية المسروق وقال قد غصبته من أذن مورثي

(قوله ريع دبنار من الذهب الخالص) وما يقوم به من غيره (قوله فراضة) هي مسقطا بالقطع (قوله حتى لو سرق شيئا يساوي) إلى آخر المستثنين نظر إلى القيمة في المسئلة الأولى وإلى الوزن في الثانية هذا هو المعقد (قوله دناير غلها فلوسا الخ) لأنه صدق فقتعين الدناير فلا أثر لظنه (قوله وأشباه الخنطة) أي انصباها (قوله ولو طر جيبه) الطر الملعط والشق (قوله وبعدها فلا) كن سرق من دار اشتراها وقد أدى الفتن كذا حاصل ما في الروضة (قوله وهب منه شيء فقبله) إلى قوله وقبل القبول قطع قال الشيخ شهاب الدين في التحفة ولا يقطع بسرقة ما قبل هبته وبغضه كاسر خلاف ما أوصى له بعد الموت وقبل القبول لأن العقد لم يتم فضعفت الشبهة واعترض جمع وأما الوافي أنه لا فرق بينهما بل الثاني أولى لأن الخلاف في ملكه بالموت من غير قبول أقوى منه في الأول وقد يجاب بأن الهبة بعد العقد الصحيح لا تتوقف على القبض بخلاف الوصية بعد الإيجاب الصحيح والموت تتوقف على القبول وعدم وجود دين يطلها فضعف سبب الملك هنا جدا فإنه

أما وما يقوم به وعند أبي حنيفة عشرة دراهم أو ما يساوي ذلك وعند مالك ثلاثة دراهم (قوله فراضة) في الصحاح الفراضة مسقطا بالقرض أي القطع ومنه فراضة الذهب (قوله حتى لو سرق شيئا يساوي ريع مثقال) إلى آخر المستثنين نظر إلى القيمة في المسئلة الأولى وإلى الوزن في الثانية كذا صححه في أصل الروضة قال الأسنوي وهو غلط فاحش لأنه سقوى بين المستثنين في تصحيح عدم القطع ثم عقبه بقوله واختلف فيما راجع إلى أن الاعتبار بالوزن أو بالقيمة قال ابن حجر وعزم الأسنوي أنه غلط فاحش هو غلط كما قاله البلقيني لأن الوزن لا بد منه وهل يعتبر معه في غير المضروب كالقراضة والتبر والحلي أن تبلغ قيمته ريع دبنار

مضروب فيه لوجهان أحدهما أنه (قوله ولو سرق دناير الخ) لأنه قد سرقه وصينها ولا أثر لظنه ولأنه أخرج أو نصبا من سوزه بقصد السرقة ولجهل بحسن المسروق وقدره لا يؤثر كالجمل بصفته (قوله وأخرج نصبا بدفعتين الخ) لانفصال كل واحدة عن الأخرى (قوله وإن لم يتخلل قطع) لأنه أخرج نصبا من سوزه هتكه فاشبهه ما لو أخرج دفعة واحدة ولأن فعل الشخص نبي على فعله ولهذا لو جرح ثم قتل دخل الأرض في دية النفس بخلاف فعل غيره (قوله وأشباه الخنطة) أشبال المثلثة أي العصب (قوله ولو طر جيبه) في الصحاح وقد ثبتن الطر الشرق والقطع ومنه الطرار (قوله ولو أخرج ماله نصبا أخو قطع) لأنه لا شبهة له فيا سرقه وقال أبو حنيفة لا يقطع (قوله ولو أوصى بشيء) إلى قوله قطع أماني الأولى فلا ن القول لم يقرن الوصية وأماني الثانية فبناء على أن المال فيها لا يبعث بالموت قال الأذمري وفيه

نظر ظاهر وأطلق ابن الرقعة القول بأنه لا يقطع من غير تعرض لبناء وهو أقرب لشيء الملك بالوث والرافعي يسع في البناء البعوى وأحسن الخوارزمي، صحيح عدم القطع اه قال شيخ الاسلام وعدم القطع أوجه والأشكك بعدم القطع سرعة ما انتهيه قبل قبضه والفرق بان القبول وجدتم ولم يوجد هنا المجدي قال ابن حجر واعترض جمع وأطالوا في أنه لا فرق بين الهبة والوصية بل الثاني أولى لان الخلاف في ملكه بالوث من غير قبول أقوى منه في الاول قال وقد يجاب بان الهبة بعد العقد الصحيح والموت لا توقف الاعلى القبض بخلاف الوصية بعد الاجاب الصحيح والموت توقف على القبول لاعلى القبض وعدم وجوب دين بطلانها نصف سبب الملك هنا جده فإنه معرض للإبطال ولو جحدت دين بخلافه لم يخلاف الاقوى انما هو عند تحقق عدم الدين فتأمل (قوله وسقط القطع بالدعوى مطلقا) لاحتمال صدقه

(٢٣١)

فصارت شبهة داره لقطع ولأنه صار خصما في المال ونسبى هذا السارق الطير رف (قوله وأسكر الآخ قطع المنكر) لانه مقر بسرقة صاحب بالشيبة بخلاف ما لصدقة أو سكت أوقال لأدري (قوله فلا سرقة خرا أو كذا أو جلد ميتة أوسر جينا فلا قطع) لانها ليست بمال وهذا كما قال الرافعي علم من الشرط الاول لان مالاً قيمته لا يكون مضافاً الى ان الغرض من هذا الشرط أن يكون ملاحقاً بالخرج للمال ما ذكره بالخرم غيره كالخرى (قوله ومن المانع) لان فيه حقالاً ذلك قد ينصرف في نحو عمارة المسجد فينتفع به الفنى والفقيرين المسلمين لان ذلك مخصوص بهم (قوله ولو سرق فرشاً وقد بدله

أو كان ودبعة عنده وأعاره أو قال اشترى به منه أو أمانه إلى أو وهبه منى أو أذن لى قبضه أو فى أخذه أو كان لى عليه دين وامتنع من إداة مصدق المأخوذ منه باليمين في نفي العصب والبيع والهبة والدين وبلا يمين في نفي الاذن وسقط القطع بالدعوى معاملاً فلو كانت الدعوى بعد شهادة الشهود على السرقة سقط القطع أيضاً حلف المسروق منه أو لا ولو سرق اثنان وإداعاه أحدهما لنفسه أو لهما أو أنكر الآخر قطع المنكر للدعوى الثالث أن يكون ملكاً تاماً فلا سرق أحد الشرعيين مالا مشتركا من حوز الآخر فلا قطع وان قل نصيبه منه حتى لو سرق ألفاً وله منه واحد شاملاً لا يقطع الرابع أن يكون محترماً فلا سرق خراً أو كذا أو جلد ميتة أوسر جينا فلا قطع ولو كان ظرف الخرب يساوى نصيباً قطع ولو سرق آلات الملاهي كالطبول والزمزم والند أوسرق صنفاً كان لا يبلغ مكيواً نصيباً لا يقطع وإن بلغ قطع وقيل لا ولو قصده بائناً تشهيراً تغيرها وافساداً فلا قطع بحال وأواني الذهب والفضة كالآلات الملاهي ولو سرق الشطر في قطع الخالص أو أن لا يكون السارق فيه شبهة فإن سرق من مال بيت المال نظر فإن كان عملاً فز لطاقته خصوصاً كدوى القربى واليتامى وليس السارق منهم قطع وإن كان من غيره فإن كان صاحب حق فيه كالسارق فغير من الصدقات والمال فلا يقطع وإن لم يكن كالنفي فإن سرق من الصدقات قطع ومن المانع فلا ولو سرق مال من مات ولا وارث فلا قطع ولو سرق الفقير من مال مانع الزكاة فلا قطع أخذه قدر الزكاة أو زاد لا يبلغ صاحباً ولو سرق ستر الكعبة وهو محرم بطلاناً قطع ولو سرق باب المسجد وأجندوه أو قنديلته الذى لا يسرج قطع ولو سرق فرشه أو قنديلته الذى يسرج فلا ولو سرق الذى مال المانع أو باب المسجد وفرشه قطع ولو سرق موقفاً أو مستولدة ثأماً أو مجنونة قطع ولو سرق مكاتباً أو سرق فلا ولو سرق غلة الأرض الموقوفة أو ثمرة الشجرة الموقوفة قطع ولو كان له استحقاق أو شبهة بأن سرق أحد الموقوف عليهم أو بأحد منهم أو بانه أوسرق فقير من الموقوف على الفقراء فلا قطع ولو سرق مال مد يونه فأن سرقه لا يقصد استيفاءه أو معرض للإبطال (قوله وسقط القطع بالدعوى) لاحتمال صدقه فصارت شبهة دافعة للقطع (قوله وأنكر الآخر) احترازه عن محال صدقه أو سكت أوقال لأدري فإنه لا قطع عليهما (قوله والمزمار والند) مر تعريفاً في كتاب البيع (قوله وإن بلغ قطع) هذا هو العقد (قوله ومن المانع فلا) لان فيه حقالاً ذلك قد ينصرف في نحو عمارة المسجد فينتفع به الفنى والفقير (قوله ولو سرق) أى ذمى كاصرح به في بعض النسخ وهو قضية الروضة مال من مات ولا وارث له قطع لانه لا ثمة للمسلمين خاصة (قوله ولو سرق باب المسجد) الى قوله قطع لان ذلك لتحصنه وعمارته لا لالتفاد (قوله يسرج فلا) قطع لان تلك أعدت لتفاد المسلمين بها (قوله مكاتباً أو سرق بعض فلا) لانهما في بدأ نفسها

الذى يسرج فلا لانها أعدت لتفاد المسلمين بها بالافتراض والأضام بخلاف ما به وجد عموم نحو هاهنا التحصين وعمارته لا لالتفاد هذه هي المسجد العام أما الخاص بطائفة فيخص الامام عليه عنة الحاجة لانه إنما ينتفع على الضرورة بشرط الضمان كما ينتفع على ولو سرق الذى مال الخ قال في الاسنى ولا نظر الى اتفاق الامام عليه عنة الحاجة لانه إنما ينتفع على الضرورة بشرط الضمان كما ينتفع على الخطر بشرط الضمان والتفاد بالخطاظر والباطات التابعة من حيث انه قاطن بدار الاسلام لا اختصاصاً بجن وبها (قوله ولو سرق موقفاً أو مستولدة ثأماً أو مجنونة ناطق) كسائر الاموال بخلاف العاقلة المستقيمة المتارة تقصد تماعلى الامتناع سواء قلنا للملك في الوقف لله تعالى أم للوقوف عليه لانه لا ملك لازم وان كان ضعيفاً وكالاستولدة في ذلك غيره هان الرافى كاهم بالاولى

وهو جاحد أو مغلل فلا قطع لأنه حيث ما ذون له في أخذه شرعا وغير جنس حقه كجنس حقه في ذلك (قوله كالنصرع يسرق مال الأصل) خلافا لمالك حيث قال يقطع الولد يسرق مال الأبوين بخلاف النكس كالنكاح (قوله ويقطع بسرقته مال الأخ وسائر الأقارب) خلافاً لحنفية (قوله وبسرقته مال الزوج والزوجة إذا كان محرراً) لأن السكاح عقد على منفعة فلا يؤثر في دهر الحد كالاجارة لا يقطع بها عن العجز والمستأجر إذا سرق أحدهما من الآخر وتطرق الزوجة العبدان مؤتمتا على الزوج عوض كفن المبيع ونحوه بخلاف مؤنة العبد (قوله ويجب القطع بسرقته المصحف الخ) لعموم الأدلة وقال أبو حنيفة لا قطع في سرقته المصحف (قوله والاصطبل حرز للدواب) قال في الأسنى والاصطبل والتبني للتصان بالدور أخذاً بما يأتي حرز للدواب والتبني أما المنفصلان عن العمارة فلا بد من حارس (قوله) أو توسد عيبه (قوله) قال في الصحاح العيب ما يجعل فيه الثياب (قوله وأخذ

بقصده والمذيون غير جاحد ولا مغلل قطع وإن سرق بقصده وهو جاحد أو مغلل فلا قطع أخذ جنس حقه وقصدته أو زاد ما بلغ نصاباً ولا يقطع بسرقته مال من يستحق الفقة عليه بالبيعانية وإن لم يكن محتاجاً للقضاء كالنصرع يسرق مال الأصل وبالعكس ويقطع بسرقته مال الأخ وسائر الأقارب وبسرقته مال الزوج والزوجة إذا كان محرراً ولا يقطع العبد بسرقته مال سيده ومحمد بالزناجارته والمستولة والمذبة بوقه المكاتب وحرز البعض كالقن ولو سرق ما لا على ظن أنه ملكه أو ملك أبيه أو ابنه أو سيده أو أوان حرز ملكه فلا قطع وبجيب القطع بسرقته المصحف والتفسير والحدوث والفقه والشعر والمباح وكل ما يصح بيعه فلا أثر لكونه المسروق مباحاً في الأصل كالنساء والزناج والخطيب والحنثيش والعبد ومال المعدن ولا يكون معرضاً للفساد كالزطب والتين والبقول والرايعين والشواء والخرصة والجدة والشمع المشتعل بل يقطع بجمعها ولا يشترط أن يكون المسروق في يد المالك ولو سرق من يد المودع والمرتهن والوكيل وعامل القراض والمستعير والمستأجر قطع والخصم فيه المالك السادس أن يكون محرراً فلا قطع في سرقته غير محرر والتعود في الأوزار على شئتين أحدهما التلاخطة وهو الركن الاعظم حتى لو كان المال في قلعة محكمة في برهة أو في دار حصينة على طرف البلد ثم انحصرت عن الملاحظة الثاني حصانة الموضع فإن لم يكن حينئذ كالوضوع في الصحراء أو المسجد أو الشارع فالشرط مداومة الحفاظ وإن كان حينئذ كفي الحفاظ المتعدد ولا يشترط مداومته ولا اصطبل حرز للدواب كالزناج دون الثياب والتعود والتبني دون الحبوب والأواني والفروش وصفة الدواب ومنها حرز للأواني والثياب البذلة دون النقود والخل واللالتي والصفحة حرز للفروش والصندوق للنقود والاسقاط للثياب وأخذ الأمانة لما يوضع فيها من الأموال والسطح للحطب والقصير والنزب وحافات التهرل للأشجار وأغلب ودعق عليها شبكة أو وضع لوحين كلام أب كان حرزاً بالتهارر والباليل فلا الحفاظ وأما في الدكان قال صاحب التهذيب متاع البقال في الليل حرز وقت الأمان إن كان باب الحانوت مغلقاً وفي الخوف لا بد من حارس ومتاع البلياع والبراز لا يكون حرزاً للأبحار والكدر في الصحراء والأزهر والقطن لا يكون حرزاً للأبحار ولو كانت هذه الأشياء في محوط فكأنما على الأشجار في البساتين وإن كانت في برية أو محوط بعيد عن الطرق والمسكن فلا يكون حرزاً بالحفاظ وإن كانت متصلة بها والجيران يراقبونها عادة فحرز زقوا فلا بد من حارس واعلم إن الأمر في الأوزار مبني على العادة الغالبة ويختلف ذلك بالأموال والمكانة والأزمنة والخوف والأمان فإن كان البلد كبيراً والغرباء فيه كثيراً فلا احتياج إلى الحفاظ أكثر وإن كان صغيراً أو في قرية لا تحاط أهلها غبرهم فلا احتياج أخف فإن سرق من موضع علم أنه حرز ولا يحرز فلا يخفى الحكم وإن شك فلا قطع لشبهة قال صاحب التهذيب وغيره والحد أن كل ما ينسب المودع إلى التصديق بالوضع فيه عند إطلاق الإبداع حرز وما ينسب لبليس حرز ولو نام في محراب أو مسجد أو شارع على ثوبه أو توسد عيبه أو متاعه أو أتكا عليه فسرق الثوب من تحته أو العيبة أو أخذ المديل من رأسه أو الداس من رجله أو أختم من أصبعه قطع ولو زال رأسه عما توسد أو قلب الثوب من النوم عن الثوب فسرق فلا قطع ولو وضع متاعه قرب في الصحراء أو المسجد أو الشارع ونام أو ولا وأذهل عنه فلا حرز ولو كان (قوله وبسرقته مال الزوج والزوجة) لأن السكاح عقد على منفعة فلا يؤثر في دفع الحد (قوله المشتعل أي المنور بالاحتراق) (قوله كالزناج) أي كان المراح وهو ما يربى الدواب يلا حرز (قوله والاسقاط) جمع سقط وهو وعاء معنوع من الشباج لأنه جلد ظاهره (قوله شبكة) هي ما سطده (قوله لوحين كلام أب) المراد على شكل لأم (قوله والحد) أي حد الحرز إن كان الخ (قوله عيبة) هي ما يجعل فيه الثياب (قوله المديل) أي العمارة (قوله أو قلب في النوم) ولو بقل السارق لزوال الحرز قبل أخذه قال في الصفة

في التعفة (قوله والرجل الضعيف في مهمه) أي في مفازة (قوله وغير المقطرة غير محرزة) قال في الاسنى وان كانت الدواب السائرة اءلاو نغلا اشتربت كونها مقطورة لانها لا تسير غير مقطورة غالبا وهو ما صححه المتأخرين حكاه قال في الهماز به التتوي فقد نص عليه في الام وقيل لا يشترط بل الشرط ان يقرب منها ويقع طرعه عليها ورجحه في الشرح الصغير وبعه البلقيني وقال الاذري انه المذهب وقد جرت عادة العرب بسوق ابلهم بالقطب وهو الوجة (قوله ويشترط ان لا يزيد القطر على تسعة) بتقديم الزاء على السين وقال ابن الصلاح لا يزيد على سبعة بتقديم السين وقال الاول تصحيف وقال البلقيني لم يعتبر ذلك الشافعي ولا كثير من اصحاب منهم الشيخ ابو حامد وابناؤه والتقييد بالتسع والبيع غير مفاد ذكر الاذري والركني يحسوه ثم قال وسبب اضطرابهم في العدد اضطراب العرف فلا شبه الرجوع في كل مكان الى عرفه (قوله لا يقطع في الكفن مطلقا لانه موضوع للبي وبه عرفه وبه صرح صاحب

مستيقظا فتغفله السارق وسرق قطع ويشترط ان لا يكون هناك زحمة الطرافين والا فلا سوارا أصلا بالخطوف من الجوانب كالجوارح والرجل على باب حانوت اخبارا والبزاز ويشترط ان يقدر الملاحظ على منع السارق لو اطلع عليه بنفسه أو باستمائه والا فهو ضائع مع المال ولا عبرة بحراسه الكلب ونحوه والرجل الضعيف في مهمه ماله بلا غيب ليس بمحرز في حق القوي فلا يقطع به ومحرز في حق الضعيف حتى لو أخذه القوي فلا يقطع ولو أخذه الضعيف خفية كان سارقا وان أخذه مكابرة وغلبة كان قاطعا والمال في الصحراء لا يمكن الأخذ للقطع ولا النقل بخطوة بل يشترط ان يغيبه عن عينه بحيث لو علم به لم يمان به دفعه في زاب أو يخفيه تحت ثوبه أو يحول بينه ماجدار ولو على الثياب أو وضعها في الحمام ولم يستحفظ الحامي فسرق فلا ضمان على الحامي ولا قطع على السارق وان استحفظه فسرق فان كان الحامي مرابطا لم يضمن وقطع السارق وان نام أو تشاغل عنها ضمن ولا قطع على السارق وحيث قلنا نجيب القطع فذلك اذا دخل سارقا أو خرجا من الحمام فان دخل منفصلا أو لم يخرجها فلا قطع والدائر علة عن العمارات ليست محرزا ان لم يكن فيها أحد أو كان نائما وان كان مستيقظا حرز كان الباب مفتوحا ومغلقا الا ان يكون ضعيفا والمتصلة بالدور محرزان كان بابها مغلقا وفيها حافظ نائم أو مستيقظ وان كان غنوصا ومن فيها نائم فلا حرز بالليل ولا بالهاران كان نائما أو مستيقظا وتغفله السارق فان لم يكن فيها أحد فز كان مغلقا حرز بالنهار وقت الامن دون الخوف ودون الثياب وان كان مفتوحا فلا حرز أصلا ولو كانت على اعداء رتبة فعلت للاسساءة فان كانت صغيرة مرتفعة من الارض قطع السارق بها وان كانت كبيرة فريضة من الارض لم يقطع والخيمة في الصحراء ان لم يشد أطرافها ولم ترسل اذيالها فهي وما فيها كالنصوص في الصحراء وان شددت وأرسلت ولا أحد فيها فلا حرز وان كان فيها نائم أو مستيقظ فلا حرز والمواسي في الابنية المغلفة المتصلة بالعمارات محرزة كان فيها أحد أو لم يكن وفي البرية غير محرزة الا ان يحافظ نائم أو مستيقظ وفي الصحراء محرزة يحافظ رهاها والابل المقطرة والبعال محرزة لا التفت كل ساعة ويشترط ان ينتهي نظره اليها لا التفت غير المقطرة غير محرزة ويشترط ان لا يزيد القطر على تسعة والا فلا زيادة ضائعة ولو كانت منارة فان لم يكن معها حافظ فلا حرز وان كان فان كانت معقولة فمحرزة والا فيشترط الملاحظة ويجب القطع بسرة الكفن من القبر البيت أو في المقابر الواقعة على طرف العمارات وان كان في بقعة ضائعة فلا ولو وضع في القبر سوى الكفن شيء أو بد الكفن على خسة أو اب فان كان القبر في المقابر فلا قطع وان كان في البيت قطع ولو أوجوز أو أعاره ثم سرق منه مال المستأجر والمسعر يقطع وكذلك دخل المودع دار المودع وسرق مع ودعيته مالا آخر ولو سرق مالك الحرز المنصوب مال الغاصب أو سرقه أجنبي فلا قطع ولو غصب مالا أو سرقه أو حرزه في حرز نفسه فسرق مالك المال من ذلك الحرز مال الغاصب أو السارق أو سرق أجنبي المنصوب أو المسروق

وقارق نحو شب الحرز به هنافعماز الثمن أصله خلافة ثم (قوله بالخوف) أي بالاحاطة (قوله في مهمه) أي في مفازة (قوله مراعيها) أي حافظا (قوله ان كان نائما أو مستيقظا) فيه نوع تكرر تأمل (قوله) أطرافها جمع طنب وهو جمل شدي (قوله وغير المقطرة غير محرزة) والمتضمن ان غير المقطرة محرزة ان قرب منها وقع قطع عليها (قوله على تسعة) تقديم التاء على السين المعروف وقال جمع متأخرون الاشبه الرجوع في كل مكان الى عرفه (قوله فالزيادة ضائعة) والمتضمن انها كغير المقطرة فيشترط في حرزها روية أساقفها أو ركب آخرها جميعها ويشترط التفت قائدها أو ركب أو لها اليها كل ساعة ان لا يتولن من عرفا بين الرؤيتين (قوله معقولة) في القاموس عقل البعير وظيفه الى ذراع (قوله فسرق مالك المال) الى قوله أو سرق أجنبي المنصوب والمسروق فلا قطع أماني صورة المالك فلان له قابذ خول الحرز لانه خرج

الواق (قوله ويجب القطع بسرة الكفن الخ) خبر البلقيني من نبش قطعناه في قول قديم لا يقطع في الكفن مطلقا لانه موضوع للبي وبه قال أبو حنيفة (قوله أو سرق أجنبي المنصوب والمسروق

فلا قطع لان مالكة لم يرض باوزاره بحر زغاصبه فكذا نه غير محرز سواء علم انه مقصوب أو مسروق أم لا (قوله فان كان يوجد بمن غل) أي وهو واحد لقطع وان لم يوجد أي قل وجوده ولم يقدر هو عليه فلا قطع لانه كالمنظر وعليه جعل ما جاء من عمر رضي الله عنه لقطع في علم المجاعة سواء أخذ بقدر حاجته أم أكثر لان له هناك الحرز لاجل حياته نفسه صرح به الروايات في الركن الثاني السرقة (قوله كالقتل والمنتهب الخ) خبر ليس على المختلس والمنتهب (٣٣٤) والخائن قطع رواده التمددي ومحممه وفرق من حيث المعنى بينهم وبين السارق بأن السارق يأخذ المال

خفية ولا يتأتى منه فسر ح الفلح من جرأه وهؤلاء يفسدونه عيانا فمكن منهم بالسلطان وغيره كذا قاله الرافعي وغيره قال شيخ الاسلام وفي كون الخائن يقصد الاخذ وقفة (قوله ولو ارسل قردا وأخرج فلا قطع) لان له اختيارا وادراكا وانما ضمن انسانا ارسله عليه لان الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع قاله ابن حجر (قوله ولو حل احمي زمتنا الخ) لان الاعمى هو السارق وان اخذ الزمن قطع هو لا الاعمى لانه ليس حامل لال وهد الحلف لا يعمل طبقا لمحل رجلا حامل طبقا لمحلته وكان من غيره كما فهمه الاول وصرح به في الروضة (قوله ولو أخرج شاة الى قوله فلا قطع لان لها اختيارا في السير والوقوف فيصير ذلك شبهة دارة للقطع (قوله وضمانه وجهان) قال في شرح الروض والظاهر المنع لانها سارت بنفسها ومثلها غيرهما بما تتبع الشاة (قوله ولو سرق مكره

فلا قطع ولو سرق طعاما في سنة القحط فان كان يوجد بمن غل قطع وان لم يوجد فلا قطع ه الركن الثاني السرقة وهي أخذ المال خفية فلا قطع على من أخذ عيانا كالقتل والمنتهب والمودع والمستعير اذا وجد الوديعة والمستعير والمختلس هو الذي يعقد الحرب والمنتهب الذي يعقد القوة والغلبة ولا فرق في ذلك الحرز بين النقب وكسر الباب وقلمه وفتح المغلاق والقفل وتسور الخائط فيجب القطع بالاخذ بهذه الاحوال ولو ادخل يده في النقب أو محجنا أو خرج المشاع أو أرسل حبلان أو أدخله الحرز فله الزمن كلاب وأخرج به لو با قطع ولو أرسل قردا أو أخرج فلا قطع ولو حل احمي زمتنا وأدخله الحرز فله الزمن على المال وأخذ مخرج قطع الاعمى دون الزمن ولو أخرج شاة فتبعها أي سرقها ولم تكن الاولى نصا فلا قطع وفي دخول السخلة في ضمانه وجهان ولو سرق عبد اصغرا لا يقطع لان كان محرزا بان كان في دار السيد أو بفنائها كان وحده أو مع الصبيان نائما أو مستيقظا حله أو دعاه فقبه ولو سرق صغيرا سارقا فلا قطع وان كان عليه فلاة أو معه مال آخر ولو سرق حليان عنق صبي أو سرق ثيابا قطع ان كان في موضع يكون العبد الصغير محرزا فيه ولو سرق أحد سكان الخان أو المدرسة شيئا من عرصتها فلا قطع ولو سرق الضيف مال المضيف من موضع محرز عنه قطع ومن غير محرز فلا ولو سرق جار مانوت من طرف فمسيح بحرز بلحاظ الجبران فلا قطع ه الركن الثالث السارق وشرطه التكيف والاختيار والالتزام فلا قطع على صبي ومجنون ومكره وسرق ويقطع المسلم بسرقة مال المسلم والذي ولو سرق مسل لم يلزمه مال مسلم فلا قطع وقيل ان شرط عليهما في العهد والامان قطعوا والا فلا ولو سرق مسل لم يلزمه مال مسلم ولو سرق معاهد مسلمة فلا حدة عليه ولا فرق في وجوب القطع بين الرجل والمرأة والخمر والعبد والأبق وغيره وثبت السرقة بامور الاول الاقرار فاذا أقر بسرقة موجبة للقطع وأصر قطع وبكفي الاقرار مرة ولو رجع قبل في القطع دون المال والرجوع عن الاقرار بقطع الطريق كازجوع عن الاقرار بالسرقة ولو أقر بسرقة مال غائب أو شهد الشهود بها حاسبة فلا قطع حتى يتوضرو ويطالب ويحسب الى حضوره ولو أقر بالزنا بحرية غائب

الحرز عن الاحراز وأما في صورة الاجنبي فلان المالك غير راض باوزاره بحر زغاصبه أو سارقه فكذا غير محرز (قوله بمن غل) أي مرتفع وهو واحد للشئ (قوله وان لم يوجد) أي قل وجوده ولم يقدر السارق عليه فلا قطع لانه كالمنظر (قوله وتسور الخائط) أي يراد برشدن في القاموس سور الرجل اليك ونب (قوله أو محجنا) في القاموس المحجن كمن الصالح الموجه وكل معطوف معوج (قوله ولو أرسل قردا أو أخرج الخ) قال في التحفة لا لانه اختيارا وادراكا وانما ضمن انسانا ارسله عليه لان الضمان يجب بالسبب بخلاف القطع (قوله نصا فلا قطع) لان لها اختيارا في السير والسكون فيصير ذلك شبهة دافعة للقطع (قوله وجهان) الختمد منها المنع لانها سارت بنفسها (قوله بفنائها) أي يحجها (قوله ولو سرق صغيرا سارقا الخ) لان الحر ليس بمال وما معه محرزه فلم يخرج منه من حرزه ه الركن الثالث السارق (قوله ولو سرق معاهد) أي قوله فلا قطع أي مطلقا كالاجنبد ان زنى لانه لم يلزمه الاحكام فاشبهه الحر في هذا والعبد (قوله وأصر) ضمانه وجهان) قال في شرح الروض والظاهر المنع لانها سارت بنفسها ومثلها غيرهما بما تتبع الشاة (قوله ولو سرق مكره صغيرا أو اقطع الخ) لان الحر ليس بمال وما معه يده محرزه ولم يخرج منه من حرزه قال في الروضة وعن الامام مالك يجب القطع بسرقة الركن الثالث السارق (قوله ولو سرق معاهد) أي قوله فلا قطع لانه لم يلزمه الاحكام فاشبهه الحر في هذا والعبد (قوله وجهان في المنع والروضة) يدل عليه كلام الرافعي في الكبير وروجه الاستوى (قوله وأصر) أي بان لم يرجع عن افراعه (قوله وبكفي الاقرار مرة) كسائر الاقرار برون الامام احمد لا يقطع حتى يقر مرتين (قوله ولو أقر بالزنا بحرية غائب

مكره من حد ولا يؤخر لانه لا يتوقف على طلبه لانه محض حق الله تعالى (قوله ومن اتهم) الى قوله فله ان يعرض اليه بالانكار اي ينكر ما اتهم به منها مترا للقبض وغير التزمى وغيره من ستر مسلماته الله تعالى في الدنيا والآخرة (قوله ولو اقر فله ان يعرض بالرجوع) قال الرافعي وهذا ان كان المقر جاهلا بوجوب الحد بان يسأل قريبا أو نشأ بعبدة عن العلماء وتوقف فيه الاذرى قال ابن حجر ويؤيد توقفه انه الشرع من هل ان له الرجوع فكذلك هل اعلان عليه الحد (قوله واذا ثبت الحد بالبينة فلا يجعله على الانكار) لما فيه من تكذيب الشهود (قوله) ويشترط التفصيل بالاقرار بها ايضا) أي كافي الشهادة بها (٢٣٥) فيجب أن يبين السرعة والمسروق منه الى آخر

ما ذكر لانه قد يظن غير السرعة الموجبة للقطع مسرقة موجبه (قوله وقيل لا كما لو ادعى الوطء الخ) لأن القطع حتى لله تعالى فلا يثبت بالسرقة كذا في الروضة كما هو فيها في الدعوى الجزئية به وقال الباقين ان هذا هو المعتقد لنسب الشافعي رضى الله عنه على انه لا يثبت قطع السارق الا بشاهدين أو اقراره وقال الاذرى وغيره انه الذهب الذي أوردته العراقيون وبض اشترائين بخاتمة الواجب على السارق شيان الاول المالان بقي وضمانه ان تلف فقيرا كان أو غنيا الثاني القطع فيقطع يده

المكره من حد ولا يؤخر ولو حضر وقال كنت أعتبه له لم يسقط الحد ولو قال كنت أبحث المال له سقط القطع ولو قال عفوني أو وهبت المال منه لم يسقط ولو طلب القطع والمال فلا بد من إعادة الشهادة للمال ولا حاجة للقطع والصبي والمجنون كالغائب ينتظر كالمسلم ومن اتهم بما يوجب عقوبة لله تعالى ورفع الى القاضي فله ان يعرض عليه بالانكار ولو اقر فله ان يعرض بالرجوع ولا يستحب فيقول في الزنا ملك فبليت وألست وفي الخمر لملك لم تعلم انه مسكر وفي السرقة لملك غضبت أو أخذت من غير حرز أو باذن المالك ولا يجعله على الانكار والرجوع صريحان بقول الله تعالى وأرجعوا ذئاب الحد بالبينة فلا يجعله على الانكار وفي حقوق الآدمي لا يعرض بالرجوع ولو اقر العبد بسرقة قال وتسليمه الى سيده لم يقبل في المال الثاني الشهادة وبثت القطع والمال بالرجلين ولا يثبت برجل وامرأين وبرجل وبين الاموال ولا تقبل الشهادة مطلقة بل يجب أن يبين السارق بالاشارة ان حضرا والاسم والنسب ان غاب وان يبين المسروق والمسروق منه والسرقة من سوز وبين الخرز أو وصفه وان يقول لأعلم فيه شبهة قال ابن الصباغ وهذا تأكيد وميل الراجح في الصغير يشترط التفصيل بالاقرار بها أيضا فلا يقطع من أقر بها مطلقا ولو شهد الشهود بالسرقة حسبة قبلت الثالث العين المردودة فإذا ادعى عليه سرقة أو نكر ولا يثبت فتنكر وردت العين على المدمي وحلف قطع وقيل لا كما لو ادعى الوطء بامته مكره وحلف بعد نكول المدمي عليه فانه يثبت المهر دون الزنا بخاتمة الواجب على السارق شيان الاول المالان بقي وضمانه ان تلف فقيرا كان أو غنيا الثاني القطع فيقطع يده

العين ناقصة كانت أو كاملة أو زائدة فان سرق ثيابا أو ثوبا لم تكن له عين فرجله اليسرى وان سرق ثلثا فبده اليسرى فان سرق رابعا فرجله اليمنى فان سرق خامسا فبهرز ويقطع من الكوع والكعب وعيد العضو حتى ينقطع ثم يربط بحشية ثلاثين يوما ثم يقطع وبمس في الزيت المغلي أو الدهن لحن المقطوع وموته عليه ان أراداه السنة ان تعلق المقطوعة في عنقه ساعة وقطع يد السارق واحد بلا اذن الامام فلا قصاص ولادة وعز وولوسرى الى النفس فلا ضمان وقيل يد السارق معصومة على غير المستحق معصومة عليه بالقصاص والارض وهو ذلول عن المناقضة في السرقة والصلح والوسر في امر او لم يقطع

أي لم يرجع عن الاقرار (قوله لم يسقط) لان العفو والحبطة انما يجدا بعد السرقة (قوله ينتظر كالمسلم) لانهما ربما أقر ابعدها لهما ان ملك السارق فله ان يتطرق الكال (قوله بالبينة) فلا يجعله على الانكار اذ فيه تكذيب الشهود (قوله لم يقبل) أي اقراره في المال ويقبل في القطع (قوله وقال ابن الصباغ وهذا) أي قوله لأعلم له فيه شبهة أكد لأوجب والاعتماد واجب (قوله بالاقرار بها) أي بالسرقة أيضا كما يشترط التفصيل في الشهادة لانه قد يظن غير السرعة الموجبة للقطع مسرقة موجبه (قوله وقيل لا كما في هذا هو المعتقد) (قوله) ويمر وحديث القتل منسوخ أو مؤمل أو منك لأصله (قوله في عنقه ساعة) زجره وزجر غيره (قوله) وهو ذلول أي غشة قال الشاربي في الكشم هذا القيل مرموز برمز الخاوي لكن قوله وهو ذلول الخ يقتضى كونه مرموزا بمعلامة شرح الباب وان لم يذكر قوله وهو ذلول الخ فينبغي ان يعلم بعلامه الخاوي

وقرى شاذا فاطعموا إيمانها والقراءة الشاذة تخبر الواحد في الاحتجاج بها (قوله فيعز ر) كما لو سقطت أطرافه أو لا لا يقتل وما روى انه صلى الله تعالى عليه وسلم قتله منسوخ أو مؤمل يقتله لا سنجال أو نحوه بل منعه الدارقيني وغيره وقال ابن عبد البر انه منكر لأصل له (قوله لحن المقطوع) أي حتى له لانه لا يمتنع الحد لان الغرض منه دفع اهلاكه عنه بنف الدم فلا يفعل الا اذنه (قوله وموته عليه) كاجرة الجلاد ونائب البليغي واللعروف في الطريقين انتهى في بيت المال وقد كرموه الاذرى وعلى الاول قال الزركشي وغيره عمله اذ لم ينصب الامام من قيم الحد ودور يرقه من الاصالح والا فلا مؤنة على المقطوع (قوله والسنة ان تعلق المقطوعة في عنقه ساعة) لزجره والتذكير ولقد أمر به صلى الله

ثماني عليه وسلم الباب الرابع في قطع الطريق **﴿﴾** وهو البروز لاخذ مال أو قتل أو ارباب مكابرة اعتمادا على الشوكة مع البعد عن القوت **﴿﴾** سيأتي (قوله الاول الاسلام) قال (٣٣٦) في الروض وشرحه وهم كل ملتزم للإحكام ولودنيا ومردا كما في السارق خلافا

اكتفى بقطع الطريق ولو سقطت يسرا **﴿﴾** فبعد وجوب القطع في العين لم يسقط **﴿﴾** الباب الرابع في قطع الطريق **﴿﴾** وهو كبرية موجبة للحد اذا كان القاطع مسلحا مكافا مع قدره على الشوكة بعد اذن القوت وغيره شروط الاول الاسلام فالكفار ليسوا بقطاع وان اغفلوا السبل وقتلوا واخذوا الاموال الثاني اشكيت فالراهنون لاحد عليهم ويعزرون ويضمنون المال والنفس كما لو اتلفوا في غير قطع الطريق الثالث الاعتداء على الشوكة فالتنم يخسرون ويولون بمعدن على رخص التحيل اول البعد وعلى الاقدام كما يتعرض الواحد والبعد الآخر القافلة ويسلب شيئا فليسوا بقطاع والذين يتصدون في المساكن للرفاق فاذا راوهم برزوا قاصدين لا مولاهم بمعدن على قوة وقدره فقطاع ولو شج واحد او شذمة فقصدهم جماعة فخلبهم بقوتهم وان لم يكثر عددهم فقطاع ولو اقام خمسة او عشرة في كهف ارشاق ان مر بهم قوم لهم شوكة لم يتعرضوا وان مر بهم عدد قليل فصدروهم بالقتل واخذ المال فقطاع في حق الطائفة البسيرة ولو تعرضوا للاقوياء واخذوا منهم شيئا فختلسون ولو كانت الرفقة ثباتي منهم دفع القاصدين فاستسلموا حتى قتلوا واخذت اموالهم فليسوا بقطاع ولو قتلواهم ونالت كل طائفة من الاخرى وانكشف الفر بقاء بلاغ فقطاع حتى لو اتفق قتل نفس واخذ مال في الحاربة قتلوا وقطعوا ولو غر بوا حين راوا القطع وتركوا اموالهم علما بانهم لا يقاومونهم فاخذوها او ساقوهم مع الاموال اليه كنهم فقطاع ولا فرق بين ان يكون عدد الرفقة اكثر من عدد القطع او اقل الزاع البعد عن القوت وهو ما بعد العمارقة وانصف السلطان او المنع من الاستغاثة فان كان يلحقهم القوت لو استعانوا ولا يتأق للقاصدين ما قصدوا فليسوا بقطاع وهم يخسرون ولو خرج جماعة في المصر غار بوا او غار عسكر على بلد او قرية او خرج احد طرفي البلد على الآخر ولا يلحق المقصودين غوث لو استعانوا بقطاع واكان بالمحقق فختلسون وقد يغلب اهل الفساد والحالة هذه فلا يقاومهم الاغثة وتعد عليهم الاستغاثة بقطاع ولو دخل جماعة بالليل دارا وكابروا ومنعوا الاستغاثة مع قوة السلطان وحضوره فقطاع ولا يشترط في القطع الذكورة وشتر السلاح بل يخرجون بالعسا والجوارق والكم والطعم والوك فقطاع ولا يشترط العدول الواحد اذا كان يغلب واحدا او جماعة يتعرض للاموال والنفوس مجاهر اقطاع **﴿﴾** فصل **﴿﴾** اذا علم الامام من واحد او جماعة انهم يتصدون للرفقة ويخفون السبل

اقتضاه تقييد الرضا بالنسب من اخر اجماعا لما اختلف من ان الكفار ليسوا بقطاع قال ابن حجر وقد يوجب بان الدمى والمرند احكاما غير احكام القطاع كاتفاض عهد الاول على ما يأتي المقتضى لاستباحة ماله ودمه وقتل الثاني ومصير ماله فيا وضمانه للنفس والمال والحرفي ليس ملتزما لاحكامنا فلا يضمن نفسا ولا مالا ومثله في عدم كونه قاطعا للماهد والمستامن (قوله ولو كانت الرفقة ثباتي منهم الخ) لان دفعه لو لم يصد عن شوكتهم بل عن تعرضه للقافلة (قوله وانكشف الفريقان) في القاموس وانكشفوا عن الموضوع تركوه (قوله ولو خرج جماعة في المصر) وهي البلدة الكبيرة والجمع اعمار غار بوا او غار عسكرا في قوله فقطاع كقولنا يبرية لان المنع من الاستغاثة كالبعد عن محل القوت (قوله ولا يشترط في القاطع الذكورة) فانسوة قاطعات طريق وقال ابو حنيفة لا عد على المرأة ويلزمها القصاص بالقتل وضمان المال (قوله

والعقل وشتر للباب فامل (قوله) اكتفى بقطع الطريق عن السبل) لاتحاد السبب فتداحلت لوجود الحكمة وهي الزجر (قوله في العين لم يسقط) لبقاء محل القطع **﴿﴾** الباب الرابع في قطع الطريق **﴿﴾** (قوله الاول الاسلام) والمنصوص المتمدن الذي والمرند كالسليم (قوله يتصدون) أي يتطردون في المساكن في القاموس يمكن له كسب كونه استخفي والكمين كالمير القوم يكسبون في الحرب (قوله فليسوا بقطاع) اذا فعل بهم ليس لشوكة القاصدين بل لتعرضهم (قوله) فانكشف الفريقان) انكشف من الموضوع تركه كذا في القاموس (قوله لا يطاقونهم) أي لا يطيقون المقاومة معهم (قوله ولو خرج جماعة في المصر) أي قوله فقطاع كالوكانوا بركة الذنوع من الاستغاثة كالبعد عن محل القوت والمصري البلدة كبيرة (قوله الاعفة) جمع عفيف كان الاعفاء جمع عفة وهما ضد الفساد (قوله والكم والطعم والوك) في القاموس الكم الصرب اليد مجموعة والطعم ضرب الخد وصحفة الجسد الكف مفتوحة والوك الزك الدفر والعائن والضرب بجمع الكف **﴿﴾** فصل **﴿﴾** اذا علم الخ

والكم والطعم والوك قال في القاموس الضرب باليد مجموعة والطعم ضرب الخد وصحفة الجسد **﴿﴾** فصل **﴿﴾** اذا علم الامام من واحد الى قوله وعزروهم بالحس او غيره كسائر الحرام التي لا حد فيها بحد الحبس ونحوه الى ان اظهر نية

(قوله والخمس أحوط وأبلغ) قال في الاسنى في غير موضعه أولى لأنه أحوط وأبلغ في الزجر (قوله قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى) (اللاية وإنما قطع من خلاف الثلاثين جنس الشفعة عليه من جانب واحد فتضعف سو كته كافي السرعة ولو قطع الامام يده اليمنى ورجله اليسرى فقد نصى وزنه القود في رجليه ان تعد وديته ان لم يتعمد ولا يسقط قطع رجليه اليسرى ولو قطع يده اليسرى ورجله اليمنى فقد أساء ولا يضمن وأخوه والفرق ان قطعهم سامن خلاف نص يوجب مخالفتهم الضمان وتقدم اليمنى على اليسرى اجتناباً بسقط بمخالفة الضمان ذكره الماوردي والرواية قال الزكريشي وقضيته انه لو قطع في السرعة يده اليسرى في المرة الاولى عامداً أخيراً لان تقدم اليمنى عليها الاجتهاد أي وليس كذلك ويحجب بالامام ان تقدم اليمنى ثم الاجتهاد بل بالنص لما مر انه قرئ (٣٣٧) شاداً فاقطعوا أي عاينها وان القراءة الشاذة

بجزالة الخبر الصحيح بخلاف ما نحن فيه على انهم صرحوا بوقوع اليسرى عند السهنة وأخوها قال الاذرى وسكتوا هنا عن ثوبت القطع على الطالبة بالمال وعلى عدم دعوى الملك ونحوه من المسقطات ويبقى أن يأتي فيه ماهر في السرعة (قوله وكان ردأ لهم وأربع الرفقة) أي عونا للقطاع وأخاف الرفقة قال في القاموس الردء بالكسر المسون وردأ به جعله ردأ وقوة وعماذا وقال الرعب يضم ويضمين الفزع وروعه خوفه فهو مرعوب ورعب (قوله ولا يسقط عنه حل الزنا إلخ) لمحمود أدلتها من غير تفصيل وقياس على الكفارة الاقتسل تارك الصلاة فإنه يسقط بالتوبة ولو بعد دفعه الى الحاكم لان موجب الامر على تركه المأمور ومحل عدم

ولم يأخذوا بعد المالا وقتلوا فمسا لهم حنا وعزهم بالحس وغيره والحس أحوط وأبلغ وان أخذ القاطع من المال بقدر نصاب السرعة ولم يقتل نفساً قطعت يده اليمنى ورجله اليسرى كان النصاب لو احدث الجماعة فان عاد مرة أخرى قطعت يده اليسرى ورجله اليمنى وان كان المأخوذ دون نصاب فلا قطع وان قتل القاطع عبداً ولم يأخذ المال قتل محتجاً وان قتل عبداً وأخذ مباحاً قتل وكفن وصلى عليه ثم صلب وترك ثلاثاً ثم أزال سال صدمه أو لا ولا يسلب مكشوف العورة ولو قتل بعضهم وأخذ بعضهم نصاباً قتل القاتل القاتل وعلى الأخ إذا قطع ولو لم يأخذ مالا ولا قتل نصاباً وكان ردأ لهم وأربع الرفقة أو أخذ دون النصاب فلا حد عليه ويبرزه الامام بالحس أو التغيريب وغيرهما من التأديب ولوسوى واحد الفساد بالنمعة وتهميش الفتنة فلا مالاً من قيمه البلد ولو تاب القاطع بعد القدرة عليه لم تسقط عنه العقوبات المختصة بقطع الطريق ولا يسقط عنه حد الزنا والسرقة والشرب بالتوبة قبل القدرة عليه وبعدها كمن غيره أصح العمل ألا ولو تاب القاطع قبل القدرة عليه فان كان قتل سقط احتكام القتل والوارث القصاص أو العفو وان قتل وأخذ المال سقط الصلب واحتكام القتل ونفي القصاص وضمان المال وان كان قد أخذ المال سقط قطع الرجل واليد وإذا احتتم القتل ففيه معنى القصاص ومعنى الحد وغلب معنى القصاص فلا يقتل الابن والمسلم يقتل الذمي والحر يقتل العبد وإذا مات القاطع أحلت الدية من تركته وإذا قتل في قطع الطريق جماعة قتل واحد للباقيين السبب وإذا عفا الولي على مال سقط القصاص وجب المال وقيل حداً ولو قتل بمثل أو قطع عضو فعل به مثل ما فعل ولا يضمن القصاص في الجراحات الواقعة ولو قتل أجني بغير اذن السلطان فلا قصاص وموجب الدية ولو اجتمع على شخص عقوبات الأديمين كحد الكذب والقطع والقصاص والمثل قصاصاً وطلبوا حقوقهم جلد ثم قطع ثم قتل ويبادر الى القتل بعد القطع ولا يبادر الى القطع بعد الجلد ان غلب المستحق أو حضروا قال لا تؤخر والى وان لم يطلبوا فان أخو مستحق النفس حقه فإذا برئ قطع وان أخو مستحق الطرف جلد وعلى مستحق النفس

(قوله ردأ لهم) أي عونا للقطاع والرعب الفزع (قوله بعد القدرة) أي قدرة الامام عليه أي على القاطع (قوله ولا يسقط عنه حد الزنا إلخ) واعلم ان هذا في الظاهر وأما بينه وبين الله تعالى فثبت صحت توبته بسقط جهال الحد قطعاً قال في التحفة من حد الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الاصرار عليه ان لم يثبت (قوله سقط احتكام القطع) أي وجوبه (قوله وغلب معنى القصاص) لان الاصل فيها اجتمع فيه حق الله وحق العبادان فغلب حق العباد لبتائه على الشئيق (قوله ولا يضمن القصاص في الجراحات) لان الاحتكام كان تليظاً لحق الله كان الكفارة كذلك فيخص بالنفس (قوله ان عاب المستحق) أي مسحق قتله لا قد يهلك المألو لا يفيقوت قود النفس (قوله أو حضروا قال لا تؤخر والى) قال

(٤٣ - (أورد - ثاني) السقوط فيما ذكر في الظاهر أما فيما بينه وبين الله تعالى فيسقط فعلاً ان التوبة تسقط أثر المصيبة فيه عليه في الرزمة قال الاثنوي وهو صحيح لاشك فيه وقد صرحوا به في الشهادات قال ابن حجر من حد الدنيا لم يعاقب في الآخرة على ذلك الذنب بل على الاصرار عليه ان لم يثبت (قوله وإذا احتتم القتل) أي وجب (قوله وغلب معنى القصاص) لانه من آدمي وهو الاصل فيها اجتمع فيه حق الله تعالى وحق الأدي ولانه لو قتل بلا محاربة ثبت له القصاص فكيف يحبط حقه بقتله فيها وقيل المثل فيه الحد لانه لا يصح العفو عنه ويستوفيه الامام بدون طلب الولي (قوله ولا يضمن القصاص في الجراحات الواقعة) لان الاحتكام تليظ لحق الله تعالى فيخص بالنفس كالكفارة ما دأب اسرى الى النفس فتمت القتل كامر (قوله ولو قتل أجني إلخ) لان قتله متحم ولورثته الدية على عاقلة

٧٢ **قوله** رجع فيه القصاص لم يلزمه العدة بل مجرد التعزير لا قضاء على الامام **(قوله** فليقدم الاخف فالأخف) **وجوز** بالآلة اقرب لاسيما جلفوزا
 فيجلد الشرب ويهل حتى يرأى بجملته لئلا يجهل حتى يقطع يد ملسقة وتوقفاً من الرفعة تقدم قطع السرة على التعزير **ورجع**
 بعض شراح المنهاج تقدم القطع عليه واعتمده شيخ الاسلام في شرح المنهاج قال ابن حجر **وتجبه** تقديم التعزير لانه الاخف ولا يخاف من
 الهلاك **(قوله** ثم القتل ثم حد الشرب ثم حد الزنا) هذا اذا عفا مستحق القود عنه وكان حد الزنا باجاء الاقديم جله الزنا وتفر به وحده
 الشرب على القتل لثلاثين **قوله** (٢٣٨) ولو زنى مراراً وهو يسكر حد واحد احياناً **(قوله** أمهم عند

الامام والغزالي نعم) **الاصبر** ان يستوفى مسحق الطرف فان دادر وقتل رجوع مسحق الطرف الى البنية وان أسوسق الجلد
 حقه صبراً واختار **ولواجب** على واحد سدود الله تعالى كالشرب والسرة الزنا وهو بكر فيقدم الاخف
 فالأخف وجوباً وواجب عقوباته وللأدعيان ان انضم الى هذه العقوبات حد القذف والقطع والقتل
 قدم القذف ثم القطع ثم القتل ثم حد الشرب ثم حد الزنا ولو زنى مراراً وهو يسكر حد واحد احياناً **وقد** ذكره الميرق
 أو شرب مراراً ولو زنى أو شرب فاقم الجدم زنى أو شرب ثانياً أو زنى ثانياً ولو زنى بكر أو زنى قبل ان يحد حصناً
 فهل يكتفى بالرحم ويجهان أمهم عند الامام والغزالي نعم وعند صاحب التهذيب وغيره لا فضلي هذا يجلد
 ثم يرحم ولا تفرق بين ولو زنى العبد وعنت قبل ان يحد حتى ثانياً وهو يسكر جلد مائة وغرب عام ودخل الاولى في
 الثاني وان صار محصناً قال البغوي جلد خسين ورجم قال الرازي وشبهه ان يكون على الخلاف في عاتمة **فقطع**
 الطريق ثبت بالقرار مرة وبشهادة رجلين ولا يثبت برجل وامرأتين ولا يفي بالشهادة من التفصيل وتعيين
 قاطع الطريق ومن قتل أو أخذ ماله كافي السرة ولو شهد اثنان من الرفقة فان لم يتعزضا القصد المشهود عليه
 فغساوا لا قبلت وليس للقاضي البصع عن حالهما أمهم ان الرفقة أو لا وان بحث فلهما ان لا يجيبا وان بقيا
 على الشهادة وقالا لا يلزما الجواب وان تعرضا وقالوا هذا أهو لا علينا الطريق وأخذوا ماله واما مال
 رفقا بهما لا يقبل الا في حقهما ولا في حق غيرهما كالمشهد رجلان هذا العبد بيننا لا يقبل وكالمشهد فقيران
 بان فلاناً أو مائة ثلث ماله ولو قالوا أو مائة للشفرأه قبل ولو قالوا لا تكن في القافة وكأثرهم من جبل أو
 موضع لا يقدرون علينا وقالوا كافي الرفقة ولم يتعزضوا ولا ذناً قليل ولا يكتفى بثلث شهادتهم
 في الباب الخامس في شرب الخمر **وهو** من الكبار وعصير العنب التي اذا اشتد وقذف بالزبد سوام
 بالاجاع قليله وكثيره ونفسق شاربه ويحد بقطرة وكفر مستحلهما عصير الرطب التي كعصير العنب
 وسائر الاشربة المسكرة نبتة ومطبوخة كالخمر لكن لا يكفر مستحلهما واما لا يسكر

الامام والغزالي نعم) **الاصبر** ان يستوفى مسحق الطرف فان دادر وقتل رجوع مسحق الطرف الى البنية وان أسوسق الجلد
 حقه صبراً واختار **ولواجب** على واحد سدود الله تعالى كالشرب والسرة الزنا وهو بكر فيقدم الاخف
 فالأخف وجوباً وواجب عقوباته وللأدعيان ان انضم الى هذه العقوبات حد القذف والقطع والقتل
 قدم القذف ثم القطع ثم القتل ثم حد الشرب ثم حد الزنا ولو زنى مراراً وهو يسكر حد واحد احياناً **وقد** ذكره الميرق
 أو شرب مراراً ولو زنى أو شرب فاقم الجدم زنى أو شرب ثانياً أو زنى ثانياً ولو زنى بكر أو زنى قبل ان يحد حصناً
 فهل يكتفى بالرحم ويجهان أمهم عند الامام والغزالي نعم وعند صاحب التهذيب وغيره لا فضلي هذا يجلد
 ثم يرحم ولا تفرق بين ولو زنى العبد وعنت قبل ان يحد حتى ثانياً وهو يسكر جلد مائة وغرب عام ودخل الاولى في
 الثاني وان صار محصناً قال البغوي جلد خسين ورجم قال الرازي وشبهه ان يكون على الخلاف في عاتمة **فقطع**
 الطريق ثبت بالقرار مرة وبشهادة رجلين ولا يثبت برجل وامرأتين ولا يفي بالشهادة من التفصيل وتعيين
 قاطع الطريق ومن قتل أو أخذ ماله كافي السرة ولو شهد اثنان من الرفقة فان لم يتعزضا القصد المشهود عليه
 فغساوا لا قبلت وليس للقاضي البصع عن حالهما أمهم ان الرفقة أو لا وان بحث فلهما ان لا يجيبا وان بقيا
 على الشهادة وقالا لا يلزما الجواب وان تعرضا وقالوا هذا أهو لا علينا الطريق وأخذوا ماله واما مال
 رفقا بهما لا يقبل الا في حقهما ولا في حق غيرهما كالمشهد رجلان هذا العبد بيننا لا يقبل وكالمشهد فقيران
 بان فلاناً أو مائة ثلث ماله ولو قالوا أو مائة للشفرأه قبل ولو قالوا لا تكن في القافة وكأثرهم من جبل أو
 موضع لا يقدرون علينا وقالوا كافي الرفقة ولم يتعزضوا ولا ذناً قليل ولا يكتفى بثلث شهادتهم
 في الباب الخامس في شرب الخمر **وهو** من الكبار وعصير العنب التي اذا اشتد وقذف بالزبد سوام
 بالاجاع قليله وكثيره ونفسق شاربه ويحد بقطرة وكفر مستحلهما عصير الرطب التي كعصير العنب
 وسائر الاشربة المسكرة نبتة ومطبوخة كالخمر لكن لا يكفر مستحلهما واما لا يسكر

في المنهاج والصفة وكذا ان حضر وقال يحلوا القطع وأنا بادر بعده بالقتل وخيف موته بالموالاتة بين القطع
 والجلد في الاصح لانه قسبهلك بالموالاتة فيموت القتل قود امع ان له صلحته سقوط العقاب به في الآخرة
(قوله الاخف فالأخف وجوباً) **فيحد** الشرب ويهل حتى يرأى بجملته لئلا يجهل حتى يقطع يد ملسقة وتوقفاً من الرفعة تقدم قطع السرة على التعزير **ورجع**
 التعزير على الاوجه ثم يقطع للسرة **(قوله** ثم القتل ثم حد الزنا) واعلم ان هذا اذا عفا مستحق القود
 عنه وكان حد الزنا رجاء لا يقدم حد الزنا وتفر به وحده الشرب على القتل لثلاثين **قوله** (قوله
 عند البغوي وغيره لا) لاختلاف العقوبتين هذا هو العتمد **(قوله** ولا تعزير) لانه صفة فيفتقر فيها مالا
 يفتقر في غيرها به هارقي الجلد **(قوله** لم يقبل في حقه ماله الخ) **للهمة** في الباب الخامس في شرب الخمر **(قوله**
قوله وقذف بالزبد) أي خرج زبده

اطلاق القول بتكفير مستحل الخمر قال كيف نكفر من خالف الاجاع ولا يسكر من بردأه واما
 نبدعه وأول كلام الاحصاء على ما اذا صدق الجميع على أن تحريم الخمر تدشرب عام حله فانه رد للشرع حكمه عنه الرازي ثم قال وهذا ان صح
 فليصر سائر ما حصل الاجاع على افتراضه ففداء وتحرره فانه واجب عنه النجاة بان مستحل الخمر لا يسكر لانه خالف الاجاع على
 افتراضه ففداء فقط بل لانه خالف ما ثبت ضروره فانه من دين محمد صلى الله تعالى عليه وسلم والص والاجاع عليه **(قوله** وسائر الاشربة نبتة
 ومطبوخة كالخمر) لمشاركتها في كونها مائة مسكرة لكن لا يكفر مستحلها للاجاع على محرم الخمر دون تلك فقد اختلف العلماء في
 تحريمها قال ابن حجر في النكتة وقول الركني فحين لا يسكر شرب الخمر ان حوشه من حيث العاصه لا الاسكر في الحد عليه نظر لا شفا

العلمة وهو الاسكار عجيب وغريبة عن وجوب احد في القليل الذي لا يتصوره اسكارا فخصي كونه علمة انه عطلة فخرج بالثمن من ماحرم من
الجمادات لاحد فيها من حرمت واسكت على ما امر اول الجاسم بل التحريم لا لقضاء الشدة المطرعة عنها ككثير النجس والزفران
والعنب والجوزة والخشيشة المعروفة (قوله كاللقاح) وهو الذي يثرب كذا قاله في الصحاح وتقدم ففسده ببيان رقة المبيع مع ما فيه
(قوله كافي الدباء والحتم والنقر المرف) قال في الصحاح والقاموس الدباء القرع والحتم الحرة لثغرها او القير ما حرم من الخبز والخبز
ومحوه واسله خشبة تفرق فينبذ فيفتد بديناره والزيت بالسكر القار (٣٣٩)

شرب النبيذ) لقوله ذاته
نحرمه ولأن الطبع يدعو
إليه فحتاج إلى الزوج عنه
وهذين التعليلان فارق
ذلك عدم وجوب الحد
بالوطء في نكاح بلزولي
(قوله) فلا حد على من
استحق أو استعطف بالحر
لأن الحد للزواج ولحاجة
النفس فيهما إلى الزرع فإن النفس
مطبوخاها (الح) لأن عنها
ذهبت البائر ولم يبق إلا
أثرها وهو النجاسة قوله
وقيل يجوز مطلقا هذا
صاحبه في الأرض كأهله
رجح الاسنوي قال ابن
سحر ولو احتج بقطع يد
متأكمة الذوال عقله
شرق قوله ولا يجوز
شربها بالوجع) إلى قوله
وقيل يجوز لتداوي قال

كالفقاق وغيره لا يحرم ولا يكره إلا النصف فإنه يكره وهو ما حمل من رطب ونحوه والإجماع بين وهو ما حمل من
يسر ورطب لأن الاسكار يسرع السهول لا يحدث فيها المرارة إلى الاشتداد ويطهه الشارب غير مسكر ويكون
مسكراً كالإسهال والحمى والتقيؤ وكل ما تدرى يشرب مسكراً احتياطاً بالضرورة ولا عذر له إلا الحد
وفيه قيود الأول الممنوع أي حرمة فلا حاد على صبي ومجنون وحسبي وذمي ويجب على الحنفى شرب النبيذ
الثاني الشرب فلا حاد على من احتسب أو استعط بالخمر أو كل لحام مطبوخها أو نخبها مسجوهاً بها أو مسجوهاً
بها ولو أكلها بغيرها أو ترد فيها أو كل الرطب أو طبخ اللحم بها أو كل المرق حاد لا فرق بين السردى وغيره قال
الإمام ولو شرب كوزاً من ماء فيه قطرات خمر والماء غالب صفاته فلا حد الثالث المسكر فلا حد بما يزيل العقل ولا
يسكر كالنبيذ وبعضه ويمزجوا حتى إلى زوال العقل لقطع بدناً كذا فسكاندواي والخمر وقيل يجوز مطلقاً
الزراع أن يكون مختاراً فلا حاد على من أوجب قهراً أو أكرهه شرب بنفسه الخامس أن لا يكون مضطراً فإن
غص ببلغم ولم يجد ما يسيغه غيراً للخمر وجب اساغتها بها فلا حد ولا يجوز شربها للجوع والعطش والتداوى كما
لا يجوز الزل التداوى وحدها شرب وقيل لا يحدث التداوى لكن بشرط أن لا يكون قليلاً لا يسكر وأن يخمر
طبيب مسلم فنعلمها بجهلاً وغيره أو يعرفه التداوى وأن لا يجامع ما يقوم مقامها ويجوز التداوى بالعباسات
كالبول والسم ولحم الحية والسرطان والمخون الذي فيه خمر شربين خمر طبيب مسلم وأمره وان
لا يجامع ما يقوم مقامها السادس أن لا يكون، وهذا هو أن شرب خمر إبط شرب غير مسكر فلا حد وأن سكرها
فكالمغنى عليه ولو شرب قرب عهد وادعى الجهل بالتحريم فلا حد وقال غلت الحرمة وجهات الحد
فصل في ألباح الحد حتى ثبت الشرب بقراره أو بشهادتين أو بغيره ولا عيباً بالنسبة وتظهر الرخصة
وتقيؤ الخمر والغثايل في المنى ومشاهدة السكر حتى يقرأ أو يشهد الشهود فإن فصل المقر قال شرب الخمر
وأنا علم مختاراً وأفضل الشاهد كذا لك عدولاً يقل شربت علماً مختاراً أو أقوال الشاهد أن شرب الخمر
ولم يتصرع بالعلم والاختيار فكذلك وبعد الخمر أو من جلدته العبد عشرون ويجوز أن يعرض بالأيدي
قوله كالفقاق مفسره في بيع في بيان رؤية المبيع قوله كالفقاق الإسهال والحمى والحمى الحارة
الخضراء والتقيؤ ما قرى من الخشب والزفت ما طلى بالزفت أي القار قوله حرمة أي المنزعة حرمة قوله
بشرب النبيذ لقوله لا تقصر عبوه بآفاق عدم وجوب الحد بالوطء في السكاح بل بالوطء قوله أو كل المرق
حد لبقاء أثرها بآفاق ما قبله والمرق ما طبخ اللحم فيه من نحو الماء والخمر قوله بين السردى وهو ما بقي
في أسفل أناءه والخمر قوله فسكاندواي بالخمر أي تحرم صرفاً ويجوز استعماله مع دواء آخر وهذا هو المعتمد
قوله وقيل لا يحدث التداوى وهو المعتمد أيضاً بخلاف في حل الشرب قوله حكمه حكم المغنى
عليه أي في نحو العبادات فصل في ألباح الخمر والغثايل أي الميل يميناً ويساراً

التي صلى الله تعالى عليه وسلم أمر عين وجلد أبو بكر أمر عين وعمر ثمانين أي بإشارة ابن عوف إلى الستار عمر رضي الله عنهما لاس في ذلك وكل سنة وهذا أحب إلى به برزهم بعضهم إجماع الصحابة على الثمانين وقال الأئمة الثلاثة وابن المنذر الحمد ثمانون وقوله ابن عبد البر قولنا للشافعي (قوله والزيادة تعزير) والاملا جازر كما واعترض بأن وضع التعزير النقص عن الحد فكيف يساويه واجب بانه لجشائيت تولدت من الشارب قال الرازي وليس شافيا فان الحناية لم تتحقق حتى يعزير والجنايات التي تتولد من الخمر لا تنحصر فلنعرز الزيادة على الثمانين وقدمتوها قال وفي قضية تبليغ الصحابة الضرب ثمانين ألفاظ مشعرة بأن السكل حدود عليه حد الشرب مخصوص من بين سائر الحد ودان يتحتم بعضه باجتهاد الامام (قوله ولا يند) أي على الأرض (قوله والمرأة جالسة) قال في الاسنى ويجعل المرأ أقرب لمرأى أو قرحم وتشد ثيابها (قوله ولا يند في السكر) فلو حذفيه في الاعتداده وجهان في الكفاية عن القاضي والاصح كما قال البليغيني والاذرى الاعتداده **فصل** في التعزير وهو لغة يعلق على التفخيم (٣٤٠) والتعظيم وعلى التأديب ضد كذا قاله في القاموس وشرعاً تأديب على ذنب لحد

والنعال وأطراف الثياب ولا يتعين السوط ولورأي الامام أن يبلغ لثمانين والعبد أمر عين جازوا الزيادة تعزير ويضرب الحد وبسوط معتدل بين القضب والعصا ويد الزطوبة واللبوسة ضربا بين ضرب بين فلا يرفع اليد فوق الرأس ولا يبع السوط عليه ويفرق على الاعضاء ويتقى الوجه والمقاتل لا لارأس ولا يشد به ولا يعلق على وجهه ولا يند ولا يجرد عن الثياب بل يترك عليه قميص أو قميصا ولا يترك عليه ملابس الألم من جبة محشوة وفروزة ويجلد الرجل قائما والمرأة جالسة ويؤلى الضرب بان يجبت يحصل الزجر والتشكيل ولا يفرق على الأيام ولا يحد في السكر

فصل في التعزير مشروع في كل معصية لاحد فيها ولا كفارة كانت مقدمة الحد كالفيلة والسرقة من غير الحرز وإدارة كاس الماء كالخمر أو لم تكن مقدمته كشهادة الزور والتزوير لمثلت المحصية بحق الله تعالى أو بحق الآدمي وجنسه من الحس أو الضرب جلد أو أصغعا على رأي الامام ولا يجلع بينهما والاقتصار على التوبيخ للسان والصفوان رأى المصلحة فيه ولو تعلق بأذى أو طبل يجب اقامته وجهان أحدهما لادو الذي أطلقه الشيخ أبو حامد وغيره ويرجى في التذيب والثاني نعم وهو الذي أورده في المذهب واختاره صاحب الحاوى والتعليقة فعلى هذا لا يضمنه الامام أن مات منه مكن الحدو برأى القريب والتشديد كعدافع الصائل فلا يرقى إلى مرتبة ودونهما مؤثر كاف وقدره يتعلق باجتهاده أيضا فان كل من غير جنس الحد كالخمس وإن كان من جنسه فلا بد أن ينقص عن أدنى حدود العزير فلا يزداد تعزير برح على سبع وثلاثين جلد تعزير برعد على تسعة عشر ومستوى التعزير بالامام والزوج والاب والمعلم والسيد فالاب يؤدب الصغير بالبالغ تعليما وزجوا عن الاخلاق السيئة وكذا يؤدب المعتوه والام كلاب وكذا من في كفاية الصبي

فصل في التعزير على وجهه أي على الأرض (قوله ولا يند) أي على الأرض (قوله ولا يند في السكر) فلو حذفيه في الاعتداده وجهان في الكفاية عن القاضي والاصح كما قال البليغيني والاذرى الاعتداده **فصل** في التعزير وهو لغة يعلق على التفخيم (٣٤٠) والتعظيم وعلى التأديب ضد كذا قاله في القاموس وشرعاً تأديب على ذنب لحد

الدين وكان قطع شخص أطراف نفسه وكافى وطء زوجته وأمت في دهره فلا يعز في أول مرة بل ينهي عن العود مرة والمعلم عاذر عن نرض عليه في المختصر وصرح به البغوي وغيره وكافى تسكيب السيد عبده فوق ما يطيق من الخدمة فلا يعزير بأول مرة أيضا وكالورجى أحسن أهل القوة من الجلى الذي جاءه الامام للضعفة ونحوه فلا يعزير ولا يفرم قاله القاضي أبو حامد وتوقف فيه الاذرى قال واطلاق كثيرين أولا كثر ينقضى انه يعزير وقد يجمع مع الحد كافي تكرار الردة وقد يجمع مع الكفارة كافي الطهار لا اختلاف سببها لان سبب التعزير هو الكذب والكفارة وجبت بالعود وكافى التيميم الغموس لان التعزير بالكذب أيضا والكفارة لانتهاك الاسم الاعظم وكافى افساد الصائم بومان رمضان يجمع زوجته وأمت وكافى قتل من لا يقاد به كونه وعبدته قال الاستوى نعم يجب عن ثمانين إيجاب الكفارة ليس للمصيبة بل لاعدام النفس بدليل إيجابها يقتل الخطاف لسان في التعمد خالبان الزجوا وجنبا في التعزير برجهاد أو بد إيجاب التعزير برى محرمات الاحرام كانت اتلافا كامر (قوله أو أصغعا) وهو الضرب بجمع الكف أو بسطها (قوله والثاني نعم) أي لا يجوز تركه عند

فيه ولا كفارة كما يؤخذ من قوله التعزير مشروع الخ وأصله من العز وهو الشع ومنه قوله تعالى وتعزروا أي تدفعوا الصدر عنه (قوله كانت مقدمة الحد) إلى قوله أي يحق لأدب بخلاف الزبالا يجابه الحدو بخلاف التمتع بالطيب ونحوه في الاحرام لا يجابه الكفارة وقضية كالأف الاستوى إيجاب التعزير في محرمات الاحرام ان كانت اتلافا كالخمر والصيد قال ابن حجر وفيه نظر بل الاستمتاع والاتلاف في الاحرام على حد سواء اه وقد يتنى التعزير مع اتفاء الحدو الكفارة كما في صغيرة صدرت من وليته لان الولاية لا تسقط بالصغيرة كقوله الشيخ عز

المجبة كالقصاص وجو عليه الخاوى الصغير ومختصره قال شيخ الاسلام وهو انه رحمه (قوله) يزربها بتعلق بحق الله تعالى كالصلاة (الخ) قال ابن حجر وبحث ابن البرقي بكسر الباء الموحدة انه يلزمه امر زوجته أى الصبرة الصلابة فى أوقاتها وضرر بها عليه وهو محتج به ويجب ضرب المكلفة لكن لا مطلقا بل ان توقف الفعل عليه ولم يخش ان يترتب (٣٤١) عليه مشوش للمشرقة بعسر تداركه (قوله)

واذا أقصى التعزير الى الهلاك وجب الضمان على العاقلة) - فلا قائل حنيفة ومالك حيث قالوا من حد أو عزير فأتى فهدمه حذر (قوله) لا بالضرب المبرح أى الشد بالمؤذى لم يكن له المرح ولا غيره لان المرح مهلك وغيره لا يمسد دل انتقل الى نوع آخر (قوله) وان عفا عن التعزير فله التعزير لان التعزير يتعلق أصله بنظر الامام تجاز أن لا يؤتى بسقاط غيره بخلاف الحد (قوله) ولا يجوز بحلق الحية) قال الماوردي وحلى رأسه لاحتية اه قال ابن حجر فظاهر حرم حلقها وهو اثم محقق على حرمته التى عليها كثر المتأخرين اما على كراهته التى عليها الشيخان وآخرون فلا وجه لمنع اذارة الامام بخصوص العزير والمعزير عليه قال فان قلت فيه تمثيل وقد نهي عن التشبيه قلت ممنوع لان مكانه لا يمتد لبيت حتى يعود فقامت به كحس دون ستم مع ضرب

والعلم يؤدب باذن الولي والزوج يزرب الشوش وقيا يتعلق بجمته ولا يزربها بتعلق بحق الله تعالى كالصلاة والصوم وشبههما والسيد يعزير نفسه وفي حق الله تعالى واذا أقصى التعزير الى الهلاك وجب الضمان على العاقلة وهو حقه عند ولو كان الاسراف ظاهرا فى الضرب وضرر به بما يقتل عاقبا فهدم محض ولو علم ان التأديب لا يحصل الا بالضرب المبرح لم يكن له المرح ولا غيره ولو عفا مستحق القصاص أو الحد لم يكن للامام التعزير وان عفا عن التعزير فله التعزير **كتاب ضمان الولاة والصائل والبهائم**

والنظر فى أطراف الاول ضمان الولاة وهو أنواع الاول التعزير وقد مر في قبل الكتاب الثانى الحدق من مات فلا ضمان حدى الحر والبرذ أو غيره مما لو ضرب لأحد أو برعين ضمن جزأ من أحد وأربعين جزأ من اليد ولو ضرب اثنين وأربعين جزأ من اليد ولو ضرب ثمانية ضمن النصف ولو جلد فى القفد أحد أو ثمانية ضمن جزأ من أحد أو ثمانية ولو كانت الزيادة من الجلد فلا ضمان عليه ولو أضره الامام ثمانية فى الشرب جلد أحد أو ثمانية ومات سقط أرعون من أحد أو ثمانية وجب أحد أو رعون أرعون على الامام وواحدة على الخلد الثالث قطع السلعة بكسر السين وهى غدة تخرج بين الجلد واللحم من حصاة الى جوزة قد يخاف منها وقد لا يخاف فان أراد المستقل قطعها من نفسه أو غيره نظر فان لم يكن فى قطعها خطر فله ذلك وان كان خطرا فان كان الخطر فى البقاء أكثر أو ناسا بإزالة القطع ولو عظمت آلام شخص ولم يلقها وأراد ان يرجع نفسه بمهلك مذهب بجرم ذلك ولو وقع فى نار علم انه لا ينجو وأمكنه السقوط فى بحر يفرق فيه فله ذلك ولو قطع السلعة الضروا لك من المستقل قاطع بلاذنه ومات وجب القصاص قطع الامام وغيره ولو أراد الولي ان يقطعها أو الضروا لك من الصغير أو الجنون فله ذلك وان كان خطرا اذا حكان الخطر فى الترك أكثر من القطع أو تساوبا وليس للسلطان قطع الخطر ولو فعل زنته مغلطة فى ماله ولا قصاص كالجوف الاب والحد ما ليس له ومالا خطريه كالقصص والحجارة فلولي فعله وكذا السلطان ولو سرى فلا ضمان

(قوله) كالصلاة والصوم (الخ) والمثجه انزله امر زوجته بالصلاة فى أوقاتها وضرر بها عليها (قوله) المبرح أى الشد بالمؤذى لم يكن له المرح ولا غيره لانه غير مفيد ينتقل الى نوع آخر (قوله) فله التعزير (بر) لتعلقه بنظر الامام وبه قار الخ (قوله) ولا يجوز بحلق الحية) قال فى التحفة وظاهره حرم حلقها وهو اثم محقق على حرمته التى عليها كثر المتأخرين اما على كراهته التى عليها الشيخان وآخرون فلا وجه لمنع اذارة الامام بخصوص العزير والمعزير عليه قال فان قلت فيه تمثيل وقد نهي عن التشبيه قلت ممنوع لان مكانه لا يمتد لبيت حتى يعود فقامت به كحس دون ستم مع ضرب (قوله) من حصاة الى جوزة) فافهمها الى طبيعة (قوله) ولو عظمت آلام شخص ولم يلقها) وفى بعض النسخ ولم يقطعها والاولى هى الصواب المطابق للروضة وذلك لان برأه مرجو (قوله) فله ذلك) لان ذلك أهون عليه من الصبر على لفحات النار (قوله) ليس للسلطان قطع الخطر) اذ ليس له شفقة الاب والجد (قوله) ولو برى فلا ضمان) كى لا يمنع من ذلك فيض الصغير

دون الحد وهو نسو بد الوجه الا لامال الجع بين أنواع منه **كتاب ضمان الولاة والصائل والبهائم** والنظر فى أطراف الاول ضمان الولاة (قوله) ولو ضرب ثمانية ضمن النصف) لانه مات من مضمون وغيره (قوله) ولو عظمت آلام شخص (الخ) لان برأه مرجو (قوله) ولو وقع فى نار (الخ) لانه أهون وضيقته ان له قتل نفسه بغير غرق أو به صرح الامام فى النهاية عن والده وتبعه ابن عبد السلام (قوله) ولو قطع السامة (الخ) تعدى كل منها بذلك (قوله) ولو فعل زنته مغلطة فى ماله) لعديته ولا قصاص لشبهة الاصلاح

الابن الان وجس يعلى النبراس لقل (٣٤٢) الا في الصغر كما قاله الزركشي (قوله ولومات فلاضيان) لانه مات من واجب

(قوله الآن يقع في حراء
برد شديد في ضمن
نصف الدية) لأن أصل
اختنا وجب والإهلاك
حاصل من مسحق وغيره
وفارق الحد بان استيفاء
إلى الإمام فلا يؤخذ بما
يقضي إلى الإهلاك واختنا
يتولد المختون أو ولده
غالبًا فاذا تولاه هو يشترط
فيه غلبة سلامة العاقبة
وبذلك عرف الفرق بينه
وبين الولد في اختنا (قوله
ولا يجوز أن يخفى المشكل
قبل البلوغ لبعده) لأن
الجرح لا يجوز بالشك
وهذا ما صححه في الروض
وقه في البغوي وقال ابن
الرملة المشهور وجوبه في
فرجه جميعًا ليؤول إلى
الاستئحاق وعليه قال
التوحي أن أحسن الخلق
خفن نفسه ولا ابتغاءة
تختنه فإن عجز عنها تولاه
الرجال والنساء لقصوره
كالطيب (قوله وموثة
اختنا في مال المختون)
لأن ذلك نسلته كموثة
التعليم فإن لم يكن له مال
فصل ما يترجمه فقته (قوله

[illegible]

بمجرد دفعه) سواء كان
المال له أو لغيره ولا يجب
لأن الباحة المال جائزة نعم إن
كان مجبور عليه أو وقف
أو مالاً مودعاً وجب على
من هو يديه الدفع عنه قاله
الغزالي في الاحياء وكذا
إن كان ماله وتعلق به حتى
للتفكير كرهن وإجارة قاله
الاذري (قوله) ولا قيمة
إن أتى على نفسه) لأنه
مأمور بدفعه وبين الأمر
بالتقال والضمان منافية
(قوله) وجب على الغير
دفعه) لأهم مصومون
مطلوبون (قوله) ولو رآه
يشدخ) أي يكسر ويشدخ
كسر الشيء المحجوف كافي
الصحيح (قوله) ويجب
التدريج والدفع بالاهون
(الح) لأن ذلك يجوز
للضرورة ولا ضرر وفي
الانقل مع إمكان تحصيل
المقصود بالأخف نعم لو
التحم القتال بينهما واشتد
الامر عن الضبط سقط
مراعاة الترتيب كما ذكره
الامام في قتال البغاة (قوله)
وجب صف الديه) لأنه
مات مضمون وغيره (قوله)
ولو كان الصائل يشدخ
بالسوط (الح) إذا لم يكن
الدفع إلاه ولا يمكن نسته
إلى التقصير بترك استصحاب
عصا ونحوها (قوله) ظالمًا أو

بأمر الامام ولم يحفظ سطوته وخلفه فلاح على من علم ولم يكن له ولم يحفظ سطوته فلاحان عليه والأفضل ما ولو
أمره بقتل مسلم بذمى أو حر بعدد أو يعتقد أن حوته فاحتمل أن عليه ما إن خاف سطوته والأفضل الجلاذ
الطرف الثاني في الصائل (الح) إذا صال مسلماً أو ذمياً أو عبداً أو وصياً أو مجنوناً أو بهيمة على ما يجوز دفعه
سواء كان المال له أو لغيره ولا خصوص ولا دية ولا كفارة ولا قيمة إن أتى على نفسه حتى لو رآه من يتلف مال
نفسه بان يحرق كسده أو يفرق متاعه جاز له الدفع ولو صال مسلماً على ذمى أو أب على ابنه أو مسيد على عبده
أو أمته وجب على الغير دفعه إن لم يحفظ على نفسه ولو رآه يشدخ رأس حماره أو شاته أو غيره مما فسد ذلك
ويجب التدريج والدفع بالاهون فالاهون أن أمته أو نارا أو تكسرت رجله أو حال بينهما جاداً أو خندقاً أو
ليكن له الضرب وكذا لو اندفع من شربان وقع في ماء أو نارا أو تكسرت رجله أو حال بينهما جاداً أو خندقاً أو
نهر عظيم أو صغيراً أو غلب على ظنه أنه اندفع شره ولو لم يدفع معاذ كره له الضرب ويراهى الترتيب فإن أمكن
باليد لم يضرب به بالسوط وإن أمكن بالسوط لم يجز بالعصا وإن أمكن بقطع عضو لم يجز إهلاكه وإذا أمكن
بدرجته ضمن بمافوقها قودا أو كذا لو هرب فتبعه مضر به ولو ضر به فولى هارباً أو سقط ولبس
صياحه فضر به بأخرى فالتأنيب مضمونة بالقصاص وغيره فإن مات منهما لم يجب قصاص النفس ويجب نصف
الدية ولو غلب على ظنه أن القيل بالسيف بقصد فله الدفع بما أمكن وإن لم يضرب به المقبل ولا يشترط التعق
ولو ظن كل قصده أسبه فكل دفع الآخر فإن هلكاً أو أحدهما فلاحضاً الآن يكف واحد فيجب القصاص
على عاقبته ولو كان الصائل يدفع بالسوط أو العصا لم يجز الدفع بالاسيف أو سكاكده الضرب به ولو كان
يحسن الدفع بأطراف السيف بلا جرح صحن إن جرح وإن لم يحسن فلا يضمن ولو قصده بخشعة فقد دفعه
بالسيف لم يضمن ولو قدر على الحرب أو التحصن بموضع أو الاتجاه إلى قتلته مضمون إن ترك المقدور وقاتل
ولو صال حامل فقتل في الدفع فلاحضاً ولو اجبعت قال القاضي واليعقوب وغيرهما هو كالو يترس الكافر
عسلى فقتله مسلماً حيث يجب هناك الضمان فيجب هنا على عاقلة الدافع حيث لا يجب هناك فيجب هنا
على عاقلة المرأة لأنها تفتنه بجانيها ووعض شخص بده أو عضواً آخر فليخلفه بإسرها أمكن فإن أمكنه
رفع حليه فقل والأفله الضرب في شدقيه فإن لم تكنه وسل بده فسقطت أسنانه فلاحضاً كان العاض ظالمًا أو
مطلوماً ومهما أمكنه التخلص بضربه لم يجز العدول إلى غيره وإن لم تكنه إلا بعضاً أو كسج بظنه أو فقه
عينه أو عصر خبيثه فله ذلك ولو قصد الصائل أهله أو أمته وجب الدفع على كل من لم يحفظ على نفسه بما
أمكن ولو قصد نفسه فإن كان القاصد كافراً أو زانياً عاصياً أو بهيمة فسد ذلك وإن كان مسلماً فلا يجوز
الاستسلام إلا أن يقدر على الدفع بلا قتل وتقويت عضو ولا فرق بين أن يكون الصائل مخوناً أو مرهاقاً
والدفع عن الغير كالدفع عن النفس ويجب حيث يجب هناك ولا يجب حيث لا يجب هناك وحيث يجب
الدفع عن الغير فله إذا لم يحفظ على نفسه فإن حاف فلا يجب وشهر السلاح لا يختص بالصائل بل من أقدم
على محرم من شرباً وغيره فلا حد الناس نعه بما يحرم ح ويأتى على النفس ومن علم تخمري ببت يشرب
الطرف الثاني في الصيال (قوله) يشدخ) أي يكسر (قوله) ويجب التدريج (الح) لأن ذلك يجوز
للضرورة نعم لو التحم القتال بينهما واشتد الأمر عن الضبط سقط مراعاة الترتيب (قوله) أن يكف واحد
أي أعرض عنه (قوله) فله الضرب به) إذا لم يكنه الدفع إلاه (قوله) حيث يجب هناك الضمان) بأن علم و أمكن
توقيه (قوله) ظالمًا أو مطلوماً) إذا ألحق بالاجور بحال إذا أمكن التخلص بغيره وجب الضمان إذا كان العاض
من الماطوم ولم يكنه التخلص إلاه (قوله) كسج بظنه) أي شقه (قوله) ويجوز الاستسلام) بل ويسن تطير
صحيح ومن نمة استسلم فمات رضي الله عنه بقوله لا رقاً له وهم أرب بما تمة من التي سلاحه فهو حر

مطلوماً) لأن العاض لا يجوز بحال إذا أمكنه التخلص بغيره (قوله) كسج بظنه) أي شقه قال في القاموس به شقه فهو مبعوج

أو يظنور يضرب فله ان يهجم على صاحب البيت ويرى الخرو فيفصل الطنبور ويمنع أهل البيت منها
 فان لم يتهموا فله ان يقتلهم وان أتى القتال عليهم وهو شاب على ذلك ولو وجد رجلاً يرمى بأمره أو بأمره
 أو بأجنبية من الزاني لزم المنع والدفع ولو أهلك في الدفع فلا يمتنع عليه ولو اندفع ثم قتلته لزمه القصاص ان لم يكن
 القتل محضاً وان كان محضاً فلا ولو قال قتلته لذلك وأنكر وادّعى فلي القاتل البيعة على أنه قدها وقتله
 دفعا وثبت بشاهدين ان ادعى أنه قدها مرة فدفعه فأتى الدفع على نفسه وان ادعى أنه زنى بها وهو محصن
 لم يثبت الا بالربعة شهداء فان عجز حلف الوارث على نفي الصلح بما يدينه واقتص ولو كان له وارثان خلف
 أحدهما ونكل الآخر خلف القاتل لنا كل وغرم نصف الدية للعالم ولو كان أحدهما بالغاً وحلف لم يقتص
 الى أن يبلغ الصغير فيحلف أو يموت فيحلف وادّعى ولو أخذ البالغ نصف الدية يؤخذ للصغير أيضاً فاذا بلغ
 حلف وان نكل وحلف القاتل ردنا نحو ذلول أو الورثة بأنه لم معها تحت خلاف يتحرك كالجامع وأزل
 ولم يرقوا بما يوجب الحد لم يسقط القصاص وان أقروا به وقالا كان بكر اصدقوا على القاتل البيعة على
 احدهما ولو شهد الثمان ان جماعة قدها وهو مقتضاه برأى وجب القود على القاصدين ان قتلوا وهدر دمهم
 ان قتلوا ولو أخرج السارق المتاع من حوزة وألقاه وهرب لم يكن له ان يبعه ويصر به فان تبعه وقطع يده
 المستتعة للقطع فلا قصاص ولا دية وكذا في قطع الطريق ولو أدخل يده في كوة انسان فقطعهما من لانه
 قدر على الدفع دون القطع ولو وجب الجلد على زان جلده واحد من عرض الناس غير ان الامام لم يقع حدا
 وضمن ان مات ولو جلد رجلاً ثمانين وقال كان قد فني وأقام بيته به لم يحجب عن الحدو يعاداد عاشر واقتص
 ان مات ذكراً بالغياً وغيره ولو نظر الى حرم آخر في داره من كوة أو شق باب ونهذه صاحب الدار فزنته
 فرماه بحصاة ونحوها فاصاب عينه أو أعمأ أو أصاب رجلاً بيانهما فخره وسرت اليها وإلى النفس فلا ضمان
 كان الناظر في شارع أو في ملك نفسه ولكن بشرط أحد هاهنا ان يكون قاصداً الى النظر والتطلع فان
 كان غلطاً أو وقع بصره اتفاقاً وعلم صاحب الدار الحال فلا رمية ولو قال الناظر لم يكن قاصداً ولم أعلم
 على شيء لم يقبل لان الاطلاء حاصل الثاني ان لا يكون الناظر محرم في الدار أو زوجة أو متاع فان
 كل لم يجر رمية الثالث ان يكون الناظر أجنبياً فان كان محرماً صاحب الدار فلا رمية إلا ان يكون
 الحرم متجردة ولو لم يكن في الدار حرم بل المالك وحده فان كان مكشوف العورة فله الرمي والا فلا
 ولا يشترط ان يكون الحرم مكشوف بل لو كان مستتر بالثياب أو بيتاً أو بمنعطف جاز الرمي الرابع
 أن لا يكون مقصراً فلو كان باه مفتوحاً فنظر منه ناظر أو من كوة واسعة أو من ثلثة الى الحداد فنظر فيه
 مجتازاً أو وافق لم يجر رمية ولو نظر من سطح نفسه أو نظر المؤمن من الميمنة جاز رمية ولو نظرت امرأة
 أو امرأة جاز الرمي ولو جلس في طريق مكشوف العورة فنظر اليه ناظر لم يجر رمية الخامس ان لا يكون
 الناظر في الموضع سقي فلو دخل مسجد أو غلق باب وكشف عورته فنظر اليه انسان لم يجر رمية السادس
 أن يكون الرمي بئس خفيف كبندقه وحصاة خفيفة فان رماه بشباب أو حجر ثقيل وجب القصاص ولورماه
 (قوله وان أتى القتال عليهم) أي علم قتلهم ولا ضمان عليه وصرح في الشفقة (قوله أو بأجنبية من الزاني)
 وفي بعض النسخ من الزاني والاولى هي الاصوب (قوله ووضع يده المستتعة للقتل فلا قصاص) أي ولادية
 ولكن يميز كما في قبل باب قطع الطريق (قوله لم يقع حدا) لاختلاف ايام الجلدات به فارق القطع
 فتأمل (قوله وبعاد) أي الحد عليه (قوله متجردة) أي عن الثياب (قوله ولا يشترط ان يكون الحرم
 الخ) أي اذا كان الناظر غير محرم (قوله أو ثلثة) أي موضع مهدوم (قوله من الميمنة) هي مكان الاذان
 (قوله ناظر لم يجر رمية) لانه الهاتك الحرمته (قوله بشباب الخ) حاصل ما قال شيخنا الانصاري وغيره ان
 لم يجد غير نحو الشباب أي الدبل جاز كغيره في الصيال

و بهج (قوله فله ان
 يهجم على صاحب البيت
 الخ) قال في شرح الروض
 والفرائد ومن تبعه عبروا
 هنا بالوجوب ولا ينافي
 تفسير المنصف كالاصحاب
 بالجواز اذ ليس مرادهم انه
 مخير فيه بل انه جائز بعد
 امتناعه قبل ارتكاب ذلك
 وهو صادق بالواجب (قوله
 يؤخذ للصغير أيضاً) أي
 يأخذ له وليه أيضاً (قوله
 ولو أخرج السارق المتاع)
 الى قوله فلا قصاص لانها
 مستتعة الازالة وعزر
 لاقبائه على الامام (قوله
 حتى عاد) أي الحد عليه
 (قوله فلو كان باه مفتوحاً)
 الى قوله لم يجر رمية لتصير
 صاحب الدار الا ان ينزله
 فيه رمية كاصرح به الخاوي
 الصغير وغيره ولشأن
 الدار رمي المالك الناظر
 وليس للغاصب لهذا ذلك
 حرمة دخوله لها وفي
 المستبر وجهاً صحح
 اللفظي منها انه رمية
 قال وقصر به القاضي من
 السرقة والصحيح فيها
 القطع (قوله فلو دخل
 منجداً وأغلق باب الخ)
 لان الموضع لا يختص به
 ولانه الهاتك حرمته (قوله
 فان رماه بشباب جاز)

كغلبه في الصياح فإذا أمكنه الدفع بالصا ولم يجد إلا السيف به عليه الزر كشي (قوله فان كان بعيداً) أي من العين كالتفخ والسارق لا يخفى من العين إليه ضمن بعد الخطف منها إليه (قوله ويجب الانذار) بخلاف الرمي إلى الناظر في الدار فإنه لا يجب قال الروياني وفرقوا بينهما رمي العين منصوص عليه كقطع اليد في السرقة ودفع (٣٤٥) الداخل مجتهد فيه (قوله ولا يتعين عضونه

للضرب) كرمي حليه وان كان الدخول بها لانه دخل بجميع بدنه فلا يتعين قصد عضو بعينه (قوله ولا يكتفي بأنه دخل داره بسلامه) قال في الاستسقى لم ان كان معروفاً بالفساد وينه وبين القتل عداوة فيدعي أن يكتفي ذلك للقريشة كما أشار إليه الزركشي (قوله وأن أصابه فوجهان) وجهه مع الحل أنه لم يقصد التبع والاكل قال الزركشي والراجع الحل كادل عليه كلام الزايفي في الصيد والذبايح (قوله ولا يرجع لورثة الدافع الخ) لان النفس لا تنقص بنقص البدن ولا يقتل به ولا شيء عليه في الطرف الثالث في اتلاف البهائم (قوله فان أثلقت بهيمة نفساً أو مالا من زرع أو غيره ولم يكن معها أحد فان أثلقت البهائم فلا ضمان وان أثلقت بالليل وجب الضمان ولو كانت العادة في ناحية أن يرسلوا المواشي ليلا للرعي ويحفظوها تهايراً ويحفظوا الزرع ليلا انعكس الحكم فيضمن ما أثلقت بالليل دون الليل وهذا حكم الزرع والبهائم التي لا جدار لها فإذا كان الزرع في محوط وكان البستان باب ينفق فذكره مفتوحاً فلا ضمان وان أثلقت بالليل إلا إذا اقتضت الجدار أو خرقته كان من الخشب وغيره وإنما يعتاد إرسال المواشي إذا كان هناك مراعى بعيدة من المزارع وحينئذ ان فرض انتشارها إلى طرف المزارع لم يعد تعصيماً ولو كانت المراعى متوسطة فزارع أو كانت البهائم ترمى في حرم السواق بين الأفرقة المزروعة فلا يتعدا رسالها بل يزارع فان أرسلها فغصص ضمان وان كان نهاراً ولو كان لقربة مروج يرسلون البهائم المواشي أيام السلا ونهاراً يحاط فأن أثلقت ليلاً ونهاراً لغصصون ولو ربط بهيمة ليلاً وأغلق بابها واستأط على العادة ففتحت الباب لص أو أهدم الجدار أو انحل الرباط فخرقت ليلاً فلا ضمان ولو كانت معروفة بكسر الباب أو حل الرباط فترك الأحكام والاحتياط ضمن ولو قصر صاحب البهيمته وحضر صاحب الزرع وقدر على تغييرها ولم يفعل فلا ضمان وان لم يقدر وجب الضمان وينبغي أن لا يبالغ في التثغير والابعاد بل يقتصر على الحاجة فان زاد وضاعت وجب الضمان ولو أخرجها من زرع غيره فأسدته

(قوله فان كان بعيداً) أي عن العين كمنحو الساق (قوله ولا يتعين عضونه للضرب) بل للضرب أي عضونه ضمن بدنه فتأمل (قوله ولم يشتر) فمكتفي بذلك لو كان بينه وبين القتل عداوة واشتهر بالفساد (قوله فوجهان) رجع مع الحل مطلقاً (قوله في تركه الصائل) اذ النفس لا تنقص بنقص اليد في الطرف الثالث في اتلاف البهائم (قوله فان أثلقت بهيمة) أي إلى قوله وجب الضمان بالخير الصحيح بذلك الموافق للعادة الغالبة في حفظ محوط الزرع ونهاراً والدابة ليلاً ومن ثمه لو سوت عادة موضع بعكس ذلك انعكس الحكم أو بحفظها فيها ضمن قيمتها أو بعدهم فيها لم ضمن فيها (قوله اذ اقتضت) أي رمت الدابة نفسها على الجدار ودخلت البستان (قوله في حرم السواق) جميع ساقية وهي النهر الصغير (قوله بين الأفرقة) جمع قراح في القاموس القراح الأرض لا بناءها ولا شجره والجمع أفرقة (قوله مروج) جمع مروج وهو الموضع الذي ترمى فيه المواشي (قوله بل يقتصر على الحاجة) أي على قدرها

(٤٤ - (انوار) - ثاني) لانه مالك ما أثلقت فهو المضيع له (قوله الا اذا اقتضت الجدار)

في الصحاح والقاموس فحمي الامر فحمى ماري بنفسه فيمبأة بلاروية أي تفكر (قوله بين الأفرقة) جمع قراح وهي المزرعة التي ليس عليها بناء ولا فيها شجر (قوله ولو كان لقربة مروج) جمع مروج وهو الموضع الذي ترمى فيه الدواب (قوله بل يقتصر على الحاجة)

فمن كان هذا هو القول الذي يعلمه العامة ومنه المزمع أنه الماردى (قوله) ولو أفتت لم يضمن ما أفتت (بحال) ليلا أنهارا لا لفتاة ضحية
وإن ربطها في الطريق إلح الخ لا رفاقه وبمشروط سلامة العاقبة كالشرح الجناح لم إن ربطها في التسبب بأذن الامام لم يضمن كمال سفر بها
فيه لصحة نفسه القاضي والبنوي (قوله) (٣٤٦) ولو أرسل الجاهل إلى قوله فلا ضمان لأن العادة جرت به إرسال الطيور (قوله)

خطبوا ومخاضوا) الخيل
الضرب باليد والرج
الضرب بالرجل والخص
القبض بالاسناد (قوله ولو
كان را كبا) لان اليد
بخاصة هو صرح الزباني
وقوله واقضه كلام ادى
وقيل يضمنون (قوله
ضمنه الناحس) لانه
للتسبب (قوله واركت)
أى ما تلى فى القاموس ركن
اليأى مال وسكن (قوله
فى الضمان قولان) قال
شرح الروض قضية كلامه
كأنه فى مسئلة اصطدام
الراكبين ترجع الضمان
نحو عليه البقيني وغيره
(قوله والداية الشرة)
فى الصحاح رجل شرس
بين الشرس والشراسة أى
سبي الخلق وهو شرس
وأمرس أى عسر شديد
اختلاف (قوله واذارأت
الداية أو بالث) أى قوله فلا
ضمان وإن كان الطريق
ضيقة لانه لا يخلو عن ذلك
ولاسبيل للنعمن من المرور
كذا ذكره الشيبان هنا
وهو احتمال للإمام والمنقول
عن نص الامام الأصحاب
ما يعلقه فى غير هذا الباب

ويؤيده به في المجموع من الضمان حيث لم يتعمد المار المتش عليه لأن الاتفاق بالطريق مشروط وسلامة العقوبة
 قال الأذري وماعنا لا ينكر اتجاهه لكن المذهب قبل ٥١ هـ يؤيد الاتجاه قاعدة أن ما بابا لم يقدم على غيره لأن الاعتداء تحريمه
 أكثر من المقر راسمًا لا يعتصر عليهم ما جعلها الماعلي لا أكثر من لما أشرت إليه في شرح الخليفة قاله في التحفة (قوله موضع
 السابك) جمع سببك وهو طرف مقدم الحار (قوله وأجعله) قال في القاموس الجبهة التحريك الآلة التي يحركها الثور والجمع عمل وأعد

وخشب تؤلف بعمل عليها
الانتقال وهو المراد هنا
(قوله وتزق) أي شوق
(قوله ضمن صاحبها) لان
مثلا ينبغي به وكف
شره وقوله صاحبها مثل
والمراد من بأوبها (قوله
مولع) في القاموس وأعله
به أغراضه (قوله أعقر
الناس) أي جوهم (قوله
ولو صارت مفسدة لم يحز
قتله وقت السكون) قال
في التحفة لا يجوز قتل التي
عند من ذك المال
عده حافظ أي ان لم يكن
دفعها بدون القتل كالماتل
كأول عليه كلام الشيخين
وجوز القاض مطلقا
كالقواسق الحسن وردوه
بان ضررهما عرمة (قوله
فان نحاه) أي بعدها
(قوله في الضمان وجهان)
أحدهما لا تعدى المالك
والثاني وهو الأوجه ثم
لعمري الفاصل بالضييع
قائه في الاسنى (قوله ولو
هابت الريح) أي قوله فلا
صمان لآلى المالك ولا
على الراى لعدم التقصير
منهما بهذا إقرار ما نقله
الدابة التي غلبت رايها
حيث تضمن كاسر (قوله
كالوند) أي تفسر وذهب
(قوله ولو سقط طفل على
شيء وأتلفه ضمن) لان
للطفل فعل بخلاف الميت

وتلف بهما نفس أو مال فان كان وقت الزحام ضمن وان لم يكن وتزق به ثوب مستقبل فلا ضمان اذا كان
أحمى ولم يعلمه وان تزق ثوب مستدر فان علمه فلا ضمان الا ان يكون أصم وان لم يعلمه ضمن ولو كان منه
جدة بان تعلق ثوب به بقلبه الدابة وجب نصف الضمان وهذا اذا لم يوجد منه تقصير فان وجد بان عرضه
للدابة أو وضعه على الطريق فلا ضمان ولو كانت له رقتا أخذ الطيور وتقلب القصور ضمن صاحبها ما تلفت
ليلا ونهارا كان معها أو لا وكذلك كل حيوان يولع بالعدى واعتاد ولو لم يعلمه ذلك منه فلا ضمان قال البيهقي
والشوي وغيرهما اذا اعتادت الحرة والكلب فتح رأس القدر أو أخذ الطيور وأعقر الناس وجبر بعله
وسقطه ليلا ونهارا وكذا الاعتاد جمل أو جارا وفرس الهض أو الرمح أو الحيط ولو كان مريوطا فغرم بمعا أو
في داره قد غلبها انسان فرحمته أو غصه الكلب فلا ضمان ان دخل بلاذن صاحب الدار أو باذنه وقد أعلمه
وان لم يعلمه فكما لو وضع الطعام المسموم بين يدي انسان فأكله واذا أخذت الحرة حمامة فقتلها وضرب
فقتلها وضربها واذا قصدت فأهلكت في الله فغرم فلا ضمان ولو صارت مفسدة لم يحز قتلها وقت السكون والاجير
والمودع والمستعير كالمالك في كيفية الحفظ ولو دخلت هيمة أرضه فالتفت زرعها فالتفت زرعها فالتفت فالتفت فان
نحاه عن الزرع وان دفع ضرره لم يحز استرجاعه من المالك ولو أدخلها مالها في ملك الغير بلاذنه فالتفت فالتفت
ما غلب مالها أو وضع مناعا في غارة على دابة أتت بلاذنه وغلب فالتفت فالتفت فالتفت فالتفت فالتفت فالتفت
ولو وقع شجرة فوقع على رجل أحد النظار فكسرتها فان علم القاطع انها اذا سقطت أضرته ولم يهره
النظار ولم يعلمه القاطع ضمن دخل باذنه أو لا وان عرفه الناظر أو كلاًهما أو جهلا به فلا ضمان ولو دخلت
بقرة ملكه فخرجهما من ثلثة فلهما كذا ضمن ان لم تكن بحيث تخرج منها بسهولة ولو دخلت ملكه فخرجهما
فكأول تلف زرع عرق بين الليل والنهار ولو ركب صبي أو بالغ دابة أتت دون اذنه فقلبت أو تلفت شيئا ضمنه
الراكب ولو هاجت الريح وأظلم المار فترقت غنم الراعى أو فسدت زرع فلا ضمان كالميت يبيعها أو تلف شيئا
ولو تفرقت الخيل حتى تفسر جهها فلا ضمان لما تلفه ليلا كان أو نهارا ولو نام فترقت الأغنام أو تلفت شيئا
ضمن ولو كان على دابة فسقطت ميتة أو هلكت شيئا أو مات وهو سقط على شيء فلا ضمان ولو سقط طفل على
شيء وأتلفه ضمن ولو حل قيد أمن دابة فخرجت وأتلفت شيئا لمضمن ولو سقط دابة في ودة فغرم من سقطها
بغير وهلك فلا ضمان على صاحبها ولو ألقى نخامة في الحمام فزلق بها صبي أو عبيد وانكسر ضمن ان ألقاها على
الممر ولو ركب أمانا بها بجيش فالتفت الحشيش المالا ضمن وحيث نزم الضمان فان كان المتلف نفسا فلا ضمان
على عاقبة التمدى وان كان مالا ففي ماله

كتاب الجهاد

وتزق به) أي تحرقه (قوله مولع) في القاموس وأعله به أغراضه (قوله واعتاد) أي مرتين أو ثلاثا على
العتمة واعتاد شيخنا الأضاري الاكتفاء بمرّة (قوله عقر الناس) أي جوهم (قوله أريح وأخطب) مر
تعريفهما قريبا (قوله بين يدي انسان فأكله) أي فشه عمد (قوله وقت السكون) لان العبيد لا يملك مالاً
العدل لان ضررهما عرمة ثم فازت القواسق الحسن (قوله فان نحاه) أي بعدها (قوله وجهان) قال في
التحفة وأخرجهما من ملكه بضاعت أو رعيهما مناعا عاجل عليها تعدى إلى نحو مفارقة فلا ضمان عليه على
الأوجه ان خشي من بقاءها بملكه اتلافه الشيء وان قل بخلاف ما إذا لم يخش ذلك ولم يسيبها مالها فيحتمل
حيث الضمان قال ويحتمل عدمه ثم قال والاول أوجه (قوله كالميت يبيعها) أي تفسر وذهب (قوله
فسقطت) أي الدابة سال كونها ميتة (قوله ولو سقط طفل الخ) لان الطفل فعل لا دابة فارق الميت
(قوله في ودة) أي في منخفض من الارض (قوله نخامة) أي بلعما (قوله وانكسر) أي رأسه مثلا

كتاب الجهاد

(قوله ومن سفر العلم الثمين وفرض الكفاية) لانه ان تعين فمسفر الحج بل اول لان الحج على التراخي ولكن فرض كفاية فلان الحجر على المكلف وحبه بعيد ولا نه بالخرج يدفع الامن نفسه كالفرس الثمين عليه وفارق السفر للجهاد بظلم خطره ولوجود من يتعلم منه بيلسه لكن توقع زياده فراغ أو ارشاد من استأذنا وغيرهما جازله اخرجوه وقيد الرافعي الخارج وحده بالرد قال الاذري ويضي أن لا يكون أمر دمجيا بنحس عليه (قوله ومن سفر التجارة) وان تحسن منها بيلسه كيلا ينقطع معاشه ويضطرب أمره (قوله واذا شرع في القتال تعين) لوجوب المصارفة لان الانصراف يشوش أمر القتال وقيل لا يحرم ذلك ولا ترجيح في الرخصة ووجه في الرض الاول (قوله ولو اشتغل بالتعلم الخ) لان الشرع لا يغير حكم المشروع فيه غالبا ولا نكل مسئلة مطلوبه (٣٤٩) برأسها منقطعة عن غيرها وليست بالعلوم كالتسعة الواحدة بخلاف الجهاد ونحوه قال الاذري

المختار لروى انما لانه تلبس فرض عظيم ولو شرع لكل شارع في علم الشريعة الاعراض عنه لادى ذلك الى اضعاف العلم (قوله ولو شرع في صلاة الجنازة سم قطعها) لانها في حكم التسعة الواحدة وقد تعلق الفرض بعين المصلى لشروعه فيه ولان الاعراض عنها تنكح حرمة الميت (فصل في فرض الكفاية كثيرة متفرقة في الابواب) قوله الاول اقامة الحج العينية فكما يجب اقامة القهر به بالسيف يجب أن يكون في المسلمين من يقيم البراهين ويظهر الحجج ويدفع الشبهات ويحل المشكلات الثاني زيارة الكعبة بالحج في كل سنة والمرة كالخروج الثالث دفع الضرر عن المسلمين وازالة فائتهم كستر العاريس واطعام الجائعين واغاثة المستغيثين في النائيات على أهل الثروة اذا لم تبق الصدقات الواجبة بسد الحاجات ولم يكن في بيت المال مال الزاع الحرف والصناعات وما به قوام

من متلصحي الخ الصارق (قوله الا ان يذله الامام) أي من بيت المال وذلك لانه حينئذ في (قوله) أو يستنيب الخ يعني لو استتاب المومنين قضى دينهم من المال المصروف له اخرجوه وان أمره بالقضاء من مال غائب فلا (قوله ما لم يحضر الوقت) أي الحرب (قوله في القتال تعين) لان الانصراف يشوش أمر القتال (قوله الشهادة) أي شهيد شدة (قوله لم يحرم القطع) اذا العلوم ليس كالتسعة الواحدة لان كل مستقة بطبيعة مرغوبة برأسها منقطعة عن غيرها وبه فارق صلاة الجنازة لانها في حكم التسعة الواحدة (فصل في فرض الكفايات الخ) (قوله ويجعل المشكلات) في الشريعة أصولها وفروعها (قوله دفع الضرر عن المسلمين) وعن أهل الثقة والامان أيضا (قوله في النائيات) أي البليات والمصيبات (قوله على أهل الثروة) الثروة كثرة المال وهم من عندهم زيادة على كفايتهم ولهم (قوله الحرف والصناعات) قال الزركشي وغيره الصناعات هي الحاجة كالسطة والتجارة والحرف وإن كانت تعلق على

في الدين) أي الشريعة أصولها وفروعها ليصفوا الاعتقاد عن غمومات المبتدعين ومعضلات المحدثين ويحصل كالذلك الإبانة قواعد العلم المبنية على الحكيمات والاهليات قال ابن حجر (قوله الثالث دفع الضرر عن المسلمين) وأهل الثقة والامان (قوله في النائيات) أي المصيبات في القاموس التوب نزول الامر كالنوبة (قوله على أهل الثروة) أي الغنى والثروة كثرة العدم من الناس والمال كذا في القاموس وهي من عندهم زيادة على كفايتهم ولهم من كافي الرزق وقها وهل يكنى سد الضرر أو ما يجب تمام الكفاية التي يقوم بها من تلمه النفقة فيه وجهان وفيه قوله في الاطمعة ان ذلك على القولين في اذ اوجد المضطر الميتة ترجيح الاول قال الاستوي وما ذكر من وجوب المواساة بما زاد على كفايته سنة ذكر في الاطمعة ما يخالفه قاله قال يجب اطعام المضطر وإن كان محتاجة في تأني الحال فأوجب بانه لا يتخلفه فان ذلك في المضطر وهذا في المحتاج غير المضطر قاله في الاسنى (قوله الرابع الحرف والصناعات) قال في المعاج الحرف والصناعات فسلطها عليها كقطف

وكانت تعلق على ذلك فتعلق عرفا على من يتخذ صنعا يعملون عنده ولا يعمل فيهم أعم (قوله حق الجامة) وهو مشكل لصريح
بكرهته وقد يجاب بان المكروه كل كسبه للحر لا فعلها كذا قال ابن حجر (قوله السادس القيام بعلوم الشرع وهو الخ) الى ان ينتهي فيها
الدرجة القنوى والقضاء بان يكون مجتهدا مطلقا كسبيا في أدب القضاء ومن فروض الكفاية علم الكلام أى تعلمه لما يستدعيه
من عليه الشافعي رضي الله عنه من (٣٥٠) تحريم الاشتغال به محمول على التوغل قال الامام ولو بقي الناس على ما كانوا عليه

العيش كالبيع والشراء والخراطة وما لا بد منه حتى الجامة والكس الخامس تحمل الشهادات وأدائها
وكتيب الصكوك وأعاة الفضاة على استيفاء الحقوق ونحو ذلك السادس القيام بعلوم الشرع وهو التفسير
والحديث والفقه وكذا معرفة الأصول والطب واللغة والتصرف والصو وأساء الروايات والجرح والتعديل
واختلاف العلماء واتفاقهم ولا يكتفي في القليم واحد مت واحد واعتبر سافة القصر أى لا يزبد بين كل
مفتين على سافة القصر ولا يتوجه تعلم ما هو فرض كفاية الا على من جمع خمسة شروط التكليف
والخرجة والتسكيرة والفتنة والقدرة على الاطلاع بان يكون له كفاية ويجب على الفاسق ولا يسقط
الفرض به وتعلم الاعتقاد الصحيح مع التصميم على ما ورده الكتاب والسنة وتعلم الوضوء والفصل والصلاة
والصيام والزكاة فرض عين وأما يتعين تعلم الاحكام الظاهرة دون الباطني والى ان لا يملكها البلى ولو كان
يبيع ويشترى يتعين عليه معرفة أحكام التجارات وكذا ما يحتاج اليه صاحب كل حرفة والمراة بالاحكام
الظاهرة الغالبة دون الفروع النادرة والمسائل الدقيقة وإذا كان ما يتعلق به الوجوب على الفور فتعلم
كيفية عمل الفور وان كان على التراخي كالخج فتعلمها على التراخي وأما علم القلب ومعرفة امراته كالحسد
والعجب والارباب وغيرها قال الغزالي معرفة حدودها وأسيابها وطها وعلاجها فرض عين وقال غريهان
رزق قلبا سليما من هذه الامراض كفاية ذلك والا فان تمكن من تطهيره بغير العمل الله كوروج تطهيره
وان لم يتمكن الا بهوجب تعلمه والفلسفة والتعبد والروايات والعلوم الطائفة حرام وأشاعر
المولدين المشقة على الفزول والبطالة والكبر وهاتى لاسخف بها ولائى بما يكره ولا يشاء الى الشر والالى
اغترب ما حرام واذا اعتزل فرض كفاية ثم من علم به وقدر عليه لم يعمل وقرب بحيث يلبق به البحث والمراقبة
ويختلف بكبرا لبس وصغره وقد يبلغ التعطل مبلغا ينتهى خبره الى سائر البلاد فيلزمهم السعى في التدارك
السابع جواب السلام على اثنين فصاعدا فرض كفاية وعلى واحد فرض عين ولور دغير من سلم عليه لم يسقط
ذلك فتعلق عرفا على من يتخذ صنعا يعملون عنده ولا يعمل فيهم أعم وقيل هما بمعنى (قوله والكس)
أى باكر دن خانه (قوله وكتيبه الصكوك) جمع صك وهو الكتاب (قوله معرفة الأصول) أى أصول
الفقه وأصول الحديث والله أعلم (قوله وأساء الروايات) أى رواة الحديث والجرح والتعديل أى حال الروايات
جواز تعدى لا (قوله والقدرة على الاطلاع) أى اطلعاع عن سائر المساج بان يكون له كفاية أى من الرزق
(قوله ولا يسقط به الفرض) لانه لا يفتل فتواه ولا فتاؤه ويسقط ذلك من حيث الفتوى لا القضاء بقيام
العبود والمرأة لانها أهلا للفتوى لاله (قوله مع التصميم) أى المضى على ما ورده الخ (قوله والفلسفة)
من عرف بها في النكاح والشعبه من عرف بها في كآب البليات قبيل الطرف الخامس (قوله وأشاعر)
جمع شعر بكسر الشين (قوله لاسخف) هورقة العقل وأغيره كذا في القاموس (قوله ولا يسقط) أى

في صفوة الاسلام لما وجب
الاشتغال كالم تشتغل به
الصحابه رضى الله تعالى
عنهم وقال الغزالي الحق
انه لا يطلق ذمه ولا دعه
فيه مفعلة ومضرة
في اعتبار منفعت وقت
الافتقار حلالا وأمنود
وأوجب باعتبار مضرة
وقت الاضرار حرام (قوله)
واعتبر مسافة القصر
للاحتياج للمشتى الى
قلعها وفرق بينه وبين
قولهم لا يجوز اخلاص مسافة
العدوى عن قاض يفصل
الخصومات تكرره في
اليوم الواحد من كثيرين
بخلاف الاستفتاء في
الواقعات (قوله ويجب
على الفاسق) ولا يسقط
الفرض به لانه لا يقبل
فتواه ولا فتاؤه وفي سقوط
ذلك بقيام العبد والمرأة
وجها لانهما الفتوى
دون القضاء والاروجه
السقوط من حيث الفتوى
قاله في الاسنى (قوله مع

التصميم) في القاموس صمى الامر والثنى تصميما معنى (قوله والى لاسخف بها) في القاموس السخرفة العقل
وغيره (قوله فيلزمهم السعى في التدارك) قال في الروض وشرحه وان أقام به الجمع فكيفهم مؤدور في الكفاية وان ترتبوا الى أدائه اذ لم يتر
لبعضهم على بعض من حيث الوجوب والثواب والامان تعطل الفرض وللقائم بمزبة على القائم بفرض العين وصرح الاستاذ بأوسع
الاسفرايين والامام وأبوهم غيرهم بأنه أفضل من فرض العين لان القائم بفرض العين أسقط الحرج عن نفسه والقائم بفرض الكفاية أسقط
الحرج عن نفسه وعن الامت وذلك لان ترك الفرض اختص بالام وهذا لو تركه اجماع جميع قال الشارح ولا يستبعد ذلك فقد صرحوا بان
السنة قد تكون أفضل من الواجب ولا يبعد تفصيل فرض الكفاية على فرض العين لما ذكره

(قوله وابتداء السلام سنة)

على الكفاية) أن كان المسلم

جماعة ومنع عن أن كان

واحد أقال الخليفة وأما

كان الرد فرضا والابتداء

سنة لأن أصل السلام أمان

ودعاء السلام وكل اثنين

أحدهما أمن من الآخر

يجب أن يكون الآخر أسما

منه فلا يجوز لأحد إذا سلم

عليه غيره أن يسكت عنه

للاخلافه (قوله وقيل إن

ترتب السلامان حصل

الحواب) نعم أن قصده

الابتداء صرفه عن الجواب

قوله الزركشي (قوله ولا يكره

العكس) وإن كان خلاف

السنة (قوله وقيل يجب)

هذا ما صححه في الروضة

ومختصرها وأقره شارحه

وهو المعتقد (قوله وفي

استحباب السلام على

الفاسق) إلى قوله وجهان

أوجههما على ما في الأسنن

والتحفة أنه لا يستحب

إسداء السلام على فاسق

وبشدة ولا يجب رد

سلامهما سرا ولهما والغريما

الآن يخاف مفسدة كما

صرح به المصنف وأما

المؤمن والسكران العبر

المتعدى فإن كان لهما نوع

تمييز فيجب ردهما ككسبي

التمييز وأما غير التمييز منهم

فليس فيهما هبة لخطأ

الفرض وابتداء السلام سنة على الكفاية فإذا نفي جماعة جماعة آخر بن فسلم أحدهما لأعلى هؤلاء حصلت السنة فلا بد في السلام والحواب من رفع الصوت بحيث يحصل به الإسماع ويجب أن يكون الرد متصلا بالسلام اتصال القول بالإيجاب ولونا داهن وراء حافظ أو ستر بالسلام أو كتب كتابا أو أرسل رسولا به وجب الرد وأسلم على أصم أو باللفظ أو الإشارة فإن لم يشر لم يجب الجواب وكذا في جواب الأصم يجب الجمع بينهما وسلام الآخر من الإشارة معتبر ذكره وصيغة السلام أن يقول السلام عليكم أو سلام عليكم والسلام وكركت الأخيرة ولو قال السلام عليكم حصلت السنة ويستحب صيغة الجمع وإن كان المسلم عليه واحدا غطيا له ولا تسكت وصيغة الجواب وعليكم السلام أو وعليك السلام للواحد فلترك الواو كفي ولو قال وعليكم لا يكون جوابا أو كمال السلام أن يقول المسلم السلام عليكم ورحمة الله وبركاته وكمال الجواب وعليكم السلام ورحمة الله وبركاته ولو اتفق رجلان فسلم كل واحد على صاحبه وجب الرد على كل واحد ولا يحصل الجواب بالسلام وقيل إن ترتب السلامان حصل الجواب ولو سلم جماعة فقال وعليكم السلام وقصد الرد على الكل سقط الفرض للسكن ويستحب أن يسلم الراكب على المشي والمشي على الجالس والصغير على الكبير والطائفة القليلة على الكثير ولا يكره العكس وهذا إذا تلاقيا أو تلاقيا الطريق فاما إذا ورد على قائم أو قعود يبدأ به سواء كان صغيرا أو كبيرا قليلا وكثيرا أو يكره أن يخص واحدا أو طائفة من الجمع بالسلام ولا يلزم الصي جواب السلام ولو سلم على جمع فهم صي لم يسقط الفرض بجوابه ولو سلم صي على بالغ لم يجب الجواب وقيل يجب والسلام على الصبيان سنة وسلام النساء على النساء سلام الرجال على الرجال ولو سلم رجل على امرأة أو عكسه فإن كان بينهما محرمة أو زوجية وجب الرد أو لا فلا لأن تكون عجوزا حارجه عن مظنة الفتنة ولو كانت شابة لم يحزها الرد ولو سلمت كره له الرد ولو كن جمعا فسلم عليهن رجل جازو يصح السلام الجمعي إن كان المخاطب بفهمها قدر على العريضة لا واجب الجواب ومن لا يستقيم نطقه بالسلام يسلم كيف أمكنه وفي استحباب السلام على الفاسق ووجوب الرد على المجنون والسكران إذا سلموا وجهان فإن فاق من الفاسق نوى قوله السلام عليك الفاسق قريب عليك ولا يجوز السلام على أهل الذمة ولو سلم على من لا يعرفه فإن ذميا انسحب أن يسترده فإن يقول رد على سلامي واسترجعت سلامي تحقير الله ويجوز تحية الذي نغير السلام كقوله هذا لك الله أو نعم الله صباحك ولو سلم عليه ذمى لم يرد في الرد على قوله عليك ولا بد بالسلام على المبتدع إلا لعذر أو خوف من مفدة أو مرمى بمسلم وكافر أو كفار فالسنة أن يسلم ويقصده المسلم ولو كتب كتابا إلى مشرك فالسنة أن يكتب والسلام على من اتبع الهدى والسلام عند القيام ومقارفة

لا يحرم الخ (قوله سلم) أي حاد انتهى الخ (قوله في جواب الأصم) أي جواب سلام الأصم (قوله وقيل إن ترتب السلامان الخ) قال الزركشي نعم أن قصده الابتداء صرفه عن الجواب هذا هو المعتقد (قوله ويستحب أن يسلم الراكب الخ) لأن نحو المشي يخاف من نحو الراكب ولا بد مرة متعقبا الكبير على نحو الصغير (قوله وقيل يجب) هذا هو المعتقد (قوله ولو كن جمعا فسلم عليهن رجل جاز) ووجب رد أحدهما من ذلك حتى حينئذ فتنة (قوله وفي استحباب السلام على الفاسق) إلى قوله وجهان حاصل ما في التحفة أنه لا يستحب ابتداء السلام على نحو فاسق ولا رد جوابه رجواله ولغيره إلا أن يخاف مفسدة ويجب رد سلام المجنون والسكران الغير المتعدي المميزين (قوله قريب عليك) أي لا قريب لك فتأمل (قوله ورد على سلامي) على صيغة الأمر (قوله وقيل يجب) هذا هو المعتقد بخبر إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم فإذا أراد أن يقوم فليسلم فليست الأولى باقية من الثانية (قوله وجهان) المعتقد منهما عدم الرجوع قال في التحفة وبسن الرد لا كل من يسلم عليه بعد البلع وقبل وضع النعمة والقسم ويلزمه الرد ولن الجاه ومب

(قوله وقيل لعبد) لأن ابتداء السلام سنة خيرا إذا انتهى أحدكم من المجلس فليسلم فليست الأولى باقية من الآخرة وإن الأولى في وجوبه وهذا ما صرح به النووي في المجموع (٣٥٢) في باب الجمعة (قوله وسبحان) يسمي الله تعالى قبل دخوله ويدعو ثم

(يسلم) خبراً في داود اذ اذبح الرجل يته فليقل اللهم اني اسألك خبر الموح وخبر الفرج بسم الله وقلنا وسم الله خو جناو الله انتر تنا تركنا ثم يسلم على اهل قوله وهل يجب بعد الفراغ وجهان) أو جههما عدم الوجوب كما يجوز به في الروضة قال في التحفة ويسن الدلالة على كل نعم يسن السلام عليه بعد البسم وقبل وضع القسمة بالتم وبزومه الرد ولن الجاه وملب ونحوهما باللفظ وحصل مؤذن بالاشارة والا بعد الفراغ أي ان قرب الفصل قوله ويكره لنيادها (الحديث من نواضع لغتي ذهب ثلثا دينه قوله) ويستحب معها الشاشة وهي طلاقة الوجه قوله) وقيل حرم ان يجب القيام في الحديث الحسن من أحب أن يبتذل الناس قياماً فلينبأ بمقعده من النار والمراد بتبجيلهم له قياماً أن يرفعوا ويسبقوا فيما يلهو كما دعا لجبابرة كما أشار إليه البيهقي ومنله حب القيام له تفاخراً وتظاولاً على الأقران أماناً أحب ذلك اكرامه لاهل الوصيه

المذكر ولا يتجهر به لأنه صار شعاراً في هذا الزمن لتحصل المودة بينه عليه ابن العماد وأقره ابن حجر وغيره (قوله سمع وأذا نسى الهدا استحب ابن عثمة أن يذكره) الخبر المشهور من سبق غلبا الجأ من الشوص أي وجع الفرس والورس أي وضع الأذن والورس أي وجع البطن (قوله والمخل) في الصحاح مخل القوم واحتفلوا اجتمعوا وحفل القوم ومختلفهم مجتمعهم

(قوله الأمان بر بدناديه) لإمامه السلام فترك الدعاء حسن (قوله مكره الاقتصار على الخ) خبر الصحيحين عن جابر قال أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فدفقت الباب فقال من ذا فقال أنا أنا كأنه كرهها (قوله أمان تضمن تبجيلا) أي تعظيما (قوله وحسن الظاهر مكره) وكثير من سوام تخبر أن رجلا قال يا رسول الله الرجل من أمتي

(٣٥٣)

أقول ياخذ يده ويصالحه

فان نعم رواء الترمذي وحسنه

ولا تغتر بكثرة من فعله من

بنيب إلى عمل وصلاح

وغيرها قاله في الاسنى

والتحفة (قوله ويستحب

القيام لمن فيه فضيلة من علم

الخ) قال في التحفة قال ابن

عبد السلام أول من يرى

خبره أو يتحصى من شره

(قوله وسن اخبار من يحبه

في الله) أي يحبه فلا امر

في الاخبار الصحيحة

بذلك (قوله والمختص لا

يراه) بان كان مخالفا لم في

الذهب (قوله ويأمرهم

بصلاة العيد وجوبا) وان

قلنا لهاسته لان الامر

المعروف هو الامر بالطاعة

لا سيما كان شعارا ظاهرا

كذا في الروضة مع جزمها

كأصلها بأن المراد منه

براجبات الشرع والنهي

عن محرماته وأجيبانه

ذكر أو لا موضع الاجماع

ثم ذكر موضع الخلاف

ويجاب ايضا بان الثاني

خاص بالمختص وقول

الامام معظم الفقهاء على

أن الامر بالمعروف في

سمع ويدخل في فرض الكفاية من سمع ولا يترك السلام لعلبة غنة أن المسلم عليه لا يردوا التعية بقوله
طاب حاسك ونحوه لا أصل له ولو قال في جوابه إنا الله نعلمك فلا بأس ولو قال لا نعلمك الله غير
أو بالسعادة أو فوالله إني والله أحسن الله منك ونحوه لا يستحق جوابا ولو دعه فبأنه كان حسنا الآن
ير بدناديه لإمامه السلام ولو قصد بالإملاء فحسن أن يسلم ثم سأل أن يقول السلام عليكم أ أدخل
فان لم يحب أحد أمانا وثالثا فان لم يحب أحد انصرف ولو قيل من أنت فليقل فلان بن فلان أو فلان القلاني
أو المعروف بكذا بحيث يحصل تعريف تام وكراهه الاقتصار على أنا أو اتحاد أو المبدأ وشبههما لا يعرف به ولو
وصف نفسه بما يعرف به وان تضمن تبجيلا فلا بأس به إذا لم يعرف المختص إلا به بان يكن غسما أو يقول
القاضي فلان أو الشيخ فلان وحسن الظاهر مكره كالطبعة ويستحب القيام لمن فيه فضيلة من علم
أو لولا أو ولدته برأوا كراما لا رياء أو عظاما من زيارته الصالحين والأخوان والجيران والأقارب وأكرامهم
ورهم وسن أن يراد بالتأنيب الاستعاضة بأن يعطى بدل على فقه كان في صلاحها وغيرها وسن اخبار من يحبه
الله به الثامن الامر بالمعروف والنهي عن المنكر أي الامر بالواجبات والمنهيات والنهي عن المحرمات
وللمكروهات فان نصب لذلك رجلا معين عليه وهو المختص بالمختص فيه أقسام الاول ما يتعلق بحق الله
ثاني وهو نوعان الاول ما يؤمر به بلع كالكافة لجمعة حيث يجمع شر وطها فان كانوا عدا دايرون انعقادها
هم والمختص لا يراه فلا يأمرهم بما لا يجوز ولا ينهاهم عما يرونه فشرع عليهم ويأمرهم بصلاة العيد وجوبا
لان الامر بالمعروف هو الامر بالطاعة الثاني ما يؤمر به الأعداء فلو أن بعض الناس صلا عن وقتها وقال
ليست شئ على المراقبة ولا يتعرض على من أمرها إلى آخر الوقت القسم الثاني ما يتعلق بحق الأدي وهو
نوعان أحدهما عام كالبدل أن تعطل شر بها وأهدم سورها وجامعها وطرفه المحتاجون وتركوا معوتهم فان
كان في بيت المال ما لم يأمر الناس بذلك وان لم يكن أمر أهل المسكنة رعايتها ويقول ليخرج كل واحد
ما يسهل عليه وتطيع به نفسه والثاني خاص كمثل الدين الموسر فالمختص يأمره بالإداه إذا استعدي وليس
له الضرب واخمس القسم الثالث الحقوق المشتركة كالأمر الأولياء بالانكاح والكفالة والزواج النساء العدة
وأحكامها وأخذ السادة بحقوق الأرقاء وأصحاب البهائم تعهدوا وأن لا يستعملوا فيها لا تطيق ومن المنكرات
تغيير هيئة العبادة كالجهنم في الصلاة السرية وعكسه والزيادة في الأذان والتصدى للتغريس أو الوعظ وليس
من أهله والوقوف في طريق خال مع امرأة لا في شارع يطرقة الناس فيقولون ان كانت محرمة فنهان من

(قوله قبائنه) أي في مقابلته فإنه كان حسنا الآن بر بدناديه الخ فحينئذ ترك الدعاء حسن (قوله وان
تضمن تبجيلا) أي تعظيما (قوله وحسن الظاهر مكره) وعند كثير من سوام (قوله من يحبه في الله) أي
يحبه لله به أي يلبس بغير بذلك (قوله والمختص لا يراه) بان كان مخالفا لم في المذهب (قوله صلاة العيد
وجوبا) وان قلنا لهاسته (قوله حشمة على المرافقة) أي مراقة الوقت (قوله للشرع) أي يصيب من الماء
(قوله أهل المسكنة) أي القدرة بذلك (قوله كمثل الدين) أي كجامع الدين (قوله إذا استعدي) أي إذا
استعداهم للفرم عليه ولو قيل بأنه ينهاهم من حيث العصبية وإذا لم يستعد لم يبعد كذا قيل استعدي إذا طلب
منه الأمانة (قوله العدد) جمع عدة (قوله والتصدى) أي التعرض (قوله فنهان) أي فاحططها من الرتبة

(٤٥ - انوار) - ثاني

المستحب يستحب محله في غير المختص ولا يقاس بالو إلى غيره

ولهذا أوامر الإمام بصلاة الاستسقاء وصوم معار واجبا قاله في شرح الروض (قوله ولا يتعرض على من أمرها إلى آخر الوقت) لاختلاف

المصنفات فضل تأخيرها (قوله إذا تعطل شره) بالكسر أي صيبه من الماء (قوله أمر أهل المسكنة) بقوم الميم أي القدرة على ذلك (قوله

إذا استعدي) أي استعداهم للفرم عليه ولو قيل بأنه ينهاهم من حيث العصبية وان لم يستعد لم يكن بعيدا (قوله وليس من أهله) ويشهر أمره

ثلاثة عشر به (قوله كتمه بالجار في الجدار) أي كتمه في الشخص في جدار جاره كتم الروضة (قوله ونكره على من يطيل الصلاة من
 الخلف المأجدة المطروقة) كما نكره على الله تعالى عليه وسلم على معاذ ذلك (قوله قال النووي ولا يسقط الفرض عن الخ) فإن الذي ترفع
 المؤمن فلا يسقط عن المكلف بهذا (٣٥٤) العلم عموم خبر من رأى منكراً فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم

يستطع فبقلمه (قوله أما
 المختلف فيه فلا نكاريه
 إلا الخ) لأن كل جهنم
 مصيب والمصيب واحد ولا
 فصل ولا أم على الخطئ
 واستشكل عدم الانكار
 إذا لم يرق الفاعل نحو يمسحون
 الخ حتى يشربه النبيذ مع
 أن الانكار بالفضل بلغ
 منه بالقول وأجيب بأن
 الحد ليس من باب انكار
 النكر لأن الخفي لم يصل
 منكراً والحد لا يفيد منه
 مع ولهذا لا ينكر الشافعي
 عليه بالقول كالانكار على
 المالك الماء القليل إذا
 وقعت فيه نجاسة ولم يتغير
 كاصرح به الغزالي في
 الاحياء وأما أحد أذرع
 اليه لأن الحائض يجب عليه
 أن يحكم بما أدى إليه اجتهاده
 وجواباً بأن ألد عدم
 تحريم النبيذ وأهية بهذا
 صريح بين حدثنا شارح
 وعدم جدنا للواطئ في
 نكاح بلأولى (قوله ولا
 فبقلمه) قال في التحفة
 تنبيه ظاهر كلامهم أن
 الامر في النهي بالقلب من
 فرض الكفاية وفيه
 ظهر ظاهر بل الوجه أنه

فرض عين لأن المراد منه به الكراهة والانكار به وهذا لا يتصور أن يكون الا فرض عين فقامله فانه مهم
 نفيس (قوله استمرار قوم) أي اخفاؤهم (قوله جازله التجسس) قال في شرح الروض وتجسس وجوباً (قوله ولو حاف الآمر الخ) أو غلب
 على ظنه أن المرتكب يزدهفها فيه عناداً كما أشار إليه الغزالي في الاحياء كما أنه (قوله تنكلم) قال الغزالي في الاحياء والحسبة أركان
 الامر بالمعروف والنهي عن المنكر قال السمعاني والحسبة اسم من الاحتساب وهو طلب الاجر

البيت الاخارجة مهمة وأوجب ولا يلزمه مقارنة البلدة ولا الهجرة الا ان يرقى الى الفساد أو يصل على مساعدة الظلم والمسكرات وان علم انه لا ينفع كلامه لكنه لا يخاف مكرها فلا يجيب المنع ويستحب ان علم انه يصاب بمكر وهو ممكن بطل المنكر فكذلك ولو رأى فاسقا متعلبا عند مدبف وسيد قد قبح وعلم انه لو أنكر عليه ينشر به ويضربه بالسيف حوت الحبس ولو علم انه يضرب معه غيره من أصحابه أو غيره أو رفقائه فكذلك وان علم انه يأخذ ماله أو ماله قارباً ورفقائه سقط الوجوب وعختلف بالقلة والكثرة والظن الغالب في هذه الابواب كالمعلم ولا يسقط الوجوب بالشك ولا يحرم الحسبة به ولا يسقط الوجوب خوفاً أو الخيال فيزعمه الانكار على معلمه وطيبه وعلى من يواسيه بماله وينصره بجاهه الا ان يتعينوا وضطر اليهم فلا بعد في السقوط الزكن الثاني ما فيه الحسبة بشرط الاول ان يكون منكراً وان لم يكن معصية حتى لو رأى صديقاً أو مجنوناً يشرب الخمر فعليه ان يرقها وكذا ان رأى مجنوناً يزن في مجنونة أو هبة الثاني ان يكون موجوداً في الحال فان مرغ من الشراب أو زنا فاحسبه قلاً حاداً لما مضى ولما يوجب من بعد اذ علم بالقرينة انه عاد اليه الا عظة الثالث ان يكون ظاهراً بالتحسس فكل من يستمر معصيته في داره وأهله وبها يميز التحسس عليه الا ان يظهر من الدار ظهوراً يعرّفها الخارج كصوت المزمار والاورار والسكران بالكلمات المألوفة بينهم وكذا الوفاة ورائع الخمر وعلم بالقرائن تعاطيهم لشرابها وقد يستراجر والملاهي تحت القيل فإذا رأى فاسقا تحت ذبله شيء لم يجز ان يكشفه ماله بظهر علامة خاصة كالرائحة وغيرها الرابع ان يكون منكراً مقطوعاً فليس للحنفي ان ينكر على الشافعي اكله الضب والضيغ ومتروك التسمية ولا لا ينكر على الحنفي شرب النبيذ وتناول مبراث ذوى الارحام والجلوس في دار اخذها بشفعة الجوار ثم لو رأى الشافعي شاعياً يشرب النبيذ أو ينسج بلاولى وبطوله انه ان ينكر لان على كل مفدا اتباع مقلده وبعضه يخالفه ولو رأى الشافعي الحنفي يأكل الضب أو متروك التسمية فله ان يقول اماناً تعتقد ان الشافعي أولى بالاتباع واما ان ترك ذلك وكذا الحنفي ان يقول ذلك للشافعي اذا نكح بلاولى لان قول من قال لكل مقلدان بخلاف من المذهب ما أراد غير معذبه الزكن الثالث المحنّب عليه بشرطه ان يكون انساناً ولا يشترط ان يكون مكلفاً اذا ينكر على الصبي والمجنون ولا ان يكون مسلماً اذا ينكر على الكافر والزنا واطهار الخمر وشربها ولو رأى البهائم قد استرسلت في زرع آخر وقد رعى حقله من الضياع من غير ان يناله تعب في دونه أو خسران في ماله أو نقص في جاهه وجب الدفع وفيه نظر لان الدفع عن المال غير واجب ويثبت للولد الحسبة على الوالد بالعرف والوعظ والنصح وكسر العود اراقه الخمر ورد ما غصب أو سرق الى المالك وإبطال الصور والمنقوشة على حيطانه والمنقورة في خشب بيته وليس له الحسبة بالسب والتعنيف والتهديد وهذه الترتيب يجري في العبد مع السيد والزوجة مع الزوج وأما الرعية مع السلطان فليس لهم الا التعريف والنصح وأما التعنيف مع الاستاذ فأمره أخف لان المحترم هو الاستاذ المقيد العلم من حيث الدين ولا حرمته لعل لا يعمل بعلمه فله ان يعامله بموجب علمه الذي تعلمه منه الزكن الرابع الاحساب وله درجات الاولى التعرف أي التحسس وهو حرام فلا يجوز ان يترقى السمع على دار غيره ليدع صوت الاوتار ولا ان يستنشق رائحة الخمر ولا ان يستخبر من

(قوله الآن يرقى الى الفساد) في الصحاح ارفعه
أما حتى رفقته أي جهاتها
حتى حله وأرفقه عسراً كلفه
أباه (قوله وكذا الوفاة)
في الصحاح طالع الطيب أي
تحركه فانتشرت رائحته
(قوله تعاطيهم) أي
ما شربهم (قوله ومتروك
التسمية) أي عند التبع
لان متروك التسمية عمداً
عنده حرام عند الحنفي
(قوله وفيه نظر لان
الدفع عن المال غير واجب)
وبما بان عدم الوجوب
خاص بغير المحنّب (قوله
والتعنيف) في الصحاح
العنف ضد الرفق والتعنيف
اتعير والقوم على الزكن
الرابع الاحساب في
القاموس احسب عليه
أنكر ومنه المحنّب (قوله
ولا يجوز ان يترقى السمع)
أي اسقع مستخفياً (قوله
ولا ان يستنشق رائحة
الخمر) أي شمها في الصحاح
استنشق الریح شمها ونشق
مسر بحاطبة أي شم

(قوله ان يرقى الى الفساد) أي يعمل اليه (قوله لكنه لا يخاف مكرها) بصيه منهم (قوله يواسيه) أي
يحسن اليه بإعطائه مال (قوله الآن يتعينوا) لعلوا به بان لم يكن ثم غيرهم (الزكن الثاني) ما فيه الحسبة (قوله
وكذا الوفاة) أي تحرك وانتشرت (قوله الضب) حيوان معروف للذكور ان ولا تثنى فريجان (قوله
ومتروك التسمية) أي عند التبع عمد (قوله على كل مقلد) بكسر اللام اتباع مقلده فتعصها (قوله وفيه نظر
الح) وبما بان عدم الوجوب محتمس بغير المحنّب (قوله والتعنيف) أي التعير (الزكن الرابع الاحساب)
(قوله ان يترقى السمع) أي اسقع مستخفياً (قوله ان يستنشق) أي يشم

جيرانه ليخبروه بمجاسري في داره ثم لو أخبره عدلان ابتداء ما بان فلا تاشرب في داره أو في داره خرا عدها
 للشرب فله المجهوم على داره وان أخبره صيدان أو عدل واحد فلا بد أن يمنع الثانية التعريف فانه قد يقدم
 بالجهل فيجب تعريضه للطب بلا عنف كالوراء في سواد ياصلي ولا يحسن الركوع والسجود فيقول له غفيرة
 ان الانسان لا يولد عالما وقد كاجاهلين بامور الصلاة فلعننا المعاصي ولعل قريتك خالية عن أهل العلم وأعلمها
 مقصر في شرح الصلاة وإيضاحها وهكذا يتلطف فان ابتداء المسلم حوام كان تقرره على المنكر حوام ومن
 استبدل السكوت من النهي بالابتداء فقد غسل الدم بالبول ولا يغسله عاقل الثالثة النهي بالوعظ والنصح
 والتخويف بالله وبورده على الاخبار الواردة بالوعيد فيها وحكي له سيرة السلف وعادة المتقين الرابعة السب
 والتعنيف بالقول الغليظ كقوله يا فاسق يا فاجر يا حق يا جاهل يا غيبي ولا يغش عن عافيه نسبة إلى الزنا
 ومقدماه ولا إلى الكذب الخامسة التفسير باليد ككسر الملاهي وارقة الخروخلع الحرير من رأسه
 وأخراجه من الدار المصوبة السادسة التهديد والتخويف كقوله هذا أول أكسرت رأسك ولا تمرن
 بك ونحوهما ولا يوقعه بما لا يجوز كقوله لا نهين دارك أو أضر بن ولدي السابعة مباشرة الضرب باليد
 والرجل وغيرهما بقدر الحاجة فان احتاج إلى شهر السلاح فله ذلك الثامنة ان يسجد بالغبران احتاج إليه
 فان تقابل صفان وتقاتلا فعلى من امر في الماثل وأدب المحتسب العلم والورع وحسن الخلق والمداواة **خاتمة**
 المنكرات المألوفة أنواع الاول منكرات المساجد كإساءة الصلاة وترك الطمأنينة في ركوعها أو سجودها
 فيجب النهي عنها الألفحني وكقراءة القرآن لحنا فيجب النهي وتلقين الصحيح والذي يكثر للحن ان
 قدر على التعلم فليعتن عن القراءة فان قرأ قبل التعلم عسى فان لم يطعم لسانه فان كان كثر ما قرأ الحنا
 فليتركه وليشتغل بشيء فائقة الكتاب وصحبه حيا وان كان الاكثر كصحيحا ولا يقدر على التسوية فلا بأس ان
 يقرأ ولكن يخفف صوته حتى لا يسمع غيره وترسل المؤذنين في الاذان وتطويلهم مد كلامه وانحرافهم عن
 صوب القلب بجميع الصور في الحيلتين أو أفراد كل واحد باذان بلاتوقف إلى انقطاع أذان الآخر منكرات
 مكروهة يجب تعريضها وان صدرت عن معرفة فيستحب المنع ولوليس الخطيب بوابسود يغلب عليه
 الاربسم أو أمسك سيفنا هذا كان فاستجاب الانكار عليه وبجر السواد لا يكره ولا يستحب ومن قال
 انه مكروهو بدعة أراد انه لم يكن معهودا في العصر الاول ولكن اذا لم يردنهي فلا ينبغي أن يسمى بدعة
 ويكرهوا ولو كنه ترك الاحب ويجب منع الواظ المبشع والقاص الكاذب في الاخبار ولا يجوز حضور
 مجلسهما الا للتم واذا مال كلام الواظ الى الارزاء وتجربة الناس على المعاصي ويزداد الناس به سوءا وبعفو
 انقور حته رجاؤهم على خوفهم وجب منعه بل لو رجع خوفهم على رجائهم كان أليق وأحسن ولو كان الواظ
 شايئا من كثير الاشعار والحركات والاشارات وقد حضر مجلسه النساء وجب المنع فان فساده أكثر من
قوله يقدم بالجهل أي قد يقدم على النهي لجهله بكونه منهي **قوله** ومن استبدل السكوت من النهي
 بالابتداء الخ أي من سكت عن النهي واختار السكوت بدلا عن الابتداء أي بسبب ان الابتداء حرام فقد
 غسل الخ **قوله** سيرة السلف أي طريقهم **قوله** يا غيبي أي غافل وقوله يا غيبي يقال رجل غيبي اذا قلت
 هلنته **قوله** لا تمرن بك أي بضربك **قوله** لا نهين دارك أي نهين دارك **قوله** لا يغش عن عافيه أي يستعين **قوله**
 والمداواة أي العلاج تأمل **قوله** كإساءة الصلاة في القاموس إساءة أفده **قوله** الا الحني لا به لا
 يجب الطمأنينة عنده **قوله** ويجب تلقين الصحيح أي وجب تلقينه الصحة حتى يقرأ صحيحا **قوله**
 وترسل المؤذنين وهو ان يرسل أي يرب كلمات الاذان واحده بعد واحد من المؤذنين أو جامعهم إلى
 أن يتم الكلمات **قوله** جارة أي على المعاصي **قوله** وبعفوانته ورجته رجاؤهم الخ أي يزداد بعفو
 الله ورجته رجاؤهم الخ **قوله** والخلق يفتح اللام

(قوله يا غيبي) في
 الصحاح الفرة بالكسر
 الفغلة والغار بالتشديد
 الغافل تحول منه اغتر
 الرجل وأغر بالشئ خدع
 به وفيه فلان غي اذا كان
 الليل فظنته **قوله** الثامنة
 أن يستمد أي يستعين
 الاستعداد الاستعانة
 وطلب المدد **خاتمة**
 المنكرات المألوفة أنواع
قوله الى الحني لان
 العامة نيتة ليست بواجبة
 عنده **قوله** وترسل
 المؤذنين في الاذان وهو
 أن يرسل أي يرب كلماته
 واحد بعد واحد وجامعهم
 الى أن يتم الكلمات كما
 يفعله أهل الشام **قوله**
 وبعفوانته ورجته أي
 يزداد رجاؤهم بعد خوفهم
 بعفوانته ورجته

صلاحه بل لا ينبغي أن لا يسلم لوعظ الامن ظاهره الورع وحيث انه السكتة والوقار وزهوى الصالحين والافلا
يزداد الناس به الاتحاد في الضلال ويجب أن يضرب بين الرجال والنساء حائل يمنع النظر فانه مظنة للفساد
ووجب منع النساء من حضور المساجد لصلوة ونحوها لذكر اذا غيبت الفتنة والخلف يوم الجمعة لبيع
الادوية والاطعمة والتعويضات وقيام السؤال وقرائهم الاشعار ومنها ما هو محرم لكونه تليسا وكذا
كالسكاكين من طريقه الاطباء وكاهل الشعب والتليسات وكذا أرباب التعويضات يتوصلون الى ما يبيعها
بتليسات على الصبيان والسوداء فهذا حرام في المسجد وخارجه ويجب المنع منه بل كل بيع فيه كذب
وتليس واخفاء عيب على المشتري حرام ومنها ما هو مباح خارج المسجد كالتباعد وبيع الادوية والكتب
والاطعمة فلا يحرم في المسجد ان لم يضيّق المسكن على المصلين ولم يشوّش الصلاة عليهم وجري في اوقات
نادرة وأيام معدودة فان اتخذ المسجد كانا على الصوم حرم ووجب المنع فان من المباحات ما يباح بشرط
القلة فان كثرت صغيرة كان من الذنوب ما يكون صغيرة بشرط عدم الاصرار النوع الثاني منكرات
السوق المتبادلة في الاسواق الكذب في المراجعة واخفاء العيب وترك الاجاب والقبول وبيع الملاهي
والصور في العيد للصبيان وبيع الاواني المتخذة من الذهب والفضة وبيع ثياب الحرير وفلان
الذهب والحرير التي لاتصلح للرجال ويعرف ذلك بعادة البلد فكل ذلك منكر يجب منعه النوع الثالث
منكرات الشوارع كوضع الاسطوانات والذكاك وغرس الاشجار واسواق الرواشن والاجنحة ووضع
الاخشاب والاجال والاطعمة فكل ذلك يجب منعه ان كان يؤدي الى تضيق الطرق واستفزاز المارة
وكذا طر السواب على الطرق وسوق قمام الشوك أو الحطب بحيث تنفّس الثياب وطرح القمامة على
الطريق ورش الماء بحيث يخاف منه التزق وارسال الماء من الميازيب في الطرق الضيقة والقاع الثلج والماء
المتجمع على الطريق ولو كان له كعب عقور على باب داره وجب منعه النوع الرابع منكرات الحمام كالصور
على باب الحمامات وكشف العورة والنظر اليها كشف الدلاك عن الفخذ وما تحت السر لتلجته الوسخ
وادخال اليد تحت الازار والانبطاح على الوجه بين يدي الدلاك وكل ذلك حرام الا الانبطاح فانه مكره
ولا يجوز غمس اليد او اواني النجاسة في المياه القليلة وغسل الازار والطاس النجس في الحوض وماؤه قليل
ولو كان فيه حجر ملاء تتزلق الغافلون وجب فعله وازالته وترك السدور والصابون ازل على ارض الحمام
منكر وجب منعه النوع الخامس منكرات الضيافة كغرس الحرير وبجرة الذهب والفضة واستعمال
الماورد من آواني الذهب والفضة والستور المحورة وسباع الاوتار والقينات واجتماع النساء على السطوح
ثم نظر الى الرجال وكل ذلك حرام وجب منعه ومهما كان الطعام والثياب حراما أو الموضع مغصوا باشتد المنكر
ولو كان هناك لاس حراما ثم ذهب فهو فاسق لا يجوز الجلوس معه بلا ضرر وقلو كان هناك متدع
يتسكّم في بدنه فيجوز ان لا يحضر بل يقدر على الردوان كان لا يتسكّم فيجوز معه اظهار الكراهة ولو كان
ثم مضحك يضحك بالفحش والكذب لم يحضر وغيرة ما جاز ان قل ولو اتخذ عاده لم يحضر وليس من
المنكرات قوله ملتيك اليوم مائة مرة وأعدت الكلام مائة ألف مرة وشبههما والامراف في الطعام والبناء
وصرف المال الى المطرب والناتجة منكر وجب منعه **في تدبير** قال الماوردي في الاحكام السلطانية

(قوله وكاهل الشعب) مرمر فيها قبيل الطرف الخامس من باب الديات (قوله والسوداء) لعل
المراد بالسوداء اهل جهة الذين لا يطلعون على الكتابة وانما يكتبون بالسواد والفقهاء على تأمل (قوله وفلان) من
جميع فتنه وهي ما يلبس في الرأس (قوله والاجنحة) جمع جناح (قوله والانبطاح) يقال طمحه أي القيته
على الوضوء فانبطح (قوله ملاء) يقال حجر املاء وسجدة ملاء **في النوع الخامس** منكرات الضيافة
الخ (قوله وسباع القينات) جمع فينتوي الامة الغنية في القاموس القينة الامة الغنية وأعم (قوله وبغيرهما)

(قوله والانبطاح على الوضوء)
في الصحاح يطمحه أي القاه
على وجهه فانبطح (قوله)
وبجرة الذهب والفضة
في القاموس الجمر والجمره
التي يوضع فيه الجمر
أي النار بالدفنة (قوله)
والقينات في القاموس
القينة الامة الغنية وأعم
مغنية

(قوله جلداً) في القاموس الجلد محركة الكثرة والقوة فهو جلد وجليده (قوله ومنع من التطفيف) أي النقص (قوله وإذا استراب) من الريب وهو الشك (قوله ومن التصنع) أي التزيين **فصل** إذا نهت الإمام سر يوهي من ماله إلى خبيثة فإزاء مدرس بنون ثم مبهلة إلى عثماعة فإزاء جيش الأربعة (٣٥٨)

ولكنه يتبعه المجتمع وله يفسر (قوله وسن أن يأخذنا البيعة عليهم) وهي بفتح الموحدة الفين بالياء تعالى (قوله ويستحب أن يخرج بهم يوم الخميس) لأنه صلى الله تعالى عليه وسلم كان يحب أن يخرج فيه (قوله وأن يكبر من غير اسراف في رفع الصوت) وكل ذلك مشهور في سير النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (قوله بحيث لو استصفت فئة الكفار) أي المستعان بهم والمستعان بهم لواجب معان لاكثر العدد بالسناسل بهم ككرة طاهرة وذلك يجمع من الأخبار الدالة للتمنع (قوله ولا يجوز استنصار المسلم للعهد) كما تقدم في الأجزاء فتعني عليه ولأنه لا يصح التزامه في الذم وانما يصح التزامه من لم يصب لأنه يمكن وقوعه عن الغير والتزام حاض خدعة مسجد في ذمها لأنه ليس من الأمور المصلحة العامة النفع التي تضابط بها كل واحد بخلاف الجهاد فوق

ولوطن المحسوب برجل أنه لا يغفل من الجناية أولاً يسل أو لا يصوم لم يؤخذ ما نهته ولورواً بكل في رمضان لم يؤذ به الأبعد السؤال عن الكل فإن ذكر خبراً كالمرض والسفر واحتمل كنهه وأمره ما خفاه الاكل كالجوع عذره ولورواً من يسأل وعلم أنه غني بحال أو عمل منه وأدبه ولورواً عليه آثار الغنى علمه بالتحريم ولم يصح ولورواً فواجباً له ما نهى عن أن يغفل من الجناية على العاير به ختم لا يتعامدون إلا به كان أحوط ولورواً من يتطلب فإن توفر علمه وحسن طر بفته قرره والأفيمته وأخذ أهل الذمة بالغيار وما بشرط عليهم من القول في عز يروعي عليه السلام وينكر على من يطيل الصلاة إلى أن يجز عنها الضعفاء وعلى سادة العبيد وملاك البيهات إذا استعملوهم فيما يطبقون دائماً على باب السفن حمل الاحتكامها وخفف منه الفرق وكذا السرفي اشتد ادالريح ولو كان فيها نساء نصب لمن يخرج لبراز ولو يقيم في قوم في طريق سائل منع وإن اتسع الطريق وأمرهم بهدم الباء وإن كان مسجد أو يمنع من نقل الموق حيث لا يجوز من قبالي آخر أو من بقعة إلى أخرى ومن خضاب الشيب بالسواد الإلحاد وممن التصنع للنساء ومن التكبس بالكهانة ويؤدب عليه الآخذ والمطى

فصل إذا نهت الإمام سرية أمر عليهم أميراً أو أمرهم بطاعته ويوصيه بهم وسن أن يأخذ البيعة عليهم أن لا يفر أو يستحب أن يخرج بهم يوم الخميس أول النهار وإن يندسر بالضعفاء وإن بدعوه عند التقاء الضعيف وإن يكبر من غير اسراف في رفع الصوت وإن تعرض للناس على القتال وعلى الصبر والثبات ويجوز الاستعانة بأهل الذمة بالمشر كمن عند الأمن من حاسبهم وكثرة المسلمين بحيث لو استصفت فئة الكفار لقد راعى مقاديرهم وللا مام الترغيب في الجهاد ببذل الأبهة والسلاح من بيت المال ولا يجوز استنصار المسلم للجهاد سوا كان أو عبد أو يجوز استنصار الذي لا لالاً حاد لا يجوز قتل رسل الكفار ولا قتل ضيائهم وسأهم وبجائيتهم إن لم يقاتلوا ويجوز قتل الزاهد والشيع الضعيف والأعمى والزمن واسرة قاهم وسبي نسائهم وذرائعهم واغتنام أموالهم ويجوز محاصرة الكفار في البلاد والقلاع واضرام النار وارسال الماء عليهم وريهم بالجنين

أي لو كان جنحتك الناس غير الفعش والكذب (قوله فواجباً) أي جسي (قوله من التطفيف) أي النقص في القاموس طفت نقص الميكال (قوله وإذا استراب) مشتق من الريب وهو الشك (قوله) يأخذ أهل الذمة بالغيار أي بأمرهم وجوب بالغيار كسر الجمجمة وهو تغيير اللباس بشدة حرفة على طاهر ثيابهم (قوله لبراز) أي لقضاء الحاجة (قوله ومن التصنع) أي التزيين **فصل** إذا نهت الإمام الخ (قوله) أن يأخذ البيعة أي المؤمنين بالله تعالى (قوله) وإن تنصر بالضعفاء أي بدعائهم (قوله) فئة الكفار أي المستعان بهم وعليهم (قوله) ولا يجوز استنصار المسلم للجهاد (قوله) عليه (قوله) للامام (قوله) لأنه لا يكون في حضوره مفسدة بعلمها الإمام دون الأحاد ولا يضرها أهل الأعمال القتال إذ يحتمل في معاملة الكفار لصالح القتال ما لا يحصل في غيره (قوله) وأصرام النار أي إيقاد النار

من المباشر من نفسه دون غيره قاله ابن حجر (قوله) ولا يجوز استنصار الذي لا لالاً حاد لا يجوز قتل رسل الكفار ولا قتل ضيائهم وسأهم وبجائيتهم إن لم يقاتلوا ويجوز قتل الزاهد والشيع الضعيف والأعمى والزمن واسرة قاهم وسبي نسائهم وذرائعهم واغتنام أموالهم ويجوز محاصرة الكفار في البلاد والقلاع واضرام النار وارسال الماء عليهم وريهم بالجنين

أما في المصنف فإنه قد بين شيئا فظهر خلافه (قوله فإن أمكن أن يكون لسلطان فلا بد من التعريف به) ما لم يكن حقا للمسلمين كما في كلامه
 الإسلام خلافا لما رجحه الباقين أنه يكفي ببلوغ التعريف إلى من ثم من المسلمين وبعد التعريف يكون غنيمة قال ابن جرير فخرج كثيرا خلافا
 الناس وتأليفهم في السراى والارقاء الجلوبين وحاصل معتقدهم هنا فهم ان من لم يعمل كونه من غنيمة لم يخص محل شرأوه وسائر
 التصرفات فيه لاحتال ان أسر البائنه أو لاسوى أو ذى فإنه لا يخص عليه وهذا كثيرا نادرا فان تحقق أنه أخذه مسل بصور قتل أو
 اختلاس بغير شرأوه الأعلى الضعيف أنه لا يخص عليه فقول جمع متقدمين فظاهر الكتاب والسنة والاجماع على منع وطء السراى للجلبوة
 من الروم واهله والترك الا أن نصب من يقسم الغنائم لا يحيف تعيين حله على ما علم من ان الغنائم للمسلمون وان لم يسبق من أميرهم قبل
 الاختتام من أخذ شيئا فهو له لجواز عند (٣٦٠) الاثمة الثلاثة وفي قول الشافعى بل زعم الحاج الفزارى أنه لا يلزم الامام قسمة

عليه دفعهم أو الظفر بهم ولو أصابوا التوراة أو الانجيل لم يجوز كما على حاله بل يسود أو يعسل
 ولا يجوز لان فيها أسماء الله تعالى والمأخوذ من الكفار قهرا أو سرقة غنيمة وكذا الموسوعة هي غنيمة
 للقطع فإن أمكن أن يكون لسلطان فلا بد من التعريف ولو وجد خارجا في دار الاسلام ففيه كذا دخل صلى
 أو امرأته منهم بلادنا ودخل منهم رجل فأخذه مسل كان غنيمة ويجوز التبسط في الغنيمة قبل القسمين
 يتناول القوت واللبم والشحم والقواكه وكل طعام يتشادأ كملحوما كالصل والدبس دون السكر
 والغايز ولحم علف الدواب من التبن والشعير وما في معناهما ويجوز في المأكول ولا يجوز أخذ سائر
 الاموال ولا الاتفاقيات بها كليس ثوب وركوب دابة وخالفه زعمه الاجرة ولو احتاج لبرد ونحوه يستأذن
 الامام ويحسب عليه من نصيبه ولا يخص التبسط بين محتاج وموضع دار الحرب الى عمران دار الاسلام ولو
 رجع اليه وقد فضل من المأخوذ شيء يلزمه الرد الى المقيم ويجوز للغنائم الاعراض عن الغنيمة قبل القسم وان
 أفرز الخبس ولا يجوز لذوى القربى ولا للسلاب من السلب والعبد والصبي عن الرضخ ولو قال وهبت صبي
 من الغنائم وأراد الاسقاط سقط وان أراد التخليك فلا يولمات قبل الاعراض انتقل حقه الى الورثة وان لم
 يملك الغايعون الا بالقسمة ويملكون الاراضى والعقارات وسواد العراق قصت عنوة وقسم بين الغايعين
 ثم استأذوا عنها ووقفت على المسلمين وأجرت من ساكنيها واخراج المضروب عليها أجرة منصبة يؤدى كل
 (قوله فلا بد من التعريف) أى سنة ما لم يكن حقا بعد التعريف يكون غنيمة (قوله وموضع)
 أى موضع التبسط (قوله ولورجع اليه) أى الى دار الاسلام (قوله ولا يجوز لذوى القربى الخ) لان
 سهمهم ثبت لهم بالنص بالقرابة لا بالحق كالارث وبه فارقوا من قبلهم وكذا السلب متعين لمستحقه
 بالنص كالارث (قوله ولا العبد والصبي عن الرضخ) وهو السهم الناقص وذلك لان الحق فيها غنيمة
 العبد يسده ومن قصص اعراض السيد عنه وعبارة الصبي مغلقة غير متبعتها (قوله وان أراد التخليك
 فلا) لانه تخليك ما لم يملكه كما سيجي قريبا انه لا يملك الغايعون الا بالقسمة (قوله ثم استأذوا عنها) أى
 فروا ومن خواسته شد ازان أراضى قال في الروضة ان عمران خطب فخرج سواد العراق عنوة وقسمه بين
 الغايعين ثم استأذوا عنهم واسترده عليه انتهى ووقفها على المسلمين (قوله وأجرت من ساكنيها)
 اجارة مؤبدة للمصلحة الكلية (قوله واخراج المضروب الخ) واعلم ان اخراج على قسمين قسم يضرب على

الغنائم ولا تخميسه بداره
 أن يحرم بعض الغنائم
 لكن رده التوى وغيره
 بأنه مخالف للاجماع
 وطريق من وقع بيده
 غنيمة لم يخص ردها
 المستحق ان علم والا
 فلقاضى كالمال الفائع
 أى الذى لم يقرع اليأس
 من صاحبه والا كان ملك
 يت المال فمن له فيه حق
 الظفر به على المقتدوم
 ثم كان المقتد كمران
 من وصل له شيء يستحقه
 حله أخذه وان ظلم
 الباقون نعم لو رعى لريد
 التسرى أن يشتري ثانيا
 من وكيل يت المال لان
 القالب عدم التخصيص
 واليأس من معرفة مالها
 فيكون ملكا لبيت المال
 (قوله ولا يجوز لذوى
 القربى ولا للسلاب من

السلب) لان سهم ذوى القربى بمنة أثبتتها الله تعالى بالقرابة بلا حب وشهود وقفة كالارث طلبوا كالغنائم الذين
 يصدقون بشهودهم محض الجهاد لاعلاء كلمة الله تعالى والسلب متعين لمستحقه بالنص كوارث وكصبيبه بعد القسم (قوله ولا للعبد والصبي
 عن الرضخ) لان الحق فيها غنيمة العبد ليس به وعبارة الصبي مغلقة لا للمستحق الا لولى لعدم الحق في اعراضه لولى عليه
 (قوله وسواد العراق من البلاد) وهو من اضافة الجنس الى بعضه لان السواد أزيد من العراق بمجسمة وثلاثين فرسخا كما قاله الماوردى
 وسوى سواد الانهم خرجوا من البادية فرأوا خضرة الزرع والاشجار الملتفة والخضرة ترى من البعد سوادا فقالوا ما هذا السواد ولان
 القوين تبار با فطلق اسم أحدهما على الآخر وسوى عراقا لاستواء أرضه وخلوها عن الحبال والادية اذ أصل العراق الاستواء فتح في زمن
 عمر رضى الله تعالى عنه عنوة بفتح العين أى قهرا وبغلبة لا قدم بين الغايعين ولو كان صلحهم الله ووقفت على المسلمين وأجرت من

ساكنها قال في الاسنى وليس لاهل السواد بيعه وعونه وبهتة لكونه صار وقفا ولم اجازته بمقتضى لومة لأم بقية كسائر الاجازات وانما خولف في اجازة عمر المصلحة الكلية وهي خوف تعطيل الجهاد بشغلهم بعمارة لوتر كبايهم ولا يجوز لغيرها كنيه ازعاجهم عنه يقول أنا شغل وأعلى الخراج لاهم ملكوا بالارث النفعة بعد نقص آبائهم مع عمر والاجازة لازمة لا تنسخ بالمرت وأما دورهم أي بأبنائها فيجوز بيعها بذكر واحد وهذا الاثر على خراج ولان وقفها ينفي الى سواها ان كانت ألتها من أجزاء الارض الموقوفة لغير بيعها قال الأذرى فقها عليه يجعل ما تاهه البلقيني عن النص وقطع به من أن الموجد من الدور حال الفتح وقف لا يجوز بيعه وما في أرض السواد من الاشجار تحارها المسلمين بيعها الامام ويصرف أثمانها مصارف الخراج ولأن (٣٦١) لا يبيعهاو بصرفها نفسها كاصرح

سنة ويصرف الى مصالح المسلمين الامم منها قلاهم ويجوز صرفه الى الفقراء والغنياء من أهل التي وغيرهم والخراج في كل سنة على كل جرب سبعة دراهم وجرب الحنطة أربعة دراهم وجرب الشجر وقصب السكر ستة دراهم وجرب النخل عشرة دراهم وجرب الزيتون اثناعشر درهما والحرب ثلاثة آلاف وستة ذراع والغربة ثلثا منه وستون ذراعا وهو عشر الجرب واذا وقف واقف قرية على قوم فيجوز احداث مسجد ومقبرة وسقاية فيها وسواد العراق من عبادان الى حديثة الموصل طولاً ومن القادسية الى حلوان عرضاً بقدر اذ نواحيها وهو بالفرسخ طولاً مائة وستون وعمر شائون ومكة فتحت صلها ودورها وأرضها بحجة علو كيجوز بيعها والذراع سبعة السواد ثمانية وضعا الرشيد قدرها بدارع خادم له اسود القصبة وضعا إلى نلى وهي أقل من الأولى بأصبع وثلثي أصبع واليوسفية وضعا أبو يوسف القاضي وهي أقل من الأولى بثلثي أصبع والمناشمية الصغرى وضعا بلال بن أبي بردة وهي أطول من الأولى بأصبعين وثلثي أصبع والمناشمية الكبرى وضعا النصور وهي أطول من الأولى بخمس أصابع وثلثي أصبع والعمرية وضعا عمر بن الخطاب رضي الله عنه وهي ذراع وقبضة وإجمالاً قاةً توسعها المأمون وهي ذراع وثلثا ذراع بالسواد ثلث أصبع

فصل يجوز لأعداء المسلمين أمان كافر كغفار محصورين كقشره ومائة دون أهل ناحية أو بلدة أو قرية كبيرة وهو الهدنة فاتها مختصة بالام واثني وسبأتي ويصح من العبد والمرأة والمحجور والمرضى والمهرم ولا يصح من الكفار والصلي والجنون والمكره والاسير ويشترط ان يكون الكافر متنعاً فان أسرق لا يصح إلا إذا مأهه ولا المني عليه ولو قال مسلم أوجاعة كئنا مناه لم يغبل لانهم يشهدون على فعلهم ولو قاله واحد وشهد اثنان قتلت ولا فرق بين ان يكون الكافر المؤمن في دار الحرب أم لا ولا بين ان يؤمن في حال القتال أو في الهزيمة وعد وقوعه في معنى مالم يؤسر وبعد كل لفظ بقيد مقصوده كآسرتك أو آسجارتك أو أمئتك وأنت آمن أو لاسان عليك أو لا خوف أو لا تخف والكأبة والرسالة

الدراهم والدنانير وقسم يضرب على عشر الحاصل أي خمسة مثلامن الحب والزرع كما بين في حاشية أي يزيد في باب الجهاد **قوله** ثلاثة آلاف وستة ذراع) فالجرب مساحة من يعقمن الارض ما بين كل جانبين منها ستون ذراعاً حاشياً

فصل يجوز لأعداء المسلمين الخ **قوله** وهو الهدنة أي الامان مع أهل ناحية وبلدة وقرية كبيرة الهدنة **قوله** والاسير أي المقيداً والحبوس وان لم يكن هو عليه لانه موقوف بأيديهم لا يعرف وجه المصلحة ثم يصح امان الاسير المطلق ببلاد الكفر المنوع من الخروج منها **قوله** كآسرتك) أجار أي أعاده من

(٤٦ - انوار) - ثاني) واجلح أسره وجربان **قوله** ومكة فتحت صلحا) لانعونه لقوله تعالى ولو فاتكم الذين كفروا فلوها الادبار يعني أهل مكة وقوله وهو الذي كسأ أي يدهس عنكم وأيديكم عنهم مكنة للذين أخرجوا من ديارهم يعني المهاجرين من مكة فاضاف الدور اليهم وقوله وعبدك الله منكم كثيرة تأخذونها فبجل لكم هذه أي قوله وحسبي لم تقدر واعليها أي بالقهر قيل التي عملها غنائم حسين والتي لم يقدر واعليها غنائم مكة ولانه صلى الله تعالى عليه وسلم لم يسلب أحد الا قسم عقاروا لا منقولاً ولو فتحت عسرة لكان الامر بخلاف ذلك ومن قال فتحت عنوة معناه انه دخل مستعد للقتال لوقفت قاله الفزالي **فصل** يجوز لأعداء المسلمين أمان كافر أو كفار **قوله** (قوله) ولا يصح من الكافر) لانه منهم وليس أماناً نظراً له **قوله** والاسير) أي المقيداً والحبوس وان لم يكن مكره لانه موقوف بأيديهم لا يعرف

في هذه الصلحة أما أسير الدار وهو المطلق في بلاد الكفر المنوع من الخروج منها فصح ما نه في التنبيه فغيره وعليه قال المشهور في أنها يكون مؤمناً وأمناء دار الحرب لا غير إلا أن يصرح بالامان في غيرها (قوله والاشارة للمفهمة) قال في التحفة ثم هي كافية من ناطق مطلقا وكذا من أئوس ان اخصص بعضهم فاحتشون وذلك لبناء الباب على التوسعة ومن ثم جاز تعليقه بالفر كان جاز بدفانت آمن ماعبر المفهمة ففق (قوله ويقتال) في الصحاح غلبه واغتاله أخذ من حيث لم يدر (قوله كان مامعة في أمان شرط وأول شرط) قال ابن حجر وهو ماعليه الجمهور وجعل هذا على ما إذا كان المؤمن الامام أو نائبه والاول على ما إذا كان المؤمن غيرهما و يفرق بان ما يكون منصف في الدار التي فيها ذاته تكون التبعية فيه أقوى مما ليس تلك الدار (قوله وجوب عليه الهجرة فان قدر) سواء الرجل والمرأة وان لم يجد محرما كان ان أمنت على نفسها أو كان خوف الإقامة أكثر من خوف الطريق وكذا كل من أظهر حقاً أو واجباً ببلدة من بلاد الاسلام ولم يقبل منه ولم يقدر على اظهاره ولم يلزمه الهجرة منها قلنا الاذرى وغيره عن صاحب المعتمد وهله الزركشي عن البغوي أيضاً واستثنى البلقيني من ذلك ما إذا كان في اقامته مصلحة للمسلمين يجوز (٣٦٢) له الإقامة أخذ من نظيره في الهجرة من دار الكفر بالاولى ويشترط أن يقدر

على الانتقال لبلد سالمة من ذلك وأن يكون عنده المؤن المتبرية في الحج قال ابن حجر والحاصل المتعبد في ذلك ان شرط وجوب الانتقال به منه الشرط للذ كورة ان تظهر الماعصي الجميع عليها في ذلك الحمل بحيث لا يستحي أهله كلهم من ذلك تركهم ازالها مع القدرة وتلان الاقامة حينئذ معهم تعداداً وتقرر اطم على الماعصي (قوله استحب الهجرة) ثلاثاً بكتاب واحد او يميل اليهم او يكيدها (قوله ولو رجع ظهور الاسلام ثم بقاءه لافضل أن يقيم) فان قدر على الاعتزال والامتناع في دار

والاشارة للمفهمة ويشترط علمه بوقوله فان ردار تدركني الاشارة المشعرة بالقبول ولودخل كافر بلاذن لرسالة ولسمع القرآن فأن ولودخل لتجارة فغلا وقال الامام من دخل تابوا فهو آمن جاز ولو قاله واحد من الآحاد لم يجوز وقال ظننت ان قصد التجارة يؤمن فلا أثر له ويقتال ولو سمع مسلماً يقول من دخل تاجر فأن من قدر على قتال ظننت محتمة فلا يقتال ولا يراد الامان على أربعة أشهر وبذلك المطلق عليه فان زيد بديل في الزائد ولا يشترط ظهور الصلحة بل يكفي عدم المضرة فلا يجوز امان الحاسوس والعلية والامان لازم لا يجوز للامام نبذ الا اذا استشعر الخيانة ولا يتعدى الى ما خلفه في دار الحرب من الاهل والمال ولا الى مامعه منها الا بالشرط هكذا هو المذكور في شرح الباب والحاوي وتعليق عمر بن الرافعي في الحروري الكبير والصغير في موضع وقطع في موضع آخر منهما بل لو دخل كافر دار الاسلام مامان أو عقد ممة كان مامعه في أمان شرط أول بشرط والله كوفي في الروضة كفي الشرحين والاول كلام الامام والغزالي والثاني كلام البغوي ولودخل مسلم دار الحرب مامان فبعت معه سوري في المالتجارة وغيرها فيكون ذلك في أمان وإذا كان المسلم ضيفاً في دار الكفر لا يشترط على اظهار ايمانه وجوب عليه الهجرة وان قدر على اظهاره لكونه مطعناً ولا لانه عشرة يحموه استحب الهجرة ولو رجا ظهور الاسلام ثم بقاءه لافضل ان يقيم ولوقدر الاسير على الحرب لم يولو أطلقوه بلا شرط فله اغتياهم وان أطلقوه مامان فلا رتبهم قوم فله قصدهم دفعا ولو شرطوا ان لا يخرج ان يظلم (قوله والاشارة للمفهمة) لكننا كتابه من ناطق (قوله ويقتال) الاغتيل الاخذ غفلة (قوله والعلية) طليعة الجيش من يبعث ليطعم طلع العدو (قوله شرط أول بشرط) وهو المتعبد وقد يجمع بعمل هذا على ما إذا كان المؤمن الامام أو نائبه والاول على ما إذا كان المؤمن غيرهما (قوله ولوبتبعه قوم) للحرب معه فله قصدهم به دفعا لم عنه

على الانتقال لبلد سالمة من ذلك وأن يكون عنده المؤن المتبرية في الحج قال ابن حجر والحاصل المتعبد في ذلك ان شرط وجوب الانتقال به منه الشرط للذ كورة ان تظهر الماعصي الجميع عليها في ذلك الحمل بحيث لا يستحي أهله كلهم من ذلك تركهم ازالها مع القدرة وتلان الاقامة حينئذ معهم تعداداً وتقرر اطم على الماعصي (قوله استحب الهجرة) ثلاثاً بكتاب واحد او يميل اليهم او يكيدها (قوله ولو رجع ظهور الاسلام ثم بقاءه لافضل أن يقيم) فان قدر على الاعتزال والامتناع في دار

الحرب ولم يرج نصره للمسلمين بالهجرة مع كونه قادراً على اظهار دينه ولم ينفق فتتبعه في موت الهجرة حرم منها لان موضعه دار اسلام فلو هاجر اصدار حرب كذا قالوا قال ابن حجر يؤخذ من قوله لان محله دار اسلام ان كل محل قدر أهله فيه على الامتناع من الحرب بين صار دار اسلام لان الاسلام يعلو ولا يعلى عليه فقولهم اصدار دسب المراد به صيرورة كذلك صورة لاحكام والا لزم ان ما استولوا عليه من دار الاسلام يصير دسب ولا لأن أصحابنا يسمعون بذلك بل يلزم عليه فساد وهو انهم لو استولوا على دار اسلام في ملك أهله ثم فتحها عنوة ملكها على ملاكها وهو في غاية البعد قال ثم رأيت الرافعي وغيره ذكر وتقلعن الاصحاب ان دار الاسلام ثلاثة أقسام قسم يسكنه المسلمون وقسم تنحوه عوة وأقرب أهله عليه يجر به ملكه ولا وقسم كانوا يسكنونه ثم غلب عليه الكفار قال الرافعي وعندهم القسم الثاني بين اهل يكتفي في كونها دار اسلام كونها تحت استيلاء الامام ولا يمكن فيها مسلم قال وما عدهم الثالث فقد يوجد في كلامهم ما يشعر بان الاستيلاء القديم يكفي في استمرار الحكم رأيت بعض المتأخرين قال ان محله اذا لم ينتموا للمسلمين عنها والافهمي داره اه وما ذكره من بعض المتأخرين ان يعيد فلا يمدركا كاهو واضح وجيشه فكلما هم صريح فيا ذكره ان ما حكمه دار اسلام لا يسير به ذلك دار كافر مطلقا (قوله ولو قدر الاسير على الحرب لم يولو) أي ان لم يقدر على اظهار دينه كافيته في شرح الروض وجزءه ابن المقرئ في

شرح الارشاد كالقول وغيره وقال الزركشي انه قياسي ماصر في الطهر فلكنه قال قبله سواء أمكنه اظهار دينه أم لا وقوله عن تصحيح الامام وهو المتمدن تخليصا لنفسه من ريق الهلوسة اذا كان ممنوعا من الخروج من دارهم مع اطلاقهم والاعتين الاول كقوله ابن حجر (قوله ولوحظ مكرها ان لا يخرج وخرج فلائح عليه) لعدم انعقاد بينه (قوله لا ان يكون محبوسا وقالوا لا تخليح حتى تخلف خلف) فاطلقوه خرج لم يحث كالأخذ الموصوف رجلا وقالوا لا تتركه حتى تخلف انك لا تخبر بما تناخلفتم فيه خبر بكتهم لم يحث لانه بين اكره كاسم في الخلائق (قوله ولا يلزمه المال) لانه التزمه بفرضه لكن استعمله الوفاء (٣٨٣) بالمال الذي التزمه ليعتدوا الشرط في

اطلاق الاسراء قال الروائي وغيره والمال المبعوث اليهم فداء لا يملكونه لانه مأخوذ بفرضه (قوله) وزمهم رد العين كالواكره سلم سلع على الثراء

كتاب الجزية

هي تطلق على العقد على المال المنتزعة مأخوذين الجزاء لكفنا عنهم وسكاهم في دارنا لاني مغالبة تقرر على الكفر وجهاجي كفرة وبقرى (قوله) وتنفاد الاحكام الاسلام اى حكمنا الذي تنفذون بحريه كالنا والسرقة دون غيره كشرع الخمر وكاح الجوس الحرام كاسباي (قوله) لا كفهم الخ لسخوله في ذكر الانقياد (قوله) ولا يصح مؤقتا لان ذلك خلاف مقتضى العقد ولانه بدل الاسلام وهو لا يصح مؤقتا قال في شرح الروض وقضية كلامهم انه لا يشترط ذكر التأييد بل يجوز الاطلاق وهو يقتضى التأييد (قوله)

سوم الوفاء به ولوحظ مكرها ان لا يخرج خرج فلائح عليه وان حلف طاعة باله والاطلاق وخرج حث لان يكون محبوسا وقالوا لا تخليح حتى تخلف ولو شرطوا ان يعود اليهم أو بيعت اليهم مالا حرم عليه العود ولا يلزمه المال ولو اشترى منهم شيئا مختارا لبيعته ثمنه لزمه الوفاء وان كان مكرها فلا يلزمه رد العين ولو أعطوه شيئا لبيعه في دار الاسلام وبيعته ثمنه اليهم فوكيل وعليه ما على الوكيل ولو دخل دارا لمخرجه بامان وفرض منهم أو سرق وعاد زمه رد ولو استولى الكفار على اموال المسلمين لم يملكوها والله اعلم

كتاب الجزية

وهذا ركن الاول الصيغة وهي ان يقول الامام أو نائبه اقررتكم وأذنت لكم في الاقامة في دار الاسلام على ان تبذلوا كذا وتنفاد الاحكام الاسلام وشرط التعرض لمقدارها لا كفهم اللسان عن الله ودينه ورسوله ولا بد من القبول لفظا كقبول أو رضى بذلك ولا يصح مؤقتا واذا عقد فاسد لم يجب الوفاء بل التزم ولا يغتال ولو بقي على حكم ذلك العقد عند ما سئلا أو كثر وجب لكل سنة مضت دينار ولو دخل في دارنا وبقي مدته لم اطلعنا بالجزية منى لمضى وبجوز قتله واسترقاقه أو خذماله والى عليه والتقرر بالجزية ولو قال دخلت لرسالة أو بامان مسلم صدق بينه الثاني للعاقدة ولا يصح الا من الامام أو من فوض اليه الامام ولو عقده واحد من الرعية بطل ولو اقام سنة فكثر فلائح عليه الثالث للعقود وله شروط الاول العقل فلاجزية على جنون ولو كان مجنونا وضييق فان قل جنونه كساعة في شهر فلاجزية به وان كثر لفتت أيام الاقامة فاذا تمت سنة أخذت ولو اخلط حال الاقامة ما زال الجنون جنونا متعلق الثاني البلوغ فلاجزية على صبي واذا بلغ ولد الذي فلا يغتال فان أسلم فذاك وان اختار بذلك الجزية عقدا لم يكف بعقدا ييه ويصح من السيف بدنيار وان لم يزدن الولي ولا يصح الجزية اذ الثالث الجزية على عبد وحسب وسكاتب واذا عتق وكان ممن لا يقر بالجزية أو يفر ولم يبدل فلا يغتال الرابع الكثرة فلاجزية على امرأ أو غنى وبجب على الزمن والصيف والمهرم والحبر والراهب والاعمي والفقير العاجز عن الكسب فاذا تمت السنة وقبلا يسر أخذت منه والا فني ذمته الى ان يورس وعقد الذمة مطلقا فيد الامان للكافر نفسا ومالا وعبيدا وزوجات وأولاد صافرا وشرط النساء القرابة والصهرية وصحبتهما أو جحانهم ما شاء واذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو عتق العبد زالت السببية ولا يغتال ولو دخلت حرة بدينار فبغير امان ولا تبعية جاز استرقاقها كالأودل صبي الخامس ان

(قوله سوم الوفاء به) أى الشرط بل لزمه الخروج (قوله فلائح عليه) لعدم انعقاد بينه

كتاب الجزية

(قوله) ثم اطلعنا أى على دوله (قوله) لم يكف بعقدا ييه) لاستقلاله حينئذ وقيل يكتفى بعقدا ييه وعليه كجربة أى لا يملكه تبعه في أصل الامان تبعه في أصل الذمة ومصححه جم لان أحد ادمان التمتع لم يستأصل بل هو عقد (قوله) والسيف أى الاجبر (قوله) والخبير هو عالم نعو اليهود والراهب حالهم ولو قال دخلت لرسالة أو بامان مسلم صدق بينه) سواء كان معه كتاب أم لا لان الظاهر من حال الخري في انه لا يدخل دارنا بغير امان فقولوه موافق للظاهر (قوله) لم يكف بعقدا ييه) لا قطع التبعية وقيل يكتفى بعقدا ييه ومصححه جم لان أحد ادمان التمتع لم يستأصل بل هو عقد (قوله) ولا يصح بالجزية اذ الثالث الجزية على عبد وحسب وسكاتب واذا عتق وكان ممن لا يقر بالجزية أو يفر ولم يبدل فلا يغتال الرابع الكثرة فلاجزية على امرأ أو غنى وبجب على الزمن والصيف والمهرم والحبر والراهب والاعمي والفقير العاجز عن الكسب فاذا تمت السنة وقبلا يسر أخذت منه والا فني ذمته الى ان يورس وعقد الذمة مطلقا فيد الامان للكافر نفسا ومالا وعبيدا وزوجات وأولاد صافرا وشرط النساء القرابة والصهرية وصحبتهما أو جحانهم ما شاء واذا بلغ الصبي أو أفاق المجنون أو عتق العبد زالت السببية ولا يغتال ولو دخلت حرة بدينار فبغير امان ولا تبعية جاز استرقاقها كالأودل صبي الخامس ان

لأنه باقى مالى بحسب كل حول فلم يلزم كذا قوله (وله عقابهم الخ) وان حوت ذبيحتهم ومناجحتهم لأطلاق الآية وأما ما وصل عنه
 الجزية من قبل الإحتياط فيها (قوله عيا كان أو أعيا) وعندنا فى حنيفة تؤخذ الجزية من الجهم منهم وعند مالك تؤخذ من جميع
 المشركين (قوله وأشكل حالهم فرروا) أى شككت فى دخولهم فى ذلك الدين كان قبل النسخ بعدهم قرانهم بالجزية فغلب الحلف
 الدم (قوله ومن أحد أبوه كافي) (٣٦٤) والأخرون قر) لان شبهة الكذب موجودة (قوله ولا يقر الجاسوس)

الذى يخاف شره للصبر
 والجاسوس صاحب
 الشر كان التاموس صاحب
 سر الخدي (قوله فيمنع
 الكافة من الإقامة به
 والطرق المنتدة فى الجاز)
 لشره وخبره الصحيحين
 أخرجوا المشركين من
 جزيرة العرب وغيره مسلم
 لا يخرج اليهود والنصارى
 من جزيرة العرب والمراد
 منها الجاز المنتقلة
 عليه لان عمر رضى الله
 تعالى عنه أسلمهم
 وأقرهم فيما عداهم من الجين
 وتجدد سعى ذلك جازا
 لانه جاز بين نجد ونهامة
 (قوله وأقلاه دينار لكل
 سنة) قال فى شرح الروض
 وعمل كون أقلاه دينار عند
 قوتنا والافتداه على الدار
 عن المذهب انه يجوز
 عقد هذا بل من دينار نقله
 الأذمى وقال انه ظاهر
 منجبه (قوله ويستحب
 أن بما كس) أى يستحب
 للإمام أن يطلب الزيادة
 حتى على دينار من رشيد
 (قوله يأخذ من الفنى أربعة
 دنانير ومن المتوسطا

يكون كافيًا كاليهود والنصارى ولم يعاقبهم كالجاسوس وأهل المصحف والذين يورثون رعيته إلا الزمان
 والملائكة والشمس والقمر والنجوم ونحوهم عيا كان أو أعيا وبما عيا وانما يقر من اليهود والنصارى الذين
 دخل آبائهم فى الدين قبل التبديل أو بعده وقيل نزول القرآن أو الذين لم يعرف حالهم والسامرة
 والصائون ان خالفوا اليهود والنصارى فى الأصول فليسوا منهم والأفنه وهذا اذا لم يكفروهم والأفلاتن
 ولو أشكل حالهم فرروا ولو زعم قوم انهم أهل كتاب أو أن آعاهم تمسكوا به قبل التبديل فرروا بشرط عليهم
 المقابلة ان يأن خلافه ولو أسلم اثنان منهم وطهرت عدلتها وشهدا بخلاف ما قالوا فاقبلهم اغتيا لا وكذا لو أسلم من
 السامرة والصائين اثنان وشهدا بكفرهم ومن أحد أبوه كافي والأخرون قرروا لا يقر الجاسوس الركن
 الرابع المكان القابل للتقرر بل لا الإسلام حجاز وغيره والحجاز مكة والدينة والنجامة وقرها والطائف
 والوج وخيبر واليمن والوج منسوب الى مكة وخيبر الى المدينة والحجاز مكة وغيرها ما غيرهم فبفتح الكافر
 من الإقامة به وبالطرق المنتدة فى الجاز بسواحل بحر وما أحرم فليس للكافر دخوله للإقامة ولا بمحتازا
 وإذا جاء كافر رسالة والامام فى الحرم خرج اليه أو بيعت من يسمعه وخبر الامام ويعلن الخروج ان قال
 لا أودى الرسالة إلا بمشاهدة وأحرم من طريق المد ينعى ثلاثة أميال ومن طريق العراق على سبعين
 طريق جعرانة على تسعة من طريق الطائف على سبعين من طريق جدة على عشرة وما غيرا حجاز فيجوز
 تقرر بأهل الكذب فيه بالجزية ولكل كافر دخوله لالامان الركن الخامس الجزية وأقلاه دينار لكل سنة
 ولا تؤخذ الدرهم إلا بالسعر والقيمة ويستحب ان بما كس حتى يأخذ من الفنى أربعة دنانير ومن
 المتوسط دينارين ولا يلزمه الاعلام بالأقل فان امتنعوا من الزيادة وجب التقرر بالدينار سواء فيه الفنى
 والفقر ولو عقد الزيادة ثم علموا انها غير لازمة لم يلزمهم الوفاء بالمتن ويقض عهدهم بالنعى ولو شرط على قوم
 على أن يصلي فغيرهم دينار او متوسطهم دينارين وغنيهم أربعة دنانير والاعتبار بوقت الاداء أو لاقول بعضهم
 أن أفقر أو متوسط قبل الان تقوم بنية خلافه ولو مات الذى أسلم بعد مضي السنة لم يسقط شئ ولو مات فى
 خلافه أو أسلم وجب قسط الماضي ولو مضت سنون ولم يؤد حتى ينهال تمدا غسل ولو مات قدمت على الوصايا
 وحقوق الورثة وسوى بينهما بين الديون ويستحب ان يكون للامام ديوان للجزية وعامل أمين وعرفاء يرفع
 اليهم من يولد لهم من الذكور حتى يعرف بلوغهم بالنس ومن يموت منهم حتى يسقط اسمه ويستحب ان يشترط
 عليهم ضيافة من عمر يسمن من السبعين ادا صولحو فى بلد زاده على الجزية ويشترط على الفنى والمتوسطا
 دون الفقير يتعرض لعدد الضيفان من الفرسان والرجال ولتقدير الطعام والادام وجسهما ولتلف الدواب
 ولتأثر الضيفان ولدة الإقامة ولا يبر بدلة على ثلاثة أيام ويستحب أخذ الجزية على الأمانة بان يكون
 (قوله ولو أشكل حالهم) أى لو شكك ان دخوله فى ذلك الدين كان قبل النسخ أم بعدهم قرانهم بالجزية
 فغلب الحلف الدم (قوله ما غيرهم) أى غير الحرم مما مر من البلاء فدينع الخ والركن الخامس الجزية
 (قوله وأقلاه دينار) والمنة مده يجوز أقل من دينار عند ضعفنا (قوله أن بما كس) أى يطلب الزيادة
 على دينار من رشيد (قوله وسوى بينها) لانها أجرة ولا نهالت بقره حتى تقدم على الديون كذا

دينارين) أى ويقعد بذلك ليخرج من خلافه أى حنيفة رحمه الله تعالى فانه لا يجوزها إلا بذلك بل
 حيث أمكنه زادة نأه أوطن اجابتهم اليها وبسبب عليه الأصلحة وحيث علم وأطن انهم لا يجيبونه لا أكثر من دينار فلامنى للمساكنة
 لوجوب قبول الدينار وعدم جواز اجبارهم على أكثر من حيثئذ (قوله لزمهم الوفاء بالمتن) كن اشترى ما أكثر من مثله (قوله
 وسوى بينها بين الديون) لان الجزية ليست بقربة حتى تكون كذا ولا ان الغالب فيها حق الادنى من جهة انها أجرة

عشرة مرسودة على من
اخذها) انقلنا ان النبي
صلى الله تعالى عليه وسلم
ولأحسدا من الخلفاء
الراشدين فضل شيئا منها
ونص في الام على اخذها
برفق من غير ضرب أحد
ولأنه بكلام فيصح ويكنى
في الصغار المالك كورفاة
الجزية أن يجري عليهم
الحكم بما لا يعتقدونه كما
فسره الأصحاب بذلك لأن
يضر بواو يؤذوا (قوله ولا
يضغ) أي الجبران لثلاث
بكثر التضعيف ولا نحو
ضغف أخذ الضغف علينا
فيا إذا ردناه اليهم (قوله
وينظر في المال) أي
لما يؤخذ بهم الصدقة (قوله
أوجس مبررة) قال في
القاموس المبررة بالسكر
جلب الطعام وما رعا به
مبرا واستارهم (فصل إذا
صح العقد) (قوله ان لم
شرط عدمه) أي في دار
الحرب قال في الروض
وشرحه وان عقد التمة
بشرط أن لا تنب عنهم من
يبر بنا من يقدم بسوء
من أهل الحرب وهم
مخاؤون لنا وأن لا تنب
عهم وهم معنا كاهنهم
بالأولى ومرص به في الروضة
هذه العقد تضمنه تمكين
الكفار من اختلاف مالو

الذي قاموا المسلم جالساً فطأ طئ رأسه ويحني ظهره ويضع ياقفة الميزان ويأخذ المستوفى لحبته ويضرب
في طرنتيه ويجوز أن يوكل الذي سلبها دأماً وان يحيل بها عليه وان يضمنها مسلم وقيل هذه الهبة ماطلة
عشرة مرسودة على من اخذها ولو قال قول لا تؤذي الجزية باسمها وتؤذي باسم الصدقة فلا مانع ما جاءتهم ان
رأى ذلك و يأخذ منهم ضعف الصدقة من خمس من الابل ثنتين ومن عشرة أربعمائة وخمسين
بني مخاض ومن عشرين ديناراً ديناراً ومن مائة درهم عشرة دراهم ومما سقت الباه النجس ومما سقت
بالدابة العشرة من ست وثلاثين من الابل بنتي لبون فان لم توجد ونزل الى بنتي مخاض أخذها بجبران ولا
يضغ بل يأخذ مع كل بنت مخاض ثنتين وعشرين درهماً ولا يأخذ من بعض النصاب قسطة كشاة من
عشرين ثم الساخوذ من ربة حقيقة مصرفها ولا يؤخذ من مال الصبيان والجمان والنسوة وينظر في
الحاصل هل يفي عن كل رأس ديناراً ربعاً زاد الى ثلاثة أضعاف فكثر يجوز الاقتصا على قدر الصدقة
وعلى صفها اذا حصل الوقاه بالدينار ولو استأذن من في دخول دار الاسلام أذن له الامان كان يدخل
لرسالة أو جل مرة أو متاعاً يشتد حاجة المسلمين اليه ولا يجوز توظيف مال على رسول ولا على مستجير لبيع
كلام الله تعالى ويجوز على الداخل لتجارة شرط عشر مائة من مال التجارة وزيادة على العشرة وتنقص
منه والمأخوذ في مصرفه الى مصرفة كالخراج المضروب على الارض سالخنا على أن يكون رقابها لهم
ويسقط باسلامهم ثم ان شرط الاخذ من تجارته أخذ باعاً أم لا وان شرط الاخذ من ثمن تجارته لم يؤخذ الى ان
يبين ولذي ان يتجر فاعدا الحجاز ولا يؤخذ منه شيء الا ان بشرط مع الجزية ولا يؤخذ في كل سنة المرأة
وكذا الحرفي اذا أخذ منه ربة لا يؤخذ منه ثانياً الى أن يمضي حول رجع الى دار الحرب وعاداً وكل بطوف
في البلاد تاجر أو كتب له ابراءه حتى لا يطالبان في بلد آخر وقيل يؤخذ ثانياً ان رجع وعاد ولو أذن في دخول
دار الاسلام بلا شرط فلا شيء عليه سواء كانوا يعشرون اذا دخلوا أولاً

فصل اذا صح العقد من امر ان وزنههم أو مرقه لا ولا ان السكف عنهم بان لا تعرض لهم نفساً ولا
وكائس على تفصيل سيأتي وان تدفع من قهدهم من أهل الحرب كانوا في دار الاسلام أو الحرب لم بشرط
عدمه ولو كان مسلح على ذي دين فقتله لم يوجب القبول ان لم يعلم أنه من محرم ومن أهل باع الحرفي بين يديه وأخذ
منها لم يجب القبول بل لا يجوز والامور اللازمة عليهم خمسة الأول أن لا يحدوا كنيته في بلد أحمده
المسلمون كبغدة أو كوفة وعصرة وان وجد فيه بيعه أو كنيته أو مت نار لا ينقض لاحتمال انها كانت في قرية
أو قرية فاصل بها المارة ثم ان عرف احد انه بعد بناء المسلمين فعرض وان لم يحدوا المسلمين ودخلت تحت
أيديهم فان أسلم أهلها كالمدينة وتأمين فكذلك والا فان فتحت عنوة ولم يكن فيها كنيته لم يجوز احداها
وان كانت راندهم أو هدمها المسلمين لم يجوز اعادةها وان قامت لم يجوز اقاؤها وان فتحت صلحاً على ان

(قوله طرنتيه) بكسر اللام والزاى أي اللحم المجتمع بين الماضغ والاذن (قوله وقيل هذه الهبة ماطلة)
وهو العمد بل يحرم فعلها على الأوجه اذ فيها الإبداء من غير دليل ولأنها لأصل لئلا يمان السنة ولا يعلها
أحد من الخلفاء الراشدين (قوله ولا يضاعف الجبران) قال في التحفة لأنه لو ضعف أخذ الضغف عليها
اذا ردناه اليهم (قوله كشاة من عشرين) اذ لا يجب في شيء على المسلمين (قوله وينظر في الحاصل)
لما يؤخذ بهم الصدقة (قوله مبررة) المبررة بالسكر جلب الطعام كذا في القاموس (قوله وتوظيف مال) أي
تعيين مال على رسول من أهل الحرب (قوله ولا على مستجير) أي مستأمن (قوله وقيل يؤخذ ثانياً الخ)
قال الشارح ان في الكشف في نسبة هذا القليل الى الحواشي بحث لأن لفظه وأكثر الحواشي يحسبوا أكثر
من العشرين كقوله القوي لا أكثر من مرة كقوله صاحب التعليق (قوله يعشرون) أي يؤخذ منهم العشر
فصل اذا صح العقد الخ

شرط أن لا تنب عنهم من لا يمر بنا وهم غير مجاورين لنا (قوله وان قامت لم يجوز اقاؤها) لاننا لم نكسها الاستيلاء فيجتمع اقاؤها

والاتفاق زال التزاما بخلاف ذلك فإنه ليس ملتزما لها وقضية الامان رده الى امانه (قوله في المهن) أي اخذته **فصل** المهادة مع الكفار وهي لغة الصاخة وشرعاصاخة على الحرب على ترك القتال مدة معينة بصوص أو غيرهم وهي مشتق من الهدون وهو السكون لان هاتسكن الفتنة وتسمى مواعيد ومسالمة ومهادنة وهما تدمن الهد وهو (٣٦٧) السكون أيضا تقول هدت الرجل واحده ته

والمن والقدم امان أسلم قبل ان يخشأ شيئا لم يجز قتله واسترقاقه ويجوز لمن والفداء ولا يبطل امان النساء والصبيان والمجانين بطلان ذمة الكافرين فلا يجوز سبيهم ويجوز تقيدهم في دار أو لوان واحد من الكافرين منع الجزية وأجوا أحكام الاسلام فيكون قضاي حقه دون غيره انكر الآخرون ولم ينكروا بخلاف الهدنة على ماسيا في ولو قد فسد نسبا كفروا ذ أسلم فلاح عليه ولو عرض بالفداء فكلا الوجهين **خاتمة** يؤخذ على أهل الذمة ان يخفوا دن موتاهم وان لا يظهر عليهم لطماء ولا نوحا وان لا يسقوا المسلمين خراوان لا يعلا أصواتهم عليهم وان لا يستدلوهم في المهن باجرة ولا يربع

فصل المهادة مع الكفار مطلقا ومع أهل اقليم لا يعقدها الا الامام أو مأذونه ومع أهل بلدة وقرية يعقدها والى الاقليم ويجوز مع أهل الكسب وغيرهم وانما يعقد بالصلح وتظهر هي تارة عند الضعف لقلة العدد والأهبة أو بعد المصافة أو سعى مع القوة كتوقيع اسلامهم أو قبولهم الجزية وإذا لم يكن ضعف لم يجز الا أربعة أشهر وان كان بهم ضعف جاز سنة إلى عشرين سنة على قدر الحاجة فان زبد بطل في الزائد ولو أطلق العقد وشرط شرطاً قابلاً فسد كالمشروط أن لا يتزوج منهم اسراء المسلمين وأهلهم أو يقرهم باقل من دينار أو يدفع اليهم مال أو لا يفتال بل يجب انذارهم واطلاعهم ولو دعت ضرورة الى بذل مال كانوا يعذبون الاسرى أو أطالوا بنا وخفنا الاصلام فيجوز البذل بل يجب ويجوز ان لا يؤقت الهدنة بل يطلق ويستترق قضاهما متى شاء وإذا تمت الهدنة وجب الكفالي انقضاء المدة وانقضاء العهد بان يصرحوا بالكف أو يقاتلوا المسلمين أو يقتلوا مسلماً أو أخذوا مالا أو سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم فيجوز تبليسهم واغارتهم ولا يفتال من دخل دارنا منهم ولو تفض بعضهم دون بعض ولم يذكروا على الناقضين قولاً لا فعلات انقض السك وان انكروا واعترفوا أو نعوأ الى الامام بانامقون عليهم لم ينقض ولم ومن أخذ منهم واعترف به ناض أو قامت عليه بينة لم تخف حكمه ولا يفسد في بيته أنه لم ينقض وإذا مات الامام أو انزل وجب على المنسوب بعده امضاء الهدنة الصحيحة والفاصلة ان كان الفساد من جهة الاجتهاد وان كان نص أو اجماع فلا قال صاحب التهذيب في كتابه التعليل وإذا دخل كافر دارنا ماناً أو لتجاره فلا يجوز أن يقيم أكثر من أربعة أشهر ولا يجوز ان يقيم سنة الا بامال من له فان لم يبدل أو أقام أكثر منها فلا يفتال وإذا استسعر الامام خيانه جاز نذ العهد لا ينفذ وينذرهم و يبلغهم الامان اذا نبذ لكن من عليه حق لا أدى من مال أو قصاص أو أحد قذف استوفى أو لا ولو شرط رد امر أو ثبات مسلمة فسد العقد ولو شرط رد الرجال جاز ولو شرط رد من جاءه مطلقاً وأطلق العقد ولم يتعرض للرد فنياً وأثباتاً وجاءت السوق لم تردهن

(الح) الاول هو العتيد (قوله لطماء ولا نوحا) اللطم الضرب باليد مجموعة في القاموس ناحت المرأة زوجها وعليه نوحا والاسم التياحة

فصل المهادة مع الح (قوله بطل في الزائد) من أربعة أشهر عدقونا وعشرين عد صفنا (قوله الاصل) هو القلع من الاصل (قوله لا الذمة) أي لا يذبح الذمة مستشاراً لاختلاف لانها كدلتا بيده ومقاتلته عالج (قوله ولو شرط رد امر أو ثبات مسلمة فسد العقد) اذا يؤمن من ان يصيبها زوجها الكافر أو تزوج كافر (قوله من جاءنا) أي من الكفار

العقد في هذه الحالة صحيح أم لا قال الذمعي عبارة كثيرة تفهم محته وهو قضيه كلام الجمهور (قوله ولو شرط قضاهما متى شاء) أكثر من أربعة أشهر عدقونا ولا أكثر من عشرين عند صفنا لا الذمة أي لا يذبح الذمة بذلك لانه عقد معاوضة مؤبد وان أهلها في قبضتنا فسهل التدارك عند ظهور خيانه ولان الغلب فيعاجلهم ولا يجب الاجابة اليه بخلاف عقد الهدنة (قوله ولو شرط رد امر أو ثبات مسلمة فسد العقد) اذا يؤمن ان يصيبها زوجها الكافر أو تزوج بكافر ولا نهاناً عن الحرب منهم وأقرب الى الافتتان وقد

قَالَ اللهُ تَعَالَى إِذَا جَاءَكُمُ الْمُؤْمِنَاتُ الْآيَةُ (قوله ولم نقرم مهورهن لازواجهن) أي لم يصحب عليهما أعطاهن ولم وأما قوله تعالى وأتوهن أي الأزواج ما ألفنكموا أي من المهر وفهوان كلن ظاهره في وجوب القرم يحتمل النيب الصادق بعدم الوجوب الموافق للأصل ويرجحوه على الوجوب كما قام عندهم في ذلك قال ابن حجر وهوا (٣٦٨) يدل على وجوب خصوص مهر المثل ويوجه بأنه لا يمكن الأخذ بظاهره

ولم نقرم مهورهن لازواجهن والصبيان والمجانين والاماء كالنساء في أنهم لا يردون وكذا العبد البائع والحر الذي لا عشيرة له ولا نقرم فيعتهم والذي له عشيرة يرد على عشيرته أن يطيوا الأعلى غيرهم إلا أن يكون قادر على قهر الطالب والأفلات منه والمراد من الرد التحلية بيده وبين الطالب لا الإجار على الرجوع ولا يلزمه الرجوع وله أن يقتله إن رجع ولنا إن نشده نعر يضاهي العبد الذي جاء مسلمانا عليهم على نفسه ثم أسل وهاجر وأسلم ثم غلب على نفسه وجاء ناقبل أن نهادهم عتق وإن جاء ناعده فلا يرد ولا يسترق فإن عتقه السيد فذلك والأفديعه الامام من مسلم أو يدفع قيمته من بيت المال ويقتنه عن المسلمين جميعا والله أعلم بالصواب

كتاب العبد والذات

وله أركان الأول الذابح وله شروط الأول أن يكون مسلما أو كتابيا يعمل لنا من كفته فلا يجوز ذبيحة المحموس والوثني والمرتب والتمود والتمنصر بعد التحريف والسلب والمشكوك فيه والتمود من الكتاني وغيره ويجوز المسكتة وحل الذبيحة لا يغترق في الألف السكتية فانه لا يحمل ما سكتها لتأجيل ذبيحتها وأوصاف المحموس سكتة حلت بركابهم ذبيحة المحموس ومن مثله يحرم صيده القنول بالرمي والكلب وكابهم ما انفرد بذبحه وأصطاد بحرم ما لا يشترك المسلم حتى لو أمر السكين على الخلق أو قطع هذا بعضا وهذا بعضا أو أرسل كلبا على صيد فقتله حرم ولو رميا سهمين أو أرسل كلبين فإن سبق سهم المسلم أو كلبه وقتله أو أنهاه إلى سوكه المذبح حل وإن كان العكس أو جرحا معا أو على الترتيب لم يذنب واحد منهما وهلك بهما حرم وبهما اشتركت في المسك وعقره أو في أحدهما وانفرد الآخر بالآخر وانفرد أحدهما أحدهما بالآخر بالآخر حرم ولو لم يعلم أقتله كلب المحموس أو المسلم حرم ولو كان المسلم كلبان مع غيره فقتل صيدا فكلوا واشتركت كلب المسلم والمحموس وكذا لو كانا معلمين واسترسل أحدهما بنفسه ولو جرحه المسلم أو لأمته قتله المحموس أو حرمه ومات بالحر حرم حرم ولزم الضان كالأذنين شاة مسلم ولو قطع السبع من أسفل الخلق أو أعلامه ثم قطع الباقي مسلم أو من موضع آخر حرم كالأذنين حلقومه أو رميته أو صبره إلى سوكه المذبح ثم ذبحه مسلم الشرط الثاني أن يكون مميزا فلا يحمل ذبيحة المجنون والسكران والصبي الذي لا يميز وقيل يحمل ذبيحتهم ويحل ذبيحة الصبي والمجنون والسكران المعيزين والأعجمي والبصير في الظلمة نكرو ولا يحمل صيد الصبي والمجنون والأعجمي بالرمي والكلب وإن داه صبره ويحل ذبيحة المرأة أو الرقيق والفاسق والحائض والخب والمكره وإن أكرهه المحموس والآخر من الذي له إشارة مفهومة وقيل يحمل ذبيحته مطلقا الثالث أن لا يكون محرما ولو ألقى الحرم فلا يحمل ذبيحة

لشمولة جميع ما أنفق الزوج من المهر وغيره ولا نقرم قالوا بوجوب ذلك ولا حله على المحسبي لأنه غير يدل الضع الواجب في المرقعة في نحو ذلك ولا مهر المثل لأن المقابل أي لا يظهر لم يقبل به أي لم قال يصح على الامام إذا طالب الزوج المرأة أن يدفع اليه ما بذله من كل الصداق أو حصه من سهم المصالح فإن لم يبدل شيئا فلا شيء له وإن لم يطلب المرأة إلا يعطى شيئا فتمين أن الأمر للندب تطبيقا لظاهره بأي شيء كان (قوله والعبد الذي جاء مسلما) إلى قوله عتق لأنه جاء قاهر السيد مفك نفسه بالقره يعق في الأولى ولوقوع قهره حال الإباحة في الثانية (قوله وإن جاءنا بعده فلا) لأن أموالهم محظورة حيث لا يملكها المسلم بالاستيلاء (قوله ويعتقه عن المسلمين جميعا) ولم ولاؤه

كتاب الصيد والذابح

بمعنى الصيد وأفرده بطرا لفظ والذابح جمع ذبيحة وجميعا لا يهاكون سكين وسهم وجارحة وله أركان الأول الذابح (قوله وتحمل

قوله إن غلبهم) أي غلب الكفار على نفسه أي على تخليص نفسه (قوله وإن جاءنا بعده فلا) لأن أموالهم محرمة علينا حيث لا يملكها بالاستيلاء (قوله فيبيعه الامام من مسلم) وبأخذ ثمنه وبيعه لسيد (قوله ويعتقه عن المسلمين جميعا) ولم ولاؤه (قوله وتحمل ذبيعتها) إذا رقت لا يؤثر في الذبح وبه فارق النكاح (قوله وبهما اشتركا) أي كلب المسلم والمحموس (قوله أقتله كلب المحموس أو المسلم حرم) تطبيقا بجانب الحرمة (قوله وزنه) أي المحموس الضان (قوله وقيل يحمل ذبيحتهم) وهو العتيد لأن لم قصد في الحلية (قوله ولا يحمل صيد الصبي الخ) أذليس لم قصد صحيح (قوله وقيل يحمل ذبيحته مطلقا) أي سواء كانت إشارة مفهومة أو لم تكن مفهومة وهو العتيد

ذبيعتها) إذا لم يترك في الذبح بخلاف المسكتة (قوله ولو أصاد محموس سكتة حلت) لأن ميتة أحلال فلا يحرم المثل (قوله وعقره) وهو الخروف والروح (قوله ولم يعلم أقتله كلب المحموس أو المسلم حرم) تطبيقا للحرمة كالأولان الحيوان متولدا بين ما كولا وغيره (قوله وقيل يحمل ذبيحتهم) وهو العتيد لأن لم قصد في الحلية ولكن قطع خلق طائفة غير بخلاف ذبيحة النائم (قوله ولا يحمل صيد الصبي الخ) أذليس لم قصد صحيح صار كالأول استرسل الكلب بنفسه (قوله وقيل يحمل ذبيحته مطلقا) سواء فهم الإشارة أم لا كالمجنون

الحرم

الحرم والصيد لا يفرق وقد مر في الحج ولذبح الخلال الصيد في الحرم حرم نص عليه في الركن الثاني في
 التذحيح وهو كل حيوان مأكول لا يحل ميتته فيه حياة مستقرة غير مريض وفم قيود الأول الحيوان فلا
 مدخل للذبح في غير الحيوان ولا يحرم الصوف ولا ينجم بجزء الجوفى وشبهه الثاني المأكول فلا يصلح
 البغل والجار وشبههما بالذبح وذبحه كونه الثالث لا يحل ميتته فالسك والجرا دوامى معناه لا يحتاج
 إلى الذبح على مائى والسك الصغار إذا شويت من غير شق جوفها وإخراج ما فيها حل لا يكمل الصبر تتبع
 ما في جوفها ولو وجدت سمكة في جوف سمكة حلت إذا أقطعت وتغيرت إلى السرفين ويكره ذبح السمك
 إلا إذا كان كبيراً بطول بقاؤه فيستحب إراحته وحرم قطع فلقمته السمك حيا ولا يحرم أسنانه ولا يحرم
 ابتلاع السمكة حية ولو قلى سمكاً قبل موته أو طرحة في الزيت المغلى عصي ولا يحرم وقيل لا يصح الرابع الحياة
 المستقرة إلا إذا كان مرصفاً لا يشترط كاسيائى والحيوان المقدور لا يحل إلا بالذبح في الخلق والبة ولا فرق
 بين الأنسى في الأصل والوحشى المستأنس أو المظفور به والتوشح جميع أجزاءه مذبحة مادام على نوحته
 حتى إذا رمى إليه سمياً أو أرسل إليه جارية فغاب شيأ من بدنه ومات حل والأنسى إذا توشح كما إذا نذع
 أو شردت شاة حل الرى إلى الذبح وغيره وبارسال الجارية عليه ولو تزدى بهى في شردى يمكن قطع حلقومه
 فكأنه لا يأكى في التوشح بمجرد الأفلات بل إذا تيسر للحوق بعدوا واستعانوا بمن يستقبل البهة فليس
 ذلك بشرط ولا يحقق الشراء وحل الهجز في الخلال فكالصيد ولا يلزمه الصبر إلى السكون وحصول القدرة
 ولو نذع بهى من السارق فرمى السارق إليه وقتله حل كالأوغسب شاة ذبحها والحرج المفيد للحل في الناد
 والمتردى أن يفضى إلى الزهوق وإن لم يكن مذفولاً أو أرسل السلاح أو كلبه الملع إلى صيد فأصابه ثم أدركه حيا
 ولم يبق فيه حياة مستقرة إن قطع حلقومه أو مرسته أو أجابه وخرج معاؤه أى أبان حشوته حل وذنب
 أسرار السكين على حلقومه ان بقيت فيه حياة مستقرة وتعد ذبحه ولم يكن منه قصير إن اشتغل بسل السكين
 فأت قبل الذبح أو امتنع ببقية القوة أو لم يجد من الرمان ما يمكن الذبح فيه أو اشتغل بطلب المذبحة أو شوج به إلى
 القبلة أو وقع منه كبح أو احتاج إلى قلبه فأت حل وإن لم يتعدر وتركه حتى مات أو لم يكن معه مذبحة أو آلة يذبح
 بها أو سقطت وضاعت أو غضت منه أو تشفت في القعدة أو اشتغل تشد بدنها أو أمر طهر السكين على حلقه
 فأت حرم كائى الحيوانات الأسيرة كالوترى معين من شاة فله ذبحه ومات ولو شك في أنه يمكن من ذبحه
 أو لم يمكن حل ولا يشترط العدوى إلى الصيد إذا أصابه السهم أو الكلب بل يكفي بالمشى عادة كشى الساعى إلى
 الجعة ولو أسرع قليلاً فحسن ولو كان الصيد في العدو وفى بدم منجل فضر به وقتله حل ولورى إلى صيد فقد
 نصفين حل السكل ولو أبان عضوانه بسيف أو غيره فإن كان يحرق أحده فذلك وإن كان يفرمه فذقة
 وأدركه وذبحه أو جرحه جرحاً أثم فذا فالحضو حرام والبدن حلال وإن مات من تلك الجراحة بعد زمان
 (قوله) لا يحرم ابتلاع السمكة حية) لأنه ليس فيه أكره من قتله وهو جائز (قوله) حرم قطع فلقمته) لا
 فيه من التعذيب وقيل يكرهه والميل صاحب الصفة (قوله) عصي ولا يحرم) أى ولا يحرم أكلها أو حاله هذه
 فتأمل (قوله) وقيل لا يصح) لأنه يجوز ذلك أذهو كذبح غيره وإنهسى عن التعذيب بالنار أنما هو فيما يؤذن
 في قتله أكله بالذبح وهو المعتقد (قوله) واللة) وهى أسفل العنق والخلق أعلاه (قوله) إذا نذع) أى نفر
 وذبح شاردة (قوله) فكأنه ناد) من الند وهو النفر كما مر أعابى فكأنه نادى جواز حرمه بالسلاح
 وحله به لا بأس بالركب على المصعد (قوله) مكأ) المكب الساقط على وجهه (قوله) مذبحة) هى السكين العظيم
 (قوله) وغضت منه) أى ولو بعد الرى على المقد خلا فاللقتين (قوله) وتشفت في القعدة) أى علفت ولو
 لعارض بعد صابة الرى على المقدى التحفة خلا فاللقتين وشيئاً إلى الأسنى (قوله) أو لم يمكن حل) لأن
 الأصل عدم تقبيره (قوله) منجل) وهى آلة تصيد بها

والركن الثاني في التذحيح
 معنى الذبوح (قوله) فى
 الخلق) وهو أعلى العنق
 أو البية يفتح أوله وهى
 أسفله والجمع أوله (قوله)
 كإدائى) أى نفر شاردة
 (قوله) أو لم يكن معه مذبحة)
 فى الصحاح المذبحة أى الضم
 الشفرة وهى الشفرة بالفتح
 السكين العظيم وفى
 القاموس المذبحة مثناة
 الشفرة والجمع مذبحة ومضى
 (قوله) وتشفت فى القعدة)
 كسر المجهمة أى علفت
 لغير عارض كاجنه البقتى
 وحرم به فى الأسنى خلافاً
 فى التعفة من أن التشث
 لعارض قصير أى يضاف
 الصحاح التشث بالشيئ
 العلقى به (قوله) ولو شك فى
 أنه يمكن من ذبحه) أول
 يمكن حل) لأن الأصل
 عدم التقبير (قوله) وفى
 يذبح منجل) وهو ما يصبه

(قوله حل البدن دون العضو) وهو الأصح في الروضة وغيره لأنه لا يمين من سبي الزكن الثالث في الآية أي آله الحج والأصطيد (قوله لا السن والظفر وسائر العظام) تخبر بما يهر الدم وذ كرام الله عليه فكلوا ليس السن والظفر وأما السن فظم وأما الظفر فذي الحية ومعلوم بمسألة أي حل مقلته الكلب ونحوه بظفره وأبانه فلا حاجة لاستثنائه والنهي عن الذبح بالعظام قيل تعدي به قال ابن الصلاح ومال الديان عبد السلام وقال النووي في شرح مسلم (٣٧٠) معناه لا تذبحوا بها فاتها تنجس بالدم وقد نهيت عن تنجيسها في الاستباه

لكنها زادوا نكس من ولم يتمكن من الذبح حل البدن دون العضو وقيل حل العضو أيضاً وان مات من جراحة أخرى مذقفة أو غير مذقفة فأصيده حلال والعضو حرام الزكن الثالث الآية وهي أنواع الأول المحدث والجرح كالسيف والسكين والرمح والسهم على العادة ومن الرصاص والنحاس والذهب وأغضب المحدث اللرف أو القصب أو الزجاج أو الحجر فيجوز رمي الصيد بالذبح بجميعها إلا السن والظفر وسائر العظام ولا فرق بين عظم الأدمي وغيره ولا بين المنفصل والمتصل واستثنى البغوي في التعليق عظم السمك ورجحه ولورب عظمها على سهم أو جعله فضله أو قتل به صيداً حرم والمعتبر ما يخرج بدقته أو يقطع محته دون ما يخرج أو يقطع شقه الثاني الثقلات وإذا أثرت بشقلها دقاً أو خنقا حرم كالصعد إذا قتل بشقله بل لا بد من الجرح فيحرم الطير إذا ماتت بندقته ما بها شدة أو قطعت أسهاً أو لا وكذا الصيد إذا وقع في البئر انفق ورثته ومات بالاصدام أو انفق بالاحيولة المنصوبة أو كان رأس الحبل يدهمجر ومات الصيد به أو مات بشقل السيف أو بدواء مهلك أو بسهم لاضل ولا حد أو مات بالثر الضعيف بأصابة عرض السهم أو بدمج بمعد بدأ وسكين كل لا يقطع فان القلع يحصل بقوة الذابغ وشدة الاعتداد بالآلة والمقتول بالسوط والعصا موقود حرم ولومات بضغطة الكلب بلا جرح حل وإذا مات بمسح وسهم حرم وذلك مثل أن يموت بسهم بندقته فأصابه رام أو أمين أو أساب الصيد طرف من النصل جرحه وأثر فيه عرض السهم في مروره فلت وكذا الورى إلى الصيد سهمها موقوع على طرف سطح وسقط منه أو على جبل قد هور به وتردى أو وقع في ماء أو على شجر فأصدم بأعضائه أو وقع على معدن من سكين وغيره ولو تدسج من الجبل من جنب إلى جنب فلا بأس ولو وقع بعد الرمي من الهواء على الأرض ومات حل سواء مات قبل الوصول إلى الأرض أو بعده وألهم الحال جمل كان قائماً موقوع على جنبه فأصابه السهم فأصدم الأرض أو زحف قليلاً ولو لم يجرحه من الهواء ولكن كسر جناحه موقوع ومات حرم وكذا البرج حرم خافيفاً لا يؤثر مثله وعطل جناحه سقط ومات ولو كان المأثر على الشجرة فأصابه السهم فوقع على الأرض من موضعه حل وإن وقع على غصن ثم على الأرض فلا ورى إلى طير الماء فأصابه ومات حل والماء لا كالأرض ولو كان خارج الماء فوقع فيه بعد أصابة السهم حرم ولو كان في هواء البحر والراعى إلى البر حرم وإن كان في البحر حل وجميع ما ذكر في آله بنته الصيد تلك الجراحة إلى حركة الذبوح

لكنها زادوا نكس من الجن ومعنى قوله وأما الظفر فذي الحية منهم كفار وقد نهيت عن التشبه بهم (قوله عرض السهم) يضم العين أي جانبه (قوله والمقتول بالسوط والعصا موقود حرم) لا تتفاه حرمه ولقوله تعالى والمنخنقة والموقود أي المقتول بالعصا في القاموس شاة وقيد وموقود قتل بالخشيب (قوله وإذا مات بمسح وسهم حرم) تغليظاً للحرمان (قوله ولو تدسج من الجبل من جنب إلى جنب فلا بأس) لأن التدسج لا يؤثر في التشبه بخلاف السقوط (قوله ولو وقع من الهواء على الأرض ومات حل) لأن وقوعه على الأرض لا يبدله منه فعفى عنه كما عفى عن الذبح في غير الذبح عند التعذر (قوله أو زحف) أي مشى (قوله ولو كان في هواء البحر والراعى في البر حرم) وإن كان في البحر حل قال الأذرى والظاهر أن جميع ما مر إذا لم يفسد السهم في الماء

(قوله حل البدن دون العضو) وهو المعقد لأنه مبان من سبي الزكن الثالث الآية (قوله لا السن والظفر) تخبر فيه (قوله واستثنى البغوي الخ) والمعصاة لا فرق (قوله والمعتبر في المحدث ما يخرج بدقته) هي ضد الغلط (قوله غشت) في القاموس غشت غشت وأجلد مرقه قل وأكثر (قوله بالاحيولة) وهي حبال تشد للصيد (قوله عرض السهم) يضم العين جانبه (قوله موقود لعدم الجرح) الموقود هي المقتولة بخشب (قوله بضغطة الكلب) في القاموس ضغطة عصمه وزجه وعجزه إلى شئ (قوله بمسح وسهم حرم) تغليظاً لجانب الحرمة (قوله قد هور) دهوره جمعه وقد فيه مهواة (قوله فأصدم بأعضائه) في القاموس الصدم ضرب بصلب مثله (قوله من جنب إلى جنب) أي من أحد جنبه إلى آخر وذلك لأن مثل هذا التدسج لا يؤثر في التلف (قوله ولو وقع من الهواء على الأرض الخ) لأنه لا بد من الوقوع فعفى عنه (قوله أو زحف)

سواء كان على وجه الماء أم في هوائه أو لم يغم فيه قبل انتهاءه إلى حركة الذبوح فان أوانقمن بالوقوع في مثل جثته فمورق لا يحل قطعاً تنبيه أي التورى بحمل الصيد باليسدق لأنه طريق إلى الاصطيد مباح وقال ابن عبد السلام ومجلى والموردى يحرم لأن فيه تعريض الحيوان للهلاك ونؤمن من علمهم اعتماد ظاهر كلامه في شرح مسلم من حل رمي طير كبير لا يقتله البندق بآلها كالوزخ خلاف صغير قال الأذرى وهذا مما لا شك فيه لأنه يقتله غالباً وقتل الحيوان عبثاً حرام والاصطلام

في البندق المتألف فيها

وهو ما يصنع من الخيل أما
البندق المتألف الآن وهو
ما يصنع من الحديد ويرى
بالنار فيحرم مطلقاً لأنه
محرق مذهب ففسر ما عالياً
ولو في الكبير ثم إن سلم
حاذق أنه إنما يصيب نحو
جناح كبير فيثبت فقط
احتمل أصل قوله إن حجر
(قوله حاج) في الصحاح
هاج فلأن أي نار غصبه
(قوله ولا بأس بخلق الدم)
في الصحاح لعقت الشيء
بالكسر العلق لعل أي
لحست (قوله انكشفها)
في الصحاح انكشفت الشيء
أي عدلت عنه مثل كفت
(قوله ولا ينقلب التحريم
على ما استعاد من قبل)
لأن تغير صفة الصائد كأن
ارتد لا يحرم ما استعاد قبل
فكذا تغير صفة الجارح
(قوله بينهما مشكل)
ويمكن الجمع بحل صيد
الكلب وعدم صحة بيعه
وأنه أعلم بالركن الرابع
البيع (قوله فلا يختلط
رأس عصفور أو غيره
بمنشئ حرم) لأنه في
معنى الخلق والخلق
والاختلاف الاستلاب
قوله في الصحاح (قوله ولو
ترك منها) أي قوله ثم قطع
الباقى حرم ولا بقاء للجلدة
التي فوقها (قوله ولو كان
فيه حياة مستقرة حين
ابتدأ بقطع المرى) أي

فإن انتهى حل ولا أثر لعارض بعده من التدهور والانعدام وغيرهما الثالث جوارح السباع كالكلب
والقرد والفهر والباري والشاهين والعصفور والمقاب وغيرهما فما أخذته وجرحته وأدركها كصاحبها ميتاً أو
حركة المذبوح حل كما بشرط أن تكون معلقة فإن لم تكن معلقة حرم وإن أدركه وفيه حياة مستقرة فلا بد
من ذبحه ولكنهما معلقة بشرط الأول أن يبرز بزبوا صاحبه في الابتداء وكذا إذا انقلب واشتد عدوه
وحده الثاني أن يسترسل برأسه وإشارته أي إذا أغراه بالصيده حاج الثالث أن يحكه ولا يخلطه الرابع
أن لا يأكله ولا كل المشوة كالأكل اللحم ولا بأس بخلق الدم الخامس أن لا ينضم من الصائد إذا أراد الأخذ
منه ويشترط في جوارح الطيور أن تهيج عند الاغرام وان تحرك الأكل ولا مطمع في أنزجارها بعد الطيران
ويبعد اشتراط انكشفها في أول الأمر السادس أن يشكر الأمل والمشروطة في التعليم بحيث يفسد على
الظن تأدب الجارح ولم يقدر العدد والرجوع إلى أهل الخبرة بلباع الجوارح وقيل أقله ثلاث مرات وإذا
تكرر ثلاثاً نال ما قبل في الرابع وإذا ظهر كونه معلماً أي كل مرة من علم صيد قبل قتله أو بعده حرم ذلك
الصيد ولا بد من استئناف التعليم ولا ينقلب التحريم على ما استعاد من قبل إلا إذا تكرر ذلك فلا ينقلب
ولو لم يسترسل إذا أرسل أول يبرز إذا بزر بعدما كان معلماً فكأن كل واحد كل جوارح الطيور كما كل
الكلب وبعض الكلب من الصيد نجس يظهر بالفسل سر استأنف غير (قوله ذكر الرافعي) وما بعده
في كتاب البيع أن ما لا يصيد من السباع ولا يسله كالأسد والفهر والذئب لا يصح بيعه وذكرناه أن الفهر ما
يصيد ويحل ذبيحته والجمع بينهما مشكل بالركن الرابع البيع وهو التذيف قصد بقطع تمام الحلقوم
والمرى في المقدور بلامعين بالقلبت بقطع من حيوان يجمع فيه حياة مستقرة وفيه قيود الأول التذيف
فلا يكفي الإرج الزهق في المقدور كما مر الثاني التصدوسياً في مثله في فصل الاصطياد الثالث القطع فلو
اختلف رأس عصفور أو غيره بمثل حرم الرابع قطع الحلقوم والمرى فلو قطع غيرهما من المقدور عليه حرم
والحلقوم يحرم النفس والمرى يحرم الطعام الخامس قطع تمامهما ولو ترك منهما أو من أحدهما شيئاً
وان قل ومات الحيوان أو انتهى إلى حركة المذبوح ثم قطع الباقي حرم وكذا التخرج السلاح من رأسهما أو من
رأس أحدهما ولو أمر السكين متصفاً بالحيين فوق الحلقوم والمرى وأبان الرأس حرم ولو قطع من القفا
سحق انتهى إلى قطع المرى والحلقوم عصى ونظران انتهى إلى حركة المذبوح حين انتهى القطع إلى المرى
أو شك فيه فيقتل وقطع الحلقوم والمرى بعد ذلك لا ينفع وإن لم يمت بل كان فيه حياة مستقرة فقطعها محل
كالو قطع بدان الحيوان ثم ذكاه ولو كان فيه حياة مستقرة حين ابتدأ بقطع المرى ولكنه إذا قطع المرى
وبعض الحلقوم انتهى إلى حركة المذبوح لما له من قبل حل والقطع من مفصلة العنق كالقطع من القفا ولو
أدخل السكين في أذن السبيل ليقطع الحلقوم والمرى داخل الجلد ففيه هذا التفصيل فإذا وصل السكين
إلى المذبح وجبته مستقرة حل والأعلا السادس المقدور فغير المقدور عليه كمنذح كاس السباع عدم العين
أي منى (قوله والقرد والفهر) سر تعري فغما في أوائل البيع (قوله انكشفها) أي منعه (قوله ولم يقدره
العدد) وهو المعتد (قوله ولا ينقلب إلخ) أي تغير صفة الصائد بالارتداد لا يحرم ما صاده قبل فكذلك تغير
صفة الجارح (قوله والجمع بينهما مشكل) ويمكن الجمع بأن ما هان فروض فيها أقبل التعليم وما هانك فإذا
لم يقبله فقامه حتى تعرف عدم مطابقة الجواب في حاشية الحاجي لمقصود المنصف بالركن الرابع البيع
(قوله فلا يختلط) الاختلاف الاستلاب (قوله قطع تمامهما) أي تمام تدويرها حتى لو وقع القطع
في وسط المستدير مثلاً الثاني المتصل بالدم المسمى بالخرقة حل إن لم يخرج منه شيء (قوله وكذا التخرج
السلاح من رأسهما) أي أي قطع بعض الحلقوم والمرى واقبل السلاح فخرج من رأسهما وفي البعض
الغير المخطو منها على حاله (قوله كاس) أي في الركن الثاني في القيد الرابع

فهم (من شرط وجود الحقيقة المستقرة عند ابتداء الذبح فقط وهو المقصد كما لا يلام خلافاً لما نقله عن بعض الحكماء من أن قوله لا يذبح في قطع الحلقوم) إلى قوله سولانه (٢٧٢) اجتمع مع المذبح ما يمكن أن يكون له أثر في الأجزاء والأصل التحريم (قوة

ولو أكلت بهيمة نباتاً مضراً
 (الح) قال ابن حجر في التحفة
 نعم لو أتت بهيمة إلى حركة
 مذبح بوجع مرض وإن كان
 سبباً لكل نبات مضرك في
 ذبحه لأنه لم يوجد ما يحال
 عليه الهلاك فإن وجد كان
 أكل نباتاً يؤدي إلى الهلاك
 غالباً اشترط وجود الحياة
 للمستقرة فيعند ابتداء
 الذبح فطم أن النبات المؤدى
 لمرض لا يؤثر بخلاف
 المؤدى للهلاك (قوله وكذا
 لو وقت قرصة أو أكل) قال
 في الصحاح القرص واحدة
 القروح وقرصه قرحا جرحه
 فهو قرح قال والاكثة
 بالكسر الحكة (قوله
 وقبل يركن إلى الحركة
 الشديدة) أي بعد الذبح
 لأنها تدل على الحياة
 المستقرة عنده (قوله
 وقوام الدم) في الصحاح
 قوام الأمر بالكسر نظامه
 ومجاده وملاكة الذي
 يقوم به (قوله وإذا شككنا
 في الحياة المستقرة (الح)
 للشك في المذبح وتغليباً
 للتحريم (قوله ولا يشترط
 البسلة في الذبح) لأن الله
 تعالى أباح ذبح أهل
 الكباب وهم لا يسمون
 غالباً فدل على اتعابهم
 واجبة وقال أبو حنيفة إن
 ترك التسمية عند المذبح وإن نسهاحل (قوله ويستحب تحميد الشفرة) بفتح الشين أي السكين (قوله وإن
 المسلم لو ذبح للكعبة أو لرسول سولانه مما أهله لتعريفه الله

فلو أخذ الذبايح في قطع الحلقوم والمريء وأخذ آخر في زرع حشوته أو اللص في خاصرته وأقطع من لحم
 حرم ولا فرق بين أن يكون المعين مذقفاً لا غرد أو لم يكن ولو اقرن بقطع الحلقوم قطع الرقبين من الغنابان
 بروت مدية من القفا أو سوى من الحلقوم والتقاط حرم ويجب أن يسرع الذبايح في القطع ولا يشترط بحيث يظهر
 اتها إلى الحيوان إلى سركه المذبح قبل تمام قطع المذبح وهذا قد غلط سابق إن الدمحي أن يكون في الحيوان
 حياة مستقلة عند الابتداء بقطع المذبح قال الرافعي ويشبه أن يكون المقصود هنا إذا تحقق بمعية إلى حركة
 المذبح ووجد هناك ما إذا لم يتحقق وقال النووي بل الجواب أن هذا مقصور على محل ذبخته بخلاف الأول فصل
 الثامن أن لا يكون الألة عظماً أو دماً فصلها التاسع أن يكون في الحيوان حياة مستقرة ولو جرح السبع
 صيداً أو شاةً وانهدم سقف على بهيمة أو جرحته حامة قادر كما صاحبها بهيمة فحبها وفيها حياة مستقرة
 حلت ولو تيقن أنها تملك بعد يوم أو يومين أو أقل أو كثروا لم يكن فيها حياة مستقرة بل كانت في حركة
 المذبح أي سركتها كالحياة الحيوان التي ذبح حرم والحياة المستقرة وعدمها في الحيوان كما مر في أول
 الجراح في الإنسان ولو مرضت شاةً أو بهيمة أخرى وصارت إلى أذى الرمي ولم يبق فيها حياة مستقرة
 فذبحت حلت ولو ذبح المريض وعلم حياته مستقرة حقيقة وشك في أنه مات بالمرض أو بالذبح حل ولو أكلت
 بهيمة نباتاً مضراً وصارت إلى أذى الرمي فذبحت حلت وكذا وقعت قرصة أو أكلتها وصيرها إلى حركة
 المذبح فذبحت ويستيقن الحياة المستقرة تارة وطمأن أخرى بالامارات فيها الخ كالتشديد أو بفجاء الدم
 وتدفقه ولا يكتفيان وقيل يكفي الحركة الشديدة ولو انصم إلى أحدهما أو كليهما فرائز وإمارات تغيب الظن
 أو التمعين كصوت الحلق وقوام الدم وغيرها كتحريك الفم والافتح وقيل أنما يحتاج إلى علامات أو إذا
 لم توجد الحركات أو الانفجار معاً بل وجد أحد همدان أو الآخر فأن وجد معاً كفت معهما علامة أخرى وإذا
 شككنا في الحياة المستقرة ولم يرجع في ظننا حي حرم ولا يشترط البسلة في الذبح ولا النبذ ويستحب تحميد
 الشفرة وإصرارها بقوة وتحامل ذهابها وعودها والجدي في الأسراع واستقبال الذبايح القبلة وتوجه المذبح إليها
 ونسبة الله تعالى عند الذبح وإرسال الكب والسهم والأصابة ولو زكها عدا كره ولا يجوز أن يقول بسم
 الله واسم محمد لأنه يترك قال الفرز ولا يجوز أن يقول بسم الله ومحمد رسول الله بخفض الدال ولا يجوز بالرفع
 قال الرافعي ولا يبعد الجواز في خفض وفي الشامل وغيره من النص أنه لو كان لاهل الكباب ذبيحة بذبحونها
 باسم غير الله كالمسيح حرم وفي كتاب ابن كعب لو أن اليهودي ذبح لوسى أو النصراني لعيسى أو للمسيح
 حرم وإن المسلم لو ذبح للكعبة أو لرسول سولانه أو لرسول من رافلان حل وفي كتاب إبراهيم المروردي
 وتعليق البغوي أن ما يذبح عند استقبال السلطان تقريباً إلى أهله بخاري بفتح يع قال الزواي ولو ذبح

[illegible]

فصل في اصطياد الجرح الزهقي الوارد على الوشى المقصود بغلبة في الموت وليعقود الاول
الطرح فيخرج منه الخنق والوقود نحوها الثاني الزهقي فلو ادماه مات عطشا وعدوا اوفزعا وصدمة
واقترا من سبع حرم الثالث الوشى فلا يحصل المقصود عليه بترهقي بل لا بد من مذهب الرابع المقصود
المقصود درجات الاولى قصد اصل الفعل الجرح فلو كان في يده سكين فشق والجرح به صيد ومات واكن
نصب مجلاني الشبهة تقتصر به صيد ومات اوفس سكيناً واكن في يده فاحتك بها شاة واقطع
فلقومها وروعت على خلق شاة فقتلت حرم ولو سلك السكين ذبحوا حركت الشاة خلفها بها سميت لان
موت كان الحركتين وتلك يضبط للثانحة ولو في شاة فاضربت اوعدت وماتت حلت واذا استرسل
كسب بنفسه وقتل صيد احرم معلقا كان اول حركته ولو اكل والحالة هذه لم يقدح في كونه معلقا ولو جره
لسا استرسل فزجره وقتل احرم اغراه فاسترسل وقتل كان ليزجره ولو زجره بل اغراه وقتل حرم زادى
وهو وحده لم امل الثانية قصد عين الصيد فلا يرسل سهماً في الهواء اوفى فضاء لا اختيار فيه اوفى يرى
في فاعترض صيدا فاصاب به حرم وكذا ان كان يرى الصيد ولكنه كان يرى الى ذئب اوحلف فاصابه
رى الى ما تله حجر اوفى نومة اوفى ذمياً واختره ولو اكن صيداً فقتله حل وكذا لو نطه صيداً حرم ما ولو ذبح
واو اخل في ظلمة فقتل شتر راو حيواناً آخر نحو ما حل ولورى في ظلمة الليل وقال ربما صبت صيدا
باب حرم ولورى الى صيد لا يرامو يحس به في ظلمة او بين اشجار متقل حل الثالثة قصد نوع الصيد
باب حرم من سرب من الطيابة وارسل كلبا فاصاب واحدة منها حل وان لم يقصد عينه ولو قصد ظلية منها فاصاب

هـ (قوله مستركا) أى راد الماذكر من بعض المسائل يعنى قال الراعى حالة كونه مستدركا لأخطأ
 روم فيموضا لما ذبح للعبود وغيره (قوله أسفل العنق) بيان اللبة (قوله ويقال بالمرءى) أى وقيل
 طان بالمرءى (قوله فباركا) روك البعير أخته

صل الاصلياد **قوله والوقت** هو الضرب بالخشب **قوله أوعدوا** مشتق من الصد وهو المشي
قوله جروم وهي القرب الخشبية في أصل الشجرة **قوله فاصاب حرم** لانه لم يقصد
 الصبيح بل بخدمته فسها وصيغنا **قوله ملته تل** لانه علماني الجملة **قوله الى السرب** أى

(قوله والافبارسكا) في
الصحيح برك البعير يرك
بروكا استناخ

فصل الاصطیاد (قوله
أرثونومة) في القاموس
جرونومة الشيء بالضم أصله
وهي التراب المجتمعة في
أصل الشجر والذي ينفيه
الريح وقرية الخلل (قوله

(١) : قوله ولورواه الى الصديق
 (٢) : قوله ولورواه الى الصديق
 (٣) : قوله ولورواه الى الصديق
 (٤) : قوله ولورواه الى الصديق
 (٥) : قوله ولورواه الى الصديق
 (٦) : قوله ولورواه الى الصديق
 (٧) : قوله ولورواه الى الصديق
 (٨) : قوله ولورواه الى الصديق
 (٩) : قوله ولورواه الى الصديق
 (١٠) : قوله ولورواه الى الصديق

(قوله ولوأرسل كلبا إلى الصيد الخ) لأن المعتبر أن يرسله إلى الصيد وقد وجد (قوله ولو جرحه بالرمي فغاب الخ) لاحتمال موته بسبب آثره أو بما
 يؤثره من جرحه لا أنه ربما جرحه أو أصابه (٣٧٤) بوجه آخر (قوله وقيل الحل أصح دليلا) هذا ما قاله في الروضة وقال

في المجموع أنه الصحيح أو الصواب واختاره في التصحيح وشرح مسلم قال ثبتت فيه أحاديث صحيحة ولم يثبت في الصحيح شيء لكن صحح في النهاج كصلاة نحره لاحتمال موته بسبب آثر وقوله الأصل عن الجمهور قال البلخي وهو المذهب المتعمد وبه بطرق حسنة ما يقيد تلك الأحاديث المطلقة بأنه يعلم أو يظن أنه قتله وحده (قوله وأزال منته) أي طهره فصل ملك الصيد بضبطه باليد وان لم يقصد التملك ولو سعى خلف صيد فوق الأضياع لم يملكه حتى يأخذه ولو جرحه جرحا مرة ففقد أثره ما فاز منه أو كان طائر أبصر أو بعد وكسر جناحه أو طهر وهدو كالعامه فكسر جناحه ورجله ملكه ويكفي إبطال شدة العدو وصورته بحيث يسهل اللحوق به ولو وقع في الشبكة المصوبة لم يملكه ولو طرد حتى وقع فيها فاصحابها للطارد ولو وقع في الشبكة لم تقطع الشبكة وأقلت قال الماوردي فإن كان ذلك لقطعه عاد إلى الإباحة والأفلا قال الأمام في النهاية والغزالي في الوسيط والبسيط وقوع في الشبكة ثم أقلت بحدوث أذهب به لم يزل ملكه على الصحيح وبقطع البغوي في التعليق قال البغوي في الفتاوى ولو تقفل الصيد بشبكة ثم قطعها وأذهب بها فأخذه أو كان ذهب بها أو كان بعدو بها فتمتع بملكه من أخذه ولو كان يجرحها فلها بحيث يمكن أخذه من يده فلا يملكه ولوأرسل كلبا وأقيد فأثبت صيد الملك ولكن لو أقلت منته وأخذه أو استرسل بلا إرسال وأخذه لم يملكه ولو أخذ منه غيره ملكه ولو أجاز الصيد إلى مضيق لا يقدر على الإفلات بان يدخل في بيت أو محوط أو بركة صغيرة أو حوض صغير يسهل الأخذ منه ملكه ولو أضره إلى بركة أو ساحة فلا ولو تحمل الصيد بمنزعه و صار مقدورا عليه لم يملكه ولو وقع الصيد في ملكه و صار مقدورا عليه أو عوش الطائر في داره أو باض وفرخ وحصل القدرة على البيض والفرخ لم يملكه ولو أقلت الصيد من يده لم يزل ملكه ولو أخذه أخذه من يده قطع (قوله وأغيره) أي غير ذلك السرب حل لأنه قصد الصيد في الجلالة (قوله ولوأرسل كلبا إلى الصيد الخ) لوجود ما يعتبر بها وهو الإرسال إلى الصيد (قوله ثم رجده ميتا حرم الخ) لاحتمال موته بسبب آثر (قوله منضمها) أي متعلقها (قوله الحل أصح دليلا) والاول هو المتعمد (قوله وأذفت لا يقطع النج) لأنه ميتة صار كالقدور (قوله منته) أي طهره فصل ملك الصيد بضبطه الخ (قوله فوق الأضياع) أي لجزء من المشي ونحوه (قوله فان كان ذلك لقطعه) أي لقطع الصيد الواقع فيها (قوله قال البغوي في الفتاوى ولوا الخ) هذا هو المتعمد وبني ماسر من المطلقة على (قوله ولوأضرها) أي أجازها أضرار إلى بركة الخ (قوله ولو وقع الصيد في ملكه و صار

لا يقدر به إلا الصياد والقدر سعى في التملك كما قاله الرافعي لكن يصير بذلك أحق به من غيره وليس لغيره دخول عليه ملكه وأخذ ما كان فعل ملكه كغلبه فيمن يحجر موثا أو أحياء غيره كما جمعه في المجموع واقتضاء كلام الروضة فإن قصد الاصطياد بذلك كان

مضى أرغفة وحفر فيها حفر ثلث مصيدا أو بنى دار التمشيش الطيرا وقصد بغليته الأرض المحرقة تعشيشه ملكه قاله في الاسنى (قوله وقيل
 بملكها وينفذ تصرفه فيها بالبيع وغيره) كما هو ظاهر أحوال السلف وهذا ما رجع النوى وهو المعقد في الاسنى والتحفة قال ابن حجر
 فيها فرغ من ول ملكه بالاعراض عن نحو كسرة خبز من رشيد وعن سنابل الحصادين وবাদة الخاددين ونحو ذلك مما يعرض عنه عادة
 فيملكه آخذوه وينفذ تصرفه فيما أخذوا ظاهر أحوال السلف ومنه يؤخذ انه لا فرق في ذلك بين ما يتعلق به الزكاة وغيره مما يحاط به ذلك بخلافه
 عادة لكن بحث الزكوى ومن تبعه التقيد بما لا يتعلق به لانها تتعلق بجميع السنابل والمالك ما مور بجمعها وأخرج نصيب المستحقين
 منها اذا لم يحل له التصرف قبل إخراجها كالشريك في المشرقة (٤٧٥) بغيرانه شريكه فلا يصح إعراضه قال ولعل

عليه ولو أرسل بنفسه وخلاه أو قال حرره وخلاه فكذلك ولا يجوز أن يفعل ذلك ولا يجوز زفيره أن يصيده
 ولو قال عند الإرسال أبعثه لن يأخذه حصلت الإباحة ولا ضمان على من أسكه ولا ينفذ تصرفه بالبيع وغيره
 ولو أتى ثمرة وكسرة خبز من ضاعنهما لم ير ملكه وهو إباحة لا يملكهما الأخذ وقيل يملكهما كالسنابل
 المتشقة ولو أخرج من جلد ميتة فأخذ غيره ودفعه ملكه ولو اصطاد صيده عليه أثر الملك بأن كان موسوما
 أو مقربا أو محضرا أو مقصودا الجناح لم يملكه ولو اصطاد سمكة في جوفها دة مشقوقة لم يملك البقرة وهي
 لقطة وإن كانت غير مشقوقة فيملكها ولو اخترى سمكة فوجد في بطنها دة غير مشقوقة فلم يشترى وإن
 كانت مشقوقة فبالباق قال الأرفق ويشهد أن يقال إنهم اصطاد السمكة وفيه نظر بل يبنى أن يقال إن القطة
 كذا كذا أنفأ ولو تحول بعض الحمام من برج إنسان إلى برج آخر وجب على الثاني رده ولو حصل بيع أو
 فرخ فتابعه لا تقي كالوقوف عبده على أمته أو عبده على أمان ولو ادعى الصول على آخر لمصدق الابينة ولو كان
 التحول مباحا فله التملك ولو شك في أنه من المباحات أو غير مباح تناوله ولو تحقق اختلاط ملك الغير بملكه
 وعسر التمييز له لا كل الاختیار كما لو اختلط ثمرة غيره بشرة أو شاته بشاته وليس لواحد منهما التصرف
 في شيء منهما ببيع أو هبة من ثالث ولو باع أو وهب أحدهما من الآخر صح للمحاجة ولو باعاه أو هب من ثالث
 ولا بدريان عين اليها ولكن الأعداد معلومة لها كالتوماتين والقيم متساوية ووزع الفئ على أعدادها
 صح وإن جهل الأعداد والقيمة متساوية فلا إلا أن يتقار على شيء أو يقول كل منهما بملك الحمام التي في
 هذا البرج بكذا فيكون الثمن معلوما ولو نال على شيء أو تقاسموا ببيع أو باع أحدهما جميع الحمام
 بأذن الآخر صح ويقسمان الثمن ولو اختلط حمام بمحما وأحما مملوكة بمحما مباحة محصورة لم يجز
 الاصطياد منها ولو اختلط بمحما ناحية تجاز ولو اختلط حمام إراج لا تنحصر بمحما بلدة أخرى مباحة
 الخ لا مثل ذلك لا يقصده الاصطياد نعم لبي دار التمشيش الطيرا وقصد بغليته الدار المحرقة تعشيشه ملكه
 (قوله حرره) أي اعتقته (قوله فكذلك) لانه ملك قهرى كالارث (قوله ولا يجوز أن يفعل ذلك) لانه يشبه
 سواها الجاهلية ولا نه قد بحثنا عما لا مباح فيعاد (قوله وهو إباحة) إلى قوله وقيل يملكها الأخذ وينفذ تصرفه
 فيها بالبيع ونحوه أخذنا بظاهر أحوال السلف هذا هو المعتمد وقد مر في الزكاة واللقطة ماله تعلق بذلك وإعلم
 أن محل حل التقاط السنابل إن لم يشق على المالك والاسوم (قوله موسوما) من الوسم وهو العلامة مقربا
 القرط ما يجمل في الأذن (قوله بل يبنى أن يقال إن القطة) هذا هو المعتمد خلافا لما أطلقه الشيخان أنه المأخذ
 (قوله فتابعه للاتي) أي لا للذكر (قوله أو عبدا) أي جاره على أمانه أي أبق الجار (قوله حل تناوله)
 إذا الظاهر أنه مباح (قوله) أو يقول كذا كذا منهما بملك الخ ولا نظرا في جهالة عين البيع وقدره للضرورة (قوله)

أن يحوط عليه ويسقط داخل الجدار وكذا أن لم يحوط عليه وأسقط خارج له لكن لم يحدث المباحة حذره وذكر المصنف مسئلة التمار في
 آخر الأطعمة والسنابل في اللقطة (قوله ولو اصطاد صيده عليه أثر الملك الخ) لانه يدل على أنه كان مملوكا فقلت فهو لقطة وأضالة (قوله وأبصر
 على إتان) في الصحاح العبر الجار والوشى والأهلى أيضا والاتي عبرة والاتان الجارة وثلاث آمن والضم والكسرة أن يسمتين وأن تن بالسكون
 وفي القاموس العبر الجار وغلبي على الوشى والجمع أعيار وعبار وعبور وعبور وعبور (قوله ولو شك في أنه من المباحات) وغير مباح
 تناوله لأن الظاهر أنه مباح (قوله) أو يقول كل منهما بملك الحمام التي في هذا البرج بكذا) واحتملت الجهالة في عين المبيع وقدره
 للضرورة فقول في لابه من حلف من الرخصة وغيرها

في الحنفية في الكبر والتورى في الرضا والنفال في شرح الباب واما اختلاطها فان على حنفية غيرهم ان يفرق
 التحفة في حواشيها مثل حرام (٢٧٦) كسرام ودهن أو حب مثله جازله ان يزل قدر الحرام بنية القسمة

بازا الاصطفاة **خاتمة** قال الرافعي في الكبير والتورى في الرضا وصاحبها لحاوى في شرح الباب ولو
 اثبات حنفية انسان على حنفية غيره أو نصب مائى في مائع وجعل المقدار من فالحكم كفى اختلاط الحام
 بالحام وفيه تصرع بران المختلط مشترك غير هالك وقد كروا في باب النصب انه اذا نصب مثليا وخلطه بمتلى
 كان هالكاً ينقطع حتى ماله منه وليس ذلك الامتضاة مصرعته الوجه ما ذكره الامام والغزالي والمتولى
 والقشيري وغيرهم وهو ترجيع عدم الهلاك وتأو بل نص الشافعي رضى الله تعالى عنه وتضعيف ما اختاره
 الرافعي ومنايعه في النصب وبيان ذلك من وجوه ذكرها الاصحاب الاول انه ليس هالكاً حاكماً ولا حاكماً
 الاول فظاهراً ومالك الثاني فلانه اذا حلف انه لا يأكل طعاماً بدأ وطعاماً اشترا من يدخله بطعام عمره أو
 منه قدر اصالحا ككفاً وكفيع حنث الثاني اذا خلطه ما فليس الغاصب أولى بذلك من الآخر بل الآخر
 أولى به لانه غير متعلقان عداله كالفيل ينكس الامر وعليه يحمل قول الشافعي رضى الله تعالى عنه اذا اختلط
 الذائب بالذائب اذهب اذهب ويؤول ويقال اذهب الى الغاصب اذا رضى المالك بیده الثالث انه يؤدي الى الحال
 بيانه انه لو نصب من ز يد مكيلاً ومن عمر ومكيلاً وخلطه ما فان عداله كالفيل ينقطع حقيقاً واذا انقطع فيقتل
 الملك اليه فيعمر غصبه وتعد به علة اثبات الملك له في شيء لم يكن له فيه ملك وهذا هو الشطط الظاهر الرابع
 حيث خلط اثنان قصداً أو أحدهما اذن الآخر اشتركا فيه هذا أولى بالشركة وعلى الخلط ثبت الشركة
 وهذا سداً بها الخامس لو نصب صيغاً وصيغ به ثوب نفسه وتغير الفصل اشتركا وهذا أولى السادس منع
 الشافعي رضى الله تعالى عنه على أن حنفية رضى الله تعالى عنه تلك العاصب العبد الآبق بالضمان وهذا
 تلك بمجرد العدوان بالضمان وأنى تملكه بتغير المنسوب فكيف بماله بتغير هذا عين منه أبى حنفية بل
 وليس ذلك الامتضاة مصرعته) قال شيخنا شهاب الدين في الصفة فرع لو اختلط على حرام كسرام ودهن
 أو حب مثله جازله ان يزل قدر الحرام بنية القسمة وتصرف في الباقي ويسلم الذي عز له صاحبها من وجده
 والا فلتاظر بيت المال واستقل بالقسمة على خلاف المقرر في الشريك للضرورة اذا الفرض الجمل بالمالك
 قال ومن هذا اختلاط أو خلط نحو دراهم لجاعة لم يتغير بل يبقه ان قسم الجميع بينهم على قدر حقوقهم
 وزعم العوام ان اختلاط الحلال بالحرام يحرمهما بل وفيه أى في المجموع كل روضة أن حكم هذا كالحام
 المختلط ومراعاة التشبيه في طريق التصرف لاقى حل الاجتهاد اذ لا علامة هنا لان الفرض ان السكل صار
 شيئاً واحداً لا يمكن التمييز فيه بخلاف الحام فان قلت هذا ينافي ما مر في النصب ان مثل هذا الخلط يقتضى
 ملك الغاصب ومن ثم اطال في الاورار في رد هذا اذ لك قلت لا ينافي لان ذلك فيما اذا عرف المالك وهذا فيما
 اذا جهل كقتره ورض استواهما في معرفة فاهنا ما هو انهما وان افرز قدر الحرام من المختلط أى بغير
 الاراد وهذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقيد باعطائه البدل كما مر فتأمل انتهى كلامه رحمه الله (قوله وتأو بل
 نص الشافعي رضى الله عنه) وهو قوله الآتى اذا اختلط الذائب الخ (قوله وعليه يحمل قول الشافعي الخ) أى
 على ان الغاصب ليس أولى بذلك من الآخر أولى منه يحمل قول الشافعي رضى الله عنه اذا اختلط
 الخ (قوله أو ويؤول) أى يؤول قول الشافعي وقوله ويقال الخ بيان لتأويل قول الشافعي رضى الله عنه
 (قوله وعلى الخلطة ثبت الشركة) يعنى مبنى الشركة الخلطة (قوله وهذا) أى كون الخلطة حال كاسد
 بأبهاى باب الشركة (قوله العبد المنسوب) أى الآبق أى من عند الغاصب بالضمان أى التملك بالضمان (قوله
 وأنى تملكه) أى منع الشافعي تملكه (قوله بتغير المنسوب) أى بالانق (قوله وهذا) أى كون الخلط
 هالكاً هو عين منه أبى حنفية بل وراءه أى فوفه بكثير كالإخفى

وتصرف في الباقي ويسلم
 الذى عز له صاحبه ان وجد
 والا فلتاظر بيت المال
 واستقل بالقسمة على
 خلاف المقرر في الشريك
 للضرورة اذا الفرض الجمل
 بالمالك فادفع ما قيل
 يتعين الرفع للقاضي ليقاسمه
 عن المالك وفي المجموع
 طرقة ان يصرف قدر
 الحرام الى ما يجب صرفه
 فيه وتصرف في الباقي بما
 أراد ومن هذا الاختلاط
 أو خلط نحو دراهم لجاعة
 ولم يتغير فطر بقاءه ان قسم
 الجميع بينهم على قدر
 حقوقهم وزعم العوام ان
 اختلاط الحلال بالحرام يحرمه
 باطل وفيه كاروضة أن حكم
 هذا كالحام المختلط مراده
 التشبيه به في طريق
 التصرف لاقى حل الاجتهاد
 اذ لا علامة هنا لان الفرض
 ان السكل صار شيئاً واحداً
 لا يمكن التمييز فيه بخلاف
 الحام فان قلت هذا ينافي
 ما مر في النصب ان مثل
 هذا الخلط يقتضى ملك
 الغاصب وقد اطال في
 الاورار في رد هذا اذ لك
 قلت لا ينافي لان ذلك فيما
 اذا عرف المالك وهذا
 فيما اذا جهل كما تقرر
 وبغرض استواهما في

معرفته فاهنا ما هو انهما وان افرز قدر الحرام من المختلط أى بغير الاراد وهذا لا ينافي ملكه لانه ملك مقيد باعطائه
 البدل كما مر فتأمل (قوله وهذا هو الشطط الظاهر) في الصحاح الشطط مجاوزة القدر في كل شيء والشاطط البعد أو شط في القضية

أي جابر (قوله ولو بث) في الصعاح ثم بدأ إذا كان منشورا متفرقا بعضه عن بعض **كتاب الاضحية** بضم الهمزة وكسر هاء مع تخفيف الياء وتشديد دها وجها شاشي تفيد بالياء وتخفيفها وهي سنة مؤكدة على الكفاية تنفع عنص من أهل يشدان تعددوا والافسنة عين وظاهر أن حصول الثواب فيما ذكر للمضحي خاصة لانه الفاعل كما في القيام بفرض الكفاية قال شيخ الاسلام وبجزم به ابن حجر لكن بسقط عنهم الطلب بفعل واحد منهم وأوجبا بوجئفة على المقيم (٣٧٧) بالبداء املك اصابعك كوايل بشرط مالك الاقامة

(قوله لا تحب الا بالندر) كسائر القرات ويجب قوله جعلت هذه اضحية كاسياني (قوله والجذع) من الغان ما استكمل سنة تامة نعم ان اجذع قبلها أي سقط سنن اجزا كالو تمت السنة قبل ان تجذع ويكون ذلك كالبلوغ بالنسب والاحتلام فانه يكتفي فيه

وراءه بكثير الساع لو غلط النفس المثلثي بمثل لم يمنع الرجوع فهذا أجدر به الثامن اذا اختلط المبيع المثلثي بمثل قبل القبض فلا يفسخ البيع ويشتركان فهذا أحق به التاسع قال البيهقي والروائي والقشيري وغيرهم اذا اثالثت حنطت زبد على حنطة لعمر واشتركا وهذا نصريح الشركة لا بالهلاك العاشر اذا غصب حنطة وطحنها وخبزها بنقله من ماله كما يلز باد فكذا ذلك هنانا خطبه بالاجود وان خطه بالمثل فلا يجاف وان خطه بالارداء كالتغير بالنقص وهو لا يمنع الرجوع **كتاب النذر** ولو بث بذرة على نذر غيره من حنفة وبوعه وأثار الارض فهذا المسئلة دائرية مسئلة النصب والاثبات فان قاننا انه كاطلاك فينقطع حق الاول من محمولها وبغيرم البات مثله وأجور مثل أرضه فان كانت مستأجرة ومستعارة فيضمن المالكها وان قلنا ليس بمالك فاشتركا والحاصل يتو بما ينسب بذرة بهما ان علقا قدرهما وان جهلا أو أحدهما فلا يلحق الا الحاخفة والمقاسمة تراضيا تفاضلا ونسوبا كما في الجماعات المجهولة

أسبقهما وبصرحى الرضة (قوله ولو اشترى عبدا) اثنان في شاتين متاعا لم يحز لهما التضحية (قوله ولو اشترى عبدا) اثنان في شاتين متاعا لم يحز لهما التضحية (قوله ولو اشترى عبدا) اثنان في شاتين متاعا لم يحز لهما التضحية (قوله ولو اشترى عبدا) اثنان في شاتين متاعا لم يحز لهما التضحية

كتاب الاضحية وهي سنة مؤكدة لا تحب الا بالندر ولو اشترى بذرة وبقرة أو شاة نيتها لم تضحية كالواشترى عبدا بنية الوقف والاعتاق والتضحية شروط الاول أن يكون المذبح ابلا أو قرا أو غنما فان كان غيره لم يكن اضحية ولا يحصل نواها بل يكون صدقة ولا يجزئ من الضان الاجلذم أو الجذعة ولا من الادل والمعز والبقير الا الشني أو الشية والجذع من الضان ما استكمل سنة والثني من الادل ما استكمل خسا ومن المعز والبقير ما استكمل سنتين ولو اشترى اثنان في شاتين متاعا لم يحز لهما التضحية بهما الثاني أن يكون سلبعا من العيوب التي تنقص اللحم فلا يجزئ العيباء والعوراء والجرباء وان قل جربها والتولا التي لا ترمي الا قليلا والمرضة البين مرضها والراء الجاء البين عرجها والجفاء التي لا تقي لها ولا التي قطعت اذانها أو بعضها وأبين ولا التي انكسرت رجليها ولو الذبح ولا التي لم يخلق لها ذن ولا التي أخذ الذئب مقدارا ابتها من فخذها أو غبيرةا ولا مقطوعة الالية أو الضرع أو اللسان أو بعضها ولا التناثرة الاسنان ولا ما من البسر من المرض

الاجزاء انما هو عيب ينقص اللحم لا مطلق العيب فالاولى أن يفرق باختلاف لماخذلانه ثم تخليص الرقبة من الرق وقد وجد بذلك وهنا التضحية بشاة ولم يوحدهما بفعله قاله في شرح الرض (قوله والتولا)

(قوله أجدر به) أي أليق بالرجوع (قوله فلا يجاف) بتقديم الجيم أي لا اضرائى عدم انقطاع حق المالك به (قوله ولو بث) في القاموس بث الخبز بشره وقرقه **كتاب الاضحية** (قوله وهي سنة مؤكدة) أي على الكفاية تنفع عنص من أهل يشدان تعددوا والافسنة عين وحصول الثواب للمضحي خاصة لانه الفاعل كما في القيام بفرض الكفاية بمسقط عنهم الطلب بفعل واحد منهم (قوله والجذع من الضان ما استكمل سنة) نعم لو سقط سه قبل تمام السنة أجزا ويكون ذلك كالبلوغ بالنسب والاحتلام (قوله لم يحز لهما التضحية بهما) اقتضارا على ما ورد به الخبر (قوله والعوراء) هي التي ذهب حس احدى عيبيها (قوله لا تقي لها) أي لا يخلق لها ذن والها (قوله ولو بالذبح) قال في الرضة ولو اضحى بها ليضحي بها فاضطرت وانكسرت رجليها وأعرجت تحت السكين لم يحز منه على الاصح لانها عرجاء عند الذبح (قوله ولا التي لم يخلق لها ذن) لان الاذن عضو لازم عاليا

(٤٨ - انوار - ثاني) وهي المحنة التي قل رعيها لان ذلك يورث الهزال فطاهر المتن وغيره واخرها لا يجزئ ولو سميته لانها مع ذلك تسمى معينة قاله ابن حجر (قوله والمرضة) التي لا يخلق لها عيب من ذلك لما رواه الترمذي وبمعناه مع لا يجزئ في الاضاحي العوراء البين عورها والمرضة البين مرضها والراء الجاء البين عرجها والجفاء التي لا تقي لها ولا التي لم يخلق لها ذن وهو المنح أي لا يخلق لها ذن البين من ذلك يؤثر في اللحم بخلاف البسر الذي يصحاح النبي عن العظم وشحم العين (قوله ولا التي لم يخلق لها ذن)

لأن الأذن عضو لازم غالباً (قوله ولا بالقلقة البسيرة من العضو الكبير) كغفخذ لأن ذلك لا يظهر بخلاف الكبير بالإضافة إلى العضو
للتصان اللحم (قوله والموجود) أي مروض عروق البيضتين قال في الصحاح في باب الحزمة والوجاء بالكسر ممدود ض أي دق عروق
البيضتين حتى يتعصق فيكون شبيهاً بالخصاء (قوله وان كثرت زوانه) بالكسر أي طريقه على الاتي (قوله وأفضلها البيضاء ثم العفراء ثم
السوداء) قيل للتعبد وقيل غسن المنظر وقيل طلب اللحم قال في الصحاح الاعفر الأبيض وليس شدة البياض وشاة عفرأ يعلو بياضها
حرة (قوله والسنة بها عن أهل بيت) (٣٧٨) المراد سقوط الطلب بفعل الغبر لا حصول الثواب كما مر أول الباب عن

ابن حجر وشيخه رجهما
الله تعالى (قوله لا يغرو بها
من ثالث أيام التشريق)
وقال الأئمة الثلاثة يومان
بعد النحر (قوله ولا يشترط
أن تقتنر النية بالذبح) بل
يجوز أن تقدم كافي الزكاة
والصوم **في تنبيه** أحقوا
في الأصحية والمهدي على أن
النية فيها حيث رجبت
ونبت تكون عند التبع
وجوز تقدّمها عليه لا
تأخيرها عنه وذكر في
المجموع عن الروياني وغيره
أنه يباح ذمّ النسل
وأقرهم وتبعه السبكي وغيره
أن النية فيها عند التفرقة
وعليه يجوز تقدّمها عليها
كأن كاذباً تنافي بين البابين
لامكان الفرق بأن المقصود
من الأصحية والمهدي مثله
إرافة الدم لأنها فداء عن
النفس فكان وقت الإرافة
هو التبع فتعين قرن النية
بها مسألة ومن ذمّ النسل
جبراً لخل وهو أن يحصل
بإرفاق المسكين والمحل

لذلك هو الشرف فيعين قرن النية بها مسألة فإن قلت لم يأت في كل التقديم عما يمين دون التأخير قلت لا
عهدنا في العبادات تقديم النية على فعلها ولم يعهد فيها تأخيرها عن فعلها وسرأه المتقدم يمكن استصحابه إلى الفعل كالتمتع به بخلاف المؤخر
عن الفعل فإنه غطت سببه إليه فلم يمكن البطاقة فيه قاله ابن حجر في التحفة (قوله ولو لمحي عن الغير بلاذنه لم يقع عنه) ولوميتاً فإن أذن له
وقعت عنه بصورة الأذن في الميت أو من مهي بها (قوله ولو لمحي عن نفسه وأشركه غيره في ثوابه جاز) وعليه حل خير مسلم أنه صلى الله تعالى عليه
وسلم يحيى مكش وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد (قوله وإذا دخل العشر كره له بد التضحية إن الخ) وقيل يحرم ذلك به قال أحدوا سحقي
في فصل إذا كان في سلكه بدنة أو شاة إلى قوله بخلاف ما لو نذر عتق عبد بعينه الخ لأن الملك فيه لا ينتقل بل ينتقل عن الملك بالكتابة وفيها

عبر
عهدنا في العبادات تقديم النية على فعلها ولم يعهد فيها تأخيرها عن فعلها وسرأه المتقدم يمكن استصحابه إلى الفعل كالتمتع به بخلاف المؤخر
عن الفعل فإنه غطت سببه إليه فلم يمكن البطاقة فيه قاله ابن حجر في التحفة (قوله ولو لمحي عن الغير بلاذنه لم يقع عنه) ولوميتاً فإن أذن له
وقعت عنه بصورة الأذن في الميت أو من مهي بها (قوله ولو لمحي عن نفسه وأشركه غيره في ثوابه جاز) وعليه حل خير مسلم أنه صلى الله تعالى عليه
وسلم يحيى مكش وقال اللهم تقبل من محمد وآل محمد (قوله وإذا دخل العشر كره له بد التضحية إن الخ) وقيل يحرم ذلك به قال أحدوا سحقي
في فصل إذا كان في سلكه بدنة أو شاة إلى قوله بخلاف ما لو نذر عتق عبد بعينه الخ لأن الملك فيه لا ينتقل بل ينتقل عن الملك بالكتابة وفيها

ذكره ينتقل الى الساكنين ولهذا الواجب يحصل به خلاف العبد لانه المستحق للعنف وقد تلقى ومستحق ما ذكره يكون (قوله وقع الموضع وبغيرها المالك) أي على المستحقين لانه مستحق الصرف اليهم فلا يشترط فعله كدالدية لان ذبحها لا يقتضي التنية اذا فعله غيره أجزاً كالألحيت قال الراعي وهذا يؤيد القول بان التعيين يعني من التنية واجب عنه ما مفرض في التعيين بالنذر لا في التعيين بالجلس (قوله وعلى الذابغ الارش) لان اراقه الدم قرينة مقصودة وقد قوتها (قوله اوقفه في مصارفها الخ) لان تعيين المصرف الى المالك وفوته عليه مع الذبح (قوله بخلاف ما لو نذر اعتاق عبداً بعينه) لما سر (٣٧٩) ان ملكه لم يزل عنه ومستحق العتق هو العبد ومستحق الاضحية

غير تقصير فاشي عليه ولو اقلها المضحي أو نلت يوم النحر بعد تمكنه من التذبح لزمه أكثر الاسرى من فقيرها وتحصيل مثلها جنساً ونوعاً وسناً ولو اقلها أجنبي لزمه فقيرتها ويشترى بها المعنى مثلها أو دونها وان لم يخب بالمثل بخلاف ما لو نذر عتق عبداً بعينه فقتل قاتله يأخذ لقبة لنفسه ولا يلزمه شراء عبداً بها وعاقبه ولو ذبح أجنبي أضحية آخر معينة بلا ذن في ذبحها وقع الموضع وبغيرها المالك وعلى الذابغ الارش ويشترى بها شاة أو مقصص فان اقلها بالأكلا وأقربها في مصارفها وتعدرا الاستدراك كالأنف فليس هناك فقيرتها لبشترى المالك بها بدلاً ولو نذر أن تصدق بمال بعينه زال ملكه عنه بخلاف ما لو نذر اعتاق عبداً بعينه مالم يعتقه ومع ذلك لا يصح بيعه وإبداله ولو قال عينت هذه الدراهم عماني ذمتي من الزكاة والشهد لم يتعين ولو نوى جعل شاة معينة تحية ولم يلفظ لنصر تحية ولو قال عينت أو جعلت هذه الشاة ذمتي لذكرى الذي ذمتي أو بقى على أن أضحية عماني ذمتي تعينت لكن لو نلت قبل وقت الذبح وجب اليدل لان المعين وان زال ملكه فمضون كالموكلان له دين على رجل فاشترى منه سلعة بذلك فتلقت قبض قبض في بدائعها ينسخ البيع ونحو الدين ولو قال لعبيتي أو سخلتي أو فصيلة جعلت هذه أضحية وأنذران يضحي بها زه ويحرمى محرمى الضحايا في الاحكام وقيل يلقو في الأخيرين كالواشار الى طلبة ولوعين عبيداً عن كفارة هي في ذمتهم تعين فان تعين لزمه اعتاق سالم وكل دم وجب من غير التزام كدم النعق والقران وجبرانات الحجج وأعين عماني الذمة من دم حلق أو طيب أو غيرهما يجوز له الاكل منه وغرم قيمة ما أكل وكذا الملتزم بالنذر مجازاة وأبدائه معينا وأمر سلا في الذمة ويستحب الاكل من الطلوع ولا يجوز الاتلاف ولا البيع ولا اعطاء الجزاء منه أجزاً ويجوز لفقره ومسكنه ولا يجوز تمليك الانبياء وجزاء اطعامهم واطعام الجزاء ويجوز تمليك الصغار أياً بل يجب التصرف بالبيع وغيره ولا يجوز مطلقاً ولا يجوز زحل الاضحية ولا كل الجبيع بل يجب التصديق بقدر ما ينطلق عليه الاسم ويجوز صرف كله الى سكين واحد وإلى مكاب وشبههما والافضل في الطلوع التصديق بالبيع والتبرك باكل لقمة ولقمتا ويستحب أن لا ينقص التصديق عن الثلثين وله ثواب التضحية بالكل

(قوله بخلاف ما لو نذر عتق عبداً الخ) لان الملك في العبد لا ينتقل بل يمتك عن الملك بالسكية وفإذا ذكر ينتقل الى الساكنين (قوله وقع الموضع) اذ ذبحها لا يقتضي التنية كالألحيت فتأمل (قوله وبغيرها المالك) لانه مستحق الصرف الى الساكنين (قوله وعلى الذابغ الارش) لتفويته القرينة المقصودة التي هي اراقه الدم (قوله بخلاف ما لو نذر اعتاق عبداً بعينه) لان ملكه لم يزل عنه كاسر ومستحق العتق انما هو العبد ومستحق الاضحية الساكنين (قوله أو فصيل) هو ولد الاضحية اذا انفصل عن أمه (قوله ويجرى مجرى الخ) لوجود الجنس فيها بخلاف الصبي هذا هو المتمدن (قوله مجازاة) كان قال ان شئ الله يرضى مثلاً فلي أن تصدق بهذه الشاة (قوله الجزاء) هو من ينحر الجبر (قوله عن الثلثين) أي ثلثي الشاة (قوله وله ثواب التضحية بالكل) أي وان تصدق بالبض وقوله والتصدق بالفض أي له ثواب التصديق بالبعض فقط لحصل تعالى فكذلك انما وأطعموا

البائس الفقير أي الشاهد بالعرف وكان صلى الله تعالى عليه وسلم يأكل من كبداً أضحية قال في شرح الرص وعظا هان محل ذلك اذا ضحى عن نفسه فلو ضحى عن غيره فإنه كيت وأوصى بذلك فليس له ولا لغيره من الانبياء الاكل منها به روح الفصال في البيت وعطاه بان الاضحية وقت عنه فلا يعمل الاكل منها الا إذا نه وقد تعذر فيجب التصديق به عنه (قوله ويستحب أن لا ينقص التصديق عن الثلثين) كذا في الرضة وقوله جاعته عن الجذب وهما آخرون عنه أنه يأكل الثلث ويهدي الى الانبياء الثلث وتصديق بالثالث قال ويشبه أن لا يكون اختلافاً في الحقيقة لكن من اقتصر على التصديق بالثلثين ذكر الافضل أو توسع وجعل الهدية صدقة ودليل جعل الاضحية ثلاثة اقسام

قَاتِ وَارِءِى مَنْ اِهْصَى اللّٰهُ تَعَالٰى عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَنْ نَفْسٍ بَعْدَ النِّبُوَّةِ قَالَ فِى الْجُمُوعِ بَاطِلٌ (قوله ولا يجوز من مال المولود) لان العقيقة ربع وهو متنع من ماله ولوقى من ماله ضمن كما فى الجمعة على الجموع عن الاصحاب (قوله واخلاق) قال فى الصحاح اخلاق صرب من الطيب وقد حلقه اى طيبته واخلاقه

٢٢ (قوله واخلفي أفضل) قال النووي في تهذيبه والسنن في الرجل حلق العانة والى المرأة تنفها (قوله والسنة غسل البراجم) جمع رجه يضم الموحدة والجيم ولوى غيرا الوضوء وهي عقد الاصابع ومغاسلها (قوله ويسن خضاب الشيب) قال الاسمعي الشيب بياض الشعر والشيب دخول الرجل في حد الشيب من الرجال قاله في المصاح (قوله ويكره تنفه) أى الشيب وتنف اللحية إظهارا للسر ودخول الصورة واستعمال الشيب بالكبريت أو غيره طيبا للشيوخ وغواظا للرجال لاجل الراسة قاله في الاسنن قال ابن حجر عذروا عنهما في اللحية خصالا لم يروها عنهم تنفها وحلقها وكذلك الحاجبان وبحت الأذى من كراهة حلق ما فوق الحلقوم من الشعر وقال غيره أنه مباح قال الغزالي في الاحياء واختلف السلف فيما طال من اللحية فليل لئلا ينقض عليها ويقص ما تحت القصعة (٣٨١) وقد فعل ابن عمرو رجعا عن الثامن واستحسنه الشعبي وابن

بعض الرأس وترك بعضه وأما حلق جميع الرأس فلا بأس لمن يخف تعبه ولا بأس بترك كل من حف ويستحب فرق شعر الرأس والأدهان غباى وقتا وتجنب حجب الأول والا كتمت حال ثلثا في كل عين وتقليم الاظفار وإزالة شعر العانة والأباط الحلقى أو التنف أو القص أو التوردة وأخلفي أفضل وفي الأظفار التنف أفضل وقص الشارب بحيث يبين طرف شفتيه بياظها وازجرجل الشعر وتسمج اللحية ويبدأ في الكحل باليمين ولا يؤخرها عن وقت الحاجة ويكره كراهة شديدة عن أربعين يوما أو السنة غسل البراجم ويلحق بها إزالة ما اجتمع من الوسخ في معاطف الأذن وصاها وفي الألف وسائر البدن وسن خضاب الشيب بجمرة أو صفرة ويكره تنفه بالسواد حرام إلا الحاجة للغزو ولا بأس بمخاطبة الكافر والمبتدع والعاسق بكنيته إذا لم يعرف غيرها وخيف من ذكره باسمه فتنة وسوم تليق بالإنسان بما يكره وإن أصف به

﴿ كتاب الأطعمة ﴾

الأصل في الطعام والحيوان الحلال الأما يستنبه أصول الأول ما من الكتاب أو السنة على تحريم مفرام كالحمر والخنزير والنبد واللبنة والمنخقة والموقودة والنطبعة والمنجسة والمصورة والمنجسة التي تحصل غرض أو ترى السهام حتى تموت والمصورة التي تمزج وتحبس حتى تموت ويحل الخيل والحمر الوحشية وتحرم الاحلية والبالغ وما تولد من مأكول وغيره ولو أن شاة بسخلة تشبه الكبش وما روى كتاب نزاعها تحرم والورع أن لا تؤكل الثاني يحرم كل كل ذى ناب من السباع وهو الذى يدعو على الناس والبهائم وينقوى ببناءه كالسب والاسد والفهد والبر والذئب والوشق والذئب والفهد والقرود والفيل والحرة الوحشية والاسية وابن آدم ويحرم كل دى يخلط من الطيور وهو الذى يدعو ويخلبه ويعيش بكالبازي والشاهين والصقر والباشق والسر والعقاب وجميع جوارح الطيور ويحل الابل والبقرة والغنم

نوع من الطيب (قوله لمن خف) أى سهل عليه (قوله غسل البراجم) أى عقد الاصابع ومغاسلها (قوله) وسن خضاب الشيب) هو دخول الرجل في حد الشيب وهو بياض الشعر

﴿ كتاب الأطعمة ﴾

(قوله أصول) من ص أو غيره (قوله والمنخقة) هى التى ماتت بالخنق والموقودة هى التى ماتت بصرب الخشب والنطبعة هى التى ماتت بالطع (قوله والبير) وهو حيوان من السباع يعادى الأسد (قوله وابن آدم) حيوان فوق الثعلب ودون الذئب صوته يشبه صوت الصبيان (قوله والعقاب) وهو نوع من كرائم

واسم حسنة الشعبي وابن سببرين وكره الحسن وقادة (قوله وسوم تليق بالإنسان) قال الله تعالى ولا تأتوا بالالقياب أى لا تدعوا بعضكم بعضا لقب بكره ومن ذلك ترخم الاسم به صرح في الرزمة ويجوز ذكر القلب المكروه بنية التعريف لمن لا يعرفه إليه

﴿ كتاب الأطعمة ﴾ أى بيان ما يحل وما هو محرم (قوله الأما يستنبه أصول) من نص أو غيره (قوله والمنخقة) هى التى ماتت بالخنق والموقودة هى التى ماتت بصرب الخشب والنطبعة هى التى ماتت بالطع (قوله وابن آدم) حيوان فوق الثعلب ودون الذئب صوته يشبه صوت الصبيان (قوله والعقاب) وهو نوع من كرائم

لا ينتفع به في الركوب والجل ما تصرف الا لشاة بهالى لها نامة بخلاف الاحلية (قوله وتحرم الاحلية) وان توحشت للهى عنها خير الصالحين وفيها خلاف مالك رحمه الله تعالى (قوله الثاني يحرم كل كل ذى ناب من السباع) للهى عنه خير الصالحين والنايب الفارسية ذندان بشر (قوله والبير) بموحدين الاولى مفتوحة والثانية مسكنة وهو حيوان من السباع يعادى الاسد ويقاله الفرقاق يضم الفاء وكسر النون (قوله والفيل) جمه فيلة وأفيال وكنيته أبو جحاح والفيل المدكور في القرآن كنيته أربعاس واسمه محمود وعن البوشنجى أنه اخبر لنفسه حل الفيل كذهب مالك (قوله وابن آدم) بالدهو كى يمارح طوبى للحباب والافخار يعوى ليلا اذا استوحش بما يشبه صياح الصبيان فيه يشبه من الذئب والثعلب وهو موقود ودون السب ويقاله بالفارسية شفال (قوله ويحرم كل ذى مخلب) كسر الهم للهى عنه خبره مسلم (قوله وجميع جوارح الطيور) خلافا لما ثبت قال بكرة

(قوله والويل) قال في القاموس الويل بالفتح نيس الجبل والجم أوعال ووعول ويقال به بالقرسية بزكوى (قوله والضب) قال المبرمى هو حيوان معروف للذكور كزان ولا تقي فرجان لا تسقط أسنانه إلى أن يموت وسوماً بحنية (قوله والاضبع) خلافاً لحنية (قوله والضب) بالثنية لأنه لا يتقوى بناه ولأنه من الضبات يسمى بالاحصين (قوله والارب) لأنه يبعث بوركه إلى التي على الله تعالى عليه وسلم فقيهه كل من رواه البخاري وسوماً أو بحنية محتجاً بها بتحريض كالضبع (قوله والسمور) بفتح المهملة وضم الهمزة المستددة والسنجاب بالمهملة والجم وهما نوعان من غالب الترك (قوله والفنك) بفتح الفاء والنون والقاف الثانية وكل منهما ذو بية يتخذ جلداه فرواً والحواصل جمع حوصلة (٣٨٢) ويقال لها الحوصلة وهو طائر أيضاً كبرمن الكركي وذو حوصلة عظيمة يتخذ منها فرواً

والزال والوعسل وبقر الوحش والضب والضبع والضب والارب واليرجوع والوبر والبابل والزرافرة والسمور والسنجاب والفنك والقاقم والحواصل وعناق الأرض والداني وابن عرس وقيل يحرم الداني واليرجوع ذو بطة يطوى في الذنب على رأس ذبها كيمت من الشعر لها بقصاؤها رجل طوال نهد وبرجلها وتقيم بدنها إلى صدرها يقال لها عند نادر والوبر ذو بطة في صدر السنور أو كبرجاء صغيرة الذنب حسنة العينين شديدة الحياء ترجح في البيوت في بعض الأماكن أي تحبس وتعلم يقال له عند نار وجماله والبابل يقال أنه عظيم القنفاذ يرى بشوكه كالسهم والزرافق حيوان يقال له اشتراك بلسك الثالث ما أمر بقتله غرام كالحية والعقرب والفأرة والغراب الباقع والحدأة وهونوع من العقاب وكل سيم صار كلاسدو الذنب وغيرهما في معناه وقد يكون للتحريم سببان فأكثرو يحرم البغاة وهي طائر أيضاً بطيء الطيران يقال له عند ناماه كبير يحرم الرخوة والعق و الغراب الأسود الكبير ولا يحرم الصغير وهو غراب أسود أو رمادي اللون وقيل يحرم ولا يحرم الزاغ وهو غراب أسود صغير يأكل الزرع وقد يكون محار المنغار والرجلين الرابع ما نهى عن قتله غرام كالحمل والنحل والخطاف والصرود والهدد وكذا الخفاش والقلق وكل ذات طوق من الطيور حسال واسم الحمار يقع على الجميع فيدخل فيه القمري والديسي والجم والفاوخت والورشان والقطا والحجل وما على شكل المصفور وحده خللا و يدخل فيه الصعوة والزرزور والسائي والنقر والبليل والجرعة والعنديل وبجل النعامة والديك والدجاج والكركي والحبارى

الطيور (قوله والويل) وهو نيس الجبل (قوله والضب والضبع) الأول حيوان معروف للذكور كزان ولا تقي فرجان والثاني حيوان معروف ومن عجيب أمره أنها تحبض وتكون سنفاً كراوسنة أي كذا تقل عن المبرمى (قوله والفنك) دابة فروها طيب أنواع الفرو (قوله والقاقم) ذو بية تلخ ويتخذ من جلدها فرواً والحواصل جمع حوصلة ويقال لها حوصل وهو طائر أيضاً كبرمن الكركي وذو حوصلة عظيمة ويتخذ منها فرواً (قوله وعناق الأرض) يقال لها سباء كوش (قوله والداني) ذو بية كالسمور كذا في القاموس (قوله وابن عرس) هي ذو بية اشتراً أصل أسك كذا في القاموس (قوله عظيم القنفاذ) القنفذ بوزن شوك الظهر والجمع قنفاذ (قوله اشتراك) لأن فيها مشابهة للبعير والبقير (قوله وقيل يحرم) وهو المتمدن وقهر في البيع بيان الغراب وأقسامه فراجع (قوله والورشان) ذكر القمري وقيل طائر يتولد بين الفاخت والحامة (قوله والقطا) جمع قطاة وهي طائر معروف وأجمع جملته بتقديم المهمة وهي دجاجة البر (قوله والصعوة) وهي صفوراً حر الرأس (قوله والنقر) وهو صفور صغير أحر الألف (قوله والحبارى) طائر معروف ثقيل الطيران

العقيقة كانت العرب تنسب صوته (قوله والقلق) هو طائر طويل القن يا كل الحيات وصع فلا يصل لاستغيانه والشرقاق وروي كل ماذف ودع ماصف (قوله والورشان) بفتح الواو والأذ ذكر القمري ويقال له ساق وحقيل طائر يتولد بين الفاخت والحامة والقطا جمع قطاة وهي طائر معروف وأجمع جملته بفتح الواو الماهل جمع ما له وهي طائر على قدر الجأح كقطا أحر المنغار والرجلين ويسمى دجاج البر وهدد الثلاثة قال في الروضة أنها أدربت في الجأح (قوله الصعوة) بفتح الصاد وسكون المهملة ينصف صفوراً حر الرأس (قوله والنقر) بضم النون وفتح المهملة مصفور صغير أحر الألف (قوله والجرعة) بضم الحاء المهملة وتشديد الجيم المتشوخة والعنديل بفتح العين والبدل المهملة ينهما نوعان من المصفور (قوله والحبارى) وهو طائر معروف شديد الطيران

(قوله والشرقي) بفتح الميم وكسر هاء كسر القاف وتشديد الراء وكسر هاء اسكان القاف وتخفيف الراء ويقال له الشرقي وهو طائر أحمر ملون على قدر الحمام (قوله والدرج) وهو طائر أسود باطن الجاحش وظاهره أبيض على خلقه القطا لأنه اللفظ قاله في الصحاح والقاموس (قوله ولا يحل اليوم والهام) اليوم طائر يقع على الذكر والآن حتى يقول في صياحه صداداً وقيادة فيختص بالذكر وكنية الانثى أم الحراب وأم الصبيان ويقال لها غراب الليل والهام جنس

(٣٨٣)

من طير الليل (قوله برن) قال الأصمعي

البرائن من السباع والطيور بمنزلة الانامل من الانسان قاله في الصحاح (قوله الا في شعبة) الشعبة بالصم طرف الصن وصدع الخيل يأوى اليمن المطر والجمع شعب وشعب قاله في القاموس (قوله الخريش) بالتشديد نوع من السمك كذا في الصحاح والقاموس وهو غير المارهي كداني المغرب (قوله وما لك الخزين) وهو طائر من طير الماء طوي العنق ولرجلين ويقال انه يقف في الماء ولا يشرب مخافة أن ينقل فيموت عطشا واذن عر عنه حزن على ذهابه وعدم شربه ومن ثم سمي (قوله مالك الخزين) وهو من النخاس حيوانات البحر على شكل الضب الا انه أكبر دليل يحرر به انه يعيش في البر ولا يوجد الا في نيل مصر ويتقوى ذنابه ويعدى الانسان وسائر الحيوانات (قوله ويحرم السنان) بكسر النون وهو جنس

والشرقي والتدرج والدرج اليوم والهام قال في المغرب الصرد طائر يقع في البطن أخضر الظهر ضخيم الرأس ضخيم المنقار وله برن وهو مثل القارية في العظم ويسمى الأخضر تخضرة ظهره ولا يخيل لاختلاف لونه لا يكاد يرى الا في شعبة وأشجرة لا يندرج عليه شيء ويصطاد الصاغر وصغار الطير يتشام به ويحل طير الماء بانواعه الا للقلق قال أبو عاصم هي أكثر من مائتي نوع ولا يوجد لأكثرها اسم عند العرب ولا خلاف في حل شيء منها سوى القلق قال الصيرفي ولا يؤكل من طير الماء البيض غلب لها والاول أصح وما يلهك الماء من الحيوان ضربان أحدهما ما يعيش فيه وإذا أخرج منه كان يعيش عيش المذبذب كالسمك خلال بانواعه الجرب وغيره ولا حاجة إلى ذكره وما ليس على صورة السمك المشهورة خلال أيضا ولا حاجة إلى التفتيش سواء يؤكل منه في البر كالقبر والتم أو لا يؤكل كالسكب والخنزير وغيرهما لأن اسم السمك يقع على جميعها والكل سمك على صور مختلفة الثاني ما يعيش في الماء وإذا أخرج لم يتم قان لم يدم عيشه فكالسمك وإن دام قان كان طائرا كالقط والاوز ومالك الخزين خلال ولا يحل ميتها وإن كان غيرها كالفدع والسرطان والنخاس والسحفة وذوات السموم كالخبي والعقرب حرام قال القاضي الطبري والشيخ أبو حامد ويحرم السنان ومنتع الروي وغيره من مساعدتها وقد سمعت بعض من أتق بقوله من فقها وقتنا ومن غيره من سكان البحرين خنزير الماء هو الحيوان الذي يقال له القندس الخامس المستحيات حرام برديفة نحل ولا حرمه ولا أمر ولا نهى عن قتله يرجع إلى العرب لقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات وقال في الأعراف ويحرم عليهم الخبائث وما يرجع من العرب إلى سكان البلاد القري دون أجلاف البوادي الذين يتناولون مآدب ودرج من غير تمييز وبعتبر عاد أهل البسار والروقة دون المحتاجين ويعتبر حالة الخشب والرافية دون الجنب والشدقة أن استطاعت العرب وأسمت باسم حيوان حلال خلال وإن استحيته وأسمت باسم حيوان حرام حرام وإن استطاعت طائفة واستحيته أخرى أتبع الاكثر فإن استوى أتبع قريش فإن اختلفت قريش ولا يرجع أو شكوا أو لم نجدهم ولا غيرهم اعتبر بأقرب الحيوان شبهة في الصورة والطبع سلامة وعدوان في العلم فإن استوى الشبه أو فقد حل من

(قوله والشرقي) طائر على قدر الحمام أخضر ملون (قوله والدرج) وهو طائر أسود باطن الخناصين وظاهره أبيض على خلقه القطا لأنه اللفظ (قوله ولا يحل اليوم والهام) اليوم معروف والهام جنس من طير الليل (قوله برن) البرن من السباع والطيور بمنزلة الانامل من الانسان (قوله مثل القارية) هي بالتشديد طائر إذا رآه استبشر والمطر وكان رسول الغيث (قوله الجرب) نوع من السمك غير المارهي (قوله وما لك الخزين) هو طير يقال انه يقف في الماء ولا يشرب مخافة أن ينقل فيموت عطشا واذن عر عنه حزن على ذهابه وعدم شربه فلذا سمي مالك الخزين (قوله والنخاس) وهو من حيوان البحر على شكل الضب الا انه أكبر ولا يوجد الا في مصر وهو فقط يحرك فكه الأعلى لا الأسفل (قوله ويحرم السنان) وهو جنس من الخلق له عين واحدة تشكك وإذا غفر بالاسنان يقتله يوجد بجزر الصين (قوله مآدب ودرج) كلاهما بمعنى الشيء

من الخلق يشب أحدهم على رجل واحدة وله عين واحدة تشكك ويقتل الانسان إن قفر به ويقال انه يوجد بجزر الصين يقفز كقفز الطير ويحرر بمحمله على مائي غير البحر (قوله لقوله تعالى يسألونك ماذا أحل لهم قل أحل لكم الطيبات) أي ما تستطيع النفس وتشتهيها ولا يجوز أن يراد الحلال لأنهم سأله عما يحل لهم فكيف يقول أحل لكم الحلال (قوله مآدب ودرج) أي مشى في الصحاح درج الرجل والضب يدرج درج وجامشي

(قوله كبرياء الظهيرة) وأخر بآء كبر من العظاية ويقال له اجلس بتقديم الجيم مخفى القاموس في استقبال الشمس ويدور معها كيف دارت ويتلون أو انما بحر الشمس وهو ذكر أم حبين والجمع سواني والاتي سوانة كذا في الصحاح (قوله والعظاية) وهي لمساء تنسب سام أبرص والعظاء معدود دابة كبر من الوزغة الواحدة عظاية وعظاية قاله في الصحاح وسام أبرص من كبار الوزغ (قوله والثر) بفتح الميم وهو أصغر النحل (قوله واختلفا) (٣٨٤) خلافا لما كان حيث قال الخشرات كلها حلال (قوله وبنات وردان وحاربان)

المنسجبات الوزغ بانواعها كبر بآء الظهيرة والعظاية وهي لمساء تنسب سام أبرص والثر والقار والذباب واختلفا والقار والثراد والصرارة والجعلان وبنات وردان وحاربان والبدان والعكاء وهي دابة تقوص في الرمل اذا رأت آدميا واستئني من الخشرات البر بوع والسب وأم حبين وهو ومن ذوات الارجراد والنفث فانه حلال ومن علامة الحل في الطيور لقط الحبوب ومن علامة الحرمة فيها النمس وأكل النتن واذا تسقط النمل على الارض جاز المرور عليها الحاجة فان أمكن الطروق دون المرور عليها بجز المرور عليها السادس كل ماضر كالزجاج والحجر والسلم والطين والتراب حرام ولا يختص بالجداء الصاب بل في كل الحرور عسلاعى وكل ماضر لا ضرر به خلال الاستقدرات كالتي والحطاط والسمع والعرق ونحوها فاتها حرمة وان لم يستقره شخص فلا تثقات في طبعه واستئني من المستقدرات الماء الآجن فانه لا يحرم كاللحم الخنزير ولا يحرم أكل اللحم نيا وبجوز شرب دواء فيه سم قليل اذا غلب منه السلامة واحتيج اليه لوصف شخص لا يضره السم لم يحرم عليه والنبات الذي يسكر ولا يطرب سوم أكله وبجوز استعماله في الدواء فصل بكمرا كل لحم الحلالة اذا وجد فيه أوقى عرق قهار يخ النجاسة وقيل يحرم وينجب جلدها بالخب ويظهر بالساق والجلالة هي التي تأكل العذرة بلا كانت أو بقرا أو غنما أو دجاجة ولو حبست وعلفت حتى زالت الرائحة زالت الكراهة ولا تزول بنفس اللحم ولا بطبخ وان زالت الرائحة وكما يمنع لها يمنع لبنها ويضها والركوب عليها بلا حائل والسخلة المارة بلبان السكب أو الخنزير أو الأتان كجلالة ولا يحرم الزرع وان كثراز بل في أمسه قال البغوي في الفتاوى ولور يت شاة تعلق مصبوب فان كان قد رآه أو كان نجسا يظهر فيه بر سوم أكله والا فلا يحرم وهذا مبني منه على تحريم لحم الجلالة والافيكه ولا يحرم ولو زاحره على فرس فانت بفساد حل لبنها ويحرم أكل النجس والعسل المتنجس واللبان والمهين الذي ماتت فيه فأرة أو مصفورا أو ضفدع ذائبا وان كثروا كان جامدا طرح ما تعدت اليه ندوة الميتة يؤكل الباقي وحده الاتحاد انه اذا عرف باليد منه لا ينكس في الحال ولو وجد نجاسة في طعام جامد كان مائعا ولا ولم يعرف انها ميتة وقعت فيه فلا يحرم وان غلب على الفطن وقوعها ولا لا اجتماع الاصل والظاهر عملا بالأصل (قوله كبرياء الظهيرة) هي دابة كبر من القطة باستقبال الشمس ويدور معها كيف دارت ويتلون أو انما بحر الشمس (قوله والعظاية) دابة كبر من الوزغة (قوله شبه سام أبرص) هو من كبار الوزغ (قوله والثر) هو أصغر النحل (قوله والقار) وهي دابة (قوله وبنات وردان وحاربان) قيل فارسيتها مارمله وخرميس (قوله ولده) أي ولد الضب وقيل هو نوع من الضب (قوله النمس) أي أكل اللحم طرف الانسان (قوله المحرور) أي الذي غلب عليه الحرارة كالغراوى (قوله الماء الآجن) أي المتغير الطعم أو اللون (قوله الخنزير) أي النتن (قوله ولا يطرب) الطرب الفرع ضد الخزن فصل بكمرا كل لحم الحلالة الخ (قوله وقيل يحرم) الاول هو المتمد (قوله ولا يحرم الزرع الخ) اذا يظهر في نحو الزرع أو حاور بها (قوله ربت) أي برورده شود (قوله)

وقال سيبتهما مارميه وسومس (قوله وأم حبين) بضم المهملة وفتح اللوحدة و شون في آتوه دابة قدر الكسف صفره كبيرة الجوف تشبه الضب بل قال البنديجي انها نوع منه وهي الاثني من الحاربان والذكر سواة قاله في شرح الروض (قوله النمس) وهو بالسين المهملة كل اللحم طرف الانسان وبالشين المجمة أكله بجميعها (قوله السادس كل ماضر) بالين أو العقل (قوله بل لو أكل المحرور) قال في الصحاح والقاموس الحرير والمحرور التي اختلصه سارة الغيط وغيره (قوله فاتها حرمة لاستقذاره) قال في الروض وشرحه وفي حل أكل بعض ما لا يؤكل خلاف قيل مبنى على طهارته قال في المجموع واداننا بظهارته حل أكله لا خلاف لانه ماضر غير مستقدر بخلاف الملى قال البقيني وهو مخالف لنس الامام والنهاية والثمنة

والبحر على منع أكله وان فلا بظهارته وليس في كتب الله بآءه قال ابن حجر ويض ما لا يؤكل له ماضر مطلقا على أكله ما لم يعلم ضرره (قوله الماء الآجن) قال في القاموس والآجن الماء المتغير الطعم أو اللون (قوله اللحم الخنزير) أي النتن في القاموس خنز اللحم خنزوا وخنزنا من فهو خنز خنز (قوله ولا يطرب) الطرب محرمة الفرع والخزن ضد الحركة والشوق قاله في القاموس فصل بكمرا كل لحم الحلالة يقال الحلاله وهي التي تأكل الحلة ففتح الجيم أي النجاسة لانه عن أكل لحمها وشرب لبنها (قوله ولا يحرم الزرع وان كثراز بل في أمسه) اذا يظهر في نحو الزرع أو حاور بها

(قوله ولا يكره ما كحل البيض المسلوقة) أي المطبوخ (قوله ولا يجنب الذي يوجد في بطن الميت كآمين فانه حلال) أشهر به أم لا (لانه جزء من أجزاءه) وكذا جميع أجزاءها ولا يكره بل يباح بكافة منكره ذكاتها مع ظهور الحبل كالتقتل الحامل فودا قال أبو حنيفة لا يباح إلا أن يخرج حيا فيخرج لئلا يضر ما خرج به فأن ذكاته كآمين أي ذكاتها التي أحلتها أحلتها على ما هو في أبي حنيفة الحديث بها النبي يذكي كذا كآمينه وقال مالك أن أشهر به يشترط ذكاته والأفصح بكذا كآمينه (قوله (٣٨٥) أخرج رؤس وفه حياة مستقرة)

قال في الكفاية ولو خرج رأسه ميتا ثم ذبح أم قبل انفصاله حل كقوله البغوي وفي كلام الامام ما يدل على خلافه وهو الوجه (قوله) ذكره جماعة كسب الصواغ كذا في الروضة قال الرافعي لانهم كثيرا ما يخطفون الوعد ويقفون في الربا ليعلم الصوغي باكثر من وزنه قال الاستوى وهو وجه مرجوح اذا صح في الشهادات ان الصانع ليس من أهل الحرف الدينية وقد صححو ان الحائلك منهم فهو دون الصانع وقد صححو ان لا كراهة في الحيا كقوله أن لا كراهة في الصياغة قال شيخ الاسلام قلت لا يازم من ذلك عدم كراهتها لوجود مقتضى الكراهة (قوله وأطهبا التجارة عند الشافعي رضى الله عنه)

واذا نحن دققا معانيس حرم أكله ويجوز اطعامه شاة أو بغيره لمختلف النجاسة ولا يكره أكل البيض المسلوقة بماء ينس كالأكره الوضوء بالمسخن والنجاسة والحوان لما كحل أنما يحل بالذبح الشريه ويستثنى السمك والجراد والجنين الذي يوجد في بطن الميت كآمين فانه حلال أشهر به أم لا وانما يحل اذا سكن في البطن عقيب ذبح الام فاما اذا بقي زمانا طويلا يضطر به يتحرك ثم سكن حرم ولو خرج الجنين في الحار به سكر كآمين أخرج رؤس وفه حياة مستقرة ومات حل ولو خرج رجله لم يخرج الى جرح ولو وجدت منفعة لم تظهر الصورة فيها ولم تشكل الاعضاء حوت وان تشكلت حلت وان أمكن عدم الروح فيه واذا ذكي الحيوان وله بدلا حلت اليد ولا يكره أكل كسب الطعام للعبد كسبر أو عبد بكره للعبد كسبر أو عبد وسه مخا الطاعة النجاسة لادانة الحرفة فكسب الكناس والزبال والبغ والقصاب والخنا بكره ولا يكره كسب القاصد والحائلك والحي والقيم والخلق والسمك والطيب ومعلم السباحة ومجرى السفينة وكره جماعة كسب الصواغ والاخذ على الرقية قال الماوردي أصول المكاسب الزراعة والتجارة والسمعة وأطهبا التجارة عند الشافعي والزراعة عندى ورجمه في الروضة وكذا يجوز أخذ الحرام لا يجوز اعطائه كجواز ما رواه النجفة الا اذا دعت اليه ضرورة اعطاه الشاهر لئلا يجهوا والطام للثابتة عقلا ولا يأخذ ٧ منه أكثر من المعطى في مثل ذلك يأم بالأخذ لا المعطى

فصل في المضطر كل الحرمان كليته والدم ولحم الغنير اذا لم يجد حلالا يجب ان خاف الهلاك كما يجب دفعه كل الحلال ولا خلاف ان احوح القوى لا يكتفى لتناول الحرام وانه لا يجب الامتناع الى ان يشرع على الموت بل لو اتى اليه لم يحل له الا كل ما يجب الاكل اذا خاف على نفسه الهلاك أو الضعف عن الشيء أو الركوب ينقطع عن الرقعة ويضيع ويخاف حدوث مرض مخوف أو طول مرض فكخوف الموت ولو عمل صبره وجهه الجوع حل له الحريم ولا يشترط في الخوف يقين وقوعه ولو لم يكن يقين غلبة الظن وحيث يجب الاكل بأكل ما يسهل الرق ولا يحل الا زيادة على الشبع ولا الشبع ان كان في بلد يشوق الحلال قبل عود الضرورة وان لم يشوق أو كان في بادية وخاف أن لا يتقوى على طعمها لم يشبع فيه الشبع وقيل ان لم يتوقع اقتصر على سدا الرق ولو لم يجد الاطعام الغير وهو غالب أو تمتنع فيقتصر على سدا الرق أم له الشبع فعلى ما ذكرنا في الميتة والحرم الذي يضطر الى تناوله اما مسكرا أو غيرا أما السكر فلا يحل شر به للعش وللأدوى نصر فها يجوز الادوية الجوزة بها أو أغبره فباح الجميع ما لم يكن فيه قتل معصوم

المسلوق) أي المطبوخ (قوله أشهر به أم لا) لانه جزء من أجزاءه ذكاتها كآمين فانه حلال أشهر به أم لا (قوله) كسبر أو عبد) فقوله كسب فعل ماض (قوله كسب الصواغ) وهو الحق لانهم كثيرا ما يمتنعون في الر باليعلم الصوغي باكثر من وزنه

فصل في المضطر (قوله بل لو اتى اليه) لان الاكل حينئذ غير مفيد (قوله ولو عمل) أي قل صبره وجهه أي هزال الجوع حل له الحريم لا يضطره (قوله) وحيث يجب الاكل بأكل ما يسهل الرق) قال في الاسنى ومن تبعه الرق بقية الروح كقوله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان السدلة كور بالشين المجبة بالهامة قال الادريجي وغيره الذي تحفظه انه بالهامة وهو كذلك في الكتب أي والمعنى عليه صحت للمراد سد الحلال الحاصل في ذلك يسب الجوع (قوله فله الشبع) بأن أكل حتى يكره سورة الفروع بحيث لا يطفى عليه اسم جامع لأبواب لا يبق

(٤٩ - انوار) - ثاني (التوكل ولاتها أهم شعاعا لان الحاجة اليها أهم فصل في المضطر كل الحرمان (قوله بل لو اتى اليه) لم يحل الا كل فانه غير مفيد كاصح به في الروضة (قوله ولو عمل) أي قل صبره وجهه أي هزال الجوع حل له الحريم لا يضطره (قوله) وحيث يجب الاكل بأكل ما يسهل الرق) قال في الاسنى ومن تبعه الرق بقية الروح كقوله جماعة وقال بعضهم انه القوة وبذلك ظهر لك ان السدلة كور بالشين المجبة بالهامة قال الادريجي وغيره الذي تحفظه انه بالهامة وهو كذلك في الكتب أي والمعنى عليه صحت للمراد سد الحلال الحاصل في ذلك يسب الجوع (قوله فله الشبع) بأن أكل حتى يكره سورة الفروع بحيث لا يطفى عليه اسم جامع لأبواب لا يبق

للعلماء من أن هذه الحرام قطعاً كما صرح به البند نجى والقاضى أبو الطيب وغيرهما سبق به ابن الرفعة (قوله) يجوز قتل صبيان الكفار) ونسأهم وبما بينهم وأرقائهم وختنائهم إذا لم يجد غيرهم وامتناع قتلهم في غير حال الضرورة خلق الغائبين لأصغرتهم ولهذا لا يجب الكفارة على قتلهم قال البلقيني ومحل الإباحة إذا لم نستول عليهم ولا صاروا أرقاء معصومين لا يجوز قتلهم قطعاً خلق الغائبين (قوله) ولو لم يجد الآدميا معصوماً ميتاً أى غير بني كافي الروض حل له أكله نيأ لأن حرمة الخى أعظم وليس له تجب عليه لما فيه من حثك حوته مع الدفاع الضرر بدونه ما الذي ومثله كل من (٣٨٦)

في النبي فلا يجوز لأحد الأكل منه لكمال حرمة ومن يشه على غيره قاله في شره (قوله) وإن أتى على المضطر وجب القصاص لأنه لم يتعد بخلاف المالك (قوله) ولو لم يمتعه فات جوعاً فلا ضمان) إذا لم يحدث منه فعل مهلك لكنه بائع (قوله) فإن لم يغرده أى المالك العلما له فذلك أى يلزمه مثل ما كتمان كان مثلياً لا يقتضيه في ذلك (قوله) الزمان والمكان فختار) أى في الالتزام (قوله) فلا عوض عليه) حلاً على المساعدة المعتادة في الطعام لأسباب في حق المضطر (قوله) صدق المالك) لأنه أعرف بكيفية بذله (قوله) استحق القبة في التقويم والمثل في المثل) لأنه غير متبرع بل يلزمه أطعامه بما علمت وولاً فيه من التجرىض على مثل ذلك كذا عملهما الرافعي الأول في الصان والثاني هنا جازاً بالهكم

ثم وصحنا هنا قال شيخ الإسلام وهو مشكل بما مر أنفق مسئلة الأطعمة لأجور قال الأذرى قال صحيح وتقرىها كما قال القاضي والفوراني وابن الرفعة عدم اللزوم لأنه متبرع (قوله) ولا يجوز له التأخير إلى تقدير الأجرة وتقرىها) أصيق الوقت عن تقدير الأجرة فإن اتسع الوقت لتقديرها لم يجب تخليصه الأجرة كافي مسئلة المضطر فإن فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستثنين وهو ما نقله في الشامل عن الأصحاب كما قاله الأذرى وقال له الوجه واقتضى كلام المجموع أو أخيراً الباب أنه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نهله كأمم الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور أنه لا يلزمه البذل في تلك الأعراض بخلافه في هذه المسئلة

ثم وصحنا هنا قال شيخ الإسلام وهو مشكل بما مر أنفق مسئلة الأطعمة لأجور قال الأذرى قال صحيح وتقرىها كما قال القاضي والفوراني وابن الرفعة عدم اللزوم لأنه متبرع (قوله) ولا يجوز له التأخير إلى تقدير الأجرة وتقرىها) أصيق الوقت عن تقدير الأجرة فإن اتسع الوقت لتقديرها لم يجب تخليصه الأجرة كافي مسئلة المضطر فإن فرض في تلك ضيق الوقت وجب البذل بلا عوض فلا فرق بين المستثنين وهو ما نقله في الشامل عن الأصحاب كما قاله الأذرى وقال له الوجه واقتضى كلام المجموع أو أخيراً الباب أنه لا خلاف فيه لكنه قبل ذلك نهله كأمم الروضة عن القاضي أبي الطيب وغيره بعد نقله عن قطع الجمهور أنه لا يلزمه البذل في تلك الأعراض بخلافه في هذه المسئلة

بأنه لم يخلصه إلا بوجوه عليه اختصر الاصغرى وشيخنا أبو عبد الله الحجازي كلام الروضة قاله شيخ الإسلام في شرح الروض (قوله فقل
الامر اذا ضاق اتسع) وهو عام في كل شيء ومن ثم قال ابن حجر مرفوع لعوم الحرام الارض جاز أن نستعمل منه بقدر ما نحتاج الى الحاجة بدون
ما زاد هذا ان توقع معرفته أو بابه والاصار مال بيت المال فيما خدمته (٣٨٧) بقدر ما يستحقه فيه (قوله في الاوقات

المعرفة) كيوم عاشوراء
ويوم العيد والسمات
المعرفة أي كان لا يقصد
بذلك التفاخر والشكائر
بل تطيب خاطر العيال
وقضاء وطرحهم عما يشتهون
(قوله وتكثر الايدي على
الطعام) شبرا في داود ان
بعض اصحاب رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم
قال يا رسول الله انا نأكل
ولا نشبع قال فلعنكم
تفترون قالوا نعم قال
اجتبعوا على طعامكم
واذكروا اسم الله يبارك

لكم فيه

كتاب السبق والرمي
وهماستان للرجل
للاجماع ولقوله تعالى
وأعدوا لهم ما استطعتم
من قوة وفسر النبي صلى
الله تعالى عليه وسلم القوة
فيها بالرمي كما رواه مسلم (قوله
يكره لمن هلم الرمي تركه
كرهه شديدا) كذا قاله
في الروضة في صحيح مسلم
عن عتبة بن عامر رضى
الله عنه ان رسول الله
صلى الله تعالى عليه وسلم
قال من علمه تركه فليس منه
أوقد عصى (قوله ويجوز

وتقر بها وكما يجب بذل المال لبقاء الأدي يجب لبقاء البهية المحترمة ولا يجب للحرى والمرئد والكلب
لمعقور ولو كان لرجل كلب محترم جامع وشاة لزمه بيعها للطعام وله الأكل من لحمها لانهما ذبحا للأكل الخ
الثاني أن يكون غائبا عن المظطر كما هو غيرهم القعية ولو كان الطعام لصبي أو محتون والولى غائب فكذلك وان
كان حاضرا فهو في مالها كذا في مالها وهذه من الصور التي يجوز بيع مال الصبي سيئته ولو وجد المريض
طعاما يضره مريض يدر منه جاز تركه أو أكله كذا في الطعام له أو لغيره ولو تنجس الخبز بخرقه شعر الخنزير
ففسل سبعاء وعمره مظهر ظاهره دون باطنه وهو موضع الخرز كان الشيع أبو زيد يصلى النوافل في الخبز
دون الفرائض فرأى بعض الفقهاء فقال الامر اذا ضاق اتسع أشار الى كثرة النوافل وإلى أن هذا القدر ما
تم به البلوى ويشق منه الاحتراز في الذيب إذا استضافه مسلم غير مضطر استجيب ضيقه ولا يجب
والأحاديث الواردة في محرم على النسيب والأضطرار ولو لم يضره ثمره فخره وأزرعه لم يجز أن يأخذ منه وأيا كل
ضرب من المال الآن يكون مضطرا في كل ويضمن وكذا الثمار الساقطة من الأشجار داخل الجدار
أو خارجة ولم يجز عاينهم ما أحاطوا به من ثمره فيكون كالأجرة ويجوز لأكل من طعام قريبه وصديقه بلاذنه
ان غلب على ظنه انه لا يكره وان شك حرم ويكره كل الحلال فوق الشيع ويستحب ترك النسيب
في الحلال بلا حاجة كقرى الضيف والتوسعة على العيال في الاوقات المعروفة والسنة اختيار الحلوم
الطعمة وتكثر الايدي على الطعام

كتاب السبق والرمي

وهماستان ويكره لمن علم الرمي تركه كراهة شديدة وطهائس شرط الأول أن يكون المعقود عليه عدل لثقل
ولهذا لا يجوز ان لثمنه وأصل في السبق الخيل والأبل ويجوز على الفيل والبغل والجارح ولا يجوز على
البقر ويجوز المناشلة على السهام العربية والجمبية وهي الشاب وعلى جميع أنواع القسي حتى على الرمي
بالسلاط والابرو والزاريق والزانات وعلى رمي الحجارة باليد وبالقلاع والمنجنيق وعلى أجاله السيوف
عوس بان كان لوقد رمايت يلزمه طعامه مجانا ونفق بين هذا وما لو أوجر المضطر فها أو هو نحو مقضى عليه
أو مجنون قال له البدل بان مانع التقدير هنا بالمضطر لسكوته عن التزام العوض أو غيبة عقله حتى أوجره
فاسبب التزامه البدل وأما تلك قال مانع لم يشأ عنه بل عن أمر خارج فلم يلزمه شيء (قوله والأحاديث
الواردة فيه) أي في أكرام الضيف (قوله كقرى الضيف) مثل الحاجة (قوله في الاوقات المعروفة) كهو
يوم العيد ولا يقصد بذلك التفاخر بل تطيب خاطر العيال (قوله وتكثر الايدي) أي ويستحب أن
لا يأكلوا فردا فردا بل يجتمعون عليه وذلك لخبر فيه

كتاب السبق والرمي

(قوله ويجوز المناشلة) النضال في الرمي والسبا في الخيل والرمي والمساقة تتم المناشلة (قوله العربية)
وهي النبل (قوله بالسلاط) جمع سلة وهي الأبراطام (قوله والزاريق) أي الرماح القصيرة (قوله
والزانات) بازاء والنون ألحقه بجنس الرماح وكانت كالسهم (قوله وبالقلاع) هو الذي يرمي به
الحجر (قوله وعلى أجاله السيوف) أي التردد بالسيوف في القاموس أجاله وبه أداره لاسهام أظم عدد

المناشلة قال الأزهري النضال في الرمي والرهان في الخيل والساق مهمما والمساقة تتم المناشلة (قوله والزاريق) وهي الرماح القصيرة (قوله
والزانات) بازاء والنون وهي التي لها رأس دقيق وحدها مفاخر بضة تكون مع الدليم وهم جبل من الناس كافي الصحاح وذلك لانها أسلحة
يرمي بها كالسهم قال في القاموس وهي حواب من جنس الرماح وكانت كالسهم (قوله وبالقلاع) قال في الصحاح القلاع الذي يرمي به الحجر
(قوله وعلى أجاله السيوف) قال في الصحاح الإجلة الإدارة

(قوله والبندق والجلاحق) هما واحد وقيل البندق الذي يرمى به والجلاحق هو قوس الجلاحق وأصله الفارس سيقبله (قوله وكذا القفل في الماء) قال في القاموس القفل النظر والنمس والغوص في الماء (قوله ولوليهنا فإية إلح) أما في الأولى فلا تهما قد يبدى أن السبر هو ما على المال فيتعبان وتهلك البداية فتعصبت المعرفة (٣٨٨) لقطع النزاع كما في الثمن والايوة وأما الثانية فلا تهم معرفة فروسية

الفارس وجوده الفرس ولا يعرف ذلك مع تفاوت المسافة لا احتمال أن السبق حيث أنه لقصر المسافة لا لحذف الفارس (قوله لا الفسكل فانه لا يجوز له مثله) واعلم أن خيل السباق يقال لجأى منها أولا السابق والمجلى وثانيا الصلى بالصاد المهملة وثالثا المسلى بالسين المهملة ورابعا التالى وخامسا العاطف ويقال البارع وسادسا المراتح وسابعا المرسل بالراء ويقال المؤمل بالهمزة وثامنا اعطى وتاسعا الاطيم وعاشرا الكيت مخففا كالكيميت ومثثا أيضا ويقال له الفسكل بكسر الفاء والكاف ويقال بضمهما وقيل فيها غير ذلك ومنهم من زاد حادى عشر ساءا المقروح والفقهاء قد يطلقونها على ركاب الخيل (قوله أو قارها) قال في الصحاح الفاره الحاذق بالكى ويقال للبريدون والبغل والجار قار به بين الفروهة والغراهة وفى القاموس فره فراهة وفراهية حنى فهو قاره بين الفروهة والجمع فره

والرياح ولا يجوز على مرأاة الخبر وهي أن يرمى كل واحد بطريق إلى الآخر ويجوز المسابقة على الجماع وغيره من الطريق وعلى الأقدام وعلى السباحة على الطيارات في الماء والزوارق وعلى المصارعة بلا عوض ولا يجوز بمعوض ولا يجوز على مناطحة الشيا ومهارشة الديكة بمعوض ودونه ولا يجوز على ما لا يتقبحه في الحرب كالشطرنج وانقائم والصولجان والبندق والجلاحق والوقوف على رجل واحدة ومعرفة قنات يد الآخر أو الشفع أو الوتر وسائر أنواع اللعب وكذا القفل في الماء إذا جوت الاستعانة به في الحرب فكما السباحة الثاني أعلام الموقف والغاية ويشترط تساويهما فيهما ولوليهنا فإية وبشرط المال لا سبقها حيث سبق أو شرط لاحد هماغا وبلا شرط أى بطل الثالث أن بشرط المال أو أكثره السابق كان سابقا لثانيه والبادل غير هملو شرطه السابق فذلك وإن شرطه لثاني أو لمطأ بالسوة بطل ودونها فلا وإن تسابقا لثلاثة وشرطه البازل الاول لاول جاز والثاني أو أكثرهما شرط لاول بطل وإن شرط مثل ما شرط لاول أو دونه جاز ويجوز أن بشرط للفسكل دون ما شرط لمن قبله ولا يجوز أن يساويه في قياس هذا ما إذا تسابق أكثر من ثلاثة حتى لو تسابق عشرة وشرط لكل واحد مثل ما شرط لمن قبله جاز إلا للفسكل فانه لا يجوز له مثله ويجوز أن بشرط المال غير همايان يقول الامام أو واحد من الناس أي كما سبق فله في بطل المال كذا أو على كذا ويجوز أن بشرط أحدهما خاصة بأن يقول إن سبقتي فلك على كذا وإن سقتك فلا شيء على عليك ولو تسابق أكثر من اثنين وأخرج المال اثنان فصاعدا وشرطوا أن من سبق أو سوزما أخرجه ومن سبق من غيرهما أخدمأ أخرجا جاز ولا يشترط الخلل في الصور الأربع الرابع أن يكون فيهم عمل إن شرط أن من سبق فله على الآخر كذا فإن سبق الخلل أخدمأهما وإن سبق فلا شيء عليه ويشترط أن يكون فرسه كذا لفرسهما ثم إن سبقهما الخلل وجا أدمأ أخدمأهما وإن سبقوا جوا أدمأ فلا شيء لواحد منهم وإن جاء الخلل مع أحدهما ثم الآخر فالذي مع الخلل مالكو وما الآخر السابقين ولو سبق أحدهما ثم الخلل مال الآخر لاول الخامس أن يكون سبق كل واحد منهما مع كغير واجب ولا يمنع كان فرس أحدهما ضيفا يقطع بصلفه أو قارها يعطى بفرسه من السادس أن يتفق الجفس فلا يجوز المسابقة بين الفرس والبغير والفرس والجار أو البغل ويجوز بين البغل والجار والبغيت والمجعين

القتال (قوله وعلى الزوارق) أى ويجوز المسابقة على الزوارق جميع زورق وهي السفينة الصغرى (قوله وعلى المصارعة) وهي كسنة كبر البهيمية (قوله بلا عوض) فبطل لكل من الجماع إلى هنا (قوله والجلاحق) قوس الجلاحق (قوله وكذا القفل) أى الخوض في الماء (قوله ولا شرط أى بطل) أما في المسئلة الأولى فلا تهم قد يبدى أن السبر هو ما على المال لا يتعبان وتهلك البداية فتعصبت المعرفة فارسية الفارس وجوده الفرس وهما لا يعرفان مع تفاوت المسافاتين إذ يحتمل أن السبق لقصر المسافة (قوله ودونها) أى دون هذين الشرطين بأن شرط لثاني أقل مما شرط لاول فلا يطل لأن كلا يقسم سبق الآخر لفيوز بالأكثر وفي بعض النسخ ودونها أى دون التسوية أى بأن شرط له أقل مما لاول وفي بعضها ودونه أى دون ما شرط لاول وهو الاصول (قوله ودونه جاز) لأن كلا يتجهدان أن يكون أولا وثانيا لفيوز بالعرض (قوله للفسكل) بكسر الفاء هو الفرس الجأى آخر (قوله فانه لا يجوز له مثله) أن كلا لا يجتهد في السبق لو توفقه بالمال سبق أو سبق (قوله أو قارها) أى حاذق (قوله والبغيت والمجعين)

(قوله والبغيت والمجعين من الجمل) قال في الصحاح فرس عتيق أى رافع والجمل عتق وتعتق فرس فلان والبعثى تعق عتقا أى سبقت فنجحت وأعقها صاحبها أى أعقلها وأنجها قال والمجبان من الابل البيض ويستوى فيه الذكر والمؤنث والمجبة في الناس وأخيل إنما تكون من قبل الام

(قوله والبعثي والتجيب) من الابل قال في القاموس البعث بالضم الابل اغراسانة كالسختين والجمع غناتي قال والتجيب الكريم الحبيب والجمع الجحباب والتجيب والتجيب وبقية والجمع نجباب (قوله بخلاف الراي) (٣٨٩) انه لا يجوز تعيينه في وصف لان المقصود معرفة صدقه ولا

بصرف الابعثية (قوله) أن يعلم السبق) بفتح الواو وهو المال الذي يدفعه الى السابق (قوله بالكتد) فتح التاء أشهر من كسرهما وهو جمع الكتفين بين أصل العنق والظهر ويسمى الكاهل (قوله ولو كانت على الخيل فبالعنق) ويسمى الهادي والفرق ان الخيل تعود عنها في العدو بخلاف الابل فاهلها فيها فيه فلا يمكن اعتبارها فالتقدم بعض الكتب أو العنق سابق (قوله وأساخت قوائمها في الارض) في الصاحح ساخت قوائمها في الارض تسوخ وتسيخ دخلت فيها واغابت مثل ناغت (فصل) للرعي شرط آخر خمسة به (قوله والخرق) بلجمة والزاي (قوله والروق) بالراء وهو أن يشق وينفذ أي يخرج من الجانِب الآخر (قوله ولو تناضلا على أن يكون السبق) أي العوض المأخوذ بعدها ربما مسح لان الاعداد مقصود وأيضا محاصرة القلاع ونحوها وحصول الارعاب واستعانة شدة الساعد ونحو الغابة في الجلب الى أو

والبعثي والتجيب الساجع تعيين المركوبين والراكبين اما بالعين أو بالوصف ولا يجوز الابدال اذ ابعثين بخلاف الراي فانه لا يجوز تعيينه بالوصف الثامن أن يستبقا على الدابتين فان شرط ارسالهما البحر بابا تسهما بطل العقد التاسع أن تكون المسافة بحيث يمكن قطعها فان كانت بحيث لا يصلان غايتها بالاطماع وأحب شديد بطل العاشر أن يكون المال معلوم الجنس والقدر ويجوز أن يكون ديباوعينا وبعضه دينا وبعضه عينا وحالا وروم جلا فلو شرط ما يجوز لابل أن قال أعطيتك ماشيت أو شئت أو شرط أن يابل أو وصف طل الحادي عشر أن يخلو عن الشروط المفصلة فلو قال ان سبقتي فلك كذا أولا أو أهلك بعد هذا أولا أو أهلك الى شهر بطل ولو شرط على السابق أن يعلم السبق أمحاه به بطل العقد وإذا كانت المسافة تقطع الابل فلا اعتبار في السبق بالكتد وان كانت على الخيل فبالعنق ولو سبق أحدهما في وسط الميدان والآخر في آخره قال السابق الثاني ولو عثر أحدهما وأساخت قوائمها في الارض فتقدم الآخر لم يكن ساقا وكذا لو وقف لمرض أو نحوه وان وقف بلا علة فسبق (فصل) عقد المسابقة لازم كالنضال ليس لاحدهما الفسخ ولا ترك العمل قبل الشروع وبعده مفسوخا كان أو فاضلا ولا زيادة في المال والعمل ولا النقص فيما ويجوز الضمان بالسبق والزم به ولا يلزم حق الحبل ولا بد من القبول لفظا وإذا فسدت وكشوا سبق واحد استحق أجره المثل (فصل) للرعي شروط أخرى خمسة به الاول بيان عدد الارشاق والاصابة بجله خمسة من عشرين ويستحب أن يبين صفة الاصابة من القرع وهو الاصابة الجردة والخرق وهو أن يشق وينفذ ولو أطلقا وهو أن يشق ويشت واخرم وهو أن يصب طرف الغرض ويحرم والروق وهو أن يشق وينفذ ولو أطلقا نزل على القرع ولو تناضلا على أن يكون السبق لا بعدهما مياصم ولو تناضلا على رمية واحدة وشرط المال للمعيب في مياصم الثاني اعلام قدر الغرض طولاً وعرضاً وارفعاه من الارض وانخفاضه لأن يكون هناك غرض معلوم فينزل عليه الثالث بيان عدد الارشاق نوبة أبرمون كل نوبة سهمهما أو ثلاثة ثلاثة أو خمسة خمسة وما يتفقان عليه ولا يشترط بيان أثمان بريمان مبادرة ومحاطة وقيل يشترط والمبادرة أن يبادر أحدهما الى الصد المنروط من الاصابة كما إذا شرط أن من سبق الى الاصابة خمسة من عشرين أي من الفرس المجهنة في الكلام مياصم والمهنة في الناس والخيل انما تكون من قبل ادم والبعثي والتجيب أي من الابل البعث بالضم الابل اغراسانية والتجيب الكريم الحبيب قال في الروضة يجوز السابقة بين فرس عربي ونحبي وعربي وتركي قال أبو اسحق اذا تبعاعدنوعان كالعتيق والمهجن من الخيل والتجيب والبعثي من الابل لم يجز وينبغي أن يرجح هذا وان كان الاول أشهر لانه اذا تحقق التخلل فأى فرق بين ان يكون لنفسه أو لرداءة نوع قلت قول الاكثر يجوز بين العتيق والمهجن والتجيب والبعضي محمول ما دام لم يقطع سبق العتيق والتجيب كاذر كراهه فقول أي اسحق ضعيف ان لم يرد به هذا وان أراد رفع الخلاف (قوله بخلاف الراي الخ) اذ المقصود معرفة صدقه لا غيره (قوله ان يعلم السبق) بفتح الباء الواو وحده وهو المال الذي يدفع الى السابق (قوله بالكتد) وهو جمع الكتفين بين أصل الظهر والعنق كذا في التحفة (قوله وأساخت قوائمها) أي دخلت وغابت (قوله بعده) أي بعد الشروع سواء كان الشخص مفصلاً أو فاضلاً (قوله بالسبق) أي بلال المدفوع الى السابق (قوله ولا يلزم) أي عقد المسابقة على الحبل لانه لم يلزم شيئاً (فصل للرعي شروط) (قوله بيان عدد الارشاق) جمع رشق وهو الرمي في القاموس الرشق الرمي بالنبل (قوله وينفذ) أي يخرج من الجانِب الآخر (قوله وقيل يشترط) والاول هو المتعمد أي لا يكتفي بالاطلاق

السابق بالادابة لافضاء طول العدو الى الجهل (قوله الثاني اعلام قدر الغرض) غرض مجعولة مهمة مفتوحة حتى وهو شئ أي جلب الى أو قراض أو شئ بوضع على الهدف وهو ما يقع من حاطي يتي أو تراب يجمع أو نحوه

فناضل فرمى كل واحد عشرين وأصاب أحدهما خمسة والآخرون ناضلوا ناضل والمخاطبة أن يشترطا
مقابلة أصابة أحدهما بأصابة الآخر فطر ح ما اشتر كفن خصله من عدة معلوم ففاضل يتكلمون خمسة من
عشرين فادريما عشرين وأصاب كل واحد خمسة فلا نضال وإن أصاب أحدهما خمسة والآخرون عشرة
فالثاني ناضل الرابع يان من يبدأ بالرمي فان تركه بطل العقد الخامس تساوى الخزين في عدة الارشاق
والاصابات فلا يجوز أن يراى واحد ثلاثة ليرى هو ثلاث دريات وكل واحد منهم رمية ولا يشترط تعيين
القوس والسهم ولوعينا العادجا لا بدال فان شرط المنع فسد العقد ولا يجوز الا بدال بشل المعين فاما
الاتقال من نوع الى نوع كالفسي الفارسية والعربية فلا يجوز الا بالتراضي وإذا اجتمع نفر للمناضلة واتعيب
مهمهم زعيان يختارون للاصحاب جاز ولا يجوز أن يشترط التعيين بالقرعة ولو كان فيهم غريب فاخاره أحد
الزعميين على ظن أنه رام فيان بخلافه بطل العقد فيه وسقط من الحزب الآخر بمقابلته واحد وصح في
الباقين ولهم اختيار فان أجازوا وتنازعوا فبين يخرج في مقابلته فسخ العقد وإذا نضل أحد اخر بين فيقسم
للمال بينهم بالسوية وقيل بحسب اصابتهم فعلى الاول لو شرط بحسب الاصابة أتبع الشرط ومتى شرط الاصابة
مطلقا وأصابة موضوعه فبشرط حصوله بالنصل ولو اقطع الوتر أو انكسر القوس أو عرض شخص أو
بهجة فاقصد السهم به فان أصاب حسب له والا فلا يحسب عليه ولو نقلت الرمح الغرض من موضعه الى موضع
آخر فان أصاب السهم موضعه حسب له والا فلا يحسب عليه ولو أصاب القوس في الموضع المنتقل اليه حسب
عليه لاه وإذا كان المشروط اتحقق فينبغي ان يقب ويشت فان خدش ولم يقبل فليس يثبق وان تقب
وثبت ثم سقط حسب له وكذا لو نكح النصل صلا به وعاد وسقط ولا بأس ان يصلي متقلدا القوس والحجة الا ان
يتحركا حركة تنسغه فيكره ولا بد من رعاية الطهارة ويصح مع المضربة الطاهرة وهي جلد بجمعه الرامى في
ابهامه ومسبحة من اليد اليمنى ليمتد به الوتر

كتاب أدب القضاء

والنظر في أطراف الاول في التولية وشروط القاضي القضاء فرض كفاية ومن لا يصلح له حرم ان يولى
ويتولى ومن يصلح له فان تدين بان لا يكون في تلك الناحية من يصلح له لزمه الطلب واشهر نفسه عند الامام
والقبول ويجبر عليه ولا يعز ربح خوف من الميل والخيانة وان لم يتعين به هناك من يصلح له فان كان غيره أصلي
ومحتمل على المبادرة لانها الغالب (قوله ان يراى واحد ثلاثة) أى يعقد واحد المسابقة مع ثلاثة (قوله
وجاز الابدال) لان الاعتداد هنا على الرامى وبه فارق الفرس (قوله فسد العقد) لانه يخالف مقتضاه اذا قد
يعرض للرأى امر حتى يخرج به العقب منته منه تخيير كذا في التحفة (قوله زعيان يختارون) أى قبول
العقد الاصحاب هذا واحد ثم هذا واحد وهكذا لثلاث سوعات أحدها الحدائق يبدأ بالتعيين من رضاه
والا فالقرعة (قوله ولا يجوز أن يشترط التعيين بالقرعة) لانها قد يجمع الحدائق في جانب فيقول المقصود
(قوله فيقسم المال بينهم بالسوية) لانهم كشخص واحد مكان المتضادين يرمون بالسوية وهذا هو المعتقد
(قوله حسب عليه لاه) قال في الروضة ولو هب ربح ونقل الغرض الى موضع آخر فاصاب السهم الموضع
المنتقل عنه حسب له وان كان الشرط الامامة ثم قال ولو أصاب الغرض في الموضع المنتقل اليه حسب عليه
لاه (قوله وان تقب) أى السهم الغرض (قوله فشله) أى عن خشوع الصلاة

كتاب أدب القضاء

(قوله ان يولى) أى حرم على الامام صبه (قوله ويتولى) أى حرم عليه القبول ان ولاه الامام (قوله
والصلو) أى لم القبول لا يضطر الناس اليه (قوله من الميل) أى الظلم والجور بل بزمه الطلب والقبول

منه تخيير لا فائز فيه
فانصب تعيين المسكافى
المسلم (قوله فلا يجوز الا
بالتراضي) لانه بما كان
استعماله لاحدهما أكثر
ورميه به أجود (قوله
فيقسم المال بينهم بالسوية)
لانهم كشخص واحد كما
أنهم يرمون بالسوية وهو
الاصح في الروضة والاشبه
في الصغير والكبير ورجحه
الاستوى (قوله فان أصاب
حسبه) لان الاصابع مع
ذلك تدل على جودة الرمي
وقوة الساعد (قوله والا
فلا يحسب عليه لعذر)
فيعيد رمية ما يتغيره أو
سوء رمية فيحسب عليه

كتاب أدب القضاء

بالدأى الحكم وجهه أفضية
كقباه وأقيسة وهو في
الاصل يقال لانعام الشيء
وأحكامه وامانه والقراغ
منه سمي بذلك لان القاضي
يستعمل الامر ويحكمه وينص
ويرفع منه والاصل فيه
الكتاب والسنة والاجماع
الائمة والنظر في أطراف
الاول في التولية وشروط
القاضي (قوله ومن لا يصلح
له حرم أن يولى) ويتولى
أى حرم على الامام نصبه
وحرم عليه القبول (قوله
والقبول) أى يزمه القبول
اذاولى الحاجة اليه وبها

ويجبر عليه أى يقول لا يضطر الناس اليه كما طعام المغفار وسائر فرض الكفایات عند التعيين (قوله ولا يعز ربح خوفه
من الميل) أى الجور لا يزمع أن يطلب به بل ويحرم من الميل كسائر فروض الاعيان

(قوله فان خاملا) أى غير مشهور بين الناس يعلم قال في الصحاح الخامل الساقط الذى لا بياضة أى لا شهرة ولا شهرة بين الناس (قوله وأما عند الخوف فيحترز) لأن أهم الغرائم حفظ السلامة (قوله والطالب يروم) أى يطلب ويريد قال في الصحاح رمته أرومته وروما قال ابن الأعرابي رمت فلانا بفلان إذا جعلته يطلب الشيء (قوله والأجالة البذل ليولى) كذا وقع في الروضة قال في شرح الروض وهو سبق فلم يقل فان لم يجب ولم يستجب لم يجز به بذل المال ليولى ويجوز له بذله للغير قال في التحفة فان لم يشعن ولا يذهب له حرم عليه بذله ابتداء لاداء الثلاث ليزل (قوله وتولية المرئى الراشئ) في الصحاح رشاه رشوه (٣٩١) وشواوار رشئ أخذ الرشوة (قوله وهذه

عند تهجد الاصول) في الصحاح وتجهيد الامور تسويتها واصلاحها وتجهيد المدرسته وقبوله والعهد التحكيم (قوله والمرأة) لتقصها وجوز أبو حنيفة تقليد المرأة فليجوز أن يكون شاهدا فيه (قوله والجاهل) أحكام الشرع وقال أبو حنيفة يجوز تولية العلم ثم هو يسأل أهل العلم (قوله وأخبل) أى فساد في العقل (قوله ولا يشترط أن يحسن الكتابة) على الاصح واخار الاذرى مقابلة للحاجة الى ذلك ثم قيد بحل الخلاف بما إذا كان من يتسولى بمحل فيه من يقوم بذلك عن شق هو به من أهل العدالة والا لتاعت حقوق مصالح كثيرة قال ابن حجر واشترط جمع كونه كاتباً واخبر فضلى الاول يتا كمن يدب ذلك قال ولا يشترط كونه عارفاً بالحساب يحتاج اليه في المسائل الحساسة على ما أفهمه

جازه القبول وكراهه الطلب وإن كان مشكوك فيه القبول ولا يجب وأما الطلب فان كان خاملا ولتولى واشترى واستمع الناس بعلمه أو كان مشهوراً ويتفهم بعلمه ولم يكن ذا كفاية ولتولى صار مكشياً من بيت المال استحب له الطلب وإن كان له كفاية كراهه الطلب والقبول وعلى هذا أصل امتناع السلب وإن كان هناك من دونه فيستحب له القبول والطالب إن وثق بنفسه وحب استحبنا له الطالب والتولى أو أمتناهما فذلك عند الوثوق وغلبة الظن بقوة النفس وأما عند الخوف فيحترز وهذا إذا لم يكن ثم قاض متول أو كان غير مستحق لجور أو جبر وإن كان مستحقاً والطالب يروم عزله الطالب حرام والطالب مجروح فاضل كان أو مفضولاً وبذل المال ليولى فان تعين أو يستحب له الطلب جاز والآخذ ظالم إذا تعدت الحسبة الأبدل مال والا جاز له البذل ليولى والبذل لأولى للغير والآنخذ ظالم ويستحب البذل لعزل قاض ليس بصفة القضاء والآنخذ حرام ومجرم لعزل من بصفة القضاء ولو فصل وعزل الأول وولى البازل لم يصرف قاضياً والأول على فضائه لأن العزل بالرشوة حرام وتولية المرئى الراشئ محظور وهذا عند تهجد الاصول الشرعية فاما عند الضرورات وظهور الفتن نقض العزل والتولية ويشترط في القاضي الحرية والذكورة والشكاف والسبع والبصر والنطق والعد والقول الكفاية والاجتهاد فلا يصح تولية القن والمدبر والمكاتب وسوا البعض والمرأة والخفي والصبي والمجنون والاعمى والفاسق والجاهل بأحكام الشرع والمغلل الذى اخسل رأيه ونظره لكبراً أو مرض أو خبل ولا يشترط أن يحسن الكتابة ولا أن يكون سليم الاعضاء ولو تعذر اجتماع هذه الشروط فولى الامام فاسقاً أو جاهلاً نفذ قضاءه بالضرورة ويستحب أن يكون وافر العقل حلياً متنبهاً اقلته ونيفظ كامل الحواس والأعضاء على بلغة الخصوم برئائهم الشحنة والطعم صدوق للهجة ذاراً أى وقاراً وسكينة وإن لا يكون جباراً به المحصور ولا ضعيفاً يستخفون به وبطمعون فيه وإن يكون قريشاً ورعاية العلم والتقى أولى من رعاية النسب وانما يحصل أهلية الاجتهاد بان يعلم أمورا أحدها كتاب الله تعالى ولا يشترط العلم بجميعه بل بما يتعلق بالأحكام ولا يشترط حفظه عن ظهر القلب الثاني سنه رسول والتحرز والاجتناب من المبل (قوله فان خاملا) أى غير مشهور بالعلم (قوله يروم) أى يطلب (قوله مجروح) أى ممنوع (قوله والأجالة البذل ليولى) هذا سبق فلم يلزم منه أنه لو لم يندب له حرم عليه البذل ابتداء لاداء الثلاث ليزل وفي بعض النسخ والابحيز له البذل هذا هو الصواب وقوله والبذل اذاولى للغير لم يلى البذل اذاولى الخ وترك في بعضه اللفظ والاهذا يصانع الصواب فتأمل (قوله المرئى) أى الذى يأخذ الرشوة والراشئ هو الذى يعطى الرشوة (قوله عند تهجد الاصول الخ) أى تمكثها (قوله وأخبل) أى فساد في العقل (قوله أوجاهلنا نند) قيل المراد بالجاهل المقلد للجاهل الصرف وما فهم من التحفة من قوله مقلد أوجاهلنا نند ثم يسئل هو عن أهل العلم وإليه أعلم (قوله من الشحنة) أى العداوة (قوله صدوق للهجة) أى صادق للسان (قوله جمعته عن ظهر القلب) بل يكتفى أن يعرف ثبوتها في

كلام انتباه لكه صحح في المجموع اشتراطه في المقتضى والقاضى أولى لأنه معت وزيادة (قوله ولو تعذر اجتماع هذه الشروط الخ) ثلاثا تعطل المصالح ولهذا نفذ قضاء البغة كامر قال البلقى ويد تفاد من ذلك أنه لو زالت شوكة من ولاه بموت وعوذه عزل لوال الضرورة وأنه لو أخذ شيئاً من بيت المال على ولاية القضاء أوجاهلنا نند في نظر الأوقاف استرد منه لأن قضاءه انما نفذ للصورة ولا كذلك في المال الذى يأخذه فيسترد منه قطعاً اه قال شيخ الاسلام وفيه وقفة (قوله برأى من الشحنة) قال في القاموس الشحنة بالكسر العداوة كالمشنة (قوله صدوق للهجة) في القاموس للهجة وبجرى كلسان (قوله ولا يشترط حفظه عن ظهر القلب) بل يكتفى أن يعرف مظان أحكامها في بابها

الله صلى الله عليه وسلم ما يتعلق بالاحكام لاجمعها ويشترط ان يعرف منها الخاص والعام والمطلق والمقيد
والجمل والمبين والتاسخ والمنسوخ ومن السنة الثواتر والآحاد والمرسل والمسند والمتصل والمنقطع وحال
الرواة وجواز تعدل الثالث أو اقل علماء الصحابة فمن بعدهم اجماعا واشتلافا الرابع القياس تجليسه
وخطيه وتغيير الصحيح من الفاسد اخامس لسان العرب لفظة واعرابا ولا يشترط التبصر في هذه العلوم بل يكفي
معرفة جمل منها ولا حاجة الى تتبع الاحاديث على تفريقها بل يكفي ان يكون له أصل مصحح بجميع احاديث
الاحكام كسكن الترمذي والنسائي وغيرهما ولا يشترط ضبط جميع مواضع الاجماع والاختلاف بل يكفي
ان يعرف في المسئلة التي يقضى فيها ان قوله لا يخالف الاجماع بان يعلم انه وافق بعض المتقدمين أو يغلب على
ظنه انه لم يتكلم الأولون فيها بل تولدت في عصره وكذا معرفة التاسخ والمنسوخ وكل حديث اجمع السلف
على قبوله أو تواترت أهلية الراوي ولا حاجة الى البحث عن عدالة رواه وما عدا ذلك يبحث عن عدالة رواه
واجتماع هذه العلوم انما يشترط في المجتهد المطلق الذي يغنى في جميع أبواب الشرع ويجوز ان يكون
مجتهدا في باب دون باب ومن شروط الاجتهاد معرفة أصول الاعتقاد قال الغزالي ولا يشترط معرفة على
طريقة المشككين بادلتها التي يحجرونها ومن لا تقبل شهادته من المتدعة لا يصح تقليده القضاء وكذا تقليد
من لا يقول بالاجماع كالحاريج أو باخبار الآحاد كقدرية أو بالقياس كالشيعة **ع** تكملته **ع** التعصم ربط
الحكم بمعدد دفعة واحدة كقوله تعالى كل من عليها فان والتخصيص اخراج بعض ما يتناول اللفظ كقوله
تعالى كل شيء هالك الا وجهه والعلم لفظ يستغرق جميع ما يصلح له بوضع واحد كقوله تعالى والمطلقات يتربصن
بأنفسهن ثلاثة قروء والخاص ما لا يستغرق الجميع بل بعضه كقوله تعالى وأولات الاحمال اجلن ان بعض
جلهن واذا نكحتن المؤمنات ثم طلقوهن من قبل ان تنسوهن فمالكم عليهن من عدة تعتدونها والمطلق
ما يتناول ذاتا غير معينة ولا موصوفة كقوله تعالى والذين يظاهرون من نسائهم ثم يعودون لما قالوا فتحرير
رقبة والمقيد ما يتناول ذاتا معينة أو موصوفة كقوله تعالى ومن قتل مؤمنا خطأ فتحرير رقية مؤمنة والمطلق
يحول على المقيد عنه تناو الاجال باهم مافصل أو باهم الدلالة واخفاؤها كقوله تعالى ان الله يأمر بالكم
نذبوا بقرة والبيان توضيح ما بهم كقوله تعالى صغرا فاقع لونها فانه بيان للبقرة والمجمل ما لا يتضح دلالة على
المورد كقوله تعالى واقبوا الصلاة وآتوا الزكاة والمبين ما يتضح دلالة على المورد كقوله صلى الله عليه وسلم
اتقوا المشركين حيث وجدتموهم بعد الامر بالصبر والكف عن القتال والتاسخ ما استقر عليه الحكم السابق
والمنسوخ ما صادفه المستقر كصوم رمضان مع عاشوراء كقوله تعالى فاتقوا الله ما استطعتم مع قوله تعالى
يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله حق تقاته وقال النووي في الفتاوى ان هذا الاجال والاول بيان له والاجماع اتفاق
أهل الحل والعقد من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم واقعة والقياس اظهار حكم أحد المولدين في الآمر
بجامع بينهما والثواتر ما بلغت وأنه مبلغا حالات العادة أو أطوهم على الكذب كقوله صلى الله عليه وسلم
من كذب على معتدأ فليتبوأ مقعده من النار فإنه يرويه من الصحابة اثنان وسنن ومن التابعين مائتان

فبراجعها وقت الحاجة إليها
(قوله قال الغزالي ولا
يشترط الخ) لأنها مضاعة
لتمكن الصحابة ينظرون
فيها بل يكفي اعتقاد جازم

بأهل البراجعها وقت الحاجة إليها **(قوله قال الغزالي ولا يشترط الخ)** بل يكفي اعتقاد جازم **(قوله)** والمطلقات
يتربصن الخ **(الخ)** فالمطلقات لفظ عام يستغرق جميع ما خصت عنه وأولات الاحمال شوله تعالى وأولات الاحمال
اجلن الآية وما خص عنه غير المدخولة بقوله تعالى واذا نكحتن المؤمنات الآية **(قوله قاع لونها)** أي
خالص **(قوله)** كصوم رمضان اذا ناسخ مع عاشوراء اذا منسوخ **(قوله)** فاتقوا الله ما استطعتم اذا ناسخ مع
قوله يا أيها الخ اذا منسوخ **(قوله)** والاو بيان له أي لا ناسخ له **(قوله)** حكم أحد المولدين الخ كوجوب
الزكاة في الارز قياسا على الخنقة بجامع العلم فالجامع العلم والمعلوم الخنقة والارز والحكم وجوب الزكاة

(قوله والقياس اما جلى أو خفى) وهو لغة التشبيه والتقدير تقول فحسب هذا الاسد أو باللك شبهتهم ما وقت الرجل بالتراع قدرته به
وشرعا هو الخافق فرع بأصل لغة تجمع بينهما تقول الزكاه واجبة في مال البالغ وقافا فتجب اى اى مال الصبي والعلة الجامعة بينهما ما هو دفع
حاجة الفقير وهو مسمى جودى الصورين فاصل (٣٩٣) متفق عليه والفرع مختلف فيه (قوله فالاول)

أى الخلى وهو ما قطع فيه
نسبى الفارق كقياس
ضرب الوالد على تأنيقه أو
مسار وهو ما يعده تأنيق
الفارق كقياس اسواق
مال اليتيم على أسكه أو
أدون وهو ما يعده
ذلك كقياس التفاح على
البرى إلى باجماع العلم
المشغل عليه مع القوت
والكيل للبر (قوله كالخافق
الضرب بالتأنيق) في
قوله تعالى ولا تقل لها
ولا تهرهما ذقيست
حومة الضرب عليه
ويسمى هذا النوع قياس
المسنى لانك اذا قلت معنى
حرم الله الضرب على
والدين قلنا ان الله تعالى
حرم على الشخص أن
يقول والديه كلمة التضجر
وكان محرم ضربهما
بطريق الأولى قال صاحب
الكشاف أى صوابا يدل
على التضجر به والقطمير
والتنقير قالى القاموس
القبور والنقرة السكة في
ظهر الواة والقطمير
والقطار بكسر هاشق
النواة أو القشرة التى فيها
أو القشرة الرقيقة بين

والأحاد ما برى عن عدل من الصحابة وغيرهم والمرسل قول التابى كالحسن البصرى وسعيد بن المسيب قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم والمستند ما اتصل اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم خاصة كرواية مالك بن
نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والمتصل ما اتصل اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم أو
الى غيره فى الموقف كمالك عن ابن شهاب عن سالم بن عبد الله عن أبيه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وتى الموقف كمالك عن نافع عن ابن عمر عن عمر رضى الله عنه والمنقطع ما رواه غير التابى من الصحابة
كمالك عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم والقياس اما جلى أو خفى وكل واحد منهما اما قياس
علة وهى التى عليها منصوصة أو مستنبطة أو قياس دلالة وهى ان يكون الحكم والعلة معلولى على واحدة أو
قياس فى معنى الاصل وهى ان يكون الجمع بين الاصل والفرع فى الفارق فالاول أى الحلى ما يهره
موافقة الفرع الاصل بحيث يتقرب احتمال المفارقة أو يبعد كالحاق الضرب بالتأنيق فى قوله تعالى ولا تقل لها
أف وما فوق النقرة فى قوله تعالى ففى يعمل مثقال ذرة خيرا يره والقطمير بالنقير فى قوله تعالى
لا يظنون تقبرا واتانى أى اتنى ما لا يزل احتمال المفارقة ولا يبعده كل البعد كقياس الارز على الخنطة
بجدة العلم والثالث أى المنصوصة كقوله تعالى وكيف تأخذونه وقد أفضى بهكم الى بعض وهذا من قبيل
الحلى والرابع أى المستنبطة كقياس الطبع على البرى إلى بوبه لكنه أضعف وأخفى من قياس الارز على
الخنطة لاحتمال أن يكون علة الاصل هو القوت وهو مفقود فى الفرع وهذا من قبيل اتنى والخامس أى
الدلالة كقياس قطع الجماعة بقطع واحد قياسا على قتلهم بقتل واحد بسبب اشتراك الاصل والفرع
فى وجوب الدية وهو القصاص معلول على واحدة وادعى الاصل والسادس كقياس الامنة على العبدى تقوم
نصيب الشريك على المتق

(قوله كمالك عن ابن شهاب الخ) مثال لما اتصل اسناده الى النبي صلى الله عليه وسلم (قوله كمالك عن نافع
الخ) مثال لما اتصل اسناده الى غير النبي صلى الله عليه وسلم (قوله فالاول) أى الخلى وهو ما يجزم فيه نفي
الفارق بين الاصل والفرع كقياس ضرب الوالد على تأنيقه فالتأنيق هو الاصل والضرب هو الفرع
والقياس المساوى وهو ما يعده فيه انتفاء الفارق كقياس اسواق مال اليتيم على أسكه والقياس الادون وهو
ما لا يعده فيه ذلك كقياس التفاح على البرى إلى باجماع العلم المشغل عليه مع القوت والكيل للبر (قوله
مثقال ذرة) أى بزنة مثقال صغيرة (قوله والقطمير بالنقير) النقير السكة فى ظهر النواة والقطمير القشرة
التي فيها النواة وقيل غير ذلك (قوله وكيف تأخذونه) أى المهر وقد أفضى أى دخل واعلم ان كيف مثال
لمجرد كون علة الاصل منصوصة بنص القرآن فانه يفهم من هذه الآية ان حومة المستر دأى المهر بعد التطبيق
معلل بال دخول المراد بالافضاء (قوله وهو القصاص) أى وجوب الدية والقصاص معلول على واحدة
فى الاصل وهى الجنابة على الغير والاصل هو القتل يعنى الحياطة على وجوب الدية والقصاص حكمته الرجو
فقد وجد فى القطع الذى هو الفرع أحدهما وهو الدية فيوجد الآخر وهو القصاص لانهما متلازمان لاتخاذ
عليهما وهى الجنابة وسكهما وهو الرجو (قوله كقياس الامنة على العبدى الخ) لانتفاء الفارق بينهما فى

(٥٥ - انوار) - (ثانى) النواة والنقرة والسكة البيضاء ظهرها ثبتت منها السكة (قوله كقياس الارز
على الخنطة) بعلة العلم وكقياس تقدم الاخ من الابوين على الاخ من الاب فى ولاية السكاح بتقدمه عليه الارث (قوله كقوله
تعالى وكيف تأخذونه) أى المهر وقد أفضى أى دخل (قوله معلول على واحدة فى الاصل) وهى الجنابة على الغير (قوله والسادس كقياس
الامنة على العبدى فى تقوم نصيب الشريك على المتق) لانتفاء الفارق بينهما فى تقوم

وكالعبد في الضمان بشارك الحرفي بعض أحكامه والمال في بعضها وإذا تردد حكم بين أصليين وإذا ألحق بأحد هما فقياس على أصول وإذا ألحق بالآخر فقياس على أصل واحد فالأول أولى ويسمى قياس علة الأصول وإذا قيس نوع على جنسه والآخر على غير جنسه فالأول أولى **بخاتمة** يجب على الإمام نصب قاض في كل بلدة وناحية لأقضى لها إن عرف حال من يوليه عدالة وعلماء ذلك والأصح موجه بينه وبين العلماء ليعرف علمه ويسأل جبرانه وخطأه عن سيرته ولو لم يكن لا يعرف حاله لم ينفذ وإن كان بعده أنه بصفة القضاة بشرط في التولية تعيين المولى وتعيين محل ولايته من قرية أو بلدة وناحية ولو قال وليت أحد هذين أو من رغب في القضاء ببلدة كذا من علمائها بطل ولو قال فوضت إلى فلان وفلان فهو نصب قاضين ويتعقد القضاء بالمراسلة والمكاتبة إذا اقترن بهما بديل على التولية وقوله وليت القضاء أو قلديتك أو استخلفتك أو استتبتك وأفض بين الناس أو أحكم ببلدة كذا صريح وقوله اعتمدت أو عولت عليك أو رددته أو جعلته أو فوضته أو أسندته إليك كالأية لا يقع به حتى يقترن بهما ينفي الاحتمال كقوله انظر فيما ركبته إليك أو أحكم فيما اعتمدت عليك قال الماوردي بشرط القبول لفظاً وقال الرافعي لا كالأية ولا يجوز تعميم التولية وتخصيصها ماني الاشتخاص إن يوليه القضاء بين سكان محلة أو قبيلة أو في خصوصيات شخصين أو أشخاص معينين أو في خصوصيات من أتباعه إلى داره أو ماله أو ماله الخواتم إن يوليه القضاء في الأكمة دون الأموال أو في عكسه أو في قدره من المال وأما في طرف الحكم بان يوليه القضاء لإقرار ديون البينة أو عكسه وأما في الأكمة فهو ظاهر وأما في الأرضين بان يوليه سنة أو يوماً معيناً أو يوماً من كل أسبوع ومن ولى القضاء مطلقاً استفاد سماع البينة والتعديف وفصل الخصومات بالحكم أو الإصلاح عن تراض واستيفاء الحقوق والحبس عند الحاجة والتعزير وإقامة الحد ودوزج ومن لا يوليه طاً والولاية في مال الصغير والمجانين والسقهاء وبيع التركة للدين بعد ثبوته وحفظ مال الغائب وإقراره وبيع مال لا يتعين ماله وحفظ ثمنه أو صرفه في المصالح والنظر في الضوال وفي المعروف حفظاً للأصول وإبصاراً لغيره في مصالحها بالنفحص عن حال المتولى وبالقيا به إن لم يكن لها متولى والنظر في الوصايا وتعيين المصروف إليه إن كان جهة عامة بالقيام بها إن لم يكن وصى بالنفحص عن حاله إن كان والنظر في الطرق والمنع من التعمد بالابنية وإسراع ما لا يجوز له نصب المفتين والمحسنين وأخذ الزكاة وقسمة التركات ونصب

التقويم **قوله** وكالعبد في الضمان الخ) يعني مثل قياس العبد المقتول بغير عدى في ضمان قيمته على الحر بإجابه على عاقلة لا على الفرس أي لا قياسه على الفرس بإجابه على الجاني نفسه لا على العاقلة إذ لو قيس العبد على الفرس لوجب على نفسه لا على عاقلة وذلك لكثرة مشاركة العبد مع الحرفي أنه آدمي مخاطب مثاب على الطاعات ومعاقب على المعاصي بالنسبة لمشاركته مع الفرس في أنه مملوك مقوم وإعل أن قوله وكالعبد في الضمان الخ يشير بان هذا القياس من القسم السادس أعني القياس في معنى الأصل وليس كذلك بل هو مخالف لسائر كتب الأصول ويؤيد ما علمنا من أن قوله لا يورث في الرضة ومن قياس الجاني قياس الشبهة وهو أن يشبه الحادثة بأصليين أماني الأوصاف بان يشارك كل واحد من الأصليين في بعض معانيه وأوصافه المرجوءة فيه وأما في الأحكام كالعبد بشارك الحرفي بعض الأحكام والمال في بعضها فيلحق بما المشاركة فيه أكثر **قوله** وإذا تردد حكم بين أصليين وإذا ألحق بأحد هما) الواو للحال وكذا الواو في قوله وإذا ألحق بالآخر والقضاء في قوله فالأول أولى جزاء لقوله وإذا تردد حكم الخ وقوله فقياس على أصول أي بان يكون علة أصله مع اللابها الأحكام في أصول كثيرة وذلك لأن موافقة كل أصل كالدليل المستقل على صحة الدليل بتلك العلة فيكون بمنزلة كثرة الأدلة كذا ينبغي أن يحقق القام فانه من من أن القام لا لاهل العلم في هذا الزمان **قوله** (عن سيرته) أي طريقتة **قوله** (عن حاله) أي حال الوصي إن كان أي له وصي

قوله وكالعبد في الضمان الخ) بشارك الحرفي بعض أحكامه والمال في بعضها) فانه متردد بين الحرفي أنه آدمي مخاطب مثاب على الطاعات ومعاقب على المعاصي وبين البهيمة من حيث أنه مملوك مقوم يجوز للسيد أن يتصرف فيه تصرف المالك في ملكه فبأيهما كانت مشابهة أكثر الحرفي به **بخاتمة** يجب على الإمام نصب قاض في كل بلدة وناحية لأقضى لها ولا يجوز إخلاء مسافة له سوى عن قاض أو خليفة له لأن احضار من فوقها يشق وبه فارق اعتبار مسافة القصر بين مفتين (قوله عن سيرته) أي طريقتة **قوله** وقال الرافعي لا كالأية) فعليه شرط عدم الرد

(قوله) ولو قلد مجتهد في مسائل وآخى في مسائل جاز (في خروج) يضطر في التقليد الباع كثره اختلاف فيها ذكرا هذا بن حجر قال وحاصل المستعمل ذلك انه يجوز تقليد كل من الائمة الاربعه وكذا من عداهم من حفظ مذهبه في تلك المسئلة ودون حتى عرف بشرطه وسائر معتبراته فالاجماع الذي تلهي غوا احد على منع تقليد الصحابة يحمل على من فقد فيه شرط من ذلك ويشترط لجهة التقليد ايضا ان يكون عملا ينفذ فيه قضاء القاضي وهذا بالنسبة لعمد نفسه لا لافئامه وقضاء فمتنع تقليد غير الاربعه فيه اجماعا كما يعلم بما يأتي في لانه محض شبه وتقرير ومن ثم قال السبكي اذا قصد المقتضى به مصلحة دينية جاز في مع تبينه للسنة في قائل ذلك وعلى ما اختلف فيه شرط عماد كرمي قول السبكي ما خالف الاربعه كخالف الاجماع ويشترط ايضا اعتقاد ربحية مقلدها مساواة لغيره لكن المشهور الذي ربحه الشيخان جواز تقليد المفضول مع وجود الفاضل ولا ينافي ذلك كونه عاميا جاهلا بالادلة لان الاعتقاد لا يتوقف على الدليل لخصوه بالتسام ونحوه قال الطرزي مذهب اهل البيت ان العاين لا مذهب له أي معين يلزمه البقاء عليه وحيث اختلف عليه متبعران أي في مذهب ما مافه فاختلاف المجتهدين اه وقبيلته يجوز ان تقليد المفضول من اهل البيت مع وجود افضل منه لكن في الروضة ليس يلتزم وعامل على مذهبنا في مسئلة ذات قولين اه ووجهين ان رمت احداهما بالظفر فيه لا بخلاف بل يبعث عن أرغبهما بنحو تأويل ان كالواحد اه وقيل ابن الصلاح فيه الاجماع لكن حله بعضهم على المقتضى والقاضي لاس من جواز تقليد غير الاربعه بشرطه ونظر لانه صرح مساواة العامل للمقتضى في ذلك قوله حله على عامل متاهل للنظر في الدليل وعلم الراعي من غيره فلا ينافي ما من من الطرزي وما يأتي في فتاوى السبكي لانه في عامي لا يتأهل لذلك ويشترط ايضا ان لا يتبع الرخص بان يأخذ من كل مذهب بالاسهل (٣٩٧) منه لا تحلار بقية التكليف من عتقه

حينئذ لا اثم به بل قيل يفسق وهو وجيه ولا ينافي ذلك في قول ابن الحاجب كالأسد ومن عمل في مسئلة بقول امام لا يجوز العمل فيها بقول غيره اتفاقا لتعين حله على ماذا أتى من آثار العمل الاول ما يلزم عليه مع الثاني ترك حقيقة لا يقول بها كل من الامامين أي كن قلد مالكا مثلا في عدم النقض بالأس

أبو اسحق الاسفرايني انه ان كان أهلا للفتوى ضمن والا فلا لان المستفتي مقصور وما للنووي الى الشئ مطلقا ولا يشترط ان يكون للمجتهد مذهب مبدون واذا دونت المذهب جاز للقلدان ينقل من مذهب الى مذهب وعند الاصوليين ان عمل به في حادته فلا يجوز فيها ويجوز في غيرهما وان لم يعمل جاز فيها وفي غيرها ولو قلد مجتهد في مسائل وآخى في مسائل جاز وعند الاصوليين لا يجوز ولو اختر من كل مذهب الا هو قال أبو اسحق يفسق وقال ابن أبي هريرة لا ورجمي في بعض الشروح

الفصل الثاني في جاز اذا صاحب الروضة على ماني الكبير قال الخطيب أبو بكر البغدادي بنى في الامام ان يتفقد احوال المؤمنين ويسأل من العلماء المشهورين عن صلح له اقره ومن لم يصلح له منعه وبواعده على

(قوله) وما للنووي الى الشئ مطلقا وهو المعتقد وانه أعلم (قوله) في مسائل وآخى في مسائل جاز وعليك بمطالعة الحق (قوله) وقال أبو اسحق يفسق وهو الواجب

الفصل الثاني في جاز اذا جاز (قوله) ان يتفقد أي يطلب ويتفحص (قوله) وبواعده أي يحضوه على العود الى الافتاء

الخطا عن الشهوة ولا بذلك بدنه في غسل الاعضاء ولا يجمع جميع رأسه لان صلاته باطله حينئذ عند الامامين وفي الاتحاد عن بعض المحتاطين الاولى بمن يتلى بوسواس الاخذ بالاخف والرخس لئلا يزداد فيخرج عن الشرع ولغده الاخذ بالاقل لئلا يخرج عن الإباحة بشرطه أيضا أن لا يلقى بين قولين يتولس منهما حقيقة مركبة لا يقول بها منهما وان لا يعمل بقول في مسئلة ثم بعده في عينها كتقليد الشافعي في مسح بعض الرأس ومالك في طهارة السكب في صلاة واحدة ثم رأيت السبكي في الصلاة من فتاوه ذكرا نحو ذلك مع زيادة البسط وتبعية جمع عليه فقالوا انما يمتنع تقليد الغير بعد العمل في تلك الحادثة بعينها امثلها أي خلافا للجلال المحلى كان أفتى بينونة زوجه في نحو تعليق فتسبح أختها ثم أفتى بان لا يمتنع وأراد ان يرجع لا وروي ويعرض عن الثانية من غيراتها وان كان أخذ بشعقة الجواز تقليد الا في حنفية ثم استدعت عليه فاراد تركه تقليد الشافعي فمتنع فيما لان كلام الامامين لا يقول به حينئذ ومن ارتكب ما اختلف فيه من غير تقليد اثم تركه تعلم أمكنه واعلم انهم اتفقوا على انه لا يجوز للعالمى تعطى فعل الان قلد القائل بحله وحينئذ في نكح محتلفا فيه فان قلد القائل يصححه أو حكم بها من يراها ثم طلق ثلاثا تعين تحليل وليس له تقليد من يرى بطلانه لانه تلفيق للتقليد في مسئلة واحدة وهو متنع قطعان اتنى الحكم التقليد لم يصح محل ولا شافعي حضره العقد الشهادة فبجر يانه لا يلزوجة الا ان قلد القائل بوجته تقليد اصححا وكذلك ليس له حضوره والتسبب فيه الا بعد ذلك التقليد (قوله) ولو اختر من كل مذهب الخ) قائل في الروض وشرحه وله الا تتقال من مذهب الى مذهب آخر لكن لا يتبع الرخص فان تبعها من المذهب المدونة فعل يفسق ولا وجهان وجههما بالاختلاف تبعها من المذهب غير المدونة فان كان في العصر الاول فلا يفسق قطعا ولا يظهر انه يفسق قطعا

الفصل الثاني في جاز اذا صاحب الروضة على ماني الكبير (قوله) ان يتفقد أي يتفحص في

الصالح فقد ربه أي طلبته عند غيبته (قوله عن خوارم المروءة) جمع خارم وهو ما يقطعها واخرم القطع (قوله رصين الفكر) في الصحاح رصنت الشيء أرضعته نأكلته وأرضنته أحكمته والرصين الحكم الثابت (قوله اذا نابذ) في الصحاح نابذ الحرب كاشفه وفي القاموس الانبذ المناذرة والتنجي وتحيز كل من (٣٩٨) الغريطين في الحرب (قوله قال الصميري) بالصاد المهملة (قوله وأما الشرارة

والرافضة الخ) قال في شرح الروض ولا ينافي ما قالوه في الشهادات من قبول الشهادة منهم لان في قبول فتوهم ترويجها واعلاهم لانهما درجة رفيعة والشرارة جمع شار وهم الخوارج سموا أنفسهم شرارة لانهم قالوا شر بنا أي بعدنا أنفسنا في طاعة الله تعالى والقيام بنصرة دينه (قوله وسجوان) قال في التحفة في شروط القاضي وأفهم كلامه انه لا يشترط كونه عارفا بالحساب المحتاج اليه في تصحيح المسائل الحسابية لكن يكفي في المجموع اشتراطه في الفتوى والقاضي أولى لانه مفتو يزايد به يندفع تصويبا بان الرفعة عذرة وقد يصح بحمل الاشتراط على المسائل الغالب وقوعها وعدمه على ضدها ووجهه ان رجوعه لغيره في تلك يشق على الخصوم مشقة لا تحمل بخلافه في هذه (قوله ولو وقت له واقعة يلزمه الاستفتاء فيها) لانه ليس أهلا لادراك حكمها مستقلا لقصور آرائه ولا هو من مذهب امام لعدم حفظه على الوجه المعتبر

العود وينبغي ان يكون المفتي مع شروطه السابقة متزهعا عن خوارم المروءة فقيه النفس سليم الذهن رصين الفكر حسن التصرف والاستنباط ولا فرق بين الحرو والعبد والرجل والمرأة والاعمى والبصير والكتاب والاي والناتق والاخرس اذا كتب وأفهمت اشارته قال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح وبنينا ان يكون المفتي كلاروى في أنه لا يؤثر فيه القرابة والعداوة وسوا النفع ودفع الضرر لانه في حكم من يخبر عن الشرع بما لا اختصاص له بشخص ولا يرتبط بفتواه الزام والالتزام بخلاف حكم القاضي قال ووجدت لصاحب الحاروي المفتي اذا نابذ فتواه شخصا معينا صار خصما معانا بدرا فتواه على من عاذه كارت شهادته قال الصميري والخطيب وبقيل فتوى أهل الأهواء والخوارج ومن لا يكفر ببدعتهم ولا يفسق وأما الشرارة والرافضة الذين يسبون السلف ففتوهم مردودة وأما أوليهم ساقطة قال البغوي في أول التهذيب وينبغي للعالم ان يكون ورعا محتشبا من الأهواء والبدع محترزا عن الحرام والمعاصي فان الاستماع الى كلام المبتدع سوام ولا يجوز العمل بفتوى الفاسق وان كان متبحرا في العلم وهذا اتفاق قولهما في المبتدع ومن كان أهلا للفتوى وهو قاض لا يكره له الفتوى في الأحكام وغيرهما هل يشترط ان يعرف المفتي من الحساب ما يصح به المسائل الحسابية الفقهية وسجوان ويشترط في المفتي المنسوب الى مذهب امام ان يكون فقيه النفس حافظا لمذهب امامه ذا خبرة بقواعده وأساليبه ونصوصه فالاصولي الماهر المتصرف في الفقه لا يحمل له الفتوى بمجرد ذلك ولو وقت له واقعة يلزمه الاستفتاء ويتحقق به التصرف في البحث في القسم من أئمة الخلاف وغول المناظرين واذا استفتي العايم عما يلجأ بجوابه ولا يجوز للفقي ان يتساهل في الفتوى ومن عرف بذلك لم يجوز ان يستفتي وتساهله قد يكون بان لا يثبت ويسرع في الجواب قبل استيفاء الفكر والنظر فان تقدمت معرفته بذلك فلا بأس وقد يكون بان يجعله أغراض فاسدة على تتبع الحيل المحرمة أو المكر وعة والتمسك بالشبه للترخيص على من يدوم نفعه أو التغلب على من يدوم ضرره وأما اصعب قصده فاستنبط في طلب حيلة لاشبهه فيها ولا يجر الى مقصده لخلص بها المستفتي من ورطة يمين ونحو هاذلك حسن وينبغي ان لا يغني في كل حال تغير خلقه وجمعه التثبت والتأمل كالتصبر والحزن والجوع والعطاش ونحوها والاولى ان يغني تبرعا فان أخذ رزقا من بيت المال عليه جاز ان لم يتبعين ولا يجوز له أخذ الاجرة عليه كان له كفاية أو لم تكن قال الشيخ أبو حامد القزويني في حليته ويقول للمستفتي يلزم ان أفتيك قولاً ولا يلزمي

(قوله عن خوارم المروءة) جمع خرم وهو القلع (قوله رصين الفكر) الرصين الحكم الثابت (قوله اذا نابذ الخ) نقل عن الصحاح نابذ الحرب كاشفه (قوله قال الصميري) بالصاد المهملة (قوله وأما الشرارة) جمع شار وهو الباطع وهم الخوارج سموا أنفسهم شرارة لانهم قالوا شر بنا أي بعدنا أنفسنا في طاعة الله تعالى وذلك لان في قبول فتوهم تعظيما وترويجا واعلاهم وبه فارق شهادتهم (قوله يخالف قولهما) أي قول الصميري والخطيب (قوله وسجوان) والمتمند اشتراطه في المسائل الغالب وقوعه وعدمه في ضدها (قوله فالو وقت له) أي للاصولي (قوله ومن أئمة الخلاف وغول المناظرين) أي ومن أئمة تحمل الآداب وذلك لانه ليس أهلا لاستدراك حكم الواقعة استقلا لقصور آرائه (قوله فلا يجاب جوابه) لعدم الحاجة اليه (قوله معرفته بذلك) أي بالسؤل عنه فلا بأس أي بالاسراع (قوله من روم) أي بقصد (قوله من ورطة يمين) (الورطة الهلاك (قوله ان لم يتبعين) ولا يجوز ان تعين عليه الفتوى وله كفاية

(قوله فلا يجاب جوابه) لعدم الحاجة اليه (قوله من ورطة يمين) قال في الصحاح الورطة الهلاك (قوله قد لك حسن) وعليه يحمل ما جاء عن بعض السلف من هذا (قوله وينبغي ان لا يغني في كل حال الخ) فان أفتي في شيء من هذه الاحوال معتقدا ان ذلك لا يمتنع عن ادراكه الصواب محبت فتواه (قوله ان لم يتبعين) فان تعينت عليه الفتوى وله كفاية فلا يجوز

ان اكتب له وان استأجبه على الكتابة جاز قال النووي وهذا وان كان مكروها فينبغي أن لا يأخذ الا قدر
أجرة كتابته لو لم يكن فتوى ولو اجتمع أهل بلد على أن يجمعوا له رزقا من أموالهم جاز قال أبو المظفر السمعاني
من أصحابنا ويجوز له قبول الهدية بخلاف الحاكم وقال الشيخ أبو عمرو بن الصلاح ويني أن يحرم قبولها
ان كانت رشوة على ان يقبضه بما يرد ولا إضافة بينهما على الامام ان يفرض من بيت المال ان نصب نفسه
للتدريس أو الفتوى ما يغنيه عن التكسب ولا يجوز أن يقبض فيما يتعلق بالالفاظ كالإيمان والاقرار والوصايا
ونحوها الا اذا كان من أهل بلد الالفاظ أو نازلا منزلتهم في الخبرة بمرادهم في العادة وليس الفتى والعامل على
مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه في مسئلة ذات قولين أو وجهين ان يقبض أو يعمل بمشأه مع ما من غير
نظر وقابل عليه في القولين العمل بالآخر منهما ان علمه والاف الذي رجحه الشافعي فان لم يرجحه البحث
عن الارجح وزمه الترجيح ان استقل به متصرف من نصوص الشافعي وقواعده وان لم يستقل به فالتقل عن
الاصحاب الموصوفين بهذه الصفة فان لم يحصل له ترجيح توقف وأما الوجهان فيتعرف أرجحهما بما سبق في
القولين الا انه لا اعتبار بالآخر الا اذا وقع من واحد واذا كان أحدهما منصوصا والآخر محرجا فالنصوص
هو الأرجح المعمول به غالبا ولو وجد خلافا للاصحاب في الارجح من القولين أو الوجهين اعتمد ما صححه
الاكثر من الأول والأول والأورع فان تعارض أهل وأورع قدم الأهل وان لم يبلغه ترجيح رجح الناقلين للقولين
والفائزين للوجهين فخالقه البولي والمزني والريعي المرامى مقدم على مارواه الرعي الجزري وحرمه وتغل
العراقيين أنتم وأثبت من نقل اخر ما بين غالبا ويرجح أيضا بما وافق أكثر أئمة المذهب ولو كان له قولان
أحدهما وافق مذهب أبي حنيفة وأغبره قدم الموافق اذا لم يوجد مرجح محاسن وقولوا تعارض جزم
مستعين فكتعارض الوجهين فيرجح الى البحث كاسبق ويرجح أيضا بالكثرة فاذا جزم مصنفان بشئ
وثالث مساو لاحدهما بخلافهما فحجتها عليه وبما يرجح به أحد القولين أن يكون ذكره الشافعي في باب
ومظنته والآخري باب آخر ويكره أن يقصر في الجواب على قوله فيه قولان أو وجهان أو خلاف ونحو ذلك
فان هذا ليس بحجوب صحيح ولا يحصل به المقصود بل ينبغي أن يجزم بالارجح فان لم يظهر انظر اذ امتنع من
الافتاء واذا كان في المسئلة تفصيل لم يطلق الجواب فانه خاضا بالافتاء وليس له أن يكتب جواب ما يعلمه من
صورة الواقعة اذا لم يكن في الرقة تعرض له بل يذكر جواب ما في الرقة فان اراد الجواب على خلاف ما فيها
قليل وان كان الامر كذلك الجواب كذا واذا كذب الجواب أعاد نظره فيه ونأمله واذا كان المبدئ بالافتاء
هو قال الصبري وغيره فالعادة قد يمازجها بدان يكتب في الناحية اليسرى لا أن أمكن ولو كتب في وسط
الرقة وأحاشيتها فلا بأس ولا يكتب فوق البسملة بحال ويستحب عند الافتاء ان يستعين من الشيطان
ويسمي الله تعالى ويحمده ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويقول لاحول ولا قوة الا بالله اتبرع اشرح لي
صدرى ويسر لي امرى واحل عقدة من لساني فيقول سيحانك لاع لنا الاما مستنا الملكات العليم
الحكيم ويستحب أن يكتب في أوله الحمد لله أو الله الموفق أو حسبي الله وحسبي الله تقوله الصبري عن
كثير بن وحده الآخرون ولا بدع أن يحتم جوابه بقوله والله أعلم أو بالله التوفيق ونحوه واذا كان السائل
قد أغفل الدعاء للعجب أو الصلاة على رسول الله في آخر الفتوى أخفقه الفتى ويكتب بعده والله أعلم ونحوه

(قوله بخلاف الحاكم) لانه يلزم حكمه كذا اعل في بعض الخواص (قوله الا اذا كان من أهل بلد اعل) عبارة
يؤزمه حكمه (قوله وعلى
الامام أن يفرض من بيت
الدال من اعل) ومن عمر
رضي الله تعالى عنه انه
أعطى كل رجل من هذه
صفته ما قد ينار في السنة
(قوله الا اذا كان من أهل
بلد الالفاظ) وعبارة الروض
ولكل أهل بلد اصطلاح
في اللفظ فلا يجوز أن يقبض
أهل بلد بما يتعلق باللفظ
من لا يعرف اصطلاحهم
(قوله مقدم على مارواه
الرعي الجزري) بالرجوع
المكسورة والثناء التعنية
والجمعة هي البلدة المعروفة
المقابلة لمدينة مصر

(قوله بخلاف الحاكم) لانه يلزم حكمه كذا اعل في بعض الخواص (قوله الا اذا كان من أهل بلد اعل) عبارة
يؤزمه حكمه (قوله وعلى
الامام أن يفرض من بيت
الدال من اعل) ومن عمر
رضي الله تعالى عنه انه
أعطى كل رجل من هذه
صفته ما قد ينار في السنة
(قوله الا اذا كان من أهل
بلد الالفاظ) وعبارة الروض
ولكل أهل بلد اصطلاح
في اللفظ فلا يجوز أن يقبض
أهل بلد بما يتعلق باللفظ من لا يعرف
اصطلاحهم (قوله الجزري) الجزري بالجمع والثناء التعنية والزاد بلدة مقابلة لمدينة مصر
عطف نصير ليا به (قوله وان يستعين من الشيطان الرجوع اعل) أي بالقول لا بالكاتب (قوله فقهو) أي يفهم
الناس قول (قوله ولا بدع) أي لا تترك اعل أي يكتب بعده ونحوه والله أعلم

كتبه فلان بن فلان أو فلان الفلاني ونسب إلى ما يعرف به من قبيلة أو بلد أو غيرهما ثم ينسب إلى المذهب فيه أو الشافعي أو الحنفي ونحوهما وإن كانت الفتوى تتبع بالسلطان دعاه فقال وعلى السلطان أو على ولي الأمر وفقه الله أو أصلحه الله أو سده أو شد أو زره وينبغي أن يختصر في الجواب لكن بحيث يفهم العامة فيما جليا وإذا سئل عن قال أنا أصدق من محمد بن عبد الله أو الصلاة فهو نحو ذلك فلا يبادر بفتواه هذه إلال الدم وعليه القتل بل يقول إن ثبت هذا باقراره وبالبينة استأبه السلطان فإن تاب ولا فعل به كذا وكذا أو أشيع القول فيه وإن سئل عن شيء يحتمل وجوهها يكفر بعضها دون بعض يقول يسئل القائل فإن قال أردت كذا فالجواب كذا وإن قال أردت كذا فالجواب كذا وإذا سئل عن قتل أو قلع سنا أو عينا احتاط في الجواب فيذكر الشروط الموجبة للقصاص وإذا سئل عن فعل ما يقتضي التعزير فيقول ضرب به السلطان ما بين كذا وكذا ولا يزاد على كذا ويلصق الجواب بأخر الاستفتاء ولا بدع بينهما فرجة مخافة أن يزاد شيء يفسد الجواب وإذا ضاق الورق عن الجواب كتب على ظهره أو حاشيته وهي أولى وليعذر أن يميل في فتواه مع المستفتي أو خصمه ووجوه الميل معروفة ومنها أن يكتب ما دونه ماعليه وليس له أن يعلم أحدهما ما يدع به بحجة صاحبه وإذا ظهر أن الجواب بخلاف غرض المستفتي أقصر على مشافهته بالجواب وإذا ازدهم المستفتون وجب الابتداء بالأسبق فلا سيق إن وجب فيه الإفتاء فإن تساوا أو جهل السابق أقرع وإذا سئل عن ميراث فالعادة أن لا شرط في الورثة عدم الزق والكفر والقتل وغيرهما من الموانع بل المطلق يحول على ذلك بخلاف ما لو أطلق الأخوة والأخوات فإنه لا بد أن يقول من أنوين أو أب أو أم وإذا كان في المذكورين من لا يرث صرح بسقوطه وإن كان سقوطه في حال دون حال يقول ويسقط في حالة كذا وينبغي أن يكون شديدا احتراز في جواب الناسخات وحسن أن يقول يقسم التركة بعد إخراج ما يجب تقدمه من دين أو وصية إن كان وإذا رأى في الرقعة فتوى عن هو أهل طامو أفلح الماعده كتب تحتها الجواب صحيح أو هذا جواب صحيح أو جوازي مثل هذا أو هذا أقول وله أن يكتب بعبارة أخرى من عبارة السابق ويبدأ المستفتي من المفتين بالأسن والاعلم وبالأولى فالأولى ويرفع الورق إلى المفتي منشورة ويأخذها منشورة وإذا لم يجد مفتيا في البلدة ولا في غيرها ولا من ينقل له حكم المسئلة فهذه مسألة فترة الشريعة الأصولية وحكمها حكم ما قبل ورود الشريعة وهو أن لا تكليف ولا حكم في حق أصلا فلا يؤخذ بشيء يصنعه **الطرف الثالث** في الاستخلاف والتحكيم يستحب للإمام أن يأذن للقاضي في الاستخلاف فإن أذن لحكمه باتى في العزل وإن أطلق التولية أو مكنته القيام بما تولى كقضاء بلدة صغيرة فليس له الاستخلاف إلا بعد مرض أو غيبة لهم أو غيره وإن لم يمكنه قضاء بلدتين أو بلد كبيره الاستخلاف في القدر الزائد لأن قرينة الحال شعرة بالأذن كالأدفع متاعا إلى اسان ليبيعه وهو ممن لا يعتاد الطوف بالامتنع والنداء على إقامته يكون أذنا في دفعه إلى من يقوم بذلك ولونهاء عن الاستخلاف لم يكن له ذلك في الأمور العامة ويجوز في الخاصة كتكليف وسماع يئنه وغيرهما ولو لم يمكنه القيام بما عاوض إليه لم يطل التولية ويئزل على الممكن ولا استخلاف وحيث جاز الاستخلاف بشرط في الخليفة ما شرط في القاضي ولو فوض إليه سماع **(قوله فيقول الشافعي)** أي كتب فلان بن فلان الشافعي **(قوله يتعلق بالسلطان دعاه)** فقال وعلى السلطان أي يجب على السلطان مثلا وفقه الله الخ أن يفعل كذا وكذا **(قوله أو سده)** أي وفقه للصواب أو شد أو زره أي قوته **(قوله وأشيع القول فيه)** أشبعه وفره كذا في القاموس **(قوله إن وجب فيه الإفتاء)** إن تعين له **(قوله في حال كذا)** للتأثير وهم أنه لا يرث بحال **(قوله ويبدأ المستفتي من المفتين الخ)** أي إذا أراد جمعهم في ردة واحدة **(قوله فترة الشريعة الخ)** الفترة الضعف والانتكسار **الطرف الثالث** في الاستخلاف **(قوله الطوف بالامتنع)** أي الدوران ليبيعهما والنداء عليه

(قوله ثم ينسب إلى المذهب الخ) قال في المجموع فإن كان مشهورا بالاسم أو غيره فلا بأس بالاختصار عليه **(قوله أو سده أو شد أو زره)** قال في الصحاح التسديد التوفيق للصواب والأزرق القوة **(قوله وسهنا أن يكتب ما له دون ماعليه)** قال في الروض بل إن اقتضاهما السؤال لم يقتصر على أحدهما **(قوله وجب الابتداء بالأسبق فالسابق)** قال في الأسنى نعم إن ظهر له جواب المسبوق دون السابق فالظاهر تقديم المسبوق كذا قاله الأذرى **(قوله فهذه مسألة فترة الشريعة الأصولية)** قال الصحاح الفترة الانتكسار والضعف **الطرف الثالث في الاستخلاف والتحكيم** **(قوله ولو نهاه عن الاستخلاف لم يمكن له ذلك في الأمور العامة)** لأن الإمام لم يرض نطري غيره **(قوله فيشترط في الخليفة ما شرط في القاضي)** لأنه فاض

(قوله وأجتهاد مقلده) بفتح اللام (قوله ولو قلد الامام رجلا لقضاء على أن يقضى بمذهب بعينه بطل التقليد) قال ابن حجر شعبان أخرجه في قاض مجتهداً ومقلده غير مقلده مع بقاء تقليده كما هو واضح ثم رأيت شارحاً يزم بذلك قال وهو الذي عليه العمل أنه يشترط على كل مقلد العمل بمذهب مقلده فلا يجوز له الحكم بخلافه وذكرنا ذلك في شرح المنهاج (قوله ولو نصب الامام قاضيين في بلد) إلى قوله جاز قال في شرح الروض وقار في الامام حيث لا يجوز تعدده بان القاضيين اذا اختلفا فاضح الامام اختلفا فها بخلاف الامامين (قوله فان شرط عليهما الاجماع في الحكم بطل التقليد) لان الخلاف يكثر في محل الاجتهاد (٤٠١) فتعطل الحكومات ونهبت انبهارا كانا

مقلدين لامام واحدا ولا أهله لهما في نظر ولا ترجيح أو شرط اجتماعهما على المسائل المتفق عليهما صحت شرط اجتماعهما لانه لا يؤدى إلى مخالفة اجتهاد ولا ترجيح قاله ابن حجر (قوله) وان ثبت لكل منهما الاستقلال صح كالركيلين أو الوصيين في شئ (قوله) بجماب من سبق داعيه (الا اذا كان أحدهما أصلا فيجب داعيه) قوله وقال الماوردي أجيب الطالب دون المطلوب) ووجه في الروض والتحفه يزم به الرواني (قوله فان تساوى) بأن كل منهما طالبا ومطلوبا كانا مختلفا في مقتضى تحالفا كقدرين مبيع أو صدق (قوله فان استويا) أى في القرب (قوله ولو أطلق النصب) إلى قوله استقلال كل وقار في طبره في الوصيين فان نصهما بشرط اجتماعهما على التصرف جاز بان

الينة وتقلها دون الحكم كفا من العلم بما يحتاج إليه في ذلك الباب حتى لو أن نائب القاضى في القري اذا كان المفوض إليه مباع الينة وتقلها دون الحكم كفاه العلم بشروط سهام الينة ولا يشترط فيه رتبة الاجتهاد والشافى ان يستخلف الحنفى وبالعكس ويعمل النائب باجتهاده وأبجتهاد مقلده حتى لو شرط على النائب أن يحكم باجتهاد النقيب بطل الاستخلاف وكذا لو شرط على المقلد الحكم بخلاف اعتقاد مقلده لان اعتقاد مقلده في حقه كاجتهاد المجتهد ولو قلد الامام رجلا لقضاء على أن يقضى بمذهب بعينه بطل التقليد وحيث منعنا الاستخلاف فاستخلف حكم الخليفة باطل لا يجوز ان نغاده لكن لو تراضى الخصمان بحكمه كان حكمهما صحيحا جواز الاستخلاف فاستخلف من لا يصلح القضاء حكمه باطل ولو نصب الامام قاضيين في بلد وخص كل واحد بطرف أو زمان أو مكان أو جعل أحدهما قاضيا في الاموال والأخر في الدماء والأفروج أو عين واحد الاحكام الرجال دون النساء والرجال جاز وكذا لو ولاهما على أن يحكم كل واحد منهما في الواقعة التي ترفعها المتخاصمان إليه وان جهم ولا يتهما زمانا ومكانا واحدة فان شرط عليهما الاجتماع في الحكم بطل التقليد وان أثبت لكل منهما الاستقلال صح ولو تنازع الخصمان في اجابة داعي القاضيين بجماب من سبق داعيه فان جاز أمّا أقرع وان تنازع في اختيار القاضيين قال الغزالي أقرع وقال الماوردي أجيب الطالب فان تساوى باحضر عنه أقرب القاضيين فان استويا أقرع ولو أطلق النصب ولم يشترط اجتماعهما لا استقلالهما استقلال كل ويجوز أن يحكم الخصمان رجلا غير القاضى بحكم بينهما في الاموال والنكاح والطلاق واللعان والفسخ والميوب والأصهار وفي النقصا وحد القذف وغيرهما ولا يجوز في حدود الله تعالى اذ ليس لها طالب معين ولا فرق بين أن يكون في البلد قاض أو لم يكن بل له أن يحكم بخلاف رأى القاضى ويشترط في الحكم صفات القاضى أى صفات قاضى البلد ولا ينفذ حكمه الا على من رضى بحكمه حتى لا يضرب دبة الخطأ على العاقلة الذم برضا او رضى القاتل وانما يشترط رضا المتحاكمين اذا لم يكن أحدهما القاضى فان كان فلا يشترط رضا الآخر ويشترط أن يكون المتحاكمين بحيث يجوز للمحكم الحكم لهما فان كان أحدهما ابنا وأباه لم يجز

(قوله وأجتهاد مقلده) بفتح اللام (قوله بمذهب بعينه) أى بعينه الامام هذا في المجتهد وفى المقلد وعين له الامام مذهب غير مقلده بفتح اللام مع بقاء تقليده (قوله في الحكم بطل التقليد) لاختلاف اجتهادهما غالبا فاعطل الحكومات ثم لو شرط الاجماع في المسائل المتفق عليهما صحت الشرط وكذا لو كانا مقلدين لامام واحد ولا أهليه لهما في نظر ولا ترجيح لانه لا يؤدى إلى مخالفة اجتهاد ولا ترجيح (قوله أجيب الطالب) أى للحق دون المطالب وهو العقد (قوله فان تساوى) بأن كل منهما طالبا ومطلوبا كانا مختلفا في مقتضى تحالفا كقدرين مبيع مثلا (قوله فان استويا) أى في القرب

الاجتماع هاتعتا مع العمل المطلق عليه تصحيا للسلام ما يمكن والاجتماع ثم جاز تحمل عليه لانه أحوط قاله في الاسنى والتحفه (قوله فان كان فلا يشترط رضا الآخر) بناء على أن ذلك تولية فان الحكم نائبه ورد ابن الرقعة ابن الصباغ وغيره قالوا ليس التحكم تولية فلا يحسن البناء وقد بجماب بان محل هذا اذا صدر التحكم من غير قاض أو من قاض ليس له الاستخلاف فيحسن البناء قاله شيخ الاسلام وقال ابن حجر يبنى حل قول ابن الرقعة على ما ذكرنا من أحدهما غير رضا وحل الاول على ما ذكرنا انهم لفظ بقيد التفويض كحكمه بنينا مثلا (قوله فان كان أحدهما ابنا وأباه لم يجز) لانه لا يرد على القاضى لكن قال الزركشى الطاهر جاز الحكم رضا المحكوم عليه وقال ابن حجر نفذ حكمه على بعضه ولعدو لعدم التهمة دون عكسه على الا وجه لوجودها

في المحرمات الشرعية على رده لا يفتي بعد الحكم وتوهمه رضى به أولا قد يكون الظن عدم التهمة (قوله وليس الحكم للحبس بل غايات الاتبات والحكم) قال في شرح الروض وقضيت انه ليس له الترسيم قال الرافعي نقلا عن الغزالي فاذا حكم بشئ من العقوب بثلث القصاص وحده القذف لم يستوف لان ذلك غير اربعة الولادة واذا ثبت الحق عنده وحكم به ولم يحكم فله ان يشهد على غيره في المجلس خاصة اذا قبل قوله بعد الافتراق كلقاضي بعد العزل قاله الماوردي في مخرج جيجوز ان يحاكم اثنين ويشترط اجتماعهما بخلاف ما ذكر في القاضيين لظهور الفرق قاله في المطلب في الطرف الرابع في العزل والانزال (قوله ولو زات هذه الاحوال الخ) كقولنا ما بطل لا يعود الا بتجدي بعد عقد (قوله) لكن لو فعل نفذه عزل (مرعاة لطاعة الامام) (قوله ولا ينزل القاضي قبل بلوغ خبر العزل اليه) من عدل لما في رد قضيتهم من اعظم الضرر ولو انزل بخلاف الوكيل كما مر (٤٠٢) في باب نه لم يعلم الخصم انه معزول لم ينفذ حكمه الا ان رضى بحكمه فيها

يجوز التحكيم فيه لعله انه غير حاكم باننا ذكره الماوردي قال في محرماتنا يتجه ان صرح ماقاله ان غير حاكم باننا ما على ما اقتضاه كلامهم انه قبل ان يبلغ خبر عزله باق على ولايته ظاهرا وباطنا فلا يصح ما قاله الا ترى انه لو تصرف بعد العزل وقبل بلوغ الخبر بتزويج من لا يرى لها مثالا لم يلزم الزوج باننا قلت الماوردي بخص عدم نفوذ باننا بما جعلتم الخصم لاطلاقا قلت هو حينئذ بالتحكيم اشبه فلا يقبل لما تقرر ان من بلغه ذلك مستفاد ان ولايته قبل بلوغه خبر العزل ويبحث الاذرى الاكتفاء في العزل بخبر واحد مقبول الرواية والقياس ما قاله

وليس الحكم للحبس بل غاياته الاتبات والحكم ويلزم حكمه بنفسه حكم القاضي ولا يحتاج الى رضاها بعد الحكم واذا رجع احدهما قبل الحكم امتنع الحكم حتى لو اقام المدعي شاهدين فقال المدعي عليه عزلك لم يكن له الحكم ولو خطب امرأة وحكم بحلها في التزويج كان له التزويج اذا لم يكن لها ولي خاص من نسب او عشق ولو كان لها ولي وهو غالب لم يجز التحكيم لان نيابة القريب للقاضي وانما يزوج الحكم بالتراضي ولا رضاء الا من بعض الخصوم واذا رفع حكم الحكم الى قاض اشده ولا يقضه الا بما ينقص به قضاء غيره ولو كتب الحكم اليه بما حكم بجبان او قبل ويجوز الحكم ان يشهد على شهادة الشاهدين عند قاض آخر الطرف الرابع في العزل والانزال ويحصل ذلك بكل ما لو اقرن بالابتداء يمنع الانعقاد فاذا جن القاضي او اغنى عليه او عصى او خوسن او صم أو فسق أو ارتد أو أخذ الرشوة أو خرج عن اهلية الضبط والاجتهاد لغلة أو سبان انزل لم ينفذ حكمه ولو زات هذه الاحوال لم تعد ولايته الا بتولية جديدة ولو لا لام عزل القاضي اذا ظهر منه خلل ويكني فيه غلبة الظن وان لم يظهر فان لم يكن ثم من يعلم لم يجز عزله ولم ينفذ ان فعل وان كان ثم صالح افضل منه عاجز له وان كان مثله او دونه وفي العزل مصلحة كاستيكان فتنة وغيره فكذا ذلك وان لم يكن مصلحة لم يجز لكن لو فعل نفذ وتولية قاض بعد قاض لا يكون عزلا للارول ولا ينزل القاضي قبل بلوغ خبر العزل اليه ولو اخبر الامام بفسق قاض فعزله وعلى اتو نفذ العزل والتولية وان بان خلافه كالم قبل رجل طلق زوجته فانها راضية فطلق ثم بان خلافه نفذ الطلاق ولو فعل القاضي نفسه انزل الا اذا تعين وينزل بموت القاضي وانزل له كل ما ذون له في شغل معين كبيع على ميت او غائب ويمنع في حادثة معينة وكذا ما به المطلق ان لم يكن مأذونا في الاستخلاف او قال استخلف عن نفسك أو اطلق وان قال عني فلا ينزل وعزل القاضي الخليفة على هذا التفصيل ولا ينزل القوام على الايتام والاقارب بموت القضاة وانزالهم ولا القضاة بموت الامام وانزاله ولو وصى القاضي

في الطرف الرابع في العزل والانزال (قوله لكن لو فعل نفذ) مراعاة لطاعة الامام (قوله خبر العزل اليه) لما في رد قضيتهم من اعظم الضرر به فارق الوكيل (قوله ولا ينزل القوام الخ) اذ في انزالهم اختلال وضرر بما حكمهم فاسبيلهم سبيل المتولى من جهة الولي والواقف (قوله ولا القضاة بموت الامام) لانه انما خوفهم القضاء لمصلحة المسلمين فلا يبطل بونه كما يبطل النكاح بموت الولي (قوله ولو وصى القاضي

الزركشي انه لا بد من عدل في الشهادة والاستفاضة كالتولية لا يقال تسعين على من عزل له وظنه ان يعمل باننا يقتضي لاحر علمه وظنه كاهو قياس نظره لا نقول انما يتجدد ذلك ان قلنا بغيره باننا قبل أن يبلغه خبره وقد تقرر ان الوجه خلافه ولا يكتفي كتاب مجرد وان حقه فرائد بعد التزويج بناتها كما يصح به كلامهم ولا قول انسان وليت قال البلقيني ولو بلغه خبره لم يبلغ نوابه لا ينزلون حتى بلغهم الخبر وتبين ولاية اصلهم مسفرة حكما ان لم ينفذ حكمه ويستحق ما رتب له على سد الوطيفة قال ولو بلغ النائب قبل اصله فليقتاس انه لا ينزل وينفذ حكمه حتى يبلغ الاصل اه وقد يشوق فيه بما مر عن الماوردي (قوله ولا ينزل القوام على الايتام والاقارب بموت القضاة) وانزالهم لا يخلل مصالحهم فاسبيلهم سبيل المتولى من جهة الولي والواقف (قوله ولا القضاة بموت الامام وانزاله) لانه لا ضرر تعطيل الحدود ولا من ماعده الامام انما هو لغيره وهم المسلمون فلا يبطل بونه كما يبطل النكاح بموت الولي ثم لو لاه الامام الحكم بينه وبين خصمه

المزول بذلك ان روال المعنى المتقضى لذلك قاله الباقرى (قوله واذ قال القاضى بعد العزل كنت سمكت بذلك قبل العزل لم يقبل) لانه حينئذ لم يقدر على الانشاء نعم لو انزل بالمعنى قبل منه ذلك لانه انما انزل بالمعنى فيما يحتاج الى الابصار وقوله سمكت بذلك لا يحتاج الى ذلك قاله الباقرى (قوله وان علم فلا نظير) لبقاء التهمة (قوله ولو شهد انه ملك فلان الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه (قوله حتى لو قال على وجه الحكم نساء هذه القرية طوائف من أزواجهن قيل) ولا حاجة الى حجة لقد رتبته على الانشاء حينئذ خلا قال الك حيث قال لا يقبل قوله لا الصحيحة بيئة بخلاف ما لو قاله على سبيل الاختيار لا يقبل قوله كذا صرح به البغوى وهو (٤٣)

مجلسه مالموا عندئذ الى ما قبل ولايته قال الاذرى وما قالوه من قبول قوله ظاهر فى القاضى المجتهد مطلقا أو فى مذهب امامه ولا ريب عندى فى عدم نفوذ من جاهل وأفاق قال وشبه أن يكون محل ما ذكر فى قرية أهلها محصورون أما فى بلد كبير كصفاء فلا لا قطع بطلان قوله وقد أفتيت بر جواب بيان القاضى لسنده اذا سئل عنه لاحتمال أن يظن ما ليس بمسند مستندا كما هو كثيرا وغالب أفتى غيره بأنه لو حكم بطلان امرأة بشاهد بر فقالا انما شهدنا بطلاق مقيد بصفة ولم توجد وقال بل الملقنا انه يقبل قوله ان لم يثبت فى ذلك لعلمه قاله فى الاسنى والتحنة (قوله فالقول للرايين) لان الاصل عدم الاعطاء (قوله ولو اوقف على القبض منه فالقول للقاضى) امكن هل حرم الامين من عينه

لاخر بالقضاء بعدم موته فكما لو وصى الامام بالامامة لاخر بعدم موته واذ قال القاضى بعد العزل كنت سمكت بذلك قبل العزل لم يقبل وانما ثبت حكمه بالبيئة بان يقيم المدعى عدلين على حكمه ولو شهد المزول مع شاهد آخر بأنه حكم لم يقبل شهادته ولو شهد مع آخر بان حاكما جز الحكم حكم بكذا ولم يضعه الى نفسه ولم يعلم القاضى أنه يشهد على فعل نفسه قبل وان علم فلا ولو شهد أنه ملك فلان أو أن فلانا أقر فى مجلس سكرى بذلك قبل كالمشهد الوكيل بعد العزل بان هذا فلان والقاسم بعد القسم بان هذا صيب فلان وقول القاضى فى غير محل ولايته سمكت فلان بكذا كقول المزول ولو قال قبل العزل فى محل ولايته سمكت بكذا قبل لو قال على وجه الحكم نساء هذه القرية طوائف من أزواجهن قبل ولا حاجة الى حجة ولو قال للمزول المال الذى فى يد فلان لا يدفع فيه التهمة أيام قضائى ليحفظه وقال فلان انه لعمر وما قبضته منك فالقول للرايين ولو اوقفه على القبض منه فالقول للقاضى وبجوز ان يكون الشاهدان بحكم القاضى هما اللذان شهدا عنده وحكم بشهادتهما لهما الآن يشهدان على فعل القاضى وليس للقاضى تتبع احكام القضاة قبله ولو جاءه مظالم على المزول وطلب احضارهم لم يبادر الى اجابته بل يسأله عما يريد منه فان ذكر أنه يدعى عليه عينا أو دينان من معاملات أو نكاح أو زنا أو غصبا أو حضا أو ففصل بينهما ولو قال أخذ منى كذا على وجه الرشوة أو بحكم باطل كشهادة فاسقين مثلا ودفعه الى فلان فكن ذلك لان هذا كالغصب ولو قال المدفع اليه أخذته بحكم المزول لم يقبل قوله ولا قول المزول له بل يحتاج الى بيعة تشهد على حكم المزول له أيام قضائه فان لم تكن بيعة اتزع المال ولو اقتصر على أنه لم يتعرض للرايين المدعى والحكم المزول له صدق بيينه ولو لم يتعرض للاخذ بل قال حكم على شهادة عشرين مثلا سمعت دعواه وينتد احضاره للحكم عليه فاذا حضر ادعى ثانيا وشهد الشهود فى وجهه فان لم يقر بيته لم يحضره وقيل يحضر بمجرد الدعوى واذا حضر وأقر فلا كلام وان أنكر ولم يكن بيته ولم يشهد صدق بغير عين وقيل باليمين ولا فرق بين أن يدعى عليه الحكم للمال أو الدم ولو ادعى

لاخر بالقضاء بعدم موته الخ) وقدم فى أوائل كتاب الامامة ان المعتد مجتهدا (قوله حكمته بذلك قبل العزل لم يقبل) لانه لا يقدر على الانشاء حينئذ (قوله ولو شهد انه ملك فلان الخ) لانه لم يشهد على فعل نفسه (قوله كقول المزول) لانه لا يملك انشاء الحكم حينئذ فلا ينفذ اقراره (قوله ولا حاجة الى حجة) لقد رتبته على الانشاء محمل هذا فى محصورين وفى القاضى المجتهد مطلقا وفى مذهب امامه ولا ينفذ من جاهل وأفاق (قوله فالقول للرايين) لان الاصل عدم الاعطاء (قوله وان لم يقر بيته لم يحضر) لانه أمين الشرع والظاهر من احكام القضاة جو ياتها على الصحة والى الواب (قوله وقيل بمحضرة الخ) وهو المعقد لان احضاره لتبين الحال وذلك لى ما مر آتفا (قوله بالرايين) لانه أمين الشرع وقيل بيمين هو قدر ذلك فيه وجهان فى تعليق الصاضى أو جههما المنع قاله شيخ الاسلام (قوله فان لم يتم بيته لم يحضره) لانه كان أمين الشرع والظاهر من احكام القضاة جو ياتها على الصحة فلا بد عن الطاهر الا بيعة صيانة لولاة المسلمين عن الذلوق بردمان هذا الظاهر وان سلم لا يمنع احضاره لتبين الحال قاله ابن حجر (قوله صدق بغير عين) لانه أمين الشرع فبما من منصبه عن التحليف والابتداء بالمنازعات وهذا ما صححه الزايفى قال الزركشى كغيره وقد اختلف تصحيح النوى فيه وهذا هو الصواب فانه المتخصص بقاله القاضى شريح والرواى وغيره قال وهما افيمن عزل مع بقاء اهليته ما من ظهر فسقه وشاع جوره وخيانتة فالظاهر أنه يحلف قطعاً وسبقه اليه الاذرى قاله فى الاسنى والتحنة (قوله وقيل باليمين كسائر الامانة اذا دعى عليهم خيانة) ولعموم خبر البيعة على المدعى واليمين على من أنكر وهو المعتد كما صححه النوى

في التلهاج وأقر بأن خبره شرعه (قوله وجهان) قال الامام واختلف مبني على ان من عمل الغيرة ولم يسم أجوراً هل يستحقها قال الاذري
وهذا البناء مقلد ان شد ادهن بعض اصحاب بعد قوله ان الوجهين في استحقاق الاجرة كل حين في الوادي ركب الدابة اعارتها
والمالك اجازتها على التشبيه اقتصر الماوردى والرواي وقصته الاخذ بترجيح الاستحقاق بخلاف البناء المذكور والتشبيه اقرب من
البناء (قوله وكذا الوادي على الشاهد انه الخ) لان القاضي والشاهد ائمتنا الشرع ولانه لو فتح باب تخفيفهما لكل مدح لاشد الامر ورغب
الناس عن القضاء والشهادة في الطرف الخامس في آداب متفرقة (قوله ويشهد شاهدان على التولية) وظاهره الاستصحاب لكن قال في
الروض وشرحه ويشهد وجوباً على (٤٠٤) الولاية للبعيد من محلها وفي الروضة فان كان يبعثه الى بلد آخر فان كان بعيداً

ينشر اخبر اليه فليشهد
شاهدان يخرجان معه
غير ان سهاوقال ابن حجر
لا بد ان أراد العدل بذلك
الكتاب ان يشهد بعاقبه
من التولية شاهدان
صفات الشهود (قوله ولو
استفاض ولا كتاب ولا
شاهد كفي) لان الاستفاضة
أكد من الاشهاد ولانه
لم ينقل عن رسول الله صلى
الله تعالى عليه وسلم ولا
عن الخلفاء الاشهاد ولا
يقبل في الولاية قول مدعيها
فلو صدقه أهل البلد في
وجوب طاعته وجهان قال
شيخ الاسلام وقياس مأمور
في الوكالة عدم وجوبها
لان الامام لو أنكر توليته
كان القول قوله لكن قال
الاذري لعل وجوبها
أشبه وفي الاخبار والآثار
ما يعضده (قوله وان يدخل
يوم الاثنين) لانه صلى الله
تعالى عليه وسلم دخل فيه
للدنية فان تصبر فالتجسس

على نائب المزمول في الحكم كالمواضي على المزمول وأما أمناؤه الذين لهم أخذ الاجرة فان حوسب
بعضهم ونفي عليه شيء فقال أخذت أجرة على لم يقبل وان صدقه المزمول ويستمر اذا دخل أجرة مثل عمله
وان أقام البينة على الاجارة وأما أجرة المثل فهل يصدق بيمينه في بيان ذكر الاجرة لتبويتها وجهان ولو ادعى
على القاضي القائم على القضاء ما لا يتعلق بالحكم حكم بينهما خليفته وأقضى آخر ولو ادعى ظلماً على الحكم
وأراد تفرجه وأنكر لا يحلف ولا يفتي الابالينة وكذا الوادي على الشاهد أنه يشهد بالزور وأراد تفرجه وكذا
لوادي على القاضي المزمول والالانزال وأنكر ولو ادعى على قاض أنك قضيت لي بكذا عاذاً أنكر فليس لأن
يرفعه الى قاض آخر بخلافه الطرف الخامس في آداب متفرقة يستبأن يكتب الامام للقاضي كتاب العهد
وبذلك يفهم ما يحتاج اليه ويشهد شاهدان على التولية وعلى ما قدمه الكتاب ويخرج الشاهدان معه
فيخبران الحال ولو اشهد ولم يكتب كفي ولو كتب ولم يشهد فلا ولا استفاض ولا كتاب ولا شاهد كفي
و يستحب للقاضي أن يبحث عن حال علماء ذلك البلد وعدوله في الطريق ان لم يعرف وان يدخل يوم
الاثنين والتجسس والسبب وأن يكون عليه عمامة سوداء وان يزل وسط البدن وان يسلم ديوان الحكم وهو
ما كان في بد القاضى السابق من المحاضر والسجلات وحجج اليتام والارفاق وينظر أولاً في أمر المحبوبين
ويسأل كلاً عن حبه فان اعترف بالحق أمضى الحكم وان قال حبست ظمناً فعلى خصمه البينة وعليه اليمين
فان كان غالباً يكتب اليه ليحضر ثم ينظر في الاوصياء عن ادعى الوصاية يبحث عن أصلها وعن تصرفه فان
أقام بينة عليها أو على ان المزمول نفذها واطلق تصرفه قرر له ان كان عدلاً وان كان فاسقاً انتزع
المال منه وان شك في عدل التعفي انتزاعاً الى اثباتها وجهان وان كان ضعيفاً يضعف عن القيام لثلاثة احوال
أو سبب آخر ضم اليه من بعته وأما تصرفه فان قال فرق ما أوصى به وكانت الوصية لمعينين لم تعرض له
وهو المعقد كسائر الامناء اذا ادعى عليهم خيانة (قوله وأما أمناؤه) أي أمناؤه المزمول (قوله وجهان)
الاعتماد منهما تصديقه بيمينه (قوله لا يحلف ولا يفتي الابالينة وكذا الوادي الخ) لانه لو وقع بحالجب
القاضي والشاهد لكل مدح لرغب الناس عن القضاء والشهادة في الطرف الخامس في آداب متفرقة
(قوله ويشهد شاهدان على الخ) ظاهره استصحاب الاشهاد لكن قال في التعفة لا بد ان أراد العمل
بذلك الكتاب ان يشهد بعاقبه من التولية شاهدان بصفات الشهادة (قوله عمامة سوداء) لانه عليه السلام
دخل مكة يوم الفتح وعلى رأسه عمامة سوداء (قوله وان يسلم) أي يقبض (قوله من المحاضر) جمع محضر
وهو ما يكتب فيما جرى من غير ذكر حكم والسجل ما يكتب فيما جرى مع الحكم كاسباتي (قوله الى
اثباتها وجهان) قال شيفنا في التعفة ومن شك في حاله ولم تثبت عدلته عند الاول ينتزع منه كجاءه البقيني

أو السبب كذا عبر به في التشبيه وعبرة الروضة والالاسبت واستحب أن يدخل صبيحة اليوم لحججه اللهم بارك لامي وان
في بكورها (قوله وان يكون عليه عمامة سوداء) ففي مسلم انه صلى الله تعالى عليه وسلم دخل مكة يوم الفتح بها ولائها أهيبه (قوله وان
يزل وسط البلد) ليساوى اهله في القرب منه قال الزكري وكأنه حيث اتسعت خطته والازل حيث تيسر قال وهذا اذا لم يكن فيه موضع
بعتا القضاء النزول فيه (قوله وجهان) قال ابن حجر في التعفة ومن شك في حاله ولم تثبت عدلته عند الاول ينتزع منه كجاءه البقيني وغيره
ورجع الاذري عدم الاتزاع قال وهو الاقرب لكلام الشيخين والجمهور وأما من ثبت عدلته عند الاول فلا يؤثر الشك وان طال الزمن
لاعداد القضية به فارق شاهدان في تم شهده بعد طول زمان لا بد من استزكاه

(قوله ومن لم يتغير فله أن يقره وأن يعزله وبولي غيره) بخلاف

(٤٠٥)

الأوصياء لأن الامناء مولون من جهة القاضي

بخلاف الأوصياء (قوله ولا

يشترط أن يكون نصيباً)

لأنه يقيده اللفظ وذلك لا

يستدعي معاً يشته بخلاف

الشهادة كما سيأتي (قوله

ويشترط في للمسم العدد

والعدالة ولفظ الشهادة)

بأن يقول كل منهما أشهد

أنه يقول كذا لأن الترجيم

والمسمع يتفان إليه فولا

لا يعرفه أو لا يسمعه فاشهد

الشاهد ومن لم يشترط

اشفاء التهمة فلا يقبل ذلك

من الولد أو ولدان ضمن

حافل (قوله وان وجدها

وتعين عليه لم يحجز) لأنه

يؤدي ما هو فرض عليه

وهذا واجد الكفاية (قوله

ثم بالغ في الانكار) وقال

أي ضرر ورفق هذا أن لم

يتفرغ للقضاء من غير ذرق

فليجتنع أي عن القضاء قال

الرافي والقائل بالأخذ كأنه

ذكر العشر ثم تلا وتحريرا

ولا بد من النظر إلى كفايته

والى قدر المال والعمل

(قوله فسيح) أي وأساعلا

يتأذى ضيقه الحاضر ون

ناراً أي ظاهر اليرفعه من

يراه ويصل إليه كل واحد

هذه أن التحد الجس فان

تعدد وحصل زحام اتحد

بعدد الاجناس فلو اجتمع

رجال وخنائى ونساء اتحد

وان كانت حلقة عامة فان كان عدل امضى تصرفه ولا يضمنه وان كان فاسقا ضمنه تصرفه بلا ولاية ولو فرق
الثالث الموصى به غير الموصى وكانت الوصية لعينين وقع الموقع لان لم الأخذ بلا واسطة وان كانت حلقة ضمن
ثم ينظر في امضاء القاضي المنصوص بين على الاطفال وفي تفرقة الوصايا فن تغير حاله بقسط أو غير فعل ما ذكرنا
في الأوصياء ومن لم يتغير فله أن يقره وأن يعزله وبولي غيره ثم ينظر في الاوقاف العامة ومتولوليها وفي القبط
والضوال ورتب القاضي لنفسه كتابا ومركبين ومترجين ويشترط أن يكون الكاتب عارفا بما يكتبه
من المحاضر والسجلات وأن يكون مسلما عدلا ويستحب أن يكون فقيها وافر العقل عفيفا عن الاطعام
جيد الخط صائلا للحرuf وللإبغ والغلط والاشتباه كسبعة بنسبة وسبعين شعبين ويشترط في المترجم
العدالة والحرية والتكليف والعدد ولا يشترط أن يكون بصيرا ويشترط في المسم العدد ولفظ الشهادة
إذا كان القاضي صم واذالم يجحد القاضي الكفاية فله أن يأخذ رزقا من بيت المال وان وجدها وتعين
عليه لم يحجز وان لم تعين جاز وليكن قدر كفايته وكفاية عماله لتقامهم وللامام أن يأخذ لنفسه ما يليق به من
اتخيل والغلمان والدار الواسعة ولا يلزم الاقتصار على ما اقتصر عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم واتخلفاء
الراشدون وكبار رزق الامام القاضي من بيت المال برزق أصا من ترجع مصلحة عمله الى المسلمين كالامير
والمفتى والمحاسب وامام الصلاة والوزن ومعلم الناس القرآن ومقيم الحدود والقصاص وكاتب الصلوك
والمقوم والمترجم والمزك والشاهد قال ابن كنج وذكر جماعة من أصحاب الشافعي وأبي حنيفة أنه إذا لم
يكن للقاضي شيء من بيت المال فله أخذ عشر مما يتولى من أموال الشاى والادواق بالغ في الانكار
ويستحب أن يكون مجلس القضاء فسيحاً بارزاً هالاً لا يؤذى بحر ولا يرد ولا ربح ولا غبار ولا دخان وأن
يكون موضع جلوسه مرتفعاً كدكة نحوها وأن يوطأه الفرائش وبوضع الوسادة وأن يكون مستقبل
القبلة وأن لا يشكى وأن لا يتخذ المسجد مجلس القضاء وكذا أن يتخذ ولا يمكن الخصوم من الاجتماع فيه
والمشائفة ونحوها بل يبعدون خارجة من نصب من يدخل ضمنين ولو اتفقت قضية أو قضاي وقت حضوره
صلاة أو غير هال فلا بأس بفصلها ويكره أن يتخذ حاجباً إذا لم يكن زحمة ولا يكره أوقات خلوه ولا يكره أن
يقضى في كل حالة يتغير فيها الخلق كغضب وجوع وشبع مغرطين ومرضى مؤلم وخوف مزعج وحزن وفرح
شديد ين وغلبة نعاس وملازمة ومدا فة الاشبين وحضور الطعام وتوق نفسه إليه ولو قضى فيه تفذو يكره
أن يبيع ويشتري بنفسه بل يوكل من لا يعرف واذ اعرفه أو بدله ولا يختص بالبيع والشراء بل يعم الاجارة
وسائر المعاملات ومن أساء الادب في مجلسه بان صرح بشكذيب الشهود أو بالمدع الخصم زجودته
فان عادده وصاح عليه فان لم يتجزع زره بما يقتضى اجتهاده من توسخ وضرب وحسن واغلاط القول
وغيره ورجع لا ذرى عدم الاتخاذ وهو الاقرب لكلام الشيعيين والجمهور ما من ثبت عدلته عند
الاول فلا يؤثر الشك وان طال الزمن لم يتحد القضية وبه فارق شاهد حتى ثم شهد بعد طول زمان لا بد من
استزكاته (قوله ولفظ الشهادة) بأن يقول كل منهم أشهد أنه يقول كذا وذلك لان المترجم والمسمع يتفان
إليه لا يعرفه أو لا يسمعه فاشهد الشاهد (قوله بالقاضي صم) أي نقل سمع اذا الاصم الذى لا يسمع أصلاً
لا ينفذ حكمه كامر (قوله بالغ في الانكار) أي ضرورة في هذا ان لم يتفرغ للقضاء من غير ذرق فليجتنع
(قوله بارزاً) أي ظاهر اليرفعه من يراه (قوله زها) بمعنى المنزه (قوله من الاجتماع فيه) أي في المسجد
(قوله وقت حضوره صلابة) أي حضوره المسجد لصلاة أو غير هال فلا يكره ان يفصلها في المسجد
(قوله وتتوق نفسه) أي تتشوق نفسه إليه (قوله واذ اعرفه) أي اذا عرف الناس كونه وكيله
أبدله لئلا يجانى (قوله أو بالبدل) له خصمه (قوله واغلاط القول) بنحو يأحق

ثلاثة مجالس قال ابن القاص (قوله وكغضب وجوع الخ) للنهي عنه في خبر الصحيحين في الغضب وقيس به الباقي ولا احتلال فكره
وفهمه بذلك (قوله أو بالبدل) قال في الصحاح والقاموس رجل ألبدين البدد شد بداً لخصومة مؤله خصمه فهو لا بد له

أن يكون القاضي ذكراً بكسر الهمزة والقناة بغير ضي الله تعالى عنه (قوله يستخضعنا) كألفه محرر رضي الله عنه وقد عيسى الذي صلى الله تعالى عليه وسار جد في مهمة (٤٠٦) ثم خلى عنه (قوله قال الرازي) وقيل من جنس الوالد يدين الوالد حسبهم معاهل

من الظلم قال شيخ الإسلام
في شرح الروض وهو
الاقرب قال الأذري
ومقتضى كلامهم جنس
الزوجة عند زنا غيرها
وقد يفرق بينهما بين من
استوجبوا عمله لا يمكن
في الجنبين حيث لا يجوز
جنسهما من الجارية أمدا
ينظر بخلاف الزوجة قال
وبجنس المرأة عند ساء
نقات وأذوى رحم محرم
ولا تمتع، وإن رضاع ولدها
لغير الجنبين ما لم توجد
مرضعة أمه قال ابن
الرفعة تبعاً للمواردي
والرويانى ومنع الزوج عنها
أي من الاستمتاع بها (قوله
وجهاً) أي صهيماً كما قاله
النسوي عن الأصحاب أنه
محرم بين البيع وبين
كراهه عليه وتزويج عليه
والأخبر بغيره وقال أبو
حنيفة رحمه الله تعالى لا
يبيح بل يحبس (قوله
المؤكل) بفتح الكاف
أي لا يبيح ولا يحبس على
أقاضي الزوجة أي قبولها
لأن الله الرأى
المرتضى في الحكم وفي
أية والزاني وهو المائى
سها (قوله قال في نرح

اللباب إلا كثيرون شنعوا منه) قال في شرح الروض والاول أقرب و به يزم جماعة منهم الشيخ أبو حامد وابن
 الصباغ والجرجاني والروائي والثاني أحوط و به قال الزركشي نفع السبك وصرح به الروائي في روضته وجعل ذلك وجهاً ضعيفاً
 والمتوسط بين الراشي والمترشي حكم موكله المخبر السابق ولانه وكيل لا خذوه محرم عليه

(قوله) وهديته في غير محل ولايته (إلى قوله) فلا يحرم كذا في الوجود فيها حتى إن الصباغ في حجرها وجها وهو مقتضى إطلاق الماوردي
أه وهو الختم في الإسي والتحفة لأن المهدي صار في جملة قال بعضهم (٤٠٧) وحاصله النجس بما فيه له خصوص ما فيه

في محل ولايته وهديته في غير محل ولايته كهدية من عاتقه إن يهدي له قبل الولاية لقراءة أو صدقة فلا يحرم إن لم
تزد على الجهد وإن زادت كانت كهدية من لم يهد منه وإن لم يكن له خصوصية في الحال فإن كانت الهدية أكثر
مما كان يهدي إليه من قبل حرم قبولها وإن لم تكن أكثر من ذلك لم يحرم قبولها وحيث حكمنا بعدم التحريم
فإنه لا أخذ والتحكيم في الأولى أن يثيب عليها أو يضيها في بيت المال وحيث حكمنا بالتحريم فقبلها لم يملكها
وردها على مالكها والفرق بين الرشوة والهدية من وجهين أحدهما أن الرشوة هي التي يشترط على قائلها
الحكم بغير الحق والامتناع عن الحكم بالحق والهدية هي العطية المطلقة والثاني قال الغزالي في الأحياء
المال ما أن يسئل لغير أجل فصدقة ولعاجل هو مال هبة بشرط الثواب وحمل محرم أو واجب متعين
فرشوة أو مباح فاجارة أو بعبارة أو تودد مجرد أو توسل بجاهه إلى اغراضه فهدية إن كان جاهد بالعلم أو بالنسب
وإن كان بالقضاء أو العمل فرشوة ولا يحضر القاضي وليمة الختمين ولا وليمة أحد مما حال خصوصتهما ولا يحرم
وليمة غيرهما بل يستحب أن يحرم فإن كثرت وقطعت عن الحكم تركها في حق الجميع ولو كان يخص بعض الناس
قبل الولاية فلا بأس باستمراره ويكره ما جأته إلى دعوة اتخذت خاصته ولا غنيا مودعي فيهم ولا يكره
ما اتخذت للغيران وهو منهم وللعلامة مودعي فيهم ويستحب له إجابة غير وليمة العرس ولا يجوز أن يضيف
أحد الختمين دون الآخر لأن يستضيف ويجوز أن يضيفهما وأن يشفع لحددهما وأن يؤدي المال عن
لزمه وأن يعود للمرضى ويشهد الجنائز ويزور القاديين وإذا لم يتمكن الاستيعاب ففعل الممكن من كل نوع
ويختص به من عرفه وقرب منه ولا فرق بين المتخاضمين وغيرهما ولو مال قلبه إلى أحدهما أو أحب أن يغلب
ولم يظهر ذلك قول ولا فعل جاز **في الطرف السادس** في الواجبات وسباع الدعوى والبيئة يسأل القاضي
بين الخصمين في دخوله ما عليه وفي القيام لمما النظر اليهما في الاستماع وطلاقة الوجه وجواب السلام
وسائر أنواع الأكرام ويجلس أحدهما عن يمينه والآخر عن يساره ويجلسهما بين يديه وهو أولى ولو كان
أحدهما كافرا والآخر مسلما فإنه أن يرفع على الكافر والتسوية في هذه الأمور واجبة وشيئ عليهما وعليه
السكينة ولا جناح أحدهما ولا ضاحكة ولا يساره ولا ينهرهما بالسب ولا يثبنت الشهود بأن يقول تشهدون
وما هذه الشهادة ولا يلقن المدعى الدعوى ولا المدي عليه الإقرار والانسكار ولا يجري المائل إلى التسكول
على الجمين ولا يلقن الشاهد الشهادة ولا يجريه إذا مال إلى التوقف ولا يشككه ولا يثبته إذا أراد الشهادة
وإذا كان مدعى غير محرر فلا يجوز أن يبين له كيفية تصحيحها ويجوز تعريف الشاهد كيفية أداء
الشهادة ولا بأس بالاستفسار بأن مدعى دراهم فيقول صحاح أم مكسرة وإذا عا طالب خصمه بالخباب وقال
ما تقول أن أقر فليدعي أن اطلب لحكم عليه بالخروج من الحق بأن يقول له أخرج من حقك أو كفتك
أي بين الرائي والمرئى (قوله) في محل ولايته وهديته في غير محل ولايته (إلى قوله) فلا يحرم كذا في الوجود فيها حتى إن الصباغ في حجرها وجها وهو مقتضى إطلاق الماوردي
أه وهو الختم في الإسي والتحفة لأن المهدي صار في جملة قال بعضهم (٤٠٧) وحاصله النجس بما فيه له خصوص ما فيه

انه لما قام له لانه لا يشر بمجيئه خاصة (قوله ولا يساره) في الصحاح وساره في اذنه مسارة وسرار بالسر وسارواتنا جوار (قوله ولا ينهرهما)
في القاموس نهر الرجل وانهره جزوه (قوله فلا يجوز أن يبين له كيفية تصحيحها) وما جزم به المصنف هو الذي عليه الأكثرون ورجحه

وضى الله تعالى عنى المختصر وصرح الجمهور بترجيحه اه والمعتمد الاول على ما قاله ابن حجر فى التحفة قال وان تضمن حكمه استيلاء على المال المحكوم عليه ونصرفه فيه وكذا ابايات وتخصرط نظر لقاض هو يصفته وان تضمن حكم وضع يده عليه واثبات بيت المال وان كان يرزق منه اه (قوله ويجوز للقاضى ان يقضى بعلمه فى غير حدود الله تعالى) سواء علمه فى زمن ولايته ومكانه او فى غيرهما سواء كان فى الواقعة ينفذ ام لانه يقضى بالبينه وى انما تنفيذها فبالعلم اولى لكن تمكروه كما اشار اليه الشافعى فى الام فلو طلب البينة فبالبينة كان احسن كما قاله الغزالى فى خلاصته قال الزركشى وليس لنا من اخرج مالا يزم معه الحكم الا على السنن لا بد فى القضاء بالعلم من التصريح بالسند فيقول قد علمت ان له عليك ما ادعاه وحكمت عليك به (٤٠٩) فان اقتصر على أحد هاتين فبذلك الحكم

ذكره الماوردى والروايات
قال ابن عبد السلام ولا
بدأ يضمن كونه ظاهراً
التقوى والورع قال ابن
حجر وهو احتياط لا بأس به
أما فى حدود الله تعالى فلا
يقضى فيها بعلمه لندب
السرى أسبابها وسقوطها
بالشبهة (قوله بل اذا علم ان
المدعى ابرأ من الخ) والمراد
بالعلم كما صرح به فى
الروضة الظن المؤكد
بقربته بتعليمه للقضاء به
بما اذا دعى عليه ما لا يرد
رأى القاضى اقرضه ذلك
أوسع المدعى عليه أقر
بذلك اذ روية الاقرار
وسماع الاقرار لا يفيد العلم
بنبوت المحكوم به وقت
القضاء (قوله وكذا الشاهد
لا يشهد بضمون خطه اذا
لم يتذكر) لان القضاء
والشهادة فعل الاندائ
والرجوع فى فعله الى العلم

ويجوز للقاضى ان يقضى بعلمه فى غير حدود الله تعالى سواء كان فى المال أو القصاص أو النكاح أو الطلاق
وسواء كان علمه فى زمان ولايته ومكانه أو غيرهما ولو أقر رجل فى مجلسه فقضى بالخروج فهو قضاء بالقرار
لا بالعلم ولو أقر عنده سر فهو قضاء بالعلم ولو قال صح عندى وثبت لدى كذا الزم القبول ولم يثبت مما صح
ويثبت ولا يجوز ان يقضى بخلاف علمه وان شهد الشهود به ولا بعلمه بخلاف الشهود بل اذا علم ان المدعى
أبرأ ممن المدعى وأقام به بينة أو ان المدعى قتل حتى رأى قتله غير المدعى عليه أو سمع مدعى الزنى انه اعتقه
وبدعى النكاح ان طلبها اثباتاً وتحقق كذب الشهود أو فسقهم لم يجوز القضاء قطعاً وبفسق ان فصل بل
يشوقه واذا رأى القاضى كما يفيد ذكر حكمه لاخر وطلب امضاءه والعمل به فان تذكر امضاءه لم يتذكر فلا
وان كان محفوظاً عنده وأمن التزوير وكذا الشاهد لا يشهد بضمون خطه اذا لم يتذكر وان تذكر شهادة
عدي لى امضاءه ويجوز رواية الحديث اعتباراً على الخط المحفوظ عنده ولو كتب شيخ بالاجازة وعرف خطه جاز له
ان يروى كما يجوز النقل والرواية من الكتب المصححة ولو رأى خطاً لغيره فلا يكتفى به ولو ثبت اليه
كذا اقله ان يختلف على الاستحقاق والاداء اعتباراً على خطه اذا وثق به بخطه وضابط وثوقه ان يكون بحيث
لو وجد بخطه لفلان على كذا لم يجد فى نفسه ان يختلف على نفي العلم بل يؤيده من التركة ولو وجد بخطه نفسه
ان على فلان كذا أو أدبته اليه ولم يتذكر لم يجوز الحلف وان وثق بخطه وأما ولو شهد عدلان بانك حكمت
لز يدبكت اولم يتذكر القاضى لا يحكم بقوله الا ان يشهد بالحق بعد تجدد الدعوى ولو شهدا أنك تحملت
الشهادة فى واقعة كذا اولم يتذكر الشاهد لم يجوز ان يشهد بخلاف رواية الحديث فان الراوى لو سئله جاز له
ان يروى من سمع منه واذا لم يتذكر القاضى لحقه التوقف ولا يقول له لم أحكم وهل للمدعى والحالة هذه تخفيف

ان يقضى بعلمه فى غير حدود الله تعالى) أما فيها لا يقضى فيها بعلمه لندب السرى أسبابها (قوله مقضى
بالخروج) أى من حقه بنحو الاداء (قوله ولو قال) أى القاضى صح عندى وثبت الخ (قوله بل اذا علم ان
المدعى ابرأ من المدعى الخ) (قوله والمدعى) بفتح العين قتل حتى رأى قتله الذى يضمنه المدعى الذى يضمنه المدعى
غير مقتول (قوله ولو كتب الشيخ بالاجازة) بان كتب اجزئك سمعنا على أو مروى فى صحيح الرواية وهو يجب
العمل (قوله ولو وجد بخطه نفسه الخ) والمعتمد ان له الحلف اعتباراً على خطه وفارق القضاء والشهادة
بان خطرهما عظيم عام بخلاف الحلف فانه يتعلق بنفس الخائف (قوله بخلاف رواية الحديث الخ) وحيث
يقول حدثنى فلان عنى ولى حديثه عن معاذ مثلاً عن النبي صلى الله عليه وسلم وذلك للساهلة (قوله)

(٥٢ - (انوار) - ثانى)

هو الاصل ولهذا يأخذ عند الشك فى عدد الركعات بالعلم (قوله ويجوز
رواية الحديث اعتباراً على الخط المحفوظ عند) لعمل العلماء به سلباً وعلماً وقد يتساهل فى الرواية بخلاف الشهادة لانهما تقبل من العبد والمرأة
ومن الفرع مع حضور الاصل بخلاف الشهادة ولان الراوى يقول حدثنى فلان عن فلان انه يروى كذا ولا يقول الشاهد حدثنى فلان انه
يشهد بكذا (قوله ولو وجد بخطه نفسه ان الخ) قال فى الروض وشرحه له الحلف اعتباراً على خطه كما ذكره النووى فى الدعوى واشترط هنا
ان يتذكر لكانت البينة بخلاف خطه مؤتمراً ولا يصح الاول وفرقوا بين ذلك وبين القضاء والشهادة بما بينهما يتعلقان بغير القاضى والشاهد
وبان خطرهما عظيم عام بخلاف الحلف فانه يتعلق بنفس الخائف وبأن غلبة الظن لا يؤدى الى ضرر عام (قوله بخلاف رواية الحديث فان
الراوى الخ) كما وقع لسهيل بن أبى صالح فى رواية خبر القضاء بالشاهد واليمين عن أبى هريرة وسعته من ربيعة بن أبى عبد الرحمن

ثم يسهل ذلك كما لا يروى عنه فيقول حديثي ريعني حدت عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه قال (قوله وجهاً أحصاهنم) وقلة
الادعي أنه لا يشهد ويؤيده ما ساقى من (٤٩٠) قوله كل من توجهت عليه دعوى أو أقر بطلانها لم يملك

(قوله ولا يجوز للقاضي أن يتخذ شهوداً معينين لا يقبل شهادة غيرهم) لما فيه من التضييق على الناس إذ قد يتحمل الشهادة غيرهم فإذا لم يقبل ضاع الحق ولا طلاق قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم (قوله فالحكم بالأقرار دون الشهادة) لأنه أقوى منها (قوله ولا يكتفى قول الشاهد فيه) لأنه يستقل بالإسلام دون الحرية (قوله ولا يعتبر التقادم الخ) قال في الروضة ويشبه أن يقال شدة الفحص والامعان تقوم مقام التقادم ويمكن الاختيار في مدة بسيرة أي كيوم وبومين وليس ذكر التقادم على سبيل الاشتراط بل لأن الغالب أن المرفة الباطنة لا تحصل إلا بذلك ويوضح هذا ما ذكرنا أن القاضي قديماً بالبحث والتفحص ليس عرف حال الشاهد في كونه ولو اعتبرنا التقادم لطاعت المدعى وتضرر المتدعيان بالتأخير الطويل اهـ ولهذا جزم بعضهم بعدم اشتراط التقادم قال بل يكتفى بشدة الفحص عن الشخص ولو غر بياصل المزكى فحصره إلى كونه

أخضع أنه لا يعرف حكم القاضي وجهاً أحصاهنم ولو شهد شاهدان على حكمه عند قاض أو قبل وأمضى حكم الأول إلا أنكار الأول حكمه وكذا بهما أقامت به ينة أو قامت ينة بأنه توقف ولم يكذب قبل وحكم ولو ادعى على قاض قائم أو معزول أنك حكمتي بكذا أو أنكر ليس له الرفع إلى قاض آخر وتحليفه كما لو ادعى على رجل أنك شاهدني ولا يجوز للقاضي أن يتخذ شهوداً معينين لا يقبل شهادة غيرهم وإذا شهد شاهد عرف القاضي فسقطت شهادته ولا حاجة إلى البحث وإن عرف عدته قبل شهادته ولا حاجة إلى التعديل وإن طلبه الخصم وإن لم يعرف حاله لم يجز قبول شهادته إلا بعد التعديل سواء طعن فيه الخصم أو سكوت وأرضى به ولو أقر الخصم بعد الله وقال أخطأ في هذه الشهادة فلا بد من التعديل لخلق الله تعالى ولهذا لا يجوز الحكم بشهادة الفاسق وإن رضى به الخصم ولو صدق فيها شهد به قاضي القاضي باقره ولا حاجة إلى التعديل ولو شهد عدلان ثم أقر المشهود عليه بمشاهد قبل حكمه فالحكم بالأقرار دون الشهادة ولو أقر الحق بعد الحكم بالشهادة فالحكم بالشهادة دون الأقرار أقر قبل تسليم المال أم بعده ولو قال للشاهد قبل أداء الشهادة ماتت شهيد به على فأن عدل صادق لم يكن إقراراً ولكنه تعديل إن كان من أهله ولو سبيل القاضي اسلام الشاهد لم يقنع بظاهر الدار بل يجب البحث ويكتفى قول الشاهد فيه ولو جهل حو يجب البحث ولا يكتفى قوله أنا سمع ولواستفاد فسق الشاهد من بين الناس فلا حاجة إلى الخرح ويجعل المستفيض كالمعلوم ويشترط في المعدل والجرح صفات الشهود ولفظ الشهادة والعلم بالعدالة والفسق وأسبابهما وإن يكون المعدل خبيراً بباطن من بعده بصحة أو جواراً ومعاملة ونحوهما وإن يعرف القاضي خبراً بباطن الشاهد إلا إذا علم من عاداته أنه لا يعدل إلا بعد خبرة ويعتبر التقادم في المرفة الباطنة لأنه لا يمكن الاختيار في مدة بسيرة وأما الجرح فيعتمد فيه المعانسة والسباع والمعاينة برأى في أو يشرب الخمر والسباع وإن يسمعه بقذف أو يقر على نفسه بالزنا أو شرب الخمر من سمع من غير وبلغ الخبر وإن حدث أو لم يبلغوا واستفاد جاز الجرح به ولا يجوز بناء على خبره عدد يسير لكن يشهد على شهادتهم بشرط الشهادة على الشهادة وهل يشترط ذكر سبب رؤية الجرح أو سماعه وجهاً أحصاهنم فيقول رأته بزي وسعته بقذف ويقول في الاستفاد استفاد عندي والثاني أنه لا حاجة إليه وليس للحاكم أن يقول من إن عرف حاله وعلى أي شيء تثبت شهادتك كافي سائر الشهادات وهذا أقيس والأول أشهر ولا يجعل الجرح بذكر الزنا قاذفاً للحاجة كالأجل يجعل الشاهد قاذفاً

أقامت به أي بانكار الأول حكمه وتكذيبها (قوله ولم يكذب قبل وحكم) أي القاضي الثاني ولا يورث توفقه نية في الشاهد من حكمه (قوله ولا تقبل شهادة غيرهم) لما فيه من التضييق على الناس إذ قد يتحمل شهادة غير المعينين (قوله فالحكم بالأقرار دون الشهادة) لأن الأقرار أقوى من الشهادة (قوله ماتت شهيد به على الخ) ما موصولة أي الذي تشهد به الخ (قوله يظهر الدار) أي دار الاسلام (قوله وإن عرفه القاضي خيراً الخ) أي يعرف القاضي كون المعدل خيراً بباطن الخ (قوله ويعتبر التقادم الخ) يعني لا يمكن الاختيار في يوم واحد أو بومين والمتعمدان يقال شدة الفحص والامعان تقوم مقام التقادم ويمكن الاختيار في مدة بسيرة كيوم (قوله لكن يشهد على شهادتهم) أي يشهد الجرح على الخ قال في التحفة ولا يجوز اعتماد عدد قليل إلا أن يشهد على شهادتهم ووجد شرط الشهادة على الشهادة (قوله كرسب رؤية الجرح) هذا أسهوسن الناسخ والصواب رؤية سبب الجرح تقدم الرؤية على السبب كما لا يخفى (قوله وهذا أقيس) أي عدم الاحتياج إليه أقيس وهو المعتبر

(قوله وقيل لا) أي لم يوافق غيرهم لانه مسئول والجواب منه فرض كفاية أو فرض عين وبذلك فارق ما لو شهد دون أو بعينه أو نفاقه
يجعل قاذفا لانه مندوب الى الستر فهو مقصر (قوله ولا يقبل الخرح المطلق) بل لا بد من بيان السبب من زمان ومرة ونحوهما لان أسبابه
مختلف فيها وقد يظن الشاهدان ماليس بحرح عند القاضي جرحا (٤١١) فوجب بيانه ليعمل القاضي فيه باعتقاده قال

الاسنوي وليس المراد
عدم قبول الشهادة بالجرح
من غير ذكر سببها لالا
قبل أصلا حتى تقدم عليها
بنية التعديل بل المراد انه
يجب التوقف عن العمل
بها الى بيان السبب كذا
ذكره النووي في شرح
مسلم في جرح الراوي ولا
فرق في ذلك بين الرواية
والشهادة قال الاذرمعي
عدم الفرق وقفة للتأمل
أي لاسم ان باب الرواية
أسهل (قوله ولا حاجة الى
بيان سبب التعديل) لان
أسبابه غير منحصرة
وعسر عددها فلا يحتاج
لذكرها (قوله ولا يحصل
التعديل لانه قد لا يعرف
الاشخرا) لانه قد لا يعرف
منه الا الاسلام (قوله ولا
لا أعلم منه ما رده الشهادة)
لانه قد لا يعرف ماوجب
القبول أيضا (قوله وكتب
بالجرح والمداد) في الصحاح
الحبر الذي يكتب به قال
والمداد النقص والكسر
الذي يكتب به (قوله
ويقدم بينة الجرح على بينة
التعديل) از يادة على الجرح
(قوله الان يقول المعدل
لان) مع سيند ز يادة

فان لم يوافق غير فيكون قاذفا وقيل لا ولو اُخبر بعد الله من تحصل بهم الاستفاضة وهم من أهل التجربة
بباطن من يعدلونه جازله التعديل بذلك ويقام خبرهم مقام خبرته كما قيم في الجرح خبرهم مقام رؤيته
ولا يجوز ان يركب أحد الشاهدين الآخر ولو زكى ولده أو والده لم يقبل ولو شهد أب وابن في قضية قبل ولو شهد
اثنان عدلها آخرا لا يعرفهما القاضي وزكى المعدلين من كان للقاضي جاز ولا تثبت العدالة بالربعة المجردة
فلا يقبل الخرح المطلق بل لا بد من بيان السبب ولا حاجة الى بيان سبب التعديل وبكفي ان يقول هو
عدل ولا يشترط ان يقول على بل هو توكيد ولا يحصل التعديل بقوله لا أعلم منه الا خيرا ولا أعلم منه ما رده
الشهادة قولوا رتاب القاضي بالشهود أو توهم غلطهم خلفه عقل وجدها فيهم فيستحب ان يعرفهم قبل التعديل
ويسأل كل واحد منهم عن وقت تحمل الشهادة قبل فلان أو بعده وكتب عاما وشهرا أو يوما وعشرة وعشبة
ويمكن تحمله محلة ومسكة ودار اوصفة وتحمله وحدها مع غيره وانه كتب بشهادته ام لانه كتب قبل فلان أم
بعده وكتب بالجرح والمداد ليستدل بذلك على صدقهم ويقف ان لم تتفق شهادتهم فاذا جاء به أحد لم يدرعه
ان يرجع الى الباقيين لئلا يعتبرهم بجوابه ونفى اتفاقا على الجواب ولم يشترط التفصيل ورأى ان يظلمهم أو
يخدرهم عقوبة شهادة الزور فعل فان أصر ووجب القضاء اذا وجدت شروطه ولا عبرة بالربعة الباقية وان لم
يجد خلفه ولا رتبة لا يعرفهم الا اذا سأل الخصم وتقدم بينة الجرح على بينة التعديل لان قول المعدل عرفت
السبب الجرح وثاب عنه وحسن حاله واحق الزمان فيقدم بينة التعديل ولو غاب الجرح ومدة جرحه لم يحتج فيها
صلاح حاله وعادتم شهد شاهدان بعد الله وعرف بالجرح في بلد فاقبل في آخره حاله اثنان من أهل بلده
وعده آخرا من أهل البلد الثاني قدم بينة التعديل وقول واحد لا يقبل في الجرح فضلا عن التقديم على
معدلين ولو عدل واحد وجرح واحد فلا فائدة حتى يعدل آخر أو يجرح ولو عدل شاهد ثم شهد في واقعة
أخرى فان لم يطل الزمان حكم بشهادته ولا يطلب تعديله ثانيا وان طال لم يحكم وطلب ثانيا ويجهدها كما في
طوله وقصره وشهادة المسافر بن والنجاشين كشهادة غيرهم في الاحتياج الى التعديل فان عدلها من كان
في البلد أو عدل من كان اثنين من القافة ثم هما عدل الشاهدين قبلت ولو عدل شاهد والقاضي يتحقق
فسقه والتسامح وجب التوقف وقبل شهادة الحسبة على العدالة والفسق لان البحث عن حال الشهود ومنع
الحكم بشهادة القاسق حتى ان الله تعالى في الطرف السامع في الاشهاد على الحكم وكذا يتوقفه اذا أقر المدعي

(قوله وقيل لا) وان لم يوافق غيرهم وهو المعقد للحاجة ولانه مسئول والجواب فرض عليه وبه فارق شهود الزنا
اذا قصروا عن أو بتمع انه يندب لهم الستر فهم مقصرون (قوله بالربعة المجردة) أي للركبان كتب الزكي
فيها ان فلانا عدل لان اخلا لا يعقد في الشهادة (قوله ولا يقبل الجرح المطلق) لان أسباب الجرح مختلف فيها
فقد يظن الشاهد ماليس بحرح عند القاضي جرحا (قوله ولا حاجة الى بيان سبب التعديل) لنعرض أسبابه
عدم انحصارها وبه فارق الخرح (قوله الاخبار) لانه لا يعرف منه الا الاسلام (قوله ولا أعلم منه ما رده
الشهادة) لانه قد لا يعرف ما يقبل به الشهادة أيضا (قوله بالجرح والمداد) ولعله نوع من الخبر في القاموس
الخبر النقص من قال النقص بالكسر القاد (قوله ويقدم بينة الجرح الخ) ز يادة على الجرح (قوله وقيل
شهادة الحسبة الخ) قال في التحفة ولا يشترط حضور الزكي والجرح ولا المشهود له وعليه أي لان الحكم
بالجرح والتعديل حتى ان الله تعالى ومن ثم كفت فيها شهادة الحسبة لم يابد من تسمية البينة للخصم لآتي بدافع أمكنه (الطرف السامع)
في الاشهاد على الحكم وكذا يتوقفه

(قوله) وجب الحكم بان يقول حكمت له (الخ) قال الشيخ عن الدين بن عبد السلام ان الحكم غير يقين الا لزام النفساني حتى اذا حكم في نفسه في محتاج فيه لم يثابر بنقض مخالفه قال ابن حجر وظاهر انه بعد حكم الخالف يقبل ادعاءه ذلك الحكم لانه لا يعرف الا من جهته وفيه نظر والذي يتجه ايمان كان اشهد به قبل حكم الخالف لم يعتد بحكم الخالف والا اعتد به قال واذا عدلت البيعة لم يجز الحكم الا بطلب المدعي كما قرر فاذا طلبه قال خصمه ذلك دفع في هذه البيعة واقدح فان قال لا اؤتم ولم يبينه حكم عليه وان وجد فيه حجة يبرأه فاستند اخلافا في حنيقة (قوله ولو قال ثبت عندى) الى قوله لم يكن حكما لانه قد راد به قبول الشهادة واقتضى البيعة الدعوى فصار كقوله سمعت البيعة وقبلتها ولان الحكم هو الالتزام بالثبوت ليس بالزام حكم بالثبوت كان حكما بتعديلها وسباعها فلا يحتاج حكم آخر الى النظر فيها كذا قاله بعض شراح المتاجر قال ابن حجر وقضية ان الثبوت بلا حكم لا يحصل ذلك ولكن قضية كلام غيره بل صريحه خلافا قال شيخ الاسلام الثبوت ليس حكما بالثابت وانما هو حكم تعدل (٤١٢) البيعة وقبولها وجوب ان ما شهدت به وفادته عدم احتياج حكم آخر الى النظر فيها

١٥ وتنفيذ الحكم لا يكون حكما من النفس الا لان وجدت فيه شروط الحكم عنده والا كان اثباتا للحكم الاول فقط وفي الفرق بين الحكم ما وجب والحكم بالصحة كلام طويل لبعضهم ومنه ان الحكم بالوجوب يتناول الآثار الموجودة والناجية لمخالفة بالهجة قاله انما يتناول الموجودة فقط فلو سمع شافعي بموجب الهبة للفرع لم يكن للحنفي الحكم بمنع رجوع الامل لشمول حكم الشافعي للحكم بجوازه او صحته لم يمنع من ذلك ولو حكم حنفي بصحة اليد لم يمنع الشافعي من الحكم بصحة بيع الدبر او بوجبه منعه ومالكي بصحة البيع لم يمنع الشافعي

عليه او نكل وحلف المدعي ثم سأل القاضي ان يشهد على انه اقر او نكل وحلف المدعي وجبت اجابته ولو اقام البيعة بمادعاء وسأل القاضي الاشهاد عليه فكذلك ولو حلف المدعي عليه وسأله لاشهادا ليعود حجة له وجبت اجابته وان سأل أحد هالان يكتب له محضر ايماءى او سجلا لم يجب اجابته ويستحب ولو طلب ان يحكم به بما ثبت عنده وجب الحكم بان يقول حكمت له به او نفذته او نفذته او مضتته او الزمت ولو قال ثبت عندى وصح لى او وضع اوقبلت الشهادة لم يكن حكما واذا حكم بطلب المحكوم له الاشهاد على حكمه لم يزمه واذا كتب فالتكتاب اما محضر وهو الذى لم يحكم به او سجل وهو الذى حكم اما المحضر فصورته بسم الله الرحمن الرحيم حضر القاضي فلان بن فلان وأحضر معه فلان بن فلان ورفعى في نسبه ما بما يفيد التميز اذا عرّفهما اسما ونسبا وشرع خلينهما طولا وقصرا فى القدوسمة وشرقى الوجه ووصف منهما الحالب والعين والقم والاخفوان لم يعرفهما كتب محضر رجب لذكره فلان بن فلان وأحضر معه رجلا ذكر المحضر انه فلان بن فلان ولا بد من التعرض خلينهما ثم يكتب وادعى عليه كذا من عين أو دين بصفتهم فاقر المدعى عليه بما دعى أو أنكر فاحضر المدعى فلانا فلانا شاهدين وسأل القاضي سماع شهادتهما فسمعهما على مجلس حكمه وثبتت عدتهما وسأله ان يكتب محضر ايماءى فاجاب باليه وذلك في تاريخ كذا وثبت على رأس المحضر علامته من الجدة وغيرها وبجوز ان يسم الشاهدين فيكتب وأحضر عدلين شهدا له بمادعاءه ولو كان مع المدعى كاتب فيخط الشاهدين فيكتب تحت خطهما مشهده اعندى بذلك وأثبت علامته في رأس الكتاب واكتفى به عن المحضر جاز وعلى هذا قياس المحضر بذكر تخليف المدعى عليه ولو أراد ان يكتب بالاسم والنسب فلا بد من ثبوتهما بالبيعة أو ما السجل فصورته بسم الله الرحمن الرحيم هذا (قوله ويتعرض) أى اسعيا بما كفى الروضة وغيره خلينهما فى القاموس حلها وصفا ونعتا (قوله) ذكر المحضر أى الرجل المحضر بفتح الضاد المججمة (قوله ولا بد من التعرض خلينهما) فى هذه الحالة لا يماير لاستحبابه كاسم (قوله) ويثبت على رأس المحضر علامته أى علامة المحضر تميزا له عن غيره (قوله) وعلى هذا قياس المحضر بذكر تخليف المدعى عليه أى اقر المدعى بعد تكول المدعى عليه (قوله)

من الحكم بخيار المجلس مثلا او بوجبه منعه ومنع العاقد من الفسخ به لاستلزامه تفرض حكم الحاكم مع ضرورة ظاهره او باطنا ولو حكم شافعي بوجوب اقرار بعدم الاستحقاق منع الحنفى من الحكم بعد قبول دعوى السهولان موجه مفرد متضاف لمر قديم فكانه قال حكمت بكل مقتضى من مقتضياته ومنها سماع دعوى السهوا و بوجوب بيع فبان ان البائع وقفه قبل البيع على نفسه تضمن حكمه للعاقلة الوقت فيمنع على الحنفى الحكم بصحته ولو حكم شافعي بصحة البيع لم يمنع الحنفى من الحكم بتشفعة الخوارى المبيع او بوجبه منعه ومالكي بصحة فرض لم يمنع الشافعي من الحكم بجواز رجوع المقرض فى عينه مادامت باقية بيد المقرض أو بوجبه منعه وذلك لان الحكم بما ذكر بعد الحكم بالصحة فى الكل لا ينافى بل يترتب عليه فليس فيه نقض له بخلافه بالوجوب ولهذا اختاره الاكثر وان كان الاول اقوى من حيث انه يستلزم الحكم تلك العاقد مثلا ومن ثم امتنع على الحاكم الحكم بها بالوجبة تفيد الملك بخلاف الحكم بالوجوب قاله ابن حجر رحمه الله تعالى (قوله) ويتعرض خلينهما فى الصحاح حلية الرجل صفته وحاليت الرجل تحلية وصفته حلية

(قوله أو قطر وهو السقف) أي الذي يجمع فيه المحاضر والسجلات قال في الصحاح وهو وعاء تمان فيه الكتب (قوله والاجماع والقياس) وقد يقتصر على الكتاب والسنن يقال الاجماع يصدر عن أحدهما والقياس يرد إلى أحدهما (قوله وقول الصحابي ليس بحجة) لأنه غير معصوم فالحق التابى ولأن غيره يساويه في أدلة الاجتهاد فلا يكون قوله حجة على غيره لكن يرجع به أحد القياسين على الآخر فاختلاف الصحابة في شيء كالخلاف سائر المجتهدين فلا يكون قول واحد منهم حجة نعم إن لم يكن للقياس فيه مجال فهو حجة كالحصن عليه الشافعي في اختلاف الحديث فالحق لا يرد على غيره في أدلة السجلات (قوله ولا فرق بين الحج) لأنهم لو وافقوا ولا اعتراضوا للقياس فيه فالظاهر أن فعله تعريف اهـ وذكر في المحصول أيضاً ذكر ذلك الاستوى (قوله ولا فرق بين الحج) لأنهم لو وافقوا ولا اعتراضوا لعلمه أن أكثر ضواؤهم لا يكون حجة لاحتلال أن يخالفوه لا مريد ولم (٤١٣) (قوله فالحق) أي الذي أمر المجتهد بأصابعه

ما أشهد عليه فلان القاضي موضع كذا أي تاريخ كذا أنه ثبت عندى كذا إقرار فلان أو بشهادة فلان وفلان لفلان وقد تمت عدد التهامه وحكم أي وبينه بعد نكول المدعى عليه وأنه أشهد بسؤال المحكم له وكيفية التعرض لنسب المتدعيين وحليتهما على ما ذكر في المحضر وإذا كان المتدعيان أو أحدهما امرأة واحتاج إلى اثبات الحلية فالنظر لذلك كتحصيل الشهادة ويبنى أن يجعل القاضي للمحاضر والسجلات تستعين بدفع أحداهما إلى صاحب الحق غير محتومة ويحفظ الأخرى في ديوان القضاء محتومة ويكتب على رأسهما اسم الخصمين ويضعهما في رتبة أو قطر وهو السقف ويكون بين دبه إلى آخر المجلس وإذا أراد أن يقوم ختمه ويحمل فإذا أراد أن يفتحه نظر في الختم ويفكه ويصور أن يأخذ الأجرة على التسجيل كالمفتي على كتبه الفتوى وأما النقض فالأصول التي يقضى بها القاضي وينتجى بها الفتى كتاب الله تعالى وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم والاجماع والقياس وقول الصحابي ليس بحجة إن لم ينتشر أو انتشر وخالفه غيره وهو كقول آحاد المجتهدين وإن وافقه سائر الصحابة أو سكتوا ولم يصرحوا بوجوه افتته ولا يمتحنته لحجة ولا فرق بين أن يكون ذلك القول مجرد فتوى أو حكام من أمام وقاض ولو لم ينقل قول ولا سكت فكالسكت وإذا اختلف المجتهدون في مسألة أو أصولية أو فروعية فالحق فيها واحد والمجتهد ما مور بأصابعه والذهب إلى غيره محظي لكنه غير آثم بل مأجور على قصده الصواب وإذا حكم القاضي ثمان له الخطأ فإنه حالان أحدهما أن يبين أنه خالف ظاهرياً كمن كتاب أو سنة متواترة واجماع أو ظاهرياً كمن اجتنب الواحد أو بالقياس الجلي فيلزمه النقض وتعرف الخصمين صورة الحال ليرفع إليه لينقض الثاني أن يبين له قبياس حتى رآه أجمع مما حكم فحكم فيها يحدث بعد ذلك به ولا ينقض ما حكم به أو لا وما ينقض به فضاء نفسه بنقض به قضاء غيره وما لا فلا ولا يتبع قضاء غيره وإنما ينقضه إذا رفع إليه ولو كان المنصب قبله لا يصلح القضاء بنقض أحكامه كلها وإن أصاب ولو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود بعد أربع سنين ومدة العدة أو بطلان وهو السقف) أي الذي يجمع فيه المحاضر والسجلات (قوله وقول الصحابي ليس بحجة) لأنه غير معصوم ولأن غيره يساويه في أدلة الاجتهاد فلا يكون قوله حجة على غيره (قوله وأظننا محكما) أي واضح الدلالة (قوله ولا ينقض ما حكم به أولاً) لأنه لا استقرار للظنون المتقاربة إذ لو نقض بعضها ببعض لما استقر حكمه وشق الأمر على الناس (قوله ولو كان المنصب قبله الحج) نعم إن ولاء دوشوكة بحيث ينفذ حكمه مع الجهل أو نحوه فلا ينقض ما أصاب فلا ينقض ما أصاب فيه (قوله ولو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود) إلى قوله نقض حكمه تخالفته القياس الجلي في جعل المفقود ميتاً في النكاح دون المال ولعمدة الفتوى في مسألة القضاء والظهور الأخير خلاف حكمه في البقية وبعد هاهن التأويلات التي عنده وما جزم به المصنف هو الذي عليه أكثر من كإعلم من كلام الرافعي وهو محصاه ابن الرفعة وقيل لا ينقض ذلك ومحصة الروايات وكلام الروضة فيما عدم أمثلة المفقود

والماوردى وغيره قال الاستوى وهو أولى (قوله بقياس شق) وهو ما لا بعد احتمال الفارق فيه كقياس الفرة على لعمري إلى إجماع العلم (قوله ولا ينقض ما حكم به أولاً) لأن الظنون المتقاربة لا استقرار لها ولو نقض بعضها ببعض لما استقر حكم وشق الأمر على الناس ومن عمر رضى الله تعالى عنه أنه شرى الشقيق في المشترك بعد حكمه محرماً ولم ينقض الأول وقال ذلك على ما مضى وهذا أعلى ما نقض (قوله ولو كان المنصب الحج) قال في الروض قلت لعله فيما إذا لم يولد دوشوكة وأنه أعلم قال في شرحه فإن ولاء دوشوكة بحيث ينفذ حكمه مع الجهل أو نحوه فلا ينقض ما أصاب فيه (قوله ولو قضى قاض بصحة نكاح زوجة المفقود) إلى قوله نقض حكمه تخالفته القياس الجلي في جعل المفقود ميتاً في النكاح دون المال ولعمدة الفتوى في مسألة القضاء والظهور الأخير خلاف حكمه في البقية وبعد هاهن التأويلات التي عنده وما جزم به المصنف هو الذي عليه أكثر من كإعلم من كلام الرافعي وهو محصاه ابن الرفعة وقيل لا ينقض ذلك ومحصة الروايات وكلام الروضة فيما عدم أمثلة المفقود

عبد الله (قوله ولا يقضى قضاء من حكمه) معظم المسائل المختلف فيها ورسمه في الزرع والكر والري وهو الذي يبيع (قوله لا يبيع من يبيع) قال في القاموس يبيع الشيء في صدره يبيع خمار بياله وهو أن يحدث نفسه في صدره مثل الوسواس (قوله ولا ينفقه أو يري غيره أصوب ينفقه) هذا ما سماه في الروضة عن السرخسي قال وعليه العمل كالحكم ثم تغير جهاده تغير الاقتضى الفسخ وترفع أصعب الأحكامه اليه فيها فانه يفتي حكمه الاول وان أدى اجتهاده الى ان غيره أصوب منه وقيل لا ينفقه كالا ينفقه بل أعرض عنه لان ذلك اعانة على ما يعتقده خطأ وهذا ما حكاه ايضا عن ابن كجب عن النص (قوله حكم يذهب غير مقدمه بنقض) بناء على انه ليس للمقدم تقليد من شاء بل عليه اتباع مقدمه الذي هو اعل من غيره في نيب حكم القاضي ضربان (قوله فانه كان سكا حارما الحرب والامتناع) قال في الروضة ان سكت فلازم عليها وجهه الاسنوي على ما ذكره (٤١٤) ووطئت للاختلاف ما روي في أوائل الجنايات من ان الزنا لا يباح الا كراه قال

خير المجلس أو بحرمة الجنين أو صحة نكاح المتعة أو بجمع القصاص في القتل بالثقل أو بصحة بيع المستولدة أو بحصول التحليل بالعقد المرد بلا إصاة بنقض حكمه ولا بنقض قضاء من حكم صحة نكاح بلاولى أو بشهود أو بشهادة قساقين وينقض الحكم بالاستحسان الفاسد وهو ان يستحسن شيء لاسم بهجس في النفس أو لعادة الناس من غير دليل أو على خلاف الدليل لانه يحرم متابعتها وقد يستحسن الشيء بدليل يقوم عليه من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس فيجب متابعتها ولا ينقض وما ينقضه القاضي اذا كتب اليه لا يقبله ولا ينفقه وما لا ينفقه أو يري غيره أصوب ينفقه واذا استقصى مقصد الضرورة حكم بذهب غير مقدمه بنقض شافعي كان أو حنفيا وفي المختار من كتب أصحابنا في حنفية انه اذا رفع الى القاضي قضاء آخر معناه الا ان يخالف الكتاب والسنة والاجماع يذهب في حكمه بذهب غير مقدمه بنقض شافعي فينفذ ظاهر الا باطنا فلو حكم بشهادة زور لظهور العدالة لم يعمل باطنا ما لا كان أو نكاحا وغيرهما فان كان نكاحا لمزما الحرب والامتناع فلن وطع فلا حلال ان يأخذ به لانه ينفقه بالحكم وان كان طلاقا قل له وطو هان تمكن منه بقي الثوارث بينهما ولا يجب النفقة للحيولة ولو تزوجت ووطئها الثاني جاهلا أو علما أو نكحها أحد الشاهدين ووطئها فوطئ شبهة ذهب في حنفية الثاني ان يكون انشاء كالشرفي بين المتلاعنين وفسخ النكاح بالعيب والتسليم على الاخذ بالشفعة فان توب على أصل كاذب لم ينفذ وان توب على أصل صادق ولم يكن في محل اختلاف المجتهدين ينفذ ظاهر او باطنا وان كان في محله فكذلك حتى يجوز للشافعي الاخذ بشفعة الجوار الارث بأثرهم بحكم الحنفى ولا يجوز له المنع فيها وتجوز الشهادة بما لا يعتقد به الشاهد كالشافعي يشهد بشفعة الجوار ولو قال رجلا نكاح حكم فلا ينشأ كذا أو يدين بحكم بيننا القياس الجلي في جعل المفقود ميتا في النكاح دون المال وقد مر في باب العدة في القسم الثاني ماله تعلق بهذا راجعه وأما في البواقي فليظهر الاخبار في خلاف حكمه وبعد هاهنا اثنا ويلات التي عنده وقوله أو بحصول التحليل أى تحصيل المطلقة بالطلاق الثلاثة (قوله ولا ينقض قضاء من حكم صحة نكاح بلاولى) (قوله خلاف في محته) (قوله بهجس) أى يخطر (قوله وفي المختار من) (قوله هواسم كتاب من) كتب في حنفية رحمه الله (قوله استقصى مقصد) بالبناء للجهول للضرورة أى بان لم يوجد ثم يجتهد (قوله ولا يجوز له المنع منها) أى لا يجوز للحنفى منع الشافعى من طلبهما (قوله يشهد بشفعة الجوار) اعتبارا

شيخ الاسلام وقد يصح بان ذلك عملها ذالم مقدمه حكم بخلاف ما هنا (قوله الثاني) أن يكون انشاء كالشرفي بين المتلاعنين (الخ) قال في التحفة أماما لما من الامر فيه كظاهره فان لم يكن في محل اختلاف المجتهدين كالسليط على الاخذ بالشفعة التي لم يرتب على أصل كاذب فقل باطنا ايضا وكذا ان اختلف فيه كشفعة الجوار فينفذ باطنا ويصالح المعتدوس ثم محل للشافعي طلبها من الحنفى وان لم يقدأ بحنفية لان من عقيدته النعوذ باطنا يستنزم الحل فلم يأخذ محرما في اعتقاده ومن لم يميز للحنفى منعه من طلبها وجاز للشافعي الشهادة بها لكن لا بصيغة شهادته يستحقها لانه كذب كما ان له ضرورة نكاح بلاولى

ان قلنا أو أراد حفظ الواقعة ليس له دعوى ولا شهادة على مرتد عنه من لا يرى قبول توبته كما نص عليه لان باجتهاده أمر الدماء أغلظ وأجاز حكم شافعى انتهى اليه ما لا يرام من أحكام مخالفه تنقيها وازام العمل بما هو لافوض نكاح امرأة ٣ أو خولعت من اراو حكم حنبلى بصحة أحدهم رفعت أمرها للشافعى ليزوجهما الى الأولى من آخر وفي الثانية من زوجها من غير محلل جازله ذلك خلافا لابن العادى الثانية لما روى عنه ينفذ حكمه بالخالف باطنا وحكمه بالخالف فهاذا كراهية ان كان معتد به انه حكم كما هو ظاهر مما عتق ران العبرة بعقيدته لا بعقيدته من أنهى اليه حكمه ويظهره لا لاثركون الخالف يعتقد ان الحكم كما يتبعه ظاهر فقط بل العبرة في هذه باعتبار المنهى اليه كالشافعى ويقر بان هذا هو المصحح للأقدام على العمل بضميمة حكم الخالف ففطر لاعتقاد الثاني في هذه بخصوصه دون ما عداه (قوله كالشافعى يشهد بشفعة الجوار) اعتبارا لعقيدة الحاكم لان ذلك مجتهد في الاجتهاد الى القاضي لالى غيره قال الاسنوي ولها حالان

أحد ههنا يشهد بنفس الجوار وهو جازئاً فيه أن يشهد باستحقاق الأخذ بشفعة الجوار ويبنى عدم جواز الاعتقاده خلافاً لى لانه كذب كاسم (قوله ولو قال رجلان نقاض حكم فلان ينشأ كذا الخ) لان الاجتهاد لا ينقض بمثله **كتاب الدعوى على الغائب** وما ينسج تحتها بما لا يختص بها والنظر في أطراف الاول في صحيح الدعوى (قوله وان بدعى بجمود الغائب) لان البينة شرط ولا تقام على مفر (قوله ولا يتعرض لجموده ولا اقراره) لانه قد لا يعلم بجموده ولا اقراره والبينة (٤١٥) تسمع على الساكت فتجعل غيبته كسكوته

(قوله ولا يشترط ان ينصب القاضي مسخراً) تمتع انحاء المجمة المشددة

باجتهادك وترضى بحكمك لم يجبهما ويسبب للقاضي مشاوراة العلماء والاشاء لانه باعدين التهمة لكنها اذا تعارضت الآراء واختلفت المذاهب فاما الحكم الثالث بالنص أو الاجماع أو القياس الجلي فلا حاجة فيها الى المشاورة **كتاب الدعوى على الغائب**

ينكر عن الغائب لانه قد يكون مرفاً فيكون انكاره كذا قاله في أصل الروضة قال ومقتضى هذا التوجيه انه لا يجوز نصب من ليس ذكراً أو الحسن العبادي وغيره ان القاضي مخير بين هذا التصبوعه (قوله ولو فعل جاز) بل يستحب

وما ينسج تحتها بما لا يختص بها والنظر في أطراف الاول في صحيح الدعوى يشترط فيها ما يشترط فيها على الحاضر من بيان المدعى وقدره وصفته وقوله اني مطالب بالمال وان يقول وأريد ان أقيم البينة ولا يكتفى بالاتصاف على قوله لي عليه كذا ولا ينزل المطلق على الغائب بل يتفصله القاضي ويشترط ان يكون الشدايعان مكلفين وان يكون المدعى عليه معيناً وان لا يناقض دعواه كاسم في القسامة وان يكون القاضي والمحكم له أو وكيله في محل ولا يتله بالملكوم عليه به وان يكون للدعى بنته مجابدي به وان بدعى بجمود الغائب أولاً تعرض بجموده ولا اقراره فان قال هو مفر لم تسمع بيته ولفظ دعواه وهذا اذا أراد إقامة البينة، ليسكت القاضي الى حاكم بلد الغائب فاما اذا كان له مال حاضر وأراد إقامة البينة على دينه ليوفيه القاضي فانه تسمع وروى في سواء قال هو مفر وأجابه وقال لا أدري انه مفر أو جاحد ولا يشترط ان ينصب القاضي مسخراً ينكر عن الغائب ولو فعل جاز بل يستحب ويستحب ان يحلف القاضي اذا أقام بينة وصد على انه ما يراه عن الدين ولا عن شيء منه ولا اعتاض واستوفى ولا حال عليه هو ولا أحد من جهته بل هو ثابت في ذمته يلزمه اداؤه ويجوز ان يقتصر على ثبوت المال في ذمته وجوب تسليعه ويجوز ان يحلف مع البينة اذا كانت الدعوى على صبي أو مجنون أو أيت أو أخرس ولا يشترط فيها التعرض لصديق الشهود ولو ادعى وكيل غائب على غائب لا يحلف الوكيل وروى المال ان وجد هناك ولو ادعى وكيل حاصر على غائب حلف الموكل ولو ادعى وكيل غائب على حاضر وأقام بينة فقال رأيت في موكبك يلزمه التسليم فاذا أثبت الإبرام من بعد استدرو لو ادعى قيم الصبي ديناً للصبي فقال المدعى عليه انه أكل على من جنس ما يدعيه بقدره لم ينفعه وعليه اداؤه ما أثبت فاذا بلغ الصبي حلف ولو ادعى قيم صبي على انسان ماله وأقام شاهدين على اقراره فقال أقررت بعقيدة الحاكم قال في التحفة وما لا شافي الشهادة بها أي شفعة الجوار لكن لا صيغة أشهد انه يستحقها لانه كذب (قوله لم يجبهما) لان الاجتهاد لا ينقض بمثله (قوله اذا تعارضت الآراء) أي لا فاسكر **كتاب الدعوى على الغائب**

خروجاً من خلاف من أوجبوه وتسكون البينة على انكار منكر واحتمال كذبه غير محقق على أن الكذب قد يباح في مواضع والاستعجاب صرح ابن المشرى في مختصر الروضة لكن قال شيخ الاسلام في شرحه وقد ينو قف فيه وقال ابن حجر وهو بعيد وان سن رعاية الخلاف القوي لانه ضعيف من حيث المدرك وقوه من حيث الشهرة ولا ينافيه (قوله ويجوز ان يحلف مع البينة) أي بين الاستظهار كما أشار اليه في الاسي والتحفة (قوله ولا يشترط فيها التعرض لصديق الشهود) بخلاف الجين مع الشاهد لكال اخفه ها واما على شرط للحكم وما ذكر في الميت حيث لم يكن له وارث

(قوله ولا ينزل المطلق) كان قال لي عليه أعدد لهم وفي البلد انواع منه (قوله كاسم في القسامة) في الشرط الخامس من شروط الدعوى (قوله وان بدعى بجمود الغائب) اذا البينة لا تقام على مفر (قوله وألا تعرض بجموده الخ) لانه قد لا يعلم بجموده في غيبته ويحتاج الى اثبات لخلق فتجعل غيبته كسكوته والبينة تسمع على الساكت (قوله بل يستحب) خروجاً من خلاف من أوجب (قوله ولا حال عليه) أي على المدعى عليه الغائب هو أي المدعى (قوله ان يحلف مع البينة) أي بين الاستظهار وما ذكر في السبي والمجنون حيث لا ولي لها أو لمحال ولا يطلب فلا يتوقف الجين على طلبه أمان له وارث حاضر فلا بد من تحلف شخصه بعد البينة من طلبه والفرق بينه وبين ما روى في الولي طاهر (قوله التعرض لصديق الشهود) لكال

يشتري فيها لثام حاص اعتبر في الخلف طلب الوارث لان الحق له في التركة ومثله ما لو كان للصبي والمجنون نائب حاص (قوله لا يحلف الوكيل) لانه لا يحلف بين الاستظهار بحال (قوله وروى المال ان وجد هناك) لانه نائبه قال في شرح الروض وأفهم كلامه أنه لا يعطيه ان لم يكن هناك مال والتبجح كما قال التاج السبي خلافاً ان كان في محل عمله ومبجمل قوله هنا على محل ولا يتبعه في الإشكال

يشتري فيها لثام حاص اعتبر في الخلف طلب الوارث لان الحق له في التركة ومثله ما لو كان للصبي والمجنون نائب حاص (قوله لا يحلف الوكيل) لانه لا يحلف بين الاستظهار بحال (قوله وروى المال ان وجد هناك) لانه نائبه قال في شرح الروض وأفهم كلامه أنه لا يعطيه ان لم يكن هناك مال والتبجح كما قال التاج السبي خلافاً ان كان في محل عمله ومبجمل قوله هنا على محل ولا يتبعه في الإشكال

قوله (قوله لا يخلط) قال الاذري على ما قاله الشيخ أبو حامد هو ما أورده العراقيون كذا كره ابن الصلاح وغيره وهو الصحيح الموافق لما في في الوكيل يخلط على في العلم فالوادي البايع ان الموكل علم بالصيب ورضي به وذكرا الزكشي نحوه وقال في البحر انه مذهب الشافعي لانه لو اقر به خرج من الوكالة والتخويم ولا يشكل بما سبق اذ لا يلزم من تخليفه عنها تخليفه ثم لان تخليفه هنا انما جاء من جهة دعوى صحته فقتضى اعترافه (٤١٦) به اسقوط مطالبة بخلاف بين الاستظهار (قوله والثاني يقتضي المسقطات بين

ابراه وغيره) ويسمى عين الاستظهار كما مر في الإشارة اليه (قوله يمكن بالباينة تقوم بوكالته) قال في شرح الروض وقضية كلامه كماله انه لا يجب اقامة البينة على الوكالة ويكتفي اعتراف الخصم بها حتى لو صدقه سمعت دعواه عليه بلا بينة وبه اجاب البغوي فتاوى وقوله عن القاضي وجزم به الامام وغيره لكن قال الماوردي والرواني مذهب الشافعي انه لا يسمع تخاصمها الا بينة خلافا لان سريج نقل ذلك الزكشي تبعا للاذري ثم قال والحاصل انه ان كان قصد الوكيل اثبات الدين سمعت دعواه أو تسليم المال فلا لانه وان ثبت الحق عليه لم يلزم تسليمه الا على وجه يبرئه منه أي ولا يبرئه التوثيق الوكالة (الطرف الثاني في كتاب القاضي الى القاضي) (قوله لانه قد يصحك بشاهد ويمين أو بعلمه) قال الروضة وهل يجوز ان يكتب بعلم نفسه به المكتوب اليه قال في العدة لا يجوز ان يجوز بالقضاء بعلم لانه ما يصح به هو كاشا كشته والشهادة لا تتأدى بالكتابة وفي أمالي السرخسي جوازها وقصبي به المكتوب اذا جوز بالقضاء بعلم لان اخباره عن علمه اخبار عن قيام الحجة عليكن كخبايعه عن البينة قال الاسنوي ومما قال في العدة جزم صاحب البحر وقال البلقيني الاصح ما في أمالي السرخسي قال شيخ الاسلام وقضية كلام الروضة انه لو حكم به لانه جاز له الاتهام قال ابن حجر في شرح المنهاج ويؤيد قول السرخسي قول المتن الآتي فتأفاهه بحكمه الخ (قوله وفي عنوانه أيضا) اي جاب بينه قال في الصحاح وعنوان الكتاب بالضم وقد يكرر قول جث من عن يمينه أي من

يكتب بعلم نفسه لحي به المكتوب اليه قال في العدة لا يجوز ان يجوز بالقضاء بعلم لانه ما يصح به هو كاشا كشته والشهادة لا تتأدى بالكتابة وفي أمالي السرخسي جوازها وقصبي به المكتوب اذا جوز بالقضاء بعلم لان اخباره عن علمه اخبار عن قيام الحجة عليكن كخبايعه عن البينة قال الاسنوي ومما قال في العدة جزم صاحب البحر وقال البلقيني الاصح ما في أمالي السرخسي قال شيخ الاسلام وقضية كلام الروضة انه لو حكم به لانه جاز له الاتهام قال ابن حجر في شرح المنهاج ويؤيد قول السرخسي قول المتن الآتي فتأفاهه بحكمه الخ (قوله وفي عنوانه أيضا) اي جاب بينه قال في الصحاح وعنوان الكتاب بالضم وقد يكرر قول جث من عن يمينه أي من

كشيتته يبدى أو كتب بأسرى ولا يكتب ان شاء الله ولو كان الشاهدان من الهم زاد فيه انه قد ترجم
 بالفارسية لهما وفيما كتب الشاهدان أسفل الكتاب أشهدنا لهما بما فيه وأما الأشهاد فان أشهد انه
 حكم كذلك أو شهد به قبلت وان لم يكتب أو نشأ الحكم بحضورهما فلهم ان يشهدا وان لم يشهدا وان
 كتب ثم شهد فيقرآن الكتاب ويقرأ القاضي وأخيه بين يديهما ويقول القاضي أشهد على بما فيه
 أو على حكمي المبين فيه ولو لم يقرأ الكتاب عليهما ولم يعلم ما فيه وقال القاضي أشهد كما على ان هذا كثنائي
 أو ما فيه خطي لم يكتب ولم يكن لهما الشهادة على حكمه ولو قال أشهد كما على ان ما فيه حكمي أو على اني قضيت
 بمضمونه لم يكتب حتى يفصل ما حكم به ولو قال المقر أشهدتكم على ما في هذه القبالة أو أنا عالم به كني حتى لو سلم
 القبالة الى الشاهد وحفظها أو من التصرف جاز ان يشهد على اقراره ثم التعويل على شهادة الشهود
 لا الكتاب والمقصود منه التذكرون من الختم الاحتياط وكرام المكتوب اليه فلو وضع الكتاب وأمنحه
 أو تحرق أو انكسر الختم وشهد بمضمونه المضبوط عندهما قبلت شهادتهما وقضى بها حتى لو شهدا بخلاف
 الكتاب عمل بها ولا يكتفي الكتاب المجرد عن الشهادة وان وثق المكتوب اليه بالخط والختم ويشترط اشهاد
 رجلين فلا يقبل رجل واحد وان كان وإذا وصل الكتاب الى القاضي يجب ان يحضر المذمى عليه فإذا حضر فإن
 أقر استوفاه أو لا فيشهد الشاهدان ان هذا كتاب القاضي فلان وختمه حكم فيه فلان بكذا على هذا
 وقرأء علينا وأشهدنا به ويشترط ان يقولوا انه كان على القضاء في ذلك الوقت ثم المكتوب اليه يحكم
 بالحق ولو لم يقولوا قرأء علينا وأشهدنا به جاز لان من حضر قاضيا يقضى بشئ فله ان يشهد به وان لم يشهد
 ولا يكتفي ذكرهما الكتاب والختم والقراءة علينا والاشهاد بل تعرض للحكم ثم ان كان ما في الكتاب
 مضبوطا للشهود فالاولى ان لا يفضح حتى يتم الشهادة والتعديل وان احتاجوا الى مطالعة وتذكر
 فيشهدون على الكتاب والختم ثم يفرض فيقرأ عليه ثم يشهدون على حكمه بما فيه ويجوز ان يكتب
 الى قاض معين وان يطلق ويكتب الى كل من يصل اليه من القضاة وإذا كان الى معين فشهدا عند قاض آخر
 قبل أو معاه وجوز ان يكتب الى كل من يصل اليه من القضاة وكذلك الويات الكاتب وشهدا على حكمه
 عند المكتوب اليه ويات المكتوب اليه وشهدا عند آخر وجب القبول سواء كان حكما أو بسماع بينة
 والجنون والعبي والأغراس كالوث ولو اراد الكاتب أو فسخ ثم وصل الكتاب فان كان بحكم بمرام معناه
 وان كان بسماع بينة فلا ويشترط ان يظهر عدالة الشهود الكتاب والحكم عند المكتوب اليه

(قوله زاد فيه) أى في المكتوب (قوله وفيما) من الفهم (قوله ولم يكن لهما الشهادة الخ) لانه قد يكتب
 الشئ من غير قصد الى تحقيقه (قوله ولو قال المقر أشهدتكم الخ) لانه يقر على نفسه الجاهل والافراد به
 صحيح وبه فارق القاضي فانه يخبر عن نفسه بما يرض غيره فلا احتياط فيه أهم هذا هو الاصح عند الغزالي
 وفتح الصمري بأنه لا يكتفي بالافراد أيضا حتى يقرأه ويحيط بما فيه وهو مذهب الشافعي وأنى حنيفة
 رجحها الله تعالى قال في الروضة ويشبه ان يكون الخلاف في ان الشاهد هل هو أقر بمضمون القبالة
 مفصلا فالأشهادة على انه أقر بما في هذا الكتاب بهما فيدعي ان يقبل بخلاف كسائر الأقرار
 المهمة (قوله ويشترط اشهاد رجلين) ولو قرأنا (قوله فلا يقبل رجل واحد وان كان حكما أو بسماع بينة
 رمضان (قوله ان لا يفضح) الفصح بالكسر التفرقة كذا نقل عن الصحاح (قوله فيقرأ عليه) الصواب
 عليهم كما نقل عن الكبير (قوله بحكم بمرام) في القاموس برام الأمر حكمه (قوله بسماع بينة فلا) لان
 شهادتهم شبيهة بالشهادة على الشهادة وشهادة الفرع لا تقبل عند نحو فسخ الأصل (قوله بتعديل الكاتب
 ايام) لانه تعديل قبل اداء الشهادة

كان بسماع بينة فلا) كالوفسخ الشاهد وأرادت قبل الحكم ولان

(٥٣ - (لوار) - ثاني)

شهادتهما مشبهة بالشهادة على الشهادة وشهادة الفرع لا تقبل بعد فسخ الأصل وأوردته

يظهر لك على غيره فنوعان
 له (قوله لا يكتب ولا يمكن
 لهما الشهادة على حكمه)
 لان الشئ قد يكتب من غير
 قصد تحقيقه (قوله ولو قال
 المقر أشهدتكم على ما في
 هذه القبالة الخ) لانه على
 نفسه والافراد بالجهد
 صحيح بخلاف القاضي فانه
 يخبر عن نفسه بما يرض
 غيره فلا احتياط فيه أهم
 وهذا ما صححه الغزالي
 وبزم الصمري بالنع حتى
 يقرأه ويحيط بما فيه وذكر
 انه مذهب الشافعي وأنى
 حنيفة رضى الله تعالى عنهما
 (قوله ويشترط اشهاد
 رجلين) ولو في مال أو زنا
 أو هلال رمضان (قوله
 فالاولى ان يفضح) في
 الصحاح الفصح بالكسر
 التفرقة وقضى حكم الكتاب
 وانقض الشئ انكسر
 (قوله وان يطلق) ويكتب
 الى كل من يصل اليه من
 القضاة فشهدا على الشهادة
 (قوله وكذا الويات الكاتب)
 الى قوله وجب القبول لانهم
 يشهدون لمحاووه عن
 الكاتب وحمل ذلك في
 موت الكاتب اذ لم يكن
 الحاكم الثاني تابعا عنه فان
 كان تابعا عنه تعدد ذلك
 قاله في الاسنى (قوله وان

بالكسر الذ كرا الجليل الذي
يشترى في الناس دون القرب
(قوله والطريق الثاني
لأنها المشافهة) وهي
للمخاطبة من فيك الى فيك
في الصحاح في الحالين لا
يقبل قوله ولا يثبت حكمه
لان اخباره في غير محل
ولا يثبت كتابه بل يثبت
(قوله) فيمنه اذا عاد الى
محل ولا يثبت (وهو حكم
بعلمه وهو جائز كما مر
فيجب على الآخر امضاؤه)
لانه ابلغ من الشهادة
والكتاب (قوله) ولو دخل
السابع البلد (الخ) لامي
غير محل ولا يثبت (قوله) لان
القاضي اذا استعان بالولاة
وجبت اعانته قطعا ولا
سماح الولى مشافهة
كشهادة الشهود عند
القاضي واختار الامام
خلاف ذلك قال لانه ليس
اليه سماح قول القاضي
كاليه السماع البيينة قال
بعضهم والمتجهم عنده انه لا
يستوفيه الخارج عن ولايته
(قوله) لم يخرج مكاتبته لان
الكتاب انما يثبت البيينة
ومنصب سماعها يختص
بالقضاء لكن ثالثه في
الروضة فصيح فيها قيل
الباب الرابع في الشاهد
والبين ان ذلك لا يختص
بالقضاء بعمليه الانسوى
ومرجع به جماعة منهم

ولا يثبت بعد بل الكتاب اياهم وينبغي ان يثبت في الكتاب اسم المحكوم له وعليه وكتبهما واسم ابرههما
وبدنهما وصنعتهما وقبيلتهما فان كان مشهورا ظاهر الصيت وحصل الاعلام بعض ما ذكر كفى به واذا
أحضر من زعم محكوما عليه وشهد شهود الكتاب على عينه بان القاضي حكم عليه طول بالحق وان لم
يشهد راعى عينه بل على موصوف بالصفات المذكورة في الكتاب فأنكر المحضر ان ما في الكتاب اسمه
ونسبه صدق بينه وعلى المدهي البيينة على انه اسمه ونسبه فان لم يكن بينه وبين المحضر حلف المدهي وزم
الحكم ولو قال لا أحلف على انه اسمي ونسبي ولكن أحلف على انه لا يلزمي تسليم شيء اليه لم يكن ولو اقتصر في
الجواب على انه لا يلزمه شيء كفى وحلف عليه ولو قامت البيينة بانه اسمه ونسبه فقال نعم ولكني لست المحكوم
عليه فان لم يوجد هناك من شارك في الاسم والصفات لزمه الحكم وان وجد بان عرفه القاضي وأقامت به بينة
أحضر المشارك فان اعترف بالحق طوبى له وان أنكر بعث الى الكتاب ليحضر الشاهد بن ويطلبه بما
من بد صفات من النسب والخلية والصناعة ما يجيزها المشهود عليه فان زاد كتب به ثانيا والوقف الامر الى
ان ينكشف ولو اقتصر القاضي على قوله حكمت على محمد بن أحمد مثلا فالحكم باطل لانه بهم حتى لو اعترف
رجل هناك بانه محمد بن أحمد وأنه المعنى بالكتاب لم يلزمه الحكم لطلانه في نفسه الا ان يقر بالحق فيؤاخذ به
ولو شهدا كما يخفى الا انه أيسر في الكتاب اسم المحكوم عليه قبلت وعمل بمقتضاها ويجوز ان يكتب قاضي
قربة الى قاضي قربة والى قاضي بلدة أو بالعكس * الطريق الثاني للأنهاء للمشافهة وتصور من أوجه
الاول ان يجمع الذي حكمه قاضي بلدة الغائب في غير البلد بن ويخبره بحكمه الثاني ان ينقل الذي حكمه الى
بلدة الغائب ويخبره في الحالين لا يقبل قوله ولا يثبت حكمه الثالث ان يحضر قاضي بلدة الغائب في بلدة الذي
حكم فيه يخبره فيمنه اذا عاد الى محل ولا يثبت ولو حضر قاضي بلدة في بلدة فقال لسمعتكم فلان
الذي هو ببلدة كذا فلان بكذا لم ينفذ الرابع ان يكون في محل ولا يثبت ما بان وقف كل طرف ولا يثبت وقال
الحاكم حكمت بكذا فوجب على الآخر امضاؤه وكذا لو كان في البلد قاضيان فقال أحدهما للآخر حكمت
بكذا فيمنه وكذا اذا قاله القاضي لثائبه في البلد أو بالعكس ولو خرج القاضي الى قريته فيها نائب فخير
أحدهما الآخر بحكمه امضاؤه ولو دخل النائب في البلد فقال للقاضي حكمت بكذا لم يقبل ولو قال له القاضي
حكمت بكذا امضاؤه اذا عاد الى قريته ولو بعث أحد قاضي البلد الى الآخر رسولين عدلين بالحكم قبل
و سماع البيينة فلا يقبل رسول واحد الا بالحكم وبالسماح ولو قال القاضي في ولايته حكمت فلان
على فلان بكذا فسمع عدلان ثم شهدا به عند قاض آخر واخبره حاضر وجب القضاء وحيث قلنا قبل القاضي
وأضفى فهو على الوجوب لاعل التخيير واذا حكم بحسب وشافه به واليا غير القاضي يستوفى فلان يستوفى
داخل ولاية القاضي وخارجه لان القاضي اذا استعان بالولاة وجبت اعانته قطعا ولو كاتبه وكان صالحا القضاء
وقد فوض اليه نظر القضاة وتولية من يراد جاز كما يجوز مكتبة الامام وان لم يكن صالحا أو كان ولم يفوض
(قوله ظاهر الصيت) هو بالكسر الذ كرا الجليل الذي يشترى الناس (قوله) عمل بمقتضاها أي
الشهادة اذا الاعتبار بقول الشهود ولا بالكتاب * الطريق الثاني للأنهاء للمشافهة وهي المخاطبة من فيك
الى فيك (قوله) في الحالين (الخ) لان اخبار القاضي في تلك الحالتين في غير موضع ولا يثبت فيه فيكون
كأخباره بعد العزل فلا يقبل (قوله) فيمنه اذا عاد الى محل ولا يثبت (قوله) وهو حكم بعلمه وقد مر جواز (قوله)
على فلان كذا لم ينفذ (الخ) في الحال ولا بعد رجوعه الى محل ولا يثبت لاسر هذا الكتاب انه يشترط ان
يكون القاضي والمحكوم له في محل ولا يثبت (قوله) ولو خرج القاضي الى قريته (الخ) لان القربة به محل
ولا يثبت (قوله) حكمت بكذا لم يقبل لان البلد ليس محلا لولاية الباب (قوله) امضاؤه اذا عاد الى قريته وهو
حكم بعلمه (قوله) وسماع البيينة فلا) وسيجيء عز يادة التوضيح وظهور الفرق في أوائل التذنيب

المالودي فقال يجوز ان يكتب الى أمير البلد بما حكم به ويجوز ان يكتب ايضا الى قاضيهما فكتب برفع دعوى اليه

اليه نظر القضاة والتولية لم يحز مكانته واذ اوقع الوالي الى القاضي وكان اذنا له الحكم جازله الحكم باصل
الولاية والتوقيع تأكيده وان كان يكشف الصورة والوساطة فقد منها مع الحكم فلا يجوز له الحكم بينهما
ويكون على عموم ولايته فباعتداهما ولو وقع الى من لا ولاية له كقفيه وشريف قال كان يكشف الصورة
عليه ان يكشفها وبها وان كان بالوساطة توسط بينهما وان كان الحكم فهو ولاية تزمي فيه معنى
التوقيع فان احوال فيه على متمسك الحامل وسئل الكشف والوساطة كان التوقيع موجبا له وان سئل
الحكم بينهما فلا بد من ان يكون الخصم مسمى والخصومة مذكورة والافتسل الولاية وان لم يحصل على
متمسه وان تضمن التوقيع الامر بالنظر والامر بالحكم بان ذكر فيه اطراف بينهما واحكم بالحق او بموجب
الشرع فهو تولية كاملة وان تضمن الامر بالحكم دون النظر بان قال احكم بينهما او افض صحت الولاية ايضا
وان تضمن الامر بالنظر دون الحكم فلا تنعقد به الولاية ولو قال انظر بينهما لم ينعقد في انعقادها وجها
في كتمانها صيغ الحكم كقوله حكمت على فلان لفلان بكذا او اؤتمنته واؤتمنته وفادته واؤتمنته
او اؤتمنته ولو قال ثبت عندي البينة العادلة اوصح او وضع لدى او سمعت البينة وقبلها لم يكن حكما وكذا
ما يمكن على ظهور الكتب الحكمية وهو صريح وهذا الكتاب على فقرته قبول مثله واؤتمنت العمل
بوجهه ولا يجوز الحكم على المدعي عليه الا بعد سؤال الله الذي ولا بد في الحكم من تعيين ما يحكم به ومن يحكم
لكن قد يثني القاضي بطاير بعد ما لا يجوز ويحتاج الى ملائمة فرخص في دفعه بما يحل اليه انه اسعفه
بمراد مثاله اقام الخراج بينه والداخل بينه والقاضي يعلم فسق بينه الداخل ولكنه يحتاج الى ملائمة وطلب
هو الحكم بناء على ترجيح بينته فيكتب حكمت بما هو مقتضى الشرع في معارضة بينه فلان الداخل وفلان
الخراج وقررت الحكم به في بد الحكم كونه وسلطته عليه وممكنه ان التصرف فيه واذا كتب القاضي سماع
البينة ولا يحكم وجب ان يسمى الشاهدين والاولي ان يعدلها فان لم يفعل فعلى المكتوب اليه ذلك فان
فعل جاز ترك اسما ولا حاجة في هذه القسم الى الصلح ويحتاج الى الحكم ولو اقام شاهدا يسمعه القاضي
ويكتب فاذا حضر قال شاه قديم شاهدا آخر وان شاء علف ويحكم المكتوب اليه والقول في اشهاد
القاضي على سماع البينة وفي اداء الشهادة عند المكتوب اليه وفي دعوى الخصم مشاركة الاخرى الاسم
والنسب في صورتين على ما سبق في الحكم واذا عدل الكاتب شهودا لخصم بينته على جرحهم
سمعت وقدمت على التعديل وان اسقيل للجرح امله ثلاثة ايام وكذا لو قال برأني او قضيت الحق
واسقيل للبينة ولو قال امهلوني لاذهب الى بلدهم او جرحهم لاني لا اتمكن الا هناك وقال بينة اخرى دافعة

(قوله لم يحز مكانته) لان الكتابة انما ثبت بالبينة وسماها بخص بالقضاة والمعلم ان ذلك لا يخص بالقضاة
ومن ثم قال لا يجوز ان يكتب الى امير البلد بما يحكم به ويجوز ان يكتب ايضا الى قاضيه قالوا لا فرق بين ان
تكون بلدة الامير داخلية ولا ولاية القاضي ام لا (قوله واذ اوقع) أي كتب (قوله وكان اذنا له الحكم) أي
وكان الكتاب كتاب اذن بالحكم (قوله والتوقيع) وهو ما يوقع في الكتاب (قوله وبها) أي يوصلها الى
الوالي (قوله وان كان) أي المكتوب يكشف الصورة أي يكشف صورة حال الخصمين والوساطة أي ويكون
واسطة بين الخصمين (قوله وسأل الكشف) أي بين حامل التوقيع وبين خصمه (قوله وجهان) المتعدد
منها عدم انعقادها (قوله لم يكن حكما) لان الحكم هو الالزام وليس من المدكور ما هو الالزام (قوله وهو صريح
الح) لاحتمال ان المراد تصحيح الكتاب واثبات الحق بالبرهان (قوله انه اسعفه) اي قال اسعفت
الرجل بحاجته اذ قضيت البينة (قوله بريد) أي الظالم (قوله ملائمة) أي ملافتته من الذين (قوله في صورتين
احدهما) اذا كتب القاضي بسماع البينة الى آخر ما بينهما ولو اقام شاهدا يسمعه القاضي ويكتب فاذا حضر

(قوله لم يعل وبأخذ الحق) قال الاسنوي ويظهر ان محله اذ توقف على أكثر من ثلاثة أيام وكلام الروائي يدل عليه ويحتمل انتم مطلقا
 الباب (قوله على انه لاعادة أو إلخ) وعبارة الروض أو انه لا يلزم عداوة الشهود له أجيب قال في شرحه بخلاف ما لو سأل تخليفه انه لاعادة بينه
 وبينهم كما شرح به الماوردي والروائي قال (٤٢٠) الشارح ومن هنا اذ المصنف يعلم قول أصله ولا عداوة بينه وبين

الشهود (قوله لو سأل

هناك لم يعل ويؤخذ الحق فان أثبت جرحاً أو دفعا استرد وسأف في ذلك كله الحكم ونقل الشهادتين ولو سأل
 أحلاف المدعى وقد حضر على انه لاعادة أو لا ثمرة كينونة بين الشهود أجيب ولو سأل أحلافه على عدائهم
 فلا ولو سأل أحلافه على انه لم يوفه الحق أو لم يبرئه في الإجابة وجهان أحدهما نعم لان الكاتب حلفه عليها
 ولو كان الحامل وكبلا فلا تخليف في الصور ولو قال ان الكتاب طعن في ذلك لم يسمع الا ان يدعى اقرار
 الكاتب بذلك ويقع بنبه به واذا نادى قاض من ولايته قاضيا في ولايته ان سمعت البيعة كذلك او كان
 قاضيا في بلد فقال أحدهما لا تسمع البيعة بكذا الجرح لقول الحكم بذلك لان سماع البيعة وانما
 الحال نقل الشهادتين كتنقل الفرع شهادة الاصل فلا يجوز الحكم به كالا يجوز بالفرع مع حضور الاصل
 ولو كتب قاضي أحد جانبي البلد إلى قاضي الآخر وأحد قاضي البلد إلى الآخر بالحكم وشهد شاهدان به وجب
 القبول وان كتب سماع البيعة لم يجز القبول بل حضروا وشهدوا وعندهم نعم لو ما أو أقابوا وجب القبول
 ولو كتب قاضي أحد الجانبين إلى أحد القاضيين إلى الآخر الحكم اقرار رجل عند فان كان الرجل متكررا قبل
 الكتاب أو مضادا كان مقر الجرح القبول **في تذييل** اعلم ان كتاب سماع البيعة انما يقبل اذا كانت
 المسافة بين الكاتب والمكتوب اليه فوق مسافة العدوى ولا يجوز دونها فاما كتاب الحكم فيقبل ونقض
 حيث كان قرب المسافة أم بعدت ولو قال القاضي لثانيه اسمع دعوى فلان وبينته ولا تخم ففعل وعرفه
 فلهما أن يحكم به ولا يجوز الحكم على الغائب في عقوبة الله تعالى كالأنا والشرب وقطع الطريق ويجوز في
 النكاح والطلاق والرجعة والوكالة والوصاية والكفارة والعنف والوقف والعقود والنسوخ والتعاص
 وحد القذف وغيرها وإذا أراد شهود الكتاب التخليق في الطريق فان كان في موضع ثم قاض فيشهد كل
 شاهد شاهدين على شهادته فيحضران مع حامل الكتاب ويشهدان عند المكتوب اليه ويعرض الكتاب
 على قاضي ذلك الموضع ويشهدا وعنده وكتب به إلى الذي قصد وهو أدركه في الكتاب الاول ولا يفرضه
 ويكتب أن أدركته فيه ويختم كتابه ان شاء وان كان في موضع لا قاض ثم ولا شهود فليس لهم ذلك بل عليهم
 الخروج إلى موضع فيه قاض وشهود فان طلبوا أجرة فليس لهم الانقضاء وكراههم بخلاف ما لو طلبوا
 أكثر من ذلك لا يشاء الخروج من بلد القاضي **الحكام** حيث لا يكفون الخروج والقناعة به ولو ان
 المحكوم عليه كان غائبا حين أتى المكتوب فيكتب المكتوب اليه إلى قاضي البلد الذي فيه المحكوم عليه
 انه قد جاء كتاب فلان القاضي وأنا أمضيه فاذا أتاك الكتاب فامضه على موجب الشرع فاذا وصل بعينه

كالا يجوز بالفرع مع

حضور الاصل ويؤخذ منه

انه لو غلب الشهود من بلد

القاضي لم ينفذ بجوزها

الشهادة على الشاهد جاز

الحكم بذلك وهو ظاهر

قوله شيخ الاسلام (تذييل)

(قوله اعلم ان كتاب سماع

البيعة) الى قوله أم بعدت

لان الحكم قدم ويرى الا

الاستيفاء بخلاف سماع

البيعة اذ يسهل احضارها

مع القرب ومنه أخذ في

المطلب انه لو تعسر احضارها

مع القرب بنحو مرض

قبل الانتهاء والعبرة في

المسافة بما بين القاضي وبين

لا بما بين القاضي والمبني

الحكم (قوله في ذلك كله الحكم) أي كتاب الحكم وكتاب نقل الشهادة (قوله وقد حضر) أي المدعى عند
 المكتوب اليه (قوله على انه لاعادة) عبارة مختصرة الروضة أو انه لا يلزم عداوة الشهود له أجيب قال شيخنا
 الانصاري في شرحه بخلاف ما لو سأل تخليفه انه لاعادة بينه وبينهم قال ومن هنا اذ المصنف يعلم على قول
 أصله أو لاعادة بينه وبين الشهود انتهى (قوله أرجمهم المنع) نعم ان ادعى ايقاع ذلك بعد الحكم فله تخليفه
 بلا شك (قوله ويشهد شاهدان به وجب القبول) كما يجب القبول به لو شافه (قوله قبل الكتاب) أي
 يقبل كتابه (قوله اسمع دعوى فلان وبينته ولا تخم) أي متى تعرفني ففعل وعرفه فلهما أن يحكم به
 أن يحكم على الاشبه لا يجوز النيابة للاستعانة بالنائب وهو يقتضى الاعتداد بسماعه به فارق القاضي
 المستقل (قوله في عقوبة الله تعالى) لبنا ما على المساهلة

والغريم (قوله ولو قال القاضي لثانيه اسمع إلخ) لان تجوز النيابة للاستعانة بالنائب وهو يقتضى الاعتداد
 بسماعه بخلاف سماع القاضي المستقل (قوله ولا يجوز الحكم على الغائب في عقوبة الله تعالى) لبنا ما على المساهلة (قوله فان طلبوا أجرة
 فليس لهم الانقضاء وكراههم بخلاف ما لو طلبوا أكثر إلخ) لان القاضي يحكم ثم من اشهاد غيره والتحمل منظر اليه

الطرف الثالث في الحكم (قوله ولا حضور الغيبة تعاقب في الاعيان) لانها التي توصف بالغيبة والحضور (قوله ولا يجوز الاقتصاد على ثلاثة) وفي الروضة واسهلها يكتفي ثلاثة قال ابن حجر مغلله بن حجر مغلله (٤٢١) قال ان الزعمان يميز بين كذا (قوله فتنسج

السياسة ولا يعمد) لان الحكم مع خطر الاعتناء والجهالة بعيد (قوله ولا ينفى أن يبالغ المدعي في الوصف بما يمكن) بخلاف السلام لان المبالغة فيه تؤدي الى العرة الوجود وهي منافية للعقد (قوله ولا يتعرض للشيات) قال في الصحاح الشية كل لون يخالف معظم لون القوس وغيره والجمع شيات قال القاضي شاء وشيأه وشية اذا خلط بلولونا آخر (قوله والاشادات) قال في الصحاح الشام جمع شامة وهي الخال وفي القاموس الشامة علامة تخالف البدن الذي هي فيه والجمع شام وشامات (قوله والركن في تعرف ذوات الامثال) أي التلخيص الصفات أي ذكرها وذكر القصة مستحب وفي تعريف ذوات القيم ذكر القصة أي وجوب ان يصرحوا بالاهتمام بهاد ذكر الصفات مستحب وعبارة الروض فيصف المدعي العين بصفات السلم والقبعة قال شارحه وما ذكره في الدعاوى من وجوب وصف العين بصفة السلم دون قيمتها كانت

والمعامل ان يخرج اليه من غير ان يعرض الكتاب على المكتوب اليه ثم على قاضي البلد الذي هو فيه ان يحكم وان لم يكن المكتوب اليه واذا اذن المكتوب اليه الخصم بالحق وطلب ان يكتب له كتابا بقبضته لم يجب اجابته ويكتفي الاشهاد على قبضه الحق ولو طالبه بتسليم الكتاب الذي ثبت له الحق لم يترده الدفع اليه وكذا من قبله بالدين واستوفاءه وتقاربا على ان يترده الدفع الى المستوفى والى المشتري لانه ملكه (الطرف الثالث) في الحكم به الحكم بالشيء الغائب لا يختص بما اذا كان المدعي عليه غائبا بل يعم حضوره وغيبته والحضور والغيبة تعاقبان في الاعيان فاما اذا كانت الدعوى في دين أو نكاح أو طلاق أو رجعة أو اثبات وكالة أو وصاية فلا يوصف بالمدعي بغيبة ولا بحضور واذا ادعى عيناً فان كانت حاضرة مشارا اليها تمت حجة سلت اليه وان كانت غائبة فلها حالان احدهما ان تكون غائبة عن البلدان كان معايناً من فيها لاعتقاده كعقار وعبد وقرن مبرورين فيسمع البينة ويحكم بها ويكتب الى قاضي بلد المال يسلمه الى المدعي ويصدق في دعوى القمار على ذكر القيمة والسكوا والحدود ويعرض لحدوده الاربعة ولا يجوز الاقتصاد على ثلاثة ولا يجب التعرض للقيمة وان لم يؤمن الاشهاد كغير المعروف من العبيد والدواب وغيرهما فيسمع البينة ولا يعمد وكذا في جميع المنقولات التي لا تعرف فينبغي ان يبالغ المدعي في الوصف بما يمكن ولا يتعرض للشيات والاشادات ويذكر الجنس والنوع والركن في تعريف ذوات الامثال ذكر الصفات وذكر القصة مستحب وفي تعريف ذوات القيم ذكر القصة وذكر الصفات مستحب ثم يكتب القاضي الى قاضي بلد المال بما جرى عنده من مجرد البينة ومع الحكم فان أظهر الخصم هناك عبداً آخر بالاسم والصفات المذكورة فقد صار معها والخصم كما سبق في اهبام المحكوم عليه وان لم يأت بدافع فان كان الكتاب كتاب حكم فيحلف المدعي ان هذا المال الذي شهد الشهود به عند القاضي ويسل اليه وان كان كتاب سماع البينة فيزعم المكتوب اليه المال ويسل الى المدعي بتكليف بالدين ويعينه الى الكتاب ليشهد الشهود على عينه فان شهدوا كتب القاضي بذلك ليبرأ الكفيل وان لم يشهدوا فليدفع الى المدعي رده بزأده وعليه مؤنة ويتم العين عند تسليمها اليه بغير لازم للتلا بيدل فان كان عبداً جعل فلا بد من عتقه وخفت وأخذ الكفيل واجب وان ختم مستحب ولو كان جارية فتسلم الى أمين من الرفقة لال المدعي الحالة الثانية ان تكون غائبة عن المجلس دون البلد فان كان الخصم حاضر يؤمر باحضارها ان لم يكن تقوم البينة على عينها ولا تسمع على صفها وان لم يكن احضاره كالعقار فبعد المدعي وقيم البينة تلك الحدود فان قال الشهود نعرفه بعينه ولا نعرف الحدود بعث القاضي من يسمع البينة على عينه وأحضر نفسه وجوباً فان وجد المشار اليه بالحدود المذكورة في الدعوى حكم والا فلا ولو كان مشهور الاشبه فلا حاجة الى التعبد وان لم يكن احضاره وتصر كشيء ثقيل وما أثبت في الدار أو ركب في الجدار أو برث قلعه ضرراً فيصفه المدعي أو يحضره القاضي أو يبعث من يسمع الشهادته على عينه فان تعذر وصفه حضر أو بعث من يسمع الدعوى على عينه وحيث قلنا وجوب الاحضار

الطرف الثالث في الحكم به (قوله ولا يجوز الاقتصاد على ثلاثة) أي ان يميز بين ما هو المعقد لانه يميز بعد كذا في الاقتصاد عليه (قوله للشيات) جمع شية وهي كل لون يخالف معظم لون القوس وغيره والاشادات جمع شامة وهي الخال (قوله ذوات الامثال) أي التلخيص (قوله كما سبق في اهبام المحكوم عليه) وقدم قريباً من أواسط الطرف الثاني (قوله بغير لازم) أي حكم (قوله وحقت) أي القلادة (قوله ولا يسمع على صفاتها) لعدم الحاجة الى ذلك وبه قار في الغائب عن البلد

أومقومة هي عين حاضرة بالبلد يمكن احضارها لمجلس الحكم فلا ينفى ماها كما أشاروا اليه ببعضهم هناك بالمقابلة في الوصف وهم يوصف السلم قال والمهنت كبعثهم توههم أن الدين في البابين واحدة فغيرها بما عروا به ثم من اعتبار وصفها بصفات السلم (قوله ولا تسمع على صفاتها) كما في الخصم الغائب عن المجلس في البلد لعدم الحاجة الى ذلك بخلافه في الغائب عن البلد

فذلك اذا اعترف المدعي عليه بما شأنا بل يده على مثل تلك العين فان انكر صدق في يمينه واذا حلف فللمدعي ان يدهى عليه القصة وان نكل وحلف المدعي أو أقام يمينه لا يثبت الملك ويكف احضار هاليشهد الشهود له بالملك فاذا امتنع جلس ولا يطلق الا بالاحضار او بدعوى التلف أو يؤخذ منه القصة اذا ثبت للمدعي واذا لم يدر مستحق ان العين باقية ليطالبها أو نالقة ليطالب بقيمتها فاذا ادعى على التردد وقال انه غصبني كذا فان كان باقية لزمه رده وان كان نالقة بقيمتها سمعت ويحلف انه لا يلزمه رده ولا قيمته ولو سئل أو بالي دلالة ليسعه خطابه فجحد فبدر ابعه ليطالبه يأمن أم تلف ليطالبه القصة أم باق ليطالبه العين فدهى ان عليه رد الثوب أو ثمنه أو قيمته ويحلف الخصم مينا واحدة انه لا يلزمه تسليم الثوب ولا ثمنه ولا قيمته فان نكل وردت العين فهل يحلف على التردد أم ينسب التبعين وجهان ولو شهدوا انه غصب منه عبدة كذا ومات العبد استحق بتلك الشهادة قيمته بتلك الصفات وجميع ما ذكرنا فياذا كان الخصم حاضرا فان كان غائبا والمال في البلد احضر مجلس الحكم وأخذ من في يده ليشهد الشهود على عينه ولو كان الخصم حاضرا والمدعي غائبا فالحكم كاستحق وحيث أمر المدعي عليه باحضار المدعي حاضره فمؤنة الاحضار عليه ان ثبت انه لمدعي والافعلي المدعي مؤنة الاحضار والزديما وحيث بعته المكتوب اليه الى بلد الكاتب ان لم يثبت انه لمدعي فليس رده الى موضعه بمؤنة ويستقر عليه مؤنة الاحضار ان لم يحمله من عنده وان ثبت انه له فبرجع بمؤنة الاحضار على المدعي عليه واذا نقل المدعي المال الى بلد القاضي والكتاب لم يثبت انه له يجب على المدعي مع مؤنة الرد أو مؤنة المثل لدة الخيلة ولو احضر المدعي عليه لم يثبت له يفرم أو جرمه تطل منفته وان احضر من مسافة بعيدة كالا يفرم المدعي عليه أو جرمه تطل منفته لمدعي لو انك وان احضر من مسافة بعيدة في الطرف الرابع في المحكوم عليه فاذا لم يكن الخصم في مجلس القاضي وكان في البلد وكان مظاهرا يتأتى احضاره فلا يجوز سماع الدعوى واليئنه والحكم عليه وان تعذر احضاره فتواربه أو تعززه مجاز سماع الدعوى واليئنه عليه والحكم عليه وهل يحلف المدعي كايحلف المدعي على الغائب صرح بعضهم بالتصلي وقطع صاحب الحادى والعدة بالنم وان لم يكن في البلد فان غالب الى مسافة القصر أو بعيدة جاز الحكم عليه الى مسافة قريبة لم يجز الحكم والقرينة ما يتمكن المبكر اليها من الرجوع الى مسكنه ليل وتسعى مسافة العدو والبعيدة ما لم يتمكن ولو أتى قاضيا مستعدا على حمله لحضره فله حالان الاول ان يكون في البلد وظاهرا يمكن احضاره لزمه الاحضار وعليه الحضور ولو دعه المدعي الى القاضي لم يلزمه الحضور ولو لم يلزمه الاداء ان كان المدعي صادقا والاحضار قد يكون نكتم من طين رطب أو غيره يدفعه الى المدعي ليعرضه على خصمه مكتوب فيه أجب القاضي فلانا وقد يكون يعون من المرتبين ومؤهته على الطالب ان لم يرض من بيت المال ولو لم يجب بالثمن بعث اليه العون فان امتنع وثمت امتناعه لافلا وسوء أدب بكسر الختم ونحوه استعان باعوان السلطان وعززه ويكون مؤنة المحضر والحال هذه على المطالب ولو اختفى بعث من يشاء على باب داره ان يحضر الى ثلاث سمر باب داره أو نكتم عليه فان لم يحضر وسال المدعي التسعير أو الختم أجابه اليه واذا عرف له موضع بعث القاضي جماعة من النسوة والاميان واتحيان بهم حمون عليه على الترتيب ويقتشون واذا فعل هذه الامور ولم يتسرع احضاره ولم يكن للمدعي يمينه فهل يكون امتناعه من الحضور كالنكول في رد اليمين على المدعي وجهان أشبههما نعم ولكن بعد ان ينادى **(قوله وجهان)** أرجمهما الاول **(قوله)** ويستقر عليه مؤنة الاحضار ان لم يحلها من عنده أي ان اذاهن عنده أي لا يرجع بها على المدعي عليه **(في الطرف الرابع)** في المحكوم عليه **(قوله)** وهل يحلف المدعي عليه أي يمين الاستظهار **(قوله)** والعدة بالنم وهو العتد تعلقا عليه لتدبره على الحضور **(قوله)** مستعدا أي طاباعونه على خصمه **(قوله)** اجب القاضي فلانا منصوب باعنى المقدر **(قوله)**

(قوله) فهل يحلف على تردد أم بشرط التعيين وجهان قال في شرح الروض والوجه الاول قال فظاهر ان ما ذكره من الدعوى بالقيمة محله في التقويم اما المثل في سدى في المثل وترتب عليه حكمه في الطرف الرابع في المحكوم عليه **(قوله)** فان تعذر احضاره لتواربه أي اخفائه أو تعززه أي قلبه وقد ثبت ذلك عند القاضي **(قوله)** وهل يحلف المدعي أي يمين الاستظهار كايحلف المدعي على الغائب صرح بعضهم بالتصلي ومعهما البقيل لان هذا احتياط للقضاء فلا يمنع منه ذلك وقطع صاحب الحادى والعدة بالنم وعززه الرواى في الروض كاصله وهو المنقول المتعمد تعلقا عليه لتدبره على الحضور والا لامتنع الناس كلهم منه **(قوله)** ولو أتى قاضيا مستعدا أي مستعدا قال في الصحاح استعدت الامير على فلان أي اعداني أي استعنت به عليه فاعاني **(قوله)** أشبههما مع (أ) أي فيحلف المدعي يمين الرد

مطلوباً فالمراد من تبعه ثم حكمه لكن لا بد من تقديم النداء بأنه إن لم يحضر جعلنا كلاً قاله المادوري والروائي فلهذا إن حجروا عتدته
 (قوله وإذا كان المطلب عند الخ) قال الاستدلال في الهمات ويظهر أن يكون هذا غير معروف السبب وليرى كيف عليه بينة لا تسمع
 الدعوى والبيئة وحكم عليه بالمرض كالغيبية في سماع شهادة الفرع (٤٢٣) فكذلك الحكم عليه بالوقد صرح بذلك

البغوى (قوله فلا يحكم
 الخدرة) وهي الملازمة
 للخدرة وهو السر وقال
 لها الخدرة من الخدرة وهو
 شدة الخفاء (قوله فإن كان
 خارجاً عن محل ولا يشترك
 احضاره) اذ لا ولاية عليه
 بل تسمع الدعوى والبيئة
 ثم ينهى كاسر (قوله وان
 كان فيها وله نائب هناك لم
 يحضره الخ) لما في احضاره
 من المشقة وجوباً لما حكم
 ثم يترتب الفصل قال شيخ
 الاسلام وقاهره أن محل
 ذلك ان كان فوق مسافة
 العدوى لما مر ان كاسر
 سماع البيئة لا يقبل في
 مسافة العدوى (قوله
 فيكتب إليه ان يتوسط
 بينهما ويصلح وان تعذر
 فيحضره) ولو بعدت
 المسافة كاجتماع في الروض
 واقضاء كلام أصله وأصل
 أصله ان عمرضى الله
 تعالى عنه استدعى الميرة
 ان شعبة في قضية من
 البصرة الى المدينة وثلاث
 بضد السطر فقال لاطال
 الحقوق وعليه جرى جمع
 من المتأخرين تبعاً لرايين

على ما به نيات الدارين ولا يشتت الفرد الا يقول صديق حاضر عن عند الطلب هناك ولو أخبر به المعلن
 وهو أمين قبل ولا يفتقر اذا كان للمطوب عند مانع من الحضور لم يكتب به بل يثبت اليه من يحكم بينه
 وبين خمسة أو يأمره بمسب الوكيل ليخاصم عنه فان وجب تخليفه نعت من يحلفه والعدول كل من وجس
 الظالم واخوف منه والتخدير فلا يحكم الخدرة حضور مجلس الحكم لتخليف بل يحضره القاضي والنائب
 فيصلها من وراء الستار اعترف الخصم بانها المدعى عليها وشهد اثنان من محارمها انها هي والاعلقت بلحقة
 وسخرت من السدوفي غير حلة التحليف توكل من يعيب عنها في مجلس القضاء ثم من لا يخرج أصلاً
 الا بالضرورة والا بالانذار والعزاء أو بإدارة أو حامي فخدرة ويكنى ان لا يصير مبتدلاً بكترة او خروج الحاجات
 المتكررة كشراء او اخبروا القطن وسيم الغزل ونحوها الثاني أن لا يكون الخصم في البلد فان كان خارجاً من
 محل ولا يشترك له احضاره وان كان فيها وله نائب هناك لم يحضره بل يسمع البيئة ويكتب اليه ان لا يمكن
 نائب وهناك من يتوسط فيكتب اليه أن يتوسط بينهما ويصلح وان تعذر فيحضره ولا يجوز للقاضي اخلاء
 مسافة العدوى عن مستخلف من جهته وحيث قلنا بحضره القاضي قال الامام والغزالي وصاحب العدد انما
 يحضره اذا أقام المدعى بثة على ما يدعيه ولم يتعرض الجمهور لما ذكره ولكن قالوا يبحث القاضي عن
 جبهة دعواه أو فقير يدعاه لبله بجملة يعتقد القاضي كالتدعى بطالب ضمان الجرح بخلاف الحاضر في البلد فانه
 لا يحتاج الى البحث لا احضاره ولو استدعى على امرأة خارجة عن البلد فيستلزم احضاره من الطريق
 وأن يكون معها نسوة ثقات وأحرر يثبته القاضي البهات يحضره والقاضي تزويج من لا يرى لها اذا حضرت
 ولا يتم طوئته كانت أو غيرها ولا زوج اخراجه منها وان رضى ولا يكتفى حضوراً لخاصة بخلاف ما لو كان
 اليم غائب من ولايته مال حاصراً فانه يتصرف فيه بالحلف والتعهد والاثبات بالصلحة اذا أشرف على الهلاك
 بشرط القبطه الا تهتكه اذا فعل كل ما لا يغيب أشرف على الهلاك فان كان حيواً او حياً فلا ك
 ولا يشتت التردد أي امتناعه (قوله وإذا كان للمطوب عند) نقل عن الاستدلال انه قال
 ويظهر أن يكون محله ما لا يمكن معروف السبب وليرى كيف عليه بينة فان كان معروفاً وعليه بينة تسمع
 الدعوى عليه والبيئة وحكمه لان المرض كالغيبية في سماع شهادة الفرع فكذلك الحكم عليه وقد صرح
 بذلك البغوى (قوله الخدرة) وهي الملازمة للستر (قوله تلقت) في القاموس التلقت التلحف (قوله
 مبتدلاً في القاموس الا اذا لشد العيانة والثوب الخلق كالمبتدل (قوله لا يمكن له احضاره) اذ لا ولاية
 عليه لكن يسمع الدعوى والبيئة ثم ينهى (قوله لم يحضره) لما في الاحضار من المشقة (قوله بل يسمع البيئة)
 محل هذا كما هو ظاهر اذا كان فوق مسافة العدوى اذ لا يقبل كاسر سماعها في مسافة العدوى كاسر
 (قوله وهناك من يتوسط) أي وهناك متوسط صلح بين الناس وان لم يصلح للقضاء (قوله وان تعذر
 فيحضره) ولو بعدت المسافة على المتمدن لا يتخذ السرطرقا ووسيلة لاطال الحقوق (قوله قال الامام
 والغزالي وصاحب الخ) والمتمدن انه لا يترجم الاقامة لانه قد لا يكون له حجة ويقصد تخليفه لعله يبرج (قوله
 ولو استدعى) بالبناء الجوهول أي طلب منه المعلن (قوله معها نسوة ثقات) نقل الزركشي عن نص الشافعي

ومصحح المنهاج كآله ما في أصل الروضة عن الامام انه لا يحضره الا اذا كان بمسافة العدوى وأقل (قوله ولو استدعى) بالبناء للفعول
 من أعدي يعدى أي يزيل العدو وان أي يطلب من القاضي احضار خصمه له (قوله فيفتقر الى احضارها من الطريق كالحج) ويرجى في
 الروض وأن يكون معها نسوة ثقات ونقل الزركشي عن نص الشافعي انه يكتب بالمرأة الواحدة (قوله ولا زوج اخراجه منها) وان رضى لا ن
 الولاية عليها لا يتعلق بذلك بخلاف ما لو حكم بالحاضر على الغائب المدعى حاصراً والحكم يتعلق به

(قوله وان حصلت الصيانة بالاجارة فاقصر عليها) قال الاذرى ويذهب أن يقتصر في الاجارة على أقل من يستأجر فيه ذلك الشيء إذا سكن لتوقع قدوم الغائب وحاجته الى الانتفاع به قال القفال واذا باع شيئاً للمصلحة أو أجاز ما جرحه ثم قدم الغائب فليس له الفسخ كالمسألة إذا باع ولأن ما قلناه القاضي كان نيابة شرعية (٤٢٤) وللقاضي بيع مال من لا يربح معرفته وصرف عنه في المصلحة له حفظه قال

باعت وان حصلت الصيانة بالاجارة فاقصر عليها وليس له التصرف بالبيع والشراء وله سبب التيمم والحفظ دون التجارة ولو حكم القاضي ببيئته قامها وكيل رجل في وجه آخر فغضر المدي عليه وقال كنت شرطته قبل قيام البيئته لم يسمع لان الحكم على الغائب جائز ولو حضر المدي وقال كنت عزلت وكيلي بطل الحكم لان القضاء للغائب باطل ولو سمع القاضي بيئته وعزل ثم ولي لم يحكم بالسابع الاول بل يجب الاستعداد قولومات بعد السماع وقبل الحكم يجب الاستعداد عند قاض آخر ولو خرج عن محل ولايته ثم عاد لم يجب الاستعداد ولو سمع الشاهد على غائب فقدم قبل الحكم لم يجب الاستعداد ولا يجزى من الجرح ولو قدم بعد الحكم فهو على محتمه من اقامة البيئته على البراء أو الاداء وجرح الشهود ويحكم بشرط أن يؤرخ الجرح فسق يوم الشهادة وقبله زمن من دون زمن الاستبراء و يلوغ الصبي وافاقه المجنون كقدوم الغائب **في خاتمة** من الحاروي لما وردى واذا لم يذكر القاضي الكتاب أسماء الشهود في الكتاب فسال المحكوم عليه ان يكتب الكتاب ويسأله عن أسمائهم لم يلزمه الاجابة ولا يجوز له الكتابة به ولو سأل المحكوم عليه والقاضي المحكوم له ان يذكر أسمائهم لم يلزمه ذلك ولو خرج المحكوم عليه الى الكتاب وسأله الله كرفان استقرت عنده عند التهم لم يلزمه الله كرفان لم يشهدوا وبغيرها زمة فان أقام بيئته عنده لم ينفذ حكمه وكتب به الى المكتوب اليه وان عاد ليقم عند المكتوب لم يسمع ولو كتب الكتاب باسمائهم اليه جاز ان يسمع الجرح و يلزمه المكتبة الى الكتاب به ان التمس ولو لم يذكر القاضي في الكتاب سبب حكمه وسأله المحكوم عليه عن السبب فان حكم باقراره أو يمين المدعي المردود لم يلزمه الله كرفان وإذا حكم بيئته وكان يدين في الذمة فكذلك و يمين قائم له الله كرفان وإذا سأل ان يحكم الحنفى بنشاهد و يمين لم يجز ان يسمع أو يحكم ولو حكم الحنفى على الغائب لم ينفذ واذا ورد على الحنفى بطله وعلى الشافعي لم ينفذ ولو بطله و يدعوهم الى المرافعة كما لو حكم الشافعي وورد على الحنفى واذا وصل الكتاب الى القاضي وكان حقا عنده وجب ان يحميه بشرط أن يكون عالمًا بصحة ولاية الكتاب وان يكون عالمًا بصحة حكمه وكال عدلته وان يعلم صحة كتابته بشهادة عدلين وان يستديم العدلان ذلك بان لم يخرج من أيديهما أو أتتافيه خطوطهما وان يصل الى القاضي اما رضى الله تعالى عنه انه يكتب بالمرأة الواحدة (قوله بالاجارة فاقصر عليها) نعم يقتصر في الاجارة على أقل زمن يستأجر ذلك الشيء فيه اذا أمكن لتوقع قدوم الغائب وحاجته الى الاستعمال والانتفاع واعلم ان للقاضي بيع مال من لا يربح معرفته وصرف عنه في المصلحة له حفظه والاول والاحوط في عصرنا (قوله وليس له التصرف بالبيع والشراء) بل ذلك لقاضي بلد التيمم لانه لما كان وليا له في النكاح كان وليه في المال (قوله في وجه آخر) أي في وجه وكيل رجل آخر (قوله ويجزى) بالبناء للمفعول أي الغائب القادم (قوله فسق يوم الشهادة الخ) لانه لو أطلق احتمال حدوث الفسخ بعد الحكم (قوله ولا يجوز له الكتابة) لانه اذا عدل الشهود وحكم بها وكتب اليه باسمائهم فربما يشبهه عليه الاسماء فيشكل الامر كذا علل (قوله وان لم يشهدوا وبغيرها) أي بغيرهذه الشهادة لم يلزمه لعدم استقر اشهادهم عنده (قوله لم يلزمه الله كرفان) لانه حكم عليه بالافرار فكيف يقدر على دفعه بالبيئته واليمين المردودة كالافرار (قوله فكذلك) لانه لا يقدر على دفع البيئته فاقامة البيئته مقابله بلا ترجيح (قوله لزمه الله كرفان) لانه قد عدل على مقابلهما بطلها

الاذرى والاحوط في هذه الاضطرار صرف في المصلحة لا حفظه لانه ليس له تيمم وذهب الطائفة اليه قاله في الاسنى (قوله وليس له التصرف بالبيع والشراء) بل ذلك لقاضي بلد التيمم لانه وليه في النكاح فكذلك في المال وهذا انقله في أصل الروضة عن الغزالي وأقره وبجزم به البغوي واخبرنا سوزي وغيرهما ورجحه ابن الرفعة وغيره قال الاذرى عليه فلقاضي بلده العدل الامين أن يطلب من قاضي بلد ماله احضاره اليه عند أمن الطريق وظهور المصلحة له فيه ليتجره فيه ثم يشرى له عقارا ويجب على قاضي بلد المال اسعافه بذلك وكال يمين المجنون والمجبور عليه بسفه (قوله في وجه آخر) أي وكيل رجل آخر (قوله بشرط أن يؤرخ الجرح فسق الخ) لان الفسخ يحدث فلو أطلق احتمال حدوثه بعد الحكم **في خاتمة** من الحاروي لما وردى (قوله ولا يجوز له الكتابة) لانه اذا عدل

الشهود وحكم بها وكتب اليه باسمائهم فربما يشبهه عليه الاسماء فيشكل الامر (قوله فان يشهدوا وبغيرها) من أي بغيرهذه الشهادة لم يلزمه لعدم استقر اشهادهم (قوله فان حكم باقرار أو يمين المدعي المردود لم يلزمه الله كرفان) لانه اذا حكم عليه بالافرار لا يقدر على دفعه بالبيئته واليمين المردودة كالافرار (قوله فكذلك) أي لم يلزمه الله كرفان لانه لا يقدر على دفعها بطلها بلا ترجيح (قوله وبعين قائم له الله كرفان) لانه قد عدل على مقابلهما بطلها فترجىح بيده اليد

من يدهما ومن يد المحكوم له بصبرتهما وإن شهد إيمانه بللفظ الشهادة دون الخبر فإن شهد بالكتاب ولم يشهد إيمانه بطل الأداء من فتاوى الفقهاء ولو قال للقاضي كان لفلان الغائب على كذا وقد غفقتي والآن ينكر القضاة وإن يئنه أقيمها على ذلك لتعظيم به أجاب ولو قال الشهود تشهد على حين الحضرة فقالوا نعرف نسبها وهي لا تكشف وجهها أجبرت على ذلك ولو ادعى على آخر القضاة قال إن لي عندهم قبالتها فلا أعطيها ما لم يرد القضاة لم تسمع ويقال ادفعها واشهد فإن أخرج القضاة يوما وادعى بها أو أقام يئنه فعارض بهذه الشهود قال القضاة وقول الرجل لي عندهم قبالتها لا يكفي في الدعوى فإن أراد أن يدعى فيبين البياض الذي عليه القبالة وقيمته فيقول لي عندهم بياض مكتوب فيه كذا وقيمته كذا يلزمه رده إلى أن كان قائما وقيمته إن كان تالفان إن كان البياض للمدعي عليه فإنه لا يلزمه التسليم إليه وإن كان للمدعي فلا يجوز الخلف و يلزمه الردم من فتاوى القاضي حسين ولو أن امرأة برزت وتستر لم تصر محذرة حتى يضيئ سنه ولو حبس رجل بحق لم يحضر إطلاقه إلا برضا الخصم أو بثبوت إفلاسه وإذا ثبت إفلاسه وجب إطلاقه وإن برض خصمه لأن في الابتداء لو علم الحاكم أنه مدعي لم يكن له حسمه وإن طلب الخصم ولو أطلقه برضا الخصم فإراد إقامة البيئنة على إفلاسه لم تسمع لأن الخصم غير مستحق عليه والحال هذه بخلاف ما لو كان محبوسا فإنها تسمع لأنه مستحق عليه ولو لم يطلق الحاكم فلا يئنه ولا برضا الخصم فإن أقام البيئنة على إفلاسه سمعت لأن ذلك الاطلاق كالدعم ولو مات عن ابنين لجاء أخو وادعى ديناً على الميت فاقره به أحدهما وإنكر الآخر فقضى القاضي على المقر بكل الدين ففسلها هو وأبناؤه ولو كانت امرأة ثنتين متداعيتان وكيلين بالدعوى والجواب وتوجه الخلف على المدعي عليها فقال وكيلها هي محذرة وإنكر وكيل المدعية فعلى وكيل المدعي عليها البيئنة على تحذيرها فإن عجزت حلفت المدعية على أنها لا تعلم تحذيرها فإن قال وكيلها إنها محذرة أيضاً فعليه البيئنة على تحذيرها ولو قال الوكيل للوكيل إن موكلك قد عذر لك وإنكر صدق بيئته على نفي العلم فإن نكل ردت العين إلى الآخر فإن حلف على العزل فذلك وإن استعمل للبيئنة أمهل من فتاوى البغوي وإذا شهد عند القاضي جماعة لا يعرف عدالتهم فقال ثابته أن اثنين منهم عدل ولم يبين لهم حكمه وإن عجز وكان يشهد من عند نفسه فلا بد من مزك آخرون كل رجع إلى من كين وأخبره اثنان منهم بعد التهمة فللقاضي أن يحكم به ولو حكم حاكم حتى يصح كعكح بلاوى لم ينقض فإن بان فسق شهوده أيضاً فلا تقض فإن سكم بصحته بلاوى وشهود فسقوا وإن سبب آخر ما ينقض به نقض ولو قال القاضي سكم بشهادة فلان وفلان بكذا والشاهدان قسما نقبل قوله لي الحكم

كتاب الشهادات

والنظر في أطراف الأول فعين تقبل شهادته وله شروط الأول التكليف فلا تقبل شهادة من ولا يجنون ولا أبه الثاني الحر فلا تقبل شهادة الرقيق فإنا كان أومدبراً أومكتاباً وأومولداً أو مالبعض الثالث الاسلام فلا تقبل شهادة الكفار ولا على المسلم ولا على الكفار لا في السر ولا في الحضر ولا في الوصية ولا في غير هذا ناسيخاً ليعتد رجع بيئته بمقتضى اليد (قوله فعارض) أمر من المعارضة أي عارض أنت أي المدعي عليه (قوله) امرأة برزة أي ظاهرة غير محذرة تستر وفي بعض النسخ برزت وتستر وفي بعضها تستر (قوله) اعدام أي المال أي إفلاسه (قوله بكل الدين ففسلها) وإن لم يلزمه قبل الحكم إلا بقدر حسمه عما يعتقضى الحكم كافي سائر المسائل المختلف فيها (قوله فعلى وكيل المدعي عليها البيئنة الخ) قال المارودي والرويانى كانت من قوم الألعاب من حال ناسهم التحذير صدقت بينهما والصدق الخضم جيمه (قوله بلاوى وشهود فسقوا) أي بل يشهد ودعول فتأمله (قوله ولا على الكافر) خلافاً لابي حنيفة (قوله ولا في الوصية) خلافاً (قوله ولا أبه) أي غافل أو أحمق لا يميزه (قوله ولا على الكافر) خلافاً لابي حنيفة (قوله ولا في الوصية) خلافاً

(قوله فلا تقبل شهادة الفاسق) خلافاً لابي حنيفة حيث قال تقبل شهادة الفاسق اذا غلب على الظن احترازاً عن التكذب (قوله والعدل من لم ياتر كبرية ولم يصغر على صغيرة) قال في التحفة من ارتكب كبيرة بطلت عدلته مطلقاً وصغيرة وصغرت ودام عليها ولا خلافاً لفرق فان غلبت طاعته صغرت فهو عدل ومن استوياً وأغلبت صغرت فهو فاسق ويظهر ضبط الغلبة بالنسبة للعدده صور هذه من غير نظر الى تعدد ثواب الحسنات لان ذلك امر آخر ولا يتعلق به بالخص فيه ثم رأيت بعضهم ضبط ذلك بالعرف وخص المتصغر ضبط بالظاهر من حال الشخص وهما صريحان فيجاد كونه ويجري ذلك في المروءة والنحل به بناء على اعتبار الغلبة ثم كانها فان غلبت افرادها بؤثروا ولا ردت شهادته وصرح بعضهم بان كل صغيرة تآب عنها لا تدخل في المدو هو حسن لان التوبة الصحيحة تذهب اثرها بالكلية (قوله من الصغار القريبين من الكبيرة غضب المال) خبر مسلم من اقطع شبراً من الارض فلعنا طوقه الله تعالى اياه يوم القيامة من سبع اريعين وقيدته جماعة بما يبلغ قيمته ربع مثقال كما يقطع به في السرقة وخرج في نصب المال غضب غيره كغضب مكب صغيرة قاله في الاسنى (قوله والفرار من الزحف) لانه صلى الله تعالى عليه وسلم عده (٤٢٦) من السبع الموقبات أي المهلكات واه الشيخان نعم يجب اذا زاد العدو على

مثليه وعلم انه اذا ثبت يقتل من غير نكابة في العدو لاقتفاء اعزاز الدين بشوته والزحف الشئ والجيش يزحفون الى العدو وزحف اليهم حفاو زحوا فزحفان متى كذا في الصحاح والقاموس (قوله وطلع الرحم) خبر الصحيحين لا يدخل الجنة قاطع قال سفيان بن عيينة رواية يعني قاطع رحم (قوله وسب الصحابة) خبر الصحيحين لا تسبوا أصحابي فوالذي همي يسده لو ان أحدكم أفتق مثل أحد ذهباً ما أدرك مداد أحدهم ولا نصيفه اما بسب غير الصحابة

كان أو سب بالاربع العدالة فلا تقبل شهادة الفاسق والعدل من لم ياتر كبيرة ولم يصغر على صغيرة وأتلب واستبأ والكبرية العصبية الموجبة للعدو هي القتل والزنا والسرقة والصدف وقطع الطريق والشرب وترك الصلوات المفروضة واخراجها عمداً من وقت العذر والضرورة وتقدبها على الوقت بلا عذر أو الصغيرة ما لا يوجب الحدو بعضها اقرب الى الكبيرة من بعض لا اختلاف في أنها صغيرة أو كبيرة والمراد من الاصرار الاكثار منه سواء كل من نوع واحد أو أنواع مختلفة ومع هذا اذا غلبت طاعته معاصيه فلا يضر المدام على نوع منها ولا كثار في القرية من الكبيرة ثلاث مرات وفي غيرها المرجع العرف الاحث يستعظم فيرد عرق في القسدين جميعاً وسيأتي في فن الصغار القريبين من الكبيرة غضب المال والفرار من الرحم وأكل الربوا كل مال اليتيم وعقوق الوالدين والكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمداً وكتان الشهادة بلا عذر والاصطافى رمضان متعبداً والعين الفاسد وقطع الرحم والخيانة في الكيل والوزن وضرب المسلم بفيرق وسب الصحابة وأخذ الرشوة والسحر والبياعة والقيادة والسعاية ومنع الزكاة وترك الامر بالعرف والنهي عن المنكر قادر وسب ان القرآن واسواق الحيوان وامتناع المرأة من زوجها بلا عذر والياس من رحمة الله تعالى والامن من مكره والوقفة في أهل العلم وحالة القرآن سداً للظواهر أو كل علم لا جد عنه فقد المسلم (قوله ولم يصغر على صغيرة) واعلم انه ان غلبت طاعته عسيانه فهو عدل وبالعكس أو استويا فافساق ويظهر ضبط الغلبة بالنسبة للعدده صور هذه (قوله من وقت العذر والضرورة) أي الجمع (قوله وسيأتي ان شاء الله تعالى) أي قبيل الشرط الخامس (قوله والفرار من الزحف) أي الجيش تأمل نعم يجب اذا زاد العدد على مثليه (قوله والبياعة والقيادة) مر نفسبرهما في الطلاق في النوع العاشر (قوله والسعاية) وهي الذهاب الى السلطان ويحكمه حق غيره بما يؤدبه (قوله والوقفة في الخ) أي

صغيرة وخبر الصحيحين سب المسلم فسوق معناه تكرار السب بحيث يغلب على طاعته (قوله) الخنزير والبياعة والقيادة) مر تفسيرهما في الطلاق (قوله والسعاية) وهي أن يذهب الى السلطان لينتقم منه في غيره بما يؤدبه وفي نهاية ابن الأثير خبر الساعي مثل أي مهلك بسعائه نفسه والمسي به واليه (قوله وامتناع المرأة من زوجها بلا عذر) خبر الصحيحين اذا باتت المرأة هاسوة فزأش زوجها فنهت الملائكة حتى تصبح (قوله والوقفة في أهل العلم وحالة القرآن) عداً أي الطعن فيهم وغيبته لشدة احترامهم وهذا مستثنى من قولهم الغيبة صغيرة قال في أصل الروضة ولتوقف بحال في بعض المذكورات كقطع الرحم وترك الامر بالعرف والنهي عن المنكر في الطلاق في النوع العاشر وسب ان القرآن واسواق الحيوان وقد أشار الفزاري في الاحياء الى مثل هذا التوقف اه قال في شرح الروض وليست الكثرة منحصرة فيما ذكر كما أشار اليه في اولها وأما سب الصحيحين الكثر الاشر الكابنه تعالى والسحر وعقوق الوالدين وقتل النفس راد البخاري والعين الفموس ومسلم بهما وقول الزور وخبرهما اجتنبوا السبع الموقبات الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق وأكل مال اليتيم وأكل الربا وتولى يوم الزحف وقذف المحصنات الغافلات المؤمنات فحسموا لان على بيان المنهاج اليه سبها وقد ذكره وقد قال ابن عباس هي الى السبعين اقرب وسعيد بن جبير هي الى السبع مائة اقرب يعني باعتبار أصناف أنواعها قال ابن حجر والكبير قوم ما معاها

كل شيء يؤخذ من كثرة من تكلموا بالدين ورقة الهبة وهذا السمو له الصغار الخفية والاصرار على صغيرة أشمل من حدها بما يوجب الحد لان كثرة الاحدية أو مجابهة وعيد شديد بنص الكتاب أو السنة لان كثرة ما عده كباير ليس فيه ذلك كلفهوا وكل لهم الخفر وكثيرة ما عده صغار فيه ذلك كلفية قالوا ينبغي أن يكون من الكثرة ترك تعلم ما يتوقف عليه صحة ما هو من عين عليه لكن من المسائل الطاهرة لا الخفية (قوله والغبية للسرفسة) بخلاف الملل لا تحرم غيبته ويرى ابن المقرئ في الر وض كأصله على أنه في الوقوع في أهل العلم وحلة القرآن وعلى ذلك يحمل ما ورد فيها من الوعيد الشديد في الكتاب والسنة وما له القرطبي وغيره من الاجماع على انها كبيرة وهذا التفصيل أحسن من اطلاق صاحب العدة انها صغيرة (٤٢٧) وان نقله في الروضة عنه وأقر موبى عليه

المصنف كغيره (قوله والكلب الذي لاحديه ولا ضرر) قال في شرح الر وض وقد لا يكون صغيرة كان كذب في شعره يمدح أمكن جله على المبالغة فانه تركها سبأ لان غرض الشاعر اظهار الصفة لا التحقيق قال وسر بن جني في الضرر واحد ما وجد أحدهما مع الكلب فبغير كبيرة لكنه مع الضرر ليس كبيرة مطلقا بل قد يكون كبيرة كالكلب على الانبا وقد لا يكون له الموافق لتعريف الكبيرة بماها المصيبة الموجبة لحدانه ليس كبيرة مطلقا (قوله والسكر على الغيبة) وهذا أعم من قول غيره واستعاها لانه قد جعلها ولا يسميها (قوله والتبخر في المشي) وهو ان يمشي

الخضر والميتة بلا عذر والوطء في الحيف غير مستعمل وأتيان البهية والواط بالزوجة والامة وشهادة الزور ومن الصغار المتفق على انها صغيرة لا كبيرة النظر الى ما لا يجوز والغبية والكلب الذي لاحديه ولا ضرر والاشراف على يوت الناس وهجرة المسلم فوق ثلاث ومجاوزة حد الشرع في الخصومات والسكر على الغيبة والنيابة والصباح وشق الجيب في المصيبة والتبخر في المشي والجلوس مع الفساق أناسهم والصلوات الشرعية في الاوقات المكروهة وادخال الصبيان والمجانين والنحسات في المسجد وامامة قوم يكرهون لهيب فيه والعتق في الصلاة والضحك فيها وتخطي رقاب الناس يوم الجمعة والتغوط يستقبل القلة وكشف العورة في الجاهم والقبلة الصائم التي تحرك شهوته والوصال في الصوم والاستمناة ومباشرة الاجنبية بغير جماع ووطء الرجعية والمظاهرة على التكفير والخلوة بالاجنبية وسافرة المرأة بلا زوج وعمر وسوسة وتمتاع والتجسس والاحتكار والسوم على سوم أخيه والبيع على يمينه والشراء على شرائه والخطبة على عطشته وبيع الحاضر للمدني وثلي الر كان والتعصية وبيع المغيب لثنتين عيب واقتناء الكلب الذي لا يباح اقتناؤه وإسالة الخمر غير المحرمة وبيع العدد المسلم والمصحف والحديث والفقه والعلم الشرعي من الكافر واستعمال النجاسة في البدن بلا حاجة وكشف العورة في الخلوة بغير حاجة وناقض شارح الباب حيث ذكره ان البيع والشراء في المسجد صغيرة وفي الاعتكاف انها مباحان واللب الشطر لم يكرهه غير محرر الا ان يكون على شكل الحيوان واقرن وقمار أو غش أو اخراج صلاتين وقمارا وعده او انما تكون قمارا اذا شرط المال من الجانبين فان أخرج أحده البذل ان غلب ومسك ان غلب فليس قمار ولا رد شهادته به ما لم يأخذه فاذا أخذوا مسك ولم يرد فسق وردت شهادته ولو لم يخرج الصلاتين الطعن فيهم وغيبتهم وهذا مستثنى من قولهم الغيبة صغيرة لشدة احترامهم وحجة القرآن حفظه (قوله والسكر على الغيبة) هذا أعم من قول بعض واستعاها لانه قد جعلها ولا يسميها (قوله والتبخر) أي التبرك في المشي (قوله أناسهم) أي ألفهم (قوله وادخال الصبيان الخ) محل هذا ان غلب تنصهم والا كره (قوله يكرهون امامته) وقد مر وأخرا لجماعة كراهتها (قوله والاستمناة) أي استغراج التي يشعو اليها نفسه لا حليلته (قوله والتجسس والاحتكار) مر تفسيرهما في البيع في فصل النبي عن الاحتكار (قوله وبيع العبد المسلم الخ) وفي الاطلاق نظر يعرف مما مر في البيع قد تبر (قوله وناقض شارح الباب الخ) ويمكن الجمع والتطبيق بحمل ما هنا على كثرتهم ما هناك على عده ما هم الممتد كراهتهم اذا لم يكرهوا فيه (قوله لبذل ان غلب) بالياء للمفعول ومسك ان غلب بالاء للفاعل

متكررا وفي القاموس والتبخر مشية حسنة والتبخر الحسن المشي (قوله وادخال الصبيان والمجانين) أي الذين يغلب تنجبهم المسجد فان يغلب تنجبهم كره وعلى عدم الغلبة بحمل قول الجمهور الكراهة في ادخالهم المسجد ولا ينافي تحريم ادخالهم اليه ما مر من جواز ادخالهم المسجد الحرام بالجرم عنهم ولأوامهم وطلوهم اذ لا ينافي من تحريم الادخال لحاجة العبادات لحواجز لغير حاجة قال في شرح الر وض (قوله وامامة قوم وهم كارهون لهيب فيه) وتقدم في صفة الاثم في أخرا لجماعة انها مكروهة (قوله والخطبة على خطبته) بشرطها السابق في النكاح (قوله وناقض شارح الباب الخ) ويمكن أن يحمل ما هنا على كثرتهم ما هناك على عده ما على ما ذكره الرافعي في الاعتكاف لكن النووي قال هناك الكراهة وما اذا لم يكرهوا فيه من الشافعي في البو على (قوله واللب الشطر) أي بكسر أوله وفتحه مجاهدا وميل متكر وغير محرر وأخرج لاحده المأب به ان الاصل الا لا يقول ان فيه تبديرا لحر وب الكراهة ان فيه صرف العمر الى ما لا يحمي

وكان عليه السلام يروي عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم قال: من شغل نفسه بما قامت به الصلاة قال في الروضة كذا ذكره وفيه اشكال لما فيه من تسمية الغافل الذي شغله في شغل النفس بغيره من المباحات وما شغل به الجلب عنه الشافعي رضي الله تعالى عنه بان في ذلك استغناء فان حيث انعدا ما علم انه يؤثر الغفلة هذه الاسوي وأما القياس المذكور فأجيب عنه بان شغل النفس بالمباح يعجزوها ولا قدر على دفعه بخلافه وان ما شغلها به وهو مباح قاله في الاسنى قال في التحفة وحاصل ان الغفلة نشأت من تعطيلها للقول الذي من شأنه ان يلهي عن ذلك فكان كالتسديد فهو يتبعه في كل حلو ولعب مشغل النفس ومؤثر فيها تأثير يستوي عليها حتى تشغل بعض مصالحها الاخرى قال بعضهم بل يمكن ان يقال بذلك في شغل النفس بكل مباح لانه كما يجب تعطيل مقدمات الواجب يجب تعطيل تركه فموتاه والكلام فيه من جرب نفسه ان اشتغاله بذلك المباح يلهي حتى يوت به الوقت فاندفع ما قبل شغل النفس بالمباح يضجوها ولا قدرته على دفعها وعلى (٤٢٨) هذه الحالة وما ينشأ عنه وما فيه من السبوغيرة من المعاصي يجعل ما جاء في

ذمه من الاحاديث والآثار الكثيرة ومن قال بغيره الائمة الثلاثة لكن قال الحفاظ ثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقد فعله جماعة من اكابر الصحابة ومن لا يصح من التابعين ومن بعدهم (قوله) وأما التردد فالجواب به (سواء) تخبر من لعب بالتردد فقد عصى الله ورسوله وقارق اللعب بالشطرنج بان التعويل فيه على ما يخرجه السكبان والحقى ونحوه فهو كالا لزام في الشطرنج على التفكير والتأمل وانه ينفع في تدبير الحرب (قوله) والشقة) وهي اقلقة أى قطعة من عصا نخوة (قوله) والبراقيل) جمع رقيق وهو شغل يلعب بهوقيل انه الجلاهي الذي يرمى بهو يقال له الفارسية كان كرهه (قوله) والاروايات) قال في الصحاح والقاموس الروا والسكر والمذبل يشد به المتاع والاروايه العلم والقلادة وليس في كتب اللغة ما يوضح به تفسير البراقيل والاروايات وعدى بعض كتب الفقه من أنواع السفه والهوما كثر ما شتهر من نحو الجري وحل الاثقال الثقيلة (قوله) والدوامات) جمع دوامة تصم الدال وتشد به الواو وهي فلسكة أى شعبة مستديرة يرميها الصبيان فتدور على الارض وهي بوعان نوع يرمى باليد نوع يرمى بالخط ونحوه صحت على ويسى هذا النوع في بعض البلاد بلزاع قال في القاموس والدوام كرمات التي يلعب بها الصبيان فتدور اجمع دوام وقد دومتا (قوله) في تحريم اللعب بالخزعة) بفتح الحاء المهملة وبالزاي والقرف وجهان أرجهما التحريم وبه قطع ابن الصباغ الخ وقيل كالشطرنج وكلام الرافعي يميل الى ترجحه حيث قال بعد سكابة الوهيين ويشبه ان يقال ما بعد في معنى اخراج السكبين فكأنه ادعى الفكر فكأنه شطرنج قال الاسوي وهذا يؤيد حسنة ترجيح الجواز فيها لان كلامهما يمتد به على الفكر لاهل شئ يرمى (قوله) وتسمى الاربع عشرة) أى وتسمى بالثلاثة اثنى بلا دمصر (قوله) والقرف بفتح القاف والراء الخ) ويسى شطرنج المقاربة (قوله) والنفاء) بكسر الفين والمدمع بالجرم من الاشعار وسباء يعنى استعائه لآخر دسباء لاقصد مكر وهان لما فيه ما من الله

ذمه من الاحاديث والآثار الكثيرة ومن قال بغيره الائمة الثلاثة لكن قال الحفاظ ثبت منها حديث من طريق صحيح ولا حسن وقد فعله جماعة من اكابر الصحابة ومن لا يصح من التابعين ومن بعدهم (قوله) وأما التردد فالجواب به (سواء) تخبر من لعب بالتردد فقد عصى الله ورسوله وقارق اللعب بالشطرنج بان التعويل فيه على ما يخرجه السكبان والحقى ونحوه فهو كالا لزام في الشطرنج على التفكير والتأمل وانه ينفع في تدبير الحرب (قوله) والشقة) وهي اقلقة أى قطعة من عصا نخوة (قوله) والبراقيل) جمع رقيق وهو شغل يلعب بهوقيل انه الجلاهي الذي يرمى بهو يقال له الفارسية كان كرهه (قوله) والاروايات) قال في الصحاح والقاموس الروا والسكر والمذبل يشد به المتاع والاروايه العلم والقلادة وليس في كتب اللغة ما يوضح به تفسير البراقيل والاروايات وعدى بعض كتب الفقه من أنواع السفه والهوما كثر ما شتهر من نحو الجري وحل الاثقال الثقيلة (قوله) والدوامات) جمع دوامة تصم الدال وتشد به الواو وهي فلسكة أى شعبة مستديرة يرميها الصبيان فتدور على الارض وهي بوعان نوع يرمى باليد نوع يرمى بالخط ونحوه صحت على ويسى هذا النوع في بعض البلاد بلزاع قال في القاموس والدوام كرمات التي يلعب بها الصبيان فتدور اجمع دوام وقد دومتا (قوله) في تحريم اللعب بالخزعة) بفتح الحاء المهملة وبالزاي والقرف وجهان أرجهما التحريم وبه قطع ابن الصباغ الخ وقيل كالشطرنج وكلام الرافعي يميل الى ترجحه حيث قال بعد سكابة الوهيين ويشبه ان يقال ما بعد في معنى اخراج السكبين فكأنه ادعى الفكر فكأنه شطرنج قال الاسوي وهذا يؤيد حسنة ترجيح الجواز فيها لان كلامهما يمتد به على الفكر لاهل شئ يرمى (قوله) وتسمى الاربع عشرة) أى وتسمى بالثلاثة اثنى بلا دمصر (قوله) والقرف بفتح القاف والراء الخ) ويسى شطرنج المقاربة (قوله) والنفاء) بكسر الفين والمدمع بالجرم من الاشعار وسباء يعنى استعائه لآخر دسباء لاقصد مكر وهان لما فيه ما من الله

والخداه (قوله) والاروايات) قال في الصحاح والقاموس الروا والسكر والمذبل يشد به المتاع والاروايه العلم والقلادة وليس في كتب اللغة ما يوضح به تفسير البراقيل والاروايات وعدى بعض كتب الفقه من أنواع السفه والهوما كثر ما شتهر من نحو الجري وحل الاثقال الثقيلة (قوله) والدوامات) جمع دوامة تصم الدال وتشد به الواو وهي فلسكة أى شعبة مستديرة يرميها الصبيان فتدور على الارض وهي بوعان نوع يرمى باليد نوع يرمى بالخط ونحوه صحت على ويسى هذا النوع في بعض البلاد بلزاع قال في القاموس والدوام كرمات التي يلعب بها الصبيان فتدور اجمع دوام وقد دومتا (قوله) في تحريم اللعب بالخزعة) بفتح الحاء المهملة وبالزاي والقرف وجهان أرجهما التحريم وبه قطع ابن الصباغ الخ وقيل كالشطرنج وكلام الرافعي يميل الى ترجحه حيث قال بعد سكابة الوهيين ويشبه ان يقال ما بعد في معنى اخراج السكبين فكأنه ادعى الفكر فكأنه شطرنج قال الاسوي وهذا يؤيد حسنة ترجيح الجواز فيها لان كلامهما يمتد به على الفكر لاهل شئ يرمى (قوله) وتسمى الاربع عشرة) أى وتسمى بالثلاثة اثنى بلا دمصر (قوله) والقرف بفتح القاف والراء الخ) ويسى شطرنج المقاربة (قوله) والنفاء) بكسر الفين والمدمع بالجرم من الاشعار وسباء يعنى استعائه لآخر دسباء لاقصد مكر وهان لما فيه ما من الله

تجلى ومن الناس من يشترى طواحيب قال ابن مسعود هو الفناء وانما لم يحرم ما حرم الصبيحين من عاقبة مرضي الله تعالى عنها قالت دخل على
 ابي وعندي حارثان من جوارى الانصار ففتيانا بما تاملت الانصار يوم بعثت رليستاً بمفتيتين فقال ابو بكر امر الشيطان في بيت رسول
 الله صلى الله تعالى عليه وسلم وذلك يوم عيّد فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم يا ابا بكر لكل قوم عيد وهذا عيدنا قال ابن حجر وقد جزم
 الشيطان في موضع بانه مصيبة وينبغي حمله على ما فيه وصف نحو خرا وتثيب بأمر دأ واجبة ونحو ذلك مما يجعل غالباً على مصيبة قال الاذري
 اما ما اعتمد عند محامد على حمل قول قيل حكمة الاعراب لا بلهم وفناء الفناء فكيف صارهم فلا شك في جواز بل ربما يندب اذا نشط على
 سبيل ورغب في خبر كلفه في الحج والفرج وعلى هذا يجعل ما جاء عن بعض الصحابة (قوله والحاده) يضم الحاء وكسر هاءه وهو سوق
 الابل والفناء على كافي الصحاح وسماه مباحاً بل قال النووي في مناسكه (٤٢٩) مندوب لاجبار صحيحة فيه ولم يافيه

من تنشطها السر وتنشط
 الفسوس وإيقاظ النوم
 (قوله وقيل اذا فرط على
 الوجه المذكور حرم) لانه
 عدل به عن منجبه القويم
 قال ابن حجر فان أخرجه الى
 حد لا يقول به أحد من
 القراء حرم والاصلاحي
 المتمد (قوله وأما الفناء)
 الى قوله فيحرم استعماله
 واستناعه قصد اقل الزكشي
 لكن القياس يحرم الآلة
 فقط وبقاء الفناء على
 الكراهة قال ابن حجر
 ويؤيده ما مر عن الامام
 في الشعاريج مع القارئ من ان
 المحرم هو ما اقترن بالشرع

والحاده وسماه مباحاً كتشيد الاعراب وهو شعر هالان فيها إيقاظ النيلم وتنشط الابل للسر ونحسين
 الصوت بالقرآن سنون وبكره الافراط في المد وفي اشباع الحركات الى أن يتولاهن الفتحة القب ومن الضمة
 واو من الكسرة ياء وكذا الادغام في غير موضع فان لم يشأ الى هذا الحد فلا كراهة وقيل اذا فرط على
 الوجه المذكور حرم ويقضى القارئ به وبأن المستمع كافي التأذين وبه قطع المارودي في الحاروي
 والبيهقي في التلخيص ويسن ترتيب القراءة وتدبرها واليكاء عندها وطلب القراءة من حسن الصوت
 والجلوس في حلق القراءة ولا بأس بإدائها وهي ان يقرأ بعض بعضاً من بعض وأما الفناء مع الآلات
 مما هو من شعار شاري الخمر كالغيتور والصنج والرباب وسائر المعازف أي الملاهي من الاتوار والمزامير
 فيحرم استعماله واستناعه قصد الوقوع سمعه ولم يقصد لم يحرم والوبرع الصامعي عنه وما هو من شعار الفساق
 أو الخنثين فيحرم أيضاً ولا يحرم الرباع والدف وان كان فيه جلال لاني الاملاك ولا في اختان ولا في غيرها
 وقيل يحرم الرباع وهو الذي يقال له الشبهين عندها وبالفارسية في والنايات كلها حرام حتى الذي يقال له
 ناي اتيان لانه من شعار الفساق وكذا السراة وصرح به البيهقي في ترجمة الاحكام وليس المراد بالرباع كل
 قصب بل المزامير العراقي وما يضرب مع الاتوار حرام وبالاخلاف لانه من شعار الفساق والمزامير الناي ولا يحرم
 الطبل الا الكسوبة وهي طبل طويل يتسع الطرفين المنقيق الوسط يعتاد ضربه المحدثون وطبل الهو وهو
 الطبل الذي يميل لألعاب الصبيان كالدف والضرب بالصفاقتين حرام ويقال له بهار به لانه من عادة الخنثين
 ولا يحرم ضرب الكف بالكف صرح به في الارشاد وغيره وبكره الضرب بالقتضب على الوسائد ولا يحرم
 الرقص الا ان يكون فيه تكسرون وثني

(قوله والحاده) وهو سوق الابل والفناء لم يل قيل انه مندوب بخبر بذلك (قوله وقيل اذا فرط على
 الخ) والمتمد انه ان أخرجه الى حد لا يقول به أحد من القراء حرم والا فلا (قوله وأما الفناء مع الآلات)
 الى قوله فيحرم استعماله واستناعه والمتمد ان الفناء باق على الكراهة وانما المحرم الآلة (قوله الصامي)
 أي التحفظ (قوله كالدف) أي لا يحرم مثل الدف (قوله ضرب الكف بالكف) قال الحلي يكره للرجال
 ويباح للنساء (قوله بالقتضب) هو الغصن (قوله ولا يحرم الرقص الا ان يكون فيه تكسرون وثني) عطف
 تفسيراً والثني التقديم والتكسر الليل الى اجاسين مثلاً والمتمد انه يباح

ابن الصلاح اما اذا اجتمعت مع الدف ماورد التاج السبكي وغيره بواقته ما مر عن الامام في الشرع مع القارئ من الزكشي في
 الفناء مع الآلة (قوله ولا يحرم الطبل الا الكسوبة) يضم الكاف واسكان الواو والاسنوي هذا ما ذكره الغزالي في فتبه عليه الرفاعي والموجود
 لا ثمنا المذهب هو التحريم في عابدا الدف ورد الزكشي بان أكثرهم قيديه بطبل للهو قال ومن أطلق التحريم أراد به للهو أي طائر ادا لا
 الكسوبة ونحوها من الطبول التي تراد للهو (قوله والضرب بالصفاقتين حرام) وهما من صغر تضرب احدهما لاسوي ويسميان بالصنج
 أيضا وأما الصنج المذكور فالمراد به ذو الانوار كما قاله البازري (قوله ولا يحرم الرقص الخ) كدعا بارة للروضة وهي حاملة للابلاحة والكراهة
 وصرح بالامانة في الروض وصرح بها ايضا القزويني والغزالي في وسيطه وهو مقتضى كلام غيره ما قال القفال بالكراهة فقال ابن حجر فلا
 يحرم ولا يكره لانه محدث كسرت على استقامة واعوجاج ولانه من الله تعالى عليه وسلم وقد لعائشة يسترها حتى تنظر الى الحنية وهم يطعون

ويزقون في الزعفران الرقص (قوله يجرهم) أي التمسك والتمسك من الرجال والنساء لانه يشبه أفعال الفتنين (قوله والهنجر به حرام) المحرم عند
 المدح وشهادة هجر وأهمل بالشر قاله في الصحاح والقاموس (قوله ولو كانت زوجته أمة) كذا في الرضوا والرضى قال في شرحه ثم
 ما ذكره في حق زوجته وأمهات أجداد كره الزافي عشا وقد نص في الأم على خلافه من تشب فليسم أحد ثم دشده لأنه لا يمكن أن يشب
 بامرأته وأجاريته وقل في البحر (٤٣٠) عدم رد الشهادة من الجمهور بتم عليه الاستسوى والزر كشي زادهم يشترط أن

لا يكتفى من ذلك والاردت
 شهادته قاله الجرجاني
 قالت خبير بان النص
 للمذكور لا يرد به ذلك
 لجواز حله على ما ليس حقه
 الاختفاء من وصف الاعضاء
 الظاهرة (قوله ولو كان
 مدح ويطري) أي يبالغ
 في المدح قال في القاموس
 وأطراف أحسن التناء عليه
 (قوله فاللعب بالطنج نفي
 اعتقوله مراراً) قال في
 شرح الروض وظاهر
 تنبيهه ما ذكر بالكتابة
 انها لا يشترط في عهده
 لكن ظاهر من الشافعي
 والعراقيين وغيرهم أن
 التقييد في الكل ذكره
 الزركشي ثم قال وبني
 التفصيل بين ما يمدح ما
 للرواة بالردة الواحد تودره
 قال كل من غير السوي
 ليس كالشي فيه مكشوفاً
 (قوله كالخفي حدوقلت
 شهادته) لأن الحداد
 الإمام فاعتبر به اعتقاده
 ورد الشهادة بعمد اعتقاد
 الشاهد ولأن الحد لا يجر
 وشرب ما ذكر يحتاج إلى
 الزبور والشهادة لسقوط

الثقة بقول الشاهد ولا يوجد ذلك إذا لم يمتدح التحريم (قوله وإن كانت دعوة سلطان الخ) فن
 لأنه لم يمدح عام في الشرط الخامس المرأة وهي السيرة أمثاله في زمانه ومكانه لانها لا تنسب بل تختلف باختلاف الاشخاص والبلدان
 بخلاف المدة التي كها يمتدح الشهادة لانه ما نقص عقل وقلة ماله وعلى التقديرين تطل الثقة بقوله (قوله وقيل هي التوفى عن الادناس)
 وهو قريب من الاول

(قوله والقنوسة) وهي ما تلبس على الرأس وحده (قوله وتطيلس) أي لبس الطيلسان (قوله وكذا لمدة الرجل بين الناس بلا ضرورة) والمراد جسمهم ولو واحد أقال الأذرى ويشبه أن يكون محله إذا كان بحضرة من يحتمله فلو كان بحضرة أخوانه ونحوهم كتلاميذه لم يكن ذلك ركالرواة (قوله ومنه أن يقل زوجته أو أمته بحضرة الناس) ولو واحد أكابر بخلافه بحضرة سوار به أو زوجته أو أمته قبل ابن عمه أمته التي وقعت في سهمه بحضرة الناس قال الزركشي فكانه تعييل (٤٣١) استحسان لا يجمع أو فعله بينا الجواز أو ظن أنه ليس ثم من ينظره أو لأن المرأة الواحدة لا تضر على ما اقتضاه نص الشافعي وبحث الأذرى اعتبار الأكل في نحو الأكل بسوق ومدة الرجل بحضرة الناس بخلاف قبله عليه بحضرتهم في طريق قال ابن حجر وهو الأوجه (قوله) وينتف الحية أو تنفها لمرورها (قوله) وإن كان لا يهجن نفسه بتغير خلق الله فزنته لأن يكون به علة لا يمكنه إلا سلكه عنه فيعذبه ولا تسقط به المرأة وأما الأخذ منها فإن كان قد راى شوه من مقلته فيكرهه وتسقط به المرأة والأفضل ما تمتد الشب فينظر هل يكون لا تخافه أم لا (قوله المضحكة) يضم أوله وإسكان ثانيه أي يضحك منه (قوله عن شح وضنة) قال في القاموس الشح مثله البخل والحرص شخصت بالحرص به وعليه تشح وهو شحاح وشحيح وقوم شحاح وأشحة وأشحاء قال

فمن ترك المرأة لبس العقبة القباء والقنوسة أو لتردد فيهما في بلد لم يجز عادة الفقهاء فيه بله سهما وليس التماس نوب الحالين وكذا التعمم الحال وتطيلس وركب غلة تحتمل تردد في السوق مضحكة لناس ومنه الشئ في السوق مكتشف الرأس أو البदन أو الرجل أو الذراع فوق العادة ممن لا يلبق به ذلك وكذا مد الرجل بين الناس والبول في الطريق وتنف الاباط في ملأ من الناس والأكل في السوق والطريق والشرب من سقايتهما الآن يكون سوفاً وغلبة العطش ومنه أن يقل زوجته أو أمته بحضرة الناس أو يحكي لهم ما جرى بينهما في الخلوة وينتف الحية أو تنفها أو يركبهن الحكايات المضحكة أو يخرج من حسن العشرة مع الأهل والجران والأولاد والخدم واليتامى والمساكين والعالمين ويضاقهم في اليسير الذي لا يستقصي فيعومنه الأكباب على اللعب بالقطر في الحمام والغناء على ماسبق ومنه تبدل المعتبر نفسه بنقل الماء والطعام إلى اليب إذا كان ذلك عن شح وضنة وإن كان عن استكانة واقتداء بالقبال كين للثب لم يقدح وكذا لو كان لبس ما يجدي به كل حيث يجد لثله وبراهته من الثب ويعرف ذلك بقتاس بحال الشخص في الأعمال والأخلاق وظهور غايل الصدق فيما يبدى به وقد يؤثر في الزم واللبسة وتقبل شهادة أهل الحرف الدينية كالجوامع والفساد والكس والزلزال والقبص والسلاح والباغ والدلاله والجهل والكره والرواس والمراس والحارس والحائل والمكرى والحال والنخال والأسكاف والكداء والصواغ والأصباغ إذا كانوا عدواً ولا وكان ذلك من صنع آباءهم ويلق بهم وإن لم يكن من صنعهم أو لم يلقي بهم واختاروها واشتغلوا بها سفت مروا بهم وترد شهادتهم فلا أسكاف والقبص إذا اشتغلا بالكنس بطلت مروا بهم وأتتوا بخلاف العكس وقيل لا يقيد بصنعة آباءهم بل ينظر هل يليق بهم أم لا الذين يخامرون النجاسات إنما تقبل شهادتهم إذا حفظوا على الصلوات في الأوقات واتخذوا لها بياطاهرة أو لا فقد شهادتهم بالنفس ومن أكثر

(قوله والقنوسة) وهي لباس الرأس وحده (قوله والتطيلس) أي لبس الطيلسان (قوله وكذا لمدة الرجل بين الناس) ولو بين يدي رجل واحد أو لا ضرورة لم لا يكون ذلك ركالرواة بحضرة نحو تلاميذه (قوله) ركالرواة والأوجه كما بحث الأذرى اعتبار الأكل في سوق بخلاف تعييل الحلية بحضرتهم (قوله) أو تنفها) أعلم أنه قدم استصحاب خضاب الحية ولعل المراد به هنا الأسود (قوله) ويضاقهم أي يوقهم في الضيقة في اليسير صب نيسير مخالفهم لم تأمل (قوله) ومنه الأكباب أي الأقبال والمدامنة (قوله) تبدل المعتبر أي الرجل المعتبر (قوله) من شح وضنة) كلاهما بمعنى البخل (قوله) عن استكانة أي عن تخضع وتذلل أفعال من المسكنة (قوله) ورأه من الثب أي تكلف المعتاد (قوله) غايل أي قرآن (قوله) واللبسة عطف تفسير للزى (قوله) والرواس والمراس) تعاريفاً كنهده اللغات في النكاح في القاموس الزوايا ككتان بالغ الزوس والرواس طن (قوله) والكداء نقل عن الصحاح الكداء الشدة في العمل وطلب الكسب وقيل الكداء هو السائل الذي يلج في السؤال (قوله) وقيل لا يقيد بصنعة آباءهم وهو المعتمد لناهو في مساحنة حاج البها الناس فليؤمن من تركها لوردنا شهادتهم فيختمهم الصرر (قوله) والذين يخامرون أي يخاطلون كذا في القاموس

والضنين البخل يفتن بالفتح وبالحرص ضنائة وضنابالحرص (قوله) وإن كان عن استكانة في القاموس واستكان خضع وذلل اقتض من المسكنة (قوله) والأسكاف قال في القاموس الأسكاف كل صانع سوى الخفاف فإن الأسكاف التجار وكل صانع عديدة (قوله) والكداء في الصحاح الكداء الشدة في العمل وطلب الكسب وقيل الكداء السائل الذي يلج في السؤال (قوله) وقيل لا يقيد بصنعة آباءهم بل يؤول ذلك لناهو في مساحنة والناس يخامرون البها ولوردنا شهادتهم بالبها يؤمن أن يس كواهم الصرر بخلاف من لا يلبق به قال

[illegible]

تقصير زيد لادله خلاف ماذا قال لنا و يستأفلا تصح واستشكه في المطلبان الشركة قد تكون من وارث ونحوه ولم يتصل بها قبض فلا حد الشر بكن مشاركة الا خوفا يقبض فلا تصح شهادته وقد اطلق الاصحاب ان الشهادة للشرك غير مقبولة والاحسن ان يقال ان كان ما شهد به الشر بكن يستأزم حصول شيء فيه لم تصح شهادته وعليه ينزل اطلاق الاصحاب والاصمت وعليه ينزل كلام الرازي ومن تبعه قاله في الاسنى (قوله ولو شهد ان زيد جاحد مورثه) أى عند الشهادة تقبل أى قبل الاندمال وان اندمل بعدها لثبته فانه لو مات أخذ الارش فكانه شهد لفه ودخل في كونه مورثا له عند شهادته ولو شهد بذلك أخو الجرح وهو وارث له ثم اندمل للجرح ابنه فالتقبل لشهادته وجرح به ما لو شهد بذلك والجرح عن ابن ثم مات الابن فتقبل شهادته ثم صار وارثا ودحا حكم بشهادته لم ينقض كالوطر ألسنق أولا فلا يحكم به واخرج بقيل الاندمال شهادته بعد الاندمال مقبولة لاتقاء التهمة (قوله ولو شهد بمال أخواله) وقارق شهادته بالجرح فان الجرح سبب لثبوت المال للحق اليه خلاف المال (قوله وشهادة المشتري بشره) فاسد بعد ما قبض لا قبل لا جنى) لانه قد دفم الضمان عن

نفسه (قوله لا تفكك كل شهادة من الاخرى) بغير نعمة الواطأة ويقال انه مذهب أبي حنيفة (قوله وشهادة رفقاء القاطنات) فتقبل اذا نسب كل منهما ما شهد به الى الآخر وان يقولوا أخذوا مال هذا فان سبه اليهما معا كقوله أخذوا مالنا فتقبل التهمة قال الزركشي وعلى هذا قياس قول البغوي لو شهد عدلان من الفقراء انه أوصى ثلث ماله للفقراء قبلت وبثث ماله انما تقبل قال صريح بدخولهما فيها (قوله فلا تقبل شهادة فرع لاصل الخ) لان المشهود له بعضه وأكبحه ومن ذلك أن تضمن شهادة دفع ضرر عن ذكر كإن يشهد للاستيسال القى ضمنه بعضه بالأداة والإبراء ثم لو ادعى بعض الشاهد للسلطان على شخص بمال ليت المال فشهد له به أصله وأفرغ حبلت كقائه الموردي لعموم المدهى به قاله في شرح الروض قال وقضية كلامهم انه لو شهد (٤٣٣) لاحدا بنه على الآخر تقبل وبمعزم الغزالي

لكن يزعم ابن عبد السلام وغيره بقوله لان الوازع الطبيعي قد يعارض فيظهر الصديق لنفس التهمة المعارضة وبه أفنى ابن الجبري ويقاس بذلك بقية الصور قال ابن حجر وقد يجب على الاول منع ذلك اذ كثيرا ما يتفاوتون في النجسة والميل فالتهمة موجودة فلا تفتقر الى شهد الولد والولد والولد على عدوه والفاقد عما يعلمونه من الحق والحاكم لا يصرف بمانع الشهادة فهل يأثمون بذلك قال ابن عبد السلام المختار يجوز لانهم لم يحلوا الحاكم على جوريل على إصالح حق الى مستحقه ولا ثم عليه لظنه ولا على الخصم لاختصاصه ولا على الشاهد لاعتاقه قال الاذرى بل قاهر عارقه من جوز ذلك الوجوب (قوله ولو شهد ابنان الخ) وان جرت

وقبله تقبل وبشره صحيح بعد الاقالة والرد لا تقبل البائع لانه يستقي لنفسه الثلاث ان ادعى المدهى المالك في تاريخ متقدم على البيع ولو شهد بعد الفسخ بخيار الشرط أو المجلس لم يقبل ولو كان ليت دين على اثنين فشهد أحدهما لرجل بالانه أخ لبيت فشهد الآخر بماله بانه لم يقبل لانهما يتقلان ما عليهما اللأخ الى الآخر بخلاف ما لو قدمت شهادتهما ولا تقبل شهادة الوارث على موت المورث ولا الموصى له على موت الموصى وتقبل شهادة الغريم على موت رب الدين ولا ينظر الى نقل الحق من شخص الى آخر لان الوارث خليفة المورث فكأنه هو ولو شهد اثنان من فقراء العاقلة وأغنياهم بنسق شهود القتل خطأ لم يقبل وكذا الوقات البيعة على الموكل والموصى بماله فشهدا الوكيل والموصى بنسق الشهود ولو شهد اثنان على مفلس يدين فشهد غراماه الآخرون فسقطا لم يقبل لانهم يدفعون ضررا لاجنه ولو شهد اثنان لاثنين بوصية من تركته فشهد الشهود لهما للشاهد بوصية من تركته فقبلت الشهادتان لا تفكك كل شهادة من الاخرى وشهادة رفقاء القاطنات بعضهم لبعض سبقت في كتاب قطع الطريق بالسب الثاني البعينة فلا تقبل شهادة فرع لاصل وان علا ولا لمكاتبه ولا لذو له ولا لشره ولا لشريكه ولا لشهادته أصل لفرع وان زل ولا لمكاتبه ولا لذو له ولا لشره سواء كان الاصل من قبل الأب أو الام وسواء كان وارثا أو غيره ولو شهد ابنان ان أباهما قتل ضرة أمهما أو طلقها وأخاها قبلت ولو ادعت الطلاق فشهدا بنائها لم يقبل ولو شهد ابتداء حبة قبلت وكذا في الرضاع ولو ادعى شخص عبداني يدين بدأه اشتراهما من عمرو بعد ما اشتراه عمرو من زيد وقضه ورده اليه فأنكر زيد كنه فشهدا اناه للمدهى بمقال قبلت وان تضمن اثبات ملك للاب لان المقصود بالشهادة في الحال المدهى ولو شهد بدار لولده ولاجنبي قبل في حق الاجنبي دون الولد وتقبل شهادة الولد في الوالد بالعكس شهدا بمال أو عقوبة ولو كان يدين ما عدا فلا تقبل شهادة أحدهما على الآخر ولاه وتقبل شهادة أحد الزوجين لا لآخر

(قوله ولو شهد) أي المشتري بعد الفسخ الى قوله لم يقبل اذا الفسخ رفع القعد من حينه لان أصله فالعوائد للمشتري فتأمل (قوله لا تفكك) أي اتصال كل شهادة الخ ولا يجزى بشهادته نفعاً (قوله سبقت في كتاب قطع الطريق) أي في الخاتمة قال في الروضة ولهذا يقبل شهادة بعض القاطنة لبعض في قطع الطريق اذا قال كل واحد أخذ مال فلان ولم يقل أخذنا مالنا بالسب الثاني البعينة (قوله ولا شهادة أصل لفرع) ولو على فرع اذ كثيرا ما يتفاوتون في النجسة وليل قاتلهم موجودة (قوله وأخاها قبلت) وان جرت نفعاً الى أمه اذا لا اعتبار بتجل هذا الجبر (قوله فشهدا ابنانه) أي ابنا زيد (قوله في الحال المدهى) والحال انه اجنبي عنهما

(٥٥ - انوار - ثاني) نفعاً الى أمه اذا عبرة بتجل هذا الجبر اذا طلق أمهما متى شاع كون ذلك سببه يلزمهما الشهادة به (قوله ولو ادعت) أي الام والاب الطلاق فشهدا انها لم تقبل التهمة وعما تقرع ان التهمة الضعيفة وغير المقصودة لا تؤثر (قوله لان المقصود بالشهادة في الحال المدهى) وهو أجنبي عنهما (قوله ولو شهد بدار لولده ولاجنبي قبل في حق الاجنبي دون الولد) لاختصاص المانع بالفرع دون الاجنبي وقضية كلامهم انه لا فرق بين قوله هذا الولد ولفلان وعكسه قاله الزركشي قال وشبه ان يكون اختلاف فيا اذا قدم الاجنبي فان قدم الآخر فيحتمل القطع بالطلاق للاجنبي من جهة العطف على الباطل (قوله ولو كان بينهما عداوة الخ) أخذت اسمران الاب لا يلزم كحاشيته اذا كان بينهما عداوة ظاهرة (قوله وتقبل شهادة أحد الزوجين لا لآخر) لان الحاصل بينهما عداوة بطرأ وبزول فلا يمنع قبولهما كالمشهد أحد المتزوجين من الآخر وأخاها عليه والثاني لا تقبل شهادته لعداوة له وان عكسه لانها لفظة عليه فهي تهمة والثالث

لا تقبل من الجانيين شهادة القارىء قال لا أئتم الثلاثة (قوله لا شهادته عليها بالزنا) ولومع ثلاثة فلا تقبل لان شهادته عليها بذلك تجعل على كمال العداوة بينهما ولانه نسبها الى خيانة في حقها والاصل عدمها فلا يقبل قوله كالودع (قوله ولو قال عالم نافذ) قال في القاموس النافذ الماضي في جميع الامور (قوله ولو عادى من ير بدان شهد عليه الخ) لا يشخص ذلك ذرعة الى ردّها وهذا في غير المقتضى كما يحرم عا بانى (قوله قال الرافى على قول البغوى (٤٣٤) الحكم غير منوط بطلب الحد وهو المتمدن (قوله وتقبل شهادة الصديق الصديق)

ومنع مالك من قبول شهادة الصديق الملائع لصديقه بالهبة وغيره ممن قبول شهادة الاخ لاختصاصه (قوله ولا تقبل شهادة المبتدع الذي يكفر) كتنكرى العلمنة تعالى بالعدوم والجزئيات ومنكرى حدوث العالم والبعث والحسر للارحام لا تنكرهم ما علم عجمي الرسل به ضرورة (قوله فاما الذي لا يقدر) كتنكر صفاته وعلقه بفعل عباده وجواز زوجه يوم القيامة (قوله وعلى هذا الفرق بين الخطائية) وهم اصحاب ابي الخطاب الاسدي الكوفي كان يقول بالهبة جعفر الصادق ثم ادعى الهبة لنفسه قال في الرض وشرحه وتقبل شهادة أهل البدع الا الخطائية فلا تقبل شهادتهم مثلهم وان علمنا انهم لا يستحلون دماءنا وأموالنا منهم يرون جواز شهادة أحدهم لصاحبه اذا سمعهم يقول على فلان كذا فيصدقه حين أغيره او يشهد له اعتقادا على أنه لا يكذب اذا الكذب عندهم كعمر كفلو قال الخطائي في شهادته رأيت أو سمعت قبلت شهادته لتصرح بالمعينة النافية لاحتمال اعتماده على اخبار المشهود له قال ابن رحم لم لا تقبل شهادة داعية لبدعة كرايته الا الخطائية لو افهمهم من غير بيان السبب لاعتقادهم انه لا يكذب لان الكذب كفر عندهم (قوله فانه يقدم عليه عن اعتقاد) أي اعتقادهم انهم مصيبون في ذلك مما قام عندهم (قوله) ويقذف عائشة رضي الله عنها (لانه يكفر بفذله لانه كذب

وعلى الآخذ لشهادته عليها بالزنا السبب الثالث العداوة فلا تقبل شهادة عدو على عدو واذا بلغت العداوة حدا حتى زول نعمة الآخر ويخرج بمحبته ويحزن بمسرة وقد يكون من الجانيين وقد يكون من أحدهما فيختص برد الشهادة ولو أفضت العداوة الى ارتكاب ما ينسب به ردت شهادته في حقه وفي حق الكل ويشترط أن تكون دينية فتقبل شهادة المسلم على الكافر والنسبي على المبتدع وكذا ممن يبغض الفاسق لنفسه ولو قال عالم نافذ لا تسمعوا الحديث من فلان فانه مخلط ولا تستفتوه فانه لا يعرف الفتوى لم ترد به شهادته في حقه لان هذا اصح للناس ولو عادى من ير بدان يشهد عليه وبالغ في خصومه فليجبه وسكت وشهد عليه قبلت ولو شهد الخصام على الساكت لم تقبل قال البغوى وشهادة المقتدوف على قاذفه قبل طلب الحد مقبولة وبعده فلا ظهور العداوة وفي تعليق الشيخ أن حامد وغيره ان الشافى رضى الله تعالى عنه صور العداوة الموجبة للرد اذا قذف رجل رجلا وأدعى عليه انه قطع الطريق عليه وأخذ ماله فقال يصبران عدو بين ولا تقبل شهادة أحدهما على الآخر كما كنى بالمقتدوف والدعوى دليل على العداوة به قطع الحامل والروايات وعلى ذلك جرى في شرح الباب وقال شهادة المقتدوف على القاذف غير مقبولة ولا يخفى أن شهادة القاذف غير مقبولة على المقتدوف وغيره قال الرافى رضى الله تعالى عنه وعلى قول البغوى الحكم غير منوط بطلب الحد بل بان يظهر العداوة وسوى في ثبوت العداوة بين قذفه وقذف أمه وزوجه وان فرق البغوى بينهما ولا شك أنه لو شهد على رجل قذفه المشهود عليه لم يمنع ذلك من الحكم بشهادته وتقبل شهادة العدو لعدوه اذا لجمته والمصيبة وهي أن يبغض الرجل لكونه من بني فلان لا تقتضى رد الشهادة بمجرد هذا فان انضم اليه عداوة الناس وتالفهم لا ضرر به والوقعة فيه اقتضت وليس من الصبيبة أن يحب الرجل قومه وعشيرته فيقبل شهادتهم وعليهم وتقبل شهادة الصديق الصديق والجار للجار والاجير للستاجر والعقيق للمعتق وتقبل الشهادة للاخ والعلم وولد الزنا والولد والادامهم ولا تقبل شهادة المبتدع الذي يكفر فاما الذي لا يكفر قال في الكبير والصفير والروضة الا كثرون على انها تقبل وبه قطع في المحرر ومو به في الروضة بعد ما نقل كلام الرافى وعلى هذا الفرق بين الخطائية وغيرها ولا بين من يسب الصحابة ومن لا يسب فانه يقدم عليه عن اعتقاد لادن عداوة وقال بعضهم لا تقبل شهادة من أنكر امامة أي بكرأو عمر أو يسب الصحابة رضى الله عنهم أو يقذف عائشة رضى الله عنها وعلى ذلك جرى الامام والغزالي والبغوى (قوله عليها بالزنا) ولومع ثلاثة لانه نسبها الى خيانة في حقها والاصل عدمها (قوله عالم نافذ) في القاموس النافذ الماضي في جميع الامور (قوله ولو عادى من ير بدان) من العداوة وذلك لا يشخص ذلك وسيلة الى رد الشهادة (قوله بل بان يظهر العداوة) وهو المتمدن (قوله والوقعة) أي الطعن (قوله والفرق بين الخطائية) وهم المنسوبون الى أي الخطائي الاسدي الكوفي كان يقول بالهبة جعفر الصادق ثم ادعاها لنفسه قال في التحفة نعم لا تقبل شهادة داعية لبدعة الا الخطائية لو افهمهم من غير بيان السبب لاعتقادهم انه لا يكذب لان الكذب كفر عندهم (قوله عن اعتقاد) وفي زعمه ادعى الحق (قوله) ويقذف عائشة لانه يكفر بقذفه لانه كذب الله تعالى في انها محنة واستحسنه

الله تعالى في أمها محسنة قال ابن حجر وأما من يكفر بدينه يمكن سب عائته وإن أباها رضى الله عنهما إنكار محبة فلا تقبل شهادته لأحداره
(قوله فلا تقبل شهادة المعلن الذي لا يحفظ ولا يضبط) أصلاً وغالباً و (٤٣٥) على السواء لعدم الثقة بقوله لا يؤمن غلظه

واستحسنه الرافعي في الشرحين وهو التلخيص كور في شرح الباب وتعليق الحارثي ولا يردها من فضل علياً
رضي الله عنه على أبي بكر رضي الله عنه وتقبل شهادة الشافعي على الحنفي والكسبي وقد يكون سبب العداء
التصليب للأهواء والمذهب السبب الرابع الغفلة وكثرة الغلط فلا تقبل شهادة المعلن الذي لا يحفظ ولا يضبط
فان شهد سمسراً وبين وقت التحمل ومكانه وزالت الريبة عن شهادته قبلت وإن لم يفسر فعلى القاضي أن
يستفسر قال الامام والعزالي وغيرهما ومعظم شهادات العوام يشوبها جهل وغرور فيجب الاستفصال
ولا تقبل شهادة من كثر غلطه ونسيانه وقاها الغلط البشير لا يقدح في السبب الخامس دفع العار إذا شهد فاسق
ورد القاضي شهادته ثم تاب بشرط التوبة واستجرا فشهداته بعد ذلك مقبولة ولو أداها ذلك الشهادة لم يقبل
معلناً كان أو خفياً ولو شهد كافر أو عبداً أو وصي وردت شهادتهم فأسلم الكافر وعقوب العبد وبلغ الصبي
وأعادها قبلت إلا إذا كان الكافر مستتراً بكفره ولا تقبل ولا يجوز الأصناف إلى شهادة الفاسق المعلن والعبد
والكافر ظاهرى الرق والكفر ولوردت شهادة بعد أدائه فزالت ثم أعادها لم تقبل ولو شهد لم يكتب بماله
أو لعبد به كساح فرددت وأعادها بعد عتقه بمالكه كذلك وكذا لو شهد اتان من الشفعا بصفوات قبل أن
يعفو وردت ثم أعادها بعد ما عفا أو كذا لو شهد وارثا رجل يجره عليه غير مندمه فوردت ثم أعادها
بعد أن دماها ولو شهد فزعان عن أصل وردت لنسق الأصل فتاب وشهد بنفسه أو أعادها فزعان على شهادته
أشهد آخران على شهادته لم تقبل ولوردت شهادة الفرعين لنفسهما يتأثر به شهادة الأصل ولو شهد
المكاتب لسيد فرددت وعقوب ثم أعادها قبلت السبب السادس الحرص بالمبادرة والحقوق ضارب ضرب
لا يجوز المبادرة إلى الشهادة فيه وضرب يجوز ونسب الشهادة به شهادة حسنة بحيث لا يجوز لأقربيل والمبادرة
أن يشهد قبل البصوي أو بعدها وقبل أن يستشهد القاضي أو الخصم ولا يصير محرماً بالمبادرة ولو أعادها
بالاستشهاد قبلت وتقبل شهادة من اختفى مجلس محتفياً لتحملها على فعل أو إقرار ولا يحمل على الحرص
لان الحاجة قد تدفع إليه بان يقرأ الخصم في التخلوق بنكر في الملا لوقال رجلان لثالث توسط بيننا لتحابس
وتصادق على أن لا تشهد علينا بما جرى فهذا الشرط لغو وعليه أن يشهد بما عاين وقول أشهد عليه بكذا
ولا يقول أشهدني عليه وتقبل شهادة الحسبة بما تحض حقا لله تعالى أوله فيه حق مؤكداً يتأثر رضاً
الآدميين كالطلاق والعناق والاستيلاء والعقود القصاص وحد القذف والزنا والقتل والنسب والمصاهرة
(قوله وقد يكون سبب العداء والتصباح) فيردها الشهادة (قوله ولا يحفظ ولا يضبط) أي غالباً
بل ولو على السواء لعدم الثقة بعوله (قوله يشوبها الخ) الشوب الخلط والفرقة الغفلة ثم يندب
ذلك من شهود البينة والضبط على المعقد (قوله دفع العار) أي دفع عار الكذب (قوله ولو أداها ذلك
الشهادة لم تقبل) للتمهات لا يغير بردها (قوله ولو شهد كافر أو عبداً) إلى قوله قبلت إذا لم يسمه لانهم لا
يعيرون بردها منهم لظهور ما منهم (قوله إلا إذا كان الكافر مستتراً) للتمهات خلفا منه (قوله الأصناف)
كوش دأشأن (قوله أن يعفو) هو أي الثالث وفي بعض النسخ قبل أن يعفو مطابقة الكبير (قوله ولو
شهد فزعان على أصل) أي على شهادة أصل وأعلن أن الشهادة على الشهادة وهي المسألة بشهادة الفرع
والأصل غير ينفى (السبب الخامس) الحرص بالمبادرة (قوله بالاستشهاد قبلت) ولوق عمل تلك
الشهادة (قوله من اختفى) أي استتر (قوله لثالث توسط) صيغة أمر

من الاحتساب وهو طلب الاجر لانه يريد بذلك وجه الله تعالى (قوله ولو أداها بالاستشهاد قبلت) ولوق مجلس تلك الشهادة كما اقتضاه
كلامه كالروضة وصرح به ابن حجر في التمهات (قوله وتقبل شهادة من اختفى) أي استتر في زاوية ليسمع ما يشهد به ولا يحمل على الحرص
لان الخو يستعجله أن يخبر الخصم بأنه اختفى وشهد عليه للإبارة إلى تكذيبه إذا شهد فيعبره القاضي قاله في الاسنى

قوله والزم كوثان والصيام والكفارات **ثم** بان شهده تركها **قوله** وحدود الله تعالى كان بالغ والمستحب ستر واجبها على ما سأل في الزنا **قوله** ولا يقبل في الكتابة والتدبير **وقال** فيها الاستيلاء بانه يفتى الى العتق لاجل الخلقة فيها **قوله** وفي شراء القريب الذي يفتى به وان تضمن العتق لكون الشهادة على الخلق والعتق بما وليس كالخلق لان المال فيه تابع وفي الشراء مقصور فقامت به دون المال محال **قوله** وقال الامام تقبيل في الفراق دون المال **ورجحه** في الروض به صرح الاسنوي قال قد جزم به القاضي واختاره الفزالي وتبعه الحارثي الصغير **قوله** فلان لم يعلم صاحب الحق شجرة الشاهد أي يسئل أهله ما علمه بل يشهد به بعد الدعوى ولو قيل بوجوه لم يبعد قاله ابن حجر **قوله** وجهان أرجحهما **لان** البيضة قد لا ساعدوه ويراد **(٤٣٦)** استخراج الحق باقرار المدعي عليه ومصححه البلقيني وغيره ويجب حمله على غير حدود الله تعالى

والعدة وانقضائها والزم كوثان والصيام والكفارات والوصية والوقف على الجهة العامة والبرغ والاسلام والكفر وحدود الله تعالى كان زنا والسرقة وقطع الطريق والاحسان والعدة والبرغ والسفوف ولا تقبل في الكتابة والتدبير وتعليق العتق بالصفة وفي شراء القريب والوقف والوصية خاصة وفي القصاص وحد القذف والبيع والافاقير يروى الخلع عند صاحب التلذيب وقال الامام تقبيل في الفراق دون المال وتقبيل بالعتق بالندب ووجود الصفة باذام النجوم وحيث لا تقبل فان لم يعلمه صاحب الحق شجرة الشاهد حتى يدعي فيستشهده وهل تقبل دعوى الحسبة فيما تقبل فيه شهادة الحسبة وجهان أرجحهما ومنه ومنه وقطع القاضي والنفوى والفزالي لان بيضة الحسبة مستغنية عن تقديم الدعوى واذا ارادوا الشهادة بان لا يفتقروا نريد بان تشهد على فلان بكذا فاحضره والا فان اشدوا وقالوا فلان زني حدوا ولو شهد اثنان بان فلانا خولانا من الرضاع لم يكف حتى يقولوا هو يريد ان ينكحها ولو شهد اثنان بالطلاق وقضى القاضي بشهادتهما وجاء آخران يشهدان باخوة الرضاع بينهما لم تقبل اذ لا فائدة لها في الحال ولا عبرة بقولهما شهد كذا بكذا من بعد والشهادة على انه اعتق فلانا انما سمع اذا كان المشهود عليه سائر العتيق وهذه الصورة فهم ان الشهادة حسبة انما سمع عند الحاجة ولو جاء عبيدان وفلان سيدنا اعتق احدنا قائم به بيضة سمعت وان كانت الدعوى فاسدة لان البيضة على العتق مستغنية عن الدعوى بشرط السابح **قوله** النطق فلا تقبل شهادة الاخر من كانت له اشارة منهمة ام لا ولا تقبل شهادة المحجور عليه بالصفة وتقبل شهادة البدوي والقروي على البدوي وبالعكس وتقبل شهادة ولد الزنا في الزنا وغيره بموجب ان يكون قاضيا ولا يجوز ان يكون اماما الشامن السمع والبصر في الاقوال فلا تقبل شهادة الاصح والاعمى على الاقرار والنكاح والطلاق والبيع وسائر العقود والفسوخ كباي في التاسع البصري الاعمال فلا تقبل شهادة الاعمي على القتل والاتلاف والزنا والسرقة وشبهها

على غير حدود الله تعالى وسيأتي في الدعوى عدم سماعها فيها لكن محله كما قاله ابن الباغ والبدنيجي والماوردي وغيرهم اذا لم يتعلق بها حق آدمي فتقسم في السرقة اذ لم يبرأ الا سارق من المال رد ونحوه والا فلا تسمع لتقصص الحق به تعالى كانا فالحق به سماعها الا في بعض حدود الله تعالى قاله شيخ الاسلام وتبعه ابن حجر وجه الله والثاني لا يقبل انتهاء شهادته لانه لاحق للدعوى في المشهود به وهذا ما رجحه في الروض وبه صرح الاسنوي لما رجحه نسبه الامام الى العراقيين وعليه فعل الحكم المترب عليها باطل لان المترب على الباطل باطل اولان بطلانها اوجب اتهامه تذكر فكأنه حكم بغير دعوى وهو صحيح

قوله والزم كوثان والصيام والكفارات أي شهد على تركها **قوله** والوقف والوصية على جهة عامة قال البيهقي في الفتاوى ولو وقف دار على اولاده ثم على الفقراء فاستولى عليها ورثته وتملكوها فشهد شاهدان حصة تقبل انقراض اولاده بوقفيتهما قبلت شهادتهما ولا تقبل في الكتابة والتدبير **وقال** فيها الاستيلاء بانه يفتى الى العتق لاجل الخلقة فيها **قوله** وقال الامام تقبيل **الح** وهو العقد **قوله** ارجحهما **الح** والمعتد سماعها الا في محض حدود الله تعالى **قوله** فلان زني حدوا لانهم قد فروه من ان وصلوا شهادتهم به فليسوا فاذ فيه **قوله** اذ لا فائدة لها في الحال والمعتد ان محله اذ لم يقلوا بالطلاق يريد ان ينكحها **قوله** ولو جاء عبيدان **الح** وظاهر ان محله اذ حضر السيد وغاب غيبة شرعية والا فلا بد من حضوره **قوله** فلا يجوز ان يكون اماما أي سلطان لان النسب شرط في الامامة بخلاف الامامة بالشوكة

كل محتمل والاجابة الثاني قاله ابن حجر **قوله** والا فان اشدوا وقالوا فلان زني حدوا لانهم قد فروه **ثم** ان وصلوا شهادتهم به قال الزركشي قال ظاهر انهم ليسوا بقدفة لكن كلام الزبيري يقتضي انه لا فرق **الح** **قوله** اذ لا فائدة لها في الحال **الح** كذا في الروضة فقلنا عن فتاوى النفال قال شيخ الاسلام وظاهر ان محله اذ لم يقلوا بالطلاق يريد ان ينكحها **قوله** ولو جاء عبيدان **الح** قال بعضهم ولعل هذا اذ حضر السيد وغاب غيبة شرعية والا فلا بد من حضوره **الح** قاله ابن حجر فقلنا ويؤخذ منه ترجيح ما قدمته من ان كل ما قبلت فيه شهادة الحسبة بنفذا الحكم فيها وان ترتب على دعوى فاسدة **قوله** ولا يجوز ان يكون اماما لان النسب شرط في الامامة بخلاف الامامة بالشوكة

(تذييب) (قوله قال البغوي في التعليق الخ) لانه معدود (قوله طربا) أي فرحا (قوله والزر شعرا لاديهان) أي شعرا للزهر والحبوب
 عيبه وتكهن كجلى القاموس وفي الصحاح الزبرج بالفتح يرك من الشعر والعبادة وهو ضرب من التكهن (قوله ولوليس التياب المصبوغة
 الخ) وينبغي أن يعمل على ما كان صفة حواما كالغزير والمصفر ويحمل على ما لا يلبس بماله لبعده عن بخل بمرءته كما في لبس الفقيه القباية
 والقلنسوة (قوله ولا كاهن ولا زراقي ولا عراف ولا مشعوذ) قال في شرح الروض في الديارات قبيل باب العاقلة الكاهن من غير بواسطة
 النجم عن الغيبات في المستقبل والعراف الذي يخبر عن الغيبات (٤٣٧) الواقعة كمين السارق ومكان المسروق والذالة

اه والزر اراق الكذاب
 يقال زرق أي كذب وفي
 غريب الحديث فلان
 يزرق في الحديث أي يزد
 فيه والمشعوذ الساحر
 والتعبئة نوع من السحر
 كذا قال بعضهم **خاتمة**
 التوبة تنقسم إلى توبة الخ
 (قوله وان تعلق بها حق
 مالي) إلى قوله واستعمل
 ليبرته قال الله تعالى
 واستغفر الزنوجهم أي
 ندموا ولم يصروا على ما
 فعلوا أي عزوا على أن
 لا يعودوا على ما فسر به
 وقال صلى الله تعالى عليه
 وسلم من كانت لاهية عنده
 مظلمة في عرض أو مال
 فليست له اليوم قبل أن
 لا يكون دينار ولا درهم
 فان كان له عمل يؤخذ منه
 بقدر مظلمته والاخذ من
 سيأت صاحبه فحمل عليه
 رواه مسلم قال ابن حجر
 وشمل العمل الصوم وبه
 صرح حديث مسلم فمن
 استبداه فقد دهم قال ثم
 تحمله للسيا يتظهر من

تذييب قال البغوي في التعليق ولو كان للمريض يؤخر الفرض عن الوقت لانه لا يجد من يسهل له ثم ترد
 شهادته ولو سعى بتأذوا وجهين فقام وضرب برجله طربا إلى الله تعالى فلا بأس ولا ترد شهادته ولو سعى بتأذوا
 وجهين مباح وحرام فباح وان لم يحفل إلا بالفسق حرام ويستحب أن يقرأ القرآن حذرا وتحذيرا وتأذوا
 أن يرفع الصوت مرة ويخفض أخرى والتعزير أن يلبس الصوت والزر شعرا لاديهان أي شعرا للزهر والحبوب الخ قال
 الحافظ في المجموع ولوليس التياب المصبوغة وأتيا بالنساء ردت شهادته وقال الجرجاني في الشافعي وترد
 الشهادة بلبس التياب المصبغة في أغلب الأحوال وفي بعض شروح الوجيز العصبية عبارة عن شدّة رجس
 قوم على قوم وهو على ضربين أحدهما أن تصطب طم عامّة في كل حق وباطل على كل حق ومطل وهي
 حرام ترد بها الشهادة والثاني أن يكون مقصورا على أخذ الحق لهم ودفع الظلم عنهم ولا يخرج ولا ترد بها
 الشهادة ولونزع سراويله في بلد يفسد أهل الصيانة أو كشف رأسه ردت شهادته والعباءة الخاتم بلا عوض
 لا ترد به الشهادة قال الصيمري في شرح الكفاية ولا تقبل شهادة منجم ولا كاهن ولا زراقي ولا عراف
 ولا مشعوذ قال القاضي في الفتاوى إذا اعتاد البول قائما وفي المساء ردت شهادته ولتعود الفقيه وغيره
 السباح في كل أسبوع مرار ردت شهادته قال الشيخ أبو اسحق وغيره الشعر كلام وحكمه حكمه في الحرمة
 والكره والاعتساب والاباحة **خاتمة** التوبة تنقسم إلى توبة بين العبد وبين الله تعالى وهي التي
 سقط بها الأثم وتوبة في الظاهر وهي التي تتعلق بها جوارح الولايات والشهادات فالاولى أن يندم على ما فعل
 ويترك مثله في الحال ويعزم أن لا يعود إليه ثم أن كانت المعصية لا تتعلق بها حق مالي لله تعالى ولا لغيره كقبول
 الأجنبية ومباشرتها دون العرج والقعود في المسجد جنباً ومس المحصنات واعتقاد بدعة واستماع ملاء
 ونحوها فلا تنافي عليه سوى ذلك وان تعاقب بها حق مالي كسكن الزكاة والنصب والحياة في أموال الناس وجب
 مع ذلك توبة اليمين عنه بأن يؤدي الزكوة ويرد أموال الناس إن بقيت ويغرم إن تلفت أو يستحل لغيره
 ويحجب اعلام المسكن إن لم يعلمه وان يوصله إليه ان كان غائبا وغصبه منه ونقله فان مات سلمه إلى الوراث فان
 لم يكن أرا قطع خبره فإلى قاض يرضى بسيرته وديانته فان لم يكن فإلى عالم متدين فان تعذر تصدق به على
 الفقراء بنية الفرامة له ان وجدته وان كان مصر أنوى الفرامة إذا قدر فان مات قبل القدرة فالرجوع من فضل
 الله تعالى للغفرة قال في الروضة وهذا إذا لم يكن عاصيا لا التزام بان استند المباح وعجز واستغفر عجزه حتى
 مات وأتلف شيئا خطأ وعجزه عن غرامته حتى مات فإلّا مطالبة في الآخرة فالرجوع ان يعرض الله صاحبه ويباح
 الاستدانة حاجة إذا كان يرجو الوفا من جهة أو سبب وان تعلق بالمعصية حتى ليس بمالك فان كان حد الله

(قوله طربا) أي فرحا (قوله والزر شعرا لاديهان) أي شعرا للزهر والحبوب (قوله كاهن
 الخ) الكاهن من غير بواسطة النجم عن الغيبات في المستقبل والعراف والزر اراق الكذاب والعراف هو الذي يخبر
 عن الغيبات الواقعة والمشعوذ الساحر (قوله والسباح) أي سباح الملاهي (قوله بان استدان الخ) مثال للثني
 القواعد أنه لا يعاقب الأعلى ما سببه معصية أمان عليه دين لم يعص به وليس له من العمل ما يفي به فإذا أخذ من سيئات الدائن وحمل على
 الدين لم يعاقب به وعليه ففائدة تحميله لتخفيف ماضى الدائن لا تخبر به هذا ان صح يظهر ان قوله ولا تزور وزارة وزير أي لا تحمل
 نفس أمانة نفس أخرى محمول على أنها لا تحمل لتعاقب به (قوله فان تعذر تصدق به على الفقراء الخ) قال الانصوي ولا يتبعين التصديق به
 بل هو غير بين وجود المالحل كلها قال الأذرى وقد يقال إذا لم يكن للقاضي الامين صرف ذلك في المصالح إذا لم يكن مأذونا به في التصرف به
 فكيف يكون ذلك لغيره من الأحاد (قوله وان كان مصر أنوى الفرامة إذا قدر) بل يزمه الكسب لا يفاة ما عليه ان عصى به لتصح توبته

فمنه بان لا يظهر حاله بعد أو يمر لأن شحذها بها تنكها أوجهاه فان هذا صوم طعنا وكذا يشك في أن أقر بشئ من ذلك الرجوع عن اقراره به ولا يخالف هذا قولهم يسكن ظهر عليه حد الله تعالى أن يأ في الامام لبقية عليه القوات السلطان المراد الظهور هنا أن يعلم على زناه مثلا من لا يثبت الزنا به. هادته فيفسد ذلك اماما حد الأذى والقول له أن تمر به فبعض الاقرار به ليس في حق الله وليس للشاهد الاول الستر ما لم يصلح في الاظهار وعمله ان لم يتعلق بالترك اجاب الحد على العير والا كئلا شلة شهدوا بالزنا في الرابع الاداء وام تركه وليس استيفاء نحو القود من بل للصحة بل لا بد (٤٣٨) مع من التوبة وبه صرح البيهقي وحمل الاحاديث في أن الحدود

تعالى كالزنا بالشرب ولم يظهر فيه الاظهار لقيام عليه الحد والستر أفضل وان ظهر في حق الامام لصدده وان تقادم لانه لا يسقط به وان كان صلاة أو صوما فيقتضيهما فان شك في عددهما حسب من مدة بلوغه فبعدم التقضى يقينا ويقضى الباقي وله أن يأخذ بغالب الظن على سبيل التعري ولا يجد وان كان حقا للعباد كالقصاص وحد القذف فيعكف المستحق من الاستيفاء فان لم يعلمه وجب اعلامه وأما الغيبة فان لم تبلغ الغتاب فيكفي الندم والاستغفار وان بلغته في حق الغتاب ويستحل منه فان تعذر لونه أو تفسر لغيره بعيدة استغفر الله ولا اعتبار بتحليل الورثة قال العبادي والحد كالتبعية وهو أن يهوى زوال بعة الغير ويسر بيلته في حق النحسود وبغيره بما أضرمه ويستحل له يسأل الله تعالى أن يزول منه هذه الخصلة قال الرازي وفي وجوب الاخبار عن مجرد الاضرار بعد وهو الذي صوبه النوروي وقطع به شارح الباب ولو قصر فاعليه من دين أو مظنة ومات المستحق واستحق مورث بعد وارث ثم مات ولم يوفهم فالطالب في الأخوة لصاحب الحق أو لا ودفع الى بعض الورثة عند انتهاء الاستحقاق اليه خرج عن مظنة الجميع الا في ما يوافق وماطل كل آخر الصلابة الوقت عامدا وقضاها فانه لا يندفع الا بالندم والاستغفار وأما الثانية وهي التوبة الظاهرة لقبول الشهادة فالحامى اما فعلية أو قولية أما الفعلية كزنا أو السرقة والشرب فظاهر التوبة منها لا يمكن لقبول الشهادة وعود الولاية بل يختبر مدة يغلب على الظن انه قد أصل عمله وسريره وأه ما صدق في توبته وهل تتدد رتبة الله قال به بعضهم بل لا يعتبر حصول غلبة الظن بصدقه ويختلف ذلك بالاحساس وأمارات الصدق وهو الذي اختاره الامام والغزالي والعبادي والبيهقي وهو الذي كور في شرح الباب والحاوي وتعليقه وقال بعضهم يتقدر بسنة وهو المرجع في الرخصة والمحرر والبيهقي الرازي في الصغير ولا يرجع في الكبير وأما قولية قالو به منها ما تقول فيقول القاذف اذا حد أو عني عنه القذف باطل وأنا نادم على ما قلت ولا أعود اليه وأقول ما كنت محققا في قذفه

للمعنى (قوله وان تقادم) أى على الاظهار وقوله لا يسقط به أى بالقدام وهو طول المدة على فعله (قوله التحري) هو الاجتهاد (قوله في حق الغتاب ويستحل منه وبغيره الخ) أى ان لم يخف منه فتنته والا كفى بالاستغفارة والله أعلم وأعلم انه لا يبرأ بالاستحلال عن غيبة المجهول على الاعتماد (قوله يهوى زوال الخ) أى يجب ويقتى (قوله من مجرد الاضرار بعد الخ) وهو الاعتماد لانه لا يابن عند اصابه الى النحسود من حصول الكذب الموجب للغيبة وزيادة الملل فيستحب له تركه بل لا يبعد كراهته (قوله وسريره) في القاموس السر ما يكتتم كسريرة وجوف كل شئ ولبه (قوله وهو المرجع في الرخصة الخ) وهو العهد النصوص لكننا نهرب لا نحد بدو ذلك لان للفصول الاربعه رأينا في تهيج النفوس وانبعثها لانتهاياتها فاذا امتعت على

مكفارة على ماذا تاب وجرى المصنف يعنى النوروي على خلافه وجمع الزركشي بعمل الثاني على ما اذا أسلم طوعا لله تعالى والاول على خلافه الذي يهجم الجعيل الحلقى السقوط على حق الآدمي فقط وعدمه على حق الله تعالى فاذا قيد منه ولم يرب عوب على عدم التوبة (قوله وان تقادم) أى على الاظهار لانه لا يسقط به أى بالتقادم وهو طول المدة على ما قلناه (قوله وان بلغته في حق الغتاب ويستحل منه) وبغيره بما اغتاب به ان لم يصف فتنة وفي الاستحلال من الغيبة المجهول فوجها بنزوم النوروي في ذكره لعدم الإبراء قال لانه قد يتسارع بشئ دون شئ وبما يؤزم به بؤم المصنف في كالمصالح وابن حجر هنا لان المقصود

رضاه ولا يمكن الرضا بالمجهول (قوله وهو أن يهوى) أى يجب في الصحاح هو يهوى هو يوقد أى أحب (قوله وسريره) في القاموس السر ما يكتتم كالسريرة والجمع اسرار وسرائر وجوف كل شئ ولبه (قوله وقال بعضهم يتقدر بسنة) لانه لم يجهل المشتعل على الفصول الاربعه رأينا في تهيج النفوس لانتهايتها فاذا امتعت على السلامة أشعر ذلك بحسن السريرة وقد اعتد بها الشارع في نحو العنة ومدة الفريب في الزنا والصحاح انها تهرب لا تحد بدو وقد لا يحتاج لها كخفي فشق أقر ليسوفى منه فيقبل حاله لان لا يظهر التوبة عما كان مستورا الا عن مداح ذكره الروايات وغيره ونفسه الانسوى وكما ظن وقت تاب فتعود ولا يتبها لا كولى الشكاح فلهذا بن حجر

(قوله فلا يشترط الاستبراء ان كان على صورة الشهادة) اذا كان عدل اقليل القذف ويشترط ان كان قذف وسب ابداء لان ذلك فسق مقطوع به بخلاف الفسق عند الشهادة ولهذا اقبل رواية من شهد بان زنا وان لم يثبت ولا يشترط في التوبة من الردة من دفع قولا بينها وبين سائر المعاصي فتقبل شهادته بعد اسلامه بانها اذا سلم فقدأ في نفسه الكفر فلم يبق بعد ذلك احتمال بخلاف سائر المعاصي فان التوبة ليست تصادة لها بحيث تنفيها من غير احتمال وقيد الماوردى والروايات بما اذا سلم (٤٣٩) مسرلا فان اسل عند تقديمه لقتل اعتبر

مضى المدقة (قوله والخيمة)

وهي نقل كلام بعض الناس

الى بعض على وجه الافساد

بينهم تخبر بالصحيحين

لا يدخل الجنة تمام أما نقل

الكلام فصيح للقول

اليه فواجب كما في قوله

حكاية يأسوسى ان الملا

بأمر من بك ليقنوك (قوله

وقد صرح في المذهب

بذلك في شهادة الزور فقال

الح) تبين كذب العلم

القاضي بأنه شهد زورا

فليس فيه امره بالكذب

(قوله حتى لو قذف عبده

ردت شهادته) ويكنى

تحريم القذف سب اللرد

(قوله قال القاضي أبو بكر

الباقلاني يجب تجديد الزم

عليها كذا ذكرها) لان

تركه يثبت اسهانة بالذنب

وقال الامام لا يجب ومنع

ذلك ولم يرجع في الروضة

شيأ منهما ورجع في

الروض مقالة الامام وهو

الوجه

فصل اذا حكم

القاضي بشهادة اثنين

وقد ثبت منه ولا فرق بين قذف السب والابذاء وبين القذف على صورة الشهادة بالاتمام عند الشهود واذا تاب بالقول فلا يشترط الاستبراء ان كان على صورة الشهادة ويشترط ان كان قذف وسب ابداء وقيل يكفيه اظهار التوبة ولا حاجة الى الاستبراء الا ان يقر بالكذب فلا بد منه قال الرافعي والنووي ومقتضى المذكور في القذف ان تشترط التوبة بالقول في سائر المعاصي القولية كشهادة الزور والغيبة والخيمة وقد صرح في المذهب بذلك في شهادة الزور فقال التوبة منها ان يقول كذبت فيما فعلت ولا عود الى مثله ولو قذف وأقام بينة برأى المفسوف أو اعترف بالمقذوف به أو قذف زوجته ولا عن لم يفسق وقبلت شهادته ولا فرق في رد الشهادة وجوب الاستبراء بين قذف المحسن وغيره حتى لو قذف عبده ردت شهادته وشاهد الزور يسترأ كسائر الفساق ومن غلط في شهادته لا حاجة الى استبرائه وتقبل شهادته في غير تلك الواقعة ولا تقبل فيها (ذاتية) تصح التوبة من ذنب مصرأ على آخر ولو تاب من ذنب فعله مرة أخرى لم يقبل التوبة وطلب بالثاني دون الاول ولو تكررت التوبة ولمعاودة الى الذنب محت كل مرة والقنصل الموجب للقول تصح منه التوبة به حتى ان الله تعالى بالندم قبل تحكيمه من الافتصاص وكان منه القصاص معصية محردة لا يقدر في التوبة بل يقضى التوبة بها من تاب عن معصية ثم ذكرها قال القاضي أبو بكر الباقلاني يجب تجديد الزم عليها كذا ذكرها وقال الامام لا يجب قال واذا أسلم الكافر فليس اسلامه بتميم من الكفر وأما توبته ندمه على الكفر ولا يتصور ان يؤمن ولا يندم بل يجب مقارنة الإيمان للندم وورر الكفر سقط بالإيمان والندم اجاعا عتوبه الكافر من الكفر مقطوع به أي قبوله وماسواه مظنون واذا أسلم محت عتوبته عن الكفر وان استدام معاصي أخر

فصل اذا حكم القاضي بشهادة اثنين بان بالبينه انهما كانا عبيد ثم أوكافرتهم أو صيبين أو مسقين نقض حكمه ولو بان ذلك لقاض آخر نقضه أيضا ولو شهد عدلان ثم فسقا أو ارتد اقبل ان يحكم بحكم ولو شهد اى مال واحد ثم مات أو وجنا أو عيأ أو ساء لم يمنع الحكم وان كان قبل التعديل بعد لهم ثم يحكم ولو فسقا أو ارتد ابعده الحكم وقبل الاستيفاء فكر جوع الشاهدين ولو قال القاضي بعد الحكم بشهادة الشاهدين قد بان لي انهما كانا فاسقين ولم يظهر بينة يفسقهما فان لم يتم في فضائه بالمعنى من ذلك والا فلا ولو قال كرهني السلطان على الحكم بقولهما وكنت علما نفسيهما قبل بلائنة الاكراه ولو بان بالبينه ان

السلامة شعر ذلك بحسن السريرة (قوله وقد ثبتت منه) مشتق من التوبة (قوله وقيل يكفيه اظهار الخ) والمتمم الاول (قوله والخيمة) وهي نقل كلام بعض الى بعض على وجه الافساد بينها (قوله وقال الامام لا يجب) هو والتمس (قوله وماسواه مظنون) أى ماسوى الكفر من ضروب التوبة بقوله عبر مقطوع به بل مظنون

فصل اذا حكم القاضي الح (قوله أو فاسقين نقض حكمه) لانه يبين خطأ (قوله فان لم يتم) أى

الى قوله نقض حكمه أى أظهر سلطانة لانه يبين كماله كالحكم باجتهاده فوجد النص مخالفه قال في الروضة فان قيل قبل اختلاف العلماء في شهادة العبيد فكيف بنقض الحكم في محل الخلاف والاجتهاد فاجواب الصورة مفروضة فعين لا تمتد الحكم بشهادة العبيد وحكم شهادة من ظنهم سحرين فلا اعتداد بمثل هذا الحكم ولانه يخالف القياس الحلى لان المصد ناقص في الولايات وسائر الاحكام فكذا الشهادة (قوله ولو شهد اى مال واحد الخ) لان هذه الامور لا تقع رتبة فيها معنى بخلاف العسق والردة ولان العسق بمخفى غالباً فرما كان وجود اعند الشهادة

أوعده من المشهود عليه (الطرف الثاني) في محل الشهادات (قولوا يشترطه

الشاهد في كتابنا الذي المشهود له وألديه وأعدويه نقض الحكم ولو أوجب الشهود بعد الحكم مكن
أن يبورخ الجراح فسقه يوم الشهادته وأقبل برمن دون زمن الاستبراء ومعنى النقض أنه يبين الأمر على
خلاف ما حكم كان الشهود به بطلاً وعقداً وأعدان القود فقد بان أن الإطلاق ولاعتاق ولا عقد
وإن كان قتلاً وقطعاً وحداً واسترقاً وتعذر التدارك فالضمان على عاقلة القاضي لاجل الشهود ولا على
المشهود سواء استوفاه المدعي أو القاضي أو غيرهما بل ذنهما وإن كان الحكومة به إلا باقية عند الحكومة
أن يزعم ودوان كان ثالفاً خائنة ضيانه فإن كان معسراً فله مطالبة القاضي ليغرم من يده المال على قول
ومن ماله على قول ولو قال القاضي غلطت في الحكم أو تعمدت الحيف فإن صدقه الحكومة له استرد المالمعنه
والأفلاخ الطرف الثاني في عمل الشهادات وهو أقسام الأول ما ثبت بشاهد وهو هل رمضان الثاني
ما لا يثبت إلا بأربعة رجال وهو الزنا والوطاء وأتبان البهية ويشترط في الشهادة على الزنا ذكر المرئي بها
وذكر الزنا مفسراً إن يقولوا رأينا دخل ذكره أو مشفتة في فرج فلا تنه سوا ما وأعلى سبيل الزنا ولا يكتفي
إطلاق الزنا فقد يظنون المغاشة من نافذة تكون الموطأ عجاير به نبتاً أو مشتركة بينه وبين غيره بخلاف
ما لو ادعت وطء شبهة وطلبت المهر ولا يشترط قولهم رأينا ذلك منفي ذلك منها كل مرد في المسحولة به هو زيادة
بيان الثالث ما لا يثبت إلا برجلين وهو العقوبة كحد الشرب والسرقة وقطع الطريق والقتل بالردة
والقصاص في النفس أو الطرف وحسد القذف والتعزير بوالاقرار بهذه الأشياء وما لا يطلع عليه غالباً إلا
الرجال كالتكاح وفسخه والطلاق والزعة والعق والاسلام والردة والبلوغ والإيلاء والظهار واللعان
والاعسار والموت والولاء أو قضاء العدة والجرح والتعديل والعقوع القصاص واستيفائه واستيفاء الحدود
والإحصان والكفالة بالدين والشهادة به لغير رمضان والشهادة على الشهادة والقضاء بالولاية والتدبير
والاستيلاء والكتابة والنسب والوديعة والقراض والشركة والكافة والوصاية وإن كانت في المال والخلع
من جانب المرأة أو العيب وجبه الحرة وكفها والاقرار بهذه الأشياء كلها الأربع ما ثبت برجلين ورجل
وأمرائين وأربع نسوة وهو ما لا يطلع عليه الرجال ويختص بمعرفة النساء عجمت في الولادة والبركة والنيابة
والزنا والقرن والحب والبراء واستئجار وبيع المرأة والبرص وغيره عجمت في الزنا والجراسه على
فرجها والقرن والجبهة والامالة وما يدومنها عندئذ الخماس ما لا يثبت إلا برجلين أو رجلين وأمرائين أو
رجل وبعين ولا يثبت بالنساء منفرداً وهو البيع والأقالة والرد والعيب والسلام والهرن والحوالة والضمان
والصلح والاداء والإبراء والقرض والأعارة والأجازة أو التسفعة والهبية والمسابقة وحصول السبق والخصم
والإللاف والوقف والوصية بالمال والمهر في النكاح ووطء الشبهة والجنابات الموصية لبال وضمان المتلفات

في الشهادة على الزنا ذكر
الزنى به الخ قال ابن الرضا
واعتبر القاضى أبو الطيب
وابن الصباغ وغيرهما ذكر
مكان التلويح بأنه وهو ما
التنبه في المكان تبعاً
للشيخ أبي حامد روى
الماردي أنه ان صرح
بعض الشهود بذلك وجب
سؤال الباقيين عنه والا فلا
وهو الوجه قوله بخلاف
مما دعت وطه شبهة
وطلت المهر لان المقصود
منه المال وهذا ثبت بما
ثبت به للمالك كاشياني (قوله)
والعفو عن النقصان
قال في شرح الرضوي وأما
يكتفي في مسألة العفو عن
النقصان على مال برجس
وأما اثنين وشاهد وبين
من على المقصود منه المال
لان الجناية منه السهوى
الموجبة القصاص لو ثبت
والمال اصابه بدل (قوله)
والدوية بان ادعى المالك
الغصب لما هذا اليد الدوية)
فلا بد من شاهدين لان
المقصود دائن ولا يابى الحلف
له وعدم الضمان يترتب
على ذلك والقراض
والشركة والوكالة لان الوكالة
ونحوها وان كانت في مال
القصدها ولا يابى والسلطنة
(قوله والرضاع) وفيد
القفال والقاضى والشولي
بما اذا كان الرضاع من

(قوله وان كان النجم الاخير في الكتابة) وان ترتب عليه العلق لان المقصود المال والعتق يحصل بالكتابة (قوله فان ثبت الغصب ولا يرسل
وامرأتين وحكم الحاكم به ثم ارجع) قال في الاسنى والفرق بينهما بين ما قبلها ان التعليق بعد الحكم واقع بعد ثبوت العلق به ظاهر اقل عليه
والا فمصر اعمطكم القاضي وقد حقه فيه والتعليق قبله يصرف الى نفس العلق بمغاداة شاهد او بلا يقع العلق وان ثبت للعلق به كالأب
قطع السرة وان ثبت المال قال الرافعي لكن فرق الرواية بانه قد يترتب (٤٤١) على البيعة ما لا يثبت بها كالنكاح والميراث

مع الولادة الثابتة بالنسوة
بدفع الفرق وقضى
وفوق الطلاق والعتق
مطلقا فيذكر ويؤيد
الفرق بعد اثباته فيقال
ثبت المهرل واحد كاسر
وربما أمكن لم بعض
الثبت بان يقال ما شهد به
رجل وامرأتان ان لم يكن
يشتبهن كسرة القتل
فان ثبت موجبهم كالمال
في السرة يثبت ولا يحكم
القاضي بها بل للمالك في
سرة شهواتها والا
كقصاص فلا يثبت شيء
وان كان يثبت بهم فان
كان المرتب عليه شرعيا
كالنكاح والميراث المرتبين
على الولادة يثبت تبعاً
لأشعار الترتيب الشرعي
بعموم الحاجة وتقدر
الافساح أو تعسر وان
كان وضعياً كالطلاق
والعتق المرتبين على
التعليق الملقق بمرضان
فلا ضرر ورفق بنبوت الثاني
بالاول فان تأخر التعليق
عن ثبوته أو زماناً أو مبتناه
(قوله ولا يحجر على المدعي

وقتل الصبي والمجنون وقتل الحر العبد والمسلم الذمي والوالد والوالدة السرة التي لا قطع فيها وكذا حقوق الاموال
والعقود كالتجارة بشرط الزمن والاجل وقبض الاموال وان كان النجم الاخير بوطاعة الزوج لاستحقاق
النفقة وقتل الكافر لاستحقاق السلب وامازان السيد للعقل وعجز المكاتب عن النجوم والافرار بهذه
الاشياء كلها ولو ادعى رقي شخص أو ادعى جارية في بد آخرتها لم وله ادعاء وقال زوجته مطلقاً على عوض
وقالت بل بمجاناً ولعبد ما اعتقك بكذا افعال مجاناً أو افعال على النكاح واختلاف في قدر المهر أو وصفه وعلى الخلع
واختلاف في قدر العوض أو وصفه وعلى الكتابة واختلاف في قدر النجوم أو وصفها وعلى القراض واختلاف في
الشروط يثبت برجل وامرأتين والافرار بكل ما ثبت برجل وامرأتين يثبت برجل وامرأتين وكذا افسخ العقود
المالية وتختفي المسئلة كالأمر في الشهادة ولو شهد بالسرة برجل وامرأتان ثبت المال لا الطعن ولو شهد
رجل وامرأتان على الصدق في النكاح ثبت الصدق ولو علق طلاق زوجته وعق عبده على الولادة
فشهد به أربع نسوة يثبت الولادة دون الطلاق والعتق ولو علقهما على النكاح أو الافراف فشهد بهما برجل
وامرأتان ثبتا لا يقع الطلاق والعتق ولو شهد عدل بهلال رمضان بالحكم بوقوع الطلاق والعتاق المعلقين
به ولا يحلول الدين المؤجل به وهذا اذا تقدم التعليق فان ثبت الغصب أو لا برجل وامرأتين وحكم الحاكم به
ثم جرى التعليق فقال ان كنت غضبت فأن طلق وقع الطلاق وقياسه ان يكون هكذا في رمضان ولو ادعى
على آخر غضب بعد ما ذكره وحلفه الطلاق ثلاثاً على نفسه وأقام المدعي شاهدين به ثبت وطلق زوجته
ولو أقام برجل وامرأتين يثبت الغصب لا الطلاق (خاتمة) ولو شهد شاهدان بعين وطلب المدعي الحيولة
بينها وبين المدعي عليه التعميد أوجب وان لم يطلب فلا يحال ولو شهدا بعين لم يستوفى الى التعميد ولا
يحجر على المدعي عليه في الصورتين ولكن يحبس ولو كان المدعي قصاصاً أو حادقاً يحبس سواء قذف
زوجته أو أجنبية ولا يحبس في حدوده تعالى وفي دعوى النكاح فعند المرأة عند امرأته ثقة فان كانت
مزوجة لم يمنع زوجها منها قبل ان بعد ولو شهد باعتراف عبده وطلب الحيولة قبل ان بعد لا أوجب وكذا ان
لم يطلب ورأه الحاكم في الامنة يستعمل الحيولة وان لم يطلب احتياطاً للبضع وكذا لو ادعت المرأة الطلاق
وأقامت شاهدين ولو أقام شاهد واحد وطلب الحيولة في العين أو الاستيفاء في الدين أو الحبس في العقوبة
بالكافة (قوله وان كان النجم الاخير في الكتابة) اذ المقصود المال وحصول العتق انما هو بالكتابة
(قوله فان ثبت الغصب ولا يرسل الخ) لان التعليق بعد الحكم واقع بعد ثبوت العلق به ظاهر اقل عليه
والا فمصر اعمطكم القاضي وبه فارق ما قبلها (خاتمة) أي تعديل الشاهدين
(قوله ولا يحجر على المدعي عليه الخ) نعم يحجر عليه اذا كان الحق لنحو وصي ويجب الحجر في المشهود به
معلقاً (قوله لعن المرأة أي نحو لها عند ثقتي ومنع الخ) (قوله لم يمنع زوجها منها الخ) لانه ليس بدعي
عليه وليس البضع في يده فلامعنى ليقاع الحجر عليه كذا انقله الرافعي رحمه الله عن القاضي أبي سعيد قال
الاسنوي والذي قاله أبو سعيد الخروزي من تمكن الزوج منها مشكوك وقد ذكر الرافعي به هذا ما يؤخذ

(٥٦ - (موا - ثاني)

عليه في الصورتين لان ضرر الحجر غير المشهود به عظيم وقبضته ان يجبه
الى الحجر في المشهود به وحده قال الزركشي وينبغي ان يستثنى ما لو كان الحق لصي أو مجنون أو محجور عليه بسفه ولهذا قال في الفس
ان الحاكم يحجر لمصلحتهم بلا الخس (قوله لعن المرأة) أي نحو لها عند امرأته ثقة ومنع الخ (قوله لم يمنع زوجها منها) لانه ليس
مدعي عليه وليس البضع في يده ولا معنى للحجر عليه قبل التعديل (قوله ولو أقام شاهداً واحداً) أي قوله فلا يجب لان الشاهد وحده ليس
بحجة بخلاف الشاهدين وليست التزكية بزمان الحجته وإنما يتبين بها قيام الحق وأما الواحد مع العين فلان العين انما تكون بعد التزكية

في الشاهد مع الغير فلا يثبت برجل وامرأتين من الأموال وحقوقها يثبت بشاهد وبين عليهما من المال على الله تعالى عليه وسلم قضى بهما في الحقوق والأموال ثم لا يثبت برجل وامرأتين عن يمين وعشرين من محاميا يدفع قول بعض الخنفية رحمه الله تعالى وهو خبر واحد فلا يثبت برجل وامرأتين قوله وما لا يثبت برجل وامرأتين إلى قوله فلا يثبت بشاهد وبين لأنه إذا لم يثبت بالأقوى فلا ضعف أولى أن لا يثبت به قوله (٤٤٣) ولا يقضى بشهادة امرأتين وبين تضعفهما لعدم ورود ذلك وقوله وان

أو التعديل عند امرأته في النكاح والطلاق ولا يجاب وإذا أحال القاضي بين العبد وسيد أو أقرع العين المدعاة لم ينفذ تصرف الشداعين فيه لكن لو أقر أحدهما به الثالث أو أوصى به أو برأه وأعتقه انظر ما يستقر عليه الأمر أو أقر قبل الحيولة أو الاعتراض لا ينفذ تصرف المدعى فيه وان شهد شاهدان ونفذ تصرف المدعى عليه والتمرة والفلة الحاد ثمان قبل التعديل تكونان للمدعى وبين شهادة الأول والثاني لا تكونان له إلا إذا أرخ الثاني الملك يوم شهادة الأول وبما قبله ولو استخدم العبد بين شهادتهما وشهد الثاني فكذلك أرخه بوجوب المثل ه الطرف الثاني في الشاهد مع العيين فلا يثبت برجل وامرأتين من الأموال وحقوقها يثبت بشاهد وبين وما لا يثبت برجل وامرأتين أو يثبت بهم وبخص بمرقته النسوة غالباً وهو كل ما ذكر في القسم الرابع من الطرف الثاني فلا يثبت بشاهد وبين ولا يقضى بشهادة امرأتين وبين لاني الأموال ولا يثبت بشهادة النساء منفردات والقضاء حيث وقع شاهد. بين يستند البهائم لورجع الشاهد غرم النصف ويشترط أن يكون الحلف بعد شهادة الشاهد وتعديله وان تعرض لصدق الشاهد ويقول والله أنه صادق وأني مستحق كذا ولو أخر التصديق وقدم الاستحقاق جاز ولو شهد رجل وامرأتان فلا يشترط تقديم الرجل على المرأتين ولو فسق الشاهد بعد القضاء لم يقض ولو فسق قبله وكان لا شاهد فيحلف المدعى عليه فإن نكل حلف المدعى ولو لم يحلف المدعى مع شاهده وطلب بين الخصم مكن فإن حلف الخصم سقطت الدعوى وليس له الحلف بعد ذلك إلا أن يدعى في مجلس آخر وقيم الشاهد بخلاف ما لو أقام بعد عيين المدعى عليه بينة فقامت تسمع وان نكل المدعى عليه فإراد المدعى الحلف مكن وكذا الوادعى ما لو نكل المدعى عليه ولم يحلف المدعى وأقام شاهده أو أراد أن يحلف معه ولو ادعى ما لا أقام شاهده بن على شهادة أصل واحد فله أن يحلف بهما ويثبت المال ولو ادعى جارية وولدها على من يسترقهما فقال هذه مستولتي والولد مني علقته به في ملكي وأقام به شادين نكح المدعى وان أقام شاهدها واحد وحلف معه ثبت الاستيلاء وحلف الولد به ولا يعتق فلا ينزع بخلاف أنه لو ادعى غلاماً على من يترقه أنه كان له واعتقه وأقام شاهده وحلف ينتزع ويحكم بحره ولو قال أنا استولت بها في ملكك ثم اشترتها مع الولد فتعت على وأقام معه المنع فقال وفي الأمة يتعتم الحيولة احتياطاً للبضع قوله فلا يجاب لان الشاهد الواحد ليس بحجة قطعاً في الطرف الثالث في الشاهد مع العيين قوله وما لا يثبت برجل وامرأتين إلى قوله فلا يثبت بشاهد وبين لأنه إذا لم يثبت بالأقوى في الأضعف أولى قوله وان تعرض لصدق الشاهد لان العيين بخلاف الشاهد بسنا فاعتبر بالارتباط حتى يصبرا كائنوع الواحد قوله بخلاف ما لو أقام بعد عيين الخ لان بينة قد تعدد عليه فقامت به فارتع العيين قوله ثبت الاستيلاء لان حكم المستولاة حكم المال قسم اليه ويحكم بعقبتها عملاً بالأقرار لا بالشاهد والعيين لعدم ثبوت العتق بهما وصرح في الروضة بطلان قوله وأحق الولد به والخ لا أي لا يثبت ملكية الولد له لم يدعه ولا نسبوا له فلا يثبتان بذلك كالا يثبت به الولد أي عتق الأم فيقضي الولد في يد من هو في يده قال في المطلب وعمله إذا أسند دعواه إلى من لا يمكن فيه حدوث الولد وأطلق والأفلاشك ان الملك ثبت من ذلك قوله ويحكم بحره بتمهلاً لأقراره أي الحر به المرتبة بذلك كالا يثبت به عتق الأم فيقضي الولد في يد من هو في يده على سبيل الملك قال في المطلب وعمله إذا أسند دعواه إلى شادا

بمعرض لصدق قال في الاستنى واعتبر أمره في بينة لصدق الشاهدان العيين والشاهد سجان عتق الجنس فاعتبر ارتباط احداهما بالآخر في تصوير كائنوع الواحد قوله بخلاف ما لو أقام بعد عيين المدعى عليه بينة فانها تسمع لان بينة قد تعدد عليه فقامت به فارتع العيين اليه بعشادة شاهده فلا عدله في الامتناع وكالين في ذلك الشاهد والعيين كاشفه البلقيني عن نص المختصر وذكره المحسن بقوله وكذا الوادعى ما لو نكل المدعى عليه قوله وان أقام شاهدها واحد وحلف معه ثبت الاستيلاء لان حكم المستولاة حكم المال قسم اليه وما إذا مات حكم بعقبتها بالأقرار لا بالشاهد والعيين لان العتق لا يثبت بهما ومثلها الشاهد والمرأتان كما صرح به في الروضة لأملاك الولد لأنه لم يدعه ولا نسب له ولا يثبتان

بذلك كالا يثبت به عتق الأم فيقضي الولد في يد من هو في يده على سبيل الملك قال في المطلب وعمله إذا أسند دعواه إلى شادا زمن لا يمكن في حدوث الولد أي وأحق والأفلاشك ان الملك ثبت من ذلك الزمن قوله ولو ادعى غلاماً إلى قوله ويحكم بحره بتمهلاً لأقراره أي حر به المرتبة على الملك الذي قامت به الحجة النافعة والمدعى به ينتزع هذه ويحكم بكونه عتقاً للمدعى قوله ولو قال أنا استولت بها إلى قوله ثبت المدعى وهو النسب والحرية بأقراره المرأتان على الملك الذي قامت به الحجة النافعة والمدعى به ينتزع في هذه أيضاً ويحكم بكونه

كذلك (قوله وان كان عينا فليحلف) كذا في الروضة قال في الروض وان امتنعوا ليحلف من ارباب الدين والوصايا احد الا لموصى به معين وفي شرحه من معين اودين ولو شاعا كنعف فله ان يحلف بعد دعواه لتعين حقه فيقال ان الشارح اعتبره معين اعم من تعيين اوصيه يعنى الروضة معين (قوله ولو لمات لم يكن لوارثه الخلف مع الشاهد الاول) وغيره (كذا ذكره المصنف بقوله ولا قامة شاهد ليحلف معه لانه يتلقى الحق من مورثه وقد بطل حقه في حق من ائيين يتكوله وهذا ما رجحه في (٤٤٣) الروض والمناهج كما سله وقيل لا يبطل حقه بل

شاهدا به وحلف ثبت المدعى ولو ادعى ورثة ميت ديناً وعيناً لمورثتهم فلا يحكم الا بعد ثبوت موت المورث دوراً بينهم وأصل المال والاول والثاني لا يشان بالشاهد والعينين بل يشاهد من ذكر من هو أب أو إقرار المدعى عليه والثالث ثبت بهما فان حضر الورثة كلهم وهم كاملون وأقاموا شاهداً وحلفوا معه استحقوه وهو تركه تقضى مناديوته وصاياه وان امتنعوا فغلب الحلف العريم والوصى به ان كان ديناً وان كان عينا فليحلف ولو حلف بعضهم دون بعض أخذ الخلف نصيبه ولا يشاركه الناكل فيه ولا يقضى الدين منه الا بقدر نصيبه وبطل حق الناكل ولا يمكن من العود الى الحلف ولو لمات لم يكن لوارثه الخلف ولا قامة شاهد ليحلف معه وهل له ضم هذا الشاهد الى الاول ليحكم البينة فيه احتمالاً لانه جاريان فيقال اقام مدعى شاهداً في خصومة ومات وأقام وارثه شاهداً آخر جازان يقال له البناء عليه وهو الاشبه وأن يقال عليه الدعوى واقامة البينة ولو مات بعضهم قبل ان يحلف أو ينكسر فلوارثه الخلف ولا حاجة الى اعادة الدعوى والشهادة ولو كان بعضهم غائباً أو مريضاً أو مجنوناً وحلف الكامل امتنع الحكم والافتراء في نصيبهم الى الخصوم والكمال والخلف بل ينقض تصرف المدعى عليه في نصيبهم عينا كلنا وديننا والخاصر الغافل عن الحال كالفائى في بقاء حقه وما ازاله عنهم لحقوا وأخذوا نصيبهم ولا حاجة الى اعادة الشهادة بخلاف ما لو كانت الدعوى لامن جهة الارث بان قال اشترى مع أخى الغائب منك كذا أو وصى أبوك لى ولاخى الطفل كذا وأقام شاهداً وحلف فانه اذا حضر الغائب أو بلغ الصبي محتاج الى الدعوى واعادة الشهادة واقامة شاهد آخر ولو تغير حال الشاهد في مسألة الارث فوجهان أحدهما به قطع القفال انه لا يقدح والثاني وهو اختيار الشيخ أن على الطبرى انهم لا يحلفون ولو مات الغائب أو وصى فلوارثه الخلف وأخذ حسنه فان كان وارثه هو الخلف حلف نائباً ولو ادعى على وارث ميت ديناً على مورثه وأقام ميتة به فكأنما أقامها على كل الورثة ولو ادعى على ورثة رجل أن مورثكم أوصى لى ولاخى أو لاجنى كذا وأقام شاهداً وحلف وأخذ نصيبه لم يشاركه الاخر فيه وهكذا كانه في اقام بعضهم شاهداً وحلف فاما اذا أقام شاهدين فانه ثبت المدعى كله فاذا حضر الغائب أو وكل الناصر أخذ نصيبه بالدعوى وينتقو يجب على الغاضى انتزاع نصيب الناصر ديناً على الملك الذى قامت به الخلة الناقصة (قوله ثبت المدعى) وهو الحرية والتب عملاً بإقراره المرتبان على الملك الذى قامت به الخلة الناقصة (قوله وان عينا فليحلف) قال في الروض وان امتنعوا ليحلف من ارباب الدين والوصايا الا لموصى به معين قال شيخنا في شرحه معين اودين ولو شاعا كنعف فله ان يحلف بعد دعواه لتعين حقه فيقال ان الشارح اعتبره معين اعم من تعيين اوصيه يعنى الروضة معين (قوله ولو لمات لم يكن لوارثه الخلف مع الشاهد الاول) وغيره (كذا ذكره المصنف بقوله ولا قامة شاهد ليحلف معه لانه يتلقى الحق من مورثه وقد بطل حقه في حق من ائيين يتكوله وهذا ما رجحه في (٤٤٣) الروض والمناهج كما سله وقيل لا يبطل حقه بل

لان الدعوى في البراث عن واحد وهو لليت ولهذا يقضى ديو به من الماشوذ في غير البراث لا لشخص فليس لاحد ان يدعى ويقسم البينة لغيره بلاذن أو ولاية (قوله ولو تغير حال الشاهد) يفسق ويحصى مسألة الارث فوجهان أحدهما به قطع القفال انه لا يقدح في حق الغائب أو وصى وأنجئون فيحلفون لانه قد حكم بشهادته واستأمر شيخ الاسلام تبعاً للزكشى وغيره والثاني وهو اختيار الشيخ أنى على انهم لا يحلفون لان الحكم بشهادته إنما اتصل في حق الخلف وهذا الوجه لم يكن له ذكر الخلف ووجهان حججاً تعالى لا زكشى وغيره لم يصرحاً وقال وبحث

نحو ومن بعد ان غل علم الاعادة في حاد كذا كان الاول قد ادى السك فان ادى بقدر حصته فلا بد من الاعادة جزءا كامس (قوله وان كان دينافلا) لان قامة الدين في بد (٤٤٤) المديون احفظ لما لك بخلاف العين بل الامر بالعكس ويؤبر القاضي العين

كان او عيناً او ما نصيب الغائب فان كان عيناً فذلك له وان كان دينافلا اذا كان على غيره لم يقبض قطعا ولو ادى على آخوان اياهما وحسب له ولان يكندوا قام شهادين وفلان غائب او وصي لم يؤخذ نصيب فلان واذا احضر او بلغ عليه اعادة الدعوى والبينة ولو ادى اخوان ميراثا على آخرفنكل وردت العين عليهما خلفا احدهما ونكل الآخر ففى الحال بالنصف ولو اقر رجل لبيت بجال صدقة بعض الورثة وكذب بعضهم لم يتاركة المكذب ولو اقام شاهد ادين له ومات قبل الخلف فلوارثا خلف مع الشاهد واخذ تركه ولو مات مديونا وخلف ابني ومات احد هما قبل اذاته وبراءة القرم الميت فالترك بين الابن وابن اخيه

فصل ولو ادى ورثة ميت على رجل انه غصب هذه الدار وقالوا كانت لا ينالوقه علينا وعلى فلان متا اقاموا شاهد او حلفوا ثبت القصب بشاهد وبين والوقف باقرارهم ولو مات من بني فادعى ثلاثة منهم ان اياهم وقف عليهم الدار فانكر الآخرون واقام المدعون شاهدا بالحق فلو اجمع فان ادعوا وقف ترتيب بان قالوا وقف علينا ثم على اولادنا وعلى الفقراء وحلف المدعون كلهم ثبت الوقف لهم ولاحق للمسكرين فاذا اقرض المدعون اخذها البطن الثاني والثالث والرابع بلايين كالأول ثبت الوارث ملكا بشاهد وبين وله غريم فان له الاخذ بغير بين ولو مات احد الخالفين صرف نصيبه الى الخالفين بلايين فان مات الآخر صرف السك الى الثالث بلايين وان نكل المدعون فالدار تركه يقضى بدونه منها ووصاياه ويقسم الباقي على ورثته وحصة المدعين وقصب باقرارهم وحصة المسكرين طلق لهم فاذا مات المدعون لم يصرف نصيبهم الى اولادهم وقفا ولا يمين ولو اراد الاولاد ان يحلفوا يأخذوا السك وقفا فلهم ذلك وليس لهم ذلك في حياتهم وان حلف بعضهم دون بعض فان حلف واحد ونكل اثنان اخذ الخالف ثلث الدار وقفا والباقي تركه يقضى بدونه ووصاياه ويقسم الفاضل بين السك فخاص النكايين فوق بقا اقرها فان ماتوا والخالف حي فنصيبها له بلايين فاذا مات السك للبطن الثاني بغير بين ولو كان الخالف ميتا عند موتهما واراد اولادها الخلف فلهم ذلك ونصيب الخالف للبطن الثاني ولو صادف الورثة على ان اياهم وقف الدار عليهم ثبت الوقف ولا حاجة الى الشاهد واليمين ولو ادعى على آخر اذ ادى به انه وقفها عليهم وعلى ورثة ان اياهم وقفها عليهم واقاموا شاهد انظر اهل قوامع شاهد هم أم نكلوا أم حلف بعضهم دون بعض فعل ما ذكرتم حيث جعلنا المدي او بعض تركه هناك ترك هناءى يد المدي عليه وان ادعوا وقف نترك بان قالوا وقف علينا وعلى اولادنا ماتنا سنا سنا واقاموا بذلك شاهد او حلفوا ثبت الوقف واذا احسد لاحدهم ولد بوقف ريع الفلانة عند أمين الى ان يبلغ ويحلف ياخذنه فان نكل بعد ما بلغ صرف الى الخالفين وجعل كاهم لم يكن ولو مات قبل بلوغه قام وارثه مقامه ولو مات بعد البلوغ والنكول لم يستحق ورقة الوقف وغتته بعد موته يستقرها لهم الخلف (قوله وان كان دينافلا) اذ بقاؤه احفظ للملكه والامر بالعكس في العين ويؤبر القاضي العين

لثلاثون المنافع (قوله بل) ولو ادى ورثة ميت (قوله) ولو مات من بين (قوله) بلايين وان قلنا بالاصح انهم يتلقون من الوقف لان وقفها ثبتت بحجة ثبت بها الوقف فيد ام كالم ثبت بشاهدين ولا نها ثبت استحقق فلا يتقرر من بعده الى اليمين كالم لو لم ياتهم خلفاء المستحقين ولا فلا يقتضون البها كالم لو ثبت الوارث ما كالم (قوله) ولو اراد الاولاد ان يحلفوا وبأخذوا السك وقفا فلهم ذلك لانهم اصحاب حق كالاولين فاذا اطلوا حقهم بالنكول فله ولاء ان لا يطالوا حقهم (قوله وليس لهم ذلك في حياتهم) لان استحقاق البطن الثاني شرطه انقرض الاول (قوله ويحلفوا) (قوله) فان حلف كانت القسمة على أربعة بجان كانت على ثلاثة (قوله ويجعل كان لم يكن) ولا اثر لافراهم بان الموقوف له لانهم انما اقرروا بذلك بتقدير حلفه بعد البلوغ ولان الوقف جعلهم اصلا في الاستحقاق ثم يحدث على سبيل العول فاذا سقط الدار على القسمة على الاول كما كانت (قوله ولو مات بعد البلوغ والنكول لم يستحق) لانه ابطال بحلفه بالنكول

الخالفون

(قوله ولو مات بعد البلوغ والنكول لم يستحق)

(قوله) وقع من يوم موته إلى أول تلك الغلة) لعدم المستحقين حينئذ إلا ثلاثة أطراف الأربع مائة مستند الم شاهد لمحمّد الشّهادة وأدليها وفيه فصول الأول السند (قوله) ولا يجوز بقاء الشّهادة على الجاع من الغير) لكن معترض في كون المدعى المال الذي يكتفي فيه الاستفاضة كإساقى قال الزّكشي والأكتفاء بها هو الصواب فقد هله الجورى عن النص وقال أنه متفق عليه وإن اختلفت في ثبوت الاستفاضة إذا عرف صوت شخص وتحققه

(٤٤٥)

[illegible]

حقها نكول (قوله) لو لم تلت الغلة) إذا مستحقون عدا إلى ثلاثة (قوله) إلى الاثنين الباقيين) وإلى ورثة الميت إذا لم يت كان مستحقا لحصة من ريع الغلة حال حياته فإذا مات انتقل حصته منه إلى ورثته (قوله) والثالث إلى الباقيين خاصة) لأن هذا الثلث مضبوط من غلة الوقف بعمود أحد الحالفين فلا يكون له حصة منه فلا يرث ورثته (الطرف الرابع) في مستند الخ (قوله) ولا يجوز بناء الشهادة فيها على التسامع) وهذا غير صحيح في كون البعدي المال إذا لم يمتد له يكتفي الاستفاضة كما سيأتي (قوله) وأبلغ بينهما شك

أما إذا لم يعرف اسم جده فيجزئه أن يقتصر على ذكر اسمه واسم أبيه أن عرف القاضي ذلك والا فلا كجرح في الطلب بين كلهم الظاهر الشافي في ذلك بل يكفي لقب ناس كسلطان مصر فلان ولو بعد موته وقال جده هو بهي زول الاشكال في الشهادة على اعتقاد السلطان والاسراء وغيرهم فان الشهود لا يعرفون انسابهم غالباً يكفي ذكر اسمهم مع ما يميزهم من أوصافهم وعليه العمل عند الحكم وإرضاء اللبقة وغيره

ولو سمع اثنين يشهدان أن فلانا وكل هذا يبيع داره وأقر الوكيل ببيعها شهد بأقراره بالوكالة وكتب
 القفال في مثله أنه يشهد على شهادة شاهد الوكيل كما أشهداه عليهما ولو حضر فقد نكح حرم
 الموجبة أنه الولي أو وصيه وهو لا يعرفه وليا ولا وكيلاً وأمر فها هو يعرفه رضاء المرأة وهي ممن يعتبر
 رضاءها لم يشهد على أنها زوجة بل يشهد أن فلاناً نكح فلانة فلاناً وقبل فلان ولو لم يعرف المرأة بينها
 شهد أن فلاناً قال زوجت فلانة فلاناً ولا يزاد عليه وإن كان يعرف الشهود عليه بعينه دون الاسم والنسب
 شهد عليه حاضر الاغتيا ولا ميتاً فإن مات حضر لم شاهد صورته ويشهد على عينه قائم دفن لم ينش وتعدت
 الشهادة وإن لم يعرف اسمه ونسبه لم يكن له أن يعتمد قوله أن فلان بن فلان ويشهد على اسمه ونسبه لكن
 لو تحمل الشهادة على عينه ثم سمع الناس يقولون أنه فلان بن فلان واستفاض ذلك فله الشهادة في غيبته
 وموته على اسمه ونسبه ولو قال له عدلان عند التحمل أو بعده هو فلان بن فلان قال الشيخ أبو حامد أنه
 يعتمد على قوله ما يشهد على اسمه ونسبه قال الرافعي والنووي وهو يبنى على جواز الشهادة على النسب
 بالسامع من عدلين أو الأصح عدم الجواز وسياق في السامع وكان الشهود عليه تارة يشهد على عينه وتارة
 يشهد على اسمه ونسبه فكذلك المشهود له تارة يشهد أنه أقر لهذا وتارة أنه أقر لفلان بن فلان وذلك عند
 غيبته وموته ولو ربط الدعوى بخاضر فقال لي على هذا الحاضر كذا واسمه ونسبه كذا أو استحق على
 من اسمه ونسبه كذا وهو هذا الحاضر وأقام شاهد بن شهد أن هذا لي فلان بن فلان الفلاني كذا الزم
 ذلك أن اعترف أنه فلان بن فلان الفلاني أو أنكر وأقام المدعي بينة أخرى على أنه فلان بن فلان الفلاني ولو
 لم يربط الدعوى بخاضر هكذا وشهد شاهدان كافلتا فلا تسمع فلو شهد على حاضر بالاسم والنسب ولا يعرفه
 بالعين لم يقبل ولو ادعى على آخر أنه أقر لفلان بن فلان بكذا أو أن ذلك المقر له فقال أقرت ولكن هنا
 موضع آخر تزعم رجل هذا الاسم والنسب وأنا أقرت له وأقام بذلك ينتسب إلى الآخ فان صدقه دفع إليه ولاول
 تخلف وإن كذب فهو للمدعي ولا يجوز تحمل الشهادة على المرأة المنتقبة التي لا يعرفها اعتداداً على الصوت
 وكذا في الظلمة ومن وراء حائل صفيق والحائل الرقيق لا ينع ولو عرفها منتقبة باسمها ونسبها وبينها جاز
 التحمل ويشهد عند الاداء بما يعمل فلان لم يعرفها فلتكشف عن وجهها إبراهيم الشاهد ويضبط عليها
 صورتها يتمكن من الشهادة عنده الحاجة إلى الاداء ثم تكشف وجهها حينئذ وينظر فلان عرفها فيناسبه
 وإن شك فلا والنظر حاجة التحمل والاداء بائرون كانت في غاية الجلال كافي للمصلحة ولا يجوز التحمل
 بشرع عدل أو عدلين أنها فلانة بنت فلان والعمل على خلافه ولو قال عدلان يشهدان هذه فلانة بنت
 فلان تقر بكذا فهما شاهدان الاصل والسامع شاهد فرع يشهد شهادتهما عند اجتماع الشروط ولو سمعه من
 عدل واحد فيشهد على شهادته والشهادة على الشهادة والحالة هذه تكون على الاسم والنسب دون العين ولو
 أقرت منتقبة ثم كشفت وجهها فركها التحمل صح التحمل وقد لا يتوقف التحمل على المنتقبة على كشف

(قوله يشهد بأقراره) لأنه
 سمعه لا بالوكالة لأنه لم
 يسمعه وأنه يشهد بشهادة
 الشاهد بن بالوكالة كما علم
 بما يأتي (قوله ولا يصح عدم
 الجواز) قال القفال بل لو
 سمع من الشاهد رجل لم يجز
 حتى يشكروا يستفيض
 عند قال ابن حجر وكأنه
 أراد بذلك مجرد المبالغة
 والافسناوات مفيد للعلم
 الضروري الذي لا يحصل
 الاستفاضة (قوله ولا يجوز
 تحمل الشهادة على المرأة
 المنتقبة) بالنون قبل التاء
 من انتقب التي لا يعرفها
 اعتداداً على الصوت لأن
 الاصوات تشابه وأفهم
 قوله اعتداداً أنه لو سمعها
 فتعلق بها إلى قاض وشهد
 عليها جاز كما يأتي كالاعنى
 بشرط أن تكشف ثيابها
 ليعرف القاضي صورتها
 قال جرح ولا يعتمد نكاح
 منتقبة إلا أن عرفها الشهود
 اسما ونسبا بصورة

الجميع فإن الاول اذا حصلت المعرفة بذلك والثاني فيما اذا لم يحصل به (قوله ولو سمع) أي شخص اثنين الخ
 (قوله يشهد بأقراره لأنه سمعه) لا بالوكالة لأنه لم يسمعه منهم إلا أن يشهد بشهادة الشاهد بن بالوكالة (قوله على
 المرأة المنتقبة الخ) بتقدم النون على التاء وذلك لأن الاصوات تشابه (قوله صفيق) هو ضد رقيق (قوله
 عند الاداء بما يعمل) من العين والاسم والنسب (قوله ولا يجوز التحمل بشرع عدل الخ) هذا هو المشهور
 وعليه الاكثرون بناء على المذهب أن السامع لا بد فيه من جمع يؤمن نواظروهم على الكذب (قوله
 والعمل) أي العمل من الشهود ولا اصحاب على خلافه وهو الاكتفاء بشرع عدل قال في التحفة وجرى
 عليه جمع متقدم من بل وسع غير واحد في اعتداد قول ولدها الصغير وهي بنت نسوة هذه أي (قوله على كشف

(قوله ولا يجوز التحمل بشرع عدل وأخ) بناء على الذهب ان التسامع لا بد فيه من جمع يؤمنون ثم اوضحهم على التكلب (قوله والعلم على خلافه) أى العمل من الشهود لا الايجاب كاتقاه ابن حجر عن البلقيني على خلاف ما ذكر وهو الاكتفاء بالعرض من عدل ولا يجوز عليه جمع متقدمون قال بل وسع غير واحد في اعتداد قول ولدها السعير وهي بين نسوة هذه أى (قوله فان سألهم الحاكم هل تعرفون عينا فلهم الخ) قال ابن حجر وعلمه في مشهور الديانة والنسب والازمة سؤالهم ولزمهم الاجابة كقالة الاذرى ولزكشى وآخرون (الفصل الثاني) في التسامع (قوله قال كثيرون نعم) وهذا ما رجح في الروض وصرح به الاذرى وغيره ونقل الروياني عن النضر ولا تحدر المدة بسنة بل العبرة بما يتغلب على الظن صحة ذلك (قوله وجهاً واحداً هاتم الخ) (٤٤٧) لانها أمور مؤثرة بقاها اذا امتدت هاتص

اقامة البينة على ايتائها
فست الحاجة الى اثباتها
بالاستفاضة لانها شهادة
على الحاصل بالعدد فاشبهت
الشهادة على الملك المطلق
وهذا ما رجحه النورى في
كتبه وقال الاستوى
الصواب القى به الفتوى
انما هو للتحقق فقد نص عليه
الشافعى وقوله عند ابن
الرفعة واذا قلنا بالاول قال
النورى في فتاويه لا يثبت
بها شروط الوقت وتفاصيله
بل ان كان وقفاً على جماعة
معينين اوجبات متعددة
فثبت الغلة بينهم بالسوية
اوعلى مدرسة مثلاً
وتعذر معرفة الشروط
صرف الناظر للثبوت فيها
يراه من مصالحها اه قال
الاستوى وهذا اطلاق
ليس بجديد بل ارجع فيه
ما قى به ابن الصلاح فانه
قال ثبت بالاستفاضة ان
هذا وقف لان فلان وقفه

الوجه ولا على المرف كالأقرب تحت نقاب فرصت الى القاضي والمتحمل ملازمها فله الشهادة على عينا بأنها أقربت بكذا وكذا والحضر قوم هناك يكتفى بأخبارهم في التسامع فاعبر به وقيل أن تقبيل المأتمن اسمها ونسبها فله الشهادة ولتحمل الشهادة على متغلبة لغيرها فلهما أن امرأة حضرت يوم كذا مكان كذا وأقربت فلان بكذا وشهد عدلان ان الحاضرة يومئذ هناك ههنا ثبت الحق كالأقرب ينعان فلان فلان الفلاني أقرب بكذا وأقربت أخرى على أن الحاضر هو فلان بن فلان ثبت الحق ولو شهد رجل وامرأتان عند القاضي بحال فان عرفهما القاضي حكم والا فبما رسم مالك كثمان عرفناه وان لم تعرفا فلا يحكم حتى يعرفهما واذا قامت بينة على عين رجل وامرأتين وأراد الدعي أن يسجل له القاضي فيجوز بالحلية ولا يجوز بالاسم والنسب ما لم يثبتوا لا يكتفى فيهما قول الدعي ولا قرار الدعي عليه لان نسب الشخص لا يثبت بأقراره ولو قامت بينة على نسب محسبة أثبت القاضي وسجل ولو شهد الشهود على امرأتين اسمها ونسبها لم يترعوا المعرفة عينا سمعت شهادتهم فان سألهم الحاكم هل تعرفون عينا فلهم أن يسكتوا ولم أن يقولوا لا يزمننا الجواب عن هذا

(الفصل الثاني) في التسامع ويجوز أن يشهد بالتسامع ان هذا ابن فلان وأهذه بنت فلان وهو النسب الاذن أو هذه اقربنى أو هذه قرشية أو أعلى وأعلى به وهو النسب الاعلى ويثبت النسب من الام بالتسامع وان أمكن البينة عليه وينبئ أن يسمع الشاهد من الشهود بنسبه ينسب الى ذلك الرجل أو القبيلة والناس بنسبه اليه وهل يعتبر فيها الذكر او امه امددة التسامع قال كثيرون نعم وقال آخرون لا ويستترع مع اشقاب الشخص ونسبه الناس أن لا يمارع هاتما ما يورث تهمة ووربة فلو كان النسب اليه حياً عاقلاً وأنكر لم تجز الشهادة وكذا الوطن بعض الناس في ذلك النسب ويثبت الموت بالاستفاضة وكذا اذا روت الجنابة على بابها واصباحى دارهم يقولون انه مات فلان ولا حاجة في ذلك الى عدد التواتر ولو روت الامارات ولم يقولوا مات فلان لم يجوز أن يشهد به ولا يثبت به بالبرين والقتل والسرقة والنسب والزنا والرضاع والولادة والشرب وغيره ارجح يجوز الشهادة بها على الوقف والعق والولاء والزوجة بانه وقف على كذا وهو عتيق أو هو مولى فلان أو زوجته ولا على نفس الاشياء وجهاً واحداً هاتم وبه قال الاصطخري وابن القاص

الوجه ولا على المرف أى الذى يعرفها للمتحمّل (قوله فان سألهم الحاكم هل الخ) وعلمه في مشهورى الديانة والنسب والازمة سؤالهم ولزم عليهم الجواب (الفصل الثاني) في التسامع (قوله وان أمكن البينة عليه) لا مكان مشاهدة الولادة (قوله قال كثيرون نعم) وهو ارجح والعبرة بما يغلب على الظن صحة ذلك (قوله أحدهما نعم الخ) هذا هو المتعمد لانها أمور مؤثرة بقاها اذا امتدت هاتص

قال وأما الشروط فان شهد بها منفردة لم تثبت ما هاد ذكره فى شهادته باصل الوقت سمعت لانه يرجع حاصله الى بيان كيفية الوقف اه ومقالة النورى قال به ابن سراق وغيره لكن الاوجه علمه على ما قاله ابن الصلاح قاله شيخ الاسلام في الاسنى (تنبيه) نقل في التوسط عن الاستوى عن ابن الصباغ مسئلة وقال انها كثيرة الوقوع وهي ان جماعة شهدوا بان النظر في الوقف الفلاني زيد ولم يردوا على ذلك ولم يكونوا شهداء على الواقف أى لم يذكروه ولا قالوا ان مستندهم الاستفاضة وسئلوا عن مستندهم فلم يردوا بل صموا على الشهادة وأجاب ابن الصلاح بان هذا محمول على استنادهم الى الاستفاضة والشروط لا تثبت بمثل ذلك كالتقدم وبما فان اجمال السبب مقتضى رد الشهادة بالآراء اه قاله ابن حجر في التحفة

(قوله أو بالفاو سكفت كذلك الحكم) لان السكوت في النسب كالأقرار (قوله الآتي الميراث) فانه شهادة على الموت وهو يثبت بالتسامع (قوله وان مات تجوز الشهادة بمثل ذلك) لاستعداد اليد والتصرف حيث لا يعرف له منازع يوجب على الظن للملك والاستحقاق (قوله ولو انضم اليها الاستفاضة الخ) وان قصرت المدة لا يمكن قول الشاهد رأيا بذلك سنين ويستثنى من ذلك الرقيق فلا تجوز الشهادة فيه بمجرد اليد والتصرف في المدة الطويلة (٤٤٨) الا اذا انضم الى ذلك السماع من ذي اليد والناس انه كافي الرضا في القبط

وتبعه المصنف لان وقوع الاستخدام من الاحوار كثير مع الاحتياط في الحررية (قوله وجهان الاكثر بن نم) وهذا ما قلناه من خبران عن النص ونقل في المنهاج تصحيحه عن المحققين والاكثر بن وجزم به العمري وغيره (قوله ومنزاع من لاجبة له هل تستجر وجهان أو وجههما لاعلى ما اقتضاه كلام الشرح الصغير كقوله الاكثر بن (قوله وفيه نظر) ويجيب بان المنصوص انها تكفي وقال الحر دى انه متفق عليه (قوله بل بشرط أن يقول أشهد انه له وأنه ابنه) لانه قد يعلم خلاف ما سمع من الناس قال ابن أبي النعمان ولا بد من غير سؤال الحاكم مستند شهادته من تسمع أو يرى يدا أو تصرف فلو ذكر بيان قال أشهد بالتسامع ان هذا ملك زيدا أو أشهد انه ملكه لاني رأيت تصرف فيه مدة طويلة لم تقبل على الاصح لان ذكره يشعر بعدم جزم الشاهد وواقعه ماسيا في في الدعوى من انه لو صرح في شهادته بالملك بأنه يعتمد الاستصحاب تقبل شهادته كالتقيل شهادة الرضا على انتصاص التدي وحوكمة الحلقوم قال شيخ الاسلام والوجه كقوله الزركشي حله لعل به ان في السلم وللجميع بين ما اقتضاه ماسر قبل القضاء على الغائب من ان ذكر المستند من سماع وغيره قاذع على ما اظهره ذكره ترددي الشهادة فان ذكره لتقوية أو كفاية حال قبلت شهادته

وأبو علي بن أبي هريرة والطبري وروحه بن الصباغ وقطع به البيضاوي ومعه النووي وقوام واختاره وقال الجوزي أقوى وأصح واختاره الثاني لا به قال أبو اسحق وأقضى به القفال ومعه الامام والمال والعمادى والبغوي والصميمي والجاسري وأبو حامد الطبري وهو المرجع في الحرر واليه المال في الصغير قال صاحب المدة هذا ظاهر المذهب والقوى على الاول للحاجة ويشترط في الاستفاضة السماع من جميع كثير يقع العلم والظن القوي خبرهم ويؤمن توطؤهم على الكذب ولا يعتبر فهم المدة والحرية والتد كورة ولا يكفي قول عدلين نعم لو أشهداه شهد على شهادتهما ولو سمع رجلا يقول لا أخوه اني وصده الآخر أو قال أنا ابن فلان وصده فلان قال كثير من الاصحاب يجوز أن يشهد به على النسب وقال الامام والغزالي وغيرهما لا يجوز وانما يشهدان على الاقرار قال الرافعي في الصغير وهو الظاهر واليه يميل في الكبير ولو استلحق مبيداً وبالفاو وسكت كذلك الحكم والشهادة على الملاء المطلق يبنى على ثلاثة أمور اليد والتصرف والتسامع ولا سمع الشهادة على أسبابه بالتسامع الآتي الميراث فانه شهادة على الموت ما ليد فلا تقيد بمجردها جواز الشهادة بالملك ولكن تجوز الشهادة باليد اذ اذ أرفق يده مدة طويلة أو قصيرة وان كان الناس يسمونه الى غيره والتصرف الجرد كالتد الجردة ولو اجتمع اليد والتصرف فان قصرت المدة فكالتد الجرد وان طالت تجوز الشهادة بالملك ولو انضم اليها الاستفاضة ونسبة الملك اليها جاز بلا خلاف وأما الاستفاضة الجردة فهل تجوز الشهادة بها على الملك وجهان أقربهما الى المطلق الاكثر بن نعم وهو المفهوم من تعليق الحارثي والظاهر المنع ما ينضم اليه اليد والتصرف مدة طويلة وكلاهما مدة قليلة وهو المحكي عن نصه في حمله واختاره القاضي والامام والغزالي وهو الجواب في الرقم والمرجع في الحرر والصغير والمفهوم من سياق الحارثي وعلى هذا لا يثبت الملك بشهادة الاعبي بالتسامع لانه لا يرى اليد والتصرف ويشترط في جواز الشهادة المبنية على اليد والتصرف ان لا يعرف له منازع عليه ومنزاع من لاجبة هل تعتبر وجهان والمرجع في طول مدة اليد والتصرف العادة ولا تقدر بل المعتبر مدة يحصل فيها غلبة الظن والقول في عدد الخبرين وامتداد المدة كما سبق في النسب قال ابن كج ويجوز الشهادة على اليد بالاستفاضة وفيه نظر لان مكان مشاهدة اليد ولا يكفي في الشهادة المبنية على التسامع أن يقول سمعت الناس يقولون انه لفلان وكذا في النسب بل يشترط أن يقول أشهد انه له وأنه ابنه ولا فرق في الشهادة على الملك باليد والتصرف والاستفاضة بين العفار والعبد والوثوب وغيره اذا تميز الشهود به عن أمثاله والتصرف المعترف في الباب تصرف المالك من السكنى والدخول واخراج والدهم والبناء والبيع والفسخ والرهن والاعارة والابارة ولا يكفي التصرف مرة واحدة اذا طالت المدة واعلم ان المتمدن شروط الوقت وتفاصيله تثبت بالاستفاضة كاصل الوقت لكن تبعاً لاستقلاله لا فتبع (قوله واليه يميل في الكبير) قال في الرضا وهذا قياس ظاهر اه وهو المتمدن (قوله) فانه شهادة على الموت وقدم ثبوته بالتسامع (قوله جاز بلا خلاف) وان قصرت المدة (قوله أقربهما الى الميراث) اطلاق الاكثر بن نعم الخ هذا هو المتمدن وهو الصحيح عند المحققين والاكثر بن كافي المنهاج (قوله وهل يعتبر وجهان) أو وجههما (قوله وفيه نظر) وفي النظر نظر لان ما قاله ابن كج هو المنصوص بل قال طردي

ولان ذكره يشعر بعدم جزم الشاهد وواقعه ماسيا في في الدعوى من انه لو صرح في شهادته بالملك بأنه يعتمد الاستصحاب تقبل شهادته كالتقيل شهادة الرضا على انتصاص التدي وحوكمة الحلقوم قال شيخ الاسلام والوجه كقوله الزركشي حله لعل به ان في السلم وللجميع بين ما اقتضاه ماسر قبل القضاء على الغائب من ان ذكر المستند من سماع وغيره قاذع على ما اظهره ذكره ترددي الشهادة فان ذكره لتقوية أو كفاية حال قبلت شهادته

(قوله وتقبل شهادة الايحي) لان الاعتداء في اجور الشهادة فيه استفاضة على السماع والا يحمى فيه كاي صير (قوله بل هو اولى) لانه يجوز
الحلف على خط الابد دون الشهادة (قوله وان كان المقصود واحدا) لان الشهادة توجب ما تضمنه من مقصود وغيره وقصر هاما لك على
الوكالة فقط اعتبارا بالمقصود منها في الفصل الثالث في تحمل الشهادة (٤٤٩) وأدائها (قوله فان دعي المتحمل فلا يجيب)

وتقبل شهادة الايحي فيما قبل فيه الشهادة بالاستفاضة اذ المصلحة الى اشارة وتعيين بان يكون الرجل معروفا
بالاسم والنسب الا في الاختلاف في النسب الاعلى ككونه هاشميا وعلويا وغيرهما فيشهد الايحي بنسبه
الاعلى وصوري في النسب الا في بان يصف الشخص ويقول الرجل الذي اسمه كذا وكنته كذا وحقه
ومصلاه ومسكنه كذا ابن فلان بن فلان ثم يقيم الرجل ينسأ حوى على انه الذي اسمه كذا وكنته كذا
واسوقه ومصلاه ومسكنه كذا وصورة في الملك ان يشهد في دار مروقة انها القلان بن فلان وما يجوز الشهادة
به اعتداء على الاستفاضة يجوز ان يحلف عليه اعتداء على بل هو اولى ولو شهد شاهدان بان فلان بن فلان
وكل فلان بن فلان بكذا فانه يكون شهادة بالوكالة والنسب وان كان المقصود واحدا كالجهد بن في بيع
وصداق في نكاح فانه يكون شهادة بالبيع والنكاح والصدأ بالتمن والصدق والاحول الذي يرى الواحد
اثنين لتقبل شهادته في العدم ومن ضعف بصره بحيث يدرك الاشخاص ولا يعرف الصور لا تسمع شهادته
فيا يحتاج الى البصر فان كان يعرفها بعد القرب وشدة التأمل سمعت

في الفصل الثالث في تحمل الشهادة وأدائها ما لم يتحمل ففرض كفاية في النكاح والاقار وروايات التصرقات
المالية ولو امتنع الكل أو لم يطلب التحمل من اثنين وهناك غيرهما لم يتعينا وحيث يجب فذلك اذا حضره
الحمل فان دعي المتحمل فلا يجيب الا ان يكون الحمل معذور بمرض أو كائن مخدرة أو داء القاضي
ليشهد على ما ثبت عنده فيجب ان دعي من دون مسافة العدوى ثم ان تطوع بالتحمل والاداء فقد احسن
وان طمع في شيء من مال المشهود له لاداء الشهادة لم يجز وان طمع لاتبائه الى القاضي فله ان يأخذ أجرة المكون
ونفقة الطريق ان كان بآتيه من مسافة العدوى أو فوقها ولو كان مع في البلد لم يجز الا اذا كان ضعيفا يحتاج الى
المركب وما دفع للمركب ونفقة حاز ان يصرفه الى غرض آخر وعنى كالأجر على فقرا شرا وقال اشترك
نوابه فله الصرف الى غيره وفي تعليق الشيخ أبي حامد ان الشاهد لو كان فقرا يكس قوته يوما ويوم وكان في
صرف الزمان الى اداء الشهادة ما يشغل عن كسبه لم يزمه الاداء الا اذا بذل المشهود له قدر كسبه في ذلك الزمان
ولو طلب أجرة لتحمل الشهادة فله ذلك تعين ولم يتعين الا اذا أتاه الحمل فلا أجرة وكسبه الصكوك فرض كفاية
ولا يلزمها ما اذا تعين ان لم يرزقه الامام من بيت المال ويدعي أن لا يتحمل وبه ما منع من الضبط كجوع
وعطش وشبههما واذا أتاه من لا يجوز الشهادة عليه كسبي ومجنون لم يلتفت وان أتى بكاتب انشئ على خلاف
الاجماع فكذلك وبين فساد وان انشئ على خلاف فيه بين العلماء ولا يعتقد هو بقيت شهادته فيه
وينقله الى الحاكم وقت الحاجة ليحكم باعتدائه ولو رأى كلمة مكرهة ومعاداة فله الضرب عليها وان أغفل

أه متفق عليه (قوله بل هو اولى) الا ترى انه يجوز الحلف على خط الابد دون الشهادة
في الفصل الثالث في تحمل الشهادة (قوله فان دعي المتحمل فلا يجيب) أي لا يلزمه اجابة داعيه (قوله وان
طمع في شيء من) الى قوله لم يجز لانه يؤدى ما هو فرض عليه لا يستحق عليه عوضا (قوله ولو طلب أجرة
ليتحمل الشهادة الخ) وفاقا أداء هابان الاخذ للاداء بورث تهمة قوية مع ان زمنه سيرا لا تقوت به منفعة
منقومة بخلاف زمن التحمل (قوله وكسبه الصكوك فرض كفاية) للحاجة اليه في حفظ الحقوق وقادته
الذكرا لا يجوز الاعتداء على الخطوط وحدها (قوله وبين) أي المتحمل فساد (قوله فله الضرب عليها)
أي بنحو سكتها (قوله وان أغفل) أي ترك الكاتب ما الخ

(٥٧ - (انوار) - ثاني) عنده أو حكمه لا يجيب ونرى بينهما وبين القاضي كما قاله ابن حجر بان
الشهادة عليه تعنى عن كسبه بخلاف ما هنا وانما كان فرض كفاية للحاجة اليه في حفظ الحقوق ولما ظهر في التذكري ان لم يجز الاعتداء
على الخط وحده (قوله ولا يلزمها ما الخ) لطول زمه كافي التحمل

ما لا بد منه لعقده وإن رأى سطر انقصا شغله بخط أو خطين فاذا قرأ الكتاب على الشياطين وقال اعترق بما
 فيه أشهد به عليك فقال لا ثم أجلس أو يلى كفى للتحمل ولو قال لا الأمر اليك أو أن شئت وكأني لم يكف
 واذا سمع اقرارا بدين أو طلاقاً وصحقت فيه الشهادة به ولا يقول ولا يكتب أشهدني بذلك ويكتب الشاهدني
 كتاب التحمل اسمه واسم أبيه وجده ويجوز أن يترك اسم الجد ويترقى إلى جد أعلى لشهرته ولا يكتب
 الكنية إلا أن يكون فيمن يشاركه في الاسم والنسب وإذا أشهدته القاضي على سجله كتب الشهادة على
 اغضاء وحكمه بما فيه ولا يكتب الشهادة على اقرار الختم وإن حضره إلا نشاءه والاولى في كتابة الدين المبرجل
 أن يقر صاحبه أولاً بأن يقول ما الذي لك على هذا إذا قال كذا لم يجز إلا فيقرر المدين وفي السلم يقرر المسلم
 أولاً وأما الاداء فان لم يكن في الواقعة إلا شاهدان بأن لم تحمل سواهما ومات الباقي أو وجنوا أو فسقوا
 أو غابوا لم يجزهما الاداء لو شهد أحدهما وامتنع الآخر وقال لبدعي احطب مع الشاهد عصى وكذا الشاهدان
 على رد الوديعة لولا اللودع احلف على الرخصا وهذا يدل على أن التمين العادة لا تخلو عن صرر قال
 الطبري في المنخص ولو لم يكن في الواقعة إلا شاهدان كان الحق بما يثبت بشاهد بين زمة الاداء والافلا
 ولو كان في الواقعة شهود فلا اداء فرض كفاية لكن لو طلب من اثنين تيمنا ولا فرق بين أن يكون التحمل
 عن قصد أو اتفاقا بان وقع بصره عليها فيجب الاداء ولو جوب بشرط الاول أن بدعي من مسافة قريبة
 وهي أن يكون في البلاء وفي مسافة العدوى فان دعي من البعيدة وهي ما فوق ذلك لم يجب الثاني أن يكون
 عدلا فان كان فاسقا وكان فسقه مجمعا عليه ظاهرا أو خفيا حرم عليه الشهادة فسد الحق والجواب وإن كان
 مجتهدا فيه كشرط البيلز مه أن يشهد وأن كان يرى القاضي التفسير به رد الشهادة وإذا كان أحد
 الشاهدين عدلا ولا آخر فاسقا فسقا مجمعا عليه لم يلزم العدل الاداء إن كان الحق لا يثبت بشاهد بين الثالث
 أن لا يكون مدعوا برأى وغيره عمارخص ترك الجملة فان كان مدعوا لم يجب قاما أن يشهد على شهادته
 وأما أن يثبت القاضي اليمن يسمع شهادته ولو كان خافا من سلطان جاز أن مدعوا قاهراً ومن فتنة عامة لم
 يجب الاجابة والمخدرة كالرض وغيره المخدرة يلزمها الحضور والاداء وعلى زوجها انذار ولو كان القاضي جازا
 أو متعتا فهل يلزمها الحضور والاداء وجهان أرجحهما ثم حيث يجب فلا يرقى الشاهد ارفاقا ط إن كان في
 صلاة أو حرام أو على طعامه أو شأ خيرا أن يفرغ ولا يعمل ثلاثة أيام ولو شهد فردا القاضي شهادته فعلة الفسق
 فطلب أن يشهد له عند قاض آخر تلزمه الاجابة ولا يلزمه عند ذلك لقاضي ولودعي الاداء الشهادة عند أمير
 أو وزير فالرجح في شرح الباب أنه لا يلزمه والمرجع في الروضة أنه يلزمه اذ اعلم أنه يصل به إلى الحق ولودعي
 أن يشهد عند متوسط بين الخصمين فان لم يلزمه حكم المتوسط لم يلزمه الاجابة وإن التزم وجب كافي الحكم
 وإذا امتنع الشاهد من ادائها بدو به حياء من المشهود عليه قال القاضي حسين عصى ولا تقل شهادته
 في شيء أصلا حتى تشوب روافقه ما قبل ان المدعي لو قال للقاضي لاني عند فلان شهادة متعنت من ادائها بلا عذر
 فاحضره الشهادة تلزمه لانه فاسق بالامتناع وهذا كله في حقوق الآدميين وأما في حقوق الله تعالى فلا يجب
 الاداء كإسراءات إلا أن يكون فيه إيجاب حد على آخر كالوشهد ثلاثة بأزنا ولو امتنع هو منهم حد القذف
 فلا يجوز له التوقف عن الاداء وإذا أتى القاضي شاهد لاداء الشهادة أقدمه عن يمينه فان كانت شهادته بثبوت
(قوله شغله بخط أو خطين) للثلاثة ادع عليه ما يضره **(قوله ان يقرر صاحبه أولاً)** لانه لو سأله ولا للمدين
 وأقر فقد ينكر صاحبه الاجل فيقع في النزاع **(قوله يقرر المسلم أولاً)** لانه لو سأله المسلم أولاً ولا فقد ينكر
 السلم ويطلب المسلم بمادفعه اليه **(قوله وان كان يرى القاضي التفسير به)** لانه قد يرى قوله تنخير
 اجتاده **(قوله أو متعتا)** ولا يضمن أن ترد شهادته تمتعاً بغيره بذلك **(قوله فلا يرقى)** الرق والارهاق
 الجملة **(قوله والمرجع في الروضة أنه يلزمه الخ)** وهو المعقد

(قوله والاولى في كتابة)
 الدين المؤجل أن يقرر
 صاحبه أولاً لانه لو سأله
 المدين أولاً وأقر فقد ينكر
 صاحبه الاجل فيقع في
 النزاع **(قوله وفي السلم يقرر)**
 المسلم أولاً خوفاً من أن
 ينكر السلم ويطلب بمادفعه
 لوسأله صاحبه أولاً وأقر
(قوله وان كان يرى القاضي)
 التفسير به لانه قد يتغير
 اجتاده ويرى قبولها
(قوله أو متعتا) أي طالبا
 زلته **(قوله فلا يرقى)**
 قال في القاموس اسم من
 الارهاق وهو أن يعمل
 الانسان على ما لا يليق به
 والكسرو والجهلة

(قوله اذا استأذن القاضي ليصني اليه) فقد لا يسمعه فقل هو شاهدته قال الماوردي وصيغة اذن القاضي أن يقول لم تشهدون ولا يقول اشهدوا (قوله ذاهلا) أي عاقل في الصحاح ذهل عن الشيء نسب وغفل عنه (الطرف الخامس في الشهادة على الشهادته) (٤٥٩)

(قوله ولا يقبل في حدود الله تعالى) لأن ميناها على البرء ما أمكن (قوله الاول أن يستعربه الاصل) أي يلغس منه رعاية الشهادة وحفظها لأن الشهادة على السبادة تباية فاعتبر فيها الاذن أو ما يقوم مقامه كما يعلم بما يأتي (قوله ولا أتأمر) في الصحاح المرة الشك والامتناع في الشيء الشك فيه وكذلك التقارى فيه (قوله الثاني أن يسمه أن يشهد عند القاضي الخ) لانه انما يشهد عند القاضي ونحوه بعد تحقق الوجوب (قوله والشهادة عند المحكم كالشهادة عند القاضي الثالث أن يبين سبب الوجوب فيقول اشهد ان فلان على فلان كذا من قرض أو من مبيع أو ارش جناية فيجوز الشهادة على الشهادة وان لم يشهد عند القاضي ولم يوجد منه استعراء ولو أقر فقال فلان على القم بين السبب ولم يكن بحضور القاضي ولم يستعربه جاز التحمل لان الشهادته تعتبر فيها ما لا يعترف الاقرار وله اقبل اقرار القاضي والغفل والجهول ولا تقبل شهادتهم ويجب على القرع عند اداء الشهادة أن يبين جهة التحمل فان استعراءه قال اشهد ان فلانا شهدا وشهد عندى ان فلان على فلان كذا واشهدنى على شهادته وان لم يستعربه بيناه شهادته عند القاضي وأما حاضر اوانه استند المشهود به الى سبب ولا يقول اشهدنى لانه كذب ولو لم يبين السبب وكان من يعرف ذلك جاز أن يكتفى بقوله اشهد على شهادة فلان بكذا ولو استقصاه القاضي فله أن يصبر على الجواب الاول ويستحب أن يسأله القاضي بأي سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الاصل فان لم يحجب حكم القاضي وكذا في كل موضع لا يجب الجواب ويشترط أن يكون الاصل صفات الشهود فلا يصح التحمل على شهادة فاسق أو كاف أو عبد أو مومي أو عدو ولو تحمل والاصل صفات الشهود ثم طرأ الموت والغبية أو المرض أو الجنون أو العصى لم يؤثروا طرأ الفسق أو العداوة أو الردة ثم تقبل شهادة القرع مادام الاصل (قوله اذا استأذن القاضي الخ) لانه قد لا يسمعه فقل هو شاهدته واعلم ان صيغة اذن القاضي هي أن يقول لم تشهدون ولا يقول اشهدوا (قوله ذاهلا) أي عاقل (الطرف الخامس في تحمل الشهادة الخ) (قوله ولا يقبل في حدود الله تعالى) لأن ميناها البرء أي الدعوى ما أمكن (قوله ان يستعربه الاصل) أي يلغس ويطلب منه رعاية الشهادة وحفظها (قوله لا أتأمر) أي لا أشك (قوله جاز أن يكتفى بقوله الخ) لحصول العرض (قوله وان طرأ الفسق والعداوة الخ) لان هذه الاحوال لا تهجم دفعة فتورث ريبه فيها مضى

في كتاب اخذ وتأمله فإذا سألته للشهادة استأذن القاضي ليصني اليه ولو شهد قبل استئذنه القاضي وسؤاله صحت لكن لو شهد قبل استئذنه وقال القاضي كنت ذاهلا لم أسمع لم يستعربها ويستحب أن يكون المصطلون ثمانية لانهم يعميت اثنان ويغيب اثنان ويرى اثنان فيشهد اثنان (الطرف الخامس في تحمل الشهادة على الشهادة وهي مقبولة في غير عقوبات الله تعالى من الاموال والعقود والقسوخ والسكاح والطلاق والعنق والرضاع والولادة وعيوب النساء والوقف على الجهات العامة والخاصة وفي القصاص وحدا القذف ولا يقبل في حدود الله تعالى وانما يجوز التحمل اذا عرف ان عند الاصل شهادة جازمة لم تخفى ثابت ولمعرفة أسباب الاول ان يستعربه الاصل بان يقول أنا شاهد وأنا أشهد بكذا وأشهدك أن أشهدك على شهادتي بكذا أو أشهد على شهادتي بكذا أو يقول اذا استشهدت على شهادتي فقد أدنت لك في ان تشهد ولو سمع اسما يقول فلان على فلان كذا الا على صورة الشهادة فلا يجوز للسامع أن يشهد على شهادته وكذا القول عندى شهادة بكذا أو عندى شهادة جازمة ولا يجوز ومنعاً وشهادة أتقنها ولا أتأمرى أو لا أشك فيها بشرط تعرض الاصل لفظ الشهادة فلو قال علم أو أجزم أو أستيقن لم يكتف كالوا في الشاهد عند اداء الشهادة بهذه الالفاظ فانه لا يحكم بها ولا يشترط أن يقول اشهدك على شهادتي وعن شهادتي لكنه أتم لان الاول تحصيل والثاني اذن في الاداء له أثر ولهذا القول بعد التحمل لا تؤدعى امتنع الاداء واذا حصل الاستعراء لم يمتنع التحمل عن استعراءه بل لكل من سمع ذلك الاداء وان لم يستعربه الثاني أن يسمعه يشهد عند القاضي ان فلان على فلان كذا فله أن يشهد على شهادته وان لم يستعربه ولم يحكم الحاكم حتى عزل أو مات ولم يزول ان يشهد على شهادته عند قاض آخر والشهادة عند المحكم كالشهادة عند القاضي الثالث أن يبين سبب الوجوب فيقول اشهد ان فلان على فلان كذا من قرض أو من مبيع أو ارش جناية فيجوز الشهادة على الشهادة وان لم يشهد عند القاضي ولم يوجد منه استعراء ولو أقر فقال فلان على القم بين السبب ولم يكن بحضور القاضي ولم يستعربه جاز التحمل لان الشهادته تعتبر فيها ما لا يعترف الاقرار وله اقبل اقرار القاضي والغفل والجهول ولا تقبل شهادتهم ويجب على القرع عند اداء الشهادة أن يبين جهة التحمل فان استعراءه قال اشهد ان فلانا شهدا وشهد عندى ان فلان على فلان كذا واشهدنى على شهادته وان لم يستعربه بيناه شهادته عند القاضي وأما حاضر اوانه استند المشهود به الى سبب ولا يقول اشهدنى لانه كذب ولو لم يبين السبب وكان من يعرف ذلك جاز أن يكتفى بقوله اشهد على شهادة فلان بكذا ولو استقصاه القاضي فله أن يصبر على الجواب الاول ويستحب أن يسأله القاضي بأي سبب ثبت هذا المال وهل أخبرك به الاصل فان لم يحجب حكم القاضي وكذا في كل موضع لا يجب الجواب ويشترط أن يكون الاصل صفات الشهود فلا يصح التحمل على شهادة فاسق أو كاف أو عبد أو مومي أو عدو ولو تحمل والاصل صفات الشهود ثم طرأ الموت والغبية أو المرض أو الجنون أو العصى لم يؤثروا طرأ الفسق أو العداوة أو الردة ثم تقبل شهادة القرع مادام الاصل (قوله اذا استأذن القاضي الخ) لانه قد لا يسمعه فقل هو شاهدته واعلم ان صيغة اذن القاضي هي أن يقول لم تشهدون ولا يقول اشهدوا (قوله ذاهلا) أي عاقل (الطرف الخامس في تحمل الشهادة الخ) (قوله ولا يقبل في حدود الله تعالى) لأن ميناها البرء أي الدعوى ما أمكن (قوله ان يستعربه الاصل) أي يلغس ويطلب منه رعاية الشهادة وحفظها (قوله لا أتأمر) أي لا أشك (قوله جاز أن يكتفى بقوله الخ) لحصول العرض (قوله وان طرأ الفسق والعداوة الخ) لان هذه الاحوال لا تهجم دفعة فتورث ريبه فيها مضى

جهة التحمل فان الخ) ليكون مؤدباً على الوجه الذي يحمله فيعرف القاضي أو المحكم محتهاً وفسادها لان الغالب على الناس الجهل بطريق التحمل (قوله ولو لم يبين السبب وكان من يعرف ذلك جاز الخ) لحصول الغرض (قوله ولو تحمل والاصل صفات الشهود ثم الخ) لان ذلك لا يوقع ريبه فيها مضى (قوله وان طرأ الفسق والعداوة الخ) لان هذه الاحوال لا تهجم دفعة واحدة فتورث ريبه فيها مضى وليس

للمتهمان قبل ضبط فينقلب الى حالة التحمل (قوله وقال في الروضة والصواب ان المرض لا يلحق بالانغماء الخ) ولا نسوي فيه كلام ذكره طبع الاسلام مع جوابه في شرح الروض وأقره (قوله ولا تقبل للشهادة اذ من الرجال الخ) لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل لا ما يشهد به الاصل ونفس الشهادة ليست بمال وطلع عليها الرجال غالباً (قوله ومن الاعذار الغيبة الخ) فلا تسمع مع محور الاصل بخلاف الرواية لان باها اوسع وهذا التقبل من المبدأ (٤٥٣) بخلاف الشهادة ولان الشهادة على الشاهد انما جازت للضرورة ولا ضرورة معنا وليس هذا

تكرار مع ما مر ان موت الاصيل وجوبه وانغماءه لا يمنع شهادة الفرع لان ذلك في بيان طريق العذر وهذا في سرخ الشهادة على الشاهد ذكره في الاسنى والتحقق (قوله دون مايم الاصل والفرع الخ) فلا تسمع معه شهادة الفرع كذا يحكي في الروضة قال في الاسنى اخذ من كلام ابن الرفعة وهذا باطل فان مشاركة غيره لا يخرج منه عن كونه عذراً في حقه ولو حصل المشقة وحضر وادعى قبلت شهادته وهو حسن قاله في الاسنى قال ابن حجر واعتزله الاسنوي وغيره بانه قد يحصل المشقة لنحو صدق دون الاصل ويرد بان الحمل حاجة ومع شمول العذر لها ينفى كونه محل حاجة كما هو ظاهر اهـ (قوله ولو شهد فرع على أصل وفرع على آخر لم يتم النصاب) لان شهادة الفرع تثبت شهادة الاصل ونفس الشهادة ليست بمال (قوله دون مايم الاصل والفرع) لان الحمل محل حاجة مع شمول العذر لهما هذا هو المعتمد خلافاً لشيخنا الانصاري وغيره (قوله من الابتدال) هو ضد الصيانة كذا في القاموس (قوله لم يتم النصاب خطأ) لان الفرع انما ثبتت شهادته الاصل (قوله على كليهما كفى) لانهما شهدا على قول اثنين (قوله لوز كوهم) أي لوز كواي الفروع الاصل وهم الخ (قوله الفروع لصدق الاصل) لانهم لا يعرفونه وبه فارق المبين مع الشاهد على شهادة اصلين كل على كليهما كفى) لانهم شهدا على قول اثنين صار كالوشهد على مقرين (قوله ولو وصفوهم بالمدة الخ) لان الحاكم قد يعرف جرحه لوساؤه ولا يسهل باب الجرح على الخصم (قوله لكن لوز كوهم الخ) لانهم غير متبين فيها (قوله ولو شهدا اتان في واقعة وزكى أحدهما الثاني لم يقبل) لانهم شهدا في واقعة وزكى أحدهما الثاني لم يقبل ولا يشترط أن يتعرض الفروع لصدق الاصل (قوله لا يعرفه) (قوله بخلاف الخلف مع الشهادة) حيث يتعرض لصدق لا يعرفه (قوله لا يشترط لواجتمع

كليهما كفى) لانهم شهدا على قول اثنين صار كالوشهد على مقرين (قوله ولو وصفوهم بالمدة الخ) لان

الحكم قد يعرف جرحه لوساؤه ولا يسهل باب الجرح على الخصم (قوله لكن لوز كوهم الخ) لانهم غير متبين فيها (قوله ولو شهدا اتان في واقعة وزكى أحدهما الثاني لم يقبل) لان التزكية من تخمة شهادته هنا والمزكى قائم بأحد شطري الشهادة فلا يصح قيامه بالثاني (قوله ولا يشترط أن يتعرض الفروع لصدق الاصل) لانه لا يعرفه (قوله بخلاف الخلف مع الشهادة) حيث يتعرض لصدق لا يعرفه (قوله لا يشترط لواجتمع

أصل وفرع أصل آخر فقدم عليه ما في الشهادة كالأول كان معناه لا يكتبه يشهد له بشيئ مما صاحب الاستقصاء في الطرف السادس في الرجوع عن الشهادة (قوله لكن لا تقبل تلك الشهادة متى أعادها) سواء كانت في عقوبة أو غير ذلك لأن الحكم لا يدرى أمد قوا في الأول أم في الثاني فينتفي عن الصدق (قوله فإن قالوا بذلك أقض) (٤٥٣) (الح) لأنه لم يستحق رجوعهم ولا بطلت

أهليتهم وإن عرض شك وقد زال قال الأذرى ويشبه أن يقال يرجع في ذلك إلى الجهاد القاضي فان لم يكن عند ربيعة حكم وإن دامت أو دلّت قرينة على تساهل فلا قال البلقيني ويبيّن أن ما لم يكن سبب التوقف هل هو لك طرأ أم لا سطر لم يكن فان ظهر له حكمه فان قالوا لك طرأ لم يكنه فان ظهر له ما لا يؤثر عند الحاكم حكمه أو لا فلا (قوله) فان كان قبيل الاستيفاء وهو ما استوفى (أذليس) هو ما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع وإن كان قصاصاً وسقط أو حداً لله تعالى فلا تستسقط بالشبهة (قوله وقيل لا شيء على الشهود) لأنه البائن وروى مع كالمسك مع القاتل (قوله ولو رجع الزك كون مهمهم زهمهم القصص أو الدية) لأنهم الحلو القاضي إلى الحكم المقتضى إلى القتل (قوله) وغرما مهر المثل بخامه نظر إلى بدل البضع المفقوت بالشهادة إذا نظرت في الألفاء إلى المتلف لا إلى ما قام به على

الأصول والفروع عنه لأن معرفة العدم الفطر في الحكم ولو كان لعاشدان حاضر وغائب فشهد الحاضر عن نفسه ومع آخر على شهادة الغائب لم تستمع قطعاً قال البغوي في التعليق ولو قرأ القاضي السجل على قوم ولم يشهدهم على ذلك جاز أن يشهدوا به لأن إقرار القاضي بالقضاء كالإشهاد حتى لو قال نساء هذه البلدة طوائف أو عبيدهم أحار حكم بالطلاق والعناق (الطرف السادس) في الرجوع عن الشهادة ترجع الشهود إن كان قبل القضاء فيمتنع القضاء وهم فسقة يستبرؤون إن اعترفوا بالعدم لأن الناس مؤاخذه قوله في إسقاط شهادته وإن قالوا غلطنا لا يسبقون لكن لا تقبل تلك الشهادة متى أعادها ولو كانت الشهادة بالزنا وحده القذف وإن قالوا غلطنا ولا يقبل شهادتهم إلى التوبة والاستبراء ولو قال الشهود للقاضي بعد الشهادة توقف في الحكم وجب التوقف فان قالوا بعد ذلك أقض فاعلى شهادة تناجز له القضاء لملاعادة الشهادة وإن كان الرجوع بعد القضاء فان كان قبل الاستيفاء وهو ما استوفى وإن كان قصاصاً وسقط أو حداً لله تعالى فلا وإن كان عقد من العقود أسمى نكاحاً كان أو غيره وإن كان بعد الاستيفاء كان تحذر تداركه كالوشهد بالقتل فاقض ثم رجعوا وقالوا تعمدنا أو علمنا أنه يقتل بقولنا فعلهم القصاص أو الدية المغلظة موزعة على عدد دمهم وكذا لو شهدوا بالزنا وقتلوا وعلى المحسن بالزنا فرجعوا وعلى البكر الجدرمات أو بالسرقة قطعاً أو بالقذف والشرب جلد ومات ولو لم يمت في الجلد ولم يورث ما وجب الحكومة والأرض عزروا وإن أوردوا وجب الرجوع للقاضي دون الشهود وقال تعمدت وجب القصاص أو الدية المغلظة في ماله ولو رجع القاضي والشهود زهمهم القصاص فان قالوا أخطأنا أو عني على مال قاذية متصفة نصفها عليه ونصفها عليهم ولو رجع الولي وحده علمه القصاص أو الدية ولو رجع مع الشهود في زهمهم القصاص أو الدية بنصفه نصفها عليه ونصفها عليهم وقيل لائق على الشهود ولو رجع القاضي معهم زهمهم القصاص أو الدية أو لئلا تلتزم على القاضي وتلتزم على الولي وتلتزم على الشهود ولو رجع الزك كون مهمهم زهمهم القصاص أو الدية أو بأغار بها على القاضي ورجع على الولي ورجع على الشهود ورجع على الزك كون حيث قلنا وجب القصاص على الشهود فذلك إذا قالوا تعمدنا أو علمنا أنه يقتل بشهادتنا فان قالوا أخطأنا أو لم نعلم أنه يقتل بقولنا وكان عني عليه ذلك صدقوا بيمينهم ولا قصاص وقد مر في أول الخراج في مراتب السبب وحيث وجب على الزاج عقوبة من قصاص أو حد دخل التزير فيها وجب له عجب واعترف بالتمدد عزروا بخلافه ولو شهدوا بطلاق بائن أو رضاع محرم أو فسخ بسبب وقضى القاضي به أم رجعا لم يرتفع الفرق وغرما مهر المثل بخامه كان قبل الدخول أو بعده مفوضة كانت أو غيرها ولو شهدوا بالطلاق ورجعوا قامت بنته على أنه كان بينهما رضاع محرم أو شهدوا بأنه مطلقها اليوم ورجعوا قامت بنته على أنه كان مطلقها بالأمس ثلاثاً لئلا يمسها ولو شهدوا بطلاق رجعي ورجعوا ولم يراجعها الزوج وجب الغرم وإن راجعها فلا غرم ولو جدد نكاحها بعد ما مات لم يسقط الغرم وكذا في الطلاق البائن ولو شهدوا بعقوبة عبد ورجعوا

في الطرف السادس (في الرجوع عن الشهادة) (قوله وهو ما استوفى) أذليس هو ما يسقط بالشبهة حتى يتأثر بالرجوع وبه فارق القصاص وما عطف عليه (قوله وقيل لائق على الشهود) وهو المتمدد فلا رد لئلا لأنه البائن وروى مع كالمسك مع القاتل (قوله لم يرتفع الفرق) لأن قوله ما في الرجوع محتمل والقضاء

المستحق سواء دفع الزوج إليها المهر أم لا بخلاف نظيره في الدين لا يفرمان قبيل دفعه لأن الحيولة لها قد تحققت (قوله ولم يراجعها الزوج وجب الغرم) قال البلقيني وهذا غير معتمد والأصح القصد اتهم لا يفرمان شيئاً إذا أمكن الزوج الرجعة فتركتها ما احتار به قال شيخ الإسلام وقد توقف فيما قاله لأن الامتناع من تدارك دفع ما عرض بجماعة العبر لا يسقط الضمان كالرجوع شاه غيره بل يدفع ما مالها مع التمكن منه حتى مات قال ابن حجر وتمكنه من الرجعة لا يسقط حقه واقعه وبما عاين به أجاب عن قول البلقيني (قوله ولو شهدا بعقوبة ورجعوا

مردم چه وقت بوقت الشهادة
والبيعة فيها بوقت الشهادة
كأهله الروائي عن ابن
القاص وهو يجوز على ما
إذا اتصل بالحكم لانه
وقت نفوذ العتق وبه عبر
المأوردى على أحد
الوجهين تأنيها اعتبار
أكثر قيمته من وقت
الحكم إلى وقت الرجوع
(قوله ولورجع الكل
فالنرم على الفروع فقط)
لأنهم يشكرون شهادة
الاصول ويقولون كذا
فيها قلنا والحكم وقع
شهادتهم (قوله ولورجع
شهود الاحسان أو أوالح)
وان تأخرت شهادتهم عن
شهادة الزنا والتعليق اذ لم
يشهدوا في الاحسان بما
بوجب عقوبة على الزاني
وانما وصفوه بصفة كمال
وفي الصفة لم يشهدوا بطلاق
ولا عتق وانما أثبتوا صفة
والصفة شرط لاسباب والحكم
انما يضاف الى السبب لالى
الشرط على الاصح هذا
ما صححه في الروي تبعا
للقوى وهو المتعمد في
الاسنى والتحفة خلافا
للأسنى رجاعة (الطرف
السابع) في مسائل متفرقة
(قوله فلا يخصم ان يحتال
من الحيلة أي يسأل (قوله)
واذا شهد مرتد فردت
شهادته ثم أسلم وأعادها
قبلت شهادته في الحال) ان

غراما بقيته ولم يطل العتق قنا كان أو مدبرا أو مكتابا أو أم ولدا أو معلقا بصفة تولو شهدها ابتدئ أو استلاد
ورجعا فلا نرم حتى يموت السيد وكذا لو شهدا بتطليق طلاق أو عتق بصفة ثم رجعا ولو شهدا أنه
وقت كذا على كذا من جهة عامة أو خاصة ورجعا غراما بقيته ولا يبطل الوفاء وان لم يتعن بداركة
وهو الاموال أعيانها ودونها فاذا شهدا بمال ورجعا غراما ولو شهدا على أحد الشرطيين أنه عتق
نصيبه مورا ورجعا غراما بقيته كلها ولو شهدا بالقتل الخطأ ورجعا غراما بالعاقلة ولورجع شهود الفروع
غرموا ولو رجع الأصول فكذلك ولو رجع الكل فالنرم على الفروع فقط ومهما وجب الغرم فان وقع
الحكم بالعدد المتعبر في المشهود به بلا زيادة ولا نقص كالأحكام بالقتل أو العتق برجلين ورجعا غراما بالسوية
وان رجع أحدهما غرم النصف ولورجعه في الزنا باربعة ورجع واحد غرم ربع العدة وان زادوا على العدد
المتعبر كما إذا شهد بالقتل أو العتق ثلاثة أو بالزنا خمسة ورجع الكل غرموا بالسوية وان رجع البعض فان ثبت
العدد المتعبر كثنين في القتل وأربعة في الزنا فلا غرم على أحد وان لم يثبت المتعبر كما إذا رجع من الثلاثة
أو الخمسة اثنين فيزول الغرم على المتعبر وحصة الناقص من المتعبر توزع على الزاجعين بالسوية ففي صورة
الثلاثة نصف الغرم على الزاجعين مناصفة وفي صورة الخمسة ربع الغرم عليهما كذلك وهكذا اذا كان الكل
ذكورا أو أنثى كان رضاعا أو نحوه فان كانوا ذكورا أو أنثى لم يزدوا على العدد المتعبر كرجل وامرأتين
في رضاع أو مال فاذا رجعا فعلى الرجل نصف الغرم وعلى كل امرأه أو ربعه وان زادوا على المتعبر فان كان
المشهود به عايشة ثبت النساء المنفردات كالرضاع وشهدا ربع نسوة ورجعا فعليه ثلث الغرم وعليهن
ثلثاه وان رجع وحده فلا شيء عليه وان رجعت امرأتان فلا شيء عليهما وان لم يثبت من كالأموال وشهد
رجل وأربع نسوة ورجعا فغرم عليه والنصف عليهن ولورجع النسوة وحدهن فنصف الغرم
عليهن ولورجعت اثنتان فلا شيء عليهما ولو رجع الفروع وحدهن فنصف الغرم
ويخص الغرم بشهود التعليق (الطرف السابع) في مسائل متفرقة من فتاوى القفال ولوقال الشهود
لا تعرف حدود الضعيفة أو بعضها وتعرف عينا فاعلى الحكم الذهب معهم البها وبعت نائبة ليسمع شهادتهم
على عينا وليس عليهم حفظ الحدود كائس عليهم اسامى أو باب جيران الضعيفة واذا شهد الشهود على
الافلاس فلا يخصم ان يحتال ويقول للمعا كم سلمهم من أين له القمص الذى ليس له والسنديل والحكم كاحتال
كذلك حتى يعلم انهم من أهل الخبرة وكذا لو كان الافلاس بن مبيع فيقول للشاهد أى شئ كان ذلك المبيع
أى شئ فعل به وبذلك يعرف أنه من أهل الخبرة ولو شهد واعلى القمص بالعتق فلا يقبل ما لم يبينوا من أى
وجه استفاد المال واذا شهد مرتد فردت شهادته ثم أسلم وأعادها قبلت ولو شهد على عمه يقتل موجب
للقتل أو بالزنا وهو محصن وهو وارثه لم يقبل لانه متهم بجرمه وان كان له شهادة على زيد بن عبد الله
الصباغ والشاهد يعرف ان في تلك الناحية رجلا يسمى زيد بن عبد الله الصباغ فليس له ان يشهد عليه
لا يرد يمحتمل (قوله غراما بقيته) أى وقت الحكم لانه وقت نفوذ العتق الموجب لها (قوله وان لم يتعن
تداركه) مرتبط بقوله سابقا فان تعدد تداركه (قوله فكذلك) أى غرموا أى الأصول (قوله على
الفروع فقط) قال في الروضة لأنهم يشكرون اشهاد الأصول ويقولون كذا بنا بما قلنا والحكم وقع بشهادتهم
(قوله ولورجع شهود الاحسان) أى مع شهود الزنا وشهود وجود صفة التعليق مع شهود التعليق (قوله فلا
شئ عليهم) وان تأخرت شهادتهم على الزنا والتعليق أما شهود الاحسان لم يشهدوا بما يوجب عقوبة
على الزاني وانما وصفوه بصفة أو ما شهدوا بالصفة فلا شيء عليهم ولو شهدوا بعتق وانما أثبتوا صفة فقط هي شرط لاسباب
والحكم انما يضاف للسبب لا للشرط كذا في التحفة (قوله ويخص الغرم بشهود التعليق) أى وبشهود الزنا
اذا رجعا أيضا (الطرف السابع) في مسائل متفرقة (قوله ان يحتال) من الحيلة (قوله وأعادها قبلت)

في غيبته أو بعد موته بان هذا أعلى زيد بن عبد الله الصباغ كذا الآن يزيد ما يجاز به من الصفات ولوسمع رجلا يقول بعت دارا من فلان ولم يقل أكثر من ذلك لا سمع للسامع ان يشهدا كثر مما سمع ولا تنفع هذه الشهادة ولوسمع رجلا قال لأخو بعتك داري بكذا وقال الآخر اشترت والسمع لا يعرف تلك الدار ولا عرف لدارا أصلا فلا يجوز للسامع ان يشهدا أنه باع داره ممنوع لكن يشهدا في سمعت هذا يقول لهذا بعتك داري بكذا وقال الآخر اشترت أو يقول باع هذا دارا أضافها الى نفسه منه ان يكن في بلد المدعي عليه دار بالصفة التي ادعاها المدعي سلت اليه لان قوله بعتك داري ينصرف الى الدار التي له وقد ثبت ذلك بالينة

وان كان في بلدة داران لا يثبت به شيء الا اذا ميز بان سمع قال بعتك الدار التي في محلة كذا والمدعي ادعى كذلك وشهد الشاهد كاسم وكانت الاخرى في محلة أخرى فيحكم بها المدعي ولو ادعى المدعي عليه في الصورة الاولى بان في دارين أو كان في ذلك اليوم داران وأقام به بيعة فكلو كانت لداران وان لم يبق فكلو كانت لدار واحد وإذا أراد ان يشهد على رجل أنه هو الاصل فلا يسمه ذلك مالم يكن عرف أباه وأمه أو ما بان رأي في بلدة أو تزوج بحرة وتحدث بنهما ولد فاما اذا دخل رجل غريب بلدة أو أقام به سنين ولم يعرف ان أبوه كاتار قيقين أو سون فلا يجوز ان يشهدا به هو الاصل ولو اشهد محيوس في بيت ظالم على اقراره بمال أو غيره لبعض الظلمة أو تقدم مظلوم باعوان الظلمة اليك بقر بمال الظالم فالتسحب ان لا يشهد ولا يكتب وان كتب يكتب بحال والحاد اذا شهد يشهدا به كان مع جمع من الاعوان أو في بيت ظالم وادعى المقر أنه كان مكرها أو يصدق بيمينه وكذا اذا باع ضيعة من ظالم ولو اشترى عبدا ودابة يبلد أو حمله الى آخر ما شئتني وأشهد المشتري شاهدين على ذلك ليرجع بالحق الى البائع فلا تسمع هذه الشهادة لانه لا يدري ان المشتري ذلك العبد أو الدابة أو غيره مما ولا يعا بالصفات لو وضوا لان العبد يشبه العبد والدابة تشبه الدابة وانما يقع التمييز برأى العين بان رآه الشاهدان وقت البيع والشراء أو وقت الاستحقاق أيضا فيشهدان بان فلانا اشترى عبدا وقبضه ودفع الثمن وجاءه رجل واستحق ذلك العبد بعينه من يده باقاة بالينة على استحقاقه وقد تصور ذلك بان يشهد شهودا للشراء على شهادتهم بان هذا العبد اشتراه فلان من فلان ومحب القرعان المشتري الى حالة الاستحقاق فيشهدا ان المستحق هو الذي أشهد هما فلان وفلان على شهادتهما بالبيع من فلان وقد تصور في الحضرة ان يشهدا فلان بان عينا قد استحققت من يده فلان بالينة بمشده نا وكان قد شهدا نا فلان وفلان على شهادتهما بالبيع اشتراهما فلان فيفرض يشهدا وليس موضع قبيل شهادة الفرع مع شهادة الاصل مع الا في هذه الصورة والاحتياط لمن يشترى شيئا ويجعله الى بلد آخر ان يشهد قوما يصعبونه الى ذلك البلد حتى يشاهدوا الاستحقاق ان استحق وشهدوا اذا رجعوا ولو شهد هؤلاء الشهود وعند الاستحقاق بان المشهود عليه قد اشتراه من فلان وهو يعلمه قدم بينة المشتري على بيعة الاستحقاق ولو لم يشهدوا بالملك ولا بانهم رأوا الشيء في يده مائة مائة لا تقبل الشهادة الا بقبوت الاستحقاق واذا ضمن مالا ودفع وانكر المضمون له القبض وطالب به المضمون عنه فبسع لضمان ان يشهدا به استوفى الحق الذي يدعي ولا يقول منى وكذا لو وكل في بيع ثوب فباعه الوكيل وسلم الثمن الى الموكل وجاء الموكل بدعي الثوب على المشتري فلو وكل ان يشهد بالملك للمشتري أو بالشراء ولا يقول اشترى منى ولو وكل متزوج ان يمتن من رجل وليس على التوكيل شاهد غير أب الوكيل وابنه جار ولو تنازع الزوج والزوجة في النكاح فقال الزوج

أى في الحال ان كان قبل الردعد لانه لم يبق بعد اسلامه احتمال و به فارقت سائر المعاصي (قوله ولا يسم) أى لا يجوز من الوسم وهو الطاعة (قوله مالم يكن عرف أباه وأمه الخ) واعلم ان الولد ما يتبع الام والوسون فاشترط معرفة كون الام وحدها حرة كاف واقفا علم (قوله ولا يعا) أى لا يبالى (قوله معا) أى في هذه الصورة وذلك لان كتابنا الشهادتين لا تقيد على الانفراد كما لا يخفى (قوله قدم بينة المشتري) لان مكان انتقال

(قوله وشهد أبو وهب على التوكيل لم يقبل شهادتهما) لانهما متمان بنبوت الولاية لتوكيل وطريقه أن يشهد بالملك أو الشراء المشتري كما
 (قوله ولو شهدوا به أوصى إلى فلان أو إلى فلان) لما أوصى من المساهلة حيث تصح بالجهول ونحوه بخلاف الوقت (قوله ولو شهد وأعلى رسل
 الخ) وفيه كلام ذكرته أول الأقرار (٤٥٦) (قوله لمن فتاوى البغوي ولورجع الشهود إلى قوله نقض الحكم) هذا

إذا لم يتصل القضاء بالقول
 الاول قال اتصل به فيبني
 أن لا ينقض كما هو قضية
 كلام البغوي في الفتاوى
 (كتاب الدعوى والبيات)
 الدعوى لغة الطلب والخفى
 ومنه قوله تعالى ولم ما
 يدعون وجهها دعوى
 بفتح الواو وكسرهما
 كفتاوى وشرعا خبراء
 وجوب حق للمخبر على
 غيره عند الحاكم والبيات
 جمع بينة وهم الشهود سمو
 بها لانهم يبين بهم الحق
 وجعوا لا اختلاف أنوعها
 كما هو الأصل فيها قال تعالى
 وإذا دعوا إلى الله ورسوله
 ليحكم بينهم الآية وخبر
 الصحيحين لو يعطى الناس
 بدعواهم لادعى أناس دماء
 رجال وأموالهم ولكن
 الخمين على المدعى عليه
 وروى البيهقي بإسناد حسن
 ولكن البيينة على المدعى
 والخمين على من أنكر
 والمغني فيه أن جانب المدعى
 ضعيف لدعواه بخلاف
 الأصل فكيف الحجة القوية
 وجانب المتكرفوى باطل
 براهنه فاكثرت الحجة الضعيفة
 ولما كان مدار الخصومة

تزوجتكم من وكيل الاب وأنكر الاب التوكيل قبلت شهادتهما على التوكيل لانها لا تجزى الوكيل فنعوا
 تدفع عنه سرادوك ذلك الوكيل البائع التوكيل في البيع سمعت شهادتهما حيث نازعه قبض الخن وتسليم المبيع
 ولو قال اشترت الدار من وكيلك فلان ووفرت الخن عليه فيملك تسليمها إلى فاسكر الكالة وصدق الوكيل
 المدعى وشهد أبو وهب على التوكيل لم يقبل ولا يصح للشهود أن يشهدوا بأن فلانا اشترى الدار من فلان وهو
 يملكها الا اذا كانوا أو أذن ذلك في يده بحيث لو أرادوا أن يشهدوا بالملك ان وقع التنازع فيها لقد روادوا
 وشهدوا بان هذه الدار وقفها فلان وهو يملكها ولا تدري على من وقفها لم تسمع ولو شهدوا بأنه أوصى إلى فلان
 أو سمعناه قبل موته يقول اني أوصيت إلى فلان سمعت ولو شهدوا على رجل بأنه بالغ ولم يعنوا بأى وجهه بلغ
 سمعت من فتاوى القاضي حسين ولو قال رجل لست شاهدي في أمر كذا ولا شهدني فيه أحد ثم جاءه يشهد
 فيه لم يقبل وفي بعض شروح المختصر أنه لو قال ليس للفلان عندى شهادة فهو كالقول المدعى ليس لي شاهد
 وسياق هذا مفضل في الخمين من فتاوى البغوي ولورجع الشهود قبل القضاء ولم يعلم القاضي وقضى ثم أقر
 الشاهد بالرجوع أو شهد الشهود به نقض الحكم ولو كان الأصل في البلاء لكنه متوار لا يمكنه ان يرجع سمعت
 شهادة قاله رعد ولو ادعى على أخوان وكيلك باع مني كذا فأنكر فإن أراد إثباته بشاهد وبين قال القاضي
 لا يمكن والقول للمدعى عليه بيمينه وقال البغوي ان أنكر الوكيل لا يجوز إثباته بشاهد وعين وان أنكر
 البيع فيجوز ردها هو الاسم ولو ادعى دارا أو قام بيته وعدلت فأقر المدعى عليه لا حرقه قبل الحكم فان
 علم القاضي أنه تمتعت في الأقرار فله الحكم بتلك البينة لا إعادة في وجه المقر له وان لم يعلم فلا بد من إعادة
 وجهه ولو اشترى عبدا وجهه إلى بلد آخر وباعه مفرح سوا خرج المشرى إلى بلد البائع وادعى أنى عليك
 كذا ممن عن عبده سمعت مني وخرج سوا ولم يصفه ولم يمينه سمعت وإذا قال المواضع التي أثبت أساميا
 وحدودها في هذا الكتاب للفلان مع الأقرار ولا يجوز للسامع ان يشهد عليها ان لم يرقها ويجوز أن يشهد
 على أقراره بها ولو قال الدواب التي في بدي ملك للفلان فسمع من لا يعرف عددها ولا وصفها ثم ادعى المقر له
 عند القاضي دواب معينة وأقام بيته على أنها كانت في يد المقر يوم الأقرار وشهدا الأقرار شهدا كاسما
 لا تسمع شهادتهما الا أن يشهدا قبل ان يغيب عن بصرهما

كتاب الدعوى والبيات

والنظر في أطراف الاول في الرفع إلى القاضي وفي تمييز المدعى عن المدعى عليه الحق على الغير ان كان عقوبة
 الملك من المدعى إلى المشتري (قوله على التوكيل لم يقبل) لانهما يشهدان بنبوت الولاية لتوكيل لم يطمأ
 ان يشهد بالملك أو الشراء المشتري (قوله بأنه أوصى إلى فلان) أى جعله وصيه أو سمعناه الخ لان مبنى
 الوصية المساهلة لا ترمى بماتها بالجهول وبه تارق الوقت (قوله بأى وجهه بلغ سمعت) هذا اذا كان قاطنين
 مواقيت لم يذهب الحاكم في البلوغ ومع ذلك القياس انه لا بد من استفسارهما كذا في التحفة (قوله مفضلا
 الخمين) أى في كتاب الدعوى والبيات في الطرف الرابع في الاسرار الرابع (قوله نقض الحكم) سم ان اتصل
 القضاء بالقول فلا ينقض (قوله قل ان يغيب) أى المقرص بصرهما وذلك لا احتمال يملكها سدا ان غلب
 كتاب الدعوى والبيات

كالتقصص

على ستة الرفع إلى القاضي والدعوى والحواب والخمين والذكيول والبيضة ذكرها كذلك فقال والطرقي

أطراف الاول في الرفع إلى القاضي (قوله الحق على الغير) إلى قوله اذنه فلا يستقل صاحبه باستيفائه لعظم خطره كما هو التسامح والعلاق
 والحقه غيرهما من سائر القواعد الصوح ثم قال المادودى ومن وحده تعبر بأحد فقد كان في باديه بعيدة عن السلطان له استيفاءه
 وقال ان عبد السلام في أواخر قواعده لو أفرغ دبحيت لا يرى فيبني أن لا يمنع من القود لاسيا اذا انجز عن إثباته وقد تمت هذا أضاف استيفاء

العصاص (قوله ولا فلا بد من الرفق) لم تكن من إخلاص بغير إثارة فتنة (قوله فلا الأخذ أيضا بالمرأفة) عليه هندسة من ماله ما يملكك
 ووليك بالعرف ولما مرها بالرفق وتولان فيها مشق ومؤنة وتضييع زمان وتعبين في أخذ غير الجنس تهدم النقد على غيره فلهذا إن الرفعة
 عن المتولى وأرق قال الأسوي وهو واضح قال الأذري وبني تقديم أخذ غير الحار به عليها احتياطا لليضاع قال البلقيني ولو كان الدين
 محجورا عليه بغير أو ميتا وعليه من فلا أخذ الاحتياط لخاصة أن علمها قال ابن حجر وإن لم يعلم احتياط (قوله فانه يصل إليه لا يكسر
 الباب وتعب الجدار يمكن ولا يضمن الخ) قال البلقيني ومجمله إذا كان الحرز للمدين وغير مرمي هو وإن لا يكون محجورا عليه بغير لتعلق
 حق الغريم به ومثله سائر ما يتعلق به حق الغير كإبراء وصية بمتعة قال الأذري قال القاضي ولو دلل أجنبيا لم يجز ولو دلل ضمن نفسه شيخ
 الإسلام وأقره (قوله فانه لا يؤخذ أن كان من جنس حقه فله غلبة) (٤٥٧) وظاهر كلامه كالشر حين والروضة أنه لا يملكه
 بمجرد الأخذ لكن قال

جمع غلبه بمجرد واعنده
 الأسوي وغيره قال وجوبه
 ان هذا الفعل إنما يجوز
 لمن يقبضه أخذ حقه بلا شك
 ولهذا قال الزوي وغيره
 ولا أخذ لكون رهنه حقه
 لمجرد وإذا وجد القصد
 مقارنا لأخذ كفي ولا
 حاجة إلى اشتراطه بذلك
 ولهذا قال الإمام فهد
 أخذ من حقه ماله وقال
 القوي فإذا أخذ جنس
 حقه ملكه اه ووافقه
 الأذري ثم قال يعني يملكه
 بقوله ويتصرف فيه أي بدلا
 عن حقه ويمكن أن يجمع
 بينهما بأن يحمل الأول على
 ما إذا كان الأخذ بغير حقه
 حقه بأن كان بصفة أو رفع
 أو هو كغير الجنس فيما يأتي
 فيه والثاني على ما إذا كان
 بصفة أو بصفة أو دون
 فينتزعه يملكه بمجرد أخذه

كل قصاص أو حد القذف فلا بد من الرفق إلى القاضي وإتيائه ثم استيفاء ما بذنه وإن كان مالا فإن كان عينا
 وقدر على استردادها خفية أو جهر فمن غير محرم يكتفئ استقل به والأفلا بد من الرفق وإن كان ديناً
 فإن كان من عليه مقر أو غير متع من الأداء طالب بوليس له أخذ شيء من ماله فإن أخذ فخصب وعليه رد فإن
 تلف منه مضمون فإن اتفقت أقماران لم يكن كذلك فإن لم يكن تحصيله بالقاضي بان كان منكر أو لا يئتمنه
 أخذ جنس حقه من ماله إن ظفر به ولا يجوز أخذ غير الجنس ما ظفر به وإن لم يجد الأخير الجنس فلا أخذه
 وإن أمكن تحصيله بالقاضي بان كان مقرا ومتع من الأداء ومنكر أو المستحق يئتم أو يرجو إفراره لو
 أضر وعرضت عليه الخمين فلا الأخذ أيضا بالمرأفة والاصح أن الحكم سوط بتعذر تحصيل الحق لا
 بتعذر الخصم فيكون القالب والشعر والتمتار والتمتار كالحاضر فينظر إلى تعذر التحصيل وعدمه ومضى جازله
 الأخذ فإن لم يصل إليه لا يكسر الباب وتعب الجدار يمكن ولا يضمن ما قوت كن لا يقدر على دفع الصالح إلا
 تألف مال فالتف لم يضمن ثم الأخذ أن كان من جنس حقه فله غلبه وإن لم يكن فلا ولكن يستقل بيده
 إن جهل القاضي بأخذه ولا يئتمنه الأخذ وإن كان عالما فلا يبيع إلا بذنه وإذا أراد البيع فإن كان الحق من
 جنس هده البلد فيبيع به وإن لم يكن بان ظفر بثوب والدين حقه فيبيع بنقد البلد يشتري به الحقة وحكي
 الإمام عن محقق الأصحاب أنه يجوز أن يشتري الحقة بثوب ولا يوسط النقد بينهما الأخذ مضمون في
 بدلا لأخذ شيء أو تلف قبل البيع أو التلف بتقصير أو دونه تلف من ضمانه ويبدأ إلى البيع بحسب المكان
 فإن قصر وتعت قيمته ضمن النقصان ولو ارتفعت القيمة وانخفضت وتلف ضمانه بالاكثر ولو اتفق رد
 العين لم يضمن النقصان ولو باعه وتلك ثمه ثم وفر المشتري الدين قال الإمام وجب أن يرد قيمة المأخوذ كإذا
 ظفر المالك بغير جنس الموصوب من مال الغاصب وأخذه وباعه ثم رد الغاصب الموصوب كان على المالك
 (قوله ثم استيفاء بذنه) أي القاضي لعظم خطرهما (قوله ما ظفر) أي مادام يظفر بجنسه (قوله الأخير
 الجنس) فلا أخذه ولو أمة للضرورة ثم يئتم بتقديم غيرها عليها احتياطا لليضاع وأعلم أنه بتعين النقد أن وجد
 (قوله فلا الأخذ أيضا بالمرأفة) غير فيولان في المرأفة مشق ومؤنة وتضييع زمان (قوله أن الحكم سوط) أي
 متعلق (قوله فله غلبه) أي أن كان الأخذ بصفة أو رفع من صفة حقه لا حيث يشاء كغير الجنس وإن كان
 بصفته أو دون فعله كجهد الأخذ على العتد (قوله ولكن يستقل بيده) وليس له غلبه وإن كان قدر
 حقه (قوله قال الإمام) أي قوله وهو القياس ومقال النووي والرافعي هو العتد وقارق الموصوب بان يملكه

كما قاله ابن حجر (قوله ولكن يستقل بيده) الخ لان الدين حاصل بمقتضاه
 سلطه على البيع لا الأخذ وليس له غلبه وإن كان قدر حقه (قوله فان كان عالما فلا يبيع إلا بذنه) قال البلقيني وله فيما إذا حصل مؤنة أو
 مشقة فوق العادة والأفلا بعد أن يستقل بالبيع كما يستقل بأخذه الجنس وغيره (قوله والمأخوذ مضمون في رد الأخذ) لأنه أخذ لغيره كالمستام
 بل أولى لعدم إذن المالك (قوله ضمانه) إلا أكثر من قيمته من حين أخذه إلى حين تلفه كالغاصب (قوله ولو باعه وتلك ثمه ثم وفر المشتري
 الدين قال الإمام) أي قوله ورد قيمة ما أخذه وباع كذا علل في الروضة قال في شرح الروضي بيع الأخذ هنا يملك البئ نازل من ماله دفع
 الغريم ومادام الموصوب يوافق المستحق والقيمة تؤخذ بالحيلة فإذا رد العين رد القيمة كإدفع القيمة بنفسه وهنا المستحق الدين
 فإذا باع وأخذ فيئتم أن لا يرد شيئا ولا يعطي شيئا قال وقد بحثه في الروضة بعد تلفه ما من عن الإمام

(قوله ولو كان حقه درهم محضاً وظفر بالمسكرة فله أخذها وتخلكها) لاتحاد الجنس مع إسقاط بعض حقه (قوله ولا ابتاع المسكرة بها تمسكاً) للربا ولا منساوياً أي وقيمتها كتركها هو الغالب للإجماع بالغير (قوله فلا تزنان يصحده حقه) يحصل التفاضل وان اختلف الجنس ولم يكن من الثقلين للضرورة فان كان له عليه دون مالا خر عليه ينفذ من حقه بقدره (قوله وكما يجوز أخذ مال الغير من المباحداً) قال في شرح الررض وشرط ذلك ان يظفر بمال الغير وان يكون غريم الغير جاحداً ومتمتعاً ايضاً قال وظاهر كمال بعثهم انه يلزم له اخذ ان يعلم الغريم بما اخذ من مال غريمه (٤٥٨) حتى لا يطالبه الغريم بمسكه كحظر ظاهر قال ابن حجر ولا يلزمه اعلام غريم الغريم

رد قيمة ما أخذ وباع قال الرافعي والنووي ويبنى أن رد الموفّر عليه لا لا يؤخذ وهو القياس وليس للأخذ الاتصاف بما يؤخذ ولو اتفق ضمن أجره مثل ولا يأخذ أكثر من حقه ان أمكنه الاقتصاد عليه ولو زاد ضمن الزيادة وان لم يتمكن بان لم يظفر بالابتاع تز بدقيته على حقه فلا يضمنه الا بالتمدي واذا كان المأخوذ أكثر من الحق وكان ما يجزأ باع بقدر حقه ويرد الباقي اليه هبة أو هدية وان كان لا يجزأ كالعبد والثوب وقد رد على بيع البعض بحقه باعه ويرد الباقي هبة أو هدية وان لم يقدر عليه باع الكل واخذ من نفسه قدر حقه يحفظ الباقي الى أن يرده ولو كان حقه درهم محضاً وظفر بالمسكرة فله أخذها وتخلكها ولو كانت مسكرة وظفر بالصباح فله أخذها ولا يجوز تملكها ولا ابتاع المسكرة بها تفاضلاً ولا تساوياً ولو كان يبيع الصباح بالذنا يروان لم يكن غالب التقدير يشتري بها المسكرة وتملكها ولو ثبت لشخصين لكل منهما على الآخر مثل مالا خر عليه تقاسا ولو لم يتقاسا لمانع ويحسد أحدهما حق الآخر فلا تزنان يصحده حقه وكما يجوز أخذ مال الغير المباحداً والمماثل يجوز لأخذ من مال غريمه كما إذا كان له بدعي عمرو دين ولعمرو على بكره مثله جائز بدأخذ مال بكره ماله على عمرو ولا يمنع من ذلك رد عمرو وإقرار بكره بذلك ولا يجوز بكره استحقاقاً بدعي عمرو ولو جحد دينه وله عليه مك بدعي آخر مقبوض وشهود المك لا يملكون القبض فله أن يدعي ذلك ويقع البيعة ويقفه بدنه الآخر بخاتمة المدعي يخالف قوله الظاهر أومن يدكر أمر أخفايا والمدعي عليهم من يوافق قوله الظاهر أودعي أمر أخفايا فإذا ادعى زيد ديناً في ذمة عمرو وأوعينا بدهوا أنكر فز يدهو الذي يخالف قوله الظاهر لا أنظر الظاهر براءة ذمة عمرو وفراق يده عن حق غيره وعمرو الذي يوافق قوله الظاهر فز يدمدع وعمرو مدعي عليه ولو أسلف الزبجان قبيل الدشول واختلفا فقال الزوج أسلفنا معا والنكاح بماله وقالت الزوجة بل بالترتيب والنكاح مرتفع فالزوج هو المدعي لان التساق الذي يدعيه خلاف الظاهر والترتيب بوائمه قال قول قولها وإذا خلعت حكمك برتفاع النكاح ولو قال الزوج أسلف قبلي فلا نكاح ولا مهر وقالت معا ومما يحلها فقوله في الفراق يلزمه وفي المهر القول قوله بيته لان قوله يوافق الظاهر فهو المدعي عليه والأمناء الذي يصنفون بإيمانهم مدعون

الذين صاروا زناً منزلة دفع الغريم والمخسب مادام باقيا فهو المستحق والقيمة إنما تؤخذ بالحيولة فتأمل (قوله) تفاضلاً للربا (قوله) ولا منساوياً أي وقيمتها كتركها هو الغالب لا لضرار المأخوذ منه (قوله) وان لم يتقاسا لمانع) وسيجيء ذكر المانع في أو كتاب الكتابة في فصل لو باع السيد المكاتب الخ (قوله) يجوز الأخذ من مال غريمه (أي) ان لم يظفر بمال الغريم وشرط أن يكون غريم الغريم جاحداً ومتمتعاً ايضاً ولا يلزم الأخذ اعلام الغريم بما أخذه من غريمه ولزم اعلام غريم الغريم بما أخذ من غريمه ان الغريم يأخذ منه ظناً ليعظم من مال الغريم بما أخذه منه (قوله) ولا يمنع من ذلك رد عمرو (أي) رده ما قره بكره الواو في قوله وإقرار بكره بذلك للحال (قوله) ولا الأمناء الذين الخ) لانهم يزعمون الرد الذي هو خلاف الظاهر وإنما اكتفى منهم

وصدقت بينهما على الثاني لانها ترك السكوت لان الزوج يزعم سقوط المهر فإذا سكت ولا يئنه جعلت ناكته وحلف هو وسقط المهر (قوله) ولا الأمناء الذين يصدقون بإيمانهم مدعون) لانهم يدعون الرد مثلاً وهو خلاف الظاهر ولكن اكتفى بإيمانهم لانهم أثبتوا أيديهم لغرض المالك وقد اتهمهم فلا يحسن تكليفهم بينة الرد أو ما على القول الثاني فهم مدعي عليهم لان المالك هو الذي لو سكت ترك قال ابن حجر واستشكل بان الوديع اذا ادعى الرد أو التائب بخالف قوله الظاهر مع ان القول قوله ورد به بدعي أمر ظاهراً هو بقاؤه على الأمانة ويرده ما في الروضة وغبرها ان الأمناء الذين الخ اه

ولكن

(قوله وقد يكون الشخص مدعيًا ومدعى عليه كافي التحاليل) لاستواءهما في الطرف الثاني في الدعوى (قوله فإربع أن تكون معلومة) لأن المصروف أصل الأمر وإجمال الحق إلى المشتق وذلك يستدعي العلم (قوله فيشترط ذكر جنسه ونوعه) فلا يكفي إطلاق النقد وإن غلب به صرح الماردى وغيره وقار في البيع ونحوه بأن زمن العقد يقيده صفة الزمن بالغالب من النقود ولا يتعبد ذلك بزمن الدعوى لتقدمه عليها (قوله أن اختلفت القعية بهما) إما إذا اختلفت قعية النقد (٤٥٩) بالصحة والتسكير فلا يحتاج إلى إثباتهما

ولكن اكتفى بإثباتهما ولو كانت لم ينقسمت وقد يكون الشخص مدعيًا ومدعى عليه كافي التحاليل في الطرف الثاني في الدعوى ولما شرط الأول أن يكون المتدعيان مكلفين الثاني أن يكون المدعى عليه معينا الثالث أن لا يناقض دعواه وقد سبق الشكل مشروحا في القسامة ولو ادعى أن المار التي في يد فلان ملكي ورتها من أبي ثم ادعى في اليوم الثاني أنها ملكي ورتها من عمي وأشترتها منه أو من فلان لم تسع الثانية وطلت الأولى أيضا للناقضة لأن يلق ويقول ورتها من أبي ورتها من عمي ثم رتتها وأشترتها منه أو بأحدهما فلان وأشترتها منه ولوقال ما أنفق فلان مالي ثم رجع وادعى أنه أنفق ماله لم تقبل الرابع أن يكون المدعى به معلوماً فإن كان المدعى قد افشترط ذكر جنسه ونوعه وقدره وأنه صحيح أو مكسر إن اختلفت القعية بهما ومطلق الدينار ينصرف إلى الدينار الشرعي فلا حاجة إلى ذكر زنه وإن لم يكن قد فأن كان عينا يضبط بأصناف كالحبوب والحيوان والياب فيصنفها بصفات السلم ولا يشترط ذكر القعية أن بقيت مثلية كانت أو متقومة وان تلت فأن كانت مثلية وكذلك وإن كانت متقومة فيشترط وإن ادعى سيفا أو لجاما على فيشترط ذكر قعية الذهب أن كان على بالذهب وبالسهم أن كان على بهما وأن ادعى دراهم أو دنانير مفضوشة قال الشيخ أبو حامد وغيره يقول مائة درهم من نقد كذا قيمتها كذا دينار أو مائة دينار من نقد كذا قيمتها كذا درهم قال الرافعي والثوري وكذا هو جواب على أن المفضوش متقوم فأن جعل مثليا وهو الأصح فينبغي أن لا يشترط القعية وقطع في شرح الباب بما قاله الشيخ وغيره ويشترط في العقار أن يشرع لناحية والبلد والقاحلة والسكة والحدود ولو كان مشهورا لا يشترط فلا حاجة إلى التحديد وغيره ولينبغي ذكر بعض الحدود كذا في الإذعان في بلد آخر كما جرى في الغالب واستثنى من اشتراط العلم صور أحدها أن تطلب المقوضة الفرض من الزوج الثانية أن يدعى على وارث أن مورثك أوصى لي بشيء أو شيء لأن الوصية بالمجهول صحيحة الثالث أن يدعى على آخر أنه أقر له بمجهول كشيء أو ثوب بلان الأقرار بالمجهول نافذ وبشهادة الشاهد على لفظه لا على المقربة الرابعة أن يدعى أن له طرفي ملك غيره أو حق أجزاء الماء فلا يحتاج إلى إعلام قدر الطريق والجري ويكتفي لصحة دعواه بتحديد الأرض التي فيها الطريق والجري وصحة الشهادة المترتبة عليها ولو أحضر ورقه قسور دعواه فيها وقال ادعى ما فيها أو ادعى ثوبا بأصنافه المذكورة فيها في الاكتفاء به لصحة الدعوى وجهان ولوقال هذه المار التي في يد فلان يلزم تسليمها لي ولم يقل هي لي استفسره القاضي بأي جهة شراء أم كراء أم رهنًا وقد سبق في القسامة في دعوى الغائب وفي الطرف السادس من أدب القضاء أن القاضي يستصل بالعين لثبوت بدعيهم لغرض المالك فلا يلحق تكليفهم بالينة في الطرف الثاني في الدعوى (قوله أن يلقى) أي يجمع بين كلاميه (قوله فينبغي أن لا يشترط القعية) وهو المعقد لحوازم المعاملة بها (قوله كاسر في الغائب) في أوائل الطرف الثالث من كتاب الدعوى على الغائب ومر الكلام في إلحاشية هناك (قوله وجهان) المعقد منهما الاكتفاء به إذا قرأ على القاضي (قوله وفي الطرف السادس من أدب القضاء إلخ)

لا يشترط القعية) وهذا هو المعتمد في الاستي والتحقق وجميعه الأذرع لجواز المعاملة بها (قوله أحدهما أن تطلب المقوضة الفرض من الزوج) لأنها تطلب من القاضي أن يفرض طاهرا يصور منها البيان ومثله التمتع والحكومة والرضخ (قوله ويكتفي لصحة دعواه بتحديد الأرض إلخ) قال ابن حجر إن لم يصرح بقية جهة منها عليه يعمل إطلاق الهروى عدم وجوب التعبد بدأى ذكر قدر ما استحقته والا وجب بيان قدره وعليه يعمل إطلاق غيره وجوبه (قوله في الاكتفاء به لصحة الدعوى وجهان) الظاهر منهما كإشارته إلى الركني الاكتفاء بذلك إذا قرأ القاضي أو قرئ عليه

وكتفسير وهو ما اذا اهل وصفا فان اهل شرطا فلا يجوز ان يستفصل ولو ادعى ادعاهم بمجهولة لا يسميها
القاضي ويقول له بين الاقل الذي تتحققه ولو ادعى ان بولبوصف لم يسم ولم يستفصل ولو قال كراس ولم يصفه
قال القفال باسمه القاضي بالاخذ بالاقل قال الراعي والنوري والاخذ بالاقل من صفة الثوب لوجهه ولو
ادعى مالا معلوما واقام شاهدين شهدوا على اقراره ببيع او قال ادعى ان له عليه مالا لا ينسل قدره لم يسم
الشهادة وكذا لو شهد ان يصب عبد او ثوب ولم يصفه الشرط ان يسم ان تكون مازمة ان يقول لي
في ممتة كذا من الدين او في يده من العين يدره الاداء او التسليم ولا يشترط ذكر كسب المال لان الاسباب
كثيرة الا في دعوى الرقبة وقد سبق في القبط فلو قال وعبي كذا او باعني لم يسم حتى يقول ويذكر
التسليم الى لانه قد يبيع ويبيع وينقصهما قبل القبض والزام وهذا اذا كانت الدعوى لتحصيل مال فان
كانت لدفع منازعة فلا يشترط التعرض للتسليم فلو قال هذه الدار لي وهو يمنعها بممتة الدعوى ولا يشترط
ان يقول لي يده لانه يجوز ان ينازعه وان لم يكن في يده واذا ادعى ولم يقل للقاضي مره ما يخرج عن حتى
اوسله جواب دعواه اقول يطالبه القاضي بالجواب ويجهان اعمهما عند ابن الصباغ ثم روي في الروضة
واعمهما عند القاضي في سعيد الهروي لا وهو المرجح في الصغبر والمقهور من لفظ الحاي وتعليقه وعلى
هذا اطلب الجواب شرط آتو له دعوى ويشترط ان تعرض لعلم المدعي عليه حيث يختلف على في العلم
وسيا في كيفية التعليف مشروعا ولا يشترط لصحة الدعوى ان يعرف بينهما عاقله او معاملة ولا فرق
فيه بين طبقات الناس فيصح دعوى الدني على الشر غير المال والنكاح وكذا دعوى المعروف والتحت
وسر ذوى الاقدار الى التعاقب وتخليفهم ليغتوا بواشي لجهة ترك التعليف السادس ذكر الثاني ان اقر للمدعي
للمدعي عليه وابعاه منه ولو اخذ منه بيينة مطلقة ثم ادعاه بالخو ذمنا وغيره فلا حاجة الى الثاني ولو اقر بان
هذا العبد كان فلان ثم ادعاه واقام البينة على الشرامنه ولم يوقت جاز ولو قال هذا العبد لفلان ثم ادعى
الشرامنه برمان لا يمكن ذلك لم يسم ولو قال متصلا اشرت منه او قال بعده برمان يمكن الشراء اشرته
منه سمعت ولو قال هذا العبد لفلان لاسق لي فيه ثم بعد مدة قام البينة على الشرامنه قبل حتى يقول انه اشتراه
منه بعد الاقرار ولو قال جيع ماني بدي فلان ثم قال لعبد انه لم يكن في بدي يوم الاقرار صدق وعلى المنزلة
البينة السابع ان تكون دعوى الدم والنكاح والرضاع والزنا والسرقة مفصلة وتقتضي الكل غير النكاح
و يشترط فيه التفصيل والتعرض للشرط سواء ادعى ابتداء النكاح او دوامه فيقول نكحتنا بولي
وشاهدني عدل ورضاهان اعتبر ورضاهو يشترط وصف النكاح بالصحة وصف الولي والشاهدين بالعدالة
وقياس وجوب التعرض لسائر الصفات المعتبرة في الاولياء ولا يشترط تعيين الشاهدين والولي ولا التعرض
لعدم الموانع كالردة والعدة والزوجة والرضاع والمصاهرة ولو كانت المدعاة مائة فيشترط التعرض للجزع
الطول وخوف العنت ولا يشترط التعرض لعدالة السيد وسوته لان المكاتب زوج امته ويشترط في
الشهادة على النكاح التفصيل للشرط في دعواه قال القفال في الفتاوى ويشترط ان يقولوا بعد التفصيل
قال الماوردي الدعوى الناقصة ضربان ضرب نقصان صفة وضرب نقصان شرط قالوا كقوله لي عليه ألف
درهم لا يصفها فيجب ان يسأله عنها ولا يجمعها على الغالب من تعدل البدوان كان اطلاقها في البيع محمولا عليه
لحواز كونها من غيره قال واما نقصان الشرط فيتوقف من السماع حتى يبتدئ المدعي بذكره ولا يذكرة
فيطرحها والفرق ان نقصان الصفة لا يتردد ذكره بين محمة وفساد جازم له اعنه ونقصان الشرط يترددين
ذلك فلم يجوز ان يسأله عنه (قوله روي في الروضة) وهو يعتمد لانه الفرض من الحضور هناك وانشاء
الدعوى (قوله ذوى الاقدار) أي صاحب الفتي (قوله لعدم الموانع الخ) اذا اصر عليه (قوله عن الطول)

فسأله القاضي ولا يحمل على
الغالبين فقد ابلد الفرق
ان نقصان الصفة لا يتردد
ذكره بين محمة وفساد جاز
سؤل الصفة ونقصان الشرط
يتردد بين ذلك فليجوز ان
يسأله عنه (قوله قال الراعي
والنوري والاخذ بالاقل من
الثوب لوجهه) أي لوجه
للاخذ بالاقل من صفة ثوب
عينه عنده (قوله ولو ادعى
مالا معلوما واقام شاهدين
الخ) لان من شأن البينة
ان تبين ما شهدت به ولانه
يعتبر موافقة المدعي في
دعواه وليست كالاقرار
اذ يشترط بهيما لا يشترط
فيه قل في الاسي (قوله
اعمهما عند ابن الصباغ
ثم روي في الروضة)
وتبع في الرض وأقر في
شرحه قال العلم بانه الفرض
من الحضور وانشاء الدعوى
(قوله فيصح دعوى الدني
على الشريف) وان
شهدت قرائن الحال بكذبه
كان ادعى ذنى واستحجار
امبرأ وقمى لقلب دوايه
كسب بته (قوله ولو قال
متصلا اشرته منه او قال
الخ) لان العادة جوت بانه
يراد به انه كان فلان وقد
اشرته منه كقوله قال هذه
دار فلان فقال متصلا
اشرته بتماني كات داره

ولا

وقد اشرته بتماني (قوله ولا التعرض لعدم الموانع كالردة الخ) لان الاصل عدمها ولكن نعتها (قوله)

قال القفال في الفتاوى ويشترط ان يقول الخ) كذا، قل في الروضة عنه وأقره وضعه في الرض قال في شرحه وكأنه قاله عن اقرارها

بما حيث لا يشترط التفصيل لكن ذلك في الشهادة الأقرار بالسكاح وهذا لا ينافي مع نفسه السكاح وبينهما فرق ظاهر فالوجه (أنه صحيح مأمول به (قوله فاقض لما ذكر في السكاح) من أنه لا بد أن تفصل فتقول زوجتي منه ولي بحضور شاهدين عدلين ورضائي إن كانت ممن يعتبر رضاها (قوله نعم لا يشترط التفصيل في الأقرار الضمني) كقولها طلقني لأن قولها طلقني أقرار بالسكاح ضمنه إذا اطلاق لا يكون إلا بعد السكاح (قوله فيجمل) أي قول الرافعي ومتابعيه على ذلك أي على الأقرار الضمني أي على أقرار الرجل قال الأذري إذا ذهبت البعوى بالسكاح فهل يشترط في صحة الأقرار به التفصيل السابق في البعوى فيه خلاف (٤٦١) جاريها إذا أقر الرجل بالسكاح والاصح أنه

لا يشترط وهو الوجه في التفصيل في الشهادة المتابعة وفاقا قال الرافعي ومتابعوه والأقرار بالسكاح يكفي فيه الإطلاق فإن أرادوا به أقرار المرأ بالسكاح فغناض لما ذكر في السكاح وإن أرادوا به دعوى الأقرار بالسكاح والشهادة به فلا وهكذا صور في الكبير ونسبها إلى الوسيط ونسبته إليه خط صريح فإن الغرض إلى رحمة الله عليه قد صوره في الوسيط في أقرار المرأ بالسكاح لا في دعوى الأقرار بالسكاح نعم لا يشترط التفصيل في الأقرار الضمني كقولها طلقني فيجمل على ذلك ولو قال رجل فلان زوجتي ولم يفصل وصفته المرأ والأجبر كني ولو أنكرت الله على عليها بالسكاح وسلفت فله بالسكاح في الحال ولا يجوز له التزوج باشتهاؤا لا يثبت ولا يبرع سواها ما لم يلقها ويبرع عليه أما على التأييد ولا يشترط التفصيل في دعوى العقود من البيع والهبة وغيرها ويشترط ذكر الصحة ودعوى السكاح تارة تكون على المرأ الباغية وتارة على وليها الجبر وتارة عليها إذا ادعى على واحد منهما وحلف عليه البعوى على الآخر وتحليفه ولا تسمع على الصغيرة ولا على غير الجبراء كلًا وأخبره لأنه لا يقبل أقراره ولو شهد أن هذه الزوجة مطلقة من زوجها بثلاث حلفات لم تسمع حتى يذكر كلف الزوج لاختلاف الفقهاء في الصريح والكسوة والمكبرات أول يقترن فان سكنت وأصر عليه أقامت البينة وإن أنكر وقال من الحقوق كالصداق والنفقة والمهرات أول يقترن فان سكنت وأصر عليه أقامت البينة وإن أنكر وقال ما تزوجتكم لم يكن ذلك خلافا ولا أقرارا بالفرق فيقيم البينة عليه ولو رجع عن الإنكار وقال غلظت قبل رجوعي فإن لم يكن بينه وحلف فلا شيء عليه وله أن ينكح أشتهاؤا ليس طاهرًا إن نكح زوجا غيره وإن ادفع السكاح ظاهر أشتهاؤا لم يمت ويبنى إن رفق الحاكم به حتى يقول إن كنت نكحتها فهي طالق ليحل لها السكاح وإن نكل الرجل حلفت واستحقت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولدا أنها متكوكة وإن الولد منه وأنكر السكاح والسبب صدق بيته وإن قال هو ولي ولم يقل منك أقال وليس من غيرك فلا شيء عليه والوالد وإن قال هو ولي منها وجب المهر وإن أقر بالسكاح لزمه المهر والنفقة والكسوة فإن قال كان نفق يضافها المطالبة بفرض أن لم يجر دخول وإن جوى وجب مهر المثل ولو ادعى زوجية امرأ تحت رجل فأنسوى على الزوجة لأعلى الرجل لأن الحرة لا تدخل تحت اليد ولو أقام المدعى بينة قضى لها ولا ينظر إلى أقرارها لن تحته فالبعوى في التعلق ولو أقام كل منهما بينة لم يقدم بيته من هي تحته بل هما كاتنين أقام

أي المهر (قوله فاقض لما ذكر في السكاح) من أنه لا بد أن تفصل فتقول زوجتي منه ولي بحضور شاهدين عدلين ورضائي إن كانت ممن يعتبر رضاها (قوله في الأقرار الضمني) كقولها طلقني لأن هذا القول أقرار بالسكاح ضمنه إذا اطلاق إنما يكون بعد السكاح (قوله فيجمل) أي قول الرافعي ومتابعيه على ذلك أي على الأقرار الضمني برفع الإشكال (قوله استحق المهر والنفقة) وحلت أمانتها ظاهر إلا أن أسكار السكاح ليس طلاقا كسروا وطهرت بطلان صدق في الإنكار (قوله لأن الحرة) أي الزوجة لتشمل الأمة إذا دالة كالحرة

لا يشترط وهو الوجه في التفصيل في الشهادة المتابعة وفاقا قال الرافعي ومتابعوه والأقرار بالسكاح يكفي فيه الإطلاق فإن أرادوا به أقرار المرأ بالسكاح فغناض لما ذكر في السكاح وإن أرادوا به دعوى الأقرار بالسكاح والشهادة به فلا وهكذا صور في الكبير ونسبها إلى الوسيط ونسبته إليه خط صريح فإن الغرض إلى رحمة الله عليه قد صوره في الوسيط في أقرار المرأ بالسكاح لا في دعوى الأقرار بالسكاح نعم لا يشترط التفصيل في الأقرار الضمني كقولها طلقني فيجمل على ذلك ولو قال رجل فلان زوجتي ولم يفصل وصفته المرأ والأجبر كني ولو أنكرت الله على عليها بالسكاح وسلفت فله بالسكاح في الحال ولا يجوز له التزوج باشتهاؤا لا يثبت ولا يبرع سواها ما لم يلقها ويبرع عليه أما على التأييد ولا يشترط التفصيل في دعوى العقود من البيع والهبة وغيرها ويشترط ذكر الصحة ودعوى السكاح تارة تكون على المرأ الباغية وتارة على وليها الجبر وتارة عليها إذا ادعى على واحد منهما وحلف عليه البعوى على الآخر وتحليفه ولا تسمع على الصغيرة ولا على غير الجبراء كلًا وأخبره لأنه لا يقبل أقراره ولو شهد أن هذه الزوجة مطلقة من زوجها بثلاث حلفات لم تسمع حتى يذكر كلف الزوج لاختلاف الفقهاء في الصريح والكسوة والمكبرات أول يقترن فان سكنت وأصر عليه أقامت البينة وإن أنكر وقال من الحقوق كالصداق والنفقة والمهرات أول يقترن فان سكنت وأصر عليه أقامت البينة وإن أنكر وقال ما تزوجتكم لم يكن ذلك خلافا ولا أقرارا بالفرق فيقيم البينة عليه ولو رجع عن الإنكار وقال غلظت قبل رجوعي فإن لم يكن بينه وحلف فلا شيء عليه وله أن ينكح أشتهاؤا ليس طاهرًا إن نكح زوجا غيره وإن ادفع السكاح ظاهر أشتهاؤا لم يمت ويبنى إن رفق الحاكم به حتى يقول إن كنت نكحتها فهي طالق ليحل لها السكاح وإن نكل الرجل حلفت واستحقت المهر والنفقة ولو ادعت ذات ولدا أنها متكوكة وإن الولد منه وأنكر السكاح والسبب صدق بيته وإن قال هو ولي ولم يقل منك أقال وليس من غيرك فلا شيء عليه والوالد وإن قال هو ولي منها وجب المهر وإن أقر بالسكاح لزمه المهر والنفقة والكسوة فإن قال كان نفق يضافها المطالبة بفرض أن لم يجر دخول وإن جوى وجب مهر المثل ولو ادعى زوجية امرأ تحت رجل فأنسوى على الزوجة لأعلى الرجل لأن الحرة لا تدخل تحت اليد ولو أقام المدعى بينة قضى لها ولا ينظر إلى أقرارها لن تحته فالبعوى في التعلق ولو أقام كل منهما بينة لم يقدم بيته من هي تحته بل هما كاتنين أقام

أي المهر (قوله فاقض لما ذكر في السكاح) من أنه لا بد أن تفصل فتقول زوجتي منه ولي بحضور شاهدين عدلين ورضائي إن كانت ممن يعتبر رضاها (قوله في الأقرار الضمني) كقولها طلقني لأن هذا القول أقرار بالسكاح ضمنه إذا اطلاق إنما يكون بعد السكاح (قوله فيجمل) أي قول الرافعي ومتابعيه على ذلك أي على الأقرار الضمني برفع الإشكال (قوله استحق المهر والنفقة) وحلت أمانتها ظاهر إلا أن أسكار السكاح ليس طلاقا كسروا وطهرت بطلان صدق في الإنكار (قوله لأن الحرة) أي الزوجة لتشمل الأمة إذا دالة كالحرة

ابن حجر قال شيخ الإسلام بياح للزوج وطؤها فقد قال الماوردي إذا حلفت حكم طاعليها بالزوجة وسئل هل التمتع بها وإن أنكر العقد لا يجوز أن يحكم عليه بالسكاح ويحكم عليه بتعريم التمتع قال والظاهر أن مراده جواز ذلك في الطاهر وأنها إذا زال عنه طهر منها (قوله) وإن قال هو ولي منها وجب المهر لأن الاعتراف بالنسب اعتراف بالإصابة بظاهر وهي تقتضي المهر ولا يحصل على استدلال الماء لأنه نادر (قوله لأن الحرة لا تدخل تحت اليد) وهذا التعليل جرى على الغالب إذا أمة كالحرة في ذلك فلو قال لأن الزوجة لا تدخل تحت بد تزوج كان أول

(قوله في هذه النكاح أول) لأن بنته تشبه بمحقق وبينة الأفرار تشبه بأخبار محتمل الصدق والكذب (قوله ولو ادعى بالث) أي قوله وتعارف له الأيدي أم لأن الابد والتصرف أعاد على الملك فيها هو ما في نفسه من اختلافه لأن الأصل الحرية قال في المحاب تعارفته الأولى أي أخذه هذه مرة وهذه مرة (قوله وقال أنا عتقتي) أو أعتقتي البائع منك طوب بالبنية فلا يلاقي قوله لأن الأصل عدم الاعتناق (قوله فسي يجوز الاعتداء عليها بئرا له سا) قال في الآسني ويجوز شره ما لم يمسها كعن اعترافا بقوله وعن دعوى الحرية بمن يترقه عملا بالبدولان الظاهر عدم استرقاق الحر والاحوط أن لا يشتري إلا بعد اعترافه بالرق في بنيه خوفا من اختلاف في ذلك وما نقل من تحريم وطء السراير حتى يضمن ويقسم (٤٦٢)

كل بيته على نكاح خلية فان كانت مؤرختين بنار محو واحد أو مطلقتين تعارضتا و بنار محين مختلفين قسمت
السابقة ولوقامت بيته أحد ماعلى النكاح و بيته الآخر على الاقرار بالنكاح فبيته النكاح أولى ولو اقرت
لاحد ماعلى ماذ كرنا تزويج الوليين وهذا اذا اطلقت البيتان فان ارضا السابقة أولى حتى ولو زوجت
امرأة و بنو دعوهم ثم جاء مؤرادى انها كانت اقرت أم وأولوليها بر النكاح من قبل و اقام بيته به حكم
الشعره ولو اقام بيته على زوجيه امرأه و قضى القاضي له ثم اقام الآخر بيته ان تزوجته زوجها قبل القضي له
حكمه ولو اطلق فلا ولوا دى رقب بالغ فقال البالغ امرأه اصل صديقينه وعلى المدعى البيتين سواء كان في يده
أو تصرفه و يتصرف فيه تصرف الملاك في الملاك أم لا سواء جرى عليه البيع مما رواه دولته الايدى
أم لا و اطلاق اعطيتى قال اعطيتى قائم ملك طوبى البيته ولوا دى رقب صغير لم يكن في يده واستندت بده
الى اللعنات كما سبق فى البيته فان البائع مولى يدى يمينه و يمكنه لو كان ميراثا أو سكره فلا أثر لبيته
و اذا بلغ اسقر الرق الآن تقوم بيته بخلافه و على يدى البالغ المستقر وان لم تكن عن البيته فاعطى خبر سافهة
بالكية حتى يحوز الاجتهاد عليها في شرائها كما ولو صرح بمشكرك الرق في بيعه اشترا و لا تسع المدعى بالدين
المؤجل وتسع بالاستيلاء والتدبير قبل موت السيد و يتعلق العتق بالمستقبل و جوده ولوا دى هو باقيل
تلق عندي فأقرم لك القيمة أو سكر صدق المدعى عليه فان حلف غرم القيمة وان نكل وحلف المدعى على
البقاء وطوبى البعين **في خاتمة** اذا قامت البيته على المدعى عليه فطلب تخليف المدعى على استعاقب المدعى
لم تسع ولوا دى ابراء أو قضاه في الدين أو بيعاً أو بة و اقباضاً العين فان ادعى حدوث ذلك بعد قيام البيته
ومضى زمن يمكن ذلك حلف المدعى على التني وان لم يمكن فلا يفتى في قوله و ادعى جوارنه قبل قيامها
فان لم يحكم القاضي حلف المدعى على التني وان حكم فلا تخليف و لو قال الشهود دفعتك أو كذب به و بعله المدعى
فيتمن فيه **قوله** فعلى ماذ كرنا في تاريخ الوليين و قدم في النكاح قبل الطرف السابع **قوله**
و تداوله الايدى أى أخذته هذه مرة و هذه أخرى و ذلك لان السيد و التصرف انما بدلان على الملك فيها
هو مال في نفسه و هذا بخلافه لان الاصل الحره **قوله** طوبى البيته اذا ااصل عدم الاعتاق **قوله** وان لم
تفن عن البيته أى عندنا نكاره **قوله** في شراء أى في شراء الغير بنفس البالغ حال كونه ساعاً كاعن اعترافه
بالرد و عن دعوى الحره عن يمينه صلا باليد و لان الظاهر عدم استرقاق الحر **قوله** بالدين المؤجل
اذ لا يتعلق بها الزام و مطالبة في الحال **قوله** تسع بالاستيلاء والتدبير أى قبل موت السيد لانها محققان
ناجزان **في خاتمة** اذا قامت البيته الى قوله لم تسع لما فيه من العطن في الشهود **قوله** وان حكم فلا تخليف

بالدين المؤجل) وإن كانت
 ليستة أذا يتعلق بها المالم
 ومطالبة في الحال وتحال
 على من اشتهر بالمدى
 بأسماءه وفقد إثباته
 ليطلبه باذا أسمر أن
 كان المؤجل في عقد كسمل
 وقصد بدعواه صحيح
 القصد سمعت قال الماوردي
 ونسمع أبا عبد بن بعضه
 مؤجل وبضمنه مال ويكون
 المؤجل تعال الحال وكلام
 شرع يقتضيه قوله ونسمع
 بالاستيلاء والقدرة بر قبل
 موت السيد وتعلق العتق
 بالصفة قبل وجودها
 ولو قبل العرض على البيع
 لأنها حقوق ناجزة (ثالثة)
 إذا قامت البيعة على المدى
 عليه فطلب تخفيف المدى
 على استحقاق المدى لم
 نسمع لانه تكليف محبة بعد
 قيامه بجهالة كالطعن في
 الشهود ثم لم تخلفه الدين
 ثم التمس الخصم بطلان

أن له ما لا يطاق وكذا شهدت له بينة بيمين وأقواله لعله واع ولا وهب فلنخصمه تخليفه أنها ما حُجَّت عن ملكه بحجة قاله
 ابن حجر (قوله حلف المدعي على النفي) وهو ما به ما تأذى منه الحق ولا إقراراً منه ولا ناعه ولا وهبه أباه (قوله واع حكم ولا تخلف) لثبوت الحق
 على خصمه بالحكم وهذا ما صححه في أصل الروضة والرافعي في الشرح الصغير ونقله في الكبير عن البيهقي واختار الأذري أنه يحلف لأنه إقرار
 نفع خصمه وهو مقتضى إطلاق المهراج كأصله وكذا اختاره الزركشي قال وما نفع الرافعي عن البيهقي نقل عنه في باب القضاء على الغائب
 خلافه قال وما نفعه عنه همانم تصرف البيهقي بدليل قوله في فتاواه أنه الأصح عندي قاله في الأسنى **تنبيه** أورده على إطلاق الأداء
 ما قاله من أن الإيجار على الحج لوقال قد صححت قبل قوله بلاينة ولا يمين (قوله ولو قال الشهود دفقة) وكذا به ويعلم المدعي أنه تخليفه
 لا لحد ذلك لأنه لو أخر به لنعته

(قوله) وقال وقد توجهت الدعوى عليه أنه حلفني مرة وأراد تخليفي (الكن محله إذا ادعى أنه حلف عند قاض أو قاض ادعى أنه حلف عنده فان تذكر القاضي لم يحلفه والاحلفه (قوله) ولا يجوز تخليف القاضي والشاهد قطعا) لما حرر من منصبهما في التحليف (قوله) فان استعمل أهل ثلاثة أيام) لأنه مدد قريبة لا يحيط الضرر فيها ومقيم البينة يحتاج إلى مثلها لاحتياط البينة واستتبابها فيما تصدق (قوله) ولو قال أبرأني عن هذه الدعوى (الح) وهذا ما صححه في الشرح الصغير وهو مقتضى كلام الروضة لان الأبراء عن الصعوى لا معنى له اذا لا تصور صلح على الانكار وهو باطل وقيل يحلف لأنه لو اقر أنه لا دعوى له عليه برئ (قوله) (٤٩٣) وان عين جهة لدفع من أدام وأبرأ وغيره

الطرف الثالث في جواب الدعوى (قوله) كالمنكر الناكلي أي للمتنع قبل أي في بعبده وهو أن يحكم القاضي بتكوة ويقول للمدعي احلف لحضه تحلف ولا يمكن الساكن من الحلف لو اراده (تنبيه) يقع كثيرا ان المدعي عليه يجب قوله ثبت ما يدعيه فيطالب

القضاء المدعي بالاثبات لفهمهم ان ذلك جواب صحيح وفيه نظر ظاهر اذ طلب الاثبات لا يستلزم اعترافا ولا انكارا فعبين أن لا يتحقق منه بذلك بل يلزمه التصريح بالافراء والانسكار قاله ابن حجر (قوله) فريد العيين على المدعي عنده أي حنيفة وأحمد يقضي على المدعي عليه بسكوته (قوله) ولو قال لي عن دعواك عمر (الح) لا حلال أن ير بداعرج بالانكار (قوله) ولو قال لا على أنكرم مالك لا حلال أن ير بد الاستهزاء وأن

فله تحليفه وكذا في كل ما لو أقر به المدعي لنفع المدعي عليه كالأمر أن أقول بما يدعيه أو قال لانسان أنقرت لي بكذا أو قال وقد توجهت الدعوى عليه حلفني مرة وأراد تخليفي أو قد دفعه فطلب الحد فادعى زنا المحذوف وأراد تخليفي ولو كان المحذوف مبتدأ أو أراد تخليفي وأرثه أنه لا يعلم زنا مورثه فلا ذلك ولا يجوز تخليف القاضي والشاهد قطعا وان كان ينفعه تنكديهما أنفسهما ولو قامت بينة على المدعي عليه فادعى أنه قد باعه العيين المدعة أو باعها من بائعه أو أبرأ من الدين المدعي وأنكر صدق يمينه وعلى المدعي عليه البينة لأنه الآن مدع فان استعمل أهل ثلاثة أيام ولا يكف توفية الدين أو لا يولم أي بينه الأبراء وقال حلقوه حلف ولا يكف توفية الدين قبله ولو قال أبرأني عن هذه الدعوى فلا يحلف لان الأبراء عن الدعوى باطل ولو اقر أنه لا دعوى له على فلان برئ فلان ولو قال قضيت الدين أبرأني في طوب بالاثبات ولو أطلق وقال بينة دافعة استفسر لأنه قد يتوهم ما ليس بدافع دافعا الآن لأن فهمه وان عين جهة ولم يأت بينة عليها وادعى عند قضاء مدته الملهة جهة أخرى واستعمل الإيجاب لم تسع وان ادعى في المده جهة أخرى سمعت وأجيب

الطرف الثالث في جواب الدعوى فان أقر المدعي عليه أو أنكر لم يرض الحكم وان سكت فان أصر جعل كالمنكر الناكلي فبدع العين على المدعي ولو قال لي عن دعواك عمر (الح) وأخلص أبرأه أو فلان على أكثر مالك أو لك على أكثر ما دعيته أو أبرأ من هذا المال أو أبرأني من هذه الدعوى أو أبرأني واقصر عليه أو الشهود عدول لم يكن اقرارا الآن يقول عدول بمشاهد أو لا يكون قوله فلان على أكثر مالك اقرارا بالمخاطب لا يكون اقرارا فلان ولو قال فلان على أكثر ما دعيته فهو اقرارا فلان إلا أنه يقبل تفسيره بما دون المدعي في القدر ولو قال الحق أحق أن يؤدي لم يكن اقرارا ولو ادعى عشرة فقال لا يزني العشرة فليس بجواب تام حتى يضيف إليه ولا شيء منها ولا بعضها وهكذا يصح اذا حلف واذا عرض القاضي العيين على العشرة ودونها خلف على بني العشرة واقصر عليه فنا كل عمادون العشرة والمدعي الحلف على استعناق مادونها لتقبل ولو نكل المدعي عليه من مطلق العيين وأراد المدعي الحلف على بعض العشرة فان عرض القاضي العيين على العشرة وعلى كل جزء منها فلا الحلف على بعضها وان عرض على العشرة وحدها لم يكن له الحلف على بعضها ل يستأف الدعوى للبعض التي ير بد الحلف عليه وحيث جؤزنا المدعي الحلف على البعض فذلك اذا لم يستند إلى عقد فان أسند إلى بيع أو إلى كساح نان قالت

هذا هو المتعمد خلا فاجع مآخري (قوله) أنه حلفني مرة وأراد (الح) هذا اذا ادعى أنه حلفه عند قاض أو قاض ادعى أنه حلف عنده فان تذكر القاضي لم يحلفه والاحلفه (قوله) وان عين جهة) أي للدفع من نحو أبرأه أو أداء (الطرف الثالث) في جواب الدعوى (قوله) أو فلان على أكثر مالك لا حلال أن ير بد الاستهزاء (قوله) أو لك على أكثر ما دعيته (لا حلال أن ير بد ذلك من الحق أكثر (قوله) لا أنه يقبل تفسيره بما دون المدعي في القدر) تنز يلا على نحو كثيرة البركة (قوله) الحق أحق (الح) لا حلال أن

لعلان حرمه وحقا أكثر مالك (قوله) أو لك على أكثر ما دعيته (لا حلال أن ير بد ذلك من الحق عندي ما يستحق أكثر ما دعيته (قوله) أو الشهود عدول) لا حلال أن ير بد التزكية (قوله) لأنه يقبل تفسيره بما دون المدعي في القدر) تنز يلا على كثيرة البركة أو الرغبة كاسم في الاقرار (قوله) ولو قال الحق أحق أن يؤدي لم يكن اقرارا لا حلال أن ير بد الحق أحق أن يؤدي حيث يكون حقا فاما ما في رواية (قوله) وهكذا يصح لان مدعيها مدع لها ولكل جزء من أجزاءها فلا بد أن يطلق الجواب والحلف دعواه وان قوله لا يزني العشرة لا يستلزم في سائر أجزاءها

فكسحتي بمسكين وطالبته به ونكل الزوج لم يمكنه الخلف على أنه نكحها بدون التحسين فلما قضت ولو
 استأنفت الدعوى بدون التحسين الذي جرى النكاح عليه ونكل جازها الخلف عليه ولو ادعى أن الدار التي
 في يدك ملكي يملك تسليمها إلى فافكر حلق أنها ليست بملك له ولا يقع منها ولو ادعى أنه أباعها منه كفاءه أن
 يحلف أنه لم يبيعها ولو ادعى ألا أو أسنده إلى جهة إن قال أقرضتك كذا وطالبه ببدله وقال غصب عبيدي
 وثلب غصبك فطلي كذا ضامنا وأقول مزق ثوبي فطلي كذا ارشأ واشتريت منك كذا وأقرضتك
 ثم غصبك تسليمها واشترت مني كذا فطلي كذا فموجب التعرض في الجواب تلك الجهة بل يمكن أن
 يقول لا تسحق علي شيئا ولا يضمن تسليم شيء اليك يعني في جواب طالب الشفعة لا شفعة لك عندي ولا
 يضمن تسليم هذا الشخص اليك ولو قالت خلقتني فقال أنت زوجتي كفاءه وإذا اقتصر على الجواب المطلق
 وال الأمر إلى الخلف حلف كما يجب ولم يكلف التعرض لنفي الجهة المدعاة ولو حلف على شيئا بعد الجواب
 المطلق جاز ولو تعرض في الجواب للجهة فقال ما بعت وأما قرضت وأما قرضت صح من أن حلف على وفق
 الجواب فذلك وإن أراد أن يحلف على أنه لا يضمنه شيء لم يمكن ولو كان في يده موهون أو مستأجر وأدعاه
 مالكه فكيفه في الجواب أن يقول لا يضمن تسليمه ولا يجب التعرض لذلك فإن أقام بثمن الملك وجب تسليمه
 إليه ولو اعترف بالملك وأدعى رهنه أو أجاره وكذبه المدعي صدق بيمينه وعلى مدعي الرهن والأجرة البينة
 فإن لم تكن وخاف بخود الراهن والمستأجر لو اعترف فالطريق أن يفصل ويقول إن ادعت ملكا مسلطا
 فلا يضمن التسليم وإن ادعت موهونا أو مستأجرا عندي حتى أجيب وعلى عكسه لو ادعى المرتهن الدين
 وخاف الراهن يجوز الرهن لو اعترف بالدين يفصل ويقول إن ادعت ألقاى عندي به كذا رهننا حتى أجيب
 وإن ادعت النعاما فلا يضمن وهكذا يفعل الجواب إبداء ظاهر مما لا يكون ذلك أقرارا شيء مثل أن
 يدعي ألقاى يقول إن ادعت من ثمن كذا حتى أجيب وإن ادعت من جهة أخرى فلا يضمن ولو ادعت عليه
 ألفا صدقا يكفيه أن يقول لا يضمن تسليم شيء إليها قيل للفقهاء هل القاضي إن يقول هل هي زوجته فقال
 مالم يقاض وهذا السؤال لكن لو سئل فقال نعم قضى عليه مهر المثل إلا أن يقيم بینه أنه نكحها بكذا فلا يضمنه
 أكثر من ذلك ولو ادعى عقارا أو منقولاً فقال المدعي عليه ليس هو لي أو أضافه إلى مجهول إن قال هو لرجل
 لأعرفه أو لأسميه أو نسب اسم فلا تصرف الخصومة عنه ولا ينتزع المال من يده لأن من في يده مال إذا
 قال ليس هذا لي ثم قال هو لي لا ينتزع منه ولو ادعاه لنفسه مكن ولو أقر بعد ذلك لمعين قبل وانصرف الخصومة
 إليه وإن لم يقر بقيم المدعي البينة عليه أو يحلفه على أنه لا يضمنه التسليم فإن نكل حلف المدعي وأخذ ولو قال
 نصفه لي ولا أدري لمن النصف الآخر ففي النصف الآخر الحكم كافي الكل وإن أضافه إلى معامه فإن تعذر
 غصاسته وتحليفه بان قال هو وقف على الفقراء وعلى المسجد الفلاني أو على ابني الطفل وهو ملك له أو
 لسلطان فالذي قطع به الفزالي والشيخ أبو الفرج وهو الذي كوفي شرح الباب أن الخصومة تنصرف عنه
 ولا يسأل التحليف الولي أو الطفل ولا يفي الألبينة وكتب صورده حال في السجل أن أقام البينة ليكون
 الطفل على حجة إذا بلغ وقال البقوي إذا قال هو لابي الطفل أو وقف عليه وعلى المسجد أو الرباط لم تنصرف
 أراد الحق أحق أن يؤدي حيث يكون حقا وأما نافي به (قوله وخاف) أي المرتهن والمستأجر كسر
 الجهم بجود الراهن أو المسأجر بالظاهر والمؤجر كالأعني (قوله حتى أجيب) أي فاذكر حتى أجيب (قوله
 مالم يقاض وهذا السؤال) ما استغفامة على سبيل الإنكار يعني جهه كراست قاضي رابا بن سؤال (قوله
 فلا تنصرف الخصومة ولا ينتزع المال من يده) سبب ماصد رعه أن الظاهر أن ما في يده ملكه وما صدر عنه
 ليس بيزيل له ولم يظهر لغيره استحقاق كذا في التحفة (قوله ولو ادعى لنفسه مكن) هذا هو المرجع في مختصر
 الروضة وغيره وقيل لا أو تنصرفه غير واحد

(قوله فلما قضت) لأنه لا
 يناقض ما ادعته أو لا وهو
 النكاح بالتحسين فوجب
 مهر المثل (قوله فلا يجب
 التعرض في الجواب لتلك
 الجهة) لأن المدعي قد
 يكون صادقا فيما ادعاه
 وعرض ما يستحق الحق
 من أداء أو أبرام أو جهة فلو
 نفى السبب كان كاذبا أو
 اعترف به وأدعى المسقط
 طوبى باليمين وقد يجز
 عنها فهدت الحاجة إلى
 قبول الجواب المطلق (قوله
 صدق بيمينه) لأن الأصل
 عدمها (قوله حتى أجيب)
 أي فاذكره حتى أجيب
 (قوله فلا تنصرف الخصومة
 عنه ولا ينتزع المال من يده
 إلخ) لأن ظاهر البينة للكل
 وما صدر عنه ليس بيزيل
 ولم يظهر لغيره استحقاق
 (قوله ولو ادعاه لنفسه مكن)
 هذا ما رجحه في الروض به
 صرح القاضي بجمل وبأن
 أي عصره وقيل لا وهو
 قضية كلام صاحب التنبية
 ولم يرجع في الروضة شيئا

(قوله وبه قطع في الحرر) وتبعه في النجاشي وأقره ابن جرير شرحه لان الظاهر ان مالي بدمه ملكه أو مستحقه وما صدر عنه ليس عن بل ولم يظهر لغيره استحقاق كاسم (قوله لانه حكم على الغائب) فيحلف معها (٤٦٥) بين الاستظهار كاسم لان المال ماله حكمه

الانحرار وهذا ما رجح في
أمل الرض بعد نقله عن
ترجيح العراقيين وأزرواني
انه قضاء على حاضر فلا
تحليف قال الباقي وما
رجحه هو المذهب المأتمد
بالتسليم أطلق الغائب
وقيدوا الحاضر بالملك
فقتضى ان المراد بالغائب
عن البدل ولو بدون مسافة
العدوى ثم قالوا وهو قضاء
على غائب فقتضى انه الذي
بمسافة العدوى وبجيشه
يتلقى مفهوم الحاضر
والغائب فيكون دون مسافة
العدوى والذي يشبه فيه
انه كالحاضر فان سهل سؤاله
وجب ورب عليه ماسر
وان لم يسهل وقت الامر
الى حضوره ولا تسع عليه
سجة الانحوا عن زووار
قال ابن حجر (قوله سمعت
وقدمت على بنة المدعي)
لزيادة قوتها باقرار ذي اليد
له (قوله لم تسع لثبوت
ملك الغائب) لانه ليس
بائبا عنه بل لتندفع عنه
البسيتين وتهمته الاضافة
الى الغائب (قوله وان
نمرت) أي البيعة
ذلك أي مع التمسك به
ملك الغائب لكونه في
اجارة الحاضر أو رهنه

الدعوى وبه قطع في الحرر فان أقام بيعة أخذته أو الإحليف المدعي عليه انه لا يزمه التسليم اذا كان قيم العفل
قال البغوي في التعليل وعلى هذا اذا ادعى على رجل عبدا في بيعة فقال اعتقته أو كنت أعقبت حكم بعتفه
وليس له الدعوى القيمة ولا تحليفه ولو قال هو وقف على فان أقام المدعي بنة بالملك حكم له ولا يحلف المدعي
عليه بانه لا يزمه التسليم فان نكل حلف المدعي وأخذ ولو قال المدعي هو وقف على وقال المدعي عليه هو
ملكى أو قال كل واحد هو وقف على فعل ما ذكرنا وان لم تتمدح بخاسته وتحليفه فان كان حاضرا رجع فان
صدق المقر انصرفت الخصومة ولا تحليف للمقر وان كذبه فيترك في يده ويقيم المدعي البيعة عليه أو يحلفه
وان كان غائبا انصرفت الخصومة وسواء قال هو في يدي بجارة أو أعارته أو وديعته أو غيرها أو اقتصر على انه
للسلان ثم ان لم تكن له بيعة وقصا الى ان يحضر الغائب وان كانت له بيعة قضى له بهام العين لانه حكم على
الغائب ولو أقام المقر بيعة على انه لغائب فان أثبت الوكالة ثم أقامها سمعت وقدمت على بنة المدعي وان لم
يثبت لم تسع لثبوت ملك الغائب وان تعرضت مع ذلك لكونه في اجارة الحاضر أو رهنه وسعت انصرف
الخصومة وانصراف التحليف ورجعت بنة المدعي فاذا حضر الغائب فان أعاد البيعة أو أقام غيرها سمعت على
بنة المدعي وان لم يقيم فيقرر الملك على المدعي ولو قال للقاضي زدى الكتاب انه عاد ولم يدع أو يقيم البيعة يزمه
الاجابة وحيث تنصرف الخصومة فلم يدعي ان يحلفه فان أقر ونكل وحلف المدعي غرمة القبة ثم اذا سلمت
العين له بالبيعة أو باقرار المقر له أو بمين المدعي الردود تزمه رد هائل والحيث لو تلو رجع الغائب وكذب
المقر في الاقرار فحكم كالأوفاد الى حاضر فكذا به ولو أقام المقر له الحاضر أو الغائب بعد الرجوع بنة
على الملك لم يكن للمدعي تحليف المقر ولو ادعى ان هذه الدار وقف على وقال من في يده ملك للفلان وصدقه
فلان انصرفت الخصومة قال البغوي وليس له دعوى القيمة لانه يدعي الوقف ولا يعتاض عنه قال الرازي ولا
يبيد طلب القيمة لان الوقف ضمن بالقيمة عند الاتلاف والحيولة ولو اشترى عبدا أو ثوبا من رجل فادعاه
آخرفاعده المشتري وصدقه فلا رجوع له بالثمن على باعه وان استخلف فشكل وحلف المدعي وأخذ المال
فكذلك ولو أثبت الاستحقاق بالبيعة وأخذنا في البصرح المأخوذ منه مانه كان ملكا باقى وبانه ملكى بان
قامت البيعة وهو ساء كترجى بالثمن وان صرح بذلك فكذلك ان قال ذكرت ذلك على رسم الخصومة
أو اعتمدت ظاهر اليد ثم بان خلافه ولو قال ابتداء معنى فانه ملكك فباع ثم قامت بيعة الاستحقاق رجع ان

(قوله وبه قطع في الحرر) وهو المأتمد لما سرقا فاهلهما عن التحفة (قوله لايكون العفل على حجة اذا
بلغ) فاذا أقام البينة بعد البلوغ حكم له ترجيح جانب اليد (قوله حكم بعتفه وليس له الدعوى الخ) لان
ما صدر عنه من بل للملك وبه فارق ما قبله فتأمله جدا فانه مما يجنى على مثلها (قوله فان كان حاضرا) وهو من
على ما دون مسافة العدوى (قوله ولا تحليف المقر) على ان لا يزمه التسليم اليه وهو المأتمد (قوله وان كان
غائبا) أي فوق مسافة العدوى (قوله قضى له بهام العين) أي بين الاستظهار لانه حكم على الغائب هذا هو
المأتمد وقيل هو قضاء على حاضر فلا تحليف ورجحه العراقيون والرازي واعتمده الباقي (قوله قدمت
على بنة المدعي) لقوتها ترجيح جانب ذي اليد (قوله لم تسع لثبوت ملك الخ) لانه ليس بائبا عنه بل انما
تسع لتدفع عنه البسيتين وتهمته الاضافة الى الغائب (قوله وان نمرت) أي البيعة ذلك أي مع التمسك به
بانه ملك الغائب لكونه في الخ والمأتمد انه سمعت بينه انه ملك فلان الغائب لان حقه لا يثبت الا ان ثبت
ملك الغائب فيثبت الملك بهذه البيعة

سمعت بيعة انه ملك فلان الغائب لان حقه لا يثبت الا ان ثبت ملكه الغائب (٥٩ - (انوار) - ثاني)
فيثبت الملك بهذه البيعة كذا يجوز به ابن حجر (قوله لو اشترى عبدا) الى قوله فكذلك لنفسه باقراره أو سكوته وليس له أن يقيم البيعة

بأن (الخ) لأنه إذا بان إقرار البائع من قبل لنا (٤٦٦) إقرار المشتري (قوله ولو أقام المشتري بغيره أو ولد له من قبل المشتري) لأن

الشرارة لا يلزم غيره وان وافقته الجارية في كتابه نفسه فالحكم كذلك إذ لا يرتفع ما حكم به يرجوع محتمل (قوله على ماسبق) فلا تكون زانية باقراره ولا يبطل الإيلاد ولا سوية الولد ولم يلزم المهر والأرض وقيمة الولد الأمانة ولا يطرأ حالاً لبراءه جدياً فان مات عتقت وقت ولواها ويحبأ جوتنهلها الخالين **خاتمة** ما يقبل فيه إقرار العبد كالحد والقصاص فالدعوى تكون عليه والجواب يطلب منه ترتب الحكم على قوله قصور أثره عليه دون سيده ما عوقبه الله فلا تسمع الدعوى بها مطلقاً كمر (قوله وما لا يقبل إقراره فيه) وعو الأرض وضمان الأموال فالدعوى والجواب على السيد لأن متعلقه الرقبة وهي حق السيد دون العبد فلا تسمع به عليه ولا يصفك كالمتعلق بذمته لأنه في معنى المؤجل نعم الدعوى والجواب على الرقيق في عتق قتل خطأ أو شبهه بمحل اللوث مع أنه لا يقبل إقراره به وذلك لتعلق الدية برقيقه إذا

قال ذكرت ذلك اعتماداً على ظاهر اليد ولو كان الموجود دمجاً للشراء فهو ما ذكر أولاً واشترى عبداً في الظاهر فقال أنا سر الأصل صدق بينه وعلى المشتري البينة على رقبته وعلى إقراره بالرق وألباته وألبائع بائعه فإذا حلف حكم بحريته ورجع المشتري بالثمن إن لم يصرح في منازعته بأنه رقيق أو صرح على رسم الخصومة ولو أقر المشتري للمدعي بالملك ثم أراد إقامة البينة على أنه مدعي بالرجوع بالثمن على البائع لم يمكن لأنه ثبت الملك لغيره بلا وكالتيوابة كيف والمدعي لو أراد إقامة البينة والخاله هذه لم يفتت اليه لاستغناءه عن البينة بالإقرار ولتحليف البائع لأنه لم يصرح بفرج عليه فان نكل حلف المشتري ورجع ولو ادعى المبيع أنه سر الأصل واعترف المشتري به وأراد إقامة البينة على أنه سر الأصل يمكن لأن الخربة حق الله تعالى فكل أحد اثباتها إذا ثبت ثبت الرجوع ولا يمكن للرجوع البينة بمطلق الحرية لاحتال إن المشتري اعتقه ولو أقام المشتري بعد ما أقر المدعي بينة على إقرار البائع أن المال للمدعي قبلت وثبت الرجوع ولو أقام مدعي الاستحقاق البينة وأخذ العين ثم قامت بينة البائع كان اشتراهما من المدعي سمعت ويرد الحكم الأول وتكون العين للمشتري بالمبيعة السابقة ولو ادعى جاري في بده أو أقام بينة أو حلف بعد نكول المدعي عليه وأخذها وطها ثم قال كذب في دعواي وبينني والجاري لم يكن كاذباً في بده لزم ردّها وعليه مهرها وأرض قصها ان قصت ولا يقبل قوله أنها كانت زانية لانهما تنكر ما يقول وإن أولدها ثم كذب نفسه لم يقبل قوله في إبطال سوية الولد والاستيلاء وزمته قيمة الولد والألم مع المهر وليس له وطؤها بعد ذلك إلا أن يشتر بها منه وتعق بموته ولا وطها موقوف ولو أكره صاحب اليد وحلف وأكره الجارية ثم عاد وقال كنت مبطلاً في الإنكار فالكلام في المهر وقيمة الجارية والولد وفي الاستيلاء وسوية الولد على ماسبق **خاتمة** ما يقبل فيه إقرار العبد كالحد والقصاص فالدعوى تكون عليه والجواب يطلب منه وما لا يقبل إقراره فيه وهو الأرض وضمان الأموال فالدعوى والجواب على السيد ولو وجبت على العبد لم تسمع ولا يحلف ولو ادعى على آخر ديناً أو عينا ولم يحلف لم يطلب كفيلاً لأنه لا بد لطلبه أن ينزع المال ولم اعتاده القضاء ولو أقام شاهدين بعين أو دين وطلب كفيلاً إلا أن بعد لطلبه أن ينزع المال ولم يحسب المدعيون ولو امتنع حبس له لاثبتوا الحق في الطرف الرابع في التبيين والنظر في أمور الأول والخلف ويغلف بالعقد في العان والقسامة وجوباً ولا يحسب دون التمام وبالأسماء والصغاف والزمان والمكان استصحاباً في الشكل إلا في المال القليل وكيفية التقليل بالزمان والمكان على ما ذكرنا في اللعان وبالأسماء والصغاف أن يقول المسلم وأتة التي لاله الا هو عالم الغيب والشهادة الرحمن الرحيم الذي يعلم من السما يعلم من العالاية وأتة التي لاله الا هو عالم خاتمة الاعين وما تحفي صدوراً وأتة الطالب الغالب المدرك المهلك الضار النافع الذي يعلم السر وأخفى وان يقول اليهودي وأتة الذي أنزل التوراة على موسى ونجما من الفرق وان يقول النصراني وأتة الذي أنزل الانجيل على عيسى وان يقول المجوسي وأتة الذي خلقه سور زقو ولو حلف مسلم بالله الذي أنزل التوراة على موسى والانجيل على عيسى جازو بكسر السب على اليهودي التحليف

(قوله فهو ما ذكر أولاً) أي من قوله هو ما ذكرنا الخ (قوله قبلت ونكت الرجوع) لأنه لما تبين إقرار البائع من قبل المدعي لظاهر إقرار المشتري له (قوله في إبطال سوية الولد الخ) لأن إقراره لا يلزم غيره وان وافقه الجارية فكذلك إذ لا يرتفع ما حكم به يرجوع محتمل (قوله على ماسبق) أن نفا من طرف المدعي (قوله فالدعوى والجواب على السيد) لأن متعلقه الرقبة وهي حق السيد (قوله وان اعتاده القضاء) حل الإمام ذلك على ما إذا خيف به **في الطرف الرابع** في التبيين (قوله وكسر السب على اليهودي) لأن يوم

أقسم الولي وقد يكونان عليهما كافي نكاحه ونكاح المكتبة لتوقف ثبوته على إقرارهما قال ابن حجر (قوله) وبمعمر وان اعتاده القضاء قال ابن حجر واعتاد القضاء ذلك حله الإمام على ما إذا خيف به **في الطرف الرابع** في التبيين

(قوله لا خلاق لهم) أي لا نصب لهم قال في الصحاح والخلاق النصب ومنه قوله تعالى لا خلاق لهم في الآخرة (قوله يغفل القاضي وإن لم يطلب الخصم) لأن العين موضوعة تلي جوع التعدي فغلط مبالغتاً كيد اللورع فيها هو متناً كد في نظر الشرع وهو ما ذكر في قوله ومحل التغليب النكاح والطلاق (الح) قوله وهو نصاب الزكاة) عيناً وقصة وظاهر كلامه اعتبار نصاب الزكاة من تقدير غيره حتى يغفل في نفس من الأبلو في أربعين من التهم وهو وجه حكمه المأورد في القس في أصل الروضة (٤٦٧) اعتبار عشر من ديناراً أو مائتي درهم والمصروف في العام

ويحضر المسلم يوم الجمعة ليعتد بصدور الخلق وبعد فلال الفراق من الصلاة ويستحب أن يقول القاضي للحال باقي الله ولا تحلف الأبعد الاستيثاق ويجزئهم ويقرأ عليه إن الدين يشترط بعده الله وإيمانهم ثمناً قليلاً وذلك لا خلاق لهم في الآخرة ولا يكلمهم الله ولا ينظر إليهم يوم القيامة ولا يزكهم ولهم عذاب أليم وإن يحضر المصحف ويضع في حجره ويغفل القاضي وإن لم يطلبه الخصم ومحل التغليب النكاح والطلاق والرجعة أو الأيلاء والحدس والعان والعسق والولاء والوكالة والوصاية والشركة والقراض والولادة والرضاع وعيوب النساء وكل ما لا يثبت بشاهد وبين المال الكثير وهو نصاب الزكاة عيناً وقصة والمال القليل لا تغلب فيه إلا أن يراه القاضي لمعرفة في الحالف ولا فرق في التغليب بين عين المدعي عليه والعين المردودة واليمين مع الشاهد وقدرت من عين أحد الطرفين دون الآخر مثل أن يدعي عبده عتقاً أو كاذباً فإن بلغت قيمته نصاباً غلظه على السيد والأفلاقان نكل غلط على العبد بكل حال والوقف من جانب المدعي عليه لا يغلط فيه إلا إذا بلغ نصاباً وكذا من جانب المدعي وإذا ادعى الزوج الخلع على مال وأكرته صدقت في أنكار المال وحلت البينة بقوله وإذا ادعته هي وأنكر غلط عليه وإن نكل غلط عليها ومن به مرض أو زمانة لا يغلط عليه في المكان وكذا الخائض والمختدر وقيل يغلط على المختدرة ويشترط أن يكون اليمين مطابقة لانكساره فإذا ادعى عليه اتلاف ثوب قيمته عشرة فإن قال ما أنظف حلق كذلك وإن قال لا يلزمي عني حلق كذلك وإن يقع بعد تصحيح الدعوى وطلب صاحبه أو بعد تحليف القاضي ولو حلف قبيل ذلك لم يعتد ويجب إعادة ولو قال له الحاكم لقل بالله فقال والله أناته أو بالرحمن الرحيم أو بالعكس أو غلط عليه باللفظ أو بالزمان أو بالمكان فاشنع كان نكلاه الثاني في كيفية الحلف فإن حلف على فعل نفسه حلف على البت يشبه أو ينفيه ولا يجوز على نفي العلم وإن حلف على فعل غيره فإن حلف على الإتيان حلف على البت وإن حلف على الشيء حلف على نفي العلم وقد ينحصر فيقال اليمين على البت إذا حلف على نفي فعل غيره فإذا ادعى عليه مال فأنكر حلف على البت ولو ادعى إراءه أو قضاءه وأنكر المدعي حلف على البت ولو ادعى على رجل أن لو ربي عليك كذا قال المدعي عليه أبرأني أو قبضته أو قضيت حلف المدعي على نفي العلم بالبراءة والقبض والقضاء ولو كان في يده دار فقال رجل غصبها مني بولك أو بأمك فأنكر حلف على نفي العلم بغصبه ولو ادعى السبت عندهم كيوم الجمعة عندنا وفي بعض النسخ ويكره السبت الح ولا يخفى كلام المعنيين والنسخة الأولى هي الأصوب كما لا يخفى (قوله لا خلاق لهم) أي لا نصب لهم (قوله وهو نصاب الزكاة عيناً وقصة) وهو كما قاده ما تدرهم وعشرون ديناراً وما عداها لحدان يبلغ قيمة أحدهما (قوله غلط على العبد بكل حال) لما مر من التعتي من محل التغليب لأنه ليس بمال (قوله وقيل يغلط على المختدرة) وهو المتمد وقارفت نحو المولى رض من عذر نحو المولى رض حسي بخلاف التخدير (قوله كان نكلاه) أذ ليس له رادجتهاد القاضي (قوله يشبه أو ينفيه) لاحاطة بمحال نفسه وبه فارق فعل غيره (قوله فإن حلف على الإتيان حلف على البت) لسهولة الوقوف عليه وبه فارق النفي لأن النفي المطلق يعسر الوقوف على سببه (قوله وقد ينحصر)

الباين (قوله ولو حلف قبل ذلك لم يعتد) ويجب إعادة وتواضح له بأن ركاه تطلق أمراً أنه البتة فقال والله ما أردت إلا واحدة فقال له النبي صلى الله تعالى عليه وسلم والله ما أردت إلا واحدة فحلف مرة أخرى فردها عليه برأه أو بداد أو دوا الحاكم ثم حلفه وجه الدلالة أنه لم يعتد بعينته قبل التحليف بل أعادها عليه قاله في الآسي (قوله ولو قال له الحاكم لقل بالله) إلى قوله كان نكلاه أذ ليس له رادجتهاد القاضي (قوله وإن حلف على النفي حلف على نفي العلم) لأن غائباً لا يعلم وجوده وعدم العلم لا يستلزم العلم وأن النفي المطلق يعسر الوقوف على سببه ولهذا لا يشهد على النبي المحض بخلاف الحلف على الإتيان مطلقاً لسهولة الوقوف عليه كما يشهد به بخلافه في نفي فعله لاحاطة بمحال نفسه

(قوله لان غير خالي اثبات الدين قوله الخ) قال الاذرى وهذا التعليل يقوم بان المدي واعترف بأنه لا يرضى بغيره كانه التحليف بالغير غير
 الله كور وفيه نظر يعرف عا سرفي التكاليف على الدعوى بالدين المؤجل وعلى المصر قال وقولهم ان المدي يقول انه عالم بكذا فظاهر اذا
 علم انه لا يعلم ذلك املوا علمه او غلب على قلبه فكيف يجوز ان يقول ذلك وقال البلقيني لم يسمع ان مدي انه يعلمه الا ان علمه يعلمه
 أي لم يجوز ذلك فيما بينه وبين الله تعالى كما قاله ابن حجر قال الآن يوجه المطلقهم بان قد يتوصل به الى حقا اذا نكل المدي عليه يحلف هو
 فسبح حقه في (قوله لو ادعى على آخر) (٤٦٨) ان عبدك جنى الخ لان عبده ماله وفعله كفعله وقلبك سمعت الدعوى

بذلك عليه (قوله ولو
 ادعى ان بهيتك أنفقت
 الخ) لان ضمان البهية
 انما هو لتقصيره بحفظها
 لا بفسادها قال ابن حجر ومن
 ثم لو كانت يدين ضمن
 فعلها كسأجر واستعير
 كانت الدعوى والخلف عليه
 فقط كالحلف الاذرى
 وغيره (قوله فالرجع
 في الروضة ان يحلف على نفي
 العلم) وهو المتمد له
 حلف على نفي فعل الغير قال
 الاذرى وهو المجهوم من
 اطلاق المناهج وغيره وقضية
 كلام ابن الصباغ الحزمه
 (قوله والرجع في شرح
 الباب ان يحلف على البيت)
 لانه ثبت لنفسه استحقاق
 اليد على البيع (قوله قال
 ابن القاص ولوطوب البائع
 الخ) لانه يتسبى بيمينه
 وجوب تسليم البيع اليه
 (قوله ولومات عن ابن في
 الظاهر فقال آخر الخ) لان
 الاخوة رابطة بينهما فهو
 حالف على نفسه (قوله)

على وارث ميت بدنا على الميت لم يكف ذكر الدين ووصفه بل يذكر مع ذلك موت المديون وانما حصل في
 يده من التركة ما في جميعه او بعضه ويقدره وانما يعلم دينه على مورثه وهكذا كل بايخف المنكر فيه على
 نفي العلم يشترط في الدعوى التعرض لعلمه فيقول غصب مني مورتك كذا او انت تعلم ثم ان انكر الوارث
 الدين حلف على نفي العلم فان نكل حلف المدي على البيت وان نكر موت مورثه حلف على نفي العلم بموته
 كما لو انكر غصبه او اتلافه وان انكر حصول التركة عنده حلف على البيت وان انكر الدين وحصول التركة
 معا واراد ان يحلف على نفي التركة وحده واراد المدي تحليفه على نفي الحصول ونفي العلم بالدين فله ذلك لانه
 غرضا في اثبات الدين فلهه يظفر بوجهه لبيت اودين ولو اقام على السك ينبتا وعلى كل واحد من الامور
 بيته سمعت قدم او آخر ولو ادعى على آخر ان عبدك جنى على ما يوجب كذا او انكر حلف على البيت ولو ادعى
 ان بهيتك أنفقت زرعا على غيره حيث يجب الضمان فانكر حلف على البيت ونصب البائع وكلا يقضي
 النفي وتسلم البيع فقال المشتري ان مورك اذن في التسليم وترك حق الحيس وانت تعلم فالرجع في الروضة
 انه يحلف على نفي العلم والرجع في شرح الباب انه يحلف على البيت قال ابن القاص ولوطوب البائع تسليم
 المبيع فادعى الجوز وعلم المشتري به فانكر حلف على البيت ولومات عن ابن في الظاهر فقال آخر انما أخوك
 والميراث بيننا فانكر حلف على البيت وتازعه منازعهون في الصورتين وقولم يحلف على نفي العلم فيما هو
 المرجع في الروضة والاول المرجع في شرح الباب وحيث يحلف على البيت لا يشترط اليقين بل يجوز البت
 بناء على ظن مؤكد يحصل من خطأ أو خطأ أيه أو نكول خصمه وحيث يكون الحلف على نفي العلم وحلفه
 القاضي على البيت فقد سال عن العدل وظن نكول يقع الموقع وحيث يحلف على البيت وحلفه على نفي العلم
 يقع الموقع واعلم ان النظر في العين الى نية القاضي المستحلف وعقده نأما الثانية فالتورية والتأويل على
 خلاف قصد القاضي لا يعني ولا بدفع ثم العين القاسية فلو ملق زوجته فاطمة بنت زيد

أي العبارة (قوله ويقدره) أي ويعرض لقدر العوض (قوله قسم وأخر) أي سواء قسم بعض الامور
 على بعض في الدعوى واقامة البينة وأخر ولم يدع على الترتيب المذكور (قوله ان عبدك جنى على بما)
 الى قوله حلف على البيت لان عبده ماله وفعله كفعله (قوله ولو ادعى ان بهيتك أنفقت الخ) قال في النخبة
 لانه انما ضمن لتقصيره في حفظها فهو ماله ومن ثم لو كانت يدين ضمن فعلها كسأجر واستعير كانت
 الدعوى والخلف عليه (قوله فالرجع في الروضة انه الخ) وهو المتمد له (قوله فانكر حلف) أي المشتري على
 البيت قال في الروضة لانه يتسبى بيمينه وجوب تسليم المبيع اليه (قوله بيننا فانكر حلف على البيت) لان
 الاخوة رابطة بينهما فهو حالف على نفسه هكذا ذكر الصورتين ابن القاص وتازعه الخ (قوله وهو المرجع في
 الروضة) وهو المتمد (قوله على خلاف قصد القاضي الخ) محله ان لم يظلمه خصمه مامن ظلمه خصمه كان

وحيث يكون الحلف على نفي العلم (الخ) لانه اذا كمن في العلم وهو محمول على نفي العلم كما اذا شهد الشهود أنه
 لا وارث له الا فلان قبل شهادتهم وحمل على عدم علمهم بوارث غيره (قوله واعلم ان النظر في العين الى نية القاضي المستحلف وعقده)
 لتلاطيل فائدة الايمان خضع الحقوق وخبر مسلم العين على نية المستحلف وحل على القاضي لانه الذي له ولاية الاستحلاف والمراد به من له
 هذه الولاية ليسهل الامام والمحكم وغيرهما من صح اداء الشهادة عنده (قوله فالتورية والتأويل على خلاف قصد القاضي الخ) قال البلقيني
 ومحل اذ لم يكن الحالف محظا بآواه والا فالتورية ميت لانه القاضي فاذا ادعى انما اخدم من ماله كما اغترافه وسأل رده وكان انما اخدم من
 دينه عليه فاجاب بنى الاستحقاق فقال غصبه للقاضي حمله انه لم يأخذ من مالي شيئا بغير اذني وكان القاضي يرى اجابته لذلك فلم يدعي

عليه أن يحلف أنه لم يأخذ شيئاً من ماله بغراذبه ونسوي به بعبر الاستحقاق ولا تأثم بذلك قال شيخ الإسلام ومات له إنا في ماسبق في مسئلة تخفيف الحنفي للشافعي على شفعة الجوار قبل (قوله ولو استثنى) كقوله إن شاء الله تعالى (قوله وإن سمعه مره) إن كان علما جديداً سوازه والأقل بل بينهما عفو ويعفه أنه لا ينفعه (قوله وأحلفه فبما القاضى إلخ) أى وحلفه القاضى بفبرائه كالطلاق كافي الرض وهو لا يرى التحليف به كالتأفى كافي شره لأن القاضى ليس له أن يحلف بفبرائه كاحد من الناس كاذ كره النوى في أذكاره وبغيره وقضيته أنه لو كان له التحليف بفبرائه كالحنفي أن تنفعه التورية وهو ظاهر (قوله وهو كل من توجبت عليه دعوى صحيحة) كذا عبري الروضة وأصلها وصبر العبارة الثانية بقيل وتبعها المصنف واقتصر في المنهاج كما صرح على العبارة الثانية وتبعها في الرض قال الأذرى قبل يحتمل أن العبارة الثانية تشرح الأولى اه لأن الدعوى الصحيحة هي التي لو أقر بطلانها أزم به أى بالمطالب وهو الحق وأنفع الذي صرح به بعضهم قال في شرح الرض وحصل الضابط على ما ذكره المصنف أن كل من يحلف ولو توجبت عليه دعوى إلخ لأن كل من توجبت دعوى إلخ يحلف فلا يرد الشاهد والقاضى حيث لا يحلفان وإن كانا لأمر الزمهما الحق (٤٦٩) صيانة لمصنهما قال ابن حجر ثم كل

وحلف أنه لم يطلق فأطمة بنت زيد وورثي فببرها عصى وزمته الكفارة ولو طلق زوجته ثلاثاً دفعة واحدة وحلف أنه لم يطلق زوجته ثلاثاً وتوابعها من مذهب حجاج بن أرطاة أن الثلاث لا يقع دفعة فكذلك ولو استثنى أو وصل باللفظ شرطاً قبله ونيته أو بطلانه ولم يسمعه الحاكم فكذلك وإن سمعه مره وأعاد التمين عليه وإن وصله بكلام لم يفهمه القاضى منه وأعاد التمين ولو قال كنت أذكر الله قال ليس يوقفه وأما العقيدة فإذا ادعى حنفي على شافعي شفعة الجوار والقاضى يعتقد إثباتها والمدعي عليه نقياً فليس له الحلف عملاً باعتقاده بل عليه امتناع ما أزمه القاضى وهذا إذا حلفه القاضى وأما إذا حلف إنسان ابتداءً وحلفه غير القاضى من قاهر أو خضع أو غيرها فلا اعتبار بنية الحالف قطعاً وتنفعه التورية والتأويل سواء حلف بالله تعالى أو بالطلاق أو بالعقار الثالث في الحالف وهو كل من توجبت عليه دعوى صحيحة وقيل كل من توجبت عليه دعوى لو أقر بطلانها أزم به فإذا أنكر حلف عليه إلا للقاضى والشاهد فيجوز التحليف في النكاح والطلاق والرجعة والأيلاء والعتق والاستيلاء والولاء والنسب ولا تسمع الدعوى في حدود الله تعالى ولا يطلب الجواب ولو ادعى مرفقة ماله سمعت للحال وحلف فإن نكل ادعى على محسر حلف لا يستحق على شيء أى تسلمه الآن وينفعه التورية والتأويل لأن خصمه ظالم إن علم ومحلل إن جهل (قوله وحلف) أى بنحو روايته أنه لم يطلق فأطمة إلخ (قوله ولو استثنى) كقوله إن شاء الله (قوله وقيل كل من توجبت عليه دعوى إلخ) قال الأذرى قبل يحتمل أن العبارة الثالثة تشرح للأولى اه لأن الدعوى الصحيحة هي التي لو أقر بطلانها أزم به أى بالمطالب وهو الحق وقوله إلا للقاضى والشاهد وذلك فتمهما لا يحلفان وإن كانا لأمر الزمهما الحق صيانة لمصنهما واعلم أن كلا التعريفين أغلبي فحليفك على طاعة التحفة (قوله في حدود الله تعالى) لامتناع الدعوى بها كاسرى الشهادات والأطالب الجواب لأنها

غير ماله قاضيهم يعلمون دينه لم يحلفوا ولو ادعت أمه الوطء وأميه الولد أنكر السيد أصل الوطء لم يحلف ومرفق الزكاته لا يجب على المالك فيها بين أمه وأصلها ولو ادعى على أبيه أنه لم يبع ورشيد أو أنه كان يعلم ذلك وطلب بيمينته لم يحلف مع أنه لو أقر به انزل وإن لم يثبت رشد الابن بقرار أبيه أو على قاض الزوجه مجتوبة فأنكر لم يحلف مع أنه لو أقر قبل أو الإمام على السامى أو قبض زكاة فأنكر لم يحلف أيضاً ولو ثبت لزبددين على عمرو وقاضى على خالد بن هذا الذى يملك لعمر وقال بل لم يحلف لاحتال رده العيين على زيد في حلف فيؤدى له عمرو وهو إثبات ملك الشخص بين غيره ولو صدقاً فمعتق لم يسمع قال وخرج الأقران إلخ نائب المالك كوسى وكوكيل فلا يحلف لأنه لا يقبل إقراره من لوجرى عقد بين وكيلين تخالفاً كما مر وهذا استثنى أيضاً كالوسى فيذكر ما طرأ الوقت بالدعوى على أحد هؤلاء ونحوهم إنما هي لقائمة البينة إذ إقرارهم لا يقبل ولا يحلفون إن أنكروا ولو على بنى العلم لأن يكون الوصى وارثاً ولو أوست غيبز زوجها مدعى أسوأ ابن عمها ولا يبيته لم يسمع دعواه على الوصى والزوج لأنها إنما تسمع غالباً على من لو أقر بالمدعى به قبل وهذا الوصفه أحد هما لم يقبل لأن النسب لا يثبت بقوله نعم إن كان الزوج معتقاً أو ابن عمه خدماً إقراره بالنسبة لجال اه كلامه رجاء الله تعالى (قوله ولا تسمع الدعوى في حدود الله تعالى) لماسر في الشهادات ثم وتعلق به حتى آدمي كان قذف غيره وطالبه بالحد فله تحليفه أنه ما نفي كما مر فإن حلف حد القاذف وإن نكل وحلف القاذف

[illegible]

حلف المدمى واستحق المال ولا قطع وهو هب المسروق من السارق وكان الفاضل يأمر من قيسته تسم
 الصوى لان الباقي من الله تعالى ولو اقر بموجب حد وادعى شبهة بان وطى جارية ابيه وقال فلفت انها تهل
 لى وهو بمن جوز ان يشبه عليه ذلك حلف سقط الحد وان المهر وتسع المسمى وحلف فى الشتم والضرب
 الموجب للتعزير ولو ادعى ديناً على ميتة وانه وصى له شئ وله وصى فى قضاء الديون وتنفيذ الوصايا انكر
 وكان المدمى يشكك بما وان لم يكن واراد تخليفه على نفي العلم لم يكن لان اقرار الوصى بالدين والوصية غير
 مقبول نعم لو كان وارثاً وحلف بحكم الورثة وقيم القاضى كالوصى ولو طالب من رجل حتى استخرج اعماه
 وكيله ولا يئنه واراد تخليفه على نفي العلم بالوكالة يمكن ولو اقام البيئته على الوكالة فقال عزك الموكل
 او ماتوا انكر الوكيل حلفه على نفي العلم ولو وكيل بالقسمه اقامه البيئته على وكلائه من غير حضور انهم
 والمسخر ولو كلف بهانى مجلس الحكم استغنى عن البيئته كان انهم حاضرا او غائبا لان للقاضى ان يقضى
 بعلمه الرابع فى حكم العيين وهو انتحاط الخصومة فى الحال لاسقوط الحق وبراءة الذمة فلو اقام المدمى بيئته
 على ما حلف انهم سمعوا تركه لو اقام شاهداً يلطف معه ولوردت البيئتين على المدمى وشك ولو اقام بيئته
 سمعت ولو اقام بيئته قال كذب شهودى وشهدوا بمطبلين سقطت بيئته وامتنع الحكم ولا تبطل دعواه ولو
 قال ان المدمى اقر بان شهوده كذبة وارقام به شاهد او اراد ان يحلف معكم يمكن لان العن فى الشهود لا يثبت
 يشاهدو بين وان كانت الشهادة بحال ولو اقام شاهدين بان هذه الدار ملكه وكرها من ابيه وارقام انهم
 شاهدين بان شاهدى المدمى ذكرنا بعد موت الاب انهما لهما شاهدين فى هذه الحادثة وانهما سمعا ابا الدار
 منه اندفعت شهادتهما ولو اقام شاهدين على ان هذه الدار ملكه اقام انهم بيئته على ان شاهدى المدمى
 فلا لاشهادة لثاني ذلك سلمها الحاكم حتى قال لا قال لا قاده افس او منعه شهر لم تندفع شهادتهما لانهما قد
 لا يكونان شاهدين حيث تنوان فلا قاده حين تصدبا لاقامة الشهادة اندفعت ولو اقام شاهدين بان المدمى
 اقر بان شاهدهم بغير بالخرق فت كذا قال طالت المدعى بيئته وبيئته اداء الشهادة انكر فدشادتهما ان قصرت
 ردت وان شهدا اقر بانهما شرايين وتنازل بينهما عن وقته وحكم بمقتضى تعيينه ولو اقام بيئته
 ثم قال القاضى لا حكم بشئ يحلف بهان ولا يئنه كالعنقر بالاجور الحكم بها وقيل بغيره ان لا تبطل
 ولو اقام حلفه فان شهودى شفعة او عبيد خلفه ثم اتى بشارع عدل فان كان ذلك فى منى يصلح فيه الاستبراء
 الى العتة فليست شاهدين والا فلا يصلح له ان يملك المدمى على غيره وقال الحاكم حلفه على غيره مطلقاً

ليس حقا للمدعى (قوله والمسخر) المسخر هو الذى نصبه القاضى عن طرف الخصم الغائب (قوله) أرغائباً) وهو معروف بالنسب للقاضى في الامر الرابع في حكم اليمين (قوله) فنسكل وأقام بيعة سمعت) لاحتمال أن يكون نكوله للتورع عن العين الصادقة (قوله) كذب شهودى الى قوله ولا يبطل دعواه لاحتمال أنه كان محققا في دعواه والشهود مبطلين لشهادتهم بما لا يعلون (قوله) استبعا) أى الشاهدان البارئتان من الخصم (قوله) اندفع شهادتهما) أى شهادة شاهدى المدعى التهمة (قوله) حتى تحلفه) أى المدعى عليه (قوله) وقيل يبنى أن لا يبطل) قال في زوائد الروضة قلت هذا مشكل فقد قصد تحليفه ليقم بعد البيعة ويظهر اقدمه على عين فارة وأغير ذلك من المقاصد التى لا تقتضى قدحا في البيعة حيث يبنى أن لا يبطل بيئته اهـ قال ابن الرقعة هذا كلام من سبق فهمه الى ان المسئلة مصورة تبطل بيئته قال ابن الرقعة

هذا كلام من سبق فهمه الى ان المسئلة مصورة بما اذا قال المدعى ذلك قبل اقامة البينة وهي مصورة بما اذا قال
تذكره
بعد ما فعل ما بداهن العائدة قال الاذرى وهو كقال على ان ما ذكره في أصل الروضة من بطلان البينة انما نقله عن فتاوى القفال وفيه خلل
والتي فيها ان ذلك لا ينسج في البينة اهـ ومع ذلك فكلما ان الرفع باق بحاله قاله في شرح الروض

(قوله ولو قل حلفي عند قاض آخر أو اخلق أو أقام بينة به سمعت) لانه محتمل غير مستبعد قال الأذري وشبه أن يقال يشترطه القاضي في صورته الأصلية لانه فيحلفه تخصم ويظن انه كتحليف القاضي لاسيما اذا كان خصمه يفتن بذلك (قوله وقال ابن القاص ثلاثا وهو القياس) ويرجع في الرض قال في شرحه على قياس البيئات الدفع واقع (قوله ولو قال المدعي حلفي مرة واحدة) للاتباع (قوله سمعت ان لم يتكرر ذلك) أي سمعت دعواه لا كما هو حلف المدعي عليه فان (٤٧١) متكررت لم تسمع لظهور نعتته (قوله فله ذلك) أي سمعت دعواه

بذلك القاضي لم يحلفه ولا دفعه البينة لما سبق ان القاضي ان كل حكمه مضاه والافلا يتعد البينة ولو قال حلفي عند قاض آخر أو اخلق أو أقام بينة به سمعت وان استعمل لياقي بها قال القاضي حسين يحمل يوما وقال ابن القاص ثلاثا وهو القياس وان لم تكن بينة أو راد تحليفه ممكن ولو نكل حلف المدعي عليه وسقطت الدعوى ولو اراد ان يحلف بين الاصل لا المردودة لم يمكن الا بدعوى مستقلة لانها الآن في دعوى أخرى ولو قال المدعي حلفي مرة على اني ماحلفته وأراد تحليفه لم تسمع ولو ادعى مالا فأنكر وحلف فقال المدعي بعد أيام حلفت لذلك كنت معسرا لا يازيك تسليم شيء والآن قد أسرت سمعت ان لم يتكرر ذلك وانما يحلف المدعي عليه اذا طلب المدعي بینه فان لم يطلب ولم ينقل عن الخصم لم يحلفه القاضي ولو حلفه لم يعتد بذلك ولو امتنع من تحليفه ثم أراد ان يحلفه بالدعوى السابقة فله ذلك ولو قال أنا رأيتك عن البين أو عفوئك أو أسقطت ذلك البين سقطت حقه في هذه الدعوى وله استئناف الدعوى وتحليفه ولو كانت الدعوى لجامعة حلف لكل واحد بمينا كاملة وان وكلوا واحد بالتحليف ولو رضى الكل بيمين واحدة لم يحلف بها ان حلف وجوب الاستئناف متعدد ولو ردوا عليهم حلف كل واحد بمينا كاملة لانها لا تتجزأ ولو ادعى على جماعة حقا وأقام شاهد أحلف بمينا واحدة ولو لم يحلف ونكلوا أو ردوا عليه حلف لم يمينوا واحدة تجاز ولو أقام على واحد شاهدا بحق وعلى آخر شاهدا بحق أو حلف بميناهما واحدة وذلك الحرفين فيها جاز وذلك هذه المسائل الرافعي والتشوي وغيرهما في كتاب العمان ولو فرق دعواه وأراد ان يحلف في كل مجلس منها يميناعلى بعضها اعانها فلا تمنع به الطرف الخامس في النكول واذا نكل المدعي عليه ترد البين على المدعي فان حلف قضيه فان لم يعرف المدعي ان البين تحولت اليه عرفه القاضي وبين انه ان حلف استحق وانما يحصل النكول بان يعرض القاضي البين عليه فمختنع وفسر العرض بان يقول له قل والله لا امتناع بان يقول لا أحلف أنا أنا كل أو نككت ولو قال أحلف بالله فقال لا فلا نكول ولو ائذ يدر حين سمع هذه الكلمة وحلف لم يتعده ولو قال له احلف فقال لا أحلف فنكول ولا فرق بين قوله قل بالله وقوله أحلف بالله ولو استعمل فلف يحلف ولا تلفظ بالنكول بل سكنت فنكول لكن يحتاج الى حكم الحكم كما به نا كل ليترب

بما اذا قال المدعي ذلك قبل اقامة البينة وهي مصورة بما اذا قال بعدها فبطل ما بدله من الفائدة قال الأذري وهو كما قال على ان ما ذكره في أصل الرض من بطلان البينة انما تنه لهن فتاوى القفال وفيه خلل والذي فيها ان ذلك لا يقدح في البينة قال شيخنا في الاسني ومع ذلك فكل كلام ابن الرضا باق بحاله (قوله لما سبق) أي في أواسط الطرف السادس من كتاب أدب القضاء (قوله ولو قال المدعي حلفي مرة واحدة) للزوم التسلسل بذلك (قوله ان لم يتكرر ذلك) وان تكررت لم تسمع لظهور نعتته (قوله فله استئناف الدعوى الخ) لان ابراهه عن البين لا يقتضي اسقاط الحق (قوله ولو فرق دعواه به) جمع دعوى وأراد ان يعنى لو اشتملت دعواه على حقوق فله تحليف خصمه على كل حق منها يمين مستقلة ان فرقه في دعاوى يمينها ولا يكلف جميعها في دعوى واحدة الطرف الخامس في النكول (قوله أحلف بالله فقال لا فلا نكول) لان هذا القول

لانه لم يسقط حقه منها (قوله وله استئناف الدعوى وتحليفه) لان البراءة عن البين لا تقتضي اسقاط الحق فأنه لم يجد الدعوى بخلاف نكوله عن بين الرد كباقي (قوله ولو كانت الدعوى لجامعة الخ) قال في التحفة ولو ثبت لجمع حتى على واحد حلف لكل بمينا ولا يكتفي بيمين واحدة وان رضوا بها بخلاف ما لو أسكر وارث ميت دعوى دين عليه وردوا اليه على ادعى فانه يحلف لهم بمينا واحدة قال ويوجه بان خصمه في الحقيقة انما هو الميت وهو واحد وقوله ولو فرق دعواه وأراد الخ) قال في التحفة ولو اشتملت الدعوى على حقوق فله التحليف على بعضها دون بعض لاصلى كل منها يمين مستقلة الان فرقه في دعاوى يحسبها كاقاله الماوردي ولا يكلف جميعها في دعوى واحدة الطرف الخامس في النكول وهو

المنع عن الحلف المطلوب منك يا أي (قوله اذا نكل المدعي عليه ترد البين على المدعي) ولا يعنى به نكول الخصم لانه عليه العادة والسلام رد البين على طالب الحق رواه الحاكم وقال صحيح الاسناد ومخالفة في حقيقة واحدة فترد بنقل مالك في موطنه ادعاء قبلها على خلاف قولهما وان نكول الخصم محتمل ان يكون نورا عن البين الصادقة كما يحتمل ان يكون تحززا عن الكاذب فلا يقتضي به مع التردد فترد على المدعي (قوله ولو قال أحلف بالله فقال لا فلا نكول) لان ذلك من القاضي استخبارا لا استحلاف (قوله لكن يحتاج الى حكم الحكم) بان يقول له جعلتك ككاذبا ونكيتك بالثبته بدلان ما صدر عنه ليس بصريح

(قوله ولو قال القاضي لمدعي احلف فهو كالحاكم حكمت بنكوله) أي نازل منزلة الحكم بنكوله خصمه في سكوته بمن النكول أيضا أن يقول له قل بالله فيقول بالرجح كذا أطلقوه ويظهر تقييده أخذ ما يأتي فعين توسم فيه الجهل بأن يصبر عليه بعد عمر يفباه به يجب عليه امتثال ما أمر به الحاكم وكلامه هنا صريح في الاكتفاء بالخلف بالرجح وهو ظاهر خلافاً للبقيني وفي قل بالله فقال والله أنا وأنتا وجهان والمعتمد أنه ليس بكل واحد في عكسه لوجود الاسم والنهات في تفاوت في مجرد الصلة فلم يؤثر ولو امتنع من التخليط بشئ مما عرفنا كل على المعتمد خلافاً للبقيني قاله ابن حجر (قوله له دهنه) (٤٧٣) وأغبارة) قال في الصحاح دهن الرجل بالكسر بدش دهنه شبر قال وقد

غيت عن الشئ وضيفته
أغضب غبارة إذا لم تغفل
له وشي على الشئ إذا لم تعرفه
(قوله ولو تفرس) في
الصحاح والغرام بالكسر
الاسم من قولك تفرست
فيه خبرا وهو أن تفرس
و ينظر (قوله شرح له) أي
فسره حكم النكول قال
في التحفة ولو توسم فيه
جهل حكم النكول عرفه
به وجوبه بأن يقول له أن
تنكولك يوجب حلف
المدعي وأنه لا يسمع ببتك
بعده بأداء ونحوه (قوله لم
ينفعه ونفذ الحكم) لأنه
المقصر بعدم تعلمه حكم
النكول (قوله فوجهان)
قال في الكفاية أقر بهما
بم بل نقله البغوي في تعليقه
عن الأصحاب كما قاله الأذري
(قوله فإن رضى فله العود
إلى العيين) لأن الحق لا
يعدوها (قوله لم يكن
للمدعي العود إلى بين الرد)
لأنه أبطل حقه برضاء بين

عليه العيين بخلاف ما لصرح بالنكول فإنه لا يحتاج إلى حكم الحاكم ولو قال القاضي لمدعي احلف فهو كما
لو قال حكمت بنكوله وإنما يحكم بأنه نا كل بالنكول إذا لم يظهر أنه كان له دهنه وأغبارة وغفلة عن مقصود
عرض العيين ويستحب عرض العيين ثلاث مرات ولو تفرس فيه سلامة جانبه شرح له حكم النكول فإن لم
يشرح وحكم بالنكول وقال لم أعلم حكم النكول لم ينفعه ونفذ الحكم وكان من حقه أن يعرف قبل أن ينكول
ولا يشترط أن يقول المدعي عليه وألحا كم ترددت العيين عليه لأن بنكوله ثبت حق العيين للمدعي ولو
قال في الجواب لحقوه وأحكموا على بما ادعى لم يحلف حتى يعرض العيين على المدعي عليه وينكول ولو أراد
النكل العود إلى الحلف نظر أن كان ذلك بعد أن صرح بالنكول وأحكم القاضي بأنه نا كل وأقال للمدعي
احلف لم يكن له ذلك وإن أقبل عليه ليحلفه ولم يقل احلف فهل هو كالحاكم قاله احلف وجهان وإن لم يجرى من
ذلك فله الحلف حتى لو هرب المدعي عليه قبل أن يصبر على النكول أو يحكم القاضي به وقبل أن يعرض العيين
على المدعي لم يكن له الحلف وللمدعي عليه أن يحلف إذا عاده وحديث معنا العود إلى الحلف فذاك إذا لم يرض
بالمدعي فإن رضى فله العود ولو رضى بأن يحلف المدعي عليه والخالفه فله حلف لم يكن للمدعي العود إلى
بين الرد ولو قال للمدعي احلف فله الروي أي أنه كالحاكم قال احلف حتى لا يتمكن المدعي عليه من الحلف إلا برضا
المدعي قاله عتدي فيه نظر وإذا ردت العيين على المدعي فإن حلفا استحق المدعي وبينه كثر الرادى عليه
لا كالينته حتى لو أقام بينة بالأداء والأبرار بعد ما حلف المدعي لم تسمع ويجب الحق بفرار المدعي من العيين
الردودة ولا حاجة إلى حكم الحاكم ولو امتنع المدعي من الحلف سئل فإن لم يتعل بشئ أوقال لأر بد الحلف
أوقال له يلو في واقصر عليه فنكول سقط حقه من العيين فليس له مطالبة الخصم ولا زمت له لا يتمكن
من استئناف الدعوى وتحليفه في مجلس آخر ولا ينفعه إلا لينته ولو أتى بشهادة يحلف مع تمكن وأن تعلم
وذكر لا تمتاعه سببا فقال أر يد أن آتى بالينته أو أنفكر أو أسأل الفقهاء أو أظفر في الحساب ترك ثلاثة
أيام ولا يبطل حقه من العيين فإن ذهب ولم يعد إلا بعد مدة تمكن من الحلف وقيل لا يمكن ولا يفنيه إلا لينته
من القاضي استسجبار لا استخلاف (قوله ولو أشر) أي المدعي عليه حين سمع هذه الكلمة أي قوله
أتحلف بالله وحلف لم يعتد به لأنه استخبار لا استخلاف (قوله له دهنه) أي تحبزه والقبادة ضد الفطنة (قوله
ولو تفرس) أي القاضي فيه سلامتيه عن نحو له دهنه (قوله شرح له) أي فسره النكول قال شيخنا
شهاب الدين في التحفة ولو توسم فيه جهل حكم النكول عرفه به وجوبه بأن يقول أن تنكولك يوجب
حلف المدعي وأنه لا يسمع ببتك بعده بأداء ونحوه (قوله لم ينفعه) لأنه المقصر بعدم تعلمه حكم النكول
من قبل (قوله فوجهان) المعتمد منهما (قوله العود إلى بين الرد) لأنه إذا رضى بين الخصم فقد أبطل حقه
(قوله في مجلس آخر) ولا ينفعه إلا لينته لا يشكر دعواه في القضية الواحدة هذا هو المعتمد (قوله

الخصم) قوله حتى لو أقام بينة بالأداء والأبرار بعد ما حلف المدعي لم تسمع) لتكذيبه لما باقراره
هذا ما جزم به الشيخان وقال في محل آخر تسمع ومصحح السنوي الأول والبقيني الثاني قال وهو شئ أنفذه القاضي وهو ضعيف والإصحاح
سأعها أن قولنا أنها لا أقرا أمر تقديري والبيئة تشهد بامر تحقيق فيعمل بمقتضاها وتبعه الزركشي فهو قال ابن حجر واعترض بأن
ظاهر كلام الشيخين تقرير السماع على الضعيف أنها كالبيئة وهو متوجه فالمعقد أنها كقارار المدعي عليه لأنه بنكوله توصل للحق فاشبه
أقراره ونقل الدبري في شرح المنهاج عن علماء عصره أنهم أفتوا بسماحها إذا كان المدعي عينا أو شاريا له المقتن قوله بأداء وأبرار (قوله
فإن لم يتعل) أي لم يبدعنا ولا طلب مهلة وأقال أنا نا كل مطلقا وسكت وحكم القاضي بنكوله أخذ بما مر (قوله ولا ينفعه إلا لينته) للا

يشكر دعوته في القضية الواحدة وهذا ما رجح في أصل الروضة تبعاً للامام والنزاع واليهوى بعده على العراقيين والمردى والروائي انه يمكن من ذلك وهو ظاهر النص لكن المعتقد الاول وعلى الاول ليس له رد الجين على خصمه اذ الجين المرودة لا رد لانا لوردناها لادى الى الدور ذكوه الماردى (قوله ولو امتنع المدعى عليه من الحلف لانسأل) قال في الاسنى وحيث امتنع المدعى عن الجين المرود تسأله الحاكم عن سبب امتناعه بخلاف الحقم بامتناعه ثبت للمدعى حق الحلف والحكم بينه فلا يؤخر حقه بالبحث والسؤال وامتناع المدعى لا يثبت حقا لغيره فلا يضر السؤال (قوله لا يجهل الا برضا المدعى) لانه (٤٧٣) مجبور على الاقرار والجين بخلاف المدعى فاته

مختار في طلب حقه وتأخيره
(قوله ولو أقام شاهداً
ليحلف معه ولم يحلف فهو
الحق أى لنكول المدعى مع
شاهده كنكوله عن
اليمين المرودة فيها
س) قوله ان لم يمتثل إلى قوله
ولا ينفعه الا البينة الكاملة
وما جزم به المصنف هو ما
س على الام واقتضى
كلام الروضة ترجيحه
واعتمده الباقي قال
الاسنوى ومعه اذ لم يحلف
الحقم المرودة والا
اقتطعت الخصومة ولا كلام
ومعه أيضاً اذ لم يمتثل كل
والاحلف أى المدعى على
الاصح وهذا هو مقتضى
كلام الرافى في آخر القسامة
اه قال شيخ الاسلام وفى
هذا الاخير وقفة (قوله ولو
ادعى والى الصى وأالجنون
ديناله على انسان فانكر
الح) لان الحق لولي له لانه
واثبات الحق للشخص بين
غيره بعيد وقيل لم يمتثل لانه
مبذله وقيل بان يترسبه
كان ادعى شتم ما يترس

ولو امتنع المدعى عليه من الحلف لا يسل ولو قال امهلنى لا نظرفى الحساب وأسأل الفقهاء لا يجهل الا برضا
المدعى ولو استعمل في ابتداء الجواب لبسط نظرفى الحساب امهل الى آخر المجلس فلا تزداد الا برضا المدعى واذا
علل المدعى امتناعه عدا بعد مدة ليحلف فان لم يشد كرقاضى نكول خصمه أثبت بالبينة ولو أثبت عند
قاضى آخر نكول خصمه فلان بحلف ولو نكول المدعى عليه فى جواب وكيل المدعى ثم حضر الموكل فله ان
يحلف ولا يحتاج الى استئناف الدعوى ولو أقام شاهد اليحلف معه ولم يحلف فهو كالأورثت الجين اليه فلم
يحلف فيستل عن امتناعه فان علل بعذر امهل ثلاثاً أيام فان لم يعد الا بعد مدة ممكن من الحلف وقيل لا ينفعه
الا البينة الكاملة وان لم يمتثل أو صرح بالنكول بطل حقه من الحلف وليس له العود اليه والى استئناف
الدعوى وإعادة الشاهد ليحلف معه ولا ينفعه الا البينة الكاملة ولو مات من لا وارث له فادعى القاضى أو
منصور به ديناله على رجل وجده في تذكرة أو في صك وانكر المدعى عليه فشهد بذلك شاهد أو قد
الشاهد ونكول المدعى عليه حبس حتى يقرأ ويحلف لان الجين واجب وتعد الراد ولو ادعى وصى ميت على
وارثه أنه وصى بشئ الفقراء أو نكر الوارث ونكول فكذلك ولو ادعى والى الصى وأالجنون ديناله على انسان
فانكر ونكول فلا ترد الجين على والى ولو أقام الولى شاهد الا يحلف معه ولو ادعى عليه دين في ذمة الصى
لا يحلف الولى اذا انكر لان اقراره غير مقبول والوصى والتمم وقيم المسجد والوقف كوالى فى الدعوى وفى
الدعوى عليهم واذا امتنع الراد الجين الى والى والوصى أو لم يحلفهما فينظر بلوغ الصى واقافة الجنون ويكتب
القاضى المحضر بنكول المدعى عليه ووف الجين ولو ادعى قيم المحجور عليه ونكول المدعى عليه حلف
المحجور انه يلزمه تسليم المال ويقول الى وقعة يقول فى الدعوى ويلزمه تسليمه الى تذبذب ولو ادعى
مالاً قال لا حلف وأعطى المال ليجب على المدعى القبول من غير اقرار فله بحلفه لاحتمال انه يدعيه بعد
ذلك ولو نكول وأراد المدعى الحلف فقال لا تحلف وأنا أعطيك المال فكذلك لانه لا يأمن من استرداده
فيقول له الحاكم امان تقر باحق أو حلف المدعى ولو ادعى مالا وقال قضى به فلان القاضى فان أقام على ذلك
بينة سمعت والا فيصدق المدعى عليه بينه (الطرف السادس) فى البينة وقد سبق صفاتها فى الشهادات
والنظر فى التعارض والترجيح ولو ادعى اثنان عيناى بدائل ولا يثبت حلف لكل عينا ولو كان لاحد هابينة
الا بعد مدة ممكن من الحلف) قال شيخنا فى النعفة امهل وجوب باعلى الوجة ثلاثة أيام فقط لثلاث بضر للمدعى
عليه فيسقط حقه من الجين بعد مضى الثلاثة من غير عذر (قوله لا نسأل) لان بامتناعه ثبت للمدعى حق
الحلف والحكم بينه فلا يؤخر حقه وبه فارق المدعى لان فى امتناعه لا يثبت حقا لغيره فلا يضر السؤال (قوله
ولو ادعى والى الصى الح) لان الحق لولي له واثبات حق الشخص بين غيره بعد نم ان يترسبه كان ادعى
بمن مباشر يعمه بولي فيحلف بين الراد لانه المستوفى رعايته لصالحه المولى (قوله ولم يحلفهما) معنى فى صورة
الدعوى عليهما (الطرف السادس) فى البينة

(٦٠ - (أور) - نافي)

يعمه لولي فيحلف بين الراد لانه المستوفى رعايته لصالحه المولى وهذا هو المشدود وجه الشيخان فى
الصدق فيما اذا اختلف فى قدر زوج وولى صغير أو مجنونة قال الاسنوى والفنوى على هذا فقد نص عليه الام قال ابن حجر وورد بان مقاله
فى الصدق لا يتحقق ما هنا لانه انما يختلف على فصل نفسه والمهر يثبت ضمن الام مقصود اركة البيع بخلاف غيرهما وان تعلق بمباشرة وهو
ما هنا قال وجاب بأنه حيث تعلقت العهدة بمباشرة لاسببه مع عجز الولى عن اثباته ساغ الولى اثباته بينه المتعلقة بفعل نفسه رعاية لصالحه المولى
بل ضرره ربه (الطرف السادس) فى البينة (قوله حلف لكل عينا) خبر البينة على المدعى والجين على من انكر

(قوله فبرجس جانبه) عملا
 باقواؤه (قوله ولو كانت
 العين في أيديهما وأقام كل
 بيعة بقيت كما كانت) إذ
 لا يستحق لها غيرهما
 وليس أحدهما باوئى من
 الآخر (قوله قال النوى
 أفواهما الثالث) كذا
 وجه في الروضتنا قال
 الاسنوى وهو ذهول عما
 صحح فيها كالمها في أوائل
 الباب الثاني من أنه يسقى
 يسده كما كان لكن لا
 تنصرف الخصومة عنه
 وعلم بان الظاهر أن ما يده
 ملكه وما صدر منه ليس
 بمنزلة ولم يظهر لغيره
 استحقاق (قوله ولو أقام
 أحدهما شاهدا وحلف
 معه وأقام الآخر شاهدين
 يرجح الشاهدان) لأنها
 حجة بالإجماع وأبعد عن
 تهمة الخائف بالكذب في
 بيته

فرضي له ولو أقام كل بيعة لعارضنا ونساقطنا وأنه لا بيعة فيحلف لكل بينا ولو أقروا أحسبها بعد تمام اليقين
 فترجح بيته وإن أقر قبل تمامها صار كصاحب اليد ولو كانت العين في أيديهما وأقام كل بيعة أقيمت كما
 كانت إن شهد شهود كل منهما بان المال كله فاما إن شهد شهود كل منهما بالنصف الذي في يد صاحبه
 فيحكم لكل منهما بما كان في يد الآخر ومن أقام أولا وتعرض شهوده لكل لم يعرضوا أن كان صاحب يد
 في النصف وبينه صاحب اليد لا تسمع ابتداء ثم إذا أقام الثاني على الكل سمعت ويرجح في النصف الذي
 في يده فيحتاج الأول إلى إعادة البيعة للنصف الذي في يده فإن لم يعد حكم لكل للآخر وإن كان لأحدهما
 بينة دون الآخر قضى له بالكل سواء شهد شهوده بالكل أم بالنصف الذي في يد صاحبه وإن لم يكن لها بيعة
 فحكم بينهما مدعى في النصف ومدعى عليه في النصف فيحكم لكل منهما على نفي ما يدعيه الآخر ولا يتعرض
 واحد منهما في بيعة لا ثبات ما في يده بل يقتصر على أنه لاحق للآخر في يده فإن حلفا أو نكلا ترك المال
 في أيديهما كان كل ولو باع مدعى الكل نصيبه من ثالث وأراد الآخر أخذها بشفعة احتاج إلى البيعة على
 أن النصف ملكه وإن حلف أحدهما دون الآخر قضى بالكل ثم إن خلف الذي بدأ القاضي بتحليفه ونكل
 الآخر بعده حلف الخائفين المرذولة أيضا وإن نكل الأول ورغب الثاني فقد اجتمع بين النفي والنصف
 التي ادعاه الآخر وبين الإثبات للنصف الذي ادعاه وهو يكفيه يمين واحدة يجتمع فيها بين النفي والإثبات
 فيحلف أن الجميع له لاحق للآخر فيه أو يقول لاحق له في النصف الذي يدعيه والنصف الآخر لولادعي
 واحد نصف الدار والآخر كلها وهي في بد ثالث وأقام كل منهما بيعة لعارضنا في النصف وسلم النصف الآخر
 لمدعى الكل ولتدعيها كذلك والدار في أيديهما صدق مدعى النصف في النصف الذي في يده فإن أقام
 مدعى الكل بيعة قضى له بالكل وإن أقام كل بيعة بما يدعيه أقيمت الدار في أيديهما كما كانت قال الأفرغى
 وليكن التصور في إذا أقام مدعى الكل أولا ولا النصف الذي في النصف وهو صاحب يد فيه فإذا أقامها
 أقام مدعى النصف بيعة فترجح باليد ولا يتعرض تعرض شهود مدعى الكل للكل ولو اقتصر على أن
 النصف الذي في يد صاحبه له حصل الغرض أيضا ولو ادعى أحدهما الثلث والآخر الكل وأقام كل منهما بيعة
 فإن كانت في بد ثالث تعرضنا في الثلث ويسلم الثلثان لمدعى الكل وإن كانت في أيديهما وأقام كل بيعة
 فيكون الثلث لمدعيه والباقي لمدعى الكل ولو ادعى زيد نصفها وهي في بد ثالث صدق وعمر نصفها فكذب
 الثالث وزيد معا ولم يدعيها لنفسهما فالنصف الذي يدعيه المكذب هل يسلم إليه أم يوقف في بد ثالث أم
 ينزعه ويحفظ إلى ظهور مال كفيه أوجه قال النوى أفواها الثالث وفيه نظر والقياس الثاني ولترجح
 أسباب الأول الأقرار كما في صدر هذا الطرف الثاني قوة البيعة ولو أقام أحدهما شاهدا وحلف معه وأقام
 الآخر شاهدين يرجح الشاهدان إذا كانت اليد مع الآخر فبرجس باليد وشاهد وامرأتان كشاهدين
 (قوله كصاحب اليد) وسيجيء في السبب الثالث من أسباب الجرح (قوله لكل لم يصرح) لأنه غير
 مستغن عن البيعة للنصف الذي يدعيه (قوله في النصف الذي في يده) أي في بد الثاني (قوله للنصف الذي
 في يده) أي في بد الأول لما رآه فإن بينة صاحب اليد لا تسمع ابتداء (قوله بالكل للآخر) وذلك لأن
 شهود الأول انما ثبت بشهادتهم النصف الذي في بد الثاني لا غير لما رآه فإذا شهد شهود الثاني بالكل ثبت
 بشهادتهم النصف الذي في بد الثاني لرجحان شهوده باليد وكذلك النصف الذي في بد الأول لما رآه هذا
 النصف لم يثبت بشهادة الأولين أولا ولم يعد وهاتان حتى يشته للاول (قوله والقياس الثاني) وهو المأخذ
 لعل وجه النظر أن ما قاله النوى ذهول وغفلة عن تصحيحه كأمه في أوائل الباب الثاني من أنه يسقى يده
 كما كان لكن لا تنصرف الخصومة عنه وعلم بان الظاهر أن ما يده ملكه وما صدر عنه ليس بمنزلة ولم يظهر
 لغيره استحقاق (قوله يرجح الشاهدان لقوتهما) لأنها حجة بالإجماع

﴿قوله ولو زاد عدد الشهود﴾ الى قوله فلا ترجع خلاف ذلك حيث قال ترجع ما بين من زاد عدد شهوده لان القلب على قولهم أميل وديلتنا ان ما مقدمه الشرع لا يختلف بالزيادة والنقص كدماه اخرى به فارق تأثير الرواية بذلك لان مدارها على أقوى الظنين ومن يؤخذ به لم يفت ذلك الزيادة عدد القوا ترجع وهو واضح لا دلتها حيث ان العلم الضروري (٤٧٥) وهو لا يعارض قاله ان يحرجه الله تعالى

ملك هذا في النتائج وأقره كقَالَ بعضهم ورد بأن أصحاب فروق بأن النتائج والثمار هنا تابعا للملاصِل فإذا أقرضت البيئة ملك الأصل تبعه النتائج والثمره في الملك بخلاف ولد الأمة (قوله) ولا يمكن أن يقولوا هذا أنتاج شأنه وغمره شجره (له) لا يمكن أن يكونان لغز ملك أصلهما فلا يمكن حتى يقولوا استجب أو أقرض في ملكه كامل (قوله) ولو شهدوا أن هذا الغزل من غلته (له) إلى قوله كني لأهناحيه هنا تغيرت مسقطه

عبد الله والاعراب يقولون الشجرة وفيه ظفر (قوله والحق لا حد هما بالاتفاق) أي باثباتهما أي بالبينّة (قوله أو دار) أي قوله فهم أي بعده
لا نفر احدهما لقطع (قوله ولوتا زعا) (٤٧٦) عبد او لاحدهما عليه ثياب لا يجعل صاحب بدى العبد) لان المنفعة لب

للعبد لا لصاحبه فلا بد له
(قوله ولو اطلق الخراج
دعوى الملك) الى قوله
فما خسل اولى ز يادع علم
بينتته لا تقولا لانه عند
الاطلاق مقدم فها اولى
(قوله وسخى التار يخ)
فما خسل اولى لا نفراده
باليد (قوله فان ظهر فالسابق
اولى) لترجيحه من جهة
السابق وقيل يتساويان
لتعارض البينتين وقيل
يرجح البس لادان البينتين
متساويان في اثبات الملك
في الحال فينساقطان فيه
ويبقى من أحد الطرفين
اليوم من الآخر اثبات الملك
السابق واليد اقوى من
الشهادة على الملك السابق
الارى انما الزوال بها قال
الاذرى وهو المنصوص
وقول الجهور اى والمواخي
لماسياى وقذ كرفى
الروض وأصلها هذا
اختلاف هناك (قوله ولو
أقام الخارج بينته انه ملكى
غصبه منى الداخل الخ)
زيادة علم بينته بما ذكر
من الغصب ونحوه (قوله
ولم تكن بينة) الى قوله
سمعت بناء على اى عيين
الردودة كالبينة (قوله
والحق ان لا تسلم) لان

الردودة كالقرار لا كالبينة كذا سمحه الاسوى كالتقدم وهو المتمد (قوله وفي فتاوى العاضى حسين منذ
أنه الخ) قال الاذرى والارجح خلافه (قوله ولو اقام احده ما بينه انه ملكه من سنة وآخراه ملكه من سنيين رجحت الثانية) لانها تثبت
الملك في وقت بلا معارضة فبساقطان في الثانى وبشت موجه فى الاول والاصل فى الثابت الدوام صور ابن الرعة ذلك بما اذا شهدت البينة

مع ذلك بالملك في الحال وهو امر ادمن أطلق (قوله فان كان في بدأ أحدهما وقامت بينتان الخ) لتساوى البيتين في اثبات الملك حالا
هنا فطنان وتقي اليد في مقابلة الملك السابق وهي أقوى كإسار ولو كانت سابقة التاريخ شهادة بوقف والمتأخر تأتي معها بدشاهدة بملك
أو فقه قدمت التي معها يد قال البلقيش وعليه يرى العمل ما لم يظهر ان اليد عادية باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل الوقف وبعضه بغير
سبب شرعي فهناك يقدم العمل بوقف قال في شرح الروض وقضية كلامه كأصله وكثير تقدم يتنذى البدوان قال كل من المتداعيين
أبى اشتريتهما زيد مناهلوه قوى لكن قضية كلام الشيخ أبي حامد (٤٧) والغاضي أبو الطيب وغيرهما تقدم بيته

سابقة التار يخ حجتنا اه
وهذا يد ترجع المصنف
فيما ص (قوله ولو ادعاه في
الحال أيضا فشهدت له
البيته) ان قوله لا تسمع
لا تسمع دعواه ولاها
شهدت بما يدعيه ولعارضه
سبق اليد الباقية على
الاتقال فلا يحصل بظن
الملك في الحال (قوله وتقل
ابن النذر عن الشافعي انه
قال ويحصل مع ذلك في
الصورتين الاخيرتين) قال
في الروض وشرحه وعن
النص ان الله يحقق مع
قوله الشهود لا علم من بلا الا
مع قولهم ان الخصم غائب
أو نحوه قال الزاقي والحق
ان البيته قامت بخلاف
الظاهر ولم تعرض لاسقاط
ماعم اتخضم من الظاهر
فانضيف الياليمين (قوله)
ولو استندت الشهادة على
التحقيق) ان قوله قبلت
فضا وان لم يصرح بالملك
في الحال لانه أسندته الى
التحقيق واستدما الحكم
القرار وللتايطل قاعدة

منه يستدل الآخر بيته انه اشتراه من جرموند ستين قدمت الثانية ولو نسبها القدين الى الواحد فاقام هذا
بيته على انه اشتراه من زيد من سنة وآخره اشتراه منه من ستين فالثانية أولى ولا يشترط ان يكون
السبق بزمان معلوم حتى لو قامت بيته أحدهما انه ملكه من سنة وبيته الآخر انه ملكه أكثر من
سنة قدمت الثانية ولو كانت احداهما مؤرخة والاخرى مطلقة فلا ترجع ولو تنازعا عادة فاقام أحدهما
بيته انما ملكه والاخر انما ملكه ثبت في ملكه فلا ترجع وكذا في كل بيتين أطلق أحداهما الملك
ونفت الاخرى على السب من ارث وصره وغيرهما ثم المسئلة من أصلها مرفوعة فإذا كان المدعي في يد
ثالث فان كان في يد أحدهما وقامت بينتان مختلفتا التار يخ فقدمت بيته ذي اليد سابقا كان تاريخا ولا حقا
ولو ادعى دارا أو عبدا في يد رجل بالامس ولم يدع في الحال لم تسمع ولو ادعاه في الحال أيضا فشهدت له البيته
بالملك في الشهر الماضي أو الالاس ولم تعرض للحال لم تسمع بل يجب ان يشهد بالملك في الحال أو يقول كان
الملك له ولم يزل ولا علم من يلايه وتقل ابن النذر عن الشافعي انه قال ويحصل مع ذلك في الصورتين الاخيرتين
قال الهروي وتقل غريب ولو استندت الشهادة على التحقيق بان قال الشاهد هو ملكه بالامس اشتراه من
المدعي عليه بالامس أو اقر له المدعي عليه بالامس أو اخذ عنه أو شبه مما ذكر بعد قيل قبلت قطعاً ولو ادعى
اليدين شي وشهدت بينهما كان في يد أحد من تسمع الآن تعرض لزيادة بان يقول كان في يد أحد فاقده
المدعي عليه من أن يصبه أو فهره عليه أو بعث العبد في شغل أو أبى منه فاعرضه هذا فاقده وتقبل ويغيب
بها المدعي وقيل تسمع مطلقاً ولو قال المدعي عليه كان في يد أحد أمس لم يكن اقرار بالملك ولو ادعى ملكاً
مطلقاً فشهد الشهود بالملك وذكروا السب لم يضر ولو ادعى الملك وذكر السب فشهدوا بالملك ولم يذكر
السب قبلت ولو ادعى الملك وذكر السب فشهدوا بالملك وذكروا سباً آخر بطلت شهادتهم للتناقض
ولو كانت في يده ارحم كما قبلها فخرج خارج اتيه وشهدوا بما اتفقا له بسبب صحيح ولم يبيّنوه قال
الهروي وقت المسئلة فأتى فقهاهم همدان بسام الدعوى والحكم بها للخارج وكذا في الماوردي
والغاضي أبو الطيب قال ومضى الى انما لا تسمع ما لم يبيّنوا السب وهي طريقة القفال وغيره لان أسباب
عملها اذا شهدت البيته مع ذلك بالملك في الحال وهذا امر ادمن أطلق (قوله قدمت يتنذى اليد سابقا
كان الخ) لتساوى البيتين في اثبات الملك حالاً فاقام هذا في اليد في مقابلة الملك السابق وهي أولى
لقومها كإسار (قوله وتقل ابن النذر الخ) هذا هو المعتدلان البيته قامت بخلاف الظاهر ولم تعرض
لاسقاط ماعم اتخضم من الظاهر فانضيف الياليمين البها قال الزاقي (قوله قبلت قطعاً) وان لم يصرح
بالملك حالاً ولا علم لبطل فائدة لا فارق ورواقر الشهادة بالملك المتقدم بان ذلك شهادة بأمر يقيني فاستحب
وهذا أمر غني فاذا لم ينضم له الجرم حالاً لم يؤثر (قوله وقيل تسمع مطلقاً) والاول هو التعمد
(قوله قال الهروي وقت) الى قوله للخارج وهو التعمد لانه قد نص في الأم على انه لا يشترط ذكر السب

الاتصال مختلف فيما بين العلماء **خاتمة** فينه المدهى لا توجب ثبوت الملك ولكنها تظهره فيجب أن يكون الملك باقيا على اقتضاها ولكن لا يشترط سبق بزمان طويل بل يكفي لصديق الشهود لحظة لطيفة ولا يقدم ولا ضرر ورأى إليه قوام فينه ملك دابة وأشجر قائم يستحق الثناج والجزء الخاسلين قبل اقامة البينة وان كان الوضع قبيل البينة بساعة والفرقة الظاهر عنده اقامتها للمدهى عليه وعلى الظاهر المدهى وان انفصل قبل التعديل ولو اشترى شيئا فاداعاه مدع وأخذه بحجة مطلقة رجع المشتري باليمن على البائع ولو باعه للمشتري أو وهب أو أخذه بالحققة من المتباع أو من المشتري الثاني كان للمشتري الأول الرجوع باليمن ولو أخدم من المشتري الثاني ولم ينظر بباقه فليس له أن يعال البائع الأول باليمن ولو ادعى البائع على المشتري أنك أزلت الملك بالإقرار أو أنك رصدي يمينه **في الطرف السابع** في العقود والموت والارث والوصية فإذا قال المكري أكرى بك هذا البيت بعشرة وقال المكري بل جميع الدار بعشرة ولا ينفقه خالفا وفسخ العقود وعلى المستأجر أو قرض من ماسكن في الدار ولو أقام أحدهما بيعة قضى ولو أقاما يمينين تعارضتا وتحالفا ولو قال أكرى بك البيت بعشرين فقال بل أكرىته بعشرة أو قال كثرت البيت بعشرين فقال بل جميع الدار بعشرة كذلك الحكم وهذا اذا كانتا مطلقتين أو أحدهما مطلقة وأتفق تاريخهما فان اختلف قدم أسبقهما تاريخا ولو كانت دار في يده فجاء رجلان وادعى كل منهما في اشترى بهما بكذا وأسبقت الغن وطالبها بالتسليم فان أقر لأحد هما سلمت إليه وليس للأخر تخليفه وان أقرهما نصف وليس لهما تخليفه وان أنكر ولا ينفقه لهما حلق لكل منهما يمينان فان ردا إلى أحد هما حلف الثاني وان أقام أحدهما بيعة تسلمت إليه وليس للأخر تخليفه لتفريم العين وله دعوى الغن وان أقاما يمينين فان كانتا بتاريخ مختلف قدم أسبقهما وان لم تكونا كذلك فان استمر المدهى عليه على التكذيب تعارضتا وحلف لكل منهما يمينان واسترد الغن إن لم تعرض البيعتان لقبض المبيع والا فلا استرداد وان صدق أحدهما سلمت الدار إليه وليس للأخر تخليفه وان صدقهما نصف ولا تخليف ولو تعرضت أحدهما لكون الدار ملك البائع وقت البيع أو لكونهما ملك المشتري الآن كانت مقدمة وكذا لو قالت أحدهما إنني بالي المشتري فهي مقدمة ولو ذكرت أحدهما فقد الغن دون الأخرى كانت مقدمة أيضا سابقة كانت أو مسبقة ولو قالت أحدهما اشتراها من فلان في رمضان وقبضها فقد الغن وقالت الأخرى كذلك إلا أن تاريخها من شوال السابقة أولى ولو ادعى دارا في يد آخر فقال أحدهما اشترى بهما من زيد وهو يملكها وقال الآخر اشترى بهما من عمرو وهو يملكها أو نسب الشراء إلى واحد وأقام كل يمينه تعارضتا وحلف لكل منهما وانما شرطنا أن يقول كل منهما اشترى بها وهو يملكها لأن من ادعى مالاً في يد آخر فقال اشترى بهما من عمرو ولا تسع دعواه حتى يقول اشترى بهما وهو يملكها أو تسلمته أو سلمه إلى وفي دعوى الشراء من صاحب اليد لا يشترط أن يقول وأنت تملكه ويشترط أن يقول الشاهد إضافي الشهادة اشتراها من عمرو وهو يملكها واشترأه وتسلمته أو سلمه إليه وهو له ابتاعه منه ويحوز أن يقيم بيعة على أنه اشترى من فلان وقت كذا وأخرى على أنه كان يملكه إلى ذلك الوقت وهو عليه الجمهور **في الطرف السابع** في العقود **قوله** فان اختلف أي التاريخ يبان شهدت أحدهما أن كذا مكرى سنة من أول رمضان والأخرى بان كذا مكرى سنة من أول شوال قدم أسبقهما تاريخا لان العقد السابق صحيح لانحالة لأنه ان سبق العقد على الآخر صرح ولما العقد على الأقل بعده وبالعكس طل الثاني في الأقل دون الباقي كذا قيل **قوله** لتفريم العين لأنه لم يقو تعالجه وانما خافوت بالبينة **قوله** وله دعوى الغن لأن ذلك في زعمه كهلاك المبيع قبل القبض **قوله** والا فلا استرداد لأن العقد استقر بالقبض وليس على البائع عهدة ما عهده بعده **قوله** نقص الغن دون الآخر **قوله** لان التعرض للتقدي بوجوب

اليد في عقد المقر دون الانحالة لعدم اتفاقه منه إليه فيستند الملك للشهود به إلى قبيل الشراء وانما حكم ببقائه أو انما انفصله للمدعى عليه كما قرر لاحتمال انتقاله اليه مع كونها ليست بجزء من الأصل **في الطرف السابع** في العقود والموت والارث والوصية **قوله** فان اختلف أي التاريخ يبان شهدت أحدهما بان كذا مكرى سنة من أول رمضان والأخرى بان كذا مكرى سنة من أول شوال قدم أسبقهما تاريخا لان العقد السابق صحيح لانحالة لأنه ان سبق العقد على الآخر صرح ولما العقد على الأقل بعده وبالعكس طل الثاني في الأقل دون الباقي **قوله** وليس للأخر تخليفه لتفريم العين لأنه لم يقو تعارضتا وحلف لكل منهما يمينان واسترد الغن إن لم تعرض البيعتان لقبض المبيع والا فلا استرداد وان صدق أحدهما سلمت الدار إليه وليس للأخر تخليفه وان صدقهما نصف ولا تخليف ولو تعرضت أحدهما لكون الدار ملك البائع وقت البيع أو لكونهما ملك المشتري الآن كانت مقدمة وكذا لو قالت أحدهما إنني بالي المشتري فهي مقدمة ولو ذكرت أحدهما فقد الغن دون الأخرى كانت مقدمة أيضا سابقة كانت أو مسبقة ولو قالت أحدهما اشتراها من فلان في رمضان وقبضها فقد الغن وقالت الأخرى كذلك إلا أن تاريخها من شوال السابقة أولى ولو ادعى دارا في يد آخر فقال أحدهما اشترى بهما من زيد وهو يملكها وقال الآخر اشترى بهما من عمرو وهو يملكها أو نسب الشراء إلى واحد وأقام كل يمينه تعارضتا وحلف لكل منهما وانما شرطنا أن يقول كل منهما اشترى بها وهو يملكها لأن من ادعى مالاً في يد آخر فقال اشترى بهما من عمرو ولا تسع دعواه حتى يقول اشترى بهما وهو يملكها أو تسلمته أو سلمه إلى وفي دعوى الشراء من صاحب اليد لا يشترط أن يقول وأنت تملكه ويشترط أن يقول الشاهد إضافي الشهادة اشتراها من عمرو وهو يملكها واشترأه وتسلمته أو سلمه إليه وهو له ابتاعه منه ويحوز أن يقيم بيعة على أنه اشترى من فلان وقت كذا وأخرى على أنه كان يملكه إلى ذلك الوقت وهو عليه الجمهور **في الطرف السابع** في العقود **قوله** فان اختلف أي التاريخ يبان شهدت أحدهما أن كذا مكرى سنة من أول رمضان والأخرى بان كذا مكرى سنة من أول شوال قدم أسبقهما تاريخا لان العقد السابق صحيح لانحالة لأنه ان سبق العقد على الآخر صرح ولما العقد على الأقل بعده وبالعكس طل الثاني في الأقل دون الباقي كذا قيل **قوله** لتفريم العين لأنه لم يقو تعالجه وانما خافوت بالبينة **قوله** وله دعوى الغن لأن ذلك في زعمه كهلاك المبيع قبل القبض **قوله** والا فلا استرداد لأن العقد استقر بالقبض وليس على البائع عهدة ما عهده بعده **قوله** نقص الغن دون الآخر **قوله** لان التعرض للتقدي بوجوب

وان كان اثبات الملك للبائع من غير توكيل لأن غرضه اثبات الشراء لنفسه فالنظر الى غرضه ولو أقام أحد هاتين البيئتين اشتري الدار من فلان وكان ملكها والآخر بيئته أنه اشتراها من مقيم البيئته الأولى حكم للثاني ولا يحتاج أن يقول لقيم البيئته وأنت تملكها ولو نصت بيئته أحد هاتين فلا يمكن لمالكه دون بيئته الآخر حكم للذي نصت بيئته ولو أقام بيئته على ابتاع الدار من فلان لم تكن بيئته الملك لأن بد البائع فيها كيداه وكذلك أقام بيئته بها صارت المبيعاً تاماً من يه لأن بد الاب فيها كيداه ولو كانت دار في بد وجهاء الثمان وأدعى كل منهما أنه باعها منه وطالب بالثمن فإن أقر لها طوبى بالثمنين وإن أقر لاحد هما طوبى له وحلف الآخر ولو أنكر ما ادعيه ولا يثبت حلف طماعين وإن أقام أحد هاتين وقضى له حلف الآخر وإن أقام يثبتين بتارة ثخين مختلفين لزمه الثمان وبتارة واحد تعارضتا وحلف طماعين وإن كانتا مطلقتين أو مطلقة ومقر خلتزمه الثمان لا مكان الجمع ولو قامت البيئتان بالأقرار بما ادعيه فكلما قامت على البيعتين فينظر أقامت على الأقرار أم مطلقة أم لا الأقرار بالشراء من زدي وقت ومن محروفي وقت وإذا أرختا بتارة ثخين مختلفين فالشرط أن يكون بينهما زمان يمكن فيه العقد الأول ثم الانتقال إلى البائع الثاني ثم العقد الثاني فإن عين الشهود من البائت في ذلك لم يزمه الثمان ويشترط أن يقول كل في الدعوى بعثك كذا وهو ملكي والأفلا يقبل ولو شهد اثنتان أنه قتل فلان ساعة كذا أو ثمان أنه كان ساكتاً في تلك الحال لا تحرك ولا يعمل قبلت الشهادة وإن كانت على النفي لأن النفي المحصور كالاتبات لا مكان الاحاطة ولو كان عبداً في بد فادعى أنه أعتقه وأدعى رجلاً أنه باع منه وأنكر ما ادعيه ولا يثبت حلف طماعين وإن أقر بالعق ثبت العتق وليس للأخر تحليفه لأن بدعى تسليم الثمن فيحلف له وإن أقر بالبائع قضى به وليس للعبد تحليفه لأنه لو اعترف به لم يغم وليس لنا موضع يقر لأحد المتداعيين ولا يحلف للأخر قطعا إلا هذا ولو أقام كل ينقض بأبيهما تارة بخلاف اتحاد التارة وكذا ما أطلقنا مؤرخة تعارضتا وأما الموت والأرث والوصية فإن مات عن اثنين مسلم ونصراني فقال المسلم مات مسلماً فالمرأى وقال الآخر مات نصرانياً والمرأى فإن كان الأب معروفاً بالنصرى وقال النصراني مات على النصرى وأدعى المسلم أنه أسلم ثم مات صدق النصراني بيئته لأن الأصل بقاءه ولو أقام يثبتين فإن أطلقنا وقالت أحدهما مات مسلماً وقالت الأخرى مات نصرانياً فيبيئته الإسلام إلى زيادة العلم وهو الانتقال من النصرانية فتقدم الناقلة على المستصعبة كما تقدم الجرح على التعديل وكما لو مات عن ابن وزوجة فقال الابن هذه الدار ميراث لنا وقالت الزوجة صدقها وأبغضها أو وهبها وأقام يثبتين فيبيئتها وأدعى على مجهول أنك عبدي وأقام به بيئته وأقام المدعى عليه بيئته أنه كان ملكاً لفلان وأعتقه تقدم بيئته المدعى عليه لأنها بالاتفاق من الرق إلى الحرية وعلى هذا أقاس سائر المسائل وإن قيد تايانه في حكم في آخر عمره بكلمة فأقام المسلم بيئته أنها كانت كلمة الإسلام وأقام الآخر بيئته أنها كانت نصرانية تعارضتا وحلف النصراني ولو مات مسلم له إبنان مسلم وكافر وسمع منه كلمة وقت الموت فقال المسلم كانت إسلاماً وقال الكافر كانت كفراً صدق المسلم ولو أقام يثبتين تعارضتا وحلف المسلم وإن لم يكن الأب معروفاً بالدين فإن لم يكن يتوكل المال في بدغرمها بدعيه لنفسه صدق بيئته وإن كان في بد ههما وفي بد أحدهما حلف كل منهما جعل بينهما ولو أقام يثبتين تعارضتا أطلقنا وقيدنا وعلى هذا المشكوك التسليم والآخر لا يوجب لبقاء حق الحبس البائع (قوله لقيم البيئته وأنت تملكها) إذا البيئته تدل على الملك كالبدي (قوله لا مكان الجمع) بالانتقال منه إلى الثاني بأن يبيعه مثلاً في بين الزمانين (قوله فادعى) أي العبد أنه أي صاحب اليد أعتقه وأدعى رجلاً أنه باع منه وأنكر أي صاحب اليد ما الخ (قوله وليس للآخر تحليفه) لأن أقراره بالعق اتلف منه للمبيع قبل القبض فينفسخ البيع (قوله وحلف النصراني) أي على ماداعه إذا الأصل بقاء كفره (قوله ويصلى على هذا المشكوك الخ) ويجب على الواجب أن يقول المصلح لأن ليلى جدا عرف صاحبها بأنه كانت للميت وأنه باعها فأنفكها نه يدهما (قوله ويصلى على هذا المشكوك

[illegible]

دينه لان الصلاة على الكافر اھون من ترك الصلاة على المسلم ويستترق في بيعة التنصران ففسر
كله التنصر بما يخص به النصراني كالثالث ثلاثة وهل يجب بيعة الاسلام تفسير حكمه وجهان ولولمات
النصراني عن ابنين مسلم ونصراني فقال المسلم اسلمت بعد موت ابينا والبراءت بيننا وقال النصراني بل قبله فلا
ارث لك صدقك المسلم عينته واشتركا ولو اقام احدھما بيعة ففسرهما بل واما ما يتبين قدمت للنصراني ولا فرق
بين ان يكون الشنازع مع الاتفاق على تاريخ موت الاب او دونه ولو اتفق على تاريخ اسلام المسلم كسهر
رضان وقال المسلم مات الاب في شعبان وقال النصراني بل في شوال حلف النصراني ولو اقام احدھما بيعة
ففسرهما بل واما ما يتبين قدمت للمسلم ولو خلفا بون ككفرن وابنين مسلمين فقال الابوان مات كافرا
فقال الابان بل مسلما حلف الابوان ولو اقام السيدان قتل فانت حر وتنازع بعده الوارث والعبد واما
يتبين فيبيعة العبد اولى بزيادة العسل ولو قال ان مات في رمضان فانت حر واختلفا اقام العبد بيعة اتمات في
رمضان والوارث انه مات في شوال فكذلك ولو اقام الوارث انه مات في شعبان قدمت بيعة ولو اقام السلام ان
مات في رمضان فانت حر ولغلام ان مات في شوال فانت حر واختلف العبدان واما كل بيعة تقتضي حره
قدمت بيعة سالم ولو قال السلام ان مات من مرضي فانت حر وقال لغلام ان برئت منه فانت حر واما كل بيعة
مارضت ولو ماتت بيعة على انه مرض الموت اعتق سالم او اخرى على انه اعتق غلاما وكل ثلث ماله ولو لم تجزه
ولو ورثة وارثا تاريخين مختلفين عتق من استغنى ولا و تاريخ واحد اقرع بينهما وان اطلقنا عتق من كل
احد نصفه ولو كان احد العبدنين سدس المال والخالفة هذه عتق من كل واحد ثلثاه ولوشهد اجنبيان
بذلان انه اوصى بعتق سالم وهولث ماله ووارثان عدا لان ارجع عنها اوصى بعتق غلام وهولث
المال قبلت على الرجوع والوصية الثانية ولو كان الوارثان فاسقين لم يثبت الرجوع وعتق سالم بشهادة
اجنبي ومن غلام فدر يباعه الثلث بعده سالم ولو قال الوارثان اوصى بعتق غلام ولم يرضه الرجوع اقرع
بينهما ولو كانت المسئلة يحالها وغلام سدس المال قالوا واران ثمانم برد العتق من الثلث الى السدس فلا يقبل
على هذا ان كان مسلما وفي السماء اللهم اغفر له ان كان مسلما **(قوله وجهان)** ارجحهما الوجوب قال
بخانان حجر ويظهر ان لا يكتفي هنا بمطلق الاسلام والتنصر الا من فقبه موافق للحاكم على ما مر في
مناجاة **(قوله صدق المسلم)** يمينه لان الاصل بقاؤه على دينه **(قوله قدمت للنصراني)** لزيادة علمها
لأنه لو اقام حلف النصراني لان الاصل بقاؤه الحياة كذا علل في الروضة **(قوله قدمت للمسلم لزيادة علمها)** لانها
تل من الحياة الى الموت في شعبان والاخرى تستصحب الحياة الى شوال نعم ان قالوا اربنا حيا في شوال
رضنا كما قاله الراعي والنووي **(قوله حلف الابوان)** لان الاصل بقاؤه على الكفر المحكوم به ابتداء
بعينهما **(قوله لزيادة العلم)** أي بالقتل ولاصاص لان الوارث منكر للقتل **(قوله من كل واحد ثلثاه)** كآلو
رجل ثلث ماله واخر سدسه اعطى كل منهما ثلثي ما اوصى به **(قوله قبلت على الرجوع الخ)** الا لاهمة
ولولمات فدر يباعه الثلث بعده غلام من المال وهو الثمان وكان غلامه ذلك من التركة قاله في الروضة **(قوله)**
قال الوارثان اوصى بعتق سالم الظاهر ان يذكر غلامه بدل سالم وكذا في قوله وسالم سدس المال كالبخني

[illegible]

شهادتهما عن الرجوع في النصف القوي لم يشأ به بد لا يعتق نصف الاول وكل الثاني ولوان رجلين
أقام كل بيته أنه أصغر به بجميع هذه العيين جعلت بينهما **خاتمة** من ادعى ورائته شخص ومطالب
تركته فليبين جهة الورثة من بدو أو شدة أو غيرهما وليتعرض مع جهة الورثة فيقول أنا أخوه
وورثه وإذا شهد بعد أن من أهل الخبرة باطن حال المال إن هذا ابنه لا يعرفه وأرأسوا دفع التركة
إليه وإن شهد صاحب فرض دفع إليه فرضه ولا يطالبان بالضمين وإذا لم يكن الشهود من أهل الخبرة وكانوا
من أهلها ولم يقولوا ولا تعلم له وأرأسوا أنه لم يكن له سهم مقدراً يعطى شيئاً في الحال حتى تنفصص القاضي
عن حال الميت في البلاد التي سكنها وطرقها بالسكابة والتداه فيها فإذا مضت مدة يغلب على الظن أنه لو كان
له وارث هناك لظهر ولم يظهر دفع المال إليه ومطالب بالضمين ندبوا أن كان له سهم مقدراً فإن كان لمن لا يجب
دفع السهم لأهل فرضه عائل من غير بحث فالزوجة تعطى ربع الثمن عائل الاحتمال أبو بن وبنتين وأربع
زويات والزوج يعطى ربع عائل الاحتمال أبو بن وبنتين والاب يعطى السدس عائل الاحتمال أبو بن وبنتين
وزوج وأزوجة وتعطى الأم للسدس عائل الاحتمال أختين لأب وأختين لأم وزوج وأزوجة إذا بحث ولم يظهر
أحد أعطاه تمام حقه بالضمين وإن كان من يجب له سهم شيئاً حتى تنفصص ولو قطع الشهود بدله لأورث
له سواء فقد أخطأ ولكن لا تبطل شهادتهم ولو قالوا وهذا ابنه وبذلك كروا أنه وارث قال البغوي لا يحكم
بشهادتهم وقال العراقيون هذه الصورة كالتي يكونون من أهل الخبرة وكانوا ولم يقولوا لأورث له سواء وقالوا
يتنزع المال من بددي اليد بهذه الشهادتين يدفع إليه بعد البحث المذكور وتجاوز عن ابن سريع فبدأ
شهدوا بأنه أخوه وبذلك كروا والورثة أنه لا يعطى شيئاً بعد التنقص وذكر الامام في الابن ما ذكره العراقيون
وفي الاخ وجهين ولو قالوا لا تعرف في البلد وأرأسوا لم يعط شيئاً ولا يصح الضمان المذكور حتى يدفع إليه
المال ولو مات ابن رجل وزوجته ولم تأخ فقال الاب ماتت أو لأفورتها أو ابنتي ثم مات الابن وقال الاخ
مات الابن أو لأفورتها أختي ثم ماتت ولا يثبت حلف الاخ في مال أخيه ولا ابنته فان حلفا
أو نكلا فلا يورث ميت من ميت فقال الابن لايه ومال الزوجة للزوج والاخ وان أقام أحدهما يثبت قضى
بها وإن أقاما يثبتان تعارضتا وهذا إذا لم يتفقاعلى وقت موت أحدهما فان اتفقا عليه واستغفاني
أن التوهمات قبله أو بعده فيصدق من قال بعده لأن الاصل دوام الحياة وإن أقاما يثبتان قدمت
يشته من قال قبله لأن ما بهما زاد علم ولو مات عن زوجة وأولاد فقالوا كنت أمة فعتقت بعد موته أو
ذمية فأسلت حلفوا ولو قالوا قلنا لم أر زوجة أو مسلمة حلفت * الطرف الثامن في مسائل متفرقة من الروضة
والكبير والحاوي وتعليقه ولو شهد اثنتان أنه غضب كذا أو سرقه غدوة وأخوه غصبه أو سرقه عشية
تعارضتا ولا يحكم بواحدة منهما بخلاف ما هو شديد أحد هكذا أو واحد هكذا حيث يحلف أحدهما بأخذ الغرم
ولو شهد واحد على اتلاف ثوب فعتيم ربع دينار وأخوه على اتلاف ذلك الثوب بعينه وقال فعتيمه ثمن دينار
الروض وبه صرح ابن
الرفع وتوصله عن الجمهور
قوله ولو قالوا لا تعرف في
البلد وأرأسوا لم يعط شيئاً
لأن ذلك يفهم أن له وارثاً
في غير البلد **قوله** ولو قال
أولاد زوجة أو مسلمة حلفت
لأن الظاهر ما تنصروه
في الطرف الثامن في
مسائل متفرقة من الروضة والكبير والحاوي وتعليقه **قوله** ولو شهد واحد على اتلاف ثوب فعتيمه ثمن دينار

وزن الذهب الخالص (قوله) والذهب الخالص لا يخلو من شيء الا من ادعى ان فيه شيء من غيره وهو لو شهد اثنان ان
 لان شهادته ان لا يخلو من شيء الا من ادعى ان فيه شيء من غيره وهو لو شهد اثنان ان
 لان معناه يادة على خلاف شهادة التقرير لان منكرها الاجتهاد وقد اطلع

بنت الاقل وللمدعي الخلف واخذ اذني الزرع ولو شهد بدل الواحد والواحد اثنان واثنان ثبت الاقل
 ايضا وتمازى ان يادة ولو شهد اثنان ان وزن الذهب المتلف دينار وثمانون ان وزنه نصف دينار ثبت
 الدينار ولو اقام ينقل عرق شخص واقام للمدعي عليه بنته انه هو الاصل فيبنته الى اولى لان معناه يادة
 علم ولو ادعى دين او شهد به اثنان وقال احدهما متصلا بالشهادة انه قضاؤه بعنه او ابراهم بطلت شهادته
 بالقضاة وان قاله مفصلا فان كان بعد الحكم قبل وللمدعي عليه الخلف معه وان كان قبله بطلت شهادته
 وللمدعي الخلف مع الآخر ولو شهد على اقراره بالدين شاهدان ثم عاد احدهما وقال قضاؤه او ابراهم بعد ان
 شهد لم تبطل ولكن لو حلف المدعي عليه مع شاهد القضاء او الابرار سقط ولو قال احدهما
 الشاهدان انه وكه بكذا والآخر انه فوشه اليه او وسلطه عليه او اذن له فيه ثبتت الوكالة ولو شهد احدهما فقال
 وكهك والآخر انه فوالغوث اليك لم يثبت ولو شهد احدهما انه وكه والآخر انه اقر بوكالته لم يثبت ولو شهد
 احدهما انه وكه بالبيع والآخر انه وكه بالبيع وقبض الثمن ثبت البيع ولو ادعى انه اشترى منه هذا العبد وقد
 الثمن واقتطعوا قدامه ينة وادعى آخر انه اشتراه وقد ه الثمن واقام به بنته تعارضوا ذكر الفتى لا يقتضي
 ترجيحاً ولو ادعى دابة في يد غيره واقام ينة ثمانية عشر سنين فينظر في سنها فاذا بها ثلاث سنين
 لم تقبل الشهادة لانها كذب والمسناء الحائلة بين نهر شخص وارض آخر يجعل بينهما كالجدار الحائل بين
 الدارين ولو ادعى مائة درهم فقال قضيت خمسين لم يكن اقرارا بالمائة وكذا الوفا قضيت منها خمسين
 ولو اختلف الزوجان في متاع البيت فان كان لاحدهما بنته قضى بها وان لم يكن بنته فاختص احدهما باليد
 عليه حصلاً وحكامان كان في ملكه صدق بينهما كما كان في يد احدهما كوفي البيت الذي يسكنه فكل
 منهما تخلف الآخر فان حلفاً او تكلا جعل بينهما وان حلف احدهما مضى له ولا فرق بين ان يكون الاختلاف
 في دوام التسكح او بعد الفراق ولا بين ان يكون الاختلاف بينهما او بين ورثتهما واحدهما وورثه
 الآخر ولا بين ان يكون المدعى يصلى للزوج كالسيف والمنطقة او للزوجة كالحلى والفرز كالتواضع وباغ
 وصطاري جلد او عطر وهو في ايديهما او في فقيرتي جوهر ولو اختلف مالك الدار وساكنها بالاجارة في
 متاع فيها صدق الساكن باليمين فان تنازع في عرف او سلم فيها فان كان مسرراً او مثبتاً صدق المالك والا فهو
 بينهما ولو تنازع رجلان في ثوب واحد هما لابه والآخر اخذ بكفه حلف الابرار

بنت الاقل على حبيب فيها
 لم يادة فصل (قوله) ولو شهد
 على اقراره بالدين شاهدان
 ثم عد احدهما قال (الخ)
 كذا في اصل الروضة قال
 وفارقت ما قبلها به هناك
 شهد بنفس الحق والقضاء
 والابرار بناه ان ه فطلت
 شهادته وهنا شهد بالقرار
 وهما لا ينافيان فلا تبطل
 اه قال شيخ الاسلام
 والفرق انما يحتاج اليه لو
 قال احدهما ذلك متصلاً
 بشهادته لكنه انما قاله
 منفصلاً عنها كما فادته ثم
 (قوله) ولو قال احدهما
 الشاهدان انه وكه (قوله) الى قوله
 ثبتت الوكالة لاتحاد اللفاظ
 المذكورة معنى بخلافها مع
 الاقرار (قوله) ثبت البيع
 أي ثبتت الوكالة لا تنافهما
 عليه (قوله) والمسناء الحائلة
 بين نهر شخص وارض
 آخر يجعل بينهما كالجدار
 الحائل بين الدارين (لان)
 الاول يجمع به الماء في نهره
 والثاني يمنع به الماء عن
 ارضه وهي بضم الميم وفتح
 السين المهملة وتشديد
 النون بناء بمنع الماء عن
 ارض شخص وجمعه
 لا نحو قاله في شرح الروض
 (قوله) وكذا الوفا قضيت
 منها خمسين لجواز ان

وللمدعي الخلف واخذ اذني الزرع لا يعارض الشاهد واليمين في الزرع (قوله) ثبت الدينار (لان)
 في شهادته يادة على خلاف الشهادة على القيمة فان منكرها الاجتهاد وقد يقف شاهد القليل على عيب
 لحينه معناه يادة على افتراق (قوله) بطلت شهادته بالقضاء) الاولى ترك لفظ بالقضاء كترك في الروضة وذلك
 لان شهادته باطلة بالكلية الا ان قال بالمالسية فيخفى لوجه تخصيص القضاء كما لا يخفى تامل (قوله)
 لم يبطل) وحكم بالدين وفارقت ما قبلها بان هناك شهد على نفس الحق والقضاء والابرار بناه ان ه فطلت
 الشهادة وهنا شهد على الاقرار والقضاء والابرار وهما لا ينافيان فلا تبطل الشهادة كذا في الروضة (قوله)
 ولو قال احدهما ذلك متصلاً الى قوله ثبتت الوكالة لاتحاد اللفاظ المذكورة معنى بخلافها مع الاقرار (قوله)
 المسنأ الحائلة (الخ) هي بضم الميم وفتح السين المهملة وتشديد النون ساء حائل بين الارض والنهر كالسد وقيل
 هي الاحواض التي يجمع فيها الماء اه وذلك لان صاحب الارض يمنع بها الماء عن ارضه وصاحب النهر يمنع
 بها الماء في نهره (قوله) وكذا الوفا قضيت منها خمسين (لان) ان يريدهن المائة التي تعيدها وليس على
 الاخسين (قوله) ولا بين ان يكون المدعى يصلى (الخ) والمعنى ان يصدق الحق انه ان صلح لاحدهما فقط وحلف

يريد من المائة التي تعيدها وليس على غيرها الخمسين (قوله) ولا بين ان يكون المدعى يصلح للزوج كالسيف (الخ)
 قال ابن حجر ومن صلح لاحدهما فقط قضى له به كالواختص باليد وحلف

(قوله ولو قامت بيثان هذا
 ابنه الخ) فعمل كل بيثة
 اطلعت على ما لم تطلع عليه
 الاخرى (قوله ولو حلف
 كان يرا) أي صادق في بيته
 قال في الصحاح ورفلان
 في بيته أي صدق (قوله ولو
 ادعى ألفا) إلى قوله سقطت
 برادة التمس (قوله ولو شهدا
 ان هذه الدار اشتراها من
 فلان الخ) قال الأذري
 لصل هذا من مثل على ما إذا
 شهدا على ملك المدعي لما
 ادعاه في الحال والاختلاف في
 الشهادة بالاتقال إليه من
 زبدهو يملكها ليس فيه
 تعرض لملك المدعي لما الآن
 (قوله ولو قال ورثنا من
 فلان الخ) فان ذلك ليس
 من آيات الملك في الحال
 (قوله ثم يجوز الشهادة به
 وان لم يشاهد الولادة) كما
 يجوز الشهادة به ابن فلان
 (قوله وقائمة اختلافها في
 الرد الخ) فان استعقت
 وأخذت منه أو ظهرت
 معية وأراد رد مال بربح
 بالخن فان ربحا بشارع بن
 قالت خوة أولى قاله في الاسنى
 (قوله قضى بالدار للخبر)
 لزيادة علم بيته (قوله قال
 التفصال في الفتاوى) فله
 ذلك) ويندفع به بيته
 اذ ليس للقاضي أن يقضى
 بخلاف علمه وان كان

ولو قامت دابة أحد همارا كها والآخرا خذ برملها صدق الزا كبر ولو كان كل واحد أخذ برملها
 غوب أحد هماروك برص بهذا صاحب يد وكذا في نوب بادر أحد هماروبه ولو قامت بيثان هذا
 ابنه لا يعرف له وارثا وسواء أي بان هذا الآخر ابنه لا يعرف له وارثا وسواء ثبت نسبهما ولو ذكر الشهود
 الحدود والاربعة وأخطأ في حد واحد سقطت شهادتهم ولو غلط المدعي فقال المدعي عليه لا يلزم تسليم
 دار بهذه الصيغة كان صادقا ولو حلف كان يرا وان لم ينكر وقال لا آمنه الدار التي يدعيها سقطت دعوى
 المدعي فان ذهب إليها السيد خلفا فله ان يمنعه ويقول هي غير ما ادعيت ولو أصاب في الحدود فقال
 لا آمنك منها فليس له المنع منها فان قال ظننت انه غلط في الحدود لم يقبل ولو قال انما قلت ذلك لان الدار
 لم تكن في يدي يومئذ صارت في يدي وملكى قبل وله المنع اذا حلف عليه ولو ادعى العبد على سيده الاذن
 في الشجار فلم تسمع ان لم يشتر ولم يبيع شيئا وان اشترى وجاء البائع بطلب الثمن من كسبه فانكر السيد الاذن
 فلباع تخليفه على نفي الاذن واذا حلف فله بطلان تخليفه ايضا لاسقاط الخفن عن ذمته ولو ادعى الفأوق له
 شاهد أو أراد ان يحلف معه فأقام المدعي عليه شاهدا ان المدعي أقره لاحق له عليه وحلف معه سقطت
 دعوى المدعي ولو شهدا ان هذه الدار اشتراها من فلان وهو يملكها ولم يقولوا هي الآن ملك المدعي قبلت
 ولو قال ورثنا من فلان ولم يقولوا هي الآن ملكه لم يقبل ولو ادعى رجل بالرهون وانكر الزا من صدق بيته
 لان يد الرهن يده وهو ذوا اليد ولهذا لو غصب غاصب فله ان يقول في الدعوى وله تسليمه الى الزا وله على
 ولو دخل غريب بلد الاجنح والشهادة بالحق الاصل الا اذا عرف حال ابيه وماله وانكح بينهما ثم يجوز
 الشهادة به وان لم يشاهد الولادة ولو ادعى دارا وأقام بيته انه اشتراها منه وأقام ذوا اليد بيته انه وهبها منه
 ولم يشترع بالتاريخ تعارضتا فادعى خلافا فلهما الرد واسترداد الخفن اذا خرجت معية ومستعقة ولو ادعى
 دارا في يد آخر وأقام بيته انها ملكه فادعاه آخر وأقام بيته انه اشتراها من رجل آخر ثم كذبا لم يقولوا
 انه كان يملكها يومئذ لكن اقام بيته أخرى على انه كان يملكها يومئذ سمعتا وتعاوضت مع بيته المدعي
 ولو ادعى دارا وأقام بيته انها ملكه وتسليمها ادعاه آخر بعد مدة سيرة وطويلة وأقام بيته انها اشتراها
 من الذي كانت في يده وكان يملكها يومئذ قضى بالدار للآخر وكان كالأول اقام الداخل بيته قبل الاتزام منه
 ولو ادعى دارا في يد أخوانه اشتراها من ثالث بعدما اشتراها الثالث من ذي اليد وانكره ذوا اليد فادعاه
 السيد على البيعين وان يقيم على هذه البيته وعلى هذا البيته ولا بأس بالتقديم والتأخير ولو أراد الشهود ان
 يشهدوا بدار تبدلت حدودها بعد الشراء شهدوا انه اشتري دارا في وقت كذا من فلان وهو يملكها وكان
 يومئذ حدودها هالي كذا وكذا ثم المدعي يقيم بيته كيفية التبدل ولو ادعى دارا في يد آخر وأقام بيته انها
 ملكه فقال القاضي له عرف هذه الدار ملك فلان وقدمات وانتقلت الى وارثه فاقم بيته على ملكك منه
 قال القفال في الفتاوى فله ذلك ويندفع به بيته وعلم القاضي بانها ملكه اولى من البيته التي اقامها قال الرافعي
 أحدهما فقط قضى له كالأول اختص أحبا ليد وحلف (قوله كان يرا) أي صادقا (قوله وحلف معه سقطت
 دعوى المدعي) لان الاصل برادة التمس (قوله ولو شهدا ان هذه الدار اشتراها الخ) قال الأذري لعل هذا منزل
 على ما اذا شهد على ملك المدعي لما ادعاه في الحال والاختلاف في الشهادة بالاتقال إليه من زبدهو يملكها ليس
 فيه تعرض لملك المدعي لما الآن اه (قوله لم يقبل) لعدم تعرضها للملكية المورث تأمل (قوله وقائمة
 اختلافها الخ) فاذا استعقت وأخذت منه أو أراد رد مال بربح بالخن فان ربحا بشارع بن قال القاضي زكريا
 الاضاري فان ربحا بشارع بن فاشترى أولى (قوله من الذي كانت في يده) أي من المدعي عليه الذي كانت
 في يده (قوله بالدار للآخر) لزيادة علم بيته (قوله قال القفال في الفتاوى) فله ذلك الخ) اذ القاضي لا يجوز له
 ان يقضى بخلاف علمه كما لا يجوز ان يقضى بعلمه في هذه اذ البيته مخالفة لعلمه

لا يقضي بعله له من ماله من الدين ثلاثة عشر (قوله ولو باع دارا فمات قبل بيعة الحبة) قال الكليني وفي نسخة الحديث بيعة الحبة فان
الوقت يثبت بها اذا كان على معين (٤٨٤) وهو وجهه والاصح عند الجمهور المنع الا ان يقال ان ائمة العامة على هذه التولية

موجودة ففيه نظر وكلام
٢٢٠ (قوله ولو ادعى عليه
عشرة فقال لا يزني تسليم
هذا المال اليوم لا يجعل
مقر الخ) قاله القاضي حسين
في الفتاوى قال الاستوى
وهذا ابوهم ان الجواب
مقبول والصحيح كما سرى
جواب الدعوى انه لا يصح
الجواب الا اذا بقي كل جزء
منها فيقول لا يزني تسليم
ثمن يتناقل القاضي ماش
على طريقته ههنا من
الجواب بذلك على ان
الكلام ليس فيه بل في
انه هل يكون اقرارا او لا
وله تحليفه ولا ينقطع له
مطالبته وتحليفه بعد اليوم
كما قلناه الزكشي عن شرح
الزواني قاله في الاستوى
(قوله وبيعة الملك والوقف
تعارض كبيعة الملك) فلا
تقدم بيعة الوقف (قوله ولو
مات وخلف زوجا) أي
يساكنها كما في الروض اذ
غير الساكن لا بد له (قوله
أحد همال الزوج يحكم اليه
والثاني للينة) نعم يستثنى من
التتصيف ثياب بدنها التي
عليها لانها مفردة باليد عليها
فيحلف وارثا عليها قاله
الاذري (قوله فقال
بالفارسية نفقته دانيم اوار
الخ) يعني تعرف كونها

والنوى وليكن هذا جوابا على انه يفتى بعله ولا حاجة اليه بل الحاجة المهمة ان يعرف ان بيعة لا تتناول
تسمع بخلافه وبيعة الملك المخلقة لا تندفع ولا تبطل بل تسقط وقفا بل علم القاضي قال الماوردي في الخلاء
والشافي في الخلية والخرى في التعليل ولشهد شاهدان عند الحاكم ببيعة الحاكم بخلافه يجوز ان يصح
بعله وحده يجوز ان يصح بالشهادة وجهان أحدهما للمثل بل يتوقف على ما ذكره الجمهور وقد مر في الطرف
السادس من أدب القضاء ولو ادعى دارا في بدنه فقال المدعي عليه ليست الدار في يدي وأولاً يونسك
ويثاب قد أسقط الدعوى عن نفسه فيذهب المدعي الى الدار فان لم يدفعه أحد فقد كذب وان دفع ادعى على
الدافع ولو قال المدعي عليه يكذب في قوله ليست في يدي وأولاً لم يثبت اليوم ولو باع دارا فماتت بيعة
الحبة ان أب البائع وقها وهو على كماله على ابنه البائع ثم على أولاده ثم على المساكين ان تزمت من المشتري
وهو يرجع بالنظر على البائع والفلاحة الخاصة في حياة البائع تنصرف الى البائع ان كذب نفسه وصديق
الشهود وان أمر على انكار الوقف لم تصرف اليه بل بوقف فماتت صرف الى أقرب الناس الى الوقف
ولو ادعى البائع أنه وقت قال الفقهاء لا تسمع بيته والتقدير بهما يشعر بسباع دعواه وتحليف خصمه وقال
العراقيون تسمع ادعاء المبرح بان ملكه بل اقتصر على البيع ولو باع شيئا ثم قال بعتة وأنا أملكه ثم ملكه
بالأثر من فلان فان قال حين باع هو ملك لم تسمع دعواه وبيته وان لم يقل ذلك بل اقتصر على قوله بعتك
سمعت دعواه فان لم يكن بيعة حلف المشتري أنه باعه وهو ملكه وكذا لو ادعى ان البيع وقف عليه ولو ادعى
عليه عشرة فقال لا يزني تسليم هذا المال اليوم لا يجعل مقر الان الا اقرار لا يثبت بالمفهوم وبيعة الملك
والوقف تعارضان كبيعة الملك ولو ماتت وخلفت زوجا وأخا وأختا فادعى الزوج ان التركة كلها جعلت
صفتين أحد همال الزوج يحكم اليه والثاني للينة الا ان النصف الذي يجعل في يد الزوج ان يجعل بعه العين
لاحتال انهاء لو كانت حية لا دعت الكل فان كان الاخ غائبا ولاخت حاضرة حلفها فاذا حضر الاخ حلف
له اذ ما كان أقامت بيعة ان الكل لا ولا شيئا سمعت وتفت حتى الاخ ويجوز الشهادة على حق ابراء الماء على
سطحه أو أرضه وحق طرح الثلج في ملكه اذا رآه مد طوله بلامالغ ولا يكتفى قول الشهود اذ بذلك ستين
وان كان ذلك مستند شهادتهم سئل القاضي حين عن كيفية اداء الشهادة على التخيير فقال بالفارسية
نفقته دانيم اوار بكرامه وعروسي ومصنفها ونظروا بيا زود الاخابة وضرورة ولو اشترى ضعيفة
وبقيت في يده مدة غرخت وقفا وتزمت اجراء المثل للدة التي كانت في يده ولو وقف شيئا وأقر ان حاكم
حكم ببعته ولم يسمه ولم يعينه ثم رجع ورفع الى حاكم يجوز الرجوع فليس له الحكم بنفوذ الرجوع ولو رجع
المبيع مستحقا فادعى المشتري الثمن على البائع وقال سلمته اليه في مجلس العقد نكر وأد اقامة البيعة
بأنه لم يقبض منه شيئا في المجلس قال الغزالي في الفتاوى لا تسمع البيعة لانها شهادة على التني وقال النووي هو
ضعيف مردود والصواب انها تسمع لانها شهادة على التني المحصور ولو ادعى دارا في بدنه فقال المدعي عليه

(قوله جوابا على انه يقضي بعله) قال الاذري قلت المتبادر من من باب قولنا لا يقضي بخلاف علمه لان من باب
قضاة بعله (قوله فلو قال أي المدعي ان المدعي عليه يكذب به الخ) (قوله وبيعة الملك والوقف تعارض الخ)
فلا تقدم بيعة الوقف على بيعة الملك (قوله وان التركة كلها الخ) نعم ثياب بدنها التي عليها البيعة يحكم اليه
بحلف وارثها عليها (قوله نفقته دانيم الخ) ترجعها بالعرية تعرف كونها مخفية ان انتبه الى الحرام والدعوى
والعزاء والتفريح والسوق الا الخ (قوله الى حاكم يجوز الرجوع) أي من الوقف كالخفي (قوله بنفوذ
الرجوع) مؤاخذه له باقراره (قوله والصواب انها تسمع) وهو للمعقد

مخفية بل لا يروح الى الحرام والدعوى العزاء والتفريح في السوق الاعتدال الخ (قوله ورفع الى حاكم يجوز الرجوع) عن اشتريتها
الوقت كالخفي فليس له الحكم بنفوذ الرجوع مؤاخذه له باقراره أما الشافعي ومن لا يرى الرجوع فليس له ذلك وان لم يحكم حاكم بصحة الوقف

في قوله والوصاب أنها السمع لانها شاهد على نبي محمور) والنبي المحمور يحصل العلم به لانه كالاثبات في سهولة الاحاطة بانه تعقيب الشهادة بموهو المستند في الاسنى والتحقفة (قوله ولو ادعى داراني بدعيه راجح) لاعتقاده نيته بالهذبه (٤٨٥) المبيته ذكرها الغزالي في الفتاوى (قوله)

ومن أنكر الحلف بالطلاقات
الثلاث إلى قوله مذهب
حجاج بن أرطاة وتابعيه ان
الثلاث لا تقع معا وعلى
قول من يصحح النور
فيشهد عليه ليعترض
الحادثة وقال أبو بكر بن
انهم بين منه بثلاث
والتأويل لا يصح الحلف
تصليح القاضي كاسر
(قوله قال الرافعي فاما ان
يصدر خلافاً أو يؤول
ما أطلقوه) قال في أصل
الروضة كلام الاصحاب ان
من جحد الودعة فثبتت
بالايداع فادعى تلفاً أو رداً
قبل الجحد نظر ان كانت
صفة جحد أو انكار أصل
الودعة أم قال لا يزمن
تسليم شيء اليك فاما ان
يصدر خلافاً أو يؤول ما
أطلقوه فقال في زوائد
وتأويل كلامهم متعين
وهو أنهم أرادوا اذا جرى
من هذا اللفظ حكمه كذا
لان القاضي يرفع منه هذا
الجواب مع طلب الخصم
الجواب (خاتمة) من الثقة
قوله ولو شهد أحد هما انه
وكلمه وشهد الآخر وكلمه
مع فلان لم يثبت (اختلاف
شهادتهما اذا لا يثبت
الاستقلال والثاني عدمه
قوله) ولو شهد أحدهما
أنه قال أنت وكيلي والآخر

أشترينهما من زيد فقام المدعي يستعنى اقرار زيدا بدينه بها قبل البيع فقام المدعي عليه يستعنى اقرار
للمدعي لزومه قبل البيع وجعل التاريخ قررت الدار في بدعيه ولو ادعت أنه نكحها وظلها
وطلبت شطر الصدق أو أنها زوجة فلان لم يثبت طلبت الأثر فتصو هذا المال فيثبت برجل وامرأتين
ومن أنكر الحلف بالطلاقات الثلاث يحلف بالله ما قال لها ان دخلت الدار فانت طالق ثلاثا ولا هي بأن
منه بثلاث لانه قد يحلف متأولاً لمذهب حجاج بن أرطاة وتابعيه قال العبادي ولو ادعى ودية فقال
المودع لا يزمن دفع شيء اليه لا يكون جواباً والجواب الصحيح ان ينكر أصل الإيداع أو التلف أو الرد
لانه لا يجب عليه الا التخلية وهو مخالف كلام الاصحاب في دعوى الودعة حيث قالوا لا يسمع انه لا يزمن
تسليم شيء اليك قال الرافعي فاما ان يصدر خلافاً أو يؤول ما أطلقوه قال النووي وتأويل متعين
وأي تأويل لا يسمع ولو أقام بينة منه أنه أجبر فلان لحفظ سفيته بدنيار وأقام صاحباً بينة بأنه أجبره منه
بدنيار فترستا ولو شهد الثنائي بالقتل في وقت معين وآخراً ان أنه لم يقتل في ذلك الوقت لانه كان معناه وبغ
عنا ما رتاله لشهادة باقي المحمور ولو اراد ان يدعى ويقم البينة من غير ان يعترف للمدعي عليه باليد
فالمرضى ان يقول الموضع الفلاني ملكي وهذا يعني منه بدنيار يمكن منه ولو شهد ايهان السكب لرفع في
هذا لو يرفع في ذلك وآخراً من بعده فترستا في خاتمة من التهمة ولو شهد أحدهما أنه وكلمه وشهد الآخر
أنه وكلمه مع فلان لم يثبت ولو شهد أحدهما أنه وكلمه وشهد الآخر أنه أقر بالوكلة لم يثبت لان أحدهما
اقرار والآخر انشام ولو شهد أحدهما أنه قال أنت وكيلي والآخر أنه قال أنت جري أو نائي لم يثبت ولو شهد
أحدهما على اقراره أنه وكلمه والآخر على اقراره بأنه وكلمه أو نائية تثبت ولو شهد أحدهما أنه وكلمه والآخر
انه استأجره وأقام مقام نفسه في التصرف فكذلك ولو شهد أحدهما أنه قال وكلمتك والآخر أنه قال استأجرتك
تثبت ولو شهد أحدهما أنه وكلمه والآخر أنه وكلمه وعزله في ثبوت الوكالة وجهان قطع في المنع بالنعم ووجه
في الناهية البسيط قال الشافعي وكذا الحكم فيما لو شهد بالوكلة ثم عاد أحدهما قبل الحكم وشهد انه عزله
ولو كان بعد الحكم فلا تأثيره ولو شهد أحدهما أنه وكلمه يوم الجمعة والآخر أنه وكلمه يوم الخميس لم يثبت
ولو كانت الشهادة على الاقرار بالوكلة فثبت ولو شهد أحدهما بأنه وكلمه يبيع عبده والآخر يبيع عبده

(قوله قررت الدار في بدعيه المدعي عليه) لرجحان بينة باليد (قوله مذهب حجاج بن أرطاة) لان
مذهب ابن الثلاثة لا تقع معا كاسر (قوله قال الرافعي فاما ان يصدر خلافاً أو يؤول ما أطلقوه) حتى لا يقع
خلاف بينهما في المسئلة قال في أصل الروضة حتى المروي عن العبادي ان من ادعى عليه ودية فقال لا يزمن
دفع شيء اليك يكون هذا جواباً للمودع لا دفع عليه انما تزعمه التخلية والجواب الصحيح ان ينكر أصل
الإيداع أو يقول ذلك عندي أو ردته وهذا انصاف كلام الاصحاب الا ترى انهم يقولون من جحد الودعة
فثبتت عليه بينة بالايداع فادعى تلفاً أو رداً قبل الجحد نظر ان كانت مسبة جحد انكار أصل الودعة
أم قال لا يزمن تسليم شيء اليك فاما ان يصدر خلافاً أو يؤول ما أطلقوه قال في زوائد فقلت وتأويل كلام
الاصحاب عليه متعين وهو أنهم أرادوا اذا جرى من هذا اللفظ حكمه كذا لان القاضي يرفع منه هذا
الجواب مع طلب الخصم الجواب والله أعلم بقول المصنف وأنى أى النووي وتأويل لا يسمع دخل عليه
فكانه لا يرضى وتأويله في خاتمة من الثقة (قوله لم يثبت) اذا اول يثبت الاستقلال والثاني عدمه (قوله
جري) الجري الوكيل (قوله على اقراره أنه وكلمه والآخر على الخ) لاصح اللفظ مع موافقة المعنى
(قوله وعلى الاقرار بالوكلة قبلت) لا يمكن البتة لان الاقرار اخبار عن شيء سابق وليس كاشه كذا اعل

انما قال أنت جري أو نائي لم يثبت (اختلاف لفظهما مال في الجمل الجري الوكيل والرسول والوصى لانه يحصى في أمور موكلة ويحصى في
المركل (قوله ولو شهد أحدهما على اقراره الخ) لاصح اللفظ مع موافقة المعنى (قوله ولو كانت الشهادة على الاقرار بالوكلة قبلت) لا يمكن الجمع

(هو) واخلفه القاتم) أي الملقب بالنسب عند الاشتباه بما خصه الله تعالى به من علم ذلك وهو لغة تتبع الأثر والشمن فتقوله تبعه واجمع كافة
وقال أبو حنيفة لا اعتبار بقول القاتم لما رواه الشيخان عن عاتق بن عيسى قال دخل على رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ذات
يوم مسرورا فقال لم تری أن عجزنا المدسلي دخل على غری أسامة بن زید وادوا علیهما قطیعة فقتلنا ریهما وقد بدت أقسامهما فقال
ان هذه الأقدام بعضها من بعض فأقر رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم على ذلك يدل على ان القياح قدس لانه لا يغرق غنما ولا يسر الا باحق وسبب
سرور رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم بما قال عجزنا المناقبين كانوا يطعنون (٤٨٧) في نسب أسامة لانه كان طويلا سودا فاقى

القسم الثاني والودية وهي أن يدهي أمه والدها غير وله شروط أيضا الشك في وفاءه فلا تسمع دعوى
الاص والجنون والمرأة غيلة كانت أو من رجة وأن لا يكذب به الحسن فان لم يتصور ان يكون مثله والده لم تسمع
بين السواد والبياض
أخس الألب وكان طعنه
حفاظة لصل الله تعالى عليه
وسلم إذ كان حبيسه فلما
قال المدسلي وهو لا يرى الا
أقدامهم سبه بقله الرافعي
عن الأئمة وقال أبو داود كان
أسامة أسود وزيد أبيض
(قوله) أو ان يشترك أثنان
أراد كشاف (قوله) قال القاتلي
ولو كان الاشتباه للاشتراك
في القران لم يعتبر الحاق
القاتم بالبحكم كما ذكره
المورد في حكمه في الطلب
في ملخص كلام الأصحاب
(قوله) ولو تخطل بين الوطآن
سيفه انقطع تعلق الأول
لظهور البراءة بها عنه (قوله)
إذ ان يكون زواجاً بنسكاح
حقه لان إمكان الوطء مع
الفرش بمنزلة الوطء
وإمكان حاصل بعد الحيضة
بخلاف ملوكان في سكاح
فأد فأن المرأة إنما تصير

القسم الثاني والودية وهي أن يدهي أمه والدها غير وله شروط أيضا الشك في وفاءه فلا تسمع دعوى
الاص والجنون والمرأة غيلة كانت أو من رجة وأن لا يكذب به الحسن فان لم يتصور ان يكون مثله والده لم تسمع
بين السواد والبياض
أخس الألب وكان طعنه
حفاظة لصل الله تعالى عليه
وسلم إذ كان حبيسه فلما
قال المدسلي وهو لا يرى الا
أقدامهم سبه بقله الرافعي
عن الأئمة وقال أبو داود كان
أسامة أسود وزيد أبيض
(قوله) أو ان يشترك أثنان
أراد كشاف (قوله) قال القاتلي
ولو كان الاشتباه للاشتراك
في القران لم يعتبر الحاق
القاتم بالبحكم كما ذكره
المورد في حكمه في الطلب
في ملخص كلام الأصحاب
(قوله) ولو تخطل بين الوطآن
سيفه انقطع تعلق الأول
لظهور البراءة بها عنه (قوله)
إذ ان يكون زواجاً بنسكاح
حقه لان إمكان الوطء مع
الفرش بمنزلة الوطء
وإمكان حاصل بعد الحيضة
بخلاف ملوكان في سكاح
فأد فأن المرأة إنما تصير

فراشاه بطوء (قوله) ولا يشترط العدد) بل يكفي واحد كالحكم للمنفى والمغير السابق (قوله) ولا من بني مدح) وهم طعن من سؤاعة وقيل من أسد (قوله)
من أسد وذلك لان القياح نوع من العلم فكل من علمه بعلمه (قوله) ولا يشترط أن يكون مجرباً) كما يشترط علم الاجتهاد في القاضي قال القاضي
حسين ولا بد من تنفيذ القاضي قول القاتم الا أن يكون في البلد قاتم صلباً كما فلا يحتاج إلى تنفيذ (قوله) ثم نسوة فبين أمه) وكونه مع
الأم غير شرط للزواج بل يكفي الأب مع رجاله وكذا سائر العصبة والأقارب (قوله) وإذا لم يوجد قاتم هناك) أي بدون مسافة القصير لاي
العلم كالمري للفيطحة الطرف التاسع) في المسائل المنشورة من الكتب المتفرقة

(قوله) ونبي شاهد واحد فله أن يحلف معه أي على نصف المدعي كما قاله الأذني لعل ما به أن أحدهما كان ممنوعاً وهو مستكمل فله شاهد له المال وهو نفيه إلا أن يجاب (٤٨٨) بأن هذا يتصور فيها إذا شهد به ثم يقر هو فله أن يقول كسبت وكلمة (قوله)

أقام شاهدين بأنهما استبعا للمدعي من المدعي لم تبطل لعدم المناقضة في شهادتهما وثمة الشراء لا تنصرف فيها (قوله) ولو شهدوا بأن فلاناً وقف هذه الدار وهو يملكها ولا تدرى على من وقفها لم تسع (قال في التحفة) ويجب في كون هذا وقفاً أو وصية بيان المصروف أي الألف شهادة لحسبه فيما يظهر قال وزعم الأصبحي أنه لا يكتفي هذا وقف على مسجد كذا إلا أن عين الواقف وهو بعيد بل لأوجهه (قوله) ولو شهدا بأن فلاناً باع داره من فلان وهو صحيح العقل (الح) قال في التحفة ولو قالت بيعة أقر بكذا يوم كذا فقات أخرى كان مجنوناً في ذلك الوقت قدمت لأن معها زيادة صل وقيد البغوي بمن لم يعرف له أنه مجنون وقتاوي وقتا وال تعارضتا قال فيها ومن عهد له مجنون وعقل فقامت بيعة بأنه لم يعمل بيعة مثلاً عقل وأخرى بأنه مجنون تعارضتا أن أرخا بوقت واحداً وأطلقا واحداً وكذا أن جهل حاله والفعل يصدر من العاقل والمجنون فإن لم يعرف له العقل قدمت بيعة المجنون لأنها أقاله وأجرت قدمت بيعة العقل كذلك (قوله) ولو أقام شاهداً بأن فلاناً أقرى بكذا يوم السبت (الح) كما لو أقام بيعة أنه قتل أباه يوم السبت فأقام بيعة أنه كان غائباً يومئذ عن تلك الناحية لكن تقدم في القصة ترجيح

دارا

فإن لم يعرف له العقل قدمت بيعة المجنون لأنها أقاله وأجرت قدمت بيعة العقل كذلك (قوله) ولو أقام شاهداً بأن فلاناً

دارافى محلة كذا وحدها الى كذا ويؤتم تسليمها الى اذا أخذ الثمن وأنا أعطيه أو يقولوا بشرت
منه دارافى محلة كذا وحدها كذا وكذا وهي هذه يؤتم تسليمها الى فلما أذا قال بشرت منه دارافى
محلة كذا وحدها كذا يؤتم تسليمها الى فانه لا يصح هذه الدعوى فانه لم يوف الركن من يؤتم تسليمها ولو
أعتق عبد فلان آخر وقال للعتيق أنت عبدى وأنت العتيق ولا بينة صدق بيته فان نكل وحلف المدعى
استحقه ولو أقام بينته على انه ملكه قبلت وحكمه ولو أقام العتيق بينته انه كان لفلان وأعتقه أو صلى ان فلانا
أعتقه وهو ملكه سمعت وقدمت على بينة المدعى قال البغوى فى الفتاوى ولو كان فى بدل المدعى وقال كنت
عبد فلان وأعتقنى وأقام بينته وأقام المدعى بينته فسمت بينته ولو قال كنت عبد فلان فاعتقنى ولم يكن للمدعى
بينته وقال فلان لم أعتقه بل هو ملكى صدق بيته ويكون ملكا له وان قال كذب وهو ليس بملك لى وانما هو
ملك المدعى فيصير له لان من أقر العبد له أقر للمدعى ولو ادعى المدعى على المعتق ابتداء بالعبد أو للعبة
سمعت ولو ادعى دارافى بدأ وأقام شاهد ين على انه غصب هذه الدار من هذا الرجل ولم يشهدا بانها ملك
المدعى فيثبت اليد للمدعى ولو ادعى دارافى بدأ وأقام شاهد ين فلان بعد ما اشترى فلان منك وأنت
ذو اليد فلان يقيم بينة على انى اشترى بثمان فلان وأخوى على ان فلانا كان اشتراهما من ذى اليد كالأ
ادعى ان لى على أن يملك العبد درهمين أو مائتين أو يكف فى ذلك ما بلغ قيمته ألفا فان شاء أقام بينته على
أبى ما شاء وان شاء أقام بينته بالكل ولو ادعى ان هذه الدار ملكى رهنتها منكم لم تسع حتى قول وتهدت
الغن فره بتسليمها الى أو بأخذ الحق وتسليمها الى ولو ادعى دارافى بدأ وقال هى ملكى أبو تهامة لم تسع
حتى قول وتهدت المدعى ولو أقام بينته بان هذه الدار أبو همام فلان لا يثبت الملك للمدعى ولو ادعى دارافى بدأ
آخر وقال هذه الدار ملكى يؤتم تسليمها الى فقال فى الجواب هى ملكى لم يكن جوابا حتى قول لا يؤتم
تسليمها اليه ولو تنازع رجلان دارافى بدأ وقال ادعى كل منهما جميعها وأقام أحدهما بينة ان ذا اليد أقر لها
وأقام الآخر انه أقر لها أمس أو من سنة تراعى كالأ أقام أحدهما بينة انه أقر له يوم السبت والآخر انه أقر
له يوم الجمعة ولا بد من أن السبت كان قبيل الجمعة وألجعت قبل السبت ولو ادعى على عيب لا بد من تحدد
السفل ولو كان فوق العلوى لا يؤتم بدأ من تعدد جهات الاعلى أى ساعلم الاعلى والاسفل والجواب
الاربع ولو ادعى عبد فقال أنا هو فأقام كل بينة على الاطلاق فيبته الرق اولى الا أن يشهد على الرق من بعد
فيبته الحر اولى ولو قال أبرأنتك عن بعض صدائق واختلافى فدره صدقت بيته ولو قال لم أهد بذلك
مقدار أو قال بل أردت مقدار فلا تحلف المرأة حتى يبين الزوج مقدار ما علموا ولو مات فادعى الزوج على
وارثها لم تسع حتى يفسر المقدار وحلف الوارث على نفي العلم ولو ادعى على آخر أنك غصت امرأتى لم تسع
كالو ادعى على آخر بان عبدى هرب منى ودخل دارك ولو كانت أمة فادعى السيد ذلك سمعت وان ادعى

أخذوا الشاة للربوة المتروكة النسية عند البع عمدا أو مام عند الحنفى (قوله وهى هذه يؤتم تسليمها الى)
أى اذا أخذ الغن وأنا أعطيه وهذا التقييد فرق بينها وبين ما بعد فاقمل (قوله وقد سمت على بينة
المدعى) زيادة على بينته العتيق المنقول للملك (قوله قال البغوى فى الفتاوى) الى قوله قدمت يتسلم لى بجان
بينته باليد (قوله فثبتت اليد للمدعى لا للملك) لاحتمال أن يكون فى يده بنحو اجارة (قوله وتهدت الغن)
أى الغن المروهن به (قوله أبو همام فلان لا يثبت الملك للمدعى) لانه قد يثبتا جرمك بنفسه مستأجره
(قوله فيبته الرق اولى) اذ الأصل الذى هو دوام الرق يصدقها (قوله الا ان يشهد على الرق من بعد) أى
بعد شهادة شاهدى الحر يؤتم بدأ من حكم القاضى بها وذلك لتعذر ابطال أحكام الحر اذ ثبتت امر هذا
الاستثناء مخالف لما ساقى من فتاوى القاضى والبغوى وغيرهما ودمر فى آخر باب القبط ماله اتفق بذلك
(قوله غصت امرأتى لم تسع) اذ الزوجية وان كانت أمة لا تدخل تحت اليد وبه فارق ملك العيمين (قوله

بينه القبيص عن بعضهم زيادة
عنها (قوله ولو أقام العتيق
بينته ان لا) زيادة على بينته
بالعتيق المنقول للملك (قوله
قال البغوى فى الفتاوى ولو
كان فى بدل المدعى) الى قوله
قدمت بينته لترجيح بينته
باليد (قوله فثبتت اليد
للمدعى) لا للملك لاحتمال
أن يكون فى يده باجارة أو
غيرها (قوله ولو ادعى ان
هذه الدار ملكى رهنتها
منكم لم تسع) لانه لا يمكن
أن يقولوا يؤتم تسليمها
الى مادامت مروهنة (قوله
ولو ادعى دارافى بدأ
وقال هى ملكى أبو تهامة
لم تسع حتى يقول وتهدت
المدعى) اذ ليس له المطالبة
بتسليمها الى القضاء للمدة
(قوله ولو أقام بينته بان هذه
الدار أبو همام فلان لا
يثبت الملك للمدعى) لانه
قد يثبتا جرمك بنفسه
المستأجر الا على قول من
لا يجوز له تخليتها يتصور قاله
القضاة (قوله فيبته الرق
اولى) لان الأصل والظاهر
فحين عرف بالرق دوامه
(قوله الا ان يشهد على
الرق من بعد) أى بعد
شهادة شاهدى الحر به
وحكم القاضى بها فيظهر
لان أحكام الحر اذ
ثبتت بعد ابطال الكن
الاستثناء مخالف لما ساقى
من فتاوى القاضى والبغوى
وغيرهما (قوله وان ادعى

الزوج فلا يولد جاء الى الحاكم فقال امرأتى في بيت فلان وهو يمتنع منها ولا يأذن لي أن أدخل داره وأخرجها
 فان لم يسكن له يمتنع تسع وان كانت بنته سمعت ثم رأى ان يمتنع باب الدار التي هي فيها فصل وان رأى
 ان يهجم عليها ففعل ولوادعي الوصي لصبي ديناً فقال المدعي عليه ان الصبي بلغ رشيداً وليس لك الدعوى
 وأنكر الوصي صدق بلايين وله ان يحلف المدعي عليه بأنه لا يعلم أنه صغير فلا حلف سقطت الخصومة من
 جهة الوصي ولواقم بنته بأف درهم وأقام المدعي عليه بنته بان المدعي أقر بان تلك الألف من مال الشركة
 لم يكن دفعا للبينة المدعي لأنه يحتمل أنه كان من مال الشركة ثم أنه صار متعدياً فيه ولو كان له جدار عليه سابط
 وكان دون السابط دار فقال صاحب الدار هو لي لأنه من هوا دارى وقال الآخر هو ملكي لأنه على حدارى
 صدق حينه ولو باع عبد أو سلم أو أرسل فادعى العبد ان البايع اعتقه فان لم يكن بنته لم تسع دعواه على البايع
 وله تحليف المشتري على نفي العلم ولو طلق امرأته فقالت أسقطت سقطاً أو ولدت ولداً وانقضت عدتي وأنكر
 صدقت بينهما فان نكحت سلف الزوج على أنها ما ولدت لاعلى نفي العلم قال وعلى هذا ينبغي ان يقال المودع
 اذا ادعى ان الوديع مفسر وتوكل حلف المودع أنها ما سرفت لاعلى نفي العلم قال وخرج من هذا ان كل
 موضع تصور الشخص مدعيه وجعل القول قوله فان نكل حلف الآخر على البت لاعلى نفي العلم من فتاوى
 القاضي حسين ولو أقر المشتري للمدعي أو نكل وحلف المدعي وأخذ المبيع فلا رجوع للمشتري بالبن وإن كان
 يدعى بان يقول لي عليك كذا من جهة بيع فاسد بجوى بيننا ولا يجعل البايع أن يحلف أنه لا يراه المال ولو
 ادعى داراً يذاتر وشهد شاهدان ان حاكماً جاز الحكم حكم له بهذه الدار الا ان المحكوم عليه كان غيب
 هذا المدعي عليه فان شهد امع ذلك بانها ملك هذا المدعي سمعت وانزعجت الدار من يده ولا فلا تسع ولا
 تنزع ولو ادعى على آخر عشرة دنانير فقال هذان من ثمن متاع بعته مني ورد ذلك اليه فلا يزني فقال أنا ادعى
 عليك مطلقاً حضرت العين المبيعة وحلف أنه لا يدعى المال من جهتها ولو دفع عينا إلى آخر أمانة وقال هذه
 لاني ومات فجاء آخر وادعاه فالحيلة ان يدفع الى الحاكم ليمسك العين عن نفسه ولو ادعى على آخر عشرة
 فقال أقر بخمسة وأحلف بخمسة فله ذلك ولو قال أحلف بخمسة وأرد العين بخمسة لم يتمكن ولو ادعى ألفاً
 من ثمن دار فقال ردتها عليك بالعيب فقال المدعي أقر بالشرا فمره بتسليم الثمن إلى ان يبين العيب فقال
 المدعي عليه اشترى بها خمسيناً لا بألف لم يقبل وقوله السابق اشترى بها ثمن وردتها اليه بالعيب من غير ذكر
 الثمن اقرار بالشراء بالالف لأنه ترتب عليه ولو ادعى عشرة دنانير فأنكر وتوكل فقال المدعي أنا الادعى عشرة
 وانما ادعى ديناراً فينبغي أن يستأف الدعوى ويعرض اليه ثانياً لانه لا ينكل عن الدعوى الاولى والمدعي
 ترك الاولى ولو ادعى الافلاس ولا يئنه وقال يحلف الخصم انه لا يعلم افلاسي والمدعي وكيل من جهة غائب
 جلس المدعي عليه حتى يحضر الموكل ويحلف ولو قال المدين أدت المدعي فانكر الدائن وحلف فقال المدين
 لي يمتنع قضائه فقال الدائن لا أخليك مالم استوفه منك فاعطاه ديناراً أو بأشياء منه ديناراً وقال هذا عن
 الدينار الذي حكم الحاكم على ثم أقام البينة على قضائه استرد ولو قال حالة الدفع هذا عليك في ذمتي
 أو بمسك هذه العين بالدينار الذي لك في ذمتي ثم أقام بنته على القضاء فليس له استرد الدينار ولا ما باع
 منه لأنه أقر بحالة الدفع وقال المدعي عليه قضيت الدين أو باقتب يا كرون من أزد كرده است فهو اقرار
 ولو ادعى على الورثة بدین على الميت وبعضهم صغار لم تسع ان لم يدع علم البالغين وان ادعاه سمعت ولو ادعى
 ضبيعة أقام بنته بان المدعي عليه أقر له بهامن شهر فاقام المدعي عليه بنته مطلقاً بأنها لم يكن دفعا

ولا تسع ولا تنزع اذ يحتمل انقال الدار منه اليه بعد حكم الحاكم بها (قوله) حضرت العين المبيعة
 (الح) ثم اذا حلف فؤنه الجل الى المجلس والرد على المدعي عليه (قوله) ولو ادعى على آخر عشرة) انى قوله لم
 يتمكن لانه في المسئلة الاولى حصل بعض المدعي بخلاف الثانية (قوله) لم يكن دفعا) قال القاضي لاحتال

عقبت عنه فاما إذا ادعى مطلقا فلا يقبل قول المدعى عليه بانك حلفت من تلقيت الملك منه ولو ادعى على آخر
فأنكر وحلف وما تخلص له تخليف وارثه ثانيا ولو ادعى على الوارث وأقام الوارث شهودا على أنه حلف فأبى
أو أقر المدعى بذلك لم يحضر تخليفه إلا أن يقيم بيته على الحق فيأخذ وكذا لو ادعى دينا على رجل فأنكر وحلف ثم
مات ليس له تخليف الوارث وله أن يقيم البيعة أو يأخذ ولو ادعى دارا فيأخذ أو بانك أصدقتها امرأة أنك
واشترى بها نارا فأقام بذلك بيته وأقام للمدعى عليه بيته بالملك المطلق قدمت بيته الخراج ولو ادعى عشرة فقتل
لا يلزمي جميع ما ندعيه أو بالفارسية مر اجندين نيا بداد ن وهو أقرار رجلا بمحبس حتى يفسره ولو ادعى
عشرة فأنكر وكل فقال المدعى أنا حلفت على ما دون العشرة لم يكن له ذلك إلا بدعوى تستأنف ولو ادعى
عينا وأقام شاهدين شهد أحدهما أنه ملكه ورثه من أبيه والآخرون أنه ملكه ورثه من أمه لم يثبت ولو أنفق بعد
ذلك على إحدى الجهتين ورجع أحدهما إلى قول الآخر فأن وقع للقاضي رية بينهما أخذ شيا أو ما يشبهه
لم يقبل والاقل ولو ذهب شقصا مشاعا بانه المذهب من آخر الجاه الوهاب وادعى على المشتري فساد الهبة
عند القاضي الحنفى لحكم بطلان الهبة واسترده ثم ادعى المشتري على البايع بالثمن لانه خرج مستحقا ورفع
إلى حاكمهم شافى فادعى البايع حصة البيع حكما لحاكم بطلان دعوى المشتري وحصة البيع والهبة
تقبل دعواه وليس له مطالبة البايع بالثمن حتى لو رفعه بعد ذلك إلى حاكم حتى لا ينقض قضاء القاضي
ولو ادعى عقارا قد دفعه المدعى عليه إلى زوجته صدقا فقتل كبت اشترى به من أميك فهو أقرار منه بالملك
ويدعى الاستفال فلا يقبل إلا بالبيعة فان لم يكن حكمه حكم ما قال هذه الدار لفلان بل لفلان سلمه إلى الأول
وغير الثاني ولو ادعى عبد الله دعوى على من في يده العبد لعله ولو ادعى ثلاثة أشجارها ملكه فبصتا على
أن يذكر أنها في حجة كذا أو يذكر البستان التي هي فيهما من جانب اليمين أو اليسار ولو ادعى أن ثلاثة
أشجار من بستان كذا قد اشترى أغصانها إلى ملكه وداره وشغل هو أو فقير فلابد من ذكر حدود البستان
وأنه شغل هو أو ملكه من جانب اليمين أو اليسار فلو قال المدعى عليه ليست الدار التي شغل هو أو ملكه
فله تخليف المدعى عليه على أنه لا يعلم أن الدار ملكي فإذا حلف وسب على المدعى إقامة البيعة حتى إن الدار كلها
أو بعضها ملكه فان نكل المدعى عليه حلف المدعى وأمر بشرف الملك ولو قال المدعى عليه أنا أقيم البيعة على
أن هذه الدار ليست ملكك ولا حق لك فيها فقد أقررت بها فلان لم تسمع لأن فلا تملك ولو ادعى نهرا في
ملك آخر أو حق أجواء الماء وجب أن يبين موضع الأرض وحدودها وأنه على بين الداخل أو ساره ولو ادعى
عينا باني اشترى بها فأنكر فشهد شاهدان بالملك مطلقا لم يشتر مالها ثم قبلت ولو ادعى عينا فقال ذوا ليد أنها
كانت له وبعها مني والمدعى منكر فشهد شاهدان بأن العين ملكه لم يشتر مالها ثم على المدعى قبلت
ولو ادعى ضيعة أو أقيم بيته على أنها ملكه وأقام للمدعى عليه بيته تعارضا فان أقام المدعى بيته بأن شاهد المدعى
عليه بأهلهما بطلت بيته ولو بان أن شاهد المدعى عليه ستم أو استباح العين من المدعى بطلت شهادته ولو
أقام بيته بأن ذا اليد استقام العين من المدعى قضى به المدعى ولو زوج القاضي امرأة على غلبها فماتت
الزوج وادعى وارثها أنها كانت صغيرة وقت العقد النكاح بطل فلان طوارث أنكرت صدق الوارث بيمينه
ولو باع عبدا ثم قال صكت يوم البيع صغيرا صدق بيمينه ولو قال كبت مجنون أو عرفه بجنون فسد ذلك
وهو المدعى فيستألفها المدعى لأن بحلفه بطل دعوى المدعى عليه كذا قيل **(قوله قدمت بيته الخراج)**
زيادة عليها **(قوله لانه)** أي المبيع خرج مستحقا **(قوله فقال)** أي المدعى عليه كبت اشترى بتألف
(قوله سل) أي إلى الأول وغير الثاني ففي مستلزمات الدار إلى المرأة وغير قيمتها المدعى **(قوله ولو)**
ادعى ضيعة أي في بدغيرهما كالأبني **(قوله صدق الوارث بيمينه)** وللمعتد أنها هي المصدقة لأن الأصل
حصة النكاح **(قوله ولو باع عبدا ثم قال كبت يوم البيع صغيرا صدق بيمينه)** هذا موافق لما مر في آخر البيع أن المصدق البايع ومخالف لما

زيادة عليها ولأنه بدعى
تألف الملك من جهته وقرر
له البيعة ولو بيته ذي اليد
تشهد بطلان اليد **(قوله)**
حكمه حكم ما قال هذه
الدار لفلان بل لفلان
الدار إلى المراء أو يفسر
قيمتها للمدعى **(قوله ولو)**
ادعى عينا باني اشترى بها
فأنكر فشهد شاهدان **(الخ)**
قال ابن حجر سكن ودين
الصحيح أنها لا تسمع حتى
تصرح له بالشراء قال وفيه
نظر بل الوجه الأول أن
لا فرق بين هذه وما ذكر
من أنه لو ادعى ملكا مطلقا
فشهدوا له به مع ذكر سببه
لم يضر مع أن الشاهد في
كل منهما لم يصرح بما
يناقض الدعوى **(قوله ولو)**
ادعى ضيعة **(الخ)** والظاهر
أن هذا إذا كانت الضيعة
في يد غيره فان كانت في
يد أحدهما فتقدم بيته
على المعتد لانه الداخل
(قوله صدق الوارث بيمينه)
لأن الأصل عدم البلوغ
قال الأذرى وفي تصديق
الوارث فنظر ولعل القاضي
فرعها على مذهب القول
قول مدعى الفساد اه
والمعتد أنها هي المصدقة
لأن الأصل حصة النكاح كما
مر في النكاح **(قوله ولو باع)**
عبدا ثم قال كبت يوم البيع
صغيرا صدق بيمينه لأن

وان لم يعرف فلا ولو تزوج بأسرها أو ماتت قبل الدخول وأدعى وارثها المهر فقال كنت طفلا يومئذ فلم يصح العقد صدق بيته ولو قامت بينة على بلوغها وعلى إقرارها به يوم العقد قبل ولو قالت كنت أقربت بالبلوغ فقال وارثه لم ولم يكن كنت كاذبة خلعت على أنها كانت بائنة يوم الإقرار ولو ادعى على آخر شراء دارا فأنكر فقال شاهد بن عليه ولم يقلو لا كان بالغاً قبلت الأمانة ولو ادعى الصغر يومئذ صدق بيته وعلى المدعى بينة أخرى على بلوغه وقت البيع ولو ادعى صغرا وحلف ثم ادعى بعد ذلك بها وأراد تحليفه فلان ادعى مطلقاً كان هذا ملكه فثبتت فليس له تحليف معوان ادعى بملك بعينها ثم أوحيها وأقبضتها ثم غصبها سمعت وله تحليفه ولو ادعى بقره وحلفه فثبت فجاءه وأدعى بالنتاج فقال خلعتني على الأم مرة وأقام بينة أو أقر به للمدعى فليس له التحليف ثانياً لأن بدعى الانتقال منه إليه بعد التحليف وهكذا لو بام البقر فجاءه وأدعى على المشتري فقال خلعت البائع وأقام بينة أو أقر به للمدعى ولو مات للمدعى عليه بعد إقامة البينة وقبل التعديل فلا يحتاج إلى اعتادتي وجه الأورث ولو أقام العبد بينة بالسر وأقام السيد بينة على رقه فبينة السيد أولى ولو أقام العبد بينة بالسر وأعتقه فبينة على إقراره بأنه اعتق أموز وجهان أحدهما وأقام السيد بينة على رقه فبينة العبد لا تكون دفعا لبينة السيد ولو ادعى دارا فأنكر وأقام للمدعى بينة بها ملكه اشتراها من فلان فقال القاضي هل كانت ملكاً قبلتها يوم البيع فقال لا حتى تنظر فعاداً وقال الآن صح لنا أنها كانت ملكاً قبلتها يوم البيع لم تقبل هذه الشهادة لأن العلم بالملك حالة البيع شرط أو العلم بأنها في يده ينصرف فيها تصرف للمالك في الأملاك فلا منازع ولو ادعى داراً وأقام شاهد بن بانه باعها منه فقال لهما القاضي انما له ملكه فعلا لا علم لنا فر دشهدا فبينة ما عاد وشهدا للمالك لم تقبل ولو قال حتى تنظر فعاداً وشهدا للمالك قبلت بخلاف ما لو قالوا لا علم لم نقول اننا ننصفه ذكرنا لانه بوقع ربة في شهادتهم من تناوئ البغوى ولو أقر بالرق لسان وشهدا شاهدان بمر شحه حكم برقه وقد مضى في آخر النصب ما ينافى مع ما شهدا بانه اعتقه حكم بعتقه ولو ادعى داراً في بدأتوا فبينة فاجدى على وعلى الفقراء ما ينافى مع ما شهدا بانه اعتقه ملكه اشتراها من أم لادى ومن غيرهما تاريج كذا حكم تذييل ولو أقام المدعى بينة بان أقاله قد أقرت قبل تاريج البيع بأنها وقف حكم بالوقف ورجع ذوالعدي على الأم بالتمن ولو ادعى مالاً وأقام بينة وقضى القاضي له به فأقام المدعى عليه بينة بان المدعى أقر بوصول هذا المال إليه سمعت وبرئ المدعى عليه ولو ان رجلاً وامراً أو يسكنان داراً فادعى الرجل ان المرأة زوجته والدار داره وأدعت المرأة ان الرجل عبدها والدار دارها حلف الرجل على نفي الرق والمرأة على نفي الزوجية وحلفا على الدار وصفت ولو أقام أحدهما بينة قضى له وان أقاما بينتين قدمت بينة المرأة لارق لان من ادعى الحر به اذا قام آخر بينة على رقه كانت بينته أولى وإذا حكمنا عليه كانت الدار لها ولو ان امرأة ولداً أقالها في بئمة على حكم الاحوار وكل منهما ماهر لآخر بالنسب فجاء مدعى وادعى رفقاً فأقرت الأم بأنها كانت أمه فاعتقها وأنكر الولد وقال أنا هو الأصل حكم برق الأم دون الولد ولو اشتري جارية وولد ابغى الولد ادعى سوية الأصل صدق بيته ولو كان في يده دار فجاءه آخر وأدعى انها وقفها أبونا علينا وعلى أولادنا تاريج كذا وشهد الشهود حسبة انها وقف على مسجد وأمر بام وأقام ذواليد بينة انما ملكى قدمت بينته ولو أقام بينة انه اشتراها من فلان وذكر تاريجاً بعد تاريج الوقف فان كان اشتراها ممن بدعى المدعى انه وقفه فبينة الوقف أولى وان كان اشتراها ممن أتى في ذيل اليد أولى وهكذا حكم عبده يدعى انه اعتقه فلان وهو في بدأتو يدعى ملكه ولو رأى شياً في بدأتو ينصرف فيه من آخر النكاح ان المصدق المشتري (قوله ولو تزوج بأسرها) الى قوله صدق بيته به بالانفي (قوله فبينة السيد الأولى) لانه كصاحب اليد (قوله فبينة أمولى) لزيادة علمها (قوله لا تكون دفعا لبينة السيد) لاحتساب ان زوجها وأولادها وحصل الولد في ملك السيد ثم اعتقها (قوله حكم برق الأم دون الولد)

الأصل بقاء الصغر إلا أن يقيم المدعى بينة على كونه بالغاً يوم البيع وعلى إقراره أنه كان بالغاً وهذا غير مخالف لما سار في آخر النكاح من ان المصدق المشتري ورجم به المصنف ثم موافقاً ما عفرع على مذهب القاضي أيضاً وصرف في آخر البيع ما وافقه (قوله ولو تزوج بأسرها) الى قوله صدق بيته لما سار وفيه ما فيه (قوله فبينة السيد أولى) فلكانه صاحب يد (قوله ولو أقام العبد بينة أنه اعتقه) لان معناه زيادة علم (قوله فبينة العبد لا تكون دفعا لبينة السيد) لاحتساب (قوله أن يزوجه) أو لا يحصل الولد في ملك السيد ثم اعتقها (قوله حكم برق الأم دون الولد) لاحتساب علوه بالشبهة وأقرارها لا يؤثر في حق الولد لاحتساب الكذب

أنصرف الملك في الاملاك فله ان يشهده بالملك وليس للقاضي ان يرشدها منه ان علم انه يشهده بظاهر اليد ولو ادعى داراً وأقام بيته انه اشتراه من ز يد مندعش من سنة وأقام ذو اليد بيته انه اشتراه من عمرو مندعش من سنة من قبلة ذي اليد وأولى بالخارج بيته ان عمر أقر قبيل بيعه به اشتراه من ز يد مندعش من سنة كان دفعاً فيقضى بالخارج ولو أقام الخارج بيته ان عمر أقر بعد البيع باي اشتريته من ز يد مندعش من سنة ولو ادعى مائة درهم وأقام بيته فأقام المدعي عليه بيته على ان المدعي كان أقر انه لم يوصل اليه من المائة الاثمانين لم يكن دفعاً ولو أقام الخارج بيته وقضى له ثم ما خارج آخر ادعاه وأقام بيته انه ملكه وأقام الخارج الاول بيته على انه ملكه قد قضى له القاضي فيقدم بيته وكذلك خارجان تنازعا على داراً فأقام أحدهما بيته انها ملكه وأقام الآخر بيته انها ملكه قد قضى له القاضي بالينة لان جانيه رجح القضاء كيرجع باليد وكذا كل يتبين تعارضان اذا اتصل باحدهما قضاء القاضي فيترجح ولو أقام ذو اليد بيته اني اشتريته من ز يد تنازع كذا وأقام مدعي الوقف بيته بان أقر وقفها على تاريخ كذا وكان ملكه اليوم وقب من سبق تاريخه أول بخلاف الملك فان مبني على التثقل فلا ينظر الى التاريخ بل الى اليد وههنا ثبتت الوقفية بتاريخ سابق لاحكم لبيته الملك لان الوقف لا يمكن تغيره فان لم يكن لاحدهما تاريخ قدو اليد وأولى وفي فتاوى صاحب الروضة انه تقدم اليد على التاريخ السابق كافي الملك ولو أقام مدعي الوقف بيته بعد اقامة ذي اليد انه أقر بوقفيته يوم وقب هذه الدار أو بالمعقل ان ما عسك الوقف واذا قضى القاضي بالوقفية ثم أقام ذو اليد وأولده بيته انه كان أقر لولده بها قبل دعوى المدعي بالوقف لا تسمع لان الحكم بالوقفية نافذ على الاب والولد جميعاً وكذا الرجاء اجنبي بعد ذلك وادعى ان ملكي وأقام بيته في الحكم القاضي بالوقف مقدم ولو أقام بيته ان فلا توفقه على مندعشة وقضى له القاضي ثم جاء آخر وأقام بيته انه وقفها على مندعش من سنة السابق وأقام الثاني البيته طلبة لا يقض الاول ولوشهد الشهود بان فلان باع من فلان كذا ولم يبيعه بكم كاهه وبسبب الحكم اذا قالوا هذا الشيء في ملكه ولو شهد شاهد انه طلق امرأته طلقته على ألف وآخراً طلقها طلقته على اقل من ثبته شيء ولو شهد أحدهما انه طلقها طلقته وآخراً طلقها طلقته ثبت طلقه ولو ادعى داراً في بدائس وأقام شاهد على ان المدعي عليه استباحها من وكيله فقبل ان يشهد الآخر قال المدعي عليه ليست الدار لي بل هي لزومتي لم تبطل دعوى المدعي وعلى الحاكم ان يسمع شهادة الثاني ويحكم للمدعي بالدار ثم لزوجة ان تدعى على المحكوم له ولو قال في الجواب اشترت هذا منه ولا يزني تسليم شيء اليه لا تسمع لان البيع باطل من الثمن ولو ادعى عينا يد انسان فسأله القاضي هل في يدك مثل هذه العين فقال لا يزني تسليم شيء اليه لا يكون جواباً ولومات وخلفا بنين ودار ارباع أحدهما نصيبه ومات فادعى أخوه ميراث الدار من جهة أبيه وأخيه وأقام المشتري ينفع على انه اشترى بصيب الاخ منه فادعى الاخ صغر الاخ وقت البيع مدعى بينه ولو ادعى نكاح امرأته فأنكرت وحلفت ثم أقرت والزمان لا يحتمل نكاحاً جديداً من انكار حاله اقرارها جزافي الحكم وطؤها ولو باع القيم عقار السبي دون اذنه فادعى السبي بعد مدهم انه كان بالغاً يومئذ وأنكره القيم فلا يقبل قوله السبي الا بيته تقوم عليه ولو ادعى داراً في بدائس انها كانت ملكاً جدي

أولى (قوله ولو أقام الخارج بيته ان عمر أقر قبيل بيعه به اشتراه من ز يد مندعش من سنة) لانه بعد ما باع لا يقبل انشراؤه في ملك الغير (قوله ولو ادعى مائة درهم) الى قوله لم يكن دفعاً لاحتمال وصول العشرين اليه بعد الثمانين (قوله لان جانيه ترجح القضاء) كيرجع باليد هذا ما رجحه البغوي ورده الاسنوي وغيره من المصنفين خلافاً في تعارضان ولا يعمل بواحدة منهما الا يرجح آخر هذا قاعدة التعارض وليس منها قضى الحكم لانه باق اذ لم يتبين فيه اختصار وانما العمل به متوقف على مرجع له هذا هو الراد من بحث السبكي ومن تبعه انه اذا اقامت بيته بخلاف البيته التي يحكم بها لم يقض حكمه قال ابن حجر (قوله وفي فتاوى صاحب الروضة انه تقدم اليد على) قال البلقيني وعلى ذلك العمل ما يظهر ان اليد عادية باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل الوقف وبعضهم واعتقد غيره (قوله في الحكم القاضي بالوقف مقدم) وظاهر ان هذا مفرع على مذهب البغوي (قوله ولو شهد شاهد انه طلق امرأته) الى قوله لم يثبت شيء من الطلاق والاث لا يختلها

لا احتمالاً لحلقه بالشبهة (قوله من ز يد مندعش من سنة) لانه أقر بعد البيع ولا يقبل اقراره على ملك الغير تأمل (قوله الاثمانين لم يكن دفعاً) لانه يحتمل انه وصل اليه العشرين بعد ذلك لان البيته شهدت له (قوله لان جانيه رجح القضاء) والمتمم انهما يتعارضان ولا يعمل بواحدة منهما الا يرجح آخر (قوله وفي فتاوى الروضة انه تقدم الخ) وهو المتمدن ما يظهر ان اليد عادية باعتبار ترتيبها على بيع صدر من أهل الوقف ومن بسهم (قوله في الحكم القاضي بالوقف مقدم) هذا مفرع على مذهب البغوي

(قوله لانه اقر بسبق)

الشراء للدمى) الا انه ادى

الزهن لنفسه وقبلا بالله

بالاذن فيثبت بسبق شرائه

ولا تقبل يثته على نبي

الملك من الدمى (قوله)

فبيئته اولى) لان شهود

المرأة لا يشنون لما لا يدا

ومصرحوا بظلم ملكها

بحكم الحديث قالوا اقرت

لفلان قاقراها الغير بدل

على ان يدها ليست بملك

ولو اشتروا لملكها لم يصح

فالشهود متفقون من

الجانبيين على ان يدها

ليست بملك حتى ترجع

بيئتها للغوى (قوله)

فبيئته خارج اولى) لسبق

التاريخ وانفاقهما على

اثبات الملك للاب (قوله ولو

أقام الداخل بيته على ان

الامح) لزيادة علم بيئته

بانتقال الدار من الام الى

الاب ثم من الاب اليه (قوله)

لم يكن دفعا) لانه لا ثبت

بعدم البيئته يكون اقرارا

باطلا في ملك الغير (قوله)

ولو ان التي شهدت على

الاصداق) الى قوله فتجعل

ناقلة للملك عن الاب بعد

الخلع قال البغوي في

الفتاوى ولو ان البيئته الاولى

التي شهدت على الاصداق

والملك لمالي الموت أعادوا

شهادتهم على اقرار البائع

واثقلت منه ارثا الى أبي ومنه الى اليوم ملكي وأقام ذوالبيد بيئتها كانت ملكا لا يسهو اليوم ملكي

لا يكون دفعا حتى يثبت وجه انتقال الملك من أبيه اليه ولو أقام ذوالبيد بيته على انها ملكه فمقام أقام الدمى

بيئته اقر بانه كان ملكا لا يسهو سمعت وحكم الدمى حتى يقيم ذوالبيد بيئته ويثبت وجه الانتقال اليه ولو قال

ذوالبيد كان هذا بي يدا يغفل هذا بسنتين ولكنه كان غصبه مني فاسترجعته بطلت بده اقراره باليد لا

الدمى ولو اقر أحد الورثة بوقفيته شئ من التركة وانكر الباقر قبل في نصيبه ولو قسمت التركة بين الورثة

ورفعت عين في نصيب واحد فاقتر بوقفيته فهي وقف بزعمه ولا يرجع على الآخر من الاذا أقام بيئتها

فيجمع وكذا الوقع عبدي فيصير مقتر بعتقه ويقسم ثانيا في المستثنى ولو ادعى على آسوان الدار التي في يدك

ملكك اشترى بها من فلان فقال كانت مروهنة مني يوم اشتريتها وأقام بيئته باني اشترى بها بذلك فأقام ذوالبيد

بيئته انها ملكي وكانت ملكا لمن اشترى بها منه لم يكن دفعا لانه اقر بسبق الشراء للدمى ولو اشترى شبا غدا

أشترى غداه وانزعه غصبا بلا حجة فظفر المصوب منه بفادعي عليه به فانكر وحلف لم يكن له ان يرجع فمضى

على البائع لانه لم يتزع من بده بحجة بل أخذ ظمنا وغصبا ولو اقرت امرأة بعبدي بدها لآخر وسلمته غدا

جاءه من اولادها وادعوا ان هذا العبد كان لبيهم فالت عنا وعن الزوجة فصار ميراثا ولم يكن له الا ان

وأقام المقر له بيئته بلن العبد كن في بدها وقد اقرته وأقام الاولاد بيئته بما قالوا فينتهي اولى ولو كانت

في بده ضيقة فجاء آتو ادعى انها ملكي اشترى بها من فلان في سنة ثلاث وخمسة اتوهو ملكها وأقام

ذوالبيد بيئته ان فلانا الذي أضاف الخارج ج الملك اليه اقر في سنة إحدى وخمسة ان الضيقة ملك ذى البيد

هيئة ذى اليد وكذا لو أقام ذوالبيد بيئته ان فلانا المضاف اليه اقر باني بعت هذا منه في سنة إحدى وخمسة

ولو ادعى دارا بدين ثمان أدها فقها ما مد عشرين سنة ومات وتركها ميراثا الى أقام بيئته وقال ذوالبيد

اشترى بها من أبيك منذ خمسين سنين وأقام عليه بيئته فينتهي الخارج اولى ولو أقام الداخل بيته على ان الام

اختلت نفسها بها فعدت الى الاب ثم باعها مني رجعت بيئته ولو أقام الخارج بيته على ان الاب قد اقر بها

للام وانما كانت لام حين الموت لم تكن دفعا ولو أقام الخارج بيته على انه قد اقر قبل ان باع كانت زوجته

يوم موتها وصارت للورثة سمعت ويكون دفعا ولو ان التي شهدت على الاصداق والملك لمالي الموت

شهدت على اقرار البائع قبل البيع للام بعد الخلع فتجعل ناقلة لذلك عن الاب بعد الخلع ولو أقام الخارج

شاهدين آخرين على ان الاب كان اقر قبل البيع للملك للزوجة والأولاد وأقام ذوالبيد بيته على ان المقر له

(قوله لانه اقر بسبق الشراء للدمى) وقد بطل الزهن الذي يدعيه بالاذن في الشراء (قوله فيئنتها اولى)

قال البغوي لان شهود المرأة لا يشنون لما لا يدا ومصرحوا بظلم ملكها بحكم اليد حيث قالوا اقرت

لفلان قاقراها الغير بدل على ان يدها ليست بملك ولو اشتروا لملكها لم يصح اقرارا بعد ثبوت ملكها

فانهم لو شهدوا انها اقرت فلان وكان يوم اقرارها لملكها لم يصح فالشهود متفقون من الجانبيين على ان

يدها ليست بملك حتى ترجع بها (قوله ثلاث وخمسة) أى من الحجر (قوله فيئنتها خارج اولى)

لسبق التاريخ وانفاقها على اثبات الملك للاب (قوله اخبلت نفسها بالامح) لزيادة علم بيئته بانتقال الدار

من الام الى الاب ثم من الاب اليه (قوله لم يكن دفعا) لانه لا ثبت بعدم البيئته يكون اقراره باطلا لانه اقر

ملك الغير (قوله ولو ان التي شهدت) الى قوله فتجعل ناقلة الى فتاوى البغوي لو ان البيئته الاولى التي

شهدت على الاطلاق والملك لمالي الموت أعادوا وشهادتهم على اقرار البائع قبل البيع للام بالملك لا تسمع

بخلاف ما لو شهدوا غيرهم لا ناعلم قول غير أولئك على ملك جدد يحصل للام بعد الخلع فتجعل تلك البيئته

ناقلة لذلك عن الاب بعد الخلع ولا يمكن هذا التقدير حتى البيئته الاولى لانهم شهدوا في الاستدعاء على

الاصداق والملك الى الموت فشهداتهم على اقرار تقديري تلك الشهادة ولا يمكن تقدير ملك جديد لانه يكون

بغير مثل ذلك البيعة
بفسحة للآلة عن الأب
بعد الخلع ولا يمكن هذا
التقدير في حق البيعة الأولى
لأنهم شهدوا في الابتداء
على الأصداق والمالك
على الموت فشهدا عنهم على
القرار بقدر ذلك الشهادة
ولا يمكن تقدير ملك جديد
لأنه يكون مضادا للشهادة
الأولى اهـ (قوله ولو عادت
بيعتا الخلع) المقوله لم يقبل
لأنهم يطلبون رد الخلع
بشهادتهم ولا يمكن حل
شهادتهم على سبب جديد
لأنه يكون مضادا واخلع
لا يرتد بقوله لان الأب لو
كان حيا لكان لا يرتد
اخلع بقوله وهنا بيعة الخلع
إذا عادت الشهادة على
اقرار المدي تسمع لأنها
تشهد على رد الابن اقرار
الأب وورده رد اقرار
الأب (قوله كالوظف بغير
جنس حقه من مال
مدونه) قال ابن حجر وفيه
غلط كقوله بعضهم ولعله
من حيث التشبيه المذكور
فلو قال يكن ظفر بمال غريم
غريمه لجه ما قاله (قوله
ولو أقام أحدهما بيعة أنها
ملكه والآخر أنها في يده
رجحت بيعة الأول) لأن
المالك أقوى من اليد المظافة
لأنه لا يدل على الملك (قوله
قدمت بيعة الانبياء) لأنها
ناقصة (قوله وهل يحلف
الأخروجهان) أو جههم ما من

قد أقروم البيعة أنه ملك الأب يكون دفعا ولو عادت بيعة الخلع وشهد على هذا الأقرار قبلت بخلاف بيعة
النكاح فقامت إذا شهدت على اقرار الأب لم تقبل ولو مات مدعيه الدائم وأخذ الدين من بعض أقارب
ظلمه بالزلفا غرضه ان يرجع في ترك الميث من حيث ان له ما على الظالم وللظالم دين في الترتيب فاشهد
بملكه على الظالم كالوظف بغير جنس حقه من مال مدعيه ولو كان في يده دار مستين كثيرة فقامت عن ابن
قاصد تحت الميث بأنها كانت لا ينتميان إلى ولاي وأقامت بيعة وأقام الابن بيعة أنها كانت لا في ورتها
منه فقامت بيعة على اقرار الميث ان هذه الدار ورثتها من الأب فيثبت بها الخلق لا تحت وكذلك لو أقام أجنبي
بيعتا له اشتراها من الميث وأقامت الاخت بيعة على اقرار الميث بالدار من أبيه حكم لا تحت بما دعي
ولو ادعى دارا في يد انسان وأقام بيعة بها وأقام ذو البيعة أنها ملكه اشتراها من فلان وكانت ملكه يوم
بلغها فقامت المدي بيعة أنها كانت مضمونة في يد البايع لم تسمع ولو أراد إقامة ذلك البيعة أو بيعة أخرى على
ان البايع كان خصه بمان وباعها منك سمعت ورجحت من مجموع المحامي ولو ادعى رجلان دارا في يد ثالث
يقول كل ورثتها من أبي وأقام كل بيعة تعارضتا ولو أقام أحدهما بيعة أنها ملكه والآخر أنها في يده رجحت بيعة
الأول ولو أقام أحدهما بيعة أنها ملكه من مستين والآخر أنه ابتاعها من مستين قدمت بيعة الانبياء
ولو شهد شاهدان ان فلانا وقف هذه الدار على عقبه وهو يملكها حكم بالوقف ولو شهد بالوقف مطلقا ولم يشهد
المالك ولا البذل لم يحكم ولو تداعيا عمامة وفي يد أحدهما دار من مائة في يد الآخر بأقارب جعلت بينهما حكم جلين
تداعيا دارا أو أحدهما قاعد في صفتها والآخر في صفتها أو دها بزار أو تداعيا عبد صغيرا في يد هما جعل بينهما
تصخين ولو تداعيا عبد بالغ في يد هما وكذا بهما صدق جينه وان صدقهما جعل بينهما تصخين وان صدق
أحدهما حكم به ولو تداعيا دارا في يد ثالث فقام أحدهما بيعة أنها لغيره والآخر أنها له أو دعه أياها
تعارضت وحلف طمحين ولو صدق أحدهما حكم به وحلف للآخر وجها ولو ادعى دارا في يد ثلث
وأقام بيعة أنها لبتاعها من فلان وأقام الداخل أنها قدمت بيعة الداخل ولو ادعى ثوبا وأقام بيعة أنه غصب
فقطعه وغزله ونسج منه هذا التوب حكم به لأنه ثبت له عين ما ولو تداعيا دارا في يد آخر فقام أحدهما بيعة
أنها لمنسنة وأقام الآخر أنه ابتاعها من المدي من شخص مستين وكان مال كالمحكم للمدي الثاني
ولو أقام الثاني بيعة أنه ابتاعها من الأول وقبضها ولم يشهد بملكه حكم له أيضا ولو أقام بيعة بأن هذه الدار له
وأقام آخر بيعة أنه ابتاعها من مقيم البيعة فغنى للثاني من المذهب ولو ادعى ملك عين وأقام بيعة وادعى آخر أنه
باعت منه أو وقفه عليه أو أعتقه وأقام بيعة قدمت بيعة الثاني ولو تداعيا دارا في سكنتها حلفا وجعلت بينهما
ولو تدعى المكري والمكترى المتاع الذي في الدار المكراة صدق المكترى للبدي من أدب القضاء لابن
القاص أجمعوا على ان المدي عليه لوقاله على أقف من عين ميثا ودم وأخر وأخبر وأمره هاله نسئل
المدي عن ذلك فان وافقه بطلت دعواه وان أنكر ذلك صدق في عينه ولو كانت الدعوى في شيء بعينه من
عقار أو غيره فقل المدي عليه ان ليس في يده وأنه لا يمتعه منه لم يحلف القاضي خصاصي بمصحه عنه أنه في يده
وأنه يمتعه بيعة تقوم أو باليمين وللقاضي الشاهد الشهادة فقلن لم تنبأ لشهادته وقبها ولو ادعى أنه

مضاد للشهادة الأولى (قوله ولو عادت بيعة الخلع) إلى قوله لم يقبل لأنهم يطلبون رد الخلع بشهادتهم ولا يمكن
حل شهادتهم على سبب جديد لأنه يكون مضادا واخلع لا يرتد بقوله لان الأب لو كان حيا لكان لا يرتد
اخلع بقوله وهنا بيعة الخلع إذا عادت الشهادة على اقرار المدي تسمع لأنها تشهد على رد الابن اقرار
الأب وورده رد اقرار الأب (قوله كالوظف بغير جنس حقه الخ) هذا من حيث التشبيه فلو قيل يكن ظفر
بمال غريم غريمه لكان أولى (قوله رجحت بيعة الأول) لان المالك أقوى من اليد المطلقة (قوله
بيعة الانبياء) زيادة عليها لأنها ناقصة (قوله وجها) للعشدة منها من

وكيل

وكل فلان في خصوماته وأثبت الوكيل بمحضرو واحد منهم فقلت الوكيل عليه وعلى جميع الخصماء ولو كل رجلين بالحق وموقوف القبض لم ينفر أحد مما لم يقبض ولا يسمع القاضي من أحد هادون صاحب من بعض شروح المختصر ولو حلف بطلاق امرأته أنه ما غصب منه كذا وأقام شاهدا وحلف معه ثبت النصب ولم يقع الطلاق ولو أقام بينة كاملة بحكم النصب وبوقوع الطلاق ولو ادعى ما لا أقام شاهدين ثم أقام المدعى عليه شاهداً إن المدعى قال ما شهدت به يني على فلان باطل وحلف معه بطل المال ولو أقام المدعى البينة بين يدين المدعى عليه كانت بينة باصرة ولو ادعى أنه قتل أباه لم تسمع حتى يقول علماً لأنه قد يقتله بحيث لا يجب القود ولا الضمان بأن يصل أو يراى من وهو محسن أو صائل ولو ادعى أنه باع هذه الدار لم تسمع حتى يقول بنتا ولي عليه عنها ولو شهد أحد هاهنا أنه اشتق اليوم والآخر أنه اشتق أمس أو أحدهما أنه تزوج اليوم والآخر أنه تزوج أمس لم يثبت ولو شهد أنه أقر كذلك ثبت ولو ادعت النكاح فأنكر وقال لا نكاح بيننا لم يكن طلاقاً إلا أن يريده ولو قال ليست بزوجه وأحلف وقال بن زمن من نسب وحلف ثم أقر أنها زوجته لم يقبل قاله التعلال في التنازلي ولو شهد أنه اختبأ بامرأة من يده ولم يقلوا له قضى بدفعها اليه من الولاية ولو قال لا شهدت على عند فلان ثم قال لي عنده شهادة كنت أعتق أن لا شهدت على عنده والآن أعلني هو قال أقامها وتسمع وإذا قال عند القاضي المكتوب اليه أن ما قضى به القاضي الكتاب باطل لم يقض فلو جلس على الديباج عند عقد النكاح قال عامة أصحابنا ينفذ النكاح من أدب القضاء لا من عاصم العبادي ومن الأشراف لا من سعة الحرى وإذا كانت العوى على الملك تشهد أنه له وأنه ملكه وأنها باعة وهو ملكه وأباعه وهو في يده تنصرف فيه تصرف الملاك في الملاك كانت شهادة تامة ولا يشهد اليه حتى يعرف سببه أو يراه مرة بعد أخرى ولا يسمع الناس أنه غصب ولو أقام الداحل بينة والخارج بينة فدل على القاضي أحدهما فاقضى قضى الثاني وإن يكن فسق وحكم للخارج تقديماً لبيته على بينة الداحل لم ينقض وإن لم يعلم بأنه ما قضى الخارج ففيه وجهان قال في الشامل الأيسر أنه لا يقض ولا يقطع في المغتصب ولو أقام بينة أن هذه الدار ملك جده وقدرتها وأقام أسوأ منها كانت جده وهو وارثه فالأولى لأنها لما قالت وقدرت شاهداً قال أنه ملكها ولو كانت دار في يده فأقام آخر بينة أنها لا يه إلى أن مات وهذا وارثه دفع إلى يده ولو أقام بينة أنها ملكه وأقام الخصم بينة أنها في يده فينبئ الملك أولى ولو أقام بينة أنها ملكه وأقام الآخر أنها في يده تنصرف فيها تصرف الملاك قدمت الثانية ولو شهد شاهد بأنها ملكه وشاهد بأنها في يده تنصرف فيها تصرف الملاك تمت الشهادة ولو شهد أن القاضي قضى بالملك لفلان وأخوان أنه الآن لفلان ولم يكن تلقاء المحكوم له من هذا فلهذا البيعة أولى لأن قلعة أن آخر حد الزمن الأول وأول حد الزمن الثاني ففيه يجحد بالملك ولو شهد بالمال وأخوان بالاراء قدم الثاني ولو شهد شاهد بالمال وأخوان بالاراء فلهذا البيعة أولى لأن قلعة أن آخر حد الزمن الأول وأول حد الزمن الثاني ففيه يجحد بالملك ولو شهد بالمال وأخوان بالاراء فلهذا البيعة أولى لأن قلعة أن آخر حد الزمن الأول وأول حد الزمن الثاني ففيه يجحد بالملك ولو شهد بالمال وأخوان بالاراء فلهذا البيعة أولى لأن قلعة أن آخر حد الزمن الأول وأول حد الزمن الثاني ففيه يجحد بالملك

(قوله) وإن أسكر ذلك صدق بينه) وزم الألف مؤاخذه بأول أقراره وأخوه لغو (قوله) أقر كذلك ثبت) لأن تعدد الأقرار الذي هو أخبار عن الشيء سابقاً لا يقتضي تعدد الخبر عنه (قوله) ولو جلس) أي القاضي على ديباج الخ (قوله) ولا يسمع (الس) أي من الناس (قوله) تقديم البيعة على بينة الداحل) كما هو مذاهب أبي حنيفة (قوله) ياتهما) مبتدأ والخبر راجع إلى الرجوع وعدمه وباعه جميع بائع جائلي القاموس خبره

وطلبه بالألف مؤاخذه
بأول أقراره ولو لغو
مرفى الأقرار (قوله) ولو
شهد أنه أقر كذلك ثبت
لأن الأقرار أخبار عن شيء
سابق وقصد له لا يقتضي
تعدد الخبر عنه بخلاف
الأنشاء كما تقدم في الأقرار
(قوله) وإن لم يكن فسق
وحكم للخارج) تقديماً
لبيته على بينة الداحل كما
هو مذاهب أبي حنيفة
رحم الله تعالى (قوله) ياتهما)
مبتدأ والخبر باعة والخبر
راجع إلى الرجوع وعدمه
وباعه جميع بائع

عمر وعلى ز بدلان الملك محتمل النسخ ولو أقام بكر ينفع على عمرو ويرجع على ز بد لانها تناولت البائع لفظا
ولو كان عبد الواسلة بطلان العقد بينه وبينه أو الأصل يرجع عمرو وعلى ز بدلان العتق لا ينسخ ولو قامت
بينه على ملك خالد من سنة وأنه اعتقه فإن كانت مدة الشراء أقل من سنة رجع عمرو على ز بدلان اشتري
ماضى القاضى بعته وإن كانت أكثر من سنة فلا بطلان الشراء والعتق ولو أقر خالد بذلك لم يصدق عمرو
فقامت البيينة بالاستحقاق ثم صدقه عمرو ويرجع لان المانع انكاره وقدر تقع وإذا قال رجل للقاضى هذا
المال وصية فلان في بدى لا يصدق والقول للورثة وكذا إذا قال يوصى على فلان وصية الشهادة على كاتب
القاضى بحيث يصح على المذهب كلها أن يقول أشهد أنى أعرف فلانا القاضى بعينه واسم ونسبه وهو قاض
بموضع كذا جائز القضاء كتب اليك هذا الكتاب فلانا أو يشتر إليه بكذا أو شهدنى عليه وقت كذا وفيه
كذا أو حكمه به وأنه خف موهله أخوه وإذا خرج القاضى من محل ولايته وسمع شهادة على إقرار أو غيره
وعاد إلى ولايته لا يحكم بها ولو سمع تعدى لا قال ابن القاضى محكم قال العبادى والقياس عنى خلافا إذا قال
كل امرأ أن زوجها فى طالق فرغ إلى قاض ففسخه انفسخت البيعة ولو حلف بالطلاق ان ليس لعلى
فلان شيء فشهد شاهدان أن فلانا أقرضه قبل البيعة لم يحث ولو شهد اثنان له عليه كذا وقضى به حثت ولو تلقى
جاعة الملك بعضهم من بعض ونقض على الآخر بالاستحقاق كان نقضا على الكل ذكره في زيادات
الزيادات من أدب القضاء للقاضى حسين ولو عرض القاضى البيعة على المدعى وقال قبل بانه فشرع وقال بانه
ثم قال لحقتى على هذه الدعوى مرة لم يسمع ولو ادعى ان الدار التى في بدلان ملكى يكره تسليمها الى وان
ذلك في بدنه بغير حق وأكره المدعى عليه موافقة الشهود بذلك المطلق كفى الآن الحكم قالوا احتجاج أن
يقول الشهود نعم ان هذه الدار ملك للمدعى وفى بدنه بغير حق ولا يكره تسليمها اليه وهذه الزيادات كلها
لا احتياط لا على طريق الوجوب ولو اختلفا في اليد والدعوى في ضيق وليس لاحد منهما فإثر ولا مال ولا
بينه فلقاها فى يأمرهما بالمدى وكل من سبق البياح جعل صاحبه يد ولو غصب مستولدة باقت من بدنه فمقر
القيمة ثم مات السيد أو اعتقها استردت القيمة ولو غصب عبدا فأبق وأخذ من العاصب القيمة ثم اعتقه
السيد لم يرد القيمة ولو قطع بد مستولدة فاخذ السيد قيمتها لم يرد لا يسرد ولو غصب عينا من بد آخر ولم
يكن لدى اليد بينة على الملك وله بينة على اليد وأنه اغتصب منه سعت وأتت العين من يده وسالت الى
الاول ثم قال للمدعى ادع الآن عليه ان كانت لك دعوى من مناج القضاء وإذا دلى القضاء من لا يسمع حقه
فلا يصيب له من بيت المال وكذلك إذا بذل الرشوة ليولى فولى ولا يجوز أن يقفل على المحسوس ولأن يجعل
في بيتهم ولأن يؤذى بحال وإذا ادعى الوكيل فلا يكسده حتى الآخر وإذا تبين الحق عليه قبل ولو قال هذه
الجارية ملكى اشتريتها من فلان جاز أن تشتري منه ولا يقال اعترف فلان فصحيح شراءه منه ولو أبرأه
عن دين ثم ادعى الجاهل به فان روث الدين صدق بيمينه وان أداه بنفسه صدق بالدين ولو ادعى الورثة ديننا
لابهم فقال المدعون أدبته الى نيك فلعلم البيعة على نفي العلم ولو أقر بعضهم بذلك لبعض حتى لا يحتاج الى
الحلف لم يصح الاقرار فكل من حلف أخذ نصيبه ومن لا فلا ولو باع عبدا ثم قال كنت اعتقه فسل البيع
لم يقبل ولو أقام البينة سمعت ولو باع ثم ادعى أنه وقف على ابنه الصغير لم تسمع ولو أقام بينة سمعت ولو قال
وقف على وأقام البينة لم تسمع ولو مات وأقام الاولاد بينة على الوقف سمعت واستردع الاجرة ويرجع المشتري
في تركه البائع ما نحن ولو حلف بالطلاق الثلاث أن لا يدخل الدار وأراد أن يدهها فقاتل الزوجة كان سكاها

(قوله ولو قال) أى حتى
كل امرأة أتزوجها فى طالق
طالق فرغ الى القاضى
أى الشافعى ففسخه أى
التعليق (قوله ولو قطع بد
مستولدة فاخذ السيد
قيمتها ثم مات لا يسترد)
لان العتق لا يسرى الى
اليد بعد ما قطعت (قوله
وإذا ادعى الوكيل فلا
يكسده حتى الآخر) أى لا
ينقص الوكيل في الدعوى
حق الخصم بالتزوير
والحيلة بل إذا تبين عليه
حق الخصم ورجحانه قبل
وكذا القاضى لا يكسده حتى
الخصم بدعواه حتى يتبين
له الحق فإذا تبين قبل
وحكم به (قوله وان أداه)
أى استقرضه في الصحاح
أدان استقرض وهو
اقبل وأدان فلان بدين
ديننا استقرض وصار عليه
دين وأدان فلانا إذا باعه
الى أجل فصار له عليه دين

أحد هامس مت وجده
نكاحها) وهذا غلط
مرفى النكاح في الركن
اخاص من أن البينة
تسمع على فساد العقد
الاول الا ان شهدت حصة
ولا تسمع ان اقامها الزوج
وهو الذي عليه الجمهور
(قوله صدق النافع) لانه
أعرف بقصده (قوله وان
أعتقها في المرض الخوف
ونكحها ومات ثم ثرت)
أي لم يخرج من الثلث ولم
يجز الورثة في الطرف
العاشر في ولاية المظالم
جميع مظنة (قوله لم يخرج
الى تقليد ذلك) أي اذن
ادام له في ذلك (قوله
فيكون مندوبا) أي
مقصودا (قوله سهل
الجباب) جمع حاجب وهو
البواب (قوله الجناة) جمع
حام وهو الحافظ قال في
القاموس حي الشيء بمحمية
حياء حاية الكسر ومحمية
منه (قوله لم يفسد القوي)
في القاموس وفلان يجذبه
بالضم يغلبه في الجاذبة
(قوله وتقوم بم العوى) في
الصباح والقاموس
واستقام اعتدل وقومته
عدله فهو يقوم ومستقيم
والفي الضلال والخبية أيضا
وقد غوى يغوي بالكسر
غبا وغوايه أيضا بالفتح
(قوله البكاتب) جمع كاتب

عاصدا لوقوعه في المقصود فيها الزوج لم يرتفع البين ولو أضاف البينة أو أحد هامس مت وجده نكاحها وعلى
دخول الدارم طلق ولو وقف راضا بدها وشاها مسجدا فادعاهما أو قاربها لم يقبل وزينته الغرامة ولو ادعى
النافع قال ذلك هو اللعن يسع فاسد وأقام البينة بثلث لحوالة ولو ادعى أقام الضمان فقال الضمان
الذين مؤجل فكذلك يلزمي فكذلك يلزمه ولو قال الكفيل سلمت المكفول بيده أو تكرار المكفول له
صدق قيمته وعلى الكفيل البينة ولو قال سلمته ولا حائل وقال سلمت وهذا حائل فحقن صدق وجهان ولو
سلمه الكفيل حيث لا حائل وأخذ بعد ذلك فهرأ فلا يلزمه شيء ولو دفع اليه مالا وتلقب به فصدق له فدلغته
قرضا وقال الآخر بل وكلف صدق النافع ولو قال أنا وفلان شريك في هذا المال نصف بينهما فإن قاله الثلث
أو الخمس أو العشر من أهما بنامن قال تسمع قيمته الأولى أن ينصف ولو سرت زوجة المودع أو بدعه فصدق
وضعه الزوج في حوزتها وأقبلها فلا ضمان عليه ولو أوصى الى قاسق القيام في ماله بانه كان متعلبا وضمانه
ولو ادعاه حنطة ووقع فيها السوس أو اللحم خاف أن يقع فيها الدود والمالك غاب فليعه ان يصر فالحاكم
ليأمر باصلاحها ولو أعتق جارية له في الصعة ونكحها ومات ورثت حوزته من الثلث أو لا وإن أعتقها في
المرض الخوف ونكحها ومات لم ترث ولو ادعى على القارم ان القيمة أهو قال القارم بل مائة وأقام شاهدا
وحلف معه ثبت ولو أقام كل منهما بنته على ما يدعي تعارضا وصدق القارم ولو غصب من رجل زينة
ديثار ومن أتومته وخطلهما اشتراك ولو ادعى شيئا مؤجلا يكون محولا على نقد البلد وقت العقد وكل حصة
فيها خطأ أو اسفل حق غرام كالأورادان وزوج صغيرة لأب لها ولا جسد فلقنها ان تقول أنا فلان طلقها أو
الاحتلام أو أرادت المتهمة ان تزوج قبل انهاء العدة فلقنها ان تقول انقضت عدتي وأسكن ذلك ولو ان
مرضاة برأت زوجها من السداق فوصية للورث وقد لا يحرمه والطريق ان يحصر في نفس ذلك ويجوز
قبول هذه الشهادة وقد أساء من لقنها أو اذ شهدها وبذلك كون اعترافها لا يذكون سابري فدل ذلك ولو
ذكره وليس للحاكم الاستماع من الحكم ولو وكل أحد الخصمين وحضر مجلس الحكم وجبان يكون الموكل
والوكيل والخصم جالسين معا ولا يكتفي ان يحضر الموكل مع الخصم في الطرف العاشر في ولاية المظالم وشرط
الطرف فيها ان يكون جليل القدر نافذ الامر عظيم الهيئة ظاهر العفة قليل الطمع كثير الورع فان كان من تلك
أموال العامة كاخليفة أو من فوس اخليفة كالأمرير والوزير لم يحتج الى تقليد ذلك وان لم يكن كذلك
احتاج ويجعل لنظره يوما معلوما يقصده المتطلعون فيه ويراجعه المتنازعون الآن يكون من محال المظالم
المفردين بها فيكون مندوبا للطرف جميع الأيام وليكن سهل الجباب تراء الاصحاح ويستكمل مجلسه
بحضور خمسة أصناف لا يستغنى عنهم ولا ينظم نظره إلا بهم أحدهم الحماة والاعوان لجلب القوى وتقويم
القوى الثاني القضاة والحكام لاستعلام ما ثبت عندهم ومعرفة ما يجري في مجالسهم والثالث الفقهاء ليرجع
اليهم فيما يشكل عليه والرابع الكتبة ليشيروا بما يرى بين الخصمين والخاصم الشهود ليشهدوا على ما وجب
أي استقرضه (قوله سمعت جدد نكاحها) والمعنى دما في النكاح في الركن الخامس من أن البينة
انما تسمع على فساد العقد الاول ان شهدت حصة (قوله أضاف يده) وفي بعض النسخ في يدها (قوله فيها
السوس) أي الدود (قوله مات ثم ثرت) أي ان لم يخرج من الثلث ولم يجز الورثة (قوله تعارضا وصدق
العالم) والاقبس تقويم بنته المائة لا احتمال اطلاقها على عيب نفس القيمة لم اطلاع عليه الاخوان في الطرف
العاشر في ولاية المظالم جميع مظنة (قوله الى تقليد ذلك) أي اذن الامام له في ذلك (قوله مندوبا) أي
مقصودا (قوله سهل الجباب) جمع حاجب وهو البواب (قوله الجناة) جمع حام وهو الحافظ (قوله لجلب
القوى) الذي يمنع من حضرة مجلسه لقوله (قوله وتقوم بم العوى) استقام اعتدل وغوى يغوي فهو غوى
مثل (قوله رابعها الكتاب) جمع كاتب

فهو غار وغروا وغروا غير فهو غوى على لعل

والذي يحفظ لينظر الى المظالم عشرة أقسام الاول النظر في تعدى الولاية على الرعية والثاني في جور العمال
فيلعبون من الاموال والثالث في كتاب الدواوين لانهم أمثاء المسلمين والاربع في مظالم المرتزقين خص
أن راقهم أولاً خبرها واختماس في رد المصوب بهي ضربان الاول غصب سلطانة فخلت عليها ولادة
الحور المارغة فيها واثمته على أهلها فهذا ان عمه الوالي أسرى به قبل الظلم وان لم يجد خوفه على الظلم
ويجوز ان رابع فيه الدواوين السلطنة فان وجد كراهية فيها وداهل لاجاة الى بيته تشديدا
حيثه والثاني ما غلبت عليها ذوا الابدى القوية وتصرف فيه تصرف الملك والقهر القلبه قبله ماوقوف
على ظلم اربابه ولا يتزعج من ايدي المصروفين الابعاد فهم او يعلم والى المظالم وبيته تشديدا على الغائب
بنصبه والمغصوب منه ملكه أو مظاهرا لاختيار التي تنفي عنه التواطؤ ولا تختلج فيه الشكوك السادس
مشاركة الاوقاف وهي عامة وخاصة فالعامة يبتدئ بتصفيها وان لم يكن منظم ليحرم ماله على سبيلها ويضيقها
على شروط واقفها اذا صرفها امان دواوين الحكام المندوبين لحراسة الاحكام واما من دواوين السلطنة
واما من كتب فيها قبة يقع في النفس محتها وان لم يشهد الشهودها واما الخاصة فوقوف على نظم أهلها
فيعمل فيها عند التشاجر بما ثبت به الحقوق عند القاضي ولا يجوز ان يرفع فيها الى دواوين السلطنة والى
ما ثبت ذكره في الكتب القديمة اذ لم يكن شهود السابع تنفيذ واقف من أحكام القضاة لضعفهم عن اخذ
الشهادة المحكوم عليه ولو اوقده وعظم خطره الثامن النظر فيما عجز عنه الناظر وفي الحصة التاسع مراعاة
العادات الظاهرة كالجمع والاعباد والحج والجهاد العاشر النظر بين المتشاجر بين الحكم بين المتنازعين
ولا يجوز ان يحكم بينهم بما لا يحكم به القضاة والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة وجهاً أحدها ان
نظر المظالم من فضل الطبيعة وقوة اليد ما ليس للقضاة فاختص بل يكلف الخصوم عن التجاحد وان منع
الطاعة من التغالب والتجاذف والثاني نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الخواص فيكون الناظر
فيه افسح مجالاً واسعاً مقالاً والثالث ان يستعمل من فضل الارباب وكشف الاسباب بالامارات والشواهد
ما يضيئ على القضاة والاربع ان يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ومن بان عدوانه بالتقويم والتأديب واخماس
ان له من الثاني في ترداد الخصوم عند اشتباه الامور ليعين النظر في الكشف عن اسبابها ما ليس للقضاة
ولا يجوز ان يؤخره القاضي ويجوز لوالى المظالم السادس ان له رد الخصوم اذا عضوا الى وساطة الانماء ليقتصوا
التنازع بينهم صلحاً عن تراض وليس ذلك للقاضي الا عن رضا الخصمين بالرد والسابع ان له القسمة في
ملازمة الخصمين اذا وضعت امارات التجاحد وفي الزام الكفاة فيها يسوغ فيه الكفل والثامن انه
يسمع من شهادات المتسورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة العدل والتاسع انه يجوز له احلاف
الشهود عند اتيابه بهم اذا حلفوا طوعاً ولا استكثار من عددهم ليزول الشك وليس ذلك للقاضي والعاشر
يجوز له ان يبتدئ باستدعاء الشهود يسألهم عما عندهم وعادة القضاة تكليف المدعي احضار بينته
ولا يسمعونها الا بعد مسئلته

والذي يحفظ لينظر الى المظالم عشرة أقسام الاول النظر في تعدى الولاية على الرعية والثاني في جور العمال
فيلعبون من الاموال والثالث في كتاب الدواوين لانهم أمثاء المسلمين والاربع في مظالم المرتزقين خص
أن راقهم أولاً خبرها واختماس في رد المصوب بهي ضربان الاول غصب سلطانة فخلت عليها ولادة
الحور المارغة فيها واثمته على أهلها فهذا ان عمه الوالي أسرى به قبل الظلم وان لم يجد خوفه على الظلم
ويجوز ان رابع فيه الدواوين السلطنة فان وجد كراهية فيها وداهل لاجاة الى بيته تشديدا
حيثه والثاني ما غلبت عليها ذوا الابدى القوية وتصرف فيه تصرف الملك والقهر القلبه قبله ماوقوف
على ظلم اربابه ولا يتزعج من ايدي المصروفين الابعاد فهم او يعلم والى المظالم وبيته تشديدا على الغائب
بنصبه والمغصوب منه ملكه أو مظاهرا لاختيار التي تنفي عنه التواطؤ ولا تختلج فيه الشكوك السادس
مشاركة الاوقاف وهي عامة وخاصة فالعامة يبتدئ بتصفيها وان لم يكن منظم ليحرم ماله على سبيلها ويضيقها
على شروط واقفها اذا صرفها امان دواوين الحكام المندوبين لحراسة الاحكام واما من دواوين السلطنة
واما من كتب فيها قبة يقع في النفس محتها وان لم يشهد الشهودها واما الخاصة فوقوف على نظم أهلها
فيعمل فيها عند التشاجر بما ثبت به الحقوق عند القاضي ولا يجوز ان يرفع فيها الى دواوين السلطنة والى
ما ثبت ذكره في الكتب القديمة اذ لم يكن شهود السابع تنفيذ واقف من أحكام القضاة لضعفهم عن اخذ
الشهادة المحكوم عليه ولو اوقده وعظم خطره الثامن النظر فيما عجز عنه الناظر وفي الحصة التاسع مراعاة
العادات الظاهرة كالجمع والاعباد والحج والجهاد العاشر النظر بين المتشاجر بين الحكم بين المتنازعين
ولا يجوز ان يحكم بينهم بما لا يحكم به القضاة والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة وجهاً أحدها ان
نظر المظالم من فضل الطبيعة وقوة اليد ما ليس للقضاة فاختص بل يكلف الخصوم عن التجاحد وان منع
الطاعة من التغالب والتجاذف والثاني نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الخواص فيكون الناظر
فيه افسح مجالاً واسعاً مقالاً والثالث ان يستعمل من فضل الارباب وكشف الاسباب بالامارات والشواهد
ما يضيئ على القضاة والاربع ان يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ومن بان عدوانه بالتقويم والتأديب واخماس
ان له من الثاني في ترداد الخصوم عند اشتباه الامور ليعين النظر في الكشف عن اسبابها ما ليس للقضاة
ولا يجوز ان يؤخره القاضي ويجوز لوالى المظالم السادس ان له رد الخصوم اذا عضوا الى وساطة الانماء ليقتصوا
التنازع بينهم صلحاً عن تراض وليس ذلك للقاضي الا عن رضا الخصمين بالرد والسابع ان له القسمة في
ملازمة الخصمين اذا وضعت امارات التجاحد وفي الزام الكفاة فيها يسوغ فيه الكفل والثامن انه
يسمع من شهادات المتسورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة العدل والتاسع انه يجوز له احلاف
الشهود عند اتيابه بهم اذا حلفوا طوعاً ولا استكثار من عددهم ليزول الشك وليس ذلك للقاضي والعاشر
يجوز له ان يبتدئ باستدعاء الشهود يسألهم عما عندهم وعادة القضاة تكليف المدعي احضار بينته
ولا يسمعونها الا بعد مسئلته

والذي يحفظ لينظر الى المظالم عشرة أقسام الاول النظر في تعدى الولاية على الرعية والثاني في جور العمال
فيلعبون من الاموال والثالث في كتاب الدواوين لانهم أمثاء المسلمين والاربع في مظالم المرتزقين خص
أن راقهم أولاً خبرها واختماس في رد المصوب بهي ضربان الاول غصب سلطانة فخلت عليها ولادة
الحور المارغة فيها واثمته على أهلها فهذا ان عمه الوالي أسرى به قبل الظلم وان لم يجد خوفه على الظلم
ويجوز ان رابع فيه الدواوين السلطنة فان وجد كراهية فيها وداهل لاجاة الى بيته تشديدا
حيثه والثاني ما غلبت عليها ذوا الابدى القوية وتصرف فيه تصرف الملك والقهر القلبه قبله ماوقوف
على ظلم اربابه ولا يتزعج من ايدي المصروفين الابعاد فهم او يعلم والى المظالم وبيته تشديدا على الغائب
بنصبه والمغصوب منه ملكه أو مظاهرا لاختيار التي تنفي عنه التواطؤ ولا تختلج فيه الشكوك السادس
مشاركة الاوقاف وهي عامة وخاصة فالعامة يبتدئ بتصفيها وان لم يكن منظم ليحرم ماله على سبيلها ويضيقها
على شروط واقفها اذا صرفها امان دواوين الحكام المندوبين لحراسة الاحكام واما من دواوين السلطنة
واما من كتب فيها قبة يقع في النفس محتها وان لم يشهد الشهودها واما الخاصة فوقوف على نظم أهلها
فيعمل فيها عند التشاجر بما ثبت به الحقوق عند القاضي ولا يجوز ان يرفع فيها الى دواوين السلطنة والى
ما ثبت ذكره في الكتب القديمة اذ لم يكن شهود السابع تنفيذ واقف من أحكام القضاة لضعفهم عن اخذ
الشهادة المحكوم عليه ولو اوقده وعظم خطره الثامن النظر فيما عجز عنه الناظر وفي الحصة التاسع مراعاة
العادات الظاهرة كالجمع والاعباد والحج والجهاد العاشر النظر بين المتشاجر بين الحكم بين المتنازعين
ولا يجوز ان يحكم بينهم بما لا يحكم به القضاة والفرق بين نظر المظالم ونظر القضاة من عشرة وجهاً أحدها ان
نظر المظالم من فضل الطبيعة وقوة اليد ما ليس للقضاة فاختص بل يكلف الخصوم عن التجاحد وان منع
الطاعة من التغالب والتجاذف والثاني نظر المظالم يخرج من ضيق الوجوب الى سعة الخواص فيكون الناظر
فيه افسح مجالاً واسعاً مقالاً والثالث ان يستعمل من فضل الارباب وكشف الاسباب بالامارات والشواهد
ما يضيئ على القضاة والاربع ان يقابل من ظهر ظلمه بالتأديب ومن بان عدوانه بالتقويم والتأديب واخماس
ان له من الثاني في ترداد الخصوم عند اشتباه الامور ليعين النظر في الكشف عن اسبابها ما ليس للقضاة
ولا يجوز ان يؤخره القاضي ويجوز لوالى المظالم السادس ان له رد الخصوم اذا عضوا الى وساطة الانماء ليقتصوا
التنازع بينهم صلحاً عن تراض وليس ذلك للقاضي الا عن رضا الخصمين بالرد والسابع ان له القسمة في
ملازمة الخصمين اذا وضعت امارات التجاحد وفي الزام الكفاة فيها يسوغ فيه الكفل والثامن انه
يسمع من شهادات المتسورين ما يخرج عن عرف القضاة في شهادة العدل والتاسع انه يجوز له احلاف
الشهود عند اتيابه بهم اذا حلفوا طوعاً ولا استكثار من عددهم ليزول الشك وليس ذلك للقاضي والعاشر
يجوز له ان يبتدئ باستدعاء الشهود يسألهم عما عندهم وعادة القضاة تكليف المدعي احضار بينته
ولا يسمعونها الا بعد مسئلته

فصل لا يخلو حال الدعوى من ثلاثة أمان يقترب بها ما يقربها أو ما يبعدها ويخلو منها ما الأول
 قال قسوى مستأشياً وطال ما يكون معها كتاب فيه شهود عدول حضور قاضي يختص به نظر المظالم شيان أن
 يبتدئ بالاستدعاء للشهود بالشهادتين لا تكار على الجاحد فإن لم يتضح فصل هو أو القاضي بموجب الشرع
 الثاني أن يكون معها كتاب فيه شهود وعدول غيب قاضي يختص بنظر المظالم أو بعداً شيئاً أراه اب للمدعى
 عليه والتقدم باحضار الشهود إذا لم يتضرر رواه المتقدم علان مقالم المدعى عليه ثلاثاً أو أكثر بحسب الحال من
 قوة الأمانة وضعفها وإن بنظر في الدعوى فإن كل المدعى في التهمة كلفه كفيلاً وإن كان عيناً قائمة كالعقار
 حجر عليه فيوردها إلى أمان يستغنها ويحفظها على مستحقه منها حتى يظهر الحق بمقتضى الشرع والثالث
 أن يكون معها كتاب فيه شهود حضور غير عدول قاضي يختص بالمظالم أن يتقدم باحضارهم وسبباً أو حالهم
 فإن كانوا من ذوي الأعمار والصفات القائمة بشهادتهم أقوى وإن كانوا أرباباً لا فاعول عليهم ولكن
 بقوى أراه اب الخصم بهم وإن كانوا أو ساطعاً يجوز الاستظهار بأحلافهم قبل الشهادتين وبعد هاتيه الحكم
 بهذه الشهادة ولا يجوز للقاضي والإراغ أن يكون معها كتاب فيه شهود عدول موثق والكتاب موثق بصدقه
 قاضي يختص بنظر المظالم أشياء أراه اب المدعى عليه بما يشتره إلى الصدق وسؤاله عن دخوله في بدء طوباز
 أن يجب بما يتضح بما لحق وكشف الخلل عن جبران الملك والتنازعين فإن لم يتضح رد هاتيه الوساطة
 مطاع فإن أفضى الأمر إلى الصلح فذاك والابتها الحكم بموجب القضاء الخامس أن يكون مع المدعى خط
 المدعى عليه بما تضمنته الدعوى فإن اعترف بخطه ساءت حماضته فإن أقر به أنزله وإن أنكره لم يميز الحكم
 بمجرد الخط فإن قال كتبه لي فرضني وما أقرضني أو ليدفع إلى من مابته وما دفع فينظر الولي في مثله
 الأرهاب بحسب الحال وقوة الأمانة ثم رد إلى الوساطة ثم الحكم بالقضاء وإن أنكر الخط فلا يعتبر بالحكم
 ويختبر للأرهاب م رد إلى الوساطة فإن أفضت إلى الصلح والابت بالقاضي داخل والسادس اظهار
 الحجاب عما تضمنته الدعوى وهذا يكون في العلامات ولا يخلو من أحد الأمرين أمان أن يكون حساب المدعى
 أو المدعى عليه فإن كان حساب المدعى فالشبهة فيه ما ضعف وإن كان حساب المدعى عليه كانت الدعوى به
 أقوى ثم رد هاتيه الوساطة بعد الأرهاب ثم إلى القاضي وأما الثاني فالمغضبة أضافت إلى أحوال القوة
 فيقتل الأرهاب من جنبه المدعى عليه إلى جنبه المدعى الأول إن يقابل المدعى بكتاب فيه شهود وحضور
 عدول يشهدون بما يبطلها وهو البيع والأقرار بالانتقال منه وأعلى أنه لا حق له في ادعاء أعلى إن المدعى
 عليه مالك لما ادعاه فيبطل دعواه ويؤديه الولي بما يراه فإن ذكر أن الشهادة بالإنبياع كان على سبيل
 الزهر وهذا قد يفعله الناس أحياناً نظراً في كتاب الإنبياع فإن ذكر فيه أنه غير رهن ولا الجاه ضعف شبهة
 هذه الدعوى وإن لم يذكر في وقت فإن سئل أحلاف المدعى بأن إتياعه كلن حقاً لم يكن رهن ولا الجاه
 فذهب أبو حنيفة وطائفة من أصحاب الشافعي رضي الله عنه إلى أنه مختلف وامتنع الآخرون من أصحاب
 الشافعي من تحليفه ولوالى المظالم العمل من القولين بما يقتضيه شواهد الحال والثاني أن يكون شهود الكتاب
 عدولاً فإن تضمن أنكره الاعتراض فإن قال لاحق له في المدعى لاني ابتعته منه ودفعت منه اليه فيكون
 مدعيها له بآية يدفع صرف غيره ماو بأمر باحضار الشهود و بردها إلى الوساطة فإن أفضت إلى الصلح
 استقر به والأقربين في الكشف من جبران الملك وجبر انهما و ينزع المدعى من يده و يسلمه إلى المدعى

فصل لا يخلو حال الدعوى إلى (قوله على مستحقه منها) أي من الخصم (قوله أو بسبب أحوالهم)
 أي النظر في أحوالهم (قوله فلا موقول) أي لاعتدال عليهم (قوله ابت الحكم) البت القطع (قوله فإن
 أفضت) أي إلى الصلح فذاك وفي بعض النسخ فيها وفي بعضها لا هذا ولا ذاك (قوله بالانتقال منه) أي من
 المدعى إلى المدعى عليه

(فصل لا يخلو حال الدعوى
 من ثلاثة) قوله وسبب
 أحوالهم السبب الموحدة
 بمعنى النظر والتفحص قال
 في القاموس السبب الأصل
 واللون والجمال والهيئة أو
 الحسن وبكسر الراء بة
 قوله فلا موقول) أي لا
 اعتدال (قوله ابت الحكم) في
 الصراح البت القطع (قوله
 أن يقابل المدعى) أي
 دعوى المدعى بكتاب
 للمدعى عليه (قوله بالانتقال
 منه) أي من المدعى إلى
 المدعى عليه

الى قيام الدين وأسلمه الى أمين يستقلو بحفظهما على مسبقته أو يقره في هذا المدعي عليه يصح عليه على
 حسب الاجتهاد فان وقع اليأس عن الشهود ثبت الحكم بينهما فلن سأل احلاف المدعي احلفه فان لم تضمن
 انكاره اعترافا ويقول هذه الضيقة في لاحق له فيها ويكون شهادته الكتاب على المدعي اماعلى اقراره بان
 لاحق له فيها واما على اقرارها ملك للمدعي عليه ويكون الضيقة مقررة في يده لا يجوز انزاعها واما الجبر
 وحفظ الاستقلال والوساطة فمعتبر بشواهد أحوالها والثالث ان يكون شهود الكتاب حضورا لغير
 عدول فبراعى الى اولى ما قد مناه في جنة المدعي من أحواله الثلاث وبراعى حال انكاره هل تضمن اعترافا
 فيعمل بمقتضاه والرايع ان يكون شهود الكتاب عدولا لمولى فليس يتعلق به حكم الا فى اقراره ثم يعمل
 بحكم البت على ما تضمنه الانكار من الاعتراف بالسبب أم لا وانحاش ان يقال خط المدعي بما يجب
 اكذابه فيعمل فيه بمقتضاه ويكون الارهاب والكشف معتبرا بشواهد احواله ثم ثبت الحكم بعد الاياس
 والسادس الحساب على ما ذكرناه وأما الثالث وهو التبرع عن القوة والضعف فنظر النظام اعرافا على ما
 في غلبة الظن ولا يخالو الحكم من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون غلبة في جنة المدعي والثاني في جنة المدعي
 عليه والثالث ان يعتد لا وأثر الغلبة في الجهتين ارهابهما والكشف من جهتهما ولو كانت الغلبة في جهة
 المدعي وكانت الرية متوجهة الى المدعي عليه فقد يكون من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون المدعي مع خلو
 من جهة ضعيف اليمين مستلان الجنبه والمدعي عليه ذابأس وقدره والثاني ان يكون المدعي مشهورا بالصدق
 والامانة والمدعي عليه مشهورا بالكذب والحيانة فيغلب صدق المدعي والثالث ان يشاوا بغیره قد عرف
 للمدعي يدينقمة ولا يعرف ليد المدعي عليه سبب فاذى يقتضيه نظر النظام فى الاصول الثلاث شيان
 ارهاب المدعي عليه وسؤاله عن سببه وحدوث ملكه وان كانت الغلبة في جنة المدعي عليه فيكون
 من ثلاثة أوجه أحدها ان يكون المدعي مشهورا بالظلم والحيانة والمدعي عليه بالنصف والامانة والثاني ان
 يكون المدعي دينامتد لا والمدعي عليه زها متصوفا بطلب احلافه والثالث ان يكون ليد المدعي عليه
 سبب يعرف ولا يعرف للمدعي سبب فتكون غلبة الظن فى الاصول الثلاثة فى جنة المدعي عليه
 والراية متوجهة الى المدعي فان وقف الامر على التحليف فهو غاية الحكم الذى لا يجوز دفع الطالب عنه في
 نظر القضاة ولا فى نظر النظام فان فرق دعواه وأراد ان يحلفه فى كل مجلس منها على بعضها قصد الاعائه فاذى
 يوجب حكم القضاء ان لا ينعس والذى يبيحه نظر النظام ان يؤمر بجمع دعواه واحلاف الخصم على جميعها
 مينا واحدة ولا يجوز اذ ارفع منوم بلزنا والسرقة وقطع الطريق الى امير او الى أخو كان له مع المتهم
 من أسباب الكشف والاستبراء مالىس للقضاء والحكام وذلك من تسعة أوجه أحدها انه يجوز له ان يسمع
 قذف المتهم من أعوان الامارة ويرجع الى قولهم عن حاله هو من أهل الرية ومعروف بمثل ما قد فبه
 أم لا فان برؤه من ذلك خفف الهممة وضعف وان عرفه بماثله قوبت التهمة وظلغت والثاني ان له ان يراعى
 شواهد الحال وأوصاف المتهم فى قوة التهمة وضعفها فان كانت برناو كن متصنعا للساء قوبت وان كان
 بئنه ضعف وان كانت بسرعة والمتهم عيارا وفى يده آثار ضرب أو معه منقب قوبت وان كان ضده
 ضعف وليس ذلك للقضاء والثالث ان له ان يجهل حبس المتهم للكشف والاستبراء ومدته لا تتقدر بل
 هى الى رأى الامير واجتهاده وليس للقضاء حسن أحد البحت وجب والرايع انه يجوز له مع قوة التهمة
 (قوله وحفظهما) أى المدعي مع الغلة (قوله من أحواله الثلاثة) وقد مرت فى المقر الثالث (قوله
 مستلان) أى لى الجنبه (قوله ذابأس) أى شدة (قوله بالنصف) أى العلة (قوله قصد الاعائه) أى
 لا يفاعه في الشقة (قوله منوم) من التهمة (قوله متصنعا) أى مزينا (قوله عيارا) هو الذى يكثر الخي
 والذهب (قوله منقب) هو آلة نق

(قوله وحفظهما) أى المدعي
 مع غلته (قوله من أحواله
 الثلاثة) أى الثقة بشهادتهم
 ان كانوا من ذوى الاقدار
 والصينات وعدم الاعتماد
 عليهم ان كانوا أربالا
 والاستظهار باحلافهم
 ان كانوا أوساطا (قوله
 ذابأس) أى شدة وقوة
 (قوله بالنصف) أى العلة
 (قوله مبتدلا) فى الصحاح
 التبدل ترك التصان (قوله
 قصد الاعائه) أى لوقوعه
 فى المشقة فى القاموس
 العنت دخول المشقة على
 الانسان (قوله كان له مع
 المتهم) من أسباب الكشف
 والاستبراء مالىس للقضاء
 والحكام) لاختصاص
 الامرء والولاة بالسياسة
 واختصاص القضاة والحكام
 بالحكام (قوله متصنعا)
 أى متزيينا فى القاموس
 التصنع التزيين والهاصة
 للمدارة واظهار خلاف
 ما تفسر (قوله منقب)
 أى آلة نقب (قوله ومدته
 لا تتقدر) بل هى الى رأى
 الامير واجتهاده وقيل
 تتقدر بشهر والاول أشبه

(قوله وليس للقاضي ذلك) أي اختلف أهل على غير حق (قوله ولا يفتق عليه الوعيد الخ) لأنه موعود أي أرباب يفتق عن الكذب إلى حين التضرر والادب ولا يجوز أن يفتق وعيده بالقتل فيجب فيه القتل (٥٠٣) قاله الماوردي

﴿ كتاب القسمة ﴾

هي تقييد الحصص بينهما من بعض (قوله والعلم بالمساحة) بكسر الميم وهي علم يعرف به طرق استعلام المجهولات العددية العارضة للقياس وهي قسم من الحساب فصلت عليها من عطف الامم (قوله وهل يشترط معرفة التقويم) وجهان أحدهما لم لأن في أنواع

القسمة ما يحتاج إليه واعتقد البلقيني في قسمي الرزق والتعديلات والثاني لا يشترط ويرجح في الرزق وبه صرح الاسنوي قال قد جزم باستحبابه القاضيان السندنجي وأبو الطيب وابن الصباغ وغيرهم وحديثه فان لم يكن عارفا رجع إلى اخبره عدل عند الحاجة إلى ذلك قال شيخ الاسلام في شرح الروض وهو الاوجه (قوله) وان كان فيها تقويم فيشترط انتان (لاشتراط العددي المقوم لان ذلك شهادة بالقيمة (قوله ويجوز أن يجعل الامام رزق من حصه للقسم من بيت المال) لان ذلك من المصالح العامة (قوله) ولا يستقل بعض الشركاء باستئجار القاسم لان

هذا ما جزم به المصنف ويرجح في الروض وقيل يصح وان لم يرض بالقانون لان كلا عقدا لنفسه (قوله) كما لو مرض عبده أي عبده الصبي

أن يضرب المثلوم ضرب تعزير ولا ضرب جدياً غده بالصدق فان أقر وهو مضروب كان ضرباً ليقرب له يمكنه حكم من ضرب ليمسك فقرحت الضرب قطع ضربه واستعبد اقراره فان ادعى كان مأخوذاً بدون الاول وان انقصر على الاول لم يستعبد جاز العمل بالاول وان كرهناه وقدم التخصيص في الاقرار والخامس انه يجوز فعين تكررت منه الجرائم ولم يجر عنها الحدود ان يستعبد حصه الى أن يموت اذا استضر الناس بجرأته وقوم بقوته وكونه من بيت المال وليس ذلك للقضاة والسادس انه يجوز له اختلف المثلوم استبراه حاله وتقليظا عليه ولا يفتق عليه ان يحلفه بالطلاق والعناق والصدقة وليس للقاضي ذلك والسابع ان له ان يأخذ أهل الجرائم بالتسوية اجباراً او يظهر من الوعيد ما يقودهم اليها طوعاً ولا يفتق عليه الوعيد بالقتل فيما لا يجب بالقتل والشامن انه يجوز له ان يسمع شهادته أهل المهن ولا يجوز للقاضي وان كثروا والتاسع انه يجوز له النظر في المواريث وان لم يوجب غراماً واحداً وان لم يكن بواحد منهما أو سمع قول من سبق الصوى وان كان احدهما أو فكتلك ولا يندأ أسباع من به الأثر

﴿ كتاب القسمة ﴾

يتولاهما الشركاء أو منصوب بهم أو منصوب الامام أو القاضي ويشترط في منصوبيهما الحرية والعبدلة والشكيب والد كورة والعلم بالمساحة والحساب وهل يشترط معرفة التقويم وجهان ولا يشترط في منصوب الشركاء العبد والحرية لانه وكيل لهم ولو تمكوا رجلاً يقسم بينهم جاز وان وجد منصوب الحاكم وكان كمنصوبه وإذا لم يكن في القسمة تقويم كفي قائم واحد كما يكفي كمال واحد ووزان واحد وان كان فيها قوم فيشترط انتان ويجوز أن يحصل الامام رزق من حصه للقسم من بيت المال فان لم يكن أو لم يفرغ فاجرة القسم على الشركاء ثم ان استأجر واقفا وسمواله اجرة فوزع على قدر الحصص ولو استأجر واقفا استأجر افساد وقسم ورعت اجرة المثل كذلك ولو أمر الامام قاسماً فاقسم اجباراً ورعت اجرة كذلك ولو استأجر واقفا وسمى كل واحد شيئاً ففعل كل واحد مسمى ولو تبرع القاسم على بعضهم فذلك ولا يستقل بعض الشركاء باستئجار القاسم لان اقراره لا يمكن الا بالتصريح في نصيب الآخرين ولو استأجر شر كان لرد أدنى أو لجل متاع فكلوا استأجر للقسم ولو كان أحد الشر يكون ففلا في القسمة غبطة فعلى الولي طلب القسمة وبذل الحصص من الاجرة من مال الطفل فان لم يكن غبطة فلا يطلبها ومعه القاضي ان طلبها ولو طلبها لشر يكسب وأجبر لو امتنع لان الاجابة حيث يجبر واجبة وشحة الصبي من الاجرة ماله أيضا كالمريض عبده فالوداع ماله والمال المشترك حالان أحدهما ان يعظم الضرر في قسمته فان طلبها

(قوله وهو مضروب) أي طرفان ضرب ليقراخ (قوله في الاقرار) في أو الله في الشرط الثالث من شروط المقر (قوله أهل المهن) أي الخدم (قوله في المواريث) أي درجات بر يكذبك درختك

﴿ كتاب القسمة ﴾

(قوله والعلم بالمساحة) بكسر الميم وهي علم يعرف به طرق استعلام المجهولات العددية العارضة للقياس وهي قسم من الحساب (قوله وجهان) أوجههما لا اشتراط وحديثه رجح ان لم يكن عارفا إلى اخبره عدل عند الحاجة إلى ذلك (قوله فيشترط انتان) لان ذلك شهادة بالقيمة (قوله ولا يستقل بعض الشركاء) والمستوص المعتمد ان له ذلك وان لم يرض بالقانون لان كلا عقدا لنفسه (قوله كما لو مرض عبده) أي عبده الصبي

المصنف ويرجح في الروض وقيل يصح وان لم يرض بالقانون لان كلا عقدا لنفسه قال الاسنوي وغيره وهو المعروف قال في الكفاية وبه جزم الماوردي والسندنجي وابن الصباغ وغيرهم وعليه نص الشافعي قال ابن حجر خزم الانوار وغيره بعدم الصحة الا برضا الباقي لان ذلك يقتضي التصر في ملك غيره بغيره فلهذا ضعيف فلا وان كان قوماً مدركاً قال ومن ثم اعتمد البلقيني وعليه ذلك في ما لا حار من الحاكم

ويعطى بأن لمصلحة الامام
 في كل سنة قبل ذلك لانه
 في كل سنة قبل ذلك لانه
 (قوله) وان احتاج الى احداث يتر
 أو مستوفى لا تنفاه الضرر
 مع تيسر تدارك الاحتياج
 اليه من ذلك بأسر قريب
 (قوله) وان طلب صاحب
 العشر لم يجبر الآخر (لان
 طلبها تمت وتضيع له
 وصاحبه معدور لانه يتفق
 بحسبه وضرر صاحب
 العشر من قبله فيصير
 لامن مجرد القسمة (قوله
 وهو قسمة المشابهات)
 ونسب قسمة الافراز وهي
 التي لا يحتاج فيها الرد ولا
 الى التفرع (قوله) ويجعل
 في حجر من لم يحضر الكتابة
 والادراج) وذلك لبعده
 عن التهمة اذ القصد سترها
 عن الغير حتى لا يتوجه
 اليه تهمة والخبر بفتح الحاء
 وكسرها مع سكن الجيم
 وهو القيل (قوله) ولو كان
 صيباً وأجمعياً كان أولى
 لانه بعد عن التهمة (قوله)
 وان كتب في الرقاع اماء
 الاجزاء أخرجت) قال
 الزركشي واختار الشافعي
 هذه الطريقة أي كتابة
 الاجزاء في الرقاع لانها أحوط
 (قوله) والاولى (لانه
 لو عكس فقد يخرج الجزء
 الرابع لصاحب النصف
 فيقتازعون في انه يأخذ منه

أحدهما وامتنع الآخر لم يجبر لان الاجابة غير واجبة وفي ضبط الضرر المانع من القسمة ما مرقب الشافعي
 فلا يكسر الجواهر النفيس ولا يقطع الثوب الرفيع ولا يقسم زوج اعقب وصعرا الى الباب وان طلبه أحدهما
 ولو تراخوا قسمة ذلك وطلبوا هامن القاضي فان بطلت النصفة بالكتابة كل طهر يكسر لم يجبه وبتعهم من
 القسمة فانفسهم لانه سفة وان لم يطل لكن تنقص كالتصيف يكسر لم يجبه ولا يتعهم من القسمة فانفسهم
 وما بطلت القسمة منفعته المقصودة كالطاحونة والجمل الصغير من اذا امتنع أحدهما لا يجبر ولو كانا كبيرين
 وأمكن جعل الطاحونة طاحوتين والجمل جامين أجبر المحتنع وان احتاج الى احداث بقرأ ومستوفى
 ولو تضرر أحدهما بالقسمة دون الآخر كدار لاحد همل عشرها والآخر باقياها ولو قسمت لا يصلح العشر
 السكنى ويصلح الباقي فان طلب صاحب الاكثر أجبر صاحب العشر وان طلب صاحب العشر لم يجبر الآخر
 الا اذا كان له ملك متصل به بحيث يمكنه الانتفاع به فيجبر الآخر ولو كان نصف الدار لو احدى وصفها خمسة
 فطلب صاحب النصف افراز حقه الباقون ان اختاروا القسمة قسموا وان لم يصلح العشر لسكون
 وان استمر وعلى الشيوع جاز ولو طلب أحدهم القسمة بعد ذلك لم يجبر الآخر وان اذا فصل ملكه كامر
 ولو طلب خمسة أو الافراز النصف ليكون بينهم شائعاً أجبوا وكذا لو كانت بين عشرة فطلب خمسة ليكون
 بينهم مجاين الحال الثاني أن لا يعظم الضرر فقسمة أنواع الاول القسمة باعتبار الاجزاء وهو قسمة
 المتشابهات وبالعجز يرضى ذلك في الخيوط والبراهم والدنانير والادهان وسائر المثليات وفي الثوب الذي لا
 ينقص بالشق وفي الدار المتفقة الابنية وفي الارض المتشابهة الاجزاء وما في معناها فتعدل الاصابع المكمل
 بالكيل وفي الموزون بالوزن والارض المتساوية الاجزاء أمجراً اجزاء متساوية بعدد الانصاف ان تساوت فان
 كانت ثلاثة أو اقل فاجعل ثلاثة اجزاء متساوية ويزم بعضها من بعض مجداً وأوجهها وخط نم فخذ ثلث
 رقاع متساوية ويكتب على كل رقعة اسم شركه اجزاء من الاجزاء وتدرج في بناق متساوية وزن وشكلا
 من طين مخفف أو شمع ويحفظ في حجر من لم يحضر الكتابة والادراج ولو كان صيباً وأجمعياً كان أولى ثم
 يؤمر بأجراج رقعة على الجزء الاول ان كتب أسماء الشركه كفه من خوج اسمه أخذ ثم يؤمر بأجراج رقعة
 أخرى على الجزء الذي يلي الاول فنخرج اسمه أخذته وتعين الثالث للثالث وان كتب في الرقاع أسماء
 الاجزاء أخرجت رقعة باسمه يدهم أخرى باسم عمرو وتعين الثالث للثالث وان كانت الانصاف مختلفة
 كان ز نصف ولعمرو ثلث وللثالث سدس مؤخذ على أقل السهام وهو السدس ويجعل ستة اجزاء وتثبت
 أسماء الشر كأمي الرقاع ويخرج على الاجزاء وتثبت أسماء الاجزاء في الرقاع ويخرج على الاسماء والاول
 أولى وفي العتيق يكتب على رقعتين الرق وعلى رقعة الخربة ويخرج على أسماء العبيد أو يكتب أسماء العبيد
 ويخرج على الرق والخربة ولو كان في التركة دين فان كان الدين ربع التركة مثلاً كتب على رقعة الدين
 وعلى ثلاث التركة وان كان فهادين ووصية نعتي كتب الدين والتركه فاذا خرج نصيب الدين كتب في
 الباقي الرق والخربة ولا يفرق القاسم الملك على واحد وتعين من يشئ من الشر كأم الاجزاء اليه فيقف
 أولاً على أي طرف شاء ويسمى أي شركه شاء فنخرج اسم صاحب السدس وأخذ الجزء الاول
 (قوله) ما مرقب الشافعي (أي في أوائل بابها (قوله) وان احتاج الى احداث بقرأ) لا تنفاه الضرر تيسر
 تدارك ما احتج اليه من ذلك (قوله) صاحب الاكثر أجبر صاحب العشر) لا تنفاه بحسبه من الوجه الذي
 كان يتفق به قبل القسمة فهو معدور وضرر صاحب العشر اثباتاً من قلة صيبه لامن مجرد القسمة
 (قوله) لم يجبر الآخر (لانه معني مع لاله تمنعت (قوله) قسمة المشابهات) ونسب قسمة الافراز (قوله)
 في حجر (أي هو التليل (قوله) والاولى (لانه لو كتب الانشاء وأخرج على الاسماء أخرج اصحاب
 السدس الجزء الثاني والخامس فتفرق ملك من له الثلث والنصف وهو لا يجوز

(قوله ويخرج على ما
ذكرنا) ولا تأخذ بقدر زيادة
على الطريق الأولى
سرعة خروج اسم صاحب
الأكثر وذلك لا يوجب
حيفا لتساوي السهام لجاز
ذلك أيضا قل في الاسنى
(قوله وبهنا غامر)
بالجمعة أى خراب (قوله
وبهنا رغو) أى تيسر
لبن البحر ونحوه (قوله
وبحير على هذه القسمة
المتتعة) الحاقا لتساوى
القيمة لتساوى في الأجزاء
(قوله ويوزع أى جزأ القاسم
على الأجزاء) وكثرة
لان العمل في الكثير
أكثرت في القليل هذا لان
صحت الاجارة والوزعت
أجزاء لكل على قدر الحصص
مطلقا كما هو امر القاضي من
يقسم بينهم اجبارا قلله ابن
سبر (قوله تجاورا لحانونان
والداران) أى تباعد الشدة
اختلاف الاغراض
باختلاف المال والابنية
كالخسبين (قوله وأما
الأفرقة) جمع قراح وهى
الارض التى لا ماء بها ولا
شجرا والخلفة لزرع قاله
في القاموس (قوله قسمت
كذلك وأجبر المتتعة)
وذلك لقلة اختلاف
الاغراض فيها مع امكان
التسوية عددا وقيمة
تختلف البور

وأخرجت رقعة على الجردا لثاني فان خرج اسم صاحب الثلث أخذ الثاني والثالث وتعينت الثلاثة الباقية
لصاحب النصف وان خرج اسم صاحب النصف أخذ الثاني والثالث وتعين الباقين لصاحب الثلث
وان خرج أولاهم صاحب النصف أخذ الثلاثة الأول ثم فن خرج اسم صاحب السدس أخذ الرابع وتعين
الباقين لصاحب الثلث وان خرج اسم صاحب الثلث أخذ الرابع والخامس وتعين السادس لصاحب السدس
وان خرج أولاهم صاحب الثلث أخذ الأولين ثم ان خرج اسم صاحب السدس أخذ الثالث وتعين الباقى
لصاحب النصف وان خرج اسم صاحب النصف أخذ الثالث والرابع والخامس وتعين السادس لصاحب
السدس وان شاء ثبت اسم صاحب النصف في ثلاث رقاع وصاحب الثلث في اثنين وصاحب السدس في
رقعة ويخرج على ما ذكرنا وكيفية ادراج الرقعة واخراجها لا يختص بقسمة المشابهات ولا يختص بالرقعة
بالرقاع بل يجوز بالاقتلام والعسا ونحوهما ولا يجوز بظهور الغراب ونحوه والثاني قسمة التعديل وهى أن
يعدل السهام بالقيمة فان عد المال شيئا واحدا كالارض التى يختلف أجزاؤها لاختلافها في قوة النبات أو
القرب من الماء أو في أن بعضها يسقى بالبر وهو بعضها بالناضح أو بعضها عامر وبهنا غامر وبهنا غامر
وبهنا رغو فيكون ثلثها لولد واحد كثلثها بالقيمة مثلا فيجعل هذا سهما وهذا سهما ان كانت مناصفة
وان اختلف النصب كنصفه وثلث سدس وجعل ستة أسهم بالقيمة ويجبر على هذه القسمة الممتنع وتوزع
أجزاء القاسم على الأجزاء وكثرة بحسب الأصل وكما يجبر على الاجبار اذا اختلفت الصفات يجبر اذا
اختلف الجنس كالشئ الواحد من نخل وبهنا غامر والمضى بعضها بالأجزاء وبهنا غامر
والعين وهذا اذا لم يكن قسمة لجيد ووجد وقسمة الردى ووجد ولا فلا يجبر على قسمة التعديل كما لو كانا
شر يكتن في أرض يمكن قسمة كل واحدة منهما بالأجزاء وعلى هذا فان دعا أحدهما إلى قسمة الرد والآخر
الى قسمة التعديل أوجب طلب التعديل وأجبر الآخر وان عد شيئين فان كان عقارا كما اذا اشتركا
في دارين أو حانونين متساوي في القيمة وطلب أحدهما القسمة بأن يجعل لولد ادا ولولد ادا راجحان
وحانونا لم يجبر الممتنع تجاورا لحانونان والداران أم تباعدا ولو اشتركا في الضائفة وهى الدكا كين
الصغار وطلب أحدهما القسمة وامتنع الآخر فان كانت متفرقة لم يجبر وان كانت متلاصقة أجبر كالحان
المشغل على بيوت ومساكن وأما الأفرقة فان كانت متفرقة لم يجبر الممتنع وان كانت متجاورة فكما قراح
الواحد المختلف الأجزاء ان اتحد الشرب والطريق وان تعدد افرقتهم ولو خلف قطعا من الارض
متباعدة وآبادها قبل قسمة الأفرقة فلا يجبر على قسمة التعديل وقا قان لم يكن عقارا كالعبد والدواب
والاشجار والابواب ونحوها فان كانت نوعا واحدا أو أمكنت التسوية عددا وقيمة كعبد من متساوي
القيمة بين اثنين وكثلاث دواب أو أبواب متساوية القيمة بين ثلاثة قسمت كذلك وأجبر الممتنع وان لم
يمكن التسوية عددا كثلثة أعبد بين شر يكتن بالتسوية أحدهم يساوى الآخر بين لم يجبر الممتنع
ولو كانت الشركة لا ترتفع بالقسمة الا عن بعض الاعيان كعبد بين اثنين قيمة أحدهما مائة والآخر
ماتان وطلب أحدهما القسمة تليخص من خرجت له قرعة الخسيس بهو ربع النفس فلا يجبر
ولو خلف جامعين كثيرا وصغيرا أو أمكن ان يجعل الصغير مع ثلث الكبير معاد لثاني الكبير فلا يجبر
وان كانت أجناسا كعبد وثور وحفلة وشعر ودابة ونحوها أو أنواعا من جنس كعبد تركى ويرومى وهندى
وطلب أحدهما القسمة أجناسا أو أنواعا فلا يجبر وإنما يقسم بالتراضى ولو اختلفت الأنواع وتعذر التميز
كفرجيد وردى أو قلا قسمة الأجزاء والنباتات المتساوية القوالب قسمتها قسمة المشابهات ومختلفتها
(قوله غامر) بالجمعة أى خراب (قوله أم تباعدنا) اختلاف الاغراض باختلاف الحال والابنية (قوله
وأما الأفرقة) جمع قراح وهى الارض الخلفة لزراع

فقالوا يا ابن آدم انك لو لم تتعزك السطع في شتر كائينما كان في يدهم قال في نسخة (قوله غرة) في السطع
 في الغرة العلية والجمع غرقات وغرقات وغرغ (قوله على ان يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة) أي ضعتها فإذا كان قيمة كل جانب ألفا
 وقيمة الخصم البير الفار من أخذ جانبها خمسة (قوله وهذه القسمة لا جبار عليها) لأنه دخلها ما لا شتر كقيمة هو المال المرود (قوله وسبعة)
 وهي الأرض التي لا تبت لا التي يسواها (٥٠٦) قال في القاموس والسبعة أرض ذات ملح وماء يتحلب منها (قوله وكل

قسمة التعديل ولو كان بينهما أرضا علو وسفل طلب أحدهما القسمة علوا وسفلا وأمكن أجزاها الآخر
 وان طلب أحدهما ان يجعل العلو واحد والسفل آخر لم يجز وان طلب أحدهما ان يقسم السفل وترك
 العلو ما عاقد كذلك ولو كان بينهما غرة فطلب أحدهما القسمة فامتنع لم يجز الثالث قسمة الرديهي ان
 يكون في أحد جانبي الأرض بئر أو شجرة أو عين أو في الدار بيت لا يمكن قسمته فينبط قيمة ما يخص ذلك
 الجانب به وتقسيم الأرض والدرا على ان يرد من يأخذ ذلك الجانب تلك القيمة وهذه القسمة لا جبار عليها
 وكذا لو كان بينهما عبدان قيمة أحدهما مائة والآخر خمسة وأقتضا على ان يرد أخذ النفيس مائتين
 ليسوا ياولوا تراضيا بها وان شققا على ان يأخذ أحدهما النفيس ويرد يجوز ان يحكم الفرقة ليرد من
 خرج له النفيس ولو كان بينهما أرضان طيبة وسبعة ولم يكن افراد كل القسمة فكلوا كان بينهما عبدان
 متفاوتي القيمة وقسم الجدار طولا بالتراضي ويقر وعرضه ينقسم كل وجه بمن يلى ملكه وقسمة
 التعديل بيع كقسمة الرد وقسمة للتشابهات افراز حق بمعنى انه يبين هاهنا مخرج لكل منهما هو
 القى ملكه وكل شيء قسمته افراز فان كان روبا كل طرب والغن وقسم ويجب التقاض في المجلس
 ولا يجوز قسمة المسكيل بالوزن والموزون بالكيل وان كان غير روبا كتلن والنقط وح الكائن فلا يجب
 ويجوز قسمة الجاهل والنورة كمالوزن ولا تقسم النخار على رؤس الاشجار خصوصا الان يكون روبا
 أو عنبيا ولو كان بينهما أرض مزروعة وأراد قسمة الأرض وحدها جاز وأجزاها الآخر متعلقا بغير
 والشجر وان أراد قسمة الأرض وما فيها لم يجز ان اشتد الحب وكذا لو كان بزراعتين وان كان فصيلا
 أو قنابلا وان أراد قسمة ما فيها وحده فان ثبت أو اشتد الحب لم يجز وان كان فصيلا جاز وان طلب
 أحدهما قسمة الأرض وما فيها أو قسمة ما فيها وحده وامتنع الآخر والخال جواز القسمة تراضيا بغير
 المتعنت ولو اقتسمت تمايلا لحيث كانت بيعا معتم الاقالة وعاد الشيوخ وحيث كان افراز الف الاقالة ولا
 تجوز قسمة الملك عن الوقت حيث تكون القسمة يباعا وحيث تكون افرازا جازت ولا يخفى الاجبار

قوله قسمته افراز فان كان
 روبا (الخ) قال في الروضة
 وإذا قلنا القسمة بيع فاقسما
 روبا ويجب التقاض في
 المجلس ولم يجز قسمة المسكيل
 وزنا ولا بالكس ولا يجوز
 قسمة الرطب والغن وما
 أثرت فيه النار بتعقيد
 الاجزاء وان قلنا افرازا جاز
 كل ذلك (قوله ولا قسم
 النخار على رؤس الاشجار
 خواصا (خ) قال في الروض
 ولا تقسم النار على رؤس
 الاشجار خصوصا ان قلنا
 للقسمة بيع كالايجاع خواصا
 وان قلنا افرازا فان كان
 روبا وعنبيا جاز وان كان
 غيرهما فلا ان اخص
 لا يدخله (قوله لم يجز ان
 اشتد الحب) قال في الروض
 أما ان جعلنا افرازا فلانه
 قسمة مجهول ومعوم وأما
 ان جعلنا هاهنا فلانه بيع
 طعام وأرض طعام وأرض
 (قوله وان كان فصيلا جاز)
 لانه معلوم مشاهدة (قوله
 ولا يجوز قسمة الملك عن

(قوله العلو ما عاقدك) لانها قد قسمان العلو فيقع ما فوق صلب هذا من السفل لذلك (قوله غرة)
 هي العلية (قوله تلك القيمة) أي ضعتها (قوله وسبعة) الباء الموحدة واخاء المجعلة أرض ذات ملح لا تبت
 (قوله وكل شيء قسمته افرازا (خ) هذا سهو مخالف للكبر والروضة والظاهر الموافق لما وكل شيء قسمته
 بيع فان اخطأ في الروضة وإذا قلنا القسمة بيع فاقسما روبا ويجب التقاض في المجلس ولم يجز قسمة
 المسكيل وزنا ولا بالعكس ولا يجوز قسمة الرطب والغن وما أثرت فيه النار بالتعقيد لا جاز وان قلنا افرازا
 جاز كل ذلك (قوله الان يكون روبا وعنبيا) لان اخرص لا بدخل غيرها (قوله بخلاف البناء والاشجار)
 أي إذا كان في الأرض بناء وشجر وأراد قسمتها فقط لم يجز المتعنت (قوله وان كان فصيلا جاز) لانه مشاهد

الوقت (الخ) قال ابن حجر وقسمة الوقت من الملك لا يجوز الا اذا كانت افرازا لرد فيها من المالك وان كان فيها رد من
 أرباب الوقت بخلاف ما إذا كانت بيعا فامتنع مطلقا وأقربا من المالك لانه حيثما بدأ ملكه يؤمن الوقت وهو متعنت وانازع في
 ذلك السبكي وغيره سواء كان الطالب المالك أم لا ظاهر أم الموقوف عليهم قال في شرح المهذب في النسخة اذا اشترك جمع في بدء أو قرعة تجز
 القسمة ان قلنا انها بيع على المذهب وهذه نظرية مستلزمة بين أربابه يمنع مطلقا لانه تغير الشرط لم يمنع من مهابا فترضاها كلهم اذ
 لا تغير فيها عدم لزومها قال وجزء المارودي بان الوقت لو تعدد جازت القسمة كأي قسمة الوقت من الملك واهم بالقبلي وعليه فظاهر ان
 عمله حيث لاردها من أحد الجانبين لا استلزام اسبدال جود وقت بجزء وقت آخر وهو متعنت مطلقا به يفرق بين هذا وامر في قسمة الوقت

وعندهم لا يجوز تقسمة الوقت بين الموقوف عليهم ولا يشترط التراضي في قسمة الأجزاء لا عند استرجاع القربة ولا بعد ما وهي أن يترافعا إلى الحاكم لينسب قاسما يقسم بينهما فيعمل ويقسم المصوب ولو ترافعا بينهما يقسم بينهم أيضا وتقسمها تقسمها فيشترط التراضي بعد خروج القربة ولا يكفي رضا الأول ولا فرق بين قسمة الرد وغيره وصيتهان يقولان رضيانها هذه القسمة أو بما أشربته القربة وما جرى ولا يكفي مجرد رضيت ولا يشترط لفظ البيع وإن كانت مياوحيث وجب الرضا فلا بد منه في الاستثناء ويقسم المنافع كما يقسم الأصيان وطريق قسمة الملهة مياومة ومشاهدة ومسانة ثم إن كانت العين قابله للقسمة فلا إيجاب على الملهة أو طلب أحد هاتين أرض من هذا بعض الأرض وهذا بعضا أو يمكن هذا بعض الدار وهذه ابضامن غير أن يقدم الأصل وامتنع الآخر لم يجبر وإن لم تكن قابله كالثقافة والعبد والبيعة والحمل فإن اتفقا على الملهة فذلك وإن طلبها أحد هاتين فامتنع الآخر لم يجبر ولو رضيها بالمهية ثم رجع المبدئى للاتفاق قبل استيفائه لم يمكن فإن مضت مدة الثلثة أجور غرم نصف أجر ثلث وإن رجع بعد استيفائه لم يمكن وغرم نصف الأجرة وقبل لا يمكن وهو يقضى ما ذكر استأوان استنوى الأول نوبته وامتنع الآخر من الاتفاق واستيفاء ذلك وبأخذ من الأول نصف الأجرة وكذا لو أهدمت الدار أو مات العبد بعد نوبته الأول فعليه نفسها أجر ثلث وإذا أصر على النزاع على الملهة لا يبيع القاضي عليهما فيؤجر ويوزع الأجرة عليهم ولا يجوز للملهة أن تقي الحظيران للبيوع ليجلب هذا أو ما وهذا أو ما ولا في الأشجار الشجرة ليكون ثمها لئلا تأملوا هذا أعادوا طر يقه ما إن يبيع كل واحد نصيبه لصاحبه مدة وإذا قسم القاسم بالأجزاء ثم ادعى أحد الشرى يمكن غلطا أو حيفا ولم يبين ما زعم من الحيف أو الغلط لم يثبت اليه وإن لم يمكن من تخليف القاسم لكن لو قامت البيعة سمعت وقضت القسمة وطرقه أن يحضر قاسمين حاذقين لينظرأ ومعا ويمر قال حال فيشهدا ولو عرف أنه يستحق أحد ذراع ومسحاما أخدمه فإذا هو سبعمائة ذراع تقضت ولو لم يجمع ثم أراد تخليف الشرى لم يمكن فإن نكل وحلف المدعى تقضت ولو حلف بعض الشرى ونكل بعضه تخلف المدعى المردودة تقضت القسمة في حق الناكسين ولا يطالب الشرى بكافة البيعة على أن القسمة عادة ولو اعترف القاسم بالغلط أو الحيف فإن صدقه الشرى قضى والأفلا وعليه رد الأجرة ولو جرت القسمة بالتراضي بان بصا قاسما أو قسما بغيره ما ثم ادعى أحدهما غلطا فإن كانت القسمة إفرازا تقضت إن قامت بهينة وتخلف الخصم إن لم يقسم وإن كان بعد إفرازة ولا أثر للغلط وإن تحقق ولو جرت قسمة ثم استحق البعض فإن استحق بواشاعا كالثلث نطقت القسمة فيه وصح في الباقي وبثبت الخيار وإن استحق شيء معين فإن اختص بصيب أحدهما أو كان من بصيب أحدهما أكثر نطقت القسمة وإن تماثل الشرى كان بقت الشرى في الباقي وإذا انقسم التركة لم يظهر دين وكانت القسمة إفرازا حقت وبيع الأصباء في الدين إن لم يوفوه وإن كانت بيعها تقضت إن لم يوفوه وقيل فإن كان بجزع مشاع أو معين فعلى ما ذكرنا ولو ظهرت وصية صدق قسمة التركة فإن كانت مسألة فكل ظهور الدين على التركة وإن كانت بجزع مشاع أو معين فصل ما ذكرنا في الاستحقاق وظهور الدين والاستحقاق ودعوى الغلط لا تختص بقسمة التثنيات بل

معلوم (قوله مياو ماع) أى بواو ما وشهر أشهر أو سنسنة (قوله وقبل لا يمكن وهو يقضى إلخ) وأعلم أنه لا مناقضة بين كلامي الحاروى على مقاله الفاضل القنوى (قوله لا يبيع القاضي عليهما) لانهما كاملان (قوله وعليه رد الأجرة) لاعتراعه بما يقتضى عدم استحقاقه (قوله وإن تحقق) كالأثر للغير بعد البيع (قوله وقبل لا يمكن غلطا أو حيفا ولم يبين ما زعم من الحيف أو الغلط لم يثبت اليه وإن لم يمكن من تخليف القاسم لكن لو قامت البيعة سمعت وقضت القسمة وطرقه أن يحضر قاسمين حاذقين لينظرأ ومعا ويمر قال حال فيشهدا ولو عرف أنه يستحق أحد ذراع ومسحاما أخدمه فإذا هو سبعمائة ذراع تقضت ولو لم يجمع ثم أراد تخليف الشرى لم يمكن فإن نكل وحلف المدعى تقضت ولو حلف بعض الشرى ونكل بعضه تخلف المدعى المردودة تقضت القسمة في حق الناكسين ولا يطالب الشرى بكافة البيعة على أن القسمة عادة ولو اعترف القاسم بالغلط أو الحيف فإن صدقه الشرى قضى والأفلا وعليه رد الأجرة ولو جرت القسمة بالتراضي بان بصا قاسما أو قسما بغيره ما ثم ادعى أحدهما غلطا فإن كانت القسمة إفرازا تقضت إن قامت بهينة وتخلف الخصم إن لم يقسم وإن كان بعد إفرازة ولا أثر للغلط وإن تحقق ولو جرت قسمة ثم استحق البعض فإن استحق بواشاعا كالثلث نطقت القسمة فيه وصح في الباقي وبثبت الخيار وإن استحق شيء معين فإن اختص بصيب أحدهما أو كان من بصيب أحدهما أكثر نطقت القسمة وإن تماثل الشرى كان بقت الشرى في الباقي وإذا انقسم التركة لم يظهر دين وكانت القسمة إفرازا حقت وبيع الأصباء في الدين إن لم يوفوه وإن كانت بيعها تقضت إن لم يوفوه وقيل فإن كان بجزع مشاع أو معين فعلى ما ذكرنا ولو ظهرت وصية صدق قسمة التركة فإن كانت مسألة فكل ظهور الدين على التركة وإن كانت بجزع مشاع أو معين فصل ما ذكرنا في الاستحقاق وظهور الدين والاستحقاق ودعوى الغلط لا تختص بقسمة التثنيات بل معلوم (قوله مياو ماع) أى بواو ما وشهر أشهر أو سنسنة (قوله وقبل لا يمكن وهو يقضى إلخ) وأعلم أنه لا مناقضة بين كلامي الحاروى على مقاله الفاضل القنوى (قوله لا يبيع القاضي عليهما) لانهما كاملان (قوله وعليه رد الأجرة) لاعتراعه بما يقتضى عدم استحقاقه (قوله وإن تحقق) كالأثر للغير بعد البيع (قوله وقبل لا يمكن غلطا أو حيفا ولم يبين ما زعم من الحيف أو الغلط لم يثبت اليه وإن لم يمكن من تخليف القاسم لكن لو قامت البيعة سمعت وقضت القسمة وطرقه أن يحضر قاسمين حاذقين لينظرأ ومعا ويمر قال حال فيشهدا ولو عرف أنه يستحق أحد ذراع ومسحاما أخدمه فإذا هو سبعمائة ذراع تقضت ولو لم يجمع ثم أراد تخليف الشرى لم يمكن فإن نكل وحلف المدعى تقضت ولو حلف بعض الشرى ونكل بعضه تخلف المدعى المردودة تقضت القسمة في حق الناكسين ولا يطالب الشرى بكافة البيعة على أن القسمة عادة ولو اعترف القاسم بالغلط أو الحيف فإن صدقه الشرى قضى والأفلا وعليه رد الأجرة ولو جرت القسمة بالتراضي بان بصا قاسما أو قسما بغيره ما ثم ادعى أحدهما غلطا فإن كانت القسمة إفرازا تقضت إن قامت بهينة وتخلف الخصم إن لم يقسم وإن كان بعد إفرازة ولا أثر للغلط وإن تحقق ولو جرت قسمة ثم استحق البعض فإن استحق بواشاعا كالثلث نطقت القسمة فيه وصح في الباقي وبثبت الخيار وإن استحق شيء معين فإن اختص بصيب أحدهما أو كان من بصيب أحدهما أكثر نطقت القسمة وإن تماثل الشرى كان بقت الشرى في الباقي وإذا انقسم التركة لم يظهر دين وكانت القسمة إفرازا حقت وبيع الأصباء في الدين إن لم يوفوه وإن كانت بيعها تقضت إن لم يوفوه وقيل فإن كان بجزع مشاع أو معين فعلى ما ذكرنا ولو ظهرت وصية صدق قسمة التركة فإن كانت مسألة فكل ظهور الدين على التركة وإن كانت بجزع مشاع أو معين فصل ما ذكرنا في الاستحقاق وظهور الدين والاستحقاق ودعوى الغلط لا تختص بقسمة التثنيات بل

مالا يثنى (قوله فإن كانت مسألة) أى فى القسمة

يكتب وشهد أنه قسم بقوله إلخ) لأنه قد يكون في أيديهم بأجزاء وأعادة فإذا قسمه بينهم فقد بدعوا الملك محتجين بقسمة القاضي

(قوله لم يعق بنمو بين الله تعالى) قال الاستوى ولا ظاهرا كما اقتضاه كلامهم في أن طلاقا لم يعقها من وثاق بجماع وجود القرينة الصارفة فيها وهو الوجه من تصوير السبيري خلافا لآب ابن حجر (قوله لم يزاحم امرأة) في الطريق فقال تأخري يا سوت غلبات

أشبهه لاعتق) كما فحى به
الفرق قال أنى أنى أنى
في الظاهر في فرق بنمو بين
ما قبله هنا لا يدري من
مخاطبه وعنده أنه مخاطب
غير رفيقه ونم مخاطب
الرفيق باللفظ الصريح
قال ابن حجر ويشكل
عليه ما روي في نظيره من
الطلاق لأن يجاب بان
هنا معارضا في هو غلبة
استعمال سورة في مثل ذلك
بمعنى العفيفة عن الزنا ولا
كذلك ثم قال ولو قيل له
أشك زانية فقال بل سورة
وأراد عفيفة قبل وكذا
أن أطلق في ظاهر القرآن
القرعة هنا (قوله ولدت
با كذا نوبه) ومعنى
كذا نوبه وكذا نوبه يحذف
الماء وانبتاها صاحب
البيت وهي كلمة فارسية
(قوله ولو أعتق على خراو
سخر برعتق وعليه قبه ته)
كافي الخلع ولا يقدر في
غود العتق كون العوض
فاسدا وإن ذلك تملك لانه
ضمني ولا يعتبر في الضمي
ما يعتبر في المقصود (قوله
ولو أعتق زوج ومات ابني
الح) ذكر في أصل الروضة
في الطلاق عن الشيخ
أبي عاصم وقال في زيادتها

أو يباح أو يعتق وقصد التملك أو أطلق لم يعق وكذا الحكم لو كان مسمى بأزدي ولو اجتاز المكس
فقال بالبكس عن عبده فقال بانه هو وقصد الاخبار لم يعق بنمو بين الله تعالى ولو قال أفرغ من هذا
العمل قبل الليل وأنت حر وقال أردت الحر من العمل دين ولا يقبل ظاهرا ولو زاحم امرأة
في الطريق فقال تأخري يا سوت غلبات أشبهه لاعتق ولو قال لعبد لم يملو لاي أو يأسدي أو لانت يا كذا نوبه
أو يا نوك يا نوبى بنى ولعبد نو خدا وندي بنى أو يا رعدى بنى فكأية أو قال لعبد يا آزاد مر وقال أردت
وصدعه بالجلد لم يقبل ظاهرا ودين الآن يكون اسمه آزاد مر وقصد نداء باسمه لم يعق ولو كان هناك
قرينة تشير بانه قصد صدعه والثناء عليه قبل ولا يعق ولو قال لعبد غيره أنت حر قرار بحرته فإذا ملكه
يؤاخذ به ولو قال لعبد غيره أعتقتك في معرض الانشاء لغاوى معرض الاقرار يؤاخذ إذا ملكه وصح
تعلق العتق بالصفات الاعتراف على عوض وإضافته إلى جزء شائع أو معين ولو قال بعتك عتقتك إليك
أو سوتك ونوبى فو يرض العتق إلى ما عتقت نفسه في الحال عتق ولو قال أعتقتك على كذا فقبل في الحال
أوفال أعتقتي بكذا إيجابه عتق بالملك ولو قال أعتقتك على كذا إلى شهر فقبل عتق في الحال والعوض
موجب ولو أعتقه على آخر أو خنز برعتق وعليه قيمته وكذا لو قال أعتقتك على أن تخدمنى إلى يومين لمدة
أو نصفى بنى أبدا ولو قال على أن تخدمنى شهر أو تعمل لى كذا أو يته فقبل عتق بالملك ولو خدمه نصف شهر
ومات فليس يد نصف قيمته في تركته ولو قال لعبد أنت ابني ومثله يجوز أن يكون ابنه أعتقتك بنسبه وعتق أن
كان صغيرا أو بالغاً وصدقه وان كذبه عتق ولم يثبت النسب وإن لم يكن أنه يكون ابنه إن كان أصغر منه
بحيث لا يتصور أن يكون ابنه لم يعق وهذا إذا كان مجهول النسب فإن كان معروفا لم يعق ولو قال
أروجه أنت ابني فالحكم في العراق وثبت النسب كافي العتق ولو قال لعبد هذا أبى أو لانت هذه أمى فإن
كان في سن لا يتصور أن يكون ولدا لم يعق وإن صور فإن كان السيد مجهول النسب وصدقه العبد
ثبت النسب ويعتق وإن كذبه أو كان معروفا لثبت النسب فلا يثبت ويعتق ولو قال لعبد أعتقتك قبل أن أطلق
لا يعق لانه كذب محض

فصل إذا أعتق بعض مملوك له عتق كله موسرا كان أو معسرا ولو أعتق أمته لاجل مملوك له عتق
الجل لبالسراية فإن السراية بالاشخاص لافى الاشخاص بل بالتبع كما ينبعها البيع الآن البيع يبطل
مستثنا لا بالسراية لاجل ولذا الواسطة عضوا في البيع بطل بخلاف العتق ولو أعتق الجل عتق ولا تعق الام
ولو كانت الام لواحد والجل لأخر لم يعق واحدهما العتق الآخر ولو قال لامتة إذا ولدت فولدك حراً وكل
ولد تلديه هو عتق الولد حاملا كانت عند التعلق وحالاته ولو أعتق مملوكه بعينه أو أعتق نصيبه عتق كله
في الحال إن كان موسرا وعليه قيمة نصيبه في كفة في الحال وولاء السك لوان كان معسرا في الباقي رفيقا
أشركه وان كان موسرا بقيمة بعض النصيب مسمى الى ذلك المقدار واستيلاد أحد الشر يكون الحاربه
موسرا كالاتفاق يسرى الى نصيب الشر يك وعليه قيمة نصيبه وحسنه من مهر المثل والسرابة شروط
(قوله بنمو بين الله تعالى) ولا ظاهرا على الوجه (قوله غلبات أشبهه لاعتق) وهما في طريقه من الطلاق بان
هنا معارضا في هو غلبة استعمال سورة في مثل ذلك بمعنى العفيفة عن الزنا ولا كذلك ثم (قوله كذا نوبه)
بأنبات الماء وحدها وهو المعروف بكلمة فارسية بمعنى صاحب البيت فصل إذا أعتق بعض مملوك له
(قوله والجل لأخر) أي بوصية

الختارى هذا لا يقع به فدا إذا لم يكن له نية لانه استعمال في العادة للملاطقة وحسن المعاشرة قال الاستوى وهذا يأتي بعينه في العتق والذي
افضى كلامه المتع فيه فصل إذا أعتق بعض مملوك له عتق كله موسرا كان أو معسرا القونه كافي الطلاق (قوله ولو كانت الام لواحد
والجل لأخر) لانه لا يبيع مع اختلاف الملك (قوله ولو قال لامتة إذا ولدت) الى قوله وأحوالاته وان لم تكن الام ولد حرة بقدره للملك الأصل المعبد

مفظة الاختلاف (قوله وان

أعتقهما من تباشرى الى

جميع الاول والى الثاني)

لان الاول عتق وهو

بذلك نصف قيمته وكذا

الثاني عتق ومعه قيمة

نصفه لكن قد صارت

قيمة النصف من الاول

دينا والدين لا ينع السراية

ومافى بدله (قوله فلا

سراية) لانه مصر (قوله

عتق نصيبه لا تقويم) لان

المرض فعا زاد على الثلث

مصر (قوله عتق جميع

الاول ولا يعتق من الثاني

شئ) لانه لم ينع قيمة نصيب

شريكه من الاول وصار

صيبه من الثاني مستحق

الصرف اليه (قوله فلو ملك

بعض من يعتق عليه لا

ياختياره) بان ورثه لم يصر

اذ لا سبيل الى السراية لا

عوض لما فيه من الاجتاف

بالشريك ولا بعوض لانه

يستندى الثبوت ولا

غويت الاذ لمع فيه (قوله

فلو عتق نصيبه من أمة

ناقيا مستولدة لم يصر لم

يسر) لان السراية تتضمن

النقل والمستولدة لا تقبله

(قوله وان كانا موسرين

قوم عليهما بالسوية) كما

لو يروح واحد بجراحة

والآخر بجراحات فمات

الجروح منها تكون الدية

عليهما بالسوية (قوله ولو

الاول ان يكون الحق موسرا وليس معناه ان يكون غنيا بل اذا كان له من المال ما يفي بقيمة نصيب الشريك قوم عليه وان لم يملك غيره ويصرف الى هذه الجهة كل ما يباع في الدين فيباع مسكونا ومكولا ما يفضل عن قوت يومه وقوت من تلبسه نفقته ودست ثوب يلبسه وسكنى يوم والاعتبار في اليسار بحالة الاعتاق فان كان مسعرا لم يسر فلا تقويم ولولا ملك قيمة الباقي ولكن عليه دين بقدره قوم عليه ولا ينع له الدين كجاءا باعاه عبد او اعتقه ويضارب الشريك بقيمة نصيبه مع الغرام فان اصابه ما يفي بقيمة نصيبه قد اكف والاقتصر على حصته يعتق العبد كله ولولا ملك نصيب من عبيد من مساوى القيمة فاعتق نصيبه منها وهو موسر بنصف قيمة واحدهما فان اعتقهما معا عتق نصيبهما معا وسرى الى صف نصيب الشريك من كل واحد منهما فيكون جملة ما يعتق من كل واحد لانه ارفع باعاه وان اعتقهما من تباشرى الى جميع الاول والى الثاني وما فى يده يصرف الى الشريك والباقي في ذمته وان كان الشقصان لشخصين صرف الى كل منهما نصفه ولولا ملك الشخصين فاعتقهما معا ولا مال لغيرهما فلا سراية وان اعتقهما من تباشرى الى جميع الاول والى الثاني وان اعتق نصيبه من الثاني فقد عتق في نصيبه ولا سراية ولو اعتق نصيبه في مرض الموت خرج جميع من الثلث قوم عليه نصيب شريكه وان لم يخرج الا نصيبه عتق نصيبه ولا تقويم وان خرج نصيبه وبعض نصيب شريكه قوم عليه ذلك القدر ولولا ملك نصيب من عبيد من مساوى القيمة فاعتق نصيبه في مرض الموت فان خرج العبدان من الثلث عتقا اعتقهما معا ومضى نصيب شريكه وان لم يخرج الا نصيبه فان اعتقهما معا عتق نصيبه ولا سراية وان اعتقهما من تباشرى الى جميع الاول ولا يعتق من الثاني شئ وان خرج من الثلث صبياه وصيب أحد الشريكين واعتقهما من تباشرى الى جميع الاول ولا يعتق من الثاني شئ الا نصيبه وان اعتقهما معا فخرجت له القرعة عتق ولا يعتق من الآخر الا نصيبه وان لم يخرج من الثلث الا أحد صبيبه فان اعتقهما من تباشرى الى جميع الاول وان اعتقهما معا فخرجت له القرعة عتق ولا يعتق من الآخر شئ ولو ارصى أحد الشريكين باعاقا نصيبه بعد موته فاعتق لم يسر وان خرج كله من الثلث لان المال انشغل بالوث الى الوارث وبقي الميث مسعرا بل لو كان السكك له وارصى باعاقا بعضه فاعتق لم يسر وكذا لو ورث أحدهما نصيبه ومات لم يسر ولو كان عبيد من ثلاث فاعتق اثنان هيمهما أو أحدهما موسر قوم نصيب الثالث فيه الشرط الثاني أن يحصل العتق باختياره فلو ملك بعض من يعتق عليه لا اختياره بان ورثه لم يسر وان ملكه باختياره فان كان بطريق لا يقصده بالملك غاليا لكنه بنقصه من كان عبدا فاشتري شقصا من يعتق على سده ثم عزم وصار الشقص له فكذلك وان كان بطريق يقصده بالملك كالشراء والانتهاج وقبول الوصية سرى الثالث ان يمكن انتقال نصيب الشريك فلما عتق نصيبه من أمة ناقيها مستولدة لم يصر لم يسر ولو اعتق نصيبه وصيب شريكه من هون سرى وانتقلت الوثيقة الى القيمة ولو كاتب عبدا أو دبره ادمه اعتق أحدهما سرى الرابع ان يوجه الاعتاق الى ملكه من يقول أعتقت نصيبى منه والعتق الذي أملكه فان قال أعتقت نصيب شريكى أو نصيب شريكى من هذا العبد سرقا لم اؤلفا مطلقا العبد بملك صهه اعتق نعمك جل على نصفه ولو باع مطلقا نصف عبد بملك صهه أو أقر بنصف الشريك مطلقا فكذلك ولو قال لكل واحد منهما ان دخلت الدار فانت حراً ونصيبى منك حرة فلها عتق على كل واحد صهه ولا تقويم وكذا لو ركلا رجلا في عتقه فاعتقه كله دفعه ولو كان العبد لثلاثة لواحد ثلثه وآخر نصفه وآخر سدسه فاعتق أحدهم نصيبه موسرا سرى الى صبيبه فان كان موسرا بعض فبقي الباقي قوم عليه بسمة المقدور وعليه من (قوله والى الثاني) لانه عتق ومعه قيمة نصفه لكن قد صارت قيمة النصف من الاول دينا وما فى آفاق الدين لا ينع السراية (قوله ولا يعتق من الثاني شئ) لان عتق خمسة نصيب شريكه من العدد الاول فصار نصيبه من الثاني من تحت الصرف اليه (قوله قوم عليهما بالسوية) كالومات من جراحة أحد ومن سواها آخر

لانه اذا كان التعذر من
المفلس وغيره مقارنا
للاعتاق فلا عتق ولا حجر
بالسكية ولن كان طارئا
فالعتق قد وقع واستمر
لان السراية تثبت في الحال
على الاظهر (قوله ولو قال
فمنصبي سرقه) أي وأقال
فمنصبي رجع عتق نصيبك
أولى حال عتق نصيبك
وقلتا حصول السراية
بالاعتاق فاعتقه الخاطب
والمعلق مصر عتق نصيب
كل منماعنه أي عن نصه
نصيب النجس بالتنجس
ونصيب الملق بمقتضى
التعليق ولا شئ على الحق
اذ لامرأة مع الاصرار
وأما مع اليسار في القبيلة
والمعية والحالية فلان
اعتبار المعية والحالية يمنع
السراية والقبيلية ملغاة
لاستعانة الدور المستنزم
سدا بعتق شريك
فيصير التعليق معها كهو
مع المعية والحالية (قوله
فان صحح الدور لم ينفذ
عتق الخاطب في صبه)
لانه لو نفذ لعتق نصيب
القاتل قبله ولو عتق لسرى
ولو سرى لبطل عتقه فيزيم
من نفوذه عدم نفوذه
(قوله وعتق نصيب المقر)
ولا يسرى لانه ينفى عتقا
على عتق نصبه بقوله اعتقت

صبيهما فان كان موسرا ثلث الباقي قوم عليه ثلث نصيب كل منماولوا عتق اثنان منهم معا وقتقا ووجد
الشرطان معا أو وكلام من أعتق عنهما دفعة فان كان أحدهما موسرا قوم نصيب الثالث عليه وان كانا
موسرين قوم عليهما بالسوية لاعلى قدر العيصيين ولومات المقت قبل اداء القيمة أخذت من تركته ولو
أعسر بعد الاعتاق ومات معسرا فالقيمة قبل ذمه ولو أعتق الشريك نصيبه قبل أخذ القيمة لم ينفذ ولو ولد عتق
القيمة بافلاس أو هرسلح نصيب الشريك ويقع أو رتفع حجر عنه ولو عاد اليسار لا يعود الا بقوم ولو قال
لشريكه اذا أعتقت نصيبك فمنصبي سرق قبل نصيبك أعتق الآخر موسرا عتق وسرى ولو قال فمنصبي سرق
قبله فاعتقه الخاطب والمعلق مصر عتق نصيب كل منماعنه والولد ينهر ما وان كان موسرا فان صحح الدور
لم ينفذ عتق الخاطب في صبه والاعتق نصيب كل منه ولو قال لعبدته متى أعتقتك فانت سرق قبله لم يمكن من
اعتاقه ان صحح الدور ولا يمكن ولو قال لشريكه الموسر أعتقت نصيبك فمليك قيمة نصيبى وأنت سرق
كان له سنة قضى بها والافهمدق المنكر حينه فان سلمت قد نصيبه وعتق نصيب المقر ولا يسرى وان نكل
وسلقت المدعى استحق القيمة ولا يحكم بعتق نصيب الناكل لان الدعوى توجب بسبب القيمة قولاً فلا معنى
للدعوى على الآخر بانه أعتق عبده وانما هي من وظيفة العبد لكن لو شهد مع آخر حصة ثبت العتق
ولو ادعى أحد الشريكين على الآخر بانه اشترى نصيبى وأعتقته وأسكر عتق نصبه بالاقرار ولا يسرى
ولو اختلفا في قيمة العبد فقال المعلق مائة وقال الشريك مائتان فان كان العبد حاضرا والعهد قريب راجعا
للقومين وان مات العبد أو غاب أو تقادم العهد صدق المعلق ولو اختلفا في صنعة تز بدقيمتها كاصيا غنقا فان
كان حاضرا وهو بمحضه لم يرض بعد الاعتاق من يمكن تعلمه فيصدق الشريك وان مضى أو مات العبد
أو غاب فالصدق للمعلق ولا يقبل قول العبد انى أحسنه أو لادأ أحسنه بل بحرب ولو اختلفا في عيب منقص
للقيمة خلقا أو حادث ففى ماسرى العصب ولو شهد اثنان من الشريكة بان الثالث منهم أعتق نصيبه فان كان
معسرا قبلت شهادتهما وان كان موسرا فلا ولو دل شريكه على عتق نصيبه فقال الوكيل العبد صفك سوفان
قال أردت نصيبى قوم عليه نصيب شريكه وان قال أردت نصيب شريكى قوم على الشريك نصيب الوكيل
وان أطلق فعلى أهم يعمل وجهان قال النوى ولعل الأصح أنه يعمل على نصيب الوكيل ولو شهد اثنان
على شريك أنه أعتق نصيبه وأخوان على الشريك الآخر أنه أعتق نصيبه وهما موسران فان أرخت البيتان
عتق كله على الاول وعليه قيمة نصيب الآخر وان لم يؤرخا عتق كله ولا تقويم ولومات وخلفا بشرين فأقر
أحدهما بان أحدهما أعتق هذا العبد وكتبه الآخر عتق نصيب المقر ولا سراية ولا تقويم ذكره الحاملى في كافيته

تكون الدية عليهما بالسوية (قوله قبل أخذ القيمة لم ينفذ) اذ السراية تثبت بنفس الاعتاق لا اداء
القيمة على الاصح (قوله ولو تعذرت القيمة بفلاس أو هرسلح) واصلم أن هذا غير مستقيم لانه
ان كان التعذر من المفلس وغيره مقارنا للاعتاق فلا عتق ولا حجر بالسكية وان كان طارئا فالعتق قد وقع
واستمر لمسار ان السراية تثبت بنفس الاعتاق لا اداء القيمة ثم رأيت صرح به الاسنوي ثم قال واعلم ان
صورته المسئلة ان يكون طارئا وهرغنا على الضعيف وهو ان السراية لا تحصل الا اداء القيمة أو اذ اذا
أداها تبين وقوعها قبل ذلك (قوله والا) أي وهو المستند عتق نصيب كل عنه قال في بعض الحواشى
وأما مع اليسار في القبيلة والمعية والحالية فلان اعتبار المعية والحالية يمنع السراية والقبيلية ملغاة لاستعانة
الدور المستنزم لسدا بعتق الشريك فيصير التعليق معها كهو مع المعية والحالية (قوله ففى ماسرى
فى الغصب) فى الخاتمة قبل التذنب (قوله وان كان موسرا فلا) التهمة (قوله قال النوى ولعل الأصح
أنه يعمل على الخ) وهو المعقد

نصيبك فهو كالمورث بعضه وعتق ما ورثه (قوله لكن لو شهد مع آخر حصة ثبت العتق في نصيب شريكه) والقيمة تثبت بمحله السابق
فلا يهتفى بشهادته (قوله قال النوى ولعل الأصح أنه يعمل على نصيب الوكيل) لان اعصافه عن شفه مسمن عن الخطم مطا لاختلاف اعتاقه

من غيره فيها هو غير ملك عليه
 في اجتماع الورثة والعبدية وتغير معلوم
 (٥١٢) فصل من ملك وهو من أهل التبرع أو ما أو أحدا صوله من الإجداد أو لجدات من جهة الأب والأم
 انه صلى الله تعالى عليه وسلم قال لا يجرى ولو شاء الله إلا أن يجد معك كذا شره

فيتمتبه أي بالشراء لمن
 يشتره برؤية فيعتق عليه
 والوارد كقولهم جميع البعثة
 (قوله ولا يعتق غير الأصول
 والصروع كالأخوة الخ)
 خلافاً لأبي حنيفة حيث
 قال من ملك ذارحم حرم
 عتق خبر من ملك ذارحم
 حرم فقد عتق عليه لكن
 ضحيفة أمها بنا رحم الله
 تعالى (قوله فإن ملكه
 بالأول والأولبة أو الوصية
 عتق من الثلث) فلو لم يكن
 له غيره لم يعتق الله وقيل
 يعتق من رأس المال وهو
 المعقد كما في الروضة
 والشرحين واعتقده
 البلقيني وغيره فيعتق
 جميعه وإن لم يملك غيره لأنه
 لم يبدل مالاً والملك زال بغير
 رضا قال ابن حجر (قوله
 فإن كان بمن الشل عتق
 من الثلث) لأنه قوت منه
 على الورثة من غير مقال
 (قوله لم يورث) (أذلو وورث
 لكان عتقه تبرعاً على
 وارث فيبطل تعدد إجازته
 لتوقفها على إرضائه توقف
 على عتقه لتوقف عليها
 فيتوقف كل من إجازته
 وإرضائه على الآخر فامتنع
 إرضائه بخلاف من يعتق من
 رأس المال لعدم التوقف

فصل من ملك وهو من أهل التبرع الخ (قوله فإن كان كسواً باجاً الخ) إذ لا ضرر عليه (قوله معسراً
 جاز قبوله) لأن المولى لا عساره لا تنفقه عليه (قوله فإن كان موسراً) لا تنشره به باقاً فعليه (قوله والوصية
 عتق من الثلث) كما في الحرر والمعدنانه يعتق من رأس المال كما في الروضة والشرحين والحاوي وقيل به
 وشرح الباب فيعتق جميعه وإن لم يملك غيره لأنه لم يبدل مالاً وإنما زال بغير رضاه فبأن المصنف أن يقول
 عتق من رأس المال وقيل لمعنا بلامه المحرر عتق من الثلث (قوله فإن كان بمن الشل عتق من الثلث) لأنه
 قوت منه على الورثة من غير مقال (قوله لم يورث) قال في التبعة إذا وورث لكان عتقه بغير ما عتق وارث
 فيبطل تعدد إجازته لتوقفها على إرضائه لتوقفها على عتقه المتوقف عليها فوقف كل من إجازته وإرضائه على
 الآخر فامتنع إرضائه بخلاف من يعتق من رأس المال لعدم التوقف (قوله فقد راجعاً كالوهوب) فيحسب
 من رأس المال على المعقد (قوله لم يعتق شيئاً) لأن العتق حينئذ كالمصيبة والدين مقدم عليها كذا في
 التبعة (قوله فإن خرج العتق لأحد الواردين الخ) وإن خرج العتق للآخرين رقب الواردين وأعاد القرعة

(قوله فإن كان عليه ديون لا يعتق ويبيع في الدين) إذ موجب الشراء الملك والدين لا يمنع منه وعتقه معتبر من الثلث
 والدين يمنع منه (قوله فقد راجعاً كالوهوب) فيعتبر من رأس المال على المعقد السابق (قوله ولو أعتق في مرض الموت عبد الإماله غيره
 عتق ثلثه) لأن العتق تبرع معتبر من الثلث كما مر في الوية (قوله ولو كان عليه دين مستغفر في لم يعتق شيئاً) لأن تنفقه وصية والدين مقدم عليها

(قوله فان خرج العتق للمكسب عتق ونبيه كسبه) لان من عتق له كسبه من حين عتقه (قوله فعلمنا ان الذي عتق منه ربح وهو تبعه الى ربح من الكسب) فجاءه ما عتق مائة وخمسة وعشرون وبقي مائتان وخمسون واما الخمسة وعشرون التي هي ربح كسبه فغير محسوبة (فصل) من اعتق رقيقا قبل ان يولد له الولد عليه طهر المصححين انما الولد (٥١٣) لمن اعتق ثم اوفى ربحه بعد ان اشتراه

ولو شهد انه قال احده من حر او احدى هاتين طالق قبلت ولو اوصى باعتاق عبد يخرج من الثلث ان لم يوارث باعتاق فان امتنع اعتقه السلطان واذا اعتقنا بعض العبيد بقرعة ثم ظهر للميت مال خرج الكل من الثلث عتق ولو لم يجر كسبه من الاعتاق ولا يرجع الورثة بما نفقوا كالموت كسح نكاحا فاسد اعلى ظن الصحتة نفق ثم فرق القاضي بينهما وان خرج باظهار عبد آخر اقرع بين البايين فن خرج به عتق مع الاول ويعتبر قيمته من عتق يوم الاعتاق ويسلم له ما كتب منه غير محسوب من الثلث ومن بقي رقيقا يعتبر قيمته يوم الموت ويحسب من الثلثين ما بقي من كسبه يوم موت الممتق ولا يحسب من الثلثين ما كتب بعد موته فلو اقرع الميراث ثلاثة اعيان لم يملك غيرهم فيه كل مائة واكتب احدهم مائة اقرع بينهم فان خرج العتق للمكسب عتق ونبيه كسبه وان خرجت اخيرة عتق واعيدت القرعة فان خرجت لغير المكسب عتق نكته وان خرجت له عتق بعضه وتبعه من كسبه مشهور يبي للوارث مثله من الرقيق والكسب ويسخرج ذلك بالجبر والمقاهاة بان يقال عتق من الثاني شيئا وتبعه من الكسب مثله يبي للوارث ثلثا ثم سوى شيئين يصدل منى ما عتقناه وهو مائة وثم فثلاثة مائتان وشيئان وذلك يقابل ثلثا ثم سوى شيئين فيعبر ويقابل ثمانان واربعة اشياء تقابل ثلثا ثم يقط المائتين بالمائتين نبي اربعة اشياء في مقابلة مائة فالثاني خمسة وعشرون فعلمنا ان الذي عتق منه ربحه وتبعه الى ربح من الكسب

(فصل) من اعتق رقيقا قبل ان يولد له الولد عليه سواه نحر عتقه واعلى بصفة ووجدت واعتق المكاتب بالاداء او بالبر او المستولدة موت السيد والعرب بالملك واعتق شر كالهسرى او ما ربحته منه انفق فيها واختلف ولو اسلم على يدى آخر فلا ولاه ومن اعتق عن غيره فلاذنه قالوا للمعتق عنه ولا يجوز بيع الولد وهبته ولا يثبت الموالاة لخالص وكما ثبت على العتق يثبت على اولاده واحفاده وعلى عتقه وعتيق عتيقه وكما ثبت الملتقى يثبت له ولديه وان علا ولديه ولد له وان سفل ولعتق الملتقى وكما ثبت على ولد العتق يثبت على ولد العتيقة واستثنى من استرسال الولد على اولاد العتق واحفاده مواضع الاول اذا كان منهم من ماله الرق فلا ولاه لعتقه وان لم يكن فلعصبات معتقه فان لم يوجد فالابراث لبيت المال ولا ولاه عليه لعتق الاصول وصورتان تلدرقيقة رقيقا من رقيق اوسو واعتق الولد او ابواه واما الثاني من ابوه حر اولى لا ولاه عليه واما عتيقة فلا يثبت الولد عليه لوالى الام الثالث تزويج مجهول السب بعتيقة فانت

بين الذين خرجت فرقة العتق لهما سهم رقيق وسهم عتق من خرج له العتق منهما عتق كله ومن الآخر الثلث (قوله فان خرج العتق للمكسب عتق ونبيه كسبه) لان من عتق فاما كسبه من حين عتقه (قوله) فعلمنا ان الذي عتق منه ربحه وتبعه الى ربح من الكسب) مجموع ما عتق مائة وخمسة وعشرون وبقي مائتان وخمسون وعشرون التي هي ربح كسبه فغير محسوب

(فصل) من اعتق رقيقا قبل ان يولد له الولد عليه سواه نحر عتقه واعلى بصفة ووجدت واعتق المكاتب بالاداء او بالبر او المستولدة موت السيد والعرب بالملك واعتق شر كالهسرى او ما ربحته منه انفق فيها واختلف ولو اسلم على يدى آخر فلا ولاه ومن اعتق عن غيره فلاذنه قالوا للمعتق عنه ولا يجوز بيع الولد وهبته ولا يثبت الموالاة لخالص وكما ثبت على العتق يثبت على اولاده واحفاده وعلى عتقه وعتيق عتيقه وكما ثبت الملتقى يثبت له ولديه وان علا ولديه ولد له وان سفل ولعتق الملتقى وكما ثبت على ولد العتق يثبت على ولد العتيقة واستثنى من استرسال الولد على اولاد العتق واحفاده مواضع الاول اذا كان منهم من ماله الرق فلا ولاه لعتقه وان لم يكن فلعصبات معتقه فان لم يوجد فالابراث لبيت المال ولا ولاه عليه لعتق الاصول وصورتان تلدرقيقة رقيقا من رقيق اوسو واعتق الولد او ابواه واما الثاني من ابوه حر اولى لا ولاه عليه واما عتيقة فلا يثبت الولد عليه لوالى الام الثالث تزويج مجهول السب بعتيقة فانت

بين الذين خرجت فرقة العتق لهما سهم رقيق وسهم عتق من خرج له العتق منهما عتق كله ومن الآخر الثلث (قوله فان خرج العتق للمكسب عتق ونبيه كسبه) لان من عتق فاما كسبه من حين عتقه (قوله) فعلمنا ان الذي عتق منه ربحه وتبعه الى ربح من الكسب) مجموع ما عتق مائة وخمسة وعشرون وبقي مائتان وخمسون وعشرون التي هي ربح كسبه فغير محسوب (فصل) من اعتق رقيقا قبل ان يولد له الولد عليه سواه نحر عتقه واعلى بصفة ووجدت واعتق المكاتب بالاداء او بالبر او المستولدة موت السيد والعرب بالملك واعتق شر كالهسرى او ما ربحته منه انفق فيها واختلف ولو اسلم على يدى آخر فلا ولاه ومن اعتق عن غيره فلاذنه قالوا للمعتق عنه ولا يجوز بيع الولد وهبته ولا يثبت الموالاة لخالص وكما ثبت على العتق يثبت على اولاده واحفاده وعلى عتقه وعتيق عتيقه وكما ثبت الملتقى يثبت له ولديه وان علا ولديه ولد له وان سفل ولعتق الملتقى وكما ثبت على ولد العتق يثبت على ولد العتيقة واستثنى من استرسال الولد على اولاد العتق واحفاده مواضع الاول اذا كان منهم من ماله الرق فلا ولاه لعتقه وان لم يكن فلعصبات معتقه فان لم يوجد فالابراث لبيت المال ولا ولاه عليه لعتق الاصول وصورتان تلدرقيقة رقيقا من رقيق اوسو واعتق الولد او ابواه واما الثاني من ابوه حر اولى لا ولاه عليه واما عتيقة فلا يثبت الولد عليه لوالى الام الثالث تزويج مجهول السب بعتيقة فانت

بين الذين خرجت فرقة العتق لهما سهم رقيق وسهم عتق من خرج له العتق منهما عتق كله ومن الآخر الثلث (قوله فان خرج العتق للمكسب عتق ونبيه كسبه) لان من عتق فاما كسبه من حين عتقه (قوله) فعلمنا ان الذي عتق منه ربحه وتبعه الى ربح من الكسب) مجموع ما عتق مائة وخمسة وعشرون وبقي مائتان وخمسون وعشرون التي هي ربح كسبه فغير محسوب (فصل) من اعتق رقيقا قبل ان يولد له الولد عليه سواه نحر عتقه واعلى بصفة ووجدت واعتق المكاتب بالاداء او بالبر او المستولدة موت السيد والعرب بالملك واعتق شر كالهسرى او ما ربحته منه انفق فيها واختلف ولو اسلم على يدى آخر فلا ولاه ومن اعتق عن غيره فلاذنه قالوا للمعتق عنه ولا يجوز بيع الولد وهبته ولا يثبت الموالاة لخالص وكما ثبت على العتق يثبت على اولاده واحفاده وعلى عتقه وعتيق عتيقه وكما ثبت الملتقى يثبت له ولديه وان علا ولديه ولد له وان سفل ولعتق الملتقى وكما ثبت على ولد العتق يثبت على ولد العتيقة واستثنى من استرسال الولد على اولاد العتق واحفاده مواضع الاول اذا كان منهم من ماله الرق فلا ولاه لعتقه وان لم يكن فلعصبات معتقه فان لم يوجد فالابراث لبيت المال ولا ولاه عليه لعتق الاصول وصورتان تلدرقيقة رقيقا من رقيق اوسو واعتق الولد او ابواه واما الثاني من ابوه حر اولى لا ولاه عليه واما عتيقة فلا يثبت الولد عليه لوالى الام الثالث تزويج مجهول السب بعتيقة فانت

والشترى والعتيق بأنه مفقود من فلان ومفقود فلان لا يطل العتيق ولو أقام فلان بيته به يطل ولو كان به
المشتري ثم أقر ولو صدقهم المقر به بطل الكتابة ويرد المبدأ إلى المقر به

كتاب التدبير

وله أركان الأول المحل وهو معلوم ولودير المستولدة بطل ولودير المكتاب أو كاتب المدبر وصح ويكون مدبرا
ومكتابا ولودير المعلق عتقه بصفة صحح ويحق بوجوده السابق من الصفتين السابق الصبيقة وهي صريحة
أو كتابة قاهرة يحق قوله أعتقك أو سرتك بعد موتى أو دبرتك أو أت مدبرا أو أت حر بعد موتى أو دبر موتى
أو أدامت هات حر أو عتيق والكتابة كقوله خلعت حبيلك بعد موتى مع نية العتيق ولو قال دبرتك نفسك أو
ر هك صح وإذا مات عتيق ذلك الجزع ولا يسرى ولو قال دبرتك بذلك أو ربكك فهل صح ويكون كالمدربر أو أم
يلغو وجهان وصح التدبير مطلقا وهو أن يعلق العتيق بموته لا بشرط وفيه ما بشرط كقوله إن قتلت أومت
من مرضي هذا أو حنفت أنا أو سقرى هذا أو في هذا الشهر أو البلد فأت حر فإن مات على الصفة المذكورة
عتق والأفلاذ ولو قال أدامت ومضى شهر أو يوم فأت حر أو قال أنت حر بعد موتى بيوم عتيق بعده، وأنه يوم
ولا ينعى بالموت لأنه تعليق صفة بعد الموت وليس تدبير كالقوله أدامت وشئت الحر به أو شاء فلان أو أدام
مت ثم دخلت الدار فأت حر أو أت حر بعد موتى إذا خدمت أمتي شهر أو يجوز تعليق التدبير بأن يقول إذا
أومت دخلت الدار فأت مدبرا أو حر بعد موتى فإذا دخل صار مدبرا ولا يشترط الدخول في الحال بشرط
في حياة السيد كسائر الصفات المعلق عليها فإن مات السيد قبل الدخول فلا تدبير ولغا التعليق إلا أن يصرح
وقول إذا دخلت بعد موتى أو أدامت ثم دخلت فأت حر أو فلما يعلق حيث أنه يشترط بعد الموت ولا يشترط
المبادأة له بعد الموت بل متى دخل عتق ولو قال أدامت ودخلت الدار فأت حر فيشترط الدخول بعد الموت
إلا أن يرد الدخول قبله ولو قال أدامت فدخلت الدار فأت حر أو أدامت فأت حر أو دخلت الدار فلما يعلق إذا دخل
على الفور بعد الموت ولو قال شركت لعد هما أدامت فأت حر بعد موتى أو أدامت فأت حر أو أدامت فأت حر أو أدامت فأت حر
عتيق بوجود الصفة لا التدبير لأنه معلق بموته وموت غيره والتدبير تعليق بموت نفسه وإن مات من قبل بموت
الأول نصير حصة إلى مدبرا ولا تكون حصة الميت مدبرا أو العبد بين الموتين لورثة الأول لم كسبه خاصة ولم
الصرف فيه بما لا يزل الملك كالاجارة وليس لم يبعه لأنه مستحق العتيق بموت الشريك ولو قال إن دخلت
الدار بعد موتى فأت حر فليس للوارث بيعه بعد الموت وقبل الدخول إذ ليس له إبطال تعليق الموت وإن كان
له ذلك في حياته كالأوصى لرجل شئ ومات ليس للوارث بيعه وإن كان له ذلك في حياته ولو قال أعتبوا
داري من فلان بعد موتى شهر أو وجب تنفيذ وصيته ولم يملك الوارث الرجوع عن هذه العارية وإن كان له
ذلك في حياته ولو قال أنت حبس على أنمو ثمانية أدامت هتفت فهو كالوفاة إذا امتنأ أنت حر إلا أن هناك
المفقة بين موتهم بالورثة الأول وهذا الآخر وكذا الكسب ولو قال أحد هما أدامت فأت حر أو أدامت عتيق
صبيبه ولم يسر ولو قال أنت حر أو شئت فلما يعلق إذا اشاع على الفور ولو على التدبير بمشئة العبد فقال أنت
مدبران شئت أو دبرتك إن شئت أو إن شئت فأت مدبرا أو فأت حر أو أدامت فأت حر أو أدامت فأت حر أو أدامت فأت حر
بالمشئة على الفور ولو قال متى شئت أو مهما شئت فلا يشترط الفور ويصير مدبرا متى شاء وفي الحالين يشترط

كتاب التدبير

(قوله ولودير المستولدة بطل) لاستحقاقها العتيق بالموت بسبب هو أقوى من التدبير (قوله ذلك
الجزع ولا يسرى) إذا العتيق لا يسرى على الميت لأنه معسر (قوله أو يلغو) بمعنى ليس بصريح بل إنما
هو كناية وجهان وأوجهها الثاني (قوله حنفت أنا) وهو الموت من غير قتل ولا نحو حر (قوله
وهذا الآخر) وكان من مات منهما أو لأوصى به الآخر هما موافقان كسبه لآخرهما

كتاب التدبير

هو لغة النظر في عواقب
الأمور وشرا تعليق العتيق
بالموت الذي هو دبر الحياة
فهو تعليق عتيق بصفة
لاوصية ولهذا لا يشترط
اعتاق بعد الموت (قوله ولو
در المستولدة بطل) لأنها
تستحق العتيق بالموت بحجة
أقوى من التدبير (قوله
وإن مات عتيق ذلك الجزع)
ولا يسرى لأن العتيق لا
يسرى على الميت لا عساره
كالمدربر (قوله فهل صح
ويكون كمدبر أو يلغو)
بمعنى ليس بصريح بل كناية
وجهان كمنه في القنف
قوله الرافعي وقضيت ترجيح
الثاني وهو الظاهر كقوله
الزركشي (قوله أو حنفت
أمتي) وهو الموت من غير
قتل ولا ضرب ولا بناء فقل
(قوله إلا أن هناك للنفقة
بينهم وبينهم بالورثة الأول
وهذا الآخر) وكان الأول
منهما موافقا وصي به الآخرهما
موافقان كسبه لآخرهما

(قوله لأن اللفظ المشترك لأصل على جميع معانيه عند الإطلاق) فيصير برؤية أحد ما كان في الركن الثالث والرابع شرعه (قوله ولا يصح تدبير الجنون والصبي المميز وغيره) (٥١٦) لعدم أهليتهم للعقود (قوله فإن مات من تداعق العبد) لأن الردة لا تؤثر في نسيبها

المشتقة في حياة السيد كثر الصفات الملقى عليها إذا علق بالمشيئة بعد الموت أو قبل أن تشتت وقال أوردت بعد الموت فلا يحصل العتق إلا بالمشيئة بعد الموت لكن لا يشترط الفور ولو قال إذا مت فشتت فأتى هو فيشترط اتصال المشيئة بالموت لأن الفاعل المتعقب وكذلك سائر التعليلات مثل أن يقول إن دخلت الدار فكلمت تدافعأت هو أوقات طالق فيشترط اتصال الكلام بالدخول فإذا لم يعتبر الفور في المشيئة فإن امتنع من المشيئة فلورثة يبعه وكذلك الولعى بدخول الدار وغيره بعد الموت مما يعرض عليه الدخول ولو قال إذا قرأت القرآن بعد موتى فأتى هو لا يعنى إلا قرأه أو قال إذا قرأت قرأتى فأتى هو لا يعنى بقرأة البص ولو قال لعبد أن رأيت عينا فأتى هو أو وزوجه فأتى طالق والعين مشترك بين الباصرة واليد واليد وعين الماء وقرص النسس والجاسوس وغيرها ولم ينو المعلق شيئا منها عتق هو وطلعت هي برؤية شيء منها لأن اللفظ المشترك لا يحمل على جميع معانيه عند الإطلاق الركن الثالث الأهل فلا يصح تدبير الجنون والصبي المميز وغيره ويصح تدبير السكران والمجنون عليه بالسفه كما عتق تدبير المردم وفوف أن أسلم صح ولا يبطل ولو دبر ثم ارتد لم يبطل فإن مات من تداعق العبد ولو ارتد المردم قبل ولا يبطل التذير بالردة كالأبطل بالاستيلاء والكافة ولو مات السيد قبل قتله باعته ويصح تدبير الكافر الأصلي وتعليله العتق صفة كايصح استيلاؤه وكتابه سواء الكلى والمجوسى والوثنى والحرى والذى ولو دبر كافر عبداً أو كاتبه ثم أسلم العبد فلا يباع ويبقى التذير بالكتابة ويحال بينه وبين السيد فإن عجز المكاتب أمر ببيعته ولو دبر أحد الشريكين نفيه لا يسرى فإن مات عتق نصيبه ولا مراهبة ولو علق عتق نصيبه بصفة فوجبت وهو مرسى ولو دبر بعض عبد مصح ولا مراهبة

(فصل في السيد إذا ألقاه الملك عن المذبر بالبيع والهبة والوصية وغيرها كان التذير مطلقاً ومقيداً وإذا زال ثم عاد إلى ملكه لم يعد التذير ولا يصح الرجوع باللفظ كقوله رجعت عنه أو فسخته أو أبطلته أو رفعت أو نفخته مطلقاً لكن ومقيداً ولو قال أعتقوا عني فلان إذا مات جاز الرجوع باللفظ لأنه وصية بخلاف التذير فإنه تعليق عتق بصفة ولو ضم إلى الموت صفة أخرى بان قال إذا مات فدخلت الدار فأتى هو لا يجوز الرجوع قطعاً والهبة بلا قبض لا تبطل التذير بالبيع بشرط اختيار يبطله ولو باع نصف المذبر أو وهب وأقبض بطل في النصف وبقي في الباقي والاستخدام والتزويج والوطء والزهر مع القبض ودونه لا يبطل التذير والأحمال يبطله وإنكار السيد التذير ليس رجوع وقول المذبر في حياة السيد بعد موته ردت التذير لغيره ولو ادعى العبد أنه دبره وألقى عتقه بصفة سمعت ولو ادعى على الورثة أن موته دبره وعتق موته حلقوا عني في العلم ولا يثبت التذير إلا بشهادة رجلين ويثبت الرجوع بشهادة رجل واحد أو اثنين وشاهد واحد لا يثبت المقصود منه المال ويجوز وطء المذبرة المعلق عتقها بصحة ولو أدها بطل التذير وصارت أم ولد له ولو أتت المذبرة بولد من نكاح أو سفاح فهل يسرى إليه التذير قولان أرجمهما عند الأمام والبخارى وهو اختيار المزنى لا وهو المرجح في الروضة والخمر وأظهرهما عند الشيخ في حامد والفقهاء وغيرهم من به قال أبو حنيفة ومالك وأحمد رضي الله تعالى عنهم وهو المذهب كور في الحاروي وتعليقه ولو ولدت المعلق عتقها بصفة لم يتبعها الولد

(قوله الركن الثالث الأهل) أي أهلية العقود (قوله فإن مات من تداعق العبد) أي من التلذذ وإن كان ماله فيأذنا إذا لا يشترط كون مستحق التلذذ وإنه (قوله ولا يبطل التذير بالردة) إذا أدها له لا يخرج عن الملوكية (فصل في السيد إذا ألقاه) (قوله ولو أدها بطل التذير) لأن الإيلاد أقوى من التذير كما مر ألا ترى أنه لا يعتبر من التلذذ ولا يمنع منه الدين بخلاف التذير (قوله وهو المرجح في الروضة) وهو المذهب

مع الصيانة لقمع من الشياخ وعتق من التلذذ وإن كان ماله فيأذنا لأن التلذذ بقية التلذذ المستحقة ما وإن لم يكونا ورثة قاله (بن حجر) (قوله ولا يبطل التذير بالردة) فإن أدها له لا يمنع كونه مملوكاً (فصل في السيد إزالة الملك عن المذبر بالبيع والوصية والهبة وغيرها قال في الأسنى واستشكل الباقين جعل الوصية منزلة لله كما مر في بابها ويجب بان القبول لاتبين أن الوصية ملك وهذا أقوى من ترتيب العتق بالتذير على الموت كما لا يعنى على التأمل (قوله وإذا زال ثم عاد إلى ملكه لم يعد التذير) بناء على عدم عود الخنث في الميم (قوله ولا يصح الرجوع باللفظ كقوله رجعت عنه أو ألقاه) كافي سائر التعليلات (قوله ولو أدها بطل التذير) لأن الإيلاد أقوى منه بدليل أنه لا يعتبر من التلذذ ولا يمنع منه الدين بخلاف التذير بغيره الأقوى كما يرفع ملك الميم النكاح ولا يرفع التذير الإيلاد بل لا يصح تدبير المستولدة كما مر (قوله وهو المرجح في الروضة) وتخصر هالبن المقرى وأقره شيخ الإسلام في شرعه قال وكفى ولد المراهنة بجماع إن كلا

منهما بفيل الرفع (قوله والمحرز) وتبعه في النكاح وأقره ابن حجر في شرعه وعلمه بما ذكر (قوله ولو ولدت المعلق عتقها بصفه لم يتبعها الولد) ككالموصى

الدبرة قال في شرح الروض
 وما ذكره في ولدها ما باقى
 هنا قال وقول البليغ لا
 فرق في ولد الملوك في عتقها
 بين أن تطلق به أمه بعد
 التعلق وأن يكون موجودا
 عنده منوع (قوله ولو قال
 السيد أو أوار الخ) لأن
 الأصل عدم التدبير (قوله
 وأسمع دعواها لو أدها
 حصة) لتعلق حق الأدبى
 (قوله بما صدق المدير يمينه)
 لأن البذل بخلاف دعواها
 الولد لأنها زعم أنه هو والحر
 لا يدخل تحت اليد (قوله ولو
 أقام كل بنت رجحت يمينه)
 لأعتقها ما ليس (قوله
 ويؤخذ الفداء من تركه
 السيد أن كان موسرا)
 لأنه أعتقه بالتدبير السابق
 وفيه بلاقل من قيمته
 والأرض لأنه تمسرت ليمينه
 للبيع (قوله وإن كان
 معسرا فلا يعتق منه شيء)
 إن استغفره الجناية ولا
 فيعتق منه الباقي قاله الرافعي
 ويشبه أن يقال الميث
 معسر على ما مرقى سرابه
 العتق قال الاستوى قد
 استغفنا من هذا ترجيح
 عدم الفوذ هنا وحده من
 الروضة فاهم ترجيح
 خلافه اعتداعا للتركة
 فلت وهو المعقد ويغارق
 السراية بأن سبب العتق فيه

كالموسى بها فان جعلت ولد المدير قديرا فلو مات هي في حياة السيد لم يطل التدبير في الولد كالموسى في عبد
 ومات أحد هاهنا السيد ولو باع أحد هاهنا لم يطل التدبير في الآخر ولو كان الثلثة لا يبي إلا بأحدهما أقوم
 بينهما ولو قال لمتعت أنت حرة بعد موتى بعشرين مثلاً فمتعت بعد مضي تلك المدة من موته ولو لو لم تفت قبل
 موت السيد لم يشعها الولد ولا يؤثر تدبير الأب في الولد وما ذكرنا في ولد المدير وهو فدا إذا حدث بعد التدبير
 والفصل قبل موت السيد فاما إذا كانت حاملا عند موته فيعتق معها الحمل فإن لم يحفظها الثلث حاملا اعتق منها
 قدر الثلث وكذا الملقى عتقها بصفة ولو كانت عند وجودها حاملا ولو كانت المدير حاملا وقت التدبير فلا يولد
 مدر و يعتق معها الأعلى سبيل السراية ولكن اللفظ بتناوله وانما يصر فوجوده يوم التدبير إذا ثبت بهما
 دون ستة أشهر فان ثبت به لا كثر من أربع سنين من وقت التدبير فحدث وإن أنشأ بين المديرين فان كان
 طراز زوج يستغفر شهادته والأخو فوجدت التدبير ولو دبر الرجل وحده جاز ولا يتعدى إلى الأم فإذا مات
 السيد فعتق دون الأول ولو باع الأصغر فيما وحصل الرجوع فسد أم لا كالموسى في المدير ناسيا ولو قال السيد
 أو أوارته ولده قبل التدبير فعتق وقالت بعده صدق يمينه وتسمع دعواها ولدها حصة حتى لو كانت قنة
 وأدعت التدبير لم يسمع ولو قالت ولده بعد موت المدير فعتق وقال الوارث بل قبل التدبير فعتق صدق يمينه
 ولو كان في يده مال فعال كسبته بعد موت السيد وقال الوارث بل قبله صدق المدير يمينه ولو أقام كل بنت
 رجحت يمينه ولو أقام الوارث بنته أنه كان في يد المدير في حياة السيد فقال كان ما في يدي لفلان فلكته بعد
 موت السيد صدق المدير أيضا ولو تنازع السيد والمستولمة في ولدها وأدته قبل الاستيلاء وبعدها والوارث
 والمستولمة فعلى ما ذكرنا في الدرة ولو قالت المكتبة ولده بعد الكتابة وقال السيد قبلها حلف السيد ولو
 اختلف السيد والمكاتب في المال حلف المكاتب ولو دبر أمه وأتت بولد فادعاه أحد هاهنا فواستوعب
 صف فعتقها ومهرها ووصف قبة الولد ثم يكره الجناية على المدير كحلى القن فان قتل فللسيد القصاص أو
 الفجة ولا يلزمه أن يشتري ما يباع أو يدبره وإن جنى على طرفه فللسيد الاقتصاص والأرض وبقى التدبير
 بحاله وجناب كسبته القن أيضا فجنى على ما يوجب القصاص اقتص منه وفات التدبير أو بما يوجب
 المال أو تعدا العفو اليه فللسيد الفداء أو التسليم للبيع فان فداه في التدبير والفداء بالاقبال من القيمة
 وأرض الجناية فان بيع جميعه أرفع التدبير ولا يعود بالعود وان حصل الغرض ببيع البعض بقى التدبير في
 الباقي فان مات السيد قبل البيع والفداء عتق ويؤخذ الفداء من تركه السيد أن كان موسرا وإن كان
 معسرا فلا يعتق وبشخص الوارث بين الفداء والتسليم للبيع وإن كان في الثلث سعة ولو جنت مدبرة لها ولد
 وقلنا بسراية التدبير فوجهاً أحد هاهنا يباع معها حذراً من التفريق ولا يباي بيطلان التدبير فيه
 للأرض ورة والثاني نباع وحدها للضرورة وهو كاختلاف قيمين رهن الجارية دون الولد واحتياج إلى بيعها
 للدين والمدير يعتق من الثلث كان التدبير في الصحة والمرض وانما يعتق من الثلث بعد الدين فلو كان
 عليه دين يستغرق لم يعتق منه شيء وإن لم يكن دين ولا مال سواه عتق من الثلث وإن كان عليه دين يستغرق
 نصفه بيع نصفه في الدين وعتق من الباقي ثلثه والجلبة في أن يعتق كله وإن لم يكن له مال سواه أن يقول هذا
 العبد حرق مرض موتى بيوم وإن ستخافه قبل موتى بيوم فادامات بعد التعليق بأكثر من يوم عتق
 من رأس المال ولو اقتص على قوله أنت حرة قبل موتى بيوم أو شهر فادامات فان كان في أول اليوم أو الشهر
 كافى ولد الموهنة (قوله بعشرين مثلاً) إلى قوله لم يشعها الولد دعا على المعتد فكان دأب المصنف أن
 يقول وحل يشع الولد الأدنى حكم الصفقة فيها القولان (قوله ولو قال السيد أو أوارته الخ) إذا الأصل عدم
 التدبير (قوله صدق المدير يمينه) لأن البذل (قوله ولو دبر أمه) الظاهر دبر باللفظ التثنية أى الشرى كان
 (قوله وإن كان في الثلث سعة) فيه ما لا يخفى

مقدم على الموت وسبب السراية متأخرة قاله في الروض (قوله والمدير يعتق من الثلث) لأنه تبرع بالموت فيكون من الثلث كالوصية

قوله ولو كانت قيمته مائة

والغائب ما تبين لحضرت
مائة عتق نصفه حصول
مطلبه قوله ولو
مات عن ابنين (الخ) والا
لاختص بحقه قبل أن يوفى
على الآخر حقه قاله
لأركشي والصحيح ما
جوابه ما في الشيبان في
باب الوصية أنه يرا لأن
الإنسان لا يستحق على
نفسه شيئاً

كتاب الكتابة

بكر الكاف وقيل
وبفتحها كالنقطة وهي
لغة الضم والجمع وشرعاً عقد
عتق بلفظها بعض منجم
بنجمين كما تروى
كتابة لما فيه من ضم نجم
إلى نجم وقيل لأنه يوثق بها
غالباً وهي خارجة عن قواعد
المعاملات لأنها يسع ماله
بماله قوله ولو كان أميناً
قوى على الكسب لقوله
تعالى فكاتبوهم إن علمتم
فيهم خيراً وفسر الشافعي
اختير بالقوة والإمامة للثالث
ينضم ما يحصل فلا عتق
(قوله الثاني أن يكون
مؤجلاً) لأنه المأثور سلفاً
وخلفاً لأنه عاجز حالاً (قوله
الثالث منجماً) أي مؤقناً
(قوله من بعض رقيق يشترط
في كتابته التنجيم والتأجيل
على الأرجح) وقيل لم
يشترط أجل وتنجيم لأنه
قد يملك بيعه أحرماً

قبل الموت مريضاً المقتض من الثلث وإن كان مريضاً فإن رأس المال ولو دبر عداً ومات وباقي ماله غائب أو دين
على معسر فلا يمتنع كماله ولا تملك حتى يصل المال إلى الورثة ولو بقسط الكتاب فإن حضر الغائب بان أنه عتق
وأتماله ولو كانت قيمته مائة والغائب مائتين لحضرت مائة عتق نصفه وإن حضرته مائة وتلفت مائة لمستقر
العتق في ثلثه وتسبقت الورثة على المائة ولو كان له دين على آخر وليس له غيره فمأراه في مرض
الموت أو عن ثلثه فلا يبرأ عن الثلث قبل توفية الثلثين ولو مات عن ابنين ولم يترك إلا ديناً على أحدهما لم يبرأ
عن النصف إلا بتوفية النصف الآخر ولو أوصى بثلث ماله وببعض حاضر وبعض غائب وعين ودين ودفع إلى
الموصى له ثلث الحاضر وأول العين وما حصل بعده قسم كذلك ولو عتق عتق عبده بصفة فوجدت مرض
الموت فإن كان التعليق بصفة لا توجد إلا في المرض بان قال إن دخلت الدار في مرض يموت فأتت حواشي
عتقه من الثلث وإن احتمل وقوعه في الصحة والمرض عتق من رأس المال وهذا إذا وجدت بلا اختياره
فإن وجدت باختياره اعتبر من الثلث كما لو قال إن دخلت الدار فأتت حواشي عتق في مرضه اعتبر من الثلث
ولو قال إن مرضت مرضاً نحو فأتت حواشي مرض من ماضيات منه عتق من الثلث

كتاب الكتابة

وهي مستحبة إذا طلبها العبد وكان أميناً فوياً على الكسب فإن لم يكن أميناً وقوى فلا يستحب ولا يكره
بمال ولو طلبها السيد لم يعتبر العبد عليها ولهذا كان الأول الصيغة وهي إن يقول كاتبك على كذا منجماً إذا
أدبته فأتت حواشي يقول العبد قبلت ولو لم يعلق الحرية بالاداء وتوابعه بقوله كاتبك على كذا أصبحت الكتابة
ولو لم يعلق ولا توابعه بطلت ولم يحصل العتق ولو قال أنت حر على ألف فقبل عتق في الحال وثبت الألف في ذمته
ولو قال إن أعطيت ألفاً أو أدبت إلى ألفاً فأتت حواشي بطلت إعطاءه إلا من مال نفسه فإن أعطاه من مال غيره
بلاذنه فلا يعتق ولو قال بعتك نفسك بكذا فقال اشتريت أو قال العبد بعني نفسي بكذا فقال بعتك صح
وثبت المال في ذمته وعتق في الحال ولو أقر السيد بما عهده نفسه فأنكر عتق باقرار السيد وحلف أنه لم يشتر
فلا يضمن عليه ولو قال بعتك نفسك بهذه العين أو أخرجها وأخرج رقيق عتق وعليه قيمته كما لو قال أعتقتك على
خبراً وأخرج رقيقاً وبعتك نفسك أو ملكتك فقبل عتق وأبعد إن احتاق العبد على مال ويبيع من نفسه
يشار كان الكتابة في أن كلام منضم احتاقاً ببعض وبغيره في الشروط والأحكام وهو ما عقدان
برأسهما الركن الثاني العوض وله شروط الأول أن يكون ديناً يلتزمه في الذمة ثم يحصل فيؤديه أما الأعيان
فلا يملكها فكيف يورده العقد عليها الثاني أن يكون مؤجلاً حتى ولو ملك شخصاً من عبداً بغيره وكاتب
الشخص بدين حال فدت ولو كانت على مقدار من الخبز وما على معلقة لم يصح لأنه لا يملكه إلا بالخذو كذا
لو أوصى له بشئ قبل الكتابة لأنه لا يملك إلا بالقبول ولو أوصى شيئاً من الخبز المصروع من زاد الثمن على قبعة
المبيع الثالث أن يكون منجماً بنجمين أو أكثر ومن بعض رقيق يشترط في كتابته التنجيم والتأجيل
على الأرجح ويجوز أن يكتب على مال كثير إلى نجمين قصيرين وإلى نجمين طويل وقصير وإن شرط اداء
الأكثر في الأصغر كالمسلم من المعسر في مال كثير ويجوز أن يكون العوض منفعه كبناء دار أو خياطة ثوب
وخدمة شهر كالجوز جعلها غنماً ولا يجوز أن يكتب بناء واحد وخياطة واحدة وخدمة شهر أو شهرين أو سنة
(قوله عتق نصفه) قال في الكسب لم يحصل مثله للورثة (قوله ولو مات عن ابنين (الخ) ولا يختص بحقه قبل
أن يوفى حق الآخر والمعتد أنه يبرأ لأن الإنسان لا يستحق على نفسه شيئاً

كتاب الكتابة

(قوله الثاني أن يكون مؤجلاً) لأنه عاجز حالاً (قوله من الخمر المعسر صح) لأن الحرية مظنة الفدرة
(قوله أن يكون منجماً) أي مؤقناً (قوله ولو شرط خدمته شهر) أي قوله فدت قال الإمام الرافعي لأن

يؤدي به حال قال ابن حجر وروى المنع تبعاً لما جرى عليه الأولون لأنها خارجة عن القياس فيقتصر فيها على ما ورد في قوله ولو شرط خدمة شهر إلى قوله فسدت لأن منفعة الشهر الثاني متعينة والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل في الأولى قاله الرازي ولا تقطاع ابتداء المدة الثانية عن آخر الأولى في الثانية (قوله ولو كاتبه على دينار) إلى قوله فسدت لعدم اتصال الخدمة بالعقد (قوله ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار في أثنائه جاز) لأن المنفعة مستحقة في الحال والمدة التقديرها والتوفيق فيها والدينار بما يتحقق المطالبة بعد المدة التي عينها الاستحقاق وإذا اختلف الاستحقاق حصل تعدد التنجيم ولا يضر حلول المنفعة لغيره عليها حالاً (قوله وقال ابن الصباغ كني الاطلاق) ويرتفع فيها العرف كاص بيانه في الاجارة وهذا ما رجحه في الروض وبه صرح الاستنوي (٥١٩) (قوله وفي الباقي وجهان) أحدهما بطل فيه قطعاً لأنها لا تصح في بعض

العبد والثاني هو كني باع عيدين فقلت أحدهما قبل القبض ففي الباقي طر يقان أحدهما لا يتصل والثاني قولان قال الاستنوي والصحيح على ما قاله الزاوي في الركن الثالث في نظير المستأجرة يصح فقال لو كاتبه في مرض موته أصعبت كتابته من الثلث فإن خرج بعضه قال باقي من م فرق بينه وبين كتابة أحد الشر كين نصيبه من ذلك ابتداء كتابة وهما وردت الكتابة على الجميع ثم دعت الحاجة إلى إبطالها في البعض قال لكن نص في الأم على ما وافق البطلان فقال إذا اهتفت الكتابة في البعض اهتفت في الكل

ويقدر كل عشرة أيام نجماً وكل شهر نجماً لان الجميع نجم واحد كالجوهر شرط خدمة شهر نجماً وخدمة ثلاثة أشهر نجماً أو خدمة ربع نجماً وخدمة رمضان نجماً فسدت وحيث يجوز في شرط أن تتصل الخدمة وغيرهما من المنافع المتعلقة بالأعيان فلو كاتبه في رمضان على خدمة شق الفسدت ولو كاتبه على دينار يؤديه آخر هذا الشهر وعلى خدمة الشهر الذي بعده فسدت ولو كانت المنافع ملازمة في القيمة كخياطة ثوب معين وبناء جدار موصوف ودار موصوفة فيجوز فيه التأجيل ولو كاتبه على بناء دارين وجعل لكل منهما وقتاً معيناً فسد ولو قال كاتبك على خدمة شهر من الآن وعلى بناء دار بعده يوم أو شهر جاز وكذا لو قال على دينار عند اهتضائه أو بعد انقضائه ولا بأس بكون المنفعة حاله بخلاف ما لو كاتب على دينار من أحدهما حال والآخر مؤجل ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار في أثنائه جاز وكذا لو قال على خدمة شهر وخياطة ثوب موصوف بعد انقضائه قال الغوي ويشترط بيان العمل في الخدمة وقال ابن الصباغ كني الاطلاق لكن لو قال على منفعة شهر فسدت لا بخلاف المنافع ولو كاتبه على خدمة شهر ودينار فخرض في الشهر وفاتت الخدمة انفسخت في قدرها وفي الدين وجهان وقالوا اعتقلت على أن نخدمني أو على أن نخدمني أبدأ فقبل عتق ورجع السيد بقيمته ولو قال على أن نخدمني شهر من الآن فقبل عتق وعليه الوفاء فإن تعذر مرض أو غيره فبرجع السيد بالقيمة وقال كاتبك على أن نخدمني أبدأ لم يعتق ولو قال على أن نخدمني شهرًا فقبل وخدمه يعتق ويرجع السيد بقيمته قال العبد بائناً لثلاث كتابته فسدت وان خدمه أقل من شهر لم يعتق الشرط الرابع بيان قدر العوض وصفته وأجله وما يؤدي عند حلول كل نجم ولو كاتبه على كني الاطلاق كان هناك تقدم مفرد أو غالب والافتقار للبيان ولو كاتب على عرض فيصنف بالصفات والمسروطة في السلم ولا يشترط تساوي الأجل في الاقدار المؤداة في آخرها ولو كاتب على مائة على أن يؤدي نصفها أو ثلثها عند انقضاء خمس سنين والباقي عند تمام العشرة أو على أن يؤدي عند تمام كل سنة عشرة جاز ولو كاتب على مائة على أن يؤدي بعضها عند انقضاء نصف المدة والباقي عند تمامها لم يجز وكذا لو قال على أن تؤديها إلى عشر سنين أو في عشر سنين أو في يوم كذا ولو قال في وسط السنة فمقبول عليها ويجعل على نصفها وجهان ولو قال كاتبك

منفعة الشهر الثاني متعينة والمنافع المتعلقة بالأعيان لا تؤجل في الأولى (قوله ولو كاتبه على دينار) إلى قوله فسدت إذا خدتمه لم تتصل بالعقد (قوله وقال ابن الصباغ كني الاطلاق) وهو المتعدد وحيث ينبع فيها العرف (قوله وفي الباقي وجهان) المتخصص البطلان (قوله ولو قال كاتبك على أن نخدمني أبدأ لم يعتق) أي وإن قبل إذا الخدمة تستغرق مدة عمره فيؤدي إلى عدم عتقه (قوله عند تمامها لم يجز) للجهالة بالتوزيع (قوله وكذا لو قال يؤديها إلى عشر سنين إلخ) لما سر اتفاقها كتابة إلى أجل واحد (قوله وجهان)

أبدأ فقبل عتق ورجع السيد بقيمته لأنه لم يفتق بها (قوله ولو قال كاتبك على أن نخدمني أبدأ لم يعتق) أي وإن قبل لاستغرق الخدمة مدة عمره فيؤدي إلى عدم عتقه (قوله وما يؤدي عند حلول كل نجم) والمراد بالنجم هنا الوقت المضروب ويطلق على المال المؤدى فيه وسمى الوقت نجماً لان العرب لا تعرف الحساب بل كانت بنى أمو رهاع على طلوع النجم فيقول أحدهم أداطع النجم الفلاني أو أدى حقه (قوله ولو كاتبه على مائة على أن يؤدي بعضها عند انقضاء نصف المدة والباقي عند تمامها لم يجز) للجهالة بالتوزيع (قوله وكذا لو قال يؤديها إلى عشر سنين أو في عشر سنين) لما سر اتفاقها كتابة إلى أجل واحد (قوله ولو قال في وسط السنة فمقبول أم يجعل على نصف وجهان) كنظيره في السلم وقضية البطلان وعليه اختصر الشيخ عبد الله الحجازي كلام الروضة

(قوله ولو شرط في الكتابة أن يشتري أحدهما من الآخر شيئاً فسدت) أي الكتابة لأنه شرط عقلي فحقد (قوله ولو كان فيه شيء بغير عوض واحد الخ) قال في الروضة وأصلها فيه شرط أن أحدهما على الثقلين فحين جمع بين عقدين غلطي الحكم ففي قول ربحان وفي قول بطلان والثاني وهو المنع بطل البيع بتقديم أحد شقيه على مبيع العبد من أهل مبيعة السيد وفي الكتابة قولاً يقتضي الصلقة لأنه جمع في الصلقة الواحدة بين ما يجوز وما لا يجوز لقان صحناها وهو الأظهر فتصح بجميع العوض في قول وبالقط على الأظهر فيوزع ما ساء على قيمة العبد وقيمة الثوب فأخص العبد (٥٢٠) لزيمه في التجميعين فإذا ادعته في قول قلنا فسدت لم يفتق حتى يؤدي جميع المال للمعققي الصلقة ثم

على مائة تؤديها إلى ثلاثة أشهر فسل كل شهر عندها ثلثها ما جاز لو كاتبه على دينار إلى شهر ودينار إلى شهرين إلى سنة إذا أدى الأول عتق ويؤدي الثاني من بعد العتق صحت لأنه لو كاتبه مطلقاً وأدى بعض المال ثم اعتقه على أن يؤدي الباقي بعد العتق جاز فكذلك إذا شرطه في الابتداء وفي اشتراط بيان موضع التسليم التفصيل الذي في المسألة فيه ولو كاتب على مال التبرع فسدت فإن أدن مال له في الإعطاء وأعطاه عتق بحكم التعليق وإن أعطاه بغيره لم يفتق بخلاف ما لو قال أن أدت هذا إلى فانت سوف أنه إذا أدته عتق وبسبب الرد والرجوع إلى القيمة في صورتين ولو شرط في الكتابة أن يشتري أحدهما من الآخر شيئاً فسدت ولو كاتبه وباعه شيئاً بغير عوض واحد بان قال كاتبك وبنتك الثوب بمائة إلى شهرين تؤدي نصفها أو ثلثها فسدت فإن حو قال قبلت الكتابة والبيع والكتابة وقبته ما جاعا مبيع والبيع وظلت الكتابة ووزع المسمى على قيمة العبد والثوب فأخص العبد بزيمه في التجميعين فإذا أدته عتق ولو كاتب ثلاثة أصد صلقة فقال كاتبك على ألف إلى بيمين فإذا أدت بم أحوار صحت ووزع المسمى على قيمته فإذا كانت قيمة أحدهم مائة وقيمة الثاني مائتين وقيمة الثالث ثلثمائة فعلى الأول سدس المسمى وعلى الثاني ثلثه وعلى الثالث نصفه والأعتبار بقيمة يوم الكتابة ويؤدي كل عبد حصته في التجميعين فإذا ادعاه عتق ولا يوقف على ادعاء الغير فإن مات بعضهم أو عجز أو عتق للمؤدى * الركن الثالث السيد وشرطه أن يكون مختاراً مكلفاً أهلاً للترع فلا يصح كتابة المكره والجنون ولا عتقهما على مال ولو بذن الولي ولا كتابة وإلها ولا عتقه عبد مملوك ولا باعاف القيمة ولو أدى إلى الولي الملتزم لم يفتق ولا يصح كتابة المحجور عليه الصلقة ولا يفتق بسلام الملتزم إلى ولو بعد ارتفاع الحجر ولو كاتب المرض في مرض موته اعتبرت قيمته من الثلث وإن كاتب على أكثر من مائة كان ملك وقت الموت مثلي قيمته صحت الكتابة وإن لم يملك شيئاً سواء أدى الملتزم في حياة السيد فإن كاتبه مثلي قيمته عتق كله وإن كاتبه على مثليه عتق ثلثاه وإن كاتبه على مثلي قيمته وأدى نصف النجوم صحت في نصفه وإن لم يؤدي شيئاً من مائة السيد ولم يجر الورثة إلا زيادة ذلك مكاتب وإن أدى حصته عتق وإن أجازت الورثة صحت الكتابة في الكل وإن أجازوا في بعض الثلثين صحت الإجازة في المجاز والباقي من ولو كاتب في الصحة وأبرأه المرض عن النجوم أو أعتقه وخرج من الثلث عتق كله وإن لم يملك سواء فإن اختار الحجر عتق ثلثه وإن اختار الكتابة فإن كانت النجوم مثلي القيمة عتق ثلثه وبقيت الكتابة في الثلثين وإن كان بينهما تفاوت اعتد بخرج الأقل من الثلث ولو أبرأ من الثلث عتق كله وإن كاتبه أو أبرأه لم يفتق من الثلث أم لا كالأعتق السيد أو أبرأه لأنه يحتاج إلى إشاء اعتاق وإبراء المعقود منهما البطلان (قوله أحدهما من الآخر شيئاً فسدت) أي الكتابة لأنه شرط عهد في عقد (قوله صح البيع وبطلت الكتابة) هذا سهو بل الأمر بالعكس كافي الروضة والكبير ويؤيد ما قلنا آخر كلامه وأما بطل البيع فتقدم أحد شقيه على مبيع العبد من أهل مبيعة السيد (قوله أعتق بخرج الأقل من الثلث)

المال للمعققي الصلقة ثم يترجأ بجان قال السيد لاني ويشتمل أن يخرج قولاً أنه إذا أدى ما يخص قيمته عتق ثم يترجأ بجان (قوله ولا يتوقف على أداء التبرع الخ) لأن الكتابة الصحيحة يطلب فيها حكم العاوضة ولهذا إذا تبرع السيد المكاتب عتق وإذا مات لم تبطل الكتابة بخلاف التعليقات (قوله أهل للترع) لأن الكتابة تبرع إذا المكاتب وكسبه للسيد فقتل أحدهما نزول عن أحدهما لا عوض (قوله وإن كاتبه على مثليه عتق ثلثاه) لأنه إذا أخذ مائة وقيمتها مائة فله التبرع في ثلثهما وهو ثلثا المائة وبخلاف ما لو باع نسيئة في مرض موته شمن المثل وأخذ حيث يصح البيع في الجميع لأنه لو لم يقبض لم يحصل له الثمن وهنا لو لم يكتب حصلت له كايه (قوله أعتق بخرج الأقل من الثلث) لأن ملك

بعد

السيد إنما يستقر على الأقل. هـاوي أنه أن يقال أن كانت النجوم أقل عتق ثلثه وسقط ثلثها حتى للورثة ثلث النجوم وإن أدى والأقل الثلثة الرقبة وإن كانت القيمة أقل كأن كانت مائة والنجوم مائتين حصل الدور لا احتياج أن يعق شيئاً منه محسوب بل الثلث ويسقط منه من النجوم غير محسوب منه فيقال عتق منه شيء وسقط من النجوم شيئاً من يبي للورثة منها مائتان الأشدين ضعف ما عتق في عبد الحجر مائتان تعد لأن أربعة أشياء فالثمن خسون وهو نصف العبد وأنه يسقط نصفاً ما عتق من النجوم عتق صفة وإن لم يؤدي شيئاً لم يحكم بعتق شيء أي زاد على الثلث ثم كذا أدى شيء حكم بعتق ما أدى حتى يؤدي نصف الكتابة

ويستوفى وصيته أي ويحيى

(قوله ولا يرجع

السيد بالقيمة ولا يزمر

الناحور) لأنه تعليق محض

فتعقده حصل بمجرد الصفة

اذ قبول غير المكتف بأجل

فالعقد معه ليس بقوله

ولا تصح كتابة المهر

والمستأجر) لأن الأول

مرصد للبيع والكتابة

تنتفع منه والثاني مستحق

للمنفعة الغير فلا يتفرغ

للا كسب بنفسه (قوله

وتصح صكناة المديبر

والمستوفى لهما خلق عقده

بصفة) لأن مقصودها

العقود أيضا فيقول الأولان

بموت السيد ان مات قبل

الاداء أو قبل الاداء أو ثالث

بوجود الصفة ان وجدت

قبل الاداء والافيه (قوله

ولو قبل الكتابة أجنبي) الى

قوله لم يصح لمخالفتهما موضوع

الباب (قوله ولو كاتب بعض

عبده وبقائه ملك له فسدت

أي كتابته كما يتبعض

عقده وبقائه حيث لا

يستقل بالتردد لا ككتاب

النجوم ولأنه لا يمكن صرف

سهم المكتاتين اليه (قوله

عقده وسرى الى الباقي)

لوجود الصفة (قوله ولا

يرجع بقسط ماسرى) لأنه

لم يفتق بحكم الكتابة قال

في الاسي ومحل فساد هافيا

ذكر اذا كاتبه في الصفة

فاذا كاتبه في مرض موته

بموت السيد أو قرفى المرض أنه قبض النجوم في الصبح قبيل واعتبر من رأس المال ولو كاتب في الصفة
وقبض النجوم في المرض أو واوله بموته تصح وعقده والكتابة من رأس المال كإلحاق في الصبح قبض
الحق في المرض ولا يشترط إسلام السيد بل تصح كتابة الكسفر كاعتاقه ولا تصح كتابة المرد ولو يفتق العبد
بالاداء ولو كاتب ثم ارتد لم يطل الكتابة ولا يصح دفع النجوم اليه بل الى الخلفاء ثم كان دفع لم يفتق وتصح
كتابة التخي كتابا كان أو مجوسيا ككتابة للمستأمن وهذا اذا جرت على شرط شرطنا قال كاتب على
خر أو غير ثم أسلم أو رفعه اليه فان كان ذلك بعد قبض ماسرى فالعقد حاصل ولا يفتق على العبد
وان كان قبله حكم فساد هاد أو حصل العتق بعد ذلك وتصح كتابة الخرفي لأنه مالك ولو ظهر سيده بعد ذلك
ارتفعت ولو ظهر شبيهه عتق وصار السيد عبد الله وكذا لو ظهر حو أو ولد خلا دار الإسلام وقهر أحدهما
الأول ملكه ولو خرج المكتاب اليها هار باسلة ارتفعت الكتابة وعقده وان خرج غير مسل فان خرج
بأذنه وبأمانته التجارية مثلاً سارت الكتابة وان خرج هار باطلت وعقده ولو دخل مع المكتاب بأمان
أو كاتبه بعد ما خلا وأراد العود لم يوافق المكتاب بغير كالا سافر المسلم بمكاتبه وبكل من قبض
النجوم * الركن الرابع المكتاب بشرطه أن يكون مختاراً مكفلاً لا تصح كتابة المكره والصبي والمجنون
ولو كاتب البالغ لنفسه ولا واداه العفار لم تصح لهم وتصح له ولو كاتب عبده الصغيراً والمجنون وقال في كتابته
اذا أثبت كذا فاقط حو فادى عتق ولا يرجع السيد بالقيمة ولا يزمر للمأخوذ ولا تصح كتابة المهر
والمستأجر وتصح كتابة المديبر والمستوفى لهما خلق عقده بصفة ولو قبل الكتابة أجنبي على أن يؤدي عن العبد
كذا في نجسين لم يصح ولو أدى عتق ناصفة ويرجع الاجنبي بمأدوى السيد عليه بالقيمة ولو كاتب بعض
عبده فان كان باقية صحت ولو كاتب جميعه والحالة هذه صلت في الحرية وصحت في الباقي القسط وكذا
لو كان يعتقد الرقي في جميعه فبان في بعضه ولو كاتب بعض عبده وبقائه ملك له فسدت ولو أدى المال فسد
ان يفسخها السيد عتق وسرى الى الباقي ويرجع العبد بمأدوى السيد بقسط القدر المكتاب من
القيمة ولا يرجع بقسط ماسرى ولو كاتب بعض عبده وبقائه لم يفسد كسبه والآخر بعضه بحسب الملك حتى
أودنه ولم يكاتب اطرافه فان لم يفعل ودفع العبد اليه بعض كسبه والآخر بعضه بحسب الملك حتى
أدى المأذون عتق ويقوم نصيب الشريك على المكتاب بشرط اليسار ويرجع العبد عليه ما لم يفرغ
وهو على العبد بقسط القدر المكتاب من قيمته وان دفع جميع كسبه الى المكتاب حتى ثم قدر النجوم
لم يفتق كقوله ان أعطيتني عبداً فأت حراً فاعطاه عبداً معصواً بالغير المكتاب أن يأخذ نصيبه مما أخذ
قال في بعض الحواشي لأن ملك السيد انما يستقر على الأقل منهما وانه ان يقال ان كانت النجوم أقل عتق
ثله وسقط لثله اربى للورثة ثلثا النجوم ان أدى والا فثلثا الرقبة وان كانت القيمة أقل كأن كانت مائة
والنجوم مائتين حصل الدور لا يحتاج ان يفتق شيئاً من مائة من الثلث وسقط مثله من النجوم غير
محسوب منه فيقال عتق مائتين وسقط من النجوم شيئاً يبين مائتان الاشيتين ضعف ما عتق فيه الجبر
مائتان تعدلان أربعة أشياء فالثي خسون وهو نصف العبد وانه يسقط نصف النجوم قال الاستاذ فان عمل
ما عليه من النجوم عتق نصفه وان لم يؤد شيئاً لم يحكم بعتق شيء أي زاد على الثلث ثم كلما أدى شيئاً حكم بعتق
نصف ما أدى حتى يؤدي نصف الكتابة ويستوفى وصيته أي يحيى (قوله الركن الرابع) المكتاب
(قوله ولا يرجع بالقيمة) لأن عقده حصل بمجرد الصفة لان قبول نحو الصبي والترم المال المائل والعقد معه
ليس بعدد ولا يابزم السيد رداً أخذ لانه كسب عبده (قوله في نجسين لم يصح) لمخالفتهما موضوع الباب
(قوله ملكه فسدت) أي الكتابة كما لا يتبعض عتق عبده ولانه لا يستقل بالتردد لا ككتاب ماعله من
النجوم (قوله يسقط ماسرى) لأنه لم يفتق بحكم الكتابة كذا في الروضة

المكاتب ثم ان أدى العبد تمام النجوم من حسنة من الكسب هتق ولا فلا ولا فذل الشريك كتابه
فصيه فله الرجوع عن الاذن فان رجس ولم يمس الشريك حتى كاتبه لم تصح ولو كاتبه الشريك معاً
أو وكلا من يكتبه أو أحدهما الآخر فكتابه محتم ان اخلفت النجوم جنباً أو اجزاء عدد أو جعله خاصة
كل من النجوم بحسب اشترا كهما في البدء أو طلقاً فهما يقسان كذلك وان اختلفت النجوم في الجفص
أو الاجل أو الصدأ أو شرطاً فتأوى النجوم مع التساوي في الملك أو بالعكس لم يصح ولا يشترط استواء
الشريكين في الملك ولو كاتبه معاً فبحر ما أحدهما فسخ الكتابة وأراد الآخر انظار لم يجر اذن الشريك
أو منع كاتبه الكتابة وقيل يجوز ولو كاتبه عبد أو مملوك عن ابنين وعرفاً فله أحدهما أو نظراً الآخر لم يجر
تكملة في الكتابة التي لا تصح بالطلقة أو فاسدة أو بالطلقة فهي التي اخشل بعض أو كاتبه بأن كان
السيد مبيعاً أو مجنوناً أو مكرهاً أو العبد كذلك أو كاتب على الصبي أو المجنون عبداً أو لم يجر كعوض
أو ذكراً أو مالاً له ولا يصح كالمسخرات واختلفت الصيغة بأن فقد الإيجاب أو القبول أو لم يتوافقا
وإذا فاسدة فهي التي اخشلت معناه الشرط فاسدة لفوات شرط في عوض بأن ذكراً أو خنزيراً أو
مجهولاً أو لم يقر به أو لم يبعه أو كان النعم أو الاجل مجهولاً أو كاتبه بعض العبد حيث لا يجوز وضبطها الإمام
فقال إذا صدرت الكتابة بإيجاب أو قبول لا يمين تصح عبارته وظهر اشتغالها على المالة لكنها لم تجتمع شرائط
الصحة فهي الفاسدة فالكتابة الباطلة لا غاية إلا إذا صرح بالتعليق وهو يمين بغير تعلية فثبت مقتضى
التعليق والفاسدة تشارك الصحيفة في بعض الاحكام الآتية على الاثر قال الأصحاب تعليق العتق بالصفة
أقسام أحدها ان لا يخلو عن العوض كقوله ان دخلت الدار أو كنت فلاناً وإذا طاعت الشمس أو ان أدت
الى كذا فأت حرو هذا القسم لازم من الجانبين وليس للسيد ولا للعبد ولا لهما رفعه وفسخه بقول وبطل
بجوت السيد وإذا وجدت الصفة في حياة السيد عتق وكسبه قبل وجود الصفة للسيد ولو أبرأه في التعليق
بالاداعى المال لم يعتق ولا تراجع بين السيد وبينه الثاني التعليق في عتديه معنى ما عتق ويغلب فيه
معنى المعاوضة وهو الكتابة الصحيحة الثالث التعليق في عقد فيه معنى المعاوضة وتغلب فيه معنى التعليق
وهو الكتابة الفاسدة وهي كالمصححة في أحكام أحدها انها إذا أدى المسمى عتق بموجب التعليق ولا يعتق
بإبراء السيد ولا بإدائه القيرتير أو بالأعتياض عنه الثاني ان يستقل بالكسب فيردو يتصرف وتؤدي
المسمى ويعتق وإذا أدى فما فضل فهو له الثالث انه يسقط فتنقه عن السيد كفي الصحيفة الرابع قال
الإمام والغزالي والمحاملي والصيرى والبيضاوي وغيرهم انه لا مالة مع السيد وقال البغوي لا قال أصحاب
الكبير الروضة والعجاب ولعل هذا أقوى وتحالف الصحيفة في أحكام الاول انه لا يجوز له الماسة بغير
اذن السيد الثاني انه إذا أدى المسمى وعتق ربع بما أدى والسيد عليه فبجته يوم العتق فان تلقى بدالس
ربع مثله أو قيمته فان كان الواجب من جنس القيمة كان غالب نقد البلد فمما كان فضل لأحدهما
شيء رجس به الثالث للسيد فسخها وأعطاه نفسه أو مالاً كما لا يبطلها إلحاً من غير طلب السيد
وإذا فسخها أو حكم إلحاً كما لا يبطلها أدى المسمى لم يعتق ويشهد السيد على الفسخ فان أدى وقال أدته
قبل فسخه وقال السيد له بعد صدق يمينه وعلى السيد التفقة الرابع إذا ماله السيد أو وهبه مسج وكن
(قوله وقيل يجوز) لانه تنفرد الدوام لا يتغير في الانتداء والمعتد الاول (قوله ولا يعتق بالبراءة)
الى قوله ولا لا اعتياض عنه لان الصفة لا تحصل بها بالنصوص انه يصح الاعتياض في الصحة (قوله)
ولعل هذا أقوى) ويريد بعض النسخ وقطعوا بعد ذلك بأن راق أنه يعادله وأنه يجتمع على المكاتب
نجوم الكتابة وديون المالة للسيد فلا قولة له لعدم العامة الا أي حسنته يكاد يكون منافضة اه ما
بعض النسخ وهو كقول رأيت مثل ما قال في بعض النسخ في الروضة والمعتد ما قاله الإمام والغزالي

لان المعاوضة تقتضى إعطاء
مصلحة لا يقتضى به القبول
السيد (قوله ولا يعتق بالبراءة)
السيد ولا بد القيرتير
ولا لا اعتياض عنه) أى
العوض لان الصفة لا تحصل
بها فلا يعتق فيها إلا بداء
النجوم للسيد على ما
سيأتى بخلاف الصحيفة
بناء على صحة الاعتياض
عنها كما أفهمه كلام الروضة
وغيرها هنا وفي الشفعة
قال في المهمات وهو
الصواب فقد نص عليه في
الام (قوله ولعل هذا)
أقوى) قال شيخ الاسلام
في الاسنى وراجعت كلام
البغوي فرائسه أعاد ذكر
ذلك تقر بما على ضعيف
وهو انه لو أعطى من سهم
المكاتبين ولم يعلم فساد
كتابه ودفعه الى سيده ثم
علم به لم يسترد منه قال
قال قسوى قول الامام
والغزالي (قوله الثالث)
للسيد فسخها وأعطاه
نفسه أو مالاً (كم) يجوزها
من الجانبين كبيع قبل
لزومه (قوله ثم أدى المسمى)
لم يعتق) لانه وان غلب فيها
معنى التعليق فهو في ضمن
معاوضة فان ارتفعت ارتفعت
ماتضمنه من التعليق

فصل في يحصل عتق المكاتب بإداء النجوم تمامها لا بعضها لغير المكاتب عما بين عليه درهم (قوله) بالحوالغيت جوازها (أي بناء على محتها) لأعلى كاس في بها (قوله) لا تفسخ الكتابة بحسن السيد والعبد ولا تأخاها (لأنه) من أحد الطرفين كل من وأما يفسخ بالجنون العقود الحائرة من الطرفين كالشركة (قوله) فان سلم اليه (٥٢٣) لم يعتق (لأن قبضه فاسد واسترداده منه لأنه لم يخرج عن ملكه

لأنه لم يخرج عن ملكه (سوله) ولو جن المكاتب فادى في جنونه أو أخذه السيد منه عتق (لأن قبضه مستحق ولو أخذه بلا إقراض من المكاتب ورفضه مرفعه (قوله) فما الفاسدة فيقبل بحسن السيد وأخاها وبأجله (عليه) لا يجنون العبد وأخاها لأن الخطأ في الكتابة للعبد لا للسيد لغير أنها تبرع فيؤثر اختلال عقل السيد لا عقل العبد ولأن الكتابة الصحيحة أيضا جائز في حق العبد وجوازها لا يقتضي بطلانها بما ذكر فكذا في الفاسدة قال البندني وليس على أحدنا عقد جائز لا يزول بالجنون من جهة أحدهما يزول بموته الأهل (قوله) ولا يتجمل الرابة إلى نصيب الآخر) لأنه قد انقضى سبب الحرية لنصيب الآخر في التجمل ضرر بالسيد لفوات الولاة والمكاتب عنه (قوله) وحلف المكاتب ولا يسرى إلى نصيبه) لأنه يقول عتق النسيان معا بالقبض فلامعنى لزوم الرابة كذا قيل (قوله) بغير معنى

فصل في يحصل عتق المكاتب بإداء النجوم بغيره السادس إذا أعتقه السيد عتق لأم من جهة الكتابة حتى لا يتبعه الكسب والولد السابع أنما يتصل بموت السيد ولا يعتق بالإداء إلى الوارث إلا إذا قال إن أدت الخور شي كذا بعد موته فانت حرقادى اليهم الثامن لا يجب الإتيان في الفاسدة التاسع لو كانت أمة وتجزت فأرقها وفسخ الكتابة لم يجب الاستبراء العاشر لو عتق النجوم في الفاسدة لم يعتق إلا إحدى عشر تزم السيد فطرته الثاني عشر لا يصرف سهم المكاتب إليه

فصل في يحصل عتق المكاتب بإداء النجوم بتمامها بالبراءة عنها بالحوالغيت جوازها والاعتراض أن جوازها واقف سبق في الشفعة الكلام فيه ولا يعتق بإداء البعض وبالأبراء عن البعض بل يشترط على إداء الباقي وأبرائه ولو كاتب عبدا أو عبيد من شفعة فادى بعضهم حصة عتق وإن لم يؤد الآخرون ولو كاتب اثنان معا يسرى بينهما في الأداء ولا يعتق نصيب أحدهما بإداء نصيبه ولو كاتب عبدا وامتنعت ابنين فادى نصيب أحدهما لم يعتق نصيبه أدي باذن الآخر ودونه ولا تفسخ الكتابة بجنون السيد والعبد ولا بأخاها فان جن السيد فعلى المكاتب التسليم إلى وليه فان سلم إليه لم يعتق ولو حرق عليه السفة فكالمجنون المكاتب فادى في جنونه أو أخذه السيد منه عتق وهذا في الكتابة الصحيحة أما الفاسدة فيقبل بجنون السيد وأخاها وبأجله لا يجنون العبد وأخاها فادى عتق ونبت التراجع ولو كاتب معام عتق أحدهما نصيبه عتق وسرى ولا يتجمل الرابة فان أدي نصيب الآخر عتق عن الكتابة والولاة بينهما وان عجز وعاد إلى الرق استقر حينئذ ويكون الولاة كله للعتق ولو مات قبل الأداء والهز فقد مات بضمه أو بغيره فبقا وأبراء أحد الشر يكتفي عن نصيبه كاستغناؤه ولو قبض أحدهما نصيبه برضا الآخر لم يعتق نصيبه ولو قال العبد أعتبني كالحوم وأسكر أحلفا وأن صدقه أحدهما عتق نصيبه وحلف المكاتب ولا يسرى إلى نصيبه ولو قال لأحدهما دفعت اليك النجوم لتأخذ صبيك وتدفع نصيب الآخر له فقال دفعت إلى نصيبه ودفعت نصيب الآخر إليه بنفسك وأسكر الآخر القبض عتق نصيب المقر وصدق في أنه لم يقبض نصيب الآخر جئته وصدق الآخر في أنه لم يقبض نصيبه بغير بين وشهر بين أن يأخذ حصة من العبد وبين أن يأخذ نصف المأخوذ والباقي من العبد ولا تعيل شهادة المقر عليه ولو عجز عن مطالبة المنكرفة نجبره ولو قال لأحدهما دفعت اليك الكل لتدفع نصيب الآخر إليه فقال صدقت ودفعت وعتقت وأسكر الآخر عتق نصيب المقر وحلف المنكرو في نصيبه مكانا وحير بين أخذ حصة من العبد والمقر ومن أسهما أخذ عتق والقرار على المقر ولو كاتب وامتنعت اثنين فهما قائمان مقامه في إذا اعتقاه أو أبرأه واستوفياه عتق ولو أعتقه أحدهما أو نصيبه عتق نصيبه وكذا الوأبراء عن نصيبه ثم إن كان معصرا غيبت الكتابة في

فصل في يحصل عتق الخ (قوله) بالحوالغيت جوازها (أي بناء على محتها) وهو الأصح لأعلى كاس (قوله) وقد سبق في الشفعة الكلام فيه) قبيل الطرف الثاني فعليك براجعة لأخاها هناك (قوله) بجنون السيد) لأن من طرفة كل من طرف الراهن وإنما تفسخ بالجنون العقود الحائرة من الطرفين (قوله) لا يجنون العبد وأخاها) لأن الكتابة الصحيحة أيضا جائز في حق العبد وجوازها لا يقتضي بطلانها عمدا كمن كذا في الفاسدة (قوله) ولا يتجمل الرابة) لأن فيه ضرر بالسيد لفوات الولاة (قوله) ولا يسرى إلى نصيبه) لأنه يقول عتق النسيان معا بالقبض فلامعنى لزوم الرابة كذا قيل (قوله) بغير معنى

بالقبض فلامعنى لزوم الرابة (قوله) وصدق الآخر في أنه لم يقبض نصيبه بغير بين (لأن المكاتب لا بدعي عليه شيأ (قوله) والقرار على المقر) فإن أخذت من المكاتب خذ الرجوع على المقر لأنه وان صدقه في الدفع إلى الشر يك فكان مقصرا ابتزك الإشهاد عليه وإن أخاها من المقر فلا رجوع له على المكاتب لأعترافه أنه مظلوم والمظلوم لا يرجع إلى غير ظالمه (قوله) ولو أعتقه أحدهما) أي جعده أو نصيبه ولا مقلاب

كسبه لنفسه فهو له صرح به في الروضة (٥٢٤) قوله وولاه أي ما عنتي للمعتق فقط لأن المكاتب أصل من كسبه كسب
 قوله والكتب التي في
 يد المصدق لأن المكاتب
 أخذ حسنة (قوله صدق
 المصدق) لأن الأصل عدم
 الكسب قبلها قال الأذرى
 وعلمه إذا عترف المكاتب
 بأنه أغناخه من كسبه
 قبل تعجز المصدق قال وهو
 واضح وقد يغفل عنه (قوله
 صدق السيد عيني) للربينة
 الظاهرة ولو كان هذا القول
 قبل أداء النجوم نفذ العتق
 ولم يقبل قول السيد إذا لا
 ظاهر حيث أنه (قوله ولو قيل
 لرجل طلق امرأته الخ)
 هذا ما أطلقه السيد لا في
 وغيره المستثنى قال
 الإمام في الأولى صدق
 السيد عيني للربينة
 عندها كقبض النجوم
 عند إطلاق الحرية بخلاف
 ما إذا عقدت وفي الثانية لم
 يقبل من الزوج ما قاله
 بقرينة كان تخصا في لفظة
 أطلقها فقال ذلك ثم ذكر
 التأويل قبل هذا التفسير
 عنه في الروضة وقال أنه
 قويم لأبأس بالأخذ به لكن

نصيب الآخرفان عجزت وإن أدى عتق وولاه للاب كولا نصيب الأول وإن كان موسرا فلا سريه وبقى
 مكاتب كما كان قلن عتق بالاداء والأبراء والأصناف فولاها للكل للاب وإن عجز بق نصيبه فتواولاه النصف
 الأول بينهما ولو قبض أحد الاثنين نصيبه من النجوم فكما لو قبض أحد الشر مكيين ولو خلق ابنين وعبيدا
 فادعى أن أباهما كاتبه وكذا به حلفا على نفي العلم بأن نكلا وحلف البعد ثبتت الكتابة وإن حلف أحدهما
 ثبت الرقي في نصيبه وترد العين في نصيب الناكل ولا تثبت الكتابة ما قل من رجلين وإن صدق أحدهما وأقامت البينة
 فالعق على ما سبق الآن وإن صدقه أحدهما حلف المكاتب ونصيب المصدق وكاتب للضرورة ونصيب
 الآخر من نصف الكسب يصرفه إلى النجوم ونصفه للكاتب ولو اتفقا على الهبات يوم أو شهر أو أكثر
 جازوا لأجبار وتقبل شهادة المصدق على المكاتب ولو اعتق المصدق نصيبه عتق وسرى في الحال وولاه
 للعق وولاه النصف الأول للاب ولو أبرأه من نصيبه فلا سريه وكذا لو أدى نصيبه وولاه ما عنتي بالاداء
 للمصدق خاصة ولو عجز المصدق عادقنا والكسب الذي في يده للمصدق ولو اختلفا في شيء من كسبه فقال المصدق
 كسبه بعد الكتابة وقضا خذت صبيك منه فهو لي وقال المكاتب لي قبلها وكان للاب فور ثناء صدق المصدق
 عينيته وإذا وجد السيد بالنجوم المقبوضة أو بعضها عيبا تخبر بين الرزوا أسوأ العيب الفاحش والسير
 فإن كان في النجوم الأخير فإن رضيه فالعتق نافذ ورضاه بالعيب كالإبراء عن البعض ويكون العتق من
 وقت القبض دون الرضاوان ردتين إن العتق لم يحصل ولو تلف ما قبض ثم عرف العيب فإن رضيه فلهما العتق
 مستد إلى القبض وإن طلب الأرض تبين أن العتق لم يحصل فإذا أداه حصل حينئذ وإن عجز فليس أدراقه
 ولو خرج بعض النجوم مستحقا تبين أن العتق وإن ظهر معدومت المكاتب تبين أنه مات رقيقا ومات كره
 فليس بدون الورثة ولو قال السيد عند الأخذ ذهب ذات سراً وفقد عتقت ثم ظهر الاستحقاق فلا مؤاخذة
 به حلاله على ظاهر الحال وهو صحة الاداء وقال المكاتب أعتقتني بقولك أنت حر قال أردت أنك حر بما
 أدبت وبأن فساد صدق السيد عيني ولو قيل لرجل طلق امرأته فقال لم طلقته أم قال انما طلقته على ظن
 أن اللفظ الجارى من قبل طلاق وقد سألت المفتين فقالوا لا يقع به شيء وقال بل أردت إنشاء أو الإقرار به صدق
 عينيته ولو ظهر نقصان في الكسب أو الوزن لم يعتق بقى المقبوض في يد السيد أو تقبض ولو رضى بالساقص عتق
 حيث أنه كالأبراء عن الباقي

فصل يجب إتيان المكاتب بن يحط عنه شيئا من النجوم أو يبذل له شيئا من النجوم وأصله أفضل
 قال الكسبي لأن المكاتب لا يدعى عليه شيئا (قوله وإن كان موسرا فلا سريه) إذا عتق وقنع عن الميت
 وقد مر أنها متمتعة في حقه (قوله ونصيب المصدق مكاتب) مؤاخذه بقرائه فلا بأس بالتعريض للضرورة
 (قوله وتقبل شهادة المصدق على المكاتب) لاقتفاء التهمة (قوله والكسب الذي في يده للمصدق)
 إذا المكاتب أخذ حسنة (قوله صدق المصدق عيني) إذا الأصل عدم الكسب قبلها وهذا إذا أقر المكاتب
 بأنه أغناخه من كسبه قبل تعجز المصدق **فصل** يجب إتيان المكاتب الخ لخص القرآن بذلك

قال الوسيط في الأولى أنه يصدق عينيته سواء قاله جوابا عن سؤال حر يته أم ابتداء اتصل قبض النجوم أم لا قال
 الزكبي وهو ما قطع به العراقيون وغيرهم بالجمله وهذا هو المنقول فيها وكلام الإمام بحثه قال لا يفي ونصده بلاءه بنة عندى غلط لأن
 الأقرار جرى بالصريح فقبول قوله في دفعه محال وقد يؤيد بما قاله الأصحاب من أنه لو أقر ببيع ثم قال كل فاسدا وأقررت لظني الصحة لم يقبل
 لأن الاسم يحمل على الإطلاق يحمل الصحيح ويحاط به هناك لم يعبى منه دونه علاه ما قاله في شرح الررض **فصل** يجب إتيان
 المكاتب أي في الكتابة الصحيحة دون الفاسدة كما مر قوله تعالى وآتوهم من مال الله الذي آتاكم وهو الراتبان بأن يحط

ولو أمتق عبده مما ألوهي عوضاً أو باع من نفسه فلا إثم له ووقته قبل العتق و يمتنع في النجم الأخير
 ويوزن من أول الكتابة وجملة الأدهام وحصول العتق ولكن يعصى ويكون قضاءه واجب التقديم على العتق
 ولا يتقدر بل يكتفى أقل ما يتحمل والمستحب الرجوع والأفالسيم فإن تنازعوا فيه القاضي بالاجتهاد ونظر إلى
 قوة العبد كتابة ولا إثم بالخط لا يكون إلا نقص مال الكتابة ولو كان المبدول من جنس مال الكتابة
 كذلك الدرهم من الذهب لا يلزم المكاتب قبوله ولورضى به جاز لأن الكتابة من المعاضات فلا يسلك بها
 مسلك العبادات على أن الإمام قال إذا امتنعنا نقل الزكاة وانحصر المستحقون فله أن يتنازوا عن حقوقهم
 ولو كان المبدول من غير مال الكتابة لكن من جنسه لزمه القبول كالأقلام والمواعظ السيد بعد أخذ الجوم
 وقبل الإتيان لم يورثه القبول قال أوصاف غاراً يقول ما لى قال كان مال الكتابة ما قبل أخذ الواجب منه
 ولا يزوجها الغرماء وإن تلف فلا وجب كالمهر يقدم على الوصا يوان أوصى له بز يادة فلا يادة كلوصية وإذا
 لم يبق من النجوم إلا القدر الواجب لم يسقط ولم ينقص وليس له التجهيز به لكن يرفعه المكاتب إلى الحاكم
 ليرى رأيه ويفصل بينهما ولو عمل بالنجوم قبل الحل ولم يكن على السيد ضرر في القبول أجز عليه وإن كان
 بل لا يبق بحاله إلى وقت الحل للعلم الرطب واحتج إلى حفظ أومونة كالميوان أو كل في أيام فتنه
 وغارة يجبر وإن أنشأ العقد في وقت غارة أو فتنه ولو لاقى به في غير بلد المقد فإن كان في النقل مؤنة أو كان
 الطريق أو ألبس مخوفاً لم يجبر ولا في غير ذلك ولو لاقى به في المحل والسيد غائب يقبض عنه القاضي يعتق كما
 يقبض عن الحاضر الممتنع ولو لاقى به قبل الحل والسيد غائب يقبض عنه أيضاً إذا علم أنه لا ضرر على السيد
 في أخذته ولو لاقى المكاتب بالنجوم فقال السيد أهو أم أم مقصوب وأقام على ذلك يئس سمعت ولم يجبر على
 أخذه عين بالكتابة ولم يعين له فيه غرضه أو امتناع من الحرام وإن لم يقم بينه حلف المكاتب وأجبر
 على القبول والإبراء من ذلك المقد فإن امتنع مما أخذها حكم من النجوم فإن سلك حلف السيد
 ولا يجبر ولا تثبت بينة السيد حق المالك الذي عنه ولا يسقط بحلف المكاتب حقه وإذا أخذه السيد فإن عين
 له مال الكافر يسلمه إليه وإن لم يعين واقتصر على أنه حرام ومقصوب لا ينزع من يده ويقال له امسكه إلى
 أن ينشئ صاحبه ويمتنع من التصرف فيه فإن كتب نفسه وقال كان للكتاب قبل وفقد تصرفه فيه ولو لاقى
 بالنجم عند المحل وشرط أن يرثه من الباقي فله أحده ولا يبرأه الإبراء ولو لاقى به قبل الحل على أن يرثه من
 الباقي فأخذه وأبرأه بطل القبض والإبراء ولو عمل بشرط أن يعتقه ويرأه من الباقي ففعل عتق ورجع بعينه
 والمكاتب بالدفوع ولو قال أبرأتك عن كذا بشرط أن تجهل الباقي أو ادعيت كذا فقد أبرأتك عن
 الباقي ففعل وكذلك لا يصح القبض والإبراء ولا يحصل العتق وحلى السيد رد المأخوذ ولو أنشأ صاحبها
 يقبضه عماله عليه حكم صحه كالأذن للثري في قبض ما في يده عن جهة الشراء والرهن عن جهة الزهن
 ولو أخذ المحل وأبرأه من الباقي لا بشرط أو بغيره فأنه السيد مأمعه وأبرأه من الباقي وأعتقه جاز ولو أراد
 أن يصح فليرض المكاتب بالهجر والسيد بان يأخذ مأمعه ويعتقه محمداً ويقول إذا عتزت نفسك وأدريت
 كذا فانت حراً فإذا عتق ولو لم يحرم هو عتق عن أدائه وبعضه فليس قد فسخت الكتابة وأورعه
 إلى الحاكم كلفسخ ولا بشرط إقراره بالهجر ولا يئنه عليه لأنه لو امتنع من الإداع مع القدرة ثبت حق الفسخ
 وأذاعه إلى القاضي فلا بد من ثبوت الكتابة وحلول الجمع عده ومضى فسخت سلس السيد وأخذ غير الزكاة
 وليس هذا الفسخ على الفور بل لا تأخير ما شاء ولو استنظر المكاتب استعجب أظناره ولا يلزم أن يظنار بل
 (قوله ولم ينقص) ادبجوز السيد اعطاه من غيره وإن جعلنا الخط أصلاً (قوله وليس له التجهيز به) لأن له
 سلب مثله (قوله وإن أنشأ العقد في الخ) سابقه وذلك لأنه قد بزل عند الحل (قوله بطل القبض والإبراء)
 لفساد الشرط (قوله ورجع بقيمته الخ) لأنه أعتقه بعوض فأسد

عند ما لا أن القصد منه
 إلا غا على العتق (قوله)
 وأخطأ أفضل) لأنه الأصل
 والأخطاء بدل عنه لأن
 إلا غا فيه حقيقة وى
 الاعطاء موهومة لأنه
 قد ينق المالى في جهة
 أخرى (قوله ولا يتقدر)
 بل يكتفى أقل ما يتحمل لأنه
 لم يرد فيه تدمير وقوله
 تعالى من مال الله يتناول
 القليل والكثير ولا يختلف
 بحسب المال فسد وكثرة
 (قوله) وأدام يبق من
 النجوم إلا القدر الواجب
 لم يسقط ولم ينقص
 قالوا لا وإن جعلنا الخط
 أصلاً فليس أن يعطيه
 عن غيره (قوله وليس له
 تجهيز به) لأن له مثله عليه
 (قوله وإن أنشأ العقد في
 وقت غارة أو فتنه) لأن
 ذلك قد يزل عند الحل
 ولما قبضه من الضرر
 قال الماوردي والرواني
 فإن كان هذا خوف
 معهود لا يرجى زواله لزمه
 القبول وجه واحد (قوله)
 ولو لاقى به قبل الحل على
 أن يرثه من الباقي فأخذه
 وأبرأه بطل القبض والإبراء
 لفساد الشرط (قوله ولو
 عمل بشرط أن يعتقه) إلى
 قوله والمكاتب بالدفوع
 لأنه أعتقه بعوض فأسد

بالقاضي وتغير لا يفسخ

بنفسه والصحيح الاول

قوله في الروضة (قوله

ويحلفه بالحكم انه

ما قبض منه الخ) لان

ذلك قضاء على غائب قال

شيخ الاسلام والمراد بالقبضية

كما قال ابن الرضفة في كتابه

مساقاة القصر قلت والقياض

فوق مساقاة المدوى (قوله

ولو كان ماله حاضر المزوده

الحاكم ويمكنه من الفسخ)

لانه لم يغير نفسه ولو كان

حاضرا لم يؤد المال قال

الاسنوي وهذا مع قوله انه

يحلفه ماله لا يعلم الا ما حاضرا

لا يتحسنان قال شيخ

الاسلام والتحليف المذكور

نقله في الروضة عن

السيد لاني وقرره لكن قال

الاذري انه غريب وعليه

لا اشكال (قوله واحسن

الامام) الى قوله والا فلا لانه

فسخ حين تغلب عليه حقه

فاشبهه ما لو كان ماله غائبا

مخضر بعد الفسخ (قوله

فعلى المكاتب ردما نفق

السيد عليه) لانه لم يبرع

عليه واما نفق عليه

على انه عبد فقال الاذري

وقيد العار بما اذا كان

أفق عليه بأمر الحاكم

وهو ظاهر بل رتبين (قوله

وجهان) قال الاسنوي

وغیره الصحيح منهما عدم

الرجوع أيضا (قوله ولو

وكل في النعم الا خبر ومات)

في الرجوع متى شاء والفسخ واذا اطلبه المالك فلا بد من الابهال فمر ما مضى من من الصديق والمالك في النعم

ويزن ولو كان ماله غائبا فان كان على مساقاة القصر فله الفسخ وان كان دونها فلا ولو كان له دين كان خلا

وعلى وجب الصبر الى الاستيفاء ولو كان له دين كان موجبا او على مصر فلا يجب وان كان على

السيد وهو من جنس النعم فينقضاء وان كان من غير جنسه اذ له بصيرة الى جنس النعم ولو وحل النعم

وهو قهره فكاتب عروض فان أمكن بيعه على الفور بيعت ولا فسخ وان احتاجت الى مدة لكساد وغيره

فله الفسخ ومضبط البعوى التأخير للبيع بثلاثة أيام وقال لا يبرم التأخير كما كتبنا ولو وحل النعم والمكاتب

غائب أو غاب بعد حله بلاذنه فله الفسخ بنفسه أو بالقاضي ولا يبرمه التأخير بخلاف الطريق ومرض

المكاتب واذا فسخ بنفسه قبل شهادته لانهما اذا اختلفا فله صدق العبد يمينه وان رفع الى الحاكم فلا بد وان ثبت

عنده ما لحلول وتغير التصديق ويحلف الحاكم انه ما قبض منه ولا من وكيله ولا برأى مولا حاله ولا يعلم له مالا

حاضرا ولو كان ماله حاضر المزوده الحاكم منه ويمكنه من الفسخ ولو اظهر بعد حلول النعم وأذن له في السفر

ثم اذله فلا فسخ له في الحال ولكن يرفع الى الحاكم ويقيم البيعة على الحلول أو القيد ويحلف ويؤيد كزانه

رجع عن الانظار فيكتب الحاكم الى الحاكم بلده ليعرفه فان اظهر البعز كتب به الى الحاكم بلده السيد ليسخ

ان شاء وان قال أودى الواجب فان كان السيد ثم وكيل سلم اليه فان أتى تحت حق الفسخ للسيد ولو وكيل

أيضا ان كان وكيله فيه وان لم يكن ثم وكيل أمره الحاكم بالاهمال اما نفسه أو غيره ويلزمه ذلك في أول

رفقة تخرج وفي الحال ان لم يصح الى رفقة في ذلك الطريق وعلى السيد العبر الى ان يمضي مدة امكن الوصول

فان مضت ولم يصل مقصر الفسخ ولو امتنع المكاتب من أداء النعم مع القدرة لم يجبر والسيد الفسخ في الحال

ولو بغير نفسه فيغير ان شاء فسخ وان شاء صبر واذا فسخ فسخ بنفسه ولا حاجة الى القاضي ولا كتاب ان

يفسخ بنفسه أيضا واذا جن المكاتب وأراد السيد الفسخ فلا بد ان يأتي الى الحاكم ويثبت عنده الكتابة

وحلول النعم ويحلف الحاكم على بقاء الحق ثم يبعث فان وجد مالا أداء لم يمتنع ان رأى مصلحة في حوته

وان لم يجسسه من الفسخ فان أفاق وظهر له مال كان حمله قبل فسخه قال الأصحاب دفعه الى السيد وحكم

بعتقه ونقض التجهيز وأحسن الامام فقال ان ظهر المال في يد السيد رد التجهيز والا فلا واذا حكم بطلاق

التجهيز وكان السيد جاهلا بحال المال فعلى المكاتب رد ما نفق السيد عليه ولو أفاق وأقام ينة انه كان قد أدى

حكم بعتقه ولا رجوع عما نفق لانه ليس وأنفق عن علم بغيره ولو قال نسيت الاداء فهل قبل ليرجع وجهان

ولو مات المكاتب قبل تمام الاداء انقضت الكتابة ومات رقيقا فلا يورث وكسبه السيد بمؤنة تجهيزه

عليه خلف وفاء النجوم أو لم يخلف قبل الباقي أو كثر خط عنه شبا أم لا ولو دفع النجم الى آخر ليوصله الى

السيد ومات قبل قبضه مات رقيقا ولو وكل في النعم الا خبر ومات فقال ولاده الا سرادف قبل موته فأت حوا

وكذبهم السيد صدق يمينه ولو أقاموا يمينه على الدفع يوم الخميس وقدمات يوم الخميس لم تنفع الا ان يقول

الشهود ودفع قبل موته أو يقول ادفع قبل طلوع الشمس والسيد معترف بأنه مات بعد الطلوع ولو شهد

وكيل المكاتب قبض السيد قبل موت المكاتب لم يقبل ولو شهد به وكيل السيد قبلت ويحصل الفسخ يقول

السيد فسخت الكتابة وتفتنن اورفتها وأبطلتها وعزت المكاتب ولو لم يطلبه السيد بعد حلول النعم مدة

فاحضر المكاتب المال لم يكن السيد الامتناع من قبضه ولو قال بعد التجهيز تركت على الكتابة لم يصبر مكانا

(قوله ويحلف الحاكم انه ما على) لانه قضاء على غائب والمراد من الغيبة ما فوق مساقاة المدوى قال الاذري

والتحليف غريب (قوله والا فلا) لانه فسخ حين تغلب عليه حقه فهو كالمالك ماله غائبا مخضر بعد الفسخ

هذا هو المتمد (قوله ردما نفق السيد عليه) لانه لم يبرع به بل انما نفق عليه على انه عبده ومعه اذا نفق

بأمر الحاكم (قوله وجهان) أو جهها عدم الرجوع

الاصل عدم الاقباض قبل

الموت (قوله لو اذاعه

بتعرض للجهة الخ) كقول

قال من عليه دين وله

بأحد هار من أدبت هما

به الرهن هذا ما نقله في أصل

الروضة عن الثقل ومحمده

الدوي لكن نقل في أصلها

عن السيد لا في تصديق

السيد لان الاختيار هنا

يختلف سائر الديون

ومال اليه الاسوي

فصل في المكاتبون

دعته الى قوله صدق

الخسيس لانه وانهم في

التسليم ولشبهتهم في

الاصل على ما دعوه (قوله

ولو ادعى على سيده الكتابة

وانكر صدق بينه) أي

على صدق السيد بينه لان

الاصل عدمها (قوله فان

عرفه ذلك صدق بينه)

لقوة جازية بذلك ويخالف

ماسر في النكاح من انه لو

زوج انثى ثم قال كنت

محجورا أو محجوباً يوم

زوجتها لم يصدق وان عهد

له ذلك وفرق بان الحق ثم

ثالث بخلافهنا (قوله والا

فيصدق العبد) لان الأصل

عدم ما دعه السيد ولا

قرنته (قوله فان لم يعرف

السيد بالاداء عرفها)

ويحصل انكاره تجسيرا

لنفسه (قوله واعدا عهده

حتى يحدد ولو طوع رجل باءاد مال الكتابة بحجر السيد على القبول له الفسخ ولو قبل وقع من المكاتب
وعنى وإذا مات المكاتب رقيقاً ففسخ السيد بغير مرقى كل من يكاتب عليه ولو قهر السيد المكاتب واستعمله
مدته ثم أجرة مثله ولو يلزمه الإله مال مثل ذلك للدعا فبخر ولو حبسه غير السيد فلامه مال ولو كان للسيد مع
النجوم دين معاملة أو ارض بجنابة عليه فان تراخى بتقديم الدين فذلك وبشقديم النجوم عتق ولا يسط
الدين ولو كان ماله يده وأقيا النجوم دون الدين للسيد أخذه ونجزه ولو أده ولم يتعرض للجهة ثم قال صدقت
النجوم وانكر السيد وأقيا النجوم ودون الدين صدق المكاتب بيمينه والمكاتب كالحرفي المجبر عليه
بالافلاس ولا يجبر بالنجوم لانها غير لازمة ثم ان كان ماله يده وأقيا النجوم والديون فضتوا الا فان لم يصح
عليه فله تقديم ما شاء وله تجبيل النجوم قبل المحل ولا يجوز تجبيل الديون بلاذنه والاوّل أن يقدم دين
المعاملة ثم الاروش ثم النجوم وان سحر عليه الحاق كقسم ماله وقدم وجوباً دين المعاملة ويسوي بين التقد
والعرض ثم ارض الجنابة ثم النجوم ويضارب السيد مع الغرماء بدين المعاملة فان سقطت النجوم ودون
المعاملة للسيد ويصرف ماله بدين الديون الاجانب من المعاملة والارض وإذا لم يكن في يده مال أو قسم
وبقيت النجوم أو بعضها فللسيد تجبيل وان بقيت الاروش أو بعضها فلم تسقطها التجبيل ولكن بإقاضي
وليس لصاحب دين المعاملة تجبيل لان حقه لا يتعلق برقبته ولو كاتبا عبداً بينهما السو به فلا يجوز أن يفسد
حدهما في المدفوع ولو دفع الى أحد هاتما النجوم أو حصته بلاذن الآخر لم يعنى ولو قبض أحد هاجم
النجوم أو حصته بلاذن الآخر عتق ولو قبض ثمنه بلاذن الآخر ورضاه بتقديمه لم يعنى نصيبه ولا ذن طلب
حصته من المقبوض ثم ان أدى الباقي عتق عليهما والا فلهما التجبيل ولو كاتبا عبداً أو شرط أن يرهن
بالنجوم شيئاً فصدت ولو كاتبا عبداً أو شرط أن يشكّل بعضهم صاحباً فصدت ولو كاتبا عبداً أو شرط أن
يضمن منه فلان فصدت ولو أدى بعض المكاتبين عن بعض بالشرط ولا ضمان أو كاتبا عبدين في عقد دين
فأدى أحد هاجم الآخر فأدى بانه رجع والا فلا فان كان قبل عتقه فترجع بلاذن السيد فان لم يعلم السيد
انه يؤدى عنه غيره بان ظن انه كسب المأوى عنه وأنه وكه فترجع بغير ادائه وان علم فكالتصرع بلاذن
فصل في المكاتبون دفعه فاختلوا في المدفوع فقال الخسيس أدبناه على عدد الرؤس وقال الخسيس بل
على قدر القيم صدق الخسيس ولو اشترى اثنان على الفاضل وأدبنا نحن واختلفا في انهما أدبنا متعاضلاً أو
منساواً فكذلك الحكم ولو ادعى على سيده الكتابة وانكر صدق بينه وكذا لو ادعى بمعه على وارثه
ان مورثه كاتبي ويخلف على بني العلم ولو قال كاتبتك وأنا محنون أو محجور وقال بل كنت كاملاً فان
عرفه ذلك صدق بينه والا فيصدق العبد ولو قال كاتبتك فأنكر فان لم يعرف السيد بالاداء عادية وان
اعترف فهو سارقاً ربه ولو قال المدم ما أدبته كان ودية لم يدرك لي وادعاه بصدق بينه ولو اختلفا
الاداء حلف السيد ولو ادعى اقامة البينة عليه أمهل ثلاثة أيام وأجباً ومسحبا وجهان واشت الكتابة
بشاهد أو اثنين ولا يشاهدون وين وشرط في الشهادة التعرض للتجيب وقد ركّل نجمه ووضعت وشيت
الاداء يشاهدون ويرجل وامر اثنين سواء النعم الا خبر غيره ولو أمهل ثلاثة أيام ليا في البينة على الاداء
فأحضر شاهد ابعده الثلاثة واستنظر ليا في الثاني انظر ثلاثة أخرى ولو اختلفا في قدر النجوم وأعدوها و
جنسها وصفتها وفي قدر الاجل ولا ينعى مخالفاً فان لم يحصل العتق باتفاقهما لم يقبض السيد شيئاً ولم
(قوله ولم يتعرض للجهة الخ) هذا ما صححه الدوي وقال السيد لا في صدق السيد ومال اليه الاسوي لان
الاختيار هال اليه به فارق سائر الديون (قوله بالنجوم شيئاً فصدت) لاجها لارمنة من جهة البكر
(قوله فترجع بلاذن السيد) وهو باطل
فصل في المكاتبون دفعه الخ (قوله وان ادعاه بصدق) أي العبد بينه اذا اظهر معه (قوله وجهان)

صدق أي العبد بينه لان الظاهر معه (قوله ولو اختلفا في الاداء حلف السيد) لان الأصل عدمه (قوله وجهان) قال الاسوي أو وجههما الوجهين

الآن في قولنا البينة الأولى أنه أي يوفى قسطه من الأمانة لا يمكن أن يكون مكافأة له بالخطأ (قوله في الكتاب
 أربعة المعنى الثاني) وهو أنه أراد القيمة فصل ولو باع السيد المكاتب أوجه بطلان الكتاب عقد بيع مستحق الاستيفاء لا
 فبعض البيع ونحوه كأي باع عبده لا يجوز له بيعه لأن البيع أمانة يرفع الكتاب وهو باطل لا يروها من جهة السيد ولا يفيق المكاتب مستحق
 الحق فلا يصح معه كالشركة ثم إن رضی (٥٢٨) المكاتب بالبيع صحيح وكان رضاه في بيعه الكتاب لأن الحق هو قدره

بإطلاعه حكمه بينهم من ص
 الشافعي (قوله وأذا ثبت
 لشخصين لكل منهما على
 الآخر دين) إلى قوله تماماً
 بنفس الثبوت أي فهران
 غير رضا المطالبة كل
 منهما الآخر بثل ما عليه
 عند لا فائدة في ذلك
 لو كان له على وأرثه دين
 ومات يسقط ولا يؤمر
 تسليحه (قوله ولو تزاد
 على جمل الحال قصاصاً
 عن المؤجل بجزء) كأي
 الحوالة كذا رحمه في الرضة
 قال في شرح الرض والوجه
 تقييده بما إذا حصل به
 عتق في الأم لو سعى السيد
 على مكاتبه فلا جرم مثل
 النجوم وكانت مؤجلة لم
 يكن قصاصاً الآن يشاء
 المكاتب دون سيده وإذا
 جاز ذلك برضا المكاتب
 وحده فبرضاهم السيد
 أولى (قوله وعند البغوي
 الثاني) وهو ما اقتضاه كلام
 الشرح الصغير وبوجه
 القاضي لانتفاء المطالبة
 ولأن أجل أحدهما مبدل

فصل في ولو باع السيد المكاتب أوجه بطلان الكتاب عقد بيع مستحق الاستيفاء لا
 مدله من تمام الأجرة فكذلك لا يجوز للسيد بيع ما في يد المكاتب ولا بيع نجوم الكافة وفي الاستبدال عنها
 كلام سبق في الشفعة ولو باع النجوم فلا يجوز للمكاتب تسليمها إلى المشتري ولا لا يشتري مطالبته بها ويحق
 بدفعها إلى السيد ولا يفتقر بدفعها إلى المشتري ولو تلفت في يده ضمن والسيد يطالب المكاتب والمكاتب
 المشتري وإذا ثبت لشخصين لكل منهما على الآخر دين بجهة وجهين وانفق أحدهما مائتاً وأورثه الآخر
 وسائر الصفات نقضاً بنفس الثبوت ولا حاجة إلى رضاهما فإن تفاضل لأحدهما سقط مائتاً وأورثه الآخر
 الفضل وإن اختلفا في الجنس كالدرهم والدنانير فلا مقاصة وإن اختلفا في الصفات كالصحة والتكبير
 والحلول والتأجيل أوفى قدر الأجل فلا تقاض ولو تراضيا على جعل الحال قصاصاً عن المؤجل لم يجوز لو كانا
 مؤجلين باجل فهما كالحالين أو مؤجلين باجلين مختلفين وجهان وأرجحهما عند الإمام الأول وعند البغوي
 الثاني ولو لم يكن الدينان نقدين فلا تقاض فإن نجاساً فليقبض كل من الآخر فإن قبض أحدهما لم يجوزده

المعتصمتهما الوجوب (قوله فالتأخر تأويل) لأنه بما أحدث كتاباً آخر يبدل تمام الأولى ثم تعارضتا
 إذا قامت بينة الأولى نأدى وعتق وذلك لأنه لا يمكن أن يكون مكاتباً بعد العتق فصل في لو باع
 السيد الخ (قوله وعند البغوي الثاني) وهو المتمدل لاتفاء المطالبة

بوجه قبل الآخر فلا يجوز إلا بالتراضي (قوله ولو لم يكن الدينان نقدين فلا تقاض) لا اختلاف إلا غرض وإن القصد
 على النقدين ليس عقد معانته ومرة إحقاق الاختلاف فيهما فقرر فيهما التقاض بخلاف غيرهما قال في شرح الرض والوجه تقييده
 غيرهما من سائر المثليات بما إذا حصل به عتق في الأم ولو سعى السيد لمكاتبته مائة ماع حطمت مثل الحطمة التي على المكاتب كان قصاصاً
 وإن كره سده قال الزكشي مع الاستوى بشرط التقاض أن يكون الدينان مدته شرين فإن كانا سدين فلا تقاض وإن تراضيا لاسماع
 الاعتراض عنهم فإله القاضي والموردى ووص عليه الشافعي (قوله فإن قبض أحدهما لم يجوزده

هو شاحن المستحق للرد ودفعه) لأنه يسع عرض قبل القبض وهو متنع (قوله فلهما مولى) لأن بهما دبا خلد) لأنه يستحق رقبته
 التوصل إلى ذلك بتجيز الوارث لاحق له (قوله ويبيّن أهل ما قبله) (٥٢٩) لأن من التبعض (قوله وضع نصف ما عليه

عوضا عن المستحق للمردود عليه إلا أن يكون ذلك العرض مستحقا بقرض أو الألف لا بسبقه وإن كان أحدهما عارضا أو آخره نقدا فإن قبض مستحق العرض العرض ورد عوضا عن النقد المستحق عليه جاز وإن قبض مستحق النقد النقد ورد عوضا عن العرض المستحق عليه يجوز أن يكون العرض مستحقا بقرض أو ألاف ولو قال إن عجز مكاني ورق فشد وأصبته فلان تمت الوصفان عجزا ورادا الوارث انظاره فمقصور على أن عجزه لا يجوز بل عجزه على الحاكم ولو أدى بالتجوم تمت وإن لم تكن مستقرة فإن عجزه لا يورث تجيزه وإن أضر المهر ولو أضره من الجموع ولو أدى بالملك بطلت إلا إذا كانت السكة فاسدة فتصح من سعادته وأظن مستحباً ولو أدى بوضع النجوم تمت الوصفين وتجب من الثالث ولو قال شفعوا ما علي من النجوم بمقتضا الجميع ولو قال نجمان بنجوم أو اختار إلى الوارث بضع مائة أهلها أو كثرها أو أقلها أو غيرها أو سفلها ولو قال شفعوا ما شاء من النجوم فشاء الجميع لم يرضع ويبقى أقل ما يجوز ولو قال شفعوا عند كثر ما علي أو كثر ما بي عليه وضع نصف ما علي وزيادة بقدر الزيادة إلى الوارث ولو الشفعوا كثر ما علي وما علي أو كثر وضع الجميع ولغذا كثر الزيادة

أحد عشر مائة وسبعين فحينئذ يستحق العرض العرض ورددوه ما عدا العرض المستحق عليه من
 وإن قرين مستحق الثغد النقد ورددوه ما عدا العرض المستحق عليه من الزاد
 برض أو إلتاف ولو قال إن عجز مكاتبتي ورق فقد أصيب به فلان تمت الوصية تان عجز وأراد الوارث
 أنظاره فملقوه في إن عجزه وانما يجوز جازع إلى الحام كولو أو صى بالنجوم تمت وإن لم تكن مستقرة
 فإن عجز فللوارث نصيبه وإن أنظر الموصي له أو بأرض النجوم ولو وصى بالمكاتب بثلث إلا إذا كانت
 الكتابة فاسدة فضع عند شاهد أو ظن منها ولو وصى بوضع النجوم تمت الوصية وتعين الثلث ولو قال
 ضعوا ما علي من النجوم فقتضاهما جميع ولو قال بثمانين نجوماً فالأختار إلى الوارث بضع ما شاء أقفها أو
 كثرة ما ولي أو أخوها أو وسطها ولو قال ضعوا ما شاء من النجوم فضاء الجميع لم يوص به يبقى أقل ما يقبل
 ولو قال ضعوا عنه أكثر ما علي أو أكثر ما في عليه وضع نصف ما علي وزيادة وقد يراد الزيادة إلى الوارث ولو
 الضعوا أكثر ما علي أو ما علي وأكثر وضع الجميع ولذا ذكر الزيادة

فصل في المكاتب عظم التصرفات كالمقايعة وشترى ويؤجر ويستأجر وأخذ السفيقة بغير
قبول الصلة وقبول الوصية وما لا بد من ذلك من قبله فلهما مدة فقهه السيد فيها الغشخ العرقولا يصح
أن تصرف فيه نزع أو غطر فلا يصح اعتاقه وأرأه من الدين وهبته مجاناً بشرط الثواب وقراضه
أو إفاضه يجوز إقراضه والاختلاف أو إضاه ساقاة وليس له التسط في المالايس والمأكل والصدقة والضمانة
والإعاق على الأقارب وليس له الشراء بالمحبة والبمع والغنم والنسيئة بالرهن والكفيل ولا السرا ولا تسليم
من قبل قبض البمع وليس له شراء من يعتق عليه ولا يهاه أن يخرج من الكسب لهم أو زمانه وإن قدر
الدين عليه استحب قبوله ويكاتب عليه يعتق ويبرق بقره وليس له التزويج والشراء والوصية وتجهيل الدين
مؤجل وكل ما منع من المالك كورات بغير إذن السيد غير الاعتاق والسري وانقض في المخرج حيث ذكر
اعتقه بغير إذن السيد على الأصح بعده بسطوانه لا ينفذ على الأصح ولو وهب المكاتب من السيد أو

[illegible]

اصل **المكاتب** في معظم التصرفات **الخ** **قوله** فلا يصح اعتاقه ولو في كفارة لان المكاتب ليس اهل
 له كالقن **قوله** وانقص في الحر **الخ** والجمع بينهما ممكن فاجع بينهما **قوله** ولا تصبر الجارية
 متولدة **الخ** **قوله** العلو في الرق **قوله** فهو جمع بين البيع والكتابة **الخ** فيبطل البيع ونقص
 أو غيره باذنه فإنه يصح كما

٦٧ - (انوار) - (ثاني) ذكر بعضهم والشيء على ما اذا اُعتق من نفسه فاما لا يصح ولو باذن السيد كسر (قوله ولو
 المكاسب من سيده) لان قبولها كاذنة (قوله ولا تصراجا) ربه مستوفاه (الخ) لان العلقوق يعنى الرق (قوله فهو جوع بين
 والكتابة بموضع واحد) فلا يصح البيوع ونصح الكتابة بالنقض ههنا اما القضاء كلام الامامة ومختصر ههنا لان المقرى وهو بحث الرافى

والكتابة بموضع واحد) فلا يصح البييم ونصح الكتابة بالانقسط هذا اما اقتضاء كلام الرضا ومختصر هالان المقرئ وهو بحث الرافعي

النجوم لا يجرى منه
القول لا يجرى منه
كسب كسب الاماء اذا
عنت عنت يكون لها الاصل
قول لو رقت نفسها مع
القدرة على الاداء (له)
تابع لا اختارها في العنت
وصيرة الروض ان عجزت
عن الاداء (فعله ولو
عجزت انى قوله لم يمكن اذ
لاحق طابعه (فعله ولو
اختلاف في الولد) الى قوله
ملك السيد لانه خلاف
في وقت الكتابة فصدق
فيه كاصلا (فعله ولو زوج
عبد بامته الى قوله صدق
بينه اى صدق المكاتب
بينه بخلافه فيما لانه هنا
يدى ملك الولد المكاتب
ثم لا تدعى الملك بل تدعى
ثبوت حكم الكتابة فيه
(قوله) فان كان معسر الم
يسر الاستيلاء (اى الى
فيمر شره بكمه (فصل)
اذا جنى المكاتب (قوله)
وان كان كثر طول
بالاقل من قيمته والارش
لانه يملك تجزئ نفسه واذ
عجز حرافا متعلق سوى
الزبية (قوله وله الفداء به
وان لم يرش السيد) اى
والعبد ان يدعى نفسه بقل
الامرين ولو بلاذن السيد
(قوله) فان عني على مال او

وان حدث الولد فان كان من السيد عجزه ومن مستور لثبوت كسبه لا يجرى منه (قوله) ولا يظالم بشئ من النجوم
 يكاتب عليها وعنت بمقتضى قوله في قولها لا يظالم بشئ من النجوم ولا يظالم في نفسه الا لزم حتى لو قتل لشكون
 قيمته ولو كسبه وصهره وارث الجناية عليه فان عنت وعنت الولد عليه فيسوى له الا لظالم بدو عنت
 منها عليه في مدة التوقف فان لم يكن له كسبه ولم يغب الثقة ففيه على السيد ولو اقرت نفسها الم الفداء
 على الاداء وقيل الولد انا وادى نحوهما من كسبه لثبوت لم يمكن ولو عجزت فادرات ان تأخذ من كسبه
 الموقوف وتؤدى النجوم لم تمكن فان مات الولد في التوقف صرف الموقوف الى السيد ولو اعنت السيد
 الولد عنت ولو رقت نفسها كسبه للسيد ولو اختلفا في الولد فادرات قبل الكتابة ففريق لى وقالت بعدها
 وتمكيبا وحمل الاسر ان كان كانت ينفقضي ما وتعارضت بيتان وان لم تكن ينفقضي السيد ولو زوج
 عبده بامته وكاتبه ثم بعاها منه وولدت فقال ولدت قبل الكتابة فيقول وقال المكاتب بعد الشراء وهو مكاتب
 صدق بينه ولو وطئ السيد المكاتبه عزروا لاحد على الحرمة او جعلوا له وجب المهر مع العلم والجهل وهو من
 غالب هذه البلدان اخذه في الحال فان حل نهم وهو من جسد تقاضوا ان عجزت قبل اخذه سقط وان عنت
 بالاداء عليها المطالبه واذا كاتبه المال كان معا ووطئ احد هاجم المكاتب والتميز يركن الملك الواحد
 ان لم يصل النجم فلها المهر في الحال وان حل فان كان معها مثل المهر فدعت الى غير الواطئ وينتص المهر
 ونصيب الواطئ ان نجاسا وان لم يكن معها شيء آخر ففي نصف النجم الذى للواطئ الكلام في القاص والنصف
 الآخر يدفع الى غير الواطئ وان عنت قبل اخذ المهر والتقصا اخذته وان عجزت قبل اخذ فان كان
 في يدها بقدر مهر المثل مال اخذته الذى لم يوطئ وان لم يكن شيء فلذى لم يوطئ اخذ نصف المهر من الواطئ
 ولو اذ هو لم يدع الاستبراء وولدت دون سنة اشهر فحقه الولد وصار نصيبه مستور ومكاتبه فان كان معسرا
 لم يسر الاستيلاء وان كان موسرا سري وتنفسه المكاتبه في نصيب الشر لم ينفق في نصيب الواطئ وبثبت
 الاستيلاء في جميعها وبزمنه الشر يك نصف مهرها وعنف قيمتها ونصف قيمة الولد ولا يبره لها ولو وطئها
 جميعا ففيه كلام طويل لا يحتمل هذا الكتاب
فصل في ادب المكاتب على اجنى ما يوجب المال والقصاص وعنى على مالى يده مال والواجب
 مثل قيمته واقل طول عاف يده وان كان كثر طول بالاقل من قيمته والارش وله الفداء به وان لم يرش
 السيد فان دى بالارش وزاد على القيمة لم يعز وبان السيد يجوز ان لم يكن مال وطلب المستحق تجزيه
 عجزه الحاكم يباع كنه ان استغرق الارش قيمته والافقدار الارش والباقي مكاتب ولو اراد السيد الفداء
 واستد امة الكتابة فله ذلك ولو اراد السيد او اعتق من الفداء ولو جنى على عبده سبه او على طرف
 سبه فله الاقتصار وان قتل السيد فلورثته الاقتصار فان عني على مال او كان موجبا لعنتى بمافى يده
 والواجب الاقل من القيمة والارش
 المكاتب بالقتل كاسر فقدر نعم هل عن الشافعي انه نص على فساد الكتابة (قوله) ولا يظالم بشئ من النجوم
 لانه لم يقره (قوله) وقال الولد انا (لانه) تابع لا اختارها في العنت (قوله) خلف السيد) لانه لا يصدق
 في اصل الكتابة فصدق له يصدق في الاختلاف في وقتها (قوله) وقال المكاتب) الى قوله صدق اى المكاتب
 بينه بخلافه فيما سري فاعا قيل لانه هنا يدعى ملك الولد والمكاتب لم لا تدعى الملك بل تدعى ثبوت حكم الكتابة
 فيه (قوله) ففيه كلام طويل (ل) وتوضيحه في الرضة قبيل الحكم خلاص فراجعها
فصل اذا جنى (ل) (قوله) اى لعبه الفداء اى فداء نفسه بى باقل الاسرين (قوله) والواجب
 الاقل من القيمة والارش) والمعتدان الواجب الارش بالقام بالغ

واذا كان موجب مال متعلق بمافى يده) لانه مع كلاجنى (قوله) والواجب الاقل من القيمة والارش) هذا مقتضى
 كلام اصل الرضة وصرح به البغوي في تصحيحه والمنصوص في الام والمقتصر ان له الارش والقام بالغ وهو مقتضى كلام الما حاج كماله وحزم

بعضه لا يرى وغيره ومعهه الباقين لان واجب جنائنه عليه لا يتعلق به برفقته (قوله فليسيد تميز من خط الارش) كافي جنائنه على الاجنبي
وستفيد برفقه البعض (قوله وان كان يوجب مالاً فلا يصح عقوبه بلاذن السيد) (٥٣١) كسائر تصرفاته (قوله لو حثيث

المال فهو لكاتب دى به
النجوم) لانه يتعلق ببعض
من اعضاءه فهو كالنجم
تستحقه المكنة ولان
كسبه له وهو عوض ما
تعمل من كسبه بالاذن
طرفه (قوله فان غلب
يتوقف) هو مقتضى كلام
الر ومنه وصرح بتبرجه
الشيخ ابو عبد الله الخزازي
في مختصرها (قوله ولو اقر
بدن جنائنه لم يقبل في حق
السيد) لانه لم يسلط عليه
بعد الكتابة قال الاذرى
والظاهر ان المنع وجه شاذ
لبعض المرازقة والمنصوص
القبول

كتاب عتق أمهات
الاولاد بضم الحصة
وكسرها مع فتح الهم
وكسرهما جمع وأصلها
أمة بدليل جمعها على ذلك
قوله الجهرى والاصل فيه
قوله صلى الله تعالى عليه
وسلم في ما ربه لما ولدت
ابراهيم ابنه عتقها ولدها
أى ثبت لحاق الحرية لانه
انقضى اجماعا (قوله
يعتق بونه) ولو يقتله
للخير الصحيح أياً أمة
ولدت من سيدها فهي حرة
بعدموته (قوله وأهل
القبيلة من النساء وأغيرهن)
وذكر كراهة النساء تبعها

واذ لم يكن في بدنه أو لم يفسد تميزه وسقط الارش وجنائه على طرف ابن السيد كجنايته على
الاجنبي وعلى نفسه ثبت الواجب بالسيادة وأذا جنى على المكاتب فان كان على طرفه فله الاقتصاد بلاذن
السيد وله العفو على المال ولكن ان كان دون الارش فقد راجعها حكمه حكم عفو جميع المال عما لا يوجب
مطلقاً مما لا يوجب له وان كان يوجب مالاً فلا يصح عفو بلاذن السيد يصح اذنه وحيث ثبت المال
فهو لكاتب أدى به النجوم وهل يستحق أخذ في الحال أم يشوبه على الالتماس قولنا كالجناية على الحر
فان قلنا يتوقف وقد قطعت بده نظر ان سرى الى النفس ان هتخت الكتابه على الجنائي القيمة للسيد ان كان
أجنبياً وان اذملت فان كان الجنائي أجنبياً أخذ المكاتب نصف قيمته وان كان سيداً فبعتق المكاتب
نصف القيمة عليه وهو يستحق النجوم فان حل النجوم والتحق الحقان جنساً وصفة تتفاضل بأحسن له
الفضل وان اختلف أخذ كل حقه بختانة يقبل اقرار المكاتب بدون المعاملة ويباع وغيره عما يقدر على
انشائه ولو اقر بدن جنائنه لم يقبل في حق السيد ولا يقبل اقرار السيد عليه بل جنائنه لكن لو عجز عن حكم اقراره
ولو قال أجنبى قبل الكتابة لم يقبل على المكاتب ولو مات وله وارثان لم يعتق الا بالدفعة اليهما الا اذا ثبت لكل
سهما الاستقلال فان كان على الميت دين أو وصى بوصايا فان كان الوارث وصياً في قضاء الدين وتنفيذ
الوصايا عتق بالبيع اليه ولا يجمع بين الوصى والورثة و يدفع اليهم وان لم يوص الى أحد حقا لم تقضى مقام
الوصى ولو دفع الى الوارث قبل دفعه اليهم والوصايا عتق والواجب الضمان على المكاتب ولم يعتق ولو دفع
الى الغريم قال البغوى لم يعتق وقال أبو الطيب ان كان الدين مستغرقاً لكرهه بى بالبيع اليه ولو كان وصى
بالجور لانسأل يعتق بالبيع اليه ولو قال لبعده ان دفعت الى ألفي رمضان فانت سوف دفعها في شعبان لم يعتق

كتاب عتق أمهات الاولاد

ولد الرجل من أمته بنقد سو أو تصير الامعة للولادة مستولدة تعتق بونه وتقدم عتقها على الدين واستيلاد
المرض مرض الموت كاستيلاد الصحيح في النكاح من رأس المال وله شرط الاول ان يظهر على الولد خلقة
الادى لكل أحد وللغالب وأهل النكاح من النساء فان لم يظهر وقلن انه أصل آدمى ولو في تصور
لم ثبت الاستيلاد الثاني ان يكون الولد منسوبة اليه وقد ذكرنا ان الولد متى يلحق بالسيد في الاستبراء
الثالث ان يكون قد انعقدوا فان انعقد قيقاباً وأولاً أمة الغير بالنكاح وملكتها لم تصير أم ولد ولو ملكها
حاملها فكذلك الولد يعتق عليه وصورته ان تضع قبل ستة أشهر من حين ملكها وان لا يظنها بعد الملك وان
تلد لسون أربع سنين فأما اذا وطئها بعد الملك ولدت لستة أشهر من وقته فيحكم بحصول العلق في الملك
وثبت الاستيلاد وسو به الولد وان أمكن سقه عليه ولو زنى بامة فانت بولسمن زناه لم ملكها لم تصير أم ولد
له ولو ملك ذلك الولد لم يعتق عليه الرابع ان يكون الملك مفرقاً بالخلعة الاستيلاد فأوفر بنكاح أم ولد لها
على غنى الصحة فلا استيلاد ولو ملكها بنكاح أم ولد فلا يثبت الولد حكم الام ولو استولدت أمة الغير لبنته
ملكها فان وطئها على غنى انما زوجته المملوك فلا ولد رقيق ولا استيلاد وان وطئها على غنى انما زوجته
الحرية أو أمة فالولد سو الاستيلاد ويجرم بيع المملوكة وجنات ودهنها والوصية بها وتبطل ولقضى

(قوله فان قلنا يتوقف) وهو المرجح (قوله لم يقبل في حق السيد) قال الاذرى المنصوص القبول

كتاب عتق أمهات الاولاد

(قوله) وقد ذكرنا ان الولد متى يلحق بالسيد في الاستبراء في النكاح قبيل كتاب الرضاع (قوله وان أمكن
سقه عليه) أى سبق العلق على الاستيلاد اذا اصل عدمه

للرخصة بما لا ينافي على الغالب (قوله ولو بقى تصور لم يثبت الاستيلاد) كالايجاب في الفترة (قوله وان أولاً أمة الغير بالنكاح وملكتها
لم تصير أم ولد) لا تتأهل اجماعاً من سيدها ولان الايلاء لم يثبت الا فكذلك بعد الملك كالأول عتق رقيق غيره ثم ملكه (قوله وان أمكن سقه عليه)

عليه وسلم قالاً أمهات
الأولاد لا يمين ولا يوهين
ولا يورثن يستمتع منها
سيتها مادام حيافاً ذامات
فهي حر (قوله ولو قضى
قاض بجوارزه ترضى) مخالفة
الأجماع وما كان في بيعها
من خلاف بين القرنين
الأول فقد اتفق وصار
جمعا على منعه كذا قاله
الشيخان هنالك عنهما
صحفا في محل آخر عدم
نفعه لان المستولدة اجنبية
والأدلة فيها متقاربة (قوله
ويعتقون بوجته وان ماتت
الام في حياة السيد) لان
الولد يتبع أمه قسوة
كذا في سبيلها لازم (قوله
انفقد الولد) علاقته
(قوله ووطؤها) خبر
الدارقطني السابق (قوله
ومن غصبها وتلفت في يده
ضمنها) للملك ولو لمدها
ولناهما كالمدة واعا
امتنع نقل الملك فيهما لتأكد
حق العتق فيهما (قوله ولو
شهدا على اقرار السيد
بالاستيلاء وحكم به ثم رجع
فلا ضرر لان الملك باق
فيها ولو ماتت سلطنة البيع
(قوله وأبعاها من نفسها
متع) بناء على أنه عقد
عتاق وهو الأصح وكتبها
في ذلك حينها كما مر به

قاض بجوارزه ترضى وأولاد المستولدة من السيد انوار ومن الزنا والشكاح لم حكم الأم ليس للسيد بيعهم
ويعتقون بوجته وان ماتت الأم في حياة السيد ولو اعتق السيد الأم لم يعتق الولد بالعكس كفي التدبير
ولو اعتق المكاتب يعتق ولدها ولو ولدت المستولدة من الشبهة فإن اعتقد الواطئ أنها زوجته الامة قالوا
كالأم وان اعتقد زوجته الحرة فأؤمته انعقد الولد هو عليه قيمته للسيد والأولاد الحاصلون قبل الاستيلاء
بالشكاح أو الزنا ليس لهم حكم الأم وللسيد بيعهم ان ولدوا في ملكه لا يعتقون بوجته والمستولدة فيما سوى
نقل الملك كالقنينة لها جارتها واستخدمها ووطؤها وله ارض الجنباء عليها وعلى أولادها التابعين لها
وقيمتهم اذا اقتسما ومن غصبها وتلفت في يده ضمنها ولو شهدا على اقرار السيد بالاستيلاء وحكم به ثم رجع
فلا ضرر واذامات السيد وقالت الملك غرم للورثة كجاءوا بشهادة العتق بصفتهم وجدت وحكم بعتقهم ثم رجع
غرموا للسيد زواج المستولدة تجبراً كتنعيم بقتلها وحاجة إلى الاستبراء بخلاف الأم لقراشها ولا يجبرانها
على الشكاح ولا إن ينكح بلا إذن السيد وبأنه يجوز ولو طوى جار به بيت المال وحد ولا نسب ولا استيلاء
فقيرا كان أو غنيا ولو اعتق مستولدة على مال أو أبعاها من نفسها صح ولو أبعاها بنته المحرمة عليه بنسب
أو رضاعاً ومساورة عز وجل واحد والولدو نسب والامة مستولدة ولو طوى بشر كان أمه طمأناً لو ولد
واذامات الاستبراء وحلقاً فلا نسب ولا استيلاء وان لم يدها بعد أحوال الأولى ان لا يمكن من أحد بان ولدت
لا كثر من أربع سنين من وطء الأول ولأقل من ستة أشهر من وطء الثاني وألا كثر من أربع سنين
من آخرها وطأ فكالو ادعيا الاستبراء الثانية ان يمكن من الأول دون الثاني بان ولدت له قبل أمه
الجلد كثره من وطء الأول ولد دون أقل مدة الحمل من وطء الثاني فيلحق بالاول ويثبت الاستيلاء في
نصيبه ولا سراية في نصيبه ان كان معصراً وبسرى ان كان موسراً الثالثة ان يمكن من الثاني دون الأول بان
ولدت لا كثر من أربع سنين من وطء الأول ولما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطء الثاني فيلحق بالثاني
ويثبت الاستيلاء في نصيبه ولا سراية ان كان معصراً وان كان موسراً فيسرى الرابعة ان يمكن من كل واحد بان
ولدت له ما بين ستة أشهر وأربع سنين من وطء كل واحد منهما وادعيا ما أحدهما فيسرى على القاطن فان
تعدا أمرنا لا نسب اذا بلغ ولو أنت بولدين فقال كل منهما موسراً أو أباً ولدتا وألوهي مستولدة في شكل
الامر لثقاب سر الولدين فهي مستولدة بائنا فقاما وليس أحدهما أولى بالصديق من الآخر فيؤخذ ان معا
بالناقي عليهما واذامات أحدهما في عتق نصفها بخلاف واذامات عتق كلها والاولاه موقوف بين عصبتيها
ولو كانا معسرين فهي مستولدة لهما فاذا ماتا قالوا له بين عصبتيهما بالسوية وعلى لفظ السوية وقع حتم كائناً
وزجوا ان يسوي الله أموره بناود بناود نيتنا على وجه ونهج يحب ورضى والمجد لله رب العالمين

(قوله ويعتقون بوجته وان ماتت الخ) اذ الولد كايمن الار قسوة فيكذلك يتبعها في سبيلها لازم

(قوله ثم رجع فلا ضرر) اذ الملك باق والمفوت بالشهادة انما هو سلطنة البيع (قوله وأبعاها

من نفسها صح) اذ بيعها من نفسها عقد عتاق على الاصح لا عقديع حتى لا يصح

(قوله فان تعدد) بان فناء القاطن عنهما أو تحريم أولم يوجد هناك

(قوله في عتق نصفها خلاف) المعتدلة لا يعتق منها شيء لجوازها

مستولدة الآخر وقيل واختاره جمع وحكى عن نص الشافعي

رضى الله عنه في الام ان نصفها يموت أحدهما ما يعتق

والله أعلم بالصواب



الباقية (قوله وان تعدد) بان لم يوجد قاطن هناك وتحريم أولادها عنهما (قوله واذامات أحدهما في عتق نصفها خلاف) الاظهر انه لا يعتق منها شيء لجواز انهم مستولدة الآخر والثاني واخاره جمع وحكى ذلك عن نصه في الام ان نصفها يموت أحدهما ما يعتق والله أعلم

﴿ يقول رئيس لجنة التصحيح بطبعة دار الكتب العربية الكبرى بمصر ﴾
 ﴿ راجي شفران المساوي مصححه محمد الزهري القمراوي ﴾

نصهك يلين خصصت من شئت بالفقهاء عنك وطهرت قلوب أصفيا لك فتجلى لهم أن الكل منك وتصل
 وتسلم على سيدنا محمد الآتي بالشرعية الفراء والمؤيد منك بالحقبة البيضاء وعلى آله المطهرين من دنس
 الاغيار الحائزين في اتباعه كمال الاستبصار وأصحابه الباذلين نفوسهم في نشر دعونه القائمين ببيان
 أقواله وشرح سنته أما بعد فقد تم بحمد تعالى طبع كتاب الانوار لامام عصره وهو يدھر الامام يوسف
 الاردبيلي رحمه الله وأنا لله من رضاه فوق ما يجناه وهو كتاب سوى من مذهب الامام الشافعي ما تفرق
 وأني بدرر مهمات الكتب في سمعاً عذب سورده وورق مع تحقيقات تفرد بسج بردها الموشى وترتيب
 بيهر الناظر ويحاول الفكر وأن كان أعشى ولم يدع من شاردة إلا في بنيتها القاطع ولم يترك في لم شعث
 المتفرقات طريقاً حتى أتى به في عقده الجامع فله درهم ما بعدهم في جمع المهمات عن أن تسامى وما أجل
 عبادته في توضيح المشكلات عن كون عين الفكر عنها تنامي خصوصاً وقد قرن طبعه بحاشية الكماثر
 لتكوين لما أغلق من عبارته بالتوضيح تترى وجعلت معه في الصلب وفصل بينهما بفواصل ليزي
 العقد ويضحي وهو في الاشراف كامل وحليت طرره ووشيت غرره بحاشية الحاج
 ابراهيم ليعجلو شمس نهارها ما استر بلبيل خفائه البهيم فمت بحاسنه وقاح عرف
 فوائده وزهت سطور شرقائه فطغمت موارد عوائده هذا مع غاية الدقة
 في تصحيحه وترصيفه ومراجعة عدة من النسخ لاستكمال محاسن
 توصيفه بخاء آية في بابه وفتح الوصول في اقتنائه لطلابه وذلك
 بطبعة دار الكتب العربية الكبرى مصححا

بناية لجنة التصحيح بها على نفقة الحاج فدا محمد
 الكشميري وشركائه وكان الفراغ منه
 في منتصف شهر شعبان المعظم من
 شهر سنة ١٣٢٦ هجرية على
 صاحبها أفضل الصلاة
 وأتم النصيب
 آمين



٨٥	الطرف الاول في شروط الصداق	٣	كتاب الفرائض
٨٦	الطرف الثاني في أحكام الصداق	٣	فصل الفروض المقدرة في كتاب الله تعالى ستة
٩٧	(كتاب القسم والتشوز)	٤	فصل الابن الواحد يستقرق المال
٩٨	فصل لو ترك واحدة من حقها من القسم	٥	فصل اذا اجتمع مع الجدة الاخوة والاخوات
١٠٠	(كتاب الخلع) ١٠٧ فصل يجوز التوكيل بالخلع والاختلاع ١٠٩ فصل اذا ادعت الخلع	٦	فصل لا يرث المسلم من الكافر والعكس
١١٠	(كتاب الطلاق وفيه اطراف)		فصل ان كان الورثة كلهم عصات
١١٠	الطرف الاول في أقسامه		فصل اذا مات عن ورثة
١١٠	الطرف الثاني في أركانه		التركه ١٢ (كتاب الوصية)
١٣١	الطرف الثالث في عدد الطلاق وفي الاستثناء		تبرعات المعلقة بالموت معتبرة من الثلث
١٤٠	الطرف الرابع في التعاليق ١٤٨ (كتاب الوصية)	٨	صل النبرع المحسوب من الثلث
١٦٨	مسائل الدور (كتاب الرجعة)	١٨	فصل اذا وصى بزيادة
١٧٠	فصل يحرم وطء الرجعية ولسها		أو نصيب
١٧٢	كتاب الايمان	٢٤	(كتاب الوصاية) ٢٥ فصل الوصاية جائزة
١٧٥	فصل المرجع في البر والحث اتباع اللفظ	٢٦	(كتاب الوصية) ٣٥ كتاب قسم النبي والعنمة
١٩١	(كتاب الابلاء) ١٩٢ فصل يهل المولى أربعة أشهر	٣٧	فصل الغنمة المال الحاصل من الكفار
١٩٥	فصل يجب على المظاهر الكفارة اذا عاдал	٣٩	(كتاب النكاح وفيه اطراف)
١٩٦	(كتاب الكفارة)	٣٩	الطرف الاول في خصائص رسول الله صلى الله عليه وسلم وهي أقسام ٤١
٢٠١	(كتاب القذف واللعان)		مقدمات النكاح ٤٥
٢٠٤	فصل الزوج كالأجنبي في صريح القذف	٥٢	الطرف الرابع في أسباب الولالة
٢٠٦	فصل اذا فذ جماعة من الأجانب	٥٦	الطرف الخامس في تولي الطرفين وفي تزويج الوكيل ٥٨
٢٠٧	(كتاب العدة)		الطرف السادس في خصال الكفاءة المريعة في الزوج
٢١٠	فصل اذا اجتمعت عدتان من واحد	٦١	الطرف السابع في نكاح السفيم والعبد والامة
٢١١	فصل في عدة الوفاة وفي مدتها	٦٣	الطرف الثامن في المحرمات على التأنيد وبالرضاع والمصاهرة
٢١٣	فصل تستحق العدة على الزوج الكسبي	٧٥	الطرف التاسع في حكم نكاح المشركت
٢١٥	فصل للاستبراء سببان	٧٢	الطرف العاشر في العيوب
٢١٨	(كتاب الرضاع)	٧٦	الطرف الحادي عشر في القرو والعتق
٢٢٠	فصل آباء المصع من النسب وأولاه	٧٨	الطرف الثاني عشر في الاستقتاعات ووطء الابن جارية الابن وعكسه
٢٢١	فصل اذا قال فلانة أختي من الرضاع	٨١	الطرف الثالث عشر في أحكام نكاح العبد والامة ٨٤
٢٢٢	(كتاب النفقات وفيه اطراف)		الطرف الرابع عشر في الاختلاف
٢٢٢	الطرف الاول في مقعة الروجة وطا واجبات	٨٥	(كتاب الصداق وفيه طرفان)
٢٢٥	الطرف الثاني في كيمه الاهاو		
٢٢٦	الطرف الثالث في مواهب النفقة		